

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

# آفاق الاقتصاد العالمي

العولمة  
وعدم المساواة

أكتوبر ٢٠٠٧



صندوق النقد الدولي

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

# آفاق الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠٠٧

العولمة وعدم المساواة



صندوق النقد الدولي

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧

إنتاج: قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي  
الغلاف والتصميم: لويزا منجفار-مكدونالد وجورج سالازار  
الأشكال البيانية: ثيودور بيترز

أفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)

أفاق الاقتصاد العالمي: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية من إعداد خبراء  
صندوق النقد الدولي. -١٩٨٠- -- واشنطن العاصمة: الصندوق، ١٩٨٠-  
مجلد: ٢٨ سم - (١٩٨١-١٩٨٤: دراسة عرضية/صندوق النقد الدولي (ISSN 0251-6365)  
سنوي.

مع تحديثات دورية للبيانات، ١٩٨٤-  
ISSN 0258-7440 = دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية  
ISSN 0256-6877 = أفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن)  
١- التاريخ الاقتصادي--١٩٧١- -- دوريات. أولاً- صندوق النقد الدولي.  
ثانياً- سلسلة: دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي)

HC10.W7979 84-640155

338.5'443'09048—dc19

AACR 2 MARC-S

8507

مكتبة الكونغرس

يصدر مرتين سنوياً

رقم الطبعة العربية: 978-1-58906-691-5

تمت الترجمة في شعبة اللغة العربية التابعة للقسم العربي - الروسي  
إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي

السعر ٥٧ دولاراً أمريكياً

(٥٤ دولاراً للطلبة وأعضاء هيئات التدريس المتفرغين بالجامعات والمعاهد)

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services  
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.  
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: www.imf.org

## المحتويات

### الافتراضات والأعراف المتبعة

ح

تمهيد

ي

تقديم

ك

ملخص واف

ن

### الفصل ١ - الآفاق العالمية وقضايا السياسات

١

النمو العالمي القوي يواجه أوضاعاً مالية مضطربة  
تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة

١

٥

ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

٢٨

التكيف مع تدفقات النقد الأجنبي الداخلة الضخمة

٣١

الحفاظ على قوة النمو

٣٣

تحديات السياسات

٤٠

الملحق ١-١: المستجبات في أسواق السلع الأساسية

٥٣

الملحق ١-٢: تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات

٦٦

المراجع

### الفصل ٢ - المنظورات القطرية والإقليمية

٦٩

الولايات المتحدة وكندا: ارتفاع جوانب عدم اليقين المحيط بالآفاق الاقتصادية المستقبلية  
في الولايات المتحدة

٦٩

أوروبا الغربية: ما مدى صمود الانتعاش؟

٧٦

بلدان آسيا الصناعية: عدم التغلب على الانكماش بشكل حاسم في اليابان

٨٠

آسيا الصاعدة: النجاح في إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة القوية

٨٣

أمريكا اللاتينية: الاستجابة للزيادة الهائلة في تدفقات النقد الأجنبي الداخلة

٨٦

أوروبا الصاعدة: نشاط اقتصادي دوّوب وارتفاع مستمر في الاختلالات

٨٩

كومنولث الدول المستقلة: التعارض بين أهداف التضخم وأهداف سعر الصرف

٩٢

إفريقيا جنوب الصحراء: الاستفادة من العولمة

٩٥

الشرق الأوسط: تحقيق التوازن بين الاعتبارات الدورية والاعتبارات طويلة الأجل

١٠٠

في سياسة المالية العامة

١٠٣

المراجع

### الفصل ٣ - إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

١٠٥

موجتان من التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة إلى الأسواق الصاعدة

١٠٧

تحديد حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

١١٠

الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

١١١

الربط بين النتائج الاقتصادية الكلية المتحققة وبين الاستجابات على مستوى السياسات

١٢٠

الاستنتاجات

١٢٥

الملحق ٣-١: تحليل الحدث ومؤشرات السياسات: المنهجيات والبيانات

١٢٧

المراجع

١٣١

١٣٥	<b>الفصل ٤- العولمة وعدم المساواة</b>
١٣٧	الاتجاهات الأخيرة في عدم المساواة والعولمة
١٤١	ما هو تأثير العولمة على عدم المساواة؟
١٥٠	بحث تجريبي للعلاقة بين العولمة وعدم المساواة
١٥٨	الاستنتاجات والانعكاسات على مستوى السياسات
١٦٠	الملحق ٤-١: مصادر البيانات والطرق المستخدمة
١٦٦	المراجع

١٧١	<b>الفصل ٥- الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيته المتغيرة</b>
١٧٢	الدورات الاقتصادية العالمية: المنظور التاريخي
١٧٥	هل أصبح الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً؟
١٨٠	ما الدافع وراء اعتدال الدورة الاقتصادية العالمية؟
١٨٩	الاستنتاجات
١٨٩	الملحق ٥-١: البيانات والطرائق المستخدمة
١٩٥	المراجع

١٩٩	<b>ملحق: مناقشات المجلس التنفيذي حول آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر ٢٠٠٧</b>
-----	---

٢٠٣	<b>الملحق الإحصائي</b>
٢٠٣	الافتراضات
٢٠٦	ما هو الجديد
٢٠٦	البيانات والأعراف المتبعة
٢٠٨	تصنيف البلدان
٢١٠	الخصائص العامة للمجموعات ومكوناتها وفقاً للتصنيف المتبع في
٢١٤	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٢١٥	قائمة الجداول
٢٢٣	النتائج (الجدول أ١-٤)
٢٢٩	التضخم (الجدول أ٥-٧)
٢٣٠	السياسات المالية (الجدول أ٨)
٢٣٢	التجارة الخارجية (الجدول أ٩)
٢٣٨	معاملات الحساب الجاري (الجدول أ١٠-١٢)
٢٤٢	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول أ١٣-١٥)
٢٤٦	تدفق الأموال (الجدول أ١٦)
٢٤٦	السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجدول أ١٧)

٢٤٧	<b>آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة، ١٩٩٥-٢٠٠٧</b>
-----	---

	<b>الإطارات</b>
١٢	١-١ من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟
١٦	٢-١ الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير: أنماط مستمدة من الحالات السابقة
٢٤	٣-١ المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية
٣٤	٤-١ ما هي السيولة العالمية؟
٤٦	٥-١ اختناقات مرحلة التكرير
٤٨	٦-١ تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي
٦٠	٧-١ النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم

## المحتويات

٦٣	٨-١ الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman, 1974)
٦٤	٩-١ تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي
٧٢	١-٢ ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟
٧٩	٢-٢ إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة
٩٨	٣-٢ إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة
١١٣	١-٣ هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟
١٤٤	١-٤ قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس
١٤٦	٢-٤ ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة على عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند
١٨١	١-٥ الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي
١٨٦	٢-٥ تحسن أداء الاقتصاد الكلي — هل هو حسن حظ أم حسن سياسات؟
١٩٣	٣-٥ مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية: إعادة بناء البيانات التاريخية الإطار أ-١: افتراضات السياسة الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات الخاصة باقتصادات متقدمة مختارة
٢٠٤	

## الجدول

٨	١-١ استعراض عام لتوقعات تقرير أفاق الاقتصاد العالمي
٤٣	٢-١ الطلب العالمي من النفط حسب المنطقة
٧٠	١-٢ الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين والبطالة
٧١	٢-٢ الاقتصادات المتقدمة: مراكز الحساب الجاري
٨٤	٣-٢ بلدان آسيوية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٨٦	٤-٢ بلدان مختارة في نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٨٩	٥-٢ أوروبا الصاعدة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٩٣	٦-٢ كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٩٦	٧-٢ بلدان إفريقية مختارة: إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
١٠١	٨-٢ بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
١١١	١-٣ حالات صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة الكبير — إحصاءات موجزة
١٢٢	٢-٣ انحدارات نمو إجمالي الناتج المحلي في فترات ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة
١٢٤	٣-٣ انحدارات أسعار الصرف الفعلية
١٢٨	٤-٣ قائمة بحالات التدفقات الرأسمالية
١٥٢	١-٤ محددات معامل جيني، العينة الكاملة
١٥٨	٢-٤ عملية تقدير النموذج الممثل للقاعدة المعيارية باستخدام حصص الخُمسيات في الدخل، العينة الكاملة
١٦٤	٣-٤ محددات معامل جيني، التنافر الإقليمي
١٨٥	١-٥ الانحدارات القطاعية المستعرضة
١٨٥	٢-٥ الانحدارات الطولية وانحدارات وحدة الاحتمال

## الأشكال البيانية

١	١-١ المؤشرات العالمية
٢	٢-١ التضخم العالمي
٣	٣-١ المستجبات في أسواق الائتمان المتطورة
٤	٤-١ مؤشرات الأسواق المالية المتطورة

٥	٥-١ الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة
٦	٦-١ التطورات الخارجية في اقتصادات متقدمة مختارة
٧	٧-١ التطورات الخارجية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٩	٨-١ الآفاق المستقبلية العالمية
١٠	٩-١ المؤشرات الجارية والرائدة
١١	١٠-١ المخاطر على الآفاق المستقبلية العالمية
٢١	١١-١ مقاييس فجوة الناتج وضغوط الطاقة الإنتاجية
٢٢	١٢-١ تطورات الإنتاجية وتكلفة العمالة في اقتصادات متقدمة مختارة
٢٣	١٣-١ موازين الحساب الجاري وصافي الأصول الأجنبية
٢٧	١٤-١ الأثر الظاهر في تمرين المحاكاة على الاقتصاد العالمي نتيجة للاضطراب المالي
٢٨	١٥-١ التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الأسواق الصاعدة
٢٩	١٦-١ تدفقات الحسابين الجاري والرأسمالي إلى بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية مختارة
٣١	١٧-١ منظورات بشأن النمو العالمي
٤٠	١٨-١ مؤشرات أسعار السلع الأساسية
٤١	١٩-١ أسعار النفط الخام والبنزين
٤٢	٢٠-١ المستجبات في استهلاك وإنتاج النفط
٤٤	٢١-١ المخزونات وإنتاج أوبك
٤٥	٢٢-١ أسعار النفط المستقبلية وأسعار منتجات طاقة ومعادن مختارة
٥٢	٢٣-١ مصادر الطلب وأسعار بنود أغذية مختارة مرتبطة بالوقود
٥٤	٢٤-١ انبعاثات غازات الدفيئة، حسب المنطقة
٥٥	٢٥-١ الانبعاثات الكربونية الفعلية والمتوقعة المرتبطة بالوقود وفق «السيناريو المعتاد»
٥٧	٢٦-١ الخصائص الزمنية للأضرار الكلية الناشئة عن تغير المناخ
٥٨	٢٧-١ الوسط الحسابي لنصيب الفرد من خسائر إجمالي الناتج المحلي عند مستويات مختلفة للاحتراق
٥٩	٢٨-١ مسارات انبعاثات غازات الدفيئة المتسقة مع أهداف التركز البديلة
٦٦	٢٩-١ انبعاثات غازات الدفيئة، وأهداف كيوتو، والانبعاثات المتنبأ بها
٦٩	١-٢ الولايات المتحدة: مؤشرات الاستثمار
٧٨	٢-٢ أوروبا الغربية: ما هي الآفاق المستقبلية للتضخم؟
٨١	٣-٢ اليابان: عدم التغلب على الانكماش بشكل حاسم حتى الآن
٨٥	٤-٢ آسيا الصاعدة: إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة القوية
٨٧	٥-٢ أمريكا اللاتينية: زيادة صعوبة الإدارة الاقتصادية الكلية نتيجة للتدفقات الرأسمالية الداخلة
٩٠	٦-٢ أوروبا الصاعدة: النمو السريع في الائتمان يغذي نمو الطلب المحلي
٩٤	٧-٢ كومنولث الدول المستقلة: التعامل مع التدفقات الرأسمالية الداخلة
٩٧	٨-٢ بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: الاستفادة من العولمة
١٠٢	٩-٢ الشرق الأوسط: كيف تستخدم الإيرادات النفطية؟
١٠٥	١-٣ صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى الأسواق الصاعدة
١٠٧	٢-٣ التدفقات الخاصة الإجمالية، ورصيد الحساب الجاري، وتراكم الاحتياطيات
١٠٨	٣-٣ رصيد الحساب الجاري، والتدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة، وتراكم الاحتياطيات حسب المنطقة
١٠٩	٤-٣ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الصافية والتدفقات غير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الصافية
١١٠	٥-٣ خصائص حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة
١١٧	٦-٣ مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف
١١٨	٧-٣ تطور مؤشرات السياسات
١١٩	٨-٣ مؤشرات السياسات في حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة
١٢٠	٩-٣ متغيرات اقتصادية كلية مختارة: متوسطات صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة الكبيرة خلال الحالات وقبلها وبعدها
١٢١	١٠-٣ نمو إجمالي الناتج المحلي بعد دخول التدفقات، ومتغيرات اقتصادية كلية مختارة، ومؤشرات السياسات

## المحتويات

١٢٣	١١-٣ ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاستجابات على مستوى السياسات عند تصاعد التضخم
١٢٥	١٢-٣ البعد الإقليمي
١٢٦	١٣-٣ مقاومة ضغوط أسواق الصرف ومدة حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة
١٢٧	١٤-٣ سياسة المالية العامة وضغوط ميزان المدفوعات
١٢٩	١٥-٣ المكسيك: تحديد حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة
١٣٧	١-٤ العولمة التجارية
١٣٨	٢-٤ العولمة المالية
١٤٠	٣-٤ الاتجاهات العامة في عدم المساواة عبر البلدان
١٤١	٤-٤ حصص الدخل حسب الخمسية
١٤٢	٥-٤ نصيب الفرد من الدخل حسب الخمسية
١٤٣	٦-٤ نصيب الفرد من الدخل حسب الخمسية في بلدان مختارة
١٥٠	٧-٤ عدم المساواة مقارنة بالعولمة: بلدان مختارة
١٥١	٨-٤ رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والائتمان الخاص، والتعليم، والحصص القطاعية في توظيف العمالة
١٥٣	٩-٤ تفسير التغيرات في مؤشر جيني
١٥٤	١٠-٤ تقسيم آثار العولمة على عدم المساواة
١٥٥	١١-٤ عدم المساواة مقارنة بصادرات القطاع الزراعي
١٥٦	١٢-٤ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع
١٥٧	١٣-٤ عدم المساواة والتكنولوجيا، ١٩٨١-٢٠٠٣
١٥٩	١٤-٤ تفسير التغير في حصتي أعلى خمسية وأدنى خمسية في الدخل
١٦٥	١٥-٤ عدم المساواة، وحصص الواردات القادمة من البلدان النامية، والدين الداخل، والاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، ١٩٨١-٢٠٠٣
١٧٢	١-٥ سجل النمو العالمي معدلات مرتفعة وتميز بالاستقرار
١٧٣	٢-٥ التوسعات من المنظور التاريخي
١٧٤	٣-٥ الركود من المنظور التاريخي
١٧٦	٤-٥ تقلب النمو في المناطق الرئيسية في العالم
١٧٧	٥-٥ تفكيك التغيرات في تقلب الناتج العالمي حسب المنطقة
١٧٨	٦-٥ تفكيك التغيرات في تقلب الناتج العالمي حسب مكونات الإنفاق
١٧٩	٧-٥ تفكيك التغيرات في تقلب الناتج الأمريكي
١٨٠	٨-٥ أنماط التقلب في الاقتصادات سريعة النمو
١٨٤	٩-٥ بعض محددات الفروق في خصائص الدورة الاقتصادية
١٨٨	١٠-٥ المساهمة في فروق النتائج



# الافتراضات والأعراف المتبعة

تم اعتماد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية سوف تظل ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٢ أغسطس-١٩ سبتمبر ٢٠٠٧، باستثناء العملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يفترض أن تظل ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار أ-١ للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في البلدان الصناعية)؛ وأن متوسط سعر النفط سيبلغ ٦٨,٥٢ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٠٧ و٧٥ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٠٨، وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٧ و٤,٤٪ في عام ٢٠٠٨؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين البنوك لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سوف يبلغ ٤,٠٪ في عام ٢٠٠٧ و٤,١٪ في عام ٢٠٠٨؛ وأن متوسط سعر الفائدة على شهادات الإيداع بالين الياباني لمدة ستة أشهر سوف يبلغ ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٧ و١,١٪ في عام ٢٠٠٨. وهذه بالطبع هي افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٧.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- للإشارة إلى أن الرقم إما صفر أو لا يستحق الذكر؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٠٥-٢٠٠٦ أو يناير-يونيو على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛

/ بين السنوات أو الشهور (٢٠٠٥/٢٠٠٦ على سبيل المثال) للإشارة إلى سنة الميزانية أو السنة المالية؛

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛

«نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية)؛

تشير المساحات المظللة في الأشكال البيانية والجداول إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي؛

ترجع الفروق الطفيفة بين مجاميع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح «بلد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم

القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي

لا تشكل دولا ولكن توجد بيانات إحصائية متوافرة عنها ويحتفظ بها على أساس منفصل ومستقل.

## مزيد من المعلومات والبيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وعنوانه [www.imf.org](http://www.imf.org). وتصاحب هذا التقرير على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراءة عليها. ويمكن تحميل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من برامج الكمبيوتر. وقد أدخلت التغييرات التالية لتنظيم الملحق الإحصائي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبدءاً من هذا العدد، ستحتوي النسخة المطبوعة من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» على الجزء (أ) فقط من الجداول في قسم الملحق الإحصائي. ويشتمل الجزء (أ) على الجداول ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ و ٢٠ و ٢٥ و ٢٦ و ٣١ و ٣٥ و ٤٣ و ٤٤ من الأعداد السابقة من «تقرير آفاق الاقتصاد العالمي»، وعلى الجدولين ١-٢ و ١-٣ اللذين كان من المعتاد إيرادهما في متن النص من التقرير، وعلى جدول جديد عن تدفقات رأس المال الخاص. وتقدم الجداول الواردة في الجزء (أ) بيانات موجزة عن الاقتصادات المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ضمن فئات الناتج والتضخم والسياسات المالية والتجارة الخارجية ومعاملات الحساب الجاري وميزان المدفوعات والتمويل الخارجي، وتدفق الأموال، والسيناريو الأساسي في المدى المتوسط.

ويحتوي الجزء (ب) من الملحق الإحصائي على بقية الجداول. ويمكن الاطلاع على الملحق الإحصائي الكامل الذي يتضمن جداول الجزئين (أ) و(ب) فقط من خلال شبكة الإنترنت على العنوان التالي: [www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/02/index.htm](http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/02/index.htm)

ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني أو الفاكس (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية) إلى العنوان التالي:

World Economic Studies Division  
Research Department  
International Monetary Fund  
700 19th Street, N.W.  
Washington, D.C. 20431, U.S.A.  
بريد إلكتروني: [weo@imf.org](mailto:weo@imf.org) فاكس: 623-6343 (202)

تعتبر التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي على التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات المتوقعة نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات صندوق النقد الدولي، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات الإدارات المختصة بشؤون المناطق الجغرافية في الصندوق على وجه الخصوص، بالاشتراك مع إدارة تطوير ومراجعة السياسات، وإدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال، وإدارة شؤون المالية العامة.

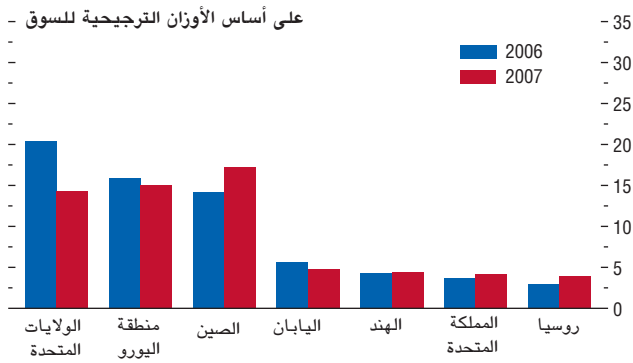
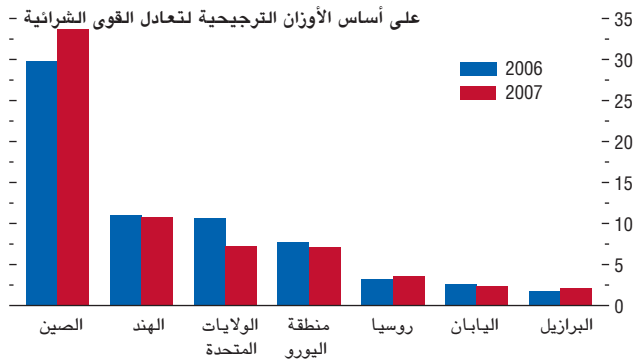
وقد تم تنسيق التحليلات الواردة في هذا التقرير في إدارة البحوث تحت التوجيه العام للسيد سايمون جونسون، مستشار اقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد تشارلز كولينز، نائب مدير إدارة البحوث، بالاشتراك مع السيد تيم كالن، رئيس قسم بإدارة البحوث.

أما المساهمون الأساسيون في هذا التقرير فهم روبرتو كارداريللي، وكيفن تشينغ، وسليم إيكداغ، وفلورنس جوموت، وبن جونز، ومايكل كين، وأيهان كوسيه، وتوه كوان، وسويير لال، وفاليري ميرسر- بلاكمان، وجون نورغارد، وكريس باباجورجيو، وحسين سمعي، وآسدير سكوت، ومارتن سومر، ونيكولا سباتافورا، ويون ستراند، وناتاليا تاميريسا، وبيتيا توبالوفا. وساعد في الجانب البحثي كل من سيرغي أنتوشين، وغافين أسدوريان، وتو-نيو داو، وستيفاني دينيس، ونيشا إربيل، وأنخيل إسبيريتو، وباتريك هيتنغر، وسوزانا مورسولا، و مراد أوموييف، وألن ستاك، وبنيت ساتون، وإيرجومنت تولون. وقد تولى إدارة قاعدة البيانات ونظم الكمبيوتر كل من ماهنوز هيماتي، ولورين ميستر، وإيمري اوكس. أما معالجة الكلمات فقام بها كل من سيلفيا بريشيا، وسيليا بيرنز، وجميل كولون و شيلا توميليوسو إيكاسنزا. وساهم في هذا العمل أيضاً كل من أندرو بينيتو، ولويس كاتياو، وجيان دي نيكولو، وحמיד فاروقي، وتوماس هيلبلينغ، ومايكل كومهوف، وتيم لين، ودوغلاس لاكستون، وجيان ماريا ميليسي-فيريتي، وإميل ستافريف، وتييري تريسل، ويوهانيس فيغاند. ويشمل الاستشاريون الخارجيون نانسي بيردسال، ومنزي تشين، وغوردون هانسن، وماسيميليانو مارتشيلينو، وكارلوس فيغ. وقام بتحرير النص وتنسيق إنتاج المطبوعة أرتشنا كومار من إدارة العلاقات الخارجية.

وقد أفاد التحليل الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من تعليقات ومقترحات الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ١٧ و ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى سلطاتهم الوطنية.

## الأسواق الصاعدة هي المحرك الرئيسي للنمو العالمي في الوقت الحاضر (% من النمو العالمي)

### المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

بذل فريق العمل القائم على إعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي قصاره طوال فصل الصيف المضطرب لمواكبة أحدث التطورات، وتنقيح عملنا التحليلي، وتحديث تنبؤاتنا وفق آخر ما طرأ من أحداث. وقد عمل قسم دراسات الاقتصاد العالمي بقيادة كل من تشارلز كولينز وتيم كالن على نحو وثيق مع خبراء آخرين في صندوق النقد الدولي لإنتاج تقرير عن آفاق الاقتصاد العالمي يكون قريبا من التطورات الجارية ويعرض بعضا من المنظور الأطول أجلا المطلوب بشدة. ونأمل أن يساعدكم ذلك في فهم الأحداث التي وقعت على مدى الشهور القليلة الماضية وكذلك في إمعان النظر فيما تخبئه الأقدار في الخمسة عشر شهرا المقبلة.

ودخل الاقتصاد العالمي في مرحلة من عدم اليقين والمصاعب المحتملة. وتهدد الاضطرابات المالية التي وقعت خلال شهري أغسطس وسبتمبر بإخراج النمو العالمي المتميز الذي تحقق طوال خمسة أعوام عن مساره. وقد شهدت أسواق الائتمان مشكلات حادة، وبينما وصلت المرحلة الأولى الآن إلى نهايتها، فلا نزال نترقب لنرى على وجه الدقة كيف ستتضح النتائج.

ومع هذا، فالوضع السائد في الوقت الراهن هو وجود تهديدات وليس الدخول في مواجهة نتائج سلبية كبيرة من الناحية الفعلية على مجملات الاقتصاد الكلي. ونحن نتوقع في هذه المرحلة تباطؤ النمو العالمي في عام ٢٠٠٨، مع استمرار قوة وتيرته. ومن المتوقع أن يظل النمو في الولايات المتحدة منخفضا. واشتدت حدة المشكلات التي يواجهها قطاع المساكن على نحو يفوق ما كان متوقعا، ويُرجح أن تترتب على ارتباك سوق الائتمان آثار أخرى. ونتوقع حدوث بعض التباطؤ في اليابان، حيث كان الربع الثاني من العام مخيبا للأمل، وكذلك في أوروبا حيث شاركت البنوك، إلى درجة تثير الدهشة، في سندات وأدوات مكشوفة أمام قطاع القروض العقارية منخفضة الجودة في الولايات المتحدة.

والوجه الإيجابي لذلك هو صمود بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أمام العاصفة المالية الأخيرة، وأصبحت تمثل الآن الأساس لتحقيق نمو عالمي قوي في عام ٢٠٠٨. وتقدم الصين والهند لأول مرة أكبر المساهمات القطرية في النمو العالمي (بتعادل القوى الشرائية؛ راجع الشكل البياني). كذلك تقدم الصين أكبر

مشروعات البنية التحتية والاستثمار. ولا تزال الصين عازمة على استعادة توازن الطلب بغية خفض فائض حسابها الجاري. وتواصل أوروبا واليابان عملية الإصلاح الهيكلي والتي ينبغي أن تساعد في إعادة الهيكلة وإعطاء دفعة للطلب المحلي. ونتوقع أن يسهل هذا الإطار انحسار الاختلالات تدريجياً ويقلل مخاطر التغيرات المفاجئة في أسعار الصرف، ولكن هذا الوضع يتطلب اهتماماً وعناية مستمرتين.

وننتقل للحديث عن الفصول التحليلية في التقرير، فيسقط الفصل الثالث الضوء على أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الكثير من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وهو كيفية إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة. وقد تباطأت هذه التدفقات في فصل الصيف ولكن تبين المؤشرات الأخيرة أنها بدأت تتسارع مجدداً. ويقيم هذا الفصل الدروس التي يمكن استخلاصها من موجات التدفقات الرأسمالية الداخلة التي اجتاحت العالم مؤخراً، وينظر في أي أنواع سياسات الاقتصاد الكلي التي تساعد على ضمان استمرار قوة النمو بعد دخول التدفقات. ويخلص الفصل إلى ثبوت عدم نجاح التدخل في أسواق النقد الأجنبي، سواء من خلال التعقيم أو بدونه، في الحد من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أو في اجتناب تباطؤ وتيرة النمو بعد دخول التدفقات. والأمر الذي يفيد حقيقة هو توخي الحرص في الإنفاق من المالية العامة. وليس الدرس المستخلص من ذلك هو أنه يتعين على البلد المعني خفض النفقات إبان دخول التدفقات إليها، وإنما يُستفاد من ذلك أنه يتعين على هذا البلد تقييد الإنفاق من المالية العامة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بتوخي بعض الأسواق الصاعدة الرائدة لقدرة أكبر من الحرص منذ أواخر التسعينات وقد أسهم ذلك جزئياً بالتأكد في تحقيق قدرة هذه الأسواق على التكيف في الوقت الحاضر. وأمل أن تستفيد بلدان أخرى من الدرس ذاته.

ويتناول الفصل الرابع القضايا من منظور أطول أجلاً وينظر فيما طرأ في مسألة عدم المساواة في العالم، لا سيما إبان الطفرة الأخيرة في أشكال العولمة المختلفة. وبينما كتبنا مرات عديدة عن منافع العولمة، ومنها في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فيبغي أن يُنظر إلى النتائج التي يستخلصها هذا الفصل على أنها أكثر حذراً. فازدادت حدة عدم المساواة في معظم البلدان خلال السنوات الأخيرة. ويرى المؤلفون أن زيادة التبادل التجاري ليست هي السبب وراء ذلك. وإنما يبدو أن السبب يرجع على الأرجح إلى أن انتشار الوسائل التكنولوجية الحديثة في أنحاء العالم، بوجه عام ومن خلال الاستثمار

المساهمات بأسعار السوق. وبصورة أعم، تجني بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منافع إدارة الاقتصاد الكلي بحرص طوال العقد الماضي. وبينما توجد بعض المخاطر المحتملة، ولا مجال للتراخي في الفترة القادمة، فينبغي للأسواق الصاعدة الاحتفاظ بقوتها في المستقبل المنظور.

وفيما يخص المخاطر العالمية، فإننا نرى معظمها يسير في اتجاه هبوطي على جانب النمو، أي أن التطورات غير المتوقعة ستؤدي على الأرجح إلى انخفاض النمو بدلاً من أن تؤدي إلى ارتفاعه. ويبين الشكل المروحي الذي وضعناه عن النمو الاحتمالات عند مستويات تعلو أو تقل عن تنبؤاتنا، اعتماداً على أخطائنا في التنبؤات السابقة، ولكن يغلب الاتجاه الهبوطي على الالتواء في هذا الشكل — استناداً إلى رؤيتنا حول ما يمكن أن يدفع الاقتصاد العالمي بعيداً عن مسار تنبؤاتنا الرئيسية.

وقد لاقت بعض هذه المخاطر اهتماماً كبيراً، بما في ذلك المخاطر في أسواق المساكن والقطاعات المالية. ولكن آثار بعضها الآخر مزيداً من الدهشة، بما في ذلك استمرار الارتفاع في أسعار النفط ومساهمة الارتفاعات الحادة التي تشهدها أسعار المواد الغذائية في إثارة المخاوف التضخمية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ومن أبرز الأمور المبهمة هو ما سيحدث في أوروبا. فقد كانت أوروبا تمر بمرحلة انتعاش في دورتها الاقتصادية حتى وقوع أحداث هذا الصيف، وبرز دور ألمانيا على وجه الخصوص كدافع للنمو، متخطية عملية إعادة التوحيد التي اتسمت بطول مدتها وصعوبتها. ولكن الاضطرابات الخطيرة التي شهدتها السوق فيما يتعلق بتوافر السيولة في المعاملات بين البنوك، والمصاعب التي تعرضت لها بعض البنوك الأوروبية خلال الأشهر الأخيرة، قد جاءت بوجه عام على غير توقع. ولا نزال في انتظار معرفة كيفية تأثير هذه التطورات تماماً على الاقتصاد الحقيقي.

وأود كذلك التأكيد على أن الانعكاسات على الاختلالات العالمية تظل محاطة بعدم اليقين. ويبدو على الأرجح أن عجز الحساب الجاري الأمريكي سينخفض نسبياً إلى إجمالي الناتج المحلي، ويُعزى السبب في ذلك جزئياً إلى حدوث مزيد من الانخفاض في سعر الدولار منذ فصل الصيف — انخفضت قيمة الدولار بأكثر من ٢٠٪ مقارنة بأعلى المستويات التي وصل إليها في عام ٢٠٠٢. ولحسن الحظ، فهناك إطار لإجراءات التعاون بين البلدان الرئيسية التي تشهد اختلالات؛ جاء كنتيجة رئيسية للمشاورات متعددة الأطراف التي أجراها صندوق النقد الدولي هذا العام. وتواصل البلدان المنتجة النفط زيادة نفقاتها على

الرأسمالية الخاصة. وليس من الحكمة توقع عدم مواجهة أي صدمات في الفترة المقبلة. ويأتي الفصل بتوصيات من شأنها أن تساعد في ضمان عدم ترتب تداعيات كبيرة على هذه الصدمات.

وخلاصة القول، فإن الرسالة الرئيسية لهذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي أنه مع بقاء ركائز السياسات قوية وعدم تأثر المؤسسات على نحو عكسي، فلا بد أن ينمو الاقتصاد العالمي بسرعة، مع استمرار مشاركة غالبية البلدان في ذلك. وجاءت الأحداث التي وقعت خلال الشهور القليلة الماضية كاختبار كبير للاستقرار المالي العالمي، فظهرت بعض جوانب الضعف على غير توقع. ويظل تأثير هذه الجوانب على النمو العالمي ضئيلاً طالما أنها بقيت في نطاق عدد قليل من البلدان الصناعية، وتجرى معالجتها في الوقت المناسب.

والأمر المهم للسنوات القادمة هو التأكد من قدرة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على مواصلة النمو السريع ودون مواجهة اضطرابات كبيرة. وإن كان من الضروري تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي إلا أن ذلك لا يكفي لتحقيق النمو الاقتصادي. فعلى مواصلة عملية تحرير التجارة، والسماح بتدفق رأس المال بحثاً عن فرص أكثر إنتاجاً في البلدان الأفقر، والأهم من ذلك هو التأكد من اقتسام منافع النمو على نطاق واسع بين جميع البلدان وكذلك بين أكبر عدد ممكن من الأشخاص داخل البلدان. وسوف نقوم بما في وسعنا للخروج بتوقعات عن الصدمات الخطيرة الأخرى، على جانبي الهبوط والصعود، وسنبذل قصارى جهدنا للتأكد من قدرة السياسات والمؤسسات القائمة على الصمود في مواجهة هذه الصدمات.

سايمون جونسون

مستشار اقتصادي ومدير إدارة البحوث

الأجنبي المباشر، قد أفاد الحاصلين على مستويات تعليمية أفضل على نحو غير متناسب. وتأثير ذلك بطبيعة الحال ليس هو محاولة الحد من اعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة — فمن المؤكد أن هذا المنهج من شأنه أن يخرج النمو عن مساره. وإنما ينبغي أن يرمي هدف السياسات إلى توفير التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى (كالرعاية الصحية مقابل رسوم معقولة، ونظام المعاشات التقاعدية بتكاليف معقولة، وما إلى ذلك) لضمان إمكانية حصول أكبر عدد ممكن من الأشخاص على وظائف عالية الإنتاجية واستمرارهم فيها. وليس من الحكمة تجاهل مسألة تزايد عدم المساواة؛ فالعولمة مصدر رئيسي لزيادة الرفاه العالمي، ولكن يتعين اتخاذ إجراءات أكثر فعالية على صعيد السياسات للتأكد من اقتسام هذه المنافع على نطاق واسع.

وجاء الفصل الخامس باعثة على الأمل ولكنه يحتوى أيضاً على تحذير فيما يخص الآفاق المستقبلية الأطول أجلاً للاقتصاد العالمي. وبالعودة قدر الإمكان بالبيانات القابلة للمقارنة إلى فترات ماضية (ويأخذنا ذلك إلى فترة قريبة من الستينات)، فمن الواضح أن الخمس سنوات الماضية قد شهدت أقوى فترات استمرار النمو العالمي وأكثرها شمولاً منذ الستينات. ولم يحدث ذلك مصادفة، وإنما جاء نتيجة لتحسن أطر السياسات النقدية وسياسات المالية العامة، وكذلك التحسينات المؤسسية الجادة في العديد من البلدان متوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل الأقل. وفي الوقت ذاته، كان الأمر ينطوي على شيء من الحظ — فانخفض معدل التضخم في العالم، ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى انخفاض تكلفة السلع المصنعة (في سياق عملية العولمة) ونتيجة للاستقرار النسبي في التدفقات

وقد ظل التضخم قيد السيطرة في الاقتصادات المتقدمة، ولكنه ارتفع في العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ففي الولايات المتحدة، حدث بعض الانخفاض التدريجي في معدل التضخم الأساسي ليصل إلى أقل من ٢٪. وفي منطقة اليورو، ظل معدل التضخم عامة أقل من ٢٪ هذا العام، وإن كانت زيادات أسعار الطاقة والمواد الغذائية قد أسهمت في ارتفاعه في شهر سبتمبر؛ أما في اليابان فقد ظلت الأسعار ثابتة على وجه الإجمال. وقد ازدادت الضغوط التضخمية في بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وهو ما يرجع إلى قوة النمو وزيادة الوزن الترجيحي لأسعار الأغذية الأخذ في الارتفاع ضمن مؤشرات أسعار المستهلكين في هذه البلدان. ويأتي الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية إلى الضغوط التي نشأت عن تزايد استخدام الذرة وغيرها من المواد الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي وسوء الأحوال الجوية في بعض البلدان (الملحق ١-١). وظلت أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى على ارتفاعها الناتج عن قوة الطلب.

وأصبحت الأسواق المالية في قلب متزايد. فكما يرد بالتحليل في تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في أكتوبر ٢٠٠٧، أصبحت أوضاع الائتمان أكثر حدة مع تزايد المخاوف من تداعيات الضغوط في الأسواق الأمريكية للقروض العقارية منخفضة الجودة وما أفضت إليه من ارتفاع مفاجئ وحاد في العائد على الأوراق المالية المضمونة بهذه القروض وغيرها من الأوراق المالية عالية المخاطر. ونظرا لعدم اليقين بشأن توزيع الخسائر وتزايد المخاوف بشأن مخاطر الطرف المقابل، نضبت السيولة في بعض قطاعات الأسواق المالية. وقد تراجعت أسواق الأسهم مبدئيا، لا سيما مع انخفاض تقييمات المؤسسات المالية — وإن كانت الأسعار قد عاودت الارتفاع منذ ذلك الحين — وانخفض العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل مع بحث المستثمرين عن ملاذات آمنة. وتأثرت الأسواق الصاعدة أيضا، وإن كان بدرجة أقل نسبيا مما حدث في فترات الاضطراب السابقة في الأسواق المالية العالمية، ولا تزال أسعار الأصول مرتفعة بالمقاييس التاريخية.

حقق الاقتصاد العالمي نموا قويا في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، رغم اضطرابات الأسواق المالية التي خيمت على الآفاق المنتظرة. ولم يحدث ذلك تغيرا يذكر في تنبؤات عام ٢٠٠٧ ولكن توقعات السيناريو الأساسي للنمو العالمي في عام ٢٠٠٨ انخفضت بنحو نصف نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد يوليو ٢٠٠٧ من «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي». ومع ذلك، لا يزال النمو العالمي قويا بمعدله البالغ ٦,٧٥٪، تدعمه الأساسيات الاقتصادية السليمة بوجه عام وزخم النشاط القوي في اقتصادات الأسواق الصاعدة. غير أن المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي تسير في اتجاه هبوطي ثابت، وتتركز حول المخاوف من أن تؤدي التوترات في الأسواق المالية إلى تعميق التباطؤ الاقتصادي العالمي وزيادة حدته. ومن ثم ينصب التركيز الآن لصانعي السياسات على استعادة أوضاع أكثر اعتدالا في الأسواق المالية وحماية التوسع الاقتصادي. ومن المخاطر الأخرى التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ضغوط التضخم المحتملة، وتقلب أسواق النفط، وتأثير تدفقات النقد الأجنبي الداخلة القوية على الأسواق الصاعدة. وفي نفس الوقت، هناك قضايا أطول أجلا تشكل مصدرا للقلق مثل شيخوخة السكان، وتزايد مقاومة العولمة، وظاهرة الاحترار العالمي.

### البيئة الاقتصادية العالمية

واصل الاقتصاد العالمي توسعه القوي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، بمعدل نمو تجاوز ٥٪ (الفصل الأول). واكتسب الاقتصاد الصيني زحما إضافيا، حيث بلغ معدل نموه ١١,٥٪، كما استمر النمو بمعدلات بالغة القوة في الهند وروسيا. وقد أسهمت هذه البلدان الثلاثة وحدها بنصف النمو العالمي على مدار العام الماضي. ولا يزال التوسع جاريا في بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا. وفي الاقتصادات المتقدمة، تباطأ النمو في منطقة اليورو واليابان في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ بعد ربعي عام من الزيادة الملحوظة. وفي الولايات المتحدة، بلغ متوسط النمو ٢,٢٥٪ في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ تحت التأثير الخافض الكبير الذي ترتب على استمرار هبوط النشاط في سوق المساكن.



## ملخص واف

من الولايات المتحدة، والبلدان المرجح أن تتأثر تأثراً أكثر حدة نسبياً إذا ما استمرت الاضطرابات في الأسواق المالية (الفصل الثاني).

ومن الواضح أن كفة النتائج دون المستوى المتوقع هي الأرجح في ميزان المخاطر التي تواجه آفاق النمو حسب توقعات السيناريو الأساسي. فقد ازدادت مخاطر النتائج دون المتوقعة بسبب أوضاع الأسواق المالية والطلب المحلي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، رغم استمرار أساسيات الاقتصاد الداعمة للنمو والزخم القوي لاقتصادات السوق الصاعدة المتزايدة الأهمية. ويمكن أن تؤدي إعادة تقييم المخاطر التي تمت مؤخراً وزيادة الانضباط في أسواق الائتمان إلى ترسيخ ركائز التوسع في المستقبل، ولكنها تعمل في نفس الوقت على زيادة المخاطر قريبة الأجل على النمو. وسوف يتوقف مدى تأثير النمو على مدى السرعة التي تعود بها السيولة إلى مستوى أقرب إلى الطبيعي ومدى انكماش النشاط في أسواق الائتمان. وتقوم تنبؤات السيناريو الأساسي الذي وضعه خبراء الصندوق على افتراض عودة سيولة السوق بالتدريج في الشهور المقبلة وعودة سوق المال المتداول بين البنوك إلى أوضاع أقرب إلى الطبيعية، رغم توقع استمرار الفروق الكبيرة في العائد. ومع ذلك، فمن الواضح أن إمكانية استمرار اضطرابات الأسواق المالية لبعض الوقت لا تزال قائمة. وإذا امتدت حدة الأوضاع الائتمانية لفترة مطولة فسوف يكون لها تأثير خافض للنمو بدرجة ملحوظة، لا سيما من خلال التأثير على أسواق المساكن في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. وإذا ضعفت التدفقات الرأسمالية الوافدة فسوف تتأثر سلباً أيضاً بلدان أوروبا الصاعدة ومنطقة كومنولث الدول المستقلة التي تتسم بعجزات الحساب الجاري الكبيرة وتدفقات التمويل الخارجي الوافدة الضخمة.

وهناك عدة مخاطر أخرى يمكن أن تؤثر بدورها على آفاق الاقتصاد العالمي. فقد شهدت أسعار النفط ارتفاعات قياسية جديدة ولا يستبعد أن تشهد ارتفاعات حادة مفاجئة أخرى — بالنظر إلى فائض الطاقة الإنتاجية المحدود — وذلك بالرغم من بعض التراجع في مخاطر التطورات المعاكسة الناجمة عن مخاوف التضخم. ولا تزال المخاطر المرتبطة باستمرار الاختلالات العالمية مدعاة للقلق.

وقبل حدوث الاضطرابات الأخيرة، كانت البنوك المركزية حول العالم تلجأ عموماً إلى تشديد سياساتها النقدية لدرء ضغوط التضخم الوليدة. غير أن تصاعد اضطرابات الأسواق أدى ببعض البنوك المركزية الكبرى في شهر أغسطس الماضي إلى ضخ السيولة في أسواق المال لتحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وفي شهر سبتمبر، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بواقع ٥٠ نقطة أساس، وتتوقع الأسواق المالية تخفيضات إضافية في الشهور المقبلة. ومنذ بداية اضطرابات الأسواق المالية تراجعت توقعات تشديد السياسة النقدية من جانب بنك إنجلترا وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي. وفي الأسواق الصاعدة، لجأت بعض البنوك المركزية إلى توفير السيولة لتخفيف حدة الضغوط في أسواق النقد المتداول بين البنوك، ولكن معالجة قضايا التضخم لا تزال هي التحدي الأكبر أمام البنوك المركزية الأخرى.

وعلى وجه العموم، ظلت قيم العملات الأساسية متسقة مع الاتجاه العام المشاهد في مطلع عام ٢٠٠٦. فقد واصل الدولار الأمريكي انخفاضه، وإن كانت التقديرات تشير إلى استمرار قيمته الفعلية الحقيقية أعلى من مستواها الأساسي في المدى المتوسط. وارتفع سعر اليورو وإن ظل تداوله في حدود تتسق عموماً مع أساسيات الاقتصاد. وعاد الين الياباني إلى الارتفاع بقوة في الشهور الأخيرة وإن ظل أقل من قيمته الصحيحة في ضوء الأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل. أما اليوان فقد استمر الارتفاع التدريجي في سعره الفعلي الحقيقي أمام الدولار الأمريكي، ولكن فائض الحساب الجاري الصيني ازداد توسعاً وبلغت الاحتياطيات الدولية مستوى شديد الارتفاع.

## الآفاق والمخاطر

إزاء خلفية الأوضاع المضطربة في الأسواق المالية، أُجري تخفيض بسيط في توقعات السيناريو الأساسي للنمو العالمي مقارنة بعدد يوليو من «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي»، وإن كان لا يزال من المتوقع استمرار النمو بمعدل مرتفع. وتشير التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٧ و ٤,٨٪ في عام ٢٠٠٨ — وهو معدل أقل من التوقعات السابقة بواقع ٠,٤٪. وقد تركزت أكبر التعديلات الخافضة للنمو في الولايات المتحدة، التي يتوقع لها الآن معدل نمو مقداره ١,٩٪ في عام ٢٠٠٨، وفي البلدان المرجح أن تتعرض لأكبر الآثار الانتشارية



## قضايا السياسات

هيكل الحوافز الحالي يكفل تقييم المخاطر على نحو ملائم في جميع الحلقات التي تتألف منها سلسلة عرض المنتجات المهيكلية.

وقد تحقق تقدم ملموس في ضبط أوضاع المالية العامة خلال فترة التوسع الحالية في البلدان المتقدمة، ولكن الأمر يتطلب مزيداً من الجهد لضمان استمرارية هذه الأوضاع رغم احتياجات شيخوخة السكان. ويأتي معظم التحسن الذي طرأ مؤخراً على مراكز المالية العامة من سرعة نمو الإيرادات الذي أحدثه النمو القوي في الأرباح والدخول العليا، وليس من الواضح مدى استمرارية هذه الزيادة التي طرأت على الإيرادات. وتتوخى خطط الميزانية الجارية تقدماً إضافياً محدوداً في خفض نسب الدين عن المستويات الحالية خلال السنوات القليلة القادمة. وينبغي أن تعتمد الحكومات خطتها أكثر طموحاً على المدى المتوسط لضبط أوضاع المالية العامة، مع إجراء إصلاحات لمعالجة الضغوط المتصاعدة على الإنفاق في مجالي الصحة والضمان الاجتماعي، وإن كانت الأوضاع في معظم البلدان تسمح بترك أدوات الضبط التلقائي إذا ما حدث هبوط في النشاط الاقتصادي.

ولا يزال عدد من الأسواق الصاعدة يواجه ضغوط النشاط الاقتصادي المحموم وارتفاع أسعار المواد الغذائية مما قد يتطلب مزيداً من التشديد للسياسة النقدية. وعلاوة على ذلك، يرجح أن تظل تدفقات النقد الأجنبي القوية مشكلة أمام صانعي السياسات في تادية مهامهم، بالرغم من التطورات التي شهدتها الأسواق المالية مؤخراً. وكما يشير الفصل الثالث، لا توجد صيغة بسيطة للتعامل مع هذه التدفقات من النقد الأجنبي، وإنما ينبغي أن تتبع البلدان منهجاً عملياً تتوصل من خلاله إلى المزيج الصحيح من التدابير الملائمة لظروفها الخاصة وأهدافها الأطول أجلاً. ومن المرجح أن يكون لسياسة المالية العامة دور أساسي في هذا الخصوص. فرغم تحسن مراكز المالية العامة، نجد أن هذا التحسن يرجع إلى قوة نمو الإيرادات المتولدة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو ارتفاع قد لا يدوم. وفي نفس الوقت، تسارع الإنفاق الحكومي في كثير من البلدان، مما أضاف إلى المصاعب التي تنطوي عليها إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة. وباجتنب طفرات الإنفاق العام، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في أوروبا الصاعدة وإن كان ينطبق على أمريكا اللاتينية أيضاً، سوف تيسر إدارة التدفقات الداخلة والاستمرار في خفض مستويات الدين الحكومي. غير أن هناك متسعاً في

لا يزال صانعو السياسات على مستوى العالم يواجهون تحدياً أنياً يتمثل في الحفاظ على النمو القوي غير التضخمي، وهو التحدي الذي ازداد جساماً في الآونة الأخيرة بسبب اضطراب الأوضاع المالية العالمية. ففي الاقتصادات المتقدمة، وبعد فترة من التشديد اقتربت بالموقف النقدي من الحياد أو أكثر تشدداً، تصدت البنوك المركزية لمشكلة نزوب السيولة في الأسواق ومخاطر القطاع المالي المصاحبة لها، مع مواصلة الاعتماد في قرارات السياسة النقدية على رؤية المختصين لحالة الأساسيات الاقتصادية. وفي الولايات المتحدة، إذا ظهر ما يشير إلى احتمال استمرار النمو دون مستوى الاتجاه العام فسوف يكون ذلك داعياً لإجراء مزيد من خفض لأسعار الفائدة بشرط مواصلة احتواء مخاطر التضخم. وفي منطقة اليورو، من الممكن أن تظل السياسة النقدية دون تغيير في الأجل القصير، انعكاساً للمخاطر المعاكسة على النمو وارتفاع التضخم على أثر اضطراب الأسواق المالية. غير أن انحسار هذه المخاطر في نهاية المطاف قد يتطلب مزيداً من التشديد للسياسة النقدية. وإذا استمر التباطؤ الاقتصادي المطول، سيتعين النظر في إمكانية تخفيف قيود السياسة النقدية. وفي اليابان، بينما ينبغي أن ترتفع أسعار الفائدة في نهاية المطاف لتعود إلى مستويات أقرب إلى الطبيعية، فإن هذه الزيادة ينبغي ألا تتم قبل ظهور مؤشرات على تحرك التضخم المرتقب تحركاً واضحاً نحو مستويات أعلى وانحسار المخاوف الناشئة عن قلب الأسواق مؤخراً.

وينبغي استخلاص الدروس في الوقت المناسب من موجة الاضطرابات الحالية التي اجتاحت الأسواق المالية العالمية. وهناك مجموعة من القضايا تتعلق بالمنهج المختلفة التي تستخدمها البنوك المركزية لضخ السيولة في الأسواق بهدف تهدئة التوترات المالية، والصلة بين هذا الدعم بالسيولة وشبكات الأمان المالي. وينبغي تناول سلسلة من القضايا التنظيمية، مثلما ورد في تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في أكتوبر ٢٠٠٧. وينبغي أيضاً توجيه مزيد من الاهتمام إلى التأكد من اعتماد قواعد الشفافية والإفصاح الملائمة في المؤسسات المؤثرة في النظام الاقتصادي. ومن المهم أيضاً النظر في المنهج التنظيمي لمعالجة مخاطر السيولة، والحدود الملائمة حول المؤسسات المالية لأغراض دمج المخاطر، ومنهج تصنيف المنتجات المالية المركبة، وما إذا كان

ويتناول الفصل الخامس من هذا التقرير التوسع العالمي الجاري من منظور تاريخي. ويخلص هذا الفصل إلى أن النمو كان أكثر ارتفاعاً من مستواه في الدورات الأخيرة، بل إن المنافع المتولدة عنه أصبحت موزعة على نطاق أوسع في بلدان العالم والتقلب الاقتصادي كان أقل. وبطبيعة الحال، فإن تعزيز السياسات النقدية والمالية وتحسين المؤسسات وزيادة التطور المالي يعني أنه من المرجح للدورات الاقتصادية أن تكون مدتها أطول وحجمها أقل مما كانت عليه من قبل. ومع ذلك ينبغي اجتناب المبالغة في تقدير احتمالات الاستقرار المستقبلي، وقد برزت مخاوف عدم استمرار الأوضاع المواتية عند زيادة تقلب الأسواق المالية مؤخراً. ذلك أن الانتهاء المفاجئ لفترة النمو القوي والمستمر في الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي تعتبر مثالا تحذيرياً مفيداً يوضح ما يمكن أن يحدث إذا لم تتكيف السياسات لمعالجة ما ينشأ من مخاطر في الوقت المناسب.

وسوف تكتسب الإجراءات المشتركة بين البلدان أهمية حاسمة في بعض المجالات الرئيسية. فالتقدم البطيء في جولة مفاوضات الدوحة التجارية يثير شعوراً عميقاً بخيبة الأمل، وينبغي للبلدان الكبرى أن تبرهن على مركزها القيادي بإعادة تفعيل عملية التحرير التجاري متعدد الأطراف. ومن الواضح أن المخاوف المتعلقة بتغير المناخ وأمن الطاقة تتطلب اتباع منهج متعدد الأطراف أيضاً. وكما يرد في الملحق ١-٢، قد تكون ظاهرة الاحترار العالمي أكبر مشكلة تتطلب اتخاذ إجراءات جماعية يتحمل فيها الآخرون الجانب الأكبر من العواقب السلبية لأنشطة الأطراف المنفردة. ومن المهم أن تتعاون البلدان لوضع إطار قائم على قواعد السوق يحقق التوازن بين التكاليف طويلة الأجل لانبعاثات غاز الكربون والتكاليف الاقتصادية الآنية المطلوبة لتخفيف هذه الانبعاثات. وينبغي أن يقل التركيز في سياسة الطاقة على محاولة تأمين مصادر الطاقة الوطنية، وأن يزيد تركيزها على التأكد من سلامة عمل سوق النفط وغيره من أسواق الطاقة، وتشجيع التنوع في مصادرها (بخفض قيود التجارة على الوقود البيولوجي، على سبيل المثال)، وتوجيه مزيد من الاهتمام للحوافز السعرية بغية كبح الزيادة في استهلاك الطاقة.

وقد أحرز تقدم مشجع في وضع منهج مشترك لمعالجة الاختلالات العالمية، وهو ما يتطلب متابعة العمل إلى أن تتحقق النتائج المرجوة. وتمثل المشاورات متعددة

البلدان المصدرة للوقود لزيادة الإنفاق في حدود الطاقة الاستيعابية وحسب مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها البلد المعني. ومن شأن تشديد المعايير الاحترازية في النظم المالية واتخاذ خطوات نحو إزالة القيود على التدفقات الرأسمالية الخارجة أن يسهما بدور إيجابي في هذا الخصوص. وفي بعض الحالات، يمكن أن تتاح فرصة أفضل لتحسين مراقبة النقد إذا تمت زيادة المرونة في أسعار الصرف. وبالنسبة للصين على وجه التحديد، سوف تعمل زيادة المرونة في ارتفاع سعر اليوان — مع اتخاذ تدابير لإصلاح نظام سعر الصرف وإعطاء دفعة للاستهلاك — على عودة التوازن اللازم للطلب وإزالة الاختلالات العالمية بشكل منظم.

أما القضية التي يشترك فيها جميع البلدان فهي الحاجة إلى اغتنام الفرص التي تتيحها العولمة والإنجازات التكنولوجية، مع بذل مزيد من الجهود لضمان توزيع المنافع المتحققة من هذه التغيرات المستمرة توزيعاً كفوفاً على جميع قطاعات السكان. ومن البنود الأساسية في جدول الأعمال ضرورة التأكد من كفاءة عمل الأسواق، مع دعم الإنتاجية في القطاع المالي وقطاع الخدمات في أوروبا واليابان، ومقاومة الضغوط الحمائية في الولايات المتحدة وأوروبا، وتحسين البنية التحتية، وتطوير النظم المالية، وتحسين مناخ الأعمال في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، باعتبارها جميعاً على رأس الأولويات. وغالباً ما يلقي اللوم على العولمة في زيادة عدم المساواة الملاحظة في معظم بلدان ومناطق العالم. ويخلص الفصل الرابع من هذا التقرير إلى أن الإنجازات التكنولوجية هي أكثر العوامل إسهاماً في زيادة عدم المساواة مؤخراً، ولكن زيادة العولمة المالية — والاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص — قد أسهما بدور في ذلك أيضاً. وعلى عكس الفكرة الشائعة، يلاحظ أن زيادة العولمة في التجارة ترتبط في الواقع بانخفاض عدم المساواة. ومن المهم أن تساعد السياسات على ضمان توزيع مكاسب العولمة والتغير التكنولوجي على قطاعات أوسع من السكان. ومن شأن الإصلاحات الرامية إلى تحسين مستوى التعليم والتدريب أن تضمن توافر المهارات اللازمة لدى العاملين بما يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد العالمي «القائم على المعرفة». وسوف يساعد في هذا الخصوص انتعاش سياسات تتيح قدرًا أكبر من التمويل للفقراء، مثلما يساعد فيه التقدم في التحرير التجاري الداعم للصادرات الزراعية من البلدان النامية.

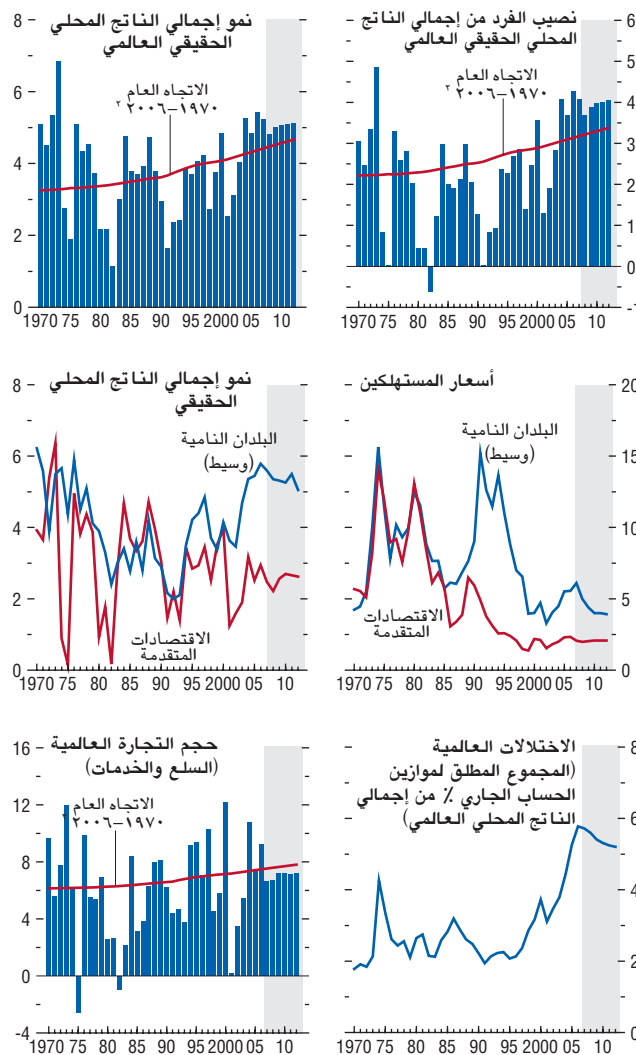
سياسات محددة تتسق مع هذه الاستراتيجية. وكانت نتيجة المشاورات مجموعة من خطط السياسات التي ستسهم، طبقاً للتحليل الذي أجراه خبراء الصندوق، إسهاماً ملموساً في تحقيق أهداف استراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وبتوافق الأطراف المشاركة في المشاورات، سوف يخضع تنفيذ خطط السياسات للرقابة المنتظمة من الصندوق.

الأطراف التي أجراها الصندوق بشأن الاختلالات العالمية مع البلدان الأساسية أول تطبيق لمنهج مبتكر في معالجة تحديات النظام الاقتصادي العالمي. وكانت المشاورات محفلاً لتعزيز الفهم المشترك للقضايا ذات الصلة، وإعادة تأكيد الدعم لاستراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والمعنية بالحفاظ على النمو العالمي مع الحد من الاختلالات، وإتاحة الفرصة لكل بلد كي يشير إلى

# الآفاق العالمية وقضايا السياسات

## الشكل البياني ١-١: المؤشرات العالمية (التغير السنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

لا يزال الاقتصاد العالمي يشهد أقوى فترة نمو متواصل له منذ أوائل سبعينات القرن العشرين. ويتوقع للتوسع في النشاط الاقتصادي أن يظل أعلى من المستوى الممثل للاتجاه العام، وذلك بصرف النظر عن الاضطراب الخاص مؤخرًا في الأسواق المالية، وتقود هذا التوسع بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ولا يزال التضخم عند مستويات منخفضة بوجه عام، بينما تستمر الزيادة في أحجام التجارة بمعدل مرتفع، وإن كان بوتيرة أبطأ مما شهده عام ٢٠٠٦.



<sup>١</sup> تشير المساحات المظللة إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي، والمجملة محسوبة على أساس الأوزان الترجيحية القائمة على تعادل القوى الشرائية، ما لم يذكر خلاف ذلك. <sup>٢</sup> معدلات النمو المتوسطة لفرادى البلدان مجملة باستخدام الأوزان الترجيحية القائمة على تعادل القوى الشرائية؛ وتتحول هذه المجملة بمرور الوقت لصالح البلدان الأسرع نمواً، مما يجعل المنحنى يتخذ اتجاهها صاعداً.

رغم أن الاقتصاد العالمي حافظ على نموه القوي في أرباع السنة الأخيرة، فقد خيم الاضطراب في الأسواق المالية على الآفاق المنتظرة. وتم تعديل توقعات السيناريو الأساسي للنمو العالمي في عام ٢٠٠٨ بتخفيض مقداره ٠,٥ نقطة مئوية منذ صدور عدد يوليو ٢٠٠٧ من «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي»، وإن كان النمو سيظل قريباً من ٤,٧٥٪، مدعوماً بوجه عام بسلامة الأساسيات الاقتصادية وقوة زخم النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ١-١). غير أن المخاطر على الآفاق الاقتصادية تميل بقوة صوب الجانب السلبي، وتتمحور حول التخوف من أن حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية يمكن أن تستمر وتتسبب في زيادة حدة الهبوط الاقتصادي العالمي. ومن ثم، فإن التحدي المباشر لصانعي السياسات هو استعادة المزيد من الكفاءة المعتادة في الأسواق المالية والحفاظ على استمرار التوسع في النشاط. وهناك مخاطر إضافية على الآفاق الاقتصادية المستقبلية تشمل الضغوط التضخمية المحتملة، وتقلب أسواق النفط، وتأثير التدفقات الرأسمالية الداخلة القوية على الأسواق الصاعدة، واستمرار الاختلالات العالمية الكبيرة. وتتعلق القضايا الأساسية الأطول أجلاً بمعالجة العقبات التي تقف أمام النمو المتواصل والناشئة من شيخوخة السكان والزيادة المستمرة في مقاومة العولمة.

## النمو العالمي القوي يواجه أوضاعاً مالية مضطربة

ظل معدل النمو العالمي أعلى من ٥٪ في النصف الأول من ٢٠٠٧. وقد اكتسب الاقتصاد الصيني زخماً، حيث حقق نمواً بلغ ١١,٥٪، وجعله يحقق لأول مرة أكبر إسهام في النمو العالمي مقوماً بأسعار صرف السوق وكذلك بأسعار صرف تعادل القوى الشرائية. وواصلت الهند النمو بمعدل تجاوز ٩٪ وروسيا بمعدل يقترب من ٨٪. وقد أسهمت هذه البلدان الثلاثة وحدها بنصف النمو العالمي في السنة الماضية، وحافظت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية هي الأخرى على التوسع القوي. وقد جاء النمو السريع في هذه البلدان موازناً لاستمرار التباطؤ المحدود في النمو في الولايات المتحدة، والتي بلغ النمو فيها حوالي ٢,٢٥٪ في النصف الأول من ٢٠٠٧، وذلك

لأن التصحيح في سوق المساكن ظل يمثل عبئا كبيرا. و تباطأ النمو في منطقة اليورو واليابان في الربع الثاني من العام، وذلك بعد ربعين من المكاسب القوية.

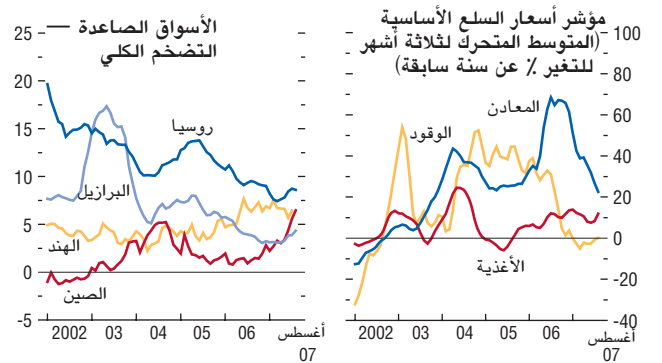
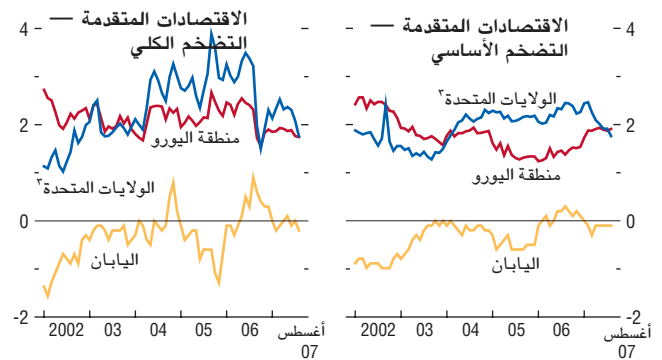
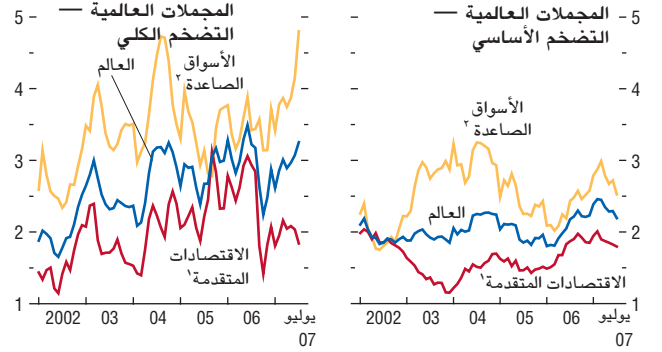
وقد تحققت السيطرة على التضخم في الاقتصادات المتقدمة في الأشهر الأخيرة، ولكن الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية قد أسهم في زيادة حدة الضغوط في المناطق الأخرى (الشكل البياني ١-٢). ففي الولايات المتحدة، هبط التضخم الأساسي تدريجيا إلى أن أصبح أقل من ٢٪ وهو ما يعود في جانب كبير منه إلى تباطؤ الزيادات في تكاليف السكن. أما في منطقة اليورو، فقد ظل التضخم بوجه عام أقل من ٢٪ في العام الحالي، وإن كانت الزيادات في أسعار الطاقة والأغذية قد أسهمت في ارتفاعه ارتفاعا محدودا في شهر سبتمبر؛ في حين ظلت الأسعار في اليابان مستوية بشكل أساسي. غير أن التضخم ارتفع في عدد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، مما يعكس قوة نمو الطلب المحلي وزيادة الوزن الترجيحي لأسعار الأغذية التي تشهد ارتفاعا مستمرا في مؤشر أسعار المستهلكين. وقد جاء تصاعد أسعار الأغذية انعكاسا للضغط الناشئ من زيادة استخدام الذرة وغيرها من بنود الأغذية في إنتاج الوقود البيولوجي، وكذلك لصعوبة الأحوال الجوية واضطرابات العرض في عدد من البلدان (الإطار ١-١). وفي غضون ذلك، عادت أسعار النفط إلى الارتفاع مؤخرا إلى مستويات جديدة، وذلك بسبب زيادة قوة نمو الطلب عن المتوقع في البداية نظرا لانخفاض الناتج من بلدان منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، وحدثت زيادة أقل من المتوقع في الناتج لدى البلدان خارج أوبك، واستمرار المخاوف الجغرافية السياسية (الملحق ١-١).

وقد شهدت أوضاع أسواق الائتمان العالمية تدهورا حادا منذ أواخر شهر يوليو، حيث إن إعادة تقييم مخاطر الائتمان تسببت في زيادة التقلبات وحدثت خسارة عامة في سيولة الأسواق. وفي البداية، أدت الزيادة المستمرة في حالات التخلف عن السداد في سوق التمويل العقاري الأمريكي للمقترضين ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة إلى ارتفاع في العائدات على الأوراق المالية المضمونة بتلك القروض، وأدت إلى اتساع حاد في فروق العائد على الأدوات الائتمانية المركبة، وخصوصا في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو (الشكل البياني ١-٣؛ راجع أيضا المناقشة المفصلة الواردة في عدد أكتوبر من تقرير الاستقرار المالي العالمي (GFSR)). وقد زادت الضغوط على الأسواق بدءا من منتصف شهر أغسطس من جراء الزيادة المستمرة في عدم اليقين المحيط بتوزيع خسائر التقييم المرتبطة بسوق التمويل العقاري الأمريكي، والمخاوف المتعلقة بأحجام انكشاف المؤسسات المالية خارج الميزانيات العمومية.

## الشكل البياني ١-٢: التضخم العالمي

(التغير عن اثني عشر شهرا سابقة في مؤشر أسعار المستهلكين، مالم يذكر خلاف ذلك)

ظل التضخم قيد السيطرة في الاقتصادات المتقدمة، ولكنه ارتفع في الأسواق الصاعدة نظرا لعودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتصاعد أسعار الأغذية.

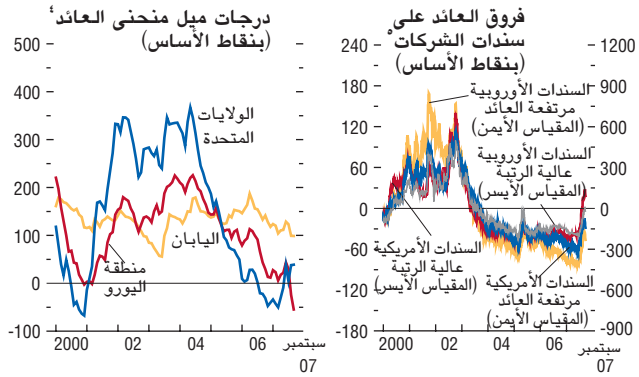
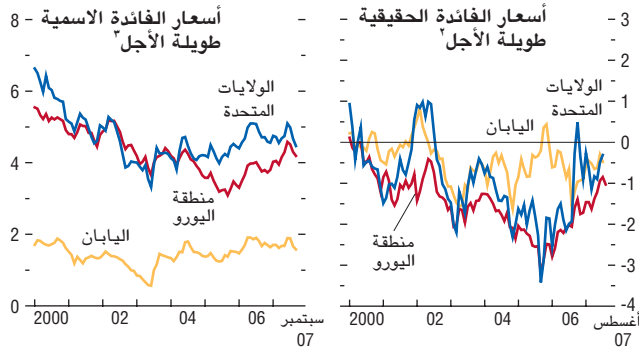
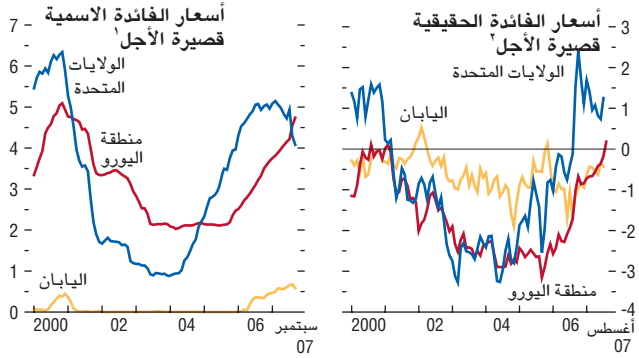


المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ أستراليا وكندا والدانمرك ومنطقة اليورو واليابان ونيوزيلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.  
 ٢ البرازيل وبلغاريا وشيلي والصين وإستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وهنغاريا والهند وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والمكسيك وبولندا وسنغافورة وجنوب إفريقيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلاند.  
 ٣ مخفض تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي.

## النمو العالمي القوي يواجه أوضاعا مالية مضطربة

### الشكل البياني ١-٣: المستجبات في أسواق الائتمان المتطورة (أسعار الفائدة %، مالم يذكر خلاف ذلك)

شهدت أوضاع أسواق الائتمان تدهورا حادا منذ أواخر يوليو، وذلك لأن الزيادة المستمرة في الآثار الناشئة من قطاع التمويل العقاري لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة أدت إلى ارتفاع العائد على الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة. وفي هذا السياق، هبطت أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية، مما يعكس الهروب إلى الجودة وحدث تغير في التوقعات المتعلقة بمسار السياسة النقدية.



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP وشركة Merrill Lynch وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ أذون الخزانة لأجل ٣ أشهر.  
 ٢ قياسا إلى التضخم الكلي. مقيسا على أساس الانحرافات عن متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧.  
 ٣ السندات الحكومية لأجل ١٠ سنوات.  
 ٤ سعر الفائدة على السندات الحكومية لأجل ١٠ سنوات ناقصا سعر الفائدة على أذون الخزانة لأجل ٣ أشهر.  
 ٥ مقيسا على أساس الانحرافات عن متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (سبتمبر).

ونتيجة لذلك، حدث نزوب في إصدارات سندات الشركات ذات العائد المرتفعة، وانكماش حاد في سوق الأوراق التجارية المضمونة بأصول، واضطراب حاد في السيولة في سوق المعاملات بين البنوك، وتراكم في الضغوط التي تواجهها المؤسسات الممولة عن طريق أسواق النقد قصيرة الأجل. وهبطت العائدات على الأوراق الحكومية هبوطا حادا لأن المستثمرين بحثوا عن ملاذات آمنة، وتم تعديل التوقعات المتعلقة بالسياسة النقدية المستقبلية. وقرب نهاية شهر سبتمبر، بدأ بعض هذه الضغوط في التراجع، وذلك في أعقاب تخفيض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ٥٠ نقطة أساس، ولكن الأوضاع في أسواق الائتمان ظلت تواجه ضغوطا نظرا لارتفاع فروق العائد وانخفاض إصدارات الأصول المقترنة بمخاطر أعلى. وقد شهدت أسواق الأسهم في البلدان المتقدمة تراجعا عن المستويات العالية التي بلغتها في شهر أغسطس، وقادها في ذلك هبوط تقييمات المؤسسات المالية، وإن حدث انتعاش كبير في الأسعار منذ ذلك الحين (الشكل البياني ٤-١).

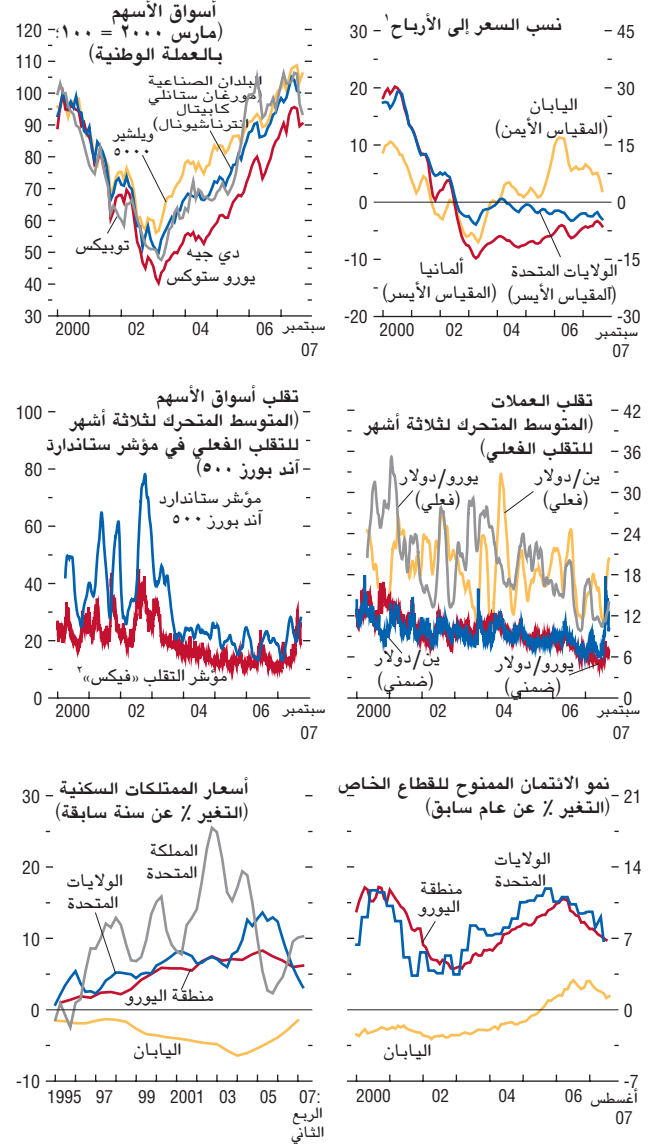
وقد تأثرت الأسواق الصاعدة أيضا بهذه التطورات، حيث ارتفعت فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية وهبطت أسواق الأسهم وانخفضت التدفقات الرأسمالية (الشكل البياني ٥-١). غير أن التأثير جاء بوجه عام أقل مما شهدته حالات الاضطراب المالي العالمي السابقة، كما تشهد أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ارتفاعا جديدا إلى مستويات قياسية. ويعكس هذا الصمود مجموعتين من العوامل. فأولا، ارتبط الاضطراب بالانتكاسات التي شهدتها الأدوات الائتمانية والهياكل السوقية المبتكرة التي تعتبر أقل أهمية في الأسواق الصاعدة. وثانيا، عززت معظم بلدان الأسواق الصاعدة ميزانياتها العمومية وإطار السياسات الاقتصادية لديها من أجل الحد من جوانب الضعف الخارجية. ورغم ذلك، فإن بعض البلدان التي تلقت تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل ضخمة، شهدت ضغوطا في أسواق المعاملات بين البنوك عندما بدأ التحول في اتجاه تلك التدفقات.

وقبل الاضطراب الأخير، كانت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم بوجه عام ترفع أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية تحاشيا للضغوط التضخمية. غير أن البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، واجهت في شهر أغسطس اضطرابا متزايدا في الأسواق جعلها تضخ السيولة عن طريق عمليات السوق المفتوحة بمقدار لم تشهد له نظيرا منذ أزمة تخلف صندوق استثمار «إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل» (LTCM) وتخلف روسيا عن سداد الديون في عام ١٩٩٨، وذلك من أجل تثبيت أسعار الفائدة على القروض المصرفية الليلة واحدة. واتخذت تلك البنوك المركزية



## الشكل البياني ١-٤: مؤشرات الأسواق المالية المتطورة

تأثرت أسواق الأسهم في البداية باضطراب الأوضاع في أسواق النقد، حيث زادت حدة التقلبات. غير أن أسعار الأسهم استعادت قوتها في الأسابيع الأخيرة.



المصادر: شركة Datastream وشركة Bloomberg Financial Markets, LP وشركة CEIC Data Company Limited ومؤسسة "هيفر أناليتكس" (Haver Analytics): تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير آفاق الاقتصاد (Economic Outlook) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ نسب السعر إلى الأرباح المعدلة هي نسبة أسعار الأسهم إلى المتوسط المتحرك لأرباح السنوات العشر السابقة، معدلة في ضوء النمو الاسمي الذي يمثل الاتجاه العام. ونسب السعر إلى الأرباح المعدلة مقيسة على أساس متوسط متحرك لثلاثة أشهر للانحرافات عن متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ (سبتمبر).

٢ مؤشر «فيكس» (VIX) هو مؤشر التقلب المستخدم في بورصة عقود الخيار التابعة لمجلس التجارة بشيكاغو، ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق اتخاذ متوسط مرجح للتقلب الضمني في عروض الشراء والبيع الثمانية الواردة في مؤشر ستاندارد أند بورز ٥٠٠.

خطوات أيضا من أجل تيسير فرص الاستفادة من نوافذ الخصم لديها، وفي المملكة المتحدة، مدت السلطات غطاء التأمين على الودائع من أجل طمأنة المودعين بعد أن واجه أحد المقرضين العاملين في التمويل العقاري صعوبات. وفي شهر سبتمبر، سعى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى الحيلولة دون حدوث آثار سلبية على الناتج، وذلك بأن قام بتخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ٠.٥ نقطة مئوية، وتوقع الأسواق حدوث تخفيضات جديدة في الأشهر القادمة. وفضلا على ذلك، تراجعت توقعات إقدام البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي على تشديد السياسات. وقد اضطرت البنوك المركزية في عدد من بلدان الأسواق الصاعدة أيضا (على سبيل المثال، الأرجنتين وكازاخستان وروسيا) إلى توفير السيولة من أجل تخفيف الضغوط عن أسواق المعاملات بين البنوك، ولكن بالنسبة لبلدان أخرى، لا يزال التحدي الرئيسي هو معالجة مخاوف التضخم (وقد قامت شيلي والصين وجنوب إفريقيا منذ شهر أغسطس برفع أسعار الفائدة).

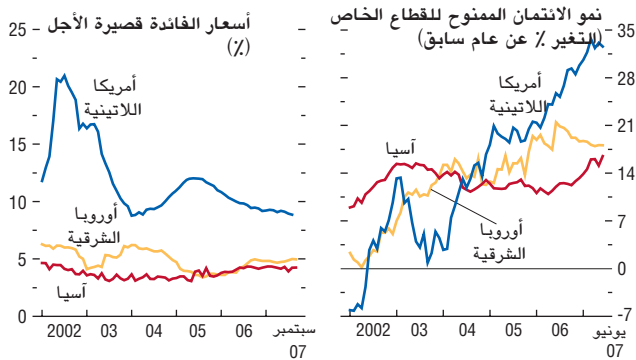
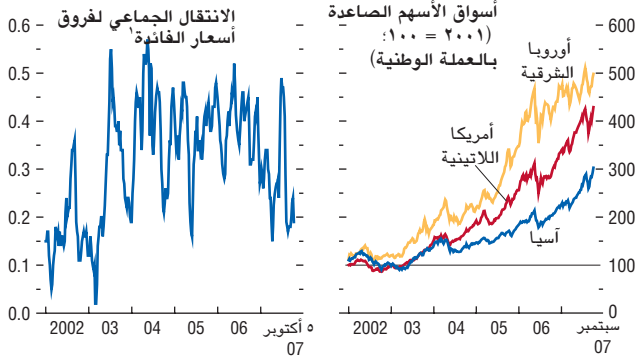
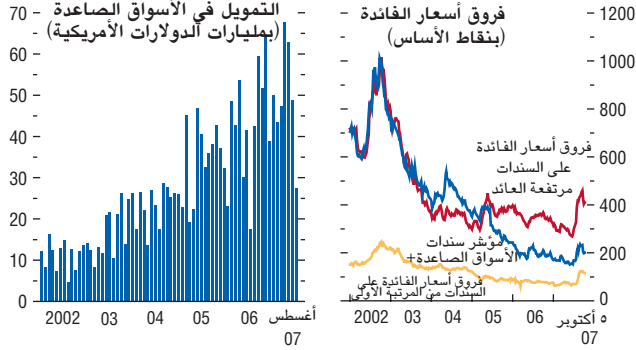
وقد استعاد الدولار الأمريكي مؤقتا قدرا من قوته في شهر أغسطس في سياق الاضطراب المالي الأخير، ولكنه عاد منذ ذلك الحين فاتخذا اتجاهها هابطا، وذلك على خلفية العجز الكبير في الحساب الجاري وبطء نمو الاقتصاد (الشكل البياني ١-٦). ويرى خبراء الصندوق أن الدولار لا يزال مقوما بأعلى من الواقع قياسا إلى الأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل.١ ورغم ارتفاع القيمة الفعلية لليورو، فإن تداوله يجري في نطاق يتسق بوجه عام مع الأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل. وقد ارتفعت قيمة كل من الجنيه الاسترليني والدولار الكندي أيضا بالقيمة الفعلية الحقيقية؛ ويعتبر الجنيه الاسترليني مقوما بأعلى من الواقع قياسا إلى الأساسيات الاقتصادية، أما الدولار الكندي فيعتبر متمشيا بوجه عام مع الأساسيات الاقتصادية. وقد انخفضت قيمة الين بوتيرة أسرع بعض الشيء حتى نهاية شهر يونيو، وذلك رغم الارتفاع المستمر في فائض الحساب الجاري الياباني، حيث إن استمرار أسعار الفائدة المنخفضة وتراجع التحيز للاستثمار المحلي من المستثمرين الأجانب شجع تدفقات رأسمالية خارجة. غير أن قيمة الين انتعشت بقوة منذ ذلك الحين، وذلك لأن زيادة حدة التقلب في الأسواق حثت على زوال التدفقات الخارجة في إطار تجارة المناقلة بالين (yen carry trade) رغم أن الين لا يزال مقوما بأقل من الواقع قياسا إلى الأساسيات الاقتصادية.

١ يرد في تقرير (2006) IMF وصف لمختلف مناهج تقدير تقييم سعر الصرف قياسا إلى الأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل.

## تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

### الشكل البياني ١-٥: الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة

ظلت التدفقات المالية إلى الأسواق الصاعدة ونمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص لديها قويين في النصف الأول من ٢٠٠٧. ومنذ شهر يوليو، أدى اشتداد الاضطراب في أوضاع الأسواق المالية العالمية إلى قدر من الزيادة في فروق العائدات على الأسهم وهبوط أسعار الأسهم، ولكن بوجه عام تظل تقييمات الأصول في الأسواق الصاعدة قريبة من مستوياتها التاريخية.



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP وشركة Capital Data؛ وتقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. متوسط الارتباط المتقاطع المتحرك في نطاق ٢٠ يوما بين فروق أسعار الفائدة على الدين في الأسواق الصاعدة.

وقد واصلت قيمة اليوان الصيني الارتفاع تدريجيا في مواجهة الدولار الأمريكي، وشهد سعر صرفه الفعلي الحقيقي ارتفاعا محدودا في الأشهر الأخيرة (الشكل البياني ١-٧). ومع ذلك، استمر ارتفاع فائض الحساب الجاري الصيني، أما الاحتياطيات الدولية للصين فقد استمرت في تحقيق زيادة هائلة، إذ تعدت ١,٤ تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر أغسطس. وقد شهدت بلدان الأسواق الصاعدة الأخرى أيضا تدفقات نقد أجنبي داخلة قوية من الحسابين الجاري والرأسمالي، وانعكس ذلك في حدوث ارتفاعات كبيرة في أسعار الصرف في عدد من البلدان، وفي تراكم سريع للاحتياطيات الدولية أعطى دفعة لقوة نمو الائتمان المحلي. وقد تراجعت قيم عملات الأسواق الصاعدة بوجه عام في شهري يوليو وأغسطس، وذلك في سياق الاضطراب الحاصل في الأسواق المالية العالمية، ولكنها استعادت قوتها منذ ذلك الحين.

### تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

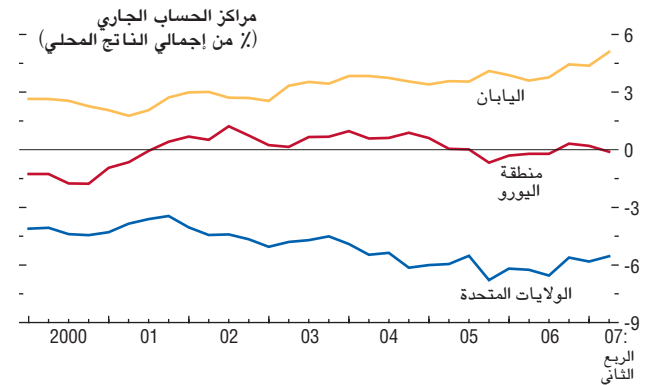
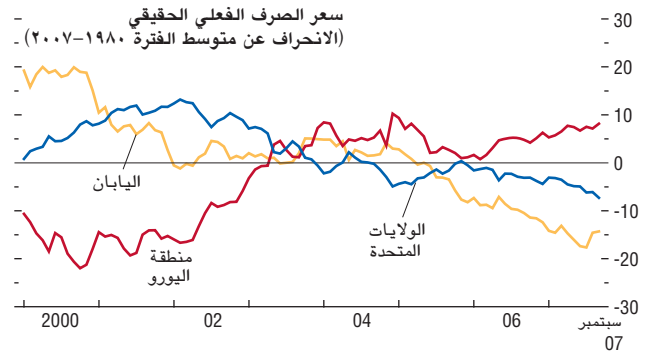
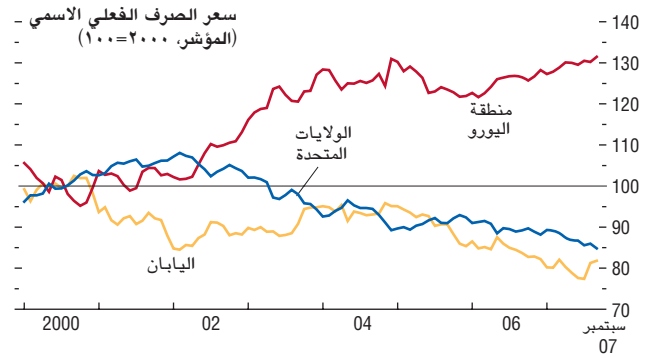
إزاء الأوضاع المالية المضطربة، تم تخفيض التوقعات الأساسية للاقتصاد العالمي منذ صدور عدد يوليو ٢٠٠٧ من «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي»، ولكن النمو سوف يستمر بوتيرة قوية. ووفقا لأحدث تنبؤ صادر عن صندوق النقد الدولي، سوف يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٧ وإلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٠٨، وذلك مقارنة بالنمو المتوقع في عام ٢٠٠٦ والبالغ ٥,٤٪ (الجدول ١-١ والشكل البياني ١-٨). وقد حدث أكبر تعديل بالتخفيض في توقعات النمو بالنسبة للولايات المتحدة والبلدان التي يرجح أن تكون التداعيات المنقولة إليها من الأوضاع في الولايات المتحدة أكبر من سواها (وخصوصا كندا والمكسيك وأجزاء من آسيا الصاعدة).

وفي الولايات المتحدة، يتوقع أن يظل النمو عند ١,٩٪ في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل تخفيضا يقرب من نقطة مئوية واحدة عن التوقعات السابقة. ومن المتوقع أن تؤدي الصعوبات المستمرة في سوق التمويل العقاري إلى إطالة أمد الهبوط في الاستثمار السكني، بينما يرجح أن يؤدي ضعف أسعار المساكن إلى إضعاف الإنفاق الاستهلاكي. وفي منطقة اليورو، تم تخفيض توقعات النمو لعام ٢٠٠٨ إلى ٢,١٪، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٠,٤ نقطة مئوية عن التوقع الموضوع في شهر يوليو، مما يعكس الآثار المتأخرة لارتفاع قيمة اليورو، والتداعيات التجارية من



## الشكل البياني ١-٦: التطورات الخارجية في اقتصادات متقدمة مختارة

استمر الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي، بينما حدث انخفاض محدود في عجز الحساب الجارية الأمريكي في أرباع السنة الأخيرة ولكنه لا يزال قرابة ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد عادت قيمة الين إلى الارتفاع في أغسطس نظراً لأن الأوضاع المضطربة في الأسواق المالية أدت إلى قدر من التحول في اتجاه تدفقات تجارة المناقلة. أما عملة اليورو، فقد ظلت قيمتها في اتجاه صاعد.



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الأوضاع في الولايات المتحدة وزيادة صعوبة أوضاع التمويل. وفي اليابان، تم تخفيض توقعات النمو في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٪ وفي عام ٢٠٠٨ إلى ١,٧٪ (وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٠,٦ نقطة مئوية و٠,٣ نقطة مئوية، على التوالي، عن التوقع الموضوع في شهر يوليو)، مما يعكس النتيجة المتحققة في إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني، وتراجع النمو العالمي، وارتفاع قيمة الين بقدر محدود. ويتوقع أن يظل النمو قويا جدا فيما بين بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ويتوقع للاقتصاد الصيني الآن أن ينمو بمعدل يبلغ ١٠٪ في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٠,٥ نقطة مئوية تقريبا عن التوقع الموضوع في شهر يوليو.

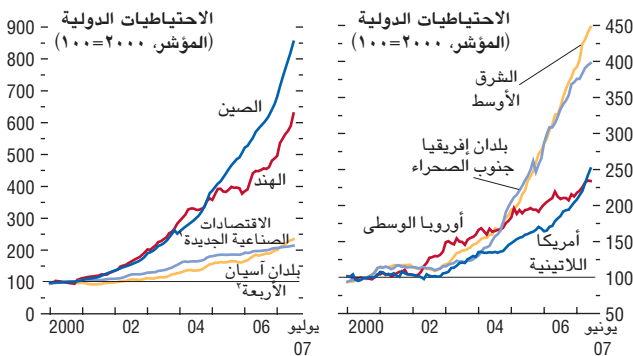
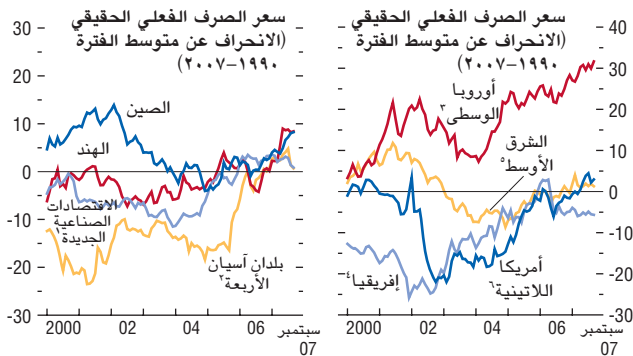
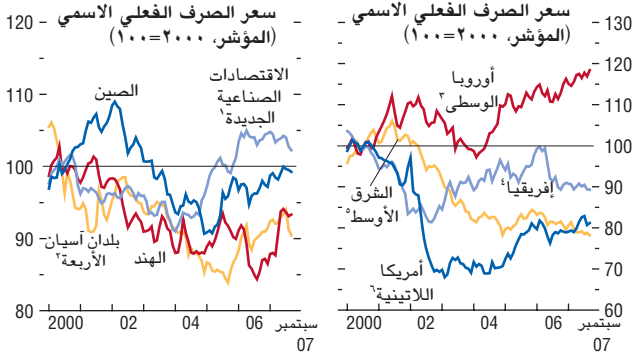
وتفترض توقعات السيناريو الأساسي استعادة سيولة الأسواق تدريجيا في الأشهر القادمة، وأن تعود سوق المعاملات بين البنوك إلى أوضاع أقرب إلى المعتاد، وإن كانت فروق العائد الأعلى سوف تستمر على الأصول المقترنة بمخاطر أكبر في أعقاب الفترة المطولة التي شهدت انخفاضا استثنائيا في فروق العائد، كما سيتم تشديد معايير الإقراض. وتتسق هذه التقييمات مع التجارب التي وقعت في أعقاب حالات الاضطراب المالي السابقة (الإطار ١-٢). ويفترض السيناريو الأساسي أيضا أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة مرة أخرى بمقدار ٥٠ نقطة أساس بحلول نهاية العام الحالي، وأن يتمتع البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي عن إدخال أي زيادات جديدة على أسعار الفائدة.

وعلى هذا الأساس، يتمثل تقييم خبراء الصندوق في أن الأساسيات الاقتصادية السليمة سوف تستمر في دعم النمو العالمي القوي. وفي الاقتصادات المتقدمة، تشمل مصادر الصمود قوة الميزانيات العمومية وقوة مراكز رأس المال لدى المؤسسات المالية الأساسية في بداية الموجة الأخيرة، وارتفاع الربحية وانخفاض مستوى الرفع المالي لدى قطاع الشركات، وسلامة الوضع في أسواق العمل وفي صافي الثروة لدى قطاع الأسر. وفضلا على ذلك، يتوقع لقوة نمو الطلب المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة أن تكون المحرك الأساسي للنمو العالمي، حيث إن ازدياد قوة الميزانيات العمومية وأطر السياسات لدى القطاع العام، يتيح مجالا لمعظم البلدان كي تتحمل قدرا من الضعف في الطلب الخارجي (الشكل البياني ١-٩). والواقع أن البطء المحدود الذي طرأ على التدفقات الرأسمالية الداخلة مقارنة بالسرعة الحادة التي شهدتها النصف الأول من عام ٢٠٠٧، قد يفيد في تهدئة المخاوف من حدوث ارتفاع مفرط في قيم العملات أو حدوث نمو في الائتمان أسرع مما يجب.

## تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

### الشكل البياني ١-٧: التطورات الخارجية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

اتجهت أسعار الصرف في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى الارتفاع، وذلك كرد فعل لقوة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة التي دفعت الاحتياطيات إلى مستويات غير مسبوقه رغم ضخامة حجم التدخل.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
 ١ تشمل الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.  
 ٢ أندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند.  
 ٣ الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا.  
 ٤ بوتسوانا ويوركينا فاصو والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وجيبوتي وغينيا الاستوائية وأثيوبيا وغابون وغانا وغينيا وكينيا ومدغشقر ومالي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.  
 ٥ البحرين ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.  
 ٦ الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

غير أن المخاطر على التنبؤ الأساسي تميل بوضوح صوب الجانب السلبي. وكما هو موضح في الشكل المروحي في اللوحة العليا من الشكل البياني ١-١٠، يتصور خبراء الصندوق أن هناك فرصة تبلغ واحد من ٦ في أن يهبط النمو العالمي في عام ٢٠٠٨ إلى ٣.٥٪ أو أقل من ذلك. وتأتي أهم مصادر الزيادة في ميل المخاطر صوب الجانب السلبي، منذ صدور عدد يوليو ٢٠٠٧ من «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي»، من تدهور الأوضاع المالية ومن عدم اليقين المحيط بالاحتمالات المستقبلية الخاصة بالطلب المحلي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وذلك كما هو موضح في اللوحة السفلى من الشكل البياني ١-١٠. أما المخاطر على الطلب المحلي في أوروبا الغربية واليابان، فهي تعتبر الآن مائلة إلى الجانب السلبي قليلا، وتعتبر المخاطر في الأسواق الصاعدة متوازنة بوجه عام — ومن قبل كان يعتبر ميزان المخاطر في هذه الاقتصادات موجبا. وعلى العكس من ذلك، تعتبر المخاطر على الآفاق المستقبلية من مخاوف التضخم ومن تقلب سوق النفط، أقل ميلا إلى الجانب السلبي حاليا، حيث إن قيود العرض والضغط التي تشهدها أسواق السلع الأولية سوف تنخفض بفعل الهدوء المحدود في وتيرة النمو العالمي. وأما المخاطر المرتبطة باستمرار الاختلالات العالمية فتظل مصدرا للقلق.

### مخاطر الأسواق المالية

سلف التعبير في أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي عن التخوف من أن ارتفاع درجة التقلب وفروق العائد على المخاطر من مستويات منخفضة بشكل استثنائي، يمكن أن يكون له تأثير مثبط كبير على النشاط الاقتصادي. وقد انعكست الآن جوانب هذه المخاطر في فترة الاضطراب المالي الأخيرة في إدخال تخفيض محدود على التنبؤ الأساسي. ومع ذلك، فإن أوضاع الأسواق المالية تظل مصدرا رئيسيا لميل المخاطر على الآفاق الاقتصادية العالمية إلى الجانب السلبي. ورغم أن السيناريو الأساسي يفترض العودة إلى الأوضاع الطبيعية للأسواق بعد إعادة تقييم المخاطر، فإن الأحداث لا تزال متطورة ولا تزال هناك إمكانية واضحة في أن تستمر الأوضاع المضطربة الأخيرة فترة ما وأن تولد «ضائقة اثتمانية» أعمق مما هو متصور في السيناريو الأساسي، مع إحداث تأثير اقتصادي كلي أكبر كثيرا.

وكما وردت مناقشته بمزيد من التفصيل في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، تمثل التطورات الأخيرة في الأسواق المالية عودة حتمية

الجدول ١-١: استعراض عام لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (التغير السنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلافات عن التوقعات في يوليو ٢٠٠٧		التوقعات الراهنة		٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧			
٠,٤-	—	٤,٨	٥,٢	٥,٤	٤,٨	الناتج العالمي
٠,٦-	٠,١-	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
٠,٩-	٠,١-	١,٩	١,٩	٢,٩	٣,١	الولايات المتحدة
٠,٤-	٠,١-	٢,١	٢,٥	٢,٨	١,٥	منطقة اليورو
٠,٤-	٠,٢-	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٠,٨	ألمانيا
٠,٣-	٠,٣-	٢,٠	١,٩	٢,٠	١,٧	فرنسا
٠,٤-	٠,١-	١,٣	١,٧	١,٩	٠,١	إيطاليا
٠,٧-	٠,١-	٢,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٦	إسبانيا
٠,٣-	٠,٦-	١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٩	اليابان
٠,٤-	٠,٢	٢,٣	٣,١	٢,٨	١,٨	المملكة المتحدة
٠,٥-	—	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٣,١	كندا
٠,٣-	٠,١	٣,٨	٤,٣	٤,٤	٣,٩	اقتصادات متقدمة أخرى
٠,٤-	٠,١	٤,٤	٤,٩	٥,٣	٤,٧	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
٠,٢-	٠,١	٧,٤	٨,١	٨,١	٧,٥	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٠,٣	٠,٧-	٦,٥	٥,٧	٥,٦	٥,٦	إفريقيا
٠,٤	٠,٨-	٦,٨	٦,١	٥,٧	٦,٠	جنوب الصحراء
٠,٢-	٠,١	٥,٢	٥,٨	٦,٣	٥,٦	أوروبا الوسطى والشرقية
٠,١-	٠,٢	٧,٠	٧,٨	٧,٧	٦,٦	كومنولث الدول المستقلة
٠,٣-	—	٦,٥	٧,٠	٦,٧	٦,٤	روسيا
٠,٢	٠,٦	٨,١	٩,٤	٩,٨	٦,٩	ما عدا روسيا
٠,٣-	٠,٢	٨,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٢	آسيا النامية
٠,٥-	٠,٣	١٠,٠	١١,٥	١١,١	١٠,٤	الصين
—	٠,١-	٨,٤	٨,٩	٩,٧	٩,٠	الهند
٠,١-	٠,٢	٥,٦	٥,٦	٥,٤	٥,١	بلدان آسيان الأربعة
٠,٤	٠,٥	٥,٩	٥,٩	٥,٦	٥,٤	الشرق الأوسط
٠,١-	—	٤,٣	٥,٠	٥,٥	٤,٦	نصف الكرة الغربي
٠,٢-	—	٤,٠	٤,٤	٣,٧	٢,٩	البرازيل
٠,٥-	٠,٢-	٣,٠	٢,٩	٤,٨	٢,٨	المكسيك
٠,٣-	٠,١-	٢,٥	٣,٠	٣,٢	٢,٠	للتذكرة
٠,٤-	٠,١-	٣,٣	٣,٥	٣,٨	٣,٣	الاتحاد الأوروبي
٠,٧-	٠,٥-	٦,٧	٦,٦	٩,٢	٧,٥	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السوقية
١,٠-	٠,٣-	٥,٠	٤,٣	٧,٤	٦,١	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
٠,٢	٠,٣-	١١,٣	١٢,٥	١٤,٩	١٢,١	الواردات
٠,٩-	٠,١-	٥,٣	٥,٤	٨,٢	٥,٨	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢-	١,٥-	٩,٠	٩,٢	١١,٠	١١,١	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
١,٧	٧,٤	٩,٥	٦,٦	٢٠,٥	٤١,٣	أسعار السلع الأساسية (بالدولار الأمريكي)
١,١	٢,٣-	٦,٧-	١٢,٢	٢٨,٤	١٠,٣	النفط <sup>١</sup>
٠,١-	٠,١	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	سلع غير الوقود (متوسط على أساس الأوزان الترجيحية للصادرات العالمية من السلع الأساسية)
٠,٦	٠,٥	٥,٣	٥,٩	٥,١	٥,٢	أسعار المستهلكين
٠,٩-	٠,٢-	٤,٤	٥,٢	٥,٣	٣,٨	الاقتصادات المتقدمة
٠,٤	٠,٢	٤,١	٤,٠	٣,١	٢,٢	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية <sup>٢</sup>
٠,١-	٠,١	١,١	٠,٩	٠,٤	٠,١	سعر الإقراض بين بنوك لندن لستة أشهر (ليبور، %) <sup>٣</sup>
						على الودائع بالدولار الأمريكي
						على الودائع باليورو
						على الودائع بالين الياباني

ملحوظة: من المفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٢٢ أغسطس-١٩ سبتمبر ٢٠٠٧. راجع الملحق الإحصائي للحصول على التفاصيل والاطلاع على المجموعات والمنهجيات.

<sup>١</sup> المتوسط البسيط للأسعار الفورية للنفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودبي، وغرب تكساس الوسيط، وقد بلغ متوسط سعر النفط ٦٤,٢٧ دولارا للبرميل في ٢٠٠٦:

ويقتض بلوغه ٦٨,٥٢ دولارا في ٢٠٠٧، و٧٥,٠٠٠ دولارا في ٢٠٠٨.

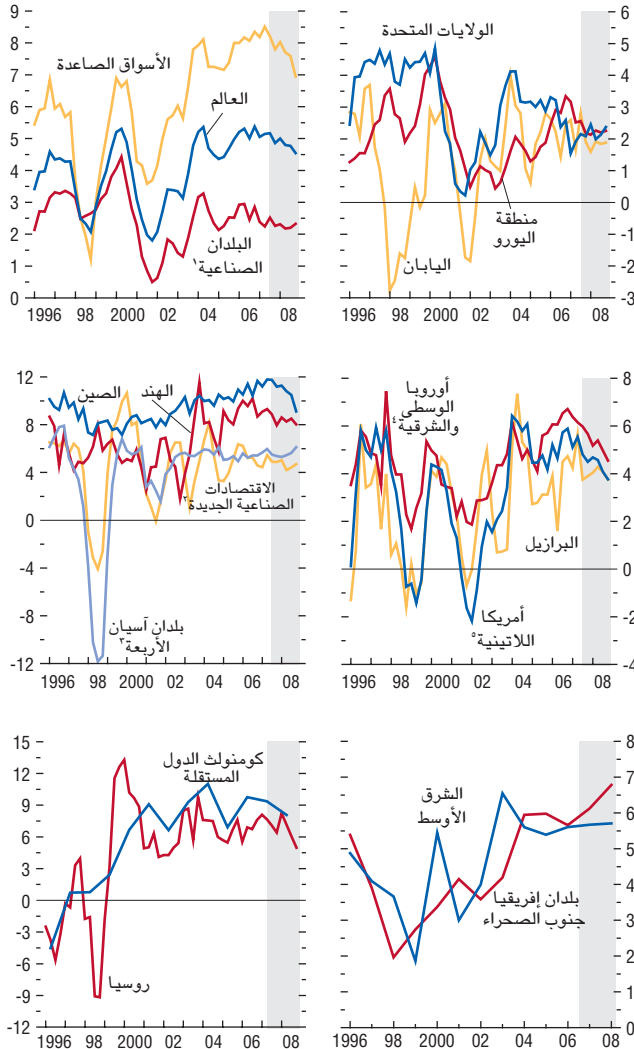
<sup>٢</sup> باستثناء زمبابوي، راجع الجدول ٧-٢ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

<sup>٣</sup> السعر لستة أشهر بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، ولثلاثة أشهر بالنسبة لمنطقة اليورو.

## تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

### الشكل البياني ١-٨: الآفاق المستقبلية العالمية (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير % عن سنة سابقة)

رغم أن التوقعات خفضت بقدر محدود تعبيراً عن تأثير الاضطراب الحاصل في الأسواق المالية مؤخراً، فإن نمو الناتج لا يزال يتوقع له الاستمرار بشكل جيد في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتستمر بلدان الأسواق الصاعدة في آسيا في قيادة الطريق، ولكن يتوقع لجميع المناطق أن تشارك في ذلك الأداء القوي.



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics); وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ أستراليا وكندا والدانمارك ومنطقة اليورو واليابان ونيوزيلندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.  
 ٢ تشمل الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.  
 ٣ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند.  
 ٤ الجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا.  
 ٥ الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

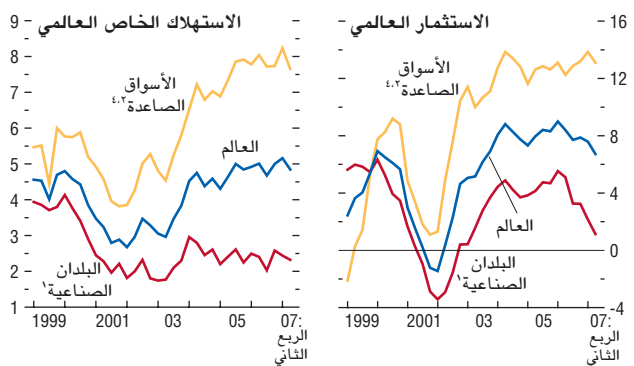
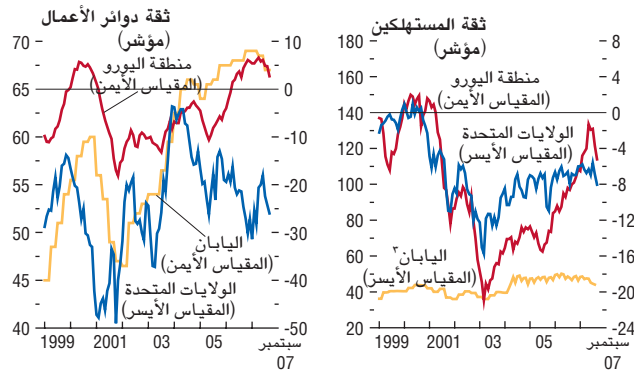
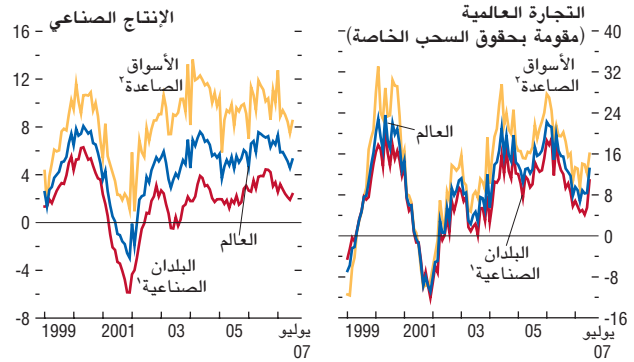
إلى زيادة الانضباط المفروض بشروط السوق بعد فترة شهدت انخفاضاً شديداً في فروق العائد وتراخي أوضاع الائتمان، وهو ما يمكن في نهاية المطاف أن يعزز أسس النمو العالمي. غير أن التصحيح جاء مصحوباً بقدر هائل من الاضطراب بسبب جوانب عدم اليقين المحيطة بتوزيع خسائر التقييم ونضوب سيولة أسواق النقد. ومع إقدام الأسواق على إعادة تقييم المخاطر وتراجع جوانب عدم اليقين، يتوقع انخفاض المخاطر النظامية بفضل قوة رأسمال المؤسسات المالية الأساسية وقوة ربحيتها في البداية وتشتت الخسائر بين المستثمرين. وبذلك، فإن أكثر النتائج ترجيحاً والمتضمنة في السيناريو الأساسي، هي عودة الأسواق تدريجياً إلى أوضاع أقرب إلى الأوضاع الطبيعية بعد إعادة تقييم مخاطر الائتمان وتشديد معاييرها. ومن المرجح أن تنكمش بعض شرائح الأسواق المالية بقدر كبير جداً — ولا سيما سوق التمويل العقاري لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة وأشكال التوريق المضمون بأصول مقترنة بمخاطر أعلى — بينما يرجح أن تصبح فروق العائد أعلى بقدر كبير بصفة دائمة بالنسبة للشركات المقترضة ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة. غير أن التأثير على أسعار الفائدة بالنسبة للمقترضين ذوي المخاطر الأدنى قد يكون محدوداً جداً. ومن الجدير بالذكر أنه وسط هذا الاضطراب، كان الأثر محدوداً على أسعار الفائدة بالنسبة لقروض التمويل العقاري المنتظمة والائتمان الاستهلاكي والشركات المقترضة ذات الجدارة الائتمانية العالية، حيث إن قدرنا من الارتفاع في فروق العائد وازنه جزئياً على الأقل انخفاض العائد الممثل للقاعدة المعيارية على السندات الحكومية.

ومع ذلك، تظل الأوضاع في الأسواق المالية متقلبة حتى وقت إعداد هذا التقرير، وقد يستمر التوتر في أسواق الائتمان رغم الجهود التي تبذلها البنوك المركزية لضمان القدر الملائم من سيولة الأسواق وتهدئة المشاعر السائدة في الأسواق. ومن عناصر عدم اليقين الأساسية، المدى الذي يمكن أن يصل إليه نضوب الطلب على الأصول المورقة في عودة الجهاز المصرفي إلى ممارسة الوساطة المالية على الائتمان، مما يضع ضغطاً على مراكز رؤوس أموال البنوك. وفضلاً على ذلك، يمكن أن يؤدي استمرار التوتر في أسواق المعاملات بين البنوك وغيرها من أسواق التمويل قصير الأجل إلى زيادة الضغوط على سيولة البنوك وعلى ربحيتها. وقد تعني تلك النتيجة ليس فقط استمرار انتكاسة شرائح السوق المقترنة بمخاطر أعلى، بل أيضاً ازدياد تضيق الأوضاع الائتمانية بقدر كبير، حتى بالنسبة للمقترضين ذوي الجدارة الائتمانية العالية في قطاعي الأسر والشركات. ورغم أن التأثير يرجح له أن يكون عند أعلى مستوياته في الولايات المتحدة وأوروبا

## الشكل البياني ١-٩: المؤشرات الجارية والرائدة

(التغير % عن السنة السابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

حدث تراجع محدود في نمو الإنتاج الصناعي والتجارة منذ عام ٢٠٠٦، نظرا لفتور النمو في الاقتصادات المتقدمة. وقد هبطت مؤشرات ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين مؤخرا، ولكنها لا تزال إيجابية بوجه عام. ولا يزال الطلب المحلي ينمو بقوة في اقتصادات الأسواق الصاعدة.



الغربية — حيث يبلغ استخدام الائتمانات المركبة (structured credits) وتعرض المستثمرين لمخاطرها أوسع مدى له — فإن الآثار يمكن أن تغطي نطاقا واسعا، وذلك نظرا لتنامي الروابط عبر الحدود في مختلف جوانب النظام المالي العالمي.

وفضلا على ذلك، يمكن أن يؤدي استمرار الأوضاع المتقلبة إلى كشف مصادر أخرى للمخاطر المالية. وحتى الآن، لا تزال الأسواق الصاعدة بوجه عام أقل تأثرا بالاضطراب الأخير في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالحالات السابقة، فيما عدا بلدانا قليلة تأثرت بالتحول في اتجاه التدفقات قصيرة الأجل. غير أن هناك عددا من البلدان أصبح معتمدا على مقادير كبيرة من تدفقات التمويل الخارجي الداخلة، بما في ذلك بعض بلدان الأسواق الصاعدة في أوروبا وبلدان كومنولث الدول المستقلة. ففي هذه البلدان، أدت احتمالات النمو المبشرة بالخير إلى توليد تدفقات استثمار أجنبي مباشر داخلة كبيرة، ولكنها ولدت أيضا تدفقات مصرفية وإصدارات سندات دولية مقومة في أغلب الحالات بالعملة الأجنبية والتي استخدمت من أجل تمويل طفرات الائتمان والنمو السريع في الاستهلاك. ويمكن أن تتعرض هذه التدفقات للخطر من جراء عملية إعادة تقييم أشمل للمخاطر وحدث تشديد في معايير الإقراض، وحدث زيادة عامة في العزوف عن تحمل المخاطر في سياق استمرار أوضاع أشد اضطرابا.

### المخاطر على الطلب المحلي في الولايات المتحدة

وفق توقعات السيناريو الأساسي، يتوقع للاقتصاد الأمريكي أن يحافظ على نمو محدود حتى نهاية عام ٢٠٠٨. غير أن ميزان المخاطر على الطلب المحلي انتقل صوب الجانب السلبي بدرجة أكبر، حيث أثارت التطورات المالية الأخيرة مخاطر استتالية أمد المشكلات التي تشهدها قطاع المساكن، وهي مخاطر قد تبدأ في إحداث تأثير أوسع على الاقتصاد.

ويمثل التصحيح في قطاع المساكن الأمريكي الذي استمر عامين حتى الآن عبئا كبيرا على النشاط الاقتصادي حيث إن الهبوط في الاستثمار في قطاع المساكن وحده قد تسبب في خسارة ما يقرب من نقطة مئوية واحدة من نمو إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي. ويتصور التنبؤ في إطار السيناريو الأساسي المتعلق بالاقتصاد الأمريكي بالفعل أن التصحيح في قطاع المساكن سوف يستمر إلى ما بعد مطلع عام ٢٠٠٨ بوقت ليس بالقصير. ولا تزال نسب المخزونات إلى المبيعات عالية بصورة استثنائية، وقد تم الآن تشديد أوضاع التمويل العقاري

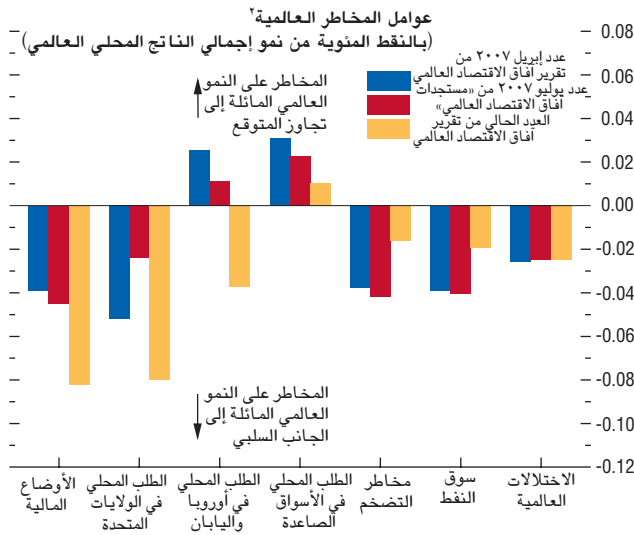
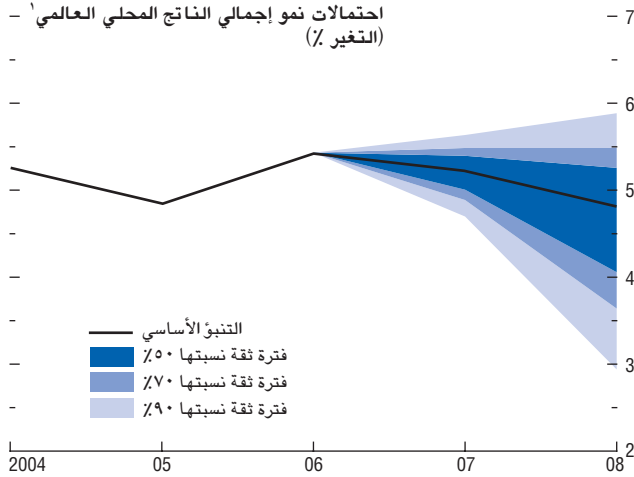
المصادر: فيما يتعلق بمصادر بيانات ثقة دوائر الأعمال، فهي معهد إدارة العرض (Institute for Supply Management) في حالة الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية في حالة منطقة اليورو، وبنك اليابان المركزي في حالة اليابان. وفيما يتعلق بمصادر بيانات ثقة المستهلكين، فهي منظمة كونفرنس بورد (Conference Board) في حالة الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية في حالة منطقة اليورو، ومكتب شؤون مجلس الوزراء في حالة اليابان، ومؤسسة 'هيفر أناليتكس' (Haver Analytics) في حالة كل البلدان الأخرى. ١ أستراليا وكندا والدايمرك ومنطقة اليورو واليابان ونيوزيلندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ٢ الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وبنغلاديش والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإسرائيل وكوريا ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا والمكسيك وباكستان وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وجنوب إفريقيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلاند وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا. ٣ بيانات ثقة المستهلكين في اليابان تقوم على أساس مؤشر للانتشار، حيث القيم الأكبر من ٥٠ تشير إلى تحسن مستوى الثقة. ٤ البيانات الخاصة بالصين والهند وباكستان وروسيا محسوبة بالاستكمال.



## تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

### الشكل البياني ١-١٠: المخاطر على الآفاق المستقبلية العالمية

انتقلت المخاطر على الآفاق المستقبلية العالمية بوضوح صوب الجانب السلبي. أما أكبر المخاطر المعاكسة فهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع المالية العالمية وبالطلب المحلي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ يبين هذا الشكل المروحي (fan chart) الغموض المحيط بالتنبؤ المركزي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند نسب فترات الاحتمالية البالغة ٥٠٪، ٧٠٪، و٩٠٪. وكما هو موضح، نجد فترة الثقة البالغة ٧٠٪ تشمل فترة الثقة البالغة ٥٠٪؛ وفترة الثقة البالغة ٩٠٪ تشمل فترتي الثقة البالغتين ٥٠٪ و٧٠٪. راجع الإطار ٣-١ في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للحصول على مزيد من التفاصيل.

يبين الشكل البياني إسهامات كل عامل من عوامل المخاطر في الميزان الكلي للمخاطر المحيطة بالنمو العالمي، وذلك كما تنعكس بمدى عدم التجانس في كثافة الاحتمال المتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي المبيّنة في الشكل المروحي. ويميل ميزان المخاطر إلى الجانب السلبي إذا كان الاحتمال المتوقع للنتائج المتحققة أسفل منحني التنبؤ المركزي أو المنوالي (أي مجموع احتمالية الجانب السلبي) يتجاوز ٥٠٪ (الإطار ٣-١ في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومجموع الأعمدة المتعلقة بكل إصدار من إصدارات التنبؤ هو الفرق بين القيمة المتوقعة للنمو العالمي الضمني المتأخذ من توزيع النتائج المتحققة (أي كثافة الاحتمال) المبين في الشكل المروحي والتنبؤ المركزي المتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. وهذا الفرق ومدى عدم التجانس في كثافة الاحتمال المبيّنة في الشكل المروحي يعتمدان أيضا على الانحراف المعياري في أخطاء التنبؤ السابقة - وهو يختلف باختلاف طول أفق التنبؤ، وذلك ضمن عوامل أخرى. ولجعل عوامل المخاطر قابلة للمقارنة بين إصدارات التنبؤ، أعيد قياس إسهاماتها من أجل التصحيح في ضوء الفروق في الانحرافات المعيارية.

على نحو أوسع نطاقا من القطاع ذي الجدارة الائتمانية المنخفضة، بما في ذلك التمويل العقاري المقدم إلى ذوي الجدارة الائتمانية دون الأولى والرهون العقارية الزائدة على الحد الأقصى المقدمة إلى ذوي الجدارة الائتمانية الأولى (jumbo prime mortgages)، ويتوقع أن يستمر ارتفاع معدلات التخلف عن السداد مع رفع أسعار الفائدة على التمويل العقاري المقترن بأسعار فائدة متغيرة. غير أنه رغم أن الاستهلاك سوف يتباطأ، فالمتوقع له أن يظل قويا شريطة استمرار العاملين الرئيسيين الداعمين، وهما ارتفاع التوظيف وزيادة ثروة قطاع الأسر.

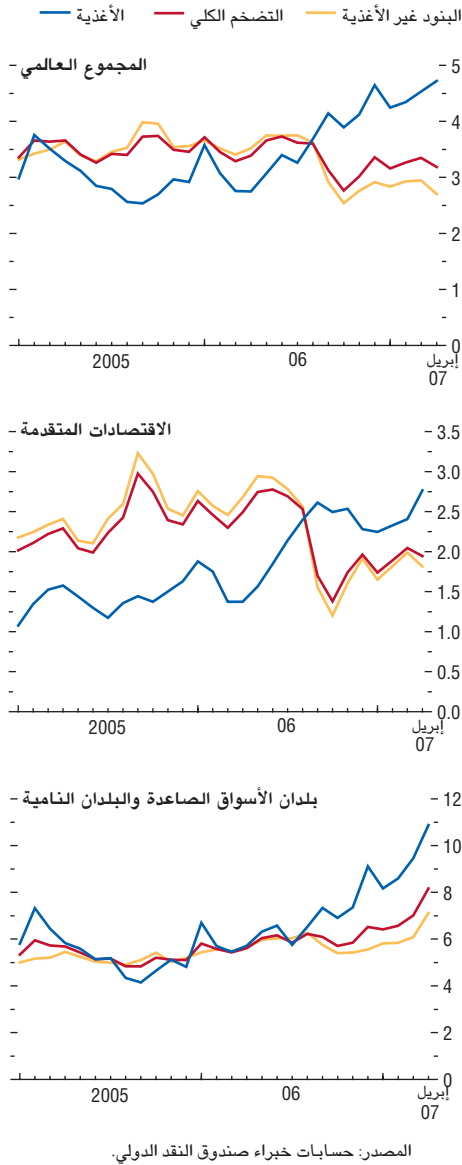
غير أن المخاطر المائلة إلى الجانب السلبي على الطلب المحلي في الولايات المتحدة زادت زيادة واضحة. والتخوف المائل الآن هو أن من شأن تضييق إتاحة الائتمان أن يؤثر على مجموعة أسوأ نطاقا ويؤدي إلى كبح الطلب الفعلي على المساكن، ويؤدي في الوقت ذاته إلى زيادة العرض نتيجة زيادة حالات حبس الرهن وانخفاض المبيعات. وبالفعل، فقد ضمن الخبراء في التوقعات الأساسية هبوطا جديدا قدره ٥٪ في أسعار المساكن، ولكن قد تشهد تلك الأسعار هبوطا أكثر حدة، مما يزيد من صعوبات إعادة التمويل ويضعف الميزانيات العمومية لقطاع الأسر، مع حدوث تأثير مثبط على الاستهلاك وكذلك على الاستثمار السكني. أما حدوث تدهور أعم في أوضاع سوق العمل أو حدوث مزيد من الهبوط المستمر في سوق الأسهم، فمن شأنه أن يزيد أيضا صعوبة امتصاص قطاع الأسر لتأثير الصعوبات المرتبطة بالمساكن. وبناء على هذه الخلفية، زاد خطر حدوث الانكماش، وإن كان المتوقع هو أن يتحرك بنك الاحتياطي الفيدرالي بسرعة عن طريق زيادة إرخاء السياسة النقدية في مواجهة دلائل اشتداد الضعف بشكل مستمر، وسوف تبدو أكثر النتائج ترجيحا هي الدخول في فترة طويلة من النمو دون الممكن.

### المخاطر على الطلب المحلي في أوروبا الغربية واليابان

بصرف النظر عن التعديل بالتخفيض في التنبؤ الأساسي، انتقلت المخاطر على الطلب المحلي في أوروبا الغربية واليابان الآن إلى الجانب السلبي، وخصوصا في حالة استمرار الاضطراب المالي. فقد تأثرت أوروبا الغربية تأثرا مباشرا بالعدوى الناشئة من الاضطراب في قطاع التمويل العقاري المقدم إلى ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة، حيث إن عددا من البنوك تأثر بسبب اشتغاله في قطاع المساكن، بما في ذلك عن طريق استخدام كيانات وسيطية خارج الميزانيات العمومية تدعمها خطوط ائتمان احتياطية،

## الإطار ١-١: من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟

### التضخم الكلي وتضخم أسعار الأغذية وأسعار البنود غير الأغذية (التغير % عن اثني عشر شهرا سابقة، يناير ٢٠٠٥-إبريل ٢٠٠٧)



فإن كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا فهي من البلدان التي تحقق مكاسب من ارتفاع أسعار الأغذية.

شهدت السنة الماضية ارتفاعا كبيرا في أسعار بعض المنتجات الغذائية — لا سيما الذرة وفول الصويا والقمح. وقد وردت مناقشة لطفرة أسعار السلع الأساسية غير الوقود، بما في ذلك الأغذية، في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويبحث هذا الإطار من جديد تأثير هذه الطفرة في ضوء زيادة استخدام بعض المواد الغذائية كمصدر للوقود (راجع الإطار ١-٦) — وهو تطور من شأنه إحداث تغيير كبير في هيكل الطلب على المنتجات الغذائية. وتكتسب هذه المستجدات أهمية بالغة في البلدان منخفضة الدخل، نظرا لشدة تعرض سكانها لتقلبات أسعار الأغذية.<sup>١</sup> ويهدف هذا الإطار على وجه التحديد إلى ما يلي:

- تحديد العوامل الكامنة وراء الزيادة الأخيرة في أسعار الأغذية،
- قياس تأثيرها على صافي التجارة والتضخم عبر مختلف المناطق،
- توفير بعض التقييم على مستوى السياسات.

### التأثير على الموازين التجارية

بالنسبة للعديد من الاقتصادات، تمثل الأغذية حصة كبيرة في حصيللة الصادرات أو مدفوعات الواردات. ومن ثم، يمكن أن يكون لارتفاع أسعار الأغذية تأثير كبير على صافي الموازين التجارية للبلد المعني.<sup>٢</sup> وهناك عدد من البلدان المصدرة للأغذية في نصف الكرة الغربي أفادت من ارتفاع أسعار الأغذية منذ عام ٢٠٠٢، كالأرجنتين وبوليفيا وشيلي؛ وفي منطقة الجنوب الإفريقي، كجنوب إفريقيا وناميبيا وسوازيلند. غير أن عديدا من المناطق الأشد فقرا في إفريقيا، مثلا، بنن والرأس الأخضر وغانا والنيجر؛ وعددا من البلدان في آسيا، بما في ذلك بنغلاديش والصين ونيبال وسري لانكا — وكذلك الشرق الأوسط، تواجه خسائر صافية. أما ضمن الاقتصادات المتقدمة،

مؤلفا هذا الإطار هما كيفين تشينغ وحسين سمعي. وقد قدم مراد أوموف مساعدة بحثية.  
<sup>١</sup> العوامل التي تستند إليها طفرة أسعار الأغذية الأخيرة على النحو الوارد مناقشته في الملحق ١-١.  
<sup>٢</sup> استنادا إلى الأوزان الترجيحية للسلع الأساسية الذي حصلنا عليه من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (COMTRADE). بحسب هذا التحليل التأثير التراكمي للجولة الأولى للحركات في أسعار الأغذية على الموازين التجارية قياسا إلى سنة الأساس (٢٠٠٢). بافتراض أن أنماط التجارة تظل دون تغيير.

تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

### التأثير المباشر لأسعار الأغذية على التضخم الكلي

المساهمة (%)	٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٦	
٣٦,٤	٢٦,٦	العالم	
١٨,٤	١٤,٢	الاقتصادات المتقدمة	
٣٧,٩	٤٦,٥	إفريقيا	
٢٦,٩	٤١,٣	كومنولث الدول المستقلة	
٥٥,٩	٣٤,١	آسيا النامية	
٣٣,٠	٢٩,٩	أوروبا الوسطى والشرقية	
٥٢,٢	٣٧,٤	الشرق الأوسط	
٣٧,٢	٢٥,٦	نصف الكرة الغربي	

المصادر: السلطات القطرية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ يناير-إبريل.

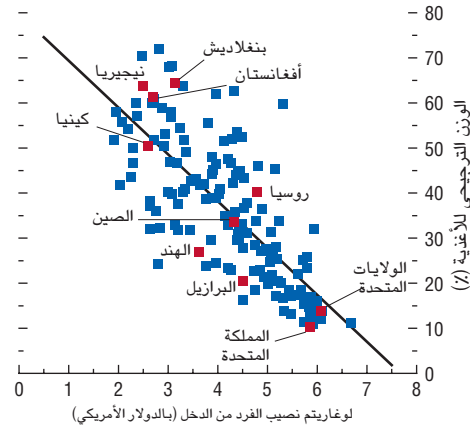
يبلغ الوزن الترجيحي المتوسط للأغذية في سلة الاستهلاك أكثر من ٦٠٪ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، بينما تبلغ حوالي ٣٠٪ في الصين، وما لا يزيد على ١٠٪ في الولايات المتحدة.<sup>٣</sup>

وقد ارتفعت المساهمة المباشرة في التضخم على مستوى العالم ككل من حوالي ربع في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦، إلى ما يزيد على ثلث في الأشهر الأربعة الأولى من ٢٠٠٧ (الجدول والخريطة). وقد ارتفعت ارتفاعا حادا جدا في آسيا النامية، حيث يعتبر إسهام الصين، الذي يزيد على ثلاثة أرباع من أكبر المساهمات. وقد ارتفعت المساهمة أيضا في معظم المناطق النامية الأخرى. أما في إفريقيا، فقد انخفضت المساهمة، ولكنها لا تزال مرتفعة، وهو ما يعكس جزئيا ارتفاعات الأسعار السابقة التي ارتبطت بالأحوال الجوية المعاكسة — وذلك مثلا في شرق إفريقيا في عام ٢٠٠٦.

الأثر غير المباشر: يمكن أيضا أن تؤدي أسعار الأغذية إلى زيادة في مؤشر أسعار المستهلكين الكلي بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة أسعار البنود غير الأغذية — مثلا، عن طريق تحرك على جانب الأجور في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية — وخصوصا في البلدان الأفقر، حيث تسهم الأغذية بحصة كبيرة في مجموع إنفاق الأسر. وقد قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)

<sup>٣</sup> قد تكون هذه الأوزان تقديرات مبالغ فيها لاستهلاك الأغذية الفعلي في بعض البلدان، نظرا للوقت الذي يستغرقه تعديلها. <sup>٤</sup> تحسب هذه المساهمة على أساس نسبة الأغذية في مؤشر أسعار المستهلكين مضمرة في تضخم أسعار الأغذية مقسوما على التضخم الكلي. وقد تم أولا عند حسابها تجميع تضخم أسعار الأغذية والتضخم الكلي عبر المناطق المختلفة. وتقوم المساهمة المباشرة على افتراض عدم تغير أنماط الاستهلاك استجابة لتغيرات الأسعار.

### نصيب الفرد من الدخل والوزن الترجيحي للأغذية في مؤشر أسعار المستهلكين الكلي<sup>١</sup>



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي  
١ المعادلة: الوزن الترجيحي للأغذية = ٧٩,٨ - ١٠,٤ X نصيب الفرد من الدخل؛ حيث معامل التحديد = ٠,٥٨٣٥، والنسبة التائية (t-ratio) = -١٤,٥٩.

### التأثير على التضخم

سبب ارتفاع أسعار الأغذية على المستوى الدولي ضغطا صعبا على تكلفة المعيشة عن طريق مباشر، وعن طريق تأثيرها المحتمل على أسعار البنود غير الأغذية. فقد ارتفع متوسط تضخم أسعار الأغذية المحلية (معرفا بأنه المتوسط المرجح بتبادل القوى الشرائية لتضخم أسعار الأغذية المحلية في فرادى البلدان) إلى حوالي ٤,٥٪ في الأشهر الأربعة الأولى من ٢٠٠٧ بعد أن كان حوالي ٣٪ في نفس الفترة في عام ٢٠٠٦ (الشكل البياني الأول). ويزيد الرقم على ٩٪ في البلدان النامية (باستثناء زيمبابوي وبلدان أخرى لا تتوافر عنها بيانات كافية).

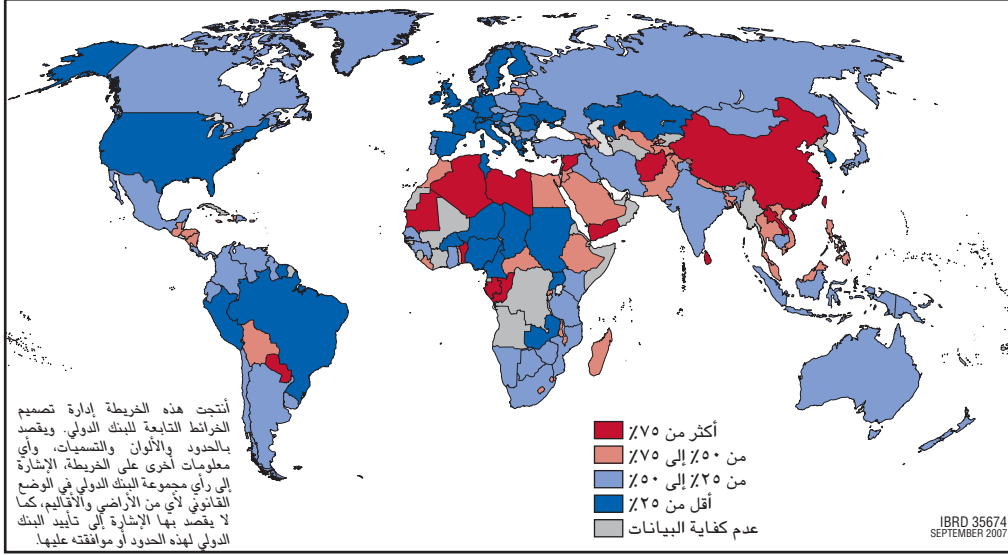
ولتحليل تأثير أسعار الأغذية على التضخم الكلي عبر المناطق، نتبع منهجيتين هما: محاسبة التضخم من أجل حساب التأثير المباشر، والتحليل الاقتصادي القياسي من أجل تقدير التأثير غير المباشر عن طريق انتقال الآثار إلى أسعار البنود غير الأغذية.

الأثر المباشر: بالنسبة للعديد من البلدان النامية، تمثل الأغذية نسبة كبيرة من مجموع الإنفاق الاستهلاكي ومؤشر التضخم الكلي في أسعار المستهلكين. وغالبا ما ترتبط هذه النسبة في البلدان المختلفة ارتباطا عكسيا مع مستويات الدخل (الشكل البياني الثاني). فعلى سبيل المثال،



الإطار ١-١ (تتمة)

مساهمة تضخم أسعار الأغذية في التضخم الكلي (يناير - إبريل ٢٠٠٧، التغير عن سنة سابقة)



- في حالة الاقتصادات المتقدمة الثلاثة، استنادا إلى دوال الاستجابة النبضية المعممة، لا يبدو أن لتضخم أسعار الأغذية تأثيرا ملحوظا على تضخم أسعار البنود غير الأغذية؛
  - في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة الأربعة، باستثناء حالة الهند، تشير النتيجة إلى وجود تأثير مهم: فحدوث زيادة مؤقتة قدرها نقطة مئوية واحدة في تضخم أسعار الأغذية يمكن أن يؤدي إلى زيادة في تضخم أسعار البنود غير الأغذية تتراوح من ٠,١ نقطة مئوية إلى ٠,٦ نقطة مئوية مع عدم اختفاء الأثر إلا بعد فترة تتراوح بين ٦ أشهر وسنة واحدة.
  - وبالمثل، في حالة الاقتصادات الثلاثة منخفضة الدخل، يبدو أن أسعار الأغذية محدد مهم من محددات تضخم أسعار البنود غير الأغذية. فحدوث زيادة مؤقتة قدرها نقطة مئوية واحدة في تضخم أسعار الأغذية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة في تضخم أسعار البنود غير الأغذية تتراوح من ٠,١ نقطة مئوية إلى ٠,٩ نقطة مئوية مع استمرار الأثر فترة تصل إلى سنة واحدة كحد أقصى.
- وتوضح هذه النتائج التأثير المرجح لارتفاع أسعار الأغذية على أسعار البنود غير الأغذية عبر مختلف المناطق، ولكن، بالنظر إلى صغر عدد البلدان في العينة وبساطة النموذج المستخدم، من الضروري إجراء المزيد من البحث من أجل توفير أدلة أقوى على المستوى العالمي.

باستخدام البيانات الشهرية من أجل توضيح الأثر غير المباشر في حالة ١٠ بلدان مختارة من مختلف مجموعات الدخل، وهي كما يلي: سويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة من الاقتصادات المتقدمة؛ والبرازيل والصين والهند وروسيا من الأسواق الصاعدة؛ وكينيا وتنزانيا وأوغندا من البلدان منخفضة الدخل. وتتألف هذه النماذج من ثلاثة متغيرات داخلية المنشأ، وهي كما يلي: تضخم الأسعار السنوية المحلية لكل من الأغذية والبنود غير الأغذية، والمعدل السنوي للتغير في النقود بمعناها الواسع؛ ومتغيرين خارجيين المنشأ، وهما كما يلي: تضخم الأسعار السنوية الدولية لكل من الأغذية والطاقة. والفكرة هي تسجيل أثر أسعار الأغذية على أسعار البنود غير الأغذية بعد ضبط تأثير العوامل الممكنة الأخرى (والتي تتوافر عنها بيانات شهرية):<sup>٥</sup>

<sup>٥</sup> تستخدم النماذج مشاهدات عن الفترة من يناير ١٩٩٥ إلى إبريل ٢٠٠٧. وقد تم اختيار الفوارق الزمنية المثلى استنادا إلى معايير شوارتز للمعلومات (Schwarz Information Criteria). ونحن نستخدم دوال بيساران للاستجابة النبضية المعممة، وهي لا تتطلب ترتيبا للمتغيرات داخلية المنشأ. وسيكون تقدير النتائج والاستجابات النبضية للبلدان العشرة متاحين للاطلاع في الموقع الإلكتروني للصدوق الخاص بتقرير أفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت.

### الآثار الأخرى

يستجيب للارتفاع الهائل في الطلب، فإن فترة التعويض قد تكون مطولة.<sup>٦</sup> وسوف يخفف التقدم التكنولوجي في إنتاج الأغذية والوقود البيولوجي الآثار طويلة الأجل على موازين عرض الأغذية والطلب عليها، ولكن التطورات تبرر بالفعل إعادة بحث أطر السياسات، وقد تستدعي التنسيق على المستوى الدولي:

- إذا اتبع بلد ما سياسة تتمثل في تشجيع أنواع الوقود البيولوجي وفي الوقت ذاته حماية مزارعيه، فإن هذه السياسة يمكن أن تزيد من قيمة فواتير واردات بلد آخر (من المرجح أن يكون أفقر) من الأغذية وأن تثير مخاطر التضخم أو مخاطر على النمو. وسوف يخفف هذا التأثير إذا قامت الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي المنتجة للوقود البيولوجي برفع الحواجز أمام واردات الوقود البيولوجي من البلدان النامية (مثل البرازيل)، حيث الإنتاج أرخص وأكثر كفاءة وقلل إضرارا بالبيئة (راجع الإطار ١-٦). ويمكن أيضا أن يوفر ذلك التحول في السياسات فرصا للبلدان النامية الأخرى ذات الميزة النسبية المحتملة في إنتاج أنواع الوقود البيولوجي كي تدخل تلك الصناعة.
- في العديد من البلدان تركز قرارات السياسة النقدية على التضخم الأساسي، لأن حركات أسعار الأغذية غالبا ما تكون غير منتظمة مدفوعة بقوى العرض وتكون لها آثار عارضة على التضخم الكلي. غير أن البنوك المركزية — لا سيما في البلدان النامية التي تؤثر فيها أسعار الأغذية تأثيرا كبيرا على أسعار البنود غير الأغذية — سوف يكون من الضروري أن تراقب أسعار الأغذية عن كثب، وأن تتحرك بسرعة إذا تبين أن حركات أسعار الأغذية تهدد تحقيق أهداف التضخم.

<sup>٦</sup> في حالة إنتاج قصب السكر في البرازيل، استجاب العرض بقوة لارتفاع الطلب على إنتاج الإيثانول في العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار لاحقا.

يمكن أن تكون لارتفاع أسعار الأغذية آثار أخرى اقتصادية كلية وتوزيعية.

- قد يجد البنك المركزي الذي يضع أهدافا للتضخم، أن يكبح الضغط التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية عندما يكون الأثر على أسعار البنود غير الأغذية كبيرا. وكما ورد ذكره أعلاه، من المرجح أن تكون هذه المشكلة أخطر في حالة البلدان النامية، حيث يكون انتقال الآثار إلى أسعار البنود غير الأغذية بارزا. فمثلا، تم رفع أسعار الفائدة مؤخرا في الصين (في شهر أغسطس)، وفي المكسيك (في شهر مايو)، وفي شيلي (في شهر يوليو) لتحقيق أهداف من بينها منع حدوث التأثير المحتمل لارتفاع أسعار الأغذية. وفي الصين، غدى الارتفاع الشديد في أسعار اللحوم المزيد من تضخم أسعار الأغذية، مما دفع التضخم الكلي إلى أكثر من ٦,٥٪ في شهر أغسطس.
- ومن المرجح أيضا أن يكون لارتفاع أسعار الأغذية أثر معاكس على توزيع الدخل في اقتصاد يكون مستوردا صافيا للأغذية، لأن الأغذية تميل إلى استيعاب حصة أكبر من الإنفاق بالنسبة للسكان الأكثر فقرا. والواقع أن برنامج الغذاء العالمي حذر مؤخرا من أنه نتيجة للزيادات في أسعار الأغذية فإن تكاليف مشترياته قد ارتفعت بما يقرب من ٥٠٪ في السنوات الخمس الماضية، مما يجعل من الصعب أن يكون في متناوله إطعام نفس العدد من السكان الذين ساعدهم في الماضي.

### الملاحظات الختامية والانعكاسات على مستوى السياسات

يمكن أن تكون لاستخدام الأغذية كمصدر للوقود انعكاسات خطيرة على الطلب على الأغذية إذا استمر التوسع في إنتاج أنواع الوقود البيولوجي: فمن المرجح أن تزيد المرونة الداخلية للطلب؛ ورغم أن العرض سوف

ازدهارها في عدد من اقتصادات منطقة اليورو التي حققت نموا سريعا، ولا سيما أيرلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة، حيث شهدت ارتفاعا سريعا في الأسعار وزيادات حادة في الاستثمار في المساكن كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تتخطى الزيادات المشاهدة في الولايات المتحدة إبان طفرة قطاع المساكن (راجع الإطار ٢-١ في الفصل الثاني). وقد أسهمت الزيادة المستمرة في أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية بالفعل في تهدئة حالات طفرة

وتأثرت أيضا بالصعوبات التي تشهدها أسواق التمويل. ورغم أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا المركزي قد ساعدت على معالجة المخاوف النظامية، فقد ارتفعت فروق العائد وزاد عدم اليقين، وقد يثبت أن التأثير على الطلب المحلي سيكون أكبر كثيرا مما هو مدرج بالفعل في التنبؤات الأساسية المعدلة. وهناك جانب معين من جوانب القلق يتعلق بسوق المساكن في أوروبا الغربية. فقد شهدت أسواق المساكن

## الإطار ١-٢: الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير: أنماط مستمدة من الحالات السابقة

غير أنه مما يبعث على زيادة القلق أن الاضطراب في أسواق النقد والمعاملات بين البنوك يبدو أشد مما شهدته الحالات الأخيرة. وهذا يتضح من الزيادة الحادة في فرق العائد المعروف بفرق «تيد» (TED) وهو الفرق بين سعر الفائدة على اليورو دولار، وسعر الفائدة الذي تقوم البنوك على أساسه بالإقراض فيما بينها في سوق اليورو دولار، وسعر الفائدة على أذون الخزانة الأمريكية الخالية من المخاطر، وخصوصا عند أجل استحقاق ثلاثة أشهر. وقد حدثت أيضا زيادة كبيرة في فرق العائد بين أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية وأسعار الفائدة على الإقراض بين البنوك. وهذا الاضطراب، الذي استمر رغم ضخامة ضخ السيولة من جانب البنوك المركزية الرئيسية، يبدو أنه يعكس مزيجا من رغبة البنوك في اكتناز سيولتها في مواجهة طلبات الاقتراض المحتملة على طاقات الإقراض لديها وارتفاع تصورات مخاطر الأطراف المقابلة في سياق استمرار عدم اليقين المحيط بتوزيع الخسائر الناشئة عن الاضطراب المالي.

ويكمن السؤال الأساسي في ما هي الطريقة التي يرجح أن يتخذها الاضطراب في الأسواق المالية في انتقال تداعياته إلى الاقتصاد الأوسع. ويبدو أن هناك قناتين تعملان إبان حالات الأزمات، وهما كما يلي: قناة أولى عن طريقها تواجه الأسر والمؤسسات تكلفة أعلى و/أو قيودا أعلى على نشاط التمويل، وقناة ثانية، هي قناة «الثقة»، والتي قد تكبح الطلب الكلي بسبب زيادة الحذر من المستقبل.

وتشير الأدلة المستمدة من الحالات السابقة إلى أن من المرجح أن تستمر الزيادات في فروق العائد وفي القيود على الائتمان، وقد يكون لها تأثير مهدئ على الاستهلاك والاستثمار. وهناك عاملان محددان في هذه الحالة الراهنة يمكن أن يؤديا إلى زيادة التأثير الاقتصادي الكلي. وأولهما هو إمكانية تراجع الزيادة السريعة في التوريق والمشاهدة في السنوات الأخيرة، حيث تحمل المستثمرون مخاطر أكبر في سياق «السعي إلى العائد»<sup>٢</sup>. وثانيهما هو أن قدرات الجهاز المصرفي على العودة إلى الوساطة المالية

<sup>٢</sup> على سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، زادت الأصول التي تديرها صناديق التحوط بنسبة زادت على ٢٥٠٪. بل شهد إصدار المشتقات الائتمانية، والتزامات الدين المضمونة بضمانة إضافية، والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية وأصول، نموا أكبر من ذلك في تلك الفترة، وكل هذا يتسق مع الارتفاع في السعي وراء العائد. راجع عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، ص ٥٠-٥٧.

كيف يمكن أن تؤثر فترة الاضطراب المالي الأخيرة على النمو العالمي؟ يهدف هذا الإطار إلى إلقاء بعض الضوء على هذه القضية عن طريق المقارنة بين الأحداث الراهنة مع أربع حالات سابقة شهدت التوتر في الأسواق المالية وهي: انهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧؛ وتخلف روسيا عن سداد الديون؛ وانهيار صندوق استثمار «إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل» في عام ١٩٩٨؛ وانهيار شركات الإنترنت («dotcom») في عام ٢٠٠٠؛ وآثار الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ووجه الشبه الواضح بين هذه الحالات جميعا هو الزيادة المفاجئة والهائلة في عدم اليقين والصعوبة في تقدير المخاطر. وفي أغلب الأحيان أيضا، ولكن ليس دائما، جاءت هذه الحالات مصحوبة بنضوب السيولة. ولكن هناك فروقا كبيرة تتضح في الأسباب الأساسية وراء هذه الحالات والاستجابات على مستوى السياسات في مواجهتها وتأثيرها على النمو والتوظيف.

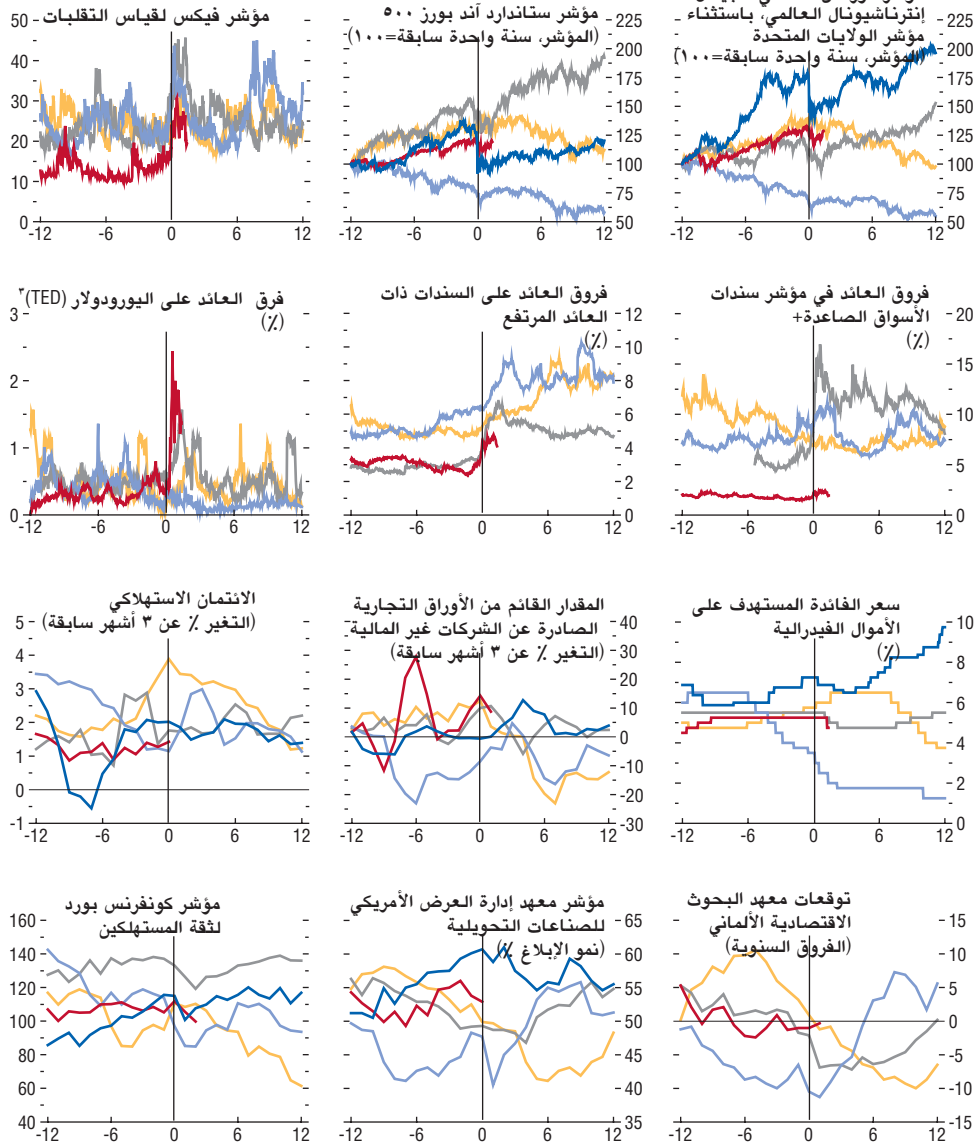
ويمكن تحليل حالات اضطراب الأسواق المالية عن طريق تتبع تطور المتغيرات الأساسية في الفترات المحيطة بتلك الأحداث (الشكل البياني الأول).<sup>١</sup> وللوهلة الأولى، تبدو الحالة الراهنة مشابهة للحالات السابقة، مع زيادة في عزوف المستثمرين عن تحمل المخاطر، ويميزها ارتفاع حدة تقلب الأسواق والهروب إلى اقتناء الأصول الأكثر أمانا. وفي بعض الجوانب، جاءت حركات الأسواق محدودة بدرجة أكبر في الحالة الراهنة. ورغم زيادة التقلب في أسواق الأسهم، فإن انخفاض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة وباقي العالم حتى الآن، أقل مما شهدته الحالات السابقة. وقد ارتفعت فروق العائد على سندات الشركات ذات العائد المرتفع وعلى الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية، ولكنها ظلت عند متوسطاتها المسجلة تاريخيا أو أدنى منها. أما فروق العائد على السندات السيادية الصادرة عن الأسواق الصاعدة فكانت أقل تأثرا مما شهدته الحالات السابقة، مما يعكس منشأ حالة العسر الراهنة وانخفاض جوانب الضعف الخارجية لدى بلدان الأسواق الصاعدة.

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو ألاسدير سكوت. <sup>١</sup> في الأشكال البيانية الواردة في هذا الإطار، كان الانهيار الذي شهده عام ١٩٨٧ متمركزا في ١٩ أكتوبر ١٩٨٧، عندما هبط متوسط مؤشر داو جونز الصناعي هبوطا حادا؛ وكانت حالة تخلف روسيا عن سداد الديون وانهيار صندوق استثمار «إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل» متمركزة في ١٧ أغسطس ١٩٩٨، وهو تاريخ تخلف روسيا عن سداد الديون وتخفيض قيمة العملة؛ وكانت حالة انهيار شركات الإنترنت «dotcom» متمركزة في ١٣ مارس ٢٠٠٠، وهو التاريخ اللاحق على وصول قيمة مؤشر ناسداك إلى الذروة؛ وكانت حالة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ متمركزة في التاريخ ذاته؛ أما الحالة الراهنة، فهي متمركزة في تاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٧، وهو تاريخ أول هبوط كبير في أسواق الأسهم عالميا.

تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

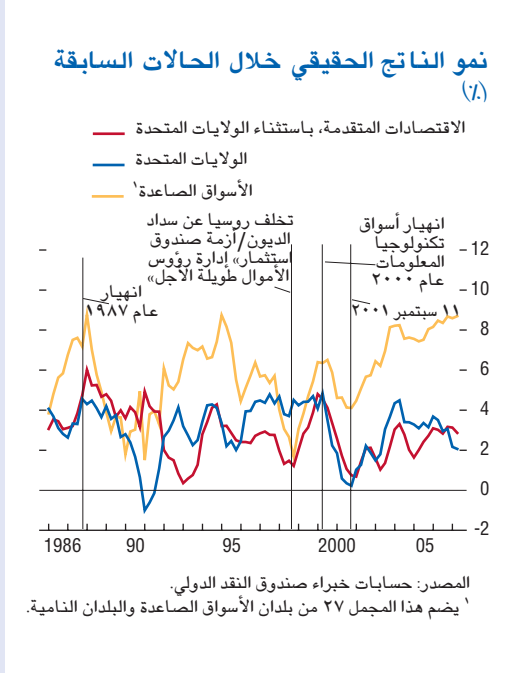
تقلبات الأسواق الأخيرة في سياقها الصحيح<sup>١</sup>  
(في الشهور السابقة واللاحقة للحدث المبين على المحور السيني)

١١ سبتمبر ٢٠٠١ — انهيار أسواق تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٠ — تخلف روسيا عن سداد الدين/ أزمة صندوق استثمار «إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل» — انهيار عام ١٩٨٧<sup>٢</sup> — الوضع الراهن



المصادر: شركة Bloomberg LP ومؤسسة هيفر أناليتكس؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ كل السلاسل بالنسبة للولايات المتحدة، فيما عدا سلاسل مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال العالمي للأسهم، ومؤشر سندات الأسواق الصاعدة+، وتوقعات معهد البحوث الاقتصادية الألماني بشأن الأعمال.  
٢ لا تتوافر كل سلاسل البيانات عن هذه الحالة.  
٣ معرفاً على أساس الفرق بين سعر الفائدة على ودائع اليورودولار لأجل ثلاثة أشهر وسعر الفائدة على أذون الخزانة لأجل ثلاثة أشهر.

الإطار ١-٢ (تتمة)



وتلخيصاً لما سبق، باستثناء اضطراب أسواق النقد، لم يكن الاضطراب الأخير في الأسواق المالية كبيراً على غير العادة مقارنة بالحالات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فترات التقييد المالي السابقة لم تنذر دائماً بتباطؤ النشاط الاقتصادي. ففي ثلاث من الأربع حالات السابقة التي تناولناها بالبحث هنا، تسارعت وتيرة النمو، وساعد على ذلك إرخاء السياسة النقدية. غير أن هناك ثلاثة أسباب على الأقل قد تجعل الانعكاسات الاقتصادية الكلية للأحداث الأخيرة أكبر مما تشير إليه هذه التجارب السابقة. فأولاً، ارتبطت المستجندات المالية الأخيرة بالتصحيح المستمر في سوق المساكن الأمريكي،

ممتدة إلى باقي العالم. وفضلاً على ذلك، فقد ذكرت دراسات سابقة أن حركات أسعار المساكن في الولايات المتحدة تقود أسعار المساكن عالمياً؛ راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ص ٨٧. وهناك دراسة أعدها مؤخرًا خبراء الصندوق حددت الأوضاع المالية باعتبارها القناة الرئيسية لانتقال الصدمات من الولايات المتحدة إلى باقي العالم. (راجع دراسة Bayoumi and Swiston 2007 التي ترى أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل هي أهم عامل في آلية انتقال التداعيات، ولكن الأسعار الحقيقية للأسهم والأسعار الاسمية للعائد على السندات الحكومية مهمة أيضاً هي الأخرى).

في تدفقات الائتمان والمدرجة في ميزانياته العمومية قد تحد منها القيود على رؤوس أموال البنوك والخسائر التي تحملتها بالفعل في حالة الاضطراب الراهنة. ولهذين السببين، قد يكون التأثير على الاقتصاد ككل أوسع نطاقاً بكثير من مجرد إعادة تقييم المخاطر.

وعادة ما تراجع ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال في الولايات المتحدة في أعقاب حالات الاضطراب المالي السابقة، وفي أغلب الأحيان تتبع مقاييس الثقة الخارجية المقاييس المستخدمة في الولايات المتحدة. ولكن الحالات السابقة توضح أيضاً أن تلك المؤشرات يمكن أن تنتعش بسرعة، كما حدث أثناء انهيار سوق الأسهم في عام ١٩٨٧، وحالة تخلف روسيا عن سداد الديون وأزمة صندوق استثمار «إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل». وفي معظم الحالات، كان هناك عامل مهم يساعد على تعزيز الثقة هو سرعة الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من أجل إرخاء موقف السياسة النقدية. وكان الاستثناء من ذلك في عام ٢٠٠٠ عندما استمر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة لمدة ستة أشهر بعد أن وصل مؤشر «ناسداك» إلى أعلى ذروة له، ولم يبدأ في إرخاء أسعار الفائدة إلا بعد ٩ أشهر؛ ولم تنتعش مقاييس الثقة إلا بعد عام من ذلك الوقت تقريباً. أما في الحالة الراهنة، فقد قام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس، وتتوقع الأسواق المالية تخفيضها بمقدار مماثل مرة أخرى بحلول أوائل العام المقبل.

ما هي إذاً آثار الحالات السابقة من اضطراب الأسواق المالية على النشاط الاقتصادي؟ لقد انتعش نمو الناتج بالفعل في الولايات المتحدة بعد حالتها عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٨، ولم يتأثر إلى حد كبير بالحالة التي شهدتها عام ٢٠٠١ (الشكل البياني الثاني). وفي الأعوام ١٩٨٧، ١٩٩٨، و٢٠٠١، قام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة بسرعة، وفضلاً على ذلك، فقد بدأت أحداث عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١ بأحداث خارج النظام المالي الأمريكي. وعلى العكس من ذلك، فإن انفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٠ سبق فترة كساد قصير وفترة احتمال طويلة شهدت توسعاً في الأسواق، وربما كان السبب في ذلك هو أن الاضطراب المالي كان مرتبطاً بإعادة تقييم أساسية للاحتمالات المستقبلية للربحية؛ وبصرف النظر عن تطبيق منشط قوي مستمد من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة في نهاية الأمر، فقد مضى وقت حتى استعاد الطلب زخمه وعادت قيم الأصول إلى نسب إلى الأرباح أقرب إلى المعتاد.<sup>٣</sup>

<sup>٣</sup> سار النشاط الاقتصادي في باقي العالم بوجه عام على نمط مشابه للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. وقد خلص تحليل خبراء الصندوق في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى وجود تداعيات قوية من معدلات النمو في الناتج في الولايات المتحدة



نشاط التوريق. وثالثا، أدى الاضطراب الراهن إلى خلق ضغوط على الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة وفي غيرها من البلدان، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة القيود على إتاحة الائتمان.

وقد تؤدي إلى زيادة حدة ذلك التصحيح، الأمر الذي يمكن أن يستمر في تشكيل عبء كبير على الاقتصاد. وثانيا، يمكن أن يؤدي استمرار عدم اليقين وفقدان الثقة في الأدوات الائتمانية المركبة إلى تضيق مستمر في

النصف الأول من عام ٢٠٠٧، ولكن لا يزال من الممكن حدوث المزيد من المفاجآت من حيث تجاوز النتائج المتوقعة. وعلى وجه الخصوص، لا يزال غير واضح إلى أي مدى سوف يثبت تشديد السياسات فعاليتها في البلدين في تهدئة قوة النمو التي أثارته المخاوف من فرط الاستثمار (وخصوصا في الصين) وفرط إحماء النشاط الاقتصادي (وخصوصا في الهند).

ومع ذلك، لا يزال هناك احتمال تجاوز التوقعات في بعض البلدان. ويتمثل أهم المخاطر في أن استمرار الاضطراب في الأسواق المالية العالمية يمكن أن يحدث اضطرابا في التدفقات المالية المتجهة إلى الأسواق الصاعدة، ويسبب مشكلات في الأسواق المحلية. وكما سلف ذكره، يبدو أن بلدان أوروبا الصاعدة وكومونولث الدول المستقلة التي تواجه عجزا كبيرا في الحساب الجاري وتعتمد اعتمادا كبيرا على التدفقات الداخلة المرتبطة بالبنوك من أجل التمويل تواجه مخاطر كبيرة خصوصا بالنظر إلى المخاوف من أن طفرات الائتمان تغذي التدهور في جودة الائتمان والارتفاع في أسعار المساكن. أما في البلدان الأخرى، فإن بلدان الأسواق الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تبدو بوجه عام أقل تعرضا للتأثر مما كانت عليه في الماضي بتضييق الأوضاع في أسواق الائتمان الدولية، وذلك نظرا لارتفاع مستويات الاحتياطيات الدولية لديها، وازدياد قوة الميزانيات العمومية للقطاعات العامة، وتحسن الإدارة الاقتصادية الكلية. غير أن النمو في هذه البلدان سوف يكون معرضا أمام آثار التداعيات من تباطؤ نمو الطلب الكلي في الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك عن طريق إضعاف أثر صادرات السلع الأولية على الأسعار. وهناك مخاطر أخرى ماثلة صوب الجانب السلبي ترتبط بقيود العرض في بلدان معينة — مثل جوانب النقص الجديدة في الطاقة في الأرجنتين ومشكلات الإنتاج في عدد من البلدان المصدرة للنفط كنيجيريا.

قطاع المساكن هذه بقدر ما، كما من المرجح أن تحدث المستجدات الأخيرة تأثيرا مثيرا جديدا، وخصوصا إذا اشتد تضيق إتاحة الائتمان. وبالنظر إلى أن الزيادات السريعة في بعض البلدان قد أثارته المخاوف بشأن إمكان حدوث تجاوزات، فإنه يبدو أن حدوث قدر من الفتور أمر مرغوب إذا لم يحدث ذلك الفتور على نطاق أوسع مما يلزم وبأسرع مما يلزم. ولكن هل يمكن أن يصل التصحيح في قطاع المساكن في أوروبا الغربية إلى نفس الحجم الذي بلغه في الولايات المتحدة؟ يشير التحليل الوارد في الإطار ١-٢ إلى أن مدى فرط التقييم بأعلى من الواقع في أسعار المساكن قد يكون أكبر كثيرا مما شهدته بعض الأسواق القطرية في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة، ومن الواضح أنه قد يكون لهذا تأثير كبير على سوق المساكن في حالة حدوث ضائقة ائتمانية واسعة النطاق. ومع ذلك هناك عوامل تخفف من ذلك. فأولا، تحاشت أسواق المساكن في أوروبا الغربية بوجه عام إنشاء سندات دين للتمويل العقاري لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة، ومن ثم تحاشت التدهور الحاصل في معايير الإقراض في الولايات المتحدة. وثانيا، هناك عدد من العوامل الهيكلية الخاصة بكل بلد على حدة، بما في ذلك الهجرة القوية وقيود العرض التي يرجح أن تستمر داعمة لقطاعات المساكن في أسواق وطنية معينة.

أما في حالة اليابان، فإن التعرض المباشر لمخاطر قطاع التمويل العقاري لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة محدود بدرجة أكبر. غير أن المؤشرات الأخيرة للنشاط الاقتصادي تدل على وجود تراجع في الزخم، ويمكن أن يتأثر الاستهلاك والاستثمار إذا زادت كثافة الاضطراب المالي الحاصل مؤخرا وأدى ذلك الاضطراب إلى إضعاف الثقة.

### المخاطر على بلدان الأسواق الصاعدة

يثير النشاط القوي الذي شهده العالم مؤخرا والارتفاع المستمر في أسعار السلع الأولية مخاوف من أن يؤدي

تعتبر المخاطر على النمو في بلدان الأسواق الصاعدة ماثلة الآن ميلا محدودا إلى تجاوز النتائج المتوقعة بوجه عام. وقد حافظت الصين والهند على زخم النمو القوي في

مخاطر يمكن أيضاً أن تؤثر على الضغوط التضخمية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة من الارتفاع المستمر في أسعار الواردات غير الوقود. غير أن من الواضح أن تلك المخاطر سوف تخف في حالة حدوث تباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي.

وهناك جانب آخر للمخاوف هو أن ضغوط سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن تتكثف إذا نشأ مزيج من بطء الإنتاجية وارتفاع التعويضات يؤدي إلى تصاعد تكلفة وحدة العمل. وفيما انقضى من الدورة الاقتصادية الراهنة حتى الآن، تركزت تلك المخاوف على الولايات المتحدة — وهي بلد وصل إلى مرحلة متقدمة من هذه الدورة ووصل نمو الإنتاجية فيه إلى أدنى وتيرة له منذ أوائل التسعينات (الشكل البياني ١-١٢). ورغم أن قدراً كبيراً من هذا التباطؤ من المرجح أن يكون ذا طابع دوري، فإن جزءاً من الأداء المتحقق مؤخراً قد يعكس انخفاضاً محدوداً في نمو الإنتاجية الهائل الذي نتج عن تطبيق تكنولوجيات المعلومات الجديدة منذ التسعينات فصاعداً. وفي نفس الوقت ارتفعت تعويضات العاملين. ومن ثم تصاعدت تكلفة وحدة العمل، وإن لم يكن الارتفاع نقطة يشكل عندها خطراً بالغاً، بالنظر إلى أن النمو في الولايات المتحدة يرجح له أن يظل محدوداً، كما يتيح ارتفاع هوامش أرباح الشركات للمؤسسات سبيلاً غير مباشر إلى الحد من انتقال آثار التكاليف المستمرة الارتفاع إلى زيادات في الأسعار. وفي منطقة اليورو واليابان، في الوقت نفسه، تمت السيطرة على تكلفة وحدة العمل لأن أداء الإنتاجية جاء مواتياً، وخصوصاً في منطقة اليورو، وحيث لم تظهر في تعويضات العاملين دلائل تذكر على حدوث تصاعد رغم الهبوط في معدلات توظيف العمالة إلى أدنى المستويات المسجلة في الدورة الاقتصادية. ومن ثم، فإن المخاوف المتعلقة بضغط تكاليف العمالة لا تزال في الوقت الحالي استشرافية إلى حد كبير، إذ أنها مرتبطة بإمكانية حدوث نمو متسارع في الأجور إذا استمر ضيق أسواق العمل.

### ضيق أسواق النفط

لا تزال أسواق النفط العالمية ضيقة، ولا تزال الطاقة الإضافية في تلك الأسواق محدودة، ويمكن أن تؤدي صدمات العرض أو اشتداد المخاوف الجغرافية السياسية إلى مزيد من القفزات في الأسعار والتي يمكن أن تترجم

تشديد القيود على الموارد في تسبب مزيد من الضغط السعودي على التضخم، ويدفع البنوك المركزية إلى تضيق الأوضاع النقدية بقدر أشد مما أدرج في صلب التوقعات. وقد تراجعت تلك المخاوف في الاقتصادات المتقدمة منذ نوبة الاضطراب الأخيرة في الأسواق المالية، ولكن حتى في ظل مسار للنمو أبطأ قليلاً مما كان متصوراً من قبل، فإن تقييم مدى المخاوف من التضخم يظل عاملاً أساسياً يؤثر على تقديرات البنوك المركزية عند تحديد موقف السياسة النقدية. أما في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية فإن مخاوف التضخم هي مخاوف مباشرة بدرجة أكبر.

وتمثل أسواق السلع الأساسية أوضح مصادر الضغط السعودي الأخير على الأسعار. فقد أبقى النمو القوي للطلب أسعار النفط والمعادن عند مستويات عالية منذ ٢٠٠٦، بينما ارتفعت أسعار الأغذية أيضاً ارتفاعاً كبيراً. ورغم الاضطراب المالي الأخير، لا تزال الإمدادات ضيقة، ولا يزال هذا المجال واحداً من مصادر المخاطر المهمة. وتبلغ المخاوف درجة كبيرة من الحدة في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، حيث تمثل الأغذية غالباً ٣٥٪ - ٤٠٪ من سلات الاستهلاك، وتكون موثوقة السياسات النقدية أقل رسوخاً، مما يزيد من أرجحية تأثير ارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة على توقعات التضخم ويغذي ارتفاع الأسعار الأخرى والأجور.

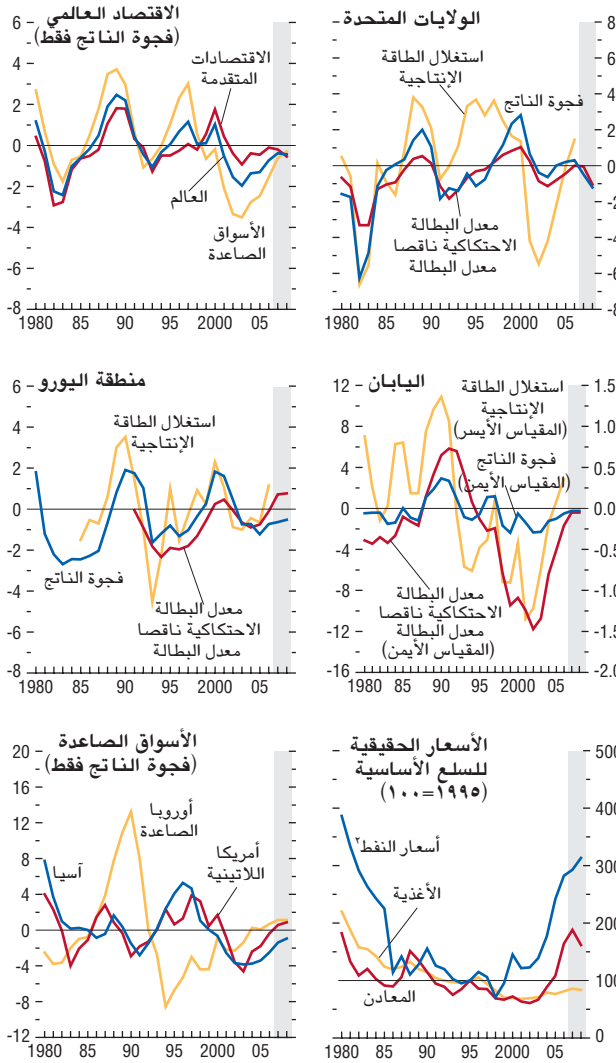
وهناك مصدر ثانٍ للضغوط التضخمية يأتي من سد فجوات الناتج بوجه أعم. فقد مثلت أسواق المنتجات للسلع المصنعة قوة انكماشية حتى وقت قريب، حيث إن النمو السريع في الإنتاجية، وخصوصاً في البلدان المصدرة لهذه السلع في جنوب شرق آسيا، ووجود طاقة إنتاجية إضافية زادت بعد مرحلة الهبوط الاقتصادي العالمي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، أدى إلى هبوط أسعار الواردات غير الوقود في الاقتصادات المتقدمة. غير أن هذا المد ارتد في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث سد النمو المتواصل فجوات الناتج، ليس فقط في الاقتصادات المتقدمة، بل أيضاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ١-١١).<sup>٢</sup> ونتيجة لذلك، يواجه عدد من بلدان الأسواق الصاعدة مخاطر فرط إحماء النشاط الاقتصادي، وهي

<sup>٢</sup> من المعروف أنه من الصعب قياس فجوات الناتج إلا بالاستناد إلى درجة كبيرة على فهم الماضي. ويوضح الشكل البياني ١-١١ مقياساً كلياً بسيطاً لفجوة الناتج يستند إلى أسلوب السلسلة الزمنية لهودريك - بريسكوت من أجل تقدير الناتج الممكن. ويوضح أيضاً مقاييس بديلة للفجوة تستند إلى تقديرات معدل البطالة الاحتكاكية وإلى استغلال الطاقة الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية.

## تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

### الشكل البياني ١-١١: مقاييس فجوة الناتج وضغوط الطاقة الإنتاجية

تشير مختلف مقاييس فجوة الناتج إلى أن تلك الفجوة تضيق في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وهناك مؤشر آخر لضغوط العرض هو أن أسعار السلع الأساسية استمرت عند مستويات مرتفعة.



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد (Economic Outlook) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ تقديرات معدل البطالة الاحتكاكي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما تقديرات فجوة الناتج، معبرا عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن، فتستند إلى حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. واستغلال الطاقة الإنتاجية مقيسا على أساس الانحرافات عن متوسطات الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٦ في حالة الولايات المتحدة (% من مجموع الطاقة الإنتاجية)، واليابان (مؤشر معدلات التشغيل لقطاع التصنيع التحويلية)، والانحرافات عن متوسطات الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٦ في حالة منطقة اليورو (% من الطاقة الإنتاجية للصناعة).  
٢ المتوسط البسيط للأسعار الفورية للنفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودبي الفاتح، وغرب تكساس الوسيط.

بسرعة إلى ارتفاع في التضخم الكلي (راجع الملحق ١-١). وقد يكون التأثير اللاحق على ذلك على الناتج أكثر هدوءا مما حدث في سبعينات القرن العشرين، لأن الاقتصادات أقل كثافة في استهلاك الطاقة، وحيث إن هناك موثوقية أكبر في السياسة النقدية تمثل ركيزة أكثر أمانا لتوقعات التضخم (راجع المناقشة الواردة في الإطار ١-١ من عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد استطاع الاقتصاد العالمي حتى الآن أن يتحمل الارتفاع المستمر في أسعار النفط في السنوات الخمس الماضية بدون حدوث تأثير رئيسي. ومع ذلك، فرغم أن الطاقة الإنتاجية لمنظمة أوبك قد زادت (وخصوصا في المملكة العربية السعودية)، ورغم أن دول الخليج بصدد الشروع في استثمارات ضخمة، فإن التحرك الكلي على جانب العرض في مواجهة ارتفاع مستوى الأسعار مؤخرا اتسم بالبطء حتى الآن، وهو ما يرجع جزئيا إلى أن الارتفاع المستمر في الطلب قد دفع إلى الارتفاع في ثمن الاستثمار في الطاقة الإنتاجية الجديدة في قطاع النفط، وإلى جوانب عدم اليقين المحيطة بمناخ الاستثمار في بعض البلدان المصدرة للنفط. فضلا على ذلك، استمر الطلب على منتجات النفط في الارتفاع، وخصوصا في بلدان الأسواق الصاعدة التي تشهد نموا سريعا، وتمثل جوانب النقص في طاقة التكرير قيودا متزايدا باستمرار. ومن ثم، فقد ثبت أن الهبوط في أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ كان هبوطا عارضا، وارتفعت الأسعار إلى مستويات جديدة بحلول صيف ٢٠٠٧. وفي الوقت الراهن، تتوقع الأسواق أن الأسعار سوف تظل عند مستواها الحالي تقريبا حتى نهاية ٢٠٠٨، ولكن لا يظل عدم اليقين عاليا، وتشير أسعار عقود الخيارات إلى أن فرصة ارتفاع الأسعار إلى أكثر من ٩٥ دولارا للبرميل في هذه الفترة تصل إلى واحد إلى ستة.

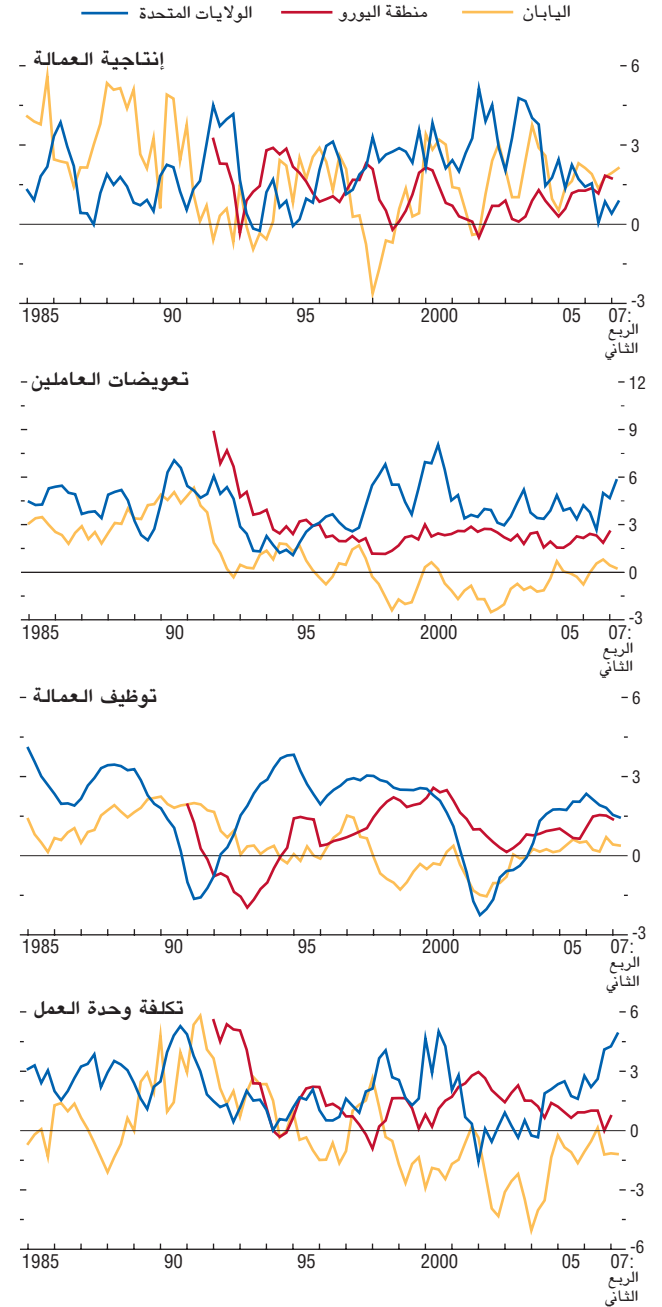
### الاختلالات العالمية

لا يزال استمرار الاختلالات العالمية الكبيرة يمثل مخاطر على الاقتصاد العالمي تميل إلى الجانب السلبي بدرجة مقلقة. فمن المتوقع أن يهبط عجز الحساب الجاري الأمريكي هبوطا طفيفا، حيث يصل إلى ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي في العام الحالي والعام المقبل، إذ أنه يستفيد من الارتفاع الفعلي الحقيقي الأخير في قيمة الدولار الأمريكي واتسام نمو الطلب العالمي بنمط أكثر توازنا. ومع ذلك، بافتراض عدم حدوث تغيرات جديدة في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية وبافتراض استمرار



### الشكل البياني ١-١٢: تطورات الإنتاجية وتكلفة العمالة في اقتصادات متقدمة مختارة<sup>١</sup> (التغير % عن أربعة أرباع سنة سابقة)

تباطأت إنتاجية العمالة في الولايات المتحدة، ولكن تحسن الأداء في منطقة اليورو واليابان. وقد تصاعدت تكلفة وحدة العمل في الولايات المتحدة، ولكنها ظلت قيد السيطرة إلى حد كبير في اليابان ومنطقة اليورو، مع ظهور اتجاه صعودي محدود في تعويضات العاملين. وحيث إنه لا يوجد اتجاه صعودي يذكر في نمو التعويضات، ظل تكلفة وحدة العمل قيد السيطرة إلى حد كبير.



السياسات الحالية، سوف يظل العجز الأمريكي في عام ٢٠١٢ قريبا من هذا المستوى — أي ما يعادل ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ١-١٣). أما الفوائض الحالية في الحساب الجاري لدى البلدان المصدرة للنفط، فيتوقع لها أن تنخفض مع زيادة الإنفاق في هذه البلدان. غير أن فائض الحساب الجاري الصيني شهد ارتفاعا حادا في أرباع السنة الأخيرة، ومن المتوقع الآن أن يصل في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وأن يظل عند مستوى مرتفع طوال الأجل المتوسط. وبناء على ذلك، تم تعديل توقعات فائض الحساب الجاري في آسيا الصاعدة في عام ٢٠١٢ بالزيادة إلى ١,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ويشير استمرار الاختلالات الكبيرة مصدرين رئيسيين للقلق. فأولا، قد لا يصبح من السهل بنفس الدرجة الحصول على تدفقات التمويل اللازمة لتغطية عجز الحساب الجاري الأمريكي، وقد يتسبب ذلك في تصحيح غير منظم وهو ما يمثل احتمالا ضعيفا، ولكنه حدث بسبب تكلفة عالية. وثانيا، يمكن أن يؤدي استمرار الاختلالات الكبيرة في التجارة إلى ارتفاع الضغوط الحمائية.

وهناك سؤال مطروح في المرحلة الراهنة هو كيف أثرت التطورات الاقتصادية الأخيرة التي شهدتها الأسواق المالية على مخاطر حدوث تصحيح غير منظم. في السنوات الأخيرة، استفاد الاقتصاد الأمريكي من التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة التي اجتذبتها التطور والأمن الظاهران اللذان يوفرهما النظام المالي الأمريكي، إلى جانب القوة الأساسية للاقتصاد الأمريكي ذاته. وفي إطار «التصحيح المنظم»، سوف تخفض الولايات المتحدة العجز في حسابها الجاري تدريجيا عن طريق مزيج من إعادة التوازن إلى الطلب وإجراء حركات جديدة في سعر الصرف، وتقوم بتمويل هذا العجز بطريقة سلسة. غير أن المستثمرين في الولايات المتحدة ظلوا في السنوات الأخيرة يحققون عائدات أدنى على أصولهم مقارنة بالعوائد المتحققة خارج الولايات المتحدة — وذلك نتيجة لعاملين هما انخفاض قيمة الدولار وتباطؤ معدلات ارتفاع أسعار الأصول مقارنة بالأسواق الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن تكوين التدفقات الداخلة إلى الولايات المتحدة انتقل بمرور الوقت صوب الوسائل ذات العائد الأعلى والمخاطر الأعلى<sup>٣</sup>. وإبان الاضطراب الأخير في الأسواق، يفترض أن المستثمرين الأجانب تحولوا بعيدا

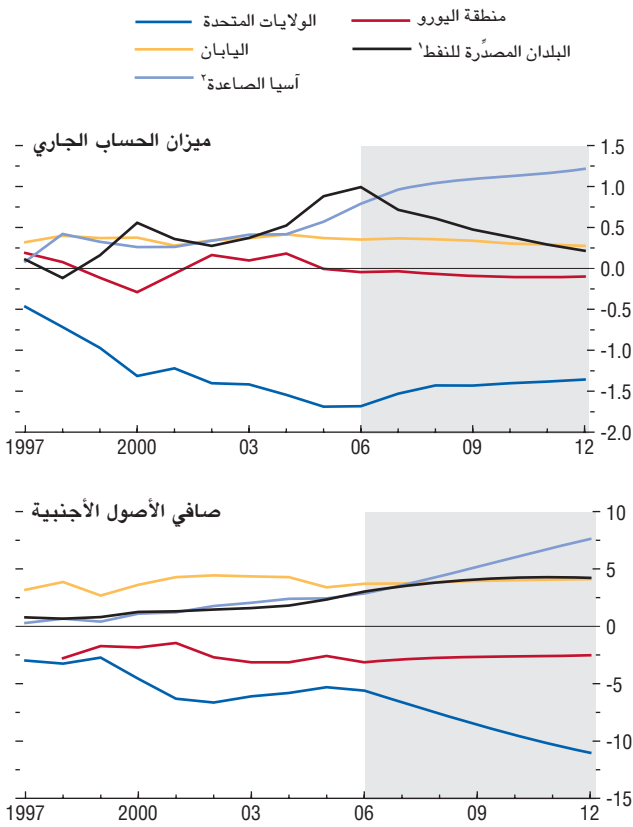
<sup>٣</sup> من الجدير بالذكر أنه في أرباع السنة الأخيرة، أصبحت حصة أعلى في صافي التدفقات الرأسمالية إلى الولايات المتحدة تأتي من مصادر رسمية. وتنتهج بعض مؤسسات الاستثمار الرسمية أيضا استراتيجيات استثمار أقوى، منها مثلا وضع الاحتياطي في صناديق الثروة السيادية.

المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics): وتقرير آفاق الاقتصاد (Economic Outlook) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. <sup>١</sup> التقديرات لقطاع الأعمال عدا المزارع في الولايات المتحدة، وللاقتصاد ككل في حالة منطقة اليورو واليابان.

## الشكل البياني ١-١٣: موازين الحساب الجاري وصافي الأصول الأجنبية

(% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

يتوقع ألا ينخفض عجز الحساب الجاري الأمريكي إلا بقدر طفيف كنسبة من الناتج العالمي، ويظل قريبا من ١.٥% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٢. ويعني هذا المسار تراكما مستمرا في صافي الخصوم الأجنبية على الولايات المتحدة، وأن يكون أهم عامل مقابل لذلك هو الارتفاع المستمر في صافي أصول آسيا الصاعدة.



المصادر: دراسة (Lane and Milesi-Ferretti (2006): وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> الجزائر وأنغولا وأذربيجان والبحرين وجمهورية الكونغو وكوادور وغينيا الاستوائية  
 وغابون وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وليبيا ونيجيريا والنرويج وعمان وقطر وروسيا  
 والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتركمانستان والإمارات العربية  
 المتحدة وفنزويلا والجمهورية اليمنية.  
<sup>٢</sup> الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين واندونيسيا وكوريا وماليزيا  
 والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند.

عن التزامات الدين المعززة بضمان إضافي، وعادوا من جديد إلى سندات الحكومة الأمريكية التي تتسم بأنها أكثر أمانا وسيولة. وما لم يحسم حتى الآن هو الآثار الأطول أجلا التي ستترتب على الأحداث الأخيرة. ومن المحتمل في هذا الشأن أن خيبة الأمل في هياكل الائتمان المضمون بأصول يمكن أن تدفع إلى المزيد من التحول المستمر في تفضيلات المستثمرين لغير صالح الأصول الأمريكية، وهو ما من شأنه أن يزيد من مخاطر زوال الاختلالات بشكل غير منظم.

وهناك خوف منفصل يتمثل في أن الاختلالات الكبيرة بشكل مستمر في التجارة يمكن أن تكون مصدرا للضغوط الحمائية، ولا سيما حيث لا تنجح الصناعة المحلية في التكيف في مواجهة المنافسة من الواردات، مما يسهم في الإحساس بأن منافع النمو التي تتحقق في الاقتصاد المفتوح لا تقتسم بشكل ملائم فيما بين مختلف المجموعات الاجتماعية. ويمكن أن تزيد حدة المشاعر الحمائية نتيجة تصور الاستخدام غير العادل لسياسة سعر الصرف من أجل كسب ميزة تنافسية. وما كان مؤخرا من عدم تحقيق تقدم في المفاوضات في جولة الدوحة وزيادة اللجوء إلى كثرة المعاهدات التجارية الثنائية هما مؤشر على تزايد التركيز على المصلحة الوطنية على جبهة التجارة. وهناك مقاومة حتى الآن إلى حد كبير للضغوط الرامية إلى زيادة القيود التجارية أو إلى اتخاذ تدابير انتقامية، ولكن المخاطر الحمائية المرتبطة بالاختلالات الكبيرة في التجارة قد تتزايد بقدر كبير في سياق تباطؤ عالمي يقترن بارتفاع مستويات البطالة.

وإزاء هذه الخلفية، تحقق بعض التقدم الجدير بالترحيب صوب وضع منهج مشترك في معالجة الاختلالات العالمية. فالمشاورات متعددة الأطراف التي عقدها صندوق النقد الدولي تمثل أول استخدام لمنهج مبتكر في معالجة التحديات النظامية. فقد أتاحت منتدى للمناقشة مع البلدان الأساسية من أجل تعزيز الفهم المشترك للقضايا المعنية ومن أجل إعادة التأكيد على دعم الاستراتيجية التي اعتمدها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومنتدى يوضح فيه كل بلد السياسات المحددة التي تتسق مع تلك الاستراتيجية، وهو ما يتوقع له جميعا أن يسمح بتحقيق تخفيض كبير في الاختلالات في السنوات المقبلة (الإطار ١-٣).

## سيناريوهان مائتان صوب الجانب السلبي

عند مناقشة مختلف المخاطر على الاقتصاد العالمي، من الواضح أن العديد من هذه المخاطر مترابط، حيث

### الإطار ١-٣: المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية

وللوصول إلى هذا الهدف، بدأت المشاورات بمناقشات ثنائية بين خبراء الصندوق وكبار صانعي السياسات المعنيين من كل من البلدان أو المناطق المشاركة، وأعقبها اجتماعات مشتركة بين خبراء الصندوق وكبار المسؤولين المعنيين من جميع المشاركين الخمسة. وقد أسهمت المناقشات الصريحة والبناءة في إطار تلك المشاورات في تعميق فهم المشاركين للقضايا المعنية ولمواقف بعضهم البعض. وقد شدد المشاركون على أن تقليص الاختلالات العالمية يمثل تحدياً متعدد الأطراف وأن تسويتها بطريقة تتوافق مع النمو المتواصل تمثل مسؤولية مشتركة. وشهدوا أيضاً على أن زوال هذه الاختلالات على نحو منظم سوف يحقق صالح الاقتصاد العالمي بوجه أعم، لأسباب من بينها أن استمرار تلك الاختلالات يمكن أن يزيد من الضغوط الحمائية.

#### ما الذي حققته المشاورات متعددة الأطراف؟

أعاد المشاركون التأكيد أثناء المشاورات على تأييدهم لاستراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الرامية إلى تقليص الاختلالات عن طريق سياسات تحقق مصلحة كل بلد منفرد، كما أنها محبذة من المنظور الجماعي. وقد انتهت المشاورات بنشر كل مشارك لخطط السياسات والتي اشتملت على خطوات جوهرية في جميع المجالات الأساسية لاستراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.<sup>٢</sup> وعند تنفيذ خطط السياسات هذه، يمكن أن تؤدي إلى تقليص المخاطر العالمية بقدر كبير. وقد أتاحت الموافقة على نشر هذه الخطط أيضاً خارطة طريق واضحة لتقييم ما يتحقق من تقدم صوب تنفيذ تلك السياسات. وقد رحبت اللجنة في بيانها الصادر في إبريل ٢٠٠٧،<sup>٣</sup> بالتقرير الصادر عن المجموعة، مشيرة إلى أن خطط السياسات التي حددها المشاركون تمثل تقدماً آخر في تنفيذ استراتيجية اللجنة.

<sup>٢</sup> راجع البيان الصحفي رقم 07/72 الصادر عن صندوق النقد الدولي في ١٤ إبريل ٢٠٠٧ بعنوان (IMF's International Monetary and Financial Committee Reviews Multilateral Consultation) راجع البيان الصحفي رقم 07/71 الصادر عن صندوق النقد الدولي في ١٤ إبريل ٢٠٠٧ بعنوان (Communiqué of the International Monetary and Financial Committee of the Board of Governors of the International Monetary Fund)

#### ما هي المشاورات متعددة الأطراف وما ضرورتها؟

في ٥ يونيو ٢٠٠٧، بدأ الصندوق أولى مشاوراته متعددة الأطراف — وهي أداة جديدة للرقابة متعددة الأطراف — مع تركيزها على معالجة الاختلالات العالمية في الحساب الجاري بطريقة داعمة للنمو العالمي. وقد وافقت خمسة بلدان أو مناطق على المشاركة، وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. وقد اختيرت مجموعة المشاركين هذه إما لكونها طرفاً مباشراً في الاختلالات القائمة (نظراً للعجوزات أو الفوائض في حساباتها الجارية)، أو لأن إسهامها في الناتج العالمي بالغ الأرتفاع، ومن ثم يمكنها المساهمة في الحفاظ على النمو العالمي مع تعديل أنماط الطلب والمدخرات.

وكانت القضية المحورية المطروحة للنقاش هي أنه رغم الموافقة واسعة النطاق على السياسات اللازمة للمساعدة في دعم عملية إعادة التوازن على المستوى العالمي — كما ورد التعبير عنه في استراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية<sup>١</sup> — فقد كان التقدم المحرز في تطبيق السياسات تقدماً بطيئاً نسبياً، وظلت الاختلالات واسعة. وقد دل ذلك على الحاجة إلى وضع طرق جديدة لتحقيق ذلك الهدف. ومن ثم كان الهدف الرئيسي لأولى المشاورات متعددة الأطراف هو تيسير إقامة حوار ينتهي بتشجيع اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات من المشاركين، يمكن أن تمثل إسهاماً مهماً صوب إعادة التوازن العالمي — أي الحفاظ على النمو العالمي مع تخفيض الاختلالات — وتخفيض ما يرتبط بها من مخاطر حدوث التصحيح غير المنظم.

المؤلفان الرئيسان لهذا الإطار هما حميد فاروقي وجيان ماري ميليسي-فيريتي  
<sup>١</sup> منذ إبريل عام ٢٠٠٤، ظلت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تحدد في كل بيان يصدر عنها آراءها بشأن التدابير اللازمة لتشجيع التسوية المنظمة للاختلالات العالمية — وهو ما يسمى «استراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية». ورغم أن استراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تطورت بمرور الوقت، بما يعبر عن الطابع المتغير الذي تتسم به هذه الاختلالات، فقد دعت اللجنة في سبتمبر ٢٠٠٦ إلى اتخاذ خطوات لإعطاء دفعة للإدخار القومي في الولايات المتحدة، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة؛ وإحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات الداعمة للنمو في أوروبا؛ وإجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية في اليابان، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة؛ وإجراء إصلاحات لتقوية الطلب المحلي في آسيا الصاعدة، مع زيادة مرونة سعر الصرف في عدد من البلدان ذات الفوائض؛ وزيادة الإنفاق بما يتسق مع الطاقة الاستيعابية والاستقرار الاقتصادي الكلي في البلدان المنتجة للنفط.

الحساب الجاري الأمريكي يتراوح بين ٠,٢٥٪ و ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، يقابله تخفيض في الفوائض في هذه المناطق، وذلك بافتراض بذل جهود مقارنة بوجه عام لما يبذله المشاركون في المشاورات متعددة الأطراف.

• من المتوقع أيضا أن يكون للتغيرات في موازين القطاع الخاص دور أساسي في تخفيض اختلالات الحساب الجاري، بما في ذلك عن طريق زيادة مخرجات الأسر في الولايات المتحدة وتعزيز الطلب المحلي الخاص في بلدان الفائض. ورغم أن حجم هذا التصحيح يمكن أن يكون كبيرا، فإن عدم اليقين يحيط بوتيرته، وذلك لأسباب ليس أقلها أهمية أنها تعتمد على متغيرات من الصعب التنبؤ بها — كأسعار المساكن في الولايات المتحدة. وجوانب عدم اليقين هذه، إلى جانب عوامل أخرى لا يمكن تقديرها بدقة مثل أسعار النفط، وتعزز مبررات إجراء تصحيح مبكر في السياسات العامة، وخصوصا بالنظر إلى أن هذا يتسق أيضا مع المصالح المحلية للبلدان المعنية.

#### إلى أين نمضي من هنا؟

القضية الأساسية الآن هي التنفيذ. ومنذ إجراء المناقشات في إطار المشاورات متعددة الأطراف وصدور التقرير، حقق كل مشارك بعض التقدم صوب تنفيذ نواياه بشأن السياسات، ولكن يظل الكثير مما يستوجب القيام به. وعلى وجه التحديد:

• في الولايات المتحدة، انخفض العجز الفيدرالي بأسرع من المتوقع، وقد اعتمد الكونغرس هدف الإدارة للوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول السنة المالية ٢٠١٢. ولكن لم يتحقق توافق آراء بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف، مع القيام في الوقت ذاته بتوفير الاعتمادات الملائمة لتمويل الحرب وإصلاح الضريبة الدنيا البديلة (AMT)، وهناك عقبات سياسية أمام إجراء إصلاح أعمق في المنافع المستحقة.

• وفي الصين، ارتفعت القيمة الفعلية الحقيقية لليوان بحوالي ٦٪ في العام الماضي. وقد اتسع هامش تقلب العملة في حالة التقلبات اليومية في سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي من ٠,٣٪ إلى ٠,٥٪. غير أن فائض الحساب الجاري الصيني سجل زيادة جديدة، بما يعبر عن استمرار قوة أداء الصادرات. ومن شأن حدوث ارتفاع أسرع في قيمة اليوان أن يساعد على توجيه الإشارات الملائمة بشأن الأسعار للاستثمار، وإلى جانب اتخاذ خطوات إضافية صوب إعادة التوازن في الطلب المحلي، يساعد على السيطرة على فوائض

وقد انتهت مراجعة المجلس التنفيذي لتجربة الصندوق في هذه العملية في يوليو ٢٠٠٧ إلى تقييم مشابه.<sup>٤</sup>

#### هل ستحقق المشاورات الهدف المنشود؟

رغم صعوبة التقدير الكمي الدقيق لآثار مجموعة السياسات المقترحة على الاختلالات العالمية، فإن تقديرات خبراء الصندوق، استنادا إلى عمليات محاكاة باستخدام النموذج الاقتصادي العالمي (GEM)<sup>٥</sup> وغيرها من الأدلة التجريبية، تشير إلى أنه عند تنفيذ مجموعة السياسات هذه، يمكن أن تخفض عجز الحساب الجاري الأمريكي بين ١٪ و ١,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط، ومن ثم تحد من تراكم الخصوم الخارجية على الولايات المتحدة. ومن شأن الفوائض أن تسجل انخفاضا مناظرا خارج الولايات المتحدة، وخصوصا في الصين والمملكة العربية السعودية. ولغرض إجراء هذه الحسابات، افترض خبراء الصندوق حدوث زيادة في مرونة سعر الصرف في الصين، مع حدوث ارتفاع حقيقي يتسق مع التوقعات الحالية للأسواق كما هو متضمن في أسعار الفائدة الأجلة. وفي التنبؤات الوسيطة المجمع (Consensus Forecasts).

وكذلك إجراء إصلاحات في الأسواق المالية؛ وتنفيذ إصلاحات هيكلية معززة للنمو في منطقة اليورو واليابان؛ وتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار تتمشى مع خطط السياسات في المملكة العربية السعودية؛ وإجراء تصحيح في المالية العامة يبلغ حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (يتسق مع هدف توازن الميزانية الفيدرالية) وتدابير لتنشيط الادخار الخاص في الولايات المتحدة.

غير أنه ينبغي التأكيد على أن التصحيح المنظم للاختلالات العالمية والمصاحب بتحقيق النمو المتواصل لا يعتمد فقط على سياسات المشاركين. وعلى وجه الخصوص:

• للبلدان الأخرى دور مهم: فإن زيادة الإنفاق من قبل البلدان الأخرى المصدرة للنفط، إلى جانب زيادة مرونة سعر الصرف وزيادة الاستثمار في أجزاء أخرى من آسيا الصاعدة، يمكن أن يؤدي إلى تخفيض آخر في عجز

<sup>٤</sup> راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 07/97 الصادرة عن صندوق النقد الدولي في ٧ أغسطس ٢٠٠٧ بعنوان (IMF Executive Board Discusses Multilateral Consultation on Global Imbalances).

<sup>٥</sup> استخدم النموذج المالي العالمي في معايرة آثار سياسة المالية العامة على الحساب الجاري. راجع دراسة Faruque and others (2007)، والملحق ١-٢ بعدد سبتمبر ٢٠٠٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ١-٣ في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

### الإطار ١-٣ (تتمة)

في قطاع النفط، والمشاريع الاجتماعية، والبنية التحتية — حسبما كان مقررا. وتستمر أيضا برامج الاستثمار الضخمة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإن كان لا يزال هناك شوط طويل كي يتحقق الوفاء بالأهداف متوسطة الأجل.

ومن ثم، فإن المشاورات متعددة الأطراف تمثل أول استخدام لمنهج مبتكر لمعالجة التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي. وبالعامل بتأييد من العضوية العالمية لل صندوق، أجرت مجموعة فرعية مهمة من أعضاء الصندوق — بمشاركة من خبراء الصندوق وإدارته العليا — سلسلة من المناقشات المركزة والبناءة والسريّة. وكانت النتيجة هي إصدار مجموعة من خطط السياسات المتسقة فيما بينها والتي رحب بها الصندوق. وبموافقة المشاركين في المشاورات متعددة الأطراف، سوف يخضع تنفيذ خطط السياسات هذه للرقابة المنتظمة من قبل الصندوق. ووفقا لتحليل خبراء الصندوق، سوف تمثل هذه الخطط، عند تنفيذها، إسهاما مهما صوب تحقيق أهداف استراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المتعلقة بالحفاظ على النمو العالمي مع تقليص الاختلالات في الوقت ذاته.

الحساب الجاري الصيني بمرور الوقت. وفي الوقت ذاته، سوف يتيح مجالا أكبر أمام السياسة النقدية للتركيز على إبطاء نمو الإقراض والاستثمار.

- وفي منطقة اليورو، يجري تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بجدول أعمال الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تحسين كفاءة المقاصة والتسويات في الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي. وفي معرض استشراف المستقبل، سوف تتطلب زيادة المنافسة والإنتاجية والنمو المزيد من الإصلاحات في أسواق المنتجات والعمل والأسواق المالية — ومن ذلك مثلا التنفيذ الفعال للتوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي والخاص بالخدمات في جميع الدول الأعضاء.
- وفي اليابان، يشمل التقدم المتحقق مؤخرا في جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية حدوث تقدم في شغل الوظائف والتدريب وفي تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة. وبالنظر للمستقبل، من الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات لتقوية المنافسة ومن ثم زيادة الإنتاجية، وخصوصا في قطاع السلع غير التجارية.
- وفي المملكة العربية السعودية، شهد عام ٢٠٠٧ زيادة الإنفاق العام في ٣ مجالات أساسية — هي الاستثمار

المطول الذي حدث في أعقاب انهيار أسواق الأسهم في عام ٢٠٠٠، حيث إن حدوث تصحيح في تقييمات أسواق الأسهم تفاعل مع إعادة تقييم العائد على الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة ليس فقط في الولايات المتحدة بل أيضا في أوروبا وآسيا. وفي الظروف الراهنة، يبدو أن جانب الضعف الأساسي هو أن زيادة شدة قيود الائتمان يمكن أن تتفاعل مع تصحيحات أسواق المساكن في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي ارتفعت فيها أسعار المساكن ارتفاعا سريعا في السنوات الأخيرة.

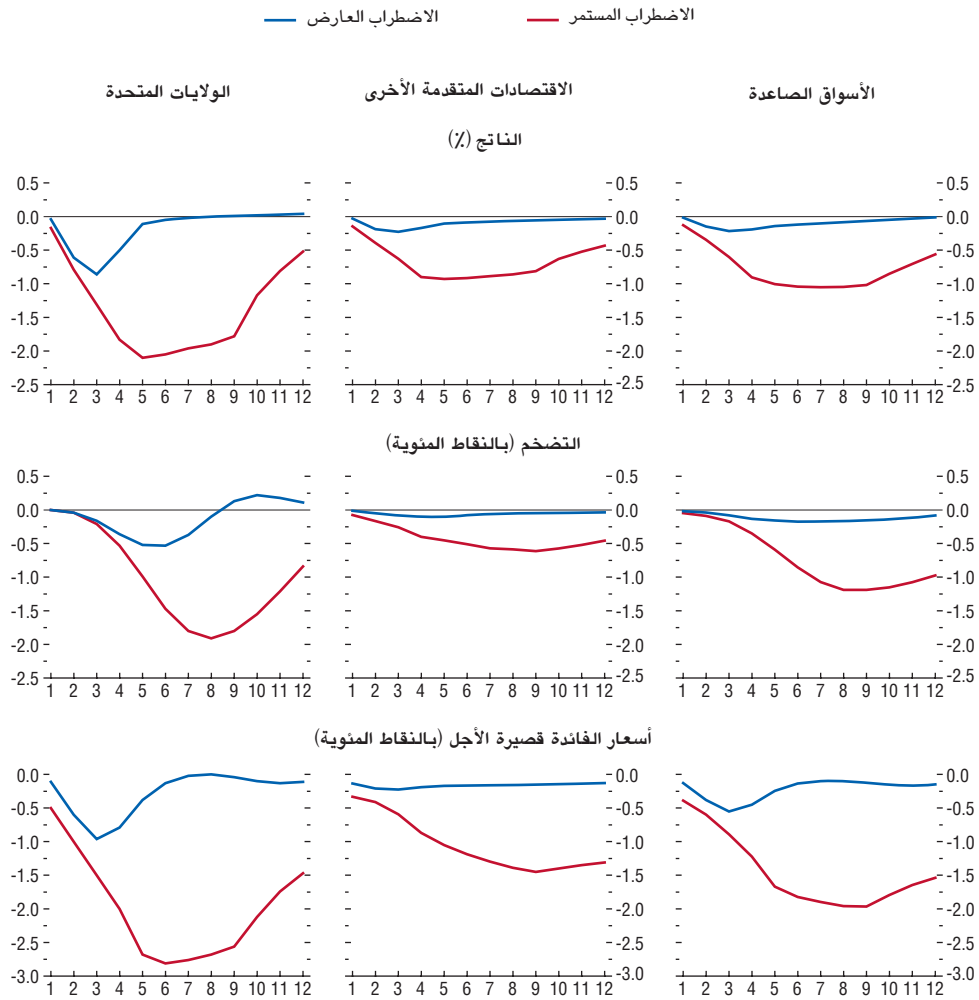
ويوضح الشكل البياني ١-١٤ نتائج تمرين بناء نموذج اقتصادي كلي يهدف إلى محاكاة تأثير صدمة مالية تنشأ في الولايات المتحدة على ثلاثة من الأطراف المقابلة الأساسية في الاقتصاد العالمي، وهي: الولايات المتحدة، والاقتصادات المتقدمة الأخرى، وبلدان الأسواق الصاعدة. فعند حدوث صدمة عارضة — يبدأ اتجاهها في التحول بعد ربعي سنة — يكون التأثير على إجمالي الناتج المحلي صغيرا نسبيا، وتكون قاصرة إلى حد كبير على الولايات المتحدة ذاتها. غير أنه عند حدوث صدمة مستمرة، تدوم ثمانية أرباع سنة، فمن شأن التأثير على

يرتب تطور الأوضاع في الأسواق المالية أثارا مهمة على مجموعة عوامل المخاطر الأخرى المحلية والخارجية. ومن حيث المبدأ، يمكن استيعاب الاضطرابات المالية — حتى ما يدور منها فترة طويلة كالاضطراب الأخير في أسواق الائتمان — بدون آثار رئيسية على النشاط الاقتصادي العالمي، شريطة أن تستقر الأسواق، وأن يحدث تصحيح في الأسعار بطريقة منظمة، وأن يتم تسجيل الخسائر. والواقع أن بعض حالات اضطراب الأسواق المالية في الماضي — لا سيما هبوط أسواق الأسهم في عام ١٩٨٧ والأحداث التي شهدها عام ١٩٩٨ والمحيط بانهايار صندوق استثمار «إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل» (LTCM) وتخلف روسيا عن سداد الديون — لم يكن لها سوى أثر محدود وعارض على النشاط الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، فإن التفاعل بين تدهور في الأوضاع المالية وجوانب ضعف أخرى في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، يمكن أن يؤدي إلى فترة هبوط أعمق وأكثر استتالة في النشاط العالمي مقارنة بما هو متصور في التوقعات الأساسية. ومن شأن حدوث حالة كهذه أن تكون أشبه بالتباطؤ الاقتصادي العالمي

## تخفيض محدود في الآفاق المستقبلية للسيناريو الأساسي — وزيادة في شدة ميل المخاطر صوب الجانب السلبي

### الشكل البياني ١-١٤: الأثر الظاهر في تمرين المحاكاة على الاقتصاد العالمي نتيجة للاضطراب المالي (الانحراف عن السيناريو الأساسي)

من شأن حدوث اضطراب مالي كبير مستمر مرتكز على الولايات المتحدة (ينطوي على هبوط نسبيته ١٠٪ في أسعار الأسهم، وزيادة قدرها ٥٠ نقطة أساس في علاوة الأجل، وذلك قياساً إلى السيناريو الأساسي)، أن يكون له تأثير معاكس كبير على النشاط الاقتصادي، مع انتشار التداعيات من الاقتصاد الأمريكي عن طريق قناة التجارة والقناة المالية، بما في ذلك عن طريق حث التصحيحات في أسواق المسكن، في كل أرجاء العالم. ومن شأن إرخاء السياسات النقدية أن يساعد على توقي التأثير الهبوطي. وعلى العكس من ذلك، من شأن حدوث اضطراب بنفس الحجم الأولي يتحول اتجاهه بسرعة أن يكون له تأثير اقتصادي كلي أقل كثيراً.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.



الناتج في الولايات المتحدة أن يكون أكبر، حيث تبدأ آثار الثروة في التحرك وكبح الاستهلاك، وسوف يجد الاحتياطي الفيدرالي نفسه مدفوعاً إلى إجراء تخفيض كبير في أسعار الفائدة من أجل تثبيت الناتج والتضخم. فضلاً على ذلك، فإن آثار التداعيات على البلدان الأخرى تكون أكبر كثيراً — حيث إن أسواق المساكن في مختلف أرجاء العالم سوف تشهد ضعفاً في أوضاعها بسبب تأثير بطء نمو التجارة وتراجع أسعار الأسهم وارتفاع علاوات المخاطر. ويتسق هذا السيناريو مع النتيجة التي وصل إليها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في عدده الصادر في إبريل ٢٠٠٧، من أن التداعيات تكون أكبر مما يقتضيه التناسب عندما تحدث في سياق مرحلة هبوط مقارنة بالتداعيات التي تحدث في سياق تباطؤ محدود في النشاط الاقتصادي. وبهذا المزيج من الأحداث، يمكن أن يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً حاداً.

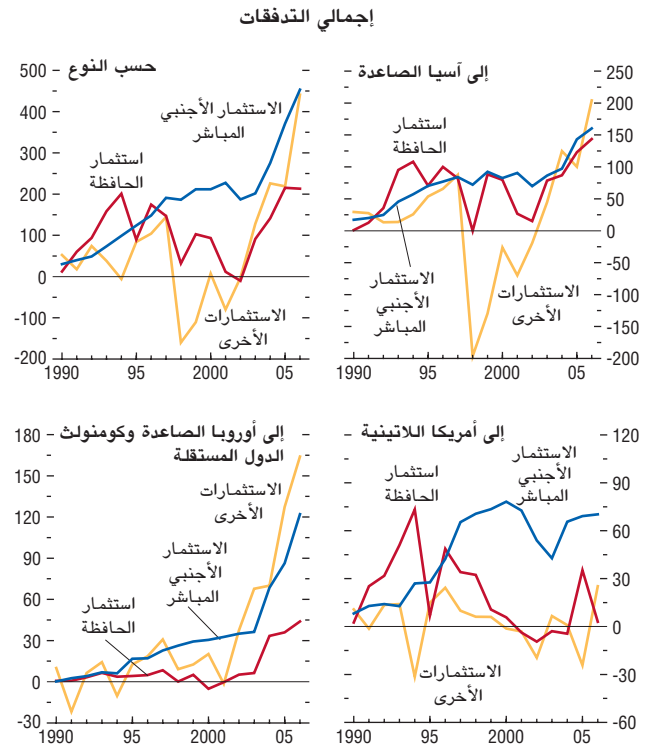
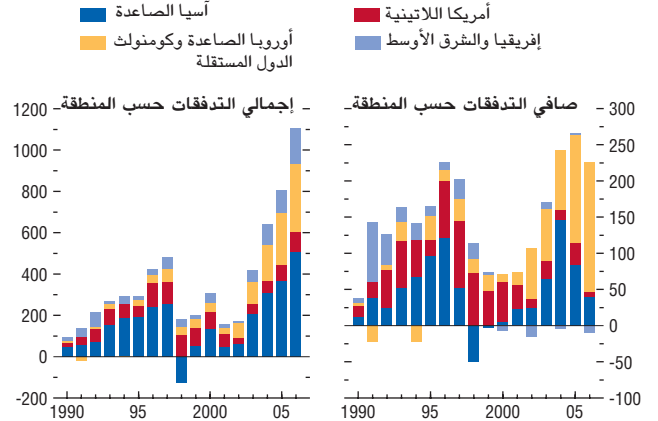
### التكيف مع تدفقات النقد الأجنبي الداخلة الضخمة

شهد العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في السنة الماضية مستويات عالية بالمقاييس التاريخية من تدفقات النقد الأجنبي الداخلة عن طريق الحسابين الجاري والرأسمالي. ولقد كانت الزيادة التي حدثت مؤخراً في التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الأسواق الصاعدة زيادة هائلة. وكما هو موضح في الشكل البياني ١-١٥، حدثت زيادة حادة في إجمالي التدفقات بالدولار الأمريكي في السنوات القليلة الأخيرة، حيث بلغت مستويات تمثل ضعف الذروة السابقة التي بلغت تلك التدفقات في عام ١٩٩٦، وذلك قبل وقوع الأزمة الآسيوية مباشرة. ويعكس الرقم الإجمالي للتدفقات عوامل من بينها استمرار عملية التنوع المالي عبر الحدود. وقد جاءت الزيادة في صافي التدفقات إلى الأسواق الصاعدة أقل حدة بعض الشيء، ولكن مع ذلك تدفقت رؤوس الأموال بمستويات غير مسبوقه في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وقد ازدادت قوة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن تستمر عند مستويات عالية من حيث الإجمالي، وذلك بصرف النظر عن الاضطراب الأخير في الأسواق المالية.

وتتيح وفرة موارد النقد الأجنبي فرصة هائلة لإعطاء دفعة للنمو طويل الأجل إذا هي استخدمت بحصافة. غير أن البلدان تواجه أيضاً تحديات اقتصادية كلية كبيرة في الأجل القصير في إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة الضخمة هذه. فإذا كانت مرونة سعر الصرف محدودة، فإن الزيادة الهائلة في صافي تدفقات النقد الأجنبي

### الشكل البياني ١-١٥: التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الأسواق الصاعدة (بمليارات الدولارات الأمريكية)

ارتفع إجمالي التدفقات الخاصة إلى الأسواق الصاعدة بسرعة في السنوات الأخيرة، بينما استمر صافي التدفقات عند مستويات عالية بالمقاييس التاريخية. ورغم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن تدفقات استثمارات الحافظة وغيرها من تدفقات الاستثمار زادت بحدة أكبر، وخصوصاً ما اتجه منها إلى آسيا الصاعدة، وأوروبا الصاعدة، وكومنولث الدول المستقلة.

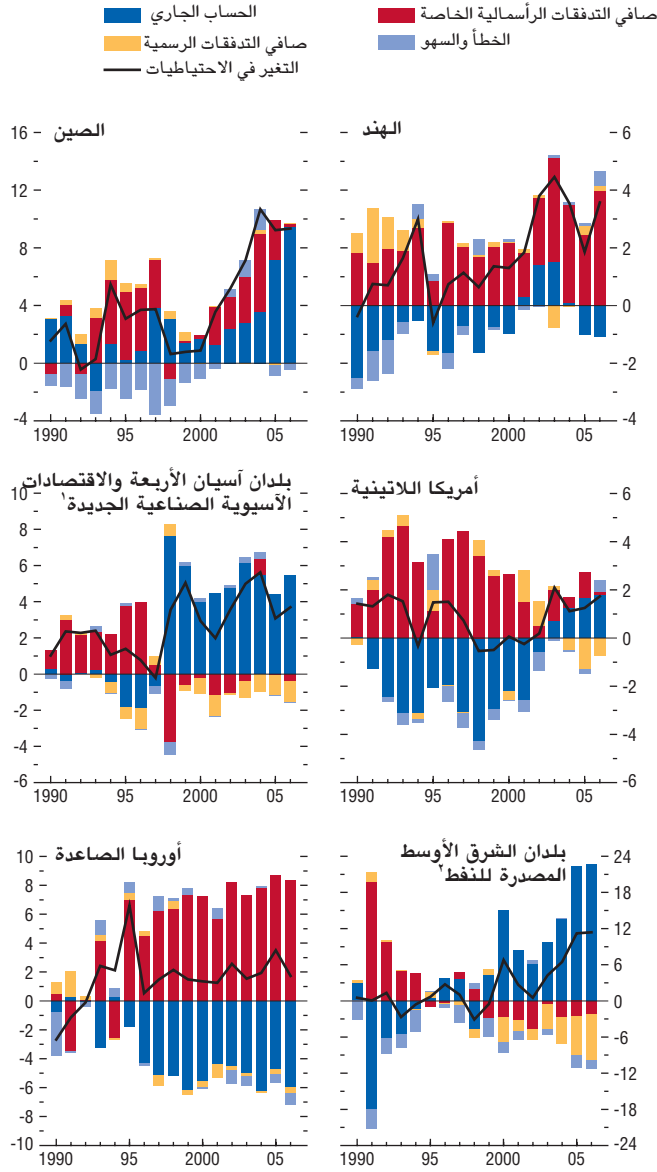


المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

## التكيف مع تدفقات النقد الأجنبي الداخلة الضخمة

### الشكل البياني ١-١٦: تدفقات الحسابين الجاري والرأسمالي إلى بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية مختارة (% من إجمالي الناتج المحلي)

جاء التراكم في الاحتياطيات في معظم بلدان الأسواق الصاعدة الآسيوية وبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط مدفوعاً بعوامل أهمها فوائض الحساب الجاري الكبيرة (باستثناء الهند). أما في أوروبا الصاعدة، فإن صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبير مول عجوزات كبيرة في الحسابات الجارية.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> بلدان آسيان الأربعة هي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند. أما الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة، فتشمل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.

<sup>٢</sup> البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

الداخلة يمكن أن تولد بسرعة نمواً سريعاً في الائتمان، وزيادات كبيرة في أسعار الأصول المحلية، وزيادة إحماء النشاط الاقتصادي، وظهور ضغوط على التضخم في نهاية المطاف. والسماح لسعر الصرف بالارتفاع يوفر درجة أكبر من السيطرة النقدية، ولكنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى خسارة في القدرة التنافسية والحد من فرص التصدير. وهناك أيضاً تحدٍ يرتبط بذلك وهو كيفية تحاشي التراكم في مواطن الضعف أمام تحول مفاجئ في اتجاه التدفقات الداخلة — وهو تخوف يدعمه الاضطراب الأخير في الأسواق المالية العالمية.

ورغم أن هذه التحديات تعتبر تحديات عامة، فإن مختلف مجموعات البلدان تواجه مواقف خارجية وداخلية مختلفة، مما يؤثر على المفاضلات على مستوى السياسات (الشكل البياني ١-١٦). فكيف تحركت البلدان عبر مجموعة متنوعة من المواقف المختلفة وما هي الدروس التي يمكن الخروج بها من تلك التجارب؟ ويبحث الفصل الثالث من هذا التقرير تجارب البلدان في مواجهة الارتفاعات الهائلة في التدفقات الرأسمالية منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين. وهناك نتيجة عامة يوردها الفصل الثالث، هي أن البلدان انتقلت في السنوات الأخيرة إلى نظم أسعار صرف أكثر مرونة وسمحت بالمزيد من الحركة السعودية في أسعار الصرف، وإن كانت مقاومة رفع أسعار الصرف الذي يتم عن طريق التدخل لا تزال قوية بوجه عام. ومن ثم حدثت ارتفاعات كبيرة في أسعار الصرف سواء في البلدان التي تضع أهدافاً للتضخم في أمريكا اللاتينية (البرازيل وشيلي وكولومبيا) وفي بلدان الأسواق الصاعدة الآسيوية (الهند وكوريا وتايلند أمثلة جيدة على ذلك). وينطوي السماح بمرونة أكبر في سعر الصرف على ميزات زيادة السيطرة المباشرة على القاعدة النقدية، ومن ثم نمو الائتمان، والمساعدة على تقليص الرهان في اتجاه واحد، ومن ثم تقليص الحوافز على التدفقات الرأسمالية الداخلة في إطار تجارة المناقلة من أجل مراجعة تمايزات أسعار الفائدة. غير أنه في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة القوية جداً، استمرت البلدان أيضاً في التدخل بشكل مكثف، وذلك بمراكمة الاحتياطيات في محاولة للحد من مدى ارتفاع سعر الصرف، وإن كانت النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثالث تشير إلى أن ذلك التدخل لم يكن ناجحاً بوجه عام على مدى الفترات المطولة.

وهناك استنتاج قوي نخرج به من التجارب التي يستعرضها الفصل الثالث، وهو أن تقييد الإنفاق من المالية العامة عندما تكون هناك تدفقات رأسمالية داخلة قوية، يساعد على الحد من الضغوط على سعر الصرف



التقييم، لا يخلص الفصل الثالث إلى أن القيود على رأس المال كان لها تأثير كبير على النتائج الاقتصادية الكلية المتحققة من التدفقات الرأسمالية الداخلة.

وبدلاً من ذلك، يمكن أن يساعد رفع القيود عن تدفقات رؤوس الأموال الخارجة على تخفيف حدة الضغوط في أسواق النقد الأجنبي، مع التشجيع أيضاً على زيادة التنوع في حوافز المستثمرين المحليين في الخارج وتعزيز الاندماج في السوق الدولية. وقد حققت بلدان شرق آسيا نجاحاً كبيراً في اتباع هذا المنهج — وهو ما تدلل عليه تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة والمتزايدة إلى خارج هذه البلدان — كما واصلت مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان إجراء إصلاحات مماثلة على مدار العام الماضي، ومنها البرازيل والصين وكولومبيا والهند وماليزيا والمملكة المغربية وبيرو وتايلند.

غير أن توقيت وحجم تأثير تلك الإصلاحات من الصعب الوصول إلى تقدير كمي لهما بأي درجة من الدقة، مما يضعف قيمتها لأغراض الإدارة الاقتصادية قصيرة الأجل.

وهناك مجموعة أخيرة من المناهج تسعى إلى موازنة الآثار الجانبية المحلية للتدفقات الرأسمالية الداخلة. أولاً، أن البلدان ضيقت المبادئ التوجيهية التنظيمية والرقابية المرتبطة بالإقراض من البنوك من أجل الحد من مخاطر تزايد جوانب الضعف في الميزانيات العمومية. وثانياً، استخدمت البلدان التدابير الضريبية وغيرها من التدابير من أجل تهدئة نشاط أسواق الأسهم والعقارات المحلية، ومن هذا القبيل لجوء الصين مؤخراً إلى استحداث زيادة في رسم الدمغة على معاملات أسواق الأسهم ولجوء سنغافورة إلى زيادة رسم إعادة تطوير العقارات. وثالثاً، استخدمت البلدان حوافز مالية عامة من أجل موازنة جزء من انعكاسات ارتفاع سعر الصرف، مثل لجوء البرازيل إلى استحداث تعريفات جمركية على الواردات على قطاعات معينة. ويجب توخي العناية عند استخدام تدابير مالية عامة هذه من أجل التأكد من أنها لن ترتب آثاراً معاكسة اقتصادية جزئية أو آثاراً معاكسة على الاقتصاد السياسي. وهناك منهج مثمر بدرجة أفضل وهو اتخاذ مبادرات من أجل زيادة قدرة الاقتصاد على التكيف مع حركات سعر الصرف، بما في ذلك مثلاً إصلاحات سوق العمل وإدخال تحسينات على بيئة النشاط الاقتصادي.

وبوجه عام، تتسق التجارب الأخيرة ونتائج الفصل الثالث مع الرأي القائل بأنه لا توجد صيغة شاملة واحدة لمواجهة الآثار الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل لتدفقات النقد الأجنبي الداخلة الضخمة. بل إنه من الضروري أن

الحقيقي ويقص مخاطر حدوث هبوط عنيف عند تحول اتجاه التدفقات الداخلة. وهناك حدود معروفة جيداً لاستخدام سياسة المالية العامة الاستثنائية لأغراض الضبط الدقيق للأوضاع، وهي تنطبق على وجه الخصوص في هذا السياق، لأن التدفقات الرأسمالية تتسم بالتقلب ومن الصعب التنبؤ بها، وأن عدم اليقين يحيط بتأثيرها الاقتصادي الكلي، بينما من شأن تكرار التعديل قصير الأجل لأدوات سياسة المالية العامة أن يقلص الشفافية والوضوح. ورغم ذلك، فإن الأدلة تشير إلى أن البلدان التي تواجه ضغوط فرط إحماء النشاط الاقتصادي في سياق قوة نمو الناتج والتدفقات الرأسمالية الداخلة، من شأنها أن تستفيد من زيادة تقييد الإنفاق من المالية العامة، وذلك عن طريق ادخار حصة أكبر من الإيرادات القوية، بدلاً من السماح للإنفاق العام بأن يزيد زيادة هائلة أو الإقدام على تخفيضات دائمة في الضرائب. وهذا درس مهم جداً للبلدان في أوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة التي لديها عجوزات كبيرة في الحساب الجاري، والتي تكون فيها مواطن الضعف بارزة جداً، والتي يشهد فيها الإنفاق الحكومي نمواً سريعاً.

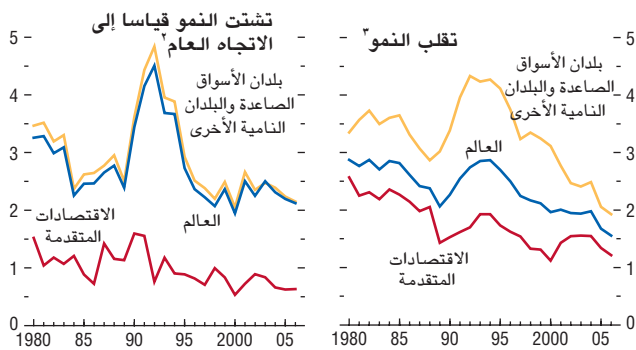
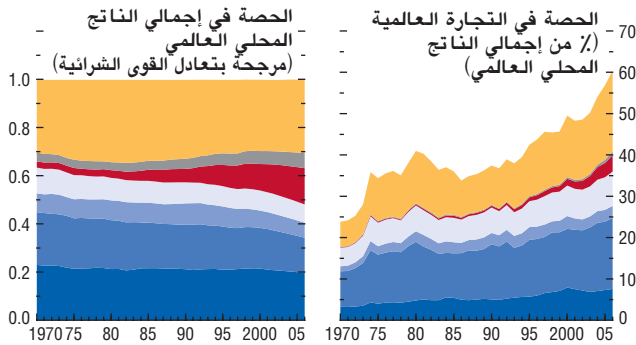
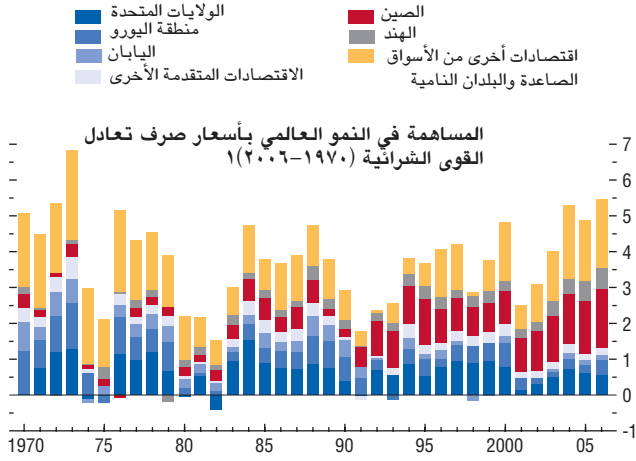
فإذا انتقلنا إلى ما يتجاوز أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، نجد أن عدداً من البلدان فرض تدابير من أجل تقييد التدفقات الرأسمالية الداخلة أو تثبيطها. ومن الجدير بالإشارة أن شيلي في تسعينات القرن العشرين، وأقرب من ذلك الأرجنتين (منذ عام ٢٠٠٥) وتايلند (منذ عام ٢٠٠٦) وكولومبيا (منذ مايو ٢٠٠٧) حددت احتياطات إلزامية بدون فائدة تعويضية عن أنواع معينة من التدفقات الرأسمالية الداخلة، وبذلك طبقت من الوجهة الفعلية ضريبة على التدفقات الداخلة قصيرة الأجل. وهناك بلدان أخرى، كالبرازيل وكازاخستان وكوريا استحدثت مؤخراً تدابير معينة أخرى تهدف إلى كبح التدفقات الداخلة قصيرة الأجل عن طريق الجهاز المصرفي، ووضعت الهند مؤخراً قيوداً جديدة على الاقتراض التجاري الخارجي. وتشير التجارب إلى أن تلك التدابير تميل إلى إحداث تأثير سلبي بمرور الوقت، حيث يتم إيجاد سبل للتهرب من الضوابط، ويمكن أيضاً أن يكون لها آثار سلبية على تطوير النظام المالي إذا استمرت لفترة طويلة.<sup>٤</sup> واتساقاً مع هذا

<sup>٤</sup> في تايلند، تم في البداية وضع الضوابط على نطاق واسع جداً، بما في ذلك من أجل تطبيعها على التدفقات الداخلة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ وكان لها تأثير سلبي شديد على أسواق الأسهم والعملات، وسارعت تايلند إلى تضييق نطاقها. أما في الأرجنتين وكولومبيا، فقد تم تحديد الشروط على نطاق أضيق ويبدو أن تأثيرها كان محدوداً.

## الحفاظ على قوة النمو

### الشكل البياني ١-١٧: منظورات بشأن النمو العالمي

أكثر من ثلثي النمو العالمي تسهم به بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وتسهم هذه البلدان أيضا بحصة متزايدة باستمرار في التجارة العالمية، وتسجل تشقتا وتقلبا أقل في النمو.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> أسعار الصرف القائمة على تعادل القوى الشرائية.  
<sup>٢</sup> الانحراف المعياري للنمو في السنة الجارية ناقصا متوسط النمو في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٦.  
<sup>٣</sup> مقبضا على أساس المتوسطات المرجحة للانحراف المعياري للنمو في البلدان في فترات زمنية متحركة تبلغ ٧ سنوات.

تتبع البلدان منهجا عمليا، وذلك بإيجاد مزيج ملائم من التدابير التي تناسب ظروفها الخاصة وأهدافها الأطول أجلا. وقد نجحت معظم البلدان حتى الآن إلى حد كبير في تحاشي ارتفاع سعر الصرف على نحو يؤدي إلى جعله مقوما بأكبر من الواقع بقدر كبير، ولكن فرط إخماء النشاط الاقتصادي يمثل قضية مستمرة. وهناك عدد من البلدان قد يجد من الأسهل تحقيق أهداف السيطرة النقدية وأهداف التضخم عن طريق السماح بمرونة أكبر بقدر ما في أسعار الصرف. ويبدو أيضا أن هناك مجالا متاحا للمزيد من المناهج القائمة على تقييد سياسة المالية العامة، وذلك عن طريق ادخار نصيب أكبر من النمو القوي في الإيرادات وليس إنفاق جزء أكبر من هذه الزيادة؛ واتخاذ مزيد من الخطوات صوب تحرير تدفقات الحساب الرأسمالي الخارجة؛ وزيادة تشديد الأطر التنظيمية والاحترازية من أجل الحد من جوانب الضعف المحتملة في الميزانيات العمومية الناشئة عن فرط سرعة نمو الائتمان المحلي.

## الحفاظ على قوة النمو

يمثل التوسع العالمي الراهن فترة تشهد أقوى نمو منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين (الشكل البياني ١-١٧). وتعتبر التجارب الأخيرة أيضا بارزة من جوانب أخرى. فأولا، نظرا لسرعة النمو في التجارة العالمية، زاد الانفتاح بأكثر من ١٠ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠١، ويشهد الانفتاح المالي زيادة سريعة. وثانيا، تسهم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الآن بحصة عالية في النمو: ما يزيد على ثلثي النمو مقارنة بنصف النمو تقريبا في تسعينات القرن العشرين. وثالثا، لا تستفيد من النجاح بلدان ديناميكية قليلة العدد فقط، وإنما تحقق معظم البلدان والأقاليم في الواقع أداء جيدا استنادا إلى معاييرها السابقة ذاتها، كما ينعكس في هبوط تشنت معدلات النمو قياسا إلى الاتجاه العام. ورابعا، قد حدث هبوط كبير في تقلب النمو.

ويقدم الفصل الخامس من هذا التقرير منظورا أطول أجلا بشأن التوسع الراهن، حيث يطرح سؤالا هو ما مقدار الديناميكيات المتغيرة للدورة الاقتصادية العالمية الذي يعكس السياسات السليمة، وما مقدار حسن الحظ. ويقدم أدلة على أن عددا من التغيرات الهيكلية — بما في ذلك السياسة النقدية ذات الجودة الأرقى، والحد من تقلب سياسة المالية العامة، وتحسين المؤسسات، وزيادة

الدخل. ويخلص ذلك الفصل إلى أن التقدم التكنولوجي هو أكبر بكثير من سواه من العوامل وراء الزيادة المستمرة في عدم المساواة، وذلك بسبب ما يرتبط به من مكاسب الدخل التي يحصل عليها العمال ذوو المهارات العالية. وللعلامة آثار موازنة على توزيع الدخل: فالتجارة، وخصوصا الصادرات من البلدان النامية، تميل في الواقع إلى الحد من عدم المساواة، بينما أدت العولمة المالية إلى زيادة عدم المساواة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يعود جزئياً إلى أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنشر التكنولوجيات الجديدة. ويبرز عدد من الدروس على مستوى السياسات من هذه النتائج، بما في ذلك أهمية تحقيق البلدان النامية لإمكاناتها في التصدير، وخصوصاً في الزراعة، وقيمة توسيع نطاق فرص التعليم والموارد المالية من أجل ضمان حصول المجموعات ذات الدخل الأدنى على المهارات والموارد اللازمة للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة والعولمة؛ وضرورة ضمان وجود شبكات أمان ملائمة للجماعات التي تؤثر عليها البيئة الجديدة تأثيراً معاكساً.

وهناك اتجاه ثان من شأنه أن يؤثر على ديناميكيات النمو، وهو أن المدخرات العالمية قد تصبح أكثر ندرة بمرور الوقت أيضاً، وهو ما يضع ضغطاً صعودياً على أسعار الفائدة الحقيقية. وفي السنوات الأخيرة، جاء التوسع العالمي مدعوماً بالتوافر السهل للتمويل الخارجي بأسعار فائدة منخفضة نسبياً. وقد عكس هذا جزئياً شدة إرشاء السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة بعد المرحلة الهبوطية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ من أجل تبييد المخاوف من وقوع الانكماش، ولكن هذا المصدر من مصادر السيولة تعرض للتضييق تدريجياً (الإطار ١-٤). وقد ارتبطت وفرة الائتمان أيضاً بمبتكرات الأسواق المالية التي أدت إلى تحسين أوضاع السيولة وتوزيع المخاطر، وهو ما يتوقع له أن يوفر مكاسب دائمة، وذلك بصرف النظر عن التقلب الذي شهدته الأسواق مؤخراً. وهناك عامل ثالث هو سلوك الأنماط العالمية للادخار والاستثمار التي خلقت ما يسميه رئيس الاحتياطي الفيدرالي بن برنانكه «الشراهة الادخارية» (»savings glut«) ولكن ربما كان الأدق أن يوصف بأنه انخفاض معدلات الاستثمار (خارج الصين) وشدة ارتفاع معدل الادخار في الصين.

غير أن من المرجح أن يشهد النمط العالمي للادخار والاستثمار تحولاً بمرور الوقت. فمن المتوقع أن تهبط

التطوير المالي — تعني أن الدورات الاقتصادية يرجح لها أن تكون أطول مدة وأقل حجماً مما كانت عليه في الماضي.

غير أن الفصل الخامس ينبه إلى أن الدورة الاقتصادية ليست بأي حال خاملة، ويشتمل على ملاحظة تحذيرية مفادها أن الفترة الراهنة تشترك في عدد من الخصائص مع فترة الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين — وهي فترة شهدت نمواً عالمياً متواصلاً قوياً، ولكن أعقبها فترة شهدت اضطراباً أشد واتسمت بانتهاء ركيزة السياسة النقدية السائدة (نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة)، وحدثت صدمات كبيرة على جانب العرض، وحدثت ارتفاعات حادة في التضخم. أما التقلب المتزايد الذي شهدته الأسواق المالية مؤخراً، فقد أبرز المخاوف من احتمال عدم استمرار الأوضاع الإيجابية. ولكن إذا تجاوزنا تلك الاعتبارات، فإننا نجد أيضاً أن هناك عدداً من المخاوف الأعمق جذوراً التي يمكن أن تمثل تحديات خطيرة أمام استمرار نجاح التوسع الراهن إذا لم تتم معالجتها بالشكل الملائم.

أولاً، بينما تحقق معظم البلدان أداء جيداً على المستوى الكلي، فإن هناك مخاوف تتزايد حول توزيع المكاسب. فالتقدم التكنولوجي السريع واستمرار عولمة التجارة والتمويل، عززا النمو بقدر ضخم وساعدا على تخفيف حدة الفقر، ولكنهما أسهما أيضاً في زيادة مستمرة في تركيز الدخل والثروة، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ويحصل مالكو رأس المال وأصحاب المهارات النادرة على مكافآت وفيرة، ولكن العمال ذوي المهارات الأدنى، وكذلك من لديهم فرص محدودة للحصول على الوظائف أو التمويل يحققون مكاسب أكثر محدودية. وقد أدى التزايد المستمر في حدة عدم المساواة بالفعل، إلى مقاومة للعولمة وأسهم في الانتكاسات التي وقعت مؤخراً في عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف، ولكن رد الفعل الحمائي يمكن أن يصبح بعد، أكثر شدة. وإذا تجاوزنا المخاوف المتعلقة بالرفاه والاقتصاد السياسي، فإن عدم المساواة يتسبب أيضاً في تكاليف اقتصادية حقيقية، لأنه يعني أن الموارد البشرية لا تستخدم استخداماً منتجاً، حيث لا يزال قسم كبير من سكان العالم لا يتوافر له الوصول الملائم إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية والمالية.

ويتناول الفصل الرابع من هذا التقرير بقدر أكبر من التفصيل العلاقة المتبادلة بين العولمة وعدم المساواة في

## تحديات السياسات

في البلدان الأخرى، وزيادة قدرة تلك النظم على التنافس من حيث الندرة والسيولة ومجموعة المنتجات. أما بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي أصبحت معتمدة على المدخرات الخارجية، كبلدان أوروبا الصاعدة، فيمكن أيضا أن تجد أنفسها في مواجهة قيود مالية خارجية أشد تضييقا.

## تحديات السياسات

لا يزال صانعو السياسات في مختلف أرجاء العالم يواجهون تحديا مباشرا، يتمثل في توجيه اقتصاداتهم توجيهها حصيفا من أجل الحفاظ على النمو دون فرط إحماء النشاط الاقتصادي، وهو تحد زاد من شدته الاضطراب الذي وقع مؤخرا في أسواق رأس المال العالمية. وفي الوقت ذاته، ينبغي تحقيق ميزة أكبر باستغلال الفرص التي تتيحها قوة النمو العالمي، من أجل التغلب على الصعوبات الأعمق التي تواجه تحقيق الرخاء العالمي المستمر.

وبعد فترة شهدت تضييقا جعل مواقف السياسات النقدية تصل إلى ما يقترب من الوضع المحايد أو أعلى منه، اضطرت البنوك المركزية في معظم الاقتصادات المتقدمة إلى مواجهة النضوب الشديد الحاصل مؤخرا في سيولة الأسواق وما يرتبط به من عدم الاستقرار المالي. وقد تصرفت البنوك المركزية على النحو اللازم لضمان سير الأسواق المالية سيرا منتظما، مع مواصلة الاستناد فيما تتخذه من قرارات بشأن موقف السياسة النقدية إلى التقديرات المتعلقة بتحقيق التوازن بين مخاطر التضخم ومخاطر النمو. والشاغل القائم الآن هو تحاشي التصورات التي تتمثل في أن البنوك المركزية سوف تتحرك تلقائيا في مواجهة الضائقة المالية عن طريق اتخاذ إجراءات تهدف إلى تقليل الخسائر، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الخطر المعنوي ويقلص الانضباط الائتماني ويوجد تحيزا للتضخم في عملية وضع السياسات.

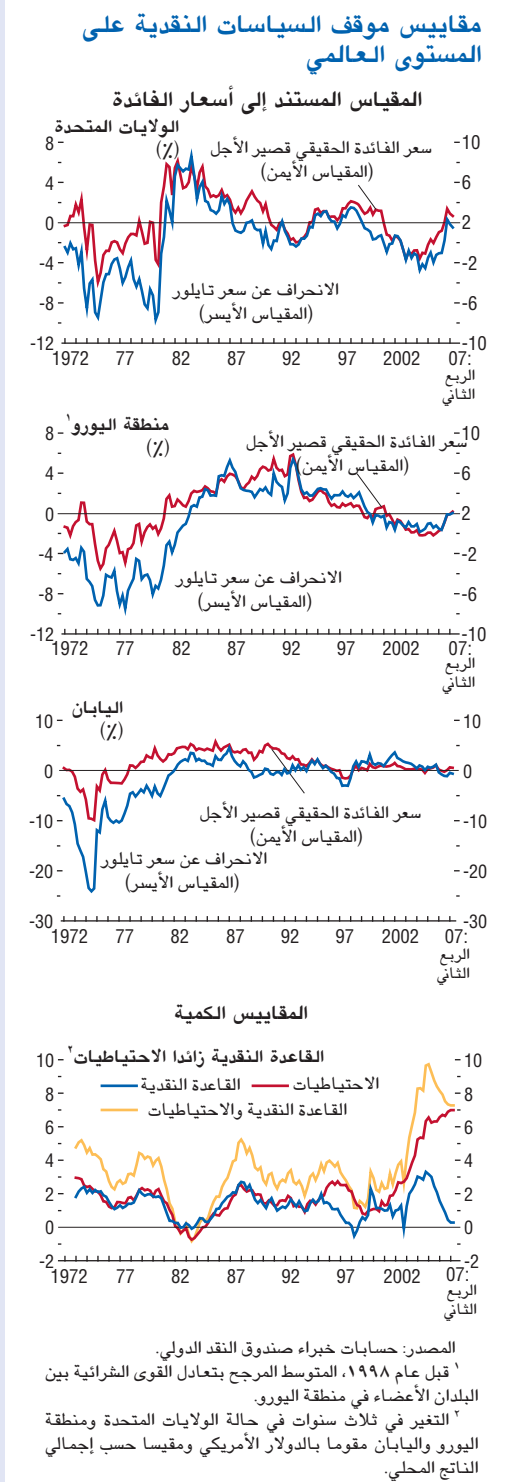
وبالنظر للمستقبل، سوف تكون اختيارات السياسات مرهونة بازدياد وضوح الآثار المترتبة على التقلبات الأخيرة. وفي الولايات المتحدة، فإن ظهور دلائل على أن النمو يرجح له أن يستمر أقل من مستوى الاتجاه العام، من شأنه أن يبرر إجراء تخفيضات جديدة في أسعار الفائدة، شريطة استمرار السيطرة على مخاطر التضخم. وفي منطقة اليورو، يمكن أن تستمر السياسات النقدية على موقفها الراهن في الأجل القريب، مما يعبر عن وجود مخاطر على النمو والتضخم من جراء الاضطراب في الأسواق المالية.

فوائض البلدان المصدرة للنفط بسرعة كبيرة مع تزايد استيعاب تلك البلدان للفوائض كي تتواءم مع إمكانات الأرباح التي تنطوي عليها مسارات أسعار الصادرات الأعلى. أما في الاقتصادات المتقدمة وفي بعض البلدان منخفضة الدخل أيضا، فإن شيخوخة السكان سوف تميل إلى زيادة معدلات الاستهلاك مع تقاعد نسب أعلى من السكان من القوة العاملة. وفي الصين على وجه الخصوص، من المرجح أن تشهد معدلات الاستهلاك ارتفاعا كبيرا مقارنة بالمستويات الحالية المنخفضة (التي لا تتعدى ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك حيث تنخفض المدخرات الوقائية ويصبح النظام المالي أكثر تكيفا مع تقديم الائتمان إلى الأسر، مدعوما في ذلك بسياسات حكومية تهدف إلى إعادة التوازن إلى الطلب المحلي وفي سياق يشهد السكان فيه شيخوخة سريعة جدا.

وثالثا، قد يصبح المزيد من الموارد مطلوبا للاستثمار ولمعالجة تغير المناخ. فقد تحقق النمو السريع الراهن بمعدلات منخفضة نسبيا من الاستثمار العالمي، مدفوعا بمكاسب الإنتاجية المتحققة من عولمة التجارة والعولمة المالية وتطبيق تكنولوجيات المعلومات الجديدة. غير أن قوة الدفع المتحققة من العولمة والتكنولوجيا الجديدة قد تتراجع، وخصوصا إذا لم تعالج القضايا التوزيعية بشكل ملائم. فضلا على ذلك، يتزايد باستمرار الإقرار بالحاجة إلى تقليل معدل الاحتراق العالمي، وهو ما سوف يستلزم استثمارات جديدة من أجل السيطرة على انبعاثات الكربون مثلا في عملية توليد الطاقة الكهربائية. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن جهود التخفيف يمكن أن تكلف حوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويتناول الملحق ١-٢ بمزيد من التفصيل الآثار الاقتصادية الكلية لتغير المناخ، والتحديات التي يولدها على مستوى السياسات.

وبوجه عام، هناك عدد من الاتجاهات متوسطة الأجل قد تسهم في إبطاء الإنتاجية، ورفع أسعار الفائدة، وإيجاد أوضاع أقل تشجيعا للنمو العالمي السريع. وقد لا يصبح التمويل متاحا بنفس السهولة كما كان في الماضي، وقد يصبح الاقتصاد العالمي عرضة بدرجة أكبر لتحول المسار على الجانب المالي وأكثر عرضة للأزمات. وهناك علامة استفهام كبرى في هذا السياق، هي مدى إمكانية استمرار قدرة الولايات المتحدة على تمويل عجز كبير في الحساب الجاري بتكلفة معقولة نسبيا، وخصوصا مع انخفاض الفوائض في البلدان الأخرى، ومع تطور النظم المالية

## الإطار ١-٤: ما هي السيولة العالمية؟



في السنوات الأخيرة، اتجه قدر كبير من الاهتمام إلى مفهوم السيولة. فالهبوط في علاوات المخاطر عبر مختلف فئات الأصول، وانتعاش الأسعار في أسواق الأسهم والسندات والأسواق العقارية، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل، والزيادة المستمرة في تدفقات رأس المال عبر الحدود، فسرت بأنها دلائل على «السيولة الفائضة» («excess liquidity») في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، كانت البنوك المركزية الرئيسية في مختلف أنحاء العالم تتبع سياسات قائمة على التضيق منذ فترة. وقد بدا لبضعة أيام في منتصف شهر أغسطس أن «السيولة» نضبت فجأة في العديد من أسواق المال، مما دفع إلى ضخ مباشر للأموال من قبل البنوك المركزية من أجل تثبيت أسعار الفائدة قصيرة الأجل. فما هو مفهوم السيولة الذي يمكن أن يحقق التوافق بين هذه الوقائع؟

ومن النادر أن يجد المرء تعريفا جيدا لمعنى مصطلح «السيولة الفائضة»، والواقع أن هناك مفاهيم متعددة للسيولة تستخدم في الوقت الحالي ونادرا ما يحدث التمييز المتأنى بينها. فهناك مسار في التفسير يربط «السيولة الفائضة» بمفهوم «أسعار الفائدة المنخفضة» أو مفهوم «شروط الاقتراض السهلة» التي يوجدها موقف السياسة النقدية البالغ التيسير بين البنوك المركزية الرئيسية. وهناك منظور آخر جيد يركز على «سيولة الأسواق» والتي ترتبط بالاتجاهات الهيكلية صوب الابتكار المالي، والتعميق، والتكامل. ويورد هذا الإطار تقييما للاتجاهات الأخيرة في المؤشرات البسيطة للسيولة العالمية المرتبطة بهذه الأفكار البديلة للسيولة وينظر في مدى كون هذه المؤشرات عوامل دافعة للهبوط العالمي في علاوات المخاطر.

## مقاييس موقف السياسات النقدية على المستوى العالمي

هناك متغير بديل بسيط لموقف السياسة النقدية يتمثل في تطور أسعار فائدة السياسة النقدية الحقيقية. ويمكن وصف موقف السياسة النقدية بأنه تيسيري بقوة إذا كان سعر فائدة السياسة النقدية الحقيقي سالباً. ويصور الشكل البياني الأول تطور أسعار فائدة السياسة النقدية الحقيقية في كل من منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة. والواقع أن موقف السياسة النقدية الأمريكية كان تيسيريا بقوة في الفترة بين الربع الأول من عام ٢٠٠٣ والربع الثالث من عام ٢٠٠٥، ولكن أسعار الفائدة الآن قريبة من

ملحوظة: مؤلفا هذا الإطار هما جيان دي نيكولو ويوهانس فيغاندا.



النمو حتى وقت قريب جدا. غير أن هذا المقياس يخلط بين أنواع مختلفة من المؤشرات، ومن الصعب الاستناد إليه في الحصول على استنتاجات مؤكدة.

وبصرف النظر عن التحول إلى موقف سياسة نقدية محايد في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، فإن أسعار الفائدة طويلة الأجل على الأوراق المالية الحكومية في البلدان المتقدمة ظلت منخفضة مقارنة بمستواها التاريخي. وهناك عامل يرجح أن يكون قد أثر على أسعار الفائدة طويلة الأجل هو النمط العالمي للمدخرات والاستثمار. وعلى وجه الخصوص، قد تكون وفرة المدخرات العالمية قياسا إلى الاستثمار قد أسهمت في حدوث زيادة في الطلب على الأوراق المالية الأطول أجلا، وذلك ضمن جملة أمور أخرى. وفي هذا السياق، قد تكون الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري لدى البلدان المصدرة للنفط والبلدان الآسيوية وما ارتبط بها من تدفقات رأسمالية خارجة قد أسهمت أيضا في هبوط أسعار الفائدة طويلة الأجل.<sup>٢</sup>

### سيولة الأسواق المالية

لا تسجل ضغوط السياسة النقدية التي جرت مناقشتها حتى الآن انعكاسات سرعة التعميق والابتكار الماليين، اللذين ميزا الأسواق المالية العالمية في العقد الماضي على سيولة الأسواق.<sup>٣</sup>

وترى نظرية النقود والتمويل الأساسية، أن السيولة صفة تلحق بالأصول. وترتفع درجة سيولة الأصل المعني كلما انخفضت التكاليف المتوقعة تحملها من أجل تحويل ذلك الأصل إلى نقد — وهو بحكم تعريفه أكثر الأصول سيولة — في أي نقطة زمنية. ويمكن تخفيض تكاليف التسييل عن طريق الاقتراض من أجل توزيع مبيعات الأصول بمرور الوقت، ولكن القدرة على الاقتراض وتكلفته يعتمدان على مدى قدرة المشاركين الآخرين في السوق ورغبتهم في توفير التمويل.<sup>٤</sup> ويشير ذلك إلى أن درجة سيولة الأصل

الحياد. فضلا على ذلك، كانت درجة التيسير حتى إبان المرحلة التوسعية أقل من المشاهد في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين. وهناك نمط مشابه، وإن لم يكن بارزا بنفس القدر، يميز موقف السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي منذ عام ١٩٩٩. أما في اليابان، فإن موقف السياسة النقدية التيسيري بقوة لا يظهر إلا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨.

وهناك مقياس بديل آخر لموقف السياسة النقدية، موضح أيضا في الشكل البياني الأول، هو انحراف سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل عن «سعر تايلور»، والذي يتم الحصول عليه عن طريق تقدير قاعدة تايلور، أو دالة رد الفعل النقدي التي تربط سعر فائدة السياسة النقدية بمعدل التضخم ووضع الاقتصاد المعني في الدورة الاقتصادية. ويمكن النظر إلى سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل الذي يكون أقل من سعر تايلور على أنه يعبر عن التيسير النقدي القوي.<sup>١</sup> وبوجه عام، يوفر هذا المقياس نتائج مشابهة جدا لسعر الفائدة الحقيقي المستخدم كأداة للسياسة النقدية، موضعا التيسير النقدي القوي في الفترة بين عام ٢٠٠٢ ونهاية عام ٢٠٠٦ في الولايات المتحدة - وإلى مدى أقل - في أوروبا. غير أن أسعار الفائدة عادت مؤخرا جدا إلى التحرك بما يتوافق مع أسعار الفائدة التي تنطوي عليها قاعدة تايلور، وذلك نتيجة لتشديد السياسات.

وهناك بديل لمقاييس موقف السياسة النقدية على المستوى العالمي استنادا إلى أسعار الفائدة، وهو مقياس كمي. فالمجمل النقدي العالمي القائم على نمو القاعدة النقدية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والموضح في اللوحة السفلى من الشكل البياني الأول، يؤكد بوجه عام التيسير النقدي المتبع في أوائل الألفينات، والذي تجاوز حتى نطاق التيسير الذي كان متبعا في السبعينات من القرن العشرين. وقد وصل التوسع إلى ذروته في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، ولكن مساره تحول منذ ذلك الحين. وأحيانا يتم توسيع هذا المؤشر عن طريق إضافة التراكم العالمي للاحتياطيات الدولية، حيث يكون الأخير متغيرا بديلا للتوسع النقدي من قبل البنوك المركزية لبلدان الفوائض الخارجية، والعديد منها اقتصادات صاعدة. وتوضح «السيولة العالمية»، باستخدام هذا المقياس، ارتفاع معدلات

<sup>١</sup> يعتمد سعر تايلور على ما يلي: (١) سعر الفائدة الحقيقي المحايد، والذي يمثل بدوره دالة لنمو الناتج الممكن (المتغير زمنيا)، (٢) انحراف تضخم أسعار المستهلكين عن هدف التضخم، (٣) فجوة الناتج. وللاطلاع على تحديد دقيق لمعاملات المؤشر، راجع الفصل الثاني في عدد سبتمبر ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

<sup>٢</sup> راجع دراسة (Warnock and Warnock (2006).

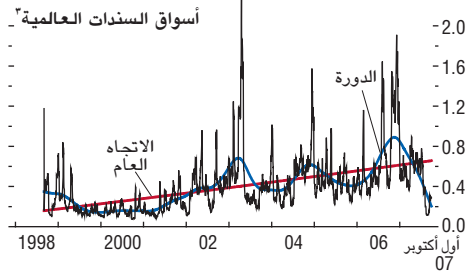
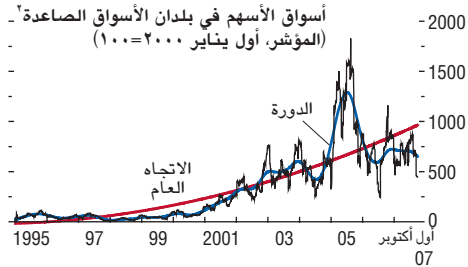
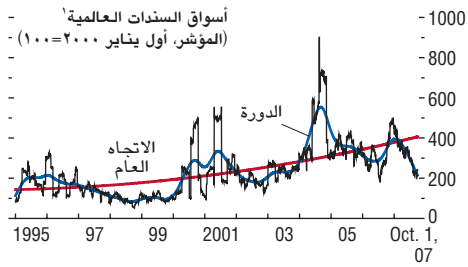
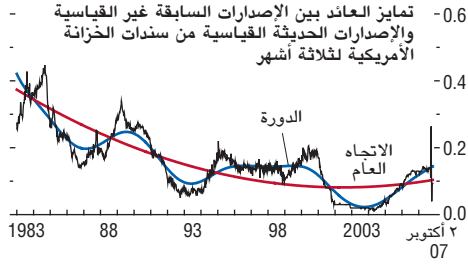
<sup>٣</sup> التصور البسيط لهذا يوفره تقسيم التغيرات في النقود حسب تعريف M2 / إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى تغيرات في نسبة الأصول «الساكنة» إلى مجموع الأصول في الاقتصاد - أي نسبة النقود حسب تعريف M2 إلى مجموع الأصول المالية للاقتصاد - وتغيرات في نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الناتج المحلي، كمؤشر للتعميق المالي. وتوضح البيانات في العقد الماضي أن «نسبة السيولة» الكلية قد انخفضت بينما زاد التعميق المالي.

<sup>٤</sup> يمكن تعزيز هذه القدرة مؤقتا عن طريق عمليات ضخ النقود التي تقوم بها البنوك المركزية. غير أن ضخ النقود لا يؤدي في حد ذاته إلى زيادة سيولة السوق حسب تعريفها، وإنما يؤدي إلى زيادة قدرة المشاركين في السوق على الحصول على التمويل من أجل تنفيذ المعاملات وتسويتها.



الإطار ١-٤ (تتمة)

مؤشرات سيولة الأسواق العالمية



المصادر: قاعدة البيانات Datastream؛ ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ المتوسط المرجح برأسمال الشركات في السوق لنسب العائد إلى الحجم اليومية لأسواق الأسهم في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة.  
 المتوسط المرجح برأسمال الشركات في السوق لنسب العائد إلى الحجم اليومية لأسواق الأسهم في بلدان الأسواق الصاعدة.  
 ٢ نسبة كفاءة الأسواق في مؤشر "جي بي مورغان" للسندات العالمية لجميع آجال الاستحقاق (JPMorgan Global (All Maturities) Bond index).

المعني لا يمكن تحديدها بمعزل عن سيولة سوقه. فضلا على ذلك، فإن سيولة الأسواق يمكن أن تنضب بسرعة نتيجته لقيام المشاركين في الأسواق بإعادة تقييم مخاطر الطرف المقابل. وتؤكد هذه النقطة الأحداث الحاصلة مؤخرا حينما قامت البنوك المركزية الرئيسية بعملية ضخ مؤقتة لمبالغ كبيرة جدا من المال من أجل دعم السيولة في سوق المعاملات بين البنوك.

وهناك نقطة مهمة ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن علاوة المخاطر الخاصة بأصل معين تتضمن علاوة سيولة. ودرجة سيولة الأصول التجارية لها قيمة ولذلك فإنها تحمل ثمنا. ومن ثم يمكن أن تؤدي زيادة سيولة الأسواق إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بحافظة أصول معينة (دراسة Longstaff, 2001). ومن بين الانعكاسات المهمة لهذا هو أن نسبة كبيرة من ثروة المستثمرين قد يتم استثمارها في أصول "مقترنة بالأخطار" حتى إن لم يتغير تحمل المخاطر.

وهناك ثلاثة مؤشرات لمفهوم السيولة القائم على الأسواق المالية وهي موضحة في الشكل البياني الثاني. ° وأول تلك المؤشرات هو تمايز العائد بين سندات الخزنة الأمريكية لثلاثة أشهر، الأقل تواترا في تداولها (الإصدارات السابقة غير القياسية)، وبين سندات الخزنة الحديثة القياسية، وهو مقياس بديل لعلاوة السيولة في سوق سندات الحكومة الأمريكية قصيرة الأجل. ويستند المؤشر الثاني إلى نسبة العائد إلى الحجم ٦ والتي استحدثتها دراسة Amihud (2002) والتي تسجل بعدين لسيولة الأسواق — وهما العمق أو حجم التعاملات (تدفقات الأوامر) التي يمكن تنفيذها بدون إحداث أثر كبير على الأسعار، والمرونة أو السرعة التي تتبدد بها تقلبات الأسعار الناتجة عن التعاملات. وعلى وجه التحديد، يتتبع هذا المؤشر سيولة أسواق الأسهم العالمية — مقيسة بالمتوسط المرجح برأسمال الشركات في السوق لمقلوب نسب العائد إلى الحجم اليومية لأسواق الأسهم في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة. ونظرا إلى طبيعة تركيب هذا المؤشر، فإن حدوث

° وبالمثل، في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي (Financial Stability Report) الصادر عن بنك إنجلترا المركزي، نجد أن تركيب مؤشر من هذا النوع ذو صلة بالسوق التي تتعامل فيها بنوك المملكة المتحدة.  
 ٦ نسبة العائد إلى الحجم يتم التوصل إليها عن طريق قسمة العائد المطلق اليومي على سوق الأسهم على نسبة الحجم المتداول إلى رأسمال الشركات في السوق.

تشير الأدلة بقوة إلى حدوث انخفاض تاريخي ضمني في علاوات السيولة، مما يرجح أن يسهم في الهبوط الكلي في علاوات المخاطر.

وإزاء خلفية اشتداد المتاعب الناشئة عن التمويل العقاري لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة، في منتصف شهر أغسطس، أصبحت السيولة نادرة في أسواق النقد في عدة بلدان متقدمة. وفي هذا السياق، سجلت مؤشرات سيولة الأسهم والسندات العالمية هبوطاً حاداً، رغم أن سيولة الأسواق ظلت أعلى من المستويات المنخفضة المسجلة في أواخر تسعينات القرن العشرين. غير أن السيولة في أسواق السندات هبطت بقدر أكثر حدة مما حدث في أسواق الأسهم، مما يعكس حدوث تأثير أكبر على أسواق الأسهم من جراء نزوب السيولة في أسواق النقد.

#### خاتمة

بصرف النظر عن الأحداث التي شهدتها الأسواق مؤخراً، لا تزال أسعار الفائدة وفروق أسعار الفائدة طويلة الأجل عبر مجموعة واسعة من الأصول عند مستويات منخفضة قياساً إلى متوسطاتها طويلة الأجل. غير أن هذا يبدو أنه لم يعد مرتبطاً بأوضاع الإرخاء النقدي. وعلى وجه الخصوص، تؤكد مقاييس موقف السياسات النقدية على المستوى العالمي حدوث فترة تتسم على وجه العموم بسياسات تيسيرية في البلدان الصناعية في أوائل الألفينات، غير أن هذه الفترة وصلت إلى نهايتها. وعلى الأقل فإن جزءاً من الزيادة في السيولة العالمية وما يرتبط بها من انخفاض في علاوات المخاطر، يرجح أن يكون نتيجة إلى مكون هيكلي وربما كان قائماً لفترة طويلة، يتعلق بالتحسن في أوضاع السيولة في الأسواق المالية. وهذه التحسينات هي نتيجة للعلومة المالية؛ والابتكار المالي، مثل التوريق ونمو أسواق المشتقات وزيادة المشاركة في الأسواق. وحتى في سياق الاضطراب الأخير في الأسواق، لا يبدو أن هذه التحسينات قد تحول مسارها بالكامل. غير أن أسواق النقد لم تعد بعد إلى الأوضاع الطبيعية، وقد يكون لذلك تأثير إضافي على السيولة العالمية. وفي الوقت ذاته، قد يكون انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل انعكاساً أيضاً لتأثير الاختلالات العالمية بين المدخرات والاستثمار، وهي اختلالات من المرجح أن تشهد تصحيحاً في الأجل المتوسط.

محل أسعار فائدة السياسة النقدية الحقيقية في الولايات المتحدة في الانحدار الذاتي للمتجهات. غير أن إجراء تحليل متأن للعلاقة بين سيولة الأسواق وموقف السياسة النقدية أمر يمكن تناوله بالبحث مستقبلاً.

زيادة فيه تدل على تحسن السيولة. أما المؤشر الثالث فهو يتتبع سيولة أسواق السندات العالمية — مقيسة بصيغة مما يسمى نسبة كفاءة الأسواق (MEC) التي استحدثتها دراسة (1988) Hasbrouck and Schwartz. والتي تساوي نسبة تقلب عائدات أسواق السندات لأفق زمني يبلغ خمسة أيام مقسومة على تقلب العائدات اليومية مضروباً في طول الأفق الزمني (5 أيام).<sup>٧</sup> وينبغي أن يكون هذا المؤشر أقرب إلى الواحد الصحيح في الأسواق الأكثر مرونة، لأنه في تلك الأسواق فإن التقلب قصير الأجل الراجع إلى اكتشاف الأسعار، مقيساً بالمقام، يتبدد بسرعة، مما يجعل تقلب العائدات في استراتيجية الاستثمار طويل الأجل في أفق زمني استثماري معين مقارب للتقلب اليومي في العائدات مضروباً في طول الأفق الزمني.

وكما هو موضح في الشكل البياني الثاني، شهدت سوق سندات الخزنة الأمريكية صعوداً حاداً منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين. وشهدت سيولة أسواق الأسهم العالمية أيضاً زيادة كبيرة منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، وذلك نظراً لحدوث زيادة باعثة على الإعجاب جداً في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبالمثل، ارتفعت السيولة في أسواق السندات العالمية أيضاً ارتفاعاً كبيراً، وذلك كما هو مشاهد من التزايد المستمر في مدى قرب مؤشر نسبة كفاءة الأسواق من الواحد الصحيح من أدنى ومن أعلى.

وتدل كل هذه المؤشرات الثلاثة لسيولة الأسواق على حدوث دورات، ولكن الدورة مرتبطة ارتباطاً ضعيفاً فحسب بالحركات في أسعار فائدة السياسة النقدية الحقيقية، كما أنها غير مرتبطة بالمقاييس الكمية لموقف السياسات النقدية على المستوى العالمي، مما يشير إلى أن العوامل الممثلة للاتجاه العام طويل المدى هي التي تمثل ركيزة للتحسينات في سيولة الأسواق العالمية.<sup>٨</sup> ويوجه عام،

<sup>٧</sup> تم حساب نسبة كفاءة الأسواق لإعداد مؤشر للعائد في أسواق السندات العالمية، وهو مؤشر جي بي مورغان للسندات العالمية (لجميع آجال الاستحقاق (JPMorgan Global (All Maturities) Bond index).

<sup>٨</sup> تم الحصول على تقدير دورة علاوة السيولة في سوق السندات الحكومية الأمريكية قصيرة الأجل، وتقدير مؤشرات السيولة في أسواق الأسهم والسندات العالمية عن طريق ترشيح البيانات اليومية عند التكرارات المعيارية للدورة الاقتصادية باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت. وتولد تقديرات الانحدار الذاتي للمتجهات في حالة مؤشرات السيولة في أسواق الأسهم والسندات العالمية، وأسعار فائدة السياسة النقدية الحقيقية في الولايات المتحدة، علاقة سالبة ولكنها ذات دلالة إحصائية بين أسعار فائدة السياسة النقدية الحقيقية الحالية في الولايات المتحدة وبين سيولة الأسواق مستقبلاً، بينما لا توجد علاقة من هذا القبيل عندما تحل المقاييس الكمية لموقف السياسة النقدية

توفير السيولة من أجل تخفيف الضغوط المالية والربط مع شبكات الأمان الاجتماعية الأوسع نطاقا. وبالنسبة لبعض البلدان، فإن تعزيز نظم التأمين على الودائع وأليات تسوية أوضاع البنوك، يمكن أن تتيح مجالا لاتباع منهج منظم في توفير السيولة لفرادى المؤسسات، يقلل إلى أبعد درجة من الخطر المعنوي بدون توليد مخاطر نظامية. وهناك أيضا سلاسل من القضايا التنظيمية التي سيكون من الضروري معالجتها، وذلك على النحو الوارد بقدر أكبر من التفصيل في عدد أكتوبر من تقرير الاستقرار المالي العالمي. فأولا، سوف يتعين زيادة الاهتمام بتحقيق قدر كاف من الشفافية في الإفصاح عن المخاطر، بما في ذلك الانكشافات غير المدرجة في الميزانية العمومية، بغية التأكد من قدرة السوق على وضع تقييم سليم للمخاطر في عالم يتسم بزيادة الأدوات المالية المركبة، وخصوصا مع تزايد الاعتماد على توريق الديون. وثانيا، من الضروري تقوية الضوابط والتوازنات في كامل سلسلة عرض المنتجات المالية المركبة من أجل ضمان توافر الحوافز الملائمة لدى منشئي سندات الدين على تقييم قدرات السداد. وثالثا، ينبغي مراجعة المنهج المتبع في تصنيف مراتب المنتجات المالية المتشابهة من أجل ضمان تنبيه المستثمرين إلى مخاطر السيولة ومخاطر الأسواق إضافة إلى مخاطر الائتمان. ورابعا، ينبغي حث المؤسسات المالية على تحسين إدارة مخاطر السيولة. وخامسا، من الضروري توسيع النطاق المعني المتعلق بتوحيد المخاطر بالنسبة للبنوك من أجل الإقرار بأنها قد تضرر في الظروف المعاكسة إلى التدخل لمساعدة مؤسساتها المنتسبة.

وقد حققت الاقتصادات المتقدمة تقدما كبيرا صوب ضبط أوضاع المالية العامة إبان فترة التوسع الحالية، ولكنها تحتاج إلى القيام بمزيد من الجهود من أجل تنفيذ خطط تهدف إلى ضمان إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة في مواجهة شيخوخة السكان، وإن كان ينبغي السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل في معظم البلدان في حالة الدخول في مرحلة هبوط النشاط الاقتصادي. وقد تحقق تخفيض كبير في العجزات الهيكلية للحكومة العامة في مختلف الاقتصادات الرئيسية منذ عام ٢٠٠٣، ومن المتوقع تحقيق المزيد من التقدم في ٢٠٠٧. غير أن الاحتمالات المستقبلية حتى نهاية ٢٠١٢، تشير إلى حدوث ضبط إضافي محدود في الأوضاع، مما يعني عدم تحقيق تخفيض يذكر في نسبة صافي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالمستويات الحالية. وفضلا على ذلك، جاء قدر كبير من ضبط الأوضاع الذي تحقق في السنوات الأخيرة انعكاسا لسرعة نمو الإيرادات المدفوعة بالزيادة المستمرة في حصة الأرباح وحصة الدخل المرتفعة، وليس من الواضح إلى أي مدى سوف تستمر

غير أنه إذا تبذرت تلك المخاطر، فقد يكون من اللازم تحقيق مزيد من تشديد السياسات في نهاية المطاف. أما في حالة استتالة أمد التباطؤ في النشاط الاقتصادي، فقد يكون من الضروري النظر في إرخاء السياسة النقدية. أما في اليابان، فبالنظر إلى ضعف الآفاق المستقبلية للأسعار، ينبغي للسياسة النقدية أن تظل داعمة. وينبغي أن تمضي العودة إلى موقف أكثر حيادا بالتناغم مع انتعاش قوة الاحتمالات المستقبلية التضخمية وتراجع المخاوف من آثار التقلب الأخير في الأسواق المالية.

ورغم تراجع الاحتمالات المستقبلية للنمو بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، لا يزال عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة يواجه ضغوط فرط إحماء النشاط الاقتصادي والارتفاع المستمر في أسعار الأغذية، وقد يكون تطبيق المزيد من تشديد السياسات النقدية مطلوباً من أجل السيطرة على التضخم. وفضلا على ذلك، فبصرف النظر عن التطورات المالية الأخيرة، من المرجح أن تستمر قوة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة من فوائض الحساب الجاري، إلى جانب استمرار التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية في تعقيد مهمة صانعي السياسات. وفي بعض الحالات، من شأن زيادة مرونة أسعار الصرف أن تساعد على إتاحة المزيد من المجال للرقابة النقدية. وبالنسبة للصين على وجه التحديد، فإن من شأن زيادة مرونة سعر صرف اليوان صعودا، إلى جانب اتخاذ تدابير من أجل إصلاح نظام سعر الصرف وإعطاء دفعة للاستهلاك، أن تسهم في إعادة التوازن الضروري في الطلب والاتجاه إلى زوال منظم للاختلالات العالمية. وبوجه أعم، ينبغي أن يتوخى صانعو السياسات في بلدان الأسواق الصاعدة منحى عمليا في إدارة المفاضلات بين سرعة النمو الائتماني المدفوعة بسرعة تراكم الاحتياطات من جهة وبين المخاوف المتعلقة بالقدرة التنافسية والناجمة عن ارتفاع سعر الصرف، ولكن ينبغي لهم يلتزموا جانب الحذر كي يتحاشوا التدابير التي يمكن أن تسبب جوانب عدم الكفاءة على المستوى الاقتصادي الجزئي وغيرها من الآثار السلبية الأطول أجلا. ويمكن تحقيق نفع أكبر عن طريق زيادة تقييد نمو الإنفاق الحكومي، وتشديد المعايير الاحترازية في النظم المالية، واتخاذ خطوات تهدف إلى تحرير تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من القيود.

وسوف يكون من الضروري في حينه استنباط الدروس من تجارب اضطراب الأوضاع المالية الأخيرة من أجل الحد من جوانب الضعف أمام الضغوط المستقبلية، وهي دروس سوف تكون مهمة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وهناك مجموعة من القضايا تتعلق بمختلف المناهج التي اتبعتها البنوك المركزية في

## تحديات السياسات

الكلية لإدارة المالية العامة، وينبغي لها تكثيف جهودها من أجل معالجة تلك التحديات.

وبوجه أعم، يجب أن تواصل البلدان جهودها للمضي في الإصلاحات التي تسمح لاقتصاداتها بالاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها العولمة والتقدم التكنولوجي. ويمثل جزء أساسي من جدول الأعمال هذا في المبادرات الرامية إلى التأكد من أن الأسواق تعمل بكفاءة، مع إيلاء الأولوية لتحرير القطاعات المالية وقطاعات الخدمات في أوروبا الغربية واليابان، ومجموعة واسعة من الإصلاحات في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من أجل تحسين البنية التحتية، وتطوير النظم المالية، وتعزيز بيئة الأعمال.

وهناك إقرار متزايد بأنه يلزم بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان التوزيع الجيد لمنافع العولمة والتقدم التكنولوجي، مع عدم اقتصر المكافآت على أصحاب الموارد الوفيرة والمراكز القوية، ولكن أيضا امتدادها إلى السكان بوجه أعم. وكما انصب التركيز عليه في الفصول التحليلية من عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وفي هذا التقرير، هناك مجموعة من السياسات تعتبر مهمة هنا بين الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. فالإصلاحات الرامية إلى تحسين التعليم والتدريب من شأنها أن تساعد على ضمان أن تتوفر لدى العاملين المهارات الملائمة للتنافس والمساهمة في الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة. ومن اللازم إجراء إصلاحات أسواق العمل من أجل ضمان خلق الوظائف بمرونة في أكثر القطاعات ديناميكية. وينبغي تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من أجل توفير المزيد من الحماية لمن يتأثرون تأثيرا معاكسا بعملية التغيير، وذلك دون إعاقة التغييرات ذاتها.

وفي بعض المجالات الأساسية، سوف يكون اتخاذ إجراءات مشتركة بين البلدان من الأمور البالغة الأهمية. وقد جاء التقدم البطئ المتحقق مؤخرا في جولة الدوحة التجارية أمرا باعثا على خيبة الأمل الشديدة، وينبغي للبلدان المشاركة مشاركة رئيسية في التبادل التجاري أن تبرهن على روح القيادة بإيجاد وسيلة لإحياء عملية التحرير التجاري متعددة الأطراف. ومن مصادر القلق استمرار كثرة المعاهدات التجارية الثنائية. ورغم أن هذه المعاهدات يمكن أن تحقق منافع للبلدان المعنية، فإنها تقترن أيضا بعوامل خارجية سلبية، ومن اللازم بشدة أن تكون هناك مدونة سلوك تساعد على الحد من تحويل وجهة التجارة والسيطرة على جوانب التشابك الناجمة عن تعدد مجموعات قواعد المنشأ وغيرها من القواعد التنظيمية.

مكاسب جانب الإيرادات هذه. وينبغي للحكومات أن تعتمد خططا متوسطة الأجل أكثر طموحا لضبط الأوضاع، وذلك إلى جانب إصلاحات لمعالجة الضغوط المتزايدة باستمرار والناجمة عن الإنفاق الحكومي على الصحة والضمان الاجتماعي (راجع الإطار ١-٣ في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

• في الولايات المتحدة، يعتبر هدف تحقيق التوازن في الميزانية الفيدرالية بحلول عام ٢٠١٢ والمعتمد مؤخرا خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن السياسات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف لم تطبق بعد، ومن شأن وجود هدف متوسط الأجل أكثر طموحا — مثل تحقيق التوازن في الميزانية بدون الاعتماد على إيرادات الضمان الاجتماعي — أن يمثل تحضيرا أفضل لمواجهة التراكم المقبل في ضغوط الإنفاق وأن يسهم في تصحيح وضع الحساب الجاري.

• وفي منطقة اليورو، التزم وزراء مجموعة اليورو (Eurogroup) بتحقيق أهداف متوسطة الأجل على مستوى كل بلد على حدة بحلول ٢٠١٠. ورغم أن هذا الالتزام يعد جديرا بالترحيب، فإنه سيكون من المهم أن تحقق البلدان التي لم تحقق أهدافها متوسطة الأجل تصحيحا مقداره نصف نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي على الأقل سنويا — وهو هدف لا يبدو من المرجح تحقيقه في بعض البلدان في ٢٠٠٧ وفق الخطط الحالية.

• وفي اليابان، يتوقع أن يستمر صافي الدين في الارتفاع رغم استمرار جهود ضبط الأوضاع، ومن شأن تحقيق نمو أسرع من المتوقع في الوقت الراهن أن يحقق وقاية السياسات ضد الصدمات وأن يساعد على مواجهة تحديات شيخوخة السكان.

وقد استفادت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بوجه عام أيضا من الأوضاع القوية الأخيرة من أجل المضي صوب تحقيق أهداف أوضاع المالية العامة، وهو ما أسهم إسهاما مهما في تخفيف جوانب ضعف في الميزانية العمومية. ولكن، كما هي الحال بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، هناك مخاوف من أن يكون قدر كبير من التحسن المتحقق مؤخرا قد جاء انعكاسا لقوة في نمو الإيرادات قد لا تستمر — مثلا ما تولد منها نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وقوة الأرباح. فضلا على ذلك، سمح للإنفاق الحكومي بالتصاعد في العديد من البلدان، وهو ما زاد من مخاوف فرط إخماء النشاط الاقتصادي. وتواجه معظم البلدان عددا كبيرا من تحديات الإصلاح في مجال المالية العامة — من أجل تحسين الهيكل الضريبي، ومن أجل تقوية تخصيص الإنفاق، ومن أجل ضبط الأوضاع الإطار

ومن الواضح أن المخاوف المتعلقة بتغير المناخ وتأمين مصادر الطاقة تتطلب هي الأخرى منهجا متعدد الأطراف. وقد يكون الاحتراز العالمي هو أكبر مشكلة تواجه الإجراء الجماعي العالمي حيث يشعر الآخرون إلى حد كبير بالآثار السلبية لفرادى الأنشطة. والمأمول أن تستطيع البلدان التعاون على وضع إطار قائم على قواعد السوق يحقق التوازن بين الآثار السلبية طويلة الأجل لانبعاثات الكربون من جهة، والتكاليف الاقتصادية المباشرة لجهود التخفيف، وهو ما يمكن أن يجتذب مشاركة واسعة من البلدان مع إتاحة توزيع عادل للتكاليف المعنية في ذات الوقت. ويجب أن تكون المناهج المتبعة إزاء تأمين مصادر الطاقة متسقة مع زيادة الاهتمام المولى إلى الآثار البيئية، وهو ما ينطوي على تقليص التركيز على الاستراتيجية الفردية الرامية إلى تنمية مصادر الطاقة الوطنية والتي تقترن غالبا بأضرار بيئية كبيرة، وإيلاء مزيد من الاهتمام للحوافز القائمة على الأسعار من أجل السيطرة على نمو استهلاك الطاقة واتخاذ خطوات لتشجيع تنويع مصادر الطاقة على المستوى الدولي (مثلا، عن طريق تخفيض الحواجز أمام التجارة في أنواع الوقود البيولوجي).

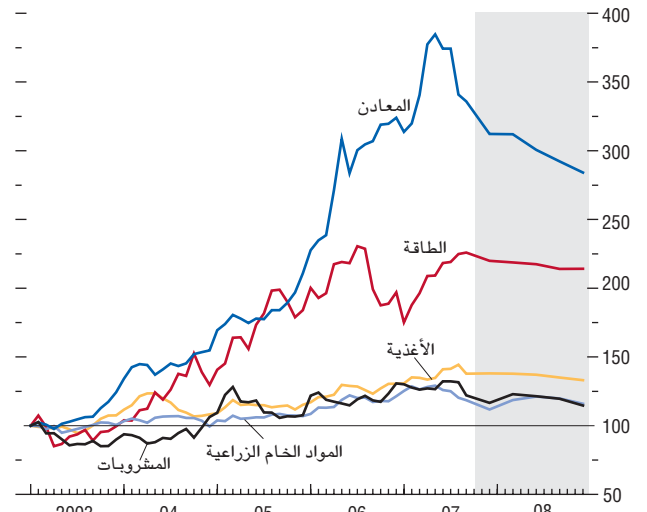
وأخيرا، يظل اتخاذ إجراءات مشتركة تضمن الزوال السلس للاختلالات العالمية من الواجبات المهمة. وفيما يتعلق بمتابعة المشاورات متعددة الأطراف في إطار صندوق النقد الدولي، يعتبر السبيل إلى النجاح الآن هو التنفيذ المتسق من جانب البلدان المشاركة لخطط السياسات التي تم إعلانها، والتي يرى خبراء الصندوق في تحليلهم أنها سوف تحقق إسهاما مهما صوب تقليص الاختلالات ومواصلة النمو في الوقت ذاته. وسوف يتولى الصندوق مراقبة التنفيذ، بالاتفاق مع المشاركين في تلك المشاورات، بما في ذلك عن طريق تقارير التي تصدر مستقبلا.

### الملحق ١-١: المستجدات في أسواق السلع الأساسية

مؤلفو هذا الإطار هم كيفين تشينغ، وفاليري ميرسير-بلاكمان، وحسين سمعي، ومساعدة من نيشا آربيل وتو-نيو داو.

ظلت أسواق السلع الأساسية ضيقة بوجه عام منذ مطلع ٢٠٠٧. وقد ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية والطاقة بنسبة ٢١٪ في الأشهر الثمانية الأولى من السنة، وهيمنت عليه عودة أسعار النفط إلى الارتفاع الحاد ودعمه الارتفاع المستمر في أسعار المعادن والأغذية (الشكل البياني ١-١٨). وقد ارتفعت أسعار النفط

الشكل البياني ١-١٨: مؤشرات أسعار السلع الأساسية<sup>١</sup> (يناير ٢٠٠٢ = ١٠٠)

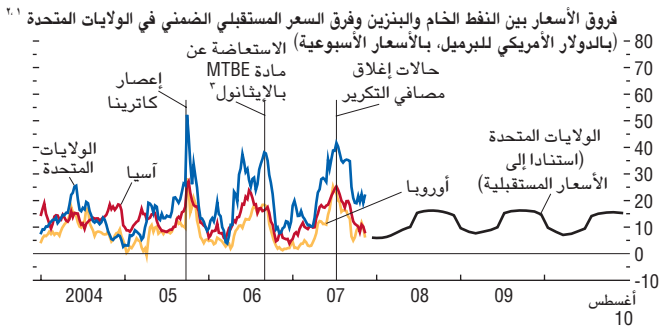
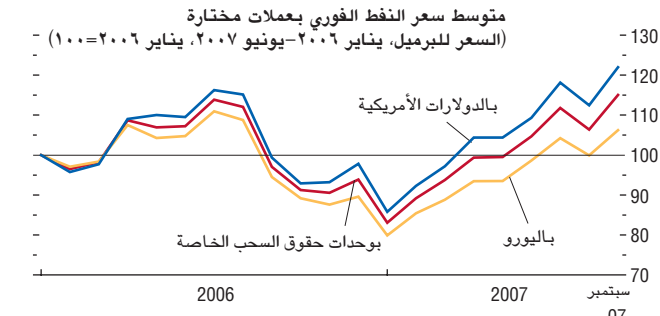
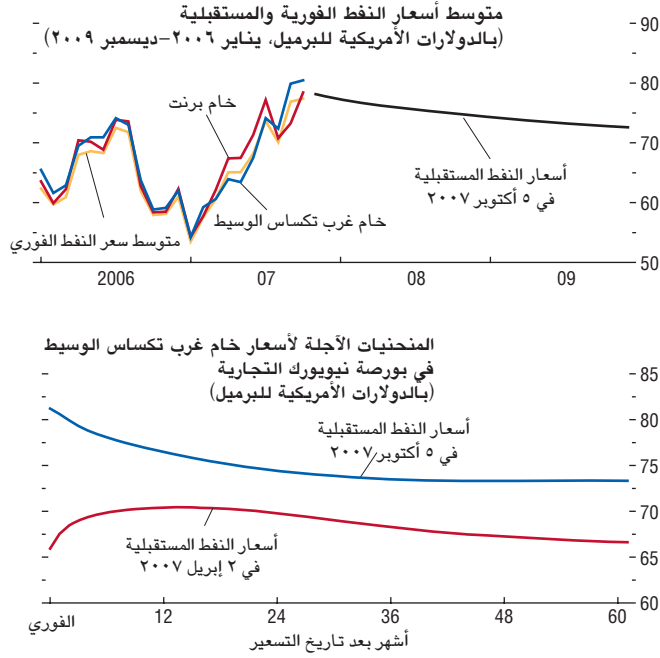


المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
المساحة المظلمة تشير إلى توقعات.



## الملحق ١-١: المستجبات في أسواق السلع الأساسية

### الشكل البياني ١-١٩: أسعار النفط الخام والبنزين



المصادر: Bloomberg Financial Markets, LP. وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> الفروق هي أسعار خام غرب تكساس الوسيط والبنزين من فئة ٩٣ أوكتين في حالة الولايات المتحدة؛ وخام برنت والبنزين من فئة ٩٥ أوكتين في حالة أوروبا؛ وخام دبي والبنزين من فئة ٩٥ أوكتين في حالة آسيا.

<sup>٢</sup> فروق المعالجة في حالة الأسعار المستقبلية حسب الوضع في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧.

<sup>٣</sup> مادة MTBE هي ميثيل تيرترياري-بيوتيل إيثير.

في شهر سبتمبر إلى ما يقرب من الذرى، وهو ما نتج إلى حد كبير عن قوة نمو الطلب في مواجهة استواء العرض. أما أسعار المعادن فقد ظلت مرتفعة، وذلك رغم حدوث بعض الخسائر وسط عمليات التخلص بالبيع إبان الاضطراب المالي الأخير؛ بينما جاء الارتفاع في أسعار الأغذية مدفوعا بقوة الطلب ونقص العرض، وخاصة لأغراض إنتاج الوقود البيولوجي. وبالنظر للمستقبل، ومع استمرار المخاطر الجغرافية السياسية والمخاطر المحيطة بالعرض مقترنة بقوة الطلب، وخصوصا من الصين والشرق الأوسط والولايات المتحدة، فإن المرجح أن تظل أسعار النفط مرتفعة في غياب أي تغيير في سياسات الحصص في منظمة أوبك أو حدوث تباطؤ عالمي رئيسي في النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يحدث تراجع جديد في أسعار المعادن بعد أن وصلت إلى مستويات عالية مؤخرًا، وإن كان الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج سوف يحد من ذلك الهبوط. ويتوقع أيضا أن يحدث انخفاض في أسعار الأغذية في الأجل المتوسط، وإن كان الطلب على أنواع الوقود البيولوجي يمكن أن يوفر دعما مستمرا لأسعار الأغذية.

### النفط - الارتفاع الحاد في الأسعار يعكس قوة الطلب في مواجهة ضيق العرض

ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى غير مسبوق: في أعقاب الهبوط في يناير، ظل متوسط سعر النفط الفوري قويا منذ أواخر مارس. ورغم إعلان منظمة أوبك عن زيادة حصص الإنتاج بمقدار نصف مليون برميل يوميا بدءا من شهر نوفمبر، ورغم حدوث قدر من التراجع في شهر أغسطس نظرا للاضطراب الناجم عن التمويل العقاري المقدم لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة، وصل السعر الفوري إلى مستوى قياسي في منتصف سبتمبر، حيث تجاوز سعر خام غرب تكساس الوسيط ٨٣ دولارا، وتجاوز خام دبي ٧٥ دولارا، أما سعر خام برنت فقد وصل إلى مستوى عال جديد يقرب من ٨٠ دولارا في أواخر سبتمبر (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-١٩). وقد ارتفعت أسعار العقود المستقبلية طويلة الأجل بأقل من ارتفاع الأسعار الفورية: فمذد أوائل يوليو، تحرك منحنى أسعار النفط الخام الآجلة من ارتفاع أسعار العقود المستقبلية عن الأسعار الفورية جزئيا في البداية (حيث كانت أسعار العقود المستقبلية أعلى من الأسعار الفورية)، إلى ارتفاع الأسعار الفورية عن الأسعار المستقبلية بشكل كامل (أي الحالة العكسية) وذلك لأول مرة منذ ثلاث سنوات (اللوحة الوسطى العليا في الشكل البياني ١-١٩). ويشير هذا التطور إلى أن مخاوف الأسواق تتركز على توافر النفط في



الوقت الراهن في سياق زيادة عدم اليقين المحيط بالعرض وهبوط مخزونات النفط الخام<sup>٥</sup> وقد يكون ضعف قيمة الدولار الأمريكي — عن طريق تخفيض الأسعار الحقيقية على المستهلكين والمنتجين — قد أسهم هو الآخر في ارتفاع الأسعار مقومة بالدولار: أما أسعار النفط مقومة باليورو وحقوق السحب الخاصة، فلم ترتفع بنفس الحدة (اللوحة الوسطى السفلى في الشكل البياني ١-١٩).

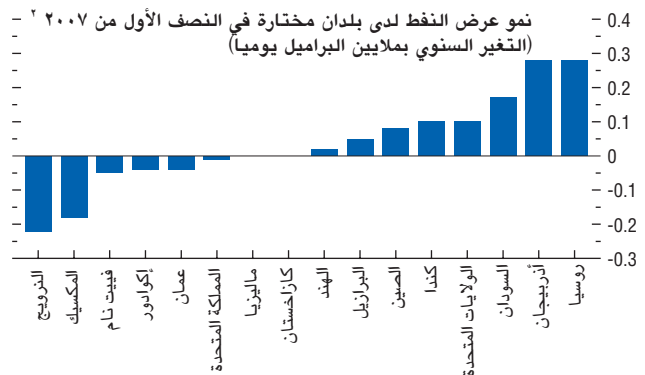
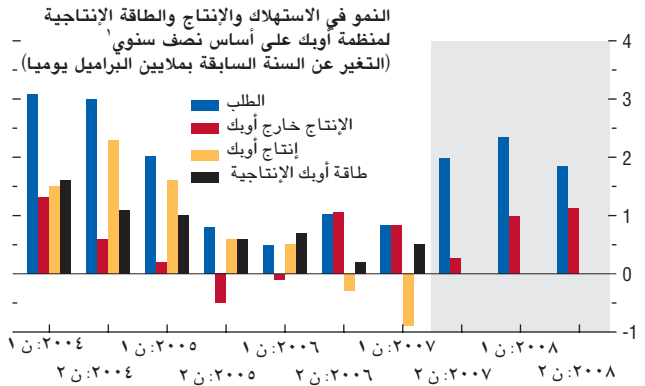
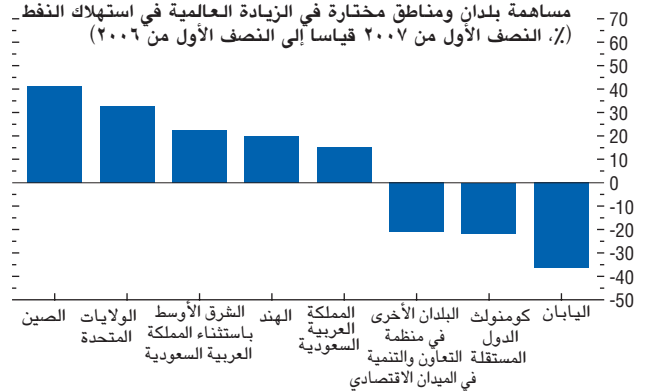
الارتفاع الحاد في سعر البنزين: أدت اختناقات مصافي التكرير إلى دفع أسعار التجزئة للبنزين في الولايات المتحدة إلى الصعود إلى مستويات قياسية في أواخر مايو، لكن الأسعار تراجعت قليلا منذ ذلك الحين (الإطار ١-٥). ورغم أن الاتجاه العام لأسعار البنزين طويلة الأجل تحده أسعار النفط الخام، فإن التغيرات في توافر مصافي التكرير يمكن أن تسبب، في الفترات الأقصر، تباعدا بين حركات أسعار النفط الخام وحركات أسعار البنزين<sup>٦</sup>. والواقع أن الارتفاع الذي حدث في مايو ٢٠٠٧ في أسعار النفط الخام والبنزين جاء بعد ارتفاعين رئيسيين في غضون فترة تقل عن سنتين<sup>٧</sup> وهو ما يرجح أن يكون تعبيرا عن زيادة إمكانية التعرض لصدمات العرض في مواجهة التزايد المستمر في اختناقات مصافي التكرير. وقد انتشرت آثار مشكلات مصافي التكرير في الولايات المتحدة إلى مناطق أخرى، وقد حدث ذلك جزئيا عن طريق ارتفاع الطلب على واردات المنتجات المكررة، خصوصا في الولايات المتحدة والشرق الأوسط، مما أدى إلى زيادة في فرق السعر بين النفط الخام والبنزين في كل الأسواق الرئيسية في الربع الثاني (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-١٩). وقد أدت اختناقات مصافي التكرير أيضا إلى هبوط سعر خام غرب تكساس الوسيط، وهو الخام المرجعي في الولايات المتحدة، قياسا إلى النفوط الخام الأخرى، وخصوصا خام برنت، حيث إن مخزونات النفط الخام تراكمت في انتظار التكرير في وسط الولايات المتحدة. وعندما خفت مشكلات مصافي التكرير، انتعش سعر خام غرب تكساس الوسيط وتجاوز سعر خام برنت في أواخر يوليو.

<sup>٥</sup> بوجه عام، السعر المستقبلي يساوي السعر الفوري زائدا تكاليف تمويل العقود الآجلة (مثل تكلفة الفائدة، وتكلفة التخزين والتأمين) ناقصا منافع الاحتفاظ بالموقف الاستثماري (أو «عائد السهولة»). وعندما يكون السوق الفوري ضيقا، فإن منافع (أو سهولة) الاحتفاظ بالسلعة الأساسية الفورية قد تزيد إلى المدى الذي عنده توازن منافع الاحتفاظ بالمركز الاستثماري ما يناظرها من تكاليف، مما يدفع الأسعار المستقبلية إلى الانخفاض إلى أدنى من السعر الفوري.

<sup>٦</sup> إضافة إلى ذلك، يتميز الطلب على البنزين بعنصر موسمي قوي يمكن أن يسبب تمايزات كبيرة بين أسعار النفط الخام وأسعار البنزين.

<sup>٧</sup> حدث الارتفاع الحاد الأول عندما أضر إعصار كاترينا بمصافي التكرير في خليج المكسيك، وحدث الارتفاع الثاني عند استحداث الإيثانول كمادة مضافة إلى البنزين.

## الشكل البياني ١-٢٠: المستجدات في استهلاك وإنتاج النفط



المصادر: الوكالة الدولية للطاقة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> توقعات العرض والطلب للبلدان خارج أوبك مأخوذة من الوكالة الدولية للطاقة. ولا تتوافر توقعات لإنتاج أوبك وطاقتها الإنتاجية.  
<sup>٢</sup> يشمل النفط الخام والنفط الخام المصنوع المستخرج من رمال القار، والصخر الزيتي، وغيرها.

## الملحق ١-١: المستجبات في أسواق السلع الأساسية

### الجدول ٢-١: الطلب العالمي من النفط حسب المنطقة

التغير السنوي		الطلب			
٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
(بملايين البراميل يوميا)		(بملايين البراميل يوميا)		(بملايين البراميل يوميا)	
٠,٤	٠,٩-	٠,٦	٤٩,٤١	٤٩,٢٣	٤٩,٦٧
١,٦	٠,٩-	٠,٥	٢٥,٦٦	٢٥,٢٦	٢٥,٥٠
١,٢	٠,٦-	٠,٣	٢٠,٩٢	٢٠,٦٧	٢٠,٨٠
١,٢-	٠,٣-	٠,٨	١٥,٣٨	١٥,٥٦	١٥,٦١
٠,٣-	١,٩-	٠,٨	٨,٣٨	٨,٤٠	٨,٥٧
٣,٦	٣,٦	٣,٢	٣٦,٥٦	٣٥,٢٧	٣٤,٠٥
٥,٩	٦,٩	٤,٢	٧,٥٨	٧,١٦	٦,٦٩
٢,٨	٠,٩	١,٩	٩,١١	٨,٨٧	٨,٧٩
١,٥-	٤,٧	١,٢	٣,٩٢	٣,٩٨	٣,٨٠
٤,٧	٤,٨	٤,٦	٦,٥٨	٦,٢٨	٥,٩٩
٤,٤	٠,٣-	٦,١	٣,٠٦	٢,٩٣	٢,٩٤
٣,٥	٣,٦	٢,٩	٥,٤٩	٥,٣١	٥,١٣
١,٧	٠,٩	١,٧	٨٥,٩٢	٨٤,٥٠	٨٣,٧٥

المصدر: عدد سبتمبر ٢٠٠٧ من تقرير سوق النفط للوكالة الدولية للطاقة.  
\* توقعات

لا تزال عند مستوى مريح (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-٢١). ولا تتوافر بيانات عن المخزونات خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. زادت الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك: زادت طاقة إنتاج النفط الخام لدى منظمة أوبك بمقدار ٠,٥ مليون برميل في اليوم في النصف الأول من ٢٠٠٧ قياسا إلى نفس الفترة من عام ٢٠٠٦. وقد أدى هذا، إلى جانب تخفيضات الإنتاج، إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الفائضة إلى مستويات أكثر مدعاة للارتياح. ورغم أن هذا يمكن من حيث المبدأ أن يخفف الضغوط السعودية على الأسعار عن طريق تقليص المخاوف المتعلقة باحتمالات حدوث اضطرابات في العرض مستقبلا، فإن انخفاض إنتاج أوبك جاء أكبر مما يوازن تأثير زيادة الطاقة الإنتاجية الفائضة على الأسعار الجارية (الشكل البياني ١-٢١).

الآفاق المستقبلية: وبالنظر للمستقبل، يتوقع لنمو الطلب أن يتجاوز نمو العرض خارج أوبك في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وتشير التنبؤات المعدلة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة إلى أن السوق سيكون أضيق مما كان متصورا من قبل. فعلى جانب العرض، يتوقع للنمو أن يكون محدودا، ويظل نمو العرض خارج أوبك ضعيفا حيث يبلغ ٠,٦ مليون برميل في اليوم في ٢٠٠٧ (أعلى بقدر طفيف من الزيادة المتحققة في عام ٢٠٠٦)، مما يعكس كثرة تأخر تنفيذ المشاريع وزيادة الهبوط في الناتج عما هو متوقع من قبل في الحقول الناضجة (وخصوصا في النرويج والمملكة المتحدة والمكسيك). وتتوخى توقعات منظمة أوبك سيناريو أكثر تفاؤلا للعرض، وفيه يرتفع الإنتاج خارج أوبك بحوالي ٠,٨ مليون برميل في اليوم في

قوة الاستهلاك: تصاعد الطلب العالمي على النفط في النصف الأول من ٢٠٠٧، حيث نما بحوالي ١٪ كتغير من سنة إلى أخرى، وذلك مقارنة بحوالي ٠,٥٪ خلال نفس الفترة في عام ٢٠٠٦. وقد تراجع الطلب في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك نظرا لهبوط الاستهلاك في أوروبا واليابان في النصف الأول من ٢٠٠٧، نظرا لأن دفء درجات الحرارة في الشتاء خفض الطلب على زيت التدفئة. وضعف الطلب أيضا في الولايات المتحدة في أوائل ٢٠٠٧، ولكنه انتهى إلى التزايد في النصف الأول من ٢٠٠٧ ككل بنسبة ١,٢٥٪ كتغير من سنة إلى أخرى بسبب قوة استهلاك أنواع وقود النقل وخصوصا الديزل. غير أن قوة نمو الطلب في البلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي — والتي قادها الطلب القوي من الصين والهند والشرق الأوسط (الذي ينعكس جزئيا في انخفاض الأسعار عن الأسعار السائدة في الأسواق — جاءت أكثر مما يوازن ضعف الطلب الكلي من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-٢٠ و الجدول ١-٢). وتعكس قوة نمو الاستهلاك في البلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رغم ارتفاع الأسعار، نموا سريعا في الدخل في بلدان الأسواق الصاعدة، جاء مقترنا بضعف قيمة الدولار الأمريكي مما زاد من قدرة شراء النفط بالعملة المحلية.

العرض والمخزونات: بصرف النظر عن قوة نمو الطلب، لم يتغير الناتج الكلي في النصف الأول من ٢٠٠٧ قياسا إلى نفس الفترة من السنة الماضية، وظلت المخزونات مستوية. وقد حدث هبوط في إنتاج أوبك (٠,٩ مليون برميل يوميا) وازن الزيادة في الإنتاج خارج أوبك (١ مليون برميل في اليوم) (اللوحة الوسطى في الشكل البياني ١-٢٠)، مما يعكس تخفيضات في حصة الإنتاج وكذلك حالات الإغلاق في نيجيريا. كذلك جاء نمو الإنتاج خارج أوبك أبداً من المتوقع، مما يعكس هبوط الإنتاج في ألاسكا والمكسيك والنرويج رغم قوة النمو في الإنتاج في روسيا وأذربيجان (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-٢٠). وتشير التقديرات الأولية إلى أن العرض العالمي هبط بمقدار ٠,٤ مليون برميل يوميا في شهر أغسطس بسبب حالات الإغلاق الناجمة عن الإعصار في المكسيك وأعمال الصيانة في منطقة بحر الشمال. ونتيجة لذلك، فإن المخزونات النفطية التجارية ومخزونات منتجات النفط التجارية لدى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ظلت مستوية في النصف الأول من ٢٠٠٧. وقد هبطت مخزونات البنزين لدى الولايات المتحدة بصورة سريعة جدا بدءا من شهر فبراير ٢٠٠٧ وهي الآن أدنى بكثير من متوسطها لخمس سنوات. وقد بدأت مخزونات النفط الخام في الهبوط في الربع الثالث من ٢٠٠٧، حيث نقصت بنسبة ١٠٪ من الرصيد، ولكنها

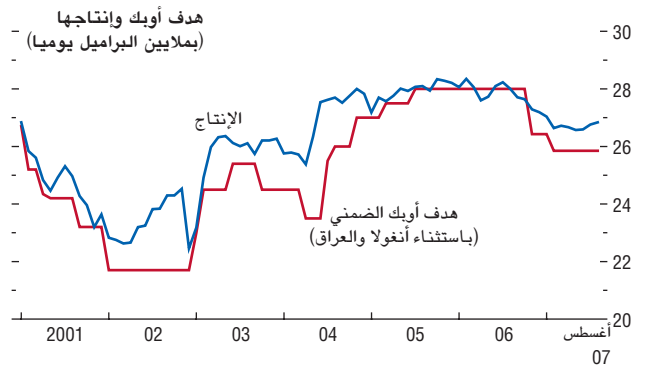
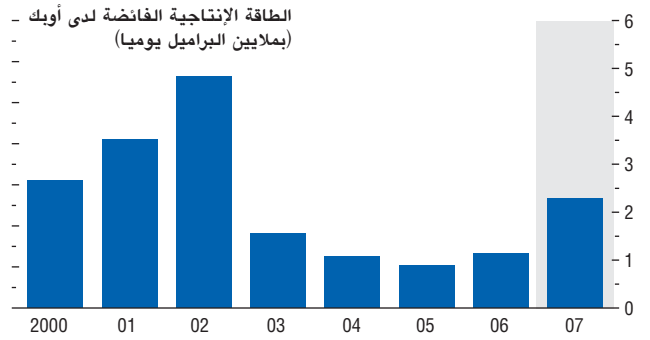
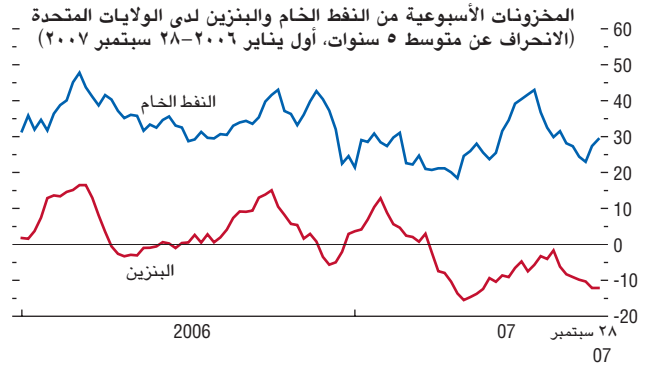
٢٠٠٧. وسوف تؤدي سرعة النمو في عرض أنواع الوقود البيولوجي إلى زيادة عرض وقود النقل، ولكن سيظل نصيب أنواع الوقود البيولوجي أعلى بقليل من ١٪ من مجموع استخدام الوقود (الإطار ١-٦). ويتوقع أن يكون تأثير أنواع الوقود البيولوجي على أسعار النفط محدوداً — وإن كان لها تأثير ملموس على أسعار الأغذية.

أما على جانب الطلب، على العكس من ذلك، فإن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن يزيد الاستهلاك بمقدار ١.٤ مليون برميل في اليوم، وهي زيادة تقودها اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخصوصاً الصين والهند والشرق الأوسط، وكذلك الولايات المتحدة، وذلك رغم التصحيح الهبوطي الطفيف في نمو الطلب في الولايات المتحدة في أعقاب اضطراب أوضاع الائتمان في أغسطس ٢٠٠٧. وفضلاً على ذلك، يتوقع أن ينتعش طلب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنواع وقود النقل، وهو أكثر حساسية لتقلبات الطقس، في النصف الثاني من ٢٠٠٧، بافتراض أن تعود درجات الحرارة إلى مستويات أقرب إلى المعتاد بعد أن كانت معتدلة نسبياً في عام ٢٠٠٦. وتشير تنبؤات منظمة أوبك إلى حدوث زيادة أقل قليلاً في الاستهلاك العالمي (١.٣ مليون برميل في اليوم في ٢٠٠٧).

ونتيجة لذلك، فعلى الرغم من أن أسعار النفط في الوقت الراهن تقع عند الحد الأعلى لنطاقها التاريخي ومن الممكن حدوث هبوط محدود فيها، إلا أن الضغوط السعودية تظل قائمة. ومن الخصائص المهمة للارتفاع الهائل الأخير في أسعار النفط أنه، على عكس الارتفاع الذي حدث في أغسطس من العام الماضي، لم يحدث هذه المرة في ظاهر الأمر اشتداد في حدة المخاطر الجغرافية السياسية في أعقاب هذا الارتفاع. ولذلك، يمكن أن يظهر المزيد من الضغط السعودي على الأسعار في حالة تجدد المخاوف الجغرافية السياسية. وسوف يعتمد مدى الضغوط السعودية جزئياً على سياسات أوبك بشأن حصص الإنتاج وعلى حركات سعر صرف الدولار وعلى النشاط العالمي، ولكن يظل اتجاه هذه الضغوط محايداً بعدم اليقين. وقد أشارت منظمة أوبك إلى أنها سوف تنظر في زيادة العرض في الربع الأخير من ٢٠٠٧ إذا دعت الضرورة إلى ذلك، حيث إن تقييمها (حسبما ورد موجزه أعلاه) لا يزال يتسق مع هدف الأسعار الضمني الواقع في النطاق ٦٠-٧٠ دولاراً. ورغم أنه يتوقع للنشاط الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يتراجع بقدر ما، فإن الطلب على النفط لن يتأثر إلا إذا امتدت تداعيات التباطؤ إلى الأسواق الصاعدة التي بلغ نمو استهلاك النفط فيها مستوى أعلى مما لدى سواها.

وحسب الوضع في ٥ أكتوبر، تشير أسواق العقود المستقبلية وعقود الخيارات إلى أن أسعار النفط سوف تصل في المتوسط إلى أكثر من ٦٩ دولاراً للبرميل في الجزء

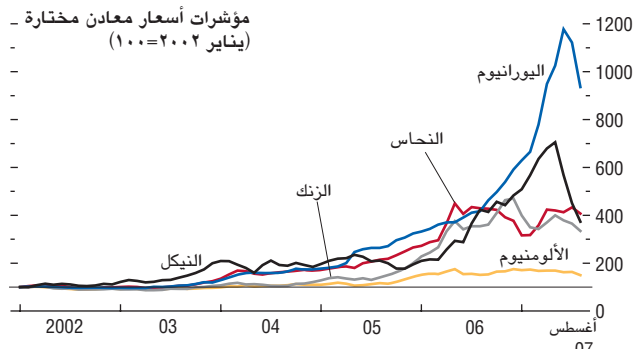
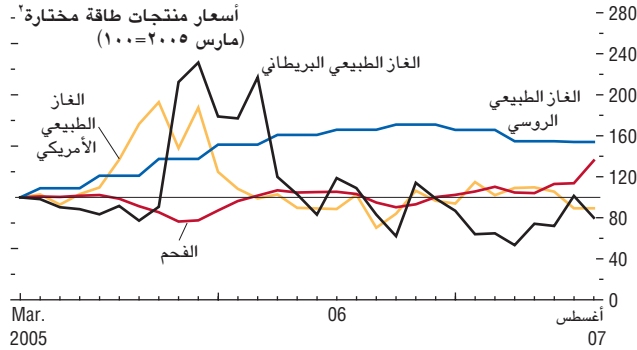
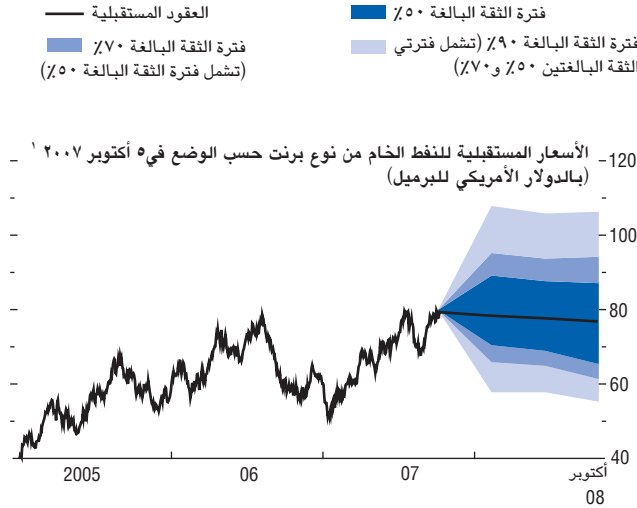
## الشكل البياني ١-٢١: المخزونات وإنتاج أوبك



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP؛ ووكالة معلومات الطاقة، وزارة الطاقة الأمريكية؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الملحق ١-١: المستجندات في أسواق السلع الأساسية

### الشكل البياني ١-٢٢: أسعار النفط المستقبلية وأسعار منتجات طاقة ومعادن مختارة



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ من عقود الخيار المستقبلية.  
 ٢ بيانات أسعار الغاز الطبيعي البريطاني تبدأ في ١١ مارس ٢٠٠٥.

المتبقي من ٢٠٠٧ وتصل إلى ٧٦ للبرميل في عام ٢٠٠٨، مع احتمال يصل إلى ٥٠٪ أن تظل أسعار خام برنت بين ٦٩ دولارا و٨٧ دولارا بحلول يناير ٢٠٠٨ (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-٢٢).

وفي الأجل المتوسط، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة استمرار الأوضاع الضيقة في الأسواق وربما تزداد شدة بحلول ٢٠١٢، بافتراض استمرار قوة نمو إجمالي الناتج المحلي. وسوف يظل متوسط الطلب العالمي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ قويا، إذ يزيد بمقدار ١,٩ مليون برميل في اليوم — وهو أعلى بقدر طفيف من متوسط الزيادة السنوية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وهي فترة شهدت ارتفاعا مستمرا في الأسعار — مدفوعا بالتصاعد في الطلب خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتوقع أن تزيد الطاقة الإنتاجية لدى أوبك بمقدار ٠,٨ مليون برميل في اليوم سنويا، وألا تتعدى زيادة الطاقة الإنتاجية خارج أوبك ٠,٥ مليون برميل في اليوم سنويا في نفس الفترة (مقارنة بزيادة بلغت ٠,٧ مليون برميل في اليوم في السنوات الخمس السابقة)، حيث إن الارتفاع المستمر في تكاليف الاستثمار والتأخيرات المطولة في تنفيذ المشاريع، إلى جانب زيادة معدلات الهبوط في الحقوق الرئيسية، تخلق جميعها عبئا على خطط توسيع الطاقة الإنتاجية. ومع ترجيح احتمال قصور الزيادة في الطاقة الإنتاجية عن الزيادة في الطلب، فإن الضغط السعودي في الأجل المتوسط على الأسعار سوف يستمر ما لم يحدث تباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي.

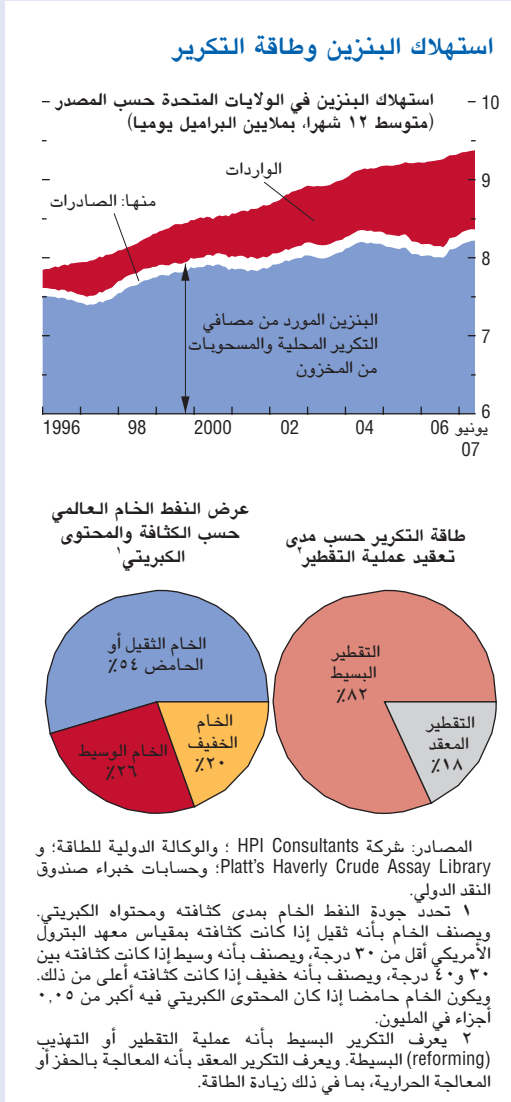
### أسواق الغاز الطبيعي والفحم

اتبعت أسعار الغاز الطبيعي اتجاهات عامة مختلفة بين جانبي المحيط الأطلنطي (اللوحة الوسطى في الشكل البياني ١-٢٢). ففي الولايات المتحدة، تراجعت الأسعار بعد ارتفاعها في الربع الأول من ٢٠٠٧ — وهو ما يرجع إلى تراكم مرتفع قياسي في المخزونات إلى جانب الاضطراب المالي، وإن كانت قد عادت بعد ذلك إلى الارتفاع في شهر سبتمبر. وعلى العكس من ذلك، اتخذت الأسعار في المملكة المتحدة اتجاها صعويا بعد هبوطها في نهاية إبريل، مما يعكس بعض المشكلات المتعلقة بأعمال الصيانة في الخزانات، بينما كان الطلب قويا نظرا للأحوال الجوية. وقد ضعفت أسعار تصدير الغاز الروسي قليلا في السنة الماضية. وقد ارتفعت أسعار الفحم الدولية في المتوسط بما يزيد على ٣٢٪ في الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠٠٧، ويتوقع للطلب أن يشهد زيادة جديدة مع تحول الصين إلى مستورد صاف للمرة الأولى في إبريل.

### السلع الأساسية غير الطاقة

ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي لمنتجات غير الطاقة بنسبة ٧٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠٠٧. وقد

## الإطار ١-٥: اختناقات مرحلة التكرير



شهدت أسعار البنزين والديزل في الولايات المتحدة وخارجها ارتفاعاً حاداً في مايو ٢٠٠٧، حيث وصلت «فروق المعالجة» (أي العلاوات على أسعار النفط الخام) إلى مستويات قريبة من المستويات المشاهدة في أعقاب إعصار كاترينا. وقد نشأ الارتفاع في تلك الفروق من حالات توقف العمل في مصافي التكرير في الولايات المتحدة بسبب التأخير في أعمال الصيانة إلى جوانب عوامل غير متوقعة، وإلى جانب ضيق طاقة التكرير العالمية، مما أدى إلى سحب من مخزونات منتجات البترول قبل الوصول إلى ذروة الطلب الصيفي على أنواع وقود النقل بفترة قصيرة جداً. ومنذ ذلك الحين هبطت تلك الفروق (راجع اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-١٩).

وليست مشكلات مرحلة التكرير هذه جديدة في الولايات المتحدة. فقد تأخرت طاقة التكرير عن مواكبة نمو الاستهلاك، وهو ما يعني زيادة الاعتماد على واردات البنزين على مر السنين (اللوحة العليا في الشكل البياني).<sup>١</sup> كذلك حدثت عرقلة للاستثمارات الجديدة بسبب صرامة التنظيمات البيئية التي يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً حسب المنطقة المحلية ومن ثم تزيد من عدم اليقين، وكذلك كساد أسواق النفط طوال تسعينات القرن العشرينات (مما جعل هوامش ربح التكرير تظل منخفضة). ولم تشهد الولايات المتحدة إنشاء مصافي تكرير جديدة منذ أواخر سبعينات القرن العشرين. ورغم أن الطاقة الافتراضية قد زادت زيادة محدودة عن طريق توسيع الطاقة في مصافي التكرير القائمة وتعزيز الكفاءة، فإن ما يحد من هذه العملية قدم وحدات التقطير والتشديد المستمر في صرامة مواصفات الوقود، وهو ما أدى إلى المزيد من الأعطال واستطالة فترات المعالجة.

وهناك أيضاً عدم تواؤم بين نوع الخام المتوافر وبين قدرات التكرير على مستوى أكثر عالمية. فأغلبية مصافي التكرير لا يمكنها معالجة النفط الثقيل أو الحامض<sup>٢</sup> (وعرضه أكبر نسبياً على المستوى العالمي) وتحويلهما إلى نواتج تقطير عالية الجودة مثل البنزين والديزل

مؤلفة هذا الإطار هي فاليري ميرسير-بلاكمان.

<sup>١</sup> مشكلات طاقة التكرير قائمة أيضاً في أوروبا وفي اليابان، ولكن على عكس الولايات المتحدة، فقد استقر الاستهلاك في هاتين المنطقتين.

<sup>٢</sup> المقصود بالنفط الثقيل هو نوع الخام الذي يكون كثيفاً نسبياً أو تكون كثافته في الوحدة الحجمية عالية. أما الخام الحامض فيقصد به نوع الخام الذي يحتوي على مكون كبريتي عال نسبياً في الوحدة الواحدة. وكلا الخاصيتين تعني أن ذلك الخام يتطلب تقطيراً إضافياً وأكثر تعقيداً لتحويله على وحدة من الناتج الخفيف ذي المحتوى الكبريتي المنخفض.

ذي المحتوى الكبريتي المنخفض (والطلب عليهما أكبر نسبياً، بل هو في تزايد مستمر) (اللوحة السفلى في الشكل البياني).

وتعبيراً عن عدم التواؤم العالمي هذا جزئياً، يتوقع تقرير OPEC (2007) أن يكون نمو التجارة في المنتجات المكررة أكبر من التجارة في النفط الخام بحلول عام ٢٠٢٠، مع تحقق قدر كبير من النمو من التجارة في المنتجات المكررة من النفط الحامض (وهو وفير في الشرق الأوسط) وتوجيه معظمها إلى الأسواق الآسيوية. ويتوقع أن يؤدي الاستثمار المخطط في مصافي التكرير في السنوات المقبلة إلى زيادة



غير أن المخاطر المحيطة بهذه التوقعات تميل إلى الجانب السلبي. فالارتفاع المستمر في تكاليف المواد والنقص المزمن في العمالة الماهرة قد يؤخر أو يقيد المشاريع. وإضافة إلى ذلك، فإن جوانب عدم اليقين الناشئة من المخاوف البيئية والجهود الرامية إلى التحول إلى بدائل أكثر نظافة، جزئياً عن طريق زيادة صرامة التنظيمات من أجل السيطرة على الانبعاثات، يرجح أن تؤدي إلى زيادة التكاليف على المستثمرين المحتملين في مجال مصافي التكرير.

الطاقة، وإن كان ذلك ببطء. وتشير تنبؤات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن معظم الإضافات الجديدة إلى طاقة التقطير سوف تكون في الأسواق الصاعدة: إذ أن من توسيعات الطاقة البالغة ما يقرب من ١١ مليون برميل في اليوم والمخططة على مستوى العالم في السنوات الخمس القادمة، من المتوقع أن تسهم فيها منطقتا آسيا والشرق الأوسط بتوسيعات في الطاقة تبلغ حوالي ٧ ملايين برميل في اليوم.

المشاريع الجديدة. وتبعاً لذلك، انخفضت مخزونات معظم المعادن، مما قلص هامش الأمان في حالة حدوث اضطراب في العرض. وفي معرض استشراف المستقبل، يتوقع للأسعار أن تتراجع مقارنة بالمستويات المرتفعة الأخيرة، ولكن يتوقع أن تدعمها الزيادة المستمرة في التكاليف في الأجل الأطول، مما يعكس حدة المنافسة على العمالة الماهرة والمعدات إلى جانب تكاليف الطاقة.

ارتفاع أسعار الأغذية نظراً لقوة الطلب على الوقود البيولوجي: ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة ١٠.٥٪ في الفترة يناير-أغسطس، وقادت هذا الارتفاع أسعار فول الصويا وزيت المائدة والقمح، وقد ظلت محصنة نسبياً أمام الاضطراب المالي الأخير. وقد أدى التوسع في إنتاج الوقود البيولوجي إلى زيادة الطلب على الذرة وفول الصويا وزيت المائدة. وعلى الرغم من أن أسعار الذرة هبطت بنسبة ٨.٥٪ في الثمانية أشهر الأولى من ٢٠٠٧ — وذلك نتيجة نمو الإنتاج بنسبة ١٥٪ مقارنة بالإنتاج في عام ٢٠٠٦ استجابة لارتفاع الأسعار — فإنها لا تزال أعلى بحوالي ٥٠٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٦. وقد وصلت أسعار القمح إلى أعلى مستوى لها منذ منتصف تسعينات القرن العشرين منذ منتصف يوليو، وهو ما يعكس سوء الأحوال الجوية، بينما وصلت المخزونات إلى أدنى مستوياتها تاريخياً. وقد ارتفعت أسعار اللحوم بأكثر من ٨٪، مما يعكس زيادة تكلفة الأعلاف. وقد جاء ارتفاع الأسعار مصحوباً بوجه عام بزيادة ضيق موازين الطلب والعرض، وهو ما يتضح من هبوط نسبة المخزون إلى الاستهلاك في حالة كل من الذرة والقمح واللحوم وكذلك الهبوط المتوقع في حالة فول الصويا. وعلى العكس من ذلك، تراجعت أسعار السكر بقدر كبير في السنة الماضية بسبب قوة العرض في البرازيل ومحدودية فرص تصدير الإيثانول البرازيلي المستخرج من قصب السكر.

واصلت أسعار المعادن ارتفاعها القوي الذي شهدته السنوات الأخيرة، بينما شهدت أسعار بعض الأغذية ارتفاعاً حاداً. وقد زادت أسعار المواد الخام الزراعية والمشروبات بمعدل أبطأ. وبالنظر للمستقبل، يتوقع للمؤشر أن يشهد هبوطاً محدوداً حيث يستجيب العرض للزيادة في الطلب، وإن كان من المتوقع أن تخف مخاطر انخفاض أسعار الأغذية في الأجل القصير نظراً إلى الطلب القوي على الوقود البيولوجي.

قوة أسعار المعادن انعكاساً لمشكلات العرض: ظلت الأسعار قوية رغم أنها شهدت تراجعاً نظراً للحالات التلخص بالبيع إبان الضائقة الائتمانية الأخيرة، وهو ما يعود في جانب كبير منه إلى مشكلات العرض. وإجمالاً، ارتفعت الأسعار بنسبة ٨.٢٥٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠٠٧، وقاد ذلك الارتفاع الرصاص، والذي سجل ارتفاعات قياسية جديدة في تلك الفترة، وكذلك النحاس والقصدير (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-٢٢). غير أن النيكل واليورانيوم شهدا تراجعاً كبيراً في أسعارهما في وقت أقرب بعد أن كانا قد وصلوا إلى مستويات قياسية في أوائل الصيف. ورغم أن الطلب يظل قوياً — فعلى سبيل المثال، في حالة النحاس، يعكس زيادة الطلب الصيني من أجل إعادة بناء المخزون، وفي حالة اليورانيوم (في النصف الأول من عام ٢٠٠٧)، نظراً إلى زيادة الطلب على الطاقة النووية — يبدو أن عوامل العرض كانت أهم دافع لارتفاع الأسعار. وقد استمرت المنازعات العمالية في مناجم النحاس في شيلي والمكسيك وبيرو تسبب اضطراب الإنتاج، بينما أدت الزيادات في الأجور اللاحقة على ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج طويلة الأجل. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض السياسات الحكومية التقييدية أدت إلى تقليص العرض، مثل تشديد إندونيسيا لتنظيم صادرات القصدير. وأخيراً، في بعض الحالات، أدى الدمج في هذه الصناعة إلى تخفيض عدد المصانع على خلفية التأخير في تنفيذ



## الإطار ١-٦: تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي

يكون إنتاج الديزل البيولوجي المستخرج من الجتروفا والمطور في الهند أرخص من إنتاج الديزل. وجميع أنواع الوقود البيولوجي تسبب أضراراً بيئية أقل مما يسببه البنزين أو الديزل، ولكن المنافع النسبية للإيثانول المستخرج من الذرة والقمح محدودة. ويتميز الجيل الثاني من أنواع الوقود البيولوجي بأن له منافع بيئية أكبر بكثير، ولكن إنتاجه أكثر تكلفة.<sup>٢</sup>

وإضافة إلى هذه الجوانب القابلة للتقدير الكمي لإنتاج أنواع الوقود البيولوجي، هناك تكاليف أخرى غير مباشرة من شأنها أن تتصاعد بسرعة إذا استخدمت أنواع الوقود من الجيل الأول بكثافة أكبر مما هي عليه في الوقت الحاضر. فأولاً، يمكن أن يعطي النمو المستمر في استخدام الغلال والزيوت كلقيم في إنتاج الوقود البيولوجي دفعة أخرى لأسعار الوقود تجعلها تتجاوز المستويات الحالية. وثانياً، من شأن زراعة اللقيم على نطاق واسع، وخاصة من أجل الديزل البيولوجي، أن تشكل ضغطاً إضافياً على الأرض وموارد المياه المستغلة بدرجة عالية بالفعل في العالم ككل. ويخلص تقرير (2006) LMC International إلى أن الارتفاع المستمر في إنتاج أنواع الوقود البيولوجي بما يكفي لتوفير ٥٪ من احتياجات الوقود بحلول عام ٢٠١٥، سوف يتطلب زيادة رقعة الأرض المزروعة بهذه الأصناف من كل الأرض المزروعة بنسبة ١٥٪. وأخيراً، سوف تكون هناك تكاليف ثابتة كبيرة لازمة لإنشاء البنية التحتية وتوفير المركبات اللازمة لتوزيع الإيثانول على نطاق أوسع.<sup>٣</sup>

ومن الناحية الأخرى، يحتمل أن تكون هناك أيضاً منافع غير مباشرة كبيرة، وخصوصاً للبلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية. فأولاً، تسمح أنواع الوقود البيولوجي بتنوع مصادر الطاقة، ومن ثم فإنها تخفض تعرض البلد المعني لتقلب أسعار النفط. وهي أيضاً تبشر بالمساهمة في التنمية الريفية عن طريق خلق فرص العمل في إنتاج اللقيم والتصنيع التحويلي البسيط نسبياً لأنواع الوقود البيولوجي. وبالنظر إلى كون انبعاثات العوادم من

أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، إلى جانب الدعم السخي على مستوى السياسات، إلى ارتفاع هائل في استخدام الوقود البيولوجي كمكمل لأنواع وقود النقل في الاقتصادات المتقدمة.<sup>١</sup> ففي عام ٢٠٠٥، اجتازت الولايات المتحدة موقع البرازيل لتصبح أكبر منتج للإيثانول في العالم، بينما الاتحاد الأوروبي هو أكبر منتج للديزل البيولوجي. ويبحث هذا الإطار ذلك التطور، حيث يجري تقييمها لما إذا كانت الدفعة القوية صوب إنتاج أنواع الوقود البيولوجي لها ما يبررها في السياق العالمي، من المنظورين الاقتصادي والبيئي.

### ما هي تكاليف ومنافع أنواع الوقود البيولوجي؟

هناك خلافات مهمة بين صانعي السياسات والمحللين حول مدى إمكانية استمرار أنواع الوقود البيولوجي كمكمل لأنواع وقود النقل. وينبع جانب من الخلاف من صعوبة قياس صافي منفعة الوقود البيولوجي. فمتوسط تكاليف الإنتاج وصافي انبعاثات غازات الدفيئة يمكن أن يختلفا اختلافاً كبيراً حسب الموقع، وكثافة العمالة، وأسعار اللقيم، وحجم الإنتاج، والبنية التحتية المتوفرة. وفضلاً على ذلك، فإن سرعة التقدم في تكنولوجيا إنتاج بعض أنواع الوقود البيولوجي تبطل استعمال التقديرات السابقة.

ومع الخضوع لهذه القيود، يوضح الجدول مؤشرات التكاليف والمنافع المقترنة بإنتاج وحدة واحدة من الوقود البيولوجي. والإيثانول البرازيلي المستخرج من قصب السكر هو الوحيد الأقل تكلفة من إنتاج البنزين والإيثانول المستخرج من الذرة (أقل بحوالي ١٥٪، وأقل بنسبة ٢٥٪ مقوماً بالطاقة المكافئة، على التوالي). وفضلاً على ذلك، فإن الإيثانول المستخرج من قصب السكر يقل ما ينتجه من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٩١٪ في كل كيلومتر سير واحد مقارنة بالبنزين. وأزلت أسعار زيت النخيل التي ارتفعت ارتفاعاً هائلاً منذ ٢٠٠٦ مؤخرًا الميزة النسبية في التكلفة التي كان يتمتع بها الوقود البيولوجي الماليزي من قبل مقارنة بالديزل، ولكن لا يزال إنتاجه أرخص من أنواع أخرى من الوقود البيولوجي. ووفقاً لبعض التقديرات، قد

<sup>٢</sup> الأبحاث العالمية في مجال الوقود البيولوجي الرامية إلى تطوير أنواع الوقود البيولوجي التي تستخدم نفايات منتجات الخضروات كمدخلات بدلا من الأغذية (المعروفة باسم أنواع الوقود البيولوجي من الجيل الثاني) مستمرة، ولكن يتوقع أن تستغرق على الأقل ٥ سنوات حتى تصبح ممكنة من الوجهة التجارية.  
<sup>٣</sup> المركبات التقليدية التي تسير بالبنزين يمكن أن تستعمل الإيثانول كوقود في حدود ١٥٪ فقط بدون تغييرات مكلفة.

مؤلفة هذا الإطار هي فاليري ميرسير-بلاكمان  
<sup>١</sup> يسهم الإيثانول بأكثر من ٨٠٪ من الاستخدام العالمي للوقود البيولوجي؛ ويمكن خلطه بالبنزين ويستخرج من الذرة والقمح وقصب السكر. ويمكن أن يحل الديزل البيولوجي محل الديزل، وهو يستخرج من زيوت المائدة (زيت فول الصويا، وزيت النخيل، وزيت بذر اللفت) ومن دهون أخرى.

**تكاليف ومناافع إنتاج أنواع الوقود البيولوجي**  
(أرقام ٢٠٠٧ أو أحدث رقم متوافر)

مؤشرات المنافع البيئية		مؤشرات التكلفة		الوقود
صافي خلق الطاقة المتجددة قياساً إلى أنواع الوقود القائمة على البترول <sup>٣</sup>	تحليل انبعاثات غازات الدفيئة في دورة الحياة <sup>٢</sup> (%)	حصة تكلفة للقيم في مجموع تكلفة الإنتاج (%)	تكلفة إنتاج اللتر الواحد بالدولار <sup>١</sup>	
<b>الإيثانول</b>				
<b>الجيل الأول</b>				
١,٧	٩١-	٣٧	٠,٢٩-٠,٢٣	الإيثانول البرازيلي المستخرج من قصب السكر
١,٢٢	١٨-	٥٠-٣٩	٠,٤٠	الإيثانول الأمريكي المستخرج من الذرة.
١,١	٤٧-	٦٨	٠,٥٩	الإيثانول الأوروبي المستخرج من القمح
١,٧	٣٥-	٣٤	٠,٧٦	الإيثانول الأوروبي المستخرج من الشمندر السكري
<b>الجيل الثاني</b>				
٨,٢	٨٨-	٩٠	٠,٧١	الإيثانول المستخرج من النفايات السليولوزية
١,٠	٠	٧٣	٠,٣٤	البنزين مقوماً بقيمة الطاقة (في السوق الأمريكية) <sup>٤</sup>
<b>الديزل البيولوجي</b>				
<b>الجيل الأول</b>				
٥,١	٧٠- إلى ٦١٠٦-	٨٥-٨٠	٠,٥٤	الماليزي، زيت النخيل
٣,٨	٧٠-	٨٥-٨٠	٠,٦٦	الأمريكي، المستخرج من فول الصويا
٣,٨	٢١- إلى ٣٨-	٨٥-٨٠	٠,٨٧	الأوروبي، المستخرج من زيت بذر اللفت
<b>الجيل الثاني</b>				
٧,٣ (e)	١٢٠- إلى ١٠٠-	٨٥-٨٠	٠,٦٥-٠,٤٠	الهند، المستخرج من نبات الجتروف <sup>٥</sup>
١,٠	٠	٧٥	٠,٤١	الديزل مقوماً بقيمة الطاقة (في السوق الأمريكية) <sup>٤</sup>

المصادر: دراسة (2007) Kojima, Mitchell, and Ward؛ وتقرير (2007) Energy Charter Secretariat؛ ودراسة (2006) Larson؛ ودراسة (2006) Farrel؛ ودراسة (2006) World Bank؛ ودراسة (2006) Larson؛ ودراسة (2006) USDA Foreign Agricultural Service؛ وتقرير (2007) U.S. Department of Agriculture؛ ودراسة (1998) Sheehan and others؛ وتقرير (2007) World Wildlife Fund؛ وتقرير (2007) Renewable Energy؛ والرابط الأوروبي للكتلة الحيوية (European Biomass Association)؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> التكاليف حساسة جداً لمستوى أسعار اللقيم. وقد استخدم متوسط الأسعار للفترة من الربع الأول من ٢٠٠٦ إلى الربع الثاني من ٢٠٠٧ لوضع التقديرات، حيث وصلت أسعار النفط الخام في المتوسط إلى حوالي ٦٥ دولاراً. أما الإعانات فلا تؤخذ في الاعتبار عند وضع تقديرات التكاليف. وكذلك لا تؤخذ في الاعتبار تكاليف النقل. معرفاً بأنه التغيير في انبعاثات غازات الدفيئة في دورة الحياة لكل كيلومتر واحد من السير عن طريق الاستعاضة عن أنواع الوقود الأحفوري بأنواع الوقود البيولوجي في مركبات الاحتراق الداخلي التقليدية. وتعني دورة الحياة قياس الانبعاثات في دورة إنتاج الوقود المعني.

<sup>٢</sup> معرفاً بأنه الطاقة الجديدة التي يتم خلقها قياساً إلى مدخل الطاقة في إنتاج وتوزيع أنواع الوقود البيولوجي وتجارة التجزئة فيها. مقياساً نسبة إلى الطاقة الجديدة التي تم خلقها في إنتاج الوقود الأحفوري المعني (أي مقيسة على أساس ميجا جول/ميجا جول).

<sup>٣</sup> يقل ما يعطيه الإيثانول من الطاقة عما يعطيه البنزين في السيارات التقليدية بحوالي الثلث، بينما يقل ما يعطيه الديزل البيولوجي من الطاقة عما يعطيه الديزل بحوالي ٨٪. وقد تم تعديل البنزين والديزل بالنقص بقدر مناظر متأجل جعلهما قابلين للمقارنة مع تكاليف أنواع الوقود العضوي.

<sup>٤</sup> الجتروف شجرة منتجة للزيت تتحمل الجفاف ولا تتنافس مع الأغذية على الأرض القابلة للزراعة ولا على الماء، وتجري تنميتها الآن في الهند، وكذلك بدرجة أقل في إفريقيا وأمريكا الوسطى كلقيم لإنتاج الديزل البيولوجي. والرمز (e) = تقدير.

<sup>٥</sup> لا يأخذ هذا التقدير في الحسبان الانبعاثات المحتملة التي يسببها قطع أشجار الغابات المطيرة والتي ادعت بعض جماعات حماية البيئة حدوثها.

**ما هي الآثار المرجح حدوثها للسياسات الراهنة المتبعة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن أنواع الوقود البيولوجي؟**

اعتمد عدد من البلدان سياسات من أجل تشجيع إنتاج أنواع وقود بيولوجي محلية في جهد يهدف إلى تخفيض اعتماد تلك البلدان على واردات البترول. وتوفر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أسخى الحوافز في هذا المجال.

<sup>٤</sup> إضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، توجد منافع ضريبية للمستهلكين في أستراليا وكندا والبرازيل والهند. فضلاً على ذلك، اعتمد العديد من البلدان أهدافاً - بعضها إلزامي - وكذلك حوافز ضريبية للأبحاث من أجل زيادة إنتاج أنواع الوقود العضوي. ومن بين تلك البلدان الأرجنتين وكندا والبرازيل والهند وتايلاند وماليزيا والفلبين وكولومبيا والصين واليابان.

أنواع الوقود البيولوجي لا تذكر، فإنها يمكن أن تساعد على الحد من التلوث المحلي الناشئ عن مواد مثل جزئيات الكبريت - وخصوصاً عندما تكون أساطيل المركبات قديمة. وأخيراً، فإن المنتج الذي ينتمي إلى بلد نام موقع على اتفاقية كيوتو، يمكن أن يكسب شهادات الكربون (carbon credits) عن طريق آلية التنمية النظيفة عن كل وحدة من الطاقة المتجددة يتم خلقها (الملحق ١-٢).

ولذلك، فإن بعض أنواع الوقود البيولوجي تعتبر من الوجهتين الاقتصادية والبيئية مفيدة في حالة عمليات الخلط المحدودة. ويعتمد تحقيق منافع صافية أم لا، وكيفية توزيع تلك المنافع، اعتماداً بالغا على سياق السياسات التي يتم في ظلها إنشاء تلك المنافع.

## الإطار ١-٦ (تتمة)

ولتصوير أثر سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تم إجراء محاكاة لسيناريو بديل افتراضي ولكنه غير مرجح من الوجهة السياسية على سنة ٢٠١٢. ويصور هذا السيناريو تأثير إلغاء الخصم الضريبي والتعريفية الجمركية على أنواع الوقود البيولوجي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الإنتاج العالمي من الوقود البيولوجي وعلى صافي صادرات السلع الأساسية. وقد تجاهلت تلك المحاكاة عددا من التفاعلات المهمة، ومن ثم ينبغي اعتبار ذلك التحليل تحليلا توضيحيا للأثار المرجح احتمال حدوثها وليس تحليلا تنبؤيا. ويستند التنبؤ الأساسي المتعلق بتوزيع حجم الإنتاج والاستهلاك من أنواع الوقود البيولوجي حسب البلدان إلى التوقعات متوسطة الأجل الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، بينما التوقعات الأساسية لأسعار السلع الأساسية هي توقعات صندوق النقد الدولي. ويفترض أن يظل مجموع الطلب على أنواع الوقود العضوي في عام ٢٠١٢ وتوزيعه بين البلدان تماما كما هو وفق كل من هذين السيناريوهين، وتظل تفرضه الأهداف والصلاحيات إلى حد كبير. أما أسعار التجزئة لأنواع الوقود البيولوجي التي ينتمي معظمها إلى الجيل الأول، فيستمر تحديدها بأسعار الوقود المحلية نظرا لكونها تمثل حصة لا تذكر في مجموع أنواع وقود النقل. ولذلك فإن التغييران الوحيدان قياسا إلى السيناريو الأساسي في التحليل هما التوزيع الجغرافي للإنتاج، وأسعار اللقيم. ووفق هذا السيناريو، سوف يصبح الإنتاج باستخدام أنواع اللقيم الأخرى الأعلى سعر في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي غير مربح، وسوف يتم وقف ذلك الإنتاج عندما يزيد العرض الآتي من مستوردين ذوي تكلفة أقل (راجع الشكل البياني)، وبحلول عام ٢٠١٢، يكون الإيثانول منتجا إلى حد كبير في البرازيل وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية؛ وسيكون الديزل البيولوجي منتجا في بلدان آسيوية (باستخدام شجرة الجatroفا في حالة الهند).<sup>٦</sup> وهناك أيضا أثر غير مباشر يتحقق عن طريق أسعار السلع الأساسية. فارتفاع الطلب اللاحق على قصب السكر وزيت النخيل يؤدي إلى ارتفاع أسعارهما بنسبة ١٥٪ و ٢٠٪ على التوالي؛ بينما يؤدي هبوط الطلب على الذرة والقمح وزيت فول الصويا وزيت بذر اللفت (وهو أهم أنواع اللقيم

• في الولايات المتحدة، تتلقى شركات الوقود الخليط خصما ضريبيا يبلغ ٠,٥١ دولار على كل غالون يباع من الإيثانول، وخصما ضريبيا يبلغ دولارا واحدا على كل غالون يباع من الديزل البيولوجي من ضريبة الدخل عليهم. وهناك أيضا تعريفية جمركية تبلغ ٠,٥٤ دولار على الغالون الواحد (أي ٠,١٤ دولار للتر الواحد) على واردات الإيثانول (ولا توجد تعريفية جمركية على واردات الديزل البيولوجي).<sup>٥</sup> وفي عدة ولايات، يجب إضافة خليط الإيثانول بنسبة ١٠٪ إلى البنزين كمؤسج (أي لزيادة كفاءة احتراقه) منذ مايو ٢٠٠٦، بينما هناك ولايات أخرى لديها حوافز ضريبية إضافية. وعلى المستوى الاتحادي، وضع قانون سياسة الطاقة الصادر عام ٢٠٠٥ هدفا يتمثل في وصول أنواع الوقود المتجدد إلى ٧,٥ مليار غالون بحلول عام ٢٠١٢ (أي حوالي ١٠٪ من مجموع استخدام البنزين المتوقع). ويتوقع تحقيق معظم ذلك الهدف بالإيثانول المنتج محليا والمستخرج من الذرة. وهناك مشروع قانون ينظر فيه حاليا من شأنه أن يصل بهدف أنواع الوقود البيولوجي إلى خمسة أمثال الهدف الحالي تقريبا، أي إلى ٣٥ مليار غالون بحلول عام ٢٠٢٢.

• أما في الاتحاد الأوروبي، فإن معظم البلدان تتيح إعفاءات ضريبية على أنواع الوقود البيولوجي (وهي منفعة كبيرة بالنظر إلى الضرائب العالية على الوقود) وإعانات للأبحاث. ويبلغ متوسط التعريفية الجمركية على واردات الإيثانول ٠,١٩ دولار للتر الواحد، بينما تفرض تعريفية جمركية على اللقيم المستخدم في إنتاج الديزل البيولوجي تصل إلى ٦,٥٪. وتختلف الأهداف الرسمية باختلاف البلدان، ولكن معظمها تتقارب مع الهدف الراهن على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهو الهدف الطوعي والطموح إلى حد ما، والذي وفقا له ينبغي أن تمثل أنواع الوقود البيولوجي ٥,٧٥٪ من مجموع أنواع الوقود بحلول ٢٠١٠. وقد وضع الاتحاد الأوروبي أيضا هدفا ملزما من الوجهة القانونية لكل بلد عضو، وهو الوصول إلى نسبة ١٠٪ بحلول سنة ٢٠٢٠.

<sup>٦</sup> وفق السيناريو البديل، يفترض أن البلدان تنتج الإيثانول والديزل البيولوجي بالتناسب مع صادراتها المتوقعة من قصب السكر وزيت النخيل في عام ٢٠٠٧. على التوالي، باستخدام بيانات وزارة الزراعة الأمريكية. والسبب في ذلك أن تكنولوجيا الإنتاج بسيطة إلى حد كبير. وعند مستويات الاستهلاك المتوقعة، لن تكون هناك قيود كبيرة على استخدام الأرض. فضلا على ذلك، فإن السوق أمام الديزل البيولوجي الهندي المستخرج من شجرة الجatroفا يتوقع له أن يتسع وفق السيناريو البديل، حيث تجري تنمية هذا المصدر في الوقت الراهن بالفعل ولكن لا يتوفر له زخم كاف في إطار السيناريو الأساسي.

<sup>٥</sup> غير أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لديهما تعريفات جمركية على الزيوت المستخدمة كلقيم لإنتاج الديزل البيولوجي، ومن المفارقة أنها في البداية تسبب وضعا غير موات للمنتجين المحليين قياسا إلى المستوردين. وتتم موازنة ذلك بالخصم الضريبي الممنوح لشركات الوقود الخليط البالغ دولارا واحدا على الغالون (في الولايات المتحدة) والإعفاءات الضريبية على الديزل البيولوجي (في أوروبا). وقد أدت هذه التشوهات إلى «مراجعة الدعم» ("subsidy arbitrage") بين البلدان.

الصادرات كحصّة في مجموع حجم التجارة المتوقع في السلع في عام ٢٠١٢ بوجه عام من منظور منتجي أنواع الوقود البيولوجي (وبدرجة أقل من ذلك من منظور البلدان المصدرة الصافية للجلال). وتساء الأحوال بقدر طفيف من منظور البلدان المستوردة الصافية لزيت بذر النخيل كالمهند وإفريقيا، وتساء بمقدار لا يذكر من منظور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (أقل من ٠.٠١٪ من مجموع قيمة التجارة). وإجمالاً، يهبط متوسط التكاليف الكلية للإنتاج العالمي وتتقلص انبعاثات غازات الدفيئة مع دخول المزيد من المنتجين الأكثر كفاءة. وسوف تهبط أيضاً التكاليف على المالية العامة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وإن كان ذلك بنسبة مئوية صغيرة جداً من ميزانيات كل منهما.<sup>٦</sup>

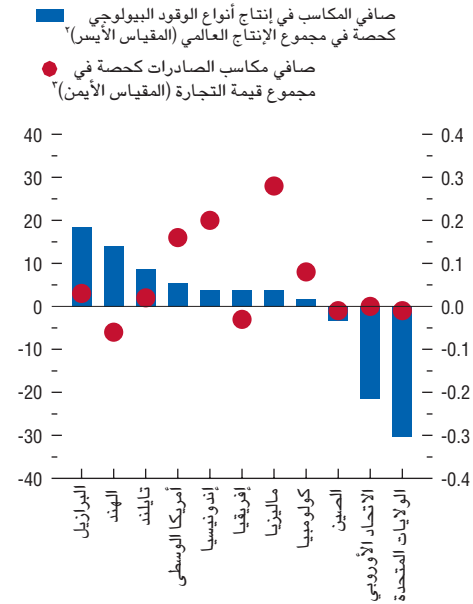
#### كيف يمكن تحسين السياسات المتعلقة بأنواع الوقود؟

يوضح التحليل في هذا الإطار كيف أن السياسات الراهنة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تدعم أنماط إنتاج تفتقر إلى الكفاءة. وليس معنى ذلك أنه ينبغي عدم تشجيع استخدام الوقود البيولوجي كمكمل للوقود العادي بمقادير صغيرة، حيث إن أنواع الوقود البيولوجي لها بعض المنافع البيئية مقارنة بأنواع الوقود المستخرجة من البترول. ويمكن تنفيذ بعض السياسات من أجل تعزيز هذه المنافع الصافية.

- أول سياسة مثلى هي السماح بحرية التجارة في أنواع الوقود البيولوجي مع فرض ضريبة على الكربون في الوقت ذاته على جميع أنواع الوقود على نحو يعكس تكاليف الانبعاثات. وبهذه الطريقة، سوف يتم تعظيم المنافع البيئية لأنواع الوقود البيولوجي (راجع الملحق ٢-١).
- يمكن أن يكون هناك مبررات لإعطاء صلاحيات بخلط أنواع الوقود وفق حد زمني واضح في حالة أنواع الوقود البيولوجي كوسيلة للتغلب على التكاليف الثابتة الانتقالية اللازمة للتحرك صوب تكنولوجيا جديدة.
- ينبغي تشجيع البحث والتطوير في مجال أنواع الوقود المتجددة. وهناك دور مشروع للحكومات في تمويل الأبحاث الواعدة المتعلقة بهذه الأنشطة، وذلك بالنظر إلى طابعها كسلعة عامة، وخصوصاً إذا كان التأثير البيئي غير مسعر في الوقت الحالي بقدر ملائم.

<sup>٦</sup> تنشأ أهم التكاليف المباشرة وغير المباشرة على المالية العامة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من السياسات الزراعية، والتي يفترض أنها تظل بدون تغيير وفق السيناريوهين الأساسي والبدلي. راجع المناقشة الواردة في الإطار ٥-٢ من عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي.

#### صافي المكاسب في إنتاج أنواع الوقود البيولوجي وصافي صادراتها إلى قيمة التجارة فيها في عام ٢٠١٢ — بلدان ومناطق مختارة<sup>٧</sup> (التغير ٪ قياساً إلى التنبؤ الأساسي)



المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. <sup>٧</sup> وفق السيناريو البديل، يتم إنتاج الإيثانول حصرياً من قصب السكر، ويتم إنتاج الديزل البيولوجي من زيت النخيل (ومن شجرة الجوزوفا في الهند).

<sup>٨</sup> يشير إلى التغير ٪ في إنتاج الإيثانول والديزل البيولوجي في عام ٢٠١٢ قياساً إلى التنبؤ الأساسي.

<sup>٩</sup> يشير إلى التغير في صافي الصادرات وفقاً للسيناريو البديل قياساً إلى السيناريو الأساسي مقسوماً على حجم التجارة المتوقع في عام ٢٠١٢؛ حيث تعرف التجارة بأنها صادرات السلع زائداً وارداتها (توقعات صندوق النقد الدولي). ووفق السيناريو البديل، تهبط أسعار الذرة والقمح وزيت فول الصويا بنسبة ١٠٪، وترتفع أسعار السكر وزيت النخيل بنسبتي ١٥٪ و ٢٠٪، على التوالي.

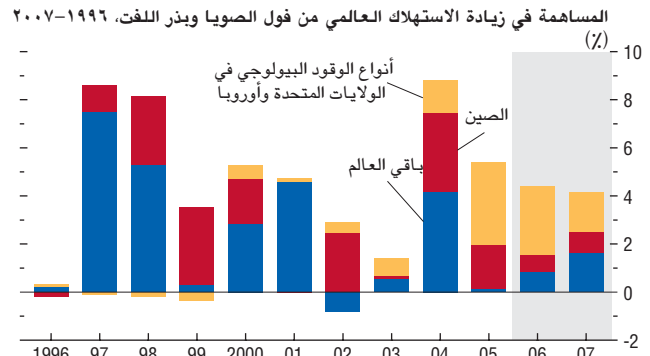
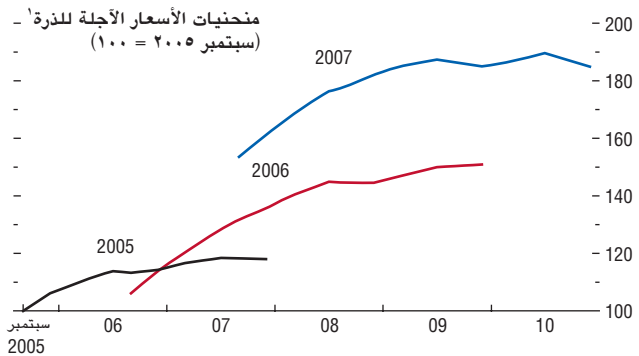
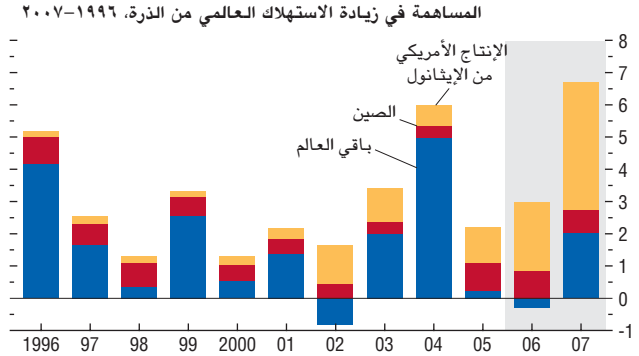
في إنتاج أنواع الوقود البيولوجي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، إلى انخفاض أسعارها بنسبة ١٠٪ قياساً إلى السيناريو الأساسي.<sup>٧</sup> وسوف يتحسن صافي

<sup>٧</sup> تستند تغيرات الأسعار إلى تنبؤات وزارة الزراعة الأمريكية وإلى حسابات خبراء الصندوق استناداً إلى المرونات التاريخية. ويتمتع قصب السكر بحماية عالية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن هناك مجالات كبيرة متاحاً للتوسع في زراعته عالمياً (بما في ذلك في منطقة جنوب وسط البرازيل التي تتميز بارتفاع الإنتاجية)، وتبعاً لذلك، فعلى العكس من أسعار الذرة في الولايات المتحدة، لا يتعين أن ترتفع الأسعار ارتفاعاً هائلاً كي تستحث على استجابة العرض.

وبوجه عام، تعكس الطفرة الأخيرة في أسعار الأغذية مزيجاً من العوامل كما يلي:

- قوة الطلب على الوقود البيولوجي: يتوقع لارتفاع إنتاج الإيثانول في الولايات المتحدة أن يسهم بنسبة ٦٠٪ من الزيادة العالمية في استهلاك الذرة في ٢٠٠٧ (اللوحة العليا من الشكل البياني ١-٢٣). وقد أدت التزامات السياسات بتشجيع زيادة استخدام الإيثانول إلى تضخيم التأثير على أسعار الذرة، وهو ما دفع أسعار العقود المستقبلية إلى الارتفاع (اللوحة الوسطى من الشكل البياني ١-٢٣). ووفقاً لما ذكرته وزارة الزراعة الأمريكية، من المرجح أن يزيد استخدام الذرة في إنتاج الإيثانول في الولايات المتحدة من ١٤٪ من مجموع الإنتاج في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٣٠٪ بحلول العام ٢٠١٠/٢٠١١. وبالمثل، كانت الزيادة المستمرة في استخدام فول الصويا وزيت بذر اللفت في إنتاج أنواع الوقود البيولوجي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هي السبب وراء معظم النمو في الطلب على هذين المحصولين في السنوات الأخيرة (اللوحة السفلى من الشكل البياني ١-٢٣). وقد أدى التوسع القوي في إنتاج الوقود البيولوجي أيضاً بطريقة غير مباشرة، إلى زيادة أسعار بنود الأغذية الأخرى غير المرتبطة بالوقود عن طريق توفير حوافز للمزارعين على التحول بعيداً عن نباتات المحاصيل الأخرى وعن طريق زيادة تكلفة علف الماشية.
- زيادة الطلب من الأسواق الصاعدة: أصبحت الصين مصدراً مهماً من مصادر نمو الطلب العالمي على الأغذية، حيث تسهم مثلاً بحوالي ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من الزيادة في الاستهلاك العالمي من فول الصويا واللحوم. أما إسهام الهند في الطلب العالمي على الأغذية، وخصوصاً اللحوم، فقد انتعش هو أيضاً مؤخراً. ورغم أن زيادة الاقتصادات الصاعدة من استهلاك الأغذية تدعم أسعار الأغذية، فمن غير المرجح أن تكون قد أدت دوراً قائداً في الارتفاع الهائل مؤخراً في أسعارها، وذلك نظراً إلى أن طلب هذه الاقتصادات على الأغذية بدأ يشهد زيادة كبيرة في تسعينات القرن العشرين، أي قبل الارتفاع الحالي في الأسعار بكثير.
- الصدمات المعاكسة على جانب العرض: أدت الأحوال الجوية غير المواتية إلى انخفاض المحصول العالمي من بعض بنود الأغذية. فمثلاً، أدت شدة الجفاف في أستراليا، وهي واحد من البلدان الرئيسية المصدرة للقمح، إلى هبوط إنتاج القمح الأسترالي بنسبة ٦٠٪ في عام ٢٠٠٦. وإضافة إلى ذلك، فإن اندلاع «مرض الأذن الزرقاء» أدى إلى هبوط كبير في أعداد رؤوس

## الشكل البياني ١-٢٣: مصادر الطلب وأسعار بنود أغذية مختارة مرتبطة بالوقود



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP، ووزارة الزراعة الأمريكية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ العقود المستقبلية حسب تاريخ ٨ أغسطس من كل سنة.



## الملحق ١-٢: تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات

بالتنسيق الدولي. ويضعاف من حدة هذه المشكلات طبيعة هذا العامل الخارجي كرسيد (أي أن الضرر لا ينشأ من التدفق الجاري وإنما من الرصيد المتراكم)، وهو ما يعني أن قدرا كبيرا من الضرر المستقبلي سوف يكون انعكاسا لانبعاثات سابقة. وتثور قضايا أخرى مفاهيمية وعملية من فترات التأخر الطويلة في العملية ومن جوانب عدم الغموض الشديد التي لا تزال قائمة، بما في ذلك مخاطر وقوع أحداث بالغة الضرر (حتى إن كان الاحتمال منخفضا نسبيا).

ويستكشف هذا الملحق تلك التحديات. ويبين باختصار ما هو معروف عن علم تغير المناخ، وذلك من أجل التهيئة لاستعراض عام لتأثيره الاقتصادي. ويتناول الملحق أيضا بالمناقشة اقتصاديات التدخلات على مستوى السياسات بهدف تشجيع التكيف الرامي إلى تقليص الضرر الناجم عن تغير المناخ، واستراتيجيات التخفيف الرامية إلى الحد من تغيرات الغلاف الجوي التي تسبب تغير المناخ. وسوف يتم استكشاف هذه القضايا بالمزيد من التعمق في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

### تخصيص التحديات

ثاني أكسيد الكربون هو أهم غازات الدفيئة المنبعثة بسبب النشاط البشري، والذي يمثل حوالي ٧٧٪ من مجموع انبعاثات غاز الدفيئة، ثم هناك الميثان والأكسيد النيتري، ويمثلان حوالي ١٤٪، و٨٪، على التوالي.<sup>٩</sup> وقد زاد تركيز غاز الدفيئة في الغلاف الجوي (مقيسا بثاني أكسيد الكربون المكافئ) من حوالي ٣٠٠ جزء من المليون في عام ١٧٥٠ إلى ٤٣٠ جزءا من المليون الآن، وهو مستمر في الزيادة بحوالي جزئين اثنين من المليون في العام.<sup>١٠</sup> وارتفع متوسط الحرارة العالمي بحوالي ٠.٧ درجة مئوية في الفترة بين عام ١٩٠٦ وعام ٢٠٠٥، ويتوقع لتركيزات غاز الدفيئة الحالية أن تسبب زيادة أخرى في درجة الحرارة في العقود القادمة.<sup>١٢</sup>

<sup>٩</sup> بخار الماء هو أكثر غاز الدفيئة وفرة، ولكن الأنشطة البشرية ليس لها إلا أثر بسيط على كميته، وهو، على عكس غاز الدفيئة الأخرى، ليس له سوى تأثير قصير الأمد نسبيا على المناخ. ويستبعد بخار الماء من الإشارات إلى غاز الدفيئة من الآن فصاعدا.

<sup>١١</sup> راجع دراسة Stern and others (2007).

<sup>١٢</sup> تقرير IPCC (2007b). غير أن الزيادة لم تكن على منوال واحد. تتمثل التقديرات القائمة على النموذج في أنه حتى مع عدم ثبات التركيزات في الغلاف الجوي عند مستوياتها التي بلغتها في عام ٢٠٠٠، فإن الاحترار سيزيد بحوالي ٠.٢ درجة مئوية في العشرين سنة القادمة (مع زيادة تراكمية في الاحترار وفق أفضل التقديرات تبلغ ٠.٦ درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحالي). تقرير IPCC (2007b).

الخنازير في الصين، مما دفع أسعار اللحوم المحلية إلى الارتفاع بأكثر من ٥٠٪ في أغسطس ٢٠٠٧ (كتغير عن سنة سابقة) مما رفع التضخم السنوي في أسعار الأغذية إلى أكثر من ١٦٪.

أشباه الموصلات: هبطت إيرادات المبيعات العالمية من أشباه الموصلات بأكثر من ٢٪ في النصف الأول من ٢٠٠٧ محسوبة على أساس التغير من سنة إلى أخرى، وذلك مقارنة بالزيادة التي تجاوزت ٩٪ والمتحققة في نفس الفترة في عام ٢٠٠٦. وقد جاء ذلك انعكاسا للهبوط المستمر في متوسط أسعار المبيعات، وذلك بسبب التنافس الشرس في شريحة المعالجات الدقيقة، بينما كانت هناك طاقة إنتاجية زائدة في أسواق ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكي (DRAM)، وضعف في الطلب، وزيادة في المخزونات. وباستشراف المستقبل، يتوقع لهذا الاتجاه العام أن يستمر في النصف الثاني من ٢٠٠٧ وما بعده، حيث تم تعديل التنبؤ لمبيعات ٢٠٠٧ بالنقص بقدر كبير إلى ١.٨٪ مقارنة بنسبة ١.٠٪ كانت متوخاة من قبل.

## الملحق ١-٢: تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات

مؤلفو هذا الملحق، بما في ذلك الإطارات هم، بن جونز، ومايكل كين، وجون نورغارد، ويون ستراند.

هناك توافق آراء واسع النطاق الآن على أن تغير المناخ الناتج عن النشاط البشري يحدث وسوف يستمر في المستقبل المنظور، ومن المرجح أن يزداد كثافة (تقرير IPCC, 2007b).<sup>١١</sup> ويشكل ذلك تحديات كبيرة للسياسة الاقتصادية. وربما أهم من ذلك من الناحية الأساسية هو أن تغير المناخ عامل خارجي عالمي: إذ أن العقبات الاجتماعية لانبعاثات غاز الدفيئة التي توجه هذه العملية لا يتحملها كاملة من يتسببون فيها وحدهم، ولكن يتحملها العالم بأسره — ويرجع أن تكون البلدان منخفضة الدخل هي الأشد تضررا. ويثير هذا مشكلات مهمة تتعلق

<sup>١١</sup> الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي (IPCC) أنشأ برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية من أجل توفير تجميع للبحوث التي تتناول تغير المناخ. وينبغي أن يشار إلى أن هناك آراء مخالفة بشأن العلاقة بين الأنشطة البشرية وزيادة تركيزات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي والعلاقة بين زيادة التركيزات وبين التغيرات المشاهدة والمتوقعة في درجات الحرارة. راجع، على سبيل المثال، دراسة Carter and others (2001) ودراسة Lindzen, Chou, and Hou (2007).



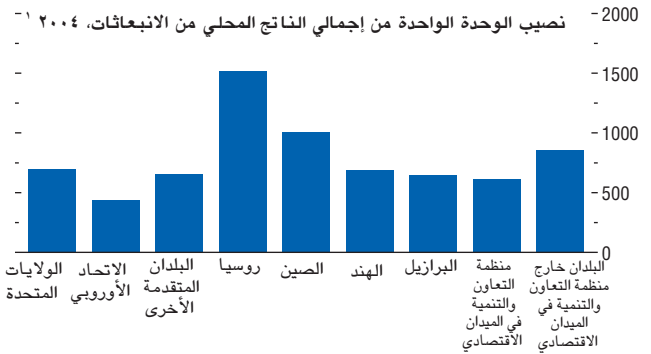
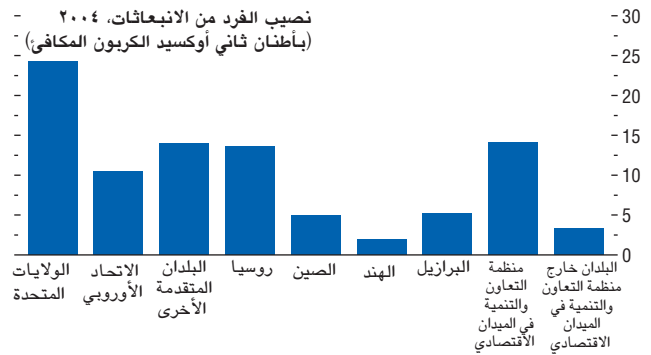
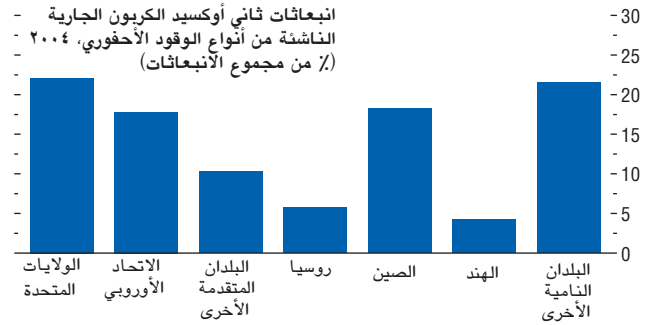
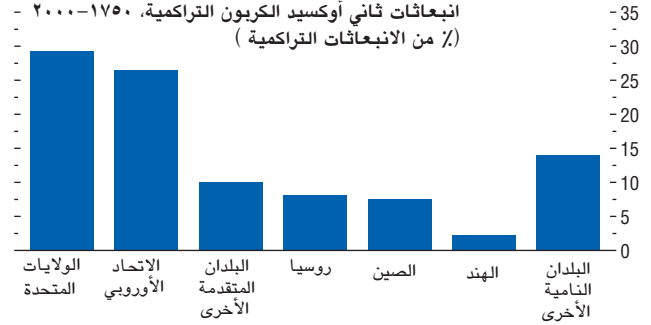
الشكل البياني ١-٢٤: انبعاثات غازات الدفيئة، حسب المنطقة

ويتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أنه إذا لم تحدث استجابات على مستوى السياسات، فإن الانبعاثات وفق «السيناريو المعتاد» سوف تؤدي إلى زيادات في متوسطات درجات الحرارة العالمية تبلغ في المتوسط بين ١,١ درجة مئوية و ٦,٤ درجات مئوية (أعلى من المستويات السائدة قبل الثورة الصناعية) بحلول عام ٢١٠٠، وكموشر على الدلالة المحتملة لذلك التوقع، يكون الاحترار بمقدار ٥ درجات مئوية بالتقريب مشابهها للفرق بين درجات الحرارة السائدة في آخر العصر الجليدي وبين درجات الحرارة السائدة الآن.

ورغم أن التوقيت والانتشار الجغرافي محاطان بعدم اليقين، فهناك عدة آثار مناخية أكثر تحديدا يتوقع ظهورها أيضا. ويتوقع أن تشهد الأجزاء الشمالية من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا أكبر الزيادات في درجة الحرارة، مع حدوث زيادات أقل (ولكنها لا تزال ضخمة) في درجات الحرارة في المناطق الاستوائية. ومن المرجح أن يتغير النمط العالمي لهطول الأمطار، فيزداد جفاف العديد من المناطق الجافة بالفعل (بما في ذلك في إفريقيا وأستراليا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، والبحر المتوسط). ويمكن أن تقع آثار أخرى (ولكنها محاطة بقدر كبير جدا من عدم اليقين)، على هطول الأمطار في العديد من المناطق الاستوائية وعلى الأنماط الموسمية، وهو ما يحتمل أن يؤثر على مقدرات المجتمعات البشرية الكبيرة وعلى حجم الموارد الطبيعية ذات الأهمية الحيوية. ومن المتوقع أن تتفاقم أخطار الفيضانات بسبب زيادة كثافة هطول الأمطار وارتفاع مستويات البحار (بين ٠,٢ و ٠,٦ متر في القرن الحالي،<sup>١٤</sup> وتزيد مع زيادة وتيرة ذوبان جبال الجليد)، فضلا عن زيادة تواتر و/أو حدة الأحداث الجوية المتطرفة، بما في ذلك الأعاصير والفيضانات والموجات الحارة وحالات الجفاف، والتي تصل إلى أعلى مستويات الخطورة في إفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي.

وبخلاف هذه الآثار، قد تكون هناك «نقاط حرجة» يتسبب تجاوزها في إحداث آثار مناخية دائمة أكثر حدة. وتشمل هذه النقاط الحرجة الذوبان السريع المحتمل

<sup>١٣</sup> يورد تقرير IPCC (2007) توقعات لدرجات الحرارة وفق سلسلة من السيناريوهات، ويوفر في حالة كل سيناريو منها حدا أعلى وحدا أدنى، وذلك باحتمال يبلغ ٨٢٪ لوقوع الزيادة في درجة الحرارة بين الحدين: ويقع النطاق الوارد هنا بين أدنى هذه الحدود وأعلىها. وتستند كل هذه السيناريوهات إلى افتراض شائع - يمثل تذكيرا سهلا بسيطاً - هو أن وصول تركيز ثاني أكسيد الكربون إلى الضعف فوق مستوياته التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية، يعني فرصة تبلغ ٦٦٪ أو أعلى في أن يحدث احترار في سطح الكرة الأرضية يبلغ متوسطه من درجتين مئويتين إلى ٤,٥ درجات مئوية (مع وصوله وفق أفضل التقديرات إلى حوالي ٣ درجات مئوية).  
<sup>١٤</sup> تقرير IPCC (2007a).



المصادر: دراسة (2005) Baumert, Herzog, and Pershing و International Energy Agency (2006, 2007).  
<sup>١</sup> باطنان ثاني أكسيد الكربون المكافئ لكل مليون دولار، معدلة حسب تعادل القوى الشرائية.

## الملحق ١-٢: تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات

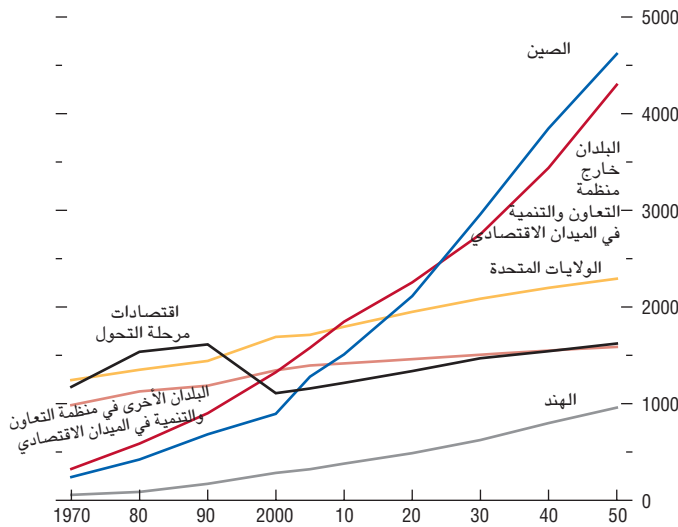
للأنهار الجليدية، وتحول مسار التيار الخليجي مما يؤدي إلى تغير هائل في المناخ في شمال أوروبا، وذوبان طبقة الجليد في إقليم الصحارى الجليدية (التندرا) في أنحاء واسعة من كندا والصين وروسيا، مما يؤدي إلى انطلاق كميات هائلة من غاز الميثان. ورغم أن هناك قدرا كبيرا من عدم اليقين يحيط بالموقع الدقيق لهذه الحدود الدنيا، فإن العديد منها — كالذوبان غير القابل للتحويل في صفحة الجليد في غرينلاند، مما يسهم في ارتفاع مستوى سطح البحر عدة أمتار — قد يكون واقعا ضمن نطاق الزيادات في درجات الحرارة التي يمكن أن تتحقق في القرن الحالي (حتى وفق بعض سيناريوهات التخفيف).

### مصادر انبعاثات غاز الدفيئة

ينشأ تغير المناخ من تراكم رصيد غاز الدفيئة، بينما معظم السياسات الرامية إلى الحد من الأخطار لا يمكن أن تعالج إلا تدفق الانبعاثات.<sup>١٥</sup> وتوضح اللوحتان العليان في الشكل البياني ١-٢٤ مصادر صدمة غاز ثاني أكسيد الكربون (الانبعاثات المتراكمة منذ عام ١٧٥٠) موزعة حسب المناطق، إلى جانب الانبعاثات السنوية في عام ٢٠٠٤، وكلاهما كنسبة مئوية من المجموع. وتسهم الاقتصادات المتقدمة بحوالي ٧٥-٨٠٪ من هذه الصدمة، ولكن نسبة أكبر بكثير من الانبعاثات الجارية تنشأ من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (التي يشار إليها من الآن فصاعدا هنا باسم «البلدان النامية»، وهو ما يشمل الأسواق الصاعدة).

أما اللوحتان السفليان في الشكل البياني ١-٢٤، فتوضحان أن نصيب الفرد من الانبعاثات يبلغ في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أربعة أمثال نصيب الفرد من الانبعاثات في خارج بلدان المنظمة؛ غير أن نصيب الفرد من هذه الانبعاثات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أعلى في البلدان النامية. وتعبيرا عن هذا النمط في كثافة الانبعاثات، والنمو المرتقب مستقبلا، يتوقع أن تحدث زيادة كبيرة في حصة البلدان النامية في مجموع الانبعاثات وفق «السيناريو المعتاد» في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٥٠ (الشكل البياني ١-٢٥).

### الشكل البياني ١-٢٥: الانبعاثات الكربونية الفعلية والمتوقعة المرتبطة بالوقود وفق «السيناريو المعتاد» (بملايين أطنان الكربون سنويا)



المصادر: دراسة (Baumert, Herzog, and Pershing (2005) و International Energy Agency (2007).

### آثار تغير المناخ على الاقتصاد الكلي والمالية العامة

قد يتمخض تغير المناخ عن آثار ضخمة على الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وهو ما يمكن أن يشمل الآثار التالية:

<sup>١٥</sup> هناك مناهج جغرافية هندسية تسعى بدلا من ذلك إلى الحد من الاحترار الناشئ عن مستوى معين من التركيز في الغلاف الجوي عن طريق الحد من الإشعاع الداخل إلى الغلاف الجوي من الشمس: راجع على سبيل المثال، دراسة (Schelling (2007).

- التأثير السلبي المباشر على الناتج والإنتاجية من جراء التغير طويل الأجل في درجات حرارة الأرض وزيادة حدة و/أو تواتر الأحداث الجوية المتطرفة،<sup>١٦</sup> لاسيما في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة.<sup>١٧</sup> ومن المرجح أن تختلف الآثار الزراعية حسب المنطقة، حيث ينخفض الناتج في المناطق الأشد حرارة (والأفقر بوجه عام)، بينما يمكن أن تستفيد المناطق الشمالية (والأكثر رخاء في الغالب) من حدوث زيادات أقل في درجات الحرارة (من درجة مئوية واحدة إلى ٣ درجات مئوية).<sup>١٨</sup>
- التكاليف الناشئة عن ارتفاع مستويات البحار وزيادة شدة الفيضانات: هناك دراسة تقدر أن حدوث ارتفاع قدره متر واحد من شأنه أن يخفض إجمالي الناتج المحلي بما يقرب من ١٠٪ لدى عدة بلدان، بما في ذلك بنغلاديش ومصر وموريتانيا وفيت نام (دراسة Dasgupta and others, 2007). وهذا الارتفاع في مستوى سطح البحر هو أكبر بقدر ما من التقدير المتعارف عليه، ومن المرجح أن تنخفض التكاليف بأكثر من نسبة الانخفاض عند ارتفاع سطح البحر بمستويات أقل، ولكن الآثار يمكن أن تكون ضخمة. وينظر إلى بعض الدول الجزرية الصغيرة، بما في ذلك كيريباتي، وملديف، وجزر مارشال، وجزر ميكرونيزيا، على أنها معرضة لخطر كبير، وكذلك السكان القاطنون في المناطق الساحلية عبر مجموعة أوسع من البلدان، بما في ذلك مراكز حضرية تشهد توسعا سريعا.<sup>١٩</sup>
- زيادة مخاطر انتشار الهجرة والصراعات، بسبب تدهور المناخ طويل الأجل وزيادة الأضرار المترتبة على الأحداث الجوية المتطرفة.
- استمرار التدهور في أوضاع المالية العامة بسبب تقلص القواعد الضريبية التقليدية و/أو زيادة الإنفاق الموجه لتخفيف تغير المناخ والتكيف مع مستجداته. (على النحو الوارد مناقشته أدناه).
- ومن منظور أكثر إيجابية، يمكن تحقيق إيرادات من نظم التخفيف — وهي تمثل كسبا مزدوجا يجمع بين تعزيز أوضاع المالية العامة وتحسين الظروف البيئية بتخفيض الاعتماد على الضرائب الأكثر إحدانا للتشوهات.
- زيادة الأهمية التي أصبحت تُعلق في بلدان كثيرة على تكلفة الجهود الرامية إلى تخفيف انبعاثات الكربون، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الاستثمار، تكتسب أهمية في العديد من البلدان (وهي بلدان صناعية إلى حد كبير).
- ظهور مشكلات في موازين مدفوعات بعض البلدان بسبب انخفاض صادرات السلع والخدمات (المنتجات الزراعية والأسماك والسياحة) أو ازدياد الحاجة إلى استيراد المواد الغذائية وغيرها من الواردات الضرورية. وقد تحدث انقطاعات في تدفق التجارة بسبب وقوع أضرار على الموانئ والطرق.
- الآثار «غير السوقية» السلبية التي ترتبط بفقدان التنوع الحيوي والنظم البيئية، وآثار تغير المناخ على صحة الإنسان ونوعية الحياة.
- ولتحديد الاستجابة الفعالة لتغير المناخ، يتعين قياس طبيعة هذه الآثار ودرجة حدتها ونمط توزيعها. وقد ركز علماء المناخ بالطبع على جوانب عدم اليقين المرتبطة بعملية تغير المناخ. ولكن عدم اليقين الشديد يحيط أيضا بعملية تقدير الآثار الاقتصادية وغيرها من التبعات الأوسع نطاقا على الرفاه الإنساني. وتشمل المتغيرات الأساسية معدلات نمو السكان ونمو الإنتاجية المستقبلية، وخصوصا معدل تقارب النمو بين المناطق؛ وكثافة الانبعاثات بمرور الوقت وفي مختلف المناطق، ومعدل اعتماد التكنولوجيات الجديدة. وللتوصل إلى مجمل الآثار المتوقعة عبر الفترات الزمنية، يتعين أيضا اختيار خصم ملائم، وهو ما كان موضع التركيز في قدر كبير من المناقشات الأخيرة في هذا الخصوص، كما سيرد لاحقا.
- وهناك عدة دراسات تتناول هذه التحديات باستخدام نماذج تركز على مختلف الروابط. ففي تقرير ستيرن (Stern Review) الصادر مؤخرا (دراسة Stern and others (2007)) نمودجا «متكاملا» يجمع بين الجوانب المناخية والجوانب الاقتصادية الكلية وإطارا احتماليا للرفاه، شملا الآثار غير السوقية وكذلك الاحتمال المنخفض ولكن مع حدوث نتائج متطرفة شديدة الضرر.

<sup>١٦</sup> هناك أدلة على حدوث زيادات سريعة في التكاليف الاقتصادية لأحداث الطقس الشديدة. فمثلا، تورود دراسة (المشار إليها في تقرير UN Finance Initiative CEO Briefing, 2006) أن تكاليف البنية التحتية وبعض التكاليف الأخرى المترتبة على أحداث الطقس الشديدة زادت في المتوسط بنسبة ٦٪ سنويا في الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٥. واستمرار هذا الاتجاه من شأنه حدوث خسائر متوقعة تبلغ ٨٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤١، مع وصول الخسائر في سنة الذروة إلى أكثر من تريليون دولار.

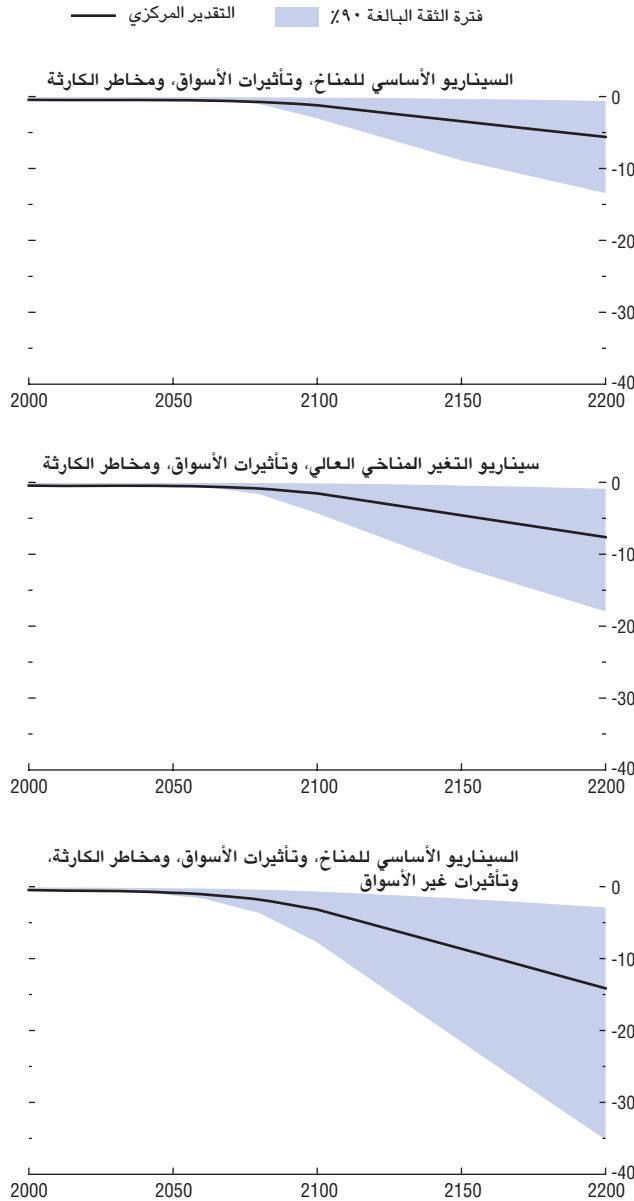
<sup>١٧</sup> خلال فترة الجفاف التي من ١٩٩١ إلى ١٩٩٩، وذلك على سبيل إعطاء مثال واحد فقط على الأثر السلبي لهذه الأحداث، هبط الناتج الزراعي في ملاوي بحوالي ٢٥٪، وهبط إجمالي الناتج المحلي بحوالي ٧٪.

<sup>١٨</sup> غير أن هذا سوف يعتمد على حد كبير على وجود أثر تخصيب الكربون الإيجابي القوي، ولا يزال وجود ذلك الأثر محاطا بعدم اليقين.

<sup>١٩</sup> هناك ١٢ مدينة من بين المدن الكبرى في العالم والبالغ عددها ١٦ مدينة (يزيد تعداد سكانها على ١٠ ملايين نسمة)، وكلها تشهد نموا سريعا، هي مدن ساحلية (تقرير UN Finance Initiative CEO Briefing, (November 2006).

## الملحق ١-٢: تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات

### الشكل البياني ١-٢٦: الخصائص الزمنية للأضرار الكلية الناشئة عن تغير المناخ (الخسارة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي %)



ويوضح الشكل البياني ١-٢٦ المسار الزمني للأضرار المتوقعة (٪ من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي العالمي) وفق السيناريوهات الثلاثة الرئيسية في دراسة ستيرن، والتي تختلف من حيث مدى حساسية المناخ وتقييم الآثار «غير السوقية» (مثل تقلص التنوع الحيوي). و٩٠٪ وترتفع الخسائر المحتملة المتوقعة في الدراسة بقدر كبير بمرور الوقت: إذا يقع نطاق التقدير المركزي من واحد إلى ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٥٠، ومن ٢ إلى ٨٪ بحلول عام ٢١٠٠، ومن ٥ إلى ١٤٪ بحلول عام ٢٢٠٠.

وهناك دراسات أخرى تضع تقييما للآثار الاقتصادية الكلية لتغير المناخ عند مستويات مختلفة من الاحترار، وتشمل تلك الدراسات ما يلي: دراسة Mendelsohn and others (2000) ودراسة Nordhaus and Boyer (2000)؛ ودراسة Hope (2006)؛ ودراسة Tol (2005). ويعرض الشكل البياني ١-٢٧ بعض هذه النتائج إلى جانب التقديرات المركزية للسيناريوهات الثلاثة الواردة في تقرير ستيرن والمشار إليها أعلاه. وتغطي هذه النتائج مجموعة كبيرة متنوعة من التكاليف الاقتصادية الممكنة التي تتراوح بين الخسائر التي لا تذكر (بل والآثار الإيجابية عند مستويات الاحترار المنخفضة)، إلى خسائر الناتج البالغة حوالي ١٠٪ في حالة حدوث احترار عالمي يبلغ ٦ درجات مئوية في المتوسط (وهو أمر ممكن، ولكنه غير مرجح، وفقا لما يذكره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بحلول عام ٢١٠٠).

لماذا هذا الاختلاف الكبير بين تقديرات التأثير الاقتصادي لتغير المناخ؟ يستند تحليل مندلسون إلى تغطية قطاعية ضيقة نسبيا ويفترض قدرة عالية نسبيا على التكيف. وتشمل دراستا «نوردهاوس» و«ستيرن» تقديرات للآثار غير السوقية الأوسع نطاقا، وهما مدفوعتان إلى حد كبير عند المستويات الأعلى للاحترار، بإعطاء تقدير أعلى بكثير لمخاطر وتكاليف تأثيرات الكارثة والاضطرابات الاقتصادية. وتنظر دراسات «نوردهاوس» و«ستيرن» و«تول» إلى ما يتجاوز الآثار الكلية، إذ تقر بأنه من المرجح أن تتأثر أفقر البلدان أشد التأثير، وهو ما يرجع بوجه عام إلى زيادة تعرضها أمام التغير المادي في المناخ وأن صمودها الاجتماعي والاقتصادي أضعف.<sup>٢١</sup> فعلى سبيل المثال،

<sup>٢٠</sup> ترتفع إلى ٢٠٪ في عام ٢٢٠٠ إذا أخذ في الحسبان العبء المرتفع بشكل غير متناسب، والناشئ عن تغير المناخ الذي تتحمله الأجزاء الأفقر من العالم. ولم يدرج هذا ضمن السيناريوهات الموضحة في الشكل البياني ١-٢٧.

<sup>٢١</sup> غالبا ما ينتج ذلك من مستويات الدخل الأدنى، وزيادة الاعتماد الاقتصادي على الزراعة ونظم التوازن البيئي الضعيفة، وعدم توافر الأمن الغذائي، وانخفاض مستوى تطور البنية التحتية والخدمات العامة.

في حالة حدوث احترار قدره ٢,٥ درجة مئوية، تخلص دراسة «تول» إلى أن هناك آثارا اقتصادية إيجابية كلية، مما يعكس مكاسب في الناتج تتحقق في البلدان الغنية، ولكنها تخلص أيضا إلى أن هناك خسائر في إجمالي الناتج المحلي تبلغ حوالي ٤٪ في إفريقيا (وهو ما يخلص إليه «نوردهاوس» أيضا). وعند مستويات الاحترار الأعلى، تستمر آثار توزيعية مشابهة، وإن كانت الآثار الاقتصادية تصبح سلبية عالميا (ولكن مع اتساع نطاق عدم اليقين). وتؤدي مراعاة هذه الجوانب التوزيعية لتغيير المناخ إلى آثار أكبر مما يؤدي إليه التركيز على مجموع الناتج. وتؤثر الاختيارات المختلفة لسعر الخصم أيضا تأثيرا قويا على التقييمات التي تنتج من تجميع الآثار بمرور الوقت (راجع المناقشة الواردة أدناه).

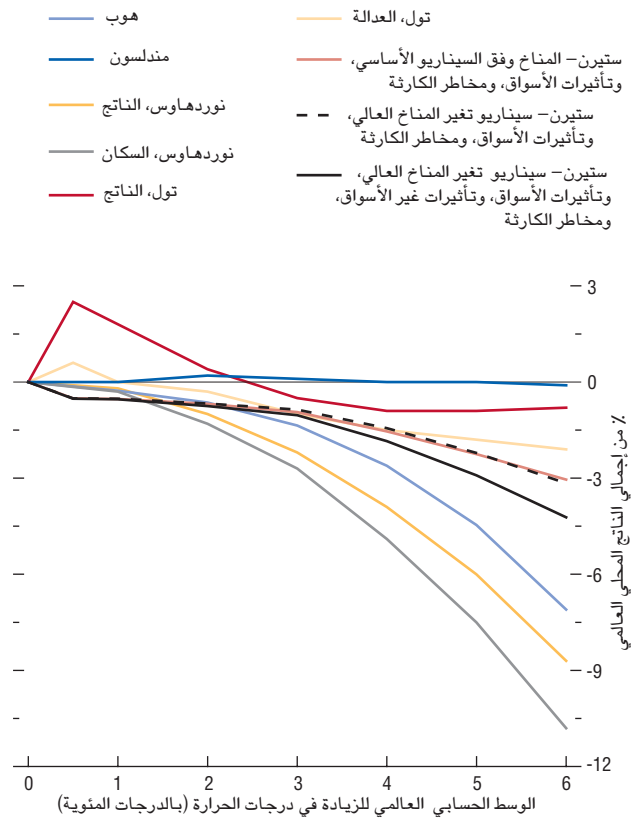
### استجابة السياسة لتغيير المناخ

رغم اختلاف الآراء حول نطاق الإجراءات اللازمة ومدى إلحاحها، يلاحظ التوافق الكبير في الآراء حول الحاجة إليها للحد من المخاطر الاقتصادية الجسيمة التي تفرضها المستويات المتوقعة للاحتراق حسب توقعات «السيناريو المعتاد». ويمكن مواجهة هذه المخاطر على الصعيدين الرئيسيين التاليين، علما بأن الاتفاق أصبح واسع النطاق على ضرورة التحرك في المسارين معا:

- تطوير السلوك وأنماط الاستثمار لمتطلبات خفض الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتغيير المناخ، بالجوء، على سبيل المثال، إلى تشييد السدود الواقية من الفيضانات التي يسببها الارتفاع المستمر في مستويات مياه البحار؛
- تخفيف درجة تغيير المناخ بخفض انبعاثات غاز الدفيئة عن طريق رفع كفاءة الطاقة؛ وحبس الكربون وتخزينه؛ وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة النووية والمتجددة؛ (طاقة الرياح، والموج، والمد، والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية، والطاقة الكهربائية المستمدة من مساقط المياه، واستخدام الكتلة الحيوية للحصول على الحرارة، والكهرباء، وأنواع الوقود البيولوجي)؛ والحد من إزالة الغابات.

ورغم وجود عدد من السياسات لمعالجة مشكلة تغيير المناخ (وترد مناقشة بعضها أدناه)، فلا يزال من الضروري زيادة نطاقها والمجالات التي تغطيها. ولكن مدى التدخل الملائم على مستوى السياسات ولد نقاشا حيا يعكس اختلاف تقديرات التكلفة والعائد التي تتحقق في حالتها الاستجابة والسلبية، كما تعكس عدم اليقين المحيط بهذه التقديرات. فمثلا يدعو تقرير ستيرن إلى اتخاذ إجراءات منسقة على المستوى العالمي من أجل تثبيت التركيز في الغلاف الجوي عند حوالي ٤٥٠-٥٥٠

الشكل البياني ١-٢٧: الوسط الحسابي لنصيب الفرد من خسائر إجمالي الناتج المحلي عند مستويات مختلفة للاحتراق



المصادر: دراسة: Hope (2006) ودراسة Stern and others (2007).

## الملحق ١-٢: تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات

جزء في المليون. ويرى تقرير المراجعة إمكانية تحقيق هذا عن طريق تخفيض كبير في الانبعاثات (ليس فقط قياساً إلى الزيادة الكبيرة المتوقعة وفق «السيناريو المعتاد»، بل أيضاً بالأرقام المطلقة). وذلك بداية من الفترة الواقعة بين عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٣٠ (راجع الشكل البياني ١-٢٨). وتعكس هذه التوصية الاستنتاج الذي توصل إليه تقرير ستيرن وهو أن التكاليف المحتملة لتغير المناخ وفق «السيناريو المعتاد» تعادل خسارة تتراوح بين ٥٪ و ١٤٪ من نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي، بدءاً من الآن،<sup>٢٢</sup> بينما تكاليف التخفيف المقدر المتسقة مع التثبيت (عند حوالي ٥٥٠-٥٠٠ جزءاً في المليون) تبلغ حوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي (وهذا الأخير في نطاق +/- ٣٪).<sup>٢٣</sup>

وتتأثر هذه النتائج تأثراً شديداً باستخدام سعر خصم منخفض في تقرير ستيرن، مما يعكس رأياً مؤداه أنه من غير الملائم أخلاقياً إعطاء وزن ترجيحي أقل لرفاه الأجيال القادمة مقارنة بالوزن الترجيحي لرفاهنا نحن. ويفرض سعر الخصم المنخفض الذي يعنيه هذا ضمناً إعطاء وزن ترجيحي عالٍ لمنافع التخفيف، وهو ما يتحقق إلى حد كبير في مستقبل بعيد، قياساً إلى تكاليف التخفيف القريبة بقدر أكبر، ومن ثم فإن هذا يبرر بذل جهد كبير من أجل التخفيف في المستقبل المباشر. ومن العقوبات الأساسية أمام حشد التأييد الكافي لسياسات التخفيف أن هناك افتقاراً لتوافق الآراء حول سعر الخصم الذي يمكن الاستناد إليه في تصميم وتقييم النتائج البديل (الإطار ١-٧).

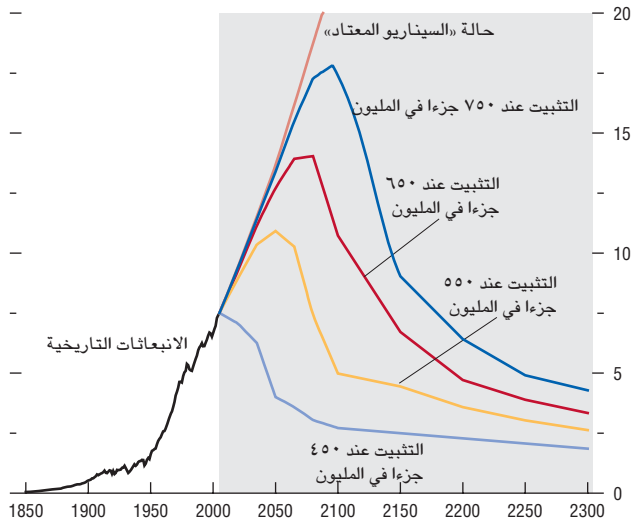
### التكيف مع تغير المناخ

التكيف هو العملية التي يتم عن طريقها الحد من الآثار الاقتصادية المعاكسة الناشئة عن تغير المناخ واختلاف هذه الآثار، وذلك عن طريق التغيير في السلوك الخاص وفي السياسات العامة، مما يخفف الانكشاف أمام أحداث الطقس الشديدة وتدهور المناخ في الأجل الطويل. وهو يضم مجالين واسعين كما يلي: (١) خطوات محددة من أجل تخفيض التكاليف الناشئة عن تغير المناخ (مثل زرع محاصيل أكثر تحملاً، أو تقوية حواجز الفيضانات)؛ (٢) تقوية القدرة على التحرك في مواجهة تغير المناخ (مثلاً، عن طريق تحسين التنبؤ بالطقس، أو التخطيط بشكل أوفى

<sup>٢٢</sup> ترتفع إلى ٢٠٪ إذا أخذت في الحسبان التكاليف المرتفعة بشكل غير متناسب والناشئة عن تغير المناخ والتي تتحملها الأجزاء الأفقر من العالم. ولم يؤخذ هذا في الحسبان في السيناريوهات الموضحة في الشكل البياني ١-٢٧.

<sup>٢٣</sup> ترتفع تقديرات التكاليف هذه ارتفاعاً حاداً (مضروبة في ٣) عند وجود تخفيف أنشط يكون مصمماً من أجل تثبيت الانبعاثات عند ٤٥٠ جزءاً في المليون.

الشكل البياني ١-٢٨: مسارات انبعاثات غازات الدفيئة المتسقة مع أهداف التركيز البديلة (بمليارات الأطنان من انبعاثات الكربون العالمية سنوياً)



المصدر: دراسة Edmonds and others (2007).



### الإطار ١-٧: النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم

إمكانية وقوع كارثة عالمية). وتشير دراسات ناقدة مثل دراسة (Nordhaus 2006) إلى أن هذا ليس هو الموقف الأخلاقي الوحيد الممكن، وأنه لا يبدو وصفا واقعيا للعديد من القرارات التي يتخذها البشر في الوقت الراهن (مثل الاستثمارات العامة في البنية التحتية). وتعبيرا عن أهمية هذه القضية، يؤدي رفع سعر الزمن المحض حتى إلى ١,٥ (وهو لا يزال سعرا منخفضا) إلى تقليل نطاق تكاليف الأضرار المتوقعة من ٥-٢٠٪ إلى ٤-٦٪ من الاستهلاك العالمي.

وتختلف الآراء حول سعر الخصم الملائم في جوانب أخرى أيضا. فترى دراسة (Dasgupta 2007) أن القيمة  $\eta = 1$  تعتبر منخفضة أكثر مما يجب: فهي تعني أن حدوث تخفيض نسبته ١٠٪ في استهلاك أي جيل مقبل يسبب نفس الخسارة في الرفاه الاجتماعي التي يسببها تخفيض نسبته ١٠٪ في الاستهلاك الجاري — ومما يمكن الاحتجاج به أنه ينبغي أن يسبب خسارة أقل، حيث إن النمو يعني أن الأجيال المقبلة سوف يكون لديها مستوى استهلاك أعلى. وزيادة القيمة المفترضة لقيمة المرونة هذه عن القيمة الواردة في دراسة ستيرن، وهي واحد صحيح، إلى قيمة متواضعة هي ١,٥ تؤدي إلى تخفيض نطاق تكاليف الأضرار المتوقعة المبين أعلاه من ٥-٢٠٪ إلى ٣-١٥٪. غير أن زيادة العزوف عن اللامساواة سوف تؤدي أيضا — كما تشير دراسة (Stern and others 2007) — إلى إعطاء وزن ترجيحي أكبر لخسائر الرفاه المباشرة الآن في البلدان الأفقر، مما يميل إلى تعزيز مبررات اتخاذ إجراءات فورية.

يعتبر اختيار سعر الخصم مسألة محورية في التقييمات المتعلقة بتوقيت ومدى التحركات في مواجهة تغير المناخ. وقد ركزت المناقشات على نتيجة مؤداها أن سعر الخصم الملائم الذي ينبغي تطبيقه على الاستهلاك المستقبلي في نماذج النمو المعيارية (نماذج رامزي) تتحقق عن طريق المعادلة التالية:

$$\rho \equiv \sigma + \eta \cdot g,$$

حيث  $\sigma$  (سعر الزمن المفضل المحض) هو السعر الذي يطبق على خصم المنفعة المستقبلية، و  $g$  هو معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك، و  $\eta$  هي مرونة المنفعة الحدية للاستهلاك (وهي تصف المعدل الذي يعطيه المجتمع لقيمة استهلاك الأجيال أحسن حالا قياسا إلى الأجيال أسوأ حالا، ومن ثم فهي تعبر عن العزوف عن اللامساواة بين الأجيال). والصورة الدقيقة لهذه المعلمات مهمة جدا بسبب ضخامة عدم التوافق في توقيت التكاليف المحتملة في الحد من الأضرار الناشئة عن تغير المناخ (والتي من شأنها أن تقع قريبا) والمنافع المتحققة من ذلك (والتي تتحقق بعد ذلك بوقت طويل). وكلما انخفض سعر الخصم زاد الوزن النسبي الذي يعطى للمنافع المستقبلية، ومن ثم زادت قوة الحجج الداعية إلى اتخاذ الإجراءات المعنية الآن.

وتأخذ دراسة (Stern and others 2007) المعادلات  $\sigma = 0.001$  و  $\eta = 1$  و  $g = 1.013$ ، مما يعني أن سعر الخصم  $\rho$  هو ١,٤٪. وقيمة  $\sigma$  المنخفضة هي انعكاس للرأي القائل بأنه ينبغي إعطاء وزن ترجيحي متساو لرفاه الأجيال الحالية ورفاه الأجيال المقبلة على حد سواء (مع كون  $\sigma$  رقما موجبا من أجل هدف وحيد هو التعبير عن

والمعلومات المتعلقة بالانتقال المستمر في أنماط الاختلاف.

- محدودية الاهتمام بمصالح الأجيال المقبلة، مما يؤدي إلى قصور الاستثمار في تخفيض الانكشاف أمام المخاطر المناخية.
- جوانب قصور أسواق الائتمان وعدم كفاية الوصول إلى رأس المال، مما يعرقل التكيف الذي يتطلب استثمارات كبيرة، وخصوصا في أفقر البلدان.
- مشكلات الخطر المعنوي التي يمكن أن تنشأ عندما يتم توفير الحماية للأسر أو المؤسسات أو الحكومات الضعيفة (أو التي تشعر أنها ضعيفة) في مواجهة مخاطر المناخ: فعلى سبيل المثال، قد يتوقع الأفراد أن يحصلوا على تعويض عن الخسائر المعنية عن طريق تعويضات التأمين أو عن طريق تحركات الحكومة في

لمواجهة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ على المالية العامة).

- ومن المرجح أن يتحقق قدر كبير من التكيف عن طريق قرارات الأسواق الخاصة، مع عدم الاحتياج إلى تدخل على مستوى السياسات العامة — ومن أمثلة ذلك التدخلات الأخيرة في أسواق الائتمان من أجل استحداث مشتقات متخصصة تتعلق بالطقس وسندات تتعلق بالكوارث. غير أن المرجح أن يكون الدعم على مستوى السياسات مطلوباً، وذلك في مواجهة حالات الفشل الواسعة النطاق في الأسواق والتي تعوق التكيف بشكل كفاء. ويمكن أن تشمل حالات الفشل هذه ما يلي:

- قصور توفير المعلومات بشأن الحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ وخيارات ذلك التكيف،

## الملحق ١-٢: تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات

- وتمثل الخيارات الأساسية على مستوى السياسات فيما يتعلق بتخفيف غاز الدفيئة فيما يلي:
- الضرائب على انبعاثات غاز الدفيئة، وأفضلها هي ضريبة الكربون التي تكون مطبقة بشكل موحد بين مصادر وبلدان الانبعاثات: وتؤثر بعض الأدوات الضريبية القائمة، لا سيما المكوس على الوقود، على الانبعاثات، ولكن المنهج بوجه عام يكون غير منتظم.
- نظم تقييد وتجارة انبعاثات الكربون ("cap-and-trade")، والتي تثبت مجموع الانبعاثات وتسمح في الوقت ذاته بالتجارة في حقوق إطلاق الانبعاثات المرتبطة بذلك (مثل خطة الاتجار في الانبعاثات التي وضعها الاتحاد الأوروبي (EU-ETS) والتي ترد مناقشتها أدناه).
- النظم الخليطة، والتي تضم عناصر من نظم الضريبة ونظم تقييد وتجارة انبعاثات الكربون.
- معايير كفاءة الطاقة المتعلقة بالمركبات والمباني والعمليات الصناعية، مثل معايير متوسط وفورات الوقود في الشركات (CAFE) الصادرة في الولايات المتحدة، أو برنامج «الفائز في السباق» ("top runner الياباني).
- الدعم الموجه إلى تطوير وتوصيل تكنولوجيات جديدة و/أو محسنة بشأن كفاءة الطاقة وتخزينها وأنواع الوقود المتجدد والطاقة النووية وحجز الكربون (مثل النفقات المدرجة في الاتحاد الأوروبي تحت ميزانية البرنامج الإطاري).
- نظم الحوكمة والحوافز الرامية إلى الحد من قطع الغابات وتخفيض الانبعاثات الزراعية (مثل المدفوعات المؤداة إلى مالكي الغابات في كوستاريكا والمكسيك). وتهدف الخمسة الأولى من هذه إلى تخفيض انبعاثات الكربون المرتبطة بالوقود الأحفوري، والتي تمثل حوالي ٦٠٪ من مجموع انبعاثات غاز الدفيئة (وهي في زيادة مستمرة). أما الأخيرة فهي مهمة بصورة رئيسية في البلدان النامية، حيث تم تحديد مجال واسع لتحقيق تخفيضات منخفضة التكلفة في قطاع الغابات (راجع مثلا دراسة Chomitz (2007). ودراسة Grieg-Gran (2006)).
- وينبغي تصميم السياسة المعنية من أجل توصيل التخفيف بكفاءة، وعلى أن يكون عند توزيع عادل للتكاليف والمنافع وفق التصور السائد. وبوجه عام، يتطلب هذا سياسات تحقق التسوية بين التكاليف الحدية للتخفيف عبر القطاعات والبلدان، مع وجود آليات تعويض ملائمة من أجل تصحيح أي آثار توزيعية غير مرغوبة.
- وهناك خيار أساسي على مستوى السياسات، يرجح أن يصبح محوريا في المناقشات حول سياسات المناخ

حالات الكوارث، وقد تتوقع الحكومات دعما أجنبيا في حالة وقوع كارثة طبيعية.

وسوف يتطلب تحقيق التكيف بكفاءة أيضا تنسيقا دوليا في مواجهة جوانب الضعف عبر الحدود، كأن يكون ذلك مثلا من أجل إدارة شبكات الأنهار الرئيسية، كنهر الجانج أو نهر النيل، وفي التحرك في مواجهة الأنماط الجديدة لمشكلة الإجهاد المائي (water stress). وبالمثل، قد تحتاج الحكومات إلى التعاون على المستوى العالمي أو الإقليمي من أجل التغلب على الحواجز التي تحول دون التكيف، مثلا، من أجل تحسين التنبؤ الإقليمي بالأحوال الجوية أو توصيل مساعدات الإغاثة في حالات الكوارث إلى المجموعات السكانية المتنقلة. غير أن صياغة السياسات في هذا المجال يعوقها نقص الأدلة الكمية القوية على الحجم المرجح لتكاليف التكيف ومنافعه. وهناك تقدير لتكاليف التكيف من أجل حماية البلدان النامية من مخاطر تغير المناخ يضعها بين ٣ مليارات و٣٧ مليار دولار كل عام — وهو نطاق واسع جدا (الرقم الأعلى يمثل حوالي ثلث مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسرة).

### تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة

هناك عدة سبل يمكن من خلالها تحقيق خفض كبير في مستوى انبعاثات الغاز، ومن المرجح أن تزداد الخيارات المتاحة في هذا الصدد مع ظهور المزيد من الإنجازات التكنولوجية في المستقبل. غير أن إدخال هذه الخيارات حيز التنفيذ يتطلب اتباع سياسات تتفق عليها الأطراف المسؤولة عن إطلاق أكبر قدر من انبعاثات الكربون، على أن يكون في التنفيذ الفعلي لهذه السياسات منافع تتحقق بها مصالح هذه الأطراف. والمهمة الحاسمة أمام صانعي السياسات في هذا المجال (ومنهم المؤسسات الدولية) هي تصميم السياسات المطلوبة، وتشجيع وتيسير الاتفاق عليها، وضمان تنفيذها. وهناك صعوبة كبيرة أيضا تتمثل في التغلب على مشكلة المنتفعين بلا مقابل والتي تتسبب في ظهورها العوامل الخارجية. فالضرر الناجم عن انبعاثات غاز الدفيئة يعم بتأثيره المجتمع العالمي بأسره، ولكن تكاليف تخفيف هذه الانبعاثات تقع بالكامل على كاهل من يُلَقِّها — مما قد يجعل الخيار المفضل لكل بلد هو أن يتحمل الآخرون عبء التخفيف بدلا منه.<sup>٢٤</sup>

<sup>٢٤</sup> ليس معنى هذا أنه لا يوجد حافز وطني على التخفيف: فقد تكون هناك منافع محلية أو وطنية تحقق من تخفيض تلوث الهواء المحلي أو تخفيض قصور تأمين مصادر الطاقة. غير أن المحتم أن يظل عدم التوافق قائما بين المصالح الوطنية والجماعية.

بعد فترة بروتوكول كيوتو (٢٠٠٨-٢٠١٢)، وهو الخيار بين ضرائب الكربون وبين أنظمة التجارة في انبعاثات الكربون. وفي الأوضاع المثالية — قابلية التجارة في حقوق الانبعاثات وإجراء المزايدات عليها، وسيادة المنافسة الكاملة، واليقين الكامل من تكاليف التخفيف — يكون نظام الضرائب الموحدة على انبعاثات غاز الدفيئة معادلا لنظم تقييد وتجارة انبعاثات الكربون المعروف: أي أن هذين الخيارين يمكن أن يؤديا إلى ذات المستوى من التخفيف، وأن يتحقق ذلك المستوى بنفس التكلفة الكلية (المنخفضة إلى أدنى حد)، وأن يعبئ نفس المقدار من الإيرادات.

غير أنه في ظل افتراضات أكثر واقعية تختلف الأداتان اختلافا كبيرا. ومن العوامل الأساسية هنا عدم اليقين المحيط بتكاليف تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة (راجع الإطار ٨-١، وهو يستند إلى دراسة Weitzman, 1974). ففي الحالة التي تكون فيها التكلفة الحدية لتخفيض الانبعاثات لا تزيد إلا ببطء حسب مستوى التخفيض، بينما المنفعة الحدية المتحققة من ذلك التخفيف تهبط بسرعة، فعندئذ يكون نظام تقييد وتجارة انبعاثات الكربون مفضلا في العادة على النظام الضريبي. وباستخدام الحدس، يعني استواء منحنى التكلفة الحدية أن المفاجآت في مستوى التكاليف الحدية سيكون لها تأثير كبير على مستوى التخفيف المحقق في ظل نظام الضريبة (مقارنة بعدم تحقيق أي مستوى للتخفيف في ظل نظام تقييد وتجارة انبعاثات الكربون بطبيعة الحال). وهو ذو تأثير كبير على المنفعة الاجتماعية المحققة بسبب شدة ميل منحنى المنفعة الحدية. وباستخدام ذات التعليل، سوف يميل نظام الضريبة إلى أن يكون هو النظام المفضل عندما يكون منحنى المنفعة الحدية مائلا نسبيا وتكون دالة الأضرار مستوية نسبيا.

وكي نرى انعكاسات هذا في سياق تغير المناخ، فلنتذكر أن الضرر الراجع إلى الاحترار العالمي لا ينشأ من تدفق الانبعاثات، وإنما من الرصيد التراكمي للانبعاثات. ويعني هذا أن دالة الأضرار المتوقعة تكون «مستوية» نسبيا، لأن الانبعاثات في أي فترة قصيرة نسبيا تضيف قليلا نسبيا إلى الرصيد التراكمي لغاز الدفيئة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تفضيل تحديد الأداة الضريبية لفترات قصيرة نسبيا ولكن مع تعديلها، وهي تتطور بمرور الوقت عن طريق مراقبة الانبعاثات المرتبطة بها (وأن تكون مدروسة على نحو أفضل بالاستفادة من تعزيز فهم تأثير التراكبات البديلة في الغلاف الجوي، وهو المأمول).

وقد تؤثر اعتبارات الاقتصاد السياسي أيضا على الاختيار بين المنهجين. ويرى أنصار نظم تقييد وتجارة

انبعاثات الكربون أن تنسيق الاستراتيجيات الضريبية بين البلدان ومناطق الاختصاص أمر صعب. وفضلا على ذلك، فإنه يمكن تخصيص الحدود القصوى بطريقة تقلص الآثار التوزيعية للتخفيف وتشجع الرغبة في الحفاظ على النظام، وبذلك تقلل مخاطر التخلي عن النظام في المستقبل. وقد يكون من الأيسر أيضا شرح سياسة قائمة صراحة على الإرشادات العلمية بشأن المستويات الملائمة من الانبعاثات مقارنة بشرح نظام ضريبي بسيط. وهناك آخرون يرون أن فرض الضريبة يتيح توجيه إشارات أوضح وأكثر استقرارا عن القيمة المستقبلية لتخفيضات الانبعاثات، أو قد تكون أداة أنفع لدى البلدان المستوردة التي تواجه عرضا احتكاريًا،<sup>٢٥</sup> بينما قد تكون بعض نظم الاتجار عرضة لتقلب كبير في الأسعار (لكون السعر أكثر حساسية لصدمة الطلب عند تثبيت العرض الكلي).

أما النظم «الخليط» التي تضم سمات من نظام الضريبة ونظام تقييد التجارة في انبعاثات الكربون، فقد اقترحت من أجل معالجة بعض العيوب في نظام الضريبة المحض ونظام تقييد وتجارة انبعاثات الكربون المحض. وتنطوي هذه النظم الخليطة مثلا على بيع التصاريح الزائدة بسعر ثابت من أجل تحاشي ارتفاع الأسعار. غير أن هذه النظم الخليط ذاتها تنطوي على قيود محتملة، وذلك مثلا عن طريق زيادة صعوبة وضع الآليات اللازمة لربط نظم الاتجار.<sup>٢٦</sup>

وعلا، هناك سمة مختلف عليها في نظم تقييد وتجارة انبعاثات الكربون، هي الميل إلى التنازل عن حقوق الانبعاثات جزئيا أو كليًا بدون تقاضي رسوما من الأطراف المنتجة للانبعاثات، وليس إجراء المزايدات عليها لصالح أصحاب أعلى العطاءات. وهذا يجعل استحداث النظام أكثر قابلية لدى الأطراف الحالية المنتجة للانبعاثات، ولكنه يبعد مصدرا محتملا للإيرادات الحكومية. وفي ظل خطة الاتجار في الانبعاثات التي وضعها الاتحاد الأوروبي (EU-ETS) (راجع الإطار ١-٩)، يتم التنازل في الوقت الحالي عن ٩٥٪ على الأقل من حقوق الانبعاثات لصالح

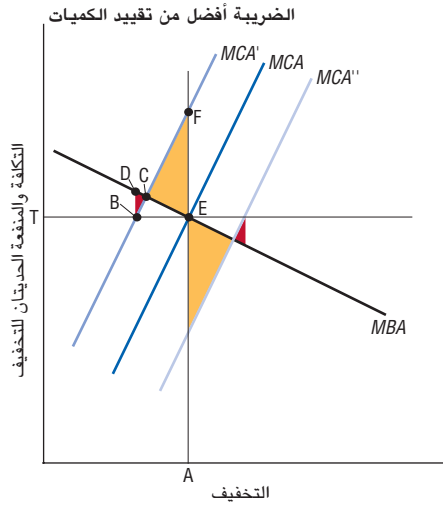
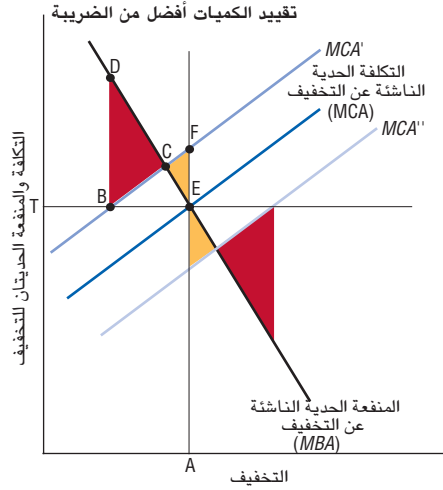
<sup>٢٥</sup> على سبيل المثال، توضح دراسة Strand (قيد الإصدار) أن الضريبة لها ميزات من منظور المستوردين من حيث إعطاء ميزة استراتيجية عندما يكون عرض الوقود الأحفوري عرضا احتكاريًا، حيث إن المصدر يميل عندئذ إلى انتقاء استراتيجية التسعير و/أو العرض الأقل قوة في حالة الضريبة. ويتعبير آخر، تصبح الضريبة في هذه الظروف أداة أكثر فعالية للمستوردين في انتزاع الربح من المصدرين.

<sup>٢٦</sup> تقترح دراسة (McKibbin and Wilcoxon (2002) على سبيل المثال، نظاما في ظلّه يتحدد سعر الكربون في المدى القصير وفق الاتجار في انبعاثات الكربون مع وضع حد أقصى للسعر، ولكن على ألا يكون هناك اتجار بين البلدان.

الإطار ١-٨: الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman, 1974)

الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين

- الخسارة الناشئة عن الأداة الضريبية
- الخسارة الناشئة عن الأداة الكمية



يتحقق المستوى الأمثل لتخفيض الانبعاثات، عندما تكون المنفعة الاجتماعية الحدية المتحققة من ذلك التخفيف (MBA) مساوية لتكلفتها الحدية (MCA): وهو مستوى التخفيف  $A$  في كل من لوحتي الشكل البياني. وإذا كان معلوماً أن المنحنى  $MCA$  سوف يكون هو على وجه الدقة الخط المقطوع المبين في الشكل البياني، فإنه يمكن تحقيق ذلك المستوى الأمثل إما بمجرد إعطاء صلاحيات بتخفيف  $A$  أو بفرض ضريبة على الانبعاثات عند المستوى  $T$  (وهو محدد على نحو يجعل الانبعاثات تنخفض إلى المستوى  $A$  على وجه الدقة إذا ساوى القطاع الخاص بين التكلفة التي يتحملها إذا اختار تخفيضاً طفيفاً في الانبعاثات وبين الضريبة التي يدفعها إذا لم يقر بالتخفيف). وبذلك تتعادل الأداة تعادلاً دقيقاً. ولكن لنفترض الآن أنه — بعد وضع أداة السياسة وقبل إمكان تغييرها — يتبين أن تكاليف التخفيف أعلى، أي عند  $MCA'$ . وفي هذه الحالة، تكون النتيجة المثالية المتحققة هي مستوى التخفيف عند النقطة  $C$ . غير أنه عند تثبيت الضريبة عند المستوى  $T$ ، سيكون التخفيف من الوجهة الفعلية عند  $B$ ، وهذا إلى يسار  $C$ : أي أن ما يتحقق من تخفيف سيكون أقل مما يجب. وبمقارنة المنافع والتكاليف الحدية المرتبطة بهذا الخطأ في السياسات، توجد هناك خسارة لاحقة في الرفاه — قياساً إلى المستوى الأمثل المتحقق عن  $C$  — ويعبر عنها المثلث  $BDC$ . وسوف تختلف أيضاً كمية التقييد عن النقطة المثلى اللاحقة إذا تبين أن التكاليف الحدية: وفي هذه الحالة، عند تثبيت الكمية عند  $A$ ، سيتحقق قدر من التخفيف أكثر مما يجب، وعند ذلك يكون المثلث  $CEF$  هو المعبر عن خسارة الرفاه. وفي الحالة المقابلة، إذا تبين أن التكاليف الحدية للتخفيف أقل من المتوقع، أي عند  $MCA''$ ، فإن هناك خسارة في الرفاه ترتبط بالتخفيف الزائد عن اللازم وفق نظام الضريبة، وخسارة ترتبط بالتخفيف الناقص عن اللازم أيضاً وفق نظام الكميات.

وبمقارنة اللوحتين العليا والسفلى، يعتمد كون الخسارة الناشئة من الأداة الضريبية أكبر أو أصغر من الخسارة الناشئة من تحديد الكميات على الميل النسبي لكل من المنحنى  $MBA$  والمنحنى  $MCA$ . وتفضل الضرائب في اللوحة السفلى، حيث يكون  $MBA$  مستويًا نسبيًا ويكون  $MCA$  مائلًا نسبيًا.

الأوروبي، بينما واجهت نظم تقييد وتجارة انبعاثات الكربون المقترن بالمزادات المحدودة مقاومة أقل بكثير. ومعايير الكفاءة، بوجه عام، أقل من نظم الضريبة ونظم تقييد وتجارة انبعاثات الكربون التي تكون جيدة

المؤسسات حسب الانبعاثات الصادرة عنها في الماضي. وواجهت الضرائب على انبعاثات غاز الدفيئة والخطط الرامية إلى إجراء مزادات على حقوق الانبعاثات مقاومة قوية من قبل المجموعات القوية في الصناعات في الاتحاد

## الإطار ١-٩: تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي

ندرة الأسواق عند تخفيض الانبعاثات في المنطقة بنسبة ٢,٤٪ مقارنة بالمستوى الوارد في السيناريو المعتاد المتوقع في عام ٢٠١٠ (راجع دراسة Capoor and Ambrosi (2007)).

وثانياً، فقد خلق توفير مخصصات مجانية للمنشآت المشاركة توقعات في الأسواق بأن المخصصات المجانية سوف تستند في المستقبل إلى الانبعاثات الجارية، وهو ما يحد من الحافز على التخفيف في الوقت الراهن. وجمود قواعد الخروج والدخول (والتي بموجبها تفقد الوحدات الخارجية مخصصاتها المجانية؛ وتحصل الوحدات الداخلة الجديدة في معظم الحالات على مخصصات مجانية تماماً) يزيد من حدة هذه المشكلات.

إن نظام الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات الذي وضعه الاتحاد الأوروبي هو مثال رائد على الإجراءات الدولية المنسقة بشأن تغير المناخ. ويجري العمل الآن من أجل تحسين تصميمها وعملياتها، مع زيادة تنسيق المخصصات، وتعزيز المراقبة، وتحسين منهجيات الامتثال. غير أنه يظل من الضروري إجراء المزيد من الإصلاحات من أجل تحسين كفاءته الاقتصادية، مثلاً، فيما يتعلق بالقواعد المرتبطة بتخصيص حقوق الانبعاثات، سواء من حيث المجموع أو ضمن البلدان المشاركة وبيئها. وهناك قضية أخرى ينبغي النظر فيها من أجل تشجيع زيادة تنسيق النظام وهي وضع الحدود القصوى حسب المجتمع المحلي وليس حسب البلد.

خطة الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات التي وضعها الاتحاد الأوروبي، والتي شرع فيها في عام ٢٠٠٥، هي أداة محورية على مستوى السياسات تهدف إلى الوفاء بأهداف انبعاثات غازات الدفيئة التي وضعها الاتحاد الأوروبي بموجب بروتوكول كيوتو. وهي تهدف إلى وضع حد أقصى لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الكلية الناشئة من مرافق الطاقة الكهربائية العامة والكيانات الصناعية الرئيسية المنتجة للانبعاثات يمثل حوالي ٤٠٪ من مجموع انبعاثات الكربون في الاتحاد الأوروبي. وحقوق الانبعاثات للمرحلتين الأولى والثانية (للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، والفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢) مخصصة بين فرادى المنشآت، وهي حرة في الاتجار مع المشاركين الآخرين في حالة وجود تصاريح فائض أو غير كافية لتغطية مستويات الانبعاثات الفعلية. والقصد من هذا النظام هو تشجيع الكفاءة الاقتصادية في تنفيذ تخفيض معين في الانبعاثات الكلية، وذلك بتمكين المؤسسات المشاركة من تخفيض انبعاثاتها بأقل التكاليف الحدية للتخفيف. غير أن وجود عدد من الثغرات في التصميم أضعف فعالية ذلك النظام.

أولاً، تبين أن مجموع التخصيص يتجاوز الانبعاثات الفعلية في الفترة الأولى ٢٠٠٥-٢٠٠٧، مما يعكس صعوبات تتعلق بالمعلومات وانخفاض الطلب على الطاقة بعد الارتفاع الحاد في أسعار البترول، وذلك ضمن جملة أمور أخرى. ويتوقع أن تولد عملية تحديد الحد الأقصى الحالية للمرحلة الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢) قدراً محدوداً من

أن يحقق الكثير صوب توفير الحوافز الملائمة من أجل تطوير مصادر الطاقة البديلة. ويمكن مع ذلك أن تمثل الإعانات العامة الموجهة إلى تطوير تكنولوجيات جديدة أو غير متطورة أو مهمة استراتيجياً بشأن كفاءة الطاقة، وتخزينها، وأنواع الوقود المتجدد، والطاقة النووية، وحجز الكربون، مكملاً مفيداً لنظم الضريبة ونظم تقييد وتجارة انبعاثات الكربون، إذا كانت هناك عوامل خارجية إيجابية مهمة ترتبط بتطويرها وإنتاجها. والمطورون من القطاع الخاص العاملون في حقل التكنولوجيات الجديدة قد لا يجنون العائدات الاجتماعية الكاملة من تطوير التكنولوجيات الجديدة (ربما لأنه من الممكن بسهولة تقليد تكنولوجياتهم)، وهو ما يؤدي إلى قصور الاستثمار في غياب تقديم الإعانات. غير أن للإعانات واسعة النطاق من هذا النوع عيوب مهمة: فهي تخفض تكلفة الإنتاج، ومن ثم فإنها قد تؤدي إلى زيادة الناتج المسبب للتلوث؛ وإضافة إلى ذلك، لا تؤدي الحوافز القائمة على الضريبة إلى ضياع الإيرادات بشكل مباشر فقط، بل إنها يمكن أيضاً

التصميم، لأنها لا تعالج بخس تسعير الانبعاثات، ولا يمكن أن تعالج التباين في تكاليف التخفيف على مستوى المؤسسة، وتنطوي على التنازل عن إيرادات محتملة. غير أن المعايير يمكن أن تكون مفيدة عندما يكون الأفراد قصيري النظر في تقييم العائد على الاستثمارات. وإضافة إلى ذلك، فإن استخدامها قد يكون ملائماً في الأسواق التي يرد فيها قيد على تقييم البدائل بسبب التشابك الشديد أو ارتفاع تكاليف إجراء المعاملات قياساً إلى المنافع المحتملة، وذلك على سبيل المثال في أسواق الإلكترونيات الاستهلاكية.<sup>٢٧</sup>

واستحداث تسعير واقعي للكربون، سواء عن طريق نظم الضريبة أو نظم تقييد وتجارة انبعاثات الكربون، يمكن

<sup>٢٧</sup> الإنفاق على المعايير الفيدرالية الخاصة بكفاءة الطاقة في الأجهزة المنزلية في الولايات المتحدة والبالغ دولارين للأسرة الواحدة منذ عام ١٩٧٨، يقدر بأنه حقق مدخرات بالقيمة الحاضرة تبلغ ١٢٧٠ دولاراً لكل أسرة (دراسة Meyers and others, 2002).



• ومن الطبيعي أن تخشى البلدان من حرمان منتجيها من الميزة التنافسية في الأسواق العالمية عن طريق رفع أسعار الطاقة، ما لم يقيم منافسوها بعمل مماثل.

وقد تحقق نجاح محدود فحسب مع اتخاذ الخطوات الأولى في مسار التعاون الدولي — وأبرزها بروتوكول كيوتو. — ويوضح الشكل البياني ١-٢٩ الانبعاثات الصادرة من البلدان الصناعية الخاضعة بالفعل للحدود القصوى للانبعاثات وفق بروتوكول كيوتو، وذلك في عام ٢٠٠٤ وكما هي متوقعة لعام ٢٠١٢ (عند انتهاء فترة سريان بروتوكول كيوتو). إلى جانب أهداف كيوتو المناظرة لها. وكان بروتوكول كيوتو قد حدد للولايات المتحدة، وهي مدرجة هنا أيضا، نسبة تخفيض لما تطلقه من انبعاثات الكربون ولكنها لم تصدق على البروتوكول مما يجعلها في حل من تنفيذه. وهناك أيضا عدة بلدان صدقت على البروتوكول ولكنها لم تصل بعد إلى مستوى الوفاء بالتزاماتها المحددة فيه. وتعتبر العقوبة على أي تخلف من هذا القبيل — وضع أهداف أشد صرامة وفق أي اتفاقية مستقبلية — بسيطة وربما تفتقر إلى المصداقية.<sup>٢٨</sup>

ومن الأهمية بمكان التذكير بالاتفاق على تمديد وتطوير الآليات إلى ما بعد انتهاء مدة سريان بروتوكول كيوتو، وذلك لأسباب ليس أقلها أهمية طول المدة اللازمة قبل بدء تنفيذ العديد من الاستثمارات في مجال الطاقة وما يستتبعه ذلك من ضرورة الحد من عدم اليقين بشأن الأسعار المستقبلية المرجحة للكربون. ومن أكبر التحديات المنتظرة أيضا توسيع نطاق آلية جديدة للسياسات حتى يشمل التزامات على أكثر البلدان إطلاقا للانبعاثات في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل.

وهناك جهود جارية أخرى تهدف إلى خفض انبعاثات غاز الدفيئة، لا سيما في أستراليا والولايات المتحدة غير الملزمين بتنفيذ بروتوكول كيوتو. وتشمل هذه الجهود دعم استحداث ونشر التكنولوجيات الجديدة أو النظم الرامية إلى رفع كفاءة الطاقة. وقد بذلت بعض البلدان جهودا لإصلاح تسعير الطاقة والحد من إزالة الغابات، ومن ثم تعزيز أمن مصادر الطاقة والحد من تلوث الهواء محليا، مع تحقيق

أن تتيح فرصا للتخفيف الضريبي؛ وأخيرا، من الصعب تحديد المستويات الصحيحة للإعانات. ونظرا للإيرادات المعنية، فإن مراقبة تكلفة ومدى فعالية تلك الإعانات من المرجح أن تزداد أهميتها باستمرار.

### مشكلات تنسيق السياسات وتنفيذها

من أهم التحديات الراهنة التوصل إلى اتفاق بين كبرى البلدان المتسببة في إطلاق الانبعاثات حول تطبيق السياسات الرامية للحد من انبعاثات غاز الدفيئة في المستقبل. وتعود صعوبة ذلك إلى الأسباب التالية:

• العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بانبعاثات غاز الدفيئة هي عوامل عالمية، ومن ثم فإن المصلحة الذاتية للبلدان المعنية قد لا تجعلها تخفف الانبعاثات بالقدر الذي تتطلبه المصلحة الجماعية.

• رغم أن التخفيف يجب أن يبدأ سريعا من أجل إحداث تأثير مهم مستقبلا، فإن معظم المنافع المرتقبة ينشأ في وقت بعيد نسبيا في المستقبل. ومن ثم قد يولي الناخبون وصانعو السياسات اهتماما لا يذكر للمنافع المستقبلية من التخفيف الحالي.

• يستدعي القدر الكبير من عدم اليقين المتبقي توافر الحصافة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأحداث الشديدة الضرر ولكن ذات الاحتمال المنخفض — ولكنه قد يعني أيضا قيمة ما، من حيث إنه يحد إلى درجة ما من اتخاذ الإجراءات المكلفة (إقرارا بأنها قد تحول موارد عن استخدامات بديلة لها منفعة مباشرة واضحة) بينما تزيد المعرفة بالمشكلة وحلولها الممكنة.

• تعكس الأضرار المستقبلية المحتملة من تغير المناخ انبعاثات في الماضي، ونشأ ما يقرب من ٨٠٪ منها في البلدان المتقدمة (راجع الشكل البياني ١-٢٤). ويشير ذلك إلى أن تلك البلدان عليها مسؤولية أكبر عن مشكلة المناخ. غير أنه، من الناحية الأخرى، أكثر من نصف الانبعاثات الكلية الجارية، وحصاة أكبر بكثير في الانبعاثات المستقبلية، يتوقع أن تولدها الاقتصادات الأقل نموا (راجع الشكل البياني ١-٢٥).

• آثار تغير المناخ موزعة توزيعا غير منتظم بين البلدان. وسوف تتحمل العديد من البلدان الواقعة في المنطقة الاستوائية (ومعظمها بلدان فقيرة) خسائر كبيرة من زيادة الاحترار العالمي. ويمكن أن تواجه بعض البلدان ذات المناخ البارد الآن (مثل كندا وروسيا وشمال أوروبا) بدلا من ذلك خسارة لا تذكر، بل قد تحقق كسبا من حدوث تغير محدود في المناخ.

<sup>٢٨</sup>العقوبة على عدم الوفاء بتخفيضات الانبعاثات الملزم بها وفق بروتوكول كيوتو، هي أنه سيتم في فترات التنفيذ المستقبلية (غير المحددة بعد) تخفيض الحصص بنسبة ١٣٠٪ من النقص الراهن.



منافع مصاحبة مهمة في كلا الحالتين من حيث تقييد نمو انبعاثات غاز الدفيئة.

ويجري تطوير مجموعة من الأطر والعمليات الدولية الأوسع نطاقا، والتي يتوقع لها أن تساعد على تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. وتشمل جهودا تعاونية تهدف إلى تشجيع التعاون في مجال التكنولوجيا، مثل شراكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية والمناخ النظيفين، إلى جانب مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي والصين مصمم من أجل إنشاء مشروع تجريبي لتخزين الكربون، وربما يكون تمهيدا مهما للمزيد من نشر تلك التكنولوجيا على نطاق أوسع. وأخيرا، فإن التعاون الدولي فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ معايير كفاءة الطاقة يزيد من مردودية تكلفة وفورات الطاقة عبر البلدان، وتقوية حوافز الابتكار في جميع مراحل سلسلة العرض.

### ملاحظات ختامية

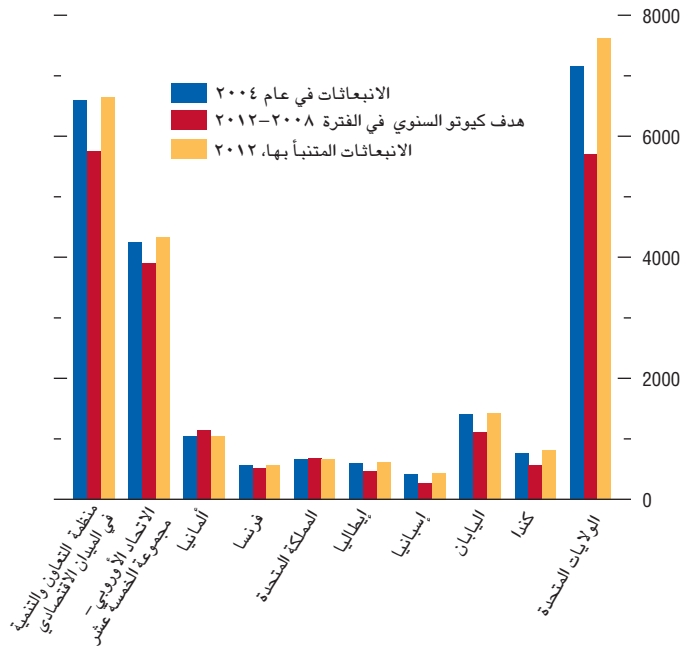
يمثل تغير المناخ الناشئ عن زيادات تركيزات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية تحديا خطيرا للرفاه البشري. وقد تطور فهم القضية والاستجابات الممكنة على مستوى السياسات بسرعة في السنوات الأخيرة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى قدر كبير من المعرفة في هذا الشأن، بما في ذلك أمور ليست الأقل الأهمية تتعلق بطبيعة ومدى وترجيح حدوث آثار اقتصادية كلية وأثار على المالية العامة من تغير المناخ والتحركات البديلة في مواجهته.

ويتطلب التعامل بفعالية مع تغير المناخ تعاوننا دوليا من أجل إدارة المخاطر وما يرتبط بها من التكاليف الاقتصادية المتعلقة بتخفيضات انبعاثات غاز الدفيئة وتطوير قدرات التكيف. ومن الضروري توسيع الآليات التعاونية القائمة بقدر كبير من حيث نطاقها وعمقها وكفاءتها، وفي الوقت ذاته إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة التقسيم العادل للأعباء، وذلك من أجل مواجهة هذا التحدي.

### المراجع

Amihud, Yakov, 2002, "Illiquidity and Stock Returns: Cross-Section and Time-Series Effects, *Journal of Financial Markets*, Vol. 5, No. 1, pp. 31-56.

الشكل البياني ١-٢٩: انبعاثات غازات الدفيئة، وأهداف كيوتو، والانبعاثات المتنبأ بها (بملايين الأطنان من ثاني أكسيد الكربون)



المصادر: دراسة Capoor and Ambrosi (2007) و International Energy Agency (2006).

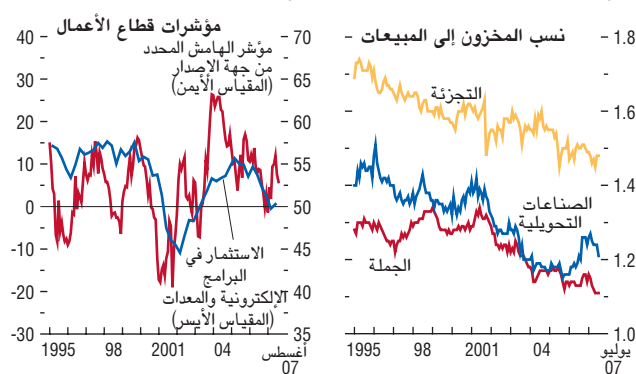
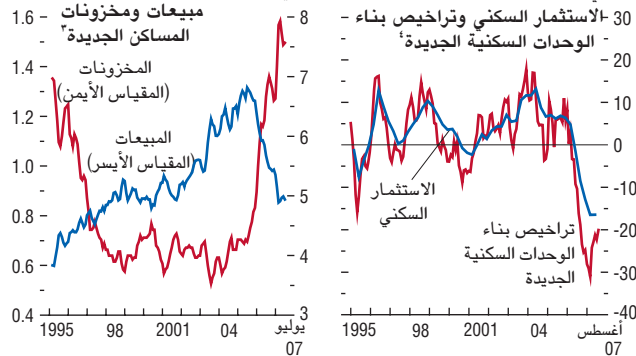
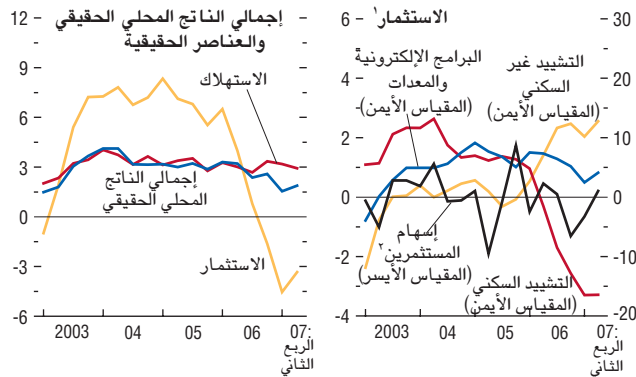
- Baumert, Kevin, Timothy Herzog, and Jonathan Pershing, 2005, *Navigating the Numbers: Greenhouse Gas Data and International Climate Policy* (Washington: World Resources Institute).
- Bayoumi, Tamim, and Andrew Swiston, 2007, "Foreign Entanglements: Estimating the Source and Size of Spillovers Across Industrial Countries," IMF Working Paper 07/182 (Washington: International Monetary Fund).
- Capoor, Karan, and Philippe Ambrosi, 2007, "Carbon Call: State and Trends of the Carbon Market," seminar for the Center for Economic and Environmental Partnership, Inc., March 14.
- Carter, Robert M., C.R. de Freitas, Indur M. Goklany, David Holland, and Richard S. Lindzen, 2007, "Climate Change: Climate Science and the Stern Review," *World Economics*, Vol. 8, No. 2, pp. 161–82.
- Chomitz, Kenneth M., 2007, *At Loggerheads? Agricultural Expansion, Poverty Reduction, and Environment in the Tropical Forests* (Washington: World Bank).
- Dasgupta, Partha, 2007, "Commentary: The Stern Review's Economics of Climate Change," *National Institute Economic Review*, Vol. 199 (January), pp. 4–7.
- Dasgupta, Susmita, Benoit Laplante, Craig Meisner, David Wheeler, and Jianping Yan, 2007, "The Impact of Sea Level Rise on Developing Countries: A Comparative Analysis," Working Paper No. 4136 (Washington: World Bank).
- Edmonds, James A., and others, 2007, "Global Energy Technology Strategy: Addressing Climate Change," Phase 2 findings from an international public-private sponsored research program (Battelle Memorial Institute).
- Energy Charter Secretariat, 2007, *Driving Without Petroleum? A Comparative Guide to Biofuels, Gas-to-Liquids and Coal-to-Liquids as Fuels for Transportation* (Brussels).
- European Biomass Industry Association, 2007, "Biodiesel." Available via the Internet: [www.eubia.org](http://www.eubia.org).
- Farrell, Alexander E., Richard J. Plevin, Brian T. Turner, Andrew D. Jones, Michael O'Hare, and Daniel M. Kammen, 2006, "Ethanol Can Contribute to Energy and Environmental Goals," *Science*, Vol. 311 (January 27), pp. 506–08.
- Faruqee, Hamid, Douglas Laxton, Dirk Muir, and Paolo Pesenti, 2007, "Smooth Landing or Crash? Model-Based Scenarios of Global Current Account Rebalancing," in *G7 Current Account Imbalances: Sustainability and Adjustment*, ed. by Richard Clarida (Chicago: University of Chicago Press).
- Grieg-Gran, Maryanne, 2006, "The Cost of Avoiding Deforestation," report prepared for the *Stern Review of the Economics of Climate Change* (London: International Institute for Environment and Development).
- Hasbrouck, Joel, and Robert A. Schwartz, 1988, "Liquidity and Execution Costs in Equity Markets," *Journal of Portfolio Management* (Spring), pp. 10–16.
- Hope, Chris, 2006, "The Marginal Impact of CO<sub>2</sub> from PAGE2002: An Integrated Assessment Model Incorporating the IPCC's Five Reasons for Concern," *Integrated Assessment Journal*, Vol. 6, No. 1, pp. 19–56.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2007a, "Climate Change 2007: Impacts, Adaptation, and Vulnerability," Working Group II contribution to the *IPCC Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change: Summary for Policymakers* (Geneva: IPCC).
- , 2007b, "Climate Change 2007: The Physical Science Basis," Working Group I contribution to the *IPCC Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change: Summary for Policymakers* (Geneva: IPCC).
- International Energy Agency (IEA), 2006, "CO<sub>2</sub> Emissions from Fossil Fuel Combustion On-Line Database," Version 2005–06 (Paris: OECD/IEA).
- , 2007, *International Energy Outlook* (Paris: OECD/IEA).
- International Monetary Fund, 2006, "Methodology for CGER Exchange Rate Assessments," paper by the Research Department (Washington). Available via the Internet: [www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/110806.pdf](http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/110806.pdf).
- Kojima, Masami, Donald Mitchell, and William Ward, 2007, "Considering Trade Policies for Liquid Biofuels," Renewable Energy Special Report No. 004/07, World Bank Energy Sector Management Assistance Program (Washington: World Bank).
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2006, "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004," IMF Working Paper 06/69 (Washington: International Monetary Fund).
- Larson, Eric D., 2006, "A Review of Life-Cycle Analysis Studies on Liquid Biofuel Systems for the Transport Sector," *Energy for Sustainable Development*, Vol. X, No. 2 (June), pp. 109–26.

- Lindzen, Richard S., Ming-Dah Chou, and Arthur Y. Hou, 2001, "Does the Earth Have an Adaptive Infrared Iris?" *Bulletin of the American Meteorological Society*, Vol. 82, No. 3, pp. 417–32.
- LMC International, 2006, *A Strategic Assessment of the Impact of Biofuel Demand for Agricultural Commodities* (London: LMC International).
- Longstaff, Francis A., 2001, "Optimal Portfolio Choice and the Valuation of Illiquid Securities," *The Review of Financial Studies*, Vol. 14, No. 2, pp. 407–31.
- McKibbin, Warwick J., and Peter J. Wilcoxon, 2002, *Climate Change Policy after Kyoto: Blueprint for a Realistic Approach* (Washington: Brookings Institution Press).
- Mendelsohn, Robert, Wendy Morrison, Michael E. Schlesinger, and Natalia Andronova, 2000, "Country-Specific Market Impacts of Climate Change," *Climate Change*, Vol. 45 (June), pp. 553–69.
- Meyers, Stephen, James McMahon, Michael McNeil, and Xiaomin Liu, 2002, "Realized and Prospective Impacts of U.S. Energy Efficiency Standards for Residential Appliances," Lawrence Berkeley National Laboratory Report No. LBNL-49504 (Berkeley, California: University of California).
- Nordhaus, William D., 2006, "The 'Stern Review' on the Economics of Climate Change," NBER Working Paper No. 12741 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- , and Joseph Boyer, 2000, *Warming the World: Economic Models of Global Warming* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
- Organization of Petroleum Exporting Countries, 2007, *World Oil Outlook* (Vienna).
- Renewable Energy, 2007, "Jatropha for Biodiesel Figures." Available via the Internet: [www.reuk.co.uk](http://www.reuk.co.uk).
- Schelling, Thomas C., 2007, "Climate Change: The Uncertainties, the Certainties, and What They Imply About Action," *The Economists' Voice*, Vol. 4, No. 3, pp. 1–5.
- Sheehan, John, Vince Camobreco, James Duffield, Michael Gabroski, and Housein Shapouri, 1998, *An Overview of Biodiesel and Petroleum Diesel Life Cycles* (Golden, Colorado: National Renewable Energy Laboratories).
- Stern, Nicholas, and others, 2007, *The Economics of Climate Change: The Stern Review* (London: HM Treasury).
- Strand, Jon, forthcoming, "Importer and Producer Petroleum Taxation: A Geo-Political Model," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Tol, Richard S.J., 2005, "The Marginal Damage Costs of Carbon Dioxide Emissions: An Assessment of the Uncertainties," *Energy Policy*, Vol. 33 (November), pp. 2064–74.
- U.S. Department of Agriculture, 2006, "The Economic Feasibility of Ethanol Production from Sugar in the United States," July (Washington).
- , Foreign Agricultural Service, 2007, "India Bio-Fuels Annual 2007," Global Agriculture Information Network Report No. IN7047 (Washington).
- Warnock, Francis E., and Veronica Cacdac Warnock, 2006, "International Capital Flows and U.S. Interest Rates," NBER Working Paper No. 12560 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Weitzman, Martin L., 1974, "Prices vs. Quantities," *The Review of Economic Studies*, Vol. 41 (October), pp. 477–91.
- World Wildlife Fund (WWF), 2007, *Rain Forest for Biodiesel? Ecological Effects of Using Palm Oil as a Source of Energy* (Frankfurt: WWF Germany).

## الفصل ٢ - المنظورات القطرية والإقليمية

### الشكل البياني ٢-١: الولايات المتحدة: مؤشرات الاستثمار (التغير % عن سنة سابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

يمثل ضعف الإنفاق الاستثماري، وخصوصاً في القطاع السكني، السبب الأساسي وراء تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. وعلى خلفية الاضطراب الحاصل في الأسواق المالية مؤخراً، فإن الآفاق المستقبلية للاستثمار محاطة بقدر كبير من عدم اليقين.



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP ومؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ الاستثمار في البرامج الإلكترونية والمعدات، والاستثمار السكني، والتشييد غير السكني مقيسة كتغير % عن أربعة أرباع سنة سابقة.  
 ٢ الإسهام في التغير في المخزونات الخاصة الحقيقية قياساً إلى نمو إجمالي الناتج المحلي.  
 ٣ متوسطات متحركة مدتها ثلاثة أشهر بثلاثين وحدة المبيعات، وأشهر إمدادات المخزونات.  
 ٤ تراخيص بناء الوحدات السكنية الجديدة الخاصة مقيسة كمتوسطات متحركة مدتها ثلاثة أشهر للتغير % عن سنة سابقة.

إزاء خلفية الآفاق المستقبلية العالمية التي تناولناها بالبحث في الفصل الأول، يعرض هذا الفصل تحليلاً لآفاق الاقتصاد وقضايا السياسات في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية والمجموعات الإقليمية الرئيسية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ومن الموضوعات المتسقة، أن صانعي السياسات في شتى أرجاء العالم يواجهون تحدياً مباشراً هو الحفاظ على النمو القوي غير التضخمي في مواجهة اضطراب الأوضاع المالية العالمية مؤخراً. ومن الضروري أيضاً أن يواصلوا جهودهم في مجال الإصلاحات اللازمة لضمان استمرار النمو القوي في المستقبل.

### الولايات المتحدة وكندا: ارتفاع جوانب عدم اليقين المحيط بالآفاق الاقتصادية المستقبلية في الولايات المتحدة

عاد الاقتصاد الأمريكي إلى الانتعاش القوي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧، وذلك في أعقاب البداية الضعيفة التي شهدتها في بداية العام، حيث سجل نموًا يقدر بنسبة ٣,٨٪ (كمعدل محسوب على أساس سنة كاملة). وقد وفر صافي الصادرات واستثمارات قطاع الأعمال دفعة كبيرة للنمو، وإن حدث تباطؤ واضح في نمو الاستهلاك الخاص نظراً للارتفاع المستمر في أسعار البنزين، واستمر الاستثمار السكني بشكل عموماً كبيراً على النمو (الشكل البياني ٢-١). غير أن البيانات الأخيرة ترسم صورة أضعف للاقتصاد الأمريكي في الفترة المقبلة، مما يعكس جزئياً تأثير الاضطراب الحاصل مؤخراً في الأسواق المالية. ورغم قوة بيانات الإنفاق الاستهلاكي، والتوظيف والاستثمار غير السكني، فإن مؤشرات سوق المساكن شهدت ضعفاً شديداً، وشهدت الأجور في غير المزارع، والشعور السائد بين المستهلكين، ومسوح قطاع الأعمال الصادرة عن معهد إدارة العرض (ISM)، وطلبات شراء السلع المعمرة هبوطاً كلياً في أحدث القراءات.

وإزاء هذه الخلفية، يتوقع أن يظل معدل النمو المتوقع للولايات المتحدة لعام ٢٠٠٧ كما هو بدون تغير، أي عند ١,٩٪، ولكن تم تخفيضه إلى ١,٩٪ لعام ٢٠٠٨ (الجدول ١-٢)، أي أنه خفض بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية (قياساً إلى ما ورد في «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في شهر يوليو). ومن المتوقع أن تؤدي الصعوبات المستمرة في سوق التمويل العقاري إلى امتداد فترة الهبوط في الاستثمار السكني، بينما يرجح أن يؤدي الانخفاض في

الجدول ٢-١: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين والبطالة (التغير السنوي % و % من القوة العاملة)

البطالة				أسعار المستهلكين				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٥,٥	٥,٣	٥,٦	٦,٠	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
٥,٧	٤,٧	٤,٦	٥,١	٢,٣	٢,٧	٣,٢	٣,٤	١,٩	١,٩	٢,٩	٣,١	الولايات المتحدة
٦,٨	٦,٩	٧,٨	٨,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٥	٢,٨	١,٥	منطقة اليورو <sup>١</sup>
٦,٣	٦,٥	٨,١	٩,١	١,٨	٢,١	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٠,٨	ألمانيا
٨,٠	٨,٦	٩,٥	٩,٧	١,٨	١,٦	١,٩	١,٩	٢,٠	١,٩	٢,٠	١,٧	فرنسا
٦,٥	٦,٥	٦,٨	٧,٧	١,٩	١,٩	٢,٢	٢,٢	١,٣	١,٧	١,٩	٠,١	إيطاليا
٨,٢	٨,١	٨,٥	٩,٢	٢,٨	٢,٥	٣,٦	٣,٤	٢,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٦	إسبانيا
٣,١	٣,٢	٣,٩	٤,٧	٢,٢	٢,٠	١,٧	١,٥	٢,٥	٢,٦	٣,٠	١,٥	هولندا
٧,٦	٧,٦	٨,٢	٨,٤	١,٨	١,٨	٢,٣	٢,٥	١,٩	٢,٦	٣,٠	١,٤	بلجيكا
٤,٢	٤,٣	٤,٨	٥,٢	١,٩	١,٩	١,٧	٢,١	٢,٥	٣,٣	٣,٣	٢,٠	النمسا
٦,٥	٦,٧	٧,٧	٨,٤	١,٨	١,٥	١,٣	٠,٨	٣,٠	٤,٣	٥,٠	٢,٩	فنلندا
٨,٥	٨,٥	٨,٩	٩,٩	٣,٢	٣,٠	٣,٣	٣,٥	٣,٦	٣,٩	٤,٣	٣,٧	اليونان
٧,١	٧,٤	٧,٧	٧,٦	٢,٤	٢,٥	٣,٠	٣,١	١,٨	١,٨	١,٣	٠,٥	البرتغال
٥,٥	٤,٧	٤,٤	٤,٤	٢,١	٢,٥	٢,٧	٢,٢	٣,٠	٤,٦	٥,٧	٥,٩	آيرلندا
٤,٦	٤,٤	٤,٤	٤,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٧	٢,٥	٤,٢	٥,٤	٦,٢	٤,٠	لكسمبرغ
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٥	٣,١	٣,٢	٢,٥	٢,٥	٣,٨	٥,٤	٥,٧	٤,١	سلوفينيا
٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٤	٠,٥	—	٠,٣	٠,٣	١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٩	اليابان
٥,٤	٥,٤	٥,٤	٤,٨	٢,٠	٢,٤	٢,٣	٢,٠	٢,٣	٣,١	٢,٨	١,٨	المملكة المتحدة <sup>١</sup>
٦,٢	٦,١	٦,٣	٦,٨	١,٩	٢,٢	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٣,١	كندا
٣,١	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٢	٢,٨	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٤,٢	كوريا
٤,٣	٤,٤	٤,٨	٥,١	٢,٨	٢,٣	٣,٥	٢,٧	٣,٨	٤,٤	٢,٧	٢,٨	أستراليا
٤,٠	٣,٩	٣,٩	٤,١	١,٥	١,٢	٠,٦	٢,٣	٣,٨	٤,١	٤,٧	٤,١	مقاطعة تايوان الصينية
٥,٠	٥,٥	٤,٨	٥,٨	٢,٠	١,٩	١,٥	٠,٨	٢,٨	٣,٦	٤,٢	٢,٩	السويد
٢,٧	٢,٤	٣,٣	٣,٤	١,٠	١,٠	١,٠	١,٢	١,٦	٢,٤	٣,٢	٢,٤	سويسرا
٤,٠	٤,٢	٤,٨	٥,٧	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٤,٧	٥,٧	٦,٩	٧,٥	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٣,٩	٣,٦	٤,٥	٥,٧	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٨	١,٥	١,٩	٣,٥	٣,١	الدانمرك
٢,٩	٢,٨	٣,٤	٤,٦	٢,٥	٠,٨	٢,٣	١,٦	٣,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٧	النرويج
٧,٢	٧,٥	٨,٤	٩,٠	٢,٥	٠,٥	٢,١	١,٣	٣,٨	٥,١	٥,٢	٥,٣	إسرائيل
٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,١	١,٧	١,٧	١,٠	٠,٥	٥,٨	٧,٥	٧,٩	٦,٦	سنغافورة
٤,٣	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٢,٧	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٣	٢,٨	١,٦	٢,٧	نيوزيلندا <sup>١</sup>
٤,٠	٤,٠	٤,٥	٥,٣	٢,٤	٢,٠	٢,٥	٢,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٨	٣,٩	قبرص
٣,٢	٢,٠	١,٣	٢,١	٣,٣	٤,٨	٦,٨	٤,٠	٠,١	٢,١	٢,٦	٧,٢	آيسلندا
٥,٧	٥,٣	٥,٦	٦,٠	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٣	١,٩	٢,١	٢,٦	٢,٣	للذكورة
٣,٤	٣,٥	٣,٧	٤,٠	٢,٣	٢,٠	١,٦	٢,٣	٤,٤	٤,٩	٥,٣	٤,٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
												الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

<sup>١</sup> استنادا إلى المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين، الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.  
<sup>٢</sup> أسعار المستهلكين باستثناء مكونات أسعار الفائدة.

هذه المرحلة بالنسبة لتكلفة الائتمان، وعلى إتاحة الائتمان عبر الاقتصاد على نطاق أوسع. ومن الممكن أن تشكل استعادة دور الوساطة المالية في مجال الائتمان إلى الميزانيات العمومية للبنوك، مع استيعابها لأوضاع الكيانات خارج الميزانية العمومية التي تواجه صعوبات مالية، ضغطا على رؤوس أموال البنوك ومن ثم تقيد الإقراض الجديد، في حين ستؤدي الصعوبات التي تواجهها جهات إقراض التمويل العقاري المتخصصة إلى تقليص إتاحة تمويل الإسكان. ومن المرجح أيضا أن تظل فروق العائد في الأسواق ذات العائد المرتفع عالية أيضا مما يؤثر على الآفاق المستقبلية للاستثمار. ومن الواضح أن حدوث تراجع كبير في الإقراض من جانب المؤسسات المالية، سيكون له انعكاسات سلبية على الآفاق المستقبلية للنمو.

أسعار المساكن إلى تشجيع الأسر على رفع معدل الادخار لديها من الدخل الحالية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف الإنفاق الاستهلاكي. غير أنه يتوقع للصادرات أن تشهد نموا قويا، مستفيدة في ذلك من استمرار الهبوط في قيمة الدولار الأمريكي وقوة النمو لدى البلدان الشريكة، ويتوقع أن تمثل قوة أوضاع الميزانيات العمومية للشركات دعما لاستثمارات قطاع الأعمال.

غير أن المخاطر التي تهدد هذه الآفاق المستقبلية تميل صوب الاتجاه السلبي. ورغم أن زيادة تدهور قيمة الدولار الأمريكي مؤخرا يمكن أن تؤدي إلى نمو أقوى في الصادرات مقارنة بالتنبؤ الأساسي، فإن هناك مخاطر ثلاثا تبدو ماثلة بقدر كبير صوب الاتجاه السلبي.

• أولا، رغم تراجع الاضطراب الأولي في الأسواق المالية، إلا أنه ليس من الواضح مدى تأثير ذلك في

الولايات المتحدة وكندا: ارتفاع جوانب عدم اليقين المحيط بالآفاق الاقتصادية المستقبلية في الولايات المتحدة

## الجدول ٢-٢ الاقتصادات المتقدمة: مراكز الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١,٤-	١,٣-	١,٤-	١,٣-	الاقتصادات المتقدمة
٥,٥-	٥,٧-	٦,٢-	٦,١-	الولايات المتحدة
٠,٤-	٠,٢-	—	٠,٣	منطقة اليورو <sup>١</sup>
٥,١	٥,٤	٥,٠	٤,٦	ألمانيا
١,٨-	١,٦-	١,٢-	١,١-	فرنسا
٢,٢-	٢,٣-	٢,٤-	١,٥-	إيطاليا
١٠,٢-	٩,٨-	٨,٦-	٧,٤-	إسبانيا
٦,٧	٧,٤	٨,٦	٧,٧	هولندا
٢,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٦	بلجيكا
٣,٧	٣,٧	٣,٢	٢,١	النمسا
٥,٠	٥,٠	٥,٢	٤,٩	فنلندا
٩,٦-	٩,٧-	٩,٦-	٦,٤-	اليونان
٩,٢-	٩,٢-	٩,٤-	٩,٧-	البرتغال
٣,٣-	٤,٤-	٤,٢-	٣,٥-	آيرلندا
١٠,٣	١٠,٥	١٠,٦	١١,١	لكسمبرغ
٣,١-	٣,٤-	٣,٥-	١,٩-	سلوفينيا
٤,٣	٤,٥	٣,٩	٣,٦	اليابان
٣,٦-	٣,٥-	٣,٢-	٢,٥-	المملكة المتحدة
١,٢	١,٨	١,٦	٢,٠	كندا
٠,٤-	٠,١	٠,٧	١,٩	كوريا
٥,٦-	٥,٧-	٥,٥-	٥,٨-	أستراليا
٧,١	٦,٨	٦,٨	٤,٥	مقاطعة تايوان الصينية
٥,٧	٦,٠	٧,٢	٧,٠	السويد
١٥,٠	١٥,٨	١٥,١	١٣,٥	سويسرا
٩,٥	١١,٢	١٠,٨	١١,٤	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١,٣	١,٣	٢,٤	٣,٨	الدانمرك
١٥,١	١٤,٦	١٦,٤	١٥,٥	النرويج
٣,٢	٣,٧	٥,٦	٣,٣	إسرائيل
٢٥,٤	٢٧,٠	٢٧,٥	٢٤,٥	سنغافورة
٨,٦-	٨,٥-	٨,٧-	٨,٦-	نيوزيلندا <sup>٢</sup>
٥,٦-	٥,٥-	٥,٩-	٥,٦-	قبرص
٦,٠-	١١,٦-	٢٧,٣-	١٦,١-	آيسلندا
				للتذكيرة
١,٩-	١,٩-	٢,٢-	٢,٠-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٠,٣-	٠,١-	٠,٢-	—	منطقة اليورو <sup>٢</sup>
				الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
٤,٩	٥,٤	٥,٦	٥,٥	

<sup>١</sup> محسوبة على أساس مجموع أرصدة فرادى البلدان في منطقة اليورو.

<sup>٢</sup> مصححا لمراعاة تفاوت البيانات المبلغ عن المعاملات داخل المنطقة.

ويتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري حيث يصل إلى ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨، مقارنة بمستواه البالغ ٦,٢٪ في عام ٢٠٠٦، بافتراض أن القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي ستظل عند مستواها الراهن (الجدول ٢-٢). ويتوقع أن تكون قوة نمو الصادرات وضعف الطلب على الواردات أكبر مما يكفي لموازنة تأثير ارتفاع أسعار النفط وانخفاض صافي دخل الاستثمار. ورغم ضخامة حجم الاقتراض الخارجي اللازم لتمويل العجز، فإن مكاسب التقييم الناشئة من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة وقصور أداء أسواق الأسهم الأمريكية قياسا إلى الأسواق الخارجية،

وثانيا، هناك مخاطر كبيرة مائلة صوب الجانب السلبي ناشئة من سوق المساكن. فنظرا لارتفاع المخزون غير المبيع من المساكن، وارتفاع حالات التخلف عن السداد، وزيادة تضيق الأوضاع الائتمانية في سوق التمويل العقاري لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة، وارتفاع تكلفة بعض الأنواع الأخرى لقروض التمويل العقاري الأعلى جودة، هناك خطر زيادة عمق وأمد مرحلة الهبوط في سوق المساكن عن المفترض في السيناريو الأساسي في هذا التقرير. ولن يؤدي ذلك إلى تمديد الهبوط في الاستثمار السكني فقط، ولكن من شأن حدوث تخفيضات أعمق في أسعار المساكن أن تشكل ضغطا إضافية على ماليات الأسر واستهلاكها، وخصوصا إذا استمر الضعف في سوق العمل (راجع الإطار ٢-١ للاطلاع على مناقشة الآثار أسعار المساكن على النمو).

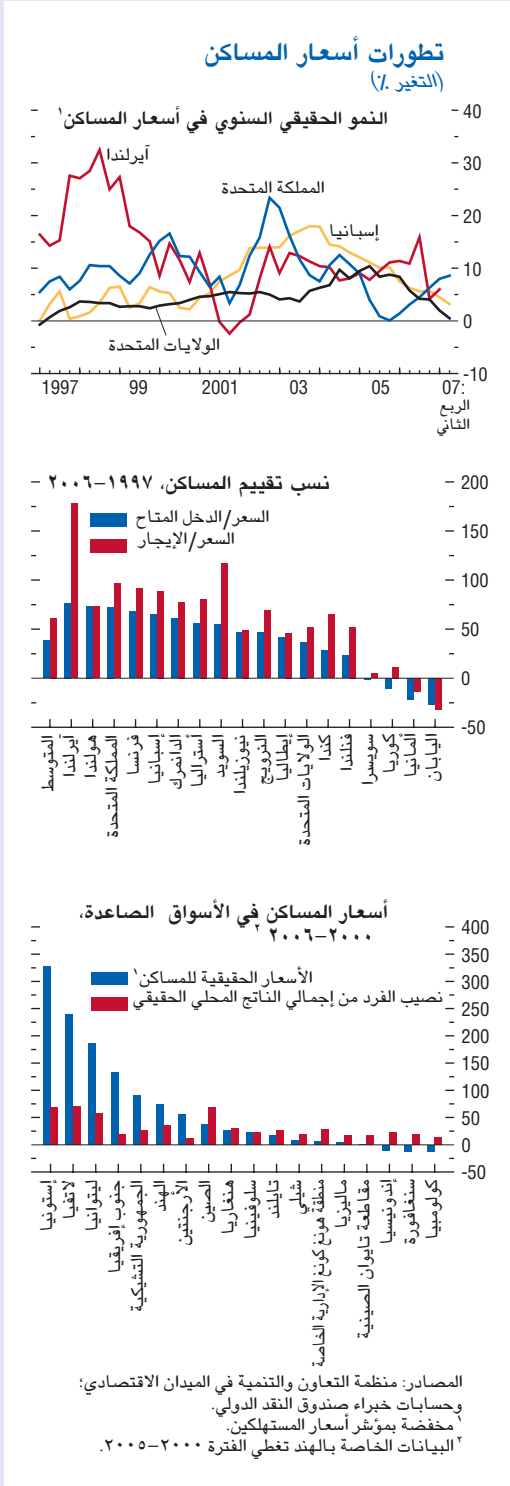
وثالثا، ليس من الواضح في هذه المرحلة إلى أي مدى يمكن عزو التباطؤ الحاد في نمو الإنتاجية الذي حدث مؤخرا، إلى عوامل هيكلية وليس عوامل دورية. وتعبيرا عن الرأي القائل بأن التباطؤ في الواقع هو تباطؤ هيكلية في جانب منه، تم تخفيض تقديرات خبراء الصندوق للنمو الممكن في الأجل المتوسط إلى ٢,٧٥٪. ولكن إذا جاء نمو الإنتاجية الأساسي أضعف من التقديرات الحالية، فمن شأن هذا أن يغذي آثارا تنتقل إلى توقعات الدخل المستقبلي، ومن ثم تقلل الاستهلاك وكذلك الإنفاق الاستثماري.

وقد خفت الضغوط التضخمية إزاء ضعف الاقتصاد. فقد تراجع التضخم خلال اثني عشر شهرا مقيسا بمخفض التضخم الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) إلى أدنى من ٢٪. ويتوقع أن يستمر التراخي في الضغوط على التضخم الأساسي في الأشهر المقبلة، وذلك إزاء خلفية تباطؤ النمو في تكاليف السكن (والتي تمثل واحدا من العوامل الدافعة المهمة وراء التضخم الأساسي في السنة الماضية)، ومحدودية النمو، وإن كان انخفاض قيمة الدولار يمكن أن يرفع أسعار الواردات.

إزاء خلفية التغير المستمر في ميزان المخاطر على النمو والتضخم، قام الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعه الذي عقده في شهر سبتمبر بتخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ٥٠ نقطة أساس حيث أصبح ٤,٧٥٪. وباستشراف المستقبل، فإن ظهور دلائل على أن النمو يرجح له أن يستمر عند مستوى أدنى من الاتجاه العام سوف يبرر إجراء تخفيضات جديدة، شريطة استمرار السيطرة على التضخم. وتتوقع الأسواق في المرحلة الراهنة أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس أخرى في الأشهر المقبلة.



## الإطار ٢-١: ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟



تباطأت أسعار المساكن في الولايات المتحدة تباطؤًا حادًا من منتصف عام ٢٠٠٥، في أعقاب فترة ارتفاع دامت طويلًا، وجاء الهبوط اللاحق في الاستثمار السكني بمثابة عبء كبير على الاقتصاد في السنة الماضية. وقد شهدت أسواق المساكن في بلدان أخرى عديدة — في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة — أوضاع ازدهار في السنوات الأخيرة، وظهرت مؤخرًا على بعض هذه الأسواق أيضًا دلائل فتور في النشاط. وقد حدثت حالات الاعتدال هذه حتى الآن بدون تصحيح عميق كالمشاهد في الولايات المتحدة، ولكن لا يزال هناك تخوف من أن التجربة التي شهدتها الولايات المتحدة قد تكون نذيرًا بمراحل هبوط حادة في أسواق المساكن في البلدان الأخرى التي شهدت أيضًا زيادة سريعة في أسعار المساكن، مع ما يرتبط بذلك من مخاطر على نمو الناتج. وقد أدى الاضطراب المالي الأخير إلى زيادة مخاطر استقالة أمد الصعوبات القائمة في قطاع المساكن الأمريكي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير أعمق على الاقتصاد الأوسع. ويمكن أن يؤثر تضيق الأوضاع الائتمانية على مجموعة أوسع من الأسر وأن يؤدي إلى المزيد من كبح الطلب الفعلي على المساكن. ويمكن أن يحدث هبوط أكثر حدة في أسعار المساكن مقارنة بما هو متوقع في الآونة الراهنة، مع ما يترتب عليه ذلك من انعكاسات على الاستثمار السكني وعلى الإنفاق الاستهلاكي. وفي الوقت ذاته، يمكن أيضًا أن تضيق الأوضاع الائتمانية في بعض بلدان أوروبا الغربية بسبب كبر أحجام تعرضها لمخاطر الأوراق التجارية المضمونة بأصول واستمرار الضغوط في أسواق التمويل قصير الأجل، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تأثير سلبي كبير على سوق المساكن في هذه البلدان.

### الارتفاع في أسعار المساكن

شهد مقياسا التقييم التقليديان، وهما نسبة سعر المسكن إلى الدخل ونسبة سعر المسكن إلى الإيجار، ارتفاعًا حادًا في السنوات الأخيرة في عدة بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبلدان أسواق صاعدة (الشكل البياني الأول). وعلى وجه التحديد:

- قياسًا إلى الدخل والإيجار، فقد شهد العديد من الاقتصادات الصناعية ارتفاعات أكبر بكثير في أسعار المساكن مقارنة بالولايات المتحدة. وفيما يتعلق

المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو أندرو بنيتو. وقد ساعد في البحث سيرغي أنتوشين.

ويمثل التحليل التالي توسيعا وتحديثا لدراسة سبق أن قام بها الصندوق ووضعت نموذجا لتضخم أسعار المساكن كدالة لنسبة قدرة الشراء (النسبة المتأخرة لأسعار المساكن إلى الدخل المتاح)، والنمو في نصيب الفرد من الدخل المتاح، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، ونمو الائتمان، والنمو في مؤشر أسواق الأسهم لدى البلد المعني، ونمو السكان في سن العمل. وقد تم توسيع نطاق الدراسة السابقة من ناحيتين. فأولا، تم إدراج أسعار الفائدة طويلة الأجل إضافة إلى المتغيرات الأخوة في الاعتبار في الدراسة السابقة. وقد ثبت أن هذا ذو دلالة بوجه عام. وثانيا، تم تقدير معادلات منفصلة لكل بلد، كي يسمح للدور المسند إلى كل عامل بالاختلاف بين البلدان، وإن كانت نفس المتغيرات مدرجة بالنسبة لكل البلدان. وقد تم تقدير المعادلة لمجموعة من ١٨ بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتوافر عندها بيانات كافية، وذلك باستخدام البيانات ربع السنوية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٦.

وتشير النتائج إلى أن ثلاثة أرباع الارتفاع في الأسعار الحقيقية للمساكن تقريبا في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ يمكن تفسيرها في المتوسط استنادا إلى النموذج المقدر، وإن كان هذا لا يزال يدع مكونا مهما بدون تفسير. ففي حالة الولايات المتحدة، يشير التقييم إلى أن الأسعار الحقيقية للمساكن ارتفعت بنسبة أكبر مما تفسره الأساسيات الاقتصادية بمقدار الثلث تقريبا (الشكل البياني الثاني). ويشير التقييم إلى أن الحصة غير المفسرة من زيادات أسعار المساكن لا تزال أكبر في عدد من البلدان الأخرى، بما في ذلك أيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة. غير أن هناك قدرا كبيرا من عدم اليقين يحيط بهذه التقديرات، حيث إن الأوضاع المحلية غير المسجلة في التحليل الاقتصادي القياسي يمكن أن يكون لها دور مهم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون أنماط الهجرة وقيود العرض والتغيرات في توافر تمويل التمويل العقاري كلها ذات أهمية، بما في ذلك التمويل المقدم إلى قطاع ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة. ومن ناحية أخرى، قد لا تكون بعض الزيادات في أسعار المساكن والتي يفسرها النموذج، كالزيادة المفسرة عن طريق الدور الذي يؤديه نمو الائتمان، انعكاسا للأساسيات الاقتصادية وحدها. ومع ذلك، إذا أخذنا الأمور على ظاهرها، فإن التقديرات تشير إلى أن عددا من أسواق المساكن في البلدان المتقدمة خارج الولايات المتحدة يمكن أن يكون عرضة للتصحيح.

ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المتوسط، ارتفعت نسبة سعر المسكن إلى الدخل بما يزيد على الثلث، وارتفعت نسبة سعر المسكن إلى الإيجار بمقدار الثلثين تقريبا منذ عام ١٩٩٧. وكانت أكبر الزيادات في أسعار المساكن قياسا إلى الدخل هي ما شهدته فرنسا وأيرلندا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وعلى العكس من ذلك، شهدت ألمانيا واليابان هبوطا في نسب تقييم أسعار المساكن في السنوات العشر الأخيرة.

- استنادا إلى بيانات محدودة، شهد العديد من بلدان الأسواق الصاعدة أيضا ارتفاعات كبيرة في أسعار المساكن منذ عام ٢٠٠٠، وهي ارتفاعات تجاوزت النمو في نصيب الفرد من الدخل. وقد سجلت أعلى الزيادات في إستونيا ولاتفيا (رغم أن البيانات تقتصر على مدن العواصم، ولذلك من المرجح أن تنطوي على مغالاة في تقييم النمو على مستوى البلد ككل). وقد حدثت ارتفاعات أخرى كبيرة، وصلت فيها الأسعار الحقيقية للمساكن إلى الضعف أو أكثر، وذلك في الجمهورية التشيكية وليتوانيا وجنوب إفريقيا. غير أن الأسعار الحقيقية للمساكن هبطت في كولومبيا وإندونيسيا وسنغافورة.
- وفي الصين، جاءت الزيادة في الأسعار الحقيقية للمساكن أقل من النمو في الدخل الحقيقي في نفس الفترة، رغم أنه كانت هناك حالات ازدهار موضعية في مدن سريعة النمو مثل بكين وشانغهاي.

### مخاطر ضعف أسواق المساكن

تعتمد مخاطر حدوث ضعف أوسع نطاقا في أسواق المساكن جزئيا على مقدار الزيادة السابقة الذي يمكن تبريره بالتغيرات في المحددات الأساسية لأسعار المساكن، بما في ذلك أسعار الفائدة ونمو الدخل والعوامل الديمغرافية. ومن الطبيعي أن تعتمد هذه المخاطر أيضا على تطور تلك الأساسيات الاقتصادية مستقبلا. ومن المرجح أن يختلف التقييم بين البلدان، وأن يختلف أيضا الأفق الزمني الذي تنطبق فيه تلك المخاطر.<sup>١</sup>

<sup>١</sup> راجع على سبيل المثال دراسة Girouard and others (2006)، ومجموعة الدراسات التي ورد عرضها في ندوة "جاكسون هول بشأن المساكن وتمويلها والسياسة النقدية التي عقدت في الفترة ٣٠ أغسطس - أول سبتمبر ٢٠٠٧" (Jackson Hole Symposium on Housing Finance, and Monetary Policy, August 30-September 1, 2007).

الإطار ٢-١: (تتمة)

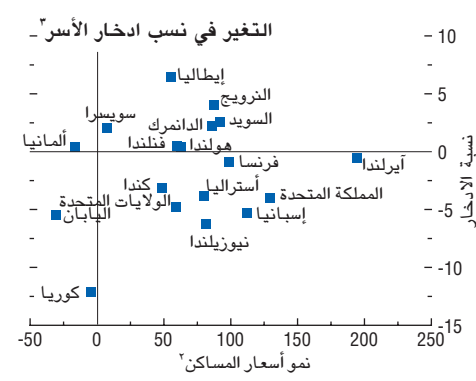
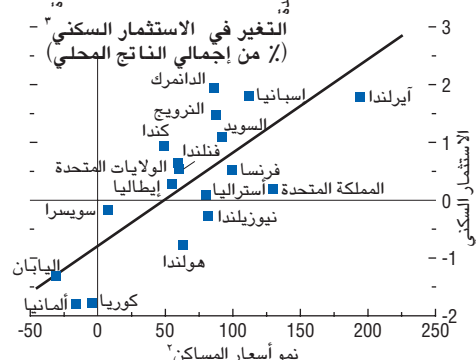
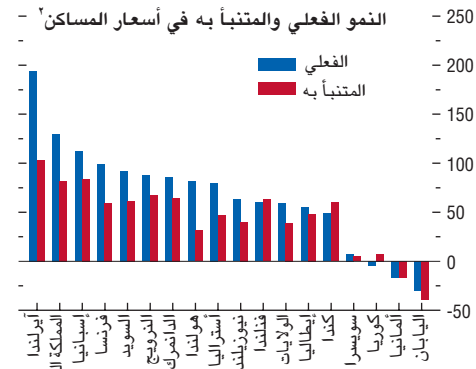
أسعار المساكن والاقتصاد الأوسع

من المرجح أن تكون البلدان المعرضة لأعلى المخاطر من ضعف قطاع المساكن هي البلدان التي شهدت أكبر الزيادات في مكونات الطلب الكلي الحساسة لتغيرات أسعار المساكن، وكذلك البلدان التي يبدو فيها أن ارتفاعات أسعار المساكن لا تفسرها التغيرات في الأساسيات الاقتصادية بنفس السهولة. ففي العقد الماضي، كانت قوة الاستثمار السكني هي التي غذت النمو في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث إن البلدان التي شهدت أكبر ارتفاع في أسعار المساكن هي التي شهدت بوجه عام أقوى استثمار سكني إضافي (راجع الشكل البياني الثاني). فمثلا، ارتفعت نسبة الاستثمار السكني الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي في أيرلندا وإسبانيا بمقدار ١,٨ نقطة مئوية مقارنة بزيادة مقدارها ٠,٦ نقطة مئوية في الولايات المتحدة في نفس الفترة، وإن كان جزء من الفرق راجعا إلى ضعف الاستثمار السكني في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، غير أن قدرة شركات بناء المساكن على الاستجابة لارتفاع الأسعار تخضع في بعض البلدان، كهولندا والمملكة المتحدة، لقيود التخطيط وحدود توافر الأراضي (دراسة 2004، Barker). وقد يساعد هذا في تفسير السبب في أن ضغوط الطلب على المساكن قد أدت إلى ارتفاع الأسعار بأكثر من الزيادة في الاستثمار السكني في هذه البلدان.

وعندما تتصور شركات بناء المساكن أن ربحية الاستثمار الجديد في المساكن سوف تنخفض، فإن الاستثمار السكني يمكن أن يشهد هبوطا سريعا، مما يحول مسار قدر من القوة الدافعة لنمو الناتج بعيدا عن الاستثمار في المساكن. وقد كان ذلك بالفعل سمة مهمة من سمات التصحيح في سوق المساكن في الولايات المتحدة. وهناك عدد من البلدان الأخرى، كالدانمرك وأيرلندا وإسبانيا، يمكن أيضا أن تكون معرضة لمثل ذلك التصحيح. غير أن وتيرة التصحيح وعمقه سوف يعتمدان على العوامل الخاصة بكل بلد على حدة. ففي الولايات المتحدة، زاد من حدة التصحيح حدوث تحول حاد في سوق التمويل العقاري المقدم إلى ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة، وهو عامل أقل أهمية في غيرها من البلدان لأن الرهون العقارية المقدمة إلى

٢ فرق الزيادات في الاستثمار السكني أكبر من ذلك بكثير من حيث النسب الاسمية للاستثمار السكني إلى إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس الاختلاف في السعر النسبي للمساكن.

المخاطر على نمو الناتج ١٩٩٧-٢٠٠٦



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ معدل النمو التراكمي بالأسعار الثابتة.  
 ٢ الفرق في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦.

ذلك في تفسير أسباب ارتباط الفترة السابقة بطفرة أبرز في الاستهلاك.

ويتأثر الإنفاق الاستهلاكي أيضا بعوامل عديدة غير أسعار المساكن. وتشمل العوامل المهمة في هذا الشأن الدخل الحالي والمتوقع، وثروة الأسواق المالية، وأوضاع إقراض الأفراد. وقد كان الاستهلاك مدعوما إبان التصحيح الأخير في سوق المساكن الأمريكي بقوة نمو توظيف العمالة وقوة أداء أسواق الأسهم. ويعتمد المدى الذي يبلغه ارتباط ضعف سوق المساكن بضعف الإنفاق في الاقتصادات الأخرى أيضا على تطور هذه العوامل.

والخلاصة أنه بعد فترة من النمو الملحوظ في أسعار المساكن، هدأت الأوضاع من جديد في عدد من أسواق المساكن في الاقتصادات المتقدمة. وهناك بعض المخاطر على نمو الناتج تنشأ من هذه التطورات، وذلك كما يلي: الاقتصادات التي شهدت زيادة غير مفسرة في أسعار المساكن أكبر مما شهدته الولايات المتحدة في نصيبها الذي يقرب من ٢٠٪ من مجموع ناتج الاقتصادات المتقدمة. وقد تكون حدة هذه المخاطر قد زادت من جراء الاضطراب الحاصل مؤخرا في الأسواق، ومن جراء ما ارتبط بذلك من إعادة تقييم المخاطر. فضلا على ذلك، فإن البنوك في أوروبا الغربية معرضة لقطاع الإسكان الأمريكي، ويمكن أن تؤدي الضغوط في أسواق التمويل قصير الأجل إلى تقييد نشاطها في مجال الإقراض، ويكون لها تأثير معاكس على سوق المساكن في هذه البلدان. غير أن مدى هذه المخاطر غير واضح حتى الآن. وعموما، فالاستثمار السكني هو مكون الطلب الذي يكون محاطا بأعلى المخاطر، نتيجة حدوث ضعف في أوضاع أسواق المساكن، وإن كان الاستهلاك يمكن أيضا أن يتعرض للضغط في بعض البلدان. وقد حدثت آثار الانتشار من سوق المساكن الأمريكي عن طريق القنوات المالية أيضا، ومن الضروري مراقبة تلك الروابط عن كثب.

ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة تمثل حصة في الإقراض أقل بكثير.

ويمكن أن يؤثر الهبوط في أسعار المساكن على الاقتصاد الأوسع أيضا عن طريق تأثيره على الإنفاق الاستهلاكي. وتختلف قوة هذه الرابطة هي الأخرى باختلاف البلدان، كما تعتمد أيضا على السبب وراء تغير أسعار المساكن. ويتوقع لضعف أسعار المساكن أن يثبط إنفاق بعض الأسر عن طريق «أثر الثروة» السلبي، وإن كانت أسر أخرى (مثل المستأجرين الذي يعتزمون شراء مسكن) تتحسن أوضاعها بفضل انخفاض الأسعار. ويمكن أن يتأثر الإنفاق أيضا عن طريق قناة الضمانات الإضافية، حيث إن حركات أسعار المساكن تؤثر على قيمة حصة الملكية العقارية والشروط التي يمكن للأسر أن تقترض بها من البنوك. ويميل هذا الأثر الأخير إلى أن يكون أقوى في اقتصادات مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث إن تمويل السحب من حصة الملكية العقارية متاح بشكل أسهل.<sup>٣</sup> ويوضح الشكل البياني أن الارتباط عبر البلدان بين نسبة ادخار الأسر وأسعار المساكن ارتباط ضعيف. ويشير البحث أيضا إلى أن هذه الروابط تختلف بمرور الوقت في أي بلد بعينه، مما يعتمد على الأسباب الكامنة وراء اختلاف أسعار المساكن.<sup>٤</sup> فمثلا، في المملكة المتحدة، ارتبطت الزيادات في أسعار المساكن بارتفاع توقعات الدخل في الفترة من منتصف إلى أواخر الثمانينات من القرن العشرين ارتباطا أقوى مما شهدته فترة ارتفاع أسعار المساكن الأخيرة. وقد يساعد

<sup>٣</sup> راجع عدد إبريل ٢٠٠٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصفحات ٧٤-٨٥، ودراسة (2006) Klyuev and Mills. ودراسة (2006) Carroll, Otsuka, and Slacalek.

<sup>٤</sup> راجع دراسة (2006) Benito and others. الصفحات ١٤٢-١٥٤. وتميل معاملات المساكن أيضا إلى أن تكون مرتبطة مع نمو الإنفاق على السلع المعمرة، مما يمثل انعكاسا لعدد الأسر التي تشتري السلع المعمرة لمساكنها الجديدة.

المقبلة. ولذلك من المهم أن تزيد المدخرات الوطنية في السنوات المقبلة كي تدعم تقليص عجز الحساب الجاري. وقد ظلت تطورات المالية العامة مواتية، حيث يتوقع الآن أن يكون عجز الحكومة الفيدرالية حوالي ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٠٧، وهو أقل من نصف العجز المدرج في الميزانية. ويعكس هذا الأداء

يعني أن مركز صافي الخصوم الأجنبية على الولايات المتحدة تحسن في الواقع تحسنا طفيفا في عام ٢٠٠٦، وذلك للسنة الثالثة على التوالي. ومع ذلك، فرغم أن القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي لا تزال تقدر بأنها أعلى من قيمته الأساسية متوسطة الأجل، فإن مكاسب التقييم لا يمكن الاعتماد عليها في تثبيت رصيد الخصوم في الفترة

الحوافز في الأسواق المالية. ويمكن أن يشمل ذلك النظر إلى ما إذا كان قد حدث تراجع في الحوافز لدى منشئي سندات الدين على التقييم الصحيح للمخاطر، وما إذا كان المستثمرون قد اعتمدوا بقدر مفرط على هيئات تصنيف الجدارة الائتمانية في تقييم المخاطر لا على العناية الواجبة من جانبهم هم.

وفي كندا، تسارعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حيث وصل المعدل إلى ٣٪ في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وقد ظلت قوة نمو الطلب المحلي هي المحرك الرئيسي للنمو، والذي لقي قوة دافعة من المكاسب المستمرة المتحققة في معدلات التبادل التجاري وقوة نمو الائتمان وتوظيف العمالة، بينما حدث تحول في اتجاه التصحيح في المخزونات، وهو التصحيح الذي مثل عبئا كبيرا على النمو في أواخر عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، يحيط عدم اليقين بالآفاق المستقبلية قصيرة الأجل الناجم عن الاضطراب الحاصل مؤخرا في الأسواق المالية، والذي أثر على أجزاء من الأسواق الكندية، واشتداد ضعف الاحتمالات المستقبلية في الولايات المتحدة، وقد تم تخفيض تنبؤات النمو لعام ٢٠٠٨ إلى ٢,٣٪ (وهو أقل بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية من التنبؤ الوارد في مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو). وحيث إن التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلك أعلى من مركز النطاق المستهدف من البنك المركزي الكندي وهو ١-٣٪ رغم الارتفاع الكبير في قيمة الدولار الكندي، فقد رفع البنك المذكور سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية إلى ٤,٥٪ في يوليو (وهي أول زيادة منذ مايو عام ٢٠٠٦)، ولكنه ظل ثابتا منذ ذلك الحين. ولا يزال وضع المالية العامة قويا، حيث إن الميزانية تشهد فائضا ونسبة الدين العام على مسار هابط ثابت.

### أوروبا الغربية: ما مدى صمود الانتعاش؟

لقد أتى اضطراب الأسواق المالية في وقت كانت أوروبا الغربية تتمتع فيه بأفضل أداء اقتصادي لها منذ عشرة أعوام. وقد تحقق إرساء الأساس لانتعاش قوي بفضل موجة النمو العالمي القوي الطويلة، وسلامة أوضاع الميزانيات العمومية للشركات، وأوضاع التمويل التيسيرية، والأداء السابق. وشهد اقتصاد منطقة اليورو توسعا بحوالي ٣٪ (من سنة إلى أخرى) منذ منتصف عام ٢٠٠٦، وإن كان النمو قد تراخي في الربع الثاني من ٢٠٠٧، وهو ما يعود جزئيا إلى آثار الطقس والعطلات. وقد جاء النمو مدفوعا بالتصاعد على نطاق واسع في الإنفاق الاستثماري، وخصوصا في ألمانيا، وذلك كرد فعل لارتفاع الطلب

المتجاوز للتوقعات ارتفاع الإيرادات وانخفاض النفقات عن المدرج في الميزانية<sup>١</sup>. وفي الفترة القادمة، تهدف الإدارة الأمريكية إلى تحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام ٢٠١٢ (وهو هدف اعتمده الكونغرس الأمريكي أيضا في قراره بشأن الميزانية). غير أن التوقعات الرسمية لا تغطي بالكامل تخفيف عبء الضريبة الدنيا البديلة (AMT) أو تكاليف الحرب في السنوات المقبلة. وتفترض هذه التوقعات أيضا أنه سيكون من الصعب تقييد الإنفاق وبالتعديل في ضوء هذه البنود، يتوقع خبراء الصندوق أن المرجح أن يظل العجز أعلى من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٢. وفي رأيهم أن من شأن وضع استراتيجية أكثر طموحا لضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط مقارنة بالمتوخى في الوقت الراهن، إلى جانب إجراء إصلاحات في برامج الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي (Medicare). أن يساعد على ضمان إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة على نحو أفضل، وإن كان ينبغي إتاحة الفرصة لأدوات الضبط التلقائي كي تعمل في حالة استتالة أمد الهبوط في النشاط الاقتصادي. وينبغي أن تهدف استراتيجية المالية العامة هذه إلى تحقيق التوازن في الميزانية، مستبعدا منها فائض الضمان الاجتماعي. ومن الأمور الأساسية في هذا الشأن تقييد الإنفاق، ولكن ينبغي النظر أيضا في اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات.

وقد أبرز الاضطراب الحاصل مؤخرا في الأسواق المالية، الحاجة إلى قيام الأجهزة التنظيمية والرقابية بزيادة تركيزها على عدة جوانب للنظام المالي الأمريكي (راجع أيضا عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). فعلى سبيل المثال، من شأن زيادة الشفافية والإفصاح عن البيانات من جانب المؤسسات الاقتصادية المؤثرة في النظام الاقتصادي، بما في ذلك شفافية روابطها مع الكيانات الوسيطة خارج الميزانية العمومية والإفصاح عن بيانات تلك الكيانات، أن تساعد على تقليص جوانب عدم اليقين المحيطة بمخاطر الأطراف المقابلة التي كان لها الدور الرئيسي وراء نزوب السيولة في بعض أجزاء الأسواق المالية. ومن المهم أيضا النظر في كيفية تأثير التسييس والابتكار المالي بوجه عام على هيكل

<sup>١</sup> تشير التقديرات إلى أن ٤٠٪ من الزيادة في الإيرادات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، يمكن أن يفسرها نمو أرباح الشركات بمعدل أسرع من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، و٤٠٪ يمكن أن يفسرها نمو المكاسب الرأسمالية، وقدرا كبيرا من النسبة الباقية وهي ٢٠٪ يفسرها النمو الأقوى في الدخل عند الحد الأعلى لتوزيع الدخل (وهو يعني، بالنظر إلى نظام الضرائب التصاعدي، ارتفاع متوسطات الأسعار الضريبية). راجع دراسة Swiston, Mühleisen, and Mathai (2007).



أما ميزان المخاطر التي تواجه الآفاق المستقبلية فيميل صوب الجانب السلبي. وقد يؤدي التدهور المستمر في الأوضاع في أسواق الائتمان واستمرار عدم اليقين المحيط بها إلى المزيد من إبطاء الاستهلاك والاستثمار، خاصة إذا أقدمت البنوك على تقييد حاد للإقراض في أرباع السنة المقبلة في معرض سعيها إلى تحسين أوضاع ميزانياتها العمومية في بيئة لا تزال متقلبة ومحاطة بعدم اليقين. أما في البلدان التي يبدو فيها أن أسعار المساكن لا تزال مرتفعة — وهي فرنسا وأيرلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة — فإن ديناميكيات النمو سوف تعتمد على وتيرة التصحيح في قطاع الإسكان كرد فعل لتضييق أوضاع الائتمان، وكرد فعل أيضا للتغيرات في معالجة المالية العامة للاستثمارات في المساكن في بعض الحالات. وهناك مخاطر أخرى — يتعلق أهمها بتقلب أسعار النفط، واستئطالة أمد التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، وزوال الاختلالات العالمية بطريقة غير منظمة — كلها تميل أيضا صوب الجانب السلبي.

وقد استقر معدل التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة اليورو عند أقل من ٢٪ في العام الحالي، ولكنه ارتفع قليلا في شهر سبتمبر، ومن المتوقع أن يتجاوز مؤقتا هذا الحد في بقية العام بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية (الشكل البياني ٢-٢). ويتوقع أن يدور حول ٢٪ في عام ٢٠٠٨، حيث يتوقع لاشتداد ضيق الأوضاع الائتمانية، وانخفاض ضغوط الموارد، وكذلك زوال أثر زيادة الضريبة على القيمة المضافة في ألمانيا أن توازن الارتفاع المستمر في تكاليف الطاقة. ورغم استمرار ضيق أسواق العمل، يتوقع أن يظل نمو الأجور محدودا في منطقة اليورو في أرباع السنة المقبلة، حيث إن التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وارتفاع قيمة اليورو، والتغيرات الهيكلية في عرض العمالة، بما في ذلك زيادة المنافسة (الراجعة جزئيا إلى تأثير توسيع الاتحاد الأوروبي)، وضخامة تدفقات الهجرة الداخلة، أن تواصل السيطرة على التضخم (الإطار ٢-٢). وفي المملكة المتحدة، تجاوز التضخم مؤقتا الهدف المقرر وهو ٢٪ الذي وضعه بنك إنجلترا المركزي، وهو ما يعود جزئيا إلى انتقال أثر الارتفاع في أسعار الطاقة إلى المستهلك، ولكنه هبط مؤخرا إلى ما دون المعدل المستهدف وهو ٢٪.

وقد قام بنك إنجلترا المركزي والبنك المركزي الأوروبي حتى نهاية شهر يونيو بتشديد السياسة النقدية في مواجهة الارتفاع المستمر في مستوى استغلال الموارد وارتفاع التضخم، ولكنهما لم ي دخلا تغييرا على ذلك منذ وقوع الاضطراب في الأسواق المالية. وفي منطقة اليورو، في الإمكان أن تظل السياسة النقدية ثابتة في الأجل القريب وذلك بالنظر إلى ميل المخاطر على النمو إلى الجانب السلبي، وبالنظر إلى التضخم الناجم عن اضطراب

الإقليمي والعالمي على الآلات والمعدات، وانتعاش التشييد، وقوة الصادرات. أما الاستهلاك الخاص، فقد تراخى في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ بسبب زيادة ضريبة القيمة المضافة في ألمانيا وعدم اليقين السائد في فرنسا قبيل الانتخابات، ولكن ظلت ثقة المستهلكين قوية نسبيا. وفي المملكة المتحدة، استمر التوسع في النشاط الاقتصادي بوتيرة قوية وثابتة، حيث تحقق نمو بلغ ٣٪ (من سنة إلى أخرى) في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧، وقد تحقق ذلك بقيادة الاستهلاك. وفي النرويج والسويد وسويسرا، تحقق أيضا الحفاظ على النمو بمعدلات أعلى من الإمكانيات في الربع الثاني.

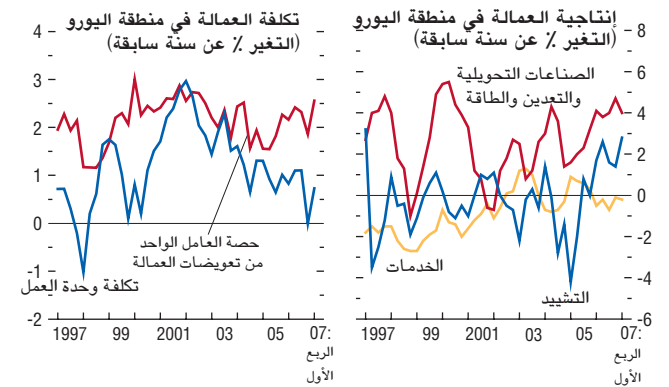
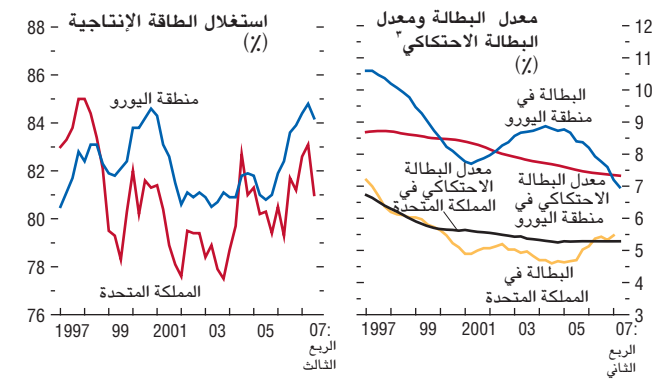
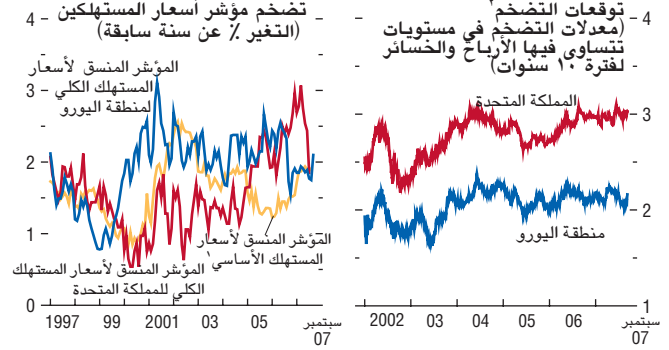
وتوفر البيانات الصادرة مؤخرا إشارات تجمع بين الجانبين الإيجابي والسلبي بشأن أداء النمو المرجح تحقيقه في اقتصادات أوروبا الغربية في أرباع السنة المقبلة، وإن كان الاضطراب الحاصل مؤخرا في الأسواق المالية وضعف النمو في الولايات المتحدة يشيران إلى ترجيح احتمال تباطؤ النشاط الاقتصادي. وتشير التنبؤات الآن إلى أن الاقتصاد في منطقة اليورو سيتراجع معدل نموه إلى حوالي ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٧ وإلى ٢,١٪ في عام ٢٠٠٨، بينما يتوقع الآن للنمو في المملكة المتحدة أن يتراجع من ٣,١٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٨. وسوف تتأثر الصادرات بضعف الطلب الخارجي، فإن قوة اليورو يرجح لها أن تؤثر سلبا على احتمالات الصادرات من البلدان التي تفتقر إلى هامش أمان كاف من حيث القدرة التنافسية، بما في ذلك فرنسا والبرتغال وإسبانيا. ومن المرجح أن يؤدي تضييق أوضاع الائتمان على المستوى العالمي إلى قدر من الفتور في أسواق المساكن الأوروبية، مما يضعف الاحتمالات المستقبلية للاستثمار في مجال التشييد والاستثمار السكني واستهلاك الأسر. ومن المرجح أن يتأثر النمو أيضا من جراء تضييق إتاحة الائتمان من البنوك. وهناك عدد من البنوك الأوروبية معرضة بأحجام كبيرة لمخاطر سوق المساكن الأمريكية، وخصوصا عن طريق الكيانات الوسيطة خارج الميزانية العمومية والمدعومة بخطوط ائتمان احتياطية، وقد تأثر ذلك القطاع ككل بارتفاع تكلفة التمويل ونقص السيولة. وتدخل البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا المركزي من أجل توفير السيولة استجابة للضغوط في أسواق المعاملات قصيرة الأجل بين البنوك. وعلى جانب أكثر إيجابية، يتوقع أن يمثل ارتفاع مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية وقوة ربحية قطاع الشركات دعما للاستثمار، بينما يتوقع للتحسينات الأخيرة في سوق العمل أن تساعد على دعم الإنفاق الاستهلاكي.<sup>٢</sup>

<sup>٢</sup> سوف تؤدي التخفيضات الضريبية التي تمت المرافقة عليها مؤخرا في فرنسا أيضا إلى دعم النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٨.



## الشكل البياني ٢-٢: أوروبا الغربية: ما هي الآفاق المستقبلية للتضخم؟

يشهد التضخم ارتفاعاً في منطقة اليورو يواكب الارتفاع المستمر في مستوى استخدام الموارد. ولم تتجاوز وتيرة نمو الأجور حتى الآن وتيرة نمو الإنتاجية، ولكن التغيرات الهيكلية في عرض العمالة تحد من الانتعاش في الأجور. ويبدو أن تحسينات الإنتاجية تركزت في الصناعات الحساسة للدورة الاقتصادية حتى الآن.



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ المؤشر الأساسي معرّفاً بأنه المؤشر الكلي ناقصاً بيانات الطاقة والأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ.

٢ ترجع الفروق بين توقعات التضخم وبين معدلات التضخم التي تعني عدم وجود ربح أو خسارة لفترة ١٠ سنوات في المملكة المتحدة وهدف التضخم الموضوع من جانب بنك إنجلترا المركزي، جزئياً، إلى أن السندات المعنونة مرتبطة بالتضخم في مؤشر أسعار التجزئة. وقد مال مؤشر أسعار التجزئة إلى أن يتجاوز مؤشر أسعار المستهلكين في السنوات الأخيرة، وهو ما يعود في المقام الأول إلى أن مؤشر أسعار التجزئة يشمل مدفوعات الفائدة على التمويل العقاري، وذلك على عكس مؤشر أسعار المستهلكين.

٣ معدل البطالة الاحتكائي معرّفاً بأنه معدل البطالة المقترن بمعدل تضخم غير متسارع.

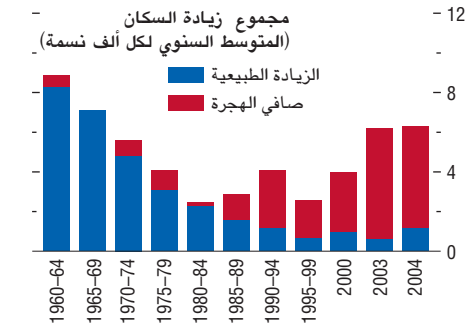
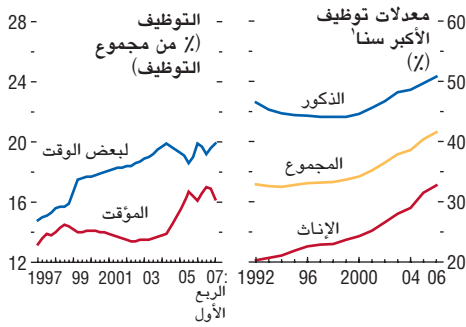
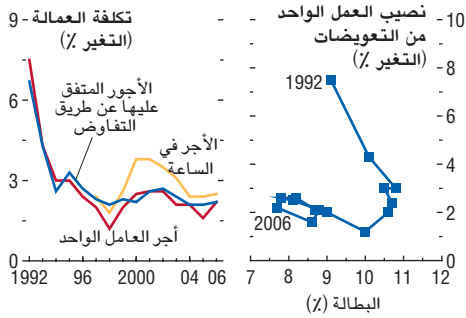
الأسواق المالية. غير أنه عند تبديد هذه المخاطر المائلة إلى الجانب السلبي، قد يكون من اللازم تماماً زيادة تشديد السياسات. وفي الوضع المقابل، في حالة استتالة أمد التباطؤ، سيكون من الضروري النظر في إرخاء السياسة النقدية. وفي المملكة المتحدة، سيكون من الضروري أن تنظر السلطات النقدية في عوامل مشابهة — وهي سعر الصرف، وإمكانية حدوث تراجع في عرض الائتمان المحلي، ووزن الآفاق الاقتصادية للولايات المتحدة مقارنة بمدى قوة الطلب المحلي، إلى جانب التضخم.

وقد استفاد العديد من بلدان منطقة اليورو، وإن لم تكن جميعها، من قوة نمو الإيرادات في عام ٢٠٠٦. فقد هبط للمضي قدماً في ضبط أوضاع المالية العامة. فقد هبط عجز المالية العامة المعدل حسب العوامل الدورية في منطقة اليورو بحوالي نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، وقاد هذا الانخفاض ما حدث من انخفاضات في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا (عن طريق التصحيح في ضوء التدابير غير المتكررة)، وهبط الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. والتحديات الماثلة الآن هو مواصلة التقدم المتحقق في ضبط أوضاع المالية العامة. وإلى جانب الإعداد لمواجهة شيخوخة السكان، من شأن تخفيض عجوزات المالية العامة أن تساعد على إتاحة المجال لتخفيض الضرائب المسببة للتشوه، والتمهيد لتحقيق تحسن طويل المدى في الأداء الاقتصادي. ووفق معاهدة الاستقرار والنمو المعدلة، تهدف معظم البلدان في منطقة اليورو إلى الوصول إلى توازن الميزانية أو حتى تحقيق فائض بسيط فيها في الأجل المتوسط، والبلدان التي لم تحقق حتى الآن أهدافها متوسطة الأجل، مطالبة بتحقيق تصحيح يبلغ على الأقل ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً. غير أن هذا الهدف لا يبدو من المرجح تحقيقه في عدد من البلدان، بما في ذلك فرنسا (التي وافقت مؤخراً على مجموعة تخفيضات ضريبية) وإيطاليا (التي خفضت فيها الحكومة التصحيح قصير الأجل في المالية العامة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وذلك رغم تجاوز أداء الإيرادات المتوقع بقدر كبير).

وتعتمد الاحتمالات المستقبلية لمنطقة اليورو في الأجل الطويل على مدى قدرتها في تسريع وتيرة نمو الإنتاجية وتوظيف العمالة، وكذلك تحسين المرونة الهيكلية لاقتصادات البلدان الأعضاء. وقد تعزز أداء توظيف العمالة مؤخراً بفضل الإصلاحات السابقة والعوامل الدورية، ولكن أداء الإنتاجية لا يزال بطيئاً. ورغم أن منطقة اليورو تحتل موقعا جيدا في المقارنات الدولية للإنتاجية في قطاعات السلع التجارية، فإن إنتاجيتها في الخدمات، والتي تميل إلى أن تكون محمية من المنافسة بدرجة أكبر، تقع عند مستوى دون التعادل. وتحسين النفاذ إلى أسواق الخدمات (وخصوصاً خدمات تجارة الجملة وتجارة التجزئة والخدمات المالية) عن طريق إلغاء

## الإطار ٢-٢: إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة

### مؤشرات أسواق العمل لمنطقة اليورو



المصادر: المفوضية الأوروبية؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics).  
الواقعة أعمارهم بين ٥٥ سنة و٦٤ سنة.

يبدو أن أداء أسواق العمل في منطقة اليورو قد تحسن بقدر كبير في العقد الماضي. ففي سبعينات القرن العشرين، على خلفية التوسع في النشاط الاقتصادي لدى البلدان التي تطبق نظم الرعاية الاجتماعية، أدت زيادة نشاط النقابات العمالية، وحالات سوء تقدير السياسات الاقتصادية الكلية، وصددمات أسعار النفط وغيرها من الصدمات، إلى زيادة حادة في البطالة والتضخم وهبوط في مشاركة القوة العاملة. ولكن التجارب في السنوات القليلة الماضية اختلفت عن ذلك إلى أقصى درجة، وذلك كما يلي: بينما شهدت أسعار النفط والأسعار الموجهة إداريا ارتفاعا سريعا، فقد ظلت الأجور تحت السيطرة وهبطت البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ ربع قرن حيث وصلت إلى ٧٪ في منتصف عام ٢٠٠٧. ويتناول هذا الإطار بالبحث العوامل التي استندت إليها تحسين المفاضلة بين الأجور والبطالة ويستنتج أن إصلاحات أسواق العمل قدمت مساهمة مهمة في هذا الصدد. ومع ذلك، يظل من الضروري القيام بمزيد من العمل من أجل الاستمرار في تخفيض البطالة على أساس متواصل وإعطاء دفعة لمشاركة القوة العاملة التي لا تزال منخفضة نسبيا.

### الخلفية

رغم أن البطالة هبطت بقدر كبير على امتداد عدة سنوات ماضية في منطقة اليورو، فإن تكاليف العمالة لم تتسارع وتيرتها. فقد تباطأت وتيرة تكاليف العمالة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وظلت تتحرك حركة أفقية بعد ذلك. وعلى وجه التحديد، هبط معدل الزيادة في نصيب العامل الواحد من التعويضات والأجور المتفق عليها عن طريق التفاوض من حوالي ٧٪ في عام ١٩٩٢ إلى حوالي ٢٪ في عام ١٩٩٧، وتراوح بين ١.٥٪ و ٢.٥٪ سنويا منذ ذلك الحين، كما أن نمو الأجور الحقيقية شهد هبوطا مستمرا (الشكل البياني). وكانت التغييرات في السياسات الوطنية وسلوك النقابات وكذلك زيادة المنافسة من بلدان الأسواق الصاعدة هي العوامل الأساسية التي استندت إليها هذه المستجبات. وقد أدت تدابير مثل إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحد الأقصى لساعات العمل البالغ ٣٥ ساعة في الأسبوع في فرنسا، وزيادة المجال المتاح للعقود محددة المدة وعقود العمل لبعض الوقت في إيطاليا (وفق ما يسمى إصلاحات باجي (Biagi reforms)، واتفاقيات وقت العمل المرن بين أرباب العمل والنقابات في مختلف القطاعات

المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو إميل ستانريف

في ألمانيا، إلى تيسير زيادة المرونة وساعدت على السيطرة على نمو تكاليف العمالة.

### الإطار التحليلي

يوفر منحني عرض العمل (الأجور) المقترح في دراسة Blanchflower and Oswald (1990) إطارا لتقدير أثر إصلاحات أسواق العمل على عرض العمالة. وفي هذا

### الإطار ٢-٢: (تتمة)

الإطار تم إدراج الأجور الحقيقية المعدلة في ضوء تغيرات الإنتاجية في النموذج كدالة لمعدل البطالة والعوامل على جانب العرض كما يلي:

$$\ln \frac{W_t}{C_t A_t} = \alpha_t - \theta \ln(u_t),$$

حيث  $W_t$  تشير إلى الأجور؛ و  $C_t$  هو مؤشر أسعار المستهلكين؛ و  $A_t$  هو مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج (مقيسة بحصة العمل)، و  $u_t$  هو معدل البطالة؛ و  $\alpha_t$  تشير إلى الأثر التراكمي للعوامل التي تؤثر على نمط تحديد الأجور ومن ثم تنقل منحني الأجور. وتشمل هذه العوامل التغيرات في منافع البطالة، وفرق الضريبة بين الأجور المكتسبة وبين القدرة الشرائية للعمال، وأفضليات التوظيف لدى العمال.

ويمكن الحصول على الأثر التراكمي لإصلاحات أسواق العمل والتغيرات في أفضليات التوظيف، وهو  $\alpha_t$ ، على أساس القيمة المتبقية من المعادلة السابقة. وتوضح عملية تقدير هذه المعادلة بالنسبة لبيانات منطقة اليورو المأخوذة عن الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٦ أن  $\alpha_t$  شهد هبوطاً تدريجياً بنسبة حوالي ٦٪ في هذه الفترة، مما يشير إلى حدوث تحسن في المفاضلة بين الأجور والبطالة، أي تخفيض البطالة عند مستوى معين من الأجور الحقيقية.

#### العوامل التي تستند إليها المستجدات المتعلقة بالأجور وتوظيف العمالة

ما هي العوامل التي أسهمت في هذا التحسن في المفاضلة بين الأجور والبطالة في منطقة اليورو منذ أوائل التسعينات؟

- ساعدت الإصلاحات الهيكلية على زيادة عرض العمالة عند أي مستوى معين من مستويات الأجور الحقيقية. وتشمل الأمثلة على تلك السياسات إلغاء القيود على

العمل لبعض الوقت والعمل «المؤقت» في إسبانيا وفرنسا في التسعينات. ونتيجة لإلغاء تلك القيود، زادت حصة التوظيف المؤقت في مجموع التوظيف زيادة كبيرة (راجع الشكل البياني).<sup>١</sup>

- وارتفعت معدلات مشاركة العمال الأكبر سناً نتيجة للإلغاء التدريجي لنظم التقاعد المبكر. وبالمثل، شهدت معدلات مشاركة الإناث زيادة مستمرة (راجع الشكل البياني).

- وتم تخفيض الضريبة على العمالة. وهبطت معدلات الاشتراك الفعلية في برامج الضمان الاجتماعي في فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وتقلص فرق الضريبة (أي الفرق بين الأجور والراتب الصافي) في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في النصف الثاني من التسعينات.

- وأولت النقابات والعمال تركيزاً أكبر على التوظيف، حيث إن أفضليتهم انتقلت صوب الحفاظ على الوظائف وخلق الوظائف، وربما كان هذا استجابة لزيادة المنافسة الخارجية، وخصوصاً من بلدان الأسواق الصاعدة الآسيوية.

- وأسهمت الزيادة في صافي الهجرة الوافدة في تهدئة نمو الأجور (راجع الشكل البياني). وقد أدى توظيف المهاجرين الأقل تكلفة في قطاع الزراعة وغيره من القطاعات إلى تخفيض التضخم الكلي، مما سمح للعمال بأن يحققوا نفس النمو في الأجور الحقيقية عند زيادات أقل في الأجور الاسمية. ويسهم المهاجرون الوافدون أيضاً في زيادة النمو والرفاه، عن طريق تخفيض عدم التوافق بين المهارات وقبول وظائف من الصعب شغلها، مما يؤدي إلى زيادة التوظيف الكلي.

<sup>١</sup> تقرير (2007) European Central Bank

في هذا الصدد، شريطة إطلاق إمكاناتها كاملة. ويمكن أن تيسر زيادة التكامل المالي اقتسام المخاطر المتعلقة بصدمات الطلب أو العرض التي يواجهها كل بلد على حدة (دراسة 2007 Stavrev).

### بلدان آسيا الصناعية: عدم التغلب على الانكماش بشكل حاسم في اليابان

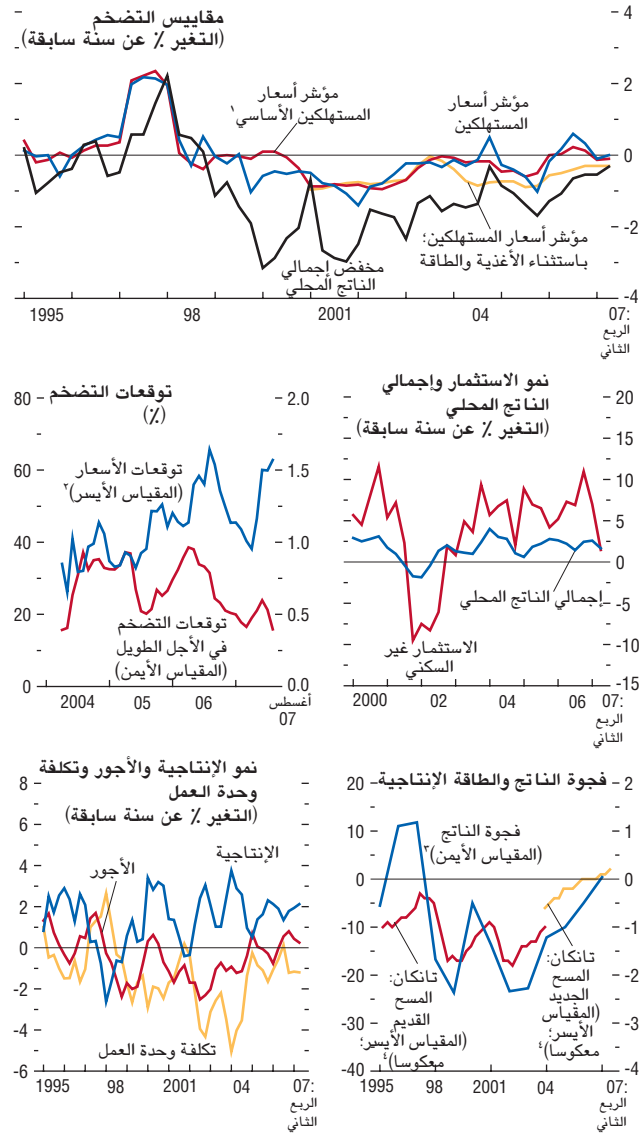
شهد الاقتصاد الياباني انكماشاً طفيفاً في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ في أعقاب ربعي سنة من المكاسب القوية.

القيود وتحقيق الانفتاح أمام المنافسة الأجنبية، هو أمر بالغ الأهمية لإعطاء دفعة للاحتتمالات المستقبلية للنمو طويل الأجل. وقد قطعت توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الخدمات (Services Directive) شوطاً طويلاً في هذا الاتجاه، والتحدي المائل الآن هو تنفيذ تلك التوجيهات بطريقة ذات مردودية وربما توسيع نطاقها كي تشمل قطاعات أخرى. ومن الضروري أن ينصب التركيز في الإصلاحات المستمرة في أسواق العمل والمنتجات على تقوية الحوافز على العمل وعلى تحسين مرونة الأجور. وتبشر استراتيجية لشبونة (Lisbon Strategy) بالخير

## بلدان آسيا الصناعية: عدم التغلب على الانكماش بشكل حاسم في اليابان

### الشكل البياني ٢-٣: اليابان: عدم التغلب على الانكماش بشكل حاسم حتى الآن

لم يؤد النمو القوي حتى الآن إلى الخروج بشكل حاسم من حالة الانكماش. ومع إعطاء دفعة للطاقة الإنتاجية نتيجة قوة الإنفاق الاستثماري وتحسن الإنتاجية واستمرار توقعات التضخم المنخفض، من المرجح أن تظل زيادات الأسعار محدودة في الأجل القريب.



المصادر: مكتب شؤون مجلس الوزراء، حكومة اليابان؛ وشركة CEIC Data Company Limited؛ ومؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics) وتقرير آفاق الاقتصاد (Economic Outlook). الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- ١ جميع الينود، باستثناء الأغذية الطازجة.
- ٢ المبحوثون الذين يتوقعون ارتفاع الأسعار ناقصا المبحوثين الذين يتوقعون انخفاضها.
- ٣ فجوة الناتج مبعرا عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن.
- ٤ مسح تانكان، الطاقة الإنتاجية الفعلية في مؤشر الانتشار لجميع الصناعات.

وكان العامل المحرك إلى حد كبير وراء هبوط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الربع الثاني هو الهبوط في الاستثمار وضعف نمو الاستهلاك. وبالنسبة للمستقبل، أوضح مسح تانكان (Tankan) الصادر في شهر سبتمبر، أن ثقة دوائر الأعمال قوية وأن الصادرات لا تزال تتلقى مساندة جيدة، ولكن بعض مؤشرات الشعور السائد الأخيرة تراجعت في الأشهر الأخيرة، وجاءت بيانات طلبات شراء الآلات وبيانات استهلاك الأسر جامعة بين الجانبين الإيجابي والسلبى. فضلا على ذلك، أدت زيادة حدة التقلبات في الأسواق المالية إلى إحاطة الأفق المستقبلية في الأجل القريب بعدم اليقين، وإن كان تعرض النظام المالي الياباني لمخاطر سوق القروض العقارية المقدمة إلى ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة بشكل مباشر محدودا.

وانعكاسا لضعف معلومات النتائج المتحققة في الربع الثاني وغيرها من المعلومات الاقتصادية الجديدة، تم تخفيض توقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٢٪ في عام ٢٠٠٧ وإلى ١,٧٪ في عام ٢٠٠٨ (أقل بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية و٠,٣ نقطة مئوية، عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو). ويتوقع أن تستند زيادة نمو الدخل والاستهلاك في الفترة المقبلة إلى ضيق سوق العمل — حيث هبطت البطالة إلى ٣,٨٪ في شهر أغسطس — ويتوقع لقوة الأرباح وتحسن الميزانيات العمومية للشركات أن يوفر دعما لاستثمارات قطاع الأعمال. وتبدو المخاطر على الآفاق المستقبلية مائلة بعض الشيء إلى الجانب السلبى في المرحلة الحالية. ورغم أن زيادة سرعة نمو الأجور يمكن أن تعطي دفعة للإنفاق الاستهلاكي، فإن النمو سوف يضعف إذا دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة هبوط أشد في النشاط الاقتصادي أو إذا ارتفعت أسعار النفط أو إذا حدث ارتفاع جديد في قيمة الين.

ورغم استمرار النمو القوي لمدة ٤ سنوات، فإن اليابان لم تتغلب حتى الآن بشكل حاسم على الانكماش (الشكل البياني ٢-٣). والواقع أنه بعد فترة من ارتفاع أسعار المستهلكين، فإن التغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين الكلي ومؤشر أسعار المستهلكين الأساسي من سنة إلى أخرى أصبحت مرة أخرى سالبة بقدر محدود في الأشهر الأخيرة، رغم أن أسعار الأراضي تشهد الآن ارتفاعا مستمرا. ورغم أن من المرجح أن يشهد الهبوط في أسعار المستهلكين تحولا في اتجاهه عندما تنتقل آثار ارتفاع أسعار الطاقة إلى مؤشر أسعار المستهلكين، فإن احتمالات حدوث تحرك حاسم صوب التضخم الموجب تظل بعيدة. ويبدو أن هناك عددا من العوامل تحد من التضخم. فقد اتسمت استثمارات الشركات في السنوات الأخيرة بالقوة،

من الأفراد (عن طريق صناديق الاستثمار) وشركات تأمين معاشات التقاعد، والتأمين على الحياة، هم أهم المصادر. والواقع، حيث إن حصة الأصول المالية للأسر الموجودة في حيازات في الخارج لا تزال صغيرة، فإنه يتوقع لتلك التدفقات الخارجة أن تستمر في الفترة المقبلة حتى إن ضاقت فروق أسعار الفائدة.

وقد انخفضت قيمة الين على أساس فعلي حقيقي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، حيث بلغ أدنى مستوى له منذ أكثر من عشرين عاما، ولكنه استعاد قدرا من قوته مؤخرا، نظرا لأن زيادة حدة التقلب في الأسواق المالية شجعت على زوال قدر من تدفقات رؤوس الأموال الخارجة في إطار تجارة المناقلة بالين الياباني. ورغم أن الين مقوم بأقل من الواقع مقارنة بأساسياته الاقتصادية متوسطة الأجل، فمن الملائم أن تواصل السياسة النقدية التركيز على التغلب على الانكماش ومواصلة النمو وليس على مستوى سعر الصرف. والواقع أن إحداث زيادة في أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية قبل الوقت المناسب، يمكن في النهاية أن يثبت أنها أدت إلى عكس المقصود منها عن طريق إضعاف النمو، وزادت من حدة الانكماش وأحدثت أثرا معاكسا لمسار تسوية الاختلالات العالمية. ومع ذلك، فنظرا لاستمرار التحسن في الأساسيات الاقتصادية المحلية و/أو استمرار تثبيط تجارة المناقلة نتيجة استمرار التقلب في الأسواق المالية، فمن المتوقع أن ترتفع قيمة الين، وينبغي عدم مقاومة هذا الضغط السعودي.

وقد تحقق تقدم كبير في تخفيض عجز المالية العامة في السنوات الأخيرة نظرا للاستفادة من قوة إيرادات الضرائب على الشركات وانخفاض المصروفات على الاستثمارات العامة. غير أنه من المتوقع في الفترة القادمة أن تتباطأ وتيرة التصحيح. ويتمثل تقييم خبراء الصندوق في أن العجز الهيكلي في الميزانية لن يتعدى انخفاضه حوالي ٠,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا مقارنة بحوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا في السنوات الثلاث الماضية. ونظرا لاستمرار الآفاق المستقبلية الاقتصادية المواتية، سيكون من المرغوب إجراء تصحيح قوي في أوضاع المالية العامة من أجل وضع نسبة الدين العام على مسار هابط بقوة. ومن حيث التدابير المحددة، فرغم أنه لا يزال هناك بعض المجال المتاح لإجراء المزيد من التخفيضات في إنفاق الاستثمار العام، من شأن إجراء إصلاح عام في النظام الضريبي يشمل خطوات لتوسيع وعاء ضريبة الدخل ويزيد سعر الضريبة على الاستهلاك ويعزز الإدارة الضريبية، أن يوفر الأساس اللازم لزيادة الإيرادات. ومن شأن إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية

ومن المرجح أن يكون اقترانها بالإصلاحات الهيكلية، التي أعطت قوة دافعة للإنتاجية، قد زاد من إمكانات النمو لدى الاقتصاد. والواقع أن مقاييس استغلال الطاقة الإنتاجية لم تشر إلا مؤخرا إلى أن الاقتصاد يعمل بكامل طاقته الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، تحققت السيطرة على الأجور نتيجة التغيرات الديمغرافية التي تشهد الاستعاضة عن العمال الأكبر سنا المتقاعدين بعمال أصغر سنا وأدنى أجرا، وتميل الزيادة المستمرة في انتشار التعاقد مع العمال الجدد بعقود مؤقتة إلى أن تنص على أجور أدنى. وأخيرا، فإن توقعات التضخم مستقرة عن مستويات منخفضة بعد سنوات عديدة سادها الانكماش. ورغم أن تلك التوقعات ارتفعت في الأشهر الأخيرة، فإن المستهلكين لا يزالون في ظاهر الأمر أقل يقينا بشأن الاحتمالات المستقبلية لارتفاع التضخم مما كانوا عليه قبل سنة واحدة.

وإزاء هذه الخلفية، حافظ بنك اليابان المركزي على موقف السياسة النقدية التيسيري، حيث ثبت سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية المحدد من جانبه عند حوالي ٠,٥٪ منذ شهر فبراير. ورغم أنه سيكون من الضروري في نهاية المطاف أن تعود أسعار الفائدة إلى مستويات أقرب إلى المستويات الطبيعية، فإنه يتوقع ألا تحدث تلك الزيادات إلا عندما تظهر دلائل على أن التضخم المرتقب يسير بشكل حاسم نحو الارتفاع، وأن المخاوف المتعلقة بالتقلب الأخير في الأسواق قد تبددت. وهناك أيضا مجال متاح أمام بنك اليابان المركزي للمساعدة على توجيه توقعات التضخم نحو الارتفاع. وسوف يكون من المفيد في ذلك صدور مؤشر أوضح من بنك اليابان المركزي إلى معدل التضخم الذي يرغب الوصول إليه وصدور بيانات استشرافية بدرجة أكبر، توعي الأسواق المالية بوجهات نظر البنك بشأن التطور المرجح في المخاطر المحيطة بالنمو والتضخم والمسار المستقبلي المرجح للسياسة النقدية.

وحيث إن البنوك المركزية في العديد من البلدان الأخرى تعكف على تشديد السياسة النقدية منذ العام الماضي، فقد اتسعت فروق أسعار الفائدة مع أسعار الفائدة السائدة في اليابان. وحتى وقت حدوث الزيادة الأخيرة في تقلب الأسواق المالية، كان ذلك الفرق في أسعار الفائدة قد أسهم في قوة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من اليابان وزيادة ضعف قيمة الين. وكانت تجارة المناقلة بالين — وهي الممارسة المتمثلة في الاقتراض بالين من أجل شراء أصول أعلى عائدا بعملات أخرى — عاملا واحدا فقط وراء هذه التدفقات الخارجة. فقد تحول المستثمرون اليابانيون بصورة متزايدة باستمرار إلى الاستثمارات الخارجية من أجل تنوع حوافظهم وكسب عائد أعلى، وكان المستثمرون



اليقين السياسية في إضعاف الثقة والطلب المحلي. ويبدو أن النمو ظل قويا في الربع الثالث، حيث كان لتقلبات الأسواق المالية العالمية تأثير محدود على المنطقة حتى الآن، وإن كان يرجح أن تؤدي زيادة ضعف الآفاق المستقبلية على اقتصادات البلدان المتقدمة إلى إبطاء نمو الصادرات في الفترة المقبلة.

وإزاء هذه الخلفية، تم تعديل توقعات النمو بتخفيض محدود منذ مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو. ويتوقع للاقتصاد الإقليمي الآن أن يشهد توسعا في النشاط بنسبة ٩,٢٪ هذا العام و ٨,٣٪ في عام ٢٠٠٨ (الجدول ٢-٣). أما النمو في الصين، فيتوقع له أن ينمو بمعدل ١١,٥٪ في عام ٢٠٠٧ قبل أن يهبط إلى ١٠٪ في عام ٢٠٠٨، بينما يتوقع للاقتصاد الهندي أن يشهد توسعا يبلغ ٨,٩٪ في العام الحالي و ٨,٤٪ في عام ٢٠٠٨. ويتوقع للاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة أن تكون أكثر تأثرا من سواها بتراجع الآفاق المستقبلية الاقتصادية للولايات المتحدة، وقد تم تعديل توقعات النمو لعام ٢٠٠٨ بالتخفيض إلى ٤,٤٪ (أي بانخفاض مقداره ٠,٤ نقطة مئوية عما ورد في مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو). ومن بين اقتصادات بلدان آسيان الأربعة، يتوقع بعض الانتعاش في تايلند، حيث إن لقدرة الثقة المسترد أن يوازن التباطؤ المحدود في النشاط الاقتصادي في ماليزيا والفلبين.

وتعتبر المخاطر على الآفاق الاقتصادية المستقبلية متوازنة بوجه عام في المرحلة الحالية. ومن المخاوف المهمة المتعلقة بالتطورات السلبية على وجه الخصوص تباطؤ الطلب على الصادرات الآسيوية، وخصوصا السلع الإلكترونية، وإمكانية زيادة الاضطراب في الأسواق المالية العالمية. وعلى الجانب الإيجابي، قد لا يتحقق التراخي المتوقع في النمو في الصين ما لم تقم السلطات بتشديد السياسة النقدية بشكل أكثر حسمًا، وتسمح بارتفاع أسرع في سعر الصرف. غير أن زيادة سرعة النمو في الأجل القريب من شأنها أن تتحقق على حساب زيادة مخاطر التطورات السلبية المرتبطة بفرط الاستثمار فيما بعد فترة التوقع. ويمكن أيضا أن تحقق الهند نموا أقوى من المتوقع، لا سيما إذا أدت زيادة قوة أرباح الشركات إلى إعطاء دفعة جديدة للإنفاق الاستثماري.

وقد اتسمت تدفقات النقد الأجنبي الداخلة إلى المنطقة بالقوة الكبيرة (الشكل البياني ٢-٤). وتفسر معاملات الحساب الجاري قدرا كبيرا من التدفق الداخل، حيث يتوقع أن يتجاوز فائض الحساب الجاري الإقليمي ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هذا العام — إذا يشهد الفائض في الصين ارتفاعا سريعا ولا يزال الفائض كبيرا

الرامية إلى تحسين إمكانات النمو، وخصوصا من أجل زيادة استغلال العمالة وتشجيع زيادة انفتاح الأسواق وإلغاء القيود في قطاعات الاقتصاد المحمية، أن يوفر دعما لضبط أوضاع المالية العامة أيضا.

ويشهد اقتصادا أستراليا ونيوزيلندا توسعا قويا في النشاط، وإن كان اضطراب الأسواق المالية العالمية يمكن أن يحدث ضعفا محدودا في النمو في الأجل القريب. ورغم أن التأثير كان أكثر محدودية مما شهدته بعض البلدان الأخرى، فإن الأسواق المالية في أستراليا ونيوزيلندا تأثرت بالمستجدات الأخيرة، حيث زادت أسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك وفروق العائد، وتقلصت السيولة فيما بين المؤسسات غير المصرفية. ومع ذلك، ففي المنعطف الراهن، يتمثل أهم التحديات التي تواجهها السياسات في الأجل القصير في البلدين في السيطرة القوية على التضخم في مواجهة قوة الطلب المحلي وضيق أسواق العمالة. ولبلوغ هذه الغاية، قام بنكا البلدين المركزيان مؤخرا برفع سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية في كل منهما إلى ٦,٥٪ في أستراليا وإلى ٨,٢٥٪ في نيوزيلندا. وقد أدت مرونة أسعار الصرف وسياسات المالية العامة الحريصة دورا محوريا في إدارة التأثير المحلي لقوة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وتحسين معدلات التبادل التجاري. وإزاء هذه الخلفية، من المهم أن تواصل الحكومتان ممارسة تقييد الإنفاق من المالية العامة في الفترة المقبلة.

## آسيا الصاعدة: النجاح في إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة القوية

ظل النمو في آسيا الصاعدة سريعا بصورة استثنائية في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وقد قادت الصين التوسع في النشاط الاقتصادي في المنطقة، حيث شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا بلغ ١١,٥٪ (من سنة إلى أخرى) في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، نظرا لتسارع وتيرة الصادرات والاستثمار؛ وقادته أيضا الهند حيث وفرت الزيادة في الطلب المحلي، وخصوصا الاستثمار، دعما لتحقيق نمو بلغ ٩,٢٥٪ (من سنة إلى أخرى) في النصف الأول من العام. وقد تسارعت وتيرة النمو أيضا في سنغافورة (حيث زاد الاستهلاك والاستثمار)، وفي الفلبين (حيث أدت تدفقات التحويلات الداخلة القياسية إلى إعطاء دفعة للاستهلاك، وحيث شهد الإنفاق الحكومي نموا قويا)، وفي كوريا (حيث تعافى القطاع الصناعي)، وفي إندونيسيا (حيث أعطى انخفاض أسعار الفائدة دفعة للطلب المحلي). أما في تايلند، فقد استمرت جوانب عدم



الجدول ٢-٣: بلدان آسيوية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ميزان الحساب الجاري <sup>٢</sup>				أسعار المستهلكين <sup>١</sup>				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
آسيا الصاعدة <sup>٣</sup>	٦,٥	٦,٦	٥,٨	٤,٥	٤,٢	٤,٩	٣,٧	٣,٥	٨,٣	٩,٢	٩,٣	٨,٧
الصين	١٢,٢	١١,٧	٩,٤	٧,٢	٣,٩	٤,٥	١,٥	١,٨	١٠,٠	١١,٥	١١,١	١٠,٤
جنوب آسيا <sup>٤</sup>	٢,٧-	٢,٣-	١,٤-	١,٠-	٤,٩	٦,٦	٦,٤	٥,٠	٨,٠	٨,٤	٩,١	٨,٦
الهند	٢,٦-	٢,١-	١,١-	١,٠-	٤,٤	٦,٢	٦,١	٤,٢	٨,٤	٨,٩	٩,٧	٩,٠
باكستان	٤,٩-	٤,٩-	٣,٩-	١,٤-	٧,٠	٧,٨	٧,٩	٩,٣	٦,٥	٦,٤	٦,٩	٧,٧
بنغلاديش	٠,٨	١,٣	١,٢	—	٦,٣	٧,٢	٦,٥	٧,٠	٦,٠	٥,٨	٦,٤	٦,٣
بلدان آسيان الأربعة	٣,٧	٤,٧	٥,٢	٢,١	٤,٢	٤,٠	٨,٢	٧,٣	٥,٦	٥,٦	٥,٤	٥,١
إندونيسيا	١,٢	١,٦	٢,٧	٠,١	٦,٢	٦,٣	١٣,١	١٠,٥	٦,١	٦,٢	٥,٥	٥,٧
تايلند	٢,٢	٣,٧	١,٦	٤,٥-	٢,٠	٢,٠	٤,٦	٤,٥	٤,٥	٤,٠	٥,٠	٤,٥
الفلبين	٢,٦	٣,٨	٤,٣	٢,٠	٤,٠	٣,٠	٦,٢	٧,٦	٥,٨	٦,٣	٥,٤	٤,٩
ماليزيا	١٣,٣	١٤,٤	١٧,٢	١٥,٣	٢,٤	٢,١	٣,٦	٣,٠	٥,٦	٥,٨	٥,٩	٥,٢
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٤,٩	٥,٤	٥,٦	٥,٥	٢,٣	٢,٠	١,٦	٢,٣	٤,٤	٤,٩	٥,٣	٤,٧
كوريا	٠,٤-	٠,١	٠,٧	١,٩	٢,٧	٢,٦	٢,٢	٢,٨	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٤,٢
مقاطعة تايوان الصينية	٧,١	٦,٨	٦,٨	٤,٥	١,٥	١,٢	٠,٦	٢,٣	٣,٨	٤,١	٤,٧	٤,١
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	٩,٥	١١,٢	١٠,٨	١١,٤	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٤,٧	٥,٧	٦,٩	٧,٥
سنغافورة	٢٥,٤	٢٧,٠	٢٧,٥	٢٤,٥	١,٧	١,٧	١,٠	٠,٥	٥,٨	٧,٥	٧,٩	٦,٦

<sup>١</sup> يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. أما التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه فيمكن الاطلاع عليها في الجدول أف ٧ بالملحق الإحصائي.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> تتألف من بلدان آسيا النامية والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة ومنغوليا.

<sup>٤</sup> تشمل ملديف ونيبال وسري لانكا.

الائتمان سريعا، كما أن أسعار الأسهم شهدت ارتفاعا حادا في الاثني عشر شهرا الأخيرة. أما في الصين، فقد أدى الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية إلى دفع التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين نحو الارتفاع بنسبة ٦,٥٪ في شهر أغسطس (وذلك رغم أن التضخم في أسعار البندوب غير الأغذية لا يزال تحت السيطرة)، ويشهد الائتمان توسعا قويا، وهناك مخاوف من المغالاة في التقييم في أسعار الأسهم.

وقد تحقق النجاح في إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة إلى المنطقة، عن طريق اتباع مجموعة عملية من التحركات على مستوى السياسات التي صممت كي تناسب ظروف البلدان. وعلى وجه الخصوص:

- تم تطبيق إصلاحات في أسعار الصرف في بعض البلدان (الصين وماليزيا)، وارتفعت القيمة الفعلية الاسمية والحقيقية لمعظم العملات في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، استمر التراكم السريع في الاحتياطيات.
- وتم إرخاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال الخارجة. وقد أدى الإصلاح التنظيمي إلى تيسير اقتناء مستثمري القطاع الخاص للأصول الأجنبية وحيازتها (الصين وكوريا وماليزيا وتايلند)، وقد سمح لصناديق معاشات التقاعد الوطنية باستثمار حصة متزايدة من

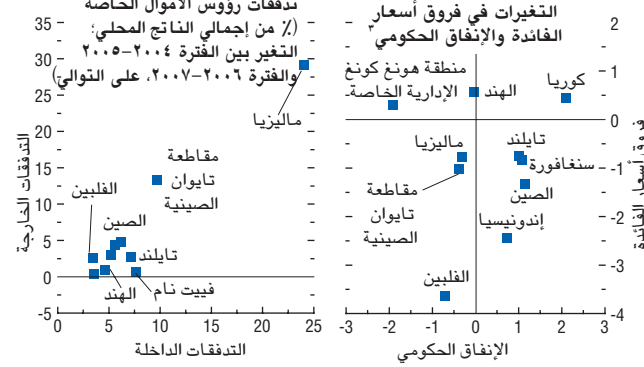
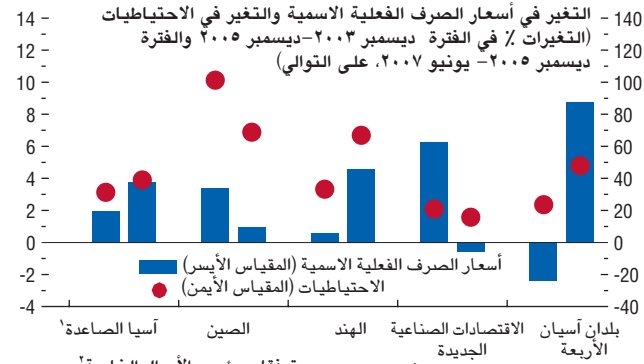
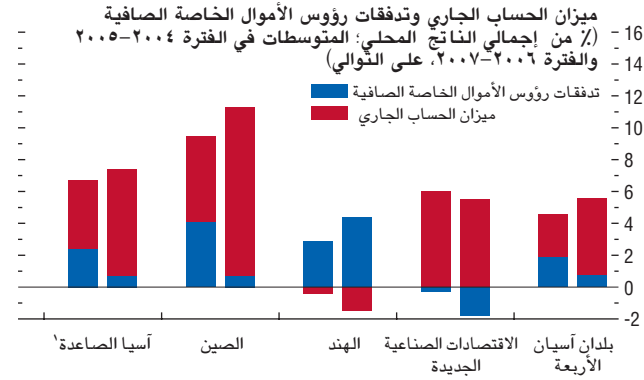
في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين الشعبية، وماليزيا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية. أما صافي تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى المنطقة، والتي يهيمن عليها إجمالا الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد زادت أيضا في العام الحالي، وإن كانت لا تزال أقل من المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، فهي تمثل المصدر الغالب لتدفقات النقد الأجنبي الداخلة بالنسبة للهند وكوريا وفيت نام.

وتتيح تدفقات النقد الأجنبي الداخلة الكبيرة فرصا لإعطاء دفعة للاستثمار والنمو، ولكنها أيضا تثير التحديات في الأجل القصير. غير أن السياسات الاقتصادية اتبعت بوجه عام مسارا يجمع بين الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية — أي استمرار صادرات المنطقة في النمو السريع — مع الحد من مخاطر فرط إحماء النشاط الاقتصادي، وبين الاستعداد لإمكان حدوث تحول في اتجاهها. وفي معظم البلدان، إما أن التضخم لا يزال منخفضا أو أنه تراجع بقدر كبير في أعقاب الضغوط السعودية التي تعرض لها في فترة سابقة (إندونيسيا والفلبين)، بينما تباطأت وتيرة نمو الائتمان (تستثنى كوريا وسنغافورة من ذلك). وفي الهند تراجع التضخم في الأشهر الأخيرة، ولكن لا تزال مخاطر ارتفاعه قائمة — إذا لا يزال التضخم الأساسي مرتفعا، ولا يزال نمو

## آسيا الصاعدة: النجاح في إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة القوية

### الشكل البياني ٢-٤: آسيا الصاعدة: إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة القوية

اتسمت تدفقات النقد الأجنبي الداخلة إلى آسيا الصاعدة بالقوة الكبيرة، وجاءت مدفوعة إلى حد كبير بفوائض الحساب الجاري. وقد تحرك صانعو السياسات في مواجهة ذلك عن طريق جعل سعر الصرف يرتفع إلى حد ما، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، مع الاستمرار في الوقت ذاته في مراعاة الاحتياطات.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ الصين، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والهند، وإندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية، وتايلند.  
٢ باستثناء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وسنغافورة، وهما مركزان ماليان إقليميان.  
٣ فرق أسعار الفائدة محسوبا على أساس الفرق بين سعر الفائدة في البلد المعني وسعر الفائدة في الولايات المتحدة. ويقاس التغير على أساس الفرق بين أحدث مشاهدة ومتوسط عام ٢٠٠٥. والتغيرات في الإنفاق الحكومي، % من إجمالي الناتج المحلي، مقبسة على أساس الفرق بين متوسط الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ومتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

أصولها في استثمارات أجنبية (تايلند). أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة، فقد زادت هي الأخرى مع سعي المؤسسات الآسيوية إلى زيادة تواجدتها العالمي واقتناء الموارد الطبيعية في الخارج. وفي حالة تايلند، تم استحداث مجموعة متنوعة من القيود على تدفقات رؤوس الأموال الداخلة في ديسمبر ٢٠٠٦، ولكن معظم هذه القيود تم إلغاؤها الآن، بينما تم في الهند تشديد القيود على الاقتراض التجاري الخارجي.

• وسمح الهبوط المستمر في التضخم للبنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة (إندونيسيا والفلبين وتايلند)، بينما قامت بلدان أخرى بتشديد السياسة النقدية مؤخرًا (بما في ذلك الصين والهند وكوريا). وقد أدى تقييد النفقات الحكومية أيضًا دورًا في عدد من البلدان، ولا سيما منطقة هونغ الإدارية الخاصة، والهند، وماليزيا، ومقاطعة تايوان الصينية.

وبالنظر للمستقبل، سيكون من الضروري لصانعي السياسة أن يتوخوا المرونة في تحركاتهم في مواجهة تدفقات النقد الأجنبي المستقبلية. وسوف يكون من المفيد مواصلة تحرير القيود على تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، ليس فقط من منظور إدارة الطلب في الأجل القصير إن استمرت تدفقات النقد الأجنبي القوية، ولكن أيضًا بسبب منافع التنوع الأوسع نطاقًا التي سوف يجنيها المستثمرون. وكما وردت مناقشته في الفصل الثالث، يمكن أن يكون تقييد الإنفاق من المالية العامة أداة فعالة لإدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الكبيرة، وسيكون من الضروري أن تؤدي دورًا في التحركات على مستوى السياسات. ويصدق ذلك على وجه الخصوص على بلدان كالهند وباكستان التي لا يزال المزيد من ضبط الأوضاع فيها مطلوبًا رغم التقدم المتحقق مؤخرًا في تخفيض العجزات الحكومية ومستويات الدين. وسوف يكون من المهم أيضًا ممارسة رقابة قوية على القطاع المالي واستمرار تطوير الأسواق المالية المحلية (راجع عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ومن جوانب القلق في هذا الشأن أن المشروعات في بعض البلدان زادت من اقتراضها بالعملة الأجنبية، مما زاد من انكشافها أمام مخاطر أي تصحيح مستقبلي في أسعار الصرف.

وسوف يكون من المفيد أيضًا في بعض البلدان زيادة مرونة أسعار الصرف. ففي الصين، لم يتسن إلا تعقيم جزء من الزيادة الكبيرة في الاحتياطات، وقد أضافت تلك الزيادة إلى السيولة الكبيرة الموجودة بالفعل لدى الجهاز المصرفي، مما يهدد بدعم زيادة هائلة جديدة في نمو

الجدول ٢-٤: بلدان مختارة في نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري <sup>٢</sup>				أسعار المستهلكين <sup>١</sup>				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
—	٠,٦	١,٥	١,٤	٥,٨	٥,٣	٥,٤	٦,٣	٤,٣	٥,٠	٥,٥	٤,٦
٠,٢	٠,٨	١,٨	١,٧	٥,٨	٥,٢	٥,٢	٦,٢	٤,٢	٤,٩	٥,٤	٤,٥
٠,٤	٠,٩	٢,٥	١,٩	١٢,٦	٩,٥	١٠,٩	٩,٦	٥,٥	٧,٥	٨,٥	٩,٢
٠,٣	٠,٨	١,٢	١,٦	٣,٩	٣,٦	٤,٢	٦,٩	٤,٠	٤,٤	٣,٧	٢,٩
٢,٣	٣,٧	٣,٦	١,١	٤,١	٣,٩	٣,٤	٣,١	٥,٠	٥,٩	٤,٠	٥,٧
٣,٥	٣,٩	٢,١	١,٥	٤,٦	٥,٥	٤,٣	٥,٠	٤,٨	٦,٦	٦,٨	٤,٧
٢,٥	٢,٤	٣,٦	٠,٨	٢,٣	٢,١	٣,٣	٢,١	٣,٤	٢,٧	٣,٩	٦,٠
١,١	٠,٧	٠,٣	٠,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٣,٠	٢,٩	٤,٨	٢,٨
١,١	١,٣	٢,٨	١,٤	٢,٣	١,٥	٢,٠	١,٦	٦,٠	٧,٠	٧,٦	٦,٧
٢,٨	٢,٨	٢,٤	—	٦,٨	٨,٠	٦,٤	٤,٧	٣,٨	٥,٢	٧,٠	٦,٦
٤,١	٧,٨	١٥,٠	١٧,٨	١٩,٠	١٨,٠	١٣,٧	١٦,٠	٦,٠	٨,٠	١٠,٣	١٠,٣
٥,٨	٥,٦	٥,٠	٥,١	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٨,٤	٤,٩	٥,٤	٥,٩	٤,٥
٠,٦	١,٠	٠,٤	٠,٣	٥,٣	٦,٤	٨,٠	٦,٧	٤,٤	٦,٠	٨,٤	٦,٥

<sup>١</sup> يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. أما التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه فيمكن الاطلاع عليها في الجدول ألف ٧ بالملحق الإحصائي.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> تشمل بوليفيا وباراغواي.

<sup>٤</sup> العناصر القطرية لهذه المجموعة الإقليمية مبنية بالتحديد في الجدول (و) في الملحق الإحصائي.

الاقتصادي في بلدان نصف الكرة الغربي إلى ٥٪ في عام ٢٠٠٧ ككل وإلى ٤,٣٪ في عام ٢٠٠٨ (الجدول ٢-٤). وسوف يعكس هذا التراجع جزئياً ما هو مشاهد بالفعل من تداعيات تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة على المكسيك وأمريكا الوسطى، وهو ما يحدث في المقام الأول عن طريق الروابط التجارية وكذلك تباطؤ النمو بقدر ما في التحويلات التي تأتي من العاملين المهاجرين، وانتهاء فترة طفرة تشييد الفنادق في منطقة الكاريبي. وفي عدد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية في أمريكا الجنوبية — بما في ذلك الأرجنتين وكولومبيا وبيرو وأوروغواي وفنزويلا — يتوقع للنمو أن يهبط من المعدلات العالية جداً التي بلغها في عام ٢٠٠٦، وهو ما يعود جزئياً إلى الزيادة المستمرة في قيود العرض. وعلى العكس من ذلك، يشهد النمو انتعاشاً في البرازيل في العام الحالي، مستجيباً لإرخاء السياسة النقدية بعد أن تحققت إعادة التضخم إلى المسار الذي يتفق مع أهداف البنك المركزي، ولكنه يتوقع أن يتباطأ أيضاً في عام ٢٠٠٨.

ويبدو أن ميزان المخاطر على هذه التوقعات بالنسبة للمنطقة يميل بقدر محدود صوب الجانب السلبي، وهو ما نشأ في المقام الأول من إمكانية استمرار آثار تداعيات الأوضاع المضطربة في الأسواق المالية العالمية على أمريكا اللاتينية عن طريق قناة التجارة والقناة المالية. وقد أمكن نسبياً حتى الآن السيطرة على تأثير التطورات

الإقراض والاستثمار. ومن شأن زيادة مرونة سعر الصرف أن تعطي السياسة النقدية مزيداً من المجال المتاح للتركيز على الأهداف المحلية، وخصوصاً الحاجة إلى إبطاء نمو الإقراض والاستثمار. وإلى جانب السياسات التي تخفف الحاجة إلى المدخرات الوقائية (بما في ذلك زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، ومعاشات التقاعد، وشبكة الأمان الاجتماعية)، فإن رفع قيمة اليوان — وهو مقوم بأقل من الواقع قياساً إلى الأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل — من شأنه أيضاً أن يعطي دفعة للاستهلاك عن طريق زيادة القوة الشرائية للأسر. ومن شأن ذلك، إلى جانب تراجع الحوافز على الاستثمار في قطاع التصدير، أن يسهم في تقليص الفائض الكبير جداً في الحساب الجاري. أما في البلدان الأخرى، سوف تمكن مرونة إدارة سعر الصرف البلدان المعنية من التكيف مع المستجدات المتطورة باستمرار في الأسواق المالية العالمية، بينما يتاح للسياسة النقدية مجالاً للاستجابة للتغيرات في ميزان المخاطر على النمو والتضخم.

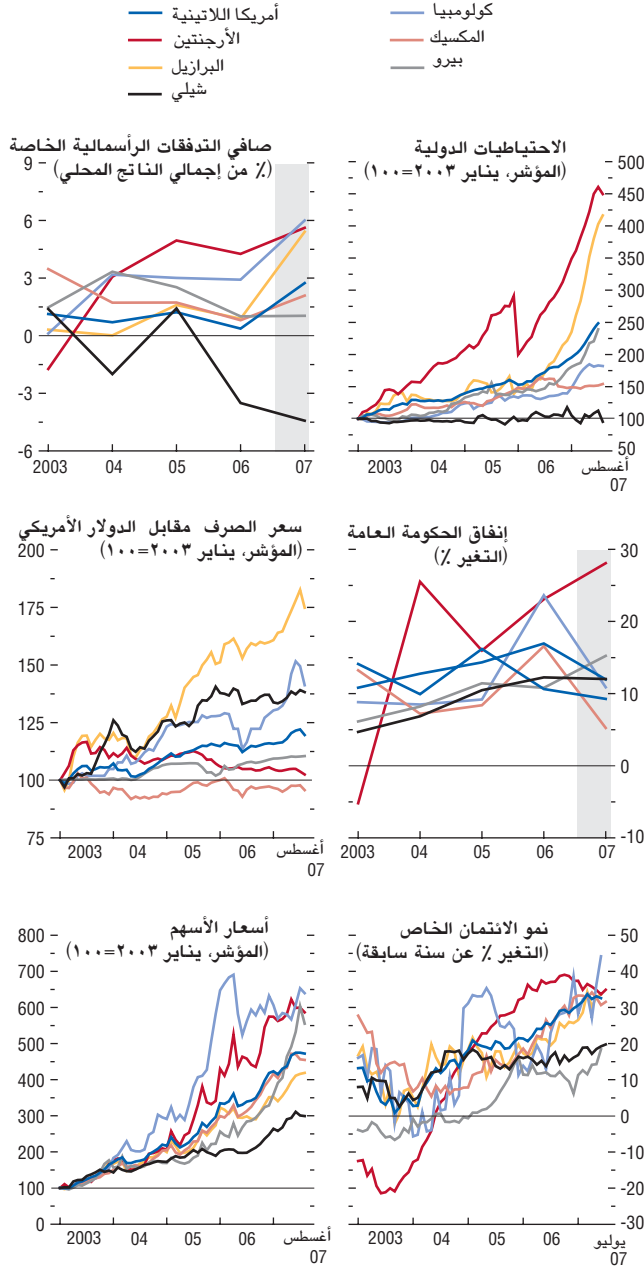
### أمريكا اللاتينية: الاستجابة للزيادة الهائلة في تدفقات النقد الأجنبي الداخلة

في أعقاب تحقيق نمو بلغ معدله ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٦، من المتوقع أن تتراجع وتيرة التوسع في النشاط

## أمريكا اللاتينية: الاستجابة للزيادة الهائلة في تدفقات النقد الأجنبي الداخلة

### الشكل البياني ٢-٥: أمريكا اللاتينية: زيادة صعوبة الإدارة الاقتصادية الكلية نتيجة للتدفقات الرأسمالية الداخلة

يواجه عدد من بلدان أمريكا اللاتينية تدفقات رأسمالية داخلة ضخمة تزيد من الاحتياطات الدولية وتسهم في سرعة نمو الائتمان وارتفاع أسعار الأسهم. وقد اختلفت درجة حركة أسعار الصرف في مواجهة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة عبر البلدان. وقد تسببت الزيادات القوية في الإنفاق الحكومي في زيادة ضغوط الطلب.



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics): وتقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المالية الأخيرة على أمريكا اللاتينية، لأن تقوية أطر السياسات الاقتصادية الكلية وتحسن أوضاع الميزانيات العمومية للقطاع الخاص ساعدا على دعم ثقة المستثمرين. غير أن اشتداد ضعف مسار الاقتصاد الأمريكي من شأنه أن يضعف الطلب على صادرات أمريكا اللاتينية، مع تعرض المكسيك وأمريكا الوسطى للخطر أكثر من سواهما بسبب الروابط التجارية الأكبر مع الولايات المتحدة. فضلا على ذلك، فإن البلدان المصدرة للسلع الأساسية في أمريكا الجنوبية سوف تتأثر بأي تراجع يحدث في أسعار الأغذية أو المعادن أو الطاقة نتيجة لتباطؤ نمو الطلب العالمي. أما التأثير عن طريق القناة المالية، فسوف يكون أقل شدة على الأرجح من حالات «التوقف المفاجئ» التي وقعت في الماضي، وذلك بالنظر إلى ازدياد قوة الأساسيات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، ومع ذلك سيكون هناك أثر التهديد الناشئ عن تراجع قوة أسعار الأسهم وعن الزيادات في فروق العائد. ومن الناحية الأخرى، هناك أيضا مخاطر تجاوز النتائج للمنتوق. فقد أعطت الزيادة الهائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ دفعة لأسعار الأصول المحلية في عدد من البلدان، وذلك استجابة لمخاوف فرط إحصاء النشاط الاقتصادي (الشكل البياني ٢-٥).

ومن التحديات الاقتصادية الكلية الأساسية الماثلة الآن أمام أمريكا اللاتينية كيفية التعامل مع تدفقات النقد الأجنبي الداخلة. فحتى نهاية عام ٢٠٠٦، كانت هذه التدفقات الداخلة مرتبطة إلى حد كبير بالتجارة، حيث إن قوة الطلب الخارجي وارتفاع أسعار السلع الأساسية أعطيا دفعة لإيرادات الصادرات، وارتفع فائض الحساب الجاري الإقليمي إلى مستوى قياسي إذ بلغ ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. وعلى العكس من ذلك، كان صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة يشهد اتجاها هابطا، حيث استفادت الحكومات من تحسن أداء المالية العامة في سداد الاقتراض الخارجي. غير أن هذه الاتجاهات تحولت مؤخرا. فقد شهدت فوائض الحساب الجاري تراجعا محدودا مستمرا في عام ٢٠٠٧، حيث إن قوة الطلب المحلي أعطت دفعة لنمو الواردات. وعلى العكس من ذلك، حدث ارتفاع سريع في صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة منذ منتصف عام ٢٠٠٦ حيث حدثت زيادة هائلة في تدفقات الحوافظ والتدفقات المرتبطة بالبنوك، وخصوصا المتجهة إلى الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا.<sup>٣</sup> وقد تسبب تأثير الاضطراب الأخير في الأسواق المالية العالمية على

<sup>٣</sup> راجع الفصل الثالث من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: نصف الكرة الغربي (عدد أكتوبر ٢٠٠٧) (Regional Economic Outlook: Western Hemisphere) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

التدفقات في إضعاف زخم هذه التدفقات بعض الشيء، ولكن المتوقع أن تواصل أمريكا اللاتينية تلقي تدفقات رأسمالية داخلية ضخمة في الفترة المقبلة، رغم أن البلدان المعنية ينبغي أن تكون مستعدة لمواجهة إمكانية زيادة التقلبات.

وقد سمحت اقتصادات أمريكا اللاتينية لأسعار الصرف بالتحرك بمرونة أكبر مما كانت عليه في الماضي استجابة للانتقال الذي حدث في ضغوط أسواق الصرف. وفي مواجهة قوة التدفقات الداخلة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، ارتفعت أسعار الصرف ارتفاعاً كبيراً في عدد من البلدان، بما في ذلك البرازيل وكولومبيا وباراغواي وبيرو، وذلك بصرف النظر عن استمرار التدخل. ففي البرازيل، بلغت تدفقات النقد الأجنبي الداخلة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ ضعف المستوى الذي بلغته في نفس الفترة في عام ٢٠٠٦، مما دفع قيمة عملة الريال إلى الارتفاع إلى أعلى مستوى لها مقابل الدولار الأمريكي منذ ٧ سنوات، وذلك بصرف النظر عن التدخل المكثف. وقد أسهم ارتفاع سعر الصرف في السيطرة على التضخم، مما أتاح مجالاً أمام البنك المركزي لمواصلة تخفيض أسعار الفائدة، وبذلك خفض فرق سعر الفائدة الكبير مع أسعار الفائدة في البلدان الأخرى. وفي الفترة من يوليو - أغسطس، حدث تحول في اتجاه ضغوط الأسواق، في سياق الاضطراب المالي، وضعفت أسعار الصرف في البداية عبر المنطقة، وإن كانت قد استردت قوتها في الأسابيع الأخيرة. وفي الأرجنتين، تقلبت قيمة البيزو في نطاق ضيق نظراً لتدخلات البنك المركزي، وفي فنزويلا تحقق الإبقاء على سعر الصرف دون تغيير طوال أكثر من سنتين، وارتفع التضخم إلى حوالي ٢٠٪.

وقد أثرت اختيارات سياسات المالية العامة على المفاضلات التي واجهتها بلدان أمريكا اللاتينية في التعامل مع تدفقات النقد الأجنبي الداخلة. ففي شيلي، أدت سياسة المالية العامة دوراً متعارضاً مع الاتجاهات الدورية بطريقة مقصودة، حيث إن الميزانية تهدف إلى تحقيق فائض هيكلي معدل في ضوء التغيرات في أسعار النحاس، وهي محدد مهم من محددات الإيرادات، وقد ولد هذا المنهج تدفقات رأسمالية خارجية كبيرة حققت توازناً مع الضغط الصعودي على قيمة العملة. وفي البلدان الأخرى، استمرت أرصدة الحكومة العامة في معظم الحالات عند وضع الفائض أو عند عجز محدود، مما ساعد على تخفيض نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي. غير أنه نظراً لتسبب قوة أداء النمو وأداء الصادرات في إعطاء دفعة لإيرادات المالية العامة، فقد سمح للإنفاق الحكومي بأن يتصاعد في عدد من البلدان، مما وفر دفعة

مالية مساندة للاتجاهات الدورية وزاد من ضغوط فرط إحماء النشاط الاقتصادي. وتبرز تلك المخاوف على وجه الخصوص في الأرجنتين، حيث أدت التدابير المتخذة على مستوى السياسات مؤخراً إلى زيادة الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة، وفي فنزويلا أيضاً.

وقد استخدمت بلدان أمريكا اللاتينية عدة تدابير مالية من أجل تثبيت التدفقات الرأسمالية الداخلة، ولكن تأثير تلك التدابير كان محدوداً. فعلى سبيل المثال، فرضت كولومبيا في مايو ٢٠٠٧ احتياطياً إلزامياً لا تدفع عنه فوائد، نسبته ٤٠٪ على تدفقات الحوافز الداخلة والتدفقات الداخلة المرتبطة بالبنوك لمدة ٦ أشهر — وقد طبقت الأرجنتين آلية مشابهة منذ عام ٢٠٠٥ (حيث تطبق احتياطياً إلزامياً لا تدفع عنه فوائد نسبته ٣٠٪ لمدة سنة واحدة). غير أن هذه التدابير كانت بوجه عام ذات تأثير محدود على تطورات الأسواق. وهناك أمر أهم في الأجل الطويل، وهو أن تلك البلدان حررت القيود على التدفقات الرأسمالية الخارجة. فعلى سبيل المثال، خففت الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو الحدود القصوى لحيازات صناديق الاستثمار وصناديق معاشات التقاعد المحلية من الأصول الأجنبية. وبمرور الوقت، يتوقع أن تساعد تلك الخطوات على تعبئة العائدات وتنويع الحوافز، مع التخفيف في الوقت ذاته من الضغوط في سوق النقد الأجنبي.

وقد لجأ عدد من البلدان أيضاً إلى تدابير اقتصادية كلية أخرى من أجل احتواء الآثار الجانبية المحلية لقوة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة أو لاحتواء تأثير قوة النمو في الطلب المحلي على التضخم. فعلى سبيل المثال، رفعت البرازيل التعريفات الجمركية على الواردات على المنسوجات والملابس والأحذية من أجل حماية الإنتاج المحلي كثيف العمالة من المنافسة من الواردات الآسيوية؛ واستحدثت البرازيل وكولومبيا خطوط ائتمان رخيصة، وطبقت الأرجنتين تدابير إدارية مكثفة من أجل السيطرة على الزيادات في أسعار المستهلكين، بما في ذلك وضع حدود قصوى لتعديل الأسعار في الصناعات الخاضعة للتنظيم، واتفاقيات سعرية مختارة، وفرض قيود على التصدير. وإذا استمرت الإجراءات المتخذة من جانب الأرجنتين قائمة، فإنها يمكن أن تزيد من حدة قيود الطاقة الإنتاجية في القطاعات الأساسية وتضعف مناخ الأعمال.

ومن منظور أطول أجلاً، تشهد أمريكا اللاتينية أطول توسع في النشاط الاقتصادي شهدته منذ الستينات، وقد ساعد استمرار النمو على تقليص جوانب الضعف الخارجية. غير أن المنطقة لا تزال عند أدنى سلم النمو



## أوروبا الصاعدة: نشاط اقتصادي دؤوب وارتفاع مستمر في الاختلالات

**الجدول ٢-٥: أوروبا الصاعدة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)**

ميزان الحساب الجاري <sup>٢</sup>				أسعار المستهلكين <sup>١</sup>				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٧,٥-	٧,٣-	٦,٦-	٥,٢-	٤,١	٥,١	٥,١	٤,٩	٥,٢	٥,٨	٦,٣	٥,٦	أوروبا الصاعدة
٧,٠-	٧,٥-	٧,٩-	٦,٢-	٤,٦	٨,٢	٩,٦	٨,٢	٥,٣	٥,٠	٦,١	٧,٤	تركيا
٧,٨-	٧,٣-	٦,٠-	٤,٨-	٤,٠	٣,٨	٣,٢	٣,٥	٥,٢	٦,١	٦,٤	٤,٩	ماعدًا تركيا
١٨,٣-	١٨,٣-	١٥,١-	٩,٤-	٦,٤	٦,٥	٤,٨	٤,٢	٦,٣	٨,٨	٩,٧	٩,٠	بلدان البلطيق
١٥,٩-	١٦,٩-	١٥,٥-	١٠,٠-	٧,٠	٦,٠	٤,٤	٤,١	٦,٠	٨,٠	١١,٢	١٠,٢	إستونيا
٢٧,٣-	٢٥,٣-	٢١,١-	١٢,٦-	٨,٩	٩,٠	٦,٥	٦,٧	٦,٢	١٠,٥	١١,٩	١٠,٦	لاتفيا
١٢,٦-	١٤,٠-	١٠,٩-	٧,١-	٤,٦	٥,٢	٣,٨	٢,٧	٦,٥	٨,٠	٧,٥	٧,٦	ليتوانيا
٤,٧-	٤,١-	٣,٧-	٣,٢-	٣,٣	٣,٣	٢,١	٢,٤	٤,٩	٥,٨	٦,٠	٤,٥	أوروبا الوسطى
٣,٥-	٣,٤-	٣,١-	١,٦-	٤,٤	٢,٩	٢,٥	١,٨	٤,٦	٥,٦	٦,٤	٦,٥	الجمهورية التشيكية
٥,١-	٥,٦-	٦,٥-	٦,٨-	٤,٥	٧,٦	٣,٩	٣,٦	٢,٧	٢,١	٣,٩	٤,٢	هنغاريا
٥,١-	٣,٧-	٢,٣-	١,٧-	٢,٧	٢,٢	١,٠	٢,١	٥,٣	٦,٦	٦,١	٣,٦	بولندا
٤,٥-	٥,٣-	٨,٣-	٨,٦-	٢,٠	٢,٤	٤,٤	٢,٨	٧,٣	٨,٨	٨,٣	٦,٠	الجمهورية السلوفاكية
												جنوب أوروبا وجنوبي
١٣,١-	١٣,٦-	١٠,٥-	٨,٧-	٥,١	٤,٦	٦,٠	٧,٠	٥,٧	٦,٠	٦,٨	٤,٥	شرقها
١٩,٠-	٢٠,٣-	١٥,٨-	١٢,٠-	٧,٩	٨,٢	٧,٣	٥,٠	٥,٩	٦,٠	٦,١	٦,٢	بلغاريا
٨,٨-	٨,٤-	٧,٨-	٦,٤-	٢,٨	٢,٣	٣,٢	٣,٣	٤,٧	٥,٦	٤,٨	٤,٣	كرواتيا
٨,٢-	٩,٤-	٦,١-	٨,٠-	٢,٠	٠,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٣,٢	٣,٣	٣,٣	مالطة
١٣,٢-	١٣,٨-	١٠,٣-	٨,٧-	٤,٨	٤,٣	٦,٦	٩,٠	٦,٠	٦,٣	٧,٧	٤,١	رومانيا
												للذكورة
٣,١-	٣,٤-	٢,٥-	١,٩-	٣,١	٣,٢	٢,٥	٢,٥	٣,٨	٥,٤	٥,٧	٤,١	سلوفينيا

<sup>١</sup> يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمؤشرات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

التشديد على تشجيع الاستثمار، بينما استمر ارتفاع الدخل المتاح وتحسين أوضاع أسواق العمل وسهولة فرص الحصول على الائتمان، الممول بصفة رئيسية عن طريق القروض فيما بين البنوك عبر الحدود، في دعم الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، وخصوصاً في بلدان البلطيق، وفي جنوب أوروبا وجنوبي شرقها. وقد أفادت الصادرات من الانتعاش الحاصل في أوروبا الغربية، وهي الشريك التجاري الرئيسي، وكذلك من زيادة اندماج أوروبا الصاعدة في سلاسل الإنتاج الإقليمية والارتقاء بجودة منتجاتها. وعلى وجه الخصوص، يدعم انتعاش الصادرات اقتصاد تركيا، حيث تباطأ الطلب المحلي في مواجهة تقييد الأوضاع النقدية من أجل تخفيض معدل التضخم بعد أن ارتفع ارتفاعاً كبيراً في منتصف عام ٢٠٠٦. وقد استمر النمو في هنغاريا أضعف مما حققته سائر المنطقة، مما يعكس جزئياً التأثير قصير الأجل الناجم عن ضبط لأوضاع المالية العامة.

غير أن الأداء القوي المتحقق مؤخراً جاء مصحوباً بزيادة المخاوف من اتساع الاختلالات الخارجية وفرط إحماء النشاط الاقتصادي في بلدان البلطيق، وفي جنوب أوروبا وجنوبي شرقها، حيث أدت طفرة الائتمان إلى إعطاء

العالمي، وينبغي للحكومات أن تستفيد من الأوضاع الراهنة من أجل المضي قدماً في الإصلاحات اللازمة لدعم زيادة سرعة النمو في الاستثمار والإنتاجية. وتشمل العوائق التي تحول دون تحسين الأداء ما يلي: قصور كفاءة القطاعات العامة، ومحدودية نشاط الوساطة المالية، وضعف البنية التحتية، وارتفاع عدم المساواة في الدخل. ومن المستجدات الأخيرة الباعثة على الارتياح ما تحقق من تقدم في إصلاحات المالية العامة في المكسيك، بما في ذلك التدابير الرامية إلى السيطرة على تكاليف معاشات تقاعد الخدمة المدنية، وتوسيع الوعاء الضريبي من أجل الاستعاضة عن الهبوط في إيرادات النفط وتوفير تمويل إضافي للإنفاق على البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي.

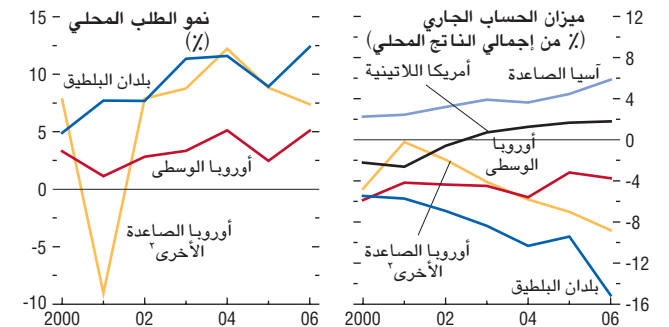
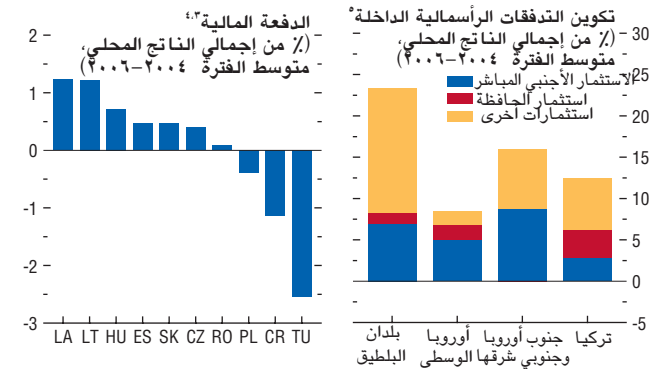
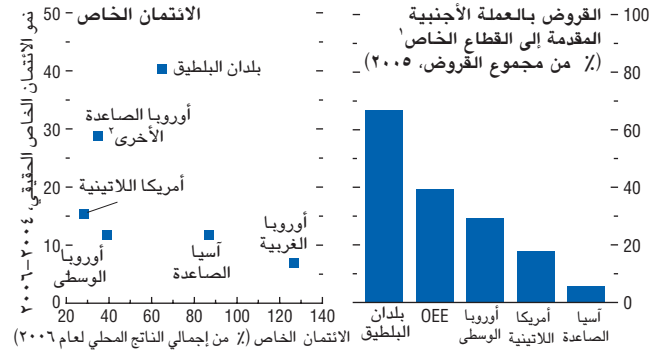
## أوروبا الصاعدة: نشاط اقتصادي دؤوب وارتفاع مستمر في الاختلالات

تسارع النمو في أوروبا الصاعدة ليصل إلى ٦,٣% في عام ٢٠٠٦، ولم تشهد هذه التوتيرة سوى تراجع طفيف في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ (الجدول ٢-٥). وقد شجع الإنفاق على الطاقة الإنتاجية الجديدة نشاط



## الشكل البياني ٢-٦: أوروبا الصاعدة: النمو السريع في الائتمان يغيذي نمو الطلب المحلي

تدعم الوتيرة السريعة لنمو الائتمان في بلدان البلطيق وغيرها من مناطق أوروبا الصاعدة التعميق المالي، ولكنها تغير مخاوف اقتصادية كلية ومخاوف احترازية. فقد شجع نمو الائتمان الطلب المحلي في هذه المجموعات القطرية، مما أدى إلى تدهور حاد في الأوضاع الخارجية. وأدت سياسات المالية العامة المسارية للاتجاهات الدورية إلى زيادة حدة الاختلالات في بعض الحالات. وتم تمويل عجوزات الحساب الجاري عن طريق الاقتراض فيما بين البنوك وغير ذلك من صور الاقتراض غير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير، كما هي الحال في أوروبا الوسطى.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تشمل أوروبا الصاعدة الأخرى بلغاريا وكرواتيا ومالطة ورومانيا وتركيا.  
<sup>٢</sup> تحسب الدفعة المالية على أساس الفرق الأول في الرصيد الهيكلي معدلا، حيثما يكون ملائما، من أجل عزل تأثير سياسة المالية العامة على الطلب عن طريق استبعاد منح الاتحاد الأوروبي ومتحصلات الخصخصة من الإيرادات، واستبعاد المدفوعات المؤداة إلى الاتحاد الأوروبي من النفقات.

دفعة للطلب المحلي الخاص، ورفعت معدل التضخم، وزادت من العجوزات الخارجية (الشكل البياني ٢-٦). وفي لاتفيا، زاد عجز الحساب الجاري حيث وصل إلى ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، ولكن العجوزات مرتفعة أيضا بنسبة ١٠-١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في بلدان البلطيق الأخرى وفي بلغاريا ورومانيا. وقد جاءت طفرات الائتمان في بلدان البلطيق، وفي جنوب أوروبا وجنوبي شرقها، مدعومة بسهولة إتاحة التمويل عن طريق البنوك الأم الأجنبية بأسعار فائدة حقيقية منخفضة، وفي بعض الحالات جاءت مدعومة بسياسات المالية العامة المسارية للاتجاهات الدورية (راجع الشكل البياني ٢-٦). وهناك جزء كبير من الائتمان في منطقة البلطيق وغيرها من بلدان أوروبا الصاعدة كان مقوما بالعملة الأجنبية أو مرتبنا بقيمتها ( وهو ما كان أكثر وضوحا مما في غيرها من مناطق الأسواق الصاعدة) وموجها إلى العقارات، ويثير عدم التوازن الذي يخلقه ذلك الإقراض في الميزانية العمومية مخاوف احترازية واقتصادية كلية. وفي أوروبا الوسطى، كانت المراكز الخارجية أقوى، وهو ما يعود جزئيا إلى أن التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى تلك المنطقة مالت إلى اتخاذ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات السلع التجارية، مع ما يؤدي إليه ذلك من أن تساعد الصادرات على السيطرة على عجوزات الحساب الجاري. وقد تحققت السيطرة على التضخم بشكل أفضل في أوروبا الوسطى أيضا، وهو ما يعود جزئيا إلى استقلالية السياسات النقدية في البلدان (التي يستهدف معظمها التضخم)، والارتفاع الاسمي في قيمة العملة في الماضي، والأثر المثبط الناجم عن المنافسة العالمية على الأجور، وإن كان الطلب المتوسع باستمرار قد بدأ في وضع قيود الموارد موضع الاختبار.<sup>٤</sup>

وتؤدي الاختلالات الخارجية الكبيرة في بلدان البلطيق وفي جنوب أوروبا وجنوبي شرقها أيضا، إلى ظهور مخاوف متزايدة بشأن إمكان تقييم سعر الصرف بأعلى من الواقع، وإن كان من المسلم به أن جزءا من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي جاء متسقا مع التحسن المستمر في الأساسيات الاقتصادية. وتشمل العوامل الداعمة قوة نمو الإنتاجية في قطاع السلع التجارية (وهو أثر بالاساس صامويلسون المعروف جيدا)؛ وتحويلات الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأعضاء الجدد، والتي يتوقع لها أن تظل ضخمة في السنوات المقبلة، والتحسينات في جودة الخدمات. وفضلا على ذلك، من المرجح أن يكون جزء من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي تصحيحا في المستوى غير المتكرر،

<sup>٤</sup> الارتفاع الحاد المتوقع في التضخم في هنغاريا في ٢٠٠٧ يأتي انعكاسا لزيادات كبيرة في الأسعار الموجهة إداريا.

## أوروبا الصاعدة: نشاط اقتصادي دؤوب وارتفاع مستمر في الاختلالات

المخاطر، وذلك في أعقاب الاضطراب الحاصل مؤخرا في الأسواق المالية، وإن كانت قوة أوضاع المالية العامة يمكن أن تخفف الآثار في بعض الحالات. وهناك مجال متاح لانتقال عدوى الأسواق المالية، وبذلك فإن الزيادة المستمرة في علاوة المخاطر في واحد من بلدان أوروبا الصاعدة يمكن أن تدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر السيادية للبلدان الأخرى في المنطقة. وهناك قناة محتملة أخرى لانتقال الصدمات المالية عبر المنطقة هي مشكلة المقرض المشترك — أي كون مجموعة ضيقة من البنوك الأوروبية لها في غالبيتها نصيب كبير من المطالبات القائمة على بنوك بلدان أوروبا الصاعدة وعلى القطاع الخاص فيها. وإمكانية حدوث التداعيات من بلدان أوروبا الصاعدة إلى بلدان أوروبا الغربية عن طريق القناة المالية وقناة التجارة هي إمكانية قائمة، ولكنها أقل بكثير مما هي داخل منطقة أوروبا الصاعدة (دراسة (Haas and Tamirisa, 2007).

ولذلك، من الضروري أن تركز السياسات الاقتصادية الكلية على السيطرة على ضغوط الطلب، واحتواء جوانب الضعف، وتوجيه الاقتصادات صوب الهبوط الهادئ. وينبغي أن يزداد اعتماد البلدان التي لديها نظم أسعار صرف ثابتة (مثلا، بلدان البلطيق وبلغاريا) أو نظم أسعار الصرف المعمومة تعويما موجهها صارما (على سبيل المثال، كرواتيا)، على تقييد الإنفاق من المالية العامة في سعيها إلى السيطرة على ضغوط الطلب. أما البلدان التي لديها أسعار صرف معومة (مثلا، رومانيا)، فيمكن أيضا أن ترفع أسعار الفائدة حسب الحاجة من أجل كبح الضغوط التضخمية، مع الإحجام في الوقت ذاته عن التوسع في المالية العامة المسائر للاتجاهات الدورية. وحيث إن مضاعفات سياسة المالية العامة الكلية تميل إلى أن تكون صغيرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأوروبية الصغيرة المنفتحة، يجدر بهذه البلدان أن تنظر في اتخاذ تدابير محددة في إطار المالية العامة تهدف إلى تخفيض الحوافز الضريبية وحوافز الإعانات بالنسبة للاقتراض في المجال العقاري. ويظل تنفيذ خطط ضبط أوضاع المالية العامة مسألة ذات أولوية في البلدان التي لديها مخاوف بشأن إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة في الأجل الطويل، مثل الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا. ومن الضروري أيضا في بعض البلدان المضي قدما في الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مرونة الأسعار والأجور.

وتعتبر قوة الرقابة المصرفية، وخصوصا على الإقراض بالعملة الأجنبية وعلى الإقراض في المجال العقاري، أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على جودة الائتمان وعلى رؤوس أموال البنوك في بيئة تشهد توسعا سريعا في

على سبيل المثال، مرتبطا بتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي أو زيادة إتاحة رأس المال الأجنبي بسبب التشابك بين الأوضاع المالية العالمية الإيجابية بدرجة غير عادية، والتغيرات الهيكلية في قاعدة المستثمرين بالنسبة للأسواق الصاعدة. وقد تكون تدفقات المضاربة قد أسهمت أيضا في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ولكن من الصعب وضع تقدير كمي لتلك العوامل. ولهذا السبب، قد تكون البلدان الأوروبية الصاعدة، وخصوصا البلدان التي لديها احتياجات تمويل كبيرة وعدم التوافق بين قيم العملات في الميزانيات العمومية للقطاع الخاص بقدر كبير معرضة للتغير في الشعور السائد بين المستثمرين.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في هذه المنطقة ليبلغ ٥,٨٪ في عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٨. وسوف يتباطأ الطلب المحلي بسبب تشديد السياسات النقدية وسياسات المالية العامة، ولكن يتوقع له أن يظل قويا، مدعوما بتدفقات تحويلات الاتحاد الأوروبي الداخلة الكبيرة، والحوافز التي لا تزال كبيرة على التعهيد الخارجي من أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية، وذلك ضمن جملة أمور أخرى. ومن المرجح أن تؤدي زيادة تضييق الأوضاع الائتمانية العالمية إلى إضعاف النمو في أسعار المساكن واستهلاك الأسر، مع حدوث آثار ثانوية على الاستثمار في التشييد والاستثمار في قطاع الأعمال. ومن المرجح أيضا أن تتباطأ الصادرات بسبب ضعف الطلب الخارجي من أوروبا الغربية، وكذلك إلى حد أقل بسبب قوة قيم العملات والارتفاع المستمر في تكاليف الأجور. غير أن تفاوت الأجور الذي لا يزال كبيرا مقارنة بأوروبا الغربية وقوة نمو الإنتاجية، سوف يستمران في دعم القدرة التنافسية لاقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية. ومن المتوقع أن يكون تباطؤ النشاط الاقتصادي بارزا إلى أعلى درجة في بلدان البلطيق، حيث سيكون بعض التراجع في الطلب أمرا جديرا بالترحيب.

وتميل المخاطر على هذه الأفاق المستقبلية إلى الجانب السلبي، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى إمكانية حدوث تقلص في الائتمان أكثر حدة من المتوقع. وإضافة إلى ذلك، فإن مخاطر زوال الاختلالات الخارجية الكبيرة بشكل غير منظم تتركز في بعض البلدان، مع امتداد تداعياتها إلى باقي المنطقة من خلال أثر العدوى بصورة رئيسية. فالبلدان التي لديها اختلالات خارجية كبيرة — وهي بلدان البلطيق وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا — قد تتأثر بقدر كبير بزيادة تكلفة التمويل الخارجي وارتفاع علاوات

<sup>٥</sup> بدأت البنوك السويدية العاملة في بلدان البلطيق في تشديد شروط الائتمان، وذلك في مواجهة ازدياد المخاوف بشأن الوتيرة السريعة لنمو الائتمان في بلدان البلطيق.

مستوى قابل للاستمرار في الوقت ذاته على الأجل الأطول، والمساعدة على الوفاء بمعايير ماستريخت للمالية العامة إضافة إلى هامش أمان. والوضوح في إبلاغ البلدان الأعضاء الجدد بتوقعات اعتماد عملة اليورو أمر أساسي أيضاً، حيث يساعد الأسر والشركات والأسواق المالية على أن تتخذ القرارات الملائمة، وربما يبسر زوال عدم التوافق بين قيم العملات والذي تراكم بسبب توقعات سابقة كانت أكثر تفاؤلاً.

### كومنولث الدول المستقلة: التعارض بين أهداف التضخم وأهداف سعر الصرف

لم تكن منطقة كومنولث الدول المستقلة محصنة أمام الاضطراب المالي الأخير، ولكن هذا حدث على خلفية أطول فترة توسع في النشاط الاقتصادي منذ بداية مرحلة التحول. ورغم التراجع الطفيف، فقد ظل النمو قويا في هذه المنطقة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧. وقد حقق الاقتصاد الروسي توسعا بلغ معدله حوالي ٧,٧٥٪ (من سنة إلى أخرى)، وظل النشاط الاقتصادي في البلدان الأخرى في كومنولث الدول المستقلة قويا. وقد استند التوسع القوي في النشاط الاقتصادي في المنطقة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وقوة التدفقات الرأسمالية الداخلة، وكذلك استمرار مكاسب الإنتاجية. وقد ظل الاستهلاك هو أهم محرك للنمو، مدعوماً بالارتفاع المستمر في الدخل الحقيقية وسهولة فرص الحصول على الائتمان، ولكن هناك أيضاً دلائل أولية على عودة التوازن في تكوين الطلب، وهو ما يرجع إلى انتعاش الاستثمار مؤخراً. وقد شهد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص توسعاً سريعاً عبر المنطقة، غذته التدفقات الرأسمالية الداخلة، ووفرة السيولة المحلية، والتحسينات الهيكلية في القطاع المالي. وإزاء خلفية الاضطراب العالمي في أوضاع السيولة والتراجع عن الأصول المعرضة للخطر، شهد سعر الصرف في كل من كازاخستان وروسيا قدراً من الضغط الهبوطي في أواخر شهر أغسطس. وفي كازاخستان، أسهمت المخاوف من إمكان انكشاف البنوك المحلية أمام مخاطر تضيق الائتمان العالمي في ظهور ضغوط هبوطية على قيمة العملة، بينما كانت إعادة توطين الأصول السائلة بالروبل من جانب المستثمرين غير المقيمين في روسيا هي العامل الأساسي وراء تخفيض قيمة العملة. ونظراً لتدهور أوضاع السيولة في أسواق المعاملات بين البنوك ومواجهة البنوك لصعوبات في تعبئة الأموال الخارجية

الميزانيات العمومية. وقد قام العديد من البلدان بتشديد التنظيمات الاحترازية والإدارية الرامية إلى تشجيع البنوك على تقوية إدارة المخاطر و/أو تخفيض وتيرة نمو الائتمان، ولكن يبدو أن فعالية هذه التدابير الأخيرة كانت محدودة حتى الآن (دراسة Hilbers, Ötke-Robe, and Pazarbasioglu, 2007). وهناك مبررات لاتخاذ استجابة احترازية أقوى على مستوى السياسات في البلدان التي يسير فيها نمو الائتمان بوتيرة أسرع بكثير من نمو إجمالي الناتج المحلي على امتداد عدة سنوات، وتظل المخاوف المنتشرة بشدة قائمة بشأن جودة القروض. وفي العديد من البلدان، قادت الشركات التابعة والفروع التابعة للبنوك المنتهية إلى الاقتصادات المتقدمة توسع الائتمان، وتبعث قوة بنوكها الأم على الاطمئنان، ولكن هذه البنوك قد تكون اعتمدت بصورة مفرطة على قوة الأرباح المعلنة لفروعها القائمة في الأسواق الصاعدة (دراسة Tamirisa and Igan, 2006). ويؤكد هذا ضرورة التعاون القوي عبر الحدود مع الجهات الرقابية الأجنبية، من أجل ضمان معالجة أي دلائل جديدة على جوانب الضعف في الوقت السليم وبطريقة فعالة. ومن الأمور ذات الأولوية أيضاً تعزيز وعي المقترضين بالمخاطر، وتحسين البنية التحتية للأسواق والتي تيسر قيام البنوك بتقييم المخاطر (مثلاً، مكاتب الائتمان).

وبالنسبة للأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي الملتمزين باعتماد عملة اليورو، يتمثل أهم التحديات في الوفاء بمعايير الدخول الضرورية، ودخول الاتحاد النقدي بأوضاع تسمح لهذه البلدان بمواصلة الأداء الجدي في إطار الاتحاد النقدي الأوروبي. والارتفاع المتواصل في سعر الصرف الذي يصاحب التقارب السريع في الدخل لدى البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، حتى في الحالات التي لا تشهد فيها الاقتصادات المعنية فرط إحماء النشاط الاقتصادي، تجعل استيفاء الشرط الأساسي للدخول المتعلق بالتضخم أمراً بالغ الصعوبة (دراسة Haas and Tamirisa, 2007). ومن ثم فإن انتهاج سياسات اقتصادية كلية متسقة وإجراء المزيد من التحسينات في المرونة الهيكلية للاقتصادات المعنية، أمر أساسي كي يكون دخول البلدان الأعضاء الجديدة إلى منطقة اليورو سلساً، وحتى تحقق تلك البلدان أداءً ممتازاً في إطار الاتحاد النقدي الأوروبي. ومن شأن تصحيح أوضاع المالية العامة — على وجه الخصوص في البلدان التي لا تزال بعيدة عن الوفاء بأهداف المالية العامة متوسطة الأجل "الحصيفة" — أن يساعد على تخفيف ضغوط الطلب الدورية، مع وضع السياسات العامة على

## كومنولث الدول المستقلة: التعارض بين أهداف التضخم وأهداف سعر الصرف

### الجدول ٢-٦: كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري <sup>٢</sup>				أسعار المستهلكين <sup>١</sup>				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٣,١	٤,٨	٧,٦	٨,٨	٨,٣	٨,٩	٩,٤	١٢,١	٧,٠	٧,٨	٧,٧	٦,٦	كومنولث الدول المستقلة
٣,٣	٥,٩	٩,٧	١١,١	٧,٥	٨,١	٩,٧	١٢,٧	٦,٥	٧,٠	٦,٧	٦,٤	روسيا
٦,٢-	٣,٥-	١,٥-	٢,٩	١٠,٨	١١,٥	٩,٠	١٣,٥	٥,٤	٦,٧	٧,١	٢,٧	أوكرانيا
١,١-	٢,٢-	٢,٢-	١,٨-	٧,٨	٨,٦	٨,٦	٧,٦	٧,٨	٨,٧	١٠,٧	٩,٧	كازاخستان
٨,١-	٧,٩-	٤,١-	١,٦	١٠,٠	٨,١	٧,٠	١٠,٣	٦,٤	٧,٨	٩,٩	٩,٣	بيلاروس
١٢,٥	١٣,٠	١٥,٣	٥,١	٩,٠	٦,٥	٨,٢	١٠,٧	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	تركمانستان
١٩,١	١٣,٧	٧,٥	٢,٢	١١,٧	١٢,١	١٠,٠	٨,٤	١٣,٤	١٥,٧	١٤,٦	١٢,٠	بلدان الكومنولث منخفضة الدخل
٤,٢-	٤,٠-	١,٤-	٣,٩-	٤,٩	٣,٧	٢,٩	٠,٦	١٠,٠	١١,١	١٣,٣	١٤,٠	أرمينيا
٣٩,٩	٣١,٤	١٥,٧	١,٣	١٧,٠	١٦,٦	٨,٤	٩,٧	٢٣,٢	٢٩,٣	٣١,٠	٢٤,٣	أذربيجان
١٥,٢-	١٥,٧-	١٣,٨-	٩,٨-	٨,١	٨,٥	٩,٢	٨,٣	٩,٠	١١,٠	٩,٤	٩,٦	جورجيا
١٥,١-	١٧,٩-	٦,٦-	٣,٢	٧,٠	٧,٠	٥,٦	٤,٣	٧,٠	٧,٥	٢,٧	٠,٢-	جمهورية قيرغيزستان
٧,٣-	٨,٠-	١٢,٠-	١٠,٣-	٨,٩	١١,٢	١٢,٧	١١,٩	٥,٠	٥,٠	٤,٠	٧,٥	مولدوفا
١٢,٦-	١١,٦-	٢,٩-	٢,٥-	١٢,٦	٩,٩	١٠,٠	٧,٣	٨,٠	٧,٥	٧,٠	٦,٧	طاجيكستان
٢١,٠	٢١,١	١٨,٨	١٣,٦	٩,٨	١٢,٢	١٤,٢	١٠,٠	٧,٥	٨,٨	٧,٣	٧,٠	أوزبكستان
٤,٤	٦,٣	٩,٢	١٠,٠	٧,٩	٨,٥	٩,٧	١٢,١	٧,٣	٧,٩	٧,٧	٧,١	البلدان المصدرة الصافية للطاقة <sup>٣</sup>
٧,٢-	٥,٤-	٣,٠-	١,٤	١٠,٣	١٠,٤	٨,٥	١٢,٠	٦,٠	٧,٢	٧,٧	٤,٥	البلدان المستوردة الصافية للطاقة <sup>٤</sup>

<sup>١</sup> يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> تشمل أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان وأوزبكستان.

<sup>٤</sup> تشمل أرمينيا وبيلاروس وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوكرانيا.

الخارجي، وضخامة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، والتحويلات الخاصة الآتية من البلدان المستوردة الصافية للطاقة.

ومع ذلك، فإن المخاطر على النمو تميل إلى الجانب السلبي، وذلك بسبب إمكانية حدوث تأثير أقوى اضطراب الأسواق المالية على إتاحة التمويل الأجنبي والمحلي، وكذلك تأثير تباطؤ النمو العالمي على أسعار السلع الأساسية وعلى الطلب على الصادرات. ومن المرجح أن يتأثر الطلب على الواردات من البلدان الأصغر في المنطقة (أرمينيا وجورجيا ومولدوفا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان)،<sup>٧</sup> وتدفقات التحويلات الخاصة المتجهة إلى تلك البلدان من المرجح أن يتأثر بطريقة معاكسة.

وقد أدى طول فترة النمو القوي في الطلب في المنطقة إلى اشتداد قيود الموارد، مما جعل التضخم يصل إلى مستويات مرتفعة (بين ٩٪ و ١٠٪). وتشهد تكلفة وحدة العمل ارتفاعا مستمرا في بعض البلدان، مما يعكس ارتفاع معدلات استغلال العمالة وضيق أسواق العمل (أوكرانيا). وقد بدأت تظهر أيضا جوانب قصور في

وبدئها تقييد الإقراض، قام البنك المركزي في كل من البلدين بضخ سيولة من أجل ضمان الاستقرار في الجهاز المصرفي.

ومن المتوقع أن يتراجع زخم النمو من ٧,٧٥٪ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٧٪ في عام ٢٠٠٨، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى تضيق الأوضاع الائتمانية والضعف المستمر في البيئة الخارجية. وسوف يستمر ارتفاع أسعار السلع الأولية والارتفاع المستمر في الإنفاق من المالية العامة في دعم النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة الصافية للطاقة (أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان وأوزبكستان) (الجدول ٢-٦ والشكل البياني ٢-٧)، وفي البلدان المستوردة الصافية للطاقة (كمجموعة)، يتوقع أن يتباطأ النمو بوتيرة أسرع، مما يعود جزئيا إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط، وإن كان النمو في هذه البلدان سيستمر دعمه بالازدهار المستمر في الأوضاع العالمية للسلع الأساسية<sup>٦</sup> وأوجه التآزر داخل المنطقة — أي قوة الأوضاع الإقليمية، كما هو واضح في قوة الطلب

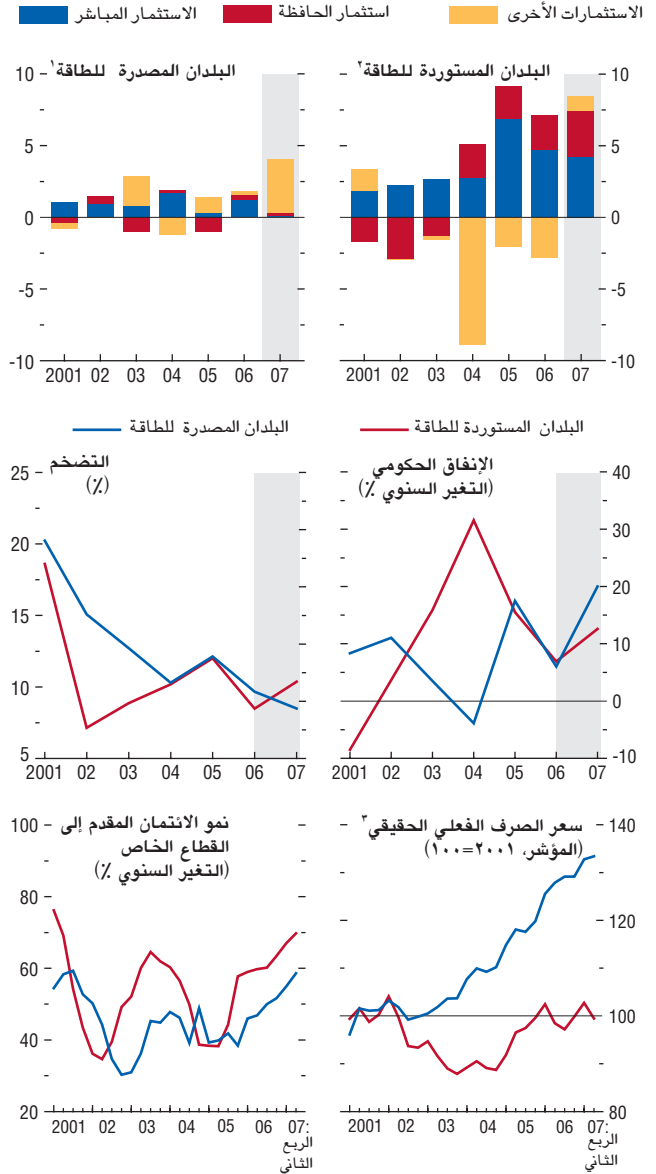
<sup>٦</sup> يصدر العديد من البلدان في هذه المنطقة سلعا أساسية، وذلك كما يلي: الألومنيوم (طاجيكستان)، والنحاس (أرمينيا وجورجيا)، والقطن (طاجيكستان وأوزبكستان)، والمعادن الفلزية وخرده المعادن (جورجيا).

<sup>٧</sup> تتلقى هذه البلدان تدفقات داخلية كبيرة في شكل تحويلات خاصة (ما بين ١٥٪ و ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي).

### الشكل البياني ٢-٧: كومنولث الدول المستقلة: التعامل مع التدفقات الرأسمالية الداخلة

أفادت منطقة كومنولث الدول المستقلة من تدفقات الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى، والتي دعمت التعمييق المالي وتوسع النشاط الاقتصادي في المنطقة. ومع ذلك، فإن التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة أثارت أيضا تحديات اقتصادية كلية. ويجب على البلدان المعنية أن تقرر الاختيار بين أن يتأثر ارتفاع سعر الصرف إلى أكبر حد عن طريق التضخم أو عن طريق ارتفاع سعر الصرف الاسمي، وهو اختيار تزيد من حدته سرعة نمو الطلب، وسياسات المالية العامة التوسعية، ومحدودية مرونة أسعار الصرف في معظم بلدان كومنولث الدول المستقلة.

التدفقات الرأسمالية الداخلة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تشمل أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان وأوزبكستان.

<sup>٢</sup> تشمل أرمينيا وبيلاروس وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوكرانيا.

<sup>٣</sup> تمثل الزيادة في المؤشر ارتفاعا حقيقيا في قيمة عملة البلد المعني قياسا إلى عملات

شركائه التجاريين، بينما يمثل الانخفاض حقيقيا في قيمة عملته قياسا إلى عملات شركائه التجاريين.

المعدات على النحو الذي يشير إليه الارتفاع المستمر في واردات السلع الرأسمالية (روسيا). وفي أذربيجان، يتوقع أن يرتفع التضخم إلى رقمين عشريين في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حيث إن اتباع سياسة مالية عامة توسعية بقدر كبير يتعارض مع قيود العرض. وإلى جانب إعطاء دفعة للأسعار نحو الارتفاع، تؤدي قوة نمو الطلب في هذه المنطقة إلى إضعاف أوضاع الحساب الجاري الخارجي أيضا، وهي تظل مع ذلك في وضع الفائض القوي في معظم البلدان المصدرة للطاقة. وقد تأثرت القدرة التنافسية سلبا من جراء الارتفاع المستمر في الأسعار في بعض البلدان، وإن كان العديد من العملات في المنطقة (لا سيما الروبل الروسي) لا يزال يعتبر مقوما بأقل من الواقع، قياسا إلى الأساسيات متوسطة الأجل.

وقد اجتذبت المنطقة تدفقات داخلية كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية في السنوات الأخيرة. ووفر الاستثمار الأجنبي المباشر — انعكاسا للخصخصة، وعمليات الدمج والاستحواض وكذلك الاستثمار غير المطروق — دعما للنمو، وخصوصا في البلدان المستوردة الصافية للطاقة. أما تدفقات استثمار الحوافض وغيرها من التدفقات الاستثمارية الداخلة، فقد شهدت أيضا زيادة مستمرة على مر السنين بما في ذلك في البلدان المصدرة الصافية للطاقة. وكان هذا الاتجاه بارزا على وجه الخصوص في روسيا وكازاخستان، حيث شهد الاقتراض المصرفي الخارجي ارتفاعا هائلا قبل وقوع الاضطراب في الأسواق المالية.<sup>١</sup> فقد دفع ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وتوقعات حدوث ارتفاع جديد في قيمة الروبل البنوك، إلى التحول إلى التمويل الخارجي لحوافض قروضها المحلية. وبوجه أعم، قد تكون محدودية مرونة سياسات أسعار الصرف في العديد من بلدان كومنولث الدول المستقلة قد خلق تصورات بشأن «الرهانات في اتجاه واحد» التي تشجع على التدفقات الداخلة التي تأخذ طابع المضاربة. وأصبحت الاحتمالات المستقبلية المتعلقة باستمرار تدفقات رؤوس أموال البنوك والحوافض محاطة بقدر أكبر من عدم اليقين في أعقاب وقوع الاضطراب في الأسواق المالية، ولكن ارتفاع أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية من المرجح أن يستمر في جذب رؤوس الأموال إلى المنطقة.

وقد أثارت زيادة الاعتماد على تدفقات الاقتراض المصرفي واستثمارات الحوافض الداخلة في تمويل النمو في المنطقة تحديات على مستوى السياسات في أعقاب دخولها. فعلى العكس من إيرادات صادرات السلع

<sup>٤</sup> في جمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وأرمينيا، يمثل التمويل الرسمي عنصرا مهما في النمو.



الاتجاهات الديمغرافية المعاكسة سلبا على الاحتمالات المستقبلية طويلة الأجل. فلا يزال معدل الاستثمار (وهو ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع ألا يرتفع إلا بقدر طفيف في عام ٢٠٠٧) أدنى من مناطق العالم الأخرى، بينما يشير تركيز الاستثمار في الصناعات الاستخراجية والتشييد إلى ضرورة تنوع مصادر النمو. وسواء أكان الاستثمار الخاص يستجيب لهذا التحدي أم لا، سيعتمد على تحقيق المزيد من التحسينات في المؤسسات وفي مناخ النشاط الاقتصادي. ومن شأن التعميق المالي وتطوير مصادر التمويل القائمة على المنافسة أيضا أن يقوي احتمالات النمو المستقبلية طويلة الأجل. ومن شأن المزيد من تقوية التنظيمات الاحترازية (مثلا، تشديد قواعد تجنيد المخصصات، وزيادة الأوزان الترجيحية للمخاطر بالنسبة لبعض فئات القروض) والرقابة المصرفية، أن يساعد على تحسين قدرات البنوك على إدارة المخاطر والحفاظ على جودة الائتمان في بيئة تشهد نمو سريعا في القروض.

## إفريقيا جنوب الصحراء: الاستفادة من العولمة

تشهد إفريقيا جنوب الصحراء في الوقت الراهن عاما آخر من النمو القوي، حيث يتوقع أن يرتفع النمو الكلي في المنطقة من ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٦,١٪ في عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٦,٨٪ في عام ٢٠٠٨ (الجدول ٢-٧). ويأتي التسارع في وتيرة النمو إلى حد كبير انعكاسا لبدء تشغيل مرافق إنتاجية جديدة في البلدان المصدرة للنفط، مثل أنغولا ونيجيريا. ولكن يتوقع لمعظم البلدان الأخرى في المنطقة أن تحافظ على معدلات النمو المرتفعة نسبيا، بينما سيتراجع التضخم تراجعا محدودا بوجه عام (باستبعاد زيمبابوي التي يتوقع لها أن تظل استثناء). غير أن التنبؤ ما بقدر ما إلى الجانب السلبي، وهو ما يعكس في المقام الأول إمكانية تراجع النتائج عالميا، ومن شأنه أيضا إضعاف الطلب على صادرات إفريقيا من السلع الأساسية وتشديد القيود المالية، وكذلك المخاطر الناشئة من المستجدات السياسية في فرادى البلدان.

وإذا انتقلنا إلى المنظور الأطول أجلا، فمن الواضح أن إفريقيا جنوب الصحراء تتمتع بأحسن الفترات التي شهدتها منذ نيل الاستقلال من حيث النمو المتواصل. فرغم أن البلدان المصدرة للنفط تحقق أسرع معدلات النمو، فإن معظم البلدان الأخرى تحقق هي الأخرى نموا قويا، وقد تجاوز أدائها الاقتصادي الاتجاهات المسجلة تاريخيا

الأساسية، والتي تم تعقيها جزئيا على الأقل في صناديق التثبيت (على سبيل المثال، في كازاخستان وروسيا)، غدت التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى حد كبير انتقال الآثار الذي أعطى دفعة لنمو الائتمان المحلي وولدت ضغوطا تضخمية. وجاء الارتفاع في أسعار الصرف الاسمية — كرد فعل للتدفقات الرأسمالية الداخلة — محدودا، حيث إن العديد من البلدان يضع أهدافا لأسعار الصرف الاسمية. وقد أدى هبوط الإيرادات غير النفطية و/أو سرعة نمو الإنفاق الحكومي إلى زيادة حدة مشكلات فرط إحماء النشاط الاقتصادي (على سبيل المثال في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وروسيا وأوكرانيا). وفي وقت أقرب، فإن المخاوف من إمكان تقييد التمويل المصرفي الخارجي في مواجهة الاضطراب في الأسواق المالية العالمية، سلطت الضوء على المشكلات المحتملة التي قد تنشأ إذا حدث تحول في اتجاه تلك التدفقات.

وقد استجابت بعض البلدان في منطقة كومونولث الدول المستقلة للتدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة، ولضغوط فرط إحماء النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الاحتياطي الإلزامي وتشديده، وقد ساعدت تلك المناهج على امتصاص السيولة في الجهاز المصرفي. غير أنه في نهاية المطاف، لا بد من تحقيق مرونة أكبر في أسعار الصرف من أجل تحسين السيطرة على التضخم (على سبيل المثال في كازاخستان وروسيا وأوكرانيا)<sup>٩</sup>، ومن الضروري تسريع وتيرات التحضيرات للتحرك صوب مرونة أكبر في أسعار الصرف من أجل منع ترسخ توقعات ارتفاع معدلات التضخم. ودعم لهذا المنهج، من الضروري بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير أدوات نقدية قائمة على قواعد السوق، وتعميق سوق النقد المحلية، وتشديد التنظيمات المالية، وذلك على وجه الخصوص من أجل ضمان عدم تسبب الاقتراض الخارجي في ظهور جوانب ضعف في الميزانية العمومية للبنوك أو الشركات. وينبغي السيطرة على نمو الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات البنية التحتية التي لا تزال كبيرة، وبين فرط تغذية الضغوط التضخمية وضغوط رفع أسعار الصرف.

وفيما يتجاوز الأجل القريب، فإن إعطاء دفعة للمدخرات والاستثمار أمر بالغ الأهمية لتقوية الآفاق المستقبلية للنمو في المنطقة. ومن الأرجح أن تتناقص بمرور الوقت المكاسب التعويضية المتحققة في الإنتاجية، بينما تؤثر

<sup>٩</sup> ترك البنك المركزي قيمة الروبل الروسي ترتفع بمقدار ٠,٥٪ مقابل سلة الدولار الأمريكي واليورو الثنائية في ٢٦ يونيو، ومرة أخرى بمقدار ٠,٦٪ في ٩ أغسطس.



الجدول ٧-٢: بلدان إفريقية مختارة: إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ميزان الحساب الجاري <sup>٢</sup>		أسعار المستهلكين <sup>١</sup>				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
إفريقيا	٠,٦	—	٣,١	٢,٠	٦,٠	٦,٦	٦,٣	٦,٦	٦,٥	٥,٧	٥,٦	٥,٦
المغرب العربي	٩,٧	١٠,٤	١٤,٦	١١,٧	٣,٤	٣,٦	٣,١	١,٥	٥,٦	٤,٣	٥,٢	٤,١
الجزائر	١٨,٤	١٩,٤	٢٥,٦	٢٠,٧	٤,٣	٤,٥	٢,٥	١,٦	٥,٢	٤,٨	٣,٦	٥,١
المغرب	٠,٢	٠,٧	٣,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٥	٣,٣	١,٠	٥,٩	٢,٥	٨,٠	٢,٤
تونس	٢,٧-	٢,٦-	٢,٣-	١,١-	٣,٠	٣,٠	٤,٥	٢,٠	٦,٢	٦,٠	٥,٤	٤,٠
جنوب الصحراء	١,٦-	٣,٠-	٠,٣-	٠,٩-	٦,٧	٧,٦	٧,٣	٨,٢	٦,٨	٦,١	٥,٧	٦,٠
القرن الإفريقي <sup>٣</sup>	٧,٣-	٩,٥-	١٣,٥-	٩,٤-	١٠,٣	١٢,٠	٩,٣	٧,٧	١٠,٢	١٠,٩	١٠,٥	٩,٣
إثيوبيا	٣,٠-	٥,٩-	١٠,٤-	٦,٨-	١٥,٩	١٧,٨	١٢,٣	٦,٨	٩,٦	١٠,٥	٩,٠	١٠,٢
السودان	٨,٥-	١٠,٧-	١٤,٧-	١٠,٧-	٦,٥	٨,٠	٧,٢	٨,٥	١٠,٧	١١,٢	١١,٨	٨,٦
البحيرات الكبرى <sup>٣</sup>	٧,٥-	٥,٨-	٥,٢-	٣,٦-	٦,٥	٩,٦	١٠,٣	١١,٥	٧,٠	٦,٣	٥,٦	٦,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٠,٩-	٨,١-	٧,٥-	١٠,٦-	٨,٨	١٧,٥	١٣,٢	٢١,٤	٨,٤	٦,٥	٥,١	٦,٥
كينيا	٥,١-	٣,٧-	٢,٤-	٠,٨-	٧,٢	٦,٩	١٤,٥	١٠,٣	٦,٥	٦,٤	٦,١	٥,٨
تنزانيا	١٠,٨-	١٠,٦-	٨,٦-	٤,٥-	٥,٠	٥,٦	٧,٣	٤,٤	٧,٥	٧,١	٦,٢	٦,٧
أوغندا	٦,٣-	٢,٤-	٤,١-	٢,١-	٥,١	٧,٥	٦,٦	٨,٠	٦,٥	٦,٢	٥,٤	٦,٧
إفريقيا الجنوبية <sup>٣</sup>	٢,٦	٣,٦	١٠,٩	٤,٤	٧,٣	٩,٠	١٠,٤	١١,٧	١١,٠	٩,٢	٧,٢	٦,٥
أنغولا	١٠,٧	٧,٦	٢٣,٣	١٦,٨	٨,٩	١١,٩	١٣,٣	٢٣,٠	٢٧,٢	٢٣,١	١٨,٦	٢٠,٦
زمبابوي <sup>٤</sup>	...	٠,٩-	٤,٠-	١١,٢-	...	١٦١٧٠,٢	١٠١٦,٧	٢٣٧,٨	٤,٥-	٦,٢-	٤,٨-	٥,٣-
إفريقيا الغربية والوسطى <sup>٣</sup>	١,٨	٠,٤-	٥,٤	٢,٧	٥,٩	٥,٧	٧,٥	١١,٥	٦,٥	٤,٦	٤,٢	٥,٦
غانا	٧,٧-	٩,٧-	٩,٧-	٧,٠-	٨,٨	٩,٤	١٠,٩	١٥,١	٦,٩	٦,٣	٦,٢	٥,٩
نيجيريا	٦,٠	١,٨	١٢,٢	٩,٣	٧,٤	٥,٣	٨,٣	١٧,٨	٨,٠	٤,٣	٥,٦	٧,٢
منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي <sup>٥</sup>	٠,٧-	٠,٧-	٠,٥	١,٥-	٣,١	٣,١	٣,٦	٤,٤	٥,٣	٤,٦	٢,٢	٤,٥
الكاميرون	٣,١-	١,٥-	٠,٧-	٣,٣-	٢,٧	٢,٠	٥,١	٢,٠	٥,٣	٣,٨	٣,٨	٢,٠
كوت ديفوار	١,٣	٢,٦	٣,٠	٠,٢	٣,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٩	٣,٨	١,٧	٠,٩	١,٨
جنوب إفريقيا	٦,٤-	٦,٧-	٦,٥-	٤,٠-	٦,٢	٦,٦	٤,٧	٣,٤	٤,٢	٤,٧	٥,٠	٥,١
للتذكرة												
بلدان مستوردة للنفط	٤,١-	٤,٥-	٣,٩-	٣,٢-	٦,٠	٦,٩	٦,٥	٥,٦	٥,٣	٤,٩	٥,٣	٤,٧
بلدان مصدرة للنفط <sup>٥</sup>	٨,٩	٧,٢	١٤,٧	١١,٥	٦,٠	٦,١	٥,٩	٨,٩	٩,١	٧,٥	٦,٣	٧,٥

<sup>١</sup> بالنسبة للتضخم في أسعار المستهلكين، تستبعد زمبابوي من المجموعات الإقليمية. ويشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمؤشرات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ألف٧ في الملحق الإحصائي.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> العناصر القطرية لهذه المجموعات الإقليمية مبينة بالتحديد في الجدول (و) في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> بالنظر إلى الاتجاهات العامة الأخيرة، ليس من الممكن التنبؤ بالتضخم وإجمالي الناتج المحلي الاسمي بأي درجة من الدقة، ومن ثم تظهر توقعات لعام ٢٠٠٨.

<sup>٥</sup> تشمل تشاد وموريتانيا في هذا الجدول.

التقليدية ومن تنوع وجهات الصادرات، وخصوصاً إلى وجهات جديدة في آسيا نظراً لقوة الطلب على المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية.<sup>١٠</sup>

وقد سمح المزيج الذي يجمع بين زيادة انفتاح الاقتصادات في بيئة خارجية إيجابية، إلى جانب تحسين تنفيذ السياسات وزيادة اتساقه، والإصلاحات الرامية إلى تعزيز بيئة النشاط الاقتصادي، والإجراءات الرسمية الرامية إلى تخفيض أعباء الديون، لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء بأن تجتذب تدفقات رأسمالية خاصة داخلة مرتفعة باستمرار، وسمح لها كذلك بالاستفادة من قدر من الزيادة في تدفقات المعونة الداخلة والتحويلات

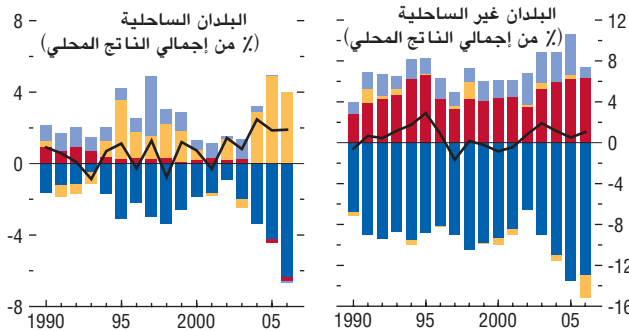
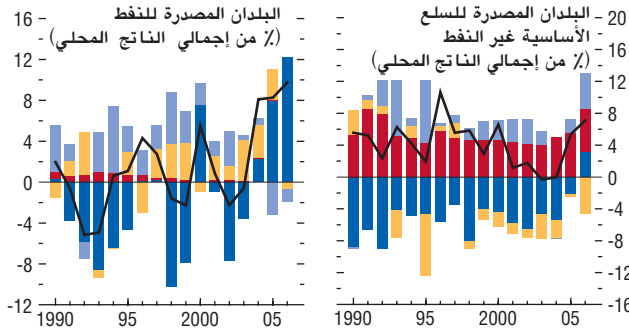
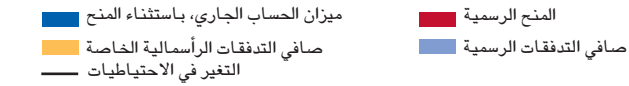
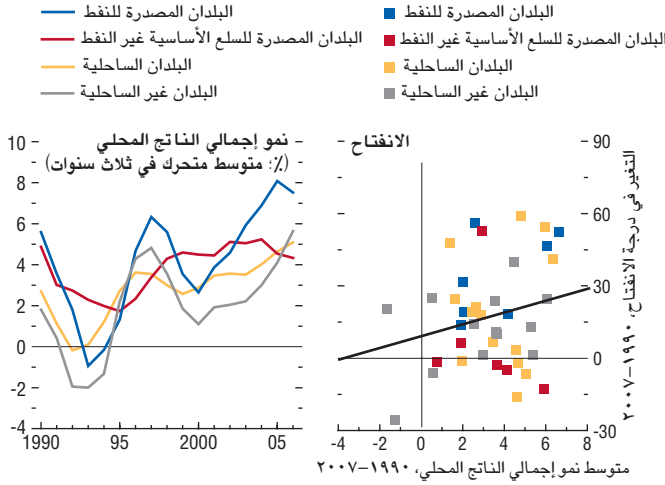
(الشكل البياني ٢-٨). فضلاً على ذلك، فإن البلدان التي تشهد نمواً أسرع في المنطقة تحقق تقدماً كبيراً في تخفيض معدلات الفقر. ويعكس هذا النجاح في مجال النمو مزيجاً قوياً يجمع بين البيئة الخارجية المواتية (وخصوصاً تحسن معدلات التبادل التجاري) وسلامة تنفيذ السياسات، والارتفاع المستمر في درجة انفتاح الاقتصادات في إفريقيا جنوب الصحراء، والذي تحقق ليس فقط لدى البلدان المصدرة للنفط وغيره من السلع الأساسية، ولكن أيضاً لدى البلدان الساحلية وغير الساحلية. ورغم أن الارتفاع المستمر في الصادرات القائمة على الوقود والسلع الأساسية أدى دوراً رئيسياً، فإن البلدان الإفريقية تمكنت أيضاً من زيادة صادرات الصناعات التحويلية غير

<sup>١٠</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع تقرير International Monetary Fund (2007).

## إفريقيا جنوب الصحراء: الاستفادة من العولمة

### الشكل البياني ٢-٨: بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: الاستفادة من العولمة

حققت معظم البلدان الإفريقية نموا قويا في السنوات الأخيرة، وقد ساعدت على تحقيقه الزيادة المستمرة في درجة الانفتاح التجاري. وقد حققت البلدان المصدرة للنفط نموا سريعا جدا، حيث أدت إيرادات الصادرات إلى رفع مستويات الاحتياطيات بصورة سريعة. وقد ارتفع صافي التدفقات الداخلة الخاصة، وخصوصا التدفقات المتجهة إلى البلدان الساحلية، بينما ارتفعت التدفقات الرسمية المتجهة إلى البلدان غير الساحلية ارتفاعا كبيرا، وقد مولت التدفقات الداخلة ارتفاع عجزات الحساب الجاري في مجموعتي البلدان على السواء.



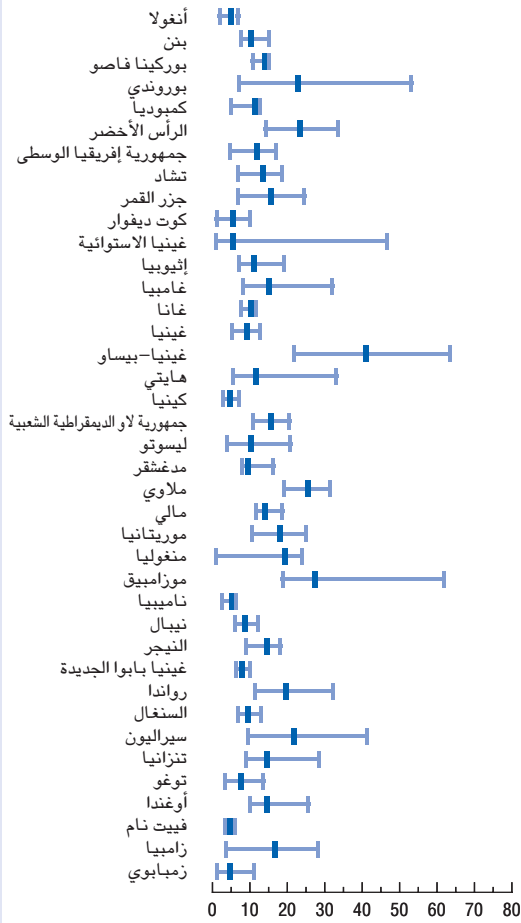
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

التي تشهد زيادة مستمرة. وقد تميز الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بالقوة الواضحة، وكذلك الشأن بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى غيرها من البلدان من أجل تمويل المشاريع السياحية، على سبيل المثال. وقد بدأ عدد أصغر من البلدان في جذب اهتمام مستثمري الحوافز من القطاع الخاص — حيث تتلقى جنوب إفريقيا معظم هذه الأموال، بما لديها من هيكل مالي متطور جدا، ولكن بلدانا أخرى مثل غانا وأوغندا اللذين برهننا على زيادة موثوقة السياسات، تشهد أيضا ارتفاعا مستمرا في التدفقات الرأسمالية الداخلة. أما المنح الرسمية فلم تشهد زيادة كبيرة على المستوى الكلي، وذلك رغم التعهدات التي قطعتها البلدان المعنية على أنفسها في مؤتمر قمة غلينيغلن، ولكن عددا من البلدان اجتذب تدفقات معونة داخلية متزايدة، وخصوصا البلدان غير الساحلية مثل ليسوتو وملابوي ورواندا.

وقد شهدت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أيضا مفاضلات أقل صعوبة ناجمة عن تحديات إدارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة مقارنة بما واجهته أجزاء أخرى من العالم النامي، ولكن يجب عليها أن تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة هذه القضايا. وقد استمر معظم البلدان في المنطقة يشهد عجزات كبيرة في الحساب الجاري؛ ورغم أن تراكم الاحتياطيات الدولية أمر جدير بالترحيب، فإن الاحتياطيات لا تزال منخفضة جدا (خارج البلدان المنتجة للنفط)؛ وكانت الحركات السعودية في سعر الصرف الفعلي الحقيقي محدودة. وتصل التحديات الماثلة إلى أقصى درجات شدتها في البلدان المصدرة للنفط. ومثلما هي الحال بالنسبة للبلدان الأخرى المنتجة للنفط، حققت البلدان المصدرة للنفط في إفريقيا مكاسب كبيرة من حيث معدلات التبادل التجاري من الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود، وارتفعت الاحتياطيات الدولية لديها بسرعة. ويجب على هذه البلدان أن تتوخى الحذر في إنفاق المكاسب النفطية غير المتوقعة بطريقة حكيمة، دون التسبب في قيود على الطاقة الاستيعابية المحلية، والادخار بالقدر الملائم من أجل الأجيال المقبلة. وكما وردت مناقشته في التقرير (2007) IMF، سيكون من المهم الجمع بين الزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي الموجه جيدا وبين تدابير ترمي إلى تحسين الاستجابة على جانب العرض في الاقتصاد غير النفطي. وهناك دروس مشابهة تنطبق أيضا على النظر في أفضل السبل الكفيلة في استخدام تدفقات المعونة المرتفعة. ورغم أن تلك التدفقات الداخلة المرتفعة من شأنها أن تتيح فرصة مهمة لتخفيف حدة الفقر، فسوف يكون من الضروري توخي العناية من أجل تحاشي مزاحمة الأنشطة الإنتاجية الأخرى عن طريق الضغط السعودي على الموارد المحلية النادرة (الإطار ٢-٣).

الإطار ٢-٣: إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة

اختلافات تدفقات المعونة في البلدان الفقيرة، ١٩٩٠-٢٠٠٥  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ يعرض الشكل البياني القيم الدنيا والوسيط والقصى لتدفقات المعونة في الفترة المعنية، مع استبعاد القيم الشاذة.

في اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في غلينغلز باسكتلندا، في عام ٢٠٠٥، تعهد قادة العالم بزيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان منخفضة الدخل. وكان الهدف من ذلك هو مساعدة البلدان الفقيرة على تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة المتفق عليها في قمة الألفية الجديدة التي عقدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. وتمثل الزيادة الهائلة المتعهد بها في تدفقات المعونة فرصة فريدة لمكافحة الفقر على نطاق واسع؛ غير أنها تثير بعض التحديات الاقتصادية الكلية التي يلزم تقييمها من أجل ضمان تحقيق أقصى تأثير مفيد من تدفقات المعونة.

تقلب تدفقات المعونة

تتسم تدفقات المعونة إلى البلدان الفقيرة في أغلب الأحيان بالكبر وشدة التقلب (دراسة Bulí and Hamann، 2006) في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥، شهد حوالي ٤٠ من البلدان الفقيرة تدفقات معونة صافية) مستبعدا منها تخفيف عبء الدين (تتجاوز ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) (الشكل البياني). (ويقترَب هذا من صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الأسواق الصاعدة، والتي كانت في العقدين الماضيين بوجه عام أقل من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفضلا على ذلك، قد تكون التغيرات السنوية في صافي تدفقات المعونة تغيرات ضخمة، ومن السهل أن تتجاوز ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، بل قد تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لعدد قليل من البلدان. وفضلا على ذلك، توضح البحوث الأخيرة أن المعونة تتسم بالتقلب وعدم الوضوح حتى في البلدان التي تنتهج سياسات معقولة (دراسة Celasun and Walliser، وشبكة الصدور). ويمثل ذلك التقلب تحديات اقتصادية كلية معينة لصانعي السياسات في البلدان منخفضة الدخل، وهي البلدان التي تعاني في أغلب الأحيان من ضعف إدارة النفقات العامة، ونقص العمال المهرة، وقصور تنوع هياكل الإنتاج، وضحالة الأسواق المالية.

التحديات في الإدارة الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة

توجد عدة أبعاد لمشكلة إدارة تدفقات المعونة الداخلة الكبيرة. فأولا، يمكن أن يؤدي تقلب المعونة وعدم وضوحها إلى زيادة صعوبة إدارة النفقات العامة. وتقع أضرار بالغة إذا كان الإنفاق على بنود النفقات المتكررة (كما هي الحال في قطاعي الصحة والتعليم) يجب تعديله صعودا وهبوطا

المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو تيري تريسييل

على أساس سنوي بسبب تقلبات المعونة. وفضلا على ذلك، يمكن أن يؤدي طول فترات تدفقات المعونة الداخلة الكبيرة إلى إضعاف الجهود في مجال تعبئة الإيرادات المحلية، مما ينجم عنه فجوات كبيرة في التمويل العام عند الإلغاء التدريجي للمعونة. وأخيرا، قد تؤدي القيود المؤسسية (مثل ضعف القدرات على إدارة ومراقبة النفقات العامة أو

سلطة المالية العامة من الإنفاق بما يتمشى مع الارتفاع الهائل في المعونة، بينما سعت السلطة النقدية إلى الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وذلك عن طريق تعقيم التوسع النقدي المرتبط بالزيادة في الإنفاق العام (موزامبيق وتنزانيا وأوغندا).

أما تحقيق زيادة تدريجية في إدخال المعونة في الإنفاق العام من أجل الحد من الضغوط على الطاقة المحلية وتعقيم التوسع النقدي المرتبط بإنفاق المعونة، فهو يرقى إلى مصاف ادخار جزء من المعونة في شكل احتياطات دولية، ويمكن في الوقت ذاته أن يخفف مشكلات المرض الهولندي وغيرها من الآثار الجانبية للمعونة. والواقع أن دراسة Prati and Tressel (2006) توضح أن هذه الاستجابات على مستوى السياسات قد خففت ضغوط الطلب الكلي والضغط الرافعة لسعر الصرف المرتبطة بتدفقات المعونة الداخلة. وقد يفسر مدى فعالية تلك الاستجابات على مستوى السياسات أيضا السبب وراء عدم توصل دراسة Berg and others (2007) إلى وجود أعراض للمرض الهولندي في مجموعة صغيرة من البلدان التي شهدت مؤخرا ارتفاعا هائلا في المعونة.

غير أن السياسات الرامية إلى إعادة توزيع موارد المعونة بمرور الوقت لغرض إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة تثير تحديات معينة. ففي البلدان الفقيرة، قد تجعل ضحالة الأسواق المالية من الصعب تنفيذ عمليات التعقيم في أسواق السندات وقد تخلق عبئا على البنوك، على سبيل المثال، عن طريق زيادة الاحتياطي الإلزامي. ويمكن أيضا أن تؤدي سياسات التعقيم إلى زيادة غير مرغوبة في أسعار الفائدة وإلى مزاحمة الاستثمار الخاص.

وكمبدأ عام، ينبغي للبلدان التي تتلقى المعونة أن تهدف إلى إنفاقها بمرور الوقت كجزء من استراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر. غير أن ادخار جزء من تدفقات المعونة المتقلبة وغير الواضحة في شكل احتياطات دولية في الأجل القصير، يمكن أن يكون له ما يبرره من منظور المالية العامة ومن منظور الإدارة الاقتصادية الكلية على حد سواء. فأولا، من منظور المالية العامة، إذا كانت الزيادة الكبيرة العارضة في المعونة تنفق كلها عند وصولها (كما كان الوضع في أغلب الأحيان في الماضي)، فإن حدوث هبوط كبير لاحقا في متحصلات المعونة يمكن أن يحث على الحاجة إما إلى تقييد الإنفاق على نحو يرتب آثارا سلبية أو إلى اللجوء إلى زيادة التمويل المحلي للنفقات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة النقدية وإلى التضخم (دراسة Celasun and Walliser, 2006). وعلى العكس من ذلك، فإن ادخار جزء من الزيادة الهائلة

حتى الفساد) إلى الحد من القدرات على الاستيعاب السريع للمقادير الكبيرة من المعونة بطريقة فعالة.

وهناك تخوف أساسي آخر في المجال الاقتصادي الكلي يثور عندما يتم إنفاق تدفقات المعونة الكبيرة على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، وهو ما يمكن أن يسبب ارتفاع سعر السلع غير التجارية قياسا إلى سعر السلع التجارية (سعر الصرف الحقيقي)، مما ينجم عنه خسارة في القدرة التنافسية في القطاعات الموجهة لتصدير ذات القيمة المضافة العالية. وغالبا ما تسمى هذه الظاهرة باسم المرض الهولندي. وكمثال، فلننظر إلى حالة يتم فيها إنفاق المعونة على تشغيل العمال المهرة، كالممرضات والأطباء والمعلمين. ونظرا لأن هناك قصورا في عرض العمال المهرة، فإن أجورهم ترتفع بسرعة. ونتيجة لذلك، تزيد أيضا أجور المتعلمين في قطاعات الصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات، مما يلحق الضرر بالمصدرين الذين لا يستطيعون تمرير التكاليف الأعلى لديهم إلى المستهلكين.

وتؤكد دراسة Rajan and Subramanian (2005) أن المرض الهولندي يمثل مصدر قلق فعلي بأن توضح أنه في البلدان التي تلقت مقادير أكبر من المعونة في الثمانينات والتسعينات، شهدت الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير كثيفة العمالة معدلات نمو أبطأ من الصناعات الأخرى. وبالمثل، تخلص دراسة Prati and Tressel (2006) إلى أن تدفقات المعونة الأجنبية الداخلة تثبط الصادرات الكلية من البلدان الفقيرة، وهو ما يعنيه المرض الهولندي. غير أن تلك الدراسة لا تخلص إلى وجود أي أثر سلبي للمعونة المنصرفة عندما تشهد البلدان المعنية صدمات خارجية المنشأ كبيرة (حالات الجفاف أو الصدمات السالبة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية أو الأعاصير أو الزلازل) أو إبان إعادة الإعمار في أعقاب الحروب. ويشير ذلك إلى أن المعونة قد تساعد على انتعاش الإنتاج من الأحداث المعاكسة.

### السياسات الرامية إلى تخفيف الآثار الجانبية للمعونة

تخلص دراسات الحالة القطرية إلى أن البلدان المتلقية للمعونة كانت دائما مترددة في جعل سعر الصرف الحقيقي يرتفع عند تدفق المعونة إليها (دراسة Berg and others, 2007). وفي بعض البلدان، لجأت سلطة المالية العامة مباشرة إلى عدم إنفاق المعونة في السنة التي تلقتها فيها، بينما راكم البنك المركزي احتياطات بالنقد الأجنبي (إثيوبيا وغانا). وفي بلدان أخرى، زادت

الإطار ٢-٣: (تتمة)

المتكررة (مثل صدمات معدلات التبادل التجاري وحالات الجفاف). وقد يكون ادخار جزء من المعونة من أجل تمهيد مسارات الإنفاق ضروريا أيضا، عندما تكون الطاقة الاستيعابية ضعيفة وعندما تكون هناك مخاطر فقدان القدرة التنافسية من جراء المرض الهولندي. وعند اختيار مسارات إنفاق المعونة واستيعابها، ينبغي أن يأخذ صانعو السياسات في البلدان المتلقية في حسابهم الظروف الخاصة بالبلد، كمدى الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتحسينات الجارية والمتوقعة في الطاقة الاستيعابية، ومخاطر المرض الهولندي، ومدى إمكانية الاستمرار في تحمل الدين. وبالنظر إلى التحديات المرتبطة بالوصول إلى مسارات الإنفاق المثلى للمعونة عن طريق تعديلات السياسات الاقتصادية، فإن من شأن التزام المانحين بدفعات معونة منصرفة متعددة السنوات منسقة ومصممة حسب ظروف البلد المعني، أن يسهم في زيادة فعالية استخدام المعونة. ومن هذا المنظور، يعتبر إعلان باريس بشأن فعالية المعونات الصادر في عام ٢٠٠٥ خطوة جديرة بالترحيب صوب تحسين وضوح المعونة.

العارضة في المعونة، من شأنه أن يساعد على تفادي الاعتماد المفرط على التمويل المحلي ويمنع تراكم النفقات على نحو لا تتوافر له إمكانية الاستمرار. وإجمالاً، تتطلب فعالية عملية إعداد الميزانية في الأجل المتوسط، أن تقوم البلدان المتلقية للمعونة بتمهيد النفقات المتكررة، كي يتم تمويل جميع البرامج المضطرب بها، وفي الوقت ذاته توفير الموارد للنفقات الكبيرة الأساسية (دراسة 2005، Heller). وأخيراً، لتحاشي الاعتماد على المعونة، ينبغي ألا تتسبب فترات التدفقات الكبيرة المتواصلة في تقليص الجهود الرامية إلى تعبئة الإيرادات المحلية (دراسة، Gupta, Powell, and Yang, 2006). أما من منظور الإدارة الاقتصادية الكلية، فإن ادخار جزء من الزيادات العارضة في تدفقات المعونة، يعكس الحاجة إلى تمهيد الاستهلاك الكلي وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض. ومن الأهمية بمكان بناء احتياطات وقائية، من أجل توفير الوقاية الذاتية من الصدمات السلبية المستقبلية في البلدان التي لديها تغطية منخفضة للواردات بالاحتياطات، وتكون معرضة للصدمات خارجية المنشأ

المشاريع ومن أجل الحفاظ على المكاسب المتحققة من تخفيض الديون الرسمية.

**الشرق الأوسط: تحقيق التوازن بين الاعتبارات الدورية والاعتبارات طويلة الأجل في سياسة المالية العامة**

استمرت الموجة الطويلة من النمو القوي في الشرق الأوسط مدعومة بارتفاع أسعار النفط وقوة الطلب المحلي. وقد تحقق الحفاظ على النمو على مستوى المنطقة عند مستوى يتجاوز ٥٪ سنوياً في السنوات الأربع الماضية، حيث وصل إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٢-٨). وعلى الرغم من أن الاستثمار في قطاع النفط شهد جموداً بالقيمة الحقيقية بسبب الزيادة المستمرة في تكاليف الاستثمار، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط استمر بفضل التوسع في القطاعات غير النفطية، والذي جاء مدفوعاً بالزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي من الإيرادات النفطية والتدفقات الرأسمالية الداخلة وسرعة نمو الائتمان الخاص المحلي. وقد أدت الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية، وكذلك برامج الاستثمار

وبوجه أعم، لكي تتحقق الاستفادة الكاملة من العولمة، يجب على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أن تواصل بناء المؤسسات التي سوف تساعد على مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية الكلية، وذلك عن طريق إصلاحات الحوكمة وغيرها من الإصلاحات الرامية إلى تقوية تخفيف حدة الفقر، وتطوير البنية التحتية وبيئة الأعمال من أجل تشجيع زيادة الإنتاجية والاستثمار اللازمين لمواصلة تحقيق النمو المرتفع حتى في مواجهة بيئة عالمية أقل إيجابية. وسوف يكون من الضروري بالنسبة للعديد من البلدان أن تضع نظم سعر صرف أكثر مرونة وإدارة للسياسة النقدية أقوى في الاستجابة لتزايد الروابط المتبادلة مع باقي العالم في مجالي التجارة وروؤوس الأموال. وتمثل جنوب إفريقيا مثلاً رائداً للقارة على تلك الإدارة، ومن الأمور الباعثة على الارتياح أن بلدانا أخرى مثل غانا تتحرك أو تعد للتتحرك في اتجاه مماثل من أجل وضع وتطبيق نظم لاستهداف التضخم مع زيادة درجة تعويم العملات. وسوف يكون من المهم أيضاً توخي الحصافة في الاستفادة من الفرص المتاحة للحصول على التمويل الخارجي من أجل التأكد من حسن اختيار

الشرق الأوسط: تحقيق التوازن بين الاعتبارات الدورية والاعتبارات طويلة الأجل في سياسة المالية العامة

## الجدول ٢-٨: بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ميزان الحساب الجاري <sup>٢</sup>				أسعار المستهلكين <sup>١</sup>				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الشرق الأوسط	١٦,٠	١٦,٧	١٩,٧	١٩,٤	٩,٢	١٠,٨	٧,٥	٦,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٦	٥,٤
بلدان مصدرة للنفط <sup>٣</sup>	١٨,٥	١٩,٢	٢٢,٧	٢٢,٣	٩,٧	١١,٠	٨,٤	٦,٧	٥,٦	٥,٧	٥,٤	٥,٦
جمهورية إيران الإسلامية	٦,٦	٧,٦	٨,٧	٨,٨	١٧,٧	١٩,٠	١٣,٦	١٢,١	٦,٠	٦,٠	٤,٩	٤,٤
المملكة العربية السعودية	٢٠,١	٢٢,٢	٢٧,٤	٢٨,٥	٣,٠	٣,٠	٢,٢	٠,٧	٤,٣	٤,١	٤,٣	٦,١
الكويت	٣٥,٣	٣٧,٨	٤٣,٠	٤٠,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٨	٤,١	٤,٨	٣,٥	٥,٠	١٠,٠
المشرق العربي	٢,٥-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٣-	٧,٢	٩,٦	٥,٣	٧,٧	٦,٥	٦,٣	٦,١	٤,٣
مصر	٠,٨-	١,٤-	٠,٨-	٣,٢	٧,٨	١٠,٩	٤,٢	٨,٨	٧,٣	٧,١	٦,٨	٤,٥
الجمهورية العربية السورية	٦,٦-	٥,٦-	٦,١-	٤,١-	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	٧,٢	٣,٧	٣,٩	٤,٤	٣,٣
الأردن	١١,٩-	١٢,٦-	١٤,٠-	١٧,٩-	٤,٥	٥,٠	٦,٣	٣,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٣	٧,١
لبنان	٩,٤-	١٠,٦-	٦,٢-	١٣,٦-	٢,٥	٣,٥	٥,٦	٠,٧-	٣,٥	٢,٠	—	١,٠
للذكورة	٣,٢	٣,٧	٥,٦	٣,٣	٢,٥	٠,٥	٢,١	١,٣	٣,٨	٥,١	٥,٢	٥,٣
إسرائيل												

<sup>١</sup> يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ٧ في الملحق الإحصائي.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> تشمل البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

ونظرا للارتفاع المستمر في استغلال الموارد وفي أسعار الواردات، فإن التضخم يشهد تسارعا في وتيرته (راجع الشكل البياني ٢-٩). ففي المملكة العربية السعودية، ارتفع التضخم في عام ٢٠٠٦ لأول مرة منذ عشر سنوات، وإن جاء ارتفاعه من مستويات منخفضة جدا. كذلك جاءت الزيادات في معدلات التضخم محدودة في الكويت، وذلك نظرا لانفتاح أسواق المنتجات والعمل لديها. وفي مصر، تسارعت وتيرة التضخم في عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في ضغوط الطلب والزيادات في الأسعار الموجهة إداريا (أسعار الوقود أساسا) وكذلك آثار أنفلونزا الطيور، ولكنه شهد تباطؤا في الأشهر الأخيرة، وهو ما يعود جزئيا إلى تضيق موقف السياسة النقدية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وفي جمهورية إيران الإسلامية، ترسخ معدل التضخم المرتفع بسبب الحوافز المقدمة على مستوى السياسات لفترة مطولة وبمقادير كبيرة من أجل تنشيط الاقتصاد. وقد أدى ضعف قيمة الدولار الأمريكي إلى زيادة الضغوط التضخمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومعظم هذه البلدان تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، وإن اتخذت الكويت (وهي واحد من أعضاء مجلس التعاون) بشكل مفاجئ في مايو ٢٠٠٧ تحركا يتمثل في التخلي عن ربط عملتها بالدولار الأمريكي إلى ربطها بسلة عملات غير معلنة، وسمحت لقيمة عملتها بالتصحيح بما يتمشى مع الحركات في تلك السلة.<sup>١١</sup> وقد أتى تحرك

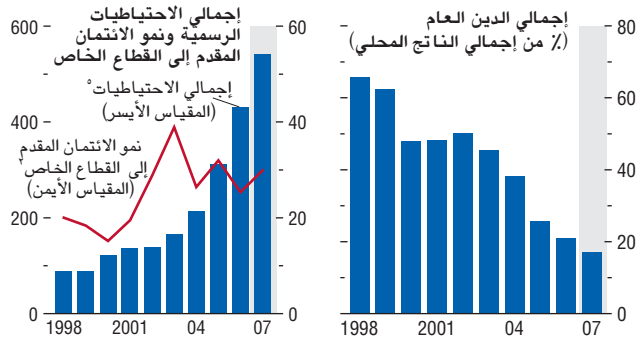
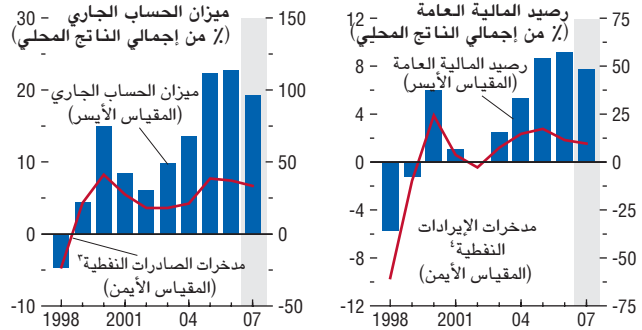
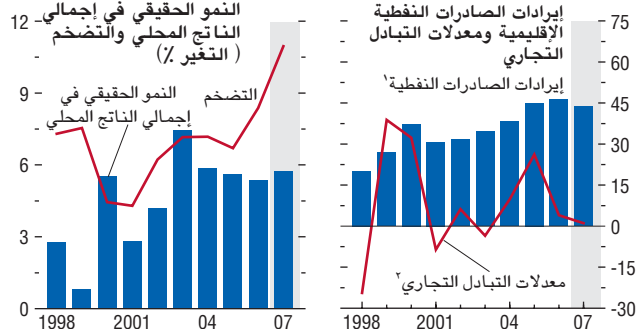
الرامية إلى توسيع طاقات إنتاج النفط وتكريره، إلى تقلص فوائض المالية العامة وفوائض الحساب الجاري الخارجي، وذلك رغم ارتفاع أسعار النفط (الشكل البياني ٢-٩). أما البلدان المستوردة للنفط، فقد استفادت من جانبها من البيئة الخارجية المواتية ومن قوة الطلب المحلي، حيث ارتفع النمو إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧. ولا يزال النمو قويا وعلى قاعدة عريضة في مصر والأردن، ولكن الاقتصاد اللبناني لا يزال ضعيفا في أعقاب الصراع العسكري الذي وقع في العام الماضي. ومن المتوقع أن ينتعش زخم النمو في الأجل القريب، مدعوما بارتفاع أسعار النفط وبسياسة المالية العامة التوسعية. ومن المتوقع أن تحقق اقتصادات المنطقة توسعا يبلغ ٦٪ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، مع تسارع وتيرة النمو في جمهورية إيران الإسلامية ومصر. وتشير التنبؤات إلى أن أسعار النفط سوف تظل قريبة من مستوياتها المرتفعة الراهنة، ولكن يتوقع للطلب المحلي القوي أن يخفض فوائض الحساب الجاري الخارجي في المنطقة إلى حوالي ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يستمر النمو في الاقتصادات المستوردة للنفط أعلى من وتيرة النمو في البلدان المصدرة للنفط، مدعوما في ذلك بقوة الاستهلاك الخاص والنمو الاستثماري. وتبدو المخاطر متوازنة بوجه عام. ويمكن أن يتسبب تباطؤ النمو العالمي أو زيادة التقلبات في الأسواق المالية أو المخاطر الجغرافية السياسية الإقليمية في الإضرار بالنمو، ولكن قوة أسعار النفط توفر إمكانات تجاوز النتائج المتوقعة.

<sup>١١</sup> في ٢ أكتوبر ٢٠٠٧، وصل الارتفاع التراكمي في سعر الدينار الكويتي إلى ٣,٤٪.



### الشكل البياني ٢-٩: الشرق الأوسط: كيف تستخدم الإيرادات النفطية؟

زادت الحكومات من الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية، مع إحلال الإيرادات النفطية محل التمويل بالدين. وقد هبطت الفوائض المزدوجة في المالية العامة والحساب الجاري، وأدى الارتفاع المستمر في استغلال الموارد إلى إعطاء دفعة للتضخم نحو الارتفاع، وذلك رغم النمو المحدود في الائتمان الخاص.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

<sup>١</sup> من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٢</sup> التغيير السنوي %.

<sup>٣</sup> تحسب مدخرات الصادرات النفطية، معبرا عنها كنسبة مئوية، على أساس نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الصادرات النفطية.

<sup>٤</sup> تحسب مدخرات الإيرادات النفطية، معبرا عنها كنسبة مئوية، على أساس نسبة رصيد المالية العامة إلى الإيرادات النفطية المدرجة ضمن المالية العامة.

<sup>٥</sup> مليارات الدولارات الأمريكية.

الكويت بعد وقت قصير من قرار عمان بعدم الانضمام إلى كتلة العملة المشتركة المقررة في المنطقة، على الأقل ليس كعضو مؤسس، لأنه لن يكون في مقدورها الوفاء بكل الشروط بحلول التاريخ المستهدف وهو عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن هاتين الخطوتين لن تؤدي بالضرورة إلى إضعاف مشروع العملة الواحدة، فإنهما ستجعلان من الصعب إطلاق العملة الموحدة في التاريخ المستهدف وهو عام ٢٠١٠. وقد اتفقت بلدان مجلس التعاون أيضا على أن يقرر كل بنك مركزي سياساته الخاصة به والرامية إلى السيطرة على التضخم. ومن المتوقع أن تستمر الضغوط التضخمية في بلدان المجلس، وذلك عندما يزيد الطلب المحلي استجابة لمعدلات التبادل التجاري الموجبة ولتطورات الثروة، ومن المتوقع أن يرتفع سعر صرف التوازن الحقيقي نتيجة لهذه المستجبات. ومن المتوقع أن يؤدي تسارع وتيرة نمو الواردات المرتبط بسياسة المالية العامة التوسعية وارتفاع الاستثمارات إلى تخفيض فوائض الحساب الجاري لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم يسهم في تسوية الاختلالات العالمية.

وعلى هذه الخلفية، يتمثل التحدي أمام سياسة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط والمصدرة للسلع الأساسية غير النفط، في تحقيق توازن بين الأهداف الإنمائية طويلة الأجل وبين الاعتبارات الدورية. ونظرا لأن الآفاق المستقبلية لأسعار النفط وغيره من السلع الأساسية يتوقع لها أن تظل قوية، فإنه سيكون من المبرر زيادة اتجاه الإنفاق الحكومي، حيث إن من شأنه السماح لمكاسب معدلات التبادل التجاري ومكاسب الثروة أن يتم إنفاق جزء منها على الوفاء باحتياجات البنية التحتية والاحتياجات الاجتماعية، وذلك بما يتماشى مع أهداف النمو وتنويع النشاط الاقتصادي طويلة الأجل. غير أنه سيكون من الواجب تحقيق التوازن بين هذه الاعتبارات وبين الحاجة قصيرة الأجل إلى الحفاظ على فوائض المالية العامة كثقل موازن لقوة نمو الطلب المحلي في بيئة تشهد نموا سريعا في السيولة المحلية، وهي حاجة تتعلق بالعوامل الدورية. ومن ثم من الضروري أن يقوم صانعو السياسات بمعايرة دقيقة لمدى سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية والاجتماعية حسب الطاقة الاستيعابية لاقتصاداتهم، مع تقوية آليات السوق في الوقت ذاته من أجل تثبيت توقعات التضخم طويلة الأجل عند مستويات ملائمة وتحسين إدارة النفقات من أجل ضمان كفاءة الإنفاق الحكومي وفعاليتها.

مستقبلا في معدلات البطالة. وقد شهدت هذه الاقتصادات أيضا تدفقات رأسمالية داخلية كبيرة، وذلك بسبب وفرة السيولة إقليميا وعالميا وكذلك بسبب برامج الخصخصة المحلية (مصر). ويتطلب الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في هذه الظروف تضييق الإنفاق من المالية العامة، وكذلك تشديد السياسات النقدية حيثما كان ذلك ملائما، بينما تعزيز جودة الرقابة والتنظيم من شأنه أن يساعد على تنمية وتعزيز كفاءة النظم المالية وسلامتها في المنطقة.

## المراجع

- Barker, Kate, 2004, "Delivering Stability: Securing Our Future Housing Needs," *Review of Housing Supply: Interim and Final Reports* (London: HM Treasury).
- Benito, Andrew, Jamie Thompson, Matt Waldron, and Rob Wood, 2006, "House Prices and Consumer Spending," *Bank of England Quarterly Bulletin* (Summer), pp. 142-54.
- Berg, Andrew, Shekhar Aiyar, Mumtaz Hussain, Shaun K. Roache, Tokhir N. Mirzoev, and Amber Mahone, 2007, *The Macroeconomics of Scaling Up Aid: Lessons from Recent Experience*, IMF Occasional Paper No. 253 (Washington: International Monetary Fund).
- Blanchflower, David G., and Andrew J. Oswald, 1990, "The Wage Curve," NBER Working Paper No. 3181 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Buliř, Aleř, and S. Javier Hamann, 2006, "Volatility of Development Aid: From the Frying Pan into the Fire?" IMF Working Paper 06/65 (Washington: International Monetary Fund).
- Carroll, Christopher D., Misuzu Otsuka, and Jirka Slacalek, 2006, "How Large Is the Housing Wealth Effect? A New Approach," NBER Working Paper No. 12746 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Celasun, Oya, and Jan Walliser, 2006, "Predictability of Budget Aid: Recent Experiences," in *Budget Support as More Effective Aid? Recent Experiences and Emerging Lessons*, ed. by Stefan Koeberle, Zoran Stavreski, and Jan Walliser (Washington: World Bank).
- , forthcoming, "Predictability and Procyclicality of Aid: Do Fickle Donors Undermine Economic Development?" *Economic Policy*.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط وغيره من السلع الأساسية، والتي ترتبط حظوظها بتقلبات أسعار السلع الأساسية، فإن أهم التحديات هو التنويع لصالح القطاعات غير النفطية، مع السيطرة على الضغوط التضخمية الدورية في الوقت ذاته.<sup>١٢</sup> وأما صانعو السياسات في البلدان المصدرة للنفط (مثلا، المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة) فإنهم بالتالي في حاجة إلى معايير سرعة تنفيذ المشاريع الضخمة حسب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، مع تحسين مرونة الأسواق في الوقت ذاته من أجل تثبيت توقعات التضخم طويلة الأجل عند مستويات منخفضة نسبيا وتطوير أدوات لإدارة السيولة. وفي بعض البلدان (قطر والإمارات العربية المتحدة)، يمكن النظر في إبطاء وتيرة الإنفاق من المالية العامة والمشاريع الكبيرة في إطار ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها وسيلة للمساعدة على السيطرة على الطلب المحلي. وفي جمهورية إيران الإسلامية، سوف يساعد إجراء تصحيح كبير في أوضاع المالية العامة وتشديد السياسة النقدية بقدر كبير على تخفيف ضغوط الطلب ووضع التضخم على مسار هابط.

وفي مجال السياسات الهيكلية، تعتمد استراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي لدى البلدان المصدرة للنفط على الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وزيادة جاذبية الاستثمار في القطاعات غير النفطية. ومن شأن تعزيز دور القطاع الخاص في توفير الخدمات التي توفرها الحكومات حتى الآن، وفتح قطاعات المشتريات الحكومية والقطاعات المحلية أمام المنافسة، وإلغاء القيود على الأسعار، أن تحقق جميعا شوطا طويلا في هذا الصدد. ومن شأن وضع إجراء توظيف أكثر مرونة وتدابير تيسر حركة العمالة وتنمية رأس المال البشري، أن تساعد جميعها أيضا على تخفيف اختناقات عرض العمالة وخلق فرص الوظائف للسكان من الشباب الذين تتزايد أعدادهم بسرعة.

وتعتبر هذه السياسات مناسبة أيضا للبلدان المستوردة للنفط كذلك، وهي تشترك أيضا في النمو السريع للسكان والتحديات المتمثلة في الحيلولة دون حدوث ارتفاع جديد

<sup>١٢</sup> تشمل القطاعات غير النفطية التي لديها إمكانات التنمية في الشرق الأوسط، ضمن قطاعات أخرى، السياحة، وصناعات التجهيز كثيفة الطاقة، وتطوير البنية التحتية. ومعالجة قيود العرض في إنتاج وتكرير النفط، من شأنها أيضا أن تفيد المنطقة والاقتصاد العالمي.

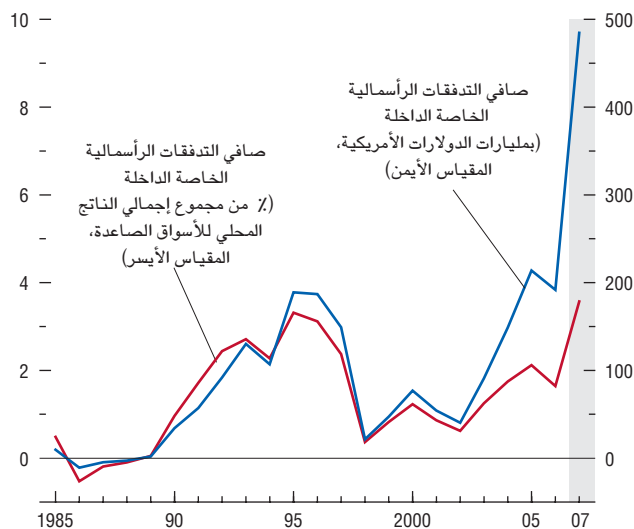
- European Central Bank, 2007, *Monthly Bulletin* (January), pp. 63–75.
- Girouard, Nathalie, Mike Kennedy, Paul van den Noord, and Christophe André, 2006, “Recent House Price Developments: The Role of Fundamentals,” OECD Economics Department Working Paper No. 475 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Gupta, Sanjeev, Robert Powell, and Yongzheng Yang, eds., 2006, *Macroeconomic Challenges of Scaling Up Aid to Africa: A Checklist for Practitioners* (Washington: International Monetary Fund).
- Haas, François, and Natalia Tamirisa, 2007, “The Euro and the New Member States,” in *Euro Area Policies: Selected Issues*, IMF Country Report No. 07/259 (Washington: International Monetary Fund), pp. 17–35.
- Heller, Peter S., 2005, “‘Pity the Finance Minister’: Issues in Managing a Substantial Scaling Up of Aid Flows,” IMF Working Paper 05/180 (Washington: International Monetary Fund).
- Hilbers, Paul, Inci Ötker-Robe, and Ceyla Pazarbaşıoglu, 2007, “Analysis of and Policy Responses to Rapid Credit Growth,” in *Rapid Credit Growth in Central and Eastern Europe: Endless Boom or Early Warning?* ed. by Charles Enoch and Inci Ötker-Robe (Houndmills, United Kingdom: Palgrave MacMillan and International Monetary Fund).
- International Monetary Fund, 2007, “Sub-Saharan Africa’s Emerging Export Pattern,” in *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*, April (Washington).
- Klyuev, Vladimir, and Paul Mills, 2006, “Is Housing Wealth an ‘ATM’?: The Relationship Between Household Wealth, Home Equity Withdrawal, and Saving Rates,” IMF Working Paper 06/162 (Washington: International Monetary Fund).
- Prati, Alessandro, and Thierry Tresselt, 2006, “Aid Volatility and Dutch Disease: Is There a Role for Macroeconomic Policies?” IMF Working Paper 06/145 (Washington: International Monetary Fund).
- Rajan, Raghuram G., and Arvind Subramanian, 2005, “What Undermines Aid’s Impact on Growth?” IMF Working Paper 05/126 (Washington: International Monetary Fund).
- Stavrev, Emil, 2007, “Growth and Inflation Dispersions in EMU: Reasons, the Role of Adjustment Channels, and Policy Implications,” IMF Working Paper 07/167 (Washington: International Monetary Fund).
- Swiston, Andrew, Martin Mühleisen, and Koshy Mathai, 2007, “Summary of U.S. Revenue Surprises: Are Happy Days Here to Stay?” in *United States: Selected Issues*, IMF Country Report No. 07/265 (Washington: International Monetary Fund), pp. 54–55.
- Tamirisa, Natalia, and Deniz Igan, 2006, “Credit Growth and Bank Soundness in the New Member States,” in *Czech Republic, Republic of Estonia, Hungary, Republic of Latvia, Republic of Lithuania, Republic of Poland, Slovak Republic, and Republic of Slovenia*, IMF Country Report No. 06/414 (Washington: International Monetary Fund).
- Terrones, Marco, 2004, “What Explains the Recent Run-Up in House Prices?” *World Economic Outlook* (Washington), pp. 74–76.

## إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

يتناول هذا الفصل بالبحث الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة الارتفاعات الهائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة في مجموعة من بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة المفتوحة في العقدين الماضيين. وتشير النتائج إلى أن تقييد الإنفاق من المالية العامة خلال فترات التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة يمكن أن يساعد على الحد من ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة وأن يشجع على تحقيق نتائج أفضل على جانب النمو في أعقاب تلك المراحل. ومن المرجح ألا تكون مقاومة رفع سعر الصرف الاسمي عن طريق التدخل المعقم وسيلة غير فعالة عندما يستمر تدفق رأس المال إلى الداخل. أما تشديد القيود على رأس المال فلا يبدو أنه يحقق نتائج أفضل.

### الشكل البياني ٣-١: صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى الأسواق الصاعدة<sup>١</sup>

تصاعد صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى الأسواق الصاعدة منذ عام ٢٠٠٢ وبلغ، مقوماً بالدولار الأمريكي، مقادير أكبر بكثير مما شهدته فترة منتصف التسعينات.



المصادر: تقرير إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
١ القيم الخاصة بعام ٢٠٠٧ هي توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد أدت موجة التدفقات الرأسمالية التي غمرت العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة منذ أوائل الألفينات إلى إثارة الاهتمام مجدداً بكيفية تعامل السياسات الاقتصادية الكلية مع تلك التدفقات (الشكل البياني ٣-١). ورغم أن هذه التدفقات ترتبط بوجود وفرة في السيولة العالمية وبأوضاع اقتصادية مواتية على المستوى العالمي، فإنها تأتي في عديد من الحالات، على الأقل جزئياً، انعكاساً لقوة إطار السياسات الاقتصادية الكلية وإجراء إصلاحات هيكلية معززة للنمو، وهي تساعد على جني المنافع الاقتصادية المترتبة على زيادة التكامل المالي<sup>١</sup>. ولكن تلك التدفقات تفرض أيضاً تحديات مهمة على صانعي السياسات لأنها يمكن أن تتسبب في توليد نشاط اقتصادي محموم، وفقدان القدرة التنافسية، وزيادة مواطن الضعف أمام الأزمات.

وتعبيراً عن هذه المخاوف، استجابت السياسات في بلدان الأسواق الصاعدة بطرق مختلفة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة<sup>٢</sup>. فبينما تركت بعض البلدان أسعار الصرف ترتفع، تدخلت السلطات النقدية في العديد من الحالات تدخلاً مكثفاً في أسواق النقد الأجنبي من أجل مقاومة ارتفاع قيمة العملة. وقد سعت تلك السلطات، بدرجات مختلفة، إلى استخدام التعقيم في تحييد التأثير

ملحوظة: المؤلفون الرئيسيون لهذا الفصل هم روبرتو كارداريللي، وسليم إيكداغ، وأيهان كوسيه، بدعم من بن ساتون وغافين أسدوريان. وقد قدم كل من منزني تشين وكارلوس فيغ دعماً استشارياً.  
١ راجع IMF (2007a).

٢ راجع IMF (2007b and 2007c) و World Bank (2006).

والقيود على رأس المال في الحد من الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة؟ وهل ساعدت تلك التدابير على تخفيف مخاطر التحولات الحادة في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة؟ وهل الاستجابة على مستوى سياسة المالية العامة هي التي تحقق الهدف المنشود؟

وهناك أربعة دروس تبرز من هذا التحليل. فأولاً، تميل البلدان التي تشهد تقلبات اقتصادية كلية أشد — بما في ذلك التحول الحاد في اتجاه التدفقات الداخلة — إلى أن تشهد عجوزات أكبر في الحساب الجاري وزيادات أقوى في الطلب الكلي وارتفاعاً في القيمة الحقيقية للعملة خلال فترة التدفقات الرأسمالية الداخلة. وثانياً، الحالات التي يكون الهبوط الحاصل أثناءها في نمو إجمالي الناتج المحلي في أعقاب الزيادة الهائلة في التدفقات الداخلة أكثر اعتدالاً تميل إلى أن تكون هي الحالات التي مارست فيها السلطات قدراً أكبر من تقييد الإنفاق من المالية العامة خلال فترة التدفقات الداخلة، وهو ما ساعد على السيطرة على الطلب الكلي والحد من ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة. وثالثاً، بوجه عام، لم تستطع البلدان التي تقاوم رفع سعر الصرف الاسمي عن طريق التدخل تخفيف ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة في مواجهة الزيادة الهائلة المستمرة في التدفقات الرأسمالية الداخلة، وواجهت آثاراً اقتصادية كلية معاكسة أخطر عندما توقفت الزيادة الهائلة في تلك التدفقات في النهاية. ورابعاً، بوجه عام، لم يرتبط تشديد القيود على رأس المال بارتفاع أقل في القيمة الحقيقية للعملة ولا بانخفاض مواطن الضعف أمام تحول حاد في اتجاه التدفقات الداخلة.

وعلا، تعتمد الاستجابات الملائمة على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة على مجموعة مختلفة من الظروف في كل بلد على حدة، بما في ذلك طبيعة التدفقات الداخلة الأساسية (وعلى وجه الخصوص، إلى أي مدى تمثل تلك التدفقات انعكاساً لعوامل محلية أو خارجية، وإلى مدى يتوقع لتلك التدفقات الداخلة أن تستمر)، ومرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها البلد المعني، وحالة سياسة المالية العامة. وإضافة إلى ذلك، كما وردت مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، فإن نوعية الأسواق المالية المحلية هي الأخرى عامل مهم. ومع ذلك، فإن النتائج التي يخلص إليها هذا الفصل توفر إرشاداً مفيداً بشأن ما حقق نجاحاً وما لم يحقق نجاحاً في الماضي.

ومن الانعكاسات الأساسية أن آثار التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة تثير مخاوف مهمة لدى البلدان التي تشهد عجوزات كبيرة في الحساب الجاري، كما هي الحال في

النقدي للتدخل، وذلك بهدف الحيلولة دون توسع الطلب المحلي بسرعة مفرطة. وقامت تلك السلطات باستحداث أو تشديد القيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة وإرخاء القيود على التدفقات الخارجة، وذلك من أجل تخفيف الضغط السعودي على أسعار الصرف. وقد استجابت أيضاً سياسات المالية العامة — إذ استخدمت في بعض الحالات النمو القوي في الإيرادات المتحقق من قوة النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق نتائج أفضل على جانب المالية العامة، وإن كان الارتفاع المستمر في الإيرادات قد أدى في العديد من البلدان إلى زيادة الإنفاق الحكومي. وبالنسبة لعدد من بلدان الأسواق الصاعدة، تماثل المخاوف التي ظهرت مؤخراً على مستوى السياسات ما ثار من مخاوف في النصف الأول من تسعينات القرن العشرين، عندما أدى تجدد الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية بعد تسوية أزمة الديون إلى ارتفاع هائل في إتاحة رأس المال الخارجي. ومن الدروس المهمة المستفادة من الفترة السابقة أن اختيارات السياسات التي يستقر عليها الأمر في مواجهة وصول التدفقات الرأسمالية الداخلة يمكن أن يكون لها تأثير مهم على النتائج الاقتصادية الكلية المتحققة، بما في ذلك آثار التحول المفاجئ في اتجاهها (دراسة Montiel, 1999).

ورغم أن عدداً من الدراسات تناولت بالبحث الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة، فقد ركزت تلك الدراسات في المقام الأول على تجارب عدد قليل من البلدان في تسعينات القرن العشرين. وهناك دراسات أقل عدداً عن الحالات الأخيرة، ومحاولات أقل عدداً لإجراء بحث مقارن شامل بين البلدان للاستجابات على مستوى السياسات.<sup>٣</sup> ومن ثم فإن أهم أهداف هذا الفصل هو استعراض تجارب البلدان المعنية مع التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة في العقدين الماضيين في عدد كبير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة، وتحديد خصائص مختلف الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة تلك التجارب، وتقييم انعكاساتها الاقتصادية الكلية. ويتناول الفصل الأسئلة التالية:

- ما هي التحديات التي أثارها على مستوى السياسات الزيادات الهائلة في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة؟
- ما هي تدابير السياسات التي تم اعتمادها في الماضي، وهل نجحت تلك التدابير؟ فمثلاً، هل نجح التدخل

<sup>٣</sup> من أمثلة النوع الأول دراسة Calvo, Leiderman, and Reinhart (1994)، ودراسة Fernández-Arias and Montiel (1996) ودراسة Glick (1998) ودراسة Montiel (1999) ودراسة Reinhart and Edwards (2000). وهناك مثال على التحليل المقارن بين البلدان للاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة في تقرير World Bank (1997).

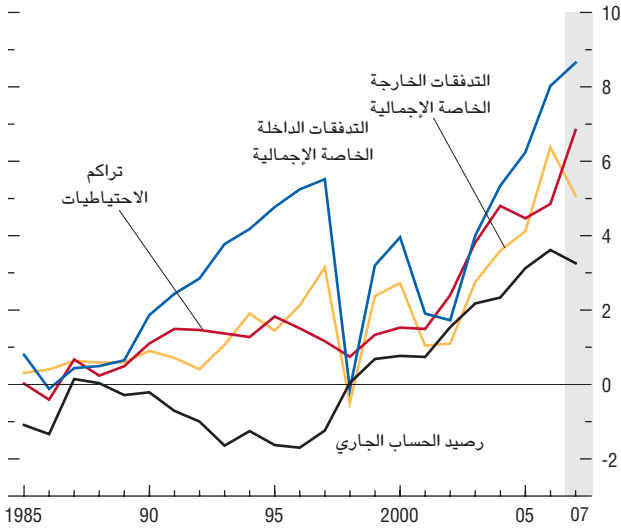


## موجتان من التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة إلى الأسواق الصاعدة

العديد من بلدان أوروبا الصاعدة، ولدى البلدان التي تطبق نظم سعر صرف غير مرنة. وفي السياق الأخير على وجه الخصوص، تعتبر أكثر الأدوات فعالية المتاحة على مستوى السياسات من أجل تخفيف حدة هذه الآثار هي الحفاظ على انضباط الإنفاق من المالية العامة في حالة قوة الإيرادات، وذلك بدلا من السماح بنمو الإنفاق العام نموًا مساهرا للاتجاهات الدورية. وفضلا على ذلك، فإن البلدان التي اعتمدت سياسة مقاومة رفع سعر الصرف عندما بدأت التدفقات الرأسمالية الداخلة في الوصول، ينبغي أن تنظر في التحرك صوب سياسة سعر صرف أكثر مرونة عند استمرار تدفق رأس المال إلى الداخل بمقادير كبيرة.

### الشكل البياني ٣-٢: التدفقات الخاصة الإجمالية، ورصيد الحساب الجاري، وتراكم الاحتياطات<sup>١</sup> (% من مجموع إجمالي الناتج المحلي للأسواق الصاعدة)

بالنسبة للأسواق الصاعدة ككل، تعكس الزيادة الهائلة في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة منذ أوائل الألفينات تصاعدا قويا في التدفقات الداخلة الإجمالية زاد على ما يكفي لموازنة الانتعاش في التدفقات الخارجة الإجمالية، وقد جاءت تلك الزيادة مصحوبة بفائض في الحساب الجاري وتراكم مقادير كبيرة من الاحتياطات الأجنبية.



المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
١ القيم الخاصة بعام ٢٠٠٧ هي توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

## موجتان من التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة إلى الأسواق الصاعدة

شهدت بلدان الأسواق الصاعدة موجتين كبيرتين من التدفقات الرأسمالية الخاصة في العقدين الماضيين (راجع الشكل البياني ٣-١).<sup>٤</sup> وقد بدأت الموجة الأولى في أوائل تسعينات القرن العشرين، ثم انتهت فجأة بوقوع الأزمة المالية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. أما الموجة الأخيرة فقد شهدت تراكما منذ عام ٢٠٠٢، ولكنها تصاعدت بقدر ملحوظ مؤخرا، حيث تجاوزت التدفقات في النصف الأول من هذا العام بالفعل مجموع التدفقات في عام ٢٠٠٦ بكثير.

وعند النظر إلى طبيعة وتكوين تلك التدفقات الداخلة نجد أنهما يكشفان عن فروق مهمة بين الموجة الراهنة من التدفقات الرأسمالية الداخلة وبين الموجة التي شهدتها عقد التسعينات. وعلى وجه الخصوص، تحدث الموجة الراهنة في سياق وجود مراكز أقوى بكثير في الحساب الجاري في معظم بلدان الأسواق الصاعدة (ولكن ليس جميعها)، وتساعد كبير في تراكم الاحتياطات الأجنبية (الشكل البياني ٣-٢). وقد جاءت الزيادة الهائلة في التدفقات

<sup>٤</sup> يستند مفهوم التدفقات الرأسمالية الداخلة «الخاصة» المعتمد في هذا الفصل إلى طبيعة القطاع المتلقي. وبعبارة أخرى، التغيرات في الأصول والخصوم الأجنبية للقطاع الخاص المحلي — حسبما هي مسجلة في قاعدة بيانات ميزان المدفوعات لدى صندوق النقد الدولي — هي وحدها التي تؤخذ في الحسبان، وذلك بمعزل عن طبيعة الطرف المقابل الأجنبي. ويتمثل أهم الفروق، مقارنة بمفهوم «مصدر» التدفقات الداخلة الخاصة، في استبعاد الاقتراض السيادي (وعلى وجه التحديد التغيرات في الأصول والخصوم الحكومية في مواجهة القطاع الخاص الأجنبي) وإدراج الاقتراض الخاص المقدم من المصادر الرسمية الخارجية. ورغم أن هذا الفرق قد يكون مهما في الفترة من أوائل التسعينات إلى منتصف التسعينات، فإنه ليس من المرجح أن يكون على نفس الأهمية بالنسبة للفترة الماضية القريبة، وذلك نظرا للهبوط في الاقتراض السيادي والإقراض الرسمي.



الرأسمالية الداخلة الخاصة مصحوبة أيضا بزيادة حادة في التدفقات الخارجة، وهو ما يتماشى مع الاتجاه العالمي صوب زيادة تنوع الحوافز الدولية. وهناك بعض الأنماط الإقليمية المميزة وراء هذه الاتجاهات الكلية، وذلك كما يلي:

- في أمريكا اللاتينية،<sup>٥</sup> انتعش صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن تعود في غضون العام الحالي إلى المستوى الذي شهدته في التسعينات (الشكل البياني ٣-٣). أما الزيادة الهائلة في التدفقات الرأسمالية الخاصة الإجمالية فقد وازنها إلى حد كبير استمرار الزيادة في إجمالي التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجة — والتي وصلت في عام ٢٠٠٦ إلى مستويات مرتفعة بالمعايير التاريخية. وقد تزامنت الزيادة في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة مع نقطة تحول في مركز الحساب الخارجي على مستوى المنطقة، حيث انتقل من العجز الخارجي الكبير الذي شهدته المنطقة في التسعينات إلى تحقيق فوائض قياسية في عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى تراكم كبير للاحتياطيات الأجنبية.
- وفي آسيا الصاعدة،<sup>٦</sup> انتعش صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة بعد التحول الحاد في اتجاهها خلال الأزمة التي شهدتها الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وقد عاد الآن إجمالي التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى المنطقة إلى مستوياته المرتفعة تاريخيا التي كانت قائمة في فترة ما قبل الأزمة، ولكن التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجة — لا سيما تدفقات الحوافز — تشهد تصاعدا قويا منذ أوائل الألفينات، مما جعل صافي التدفقات الداخلة أقل كثيرا من مستوياته السابقة على الأزمة. وبالنسبة للمنطقة ككل، تمثل فوائض الحساب الجاري الكبيرة والمتنامية مصدرا أكبر بكثير لتدفقات العملات الأجنبية الداخلة، مما يعد قوة دافعة لتحقيق تراكم ضخم في الاحتياطيات الأجنبية.
- وفي أوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة،<sup>٧</sup> تشهد التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية اتجاها

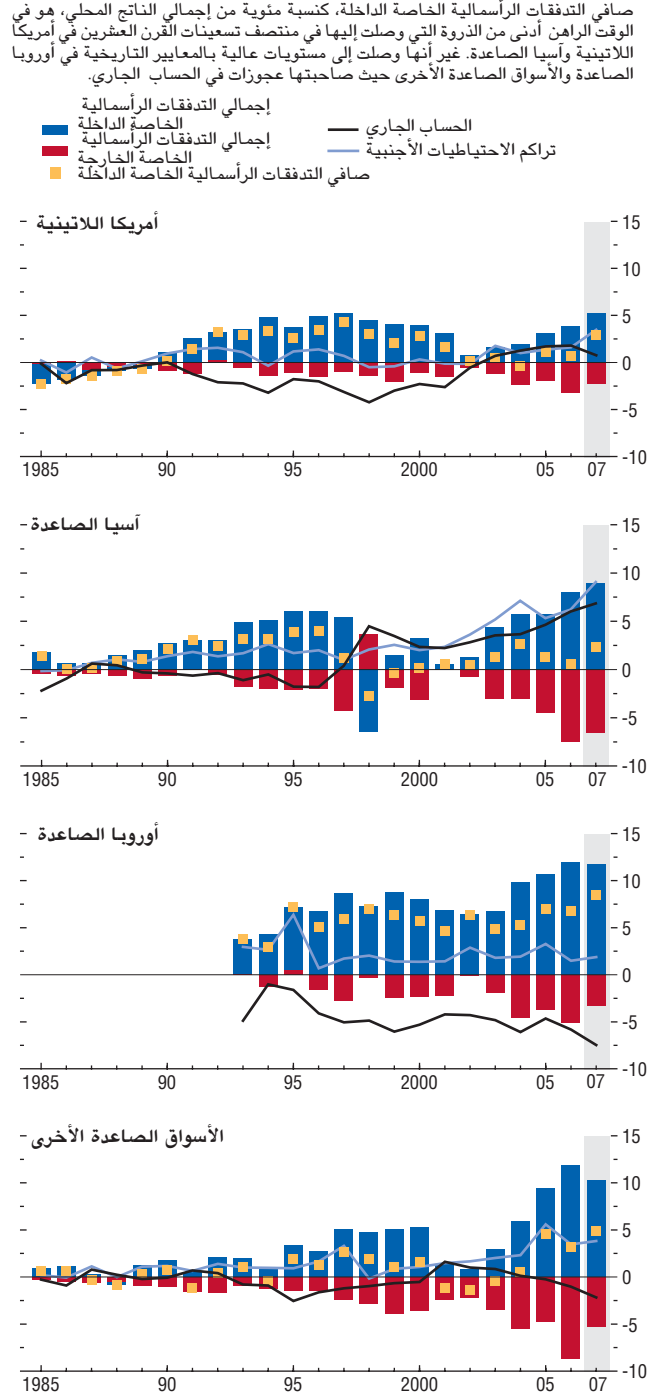
<sup>٥</sup> تشمل هذه المنطقة الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.

<sup>٦</sup> تشمل هذه المنطقة الصين، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، والهند، وإندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، وباكستان، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، وفيتيت نام.

<sup>٧</sup> تشمل هذه المنطقة بلغاريا، وكرواتيا، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا، ورومانيا، وروسيا، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا، وأوكرانيا. وتستبعد روسيا من الأرقام التي تصف تطور ميزان المدفوعات الإقليمي، وذلك نظرا إلى ضخامة فائض الحساب الجاري لديها.

### الشكل البياني ٣-٣: رصيد الحساب الجاري، والتدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة، وتراكم الاحتياطيات حسب المنطقة<sup>١</sup>

(% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي)

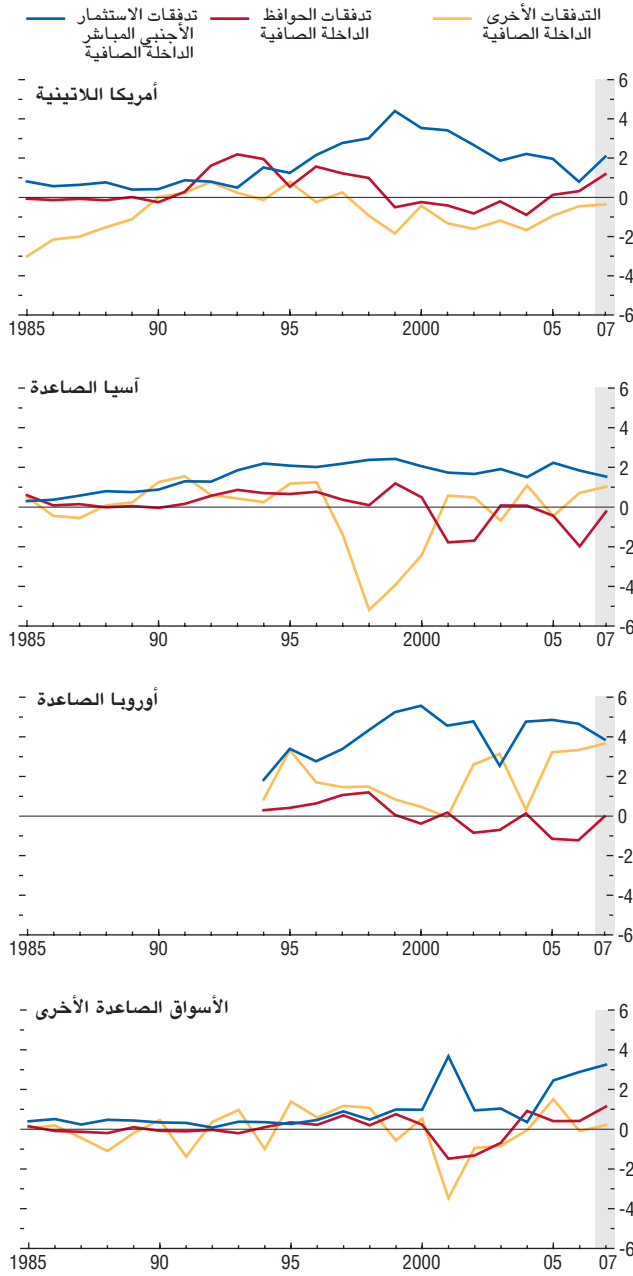


المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. القيم الخاصة بعام ٢٠٠٧ هي توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

## موجتان من التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة إلى الأسواق الصاعدة

### الشكل البياني ٣-٤: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الصافية والتدفقات غير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الصافية (% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي)

تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الصافية معظم صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة في جميع المناطق.



المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. القيم الخاصة بعام ٢٠٠٧ هي توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

إلى الارتفاع باستمرار منذ أوائل تسعينات القرن العشرين، حيث جاءت الفرص التي أوجدها دخول عضوية الاتحاد الأوروبي بمثابة قوة دافعة للتدفقات الداخلة الإجمالية إلى مستويات غير مسبوقه بالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة في التاريخ القريب (وذلك كحصه في إجمالي الناتج المحلي). ورغم ذلك، فعلى خلاف ما شهدته المناطق الأخرى، جاءت التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية مصحوبة بتدهور في الوضع الخارجي، حيث بلغ عجز الحساب الخارجي (باستثناء روسيا) حوالي ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي في عام ٢٠٠٦.

وفي الأسواق الصاعدة الأخرى، شهدت التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية تصاعدا قويا أيضا في السنوات الثلاث الماضية، وقد جاءت مدفوعة بالانتعاش في التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية إلى تركيا وجنوب إفريقيا في أعقاب التحول في اتجاهها في أوائل الألفينات. وبالنسبة لهذه المجموعة من البلدان ككل، جاء التصاعد القوي الأخير في التدفقات الداخلة الإجمالية أكبر مما يكفي لموازنة الزيادة الممثلة للاتجاه العام في التدفقات الخارجة الإجمالية، وأكبر مما يكفي لتعويض العجز في الحساب الجاري.

ومن السمات المهمة للموجة الأخيرة من التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية إلى الأسواق الصاعدة — والتي تختلف عما شهدته التسعينات — هيمنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية قياسا إلى التدفقات «المالية» (أي تدفقات الحوافظ وغيرها من التدفقات) الصافية في المناطق الأربع جميعا (الشكل البياني ٣-٤). ويعكس هذا استمرار قوة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، وذلك إلى جانب الزيادة السريعة في التدفقات المالية الخارجة من الأسواق الصاعدة، والتي وازنت إلى حد كبير تصاعد التدفقات المالية الداخلة في معظم هذه البلدان. وإجمالا، تختلف موجة التدفقات الرأسمالية الداخلة الأخيرة عما سبقها من موجات، لأنها تشمل مجموعة أكبر من البلدان؛ وهي تستند إلى مراكز أقوى بوجه عام في الحساب الجاري (مع استثناء بارز هو البلدان الأوروبية الصاعدة)؛ وهي تحدث في سياق اقتصاد عالمي يتميز بدرجة أكبر من التكامل المالي، وقد بلغت فيه التدفقات المالية الخارجة الكبيرة ما يكفي جزئيا على الأقل لموازنة التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الأسواق الصاعدة.

<sup>٨</sup> تشمل مجموعة البلدان هذه ألبانيا، والجزائر، وقبرص، ومصر، وإسرائيل، ومالطة، والمغرب، وجنوب إفريقيا، وتونس، وتركيا. وتسهم جنوب إفريقيا وتركيا بحوالي ثلثي إجمالي الناتج المحلي الإقليمي.

### الشكل البياني ٣-٥: خصائص حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة

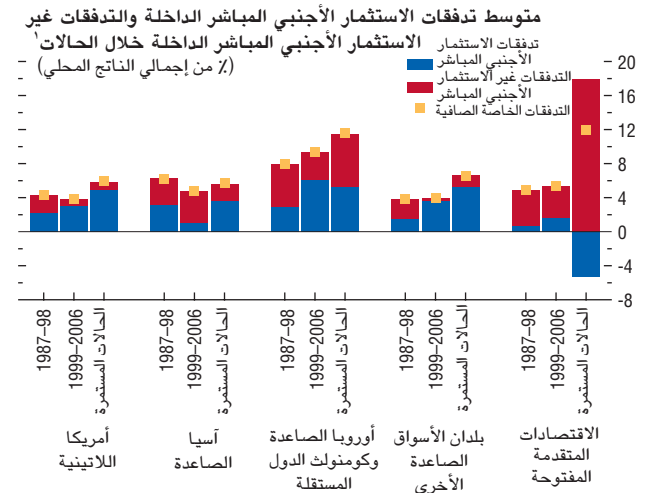
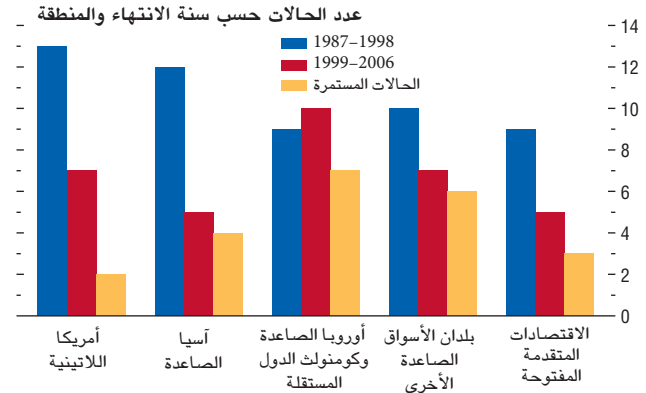
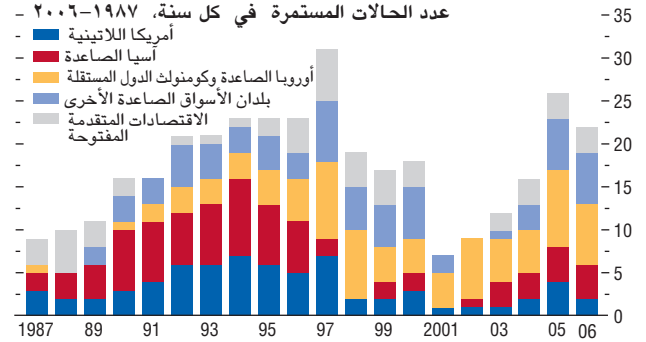
### تحديد حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

يستخدم هذا الفصل مجموعة متسقة من المعايير في تحديد حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والتي حدثت في العقدين الماضيين، وذلك من أجل إجراء تقييم منهجي لتجارب البلدان مع التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية الكبيرة، وتحديد خصائص استجاباتها على مستوى السياسات، وقياس مدى فعالية هذه الاستجابات. وقد حدد الفصل تلك الحالات أيضا بالنسبة لمجموعة من الاقتصادات المتقدمة المفتوحة من أجل المقارنة بين تجاربها وتجارب الأسواق الصاعدة.<sup>٩</sup>

ولتحديد هذه الحالات، يستخدم هذا الفصل معيارين يسجلان الأبعاد الخاصة بكل بلد وكل منطقة على حدة.<sup>١٠</sup> وقد تم التعبير عن البعد الخاص بكل بلد على حدة في الحالة المعنية باستخدام المعيار التالي: أن نسبة التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية إلى إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني يجب أن تكون أكبر بقدر ذي دلالة (انحراف معياري واحد) من الاتجاه العام للتدفقات الرأسمالية الداخلة إلى ذلك البلد. أما البعد الإقليمي فقد تم التعبير عنه باستخدام المعيار التالي: أن تكون التدفقات الرأسمالية الداخلة أكبر بقدر ذي دلالة من حد أدنى إقليمي (هو المئين الخامس والسبعون من توزيع نسب صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي للبلدان في المنطقة المعنية)، حتى إن كانت غير متوافقة مع الاتجاهات التاريخية لكل بلد على حدة. وتعرف الحالة بأنها سنة واحدة أو سلسلة من السنوات يستوفى فيها واحد من هذين المعيارين على الأقل.

ومن الخصائص المهمة لهذه الحالات كيفية انتهائها. وعلى وجه الخصوص، تعتبر الحالة قد انتهت «فجأة» إذا كانت نسبة صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي في السنة اللاحقة على انتهاء الحالة أقل بما يزيد على ٥ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي مما كان عند نهاية الحالة — وهو يتفق كثيرا مع تعريف «التوقف المفاجئ» الواردة في الكتابات المعنية (راجع دراسة Mauro and Becker, 2006). وتعتبر الحالة أيضا قد انتهت بشكل مفاجئ إذا توافقت نهايتها

حدثت زيادة حادة في العدد الكلي لحالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة منذ أوائل عام ٢٠٠٠، وقد جاءت تلك الزيادة مدفوعة بالزيادة في عدد الحالات التي شهدتها بلدان أوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة. ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام أكبر حصة في مجموع التدفقات الداخلة خلال الحالات.



<sup>٩</sup> تشمل هذه المجموعة أستراليا وكندا والدانمرك وأيسلندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد وسويسرا.  
<sup>١٠</sup> راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على حصر كامل للحالات ووصف أكثر تفصيلا للمنهجية المستخدمة في تحديدها.

المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
<sup>١</sup> قيم الوسيط بين الحالات.

## الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

### الجدول ٣-١: حالات صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة الكبير - إحصاءات موجزة

جميع الحالات	الحالات المكتمة في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٩		الحالات المكتمة في الفترة ٢٠٠٦-١٩٩٨	
	الحالات المستمرة	٢٠٠٦	٢٠٠٦	١٩٩٨
١٠٩	٢٢	٣٤	٥٣	٤٧
٥,١	٧,٥	٥,١	٤,٧	٥,٣
(٦,١)	(٨,٧)	(٥,٨)	(٥,٣)	(٥,٣)
٢,٠	٣,٠	١,٥	٣,٠	٣,٠
(٣,١)	(٣,٦)	(٢,٦)	(٣,٣)	(٣,٣)
٤٠	...	١٤	٢٦	٢٦
٣٤	...	١٢	٢٢	٢٢
١٣	...	٣	١٠	١٠

المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. <sup>١</sup> قيم الوسيط بين الحالات؛ والوسط الحسابي بين قوسين.

التدابير الرامية إلى منع فرط إحماء النشاط الاقتصادي، ومنع ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة، وتخفيض مواطن الضعف في الاقتصاد أمام تحول حاد في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة. ومن قرارات السياسات الأساسية في حالة البلدان التي تواجه تدفقات رأسمالية داخلة كبيرة هو تحديد مدى مقاومة الضغوط من أجل ارتفاع قيمة العملة وذلك عن طريق التدخل في سوق النقد الأجنبي.<sup>١٣</sup> ومن أهم البواعث على التدخل أن يكون هناك تخوف من أن التدفقات الرأسمالية الداخلة الهائلة والسريعة قد تحت على ارتفاع حاد في سعر الصرف في فترة زمنية قصيرة، مما يضر بالقدرة التنافسية لقطاعات التصدير وقد يخفض النمو الاقتصادي. وفضلا على ذلك، إذا حدثت تدفقات رأسمالية داخلة صافية في سياق وجود عجز في الحساب الجاري، فإن ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة يمكن أن يزيد من حدة الاختلال الخارجي، ويزيد من جوانب الضعف أمام تحول حاد في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة. غير أنه من منظور تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، قد يؤدي تراكم الاحتياطيات الأجنبية اللازمة لحماية سعر الصرف من الارتفاع إلى أوضاع نقدية مفرطة في تراخيها، ومن ثم يخلق إمكانية فرط إحماء النشاط الاقتصادي ويتسبب في جوانب ضعف في النظام المالي. وفي هذه الحالة، يمكن أن يحدث الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة عن طريق ارتفاع معدل التضخم، وليس عن طريق زيادة أسعار الصرف الاسمية.<sup>١٤</sup>

<sup>١٣</sup> ترد مناقشة هذه القضايا، في سياق اقتصادات مرحلة التحول الأوروبية، في دراسة (Lane, Lipschitz, and Mourmouras (2002). <sup>١٤</sup> يمكن أن يؤدي السماح بتقلب سعر الصرف أيضا إلى تثبيط التدفقات الرأسمالية الداخلة قصيرة الأجل التي تتسم بطابع المضاربة، وذلك عن طريق إثارة عدم اليقين حول التغيرات في قيمة العملة (راجع دراسة (Calvo, Leiderman, and Reinhart, 1996).

مع وقوع أزمة عملة، أي مع حدوث انخفاض حاد في سعر الصرف.<sup>١١</sup>

واستنادا إلى هذه المعايير، تم تحديد ١٠٩ حالات شهدت تدفقات رأسمالية داخلة خاصة صافية كبيرة منذ عام ١٩٨٧؛ منها ٨٧ حالة اكتملت بحلول عام ٢٠٠٦. وتكشف هذه الحالات عن عدة أنماط مهمة، وهي تتفق بوجه عام مع الحقائق المبسطة التي وردت مناقشتها أعلاه:

- يماثل انتشار الحالات بمرور الوقت الاتجاهات العامة في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى الأسواق الصاعدة، حيث حدثت موجتان من حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة إلى الأسواق الصاعدة منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين — وهما واحدة في منتصف التسعينات والموجة الأخيرة التي بدأت في عام ٢٠٠٠ (اللوحة العليا في الشكل البياني ٣-٥).
- انطوت الحالات التي اكتملت خلال الموجة الأولى (بين عام ١٩٨٧ و١٩٩٨) بوجه عام على حجم أقل من التدفقات قياسا إلى إجمالي الناتج المحلي، وخصوصا بالمقارنة مع الحالات المستمرة؛ ولكنها دامت أطول من الحالات التي انتهت في الفترة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٦ (الجدول ٣-١).
- هيمنت بلدان آسيا الصاعدة وأمريكا اللاتينية الصاعدة على الموجة الأولى من الحالات، بينما زاد تركيز الحالات الأحدث في بلدان أوروبا الصاعدة وبلدان الأسواق الصاعدة الأخرى (اللوحة الوسطى في الشكل البياني ٣-٥).
- انتهى أكثر من ثلث الحالات المكتملة بتوقف مفاجئ أو بأزمة عملة (راجع الجدول ٣-١)، مما يشير إلى أن النهايات المفاجئة ليست ظاهرة نادرة.<sup>١٢</sup>
- وتتسم الحالات الأخيرة والمستمرة بتدفقات استثمار أجنبي مباشر أكبر قياسا إلى الحالات التي اكتملت في التسعينات (اللوحة السفلى في الشكل البياني ٣-٥).

## الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

### تحديد الاستجابات على مستوى السياسات

حث دخول التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة صانعي السياسات على اعتماد مجموعة متنوعة من

<sup>١١</sup> تعرف أزمة العملة بأنها، كما ورد في دراسة Frankel and Rose (1996)، تخفيض في قيمة العملة يبلغ على الأقل ٢٥٪ متراكم في فترة ١٢ شهرا ويكون أعلى مما شهدته الاثني عشر شهرا السابقة بمقدار ١٠ نقاط مئوية على الأقل. <sup>١٢</sup> على وجه الخصوص، من بين الحالات المكتملة البالغ عددها ٨٧ حالة، انتهت ٣٤ حالة منها بتوقف مفاجئ وانتهت ١٣ حالة منها بأزمات عملة، وتزامن التوقف المفاجئ مع وقوع أزمة عملة في سبع حالات منها.

فإن هذه التكلفة ينتقل عبؤها إلى الجهاز المصرفي، مما يدفع إلى الاستغناء عن الوساطة المالية. وسياسة المالية العامة هي أداة أخرى متاحة لتخفيف آثار التدفقات الرأسمالية على الطلب الكلي وعلى سعر الصرف الحقيقي خلال الزيادة الهائلة في التدفقات الداخلة وفي أعقابها. وعادة ما تكون سياسة المالية العامة في الأسواق الصاعدة التي تتلقى التدفقات الرأسمالية الداخلة مسايرة للاتجاهات الدورية، وذلك لأن الاقتصاد الذي ينمو بسرعة يولد إيرادات تغذي زيادة الإنفاق الحكومي، ومن ثم يزيد من حدة مشكلات فرط إحصاء النشاط الاقتصادي (راجع دراسة Kaminsky, Reinhart, and Végh, 2004؛ ودراسة Mendoza and Ostry, 2007). وعلى العكس من ذلك، تحقق زيادة تقييد نمو الإنفاق ثلاث منافع. فهي، أولاً، تسمح بتخفيض أسعار الفائدة عن طريق إضعاف الطلب الكلي في فترة التدفقات الداخلة المرتفعة، ولذلك فهي يمكن أن تؤدي إلى تقليص الحوافز أمام التدفقات الداخلة. وثانياً، تخفف الضغوط الصعودية على سعر الصرف تخفيفاً مباشراً، وذلك نظراً إلى تحيز الإنفاق العام لصالح السلع غير التجارية (دراسة Calvo, Leiderman, and Reinhart, 1994). وثالثاً، في حدود ما يساعد على معالجة المخاوف المتعلقة بإمكانية الاستمرار في تحمل الدين أو منع ظهورها، يمكن أن توفر مجالاً أكبر لاتخاذ استجابة مضادة للاتجاهات الدورية على جانب المالية العامة من أجل توفير هامش أمان للنشاط الاقتصادي عند توقف التدفقات الداخلة. ورغم أن التشديد الاستثنائي لسياسة المالية العامة أثناء فترة التدفقات الرأسمالية الداخلة قد يمثل إشكالية بسبب القيود السياسية وفترات تأخر التنفيذ، فإن تحاشي التجاوزات في المالية العامة — أي التقييد بمسار الإنفاق المقرر — يمكن مع ذلك أن يكون له دور مهم في تحقيق الاستقرار في هذا السياق.<sup>١٨</sup>

### قياس الاستجابات على مستوى السياسات

لأغراض هذا الفصل، تتسم اختيارات السياسات هذه باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية. وأهم تلك المؤشرات كما يلي:

<sup>١٨</sup> على وجه الخصوص، يمكن أن تكون قواعد المالية العامة التي تستند إلى الموازين المعدلة في ضوء الاتجاهات الدورية مفيدة في مقاومة الضغوط السياسية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة الإنفاق في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة. وتمثل حالة شيلي مثالاً مهماً على ذلك، حيث إنها تهدف إلى تحقيق فائض في المالية العامة معدل في ضوء الاتجاهات الدورية، مع وجود أداة تعديل إضافية للحفاظ على إيرادات النحاس الزائدة، وبذلك تسهم في موازنة الضغوط الهادفة إلى رفع قيمة العملة (راجع IMF, 2007c).

ويشير نموذج «الثلاثي المستحيل» الشامل في الاقتصاد الكلي للاقتصادات المفتوحة — وهو عدم القدرة على استهداف سعر الصرف وإدارة سياسة نقدية مستقلة والسماح بحرية حركة كاملة لرأس المال في وقت واحد — إلى أن البلدان التي تواجه تدفقات رأسمالية داخلة كبيرة تحتاج، في غياب القيود المباشرة على رأس المال، إلى الاختيار بين رفع سعر الصرف الاسمي وبين التضخم.<sup>١٥</sup> غير أنه عملاً، قد يتوافر أمام صانعي السياسات مجال أكبر لاتباع خيارات وسيطة غير التي يشير إليها ذلك النموذج الشامل، وذلك نظراً إلى أن حرية حركة رأس المال ليست كاملة — حتى في غياب القيود المباشرة على رأس المال — وقد استخدم صانعو السياسات بوجه عام كل مفردات قائمة التدابير المتاحة.<sup>١٦</sup> وعندما تدخلوا من أجل منع ارتفاع سعر الصرف، فقد سعوا في أغلب الأحيان إلى تعقيم الأثر النقدي للتدخل عن طريق عمليات السوق المفتوحة وغيرها من التدابير (كزيادة الاحتياطي الإلزامي للبنوك أو نقل الودائع الحكومية من الجهاز المصرفي إلى البنك المركزي).<sup>١٧</sup> وفي بعض الحالات، حاول صانعو السياسات تقييد التدفق الداخل الصافي لرأس المال عن طريق فرض قيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة أو إلغاء القيود على التدفقات الرأسمالية الخارجة (الإطار ٣-١).

ورغم أن دوافع التعقيم واضحة، فإن فعاليته ليست واضحة بنفس الدرجة، وقد يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة. ولكون التعقيم مصمماً من أجل منع الهبوط في أسعار الفائدة، فإنه يحافظ على الحوافز على مواصلة التدفقات الرأسمالية الداخلة، وبذلك يطيل أمد المشكلة. وفضلاً على ذلك، يعني التعقيم في أغلب الأحيان تحمل تكاليف شبه مالية عامة، لأنه ينطوي بوجه عام على قيام البنك المركزي بتبديل أصول محلية مرتفعة العائد باحتياطيات منخفضة العائد. فإذا كان التعقيم مطبقاً عن طريق زيادة الاحتياطات الإلزامية للبنوك والتي لا تدفع عنها فائدة،

<sup>١٥</sup> للاطلاع على مناقشة عامة عن نموذج «الثلاثي المستحيل» الشامل، راجع دراسة Obstfeld and Taylor (2002).

<sup>١٦</sup> راجع دراسة Reinhart and Reinhart (1998)؛ ودراسة Montiel (1999). وتقرير World Bank (1997) للاطلاع على مسح استقصائي للنظرية التي تستند إليها الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة وعلى بعض الأدلة التجريبية.

<sup>١٧</sup> في حالة الإحلال الكامل بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية، من شأن الحفاظ على أسعار صرف مقرر سلفاً أن يكون بمثابة التخلي عن الاستقلالية النقدية، كما يشير إلى ذلك الشكل الحرفي للثلاثي المستحيل. ففي هذه الظروف، يكون التعقيم عديم الجدوى، لأن أي فرق غير مغطى في أسعار الفائدة سوف يلغى بسرعة نتيجة المراجعة الدولية في أسعار الفائدة. ولكن نظراً لعدم وجود إحلال كامل بين الأصول الأجنبية والأصول المحلية، فإن فروق أسعار الفائدة يمكن أن تستمر، بل هي تستمر بالفعل.



### الإطار ٣-١: هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟

الرأسمالية الداخلة. وقد تم إرخاء هذه القيود بقدر كبير في عام ١٩٩٨. وقد استحدث عدد من البلدان مؤخرا قيودا على التدفقات الرأسمالية الداخلة، وذلك بهدف إبطاء معدل ارتفاع قيم عملاتها. ففي ديسمبر ٢٠٠٦، فرضت تايلند احتياطيًا إلزاميًا لا تدفع عنه فوائد نسبته ٣٠٪ على معظم التدفقات الرأسمالية الداخلة، حيث اشترطت إيداع تلك الاحتياطيّات لدى البنك المركزي لمدة سنة واحدة. وقد ضاق نطاق هذه القيود بقدر كبير منذ إدخالها بسبب تأثيرها المعاكس على تطورات الأسواق وعلى ثقة المستثمرين. وفي مايو ٢٠٠٧، استحدثت كولومبيا مجموعة من التدابير، بما في ذلك فرض احتياطي إلزامي لا تدفع عنه فوائد نسبته ٤٠٪ على الاقتراض الخارجي يحتفظ به لدى البنك المركزي لمدة ٦ أشهر. وفي الوقت ذاته، تم تحديد حد أقصى جديد لمركز البنوك بالنقد الأجنبي، يأخذ في الحسبان إجمالي المراكز في أسواق المشتقات، وذلك لوضع حد للتحويلات على الاحتياطي الإلزامي الذي لا تدفع عنه فوائد وكاستجابة في مواجهة تزايد المخاوف حول تعرض البنوك لمخاطر الأطراف المقابلة. وقد طبقت البرازيل وكازاخستان وكوريا والهند أيضا مؤخرا تدابير معينة أخرى في إطار القيود على رأس المال.

ويستند المنهج التقليدي في قياس القيود على رأس المال إلى التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (AREAER) الذي يصدر عن الصندوق، والذي يوفر معلومات عن مختلف أنواع القيود. وقد وضعت أبحاث سابقة تقديرات كمية للأوصاف السردية الواردة في التقرير المشار إليه، ببساطة عن طريق استخدام مقياس ثنائي (دراسة Grilli and Milesi-Ferretti, 1995). وهناك مناهج أكثر تطورا تستخدم مقاييس أدق للقيود، ولكنها لا تزال في جوهرها تلخص المعلومات الواردة في ذلك التقرير (دراسة Chinn and Ito, 2006؛ ودراسة Edwards, 2005؛ ودراسة Miniane, 2004؛ ودراسة Mody and Murshid, 2005؛ ودراسة Quinn, 2003). وقد أصبح في الإمكان الآن، عن طريق توسيع مجموعة فئات القيود وإجراء مزيد من التنقيحات في عدد عام ١٩٩٦ من التقرير المذكور، التمييز بين القيود على التدفقات الداخلة والقيود على التدفقات الخارجة بدءا من عام ١٩٩٥ (تقرير IMF, 2007a).

وباستخدام هذه المقاييس، تناول عدد كبير من الكتابات بالدراسة الانعكاسات الاقتصادية الكلية والاقتصادية الجزئية للقيود على رأس المال. غير أنه من الجدير بالذكر في البداية أنه بصرف النظر عن النوع، من الصعوبة

القيود على رأس المال هي واحد من الاختيارات المختلف عليها بدرجة أكبر والمتاحة لصانعي السياسات في فترات التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة. وتستخدم البلدان تدابير الضبط من أجل تحقيق أهداف مختلفة على مستوى السياسات، كتثبيت التدفقات الرأسمالية الداخلة من أجل تخفيف الضغط الصعدي على سعر الصرف، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتحوّل المفاجئ في اتجاه التدفقات الداخلة، والحفاظ على درجة ما من استقلال السياسة النقدية. وبعد العرض العام الموجز لمختلف أنواع القيود على رأس المال وكيفية قياسها، يتناول هذا الإطار بالبحث التأثير الاقتصادي الكلي للقيود على رأس المال خلال حالات التدفقات الداخلة الكبيرة التي تم تحديدها في هذا الفصل، ويقارن النتائج بالكتابات الصادرة مؤخرا، ويقدم موجزا للتشوهات الاقتصادية الكلية التي ترتبط بالقيود على رأس المال.<sup>١</sup>

### القيود على رأس المال: قضايا التطبيق والقياس

على الرغم من أن القيود على رأس المال تغطي مجموعة واسعة من التدابير التي تنظم تدفقات رأس المال الأجنبي الداخلة والخارجة، فإنها تأخذ بوجه عام شكلين عريضين هما كما يلي: القيود المباشرة (أو الإدارية) والقيود غير المباشرة (أو القائمة على الأسواق). وترتبط القيود المباشرة بالتدابير الإدارية، كحالات الحظر المباشر ووضع حدود صريحة لحجم المعاملات. فمثلا، استحدثت ماليزيا مجموعة من القيود على رأس المال المباشرة في عام ١٩٩٨ انطوت على عدة قيود كمية على التجارة عبر الحدود في عملتها وعلى المعاملات الائتمانية عبر الحدود. أما القيود غير المباشرة على رأس المال K فتشمل فرض ضرائب صريحة أو ضمنية على التدفقات المالية وتحديد أسعار صرف متميزة للمعاملات الرأسمالية. فمثلا، فرضت شيلي ضريبة ضمنية في عام ١٩٩١ في شكل احتياطي إلزامي لا تدفع عنه فوائد (URR) على تدفقات داخلة معينة حتى سنة واحدة، وذلك بهدف تثبيت التدفقات

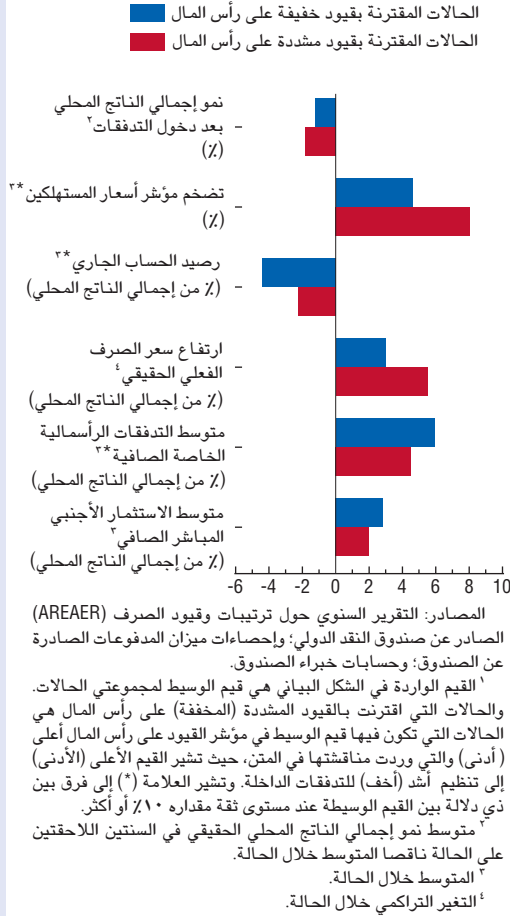
ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما سليم إلبكداغ وأيهان كوسيه.

<sup>١</sup> يركز هذا الإطار بصفة رئيسية على انعكاسات الاستخدام المؤقت للقيود على رأس المال خلال فترات الزيادات الهائلة في التدفقات الداخلة في البلدان التي يوجد لديها درجة جيدة من تحرير الحساب الرأسمالي. وهناك كم كبير من الدراسات التي تحلل نمو واستقرار النتائج المتحققة من القيود على رأس المال في مراحل مختلفة من عملية التحرير (دراسة Kose and others, 2006).



الإطار ٣-١ (تابع)

القيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة ومؤشرات اقتصادية كلية مختارة<sup>١</sup>



بمكان وضع تقدير كمي بطريقة فعالة لمدى القيود على رأس المال. ومن المرغوب على وجه الخصوص أن تسجل درجة إنفاذ القيود على رأس المال. فضلا على ذلك، فإن تأثير أي إجراء يعتمد على تقييم عام لمدى انفتاح الحساب الرأسمالي المعنى.

الانعكاسات الاقتصادية الكلية

الكتابات التي تضع تقييما لما إذا كانت القيود على رأس المال قد حققت أهدافها الاقتصادية الكلية المعلنة أم لا، وصلت إلى نتيجة غير قاطعة على أحسن الأحوال. فمن الصعب أن يستمد المرء مجموعة من النتائج العامة، لأن معظم الدراسات تستند إلى حالات قطرية (دراسة Ariyoshi and others, 2000). وبوجه عام، تشير الدراسات إلى أن القيود على التدفقات الداخلة لم تؤثر على حجم التدفقات الصافية في معظم البلدان، رغم أنه يبدو أن تلك القيود نجحت في إحداث ميل مؤقت في تكوين التدفقات صوب آجال الاستحقاق الأطول في عدد قليل من الحالات (حالة شيلي بعد عام ١٩٩١؛ راجع دراسة Edwards and Rigobon, 2005). وحتى في الحالات التي تم فيها تحقيق مجموعة ضيقة من الأهداف، فإن القيود كانت لها آثار مؤقتة فقط، حيث إن المشاركين في الأسواق وجدوا في نهاية المطاف سبلا للتحايل عليها.

ما هي الأدلة الإضافية التي يمكن أن نستمدها من دراسة حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة في هذا الفصل؟ ترتبط الحالات التي اتسمت بزيادة تشديد القيود على التدفقات الداخلة بعجزات أقل في الحساب الجاري وبمقادير أقل من التدفقات الداخلة الخاصة الصافية، بما في ذلك مقادير أقل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية (الشكل البياني الأول). ورغم أن تشديد القيود على التدفقات الداخلة يصاحبه نمو أقل في الفترة اللاحقة على انتهاء التدفقات الداخلة وارتفاع أكبر في قيمة العملة، فإن جوانب التمييز هذه ليست ذات دلالة إحصائية. وعلى العكس من ذلك، اتسمت معدلات التضخم بالارتفاع الكبير في الحالات التي شهدت تشديد القيود.

هل يؤدي تطبيق القيود على رأس المال إلى تقليص جوانب الضعف أمام الأزمات المالية وحالات التوقف المفاجئ؟ لا يبدو أن الحالات التي انتهت بحدوث تحول مفاجئ في اتجاه صافي التدفقات الداخلة ترتبط بقيود

أقل على رأس المال (الشكل البياني الثاني).<sup>٣</sup> وعلى العكس من ذلك، ارتبطت الحالات التي انتهت بشكل مفاجئ بتشديد القيود على التدفقات الداخلة بقدر ما، رغم أن الفروق ليست ذات دلالة إحصائية. ويتسق مع هذه النتيجة ما سجلته دراسات صادرة مؤخرا أيضا من أن البلدان التي توجد

<sup>٣</sup> تم بحث القيود على رأس المال أيضا باستخدام عينة الحالات كاملة. وتشير النتائج إلى أنه ليس هناك تغير ذو دلالة في قيمة وسيط القيود على رأس المال خلال الحالات قياسا إلى الفترات السابقة واللاحقة عليها.

<sup>٢</sup> فضلا على ذلك، يبدو أن القيود الأشد على التدفقات الخارجة أدت إلى تقليص التدفقات الرأسمالية الصافية وسمحت باتباع سياسة نقدية أكثر استقلالية في ماليزيا بعد عام ١٩٩٨، ولكن لا يوجد دليل يذكر يؤكد تلك النتائج في البلدان الأخرى (دراسة Magud and Reinhart, 2007).

## الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

القيود على التدفقات الخارجة. وتشير الأدلة التي تستند إلى موجة التدفقات الداخلة التي شهدتها تسعينات القرن العشرين إلى أن إلغاء القيود على التدفقات الخارجة أدى في غالب الأحيان إلى زيادة التدفقات الداخلة.<sup>٤</sup> غير أن دراسة الحالات في هذا الفصل تشير إلى أنه في حوالي ٤٠٪ من الحالات التي تصل فيها التدفقات الخارجة الإجمالية المرتفعة باستمرار إلى موازنة التدفقات الداخلة الإجمالية، قامت البلدان المعنية بالفعل بإرخاء القيود على رأس المال على التدفقات الخارجة. وقد حدث معظم هذه الحالات في السنوات الثلاث الماضية.

### الانعكاسات الاقتصادية الجزئية

رغم أنه لا توجد أدلة تذكر على أن القيود على رأس المال ذات فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتوخاة منها فيما يتجاوز فترة محدودة، فإنها ترتبط بأثار سلبية مهمة على الجانب الاقتصادي الجزئي، وخصوصا عندما تستمر لفترة مطولة من الزمن (تقرير IMF, 2007a).<sup>٥</sup>

- تكلفة رأس المال: تشير التقديرات إلى أن القيود على رأس المال تجعل عملية تعبئة رأس المال صعبة ومكلفة على المؤسسات الصغيرة (دراسة Forbes, 2007a). وفضلا على ذلك، فإن الشركات المنتسبة المتعددة الجنسيات الواقعة في بلدان بها قيود على رأس المال، تواجه تكاليف اقتراض محلي تكون أعلى بكثير مما تتحمله الشركات المنتسبة لنفس الشركة الأم التي تقترض محليا في بلدان ليس فيها قيود على رأس المال (دراسة Desai, Foley, and Hines, 2004).

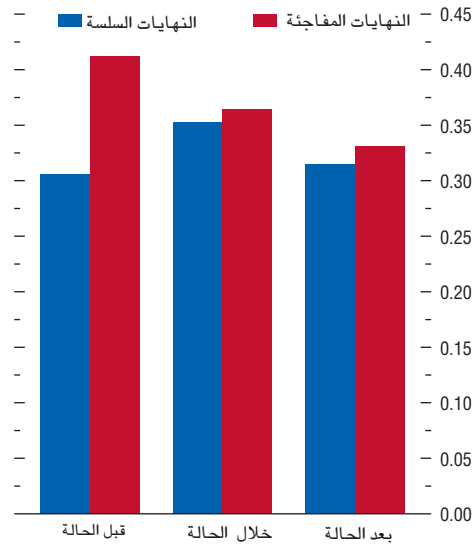
- تكاليف التشوهات وتقلص الانضباط المفروض من السوق: من المرجح أن تؤدي القيود على رأس المال إلى تشوه السلوك الاقتصادي، ويحدث هدر للموارد من جراء السعي إلى التحايل على تلك القيود (دراسة Johnson and Mitton, 2003؛ ودراسة Forbes, 2007b).

- تقليص التجارة الدولية: تؤدي القيود على رأس المال إلى زيادة تكلفة الدخول في التجارة الدولية، حتى على المؤسسات التي لا تنوي التهرب من تلك القيود، وذلك بسبب المصروفات التي تتحملها المؤسسات في الوفاء

<sup>٤</sup> قد يؤدي تحرير القيود على التدفقات الخارجة إلى جذب تدفقات داخلة أكبر عن طريق توجيه إشارة إيجابية إلى الأسواق وزيادة ثقة المستثمرين، وبذلك يغذي تدفقات داخلة أكبر من ذلك بكثير (دراسة Bartolini and Drazen, 1997). وهذا ما تؤيده الأدلة التي تستند إلى حالات عدة بلدان (دراسة Reinhart and Reinhart, 1998).

<sup>٥</sup> إجراء مناقشة كاملة للتكاليف والتشوهات الناجمة عن القيود على رأس المال أمر خارج عن نطاق هذا الإطار. وتتمكن دراسات الاقتصاد الجزئي في أغلب الأحوال، عن طريق تحليل الآثار المحددة للقيود على رأس المال علىفرادى المؤسسات و/أو القطاعات في بلد بعينه، من إنتاج نتائج أكثر تحديدا مقارنة بالدراسات التي تركز على الانعكاسات الاقتصادية الكلية للقيود.

### نهايات الحالات والقيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة<sup>١</sup>



المصادر: التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (AREAER) الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. <sup>١</sup> قيم الوسيط عبر جميع الحالات المكتملة، باستخدام مؤشر القيود على رأس المال الذي وردت مناقشته في المتن، حيث القيم الأعلى تشير إلى تنظيم أشد للتدفقات الداخلة. وتشير عبارة "قبل الحالة" إلى متوسطات المؤشر في السنتين السابقتين على الحالة المعنية. أما عبارة "بعد الحالة" فتشير إلى متوسطات المؤشر بعد الحالة.

لديها قيود على رأس المال هي في الواقع أكثر تعرضا لوقوع الأزمات (دراسة Glick, Guo, and Hutchison, 2006). وقد يكون السبب وراء ذلك هو مجرد «أثر الانتقاء» ("selection effect") — فغالبا ما تكون البلدان التي لديها أساسيات اقتصادية كلية أضعف هي التي تطبق القيود من أجل تحسين أنفسها من الأزمات. غير أن هذه الدراسات تخلص إلى أنه حتى بعد ضبط تأثير تلك الآثار، فإن البلدان التي لديها قيود يزيد في حالتها ترجيح وقوع أزمات العملة وحدوث التوقف المفاجئ. وفضلا على ذلك، يبدو أنه لا توجد أدلة تجريبية تذكر على أن الآثار السلبية على الناتج من جراء أزمات العملة والأزمات المصرفية تكون أقل في البلدان التي تقيد حرية حركة رأس المال (تقرير IMF, 2007a).

وهناك سياسة أخرى استخدمتها البلدان من أجل التكيف مع صافي التدفقات الداخلة الكبير هي إلغاء

### الإطار ٣-١ (تتمة)

على رأس المال يمكن أن يكون لها دور في بعض الحالات، فإنه لا ينبغي النظر إليها على أنها بديل عن السياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي تشمل اتباع موقف سياسة مالية عامة حريص، ووجود إطار داعم يتمثل في سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية، إلى جانب اتخاذ التدابير الاحترازية الملائمة.

بمختلف شروط المعاينة وإعداد التقارير المالية التي ترتبط بوجود القيود (دراسة Wei and Zhang, 2007). والخلاصة أنه على الرغم من أن التأثير الاقتصادي الكلي للقيود على رأس المال كان مؤقتاً على أحسن الأحوال، فإن الأدلة تشير إلى أن تلك القيود ارتبطت بآثار سلبية مهمة على الجانب الاقتصادي الجزئي. ورغم أن القيود

الاحتياطيات الأجنبية.<sup>٢٠</sup> وعندما تكون قيمة المؤشر مساوية للواحد الصحيح (أو أعلى منه) فإنها تعني التعقيم الكامل، بينما تمثل قيمته عند الصفر (أو قيمته السالبة) عدم التعقيم. فضلاً على ذلك، فإن التغيرات في أسعار الفائدة الاسمية قصيرة الأجل سوف تكون بمثابة مقياس بديل لموقف السياسة النقدية الدوري.<sup>٢١</sup>

• سياسة المالية العامة: الموقف الدوري لسياسة المالية العامة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة يمثلته التغير في نمو النفقات الحكومية الحقيقية غير مدفوعات الفوائد. ورغم أنه من الممكن النظر في تدابير أخرى في إطار سياسة المالية العامة، كالإيرادات الحكومية وأرصدة المالية العامة، فإن هذه المتغيرات مرتبطة بدرجة أوثق بالتغيرات الدورية في الاقتصاد المعني، ومن ثم فهي تعطي بوجه عام مؤشرات مبهمة بشأن الموقف الدوري لسياسة المالية العامة (دراسة Kaminsky, Reinhart, and Végh, 2004).<sup>٢٢</sup>

• سياسة سعر الصرف: تتحدد خصائص سياسة سعر الصرف استناداً إلى مؤشر «مقاومة الضغوط في سوق الصرف» (EMP)، وهو مزيج من الحركات في سعر الصرف وفي الاحتياطيات الدولية.<sup>١٩</sup> ومن الوجهة النظرية، في حالة التعويم الكامل، من شأن التغير في سعر الصرف أن يتناظر بشكل دقيق مع مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف. وعلى الطرف الآخر، في حالة الربط، يكون سعر الصرف مقداراً ثابتاً، ومن شأن التقلبات في مؤشر ضغوط سوق أسعار الصرف أن تكون مدفوعة بكاملها بالتغيرات في الاحتياطيات عن طريق التدخل. وقسمة التغيرات في الاحتياطيات على مؤشر ضغوط سوق أسعار الصرف تولد نسبة تقيس نصيب ضغوط سوق الصرف التي تقاوم عن طريق التدخل. ثم يتم بعد ذلك تنميط هذه النسبة من أجل إنشاء مؤشر لدرجة المقاومة للتغيرات في أسعار الصرف — ويسمى فيما يلي «مؤشر المقاومة» (“resistance index”) — وتتراوح قيمه بين صفر وواحد صحيح، ويعني ذلك أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح زادت درجة المقاومة لتقلبات سعر الصرف.

• سياسة التعقيم: يسجل مؤشر التعقيم المدى الذي تصل إليه قدرة السلطات النقدية على تحصين السيولة المحلية من التدخل في أسواق النقد الأجنبي. وعلى وجه التحديد، يقيس هذا المؤشر الدرجة التي وصل إليها تضيق السلطات النقدية للائتمان المحلي من أجل موازنة التوسع في القاعدة النقدية المرتبط بتراكم

<sup>٢٠</sup> ومن ثم يتوافق مؤشر التعقيم هذا مع الكتابات التي تتناول مُعامل التعقيم (راجع على سبيل المثال دراسة Cavoli and Rajan, 2006: ودراسة Kwack, 2001).

<sup>٢١</sup> من الواضح أنه يمكن اعتبار حركات أسعار الفائدة قصيرة الأجل مقابلة للتغيرات في الأصول المحلية للبنك المركزي، ومن ثم فهي مقابلة لجهود التعقيم، حيث إن انخفاض الأصول المحلية للبنك المركزي يؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة. غير أن استخدام مؤشر التعقيم كمقياس لموقف السياسة النقدية يزداد صعوبة لكون أن الطلب على الأرصدة النقدية قد يكون غير مستقر إلى درجة عالية، وخصوصاً في البلدان التي تشهد تضخماً عالياً ومتقلبا (دراسة Kaminsky, Reinhart, and Végh, 2004). ومن ثم، فإن حدوث زيادة في القاعدة النقدية (أي انخفاض التعقيم) قد لا يعكس اتباع سياسة نقدية توسعية، ولكن مجرد التيسير لزيادة الطلب على النقود.

<sup>٢٢</sup> بحسب المكون الدوري لاستجابة المالية العامة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة أيضاً على أساس انحراف النفقات الحكومية الحقيقية عن اتجاهه العام، ويتم الحصول عليه باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.

<sup>١٩</sup> راجع دراسة Girton and Roper (1977). ويرد في الملحق ٣-١ وصف أكثر تفصيلاً للمؤشر المذكور.

## الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

- القيود على رأس المال: الدرجة التي تصل إليها السلطات في تقييد تدفقات رأس المال الداخلة الصافية عن طريق فرض قيود إدارية على التدفقات الرأسمالية الداخلة، يتم تسجيلها عن طريق مؤشر يستند إلى التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (AREAER) الذي يصدر عن الصندوق. ويستخدم نفس المصدر المشار إليه في تركيب مؤشر ثان يقيس الدرجة التي تصل إليها استجابة السلطات في مواجهة الزيادة الهائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة عن طريق تحرير مجموعة متنوعة من القيود على التدفقات الرأسمالية الخارجة.<sup>٢٣</sup>

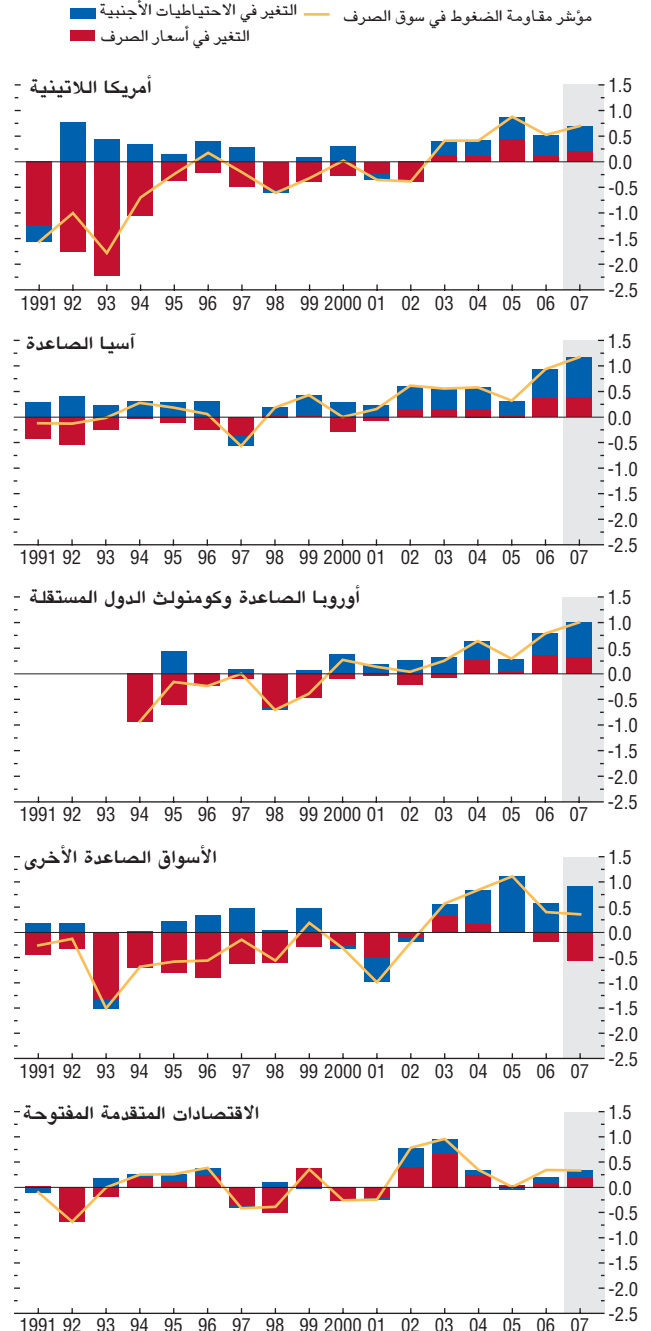
### بعض الحقائق المبسطة عن الاستجابات على مستوى السياسات

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة في استخدام مختلف هذه الاستجابات على مستوى السياسات، وذلك مقارنة بتسعينات القرن العشرين. وقد ارتبطت موجة التدفقات الرأسمالية الداخلة بضغوط قوية من أسواق الصرف في جميع المناطق، وهو ما تحققت مقاومته عن طريق مراكمة الاحتياطيات الأجنبية وفي الوقت ذاته السماح أيضا بحركة صعودية في أسعار الصرف (الشكل البياني ٣-٦). ويختلف هذا النمط اختلافا كبيرا عن نمط الموجة السابقة من التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية، والتي شهدت ضغوطا سالبة على أسعار الصرف بالنسبة لمعظم بلدان الأسواق الصاعدة، وذلك تعبيرا عن وجود عجوزات كبيرة في الحساب الجاري. وقد انخفضت أسعار الصرف خلال هذه الموجة في العادة. وكانت آسيا الصاعدة هي المنطقة الوحيدة التي شهدت ضغوطا إيجابية من أسواق الصرف في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، ولكن هذه الضغوط تم امتصاصها عن طريق تراكم الاحتياطيات. وكون أن احتياطيات النقد الأجنبي زادت في التسعينات قد يشير إلى عدم تجانس في الاستجابات في مواجهة ضغوط أسعار الصرف، مع وجود ميل إلى التدخل لمنع ارتفاع قيمة العملة ولكن ليس لوقف انخفاض قيمتها (إلا عندما تصبح الضغوط بالغة الشدة خلال أزمة مالية، كما يتضح من الانخفاض الكبير في

<sup>٢٣</sup> يحتوي التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (AREAER) الذي يصدر عن صندوق النقد الدولي على مؤشرات عن تسعة أبعاد مختلفة للقيود على رأس المال، على جانب التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة، بما في ذلك القيود على أدوات أسواق رأس المال وأسواق النقد، وعلى الاستثمار المباشر، وعلى حركات رؤوس الأموال الشخصية. والمؤشرات المستخدمة في هذا الفصل هي متوسطات هذه الأبعاد التسعة.

### الشكل البياني ٣-٦: مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف<sup>١</sup>

زادت ضغوط أسواق الصرف منذ أوائل الألفينات في جميع مناطق الأسواق الصاعدة. ورغم أن أسعار الصرف شج لها بالحركة بوجه عام، فإن زيادة الاحتياطيات تشير إلى أن هناك جهدا بذل من أجل الحد من ارتفاع أسعار الصرف الاسمية.

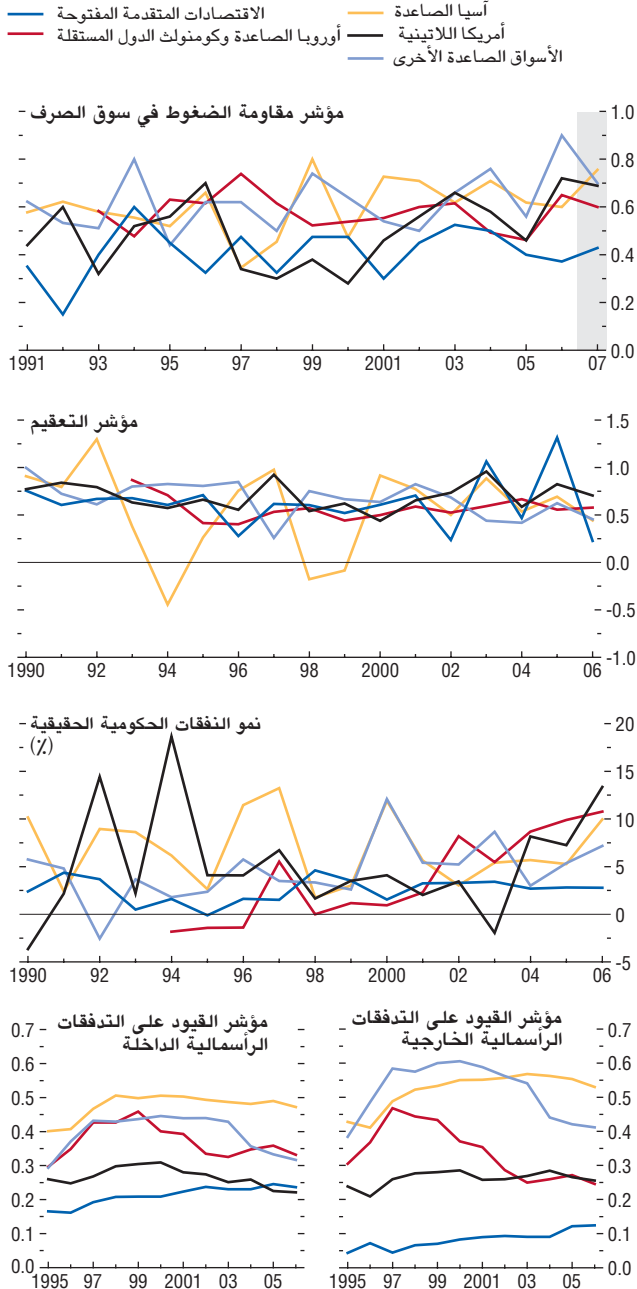


المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

<sup>١</sup> المتوسط المرجح لمؤشرات ضغوط أسواق الصرف لكل بلد على حدة (باستخدام حصص إجمالي الناتج المحلي الإقليمي كأوزان ترجيحية). ومؤشر ضغوط أسواق الصرف هو المتوسط المرجح للتغير السنوي في الأصول الأجنبية والتغير السنوي في سعر الصرف الثنائي الاسمي، باستخدام مقلوب انحرافتهما المعيارية كأوزان ترجيحية. راجع الملحق ٣-١.

### الشكل البياني ٣-٧: تطور مؤشرات السياسات<sup>٢٤</sup>

في معظم الأسواق الصاعدة هناك زيادة بوجه عام في نمو النفقات الحكومية الحقيقية وفي مقاومة الضغوط في سوق الصرف منذ أوائل الألفينات، وقد خف التعقيم تدريجيا في السنتين الأخيرتين، كما أرخيت القيود على رأس المال.



المصادر: التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (AREAER) وتقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادران عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
<sup>٢٤</sup> المتوسطات غير المرجحة للمؤشرات الخاصة بكل بلد على حدة.

الاحتياطيات في عام ١٩٩٧ في آسيا الصاعدة، وفي عام ٢٠٠١ في أمريكا اللاتينية والأسواق الصاعدة الأخرى). وقد شهدت السنوات الثلاث الماضية ارتفاعا كبيرا في أسعار الصرف في مواجهة ارتفاع ضغوط أسواق الصرف الإيجابية واستمرار ارتفاع تلك الضغوط، وهو ما يعبر عن الاتجاه صوب زيادة مرونة أسعار الصرف في العديد من البلدان، وخصوصا في آسيا الصاعدة. ومع ذلك، فإن القيم المرتفعة نسبيا لمؤشر المقاومة في الماضي القريب في كل مناطق الأسواق الصاعدة الأربع التي يتناولها هذا الفصل بالبحث تعكس الرغبة المستمرة على نطاق واسع في الحد من مدى ارتفاع أسعار الصرف (الشكل البياني ٣-٧).

وفي الوقت ذاته، زادت درجة التعقيم في السنوات القليلة الماضية في آسيا الصاعدة، وزادت بدرجة أقل في أمريكا اللاتينية وأوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة (راجع الشكل البياني ٣-٧). وتشير القيم المرتفعة للمؤشر في أوائل تسعينات القرن العشرين وأوائل العقد الحالي — أي بداية موجتي التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة — إلى بذل جهد قوي من أجل التعقيم عندما بدأ رأس المال في التدفق الهائل إلى الداخل. وقد خف هذا المؤشر تدريجيا في وقت لاحق، وربما يشير ذلك إلى أن السلطات أصبحت أكثر وعيا بتكلفة التدخل مستمرا.<sup>٢٤</sup>

ويكشف نمط النفقات الحكومية الحقيقية عن أن نموه في بلدان الأسواق الصاعدة التي يتناولها هذا الفصل بالبحث، تسارعت وتيرته في السنوات القليلة الماضية، وخصوصا في أمريكا اللاتينية وأوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة (راجع الشكل البياني ٣-٧).

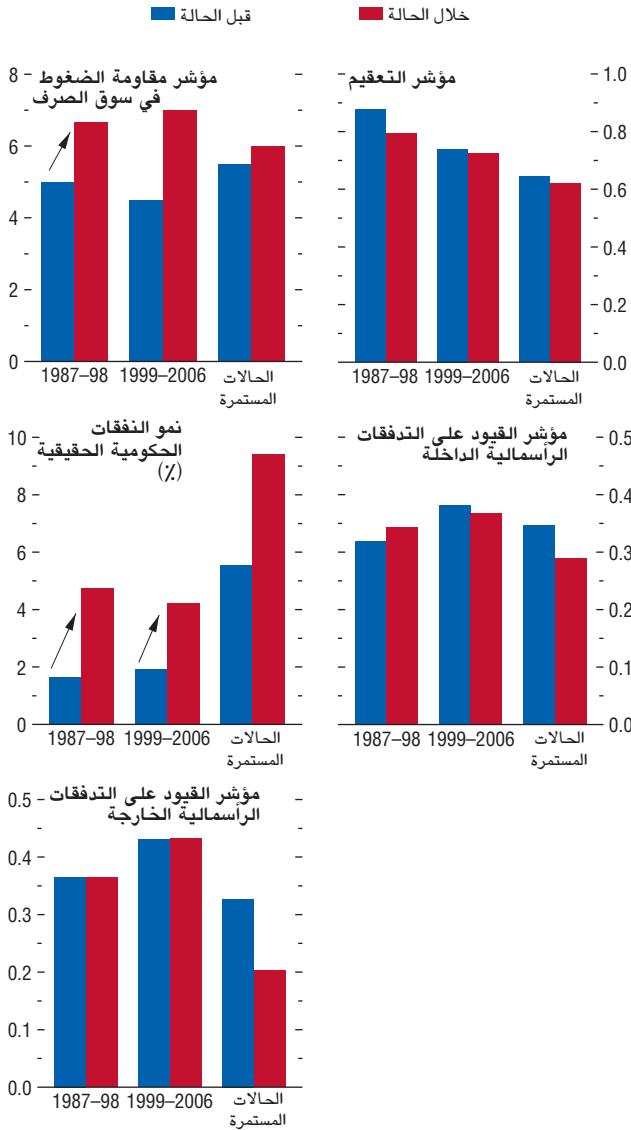
وأخيرا، تشير مؤشرات القيود على رأس المال في مناطق الأسواق الصاعدة إلى إرخاء منذ أواخر التسعينات في القيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة، وإن كانت التغييرات في مجملها بطيئة نسبيا (راجع الشكل البياني ٣-٧). وقد أرخت بلدان أوروبا الصاعدة وبلدان كومنولث الدول المستقلة هذه القيود بقدر فاق ما لدى سواها، حيث لا تزال بلدان آسيا الصاعدة تتسم بالقيود الشديد. وحدث أيضا إرخاء تدريجي في القيود على تدفقات رؤوس أموال المقيمين الخارجة في مناطق أوروبا الصاعدة وبلدان كومنولث الدول المستقلة والأسواق الصاعدة الأخرى،

<sup>٢٤</sup> وفي الوقت ذاته، قد يكون الهبوط الطفيف في المؤشر في العقدين الماضيين انعكاسا لزيادة درجة التكامل المالي، والذي يزيد من إمكانية الإحلال بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية ومن ثم يحد من فعالية التعقيم، ويعكس أيضا زيادة الطلب على الأرصدة النقدية نتيجة انخفاض التضخم وارتفاع نمو الناتج، وهو ما أدى إلى تقليل الحاجة إلى تعقيم التأثير التضخمي الناشئ عن زيادة الاحتياطيات.

## الاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة

### الشكل البياني ٣-٨: مؤشرات السياسات في حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة<sup>٢٥</sup>

زادت مقاومة الضغوط في سوق الصرف وزاد نمو الإنفاق الحكومي بوجه عام خلال الحالات المكتملة، بينما لم يشهد مدى التعقيم تغيرا كبيرا. ويبدو أن القيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة قد شهدت إرخاء خلال الحالات المستمرة، حتى إن لم يكن الفرق ذا دلالة إحصائية.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية والتقارير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (AREAER) الصادران عن صندوق النقد الدولي؛ وتقديرات خبراء الصندوق. قيم الوسيط عبر الحالات. وتشير عبارة "قبل الحالة" إلى متوسطات المؤشرات في السنتين السابقتين على الحالة. أما عبارة "خلال الحالة" فتشير إلى متوسطات المؤشرات خلال الحالة. وتشير الأسهم إلى أن الفروق في الوسيط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة البالغ ١٠٪ أو أعلى. فمثلا في اللوحة العليا إلى اليسار، نجد أن هناك فرقا ذا دلالة إحصائية بين متوسط مؤشرات المقاومة خلال الحالات المكتملة في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٨ ومتوسط مؤشرات المقاومة في فترات السنتين السابقتين على تلك الحالات.

ولم يحدث ذلك إلا منذ وقت أقرب في آسيا الصاعدة وفي أمريكا اللاتينية، وللتين بدأتا من وضع أكثر انفتاحا نسبيا.

وإذا نظرنا على وجه التحديد إلى الحالات التي شهدت التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة، فإننا نجد الاستجابات على مستوى السياسات تتسم بالاتجاهات العامة التالية (الشكل البياني ٣-٨):<sup>٢٥</sup>

- يميل مؤشر المقاومة إلى الزيادة خلال الحالة. ويصدق ذلك على وجه الخصوص على الحالات التي حدثت قبل عام ١٩٩٨ والتي كانت الزيادة فيها في المؤشر خلال فترة التدفقات الداخلة ذات دلالة إحصائية.<sup>٢٦</sup>
- لا يميل التعقيم إلى الزيادة خلال الحالة، وذلك قياسا إلى السنتين السابقتين على الحالة. وتبدو هذه النتيجة متسقة مع الطابع المؤقت لجهود التعقيم خلال الحالات التي تناولنا بالمناقشة أعلاه، حيث إن العديد من البلدان لم يستطع الحفاظ على التعقيم القوي طوال فترة التدفقات الداخلة، وهو ما يرجع جزئيا على الأقل إلى التكاليف شبه المالية العامة المرتبطة بالتعقيم.
- تميل النفقات الحكومية الحقيقية إلى الزيادة القوية مع الارتفاع الهائل في التدفقات الرأسمالية الداخلة، وهو ما يشير إلى أن سياسة المالية العامة كانت بوجه عام مساندة للاتجاهات الدورية.
- يبدو أن القيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة تم تشديدها (حتى إن لم يكن ذلك بقدر مؤثر) خلال الحالات التي اكتملت قبل عام ١٩٩٨. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن القيود على رأس المال قد تم إرخاؤها خلال الحالات الأقرب والحالات المستمرة، وذلك تمشيا مع الاتجاه العام صوب زيادة التكامل المالي وزيادة حرية حركة رأس المال (تقرير IMF, 2007a). أما بالنسبة للحالات المكتملة، فلم تتزامن الزيادة الهائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة مع إرخاء القيود على

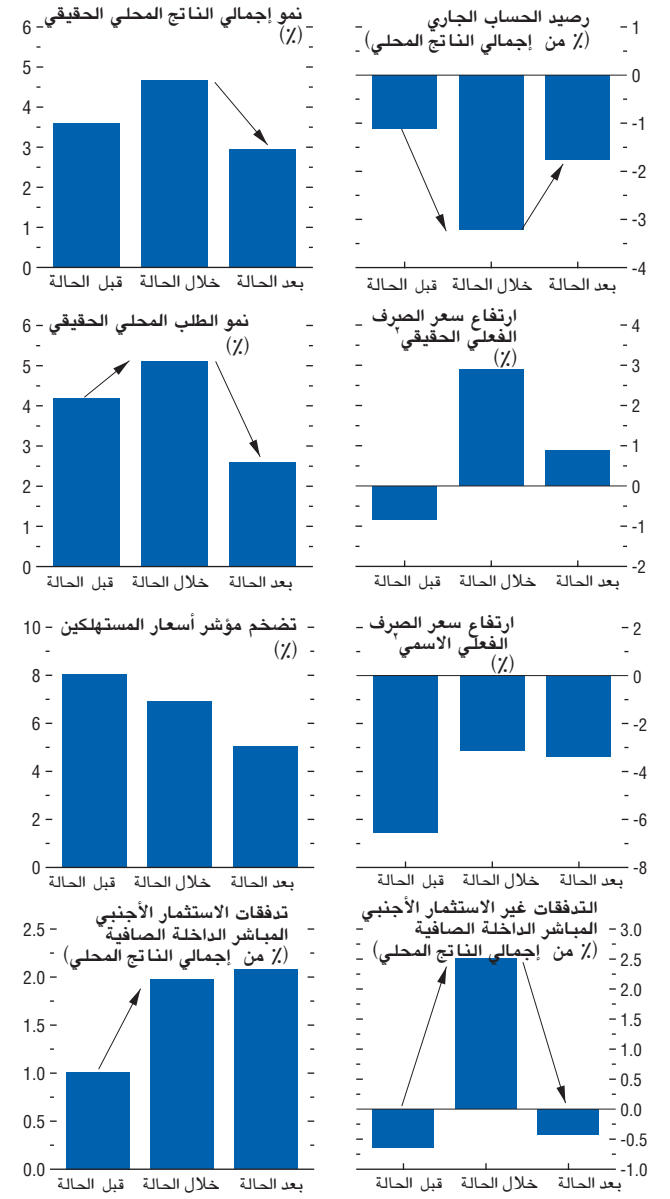
<sup>٢٥</sup> بالنسبة لكل حالة، نبدأ أولا بتقدير متوسطات مؤشرات السياسات في سنوات الحالة، والسنتين السابقتين على بدايتها، والسنتين اللاحقتين على انتهائها. وتورد الأشكال البيانية من ٣-٨ إلى ١٣-٣ قيم الوسيط بين هذه المتوسطات.

<sup>٢٦</sup> رغم أن الأشكال البيانية من ٣-٨ إلى ١٣-٣ تبين قيم الوسيط بين الحالات، فقد قمنا أيضا بإجراء الاختبار الإحصائي (القائم على إحصاء مربع كاي) لتحديد ما إذا كان الفرق بين الوسيطين ذا دلالة عند مستوى ثقة يبلغ ١٠٪ أو أفضل. فإذا نجح الاختبار، فإنه يعني أن الفرق بين الوسيطين يعكس فرقا حقيقيا بين مجموعتي الحالات. أما إذا لم ينجح الاختبار، فإنه يعني أن التناظر داخل مجموعتي الحالات كبير، ومن ثم فإن الفرق بين قيم الوسيط لا يكون بالضرورة مؤشرا على وجود فرق حقيقي بين فئتي الحالات.



**الشكل البياني ٣-٩: متغيرات اقتصادية كلية مختارة: متوسطات صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة الكبيرة خلال الحالات وقبلها وبعدها<sup>١</sup>**

ترتبط حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة بحدوث زيادات في نمو إجمالي الناتج المحلي، والطلب الكلي، وعجوزات الحساب الجاري، وجميعها يتحول اتجاهه عند انتهاء الحالة. ويرتفع سعر الصرف الحقيقي بوجه عام ولكن التضخم لا يشهد تصاعداً. ورغم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والتدفقات غير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة تشهد زيادة خلال الحالات، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة هي فقط التي تشهد انخفاً كبيراً بعد الحالات.



المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وتقديرات خبراء الصندوق. <sup>١</sup> قيم الوسيط عبر كل الحالات المكتملة. وتشير عبارة «قبل الحالة» إلى متوسطات المتغيرات في السنتين السابقتين على الحالة. وتشير عبارة «بعد الحالة» إلى متوسطات المتغيرات في السنتين اللاحقتين على الحالة. وتشير الأسهم إلى أن الفروق في الوسيط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة البالغ ١٠٪ أو أعلى. فمثلاً في اللوحة العليا إلى اليسار، نجد أن هناك فرقا ذا دلالة إحصائية بين متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السنتين اللاحقتين على الحالة ومتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الحالات. <sup>٢</sup> التغيير التراكمي داخل الفترات.

التدفقات الرأسمالية الخارجة. غير أنه يبدو أن هذه القيود كانت أقل شدة مما هي في الحالات المستمرة (راجع الإطار ٣-٩).

**الربط بين النتائج الاقتصادية الكلية المتحققة وبين الاستجابات على مستوى السياسات**

يتناول هذا القسم بالبحث الآثار الاقتصادية الكلية للاستجابات على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة. ويركز التحليل على وجه الخصوص على مدى نجاح هذه السياسات في الحد من مواطن ضعف الاقتصاد المعني أمام نهاية مفاجئة ومكلفة لتلك التدفقات الداخلة.

والخطوة الأولى هذا التحليل هي بحث نمط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والطلب الكلي الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي قبل الحالة وأثناءها وبعدها (الشكل البياني ٣-٩). وتمثل أهم النتائج فيما يلي:

- ارتبطت حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة بتسارع في وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي، ولكن النمو اللاحق غالباً ما شهد هبوطاً كبيراً.<sup>٢٧</sup>
- جاءت التقلبات في نمو إجمالي الناتج المحلي مصحوبة بتذبذبات كبيرة في الطلب الكلي وفي رصيد الحساب الجاري، مع حدوث تدهور شديد في الحساب الجاري خلال فترة التدفقات الداخلة وحدث تحول حاد في اتجاهه في النهاية.
- اتساقاً مع الكتابات المتوافرة عن التدفقات الرأسمالية الخارجة، جاء تحول حاد في اتجاه التدفقات غير الاستثمار الأجنبي المباشر بعد نهاية حالات التدفقات الداخلة في العادة، بينما ثبت أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر صموداً بكثير (دراسة، Becker, Jeanne, Mauro, Ostry, and Ranciere, 2007).<sup>٢٨</sup>

<sup>٢٧</sup> جاء الهبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي في الفترة اللاحقة على التدفقات الداخلة أكبر بكثير في حالة الحالات التي تنتهي نهاية «مفاجئة». ففي هذه الحالات يميل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في السنتين اللاحقتين على انتهاء الحالات إلى أن يكون أدنى مما كان عليه خلال الحالة بحوالي ٣ نقاط مئوية، وأدنى مما كان عليه في السنتين السابقتين على الحالة بحوالي نقطة مئوية واحدة. ويشير هذا إلى أنه قد يمر بعض الوقت بالنسبة للحالات التي تنتهي نهاية مفاجئة كي يتحقق الانتعاش الكامل من التباطؤ الاقتصادي المرتبطة بحالة «الهبوط العنيف».

<sup>٢٨</sup> ترد في الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي مناقشة لموضوع تأثير عمق الأسواق المالية والسيولة فيها على استقرار التدفقات الرأسمالية الداخلة.

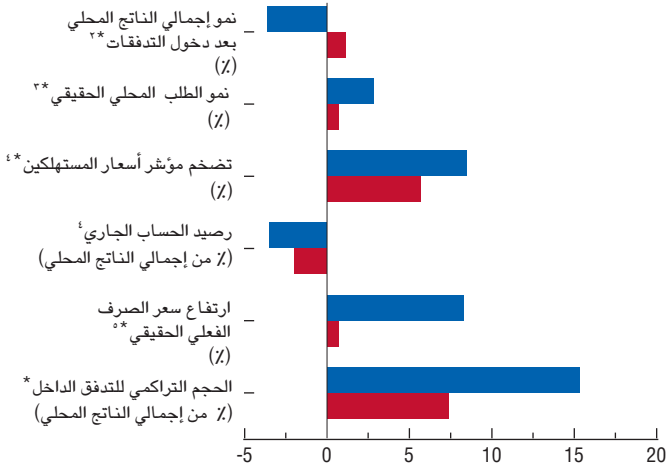
## الربط بين النتائج الاقتصادية الكلية المتحققة وبين الاستجابات على مستوى السياسات

### الشكل البياني ٣-١٠: نمو إجمالي الناتج المحلي بعد دخول التدفقات، ومتغيرات اقتصادية كلية مختارة، ومؤشرات السياسات<sup>١</sup>

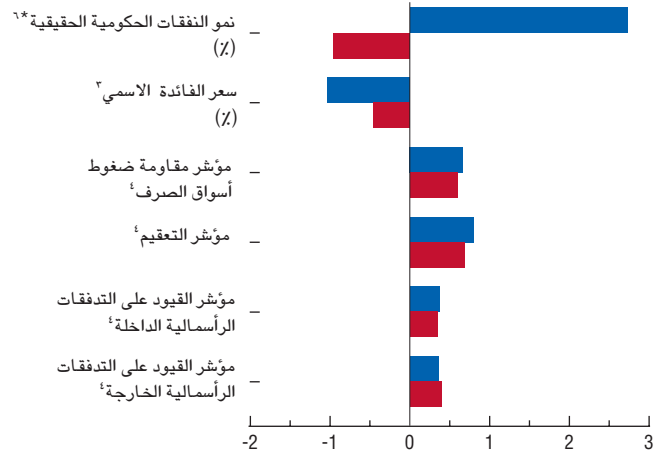
الحالات المقترنة بأضعف نمو في إجمالي الناتج المحلي بعد دخول التدفقات تتسم عموماً بزيادة أقوى في الطلب المحلي، وارتفاع أكبر في سعر الصرف الحقيقي، وحجم تدفقات داخلية أكبر خلال الحالة. وتتميز أيضاً بزيادة قوية في العنصر الدوري في الإنفاق الحكومي.

الحالات المقترنة بأضعف نمو في إجمالي الناتج المحلي بعد دخول التدفقات  
الحالات المقترنة بأقوى نمو في إجمالي الناتج المحلي بعد دخول التدفقات

#### متغيرات اقتصادية كلية مختارة



#### الاستجابات على مستوى السياسات



المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات والتقارير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (AREAER) الصادران عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

<sup>١</sup> القيم الواردة في الشكل البياني هي الوسيط لمجموعتي الحالات. والحالات المقترنة بأضعف (بأقوى) نمو في إجمالي الناتج المحلي بعد دخول التدفقات هي الحالات التي يكون فيها الفرق بين متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في السنتين اللاحقتين على الحالة ومتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الحالة أدنى من (أعلى من) الوسيط. وتشير العلامة (\*) إلى فرق بين ذي دلالة بين القيم الوسيطة عند مستوى ثقة مقداره ١٠٪ أو أكثر.

<sup>٢</sup> متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السنتين اللاحقتين على الحالة ناقصا المتوسط خلال الحالة. المتوسط خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة.

<sup>٣</sup> المتوسط خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة.

<sup>٤</sup> التغير التراكمي خلال الحالة.

<sup>٥</sup> متوسط الانحرافات عن الاتجاه العام للنفقات الحكومية الحقيقية (باستثناء الفائدة) خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة. وقد تم الحصول على العنصر الاتجاهي في النفقات الحكومية الحقيقية باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.

- يبدو أيضاً أن الزيادة الهائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة ترتبط بارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ولكن الاختلاف الكبير بين التجارب القطرية هو الذي يفسر عدم وصول الفرق في وسيط الارتفاع في قيمة العملة قبل الزيادة الهائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة وأثناءها إلى دلالة إحصائية.
- الآلية التي تولد الارتفاع في القيمة الحقيقية للعملة خلال الحالة ليست هي، في المتوسط، ارتفاع التضخم. وهذا يعكس كون الزيادة الهائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة في مجموعة كبيرة من الحالات حدثت في سياق كان يشهد خطأ لتحقيق الاستقرار في التضخم.<sup>٢٩</sup>

### تحاشي الهبوط العنيف في النشاط الاقتصادي بعد دخول التدفقات

في ضوء هذه النتائج، هناك اختبار مهم لمدى فعالية السياسات المتبعة خلال فترة دخول التدفقات وهو ما إذا كانت تلك السياسات قد ساعدت البلد المعني على تحقيق هبوط هادئ في النشاط الاقتصادي، أي الهبوط المحدود في نمو إجمالي الناتج المحلي بعد هبوط التدفقات الداخلة أم لا.

وتميل الحالات التي اتسمت بهبوط أكثر حدة في نمو إجمالي الناتج المحلي بعد دخول التدفقات إلى أن تشهد تصاعداً أعلى في الطلب المحلي، وزيادة أكثر حدة في التضخم، وارتفاعاً أكبر في القيمة الحقيقية للعملة خلال فترة التدفقات الداخلة (اللوحة العليا في الشكل البياني ٣-١٠). وقد دامت تلك الحالات أيضاً فترات أطول، وهو ما يتضح من حجم التدفقات الداخلة التراكمي الأعلى بكثير.<sup>٣٠</sup> ومن ثم يبدو أن الهبوط أكثر حدة في نمو إجمالي الناتج المحلي في فترة ما بعد التدفقات، أنه يرتبط بحالات التدفقات الرأسمالية الداخلة المستمرة التوسعية، والتي تؤدي إلى زيادة حدة الاختلالات الخارجية، وتسبب التحول الحاد في اتجاهها في النهاية.

<sup>٢٩</sup> الأمثلة هي بيرو في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، والبرازيل في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، وبلغاريا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، ولاتفيا في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وكما وردت الإشارة إليه في دراسة (1999) Calvo and Végh، فيما عدا ما يتعلق بسلوك التضخم، يؤدي في العادة تحقيق استقرار التضخم استناداً إلى سعر الصرف إلى نفس النتيجة التي تؤدي إليها التدفقات الرأسمالية الداخلة «خارجية المنشأ»، أي إلى زيادة هائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة، وارتفاع كبير في الطلب المحلي، وارتفاع كبير في قيمة العملة المحلية تتسبب جميعها، إلى جانب زيادة عجوزات الحساب الجاري، في حدوث هبوط أقوى في نمو إجمالي الناتج المحلي في نهاية الحالة.

<sup>٣٠</sup> الأمثلة هي تايلند في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٦، والأرجنتين في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٤ والفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، والمكسيك في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤.

الجدول ٣-٢: انحدارات نمو إجمالي الناتج المحلي في فترات ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة

المتغير التابع: نمو إجمالي الناتج المحلي في فترات ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة <sup>١</sup>	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
نمو النفقات الحكومية الحقيقية <sup>٢</sup>	٠,١٠٩- ***(٠,٠١٥)	٠,١١١- ***(٠,٠١٤)	٠,١١١- ***(٠,٠١٤)	٠,٠٩٩- ***(٠,٠٢٧)	٠,٠٩٣- ***(٠,٠٤٠)
مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف <sup>٣</sup>	١,٨١٢- (٠,١١٤)	٢,٠٩٠- *(٠,٠٨٥)	٢,٠٨٦- *(٠,٠٨٨)	٢,١٤٧- *(٠,٠٨٠)	٢,٢٨٢- *(٠,٠٥٩)
نمو إجمالي الناتج المحلي في فترات ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة <sup>١</sup>	١,٠٢٣ ***(٠,٠١٧)	٠,٨٣٦ *(٠,٠٥٦)	٠,٨٥٨ *(٠,٠٧١)	٠,٨٧٥ *(٠,٠٦٣)	٠,٨٤٤ *(٠,٠٧٦)
سعر الفائدة الحقيقي على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة <sup>٤</sup>		٠,٢٧٩ (٠,١٦٥)	٠,٢٧٩ (٠,١٧٠)	٠,٢٠٩ (٠,٢٩٤)	٠,٢٤٠ (٠,٢٢٦)
التغير في معدلات التبادل التجاري في فترات ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة <sup>١</sup>			٠,٠١٣- (٠,٧٧٣)	٠,٠١١- (٠,٨٢٧)	٠,٠٢٤- (٠,٦٦٢)
الحجم التراكمي لتدفق رؤوس الأموال الداخل				٠,٠٤٩- (٠,١٤٨)	٠,٠٤٨- (٠,١٥٧)
مؤشر التعقيم <sup>٢</sup>					٠,٩٨١- (٠,٢٦٢)
الثابت	٠,٠٩٣ (٠,٩٠٥)	٠,٢٦٠ (٠,٧٥٧)	٠,٢٦٥ (٠,٧٥٧)	١,١٠٠ (٠,٢٦٣)	١,٨٥٤ (٠,١٢٤)
المشاهدات الإحصائية	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
معامل التحديد المعدل	٠,١٣٣	٠,١٣٨	٠,١٢٥	٠,١٨٧	٠,١٨٨

المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية وإحصاءات ميزان المدفوعات، الصادران عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: تعني العلامة (\*) والعلامة (\*\*) مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٠٪، ومستوى دلالة إحصائية نسبتها ٥٪، على التوالي. وترد قيم الاحتمال القوية بين أقواس. <sup>١</sup> المتوسط في السنتين اللاحقتين على الحالة ناقصا المتوسط خلال الحالة. <sup>٢</sup> متوسط الانحراف عن الاتجاه العام للنفقات الحكومية الحقيقية (باستثناء الفائدة) خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة. <sup>٣</sup> المتوسط خلال الحالة. <sup>٤</sup> المتوسط خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة.

يوضح الجدول ٣-٢ أن اتباع سياسة مالية عامة مضادة للاتجاهات الدورية عن طريق تقييد النفقات خلال حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة يرتبط بهبوط أقل في نمو إجمالي الناتج المحلي في فترة ما بعد انتهاء التدفقات، حتى بعد ضبط تأثير العوامل الأخرى التي قد يكون لها دور في هذا الهبوط — كالتغيرات في معدلات التبادل التجاري، ونمو الناتج العالمي، وسعر الفائدة الحقيقي على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة<sup>٣٢</sup>. وتعرض تمارين الانحدار أيضا الأدلة التي تشير إلى أن المقاومة الأكبر لضغوط أسواق الصرف ترتبط بتباطؤ اقتصادي أكثر حدة في أعقاب تلك الحالات<sup>٣٣</sup>.

<sup>٣٢</sup> لا تضبط هذه الانحدارات تأثير الطابع الداخلي للمتغيرات، ولذلك ينبغي ألا تفسر على أنها تشير إلى علاقة سببية فيما بينها. والغرض الوحيد منها هو تحليل الارتباط بين المتغيرات التابعة ومتغيرات السياسة الاقتصادية في سياق متعدد المتغيرات. <sup>٣٣</sup> وفضلا على ذلك، تميل الحالات التي انتهت بتوقف مفاجئ إلى أن تشهد هبوطا أكثر حدة في نمو إجمالي الناتج المحلي في أعقاب الحالة، وتميل أيضا إلى أن ترتبط بمقاومة أشد لضغوط أسواق الصرف — إذ أن ٢٠ حالة من الحالات التي انتهت بتوقف مفاجئ والبالغ عددها ٣٤ حالة تنسم بارتفاع قيمة مؤشر المقاومة (أي قيمة أعلى من الوسيط).

ومن منظور السياسات، من اللافت للانتباه أن حالات الهبوط العنيف ارتبطت أيضا بزيادة قوية في الإنفاق الحكومي خلال فترة التدفقات الداخلة، بينما يساعد تقييد النفقات على تخفيض الضغوط الصعودية على الطلب الكلي وعلى سعر الصرف الحقيقي، ويسهل تحقيق الهبوط الاقتصادي الهادئ (اللوحة السفلى في الشكل البياني ٣-١٠). وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع درجة المقاومة للتغيرات في سعر الصرف خلال فترة التدفقات الداخلة وارتفاع درجة التعقيم لم يستطعا أن يحولا دون ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة ولم ينجحا بوجه عام في تحقيق الهبوط الهادئ.

وتؤكد نتائج الانحدارات المستعرضة على عينة الأحداث المعنية الارتباط بين نمو إجمالي الناتج المحلي في فترة ما بعد انتهاء التدفقات وبين السياسات الاقتصادية الكلية التي سجلها تحليل الحدث. وعلى وجه الخصوص،

<sup>٣١</sup> مؤشر سياسة المالية العامة الوارد ذكره في هذا الشكل البياني والأشكال البيانية التالية هو العنصر الدوري في الإنفاق الحكومي. وقد تم الحصول على نفس النتائج باستخدام النمو في النفقات الحكومية الحقيقية.

## السيطرة على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي

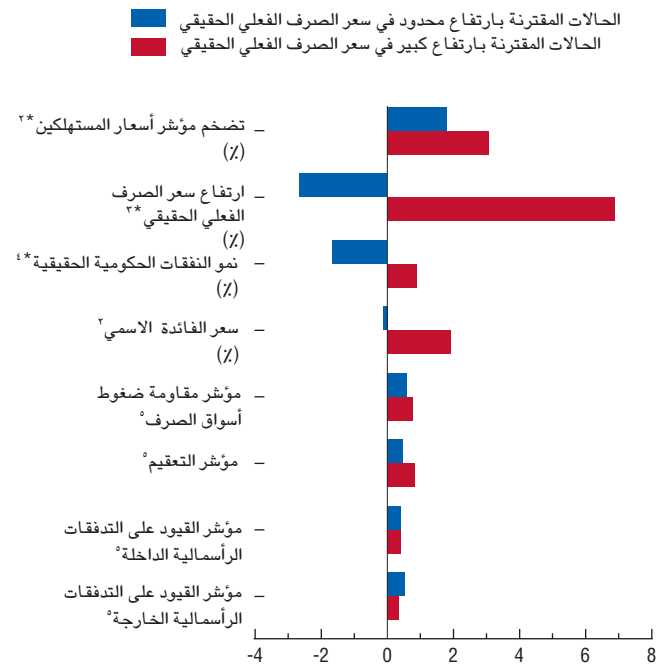
تشير هذه النتائج إلى أن حدوث ارتفاع أقل في سعر الصرف الحقيقي كرد فعل للتدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة يمكن أن يساعد على تقليل مواطن ضعف الاقتصاد المعني أمام تحول حاد ومكلف في اتجاه تلك التدفقات. ولكن ما هي السياسات التي ثبتت فعاليتها في السيطرة على الضغط الصعودي على سعر الصرف؟

يتيح تقسيم الحالات إلى حالات تقترن بارتفاع حقيقي كبير في قيمة العملة (أي أعلى من الوسيط) وحالات تقترن بارتفاع محدود في سعر الصرف الحقيقي (أي أدنى من الوسيط) محاولة أولى لإجابة هذا السؤال<sup>٣٤</sup>. ويكشف الشكل البياني ٣-١١ عن أن الارتفاع الأكبر في سعر الصرف الحقيقي ارتبط بتسارع أقوى في وتيرة تضخم مؤشر أسعار المستهلكين، وزيادة تعقيم التدخل، وارتفاع مستمر في الإنفاق الحكومي. وتشير هذه النتائج إلى أنه ليس من المرجح أن تحول سياسة التدخل المعقم دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وأنها تميل في أغلب الأحيان إلى أن ترتبط بارتفاع معدل التضخم. وفضلا على ذلك، ففي هذه الحالات يرتبط حدوث زيادة أكبر في أسعار الفائدة الاسمية — أي اتباع سياسة نقدية مضادة بدرجة أكبر للعوامل الدورية — ارتباطا قويا بارتفاع أكبر في القيمة الحقيقية للعملة، لأن ارتفاع العائدات على الأصول المحلية، يؤدي في النهاية إلى جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية الداخلة وتغذية الضغوط الصعودية على العملة. وعلى العكس من ذلك، يرتبط اتباع سياسة مالية عامة مضادة للعوامل الدورية، في شكل إبطاء النمو في الإنفاق الحكومي، ارتباطا قويا هو الآخر بارتفاع أقل في سعر الصرف الحقيقي. وأخيرا، لا يبدو أن تشديد القيود على التدفقات الرأسمالية يرتبط بارتفاع أقل في سعر الصرف الحقيقي (راجع الإطار ٣-١ للاطلاع على النتائج المفصلة المتعلقة بدور القيود على رأس المال في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة).

ولتقييم مدى قوة هذه الارتباطات، تم إجراء انحدار مستعرض على عينة الأحداث. ويربط هذا التمرين بين الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف خلال فترة التدفقات الرأسمالية الداخلة وبين الاستجابات على مستوى السياسات والتي تناولها هذا الفصل بالمناقشة، وذلك إلى جانب العوامل الأخرى التي قد تؤدي أيضا إلى ارتفاع

## الشكل البياني ٣-١١: ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاستجابات على مستوى السياسات عند تصاعد التضخم<sup>١</sup>

تتسم الحالات المقترنة بارتفاع كبير في القيمة الحقيقية للعملة بزيادة في المكون الدوري في الإنفاق الحكومي، وارتفاع درجة التدخل المعقم، وزيادة في أسعار الفائدة الاسمية.



المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات والتقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف، الصادران عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

<sup>١</sup> القيم الواردة في الشكل البياني هي الوسيط لمجموعتي الحالات. والحالات المقترنة بارتفاع كبير (محدود) في سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي الحالات التي يكون فيها الارتفاع التراكمي في سعر الصرف الفعلي الحقيقي في مجموعة الأحداث التي يتصاعد فيها تضخم مؤشر أسعار المستهلكين خلال الحالة أعلى من (أدنى من) الوسيط. وتشير العلامة (\*) إلى فرق بين ذي دلالة بين القيم الوسيطة عند مستوى ثقة مقداره ١٠٪ أو أكثر. المتوسط خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة.

<sup>٢</sup> التغيير التراكمي خلال الحالة.  
<sup>٣</sup> متوسط الانحرافات عن الاتجاه العام للنفقات الحكومية الحقيقية (باستثناء الفائدة) خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة. وقد تم الحصول على العنصر الاتجاهي في النفقات الحكومية الحقيقية باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.  
<sup>٤</sup> المتوسط خلال الحالة.

<sup>٣٤</sup> لا يرد تحليل الارتباط بين مدى الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة وبين السياسات الاقتصادية الكلية إلا في سياق الحالات التي تسارعت فيها وتيرة التضخم — وهي ٤٣ حالة من مجموع الحالات البالغ عددها ١٠٩ حالات — لأنه من الأرجح أن تكون هذه الحالات مدفوعة بصدمة خارجية للتدفقات الرأسمالية الداخلة، وليس ببرامج تحقيق استقرار التضخم القائمة على أسعار الصرف.

الجدول ٣-٣: انحدارات أسعار الصرف الفعلية

(٤)	(٣)	(٢)	(١)	المتغير التابع: ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي <sup>١</sup>
٠,٣٠٧ (٠,١١٢)	٠,٣٢١ *(٠,٠٧١)	٠,٣٩٦ **(٠,٠٢٩)	٠,٥٤٤ *** (٠,٠٠٣)	نمو النفقات الحكومية الحقيقية <sup>٢</sup>
٠,١٠٧- (٠,٩٧٩)	٠,٢٥٦- (٠,٩٤٩)	٠,٢٣٩- (٠,٩٥٣)		مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف <sup>٣</sup>
٠,٦٥٤ (٠,١٣٠)	٠,٧١٥ *(٠,٠٩٤)	٠,٩٥٤ **(٠,٠٥٠)		فجوة الناتج <sup>٤</sup>
٠,٥٩٠ (٠,٦٨٧)	٠,٥٦٠ (٠,٧٠١)	٠,٥٢٣ (٠,٧٠٤)		نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي <sup>٤</sup>
١,٧٥٥ *(٠,٠٧٨)	١,٦٠٦ *(٠,١٠٠)	٠,٤٩٢ (٠,٦٠٤)		سعر الفائدة الحقيقي على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة <sup>٤</sup>
٠,٠٣٨- (٠,٨٨١)	٠,٠٣٤- (٠,٨٩١)	٠,٠١٩- (٠,٩٤٦)		التغير في معدلات التبادل التجاري <sup>٤</sup>
٠,٢٤٩ *(٠,٠٧٤)	٠,٢٤١ *(٠,٠٨٣)			الحجم التراكمي لتدفق رؤوس الأموال الداخل
٢,٥٦٢ (٠,٣٨٩)				مؤشر التعقيم <sup>٣</sup>
٠,٦٥٥- (٠,٨٨٤)	١,١٢٣ (٠,٧٧٢)	٥,٠١٣ (٠,١٢٩)	٦,٩٤٧ *** (٠,٠٠٠)	الغابت
١٠٦	١٠٧	١٠٧	١٠٧	المشاهدات الإحصائية
٠,٢٢٢	٠,٢٢٧	٠,١٣٨	٠,١١٥	معايير التحديد المعدل

المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية وإحصاءات ميزان المدفوعات، الصادران عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: تعني العلامة (\*) والعلامة (\*\*) والعلامة (\*\*\*) مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٠٪، ومستوى دلالة إحصائية نسبتها ٥٪، ومستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٪. على التوالي. وترد قيم الاحتمال القوية بين أقواس. <sup>١</sup> التغير التراكمي خلال الحالة. <sup>٢</sup> متوسط الانحراف عن الاتجاه العام للنفقات الحكومية الحقيقية (باستثناء الفائدة) خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة. <sup>٣</sup> المتوسط خلال الحالة. <sup>٤</sup> المتوسط خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة.

الإنفاق العام في هذه الفترات (الشكل البياني ٣-١٢). وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الاقتصادات المتقدمة التي اتبعت سياسات مالية عامة أكثر مضاة للعوامل الدورية وامتنعت عن مقاومة الضغوط في سوق الصرف، شهدت ارتفاعا حقيقيا أقل في سعر الصرف وتقلبات أقل في نمو إجمالي الناتج المحلي في الفترات المحيطة بالحالات. ومن المهم أيضا بحث ما إذا كانت الاستجابات على مستوى السياسات وكذلك النتائج المتحققة تعتمد على مدى استمرار التدفقات الداخلة ووضع الحساب الجاري أم لا.

• تكشف الحالات التي استمرت أقل من سنتين عن أنماط مختلفة إلى حد ما عن أنماط الحالات التي استمرت أطول من سنتين، حيث اقترنت بمقاومة أكبر بكثير للتغيرات في سعر الصرف، وارتفاع أقل في سعر الصرف الحقيقي، ونمو أفضل في إجمالي الناتج المحلي في فترة ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة (اللوحة العليا في الشكل البياني ٣-١٣). غير أن هذه

حقيقي في قيمة العملة — بما في ذلك الحجم التراكمي للتدفقات الداخلة، وحركات معدلات التبادل التجاري، والتغير في فجوة الناتج. وتؤيد النتائج الاستنتاج القائل بأن اتباع سياسة مقاومة الضغوط في سوق الصرف لا يبدو أنه يرتبط بارتفاع أقل في القيمة الحقيقية للعملة، بينما تحقق سياسات المالية العامة المضادة للعوامل الدورية الأثر المرغوب (الجدول ٣-٣).

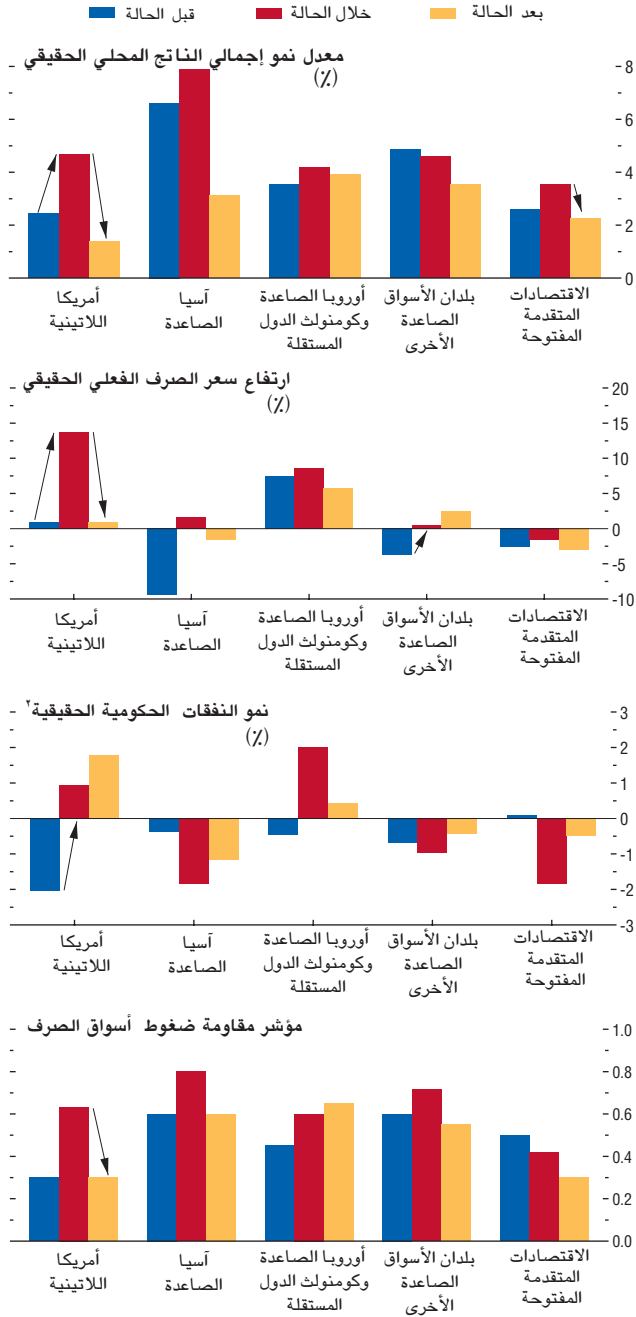
الفروق الإقليمية وحالتان على قدر كبير من الأهمية

تتأكد من المنظور الإقليمي أيضا أهمية تقييد الإنفاق من المالية العامة في تقليل درجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وفي تمهيد التقلبات في إجمالي الناتج المحلي في الفترات التي تحيط بالحالات المعنية. فالمناطق التي شهدت ارتفاعا أكبر في أسعار الصرف الحقيقية خلال الحالات، وهي أمريكا اللاتينية وأوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة، شهدت أيضا زيادات أكبر في

## الاستنتاجات

### الشكل البياني ٣-١٢: البعد الإقليمي<sup>١</sup>

المناطق التي تشهد ارتفاعاً أكبر في القيمة الحقيقية للعملة (أمريكا اللاتينية وأوروبا الصاعدة) تنسم أيضاً بزيادة في المكون الدوري في الإنفاق الحكومي.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
<sup>١</sup> القيم الواردة في الشكل البياني هي قيم الوسيط عبر الحالات المكتملة.

<sup>٢</sup> متوسط الانحرافات عن الاتجاه العام للنفقات الحكومية الحقيقية (باستثناء الفائدة) خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة. وقد تم الحصول على العنصر الاتجاهي في النفقات الحكومية الحقيقية باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.

النتائج لا توضح أن المقاومة تكون أكثر فعالية في تلك الحالات، لأنه خلال حالات التدفقات الداخلة القصيرة لم ترتبط المقاومة الأكبر بارتفاع حقيقي أقل في سعر الصرف بقدر كبير أو بنمو أفضل في فترة ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة (اللوحة السفلى في الشكل البياني ٣-١٣). ويشير هذا إلى أن مقاومة الضغوط في سوق الصرف قد تكون أكثر إمكاناً من الوجهة العملية عند مواجهة تدفقات داخلة عارضة، ولكنها لا تولد نتائج متحققة أفضل بقدر كبير، على الأقل عند تقييمها في المدة الكاملة للحالات.<sup>٣٥</sup> فضلاً على ذلك، قد يكون من الصعب عملاً على صانعي السياسات أن يحدوا مسبقاً متى يتبين أن التدفقات الداخلة تدفقات عارضة.<sup>٣٦</sup>

ويبدو أن الاستجابات على مستوى سياسات المالية العامة كانت أقل حسماً في الحالات التي اقترنت بارتفاع الضغوط على موازين المدفوعات (والمعرفة بأنها مجموع تدفقات الحساب الجاري الداخلة وصافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة الذي يكون أعلى من الوسيط). فبالنسبة لهذه الحالات، لا يرتبط انخفاض نمو الإنفاق الحكومي بارتفاع حقيقي أقل في سعر الصرف بقدر كبير أو بنمو أفضل في إجمالي الناتج المحلي في فترة ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة (اللوحة العليا في الشكل البياني ٣-١٤). وعلى العكس من ذلك، يرتبط تقييد الإنفاق من المالية العامة بتحقيق نتائج أفضل بقدر كبير في الحالات التي تنسم بانخفاض الضغوط على موازين المدفوعات (اللوحة السفلى في الشكل البياني ٣-١٤). ويشير هذا إلى أن اتباع موقف سياسات مصاد للعوامل الدورية قد تكون له أهمية قصوى عندما تحدث التدفقات الداخلة في سياق وجود عجز كبير في الحساب الجاري.

## الاستنتاجات

أدت الزيادة القوية في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة في السنوات القليلة الماضية إلى إعادة «مشكلة التدفقات الرأسمالية الداخلة» إلى موقع الصدارة في النقاشات الدائرة حول السياسات. وكان أهم أهداف هذا الفصل هو

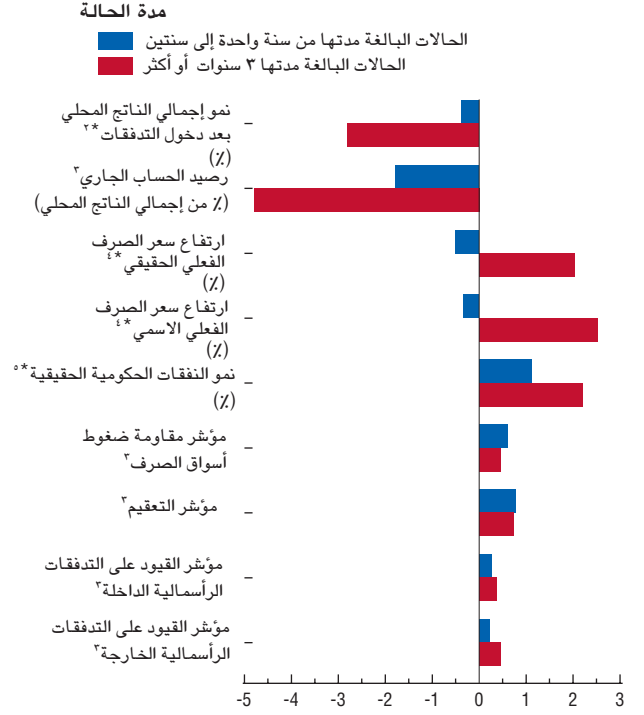
<sup>٣٥</sup> نظراً لأن التحليل التجريبي في هذا الفصل لا يتطرق إلى بحث الديناميكيات الانتقالية داخل الحالات ذاتها، فإن هذه النتيجة لا تستبعد بالضرورة إمكان أن يكون التدخل المعقم فعالاً بالنسبة للفرات الزمنية القصيرة.

<sup>٣٦</sup> تنسم الحالات الأطول أيضاً إلى حد كبير بارتفاع مستويات القيود على رأس المال (أي أنها تكون ذات دلالة إحصائية)، حتى إذا كان الفرق صغيراً جداً.

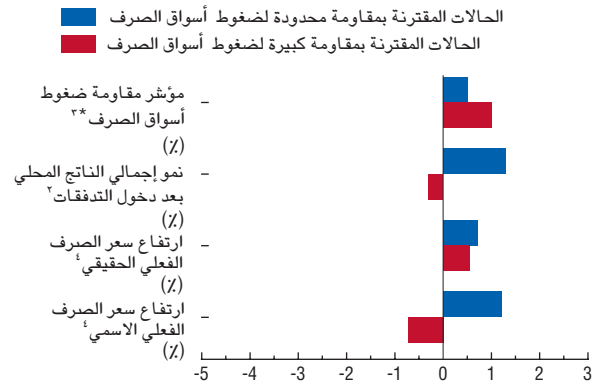


### الشكل البياني ٣-١٣: مقاومة ضغوط أسواق الصرف ومدة حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة<sup>١</sup>

تتمس الحالات الأقصر بنمو أعلى، وارتفاع أقل في قيمة العملة، ومقاومة أعلى لضغوط أسواق الصرف في فترة ما بعد دخول التدفقات. غير أن زيادة المقاومة لا تميل إلى أن تكون مرتبطة بتحقيق نتائج أفضل بكثير خلال الحالات الأقصر.



مؤشر مقاومة ضغوط أسواق الصرف في الحالات البالغة مدتها سنة أو سنتين



المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات والتقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف، الصادران عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
<sup>١</sup> القيم الواردة في الشكل البياني هي القيم الوسيطة بين مجموعتي الحالات. وتشير العلامة (\*) إلى فرق بين ذي دلالة بين القيم الوسيطة عند مستوى ثقة مقداره ١٠٪ أو أكثر.  
<sup>٢</sup> المتوسط في السنتين اللاحقتين على الحالة ناقصا المتوسط خلال الحالة.  
<sup>٣</sup> المتوسط خلال الحالة.  
<sup>٤</sup> المتوسط خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة.  
<sup>٥</sup> متوسط الانحرافات عن الاتجاه العام للنفقات الحكومية الحقيقية (باستثناء الفائدة) خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة. وقد تم الحصول على العنصر الاتجاهي في النفقات الحكومية الحقيقية باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.

استعراض الدروس المستفادة من التجارب مع صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة الكبير في العقدين الماضيين، مع التركيز على وجه الخصوص على الآثار الاقتصادية الكلية لاختيارات السياسات في مواجهة هذه التدفقات الداخلة.

ورغم أن استجابات البلدان في مواجهة الزيادة الهائلة في التدفقات الرأسمالية الداخلة تعتمد على الطابع المحدد للتدفقات الداخلة وكذلك على عدة جوانب لما اقترن بها من ظروف وأهداف معينة، فإن هناك أنماطا كلية تبرز من الاستعراض المنهجي لحالات التدفقات الداخلة. فأولا، كانت البلدان التي كانت لديها عجوزات كبيرة نسبيا في الحساب الجاري أكثر تعرضا لتحول حاد في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة، لأنها تأثرت بشدة بالزيادة في الطلب الكلي والارتفاع الحقيقي في قيم عملاتها. وثانيا، هناك رسالة واضحة بشأن السياسات مفادها أن تقييد الإنفاق العام خلال تلك الحالات يمكن أن يسهم في حدوث ارتفاع أقل في سعر الصرف الحقيقي وتحقيق أداء أفضل من حيث نمو إجمالي الناتج المحلي في فترة ما بعد انتهاء التدفقات الداخلة. وثالثا، إن سياسة مقاومة ارتفاع سعر الصرف الاسمي لم تنجح بوجه عام في منع حدوث الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف، وقد أعقبها في أغلب الأحيان تحول أكثر حدة في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة، وخصوصا عندما استمرت هذه التدفقات الداخلة لفترة أطول. ورابعا، يرى هذا الفصل أن القيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة لم تيسر بوجه عام حدوث ارتفاع حقيقي أقل في سعر الصرف ولا هبوطا هادئا في النشاط الاقتصادي في نهاية الحالة.

وتعني هذه النتائج أن تحديات تحقيق الاستقرار الناشئة عن التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة تبلغ أشد درجاتها في حالة البلدان التي تواجه اختلالات كبيرة في الحساب الجاري، والتي تشمل في الوقت الراهن عددا من بلدان أوروبا الصاعدة. وأكثر الأدوات المتاحة فعالية أمام صانعي السياسات من أجل تحاشي فرط إحماء النشاط الاقتصادي وتزعزع استقرار الناتج هي على الأرجح تقييد الإنفاق من المالية العامة، وخصوصا في سياق وجود سياسات سعر صرف غير مرنة نسبيا. ويشير هذا الفصل أيضا إلى أنه حتى إذا تدخل البنك المركزي في البداية من أجل مقاومة رفع سعر الصرف الاسمي عندما يبدأ دخول التدفقات، فإن هذا الموقف ينبغي إرخاؤه تدريجيا إذا استمرت التدفقات الداخلة. والسبب في ذلك أنه يصبح من غير المرجح أن تنجح تلك السياسة في منع حدوث ارتفاع حقيقي في سعر الصرف والحيلولة دون نهاية مؤلمة لفترة التدفقات الداخلة.

### الملحق ٣-١: تحليل الحدث ومؤشرات السياسات: المنهجيات والبيانات

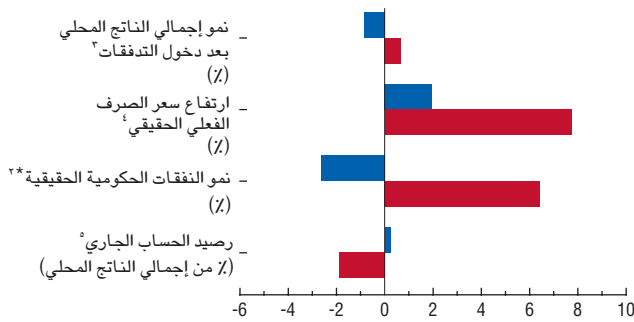
وإضافة إلى أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي تناولها هذا الفصل بالبحث، هناك أدوات أخرى متاحة للسلطات، ولم يتطرق إليها التحليل المنهجي — وأبرزها الإشراف والتنظيم الماليان، ولكن أيضا مجموعة أكثر تنوعا من السياسات مثل إصلاحات سوق العمل وسوق المنتجات. وقد يكون دور تلك السياسات في الاستجابة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة موضوعا مهما من موضوعات البحث مستقبلا.

### الشكل البياني ٣-١٤: سياسة المالية العامة وضغوط ميزان المدفوعات<sup>١</sup>

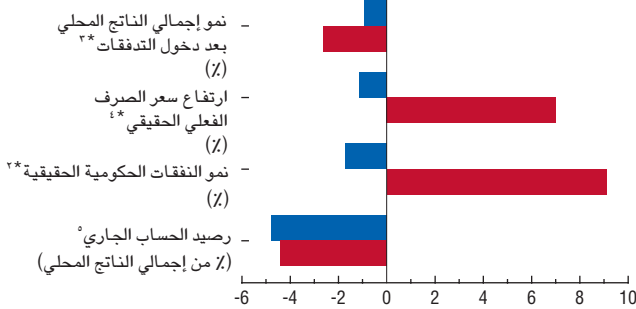
يعتبر تقييد الإنفاق من المالية العامة أمرا بالغ الأهمية في سياق وجود عجوزات كبيرة في الحساب الجاري (انخفاض ضغوط ميزان المدفوعات).

■ الحالات المقترنة بنمو محدود في النفقات الحكومية الحقيقية<sup>٢</sup>  
■ الحالات المقترنة بنمو مرتفع في النفقات الحكومية الحقيقية<sup>٣</sup>

#### الحالات المقترنة بضغوط شديدة على ميزان المدفوعات



#### الحالات المقترنة بضغوط خفيفة على ميزان المدفوعات



المصادر: إحصاءات ميزان المدفوعات والتقارير السنوي حول ترتيبات وقبوض الصرف، الصادران عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
١ القيم الواردة في الشكل البياني هي القيم الوسيطة بين مجموعتي الحالات. والحالات المقترنة بضغوط شديدة (خفيفة) على ميزان المدفوعات هي الحالات التي يكون فيها مجموع تدفقات الحساب الجاري وصافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، في المتوسط خلال الحالة أعلى من (أدنى من) الوسيط. والحالات المقترنة بالنمو المنخفض (المرتفع) في النفقات الحكومية الحقيقية هي الحالات التي يكون فيها نمو الإنفاق الحكومي أدنى من (أعلى من) الوسيط. وتشير العلامة (\*) إلى فرق بين ذي دلالة بين القيم الوسيطة عند مستوى ثقة مقداره ١٠٪ أو أكثر.  
٢ متوسط الانحرافات عن الاتجاه العام للنفقات الحكومية الحقيقية (باستثناء الفائدة) خلال الحالة ناقصا المتوسط في السنتين السابقتين على الحالة. وقد تم الحصول على العنصر الاتجاهي العام في النفقات الحكومية الحقيقية باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.  
٣ متوسط معدل النمو في السنتين اللاحقتين على الحالة ناقصا المتوسط خلال الحالة.  
٤ التغير التراكمي في مؤشر سعر الصرف الحقيقي خلال الحالة.  
٥ المتوسط خلال الحالة.

### الملحق ٣-١: تحليل الحدث ومؤشرات السياسات: المنهجيات والبيانات

المؤلف الرئيسي لهذا الملحق هو روبرتو كارداريللي

#### تحليل الحدث

قمنا بتحديد حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة بالصافية الكبيرة استنادا إلى المنهجية التالية:

- تم تطبيق مرشح هودريك-بريسكوت متحرك مستند إلى ما سبق (باستخدام السنوات الخمس الأولى من البيانات ومعامل تمهيد  $\lambda$  يساوي ١٠٠٠) على النسب السنوية للتدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة بالصافية إلى إجمالي الناتج المحلي (NPCIR) بالنسبة لكل بلد ضمن العينة.<sup>٣٧</sup> وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تتوافر عنها مشاهدات زمنية كافية، تم تطبيق مرشح هودريك-بريسكوت على كل السلسلة الزمنية لنسب صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي (حيث  $\lambda$  تساوي ١٠٠) وليس على أساس متحرك.

- بالنسبة للبلد  $i$ ، الذي ينتمي إلى المنطقة  $z$ ، تكون السنة  $t$  هي حالة «تدفق رؤوس الأموال الداخلة الكبيرة» إذا تحقق أي مما يلي:

- أن يكون انحراف نسبة صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي عند النقطة الزمنية  $t$  أكبر من انحراف معياري تاريخي واحد، وأن تتجاوز تلك النسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي،
- أن تتجاوز نسبة صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي المئين الخامس والسبعين من توزيع نسب صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للمنطقة  $z$  في العينة ككل.

<sup>٣٧</sup> للاطلاع على منهجية مشابهة، راجع دراسة Gourinchas, Valdés, and Landerretche (2001).

الجدول ٣-٤: قائمة بحالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية

الحجم التراكمي (% من إجمالي الناتج المحلي)	المدة	البلد	الحجم التراكمي (% من إجمالي الناتج المحلي)	المدة	البلد
٧٩,١	١٩٩٦-١٩٨٩	ماليزيا	٤,٣	١٩٩٧	ألبانيا
٦٠,٢	٢٠٠٠-١٩٩٣	مالطة	٢,٦	٢٠٠٠	ألبانيا
١٧,١	مستمرة منذ ٢٠٠٥	مالطة	١١,٦	١٩٩٤-١٩٩٢	الأرجنتين
٣٦,٣	١٩٩٤-١٩٩٠	المكسيك	١١,٠	١٩٩٩-١٩٩٧	الأرجنتين
٦,٢	١٩٩٧	المكسيك	١٦,٨	١٩٩٠-١٩٩٨	أستراليا
٤,٩	٢٠٠٠	المكسيك	٢٤,٨	١٩٩٩-١٩٩٥	أستراليا
٢١,٠	١٩٩٤-١٩٨٩	المغرب	٢٤,٥	مستمرة منذ ٢٠٠٣	أستراليا
٢٢,٧	٢٠٠١-١٩٩٧	المغرب	١١,٣	١٩٩٦-١٩٩٤	البرازيل
٧,٠	١٩٩٢	نيوزيلندا	٧,٠	٢٠٠١-٢٠٠٠	البرازيل
١٩,٠	١٩٩٧-١٩٩٥	نيوزيلندا	٧,٤	١٩٩٣-١٩٩٢	بلغاريا
٥,٩	٢٠٠٠	نيوزيلندا	١١٨,٤	مستمرة منذ ١٩٩٧	بلغاريا
٣١,٤	مستمرة منذ ٢٠٠٤	نيوزيلندا	٣,٨	١٩٩٨-١٩٩٧	كندا
٤,٣	١٩٩٣	النرويج	٧٠,٤	١٩٩٧-١٩٨٨	شيلي
٦,٥	١٩٩٧-١٩٩٦	النرويج	١٢,٦	١٩٩٥-١٩٩٣	الصين
١٨,١	١٩٩٦-١٩٩١	باكستان	٥,٦	٢٠٠٤	الصين
٧,١	مستمرة منذ ٢٠٠٥	باكستان	٣٠,٢	١٩٩٦-١٩٩٣	كولومبيا
١٠,١	١٩٩٧-١٩٩٤	باراغواي	٦,٢	٢٠٠٥-٢٠٠٤	كولومبيا
٤,٥	٢٠٠٥	باراغواي	١٦,٠	١٩٩٢-١٩٨٧	كوستاريكا
٣٩,٦	١٩٩٧-١٩٩٢	بيرو	٥,٣	١٩٩٥	كوستاريكا
٥٩,٦	١٩٩٧-١٩٨٧	الفلبين	٦,١	١٩٩٩	كوستاريكا
٣٥,٠	٢٠٠٠-١٩٩٥	بولندا	٣٢,٤	مستمرة منذ ٢٠٠٢	كوستاريكا
٩,٥	١٩٩٣-١٩٩٠	رومانيا	٢٩,٩	١٩٩٩-١٩٩٧	كرواتيا
١٤,٢	١٩٩٨-١٩٩٦	رومانيا	٥٩,٠	مستمرة منذ ٢٠٠٢	كرواتيا
٤٢,٣	مستمرة منذ ٢٠٠٤	رومانيا	٢١,٤	١٩٩٢-١٩٨٩	قبرص
١,٨	٢٠٠٣	روسيا	٣,٣	١٩٩٧	قبرص
٤,١	مستمرة منذ ٢٠٠٦	روسيا	١٥,٥	٢٠٠١-١٩٩٩	قبرص
١٦,٢	١٩٩١-١٩٩٠	سنغافورة	٢٣,٢	مستمرة منذ ٢٠٠٥	قبرص
٣١,٤	١٩٩٨-١٩٩٦	الجمهورية السلوفاكية	٢٤,٠	١٩٩٥-١٩٩٤	الجمهورية التشيكية
٢١,١	٢٠٠٢	الجمهورية السلوفاكية	٢٦,٣	٢٠٠٢-٢٠٠٠	الجمهورية التشيكية
١٤,٢	٢٠٠٥	الجمهورية السلوفاكية	٥,٨	١٩٩٤	الدانمرك
٥,٠	١٩٩٧	سلوفينيا	٥,٠	١٩٩٧	الدانمرك
١٤,٧	٢٠٠٢-٢٠٠١	سلوفينيا	٥,١	١٩٩٩	الدانمرك
٣,٣	١٩٩٥	جنوب إفريقيا	٢,٨	١٩٩٢	مصر
١,٨	٢٠٠٠	جنوب إفريقيا	٨,٢	١٩٩٨-١٩٩٧	مصر
١٢,٤	مستمرة منذ ٢٠٠٤	جنوب إفريقيا	٦,٩	مستمرة منذ ٢٠٠٥	مصر
١٥,٢	١٩٩٠-١٩٨٨	السويد	٣٨,٦	١٩٩٨-١٩٩٦	إستونيا
١٤,٤	٢٠٠٠-١٩٩٨	السويد	٧٤,٤	مستمرة منذ ٢٠٠٢	إستونيا
٨٨,٨	١٩٩٦-١٩٨٨	تايلند	٧,٥	١٩٩٧	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١٢,٢	مستمرة منذ ٢٠٠٥	تايلند	٢,٥	٢٠٠٠	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١٩,٨	١٩٩٤-١٩٩٠	تونس	٧٥,٣	٢٠٠٠-١٩٩١	هنغاريا
٦,٣	١٩٩٩-١٩٩٨	تونس	٩,٤	٢٠٠٥	هنغاريا
١٢,٨	مستمرة منذ ٢٠٠٤	تونس	٢٩,٦	٢٠٠٠-١٩٩٦	آيسلندا
٤,٤	١٩٩٣-١٩٩٢	تركيا	٧٧,١	مستمرة منذ ٢٠٠٣	آيسلندا
١٥,٣	٢٠٠٠-١٩٩٥	تركيا	٦,٩	١٩٩٠-١٩٨٨	الهند
٣٥,٧	مستمرة منذ ٢٠٠٣	تركيا	٣,٢	١٩٩٤	الهند
٧,٥	٢٠٠٥	أوكرانيا	١٨,٣	مستمرة منذ ٢٠٠٢	الهند
١,٥	١٩٩٧	أوروغواي	٢٦,٣	١٩٩٦-١٩٩٠	إندونيسيا
١,٦	٢٠٠٠	أوروغواي	١٧,٤	١٩٩٧-١٩٩٥	إسرائيل
١٢,٠	مستمرة منذ ٢٠٠٥	أوروغواي	١٨,٩	١٩٩٦-١٩٩٠	كوريا
١٠,٨	١٩٩٣-١٩٩١	فنزويلا	٤,٧	٢٠٠٠-١٩٩٩	كوريا
٦,٣	١٩٩٨-١٩٩٧	فنزويلا	٣,٤	٢٠٠٣	كوريا
٩,١	١٩٩٤	فييت نام	١٩,٣	١٩٩٥-١٩٩٤	لاتفيا
١٠,١	١٩٩٩	فييت نام	٨٤,٧	مستمرة منذ ٢٠٠١	لاتفيا
٣٨,٤	مستمرة منذ ٢٠٠٣	فييت نام	٢١,٠	١٩٩٨-١٩٩٧	ليتوانيا
			٢٠,٥	مستمرة منذ ٢٠٠٥	ليتوانيا

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتبدأ كل حالة في السنة الأولى التي يُستوفى فيها واحد من هذين المعيارين، وتستمر قائمة في السنوات اللاحقة إذا ظلت مستوفية لهذين المعيارين.

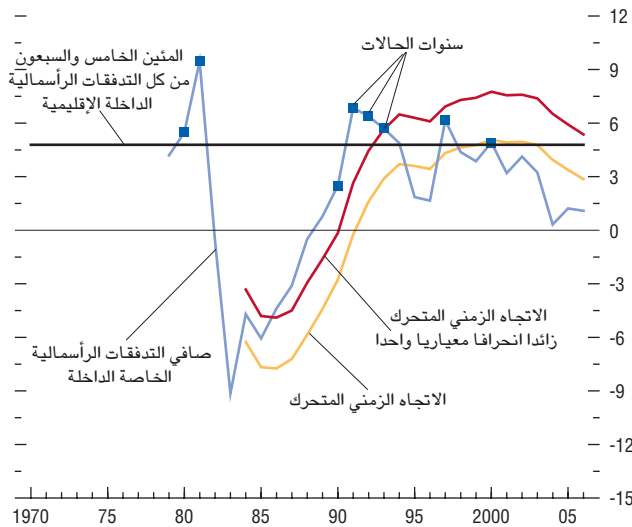
ووفقا لهذه المنهجية، يمكن أن تكون هناك نوبتان متتابعتان من التدفقات الداخلة الكبيرة. غير أن تتابع الحالات يجعل الفترات السابقة على الحالات واللاحقة عليها مبهما. ومن ثم طبقنا المعايير التالية من أجل التأكد من أنه لا توجد حالة من التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة في السنتين السابقتين على كل حالة:

- إذا كانت نهاية سنة الحالة واقعة مباشرة قبل بداية سنة حالة أخرى، فعندئذ تضم النوبتان بحيث تشكلان حالة واحدة؛

- إذا كانت هناك سنة واحدة فقط واقعة بين نهاية حالة ما وبداية حالة أخرى، فلا تدرج تلك السنة ضمن الحالة التي تضم النوبتين إلا إذا كانت نسبة صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي في تلك السنة موجبة. أما إذا كانت سالبة، فتستبعد الحالة الأولى.

ويبين الجدول ٣-٤ الحالات التي تم تحديدها في هذا الفصل، ويوضح الشكل البياني ٣-١٥ مثلا مستخدما حالة المكسيك.

الشكل البياني ٣-١٥: المكسيك: تحديد حالات التدفقات الرأسمالية الداخلة الخاصة الصافية الكبيرة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: تقرير إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

### مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف ومؤشر المقاومة

بالنسبة للبلد  $i$  في السنة  $t$ ، يعرف مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف بأنه المتوسط المرجح للعنصرين التاليين: (١) التغير كنسبة مئوية في سعر الصرف الاسمي مقارنة بالبلد المرجعي في السنة  $t$  (وتشير الزيادة إلى حدوث ارتفاع)؛ (٢) التغير في الاحتماليات الأجنبية في السنة  $t$ . والأوزان الترجيحية هي مقلوب الانحرافات المعيارية لهذين العنصرين، وذلك من أجل التأكد من عدم هيمنة أي منهما على المؤشر:<sup>٣٨</sup>

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma_{\Delta\%er_{i,t}}} \Delta\%er_{i,t} + \frac{1}{\sigma_{\Delta res_{i,t}}} \Delta res_{i,t}$$

<sup>٣٨</sup> تستخدم دراسة Weymark (1995) أوزانا ترجيحية تتسق مع النموذج، وعلى وجه الخصوص أوزانا ترجيحية تستند إلى تقدير مرونة الطلب على النقود إزاء التغيرات في أسعار الفائدة. وتستخدم دراسة Pentecost, Van Hooydonk, and Van Poeck (2001) تحليل العناصر الرئيسية للحصول على الأوزان الترجيحية. وقد اتبعنا في هذا الفصل دراسة Eichengreen, Rose, and Wyplosz (1996). ودراسة Kaminsky and Reinhart (1999). ودراسة Van Poeck, Vanneste, and Veiner (2007). وكلها تستخدم الأوزان الترجيحية الممهدة للبيان.

فيه في غياب التدخل).<sup>٤٢</sup> أما القيم الوسيطة الواقعة بين الصفر والواحد الصحيح فتشير إلى مدى تخفيف ضغوط الأسواق الناتج عن التدخل في سوق النقد الأجنبي.

### مؤشر التعقيم

بالنسبة للبلد  $i$  في السنة  $t$ ، يستند مؤشر التعقيم إلى المعامل  $\beta$  في الانحدار السنوي التالي بطريقة المربعات الصغرى العادية (باستخدام مشاهدات ١٢ شهرا):

$$\Delta NDA_{i,t,m} = \alpha_{i,t} + \beta_{i,t} \Delta NFA_{i,t,m} + u_{i,t,m}$$

حيث  $\Delta NDA_{i,t,m}$  هو التغير الشهري في صافي الأصول المحلية لدى البنك المركزي في البلد  $i$  في الشهر  $m$  من السنة  $t$ . ويقاس هذا المؤشر جهد البنك المركزي من أجل تعقيم أثر زيادة الاحتياطيات على القاعدة النقدية، وذلك عن طريق تخفيض رصيد الأصول المحلية. وقد حدث هذا بوجه عام عن طريق عمليات السوق المفتوحة ولكن حدث أيضا في عدة حالات عن طريق نقل ودائع الحكومة أو صناديق معاشات التقاعد الحكومية، أو العائدات من خصخصة الأصول العامة من الجهاز المصرفي إلى البنك المركزي.<sup>٤٣</sup>

وعندما تكون قيمة  $\beta$  تساوي -١ أو أقل من ذلك، فإنها تعني التعقيم النقدي الكامل، بينما تمثل القيمة صفر عدم وجود تعقيم (تعني القيم الأعلى من -١ «فرط التعقيم» ("oversterilization"). وللتبسيط، ضربنا معامل الميل في -١، وبذلك فإن القيمة المقدرة لمؤشر التعقيم التي تساوي واحدا صحيحا تعني التعقيم الكامل، بينما قيمته المقدرة البالغة صفرا تعني عدم وجود تعقيم.

ورغم أن هذا الفصل يستخدم هذا المؤشر، فقد وضعنا أيضا تقديرا لمؤشر أوسع للتعقيم يعكس جهد البنك المركزي من أجل منع تسبب زيادة القاعدة النقدية في توسيع عرض النقود. وقد حدث هذا بوجه عام عن طريق زيادة الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للقطاع المصرفي، وهي تؤدي إلى تخفيض مضاعف النقود. وبالنسبة للسنة

<sup>٤٢</sup> هذه هي الحالات التي تكون فيها قيم المؤشر أكبر من الواحد الصحيح.

<sup>٤٣</sup> عندما توازن السلطات شراء النقد الأجنبي بنقل ودائع الحكومة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي، فإن رصيد القاعدة النقدية لا يطرأ عليه تغير، لأن السلطات تكون قد استعاضت عن مطالبة على القطاع المصرفي المحلي بمطالبة خارجية.

حيث  $\Delta \%er_{i,t}$  هي النسبة المئوية للتغير من سنة إلى أخرى في سعر الصرف الثنائي الاسمي لعملة البلد  $i$  مقابل عملة البلد المرجعي، محددة على النحو الوارد في دراسة Levy-Yeyati and Sturzenegger (2005):  $\Delta res_{i,t}$  هو التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي في البلد  $i$  في السنة  $t$  بعد استعداله بالقاعدة النقدية ( $MB$ ) في السنة  $t-1$ ؛ و  $\sigma_{\Delta \%er}$  و  $\sigma_{\Delta res}$  هما الانحرافان المعياريان للمتغيرين في السنة  $t$  (استنادا إلى التغيرات الشهرية في أسعار الصرف والاحتياطيات الأجنبية في المنطقة التي ينتمي إليها ذلك البلد):<sup>٣٩</sup>

$$\Delta \%er_{i,t} = \frac{er_{i,t} - er_{i,t-1}}{er_{i,t-1}}, \Delta res_{i,t} = \frac{NFA_{i,t} - NFA_{i,t-1}}{MB_{i,t-1}}$$

واستنادا إلى مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف، يتم حساب قيمة مؤشر المقاومة كما يلي:

$$\text{مؤشر المقاومة}_{i,t} = 1 - \frac{\Delta \%er_{i,t}}{\sigma_{\Delta \%er_{i,t}} EMP_{i,t}}$$

ورغم أن المؤشر يتراوح بين  $-\infty$  و  $+\infty$ ، فإن قيمه منمطة بين فترتي الثقة صفر وواحد صحيح.<sup>٤٠</sup> وعندما يكون المؤشر مساويا للصفر، فإنه يعني أنه لا توجد أي مقاومة لضغوط أسواق الصرف (إما أن يكون مسموحا بالتعويم الحر لسعر الصرف أو تكون السياسة المتبعة هي «الميل مع الريح»، وهو ما يزيد من حدة الضغوط الخارجية على سعر الصرف ولا يخففها).<sup>٤١</sup> أما عندما يكون المؤشر مساويا للواحد الصحيح، فإنه يشير إلى وجود أقصى قدر من المقاومة (إما أن سعر الصرف ممنوع من الحركة على الإطلاق أو أن تكون السياسة المتبعة أشكالا متطرفة من سياسة «الصمود أمام الريح»، وهو ما يجعل سعر الصرف يتحرك في الاتجاه العكسي للاتجاه الذي كان سوف يتحرك

<sup>٣٩</sup> يؤدي استخدام الانحرافات المعيارية الإقليمية - وليس الانحرافات المعيارية الخاصة بكل بلد على حدة - إلى تحاشي مخاطرة كون البلدان التي لا يحدث فيها سوى تغيرات في سعر الصرف لا تكاد تمثل دلالة إحصائية، ينتهي بها الأمر كما لو كانت لديها سياسة سعر صرف مرنة بسبب ضالة الانحراف المعياري لهذه التغيرات.

<sup>٤٠</sup> على وجه الخصوص، إذا كان المؤشر سالبا أو صفرا، فإنه يُعطى قيمة الصفر؛ وإذا كان واقعا بين صفر و٠.٢٥، فإنه يُعطى قيمة ٠.٢؛ وإذا كان واقعا بين ٠.٢٥ و٠.٥، فإنه يُعطى قيمة ٠.٤؛ وإذا كان واقعا بين ٠.٥ و٠.٧٥، فإنه يُعطى قيمة ٠.٦؛ وإذا كان واقعا بين ٠.٧٥ وواحد صحيح، فإنه يُعطى قيمة ٠.٨؛ وإذا كان واحدا صحيحا أو أعلى من الواحد الصحيح، فإنه يُعطى قيمة واحد صحيح.

<sup>٤١</sup> هذه هي الحالات التي تكون فيها قيم المؤشر قيما سالبة.

- Chinn, Menzie D., and Hiro Ito, 2006, "What Matters for Financial Development? Capital Controls, Institutions, and Interactions," *Journal of Development Economics*, Vol. 6, No. 1 (October), pp. 163–92.
- Desai, Mihir A., C. Fritz Foley, and James R. Hines, Jr., 2004, "Capital Controls, Liberalizations, and Foreign Direct Investment," NBER Working Paper No. 10337 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Edwards, Sebastian, ed., 2000, *Capital Flows and the Emerging Economies: Theory, Evidence, and Controversies*, National Bureau of Economic Research Conference Report (Chicago: University of Chicago Press).
- , 2005, "Capital Controls, Sudden Stops, and Current Account Reversals," NBER Working Paper No. 11170 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- , and Roberto Rigobon, 2005, "Capital Controls, Exchange Rate Volatility and External Vulnerability," NBER Working Paper No. 11434 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Eichengreen, Barry, Andrew K. Rose, and Charles Wyplosz, 1996, "Contagious Currency Crises," NBER Working Paper No. 5681 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Fernández-Arias, Eduardo, and Peter J. Montiel, 1996, "The Surge in Capital Inflows to Developing Countries: An Analytical Overview," *World Bank Economic Review*, Vol. 10, No. 1, pp. 51–77.
- Forbes, Kristin, 2007a, "One Cost of the Chilean Capital Controls: Increased Financial Constraints for Smaller Traded Firms," *Journal of International Economics*, Vol. 71, No. 2 (April), pp. 294–323.
- , 2007b, "The Microeconomic Evidence on Capital Controls: No Free Lunch," in *Capital Controls and Capital Flows in Emerging Economies: Policies, Practices, and Consequences*, ed. by Sebastian Edwards (Chicago: University of Chicago Press), pp. 171–99.
- Frankel, Jeffrey, and Andrew Rose, 1996, "Currency Crashes in Emerging Markets: An Empirical Treatment," *Journal of International Economics*, Vol. 41, No. 3/4, pp. 351–66.
- Girton, Lance, and Don Roper, 1977, "A Monetary Model of Exchange Market Pressure Applied to the Postwar Canadian Experience," *American Economic Review*, Vol. 67, No. 4, pp. 537–48.

$t$ ، يصبح هذا المؤشر الأوسع هو المعامل  $d$  في الانحدار السنوي استناداً إلى مشاهدات ١٢ شهراً:

$$\Delta M2_{i,t,m} = \alpha_{i,t} + \delta_{i,t} \Delta NFA_{i,t,m} + u_{i,t,m}$$

حيث  $\Delta M2_{i,t,m}$  هو التغير الشهري في عرض النقود (معرفاً بأنه النقود حسب تعريف  $M2$ ) لدى البلد  $i$  في الشهر  $m$  من السنة  $t$ . وفي هذه الحالة، عندما تكون قيمة  $\delta$  تساوي صفراً، فإنها تعني التعقيم النقدي الكامل، بينما تمثل القيمة واحد صحيح عدم وجود تعقيم. وتتسق النتائج التي تستند إلى هذا المؤشر الأوسع مع النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام المؤشر الأضيق الموضحة في المتن. والنتائج متاحة للحصول عليها من المؤلفين عند الطلب.

## المراجع

- Ariyoshi, Akira, Karl Habermeier, Bernard Laurens, Inci Ötker-Robe, Jorge Iván Canales-Kriljenko, and Andrei Kirilenko, 2000, *Capital Controls: Country Experiences with Their Use and Liberalization*. IMF Occasional Paper No. 190 (Washington: International Monetary Fund).
- Bartolini, Leonardo, and Allan Drazen, 1997, "Capital-Account Liberalization as a Signal," *American Economic Review*, Vol. 87, No. 1 (March), pp. 138–54.
- Becker, Torbjörn I., Olivier Jeanne, Paulo Mauro, Jonathan D. Ostry, and Romain Ranciere, 2007, *Country Insurance: The Role of Domestic Policies*, IMF Occasional Paper No. 254 (Washington: International Monetary Fund).
- Calvo, Guillermo A., Leonardo Leiderman, and Carmen M. Reinhart, 1994, "The Capital Inflows Problem: Concepts and Issues," *Contemporary Economic Policy*, Vol. 12, No. 3 (July), pp. 54–66.
- , 1996, "Inflows of Capital to Developing Countries in the 1990s," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 10 (Spring), pp. 123–39.
- Calvo, Guillermo A., and Carlos A. Végh, 1999, "Inflation Stabilization and BOP Crises in Developing Countries," in *Handbook of Macroeconomics*, Vol. 1, ed. by John B. Taylor and Michael Woodford (Amsterdam: Elsevier), pp. 1531–614.
- Cavoli, Tony, and Ramkishan S. Rajan, 2006, "Capital Inflows Problem in Selected Asian Economies in the 1990s Revisited: The Role of Monetary Sterilization," *Asian Economic Journal*, Vol. 20, No. 4, pp. 409–23.



- Glick, Reuven, ed., 1998, *Managing Capital Flows and Exchange Rates: Perspectives from the Pacific Basin* (New York: Cambridge University Press).
- , Xueyan Guo, and Michael Hutchison, 2006, “Currency Crises, Capital Account Liberalization, and Selection Bias,” *Review of Economics and Statistics*, Vol. 88, No. 4, pp. 698–714.
- Gourinchas, Pierre Olivier, Rodrigo Valdés, and Oscar Landerretche, 2001, “Lending Booms: Latin America and the World,” *Economía*, Vol. 1, No. 2 (Spring), pp. 41–63.
- Grilli, Vittorio, and Gian Maria Milesi-Ferretti, 1995, “Economic Effects and Structural Determinants of Capital Controls,” *Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 42, No. 3, pp. 54–88.
- International Monetary Fund, 2007a, “Reaping the Benefits of Financial Globalization,” IMF Research Department discussion paper (Washington). Available via the Internet: [www.imf.org/external/np/res/docs/2007/0607.htm](http://www.imf.org/external/np/res/docs/2007/0607.htm).
- , 2007b, *Regional Economic Outlook: Asia and Pacific*, April (Washington).
- , 2007c, *Regional Economic Outlook: Western Hemisphere*, October (Washington).
- Johnson, Simon, and Todd Mitton, 2003, “Cronyism and Capital Controls: Evidence from Malaysia,” *Journal of Financial Economics*, Vol. 67, No. 2 (February), pp. 351–82.
- Kaminsky, Graciela, L., and Carmen M. Reinhart, 1999, “The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance of Payments Problems,” *American Economic Review*, Vol. 89, No. 4, pp. 473–500.
- , and Carlos A. Végh, 2004, “When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies,” in *NBER Macroeconomics Annual 2004*, ed. by Mark Gertler and Kenneth Rogoff (Cambridge, Massachusetts: MIT Press), pp. 11–53.
- Kose M. Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei, 2006, “Financial Globalization: A Reappraisal,” IMF Working Paper 06/189 (Washington: International Monetary Fund).
- Kwack, Sung Yeung, 2001, “An Empirical Assessment of Monetary Policy Responses to Capital Inflows in East Asia before the Crisis,” *International Economic Journal*, Vol. 15, No. 1, pp. 95–113.
- Lane, Timothy D., Leslie Lipschitz, and Alex Mourmouras, 2002, “Capital Flows to Transition Economies: Master or Servant?” IMF Working Paper 02/11 (Washington: International Monetary Fund).
- Levy-Yeyati, Eduardo, and Federico Sturzenegger, 2005, “Classifying Exchange Rate Regimes: Deeds vs. Words,” *European Economic Review*, Vol. 49, No. 6 (August), pp. 1603–35.
- Magud, Nicolas, and Carmen Reinhart, 2007, “Capital Controls: An Evaluation,” in *Capital Controls and Capital Flows in Emerging Economies: Policies, Practices, and Consequences*, ed. by Sebastian Edwards (Chicago: University of Chicago Press), pp. 645–74.
- Mauro, Paolo, and Torbjörn Becker, 2006, “Output Drops and the Shocks That Matter,” IMF Working Paper 06/172 (Washington: International Monetary Fund).
- Mendoza, Enrique G., and Jonathan D. Ostry, 2007, “International Evidence on Fiscal Solvency: Is Fiscal Policy ‘Responsible’?” NBER Working Paper No. 12947 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Miniane, Jacques, 2004, “A New Set of Measures on Capital Account Restrictions,” *Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 51, No. 2, pp. 276–308.
- Mody, Ashoka, and Antu Panini Murshid, 2005, “Growing Up With Capital Flows,” *Journal of International Economics*, Vol. 65, No. 1 (January), pp. 249–66.
- Montiel, Peter J., 1999, “Policy Responses to Volatile Capital Flows” (unpublished; Washington: World Bank). Available via the Internet: [www.worldbank.org/research/interest/conf/past/papers15-16.htm](http://www.worldbank.org/research/interest/conf/past/papers15-16.htm).
- Obstfeld, Maurice, and Alan Taylor, 2002, “Globalization and Capital Markets,” NBER Working Paper No. 8846 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Pentecost, Eric J., Charlotte Van Hooydonk, and André Van Poeck, 2001, “Measuring and Estimating Exchange Market Pressure in the EU,” *Journal of International Money and Finance*, Vol. 20, No. 3, pp. 401–18.
- Quinn, Dennis, 2003, “Capital Account Liberalization and Financial Globalization, 1890–1999: A Synoptic View,” *International Journal of Finance and Economics*, Vol. 8, No. 3, pp. 189–204.
- Reinhart, Carmen M., and Vincent Reinhart, 1998, “Some Lessons for Policymakers Who Deal With the Mixed Blessing of Capital Inflows,” in *Capital Flows and Financial Crises*, ed. by Miles Kahler (Ithaca, New York: Cornell University Press), pp. 93–127.
- Van Poeck, André, Jacques Vanneste, and Maret Veiner, 2007, “Exchange Rate Regimes and Exchange Market Pressure in the New EU Member States,” *Journal of Common Market Studies*, Vol. 45, No. 2, pp. 459–85.

## المراجع

- Wei, Shang-Jin, and Zhiwei Zhang, 2007, "Collateral Damage: Exchange Controls and International Trade," IMF Working Paper 07/08 (Washington: International Monetary Fund).
- Weymark, Diana N., 1995, "Estimating Exchange Market Pressure and the Degree of Exchange Market Intervention for Canada," *Journal of International Economics*, Vol. 39, pp. 273–95.
- World Bank, 1997, *Private Capital Flows to Developing Countries: The Road to Financial Integration* (New York: Oxford University Press).
- , 2006, *Global Development Finance* (Washington).



## الفصل ٤- العولمة وعدم المساواة

إليها في أغلب الأحيان بعبارة الاقتصادات النامية في سائر هذا الفصل).

وغالبا ما يحدث استقطاب بين وجهتي نظر في النقاش حول الآثار التوزيعية للعولمة. فهناك مدرسة فكرية ترى أن العولمة تؤدي إلى مدّ متصاعد من الدخل يستفيد منه الجميع. ومن ثم، فحتى المجموعات منخفضة الدخل تستفيد من العولمة بالمفهوم المطلق. ويتوازي هذا الرأي المتفائل مع «فرضية كوزنيتس» (Kuznets hypothesis) المأخوذة من دراسات التنمية، والذي ذهب إلى أنه حتى وإن نشأ عدم المساواة في المراحل الأولى من التنمية الصناعية، فإنه هبط في نهاية الأمر عندما اكتمل تحول البلد المعني إلى التصنيع.<sup>١</sup> أما المدرسة الفكرية المعارضة لذلك، فترى أنه رغم أن العولمة قد تحسّن الدخل الكلي، فإن المنافع لا تقسم بالتساوي فيما بين مواطني البلد المعني، حيث إن هناك خاسرين بوضوح نسبيا وربما كذلك بالمفهوم المطلق.<sup>٢</sup> فضلا على ذلك، قد لا يقتصر الاتساع المستمر في تفاوتات الدخل على إثارة مخاوف متعلقة بالرفاهية ومخاوف اجتماعية، وإنما قد يؤدي أيضا إلى إضعاف العوامل المحركة للنمو، حيث إن الفرص التي توجدها العولمة قد لا تستغل استغلالا كاملا.<sup>٣</sup> وسوف تعتمد إمكانية استمرار العولمة أيضا على الحفاظ على التأييد واسع النطاق بين السكان، وهو ما يمكن أن يتأثر سلبا من جراء زيادة عدم المساواة.

إزاء هذه الخلفية، يتناول هذا الفصل سؤالا عاما هو كيف تؤثر العولمة على توزيع الدخل داخل البلدان وخاصة على دخل أفقر شرائح السكان. وتتمثل أهم أهداف هذا الفصل فيما يلي: (١) تحليل أنماط العولمة وتوزيع الدخل المتحركة باستمرار في العقدين الماضيين، (٢) تحديد أهم القنوات التي من خلالها تؤثر زيادة العولمة التجارية

يتناول هذا الفصل بالبحث العلاقة بين الوتيرة السريعة للعولمة التجارية والمالية، وارتفاع عدم المساواة في الدخل المشاهد في معظم البلدان في العقدين الماضيين. ويخلص التحليل إلى أن التقدم التكنولوجي أحدث تأثيرا أكبر من تأثير العولمة على عدم المساواة داخل البلدان. ويعكس التأثير الكلي المحدود للعولمة نزعتين توازن كل منهما الأخرى: فبينما ترتبط العولمة التجارية بانخفاض عدم المساواة، ترتبط العولمة المالية — وعلى وجه الخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر — بزيادة عدم المساواة. وينبغي التأكيد على أن هذه النتائج تخضع لعدد من التحفظات المرتبطة بقيود البيانات، ومن الصعب جدا فصل آثار التكنولوجيا والعولمة المالية، حيث إنهما يعملان تأثيرهما عن طريق عمليات تؤدي إلى زيادة الطلب على العمال المهرة. ويختتم الفصل بأن السياسات الرامية إلى تخفيض الحواجز أمام التجارة وتوسيع نطاق فرص التعليم والائتمان، يمكن أن تسمح باقتسام منافع العولمة بشكل أقرب إلى المساواة.

وقد بلغ تكامل الاقتصاد العالمي عن طريق العولمة التدريجية للتجارة والتمويل مستويات غير مسبوقة، حيث تجاوز الذروة التي بلغها قبل الحرب العالمية الأولى. وتحدثت هذه الموجة الجديدة من العولمة انعكاسات بعيدة المدى على الرفاهية الاقتصادية للمواطنين في كل المناطق وفيما بين كل مجموعات الدخل، وهي موضع نقاش عام حي. وقد حلت أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تأثير العولمة على تداعيات الدورات الاقتصادية وعلى أسواق العمل (إبريل ٢٠٠٧)، وعلى التضخم (إبريل ٢٠٠٦)، وعلى الاختلالات الخارجية (إبريل ٢٠٠٥). أما هذا الفصل فيقدم مساهمة جديدة في دراسة العولمة بأن يتناول بالبحث انعكاسات العولمة على عدم المساواة وتوزيع الدخل داخل البلدان، مع التركيز على بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (المشار

<sup>١</sup> للاطلاع على الصياغة الأصلية لهذه الفرضية، راجع دراسة Kuznets (1955).

<sup>٢</sup> للاطلاع على وجهات النظر الممتلئة، راجع (2000) *The Economist*؛ ودراسة (2000) Forsyth.

<sup>٣</sup> راجع دراسة (2007) Birdsall، وتقرير (2006) World Bank.

ملحوظة: المؤلفون الرئيسيون لهذا الفصل هم سوبير لال، وفلورانس جوموتي، وكريس باباجورجيو، وبيتيا توبالوفا، وقد قدمت نانسي بيردسال وغوردون هانسون دعما استشاريا، بدعم من ستيفاني دينيس وبارتريك هيتينغر.

في الدخل، بينما ارتبطت زيادة الانفتاح المالي بارتفاع عدم المساواة. غير أن مساهمتها معا في زيادة عدم المساواة جاءت أقل بكثير من مساهمة التغير التكنولوجي وخصوصا في البلدان النامية. أما انتشار التكنولوجيا نفسه فيرتبط بطبيعة الحال بزيادة العولمة، ولكننا نرى مع ذلك أن التقدم التكنولوجي له تأثير منفصل على عدم المساواة يمكن تمييزه.<sup>٥</sup> ويبدو أن التأثير المخل بالمساواة، والناشئ عن الانفتاح المالي — الذي يشاهد في المقام الأول عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر — وكذلك التأثير الناشئ عن التقدم التكنولوجي يتحققان عن طريق قنوات متشابهة، وذلك عن طريق زيادة الاهتمام بالمهارات الأعلى وليس عن طريق تقليل الفرص المتاحة للتقدم الاقتصادي. ومما يتسق مع ذلك أن زيادة فرص التعليم ترتبط بتوزيع للدخل أقرب في المتوسط إلى المساواة.

ويستعرض القسم التالي الأدلة المتوافرة على العولمة وعدم المساواة في العقدين الماضيين، وكيف تطورا عبر المناطق ومجموعات الدخل. ويناقش القسم التالي القنوات التي من خلالها يمكن أن يتوقع للعولمة التجارية والمالية أن تؤثر على عدم المساواة داخل البلدان، ويحلل الأدلة التجريبية من أجل تحديد أهم العوامل التي تفسر التغيرات في عدم المساواة. أما القسم الختامي فيعرض بعض الاقتراحات على مستوى السياسات. ويناقش الإطار ٤-١ بقدر أكبر من التفصيل القضايا التحليلية وقضايا القياس الناشئة من مختلف المنهجيات المستخدمة في جمع وتلخيص بيانات عدم المساواة عبر البلدان والمناطق. أما الإطار ٤-٢ فيتناول بقدر أكبر من التفصيل ما يمكن أن نتعلمه من التحليلات الأكثر تعمقا لتجارب فرادى البلدان، ويناقش مسألة صعوبة تعميم استنتاجات تلك الدراسات بين البلدان.<sup>٦</sup>

<sup>٥</sup> على الرغم من أن كثيرا من الدراسات الاقتصادية المتوافرة عن العولمة تعامل التغير التكنولوجي كمتغير خارجي، فإن التقدم التكنولوجي يمكن اعتباره أيضا قناة إضافية محتملة تسير العولمة من خلالها.  
<sup>٦</sup> للاطلاع على تحليل مفصل للرابطة بين العولمة وعدم المساواة في الولايات المتحدة، راجع أيضا دراسة (Fishlow and Parker (1999).

والمالية على توزيع الدخل في البلد المعني، (٣) تقديم اقتراحات بشأن السياسات في ضوء الأدلة من شأنها أن تساعد البلدان على الاستفادة الكاملة من الفرص الناشئة من العولمة، وفي الوقت ذاته ضمان اقتسام المنافع المتحققة من العولمة بطريقة ملائمة بين السكان.

ويهدف هذا الفصل إلى توسيع نطاق الدراسات الوافية التي تناولت العولمة وعدم المساواة من عدة أبعاد.<sup>٤</sup> فعلى خلاف الدراسات السابقة، التي تركز إلى حد كبير على العولمة التجارية، يحلل هذا الفصل أيضا مختلف قنوات العولمة المالية كي يقدم رأيا أشمل عن التأثير الكلي للعولمة. وفضلا على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى شرح التغيرات في عدم المساواة بمرور الوقت عبر مجموعة كبيرة من البلدان بدلا من شرح متوسط مستويات عدم المساواة عبر قطاع مستعرض من البلدان في نقطة زمنية مشتركة. ويستخدم التحليل أيضا فئة بيانات جديدة عالية الجودة أعدها البنك الدولي مؤخرا، مطبقا منهجية أكثر اتساقا مقارنة بمعظم الدراسات الأخرى التي تعتمد على مصادر بيانات متعددة ذات جودة غير منتظمة. غير أن قضايا البيانات لا تزال تمثل مصدرا للقلق في أي تحليل مقارنة لعدم المساواة بين البلدان، ويجب تفسير نتائج عمليات التقدير في كل تلك التحليلات بشيء من الحذر.

وتمهيدا لأهم الاستنتاجات النهائية، تشير الأدلة المتوافرة بالفعل إلى أن عدم المساواة في الدخل قد زاد عبر معظم البلدان والمناطق في العقدين الماضيين، وإن كانت هناك قيود مهمة على البيانات. ومع ذلك، في الوقت ذاته، زاد متوسط الدخل الحقيقي لأفقر شرائح السكان في كل المناطق ومجموعات الدخل. ويخلص التحليل إلى أن الزيادة المستمرة في العولمة التجارية والمالية، كان لكل منهما بصورة منفصلة آثار متعارضة يمكن تمييزها على توزيع الدخل. وقد خلص هذا الفصل إلى أن العولمة التجارية ونمو الصادرات ارتبطا بانخفاض عدم المساواة

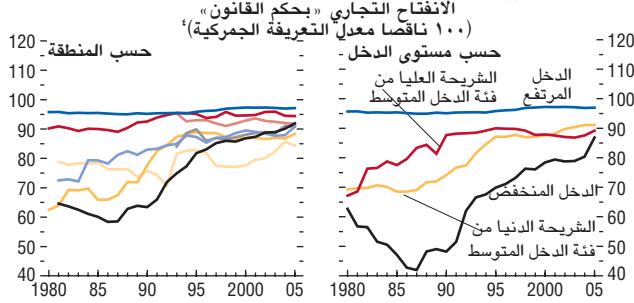
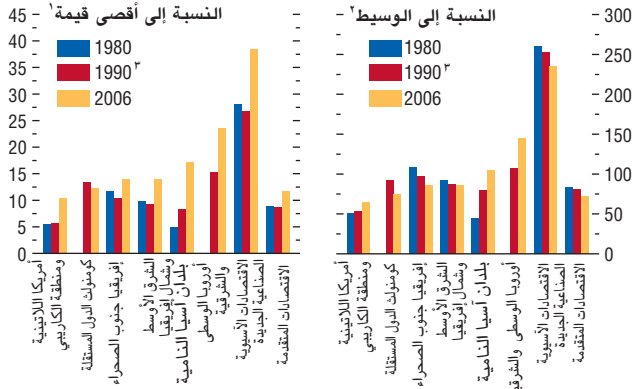
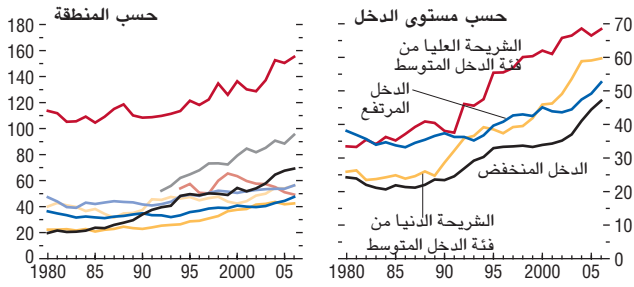
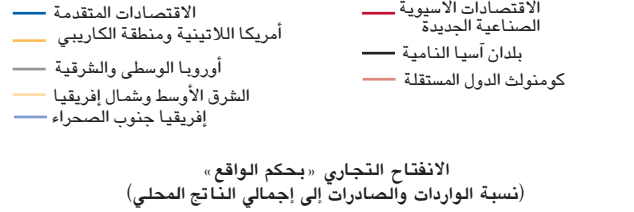
<sup>٤</sup> للاطلاع على مسح للأبحاث النظرية والتجريبية عن الآثار التوزيعية للعولمة في البلدان النامية، راجع دراسة Goldberg and Pavcnik (2007).

## الاتجاهات الأخيرة في عدم المساواة والعملة

## الاتجاهات الأخيرة في عدم المساواة والعملة

### الشكل البياني ٤-١: العولمة التجارية<sup>١</sup> (المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي)

تسارعت وتيرة العولمة التجارية في تسعينات القرن العشرين، حيث اندمجت بلدان الكتلة الشرقية السابقة في النظام التجاري العالمي، وقامت آسيا النامية بإلغاء الحواجز أمام التجارة تدريجياً.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> أقصى قيمة في أعلى قيمة في عام ٢٠٠٦ (سنغافورة).

<sup>٢</sup> الوسيط بين البلدان في كل سنة.

<sup>٣</sup> بدأت السلسلة الزمنية في عام ١٩٩٤ في حالة كل من أوروبا الوسطى والشرقية وكومونولث الدول المستقلة.

<sup>٤</sup> يحسب كمتوسط لمعدل التعريف الجمركية الفعلية (نسبة إيرادات التعريفات الجمركية إلى قيمة الواردات) ومتوسط معدلات التعريف الجمركية غير المرجح.

### كيف تطورت العولمة؟

شهدت التجارة العالمية نمواً بلغ خمسة أمثال بالقيمة الحقيقية منذ عام ١٩٨٠، كما زادت حصتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي من ٣٦٪ إلى ٥٥٪ في هذه الفترة (الشكل البياني ٤-١).<sup>٧</sup> وقد تسارعت وتيرة التكامل التجاري في تسعينات القرن العشرين، حيث اندمجت بلدان الكتلة الشرقية السابقة في النظام التجاري العالمي، وقامت آسيا النامية — وكانت واحدة من أكثر المناطق انغلاقاً أمام التجارة في عام ١٩٨٠ — بإلغاء الحواجز أمام التجارة تدريجياً. غير أن الجدير بالذكر أن جميع مجموعات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، عند تجميعها حسب مجموعات الدخل أو حسب المناطق، تلحق بالبلدان مرتفعة الدخل أو تتجاوزها من حيث درجة انفتاحها التجاري، مما يعبر عن التقارب الواسع النطاق بين النظم التجارية القائمة لدى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل صوب النظم التجارية الأكثر انفتاحاً من الناحية التقليدية والمطبقة في الاقتصادات المتقدمة.<sup>٨</sup>

وقد مضت العولمة المالية أيضاً بوتيرة سريعة جداً في العقدين الماضيين.<sup>٩</sup> فقد زاد مجموع الأصول المالية العابرة للحدود إلى أكثر من الضعف، حيث زادت من ٥٨٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ١٩٩١ إلى ١٣١٪ في عام ٢٠٠٤. وتواصل الاقتصادات المتقدمة احتلالها أعلى مستوى من حيث التكامل المالي، ولكن مناطق العالم الأخرى زادت تدريجياً من مراكزها في الأصول والخصوم عبر الحدود (الشكل البياني ٤-٢).

غير أن مقاييس انفتاح الحساب الرأسمالي بحكم القانون تعطي صورة غير قاطعة، حيث إن الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة والاقتصادات النامية لا توفر دليلاً يذكر على التقارب صوب نظم الحساب الرأسمالي الأكثر انفتاحاً والقائمة في الاقتصادات المتقدمة، والتي

<sup>٧</sup> تستبعد صادرات وواردات النفط من مقاييس التجارة ولكنها لا تستبعد من إجمالي الناتج المحلي الكلي. وتستخدم الأشكال الواردة في اللوحة العليا من الشكل البياني ٤-١ متوسطات مرجحة بإجمالي الناتج المحلي، ولكن الاتجاهات بمرور الوقت مشابهة للاتجاهات في حالة استخدام المتوسطات البسيطة.

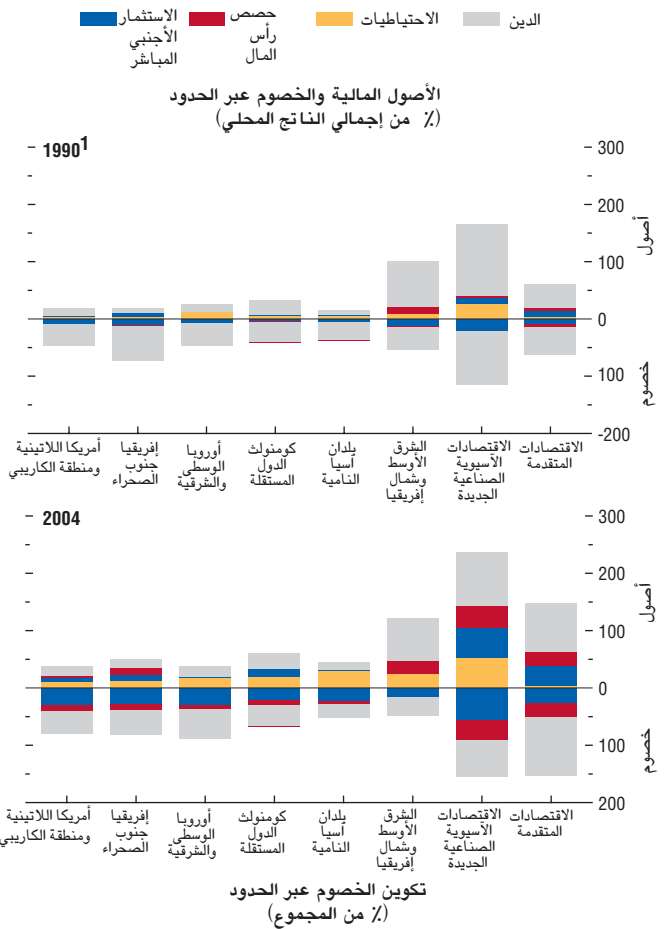
<sup>٨</sup> التكوينات القطرية للمجموعات الإقليمية ومجموعات الدخل واردة في الملحق ٤-١.

<sup>٩</sup> للاطلاع على مناقشة شاملة للعولمة المالية وانعكاساتها، راجع تقرير IMF (2007).



### الشكل البياني ٤-٢: العولمة المالية (المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي)

تواصل الاقتصادات المتقدمة (بما في ذلك الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة) احتلالها أعلى مستوى من حيث مقدار الأصول المالية والخصوم عبر الحدود، ولكن مناطق العالم الأخرى أيضا زادت تدريجيا من مراكزها في الأصول والخصوم عبر الحدود.



تواصل تحقيق المزيد من التحرير.١٠ ومما يجدر بالذكر أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموع الخصوم قد زادت عبر كل الأسواق الصاعدة — من ١٧٪ من مجموع الخصوم القائمة عليها في عام ١٩٩٠ إلى ٣٨٪ في عام ٢٠٠٤ — وهي تتجاوز بكثير حصة خصوم تمويل حصص رأس المال في الحوافظ، والتي ارتفعت من ٢٪ إلى ١١٪ من مجموع الخصوم في نفس الفترة. وقد أسهم انخفاض احتياجات الاقتراض الحكومي أيضا في تغيير هيكل الخصوم، حيث هيبت حصة الدين في مجموع الخصوم في جميع مناطق بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وليس من المستغرب أن حصة الاحتياطيات الدولية في الأصول العابرة للحدود ارتفعت أيضا، مما يعكس تراكم الاحتياطيات لدى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في السنوات الأخيرة.

### هل أصبح توزيع الدخل أكثر ابتعادا عن المساواة داخل البلدان؟

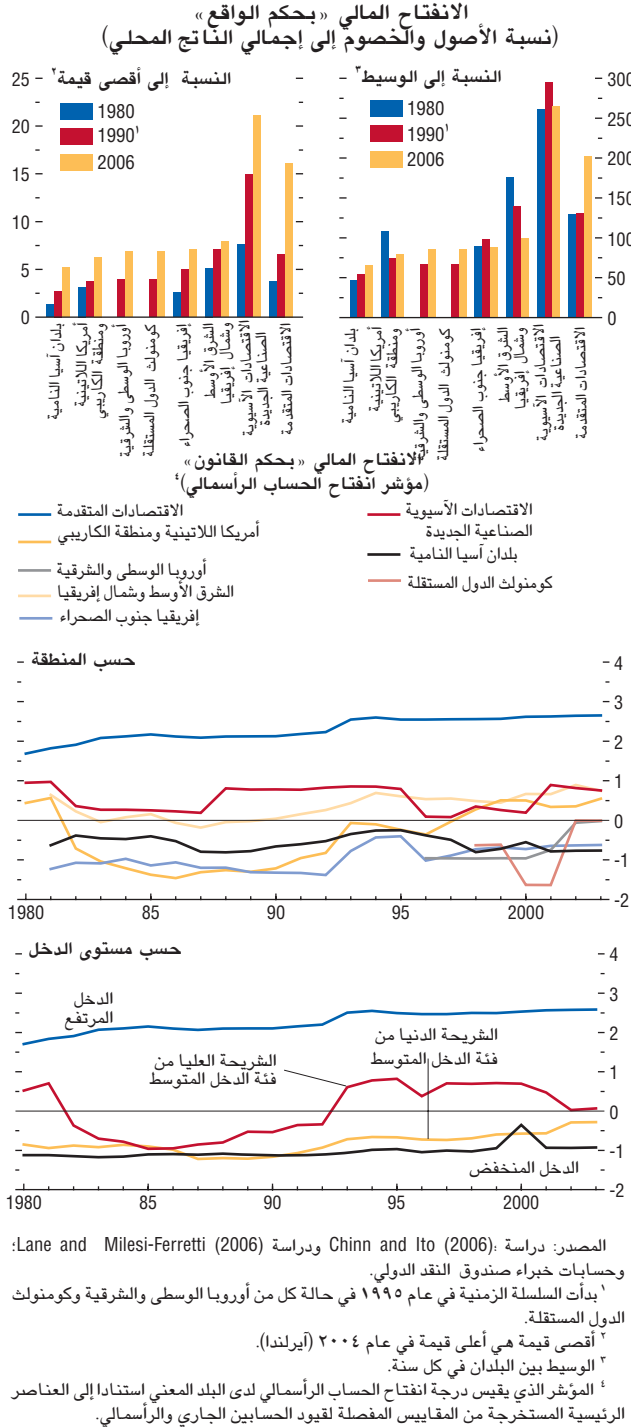
تواجه مقارنات عدم المساواة بين البلدان بوجه عام مشكلات تتمثل في ضعف الموثوقية وقصور التغطية وعدم اتساق المنهجية.١١ وترد مناقشة لبعض هذه القضايا بقدر أكبر من التفصيل في الإطار ٤-١. ويعتمد هذا الفصل على بيانات عدم المساواة المأخوذة من أحدث إصدار في قاعدة البيانات Povcal التي يديرها البنك الدولي والتي قامت بتركيبها دراسة Chen and Ravallion (2004, 2007) لعدد كبير من البلدان النامية. وتستخدم قاعدة البيانات هذه منهجا أدق في تطبيق المرشح على فرادى بيانات الدخل والاستهلاك في ضوء فروق الجودة مقارنة بقواعد البيانات الأخرى

١٠ هناك ميزات وعيوب في المقاييس بحكم الواقع والمقاييس بحكم القانون، وعادة ما تعتبرها الدراسات التجريبية متكاملة وليست بدائل عن بعضها البعض. للاطلاع على مناقشة في هذا الشأن، راجع دراسة Kose and others (2006).

١١ باتباع منهج بديل، راجع دراسة Milanovic (2005b, 2006) وتقرير World Bank (2007) أنماط عدم المساواة في الدخل عالميا، أي عدم المساواة بين مواطني العالم، وعلاقتها بالعولمة. وتنتج تلك الدراسات في العادة أن عدم المساواة في الدخل عالميا قد انخفض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية والتي تحققت بتشجيع من العولمة. وانعكاسات ذلك التحليل على السياسات داخل البلدان أقل وضوحا. وهناك فرع من فروع البحث بشأن عدم المساواة في الدخل بين البلدان مرتبط بذلك يركز على تأثير العولمة على النمو.

## الاتجاهات الأخيرة في عدم المساواة والعلومة

### الشكل البياني ٤-٢ (تتمة)



الشائع استخدامها، والتي تعتمد على مناهج أكثر آلية في جمع البيانات من مصادر متعددة.<sup>١٢</sup> وقد استكملنا قاعدة البيانات Povcal من قاعدة بيانات من قاعدة بيانات Luxembourg Income Study (LIS)، والتي توفر تغطية عالية الجودة للاقتصادات المتقدمة، وتسمح العينة الكاملة الناتجة عن ذلك بإجراء مقارنات أدق داخل البلدان وبين البلدان مقارنة بما هو متوافر في غيرهما. ونظرا إلى قيود توافر البيانات، يستخدم التحليل في هذا الفصل بيانات عدم المساواة استنادا إلى مسوح الدخل ومسوح الإنفاق. ومن المحتمل أن يؤدي الخلط بين هذين المفهومين إلى جعل مقارنة مستويات عدم المساواة بين البلدان والمناطق مضللة.<sup>١٣</sup> وبالنظر إلى صعوبة مقارنة مستويات عدم المساواة بين البلدان، يناقش هذا القسم مستويات عدم المساواة باختصار ويركز بدلا من ذلك على التغيرات، بينما يعتمد التحليل التجريبي حصرا على التغيرات في عدم المساواة كي يتفادى التحيزات الكامنة في تقديرات المستويات بحكم طبيعة تلك التقديرات.

واستنادا إلى الحركات المشاهدة في معاملات جيني (وهي أوسع المقاييس الموجزة لعدم المساواة استخداما)، زاد عدم المساواة في كل المجالات عدا مجالات البلدان منخفضة الدخل في العقدين الماضيين، وإن كانت هناك فروق إقليمية وقطرية ذات دلالة (الشكل البياني ٤-٣).<sup>١٤</sup> ورغم أن عدم المساواة زاد في آسيا الصاعدة، وأوروبا الصاعدة، وأمريكا اللاتينية، والاقتصادات الصناعية الجديدة، والاقتصادات المتقدمة في العقدين الماضيين،

<sup>١٢</sup> قاعدة البيانات هذه متاحة للاطلاع عن طريق شبكة الإنترنت في الموقع الإلكتروني [www.iresearch.worldbank.org/PovcalNet](http://www.iresearch.worldbank.org/PovcalNet). أما قواعد البيانات الأخرى فتشمل مثلا دراسة Deiner and Squire (1998): وقاعدة البيانات World Income Inequality Database (2005)، والتي تشمل تحديدا لقاعدة بيانات دينيغر-سكوامر؛ وقاعدة بيانات Luxembourg Income Study، وعددا كبيرا من سلاسل البيانات المأخوذة من المكاتب الإحصائية المركزية ومن الدراسات البحثية.

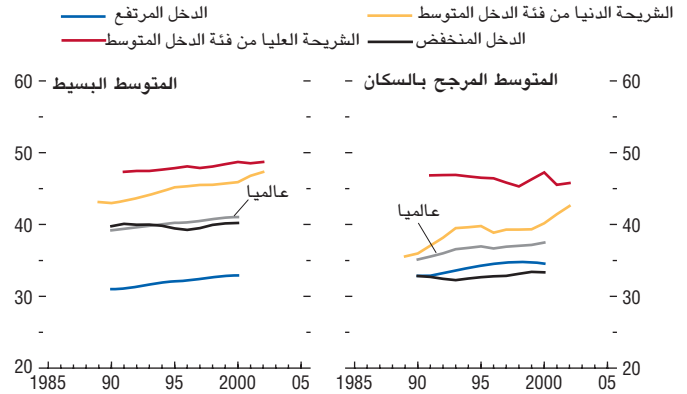
<sup>١٣</sup> راجع دراسة (2002) Deaton and Zaidi؛ ودراسة (2000) Atkinson and Bourguignon. وتقوم معظم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات أمريكا اللاتينية بتركيب مؤشرات عدم المساواة من بيانات الدخل، بينما تستخدم معظم البلدان الإفريقية وبلدان آسيا النامية بيانات الاستهلاك. ويوضح تقرير (2006) World Bank كيف تميل معاملات جيني القائمة على الاستهلاك إلى إظهار تفاوت أقل، وهو ما يعود جزئيا إلى برامج الإنفاق الحكومي.

<sup>١٤</sup> يتم حساب معامل جيني على أساس متوسط الفروق بين جميع أزواج عينتي الدخل في البلد المعني، مستعدلة بالوسط الحسابي (راجع الإطار ٤-١). وهناك مقاييس أخرى للتفاوت تشمل النسب العشرية والخمسية، ومؤشر أتكينسون (Atkinson index)، ومقياس التعادل لتايل (Theil's entropy measure).

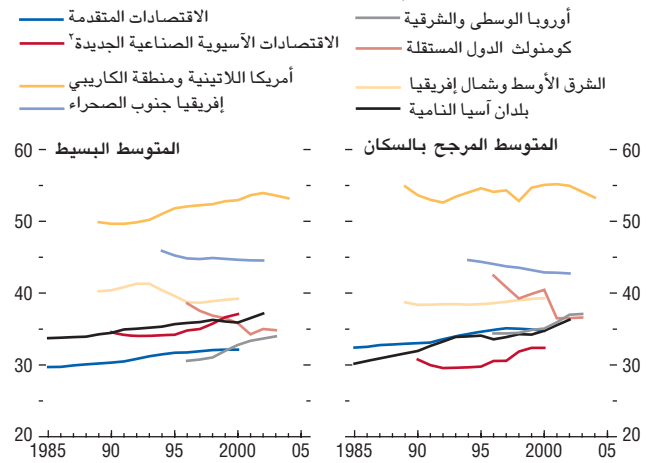
### الشكل البياني ٤-٣: الاتجاهات العامة في عدم المساواة عبر البلدان (معامِل جيني)

زاد عدم المساواة في بلدان آسيا النامية، وأوروبا الوسطى والشرقية، والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة، والاقتصادات المتقدمة، بينما شهد هبوطاً في كومنولث الدول المستقلة وإلى حد أقل في إفريقيا جنوب الصحراء.

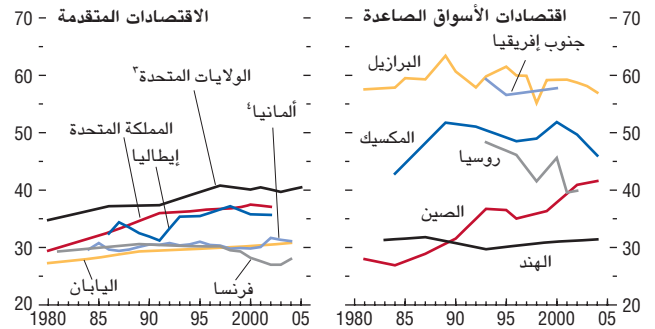
#### متوسط معاملات جيني القطرية حسب مجموعة الدخل<sup>١</sup>



#### متوسط معاملات جيني القطرية حسب المنطقة<sup>١</sup>



#### معاملات جيني في بلدان مختارة



المصادر: دراسة: (2006) Choi وقاعدة البيانات Povcal؛ وقاعدة البيانات WIDER؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> المتوسط القطري والسنوات الخاصة بالبلدان المبيّنان في الشكل البياني قاصران على هدف الحفاظ على المتوسط القطري الثالث. راجع الملحق ٤-١.  
<sup>٢</sup> باستثناء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بسبب عدم توافر البيانات.  
<sup>٣</sup> الاتجاهات العامة الألاحقة على عام ٢٠٠٠ تستند إلى بيانات الكسب للعاملين الدائمين على مدار العام.  
<sup>٤</sup> الاتجاهات العامة للسنوات السابقة على ١٩٩٢ تستند إلى البيانات الخاصة بألمانيا الغربية.

فقد انخفض في إفريقيا جنوب الصحراء وكومنولث الدول المستقلة.<sup>١٥</sup> ويظل هذا النمط بدون تغيير بوجه عام عند استخدام المتوسطات المرجحة بالسكان، إلا فيما يخص بلدان الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية، وذلك نتيجة للهبوط مؤخراً في عدم المساواة في البرازيل والمكسيك. وبين أكبر الاقتصادات المتقدمة، يبدو أن عدم المساواة لم ينخفض إلا في فرنسا، بينما الاتجاهات فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية أكثر تنوعاً، إذ حدثت زيادة حادة في عدم المساواة في الصين، وتغير بسيط فيه في الهند، وانخفاض فيه في البرازيل والمكسيك وروسيا.<sup>١٦</sup> غير أن هذه المقاييس الكلية لعدم المساواة لا تسجل كل خصائص عدم المساواة داخل البلدان في حالة كل بلد على حدة. وكما يوضح الإطار ٤-٢، هناك طريقة مختلفة لتجميع عدم المساواة الريفي والحضري في الصين تؤدي إلى زيادة أقل حدة بكثير في عدم المساواة الكلي، بينما يوجد في الهند اختلاف كبير في تجارب المقاطعات الريفية والحضرية رغم محدودية التغيرات نسبياً على المستوى الوطني.

وهناك صورة أكثر تفصيلاً لعدم المساواة تُكشَف عن طريق بحث حصص مختلف المجموعات القطرية (الشكل البياني ٤-٤). وبوجه عام، تعتبر التغيرات في حصص الدخل بحسب الخمسية (أي الفئات الفرعية المتتالية التي تحتوي كل منها على ٢٠٪ من السكان) في المناطق وفي مستويات الدخل ممثلة للأدلة المتوافرة عن عدم المساواة والنتيجة عن استخدام معاملات جيني. غير أن البيانات توضح أن ارتفاع معاملات جيني تفسرها إلى حد كبير الزيادة المستمرة في حصة الخمسية الأكثر ثراءً على حساب الخمسيات الوسطى، بينما لم يطرأ تغيير يذكر على حصة أفقر الخمسيات في الدخل (وهي الخمسية الأولى).

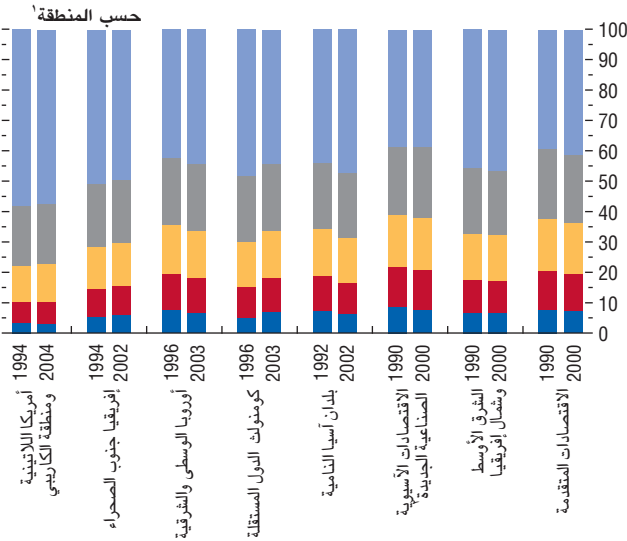
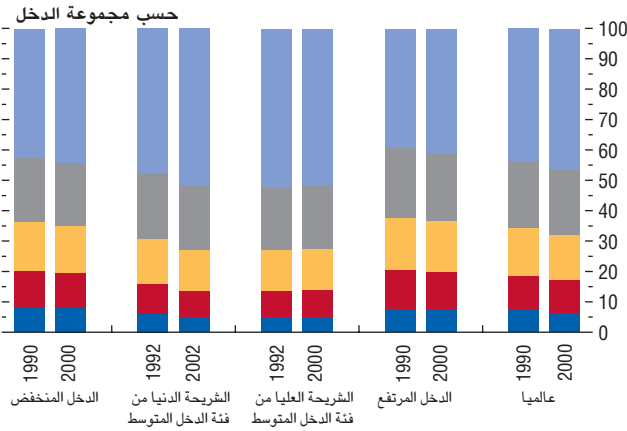
<sup>١٥</sup> فيما بين بلدان كومنولث الدول المستقلة، تشير الأدلة المتوافرة إلى أن الانخفاض الحاد في عدم المساواة يعود جزئياً إلى تحول مسار التدهور المفاجئ في توزيع الدخل في المراحل الأولى من التحول الاقتصادي. راجع تقرير (2000) World Bank الذي يشير إلى أن عدم المساواة كان أعلى بكثير مما كان عليه في أوائل التسعينات في هذه البلدان.  
<sup>١٦</sup> في مرحلة سابقة من العولمة (التجارية في المقام الأول)، حققت اقتصادات جنوب شرق آسيا نمواً سريعاً في الفترة ١٩٦٥-١٩٨٩، بينما تحسّن توزيع الدخل ولم يزد سوءاً. وإضافة إلى السياسات والإصلاحات الحكومية القوية، كالإصلاح الزراعي والإسكان العام والاستثمارات في الصحة والبيئة التحتية الريفية ووضع استراتيجية نمو موجهة نحو صادرات الصناعات التحويلية، يشار إلى الاستثمار في التعليم كعامل مهم يفسر انخفاض عدم المساواة في المتوسط (راجع دراسة Birdsall, Ross, 1995). غير أن بيانات عدم المساواة في هذه المرحلة هي بيانات أولية بدرجة عالية.

## ما هو تأثير العولمة على عدم المساواة؟

### الشكل البياني ٤-٤: حصة الدخل حسب الخُمسية (الحصة في مجموع الدخل، المتوسط المرجح بالسكان)

الزيادة المستمرة في عدم المساواة تفسرها إلى حد كبير الزيادة المستمرة في حصة أغنى خُمسية في الدخل على حساب الخُمسيات الوسطى، بينما لم تشهد أفقر خُمسية تغيرا يذكر.

الخُمسية ٣ (أغنى خُمسية) الخُمسية ٢ (أفقر خُمسية) الخُمسية ٤ الخُمسية ٥ (أغنى خُمسية)



المصادر: دراسة (Choi 2006)؛ ومكتب الإحصاءات الياباني؛ وقاعدة البيانات Povcal وقاعدة البيانات WIDER؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> تغطي البيانات الاقتصادات المتقدمة، والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة، وبلدان آسيا النامية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وإفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وكومنولث الدول المستقلة.  
<sup>٢</sup> تشمل كوريا ومقاطعة تايوان الصينية فقط.

وإذا نظرنا إلى متوسطات مستويات الدخل عبر الخُمسيات، نجد أن نصيب الفرد من الدخل قد ارتفع في جميع المناطق تقريبا حتى بالنسبة لأفقر الخُمسيات (الشكلان البيانيان ٤-٥، و٤-٦). والاستثناء من ذلك هو أمريكا اللاتينية، حيث شهدت انخفاضا كليا طفيفا، جاء مدفوعا في المقام الأول بالتأثير المعاكس للأزمات الاقتصادية والمالية على الفقراء في عدة بلدان. غير أن الدخل انتعشت منذ ذلك الحين من مستوياتها المنخفضة التي كانت عليها بعد الأزمات. والواقع أن دخل أفقر الخُمسيات ارتفع بوتيرة أسرع من ارتفاع دخل الشرائح الأخرى من السكان في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وكومنولث الدول المستقلة، وهو ما يتسق مع الأدلة المتوافرة من معاملات جيني، وإن كان ذلك الارتفاع من قاعدة منخفضة جدا. ولذلك، تشير الأدلة في كل المناطق إلى أن الفقراء ليسوا أسوأ حالا الآن بالمفهوم المطلق (إلا في عدد قليل من الاقتصادات في مرحلة ما بعد الأزمة)، وهم الآن في معظم الحالات أفضل حالا بكثير، وذلك في الشق الأكبر من مرحلة العولمة الأخيرة.

وتلخيصا لما سبق، تبرز من الأدلة حقيقتان عامتان. أولا، جاء نمو الدخل موجبا في جميع الخُمسيات في كل المناطق وكل مجموعات الدخل تقريبا في مرحلة العولمة الأخيرة في العقدين الماضيين. غير أنه في الوقت ذاته، زاد عدم المساواة في الدخل أساسا في البلدان متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل، وبدرجة أقل في البلدان منخفضة الدخل. ويبدو أن هذه التجارب الأخيرة تمثل تغيرا واضحا في المسار مقارنة بالهبوط العام في عدم المساواة في النصف الأول من القرن العشرين، وتختلف كذلك عن التصور القائل بأن النمو السريع الذي تحقق في شرق آسيا في ستينات وسبعينات القرن العشرين جاء مع الحفاظ على عدم المساواة عند مستويات منخفضة نسبيا. غير أنه يجب التأكيد على أن مقارنة بيانات عدم المساواة بين العقود الزمنية محفوف بالصعوبة، وذلك نظرا إلى التحفظات العديدة على دقة البيانات وقابلية المقارنة من الناحية المنهجية.

## ما هو تأثير العولمة على عدم المساواة؟

إزاء هذه الخلفية، من الطبيعي أن يثور السؤال حول القدر من زيادة عدم المساواة المشاهدة في البلدان متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل الذي يمكن عزوه إلى

زيادة العولمة، وما هو القدر منها الذي يمكن عزوه إلى عوامل أخرى كانتشار التكنولوجيا ووجود قيود محلية على تكافؤ الفرص. ويناقش هذا القسم أولاً القنوات التي من خلالها يمكن أن تؤثر العولمة التجارية والمالية على توزيع الدخل داخل البلد المعني، وبذلك يمهد للتحليل التجريبي الذي يلي بعد ذلك.

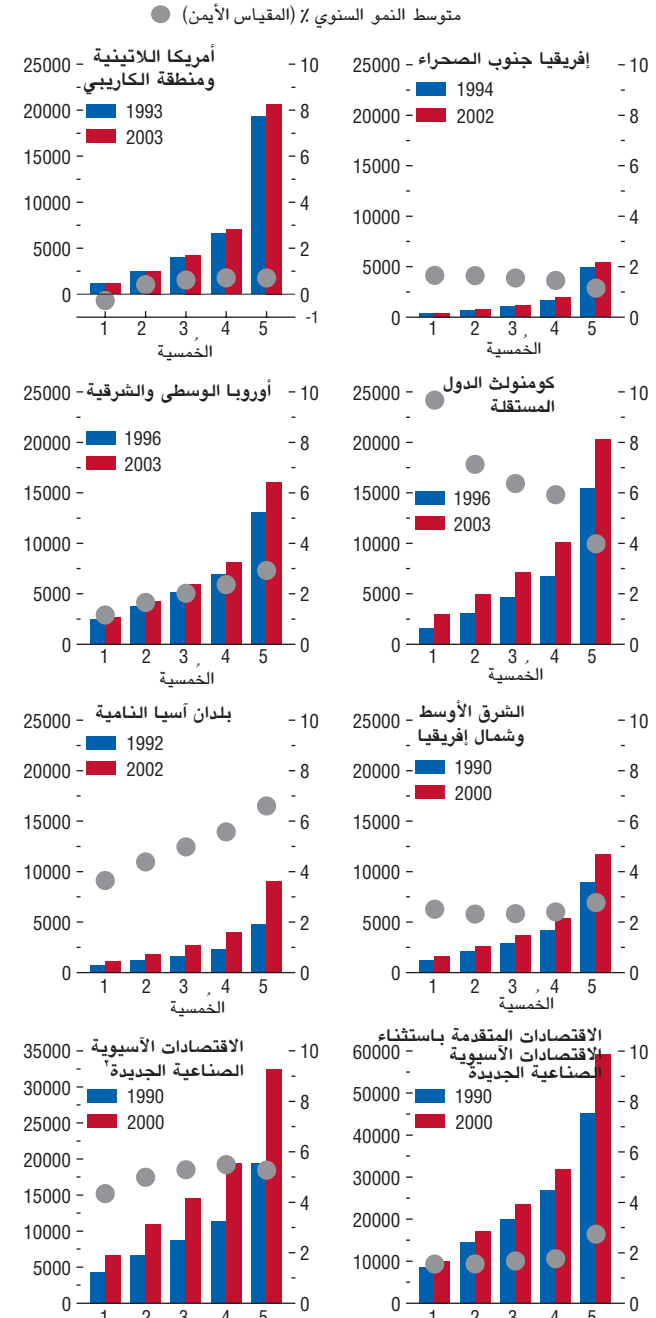
### القنوات التي من خلالها تؤثر العولمة على عدم المساواة

الرابطة التحليلية الرئيسية بين تحرير التجارة وعدم المساواة في الدخل التي توفرها النظرية الاقتصادية مستمدة من نظرية ستولبر-سامويلسون: وهي تعني أنه في الإطار الذي يتألف من بلدين واثنين من العوامل، تؤدي زيادة الانفتاح التجاري (من خلال تخفيض التعريفات الجمركية) في البلد النامي الذي تكون لديه وفرة في العمالة غير الماهرة إلى زيادة في أجور العمال ذوي المهارة المنخفضة، وتؤدي إلى انخفاض في تعويضات العمال ذوي المهارات العالية، مما يؤدي إلى انخفاض عدم المساواة في الدخل (راجع دراسة Stolper and Samuelson, 1941). وبعد تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات، يهبط سعر المنتج كثيف المهارة العالية (القابل للاستيراد) وتهبط كذلك تعويضات العمال ذوي المهارة العالية النادرين، بينما يرتفع سعر السلعة كثيفة المهارة المنخفضة (القابلة للتصدير) والتي تتوافر لدى البلد عوامل الإنتاج الخاصة بها نسبياً، وترتفع كذلك تعويضات العمال ذوي المهارات المنخفضة. أما في حالة الاقتصاد المتقدم الذي توجد لديه وفرة نسبية في عوامل الإنتاج عالية المهارة فيصدق العكس، إذ تؤدي زيادة الانفتاح إلى زيادة عدم المساواة.

وهناك توسيع مهم للنموذج الأساسي يؤدي إلى إضعاف الفارق بين الاقتصادات المتقدمة والنامية من حيث الآثار التوزيعية هو إدراج السلع التجارية «غير المنافسة»، أي السلع التي لا يتم إنتاجها في البلد المعني ويتم استيرادها لسبب واحد فقط هو، مثلاً، الفروق الكبيرة جداً في الموارد الطبيعية بين البلدين. ومن شأن تخفيضات التعريفات الجمركية أن تؤدي إلى تخفيض أسعار تلك السلع — ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي الفعلي للأسر — بدون التأثير على الأجور أو على أسعار السلع

### الشكل البياني ٤-٥: نصيب الفرد من الدخل حسب الخمسية<sup>١</sup> (بالدولارات الدولية في عام ٢٠٠٠، المتوسط المرجح بالسكان)

شهدت الدخول زيادة في جميع الخمسيات في كل المناطق عدا أفقر خمسية في أمريكا اللاتينية، وهو ما يرتبط جزئياً بالآثار اللاحقة للأزمات.



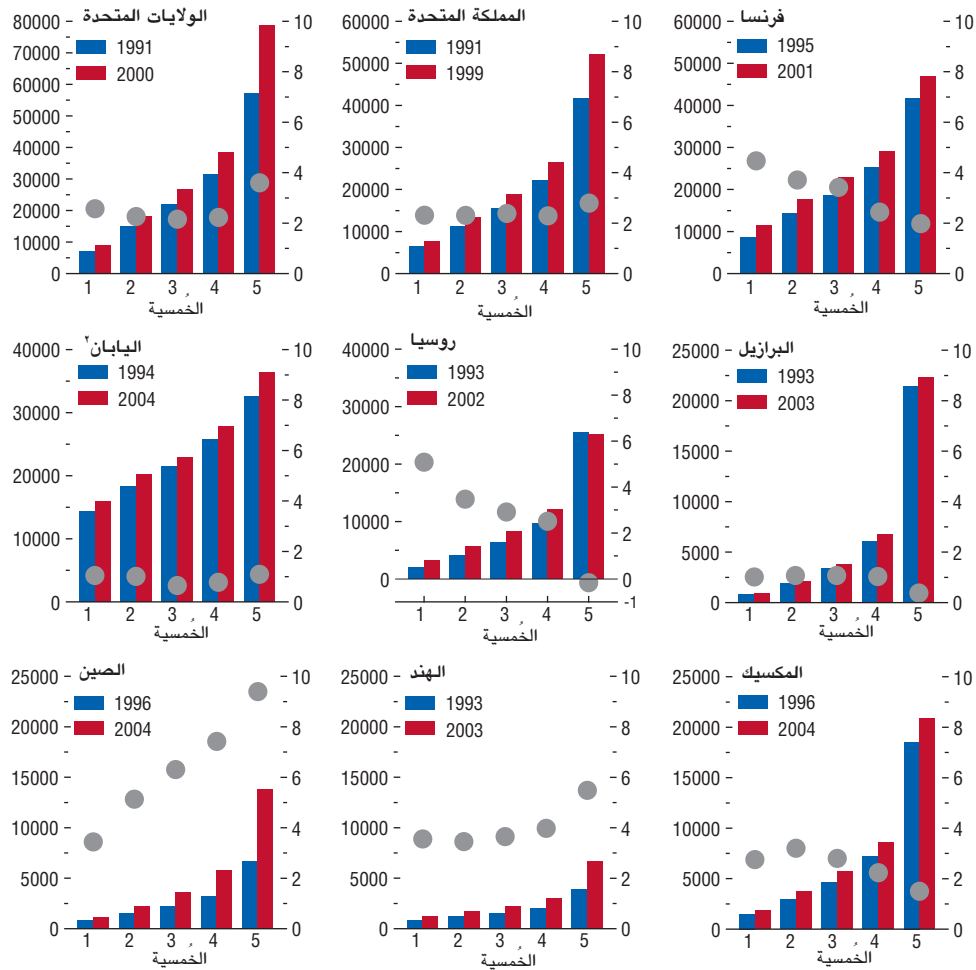
المصادر: دراسة (2006) Choi ودراسة (2006) Heston, Summers and Aten. ومكتب الإحصاءات الياباني؛ وقاعدة البيانات Povcal؛ وقاعدة البيانات WIDER؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> بيانات حصص الدخل أو الاستهلاك مطبقة على مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المأخوذة من جداول بن العالمية من أجل حساب نصيب الفرد من الدخل حسب الخمسية. راجع الملحق ٤-١.  
<sup>٢</sup> تشمل كوريا ومقاطعة تايوان الصينية فقط.

## ما هو تأثير العولمة على عدم المساواة؟

### الشكل البياني ٤-٦: نصيب الفرد من الدخل حسب الخُمسية في بلدان مختارة<sup>١</sup> (بالدولارات الدولية في عام ٢٠٠٠)

هناك اختلاف كبير بين تجارب فرادى البلدان رغم الزيادة الكلية في عدم المساواة في البلدان متوسطة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل..

متوسط النمو السنوي (% (المقياس الأيمن) ●



المصادر: دراسة: Heston, Summers, and Aten (2006) ومكتب الإحصاءات الياباني؛ وقاعدة البيانات Povcal؛ وقاعدة البيانات WIDER وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تستند العمليات الحسابية إلى بيانات حصص الدخل باستثناء ما يتعلق بالهند واليابان والمكسيك وروسيا، حيث استخدمت بيانات حصص الاستهلاك. وبيانات حصص الدخل أو الاستهلاك مطبقة على مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المأخوذة من جداول بن العالمية من أجل حساب نصيب الفرد من الدخل حسب الخُمسية. راجع الملحق ٤-١.

<sup>٢</sup> استناداً إلى بيانات حصص الأسر في الدخل.



### الإطار ٤-١: قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس

الوسيط وأوروبا الصاعدة وكمونولث الدول المستقلة، بينما يشجع استخدام مؤشرات جيني القائمة على الدخل في الاقتصادات المتقدمة وأمريكا اللاتينية. وتؤدي الفروق بين التعاريف ومنهجيات المسح إلى زيادة صعوبة استخدام مؤشرات جيني سواء القائمة على الاستهلاك أو القائمة على الدخل. وهناك عوامل يمكن أن تحد من قابلية مؤشرات جيني القائمة على مسح الاستهلاك للمقارنة، وهذه العوامل هي الفروق بين تعريف الاستهلاك، والاختلاف في عدد البنود الاستهلاكية المميزة بصورة منفصلة في المسوح، وما إذا كان المشاركون في المسوح يسجلون استهلاكهم أو يطلب إليهم أن يتذكروا استهلاكهم أثناء المقابلة، والتغيرات في طول فترة التذكر التي يطلب فيها إلى المشاركين في المسوح إبلاغ بيانات استهلاكهم، واختلاف الطرق المستخدمة في احتساب استهلاك كل من المساكن والسلع المعمرة والإنتاج المنزلي، وجوانب عدم الاتساق في معاملة التغيرات الموسمية وتوقيت المسوح، وإبلاغ البيانات بأقل من الواقع وإبلاغ بيانات مضللة عن استهلاك بعض البنود، والاختلاف في المجيبين داخل الأسرة. ويمكن أيضاً أن تختلف بيانات عدم المساواة في الدخل حسب ما إذا كان الدخل قبل استقطاع الضرائب أو بعده، وما إذا كان الدخل العيني والإيجارات المحتسبة والاستهلاك المنزلي تدرج أم لا، وكيفية إدراجها؛ وما إذا كان كل الدخل — بما في ذلك تحويلات العاملين وغيرها من التحويلات ودخل الممتلكات — يسجل أم أن كسب الأجر فقط هو الذي يسجل.<sup>٦</sup>

وهناك مخاوف أعم إزاء نوعي مؤشرات جيني، هي أن بعض المسوح ليست ممثلة على المستوى الوطني وتستبعد المجموعات السكانية الريفية، أو العسكريين أو الطلبة أو المجموعات السكانية التي تعيش في مناطق يكون إجراء المسح فيها باهظ التكلفة أو يقترن بالخطر. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يحدث التواء في توزيعات الدخل بسبب عدم الرد في المسوح أو الرد بأقل من الواقع بشأن الدخل — وهو ما يحدث في أغلب الحالات في مجموعات الدخل المرتفع في البلد، وبذلك يؤدي إلى إعداد تقارير أقل من الواقع عن عدم المساواة. ويمكن أيضاً أن يحدث تغيير كبير في توزيع

يستخدم الباحثون الذين يتناولون موضوع عدم المساواة عدة مقاييس مختلفة، مسترشدين بمدى توافر البيانات الأساسية ومناطق التركيز في البحث المعني.<sup>١</sup> ومن بين هذه المقاييس، يمثل مؤشر جيني مقياساً موجزاً من الشائع استخدامه لتوزيع الدخل في البلد المعني.<sup>٢</sup> ويسجل هذا المؤشر النطاق الواقع بين توزيع يحقق المساواة الكاملة وتكون فيه جميع الدخول مقتصمة بالتساوي (وهو معامل جيني عند القيمة صفر)، وبين توزيع يحصل فيه شخص واحد فقط على كل الدخل، وهو معامل جيني عند الواحد الصحيح). وتتراوح معاملات جيني عادة بين ٠,٢٥ و ٠,٦٥.

ورغم استخدام مؤشر جيني على نطاق واسع، فإن هناك العديد من قضايا المفاهيم والمنهجيات والتعاريف التي تجعل من الصعب المقارنة بين مؤشرات جيني بين البلدان وبمرور الوقت.<sup>٣</sup> ومن مصادر الاختلاف الرئيسية هو أن بعض مؤشرات جيني تستند إلى مسح للإنفاق الاستهلاكي للأسر، بينما هناك مؤشرات جيني أخرى تستند إلى مسح الدخل — وهو فرق يمكن أن يغير مؤشر جيني المشاهد في حالة البلد المعني في حدود ٠,١٥ نقطة. وعموماً، تميل مؤشرات جيني القائمة على الاستهلاك إلى أن تبين عدم مساواة أقل وهي أكثر شيوعاً في استخدامهما في البلدان النامية، التي يؤدي فيها ارتفاع معدلات العاملين لحساب أنفسهم في مجال الأعمال أو في مجال الزراعة (حيث يتقلب الدخل طوال العام) إلى صعوبة قياس الدخل.<sup>٤</sup> أما مؤشرات جيني القائمة على الاستهلاك فهي أكثر شيوعاً في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وفي وقت أقرب في أوروبا

المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو باتريك هيتينغر.<sup>١</sup> تشمل مقاييس عدم المساواة، إضافة إلى مؤشر جيني، نسب متوسط دخل أغني شرائح السكان إلى أفقر شرائح السكان، ومؤشر أتكينسون، ومقياس التعادل لتايل، والانحراف اللوغاريتمي للوسط الحسابي للدخل.

$$^2 \text{ يعرف مؤشر جيني بأنه } \frac{1}{2n^2\mu} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n |y_i - y_j|$$

حيث  $\mu$  هي الوسط الحسابي للدخل، و  $y_i$  و  $y_j$  هما الدخلان المشاهدان فردياً، و  $n$  هو عدد الدخول المشاهدة.

<sup>٣</sup> يمكن الاطلاع على مناقشة عامة للصعوبات التي تكتنف استخدام مؤشر جيني والبيانات القائمة على مسح الأسر في دراسة Deaton (2003)؛ ودراسة Ravallion (2003) وتقارير (World Bank (2006).  
<sup>٤</sup> من بين الأسباب الأخرى، يمكن أن يحدث انخفاض في مقاييس عدم المساواة القائمة على الاستهلاك نتيجة تمهيد الاستهلاك بين الفترات الزمنية ونتيجة ارتفاع خطأ القياس في حالة الدخل. راجع، على سبيل المثال، دراسة Ravallion and Chen (1996)؛ ودراسة Meyer and Sullivan (2006).

<sup>٥</sup> راجع، على سبيل المثال، دراسة (Chen and Ravallion (2004).  
<sup>٦</sup> فيما يتعلق بمعظم الاقتصادات المتقدمة المذكورة في هذه الدراسة، تستخدم بيانات الدخل بعض استقطاع الضريبة، وإن كانت عناصر الدخل تختلف بين البلدان. راجع بيانات Luxembourg Income Study كما وردت في قاعدة بيانات عدم المساواة في الدول على المستوى العالمي (World Income Inequality Database).

جيني، بذل عناية شديدة بالمفاهيم والتعاريف وتفاصيل منهجيات المسوح من أجل تحسين إمكانية المقارنة، وقد مضت قاعدة بيانات Povcal التي يديرها البنك الدولي شوطاً أبعد من غيرها من قواعد البيانات في تحقيق ذلك<sup>٩</sup>. وقد أنشئت قاعدة البيانات هذه باستخدام بيانات أساسية من المسوح الممثلة وطنياً مستخدمة تعاريف شاملة بقدر كاف للدخل أو الاستهلاك. وقد بذلت محاولات من أجل ضمان قابلية المسوح للمقارنة بمرور الوقت داخل البلدان، وإن كانت القابلية للمقارنة بين البلدان وداخل البلدان لا تزال ضعيفة، لأنه لم يتسن في العديد من الحالات إجراء تصحيح في ضوء الفروق بين طرق المسح. وبعد كل ذلك يتم حساب المقاييس بصورة متسقة وعلى أساس نصيب الفرد. وفيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي القياسي في هذه الدراسة، يمكن أن يعالج استخدام التغيرات في مؤشرات جيني بمرور الوقت والمأخوذة من قاعدة البيانات هذه، بدلاً من استخدام المستويات، بعض المخاوف الرئيسية المتعلقة بقابلية المؤشرات للمقارنة بين البلدان.

<sup>٩</sup> راجع دراسة (Chen and Ravallion (2004).

البيانات نتيجة لما إذا كان المسح يعدل في ضوء الفروق في مستويات الأسعار بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية أم لا، وكيفية تعديله.

وأخيراً، توجد فروق بين مؤشرات عدم المساواة بين الأسر ومؤشرات عدم المساواة بين الأفراد. فمقاييس عدم المساواة بين الأسر، والتي كانت أكثر شيوعاً بكثير قبل عام ١٩٨٠ يمكن أن توضح التغير في عدم المساواة بمرور الوقت كمجرد نتيجة للتغيرات في حجم وتكوين الأسر. ويساعد تعديل مؤشرات عدم المساواة حسب نصيب الفرد من وحدة التحليل على تجنب هذا التحيز، وقد اتبعت طرق مختلفة لإجراء هذا التعديل<sup>٧</sup>.

وعلى الرغم من وجود مبادئ توجيهية بشأن المسوح، فإنها لا تطبق باتساق بمرور الوقت وبين البلدان، وبذلك، قد تتحقق نتائج مختلفة نتيجة اختلاف المسوح بل وحتى اختلاف جولات المسح<sup>٨</sup>. ومن اللازم عند مقارنة مؤشرات

<sup>٧</sup> للاطلاع على عدة أمثلة لكيفية تعديل المقاييس، راجع World Income Inequality Database (2005).

<sup>٨</sup> راجع دراسة (Canberra Group (2001) ودراسة Deaton and Zaidi (2002).

وهناك تحد مهم هو كيفية تفسير الزيادة في علاوة المهارة المشاهدة في معظم البلدان النامية والتي تميز بين العمال المهرة والعمال غير المهرة. وقد أدى هذا إلى عدة مناهج تحليلية بديلة، بما في ذلك استحداث ما يلي: (١) منهج يقوم على بلدان متعددة يمكن للبلدان الفقيرة من بينها أن تستورد أيضاً سلعا كثيفة المهارة المنخفضة من غيرها من البلدان الفقيرة ويمكن بالمثل للبلدان الغنية أن تستورد سلعا كثيفة المهارة العالية من غيرها من البلدان الغنية؛ (٢) منهج يقوم على وجود سلسلة متصلة من السلع، يعني أن ما سيكون منها كثيف المهارة المنخفضة في الاقتصاد المتقدم سيكون كثيف المهارة العالية نسبياً في البلد الأقل تقدماً (راجع دراسة (Feenstra and Hanson, 1996)؛ (٣) منهج يقوم على السلع الوسيطة المستوردة المستخدمة في إنتاج منتج كثيف المهارة. غير أن هذه التوسيعات في حد ذاتها أثارت تحديات إضافية تواجه الاختبارات التجريبية، ولم يتم إثبات

التجارية الأخرى<sup>١٧</sup>. فإذا كانت هذه السلعة غير المنافسة تمثل حصة كبيرة في سلة استهلاك الشرائح الأفقر من المجتمع، فإن تخفيض التعريفات الجمركية على السلعة غير المنافسة يؤدي إلى تخفيض عدم المساواة في ذلك البلد. وبوجه أعم، في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، إذا تم تخفيض التعريفات الجمركية على السلع غير المنافسة التي لا يتم إنتاجها في البلد المعني ولكن يستهلكها الفقراء على وجه الخصوص في ذلك البلد، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض عدم المساواة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

وبوجه عام، لم يتم التحقق من انعكاسات نظرية ستولبر-سامويلسون في دراسات تغطي الاقتصاد بأسره، وخصوصاً فيما يتعلق بتأثيرات التحسين الناتجة عن تحرير التجارة على عدم المساواة في الدخل في البلدان النامية<sup>١٨</sup>.

<sup>١٧</sup> للاطلاع على عرض عام للمناهج التحليلية والتجريبية في دراسة العلاقة بين التجارة وعدم المساواة والفقير، راجع مثلاً دراسة (Davis and Mishra (2007).

<sup>١٨</sup> للاطلاع على مسح للدراسات الأخيرة التي تربط بين العولمة التجارية وعدم المساواة، راجع دراسة (Milanovic (2005a) التي تشير إلى أن

معظم الدراسات تخلص إما إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة وعدم المساواة أو إلى وجود علاقة عكسية بينهما.

## الإطار ٤-٢: ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة على عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند

باستمرار ناتجة عن عملية الانفتاح الاقتصادي أم لا.<sup>٣</sup> وبصفة عامة، خلص الباحثون إلى أنه من الممكن أن تكون أنماط تحرير التجارة قد أسهمت في تزايد فجوة الكسب. وتخلص دراسة (Hanson and Harrison 1999) إلى أن الحماية التجارية كانت أعلى في البداية في القطاعات كثيفة المهارات الأدنى، وقد تم تخفيض تلك الحماية بقدر أكبر في هذه القطاعات أثناء عملية الإصلاح. فإذا كانت آثار هذه التغييرات في التعريفات الجمركية قد انتقلت إلى تغيرات في أسعار السلع، فإن منطق نظرية ستولبر-سامويلسون يعني عندئذ أن الأجر النسبي للعمالة الماهرة كان سيرتفع. وتخلص دراسة (Robertson 2004) إلى أدلة تؤيد هذا الاستنتاج، حيث إن السعر النسبي للسلع كثيفة المهارة في المكسيك قد ارتفع في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٤، مما أدى إلى رفع الأجر النسبية للعمالة ذات الياقات البيضاء.

وهناك دراسات أخرى يختلف مناهج التركيز فيها اختلافًا طفيفًا، وهي تخلص إلى أنه رغم أن العولمة قد تكون أسهمت في زيادة عدم المساواة في الكسب في المكسيك، فإن العمال ذوي المهارات المنخفضة أفادوا بالمفهوم المطلق نتيجة تغير السياسات. وتوضح دراسة (Nicita 2004) أن التغييرات التي أدخلت على التعريفات الجمركية في التسعينات أدت إلى زيادة الدخل المتاح لجميع الأسر، حيث تمتعت أغنى الأسر بزيادة بلغت ٦٪ وتمتعت أفقر الأسر بزيادة بلغت ٢٪، مما أدى إلى انخفاض نسبته ٣٪ في عدد الأسر الفقيرة. وفي بحث متصل بذلك، تخلص دراسة (Hanson 2007) إلى أن الأفراد في المناطق الأكثر تعرضًا للعولمة، تمتعوا في التسعينات بزيادة بلغت ١٠٪ في دخل العمل قياسًا إلى الأفراد في المناطق الأقل تعرضًا للعولمة، مما أدى إلى تخفيض معدلات الفقر في مناطق التعرض العالي للعولمة بنسبة ٧٪ قياسًا إلى مناطق التعرض المنخفض للعولمة.

### الصين

جاءت الزيادة الهائلة في تحرير التجارة في الصين مصحوبةً بهبوط كبير في معدلات الفقر، ولكنها جاءت أيضًا مصحوبةً بزيادة في عدم المساواة في الدخل، حيث ارتفع معامل جيني الكلي ارتفاعًا حادًا من ٠,٢٨ في عام

<sup>٣</sup> في عام ١٩٨٨، كان عمال المناطق الحضرية الواقعون عند المئين التسعين يحققون كسب عمل بلغ ٣,٦ أمثال كسب العمل الذي يحققه العمال الواقعون عند المئين العاشر. وبحلول عام ٢٠٠٤، ارتفعت النسبة إلى ٤,٧ أمثال، مع حدوث تقلبات كبيرة في الكسب النسبي حول فترة أزمة عملة البيزو المكسيكية في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٥.

هناك منهج مكمل للتحليل المقارن بين البلدان لتأثير العولمة على عدم المساواة المستخدم في هذا الفصل، وهو النظر بقدر من التفصيل في تجارب بلدان معينة (راجع دراسة (Goldberg and Pavcnik, 2007)). وميزة الدراسات القطرية هي أنها تركز على مقاييس أكثر تفصيلاً لعدم المساواة (أي عدم المساواة في الأجور) وعند مستوى تقسيم أدق جغرافيًا أو حسب القطاعات. وإضافة إلى ذلك، فإنها تستخدم أيضًا بيانات أكثر تفصيلاً للمتغيرات الأخرى كالتعريفات الجمركية والسياسات الاجتماعية. ونظرًا إلى أن العولمة يمكن أن تؤثر على عدم المساواة من خلال قنوات مختلفة وبسرعات مختلفة باختلاف البلدان، فإن الدراسات القطرية يمكن أن توفر فهما متعمقا مهما لا يمكن اكتسابه في البحوث المقارنة بين البلدان، وقد يكون فيه ارتباط وثيق بين السياسات والنتائج المتحققة.<sup>١</sup> ويوضح العرض العام التالي للدراسات الصادرة أخيرًا عن المكسيك والصين والهند مدى فائدة الدراسات القطرية، كما يوضح قيودها أيضًا.<sup>٢</sup>

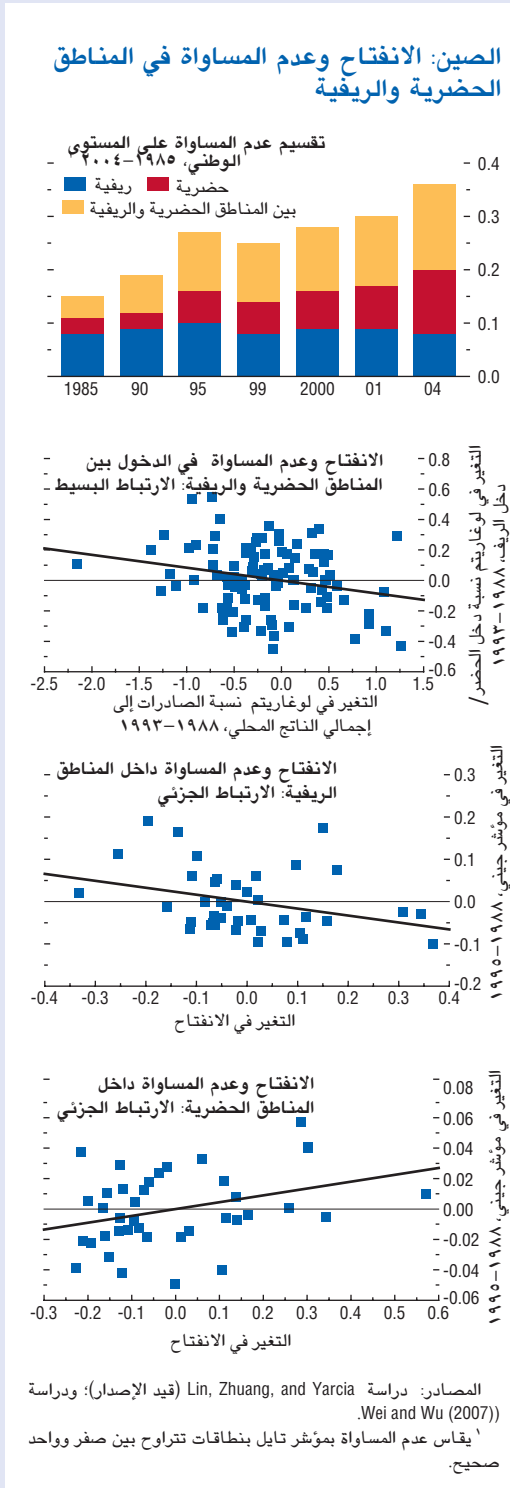
### المكسيك

أجرت المكسيك إصلاحات بعيدة المدى في الفترة بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٤ أدت إلى فتح اقتصادها أمام تدفقات التجارة ورؤوس الأموال. وفي الفترة ذاتها، بدأت فجوة الكسب في الاتساع بين العمال ذوي المهارات العالية والعمال ذوي المهارات المنخفضة، مما أدى إلى ظهور حجم كبير من الدراسات التي بحثت ما إذا كانت الفجوة المتزايدة

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو كريس باباجورجيو، وأسهم فيه كل من غوردون هانسون وبييتيا توبالوفا.

<sup>١</sup> هناك قيد يرد على معظم هذه الدراسات القطرية هو أنها لا تضبط صراحةً أثر التقدم التكنولوجي، وأنها في بعض الحالات لا تضبط أثر العولمة المالية، وقد تبين في هذا الفصل أنه هذين الأثرين يؤديان دورًا أساسيًا. وهناك قيد آخر هو استخدام منهجية الفرق المزدوج (difference-in-difference) والتي لا تسجل أثر العولمة على عدم المساواة في البلد ككل. ورغم أنه قد يكون للتحرير أثر كلي يتمثل في زيادة أو تخفيض عدم المساواة، فإن هذه المنهجية تختبر ما إذا كان هذا الأثر الكلي غير متساو أم لا، وما إذا كانت بعض الصناعات أو المناطق أفادت أكثر من العولمة مقارنة بغيرها أم لا.

<sup>٢</sup> يرد في دراسة (Goldberg and Pavcnik 2007) تلخيص للدراسات التي تركز على تجارب كولومبيا والأرجنتين والبرازيل وشيلي ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية.



١٩٨١ إلى ٠,٤٢ في عام ٢٠٠٤. وترجع الزيادة المشاهدة في عدم المساواة الكلي في معظمها إلى الزيادة المستمرة في الفروق بين دخول الأسر في المناطق الحضرية والمناطق الريفية وإلى النمو غير المنتظم في الدخل بين الأسر الحضرية (راجع اللوحة العليا في الشكل البياني المأخوذ من دراسة Lin, Zhuang, and Yarcia, قيد الإصدار). و تخلص دراسة Wei and Wu (2007) أيضا، عن طريق التركيز على مقارنة عدم المساواة بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٥، إلى أن الأرقام الكلية لعدم المساواة يمكن أن تخفي نمطا أدق للتغيرات الأساسية. ويبحث مؤلفا هذه الدراسة أثر العولمة التجارية على عدم المساواة في الدخل في الصين باستخدام طرق جديدة وفتتي بيانات فريدتين عن ٣٩ منطقة حضرية و ٤٠ منطقة ريفية في الصين. وتسمح فئة البيانات الأولى ببحث عدم المساواة في الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، أما فئة البيانات الثانية فتسمح ببحث عدم المساواة داخل كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية.<sup>٤</sup> ويستخدم المؤلفان تقسيما لمؤشر تايل يجمع بين جوانب عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية ودخل كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مقياس كلي لعدم المساواة في الدخل، ويريان أن منهجها في تقسيم مؤشر تايل يسجل بطريقة أدق الآثار غير المتساوية لمختلف عناصر عدم المساواة الكلي.<sup>٥</sup>

<sup>٤</sup> فئة البيانات الأولى مأخوذة من الكتاب السنوي لإحصاءات المناطق الحضرية في الصين (Urban Statistical Yearbook of China). ومن Fifty Years of the Cities in New China: 1949-98، وهما صادران عن مكتب إحصاءات الدولة في الصين (China's State Statistics Bureau). وتتألف فئة البيانات الثانية من مسحين للأسر تم إجراؤهما في عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٥ بالتعاون بين اقتصاديين دوليين ومعهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية. وتعتمد تلك الدراسة على بيانات مأخوذة من المناطق الحضرية والمحافظات الريفية التي تديرها المدن - وهو ترتيب إداري خاص بالصين - وليس من المقاطعات الريفية التي تديرها الولايات مباشرة.

<sup>٥</sup> مؤشر تايل هو مؤشر بديل لمعامل جيني. ومن ميزات مؤشر تايل أنه لكونه المجموع المرجح لعدم المساواة داخل المجموعة الفرعية المعنية، فإنه من الأسهل تفكيكه. والتقسيم الخاص لمؤشر تايل والمستخدم في دراسة Wei and Wu (2007, pp. 25-26) اقتراحته دراسة Shorrocks (1980) ودراسة Mookherjee and Shorrocks (1982). وعلى نحو أكثر تحديدا، تعبر المعادلة التالية عن عدم المساواة الكلي:

$$V_U = V_r \lambda_r I_r + V_U \lambda_U I_U + V_r \lambda_r \log \lambda_r + V_U \lambda_U \log \lambda_U$$

هما نسبتا السكان في المناطق الحضرية والريفية، على التوالي؛ و  $\lambda_U$  و  $\lambda_r$  هما نسبتا متوسط الدخل في المناطق الحضرية والريفية إلى المتوسط الوطني الكلي للدخل، على التوالي؛ و  $I_U$  و  $I_r$  هما مؤشرا تايل مطبقا داخل كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية، على التوالي. ويورد تقرير The World Bank (1997) تقديرات مفادها أن ٧٥٪ من التغير في عدم المساواة الكلي تفسره عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية في الفترة ١٩٨٤-١٩٩٥.

#### الإطار ٤-٢ (تتمة)

تلك الدراسة الاختلافات في علاوات الأجور في الصناعة والسياسات التجارية بين الصناعات وبمرور الوقت. وتعرف علاوات الأجور في الصناعة بأنها النسبة من الأجور الفردية التي تتحقق نتيجة انتساب العامل للصناعة بعد ضبط أثر خصائص العمال. وحيث إن مختلف الصناعات تستخدم نسبا مختلفة من العمال المهرة، فإن التغيرات في علاوات الأجور تترجم إلى تغيرات في الدخول النسبية لكل من العمال المهرة وغير المهرة (راجع دراسة Pavcnik and others, 2004؛ ودراسة Goldberg and Pavcnik, 2005). وتشير النتائج إلى أن تخفيضات التعريفات الجمركية ارتبطت بزيادة في الأجور داخل الصناعة، وهو ما يرجح أن يكون انعكاسا لزيادات الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، تخلص الدراسة إلى وجود أدلة على أن تحرير التجارة أدى إلى انخفاض عدم المساواة في الأجور بين العمال المهرة والعمال غير المهرة. ويستق هذا مع التخفيضات الأكبر المتحققة في التعريفات الجمركية في القطاعات التي لديها نسب أكبر من العمال غير المهرة.

وهناك دراسات أخرى تركز على أثر تغيرات التعريفات الجمركية على عدم المساواة في الدخول على مستوى المقاطعات. فدراسة (2007) Topalova تربط بين الاختلافات في أنواع الصناعات بين المقاطعات واللاحقة على التحرير وبين درجة الانفتاح أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر عبر الصناعات.<sup>٦</sup> وتطبق بحوث أخرى منهجية الفرق المزدوج (difference-in-difference) في بحث مدى الاختلاف في الاستهلاك بين فئات توزيع الدخل كاملة نتيجة تعرض المقاطعة المعنية لتراجع الحماية ولتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير النتائج التي خلص إليها هذا البحث إلى أن تحرير التجارة أدى إلى زيادة في عدم المساواة، وخصوصا في المقاطعات الحضرية، حيث حدثت زيادة كبيرة في دخل أغنى الشرائح والحاصلين على التعليم العالي قياسا إلى الأسر الواقعة في أدنى توزيع الدخل. ورغم أن التقديرات المتعلقة بالعينة الريفية ليست ذات دلالة إحصائية، فإن التقديرات بالنقط في كل مقاييس عدم المساواة تعني أن الهبوط في التعريفات الجمركية يرتبط بزيادة في عدم المساواة. فضلا على ذلك، لا يبدو أن هناك أي علاقة بين

وتصورا لأهمية طريقة التجميع، تعرض اللوحات السفلى الثلاث في الشكل البياني الارتباطات بين الانفتاح التجاري وبين عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية، وعدم المساواة داخل المناطق الحضرية، وعدم المساواة داخل المناطق الريفية. ويكشف التحليل الاقتصادي القياسي المنهجي الذي أجراه المؤلفان، أن تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض عدم المساواة في الدخول بين المناطق الحضرية والريفية، ويؤدي إلى زيادة صغيرة نسبية في عدم المساواة داخل المناطق الحضرية، ويؤدي إلى تخفيض عدم المساواة داخل المناطق الريفية، وهو ما يتسق مع الارتباطات الواردة في الشكل البياني. وما هو أهم أن المؤلفين في تلخيصهما للعناصر الثلاثة لعدم المساواة يقدران أن زيادة الانفتاح تؤدي إلى انخفاض محدود في عدم المساواة الكلي.<sup>٦</sup>

وتتعارض هذه النتيجة مع التصور الشائع على نطاق أوسع والمتمثل في أن تحرير التجارة قد أسهم في زيادة عدم المساواة في الدخول في الصين. ومن الدروس الأساسية المستفادة من هذا العمل أن التقسيم والقياس للملائمين لعدم المساواة في الدخول بين المناطق المختلفة يمكن أن يعدلا الأثر المشاهد للانفتاح على عدم المساواة في الدخول في الصين.

ولا تعني التجربة الصينية بالضرورة أن أثر تحرير التجارة على عدم المساواة في الدخول والتي تشير إليه هذه المنهجية سوف يكون هو نفس الأثر في البلدان الأخرى، وذلك نظرا إلى تنوع الآليات التي من خلالها تسير العولمة. فضلا على ذلك، فإن قيود البيانات في العديد من البلدان في العادة لا تسمح بتطبيق تلك المنهجية.

#### الهند

كثفت الهند من الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الانفتاح في اقتصادها في أوائل التسعينات، وذلك عن طريق تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتخفيض الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التنظيمات المحلية التقييدية. وتضع دراسة Kumar and Mishra (2006) (قيد الإصدار) تقييما تجريبيا لأثر تحرير التجارة في الهند في عام ١٩٩١ على الأجور في الصناعة.<sup>٧</sup> وتستخدم

<sup>٦</sup> في بحث مرتبط بذلك باستخدام بيانات مسوح الأسر في ٢٩ مقاطعة صينية للفترة ١٩٨٨-٢٠٠١، تخلص دراسة Zhang and Wan (2006) إلى أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة حصة الفقراء الذين يعيشون في أسر حضرية في الدخل.

<sup>٧</sup> تضم فئة البيانات بيانات على المستوى الجزئي مأخوذة من هيئة مسح العينة الوطنية (National Sample Survey Organisation) مع بيانات عن الحماية التجارية على المستوى الدولي تغطي السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠.

<sup>٨</sup> تستخدم هذه الدراسة بيانات قائمة على الاستهلاك مأخوذة من ٣٦٠ مقاطعة (أي المقاطعات الواقعة في أكبر ١٥ أو ١٦ ولاية هندية) وتغطي فترتين زمنيتين، وهما عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٩. وللإطلاع على شرح مفصل للبيانات وطريقة التقدير المستخدمة، راجع دراسة Topalova (2007).



وعدم مساواة على المستوى الريفي أمر أساسي في وضع تقدير للعلاقة بين العولمة عدم المساواة. أما في الدراسة المتعلقة بالهند، فقد استخدمت بيانات مفصلة عن التعريفات الجمركية على الواردات موزعة بحسب الصناعات والمقاطع كمقياس للانفتاح التجاري. وتكشف النتائج التي توصلت إليها دراسات الحالة هذه صورة أدق للعلاقة المتبادلة بين العولمة وعدم المساواة لا يمكن تسجيلها في الدراسات المقارنة بين البلدان. وتشير الأدلة بوجه عام إلى أن الآليات التي تؤثر العولمة من خلالها على عدم المساواة تختلف بحسب كل بلد على حدة وكل فترة زمنية على حدة، مما يعكس التناظر الكبير بين البلدان ويعكس كذلك طبيعة وتوقيت ما تقوم به من إصلاحات تجارية.

الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم المساواة داخل المقاطعة في أي من العينات الريفية أو الحضرية.

### خاتمة

يوضح هذا الإطار كيف يمكن للدراسات القطرية أن تستفيد من بيانات أكثر تجزئة وتفصيلا من أجل دراسة آثار العولمة على عدم المساواة. غير أنه لا يمكن لأي دراسة أن تسجل جميع جوانب هذه العلاقة، بل تركز كل دراسة على بعض المعلومات ذات الأهمية الخاصة. وفي حالة المكسيك، استخدمت هذه الدراسة عدم المساواة في الأجر وليس عدم المساواة في الدخل عند تسجيل تفاوتات التوزيع بين المناطق. وفي مثال الصين، تبين أن التقسيم إلى عدم مساواة على المستوى الحضري

العالية من منظور البلد الأقل تقدما، قد يبدو استثمارا أجنبيا مباشرا خارجا كثيف المهارة المنخفضة نسبيا من منظور الاقتصاد المتقدم. ومن ثم، فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات النامية، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب النسبي على العمالة غير الماهرة في كليهما، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الاقتصادات المتقدمة والنامية. ولم تصل الأدلة التجريبية المتعلقة بهذه القنوات إلى تأكيد قاطع لهذا الرأي، حيث ينظر إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إما سلبي، على الأقل في المدى القصير، أو على أنه غير قاطع.<sup>٢١</sup>

وإضافة إلى قناة الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك قنوات أخرى مهمة تتدفق من خلالها رؤوس الأموال عبر الحدود، بما في ذلك تدفقات الإفراض المصرفي عبر الحدود، وتدفقات حافظة سندات الدين عبر الحدود، وتدفقات حصص رأس المال عبر الحدود. وفي هذا السياق الأوسع، يرى البعض أن زيادة تحرير الحساب الرأسمالي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص الحصول على الموارد المالية أمام الفقراء، بينما يرى آخرون أن زيادة ترجيح احتمال الأزمات المالية وزيادة الانفتاح المالي يمكن أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالفقراء بصورة غير متناسبة.<sup>٢٢</sup>

أي منها بصورة متسقة.<sup>١٩</sup> وقد أدى هذا إلى ظهور تفسيرات للارتفاع المستمر في علاوات المهارات استنادا إلى الفكرة القائلة بأن التغير التكنولوجي متحيز لصالح المهارات بحكم طبيعته، مما يؤدي إلى عزو الزيادات المشاهدة في عدم المساواة (بما في ذلك في الاقتصادات المتقدمة) إلى صدمات التكنولوجيا الخارجية. ولهذا السبب، فإن أي تقدير تجريبي للآثار الكلية للعولمة يجب أن يسجل صراحة تغيرات التكنولوجيا في البلدان المعنية، وذلك إضافة إلى المتغيرات الأساسية المرتبطة بالتجارة.

وهناك قيد آخر يرد على الانعكاسات التي تعتمد على استخدام نظرية ستولبر-سامويلسون يتعلق بالفرض الوارد في تلك النظرية، وهو أن العمالة ورأس المال لديهما حرية الحركة داخل البلد ولكن ليس على المستوى الدولي. فإذا أمكن لرأس المال أن ينتقل عبر الحدود، فإن انعكاسات هذه النظرية تضعف بقدر كبير. ومن شأن هذه القناة أن تظهر أوضح ما تكون في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو غالبا ما يوجه إلى القطاعات عالية المهارة في الاقتصاد المضيف.<sup>٢٠</sup> فضلا على ذلك، فإن ما يبدو أنه استثمار أجنبي مباشر داخل كثيف المهارة

<sup>١٩</sup> لا يسمح مستوى جميع بيانات التعريفات الجمركية، مثلا، بالتحديد الواضح للواردات غير المنافسة بوجه عام والسلع والوسيلة غير المنافسة على وجه الخصوص. وفضلا على ذلك، في إطار يقوم على بلدان متعددة يوجد فيه أكثر من بلد واحد لديه وفرة في العمالة منخفضة المهارات، لا يكون من الواضح أي السلع يكون قابلا للتصدير وأيها يكون قابلا للاستيراد.

<sup>٢٠</sup> راجع دراسة (1996) Cragg and Epelbaum، ودراسة، Behrman، Birdsall، and Székely (2003).

<sup>٢١</sup> راجع دراسة (2003) Behrman، Birdsall، and Székely التي تخلص إلى وجود آثار سلبية في الأجل القصير في أمريكا اللاتينية، ودراسة (2005a) Milanovic التي ترى أن الأدلة المستمدة من عينة واسعة من البلدان تعتبر غير قاطعة.

<sup>٢٢</sup> للاطلاع على مناقشة للقنوات التي من خلالها قد يؤدي التكامل المالي إلى الإضرار بالفقراء، راجع دراسة (2002) Agénor، وراجع دراسة (2002) Fallon and Lucas التي تخلص إلى أن الأدلة على الآثار التوزيعية للأزمات ليست متسقة.



وقد خلصت بعض الأبحاث التي أجريت مؤخرا إلى أن قوة المؤسسات تؤدي دورا بالغ الأهمية: ففي السياق الذي يشهد مؤسسات قوية، يمكن أن تسمح العولمة المالية بتمهيد أفضل في الاستهلاك وتخفيض التقلب من منظور الفقراء، بينما في حالة أن تكون المؤسسات ضعيفة فإن الفرص المالية يشوبها التحيز لصالح ذوي الدخل الأعلى وحجم الأصول الأعلى، وقد تؤدي الزيادة المتحققة في التمويل من استغلال المدخرات العالمية وليس فقط المدخرات المحلية إلى زيادة حدة عدم المساواة.<sup>٢٣</sup> ومن ثم، فإن تكوين التدفقات المالية قد يكون مهما، وقد يتأثر التأثير الصافي بعوامل أخرى أيضا كتنوع مؤسسات القطاع المالي.

وتلخيصا لما سبق، تشير الاعتبارات التحليلية إلى أن أي تحليل تجريبي للآثار التوزيعية للعولمة يجب أن يأخذ في الحسبان قناة التجارة ومختلف القنوات التي من خلالها تسير العولمة المالية، وأن يأخذ في الحسبان أيضا التأثير المنفصل للتغير التكنولوجي. فضلا على ذلك، فعلى خلفية الأنماط الفعلية لتدفقات التجارة والتدفقات المالية، لا توفر الدراسات النظرية إرشادا واضحا بشأن ما إذا كانت العولمة تؤثر على عدم المساواة في الاقتصادات المتقدمة والنامية بصورة مختلفة أم لا.

### بحث تجريبي للعلاقة بين العولمة وعدم المساواة

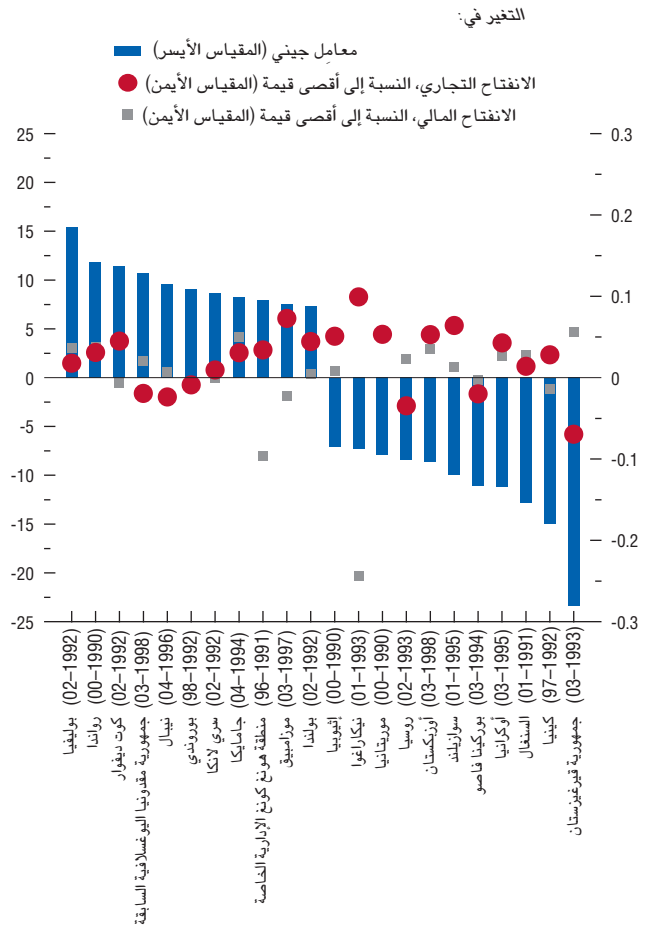
رغم وجود تصورات مشتركة، لا تشير الملاحظة العابرة إلى وجود ارتباط واضح بين التغيرات في عدم المساواة عبر البلدان، والتغيرات في درجة العولمة التي بلغتها البلدان المعنية في نفس الفترة (الشكل البياني ٤-٧). ولكن ربما لا يكون هذا مدعاة للاستغراب، وذلك بالنظر إلى تعدد القنوات التي من خلالها تسير تلك العلاقة وتنوع العوامل الأخرى المهمة أيضا. ومن ثم يتناول هذا الفصل بالبحث بشكل وثيق البيانات المقارنة بين البلدان والمتعلقة بالتغيرات في عدم المساواة باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على توزيع الدخل، بما في ذلك المتغيرات التي تسجل مختلف جوانب العولمة وغيرها

<sup>٢٣</sup> للاطلاع على مناقشة لانخفاض التقلبات نتيجة العولمة المالية، راجع دراسة Prasad and others (2007). ورغم أن دراسة Demirgüç-Kunt and Levine (2007) ترى أن التطور المالي يعتبر إيجابيا بدرجة أكبر من منظور أفقر شرائح السكان، وأساسا من خلال أثره الإيجابي على النمو الكلي، تخلص دراسة Claessens and Perotti (2007) (وشبكة الصدور) إلى أن النتيجة المتحققة قد تكون مختلفة، حيث إن معظم منافع الإصلاحات المالية تنالها نخبة صغيرة.

### الشكل البياني ٤-٧: عدم المساواة مقارنة بالعولمة: بلدان مختارة<sup>١</sup>

(التغير في المؤشرات في آخر ١٠ سنوات تتوافر عنها بيانات، السنوات المشار إليها)

ليس هناك ارتباط واضح بين التغيرات في عدم المساواة وبين التغيرات في الانفتاح التجاري أو المالي.

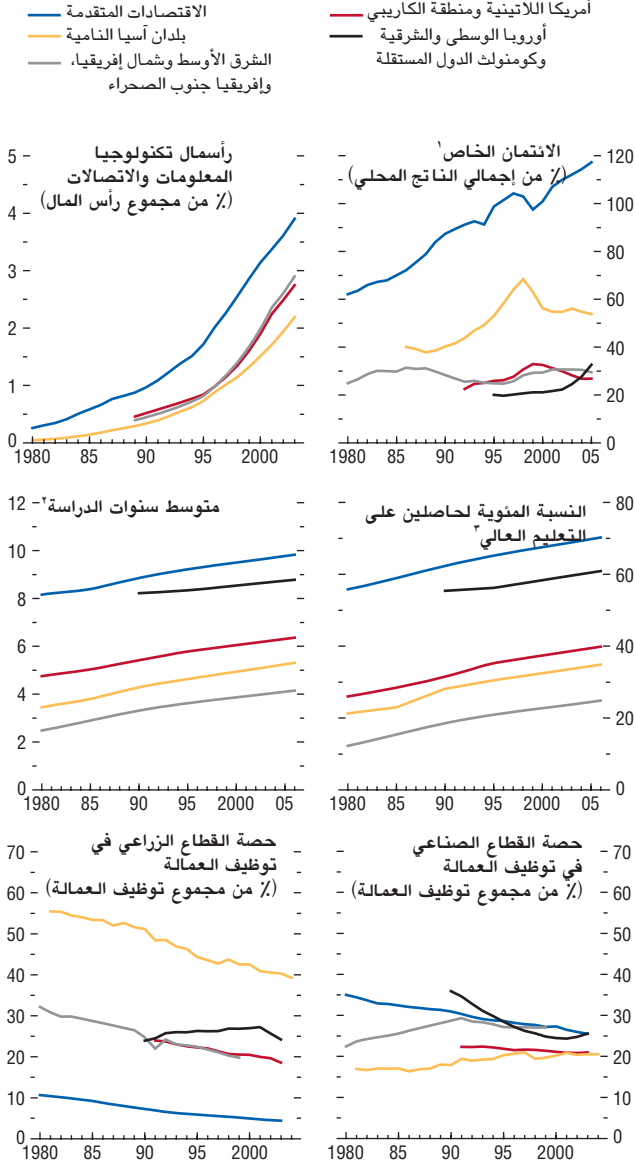


المصدر: دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006) وقاعدة البيانات Povcal؛ وقاعدة البيانات WIDER؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. <sup>١</sup> تشمل العينة البلدان البالغ عددها ١١ بلدان التي لديها أكبر زيادة أو أكبر انخفاض في معامل جيني في الفترة المعنية.

## بحث تجريبي للعلاقة بين العولمة وعدم المساواة

### الشكل البياني ٤-٨: رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والائتمان الخاص، والتعليم، والحصص القطاعية في توظيف العمالة

العولمة هي عامل واحد فقط من العوامل التي أثرت على عدم المساواة. أما التطورات المؤثرة الأخرى التي يحتمل أن تكون لها انعكاسات مهمة على عدم المساواة فهي التغيير التكنولوجي السريع، والتعميق المالي، والتحسينات المتحققة في التعليم، والتحول عن القطاع الزراعي في توظيف العمالة.



المصادر: دراسة Borro and Lee (2000) ودراسة Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine (2000) ودراسة Jorgenson and Vu (2005) وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من قبل بنوك الودائع النقدية وغيرها من المؤسسات المالية. متوسط سنوات الدراسة لدى مجموع السكان البالغة أعمارهم ١٥ سنة فأكثر.  
٢ النسبة المئوية لحاصلين على التعليم الثانوي أو العالي من مجموع السكان البالغة أعمارهم ١٥ سنة فأكثر.

من العوامل التي يمكن أن تكون لها أهمية في تحديد كيفية تغير عدم المساواة في البلدان بمرور الوقت.

- هناك عامل أساسي هو دور التكنولوجيا. ويقدر ما يكون التغير التكنولوجي محابيا لذوي المهارات الأعلى ويؤدي إلى زيادة حدة «فجوة المهارات»، بقدر ما يمكن أن يؤثر سلبا على توزيع الدخل في الاقتصادات المتقدمة والنامية عن طريق تخفيض الطلب على الأنشطة الأدنى مهارة، وزيادة العلاوة على الأنشطة الأعلى مهارة، وزيادة العائدات على رأس المال (راجع مثلا دراسة Birdsall, 2006، وعدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتقاس التطورات التكنولوجية في هذه الدراسة بحصة رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع رصيد رأس المال، والذي شهد ارتفاعا سريعا في العشرين سنة الماضية في كل المناطق (الشكل البياني ٤-٨).

- وهناك متغير مهم آخر هو فرص التعليم. فعند مستوى معين من التكنولوجيا، يتوقع أن تؤدي زيادة فرص التعليم إلى تخفيض عدم المساواة في الدخل عن طريق السماح لحصة أكبر من السكان بالانخراط في أنشطة عالية المهارة. وتميل الفرص التعليمية إلى الزيادة في كل المناطق، ولكن مع وجود اختلاف كبير بين البلدان.

- وهناك عامل ثالث يؤثر على توزيع الدخل هو النسبة القطاعية في توظيف العمالة. ففي البلدان النامية، إذا تم الانتقال في توظيف العمالة من القطاع الزراعي إلى الصناعة أن يحسن توزيع الدخل عن طريق زيادة دخل المجموعات ذات الكسب المنخفض.<sup>٢٤</sup> وفي هذا السياق، يمكن أن يتوقع أن تؤدي زيادة مرونة أسواق العمل أيضا إلى تحسين توزيع الدخل، إذ أنها تيسر الانتقال من المهن ذات العائد المنخفض صوب مهن تقترن بفرض أفضل (راجع دراسة Topalova, 2007).

- وهناك متغير مهم آخر يؤثر على عدم المساواة هو التطور المالي، مقيسا على أساس نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي. وكما وردت مناقشته في القسم السابق، حتى إن كان التطور المالي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض عدم المساواة في الدخل عن طريق زيادة فرص الحصول على رأس المال أمام

<sup>٢٤</sup> بالمثل، يمكن أن يتوقع أن تؤدي الزيادة في الإنتاجية النسبية لقطاع الزراعة إلى تخفيض عدم المساواة في الدخل عن طريق زيادة دخل العاملين في هذا القطاع.

الجدول ٤-١: محددات معامل جيني، العينة الكاملة (المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني).

النموذج الموجز (أ)	النموذج الممثل للقاعدة المعيارية (ب)	الصادرات القطاعية (ج)	الإنتاجية القطاعية (د)	باستثناء الحصص توظيف العمالة (هـ)
<b>العولمة التجارية</b>				
نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي				
٠,٠٤٧-				
(١,٥٠)				
نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي				
	٠,٠٥٧-		٠,٠٤٨-	٠,٠٥٦-
	** (٢,٥٦)		** (٢,١٥)	** (٢,٤١)
الصادرات الزراعية				
	٠,٠٣-			
	** (٢,٤٩)			
صادرات الصناعات التحويلية				
	٠,٠٠٢-			
	(٠,١٠)			
صادرات الخدمات				
	٠,٠٠٦-			
	(٠,٣٨)			
١٠٠ ناقصا معدل التعريفات الجمركية				
٠,٠٠٢-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٣-
** (٢,٢٧)	** (٢,٥٢)	** (٢,٧١)	** (٢,٦١)	** (٢,٥٠)
<b>العولمة المالية</b>				
نسبة الأصول والخصوم العابرة للحدود إلى إجمالي الناتج المحلي				
٠,٠٢٢				
(١,٢٤)				
نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إجمالي الناتج المحلي				
	٠,٠٤	٠,٠٣٨	٠,٠٣٥	٠,٠٣٩
	** (٣,٠١)	** (٣,٠٦)	** (٢,٥٧)	** (٢,٩٦)
مؤشر انفتاح الحساب الرأسمالي				
٠,٠٠٢				
(٠,٣٦)				
<b>المتغيرات الضابطة</b>				
حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع رصيد رأس المال				
٠,٠٤٧	٠,٠٣١	٠,٠٢٧	٠,٠٣٠	٠,٠٣٣
** (٢,٧٩)	** (١,٩٨)	(١,٦٢)	** (٢,٠٣)	** (٢,٠١)
الانتماء المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)				
٠,٠٦	٠,٠٥١	٠,٠٤٩	٠,٠٥٠	٠,٠٤٢
** (٣,٧٤)	** (٣,٤٩)	** (٣,٨١)	** (٣,٥٤)	** (٣,٠٦)
حصة الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل من السكان				
٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤
×× (٢,٠٢)	(١,٤٧)	(٠,٧٧)	*(١,٨٢)	** (٢,٠٨)
متوسط سنوات التعليم				
٠,٣٥٥-	٠,٢١٦-	٠,١٨٢-	٠,٣٢٨-	٠,٣٥٩-
*(١,٩١)	(١,٢٠)	(١,٠٠)	*(١,٨٤)	*(١,٩١)
حصة قطاع الزراعة في توظيف العمالة				
٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٥٢	٠,٠٥٢	٠,٠٥٢
*(١,٦٧)	** (٢,٠٥)	** (٢,٢١)	** (٢,٢١)	** (٢,٢١)
حصة قطاع الصناعة في توظيف العمالة				
٠,٠٩١-	٠,٠٩٥-	٠,٠٩٨-	٠,٠٩٨-	٠,٠٩٨-
** (٢,٤٠)	** (٢,٧٨)	** (٢,٢٦)	** (٢,٢٦)	** (٢,٢٦)
الإنتاجية النسبية للعمالة في الزراعة				
			٠,٠٣٧-	
			*(١,٦٧)	
الإنتاجية النسبية للعمالة في الصناعة				
			٠,١٢٨	
			** (٣,٠٣)	
٢٨٨	٢٨٨	٢٨٤	٢٧٩	٢٨٨
٠,٢٦	٠,٣	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٢٧
المشاهدات				
معامل التحديد المعدل (للاختلاف الداخلي)				

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: راجع الملحق ٤-١. إحصاءات التثبيت عند إدراج عدم تجانس التباين واردة بين أقواس: وتعني علامة النجمة \* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٠٪، وعلامة النجمتين \*\* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ٥٪، وعلامة الثلاث نجوم \*\*\* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٪. وكل المتغيرات التفسيرية وأردت باللوغاريتم الطبيعي، فيما عدا مقياس التعريفات الجمركية، ومؤشر انفتاح الحساب الرأسمالي، وحصة الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل من السكان. والمتغيرات اليمنى اليسرى مخرجة من تأثير الوسط الحسابي باستخدام الأوساط الحسابية لكل بلد على حدة (وهو ما يعادل وضع تقدير باستخدام طريقة تقدير البيانات الطولية مع تثبيت الأثر القطرية)، وتشمل المعادلات متغيرات صورية زمنية. وقد تم تقدير المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

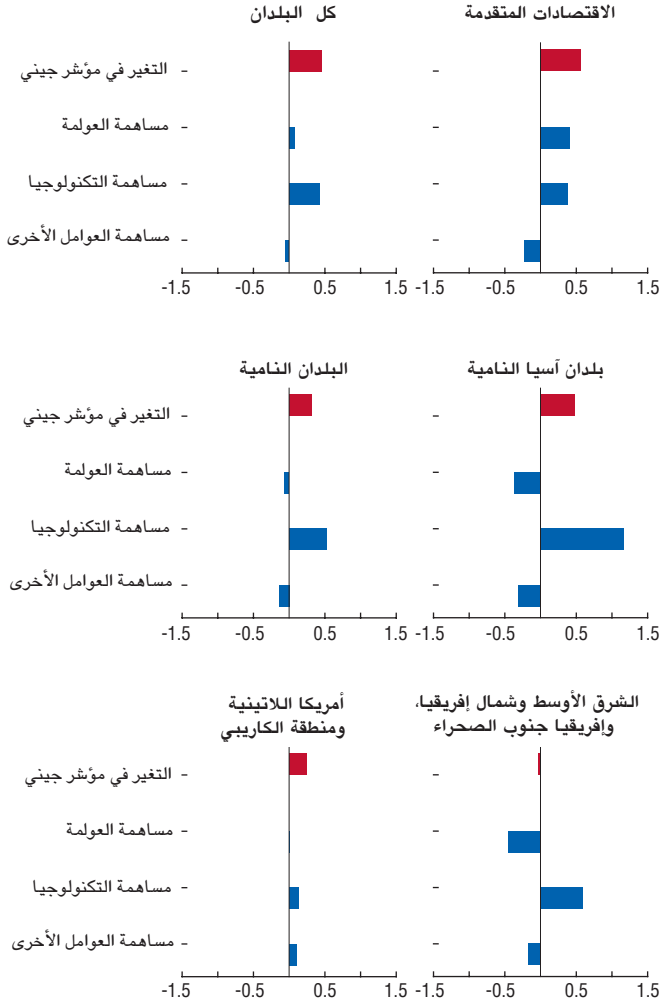
وتتناول المرحلة الأولى من البحث التجريبي العلاقة بين المقاييس الموجزة للانفتاح التجاري والمالي وبين عدم المساواة في الدخل. وبعد ذلك يرد تحليل أكثر تفصيلا للعلاقة بين مختلف عناصر الانفتاح التجاري والمالي من جهة وعدم المساواة من جهة أخرى. وهناك

الفقراء، فإن هذا يعتمد على نوعية المؤسسات في البلد المعني. ففي السياق الذي توجد فيه مؤسسات ضعيفة، قد تتحقق منافع التعميق المالي للأغنياء بصورة غير متناسبة، مما يؤدي إلى زيادة حدة عدم المساواة الذي كان سائدا في البداية من حيث فرص التمويل.

## بحث تجريبي للعلاقة بين العولمة وعدم المساواة

### الشكل البياني ٤-٩: تفسير التغيرات في مؤشر جيني<sup>٢٥</sup> (متوسط التغير السنوي %)

كان التأثير المخل بالمساواة الذي أحدثته العولمة أكبر في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع جزئياً إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، بينما كان التغير التكنولوجي في البلدان النامية، وخاصة في بلدان آسيا النامية، هو العامل ذا المساهمة الرئيسية في زيادة عدم المساواة.



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ١ الفترة ١٩٨١-٢٠٠٣ أو أطول فترة فرعية تتوفر عنها بيانات جميع المتغيرات المستخدمة في الانحدار وتحسب مساهمة كل متغير على أساس متوسط التغير السنوي في المتغير مضروباً في معامل انحدار المتغير (راجع الملحق ٤-١). وفي حالة جدول «كل البلدان»، أخذت معاملات الانحدار من تقدير العينة الكاملة الوارد في العمود (ب) في الجدول ٤-١. وفي حالة جداول مجموعات البلدان، أخذت معاملات الانحدار من الجدول ٤-٣، والذي يوفر تقديرات المعاملات الخاصة بكل مجموعة على حدة.  
 ٢ راجع الشكل البياني ٤-١٠ للاطلاع على تكوين مساهمة العولمة. أما مساهمة العوامل الأخرى، فهي مجموع مساهمات كل من نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، ومتغيرات التعليم، والحصص القطاعية في توظيف العمالة، والقيمة المتبقية.

متغيرات تفسيرية أخرى مدرجة في التقديرات، وهي حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع رصيد رأس المال لدى البلد المعني، والائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، ومتوسط عدد سنوات التعليم وتوزيعه، وحصة توظيف العمالة في كل من الزراعة والصناعة. ويركز التحليل على تغيرات عدم المساواة بمرور الوقت، ويضبط تأثير الفروق في المستويات بين البلدان، وذلك باستخدام آثار قطرية ثابتة.<sup>٢٥</sup> وقد وُضِع تقدير النموذج على جدول من ٥١ بلداً (منها ٣١ بلداً من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية) في الفترة ١٩٨١-٢٠٠٣، مع استخدام مقاييس إضافية تقسم العينة إلى اقتصادات متقدمة واقتصادات نامية.<sup>٢٦</sup>

وتشير النتائج إلى أن أهم عامل محرك وراء الزيادة الأخيرة في عدم المساواة بين البلدان كان هو التقدم التكنولوجي. واستناداً إلى النموذج الممثل للقاعدة المعيارية، والوارد وصفه بمزيد من التفصيل في الملحق ٤-١، يفسر التقدم التكنولوجي وحده معظم الزيادة السنوية البالغ متوسطها ٠,٤٥٪ في معامل جيني منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين (العمود «ب» في الجدول ٤-١، والشكل البياني ٤-٩).<sup>٢٧</sup> وقد أسهم كل من العولمة المالية والتعميق المالي مساهمة إضافية بلغت ٠,١٪ سنوياً في رفع معامل جيني، ووازنتها

<sup>٢٥</sup> هناك ميزة إضافية للتركيز على الاختلاف داخل البلد، هي تقليل مخاطر التحيز للمتغيرات المحذوفة (omitted variable bias). وقد استبعد تأثير الصدمات العالمية المشتركة كالدورات الاقتصادية أو فترات النمو باستخدام متغيرات صورية زمنية.

<sup>٢٦</sup> حيث إن مسوح الدخل والاستهلاك لا تجري سنوياً، فإن عمليات التقدير تستخدم جدولاً غير متوازن يقتصر فيه إدراج المشاهدات على السنوات التي تتوفر عنها بيانات فعلية. فضلاً على ذلك، بالنظر إلى الحجم الأصغر للعينات في حالتها الاقتصادية المتقدمة والنامية على السواء، فإن النتائج الخاصة بهذين المجموعتين الفرعيتين هي بيانات أولية بدرجة أكبر.

<sup>٢٧</sup> النتائج ثابتة عند إدراج التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تفسيري. وغير أن هذا المتغير تم استبعاده في عمليات التقدير الواردة في هذه الدراسة من أجل تقدير الآثار الكاملة للمتغيرات ذات الأهمية، بما في ذلك أثرها المتحقق من خلال زيادة النمو الكلي. وهناك متغيرات تفسيرية أخرى ممكنة (هي الديمقراطية، والقيود على السلطة التنفيذية، ومدى مرونة التنظيمات، وسعر الصرف الحقيقي، ومعدلات التبادل التجاري) تم إدراجها في البداية، ولكن لم يتم التوصل إلى تقدير لها يكون ثابتاً أمام التغيرات. وأن تتوفر بيانات شاملة عن الإنفاق الاجتماعي الحكومي والتحويلات الاجتماعية الحكومية، والهجرة، وتحويلات العاملين عن كل البلدان، وإن كان من المحتمل أن يكون لهذه القنوات آثار إضافية مهمة على نتائج عدم المساواة المشاهدة.

انخفاضات معادلة تقريبا في معامل جيني نتجت من زيادة فرص التعليم وانتقال توظيف العمالة بعيدا عن الزراعة.<sup>٢٨</sup> ويأتي التأثير السالب الصافي للعولمة على عدم المساواة نتيجة للآثار المتعارضة لمختلف عناصر العولمة، وذلك كما يلي: مارست العولمة التجارية تأثيرا مساويا، بينما ارتبطت العولمة المالية (وخصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر) بزيادة عدم المساواة في الدخل في الفترة التي غطاها البحث في هذه الدراسة (الشكل البياني ٤-١٠).<sup>٢٩</sup>

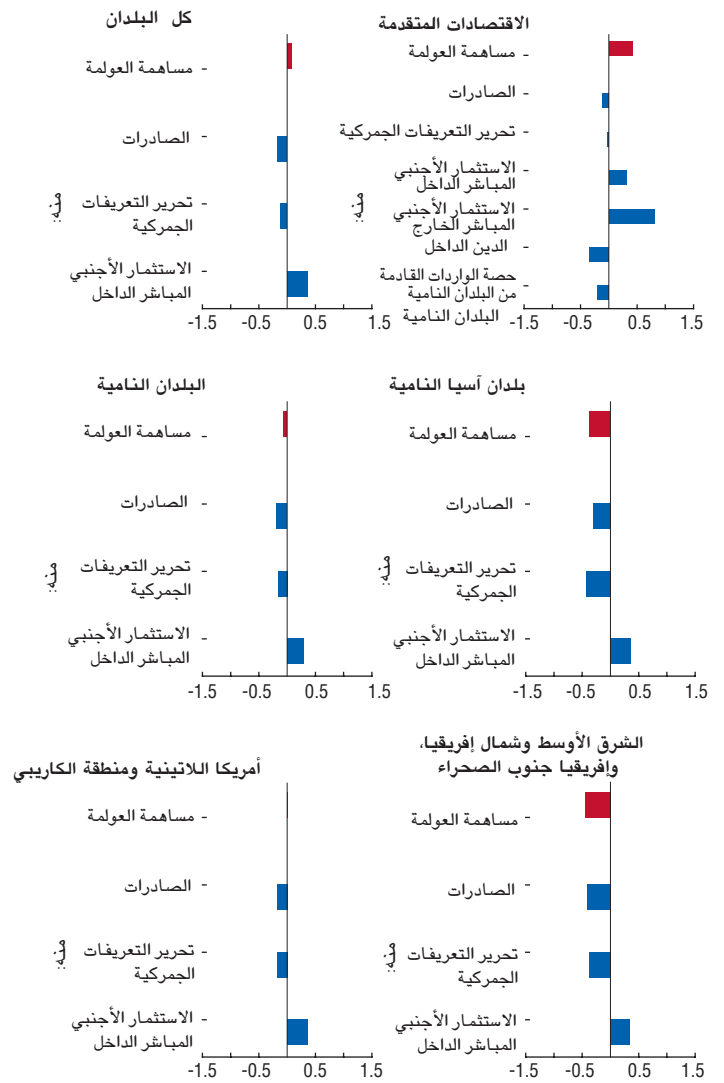
وباستخدام بيانات أكثر تفصيلا وتقدير معاملات انحدار منفصلة لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، يشير التحليل إلى اختلاف تأثير العولمة على عدم المساواة باختلاف مجموعات البلدان قيد البحث. ففي البلدان المتقدمة، كان إسهام العولمة أكبر إلى حد ما من إسهام التكنولوجيا في ارتفاع معامل جيني بمقدار ٠,٦٪ سنويا في المتوسط خلال العقدين الماضيين. غير أن التكنولوجيا في البلدان النامية كانت المحرك الأول وراء ارتفاع معامل جيني بمقدار ٠,٣٪ سنويا في المتوسط، بينما كان وزن العولمة بسيطا في المقابل. ويمكن تفسير هذه الفروق بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على قنوات العولمة في مجموعتي البلدان، حيث كان توسع العولمة المالية أسرع بكثير في الاقتصادات المتقدمة، بينما كان توسع العولمة التجارية أسرع في الاقتصادات النامية.

<sup>٢٨</sup> معامل الانحدار في حالة التعليم مقدر بطريقة غير دقيقة في النموذج الممثل للقاعدة المعيارية، وهذه مشكلة شائعة في دراسات الاقتصاد الكلي التي تتناول أثر التعليم. غير أن دراسات الاقتصاد الجزئي كانت أنجح بوجه عام في إثبات العائدات المتحققة من الاستثمار في التعليم، وخصوصا في حالة البلدان التي يكون لديها نصيب الفرد من الدخل أدنى وفي حالة التعليم الابتدائي (راجع دراسة Pscharopoulos and Patrinos, 2004). ومتغير التعليم المطبق في الانحدارات مأخوذ من دراسة Barro and Lee (2000). وذلك كما يرد شرحه في الملحق ٤-١.

<sup>٢٩</sup> تم بعدة طرق تأكيد النتائج الواردة في هذه الدراسة من حيث ثباتها. فمن أجل معالجة المخاوف من أن عدم المساواة ذاته قد يؤثر على متغيرات العولمة، تم استخدام نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، ونسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إجمالي الناتج المحلي، من خلال الاستعانة بقيمتيها المتأخرة، وإجمالي الناتج المحلي المرجح بالصادرات لدى الشركاء التجاريين (وهو مقياس للطلب على صادرات البلد) (ومقلوب) مجموع أصول الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات المتقدمة المرجح بالمسافات (وهو مقياس لعرض الاستثمار الأجنبي المباشر). وقد أثبتت النتائج ثباتها عند إدراج المنشأ الداخلي أمام المتغيرات الداخلية وكذلك أمام إسقاط بلد واحد من العينة في كل مرة.

### الشكل البياني ٤-١٠: تقسيم آثار العولمة على عدم المساواة (متوسط التغير السنوي %)

أحدثت العولمة التجارية تأثيرا مخرلا بالمساواة، بينما ارتبطت العولمة المالية، وعلى وجه الخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر، بتوسع تفاوتات الدخل.



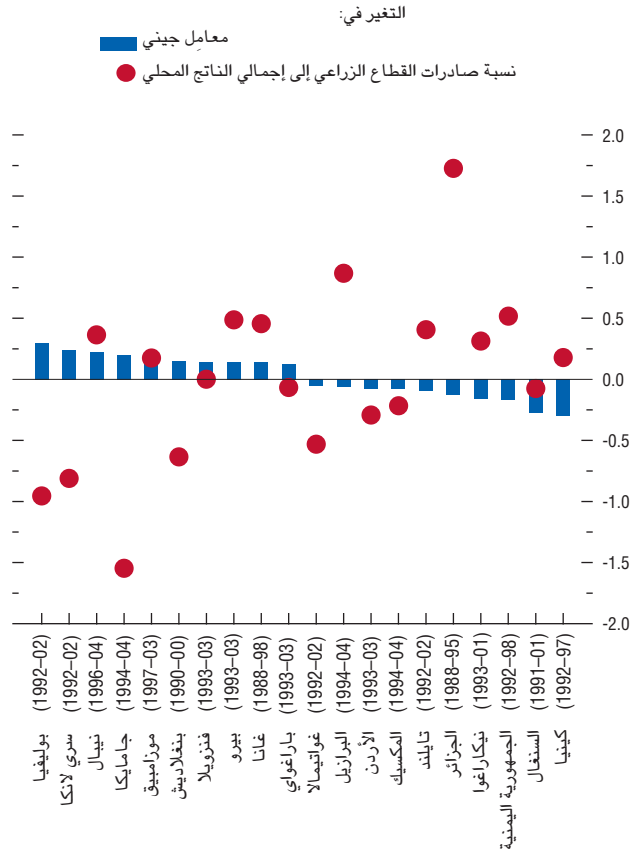
المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي، الفترة ١٩٨١-٢٠٠٣ أو أطول فترة فرعية تتوافر عنها بيانات جميع المتغيرات المستخدمة في الانحدار. وتحسب مساهمة كل متغير على أساس متوسط التغير السنوي في المتغير مضروباً في معامل انحدار المتغير (راجع الملحق ٤-١). وفي حالة جدول «كل البلدان»، أخذت معاملات الانحدار من تقدير العينة الكاملة الوارد في العمود (ب) في الجدول ٤-١. وفي حالة جداول مجموعات البلدان، أخذت معاملات الانحدار من الجدول ٤-٣، والذي يوفر تقديرات المعاملات الخاصة بكل مجموعة على حدة.

## بحث تجريبي للعلاقة بين العولمة وعدم المساواة

### الشكل البياني ٤-١١: عدم المساواة مقارنة بصادرات القطاع الزراعي

(التغير في لوغاريتم المؤشرات في آخر ١٠ سنوات تتوافر عنها بيانات: السنوات مشار إليها)

أسهم النمو في صادرات القطاع الزراعي في تخفيض عدم المساواة في البلدان النامية التي لا تزال الزراعة فيها توظف حصة كبيرة من القوة العاملة.



المصدر: قاعدة البيانات Povcal؛ وقاعدة البيانات WIDER؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وبالنظر إلى النتائج بقدر أكبر من التفصيل، نجد أن الأثر الإيجابي للتجارة على تخفيض عدم المساواة في الدخول ملحوظ على وجه الخصوص في حالة الصادرات الزراعية، وخصوصاً في البلدان النامية التي لا تزال الزراعة توظف فيها حصة كبيرة في القوة العاملة (العمود «ج» في الجدول ٤-١). والجزائر والبرازيل ونيكاراغوا وتايلند هي أمثلة للبلدان التي ارتبط فيها ارتفاع حصة الصادرات الزراعية بهبوط مستمر في عدم المساواة — بينما حدث العكس في بنغلاديش وبوليفيا وجامايكا وسري لانكا (الشكل البياني ٤-١١). وتؤيد هذا الاستنتاج الأدلة التي تشير إلى أن زيادة الإنتاجية النسبية للزراعة ترتبط أيضاً بانخفاض عدم المساواة (راجع العمود «د» في الجدول ٤-١). كذلك، فإن انتقال العمال الزراعيين العاطلين عن العمل من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، وهو ما من شأنه ارتفاع إنتاجية القطاع الزراعي إلى المتوسط السائد في الاقتصاد، يميل إلى تخفيض عدم المساواة. وقد تبين أيضاً أن التأثير الصافي لتخفيض التعريفات الجمركية تأثير إيجابي في تخفيض عدم المساواة في الدخول.

وفيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة، ترتبط الواردات من البلدان النامية بانخفاض عدم المساواة<sup>٣١</sup> ويُفسر ذلك عن طريق إحلال الوظائف ذات الأجور الأعلى في قطاع الخدمات، مثل تجارة التجزئة، محل وظائف الصناعات التحويلية ذات الأجر الأقل عند الطرف الأدنى في الاقتصادات المتقدمة<sup>٣٢</sup>. وهناك قناة ثانية ممكنة هي أنه عندما تصبح السلع المستوردة غير المنافسة متوافرة بصورة أسهل وبسعر أقل، فإن الدخل الفعلي للشريحة الأفقر من السكان في الاقتصادات المتقدمة يرتفع إذا كانت تلك السلع تمثل حصة أكبر

<sup>٣٠</sup> آثار الصادرات الزراعية وصادرات الصناعة التحويلية والخدمات غير مختلفة اختلافاً ذا دلالة إحصائية فيما بينها، ولكن الصادرات الزراعية تقترن بأعلى معامل وهي ذات دلالة إحصائية.

<sup>٣١</sup> للاطلاع على عمليات تقدير الاقتصاد القياسي، راجع الجدول ٤-٣ في الملحق ٤-١.

<sup>٣٢</sup> راجع دراسة Overholt (2003) للاطلاع على مناقشة عن الإحلال بين وظائف قطاع الصناعات التحويلية ووظائف قطاع الخدمات في الولايات المتحدة.



في استهلاك تلك الشريحة مقارنة باستهلاك الشريحة الأوغى. ٣٣

ويبدو أن العولمة المالية، وخصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر، ترتبط بارتفاع في عدم المساواة. ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل هو الذي يزيد من حدة عدم المساواة في البلدان النامية، فإن هناك أثرا سلبيا إضافيا يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في الاقتصادات المتقدمة. وتتسق هذه النتيجة مع الأدلة القائمة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاعات ذات الكثافة الأعلى في المهارات والتكنولوجيا (من منظور البلد المضيف)، مما يزيد من الطلب النسبي على العمال المهرة في الاقتصادات المتقدمة والنامية معا (الشكل البياني ٤-١٢). غير أن هذا هو متوسط الأثر في فترة العينة. ويتوقع أن يختلف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف القطاعات، وهو يتبدد بمرور الوقت مع استمرار اكتساب العمال للمهارات والتعليم.

والنتيجة القائلة بأن للاستثمار في جوانب التقدم التكنولوجي تأثير مقل بالمساواة، تتسق مع الرأي القائل بأن التكنولوجيا الجديدة تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالمهارات، وإلى تطبيق الأساليب الآلية في المدخلات منخفضة المهارة نسبيا في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء (راجع دراسة Birdsall, 2007). وكما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة مكافآت الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، فذلك يخلق التقدم التكنولوجي طلبا أكبر على أصحاب المهارات الأعلى. وفي الاقتصادات المتقدمة، ينتشر استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع في الصناعات التحويلية والخدمات، مما يرفع علاوة المهارات في شريحة كبيرة من الاقتصاد. أما فيما بين البلدان النامية، فإن أثر التقدم التكنولوجي أقوى في آسيا مقارنة بأمريكا اللاتينية، وربما يعكس هذا كون حصة الصناعات التحويلية كثيفة التكنولوجيا هي أعلى في آسيا (الشكل البياني ٤-١٣). ورغم الأثر المميز والمنفصل للتكنولوجيا على عدم المساواة والموجود في البيانات، فإنه يظل من المهم أن يقر في الأذهان أن انتشار التكنولوجيا وزيادة العولمة غير مستقلين عن بعضهما البعض — فقد ساعد التقدم التكنولوجي على تعميق التجارة والروابط المالية بين البلدان، بينما ساعدت العولمة على انتشار استخدام التكنولوجيا.

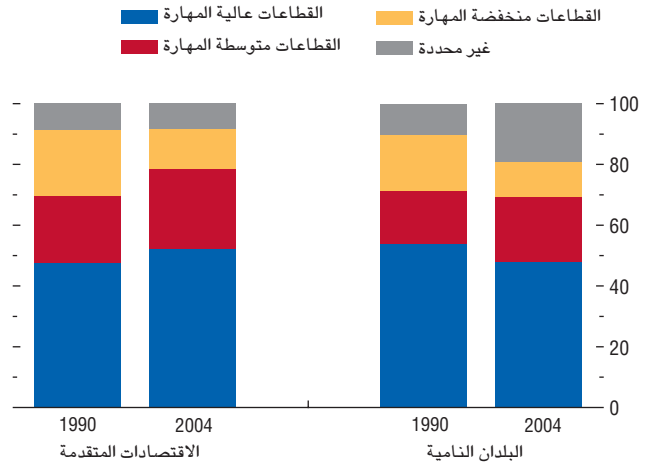
٣٣ غالبا ما لا تستخدم معاملات جيني القائمة على الدخل مخفضات مختلفة لتضخم الأسعار للشرائح الغنية والفقيرة، ومن ثم لا يمكنها في العادة تسجيل هذا الأثر.

## الشكل البياني ٤-١٢: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع

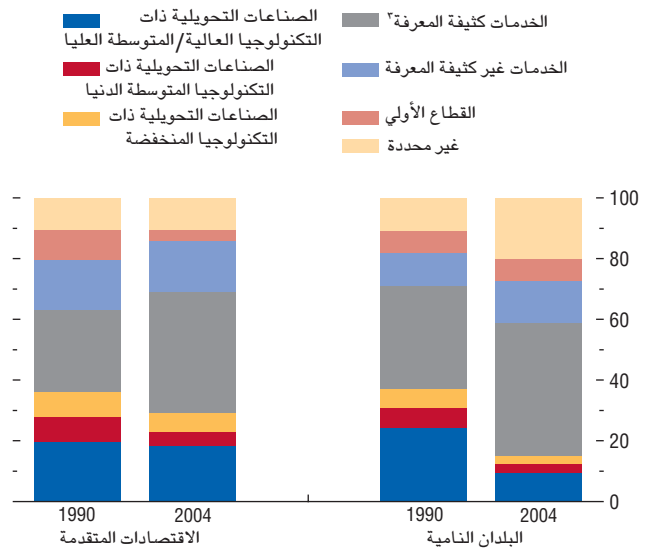
(الحصة في مجموع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل)

تركز تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء في القطاعات عالية المهارة، بما في ذلك قطاع الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية/المتوسطة العليا والخدمات كثيفة المعرفة.

### حسب مستوى المهارات<sup>١</sup>



### حسب كثافة التكنولوجيا<sup>٢</sup>

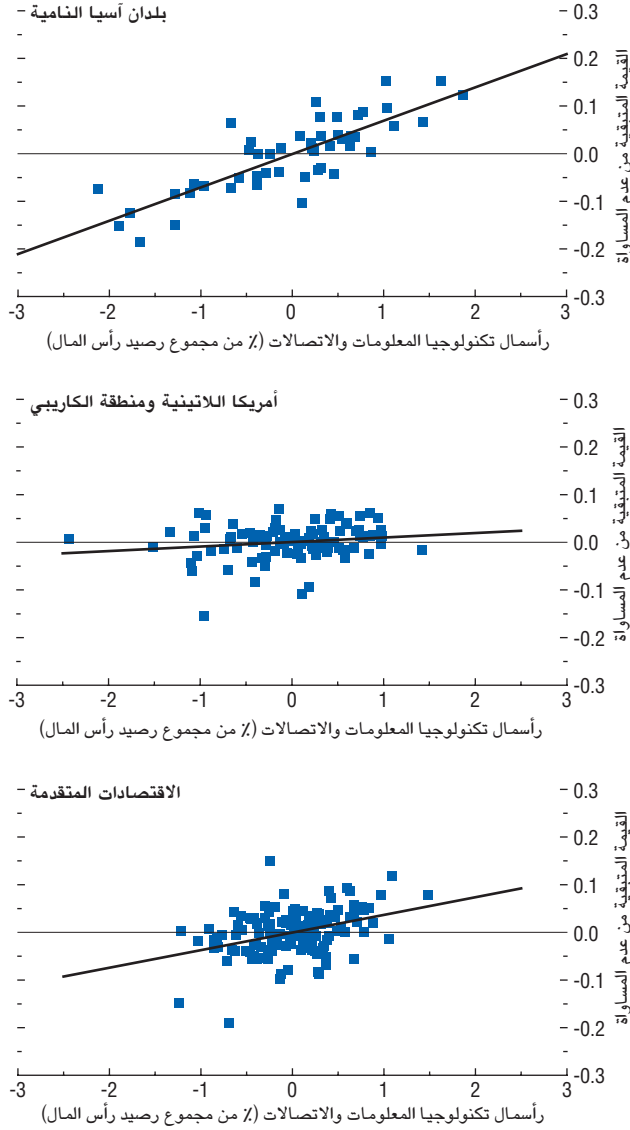


المصادر: تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> مستوى المهارة حسب تعريفه الوارد في الملحق ١-٥ بعدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.  
<sup>٢</sup> كثافة التكنولوجيا حسب التعريف الموضوع من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.  
<sup>٣</sup> يشمل التمويل؛ وأنشطة الأعمال؛ والتعليم؛ والخدمات الصحية والاجتماعية؛ والنقل والتخزين والاتصالات.

## بحث تجريبي للعلاقة بين العولمة وعدم المساواة

### الشكل البياني ٤-١٣: عدم المساواة والتكنولوجيا، ١٩٨١-٢٠٠٣<sup>١</sup>

تشير الارتباطات الجزئية حسب مجموعات البلدان إلى أن التأثير المخل بالمساواة الذي أحدثته التكنولوجيا كان قويا جدا في آسيا، بينما كان أقل من ذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> الارتباط بين رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيمة المتبقية من عدم المساواة (أي عدم المساواة الذي لا تفسره العوامل المستقلة)، استنادا إلى الانحدار الوارد في العمود (ب) من الجدول ٤-٣، مما يأخذ في الحسبان معاملا معناها لهذه المتغيرات لكل واحدة من مجموعات البلدان (راجع الملحق ٤-١).

والأدلة القائلة بأن التعميق المالي المحلي يؤثر سلبا على عدم المساواة تتسق مع الفكرة القائلة بأن رغم أن العمق المالي الكلي يرتبط بزيادة النمو، فإن حصة أكبر بصورة غير متناسبة من التدفقات المالية تتحقق لذوي الموارد الأكثر والدخل الأكبر اللذين يمكن استخدامهما كضمانة إضافية<sup>٣٤</sup>. ونتيجة لذلك، فإن شرائح السكان الأفضل حالا بالفعل تصبح أكثر قدرة على الاستثمار في رأس المال البشري والمادي وزيادة دخلها.

وكي نصل إلى فهم أعمق لتأثير العولمة على عدم المساواة، تم أيضا تقدير النموذج التجريبي باستخدام حصة الدخل لكل شريحة خمسية من شرائح السكان الخمسة باعتبارها متغيرات مستقلة (الجدول ٤-٢). ومعظم النتائج التي خلص إليها التحليل السابق هي نتائج مؤكدة، وإن كانت التقديرات أقل دقة على مستوى الشرائح الخمسية في حالتها تحرير التعريفات الجمركية والتقدم التكنولوجي. وتمشيا مع التغيرات المشاهدة في أنصبة الشرائح الخمسية من الدخل (راجع الشكل البياني ٤-٤)، يلاحظ التشابه الكيفي فيما بين الآثار الواقعة على الشرائح الخمسية الأربعة الدنيا، كما يلاحظ سيرها في اتجاه معاكس للآثار على الشريحة الخمسية الأغنى.

ويرتبط نمو الصادرات بارتفاع في حصص الخمسيات الأربع الدنيا في الدخل وبتناقص في حصة الخمسية الخامسة (أغنى خمسية). وبالمثل، فإن انخفاض حصة توظيف العمالة في الزراعة (والذي يؤدي إلى رفع إنتاجية العمالة في ذلك القطاع) يرتبط أيضا بارتفاع حصص الخمسيات الأربع الدنيا في الدخل، بينما يكون له أثر معاكس على حصة أغنى خمسية في الدخل. ويتركز معظم منافع تخفيض التعريفات الجمركية في حصص الخمسيات الثلاث الدنيا في الدخل، ويوازن هذا الأثر انخفاض في حصة أعلى الخمسيات في الدخل. وعلى العكس من ذلك، تفيد العولمة المالية والتقدم التكنولوجي وزيادة التعميق المالي حصة أغنى ٢٠٪ من السكان في المقام الأول.

وفي عينة البلدان بكاملها، رأينا أن التقدم التكنولوجي هو أهم العوامل المحركة وراء الهبوط في حصة أدنى خمسية في الدخل وارتفاع حصة أعلى خمسية في الدخل

<sup>٣٤</sup> لم تتوافر أدلة على وجود أثر فارق مقياسا بمستويات الدخل في هذه النتيجة، مما يشير إلى أن نوع النظام المالي، أي ما إذا كان قائما على العلاقات أو كان قائما على المعاملات القائمة على المنافسة، قد يكون محددًا مهم لمدى المساواة في فرص التمويل (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

الجدول ٤-٢: عملية تقدير النموذج الممثل للقاعدة المعيارية باستخدام حصص الخُمسيات في الدخل، العينة الكاملة (المتغير التابع: حصة الخُمسية في الدخل)

جميع المعاملات في الاختبار تساوي صفراً (قيمة الاحتمال)	الخُمسية ٥	الخُمسية ٤	الخُمسية ٣	الخُمسية ٢	الخُمسية ١	
	٢,٢٢٠-	٠,٤٩٢	٠,٦٩٠	٠,٦٣١	٠,٤٣٩	نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي
**٠,٠٢	*** (٣,٥٧)	*** (٢,٥٨)	*** (٣,٦٨)	*** (٣,٥٢)	** (٢,٤٧)	
	٠,٠٧٠-	٠,٠١٣	٠,٠١٧	٠,٠٢٠	٠,٠٢١	١٠٠ ناقصا معدل التعريفية الجمركية
٠,٢٨	** (٢,١٢)	(١,٣٢)	*(١,٦٧)	** (٢,٠٤)	** (٢,١٦)	
	١,٢٤١	٠,١٦٣-	٠,٣٢٦-	٠,٣٨٥-	٠,٤٠٠-	نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إجمالي الناتج المحلي
***٠	*** (٣,٤٧)	(١,٤٨)	*** (٣,٠٢)	*** (٣,٧٤)	*** (٣,٩١)	
	٠,٨٣٠	٠,٢٠٧-	٠,٢١٨-	٠,٢٢٣-	٠,١٧٧-	حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع رصيد رأس المال
٠,٥٩	*(١,٧٧)	(١,٤٤)	(١,٥٤)	*(١,٦٥)	(١,٣٢)	
	٢,١٣٦	٠,٤٣٧-	٠,٧٠٩-	٠,٦٢٥-	٠,٣٧٣-	الانتماء المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
***٠	*** (٥,٣٩)	*** (٣,٥٩)	*** (٥,٩٤)	*** (٥,٤٧)	*** (٣,٣٠)	
	٠,٠٩٤	٠,٠٠٣-	٠,٠٢٨-	٠,٠٢٥-	٠,٠٣٥-	حصة الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل من السكان
٠,١٤	(١,٣٥)	(٠,١٦)	(١,٣١)	(١,٢٦)	*(١,٧٦)	
	٣,٩٩-	٠,١٢٨	١,٠٢٠	١,٠٤١	١,٨٤٤	متوسط سنوات التعليم
٠,٨٠	(٠,٦٩)	(٠,٠٧)	(٠,٥٨)	(٠,٦٢)	(١,١١)	
	٢,٧٧٧	٠,٥٦٨-	٠,٩٨١-	٠,٧٨٩-	٠,٤٦٠-	حصة قطاع الزراعة في توظيف العمالة
***٠	*** (٣,٠٢)	** (٢,٠٢)	*** (٣,٥٥)	*** (٢,٩٨)	*(١,٧٦)	
	٢,٦٢٣-	٠,٠٨٤	٠,٦٠٣	٠,٨٦٦	١,٠٨١	حصة قطاع الصناعة في توظيف العمالة
**٠,٠٩	** (٢,١٢)	(٠,٢٢)	(١,٦٢)	** (٢,٤٣)	*** (٣,٠٧)	
	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	المشاهدات
	٠,٣٥	٠,١٨	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٣٤	معامل التحديد المعدل (للاختلاف الداخلي)

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: راجع الملحق ٤-١. إحصاءات ت واردة بين أقواس؛ وتعني علامة النجمة \* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٠٪، وعلامة النجمتين \*\* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ٥٪، وعلامة الثلاث نجوم \*\*\* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٪. وكل المتغيرات التفسيرية واردة باللوغاريتم الطبيعي، فيما عدا مقياس التعريفات الجمركية، وحصة الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل من السكان. والمتغيرات اليمنى واليسرى مخلص من تأثير الوسط الحسابي باستخدام الأوساط الحسابية لكل بلد على حدة (وهو ما يعادل وضع تقدير باستخدام طريقة تقدير البيانات الطولية مع تثبيت الأثر القطرية)، وتشمل المعادلات متغيرات صورية زمنية. وقد تم تقدير المعادلات بشكل مشترك باستخدام مقدر الانحدارات غير المرتبطة ظاهرياً.

الأربع الدنيا شهدت نمواً أقل مقارنة بأعلى خُمسية. والاستثناءان المهمان من هذا النمط العام هما إفريقيا جنوب الصحراء وكومونولث الدول المستقلة.<sup>٣٦</sup> ففي هاتين المنطقتين، شهدت مستويات الدخل في الخُمسيات الأربعة الدنيا نمواً أسرع مقارنة بأعلى خُمسية.

### الاستنتاجات والانعكاسات على مستوى السياسات

يشهد عدم المساواة ارتفاعاً مستمراً في البلدان عبر كل مستويات الدخل، فيما عدا البلدان المصنفة كبلدان منخفضة الدخل. وتستند هذه الاتجاهات العامة إلى

(الشكل البياني ٤-١٤). أما العولمة فلم تسهم إلا مساهمة محدودة في التغييرات الصافية في حصص الدخل، لأن الآثار المفيدة لنمو الصادرات وتخفيضات التعريفات الجمركية على كل الخُمسيات، ما عدا أغنى خُمسية وازنت إلى حد كبير التأثير المخل بالمساواة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. ورغم أن حصص الخُمسيات الأربع الدنيا في الدخل قد انخفضت بوجه عام، فإنه من المهم أن نذكر أن متوسطات مستويات الدخل في كل من هذه الخُمسيات تشهد ارتفاعاً مستمراً، حيث إن التقدم التكنولوجي والتعميق المالي والعولمة كانت بمثابة عوامل محركة مهمة للنمو الكلي (راجع الشكلين البيانيين ٤-٥، و٤-٦).<sup>٣٥</sup> غير أن متوسطات مستويات الدخل في الخُمسيات

<sup>٣٦</sup> تشير الأدلة المتوافرة إلى أن استمرار نمو الصادرات وتحرير التعريفات الجمركية هما أهم العوامل التي أسهمت في تخفيض عدم المساواة المشاهد في إفريقيا جنوب الصحراء، والذي وازنه جزئياً أثر التكنولوجيا، وإلى حد أقل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (راجع الشكلين البيانيين ٤-٩، و٤-١٠).

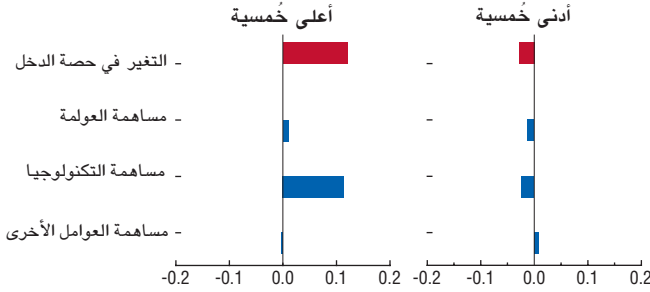
<sup>٣٥</sup> للاطلاع على تحليل للآثار الإيجابية للعولمة المالية على النمو، راجع تقرير IMF (2007). وللإطلاع على مسح للأبحاث التي تخلص إلى أن التعميق المالي له تأثير إيجابي على النمو، راجع دراسة Levine (2004).

## الاستنتاجات والانعكاسات على مستوى السياسات

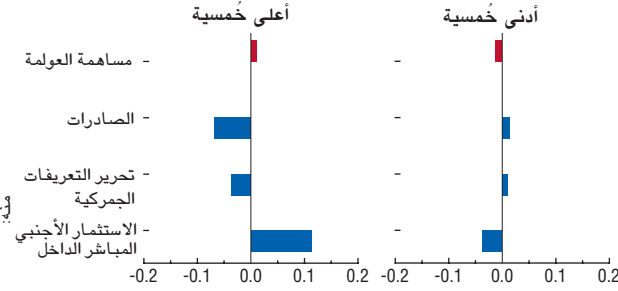
### الشكل البياني ٤-١٤: تفسير التغير في حصتي أعلى خمسية وأدنى خمسية في الدخل (متوسط التغير السنوي، بالنقاط المئوية)

كان التقدم التكنولوجي هو أهم العوامل المحركة لانخفاض حصة أدنى خمسية في الدخل وارتفاع حصة أعلى خمسية في الدخل في كل البلدان.

تقسيم متوسط التغير السنوي في حصص الدخل



تقسيم آثار العولمة على حصص الدخل



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ الفترة ١٩٨١-٢٠٠٣ أو أطول فترة فرعية تتوافر عنها بيانات جميع المتغيرات المستخدمة في الانحدار. وتحسب مساهمة كل متغير على أساس متوسط التغير السنوي في المتغير مضروباً في معامل انحدار المتغير (راجع الملحق ٤-١). ومعاملات الانحدار مأخوذة من الجدول ٤-٢. ٢ مساهمة العولمة هي مجموع مساهمات نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، ومعدل التعريفات الجمركية، ونسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إجمالي الناتج المحلي. أما مساهمة العوامل الأخرى، فهي مجموع مساهمات كل من نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، ومتغيرات التعليم، والحصص القطاعية في توظيف العمالة، والقيمة المتبقية.

ارتفاع حصة أغنى خمسية في الدخل مع هبوط حصص باقي الخمسيات. ويخلص هذا الفصل إلى أنه أدى التقدم التكنولوجي أكبر مساهمة في زيادة عدم المساواة في الدخل في العقدين الماضيين، وذلك مع التسليم بالقيود التي فرضها مدى توافر البيانات. وقد أحدثت العولمة تأثيراً مخرلاً بالمساواة أقل بكثير بوجه عام، مما يعكس التأثير الإيجابي الموازن الذي أحدثته العولمة التجارية وتأثيراً سلبياً ناتجاً من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الاقتصادات المتقدمة، ارتبطت الزيادة المستمرة في الواردات من البلدان النامية بهبوط مستمر في عدم المساواة في الدخل، بينما في البلدان النامية أسهمت الزيادة المستمرة في الصادرات الزراعية واستمرار تحرير التعريفات الجمركية في تحسين توزيع الدخل. وكان للاستثمار الأجنبي المباشر، في المتوسط في فترة العينة، تأثير مخرلاً بالمساواة على توزيع الدخل، حيث أدت زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة، بينما أدى الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في الاقتصادات المتقدمة إلى تخفيض الطلب على العمال الأقل مهارة نسبياً في هذه البلدان. ومن بين عوامل أخرى، كان للتعميق المالي أيضاً تأثير سلبى محدود على توزيع الدخل، بينما أدت زيادة فرص التعليم والانتقال في توظيف العمالة من الزراعة إلى الصناعة والخدمات إلى دعم التحسن في توزيع الدخل.

ومن ثم، وعكس المخاوف الشائعة، لم نخلص إلى أن العولمة التجارية لها تأثير سلبى على توزيع الدخل في الاقتصادات المتقدمة أو النامية. وفضلاً على ذلك، يشير الدور الإيجابي للصادرات الزراعية في تحسين النتائج التوزيعية، والذي خلصنا إلى وجوده، إلى أهمية الإصلاحات في البلدان النامية من أجل دعم النمو في هذا القطاع. وفي الوقت ذاته، من شأن زيادة تحرير نفاذ الصادرات الزراعية من البلدان النامية إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة أن تدعم اقتراب توزيع الدخل في الاقتصادات النامية والمتقدمة إلى المساواة بدرجة أكبر.

ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بزيادة عدم المساواة في الدخل في فترة هذه الدراسة، فإنه يرتبط بزيادة النمو بوجه عام، وتأتي هذه النتيجة أساساً انعكاساً لزيادة العائدات المتحققة من اكتساب مهارات أعلى. وقد يختلف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً حسب القطاع. ومع ذلك، قد يتوقع على امتداد أفق زمني

### تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

يوفر هذا القسم المزيد من التفاصيل عن تركيب المتغيرات وعن مصادر البيانات المستخدمة في هذا الفصل. وتغطي البيانات ١٤٣ بلدا في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٦، مع اختلاف عدد المشاهدات بحسب البلد وحسب المتغير المعني.

### مؤشر جيني وحصص الخُمسيات في الدخل

المصدر الأساسي لمؤشر جيني (المعروف أيضا باسم معامل جيني) وبيانات حصص الدخل (التي تشير إلى عدم المساواة الفردي، ما لم ترد الإشارة إلى خلاف ذلك) هو قاعدة البيانات Povcal التي يديرها البنك الدولي. وفيما يتعلق بالمكسيك وبولندا، استكملنا بالاستقراء مؤشرات جيني القائمة على الاستهلاك وبيانات حصص دخل الخُمسيات تاريخيا للفترة السابقة على سنة ١٩٩٢ — وهي الفترة التي تتوافر عنها المقاييس القائمة على الدخل فقط — بافتراض أن التغيرات في المقاييس القائمة على الاستهلاك مطابقة للتغيرات المشاهدة في المقاييس القائمة على الدخل والمتوافرة عن تلك الفترة. وقد طبقنا عملية مماثلة على بيانات بيرو للفترة السابقة على سنة ١٩٩٠، حيث طبقنا التغيرات في المقاييس القائمة على الاستهلاك المشاهدة بالنسبة للسنوات الأسبق على مؤشر جيني القائم على الدخل والمتوافر عن سنة ١٩٩٠ فصاعدا. وبالنسبة للأرجنتين وأوروغواي، تغطي البيانات المناطق الحضرية فقط بسبب ارتفاع معدل التوسع الحضري في هذين البلدين. أما بالنسبة للصين والهند، فقد وفر شاوهوا تشين من البنك الدولي البيانات ذات التغطية القطرية الكاملة (التي تضم بيانات الحضر والريف والمأخوذة من قاعدة البيانات Povcal التي يديرها البنك الدولي)<sup>٢٨</sup>. وحيثما لم تتوافر بيانات من قاعدة البيانات Povcal (بصورة رئيسية بالنسبة للاقتصادات المتقدمة)، فقد استخدمت بيانات مأخوذة من قاعدة البيانات Luxembourg Income Study (LIS) وذلك كما هي واردة في الصيغة 2.0b من قاعدة البيانات World Income Inequality Database الصادرة في مايو ٢٠٠٧ (WIDER)، ومعظم هذه البيانات متوافر حتى سنة ٢٠٠٠ فقط. وقد استخدمت أيضا مصادر البيانات الأخرى كما يلي في زيادة التغطية بالنسبة للاقتصادات المتقدمة: البيانات الخاصة بأستراليا مأخوذة من مكتب الإحصاءات الأسترالي (Australian Bureau of Statistics)؛ والبيانات المتعلقة بألمانيا مأخوذة من المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung)؛ والبيانات

أطول أن تتبدد الآثار المخلة بالمساواة والتي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر عند تلبية الزيادة المستمرة في الطلب على التعليم والمهارات من خلال تحسين العرض.<sup>٢٧</sup> ولهذا السبب، فإن التحرك الملائم على مستوى السياسات ليس هو كبح الاستثمار الأجنبي المباشر أو التغيير التكنولوجي، ولكن جعل زيادة فرص التعليم مسألة ذات أولوية. فمن شأن ذلك السماح للمجموعات الأقل مهارة والمجموعات ذات الدخل المنخفض بأن تستفيد من الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي واستمرار العولمة، وبذلك تختصر الفترة الزمنية الذي يحدث فيها الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا مخرلا بالمساواة.

وأخيرا، يؤدي التعميق المالي في حد ذاته إلى زيادة النمو، ولكن يبدو أن له تأثيرا مخرلا بالمساواة بسبب عدم المساواة بين الشرائح الغنية والفقيرة من السكان في فرص التمويل. ويمكن أن تساعد إصلاحات السياسات الرامية إلى توسيع نطاق فرص التمويل على تحسين التوزيع الكلي للدخل، كأن يكون ذلك عن طريق تحسين أوضاع المؤسسات التي تشجع الإقراض المواتي للفقراء، حتى مع استمرار التمويل بوجه عام في دعم النمو الكلي.

وقد أشار التحليل في هذا الفصل إلى أن هناك بعض العوامل المشتركة التي يمكن أن تفسر الأنماط العامة لعدم المساواة بين البلدان والمناطق. غير أن ظروف فرادى البلدان تختلف. وتؤكد الدراسات الوفيرة التي تحلل عدم المساواة في فرادى البلدان على الحاجة إلى فهم الأبعاد الإقليمية والقطاعية لعدم المساواة وعلاقته بالعولمة، وفهم ظروف فرادى البلدان فيما يتعلق بهيكل الاقتصاد. ومن ثم فإن من الضروري معايرة السياسات حسب ظروف كل بلد على حدة من أجل ضمان تحقيق أقصى المنافع من العولمة كي يتحقق النمو والحد من الفقر.

### الملحق ٤-١: مصادر البيانات والطرق المستخدمة

المؤلفون الرئيسيون لهذا الملحق هم فلورانس جوموتي، وستيفاني دينيس، وباتريك هيتينغر.

<sup>٢٨</sup> مؤشرات جيني بالنسبة للصين والهند تسجل الفرق في تكلفة المعيشة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، بينما بيانات حصص الدخل الخاصة بهذين البلد لا تسجل هذا الفرق.

<sup>٢٧</sup> يرد عرض للأدلة على الطابع العارض للآثار المخلة بالمساواة التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة أمريكا اللاتينية في دراسة Behrman, Birdsall, and Székely (2003).

حيث  $Y_1$  تشير إلى مجموع دخل الخمسية «١» و  $Pop_1$  هي السكان في الخمسية «١» و  $Y$  هي دخل الاقتصاد ككل، و  $Pop$  هي سكان الاقتصاد ككل.

### العولمة التجارية

تم القيام بحساب الانفتاح التجاري بحكم الواقع على أساس مجموع صادرات وواردات السلع (غير النفطية) والخدمات مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي. والبيانات مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إبريل ٢٠٠٧). أما بيانات التجارة القطاعية المتعلقة بالزراعة والصناعات التحويلية والخدمات، فهي مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي يديرها البنك الدولي (إبريل ٢٠٠٧).

وتم القيام بحساب الانفتاح التجاري بحكم القانون على أساس ١٠٠ ناقصاً معدل التعريفات الجمركية، وهو متوسط معدل التعريفات الجمركية الفعلية (أي إيرادات التعريفات الجمركية مقسومة على قيمة الواردات) ومتوسط معدل التعريفات الجمركية غير المرجح. وقد أخذت تلك البيانات من قاعدة بيانات أعضائها خبراء الصندوق. وقد استكمل كل عنصر من المقدر الضمني البالغ ١٠٠ ناقصاً معدل التعريفات الجمركية داخلياً بطريقة خطية في حالة البلدان التي توجد لديها فجوات في البيانات أقل من أو تساوي ٧ مشاهدات ناقصة في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٤. وعندما تكون البيانات الخاصة بأي من العنصرين (معدل التعريفات الجمركية الفعلي أو متوسط معدل التعريفات غير المرجح) أقصر مما هي بالنسبة للعنصر الآخر، تستكمل السلسلة الأقصر بالاستقراء باستخدام معدل نمو السلسلة الأطول.<sup>٤٠</sup> وأخيراً، بالنسبة للبلدان التي يتوافر عنها واحد من العنصرين فقط، استخدم العنصر المتوفر فقط.

### العولمة المالية

تم حساب العولمة المالية بحكم الواقع على أساس مجموع الأصول والخصوم العابرة للحدود مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي. وقد أخذت بيانات العولمة المالية من قاعدة البيانات "External Wealth of Nations Mark II" التي وضعتها دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006). وتشمل عناصر العولمة المالية بحكم الواقع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (للأصول والخصوم) ما يلي: (١) الاستثمار الأجنبي المباشر، (٢) حصص رأس المال في الحوافظ، (٣) الدين، (٤) المشتقات المالية، (٥) مجموع الاحتياطيات ناقصاً الذهب (أصول فقط).

<sup>٤٠</sup> بالنسبة لبعض البلدان، كانت البيانات التي تغطي فترة أطول متوافرة عن نسبة إيرادات التجارة إلى قيمة التجارة (والتي تباينت بشكل وثيق مع المقياسين الآخرين)، وقد استخدمناها في توسيع بيانات معدل التعريفات الجمركية الفعلي و/أو متوسط معدل التعريفات الجمركية غير المرجح.

الخاصة بفرنسا مأخوذة من المفوضية الأوروبية؛ وبيانات عدم المساواة الخاصة بالأسر في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، مأخوذة من هيئة التعداد والإحصاءات في هونغ كونغ (Hong Kong Census and Statistics)؛ وبيانات عدم المساواة الخاصة بالأسر في سنغافورة مأخوذة من دراسة Ong Whee Sze (2002) وبيانات مؤشر جيني للأسر بالنسبة لليابان مأخوذة من دراسة Shirahase (2001)؛ وبيانات حصص الدخل بالنسبة لليابان والتي تقيس عدم المساواة في استهلاك الأسر وتستبعد الأسر في القطاع الزراعي، مأخوذة من مسح دخل وإنفاق الأسر الذي يوفره مكتب الإحصاءات الياباني (Japanese Statistics Bureau) (ولكلها مدرجة في قاعدة البيانات WIDER)؛ وبيانات عدم المساواة بين الأسر بالنسبة لكوريا قام بتوفيرها البروفيسور كيونغسو تشوي الأستاذ بمعهد التنمية الكوري (Korea Development Institute).

وقد استكملت هذه البيانات داخلياً من أجل وضع متوسطات للمجموعات الإقليمية ومجموعات الدخل في الأرقام، أما الانحدارات فقد استخدمت المشاهدات الفعلية فقط.<sup>٣٩</sup>

### نصيب الفرد من الدخل في كل خمسية

تم حساب متوسط الفرد بالنسبة للخصميات باستخدام بيانات حصص الخمسيات في الدخل وبيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار السائدة عام ٢٠٠٠ بالدولارات الدولية، كبيانات زمنية متسلسلة (chain-series) مأخوذة من الصيغة 6.2 من جداول بن العالمية والواردة في دراسة Heston, Summers, and Aten (2006). وقد ضربنا حصص الخمسيات في الدخل في متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ثم ضربنا الناتج في ٥ للحصول على متوسط الدخل لكل خمسية، وذلك كما يلي:

$$\frac{Y_1}{Pop_1} = \left( \frac{Y_1}{Y} \right) \left( \frac{Y}{Pop} \right) \left( \frac{1}{0.2} \right),$$

<sup>٣٩</sup> تم القيام بتوسيع البيانات الخاصة ببعض الاقتصادات المتقدمة لأغراض إعداد الأشكال البيانية. فبالنسبة لألمانيا، تم القيام بتوسيع مؤشر جيني للسنوات السابقة على عام ١٩٩٢ باستخدام الاتجاهات العامة الواردة في بيانات ألمانيا. وبالنسبة لفرنسا، تم توسيع مؤشر جيني للسنوات السابقة على عام ١٩٩٤ باستخدام بيانات الاتجاهات العامة الواردة في قاعدة البيانات (LIS) Luxembourg Income Study. وبالنسبة للولايات المتحدة، استندت الاتجاهات العامة اللاحقة على عام ٢٠٠٠ إلى بيانات الكسب المأخوذة من مسح السكان الجاري (Current Population Survey) في حالة العمال العاملين عملاً دائماً طويلاً العام. وبالنسبة للمملكة المتحدة، تم توسيع الاتجاهات العامة اللاحقة على عام ١٩٩٩ باستخدام البيانات المأخوذة من معهد دراسات المالية العامة (Institute for Fiscal Studies). وبالنسبة لإيطاليا، تم القيام بتوسيع الاتجاهات العامة اللاحقة على عام ٢٠٠٠ باستخدام البيانات المأخوذة من دراسة Brandolini (2004). وبالنسبة لليابان، استخدمت سلسلة أطول لمؤشر جيني مأخوذة من المسح الوطني لدخل وإنفاق الأسر (National Survey of Family Income and Expenditure).



خمس سنوات) داخليا بطريقة خطية لكل بلد، أما فيما يتعلق بالسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٦ فقد تم استكمال البيانات بالاستقراء بطريقة خطية.

### توظيف العمالة القطاعي

البيانات الخاصة بحصص التوظيف في الزراعة والصناعة مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي يديرها البنك الدولي (إبريل ٢٠٠٦). أما بيانات الحصص فقد تم استكمالها داخليا بطريقة خطية في حالة البلدان التي لديها فجوات في البيانات تساوي ٧ مشاهدات أو أقل ناقصة في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٥. وبالنسبة لبوليفيا، فالبيانات مأخوذة من قاعدة البيانات LABORSTA التي تديرها منظمة العمل الدولية للفترة ١٩٨٨-٢٠٠١ ومن «المعهد الوطني للإحصاء» (Instituto Nacional de Estadística) للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وبالنسبة لإكوادور، البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٨-٢٠٠٥ مأخوذة من قاعدة البيانات LABORSTA المذكورة سلفا. وبالنسبة للمغرب، البيانات الخاصة بالفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ مأخوذة من إدارة السياسة الاقتصادية العامة. وبالنسبة لباراغواي، البيانات الخاصة بالفترة ١٩٩١-٢٠٠٥ مأخوذة من إدارة الدراسات الاقتصادية التابعة لدائرة الحسابات القومية والسوق الداخلي (Departamento de Cuentas Nacionales y Mercado Interno, Gerencia de Estudios Económicos). وبالنسبة للصين، البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤ فهي مأخوذة من المكتب الوطني للإحصاءات (National Bureau of Statistics). وبالنسبة للهند، البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤ مأخوذة من هيئة مسح العينة الوطنية (National Sample Survey Organisation). وبالنسبة لمقاطعة تايوان الصينية، فالبيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ مأخوذة من قاعدة بيانات شركة CEIC.

### التجميعات حسب المنطقة وحسب مستوى الدخل

تستخدم الأشكال التي توضح المجملات حسب المنطقة وحسب مستوى الدخل ما يلي:

- تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التحليلي، كما هو وارد في الجدول «واي» في الملحق الإحصائي؛
- التصنيف حسب الدخل المأخوذ من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (إبريل ٢٠٠٧). وقد تم تقسيم الاقتصادات بين مجموعات الدخل وفقا لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في عام ٢٠٠٥، محسوبا باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي (World Bank Atlas method) والمجموعات هي: مجموعة البلدان منخفضة الدخل، أي ٨٧٥ دولارا أو أقل؛ ومجموعة بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، أي من ٨٧٦ دولارا إلى ٣٤٦٥ دولارا؛ ومجموعة بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، أي من ٣٤٦٦ دولارا إلى ١٠٧٢٥ دولارا؛ ومجموعة البلدان مرتفعة الدخل، أي ١٠٧٢٦ دولارا أو أكثر. وقد أدرجت مقاطعة تايوان الصينية ضمن مجموعة البلدان مرتفعة الدخل.

ويشير الانفتاح المالي بحكم القانون إلى مؤشر انفتاح الحساب الرأسمالي (KAOPEN) المأخوذ من دراسة Chinn and Ito (2006). ويستند ذلك المؤشر إلى العناصر الرئيسية المستخرجة من المقاييس المفصلة لقيود رؤوس الأموال والحساب الرأسمالي الواردة في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف الصادر عن الصندوق.

### رصيد رأس المال ورأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

دراسة Fajnzylber and Lederman (1999) هي مصدر سلسلة بيانات رصيد رأس المال للاقتصاد ككل. وتوسع هذه البيانات سلسلة بيانات رصيد رأس المال التي وضعت تقديرا لها دراسة Nehru and Dhareshwar (1993) عن طريق إضافة التدفق السنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بافتراض معدل اهتلاك يبلغ ٤٪ على رصيد رأس المال القائم من قبل. وقد تم تحديث البيانات الواردة في دراسة Fajnzylber and Lederman (1999) كي تشمل السنوات الأخيرة باستخدام نفس المنهجية. وتوفر دراسة Jorgensen and Vu (2005) سلسلة بيانات عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات باستخدام بيانات الإنفاق الوطنية على معدات الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر ومعدات الاتصالات. وتطبق طريقة الجرد المستمر معدلات اهتلاك مختلفة من أجل تقدير رصيد رأسمال تكنولوجيا المعلومات. وتفترض هذه الطريقة معدل اهتلاك هندسيا يبلغ ٣١,٥٪ وعمرا اقتصاديا لمعدات الكمبيوتر يبلغ ٧ سنوات، ومعدل اهتلاك هندسيا يبلغ ٣١,٥٪ وعمرا اقتصاديا لبرامج الكمبيوتر يبلغ ٥ سنوات، ومعدل اهتلاك هندسيا يبلغ ١١٪ وعمرا اقتصاديا لمعدات الاتصالات يبلغ ١١ سنة.

### الائتمان الخاص

يُقدر العمق المالي لكل بلد بنسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الودائع النقدية وغيرها من المؤسسات المالية إلى إجمالي الناتج المحلي. ومصدر هذه البيانات هو قاعدة بيانات Financial Structure التي أعدتها دراسة Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine (2000). وتم تعديلها في مارس ٢٠٠٧. وتستند البيانات الخاصة بالصين إلى حسابات خبراء الصندوق.

### التعليم

البيانات الخاصة بالحصول على التعليم للسكان البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر مأخوذة من فئة البيانات الواردة في دراسة Barro-Lee (2000). وسلسلة البيانات المستخدمة هي متوسط سنوات الدراسة في المجموعة السكانية المعنية، وحصص الحاصلين على التعليم الثانوي و/أو العالي من السكان. وفيما يتعلق بالسنوات بين سنة ١٩٨٠ وسنة ٢٠٠٠، تم استكمال البيانات (المتوافرة كل

$$+ \alpha_8 \text{POPSH} + \alpha_9 \ln H + \alpha_{10} \ln \left( \frac{E_{AGR}}{E} \right) \\ + \alpha_{11} \ln \left( \frac{E_{IND}}{E} \right) + \varepsilon,$$

حيث  $X$  و  $M$  هما الصادرات والواردات غير النفطية، و  $Y$  هو إجمالي الناتج المحلي، و  $TARIFF$  هو متوسط معدل التعريف الجمركية، و  $A$  و  $L$  هما الأصول والخصوم العابرة للحدود، و  $KAOPEN$  هو مؤشر انفتاح الحساب الرأسمالي، و  $K_{ICT}$  هو رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و  $K$  هو رأس المال، و  $CREDIT$  هو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الودائع النقدية وغيرها من المؤسسات المالية، و  $POPSH$  هو حصة السكان البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر الحاصلين على التعليم الثانوي أو التعليم العالي من السكان، و  $H$  هو متوسط سنوات التعليم في أعمار السكان من ١٥ سنة فأكثر، و  $E_{AGR}$  و  $E_{IND}$  هما توظيف العمالة في الزراعة والصناعة، على التوالي، و  $E$  هو مجموع توظيف العمالة. وقد تم بعد ذلك توسيع هذا النموذج الموجز ("summary model") عن طريق تجزئة المقاييس الموجزة للعلومة التجارية والمالية بحكم الواقع إلى عناصر أدق. أما نموذج العناصر ("component model") فيميز بين الصادرات والواردات غير النفطية في حالة العولمة التجارية، ويراعي في الوقت ذاته اختلاف آثار مختلف فئات الخصوم المالية (وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، وحصص رأس المال في الحوافظ، والدين) و آثار رصيد أصول الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد يكون هذا الأخير، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعهد الخارجي، مهماً جداً لقياس تأثير العولمة على عدم المساواة في الاقتصادات المتقدمة، بينما قيمته هي أدنى قيمة بالنسبة لمعظم بلدان الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية.

وفيما يتعلق بوضع التقديرات، تم تخلص المتغيرات اليمنى واليسرى من أثر الوسط الحسابي باستخدام الوسط الحسابي لكل بلد على حدة من أجل التركيز على التغيرات داخل البلدان بدلاً من الفروق على المستوى المقارن بين البلدان (وهذا يعادل وضع تقدير بطريقة تقدير البيانات الطولية مع تثبيت الآثار القطرية). وقد أدخلنا أيضاً متغيرات صورية زمنية من أجل تسجيل الصدمات العالمية المشتركة. وقمنا بتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية مع اتساق الأخطاء المعيارية من حيث اختلاف التباين. واستخدام لوغاريتم مؤشر جيني (وليس مؤشر جيني ذاته)، يجعل هذا المتغير المحدود (bounded) يتصرف بطريقة أقرب إلى تصرف المتغير الموزع توزيعاً طبيعياً، ومن ثم فإن

أما من حيث متوسطات المجموعات الإقليمية ومجموعات الدخل، فقد أدرجت في كل مجموعة أقصى عدد من البلدان، وذلك بشرط توافر البيانات والخضوع لقيود يتمثل في وجوب أن تكون التغطية متسقة طوال الفترة.<sup>٤١</sup> أما البلدان البالغ عدد سكانها أقل من مليون نسمة في عام ٢٠٠٦ فقد أسقطت من العينة.

ويقاس الانفتاح التجاري النسبي والانفتاح المالي النسبي في الشكلين البيانيين ٤-١، و ٤-٢ بأخذ النسبة إلى الوسيط بين كل البلدان لكل سنة وأخذ النسبة إلى أقصى قيمة بين كل البلدان في عام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بالانفتاح المالي وفي عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بالانفتاح التجاري. ولتحاشي الانقطاع في التغطية القطرية بمرور الوقت، يفترض عند حساب الوسيط أن الانفتاح التجاري في حالة بلدان الاتحاد السوفيتي السابق في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين كان يعادل الانفتاح التجاري لدى روسيا وأن هذه البلدان كانت منغلقة مالياً.

### منهجية الاقتصاد القياسي

يربط النموذج بين مؤشر جيني ومقاييس العولمة وعدد من المتغيرات الضابطة، والتي اختيرت استناداً إلى استعراض الدراسات المتوفرة في هذا المجال. وقد طبقت المعادلة التالية كمواصفة إحصائية أساسية لأغراض التحليل:

$$\ln(GINI) = \alpha_1 + \alpha_2 \ln \left( \frac{X+M}{Y} \right) + \alpha_3 (100 - TARIFF) \\ + \alpha_4 \ln \left( \frac{A+L}{Y} \right) + \alpha_5 KAOPEN \\ + \alpha_6 \ln \left( \frac{K_{ICT}}{K} \right) + \alpha_7 \ln \left( \frac{CREDIT}{Y} \right)$$

<sup>٤١</sup> مثلاً، في الأشكال البيانية التي توضح عدم المساواة، يبلغ المجتمع التقريبي الممثل لكل منطقة ٩٣٪ في الاقتصادات المتقدمة، باستثناء الاقتصادات الصناعية الجديدة (٧٧٪ فيما يتعلق بالأشكال البيانية التي تبين حصص الدخل ونصيب الفرد من الدخل)؛ و ٩٢٪ في الاقتصادات الصناعية الجديدة (٨٧٪ فيما يتعلق بالأشكال التي تبين حصص الدخل ونصيب الفرد من الدخل)؛ و ٩٤٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و ٦٣٪ في إفريقيا جنوب الصحراء؛ و ٩٠٪ في أوروبا الوسطى والشرقية؛ و ٩٢٪ في كومنولث الدول المستقلة؛ و ٥٧٪ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ و ٩٤٪ في بلدان آسيا النامية. أما المجتمع التقريبي الممثل لكل مجموعة من مجموعات الدخل فهو كما يلي: ٩١٪ في مجموعة البلدان مرتفعة الدخل (٨٤٪ فيما يتعلق بالأشكال التي تبين حصص الدخل ونصيب الفرد من الدخل)؛ و ٨٢٪ في مجموعة بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط؛ و ٨٧٪ في مجموعة بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط؛ و ٧٩٪ في مجموعة البلدان منخفضة الدخل. وفيما يتعلق بالمؤشر العالمي، ما يقرب من ٨٢٪ من سكان العالم ممثلون.

الجدول ٤-٣: محددات معامل جيني، التنافر الإقليمي (المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني)

الاقتصادات المتقدمة	مقارنة بالاقتصادات	أثر التكنولوجيا الإقليمي (ب)
(أ)	(ب)	(ب)
النموذج المشترك		
نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	٠,٠٦٣- ***(٢,٢٣)	٠,٠٧١- ***(٣,١٧)
١٠٠ ناقصا معدل التعريف الجمركية	٠,٠٠٢- ***(٢,٢٤)	٠,٠٠٤- ***(٣,٥٣)
نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إجمالي الناتج المحلي	٠,٠٣١ ***(٢,٢٨)	٠,٠٤١ ***(٣,٠٣)
حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع رصيد رأس المال	٠,٠٣٥ ***(٢,١٢)	٠,٠٣٧ ***(٢,١١)
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	٠,٠٥٨ ***(٣,٩٤)	٠,٠٤١ ***(٣,٢٩)
حصة الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل من السكان	٠,٠٠١ (٠,٣٥)	٠,٠٠٢ (٠,٨٢)
متوسط سنوات التعليم	٠,١- (٠,٥٤)	٠,١٢٤- (٠,٦٥)
حصة قطاع الزراعة في توظيف العمالة	٠,٠٧٤ ***(٢,٥٩)	٠,٠٥٢ ***(٢,٣١)
حصة قطاع الصناعة في توظيف العمالة	٠,٠٠٩- ***(٢,٢٣)	٠,١٣٩- ***(٣,٩٦)
المتغيرات الإضافية المتعلقة بالاقتصادات المتقدمة		
حصة الواردات القادمة من الاقتصادات النامية	٠,٠١٨ (٠,٥٧)	
حصة الواردات القادمة من البلدان النامية* المتغير الصوري للاقتصادات المتقدمة	٠,١٠٤- ***(٢,٢٠)	
نسبة رصيد الدين الداخل إلى إجمالي الناتج المحلي	٠,٠١٤ (٠,٧٨)	
نسبة رصيد الدين الداخل إلى إجمالي الناتج المحلي* المتغير الصوري للاقتصادات المتقدمة	٠,٠٨٣- ***(٢,٦٥)	
نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج إلى إجمالي الناتج المحلي	.	
نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج إلى إجمالي الناتج المحلي* المتغير الصوري للاقتصادات المتقدمة	(٠,٢١) ٠,٠٦٩ ***(٢,٦٨)	
أثر التكنولوجيا الإقليمي المختلف		
حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع رصيد رأس المال* المتغير الصوري لبلدان آسيا النامية	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣
حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع رصيد رأس المال* المتغير الصوري لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٠,٠٢٨- *(١,٩١)	٠,٠٢٨- *(١,٩١)
المشاهدات	٢٨٢	٢٨٢
معامل التحديد المعدل (للاختلاف الداخلي)	٠,٣٢	٠,٣٥

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: إحصاءات  $t$  الثابتة عند إدراج عدم تجانس التباين واردة بين أقواس: وتعني علامة النجمة \* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٠٪، وعلامة النجمتين \*\* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٪، وكل إحصائية نسبتها ٥٪، وعلامة الثلاث نجوم \*\*\* مستوى دلالة إحصائية نسبتها ١٪، وكل المتغيرات التفسيرية واردة باللوغاريتم الطبيعي، فيما عدا مقياس التعريفات الجمركية، وحصة الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل من السكان. والمتغيرات اليمنى واليسرى مخلص من تأثير الوسط الحسابي باستخدام الأوساط الحسابية لكل بلد على حدة (وهو ما يعادل وضع تقدير باستخدام طريقة تقدير البيانات الطولية مع تثبيت الأثار القطرية). وتشمل المعادلات متغيرات صورية زمنية. وقد تم تقدير المعادلات بشكل مشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

هذا يجعله أسهل استخداما في وضع التقديرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وتم أيضا اختبار مدى ثبات النتائج باستخدام تحويل إمدادي في مؤشر جيني (يجعل المتغير غير محدود (unbounded) تماما). وتتألف عينة البلدان التي كانت جميع المتغيرات المستخدمة متوافرة في حالتها من ٥١ بلدا، منها ٢٠ اقتصادا متقدما و٣١ اقتصادا ناميا. واستنادا إلى مدى توافر البيانات، تم إدراج البلدان التالية:

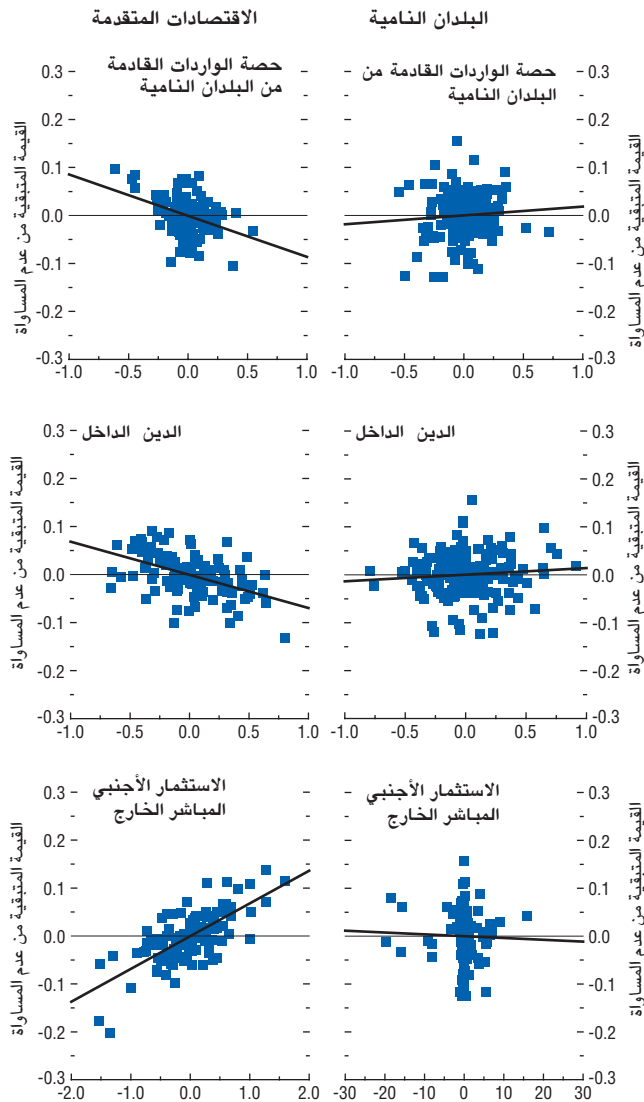
- الاقتصادات المتقدمة: أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا وهولندا والنرويج وسنغافورة وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة: الاقتصادات النامية: الأرجنتين وبنغلاديش وبوليفيا والبرازيل وشيلي والصين وكوستاريكا وإكوادور ومصر والسلفادور وغانا وغواتيمالا وهندوراس والهند وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وكينيا وماليزيا والمكسيك وباكستان وبنما وباراغواي وبيرو والفلبين وسري لانكا وتايلند وتركيا وأوغندا وأوروغواي وفنزويلا وزامبيا.

وترد نتائج عملية التقدير باستخدام كامل عينة الاقتصاد المتقدمة والنامية في متن الفصل. وهناك ثلاثة متغيرات للعولمة كانت لها آثار ذات دلالة إحصائية على عدم المساواة وهي: نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر تحرير التعريف الجمركية، ونسبة خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي. ويشير إلى النموذج، بما في ذلك هذه المتغيرات الثلاثة وكذلك جميع الضوابط، باسم «النموذج الممثل للقاعدة المعيارية». وكما ورد وصفه في الحاشية ٢٩ في متن الفصل، تم اختبار هذه المواصفة الإحصائية بعدة طرق من حيث ثباتها عند إدراج التغيرات، بما في ذلك عن طريق استخدام نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي.

نتائج إضافية: التنافر بين مجموعات البلدان

يستكشف التحليل في هذا القسم إمكانية ظهور آثار متنافرة لكل من العولمة، والتقدم التكنولوجي، والمتغيرات الأخرى بين مجموعات البلدان؛ غير أن النتائج أكثر ميلا إلى الطابع الأولي لأن عدد المشاهدات المستخدمة في تحديد الآثار الخاصة بكل مجموعة على حدة أقل بكثير. وأول تمييز واضح مهم هو التمييز بين الاقتصادات

**الشكل البياني ٤-١٥: عدم المساواة، وحصة الواردات القادمة من البلدان النامية، والدين الداخل، والاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، ١٩٨١-٢٠٠٣**



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ الارتباط بين المتغير المعني (حصة الواردات القادمة من البلدان النامية، أو الدين الداخل، أو الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج) والقيمة المتبقية من عدم المساواة (أي عدم المساواة الذي لا تفسره العوامل المستقلة)، استناداً إلى الانحدار الوارد في العمود (أ) من الجدول ٤-١، مما يأخذ في الحسبان معاملاً معيناً لهذه المتغيرات لكل واحدة من مجموعات البلدان.

المتقدمة والاقتصادات النامية، كما هو معرف في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ونموذج البدء هو نموذج العناصر، الوارد وصفه أعلاه، مع اقترانه بصعوبة إضافية وهي: أنه تم إدراج متغيرين إضافيين يقيسان حصة الصادرات الموجهة إلى البلدان النامية وحصة الواردات الخارجة من البلدان النامية (لم يكن هذا المتغير ذا دلالة عند استخدام العينة كاملة). ومع الحفاظ على المتغيرات الصورية الزمنية المشتركة، تم إدراج حدود التفاعل بين المتغيرات المستقلة الأخرى ومتغير صوري يتعلق بالاقتصادات المتقدمة من أجل قياس الفرق بين الآثار على الاقتصادات المتقدمة ومتوسط الأثر المقدر على العينة الكاملة. وقد رُفِض مقياس مفاده أن كل الفروق تساوي صفراً، وذلك إلى حد كبير نتيجة لاختلاف آثار نسبة أصول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي، وإلى حد أقل اختلاف آثار نسبة خصوم الدين إلى إجمالي الناتج المحلي وحصة الواردات الخارجة من البلدان النامية (على كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية) ((الجدول ٤-٣).<sup>٤٢</sup> ورغم أن هذه المتغيرات الثلاثة ذات دلالة في حالة العينة الكاملة (وخصوصاً في حالة البلدان النامية)، فإنه مختلف اختلافاً كبيراً عن الصفر في حالة الاقتصادات المتقدمة. وتشير عملية التقدير إلى أن أصول الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الاقتصادات المتقدمة، بينما الدين وحصة الواردات الخارجة من البلدان النامية تسهم في تخفيض عدم المساواة (الشكل البياني ٤-١٥).

وهناك تمييز مهم آخر بين مختلف المناطق النامية، وهو كما يلي: أهم منطقتين ناميتين ممثلتين في العينة هما بلدان آسيا النامية وأمريكا اللاتينية (أدرج في العينة عدد قليل من البلدان الإفريقية وبلدان الشرق الأوسط بسبب قيود البيانات). ونظراً إلى أن العينات المستخدمة في هذه المجموعات الفرعية أصغر بكثير، فإن عملية التقدير تبدأ من النموذج الممثل للقاعدة المعيارية ولا يراعي التأثير المتميز الذي تحدثه المنطقة النامية (بلدان آسيا النامية، وأمريكا اللاتينية، والبلدان النامية الأخرى) إلا في حالة متغيرات العولمة التقدم التكنولوجي. وقد

<sup>٤٢</sup> آثار الصادرات وخصوم الاستثمار الأجنبي المباشر على عدم المساواة ذات دلالة إحصائية في حالة الاقتصادات المتقدمة؛ غير أنه لا يمكن رفض الافتراض القائل بأن هذه المعاملات ليست مختلفة بقدر ذي دلالة إحصائية عن المعاملات في حالة العينة الكاملة.

- Economics,” in *Handbook of Income Distribution*, Vol. 1, ed. by Anthony Atkinson and François Bourguignon (Amsterdam: Elsevier).
- Barro, Robert J., and Jong-Wha Lee, 2000, “International Data on Educational Attainment: Updates and Implications,” CID Working Paper No. 042 (Cambridge, Massachusetts: Center for International Development).
- Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, 2000 (revised: March 20, 2007), “A New Database on Financial Development and Structure,” *World Bank Economic Review*, Vol. 14, No. 3, pp. 597–605. Available via the Internet: [www.econ.worldbank.org/staff/tbeck](http://www.econ.worldbank.org/staff/tbeck).
- Behrman, Jere R., Nancy Birdsall, and Miguel Székely, 2003, “Economic Policy and Wage Differentials in Latin America,” Working Paper No. 29 (Washington: Center for Global Development).
- Birdsall, Nancy, 2005, “The World Is Not Flat: Inequality and Injustice in Our Global Economy,” United Nations University—World Institute for Development Economics Research (WIDER) Lecture 9 (Helsinki: WIDER).
- , 2007, Discussion of *The Impact of Globalization on the World’s Poor*, ed. by Machiko Nissanke and Erik Thorbecke, WIDER Book Launch, Brookings Institution, Washington, May 16.
- , David Ross, and Richard Sabot, 1995, “Inequality and Growth Reconsidered: Lessons from East Asia,” *World Bank Economic Review*, Vol. 9, No. 3, pp. 477–508.
- Brandolini, A., 2004, “Income Inequality and Poverty in Italy: A Statistical Compendium” (unpublished; Rome: Banca d’Italia).
- Canberra Group, 2001, *Final Report and Recommendations* (Ottawa: Canberra Group, Expert Group on Household Income Statistics).
- Chen, Shaohua, and Martin Ravallion, 2004, “How Have the World’s Poorest Fared Since the Early 1980s?” *World Bank Research Observer*, Vol. 19, No. 2, pp. 141–69.
- , 2007, “Absolute Poverty Measures for the Developing World, 1981–2004,” World Bank Policy Research Working Paper No. 4211 (Washington: World Bank).
- Chinn, Menzie, and Hiro Ito, 2006, “What Matters for Financial Development? Capital Controls, Institutions, and Interactions,” *Journal of Development Economics*, Vol. 81, No. 1, pp. 163–92. Available via the Internet: [www.web.pdx.edu/~ito](http://www.web.pdx.edu/~ito).

رُفِضَ مقياس مشترك يعني أن جميع الفروق تكون صفراً، وذلك بسبب اختلاف أثر التقدم التكنولوجي في بلدان آسيا النامية وأمريكا اللاتينية. أما الأثر المخل بالمساواة الذي يحدثه التقدم التكنولوجي، فهو أقوى في آسيا من الأثر في المتوسط في العينة كاملة وأضعف في أمريكا اللاتينية (وهو في الواقع لا يختلف اختلافاً ذا دلالة عن الصفر) (راجع الجدول ٤-٣). وقد يكون هذا انعكاساً لارتفاع حصة الصناعات التحويلية كثيفة التكنولوجيا في آسيا مقارنة بأمريكا اللاتينية.

### الارتباطات الجزئية وتقسيمات التغيرات في مؤشر جيني

الارتباطات الجزئية بين مؤشر جيني والمتغير «س» هو الارتباط البسيط بين المتغير «س» وبقيّة عدم المساواة (أي القدر من عدم المساواة الذي لا تفسره التغيرات المستقلة الأخرى، أو هو مجموع بقية الانحدار ونتائج المتغير «س» ومعامله).

ومساهمات مختلف العوامل في التغير في مؤشر جيني والموضحة في متن الفصل محسوبة على أساس متوسط التغير السنوي في المتغير المعني مضروباً في تقدير المعامل المناظر. والمتوسطات عبر مجموعات البلدان مرجحة بأعداد السنوات المشمولة في حالة كل بلد، ومن ثم فإن البلدان التي لها فترة مشاهدة أطول يعطى لها وزن ترجيحي أكبر في هذه المتوسطات.

أما المساهمات في حالة عينة البلدان كاملة (جدول «كل البلدان» في الشكلين البيانيين ٩-٤، و١٠-٤) فتستند إلى تقدير النموذج الممثل للقاعدة المعيارية في حالة العينة الكاملة للبلدان على النحو الوارد في الجدول ٤-١). وتستخدم الارتباطات والمساهمات الجزئية في حالة مجموعات البلدان تقديرات تراعي تناظر المعاملات بين مجموعات البلدان على النحو الوارد في الجدول ٤-٣.

### المراجع

- Agénor, Pierre-Richard, 2002, “Does Globalization Hurt the Poor?” World Bank Working Paper No. 2922 (Washington: World Bank).
- Atkinson, Anthony B., and François Bourguignon, 2000, “Introduction: Income Distribution and



- Claessens, Stijn, and Enrico C. Perotti, forthcoming, "Finance and Inequality: Channels and Evidence," *Journal of Comparative Economics*.
- Cragg, Michael I., and Mario Epelbaum, 1996, "Why Has Wage Dispersion Grown in Mexico? Is It the Incidence of Reforms or the Growing Demand for Skills?" *Journal of Development Economics*, Vol. 51, No. 1, pp. 99–116.
- Davis, Donald R., and Prachi Mishra, 2007, "Stolper-Samuelson Is Dead: And Other Crimes of Both Theory and Data," in *Globalization and Poverty*, ed. by Ann Harrison (Chicago: University of Chicago Press), pp. 87–107.
- Deaton, Angus, 2003, "Measuring Poverty in a Growing World (or Measuring Growth in a Poor World)," NBER Working Paper No. 9822 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- , and Salman Zaidi, 2002, "Guidelines for Constructing Consumption Aggregates for Welfare Analysis," LSMS Working Paper No. 135 (Washington: World Bank).
- Deininger, Klaus, and Lyn Squire, 1998, "New Ways of Looking at Old Issues: Inequality and Growth," *Journal of Development Economics*, Vol. 57, No. 2, pp. 259–87.
- Demirgüç-Kunt, Asli, and Ross Levine, 2007, "Finance and Opportunity: Financial Systems and Intergenerational Persistence of Relative Incomes" (unpublished; Washington: World Bank).
- Fajnzylber, Pablo, and Daniel Lederman, 1999, "Economic Reforms and Total Factor Productivity Growth in Latin America and the Caribbean (1950–95)—An Empirical Note," Policy Research Working Paper No. 2114 (Washington: World Bank).
- Fallon, Peter R., and Robert E.B. Lucas, 2002, "The Impact of Financial Crises on Labor Markets, Household Incomes, and Poverty: A Review of Evidence," *The World Bank Research Observer*, Vol. 17, No. 1, pp. 21–45.
- Feenstra, Robert C., and Gordon H. Hanson, 1996, "Globalization, Outsourcing, and Wage Inequality," *American Economic Review*, Vol. 86, No. 2, pp. 240–45.
- Fishlow, Albert, and Karen Parker, eds., 1999, *Growing Apart: The Causes and Consequences of Global Wage Inequality* (New York: Council on Foreign Relations Press).
- Forsyth, Justin, 2000, "Growth and Poor," Letters to the Editor, *The Economist* (June 10–17), p. 6.
- Goldberg, Pınelopi K., and Nina Pavcnik, 2005, "Trade, Wages, and the Political Economy of Trade Protection: Evidence from the Colombian Trade Reforms," *Journal of International Economics*, Vol. 66, No. 1, pp. 75–105.
- , 2007, "Distributional Effects of Globalization in Developing Countries," *Journal of Economic Literature*, Vol. 45 (March), pp. 39–82.
- Hanson, Gordon H., 2007, "Globalization, Labor Income, and Poverty in Mexico," in *Globalization and Poverty*, ed. by Ann Harrison (Chicago: University of Chicago Press), pp. 417–56.
- , and Ann E. Harrison, 1999, "Trade Liberalization and Wage Inequality in Mexico," *Industrial and Labor Relations Review*, Vol. 52, No. 2, pp. 271–88.
- Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten, 2006, Penn World Table Version 6.2, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania (September).
- International Monetary Fund, 2007, "Reaping the Benefits of Financial Globalization" (Washington: International Monetary Fund). Available via the Internet: [www.imf.org/external/np/res/docs/2007/0607.htm](http://www.imf.org/external/np/res/docs/2007/0607.htm).
- Jorgenson, Dale W., and Khuong Vu, 2005, "Information Technology and the World Economy," *Scandinavian Journal of Economics*, Vol. 107 (December), pp. 631–50.
- Kose M. Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei, 2006, "Financial Globalization: A Reappraisal," NBER Working Paper No. 12484 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Kumar, Utsav, and Prachi Mishra, forthcoming, "Trade Liberalization and Wage Inequality: Evidence from India," *Review of Development Economics*.
- Kuznets, Simon, 1955, "Economic Growth and Income Inequality," *American Economic Review*, Vol. 45 (March), pp. 1–28.
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2006, "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004," IMF Working Paper 06/69 (Washington: International Monetary Fund).
- Levine, Ross, 2004, "Finance and Growth: Theory and Evidence," NBER Working Paper No. 10766 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).



- Lin, T., J. Zhuang, and D. Yarcia, forthcoming, "China's Inequality: Evidence from Group Income Data, 1985–2004," ERD Working Paper Series (Manila: Asian Development Bank, Economics and Research Department).
- Meyer, Bruce, and James Sullivan, 2006, "Three Decades of Consumption and Income Poverty," National Poverty Center Working Paper Series No. 06–35 (Ann Arbor: University of Michigan, National Poverty Center).
- Milanovic, Branko, 2005a, "Can We Discern the Effect of Globalization on Income Distribution? Evidence from Household Surveys," *The World Bank Economic Review*, Vol. 19, pp. 21–44.
- , 2005b, *World Apart: Measuring International and Global Inequality* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).
- , 2006, "Global Income Inequality: What It Is and Why It Matters," *World Economics*, Vol. 7, No. 1.
- Mookherjee, Dilip, and Anthony F. Shorrocks, 1982, "A Decomposition Analysis of the Trend in U.K. Income Inequality," *Economic Journal*, Vol. 92 (December), pp. 886–902.
- National Sample Survey Organisation, 1983–88, 1993–94, 1999–2000, "Employment and Unemployment Schedule 10.0" (New Delhi: Ministry of Statistics and Program Implementation, Government of India).
- Nehru, Vikram, and Ashok Dhareshwar, 1993, "A New Database on Physical Capital Stock: Sources, Methodology and Results," *Rivista de Analisis Economico*, Vol. 8, No. 1, pp. 37–59.
- Nicita, Alessandro, 2004, "Who Benefited from Trade Liberalization in Mexico? Measuring the Effects on Household Welfare," World Bank Policy Research Working Paper No. 3265 (Washington: World Bank).
- Overholt, William, 2003, "Exposing the Myths," RAND Corporation. Available via the Internet: [www.rand.org/commentary/111703SCMP.html](http://www.rand.org/commentary/111703SCMP.html).
- Pavcnik, Nina, Andreas Blom, Pinelopi Goldberg, and Norbert Schady, 2004, "Trade Liberalization and Industry Wage Structure: Evidence from Brazil," *The World Bank Economic Review*, Vol. 18, No. 3, pp. 319–44.
- Prasad, Eswar, Kenneth Rogoff, Shang-Jin Wei, and Ayhan Kose, 2007, "Financial Globalization, Growth, and Volatility in Developing Countries," in *Globalization and Poverty*, ed. by Ann Harrison (Chicago: University of Chicago Press), pp. 457–516.
- Psacharopoulos, George, and Harry Anthony Patrinos, 2004, "Returns to Investment in Education: A Further Update," *Education Economics*, Vol. 12 (August), pp. 111–34.
- Ravallion, Martin, 2003, "The Debate on Globalization, Poverty, and Inequality: Why Measurement Matters," World Bank Policy Research Working Paper No. 3038 (Washington: World Bank).
- , and Shaohua Chen, 1996, "What Can New Survey Data Tell Us About Recent Changes in Distribution and Poverty?" World Bank Policy Research Working Paper No. 1694 (Washington: World Bank).
- Robertson, Raymond, 2004, "Relative Prices and Wage Inequality: Evidence from Mexico," *Journal of International Economics* Vol. 64, No. 2, pp. 387–409.
- Shorrocks, Anthony F., 1980, "The Class of Additively Decomposable Inequality Measures," *Econometrica*, Vol. 48, No. 3, pp. 613–25.
- State Statistics Bureau, 1988–1995, *Urban Statistical Yearbook of China* (various volumes) (Beijing: Xinhua Press).
- , 1999, *Fifty Years of the Cities in New China: 1949–1998* (Beijing: China Statistics Publishing House).
- Stolper, Wolfgang F., and Paul A. Samuelson, 1941, "Protection and Real Wages," *Review of Economic Studies*, Vol. 9 (November), pp. 58–73.
- The Economist*, 2000, "Growth Is Good" (May 27).
- Topalova, Petia, 2007, "Trade Liberalization, Poverty, and Inequality: Evidence from Indian Districts," in *Globalization and Poverty*, ed. by Ann Harrison (Chicago: University of Chicago Press).
- United Nations Conference on Trade and Development, 2006, *World Investment Report 2006*, "FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development," Annex Table A.I.2. Available via the Internet: [www.unctad.org/wir](http://www.unctad.org/wir).
- United Nations University—World Institute for Development Economics Research (WIDER), 2005, World Income Inequality Database (Helsinki: WIDER).
- Wei, Shang-Jin, and Yi Wu, 2007, "Openness and Inequality: Evidence from Within China" (unpublished; Washington: International Monetary Fund).
- World Bank, 1997, *Sharing Rising Incomes—Disparities in China* (Washington).

## المراجع

- , 2000, "A Look at Income Inequality," in *Making Transition Work for Everyone: Poverty and Inequality in Europe and Central Asia* (Washington), pp. 139–77.
- , 2006, *World Development Report 2006: Equity and Development* (Washington).
- , 2007, "Income Distribution, Inequality, and Those Left Behind," in *Global Economic Prospects: Managing the Next Wave of Globalization* (Washington), pp. 67–99.
- Zhang, Yin, and Guanghua Wan, 2006, "Globalization and the Urban Poor in China," United Nations University—World Institute for Development Economics Research (WIDER) Paper No. 2006/42 (Helsinki: WIDER).



## الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيتها المتغيرة

مستويات منخفضة ومن استمرار التوسع العالمي الحالي لفترة طويلة؟ أم هل من المرجح أن تنتهي فترة الاستقرار التي سادت مؤخرا؟

ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على تلك التساؤلات بطريقتين منفصلتين. أولا، يعقد الفصل مقارنة بين دورة النمو العالمي في الوقت الحاضر والدورات التي حدثت في فترات سابقة، بما في ذلك فترة الستينات — وهي حقبة سابقة شهدت نموا قويا وتقلبا منخفضا. وثانيا، يحلل الفصل مصادر الفروق في خصائص الدورة الاقتصادية، بين البلدان وبمرور الوقت، كتقلب الناتج وطول فترات التوسعات. ويسير في ذلك على نسق الدراسة التي صدرت مؤخرا عن «الاعتدال العظيم» (Great Moderation) في الاقتصاد الأمريكي، غير أن التحليل في هذا الفصل يتسع ليغطي السياق العالمي. فضلا على ذلك، يركز هذا الفصل على تحديد مدى إسهام الإجراءات على صعيد السياسات في خفض التقلب على نحو متواصل لتصبح التوسعات أكثر استمرارا.

ويخلص هذا الفصل إلى حد بعيد إلى أن الاقتصاد العالمي قد اتسم مؤخرا باستقرار أكبر حتى من المشاهد في فترة الستينات. وبصفة خاصة، انخفض تقلب الناتج في معظم البلدان، كما تميز النمو بدرجة شمول لجميع بلدان العالم أعلى من المشاهد من قبل. بالإضافة إلى ذلك، يشير هذا الفصل إلى أن طول استمرارية التوسع يرجع إلى عوامل يرجح لها البقاء، بما في ذلك التحسينات في إدارة السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، إلى جانب تحسن جودة المؤسسات على نطاق أوسع.

ومع ذلك، ينبغي ألا يُنظر إلى الاستقرار مستقبلا على أنه أمر مسلم به. وليس بالضرورة أن يعني انخفاض درجة التقلب المتوسطة استبعاد الركود. وبوجه أعم، فإن النهاية غير المتوقعة لفترة النمو القوي والمستقر في الستينات وأوائل السبعينات، تمثل قصصا تحذيرية عما يمكن أن يحدث ما لم تستجب السياسات لما يستجد من مخاطر وتحديات في النظام الاقتصادي العالمي. وقد أثبت نظام بريتون وودز لتعادل أسعار الصرف الثابتة نجاحه لفترة طويلة. غير أنه لم يثبت في نهاية الأمر أنه يتسم بقدر كاف من المرونة، إذ أدت الاختلالات الناتجة

تسارع النمو العالمي كثيرا في السنوات الأخيرة متجاوزا كل معدلاته السابقة منذ الارتفاعات الحادة في أسعار النفط في السبعينات. وتميز هذا النمو بدرجة غير مسبوقه من الشمول لجميع بلدان العالم. وبالإضافة إلى ذلك، شهد تقلب الناتج انخفاضا ملحوظا في معظم البلدان والمناطق. ويحلل هذا الفصل هذه التغيرات في خصائص الدورة الاقتصادية، ويخلص إلى أن هناك عوامل يرجح أن تستمر وهي السبب الرئيسي وراء زيادة الاستقرار وما ارتبط به من توسع أكثر استمرارية. وعلى وجه التحديد، أدت التحسينات في إدارة السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، وكذلك تحسن جودة المؤسسات على نطاق أوسع، إلى انخفاض تقلب الناتج. ومع ذلك، ينبغي ألا يُنظر إلى احتمالات الاستقرار مستقبلا على أنها أمر مسلم به. ولا يعني انخفاض متوسط التقلب أن الدورة الاقتصادية لم يعد لها وجود. فالنهاية المفاجئة لفترة النمو القوي والمستمر في الستينات وأوائل السبعينات تمثل درسا تحذيريا عما يمكن أن يحدث ما لم تتكيف السياسات لمعالجة ما ينشأ من مخاطر في الوقت المناسب.

ومنذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، شهد الاقتصاد العالمي أقوى فترات النمو المستمر منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، بينما ظل التضخم عند مستويات منخفضة. ولم يقتصر الأمر على ارتفاع معدلات النمو العالمي في الفترة الأخيرة فحسب، وإنما تميز التوسع كذلك بدرجة كبيرة من الشمول لجميع بلدان العالم. وقد يبدو تراجع درجة تقلب النمو أمرا مستغربا بصفة خاصة، وذلك نتيجة لزيادة نسبة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأكثر تقلبا من الاقتصاد العالمي.

ما مقدار ما يُعزى من أداء الاقتصاد العالمي مؤخرا إلى سلامة السياسات، وصلابة المؤسسات، والتغيرات الهيكلية، وما مقدار ما يرجع إلى مجرد «نوبة حظ»؟ وهل يمكن لصانعي السياسات التيقن من بقاء تقلب الناتج عند

ملحوظة: المؤلفون الرئيسيون لهذا الفصل هم مارتن سومر، ونيكولا سباتافورا، بمساعدة أنخيلو اسبيريتو، وألن ستاك. وقد قدم ماسيميليانو مارتشيلينو الدعم الاستشاري.

عن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية التوسعية في الولايات المتحدة إلى فورة النشاط الاقتصادي وإلى التضخم في نهاية المطاف — وكذلك قبل صدمة أسعار النفط الأولى في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤. وبالتالي، تبين أن عقد السبعينات كان الأضعف نمواً في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

## الدورات الاقتصادية العالمية: المنظور التاريخي

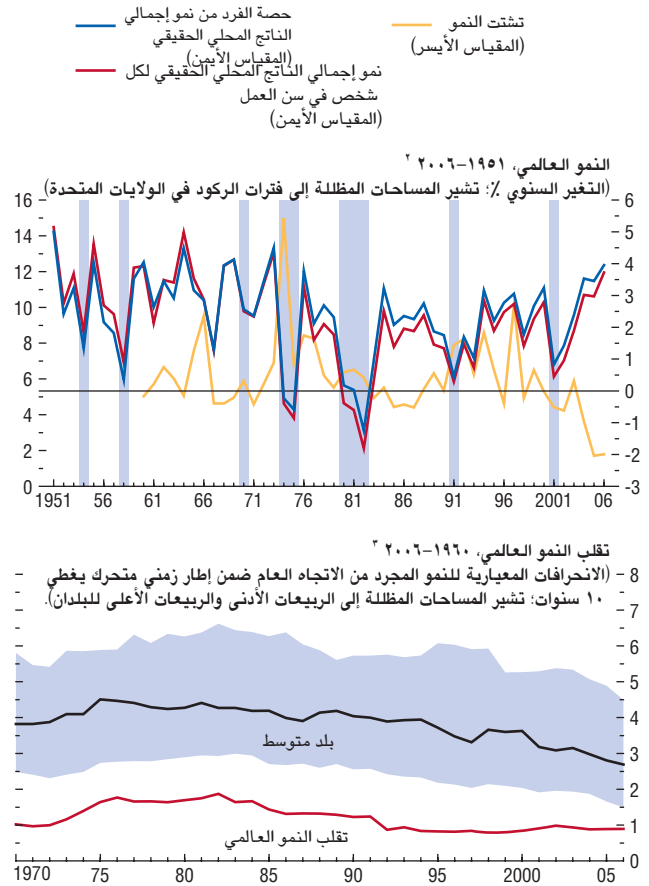
يشهد الاقتصاد العالمي الآن عامه الخامس من التوسع القوي. وكما أُشير آنفاً، تبلغ معدلات النمو العالمي مستويات شديدة الارتفاع مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية. ومع هذا، فإن قوة التوسع الحالي ليست استثنائية مقارنة بالدورات السابقة في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية. وبلغ متوسط النمو العالمي خلال الستينات ٣,٤٪، أي أعلى قليلاً مما تحقق على مدى الثلاث سنوات الأخيرة بواقع ٣,٢٪ (معيّراً عنه بنمو إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعديل القوى الشرائية لكل شخص في سن العمل ليسهم في التحولات السكانية).<sup>١</sup> ومع ذلك، فمن الواضح أن هناك سمة فريدة في التوسع الحالي، حتى بمقارنته مع التوسع في الستينات — فيتميز النمو القوي بشموله معظم البلدان، مثلما يتضح من الانخفاض الاستثنائي في تشدّد النمو بين البلدان (مقارنة بالاتجاه العام) (الشكل البياني ١-٥). وبعبارة أخرى، تحقق جميع البلدان تقريباً نتائج طيبة.

وكما هو الوضع فيما يخص معدلات النمو، لم يبلغ طول فترة التوسع الاقتصادي الحالية أعلى مستوياته التاريخية. فالدورة العالمية الحالية لم تبلغ سوى نصف طول الدورات التي شهدتها الثمانينات والتسعينات. وبالمثل، فإن التوسع الدوري الحالي في الولايات المتحدة لم يتوافق مع التوسعات الطويلة التي شهدتها العقدان الماضيان (الشكل البياني ٢-٥). وفي الاقتصادات

<sup>١</sup> بلغ النمو العالمي الحالي مستوى أعلى فعلياً من النمو في الستينات، معبراً عنه من حيث حصة الفرد — بلغت حصة الفرد من النمو العالمي في المتوسط ٣,٦٪ على مدى الثلاث سنوات الأخيرة مقابل ٣,٣٪ في الستينات. ومع ذلك فإن المقارنة بين معدلات حصة الفرد من النمو في الفترتين تتأثر بالنمو السكاني القوي الذي شهدته الستينات بصفة خاصة وتباطؤ النمو السكاني بعد تلك الفترة. وحيث إن الانتقالات الديمغرافية عادة ما تكون بطيئة جداً، فإن التمييز بين الحسابات من حيث حصة الفرد ومن حيث كل شخص في سن العمل لا تمثل أهمية في تحليل هذا الفصل لمدة الدورة الاقتصادية والتقلب.

## الشكل البياني ١-٥: سجل النمو العالمي معدلات مرتفعة وتميز بالاستقرار

يحقق النمو العالمي معدلات بالغة الارتفاع مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية. غير أن قوة التوسع الحالي لا تبدو استثنائية مقارنة بالتوسع في الخمسينات والستينات. ومع ذلك، فإن انخفاض تشدّد النمو المجرد من الاتجاه العام بين البلدان أمر غير مسبوق. ولا يزال تقلب الناتج العالمي يشهد انخفاضاً منذ بلوغه أعلى معدلاته في السبعينات، ووصل تقلب الناتج حالياً في بلد متوسط إلى مستوى أقل من التقلب المشاهد في الستينات بمقدار الثلث.

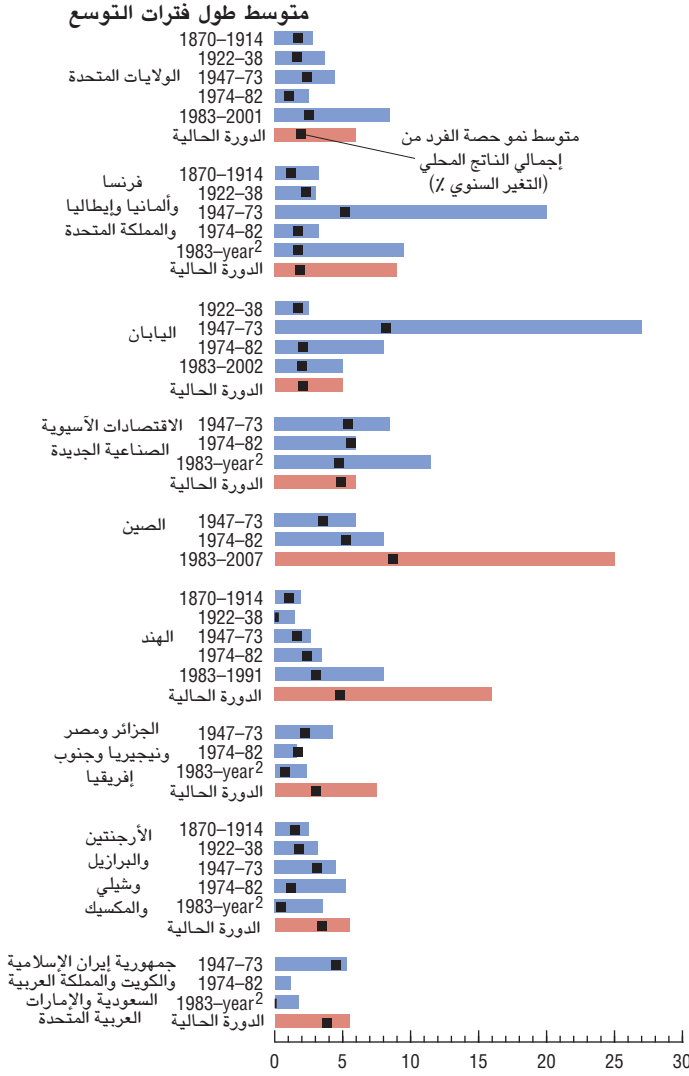


المصادر: دراسة (2006) Heston, Summers, and Aten ودراسة (2007) Maddison. والتوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة: قاعدة البيانات السكانية تنقيح عام ٢٠٠٤ (United Nations Population Prospects)؛ وقاعدة بيانات تقرير "مؤشرات التنمية العالمية" الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. <sup>١</sup> للاطلاع على معلومات عن تكوين مجموعات البلدان، راجع الملحق ١-٥. <sup>٢</sup> معدلات نمو حصة الفرد وحصة الشخص في سن العمل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المستوى العالمي، مُجملة باستخدام الأوزان الترجيحية لتعديل القوى الشرائية. ويُقاس تشدّد النمو على أساس الانحراف المعياري لنمو إجمالي الناتج المحلي المجرد من الاتجاه العام على مستوى البلدان. وتشير المساحات المظللة إلى فترات الركود في الولايات المتحدة، المحددة على أساس سلاسل البيانات السنوية لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. للاطلاع على مزيد من التفاصيل راجع الإطار ١-٥. <sup>٣</sup> حسب التقلب في السبعينات باعتبارها الانحراف المعياري للنمو المجرد من الاتجاه العام على مدار الفترة من ١٩٦١-١٩٧٠، إلخ.

## الدورات الاقتصادية العالمية: المنظور التاريخي

### الشكل البياني ٥-٢: التوسعات من المنظور التاريخي<sup>١</sup> (السنوات: تشمل الدورة الحالية النتائج المتوقعة لعام ٢٠٠٧)

مثلاً هو الوضع في حالة النمو، لم يصل طول مدة التوسع الحالية بوجه عام إلى أعلى مستوياته التاريخية. ويمكن مضاهاة فترات التوسع الطويلة في الصين والهند بدافع من النمو السريع، بتجربة بعض الاقتصادات الأوروبية واليابان والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية. وكان الأداء مختلفاً في أهم اقتصادات إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط خلال الثمانينات والتسعينات ولكن في الوقت الحاضر تشهد هذه الاقتصادات أطول فترات التوسع في ثلاثة عقود.



المصادر: دراسة (Heston, Summers, and Aten (2006)، ودراسة (Maddison (2007) وقاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية» الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧)؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تُعرّف التوسعات بأنها فترات النمو غير السالب في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سنوياً. للاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٥-١. وتشير بيانات مجموعات البلدان إلى القيم الوسيطة للمجموعات. وتشمل الدورة الحالية النتائج المتوقعة لعام ٢٠٠٧.

<sup>٢</sup> الفترات الزمنية التي تبدأ في عام ١٩٨٣ تنتهي كما يلي: أوروبا: فرنسا (١٩٩٣)، وألمانيا (٢٠٠٣)، وإيطاليا (٢٠٠٥)، والمملكة المتحدة (١٩٩١)؛ والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة: منغوليا (٢٠٠٤)، وجنوب إفريقيا (١٩٩٢)؛ وأمريكا اللاتينية: الأرجنتين والبرازيل والمكسيك (٢٠٠٢) وشيلي (١٩٩٩)؛ والشرق الأوسط: جمهورية إيران الإسلامية (٢٠٠١)، والكويت (٢٠٠٢)، والمملكة العربية السعودية (٢٠٠٢)، والإمارات العربية المتحدة (١٩٩٨).

الأوروبية الرئيسية واليابان، يمكن مقارنة طول مدة التوسع الحالية بالدورات التي شهدتها العقود الماضية، رغم أن فترة الخمسينات والستينات شهدت توسعاً أطول كثيراً في المتوسط مدعماً بارتفاع النمو الاتجاهي.<sup>٢</sup>

وتشير المقارنة بين الدورات الاقتصادية على مدار القرن الماضي إلى ازدياد طول فترات التوسع على المدى البعيد وانخفاض مقدار الوقت الذي تمر فيه الاقتصادات بحالات ركود.<sup>٣</sup> ولا يكاد يكون هناك وجود يذكر للركود العميق في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، تمثل السبعينات مرحلة انقطاع مؤقت في اتجاه أطول التوسعات على الإطلاق في الاقتصادات المتقدمة التي كانت تنمو باعتدال. فمن ناحية، كان ذلك يعزى إلى الاضطرابات غير المسبوقة في إمدادات النفط وتباطؤ الإنتاجية، لكنه كان يرجع كذلك من ناحية أخرى إلى أخطاء في السياسات النقدية.<sup>٤</sup>

<sup>٢</sup> تُعرّف التوسعات في هذا الفصل بأنها فترات النمو غير السالب في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ويعرّف الركود على نحو مشابه بأنه فترات انخفاض حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ومن ثم يعتمد معظم التحليل في هذا الفصل مفهوم الدورة الاقتصادية «الكلاسيكية» كما وردت مناقشتها على سبيل المثال في دراستي (Harding و Artis, Marcellino, and Proietti (2004) و (Romer and Pagan (2001) — راجع الملحق ٥-١ للاطلاع على التفاصيل. ويحدد التوسع باستخدام بيانات سنوية، ومن حيث حصة الفرد للسماح بعقد مقارنات عامة بين البلدان وبمرور الوقت. ومن المرجح أن تكون التوسعات التي تستند إلى بيانات ربع سنوية أقصر فيما يخص العديد من البلدان. وهناك كذلك فروق ملحوظة في سلوك الدورات الاقتصادية داخل المناطق المختلفة؛ على سبيل المثال، فبناءً على تعريف الفصل للدورات الاقتصادية، لم تشهد المملكة المتحدة ركوداً منذ عام ١٩٩١.

<sup>٣</sup> يعزى استقرار الدورات الاقتصادية في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية مقارنة بالفترة السابقة إليها إلى عدد من العوامل، ومنها ارتفاع متوسط معدلات النمو؛ وانخفاض حصة القطاعات المرتبطة بالسلع؛ واستحداث التأمين على الودائع، الذي أدى إلى خفض عدد مرات إثارة الذعر المصرفي؛ واتباع سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي — برغم أن الأخطاء على صعيد السياسات كانت تؤدي أحياناً إلى الإخلال باستقرار الناتج (دراسة (Romer, 1999). ويدور جدل واسع النطاق في الدراسات الأكاديمية حول جودة بيانات إجمالي الناتج المحلي عن الفترة السابقة على الحرب وطبيعة الدورات الاقتصادية قبل الحرب؛ للاطلاع على مناقشات تفصيلية راجع دراسات (Balke and Gordon (1989) و (Romer (1989) و (Diebold and Rudebusch (1992).

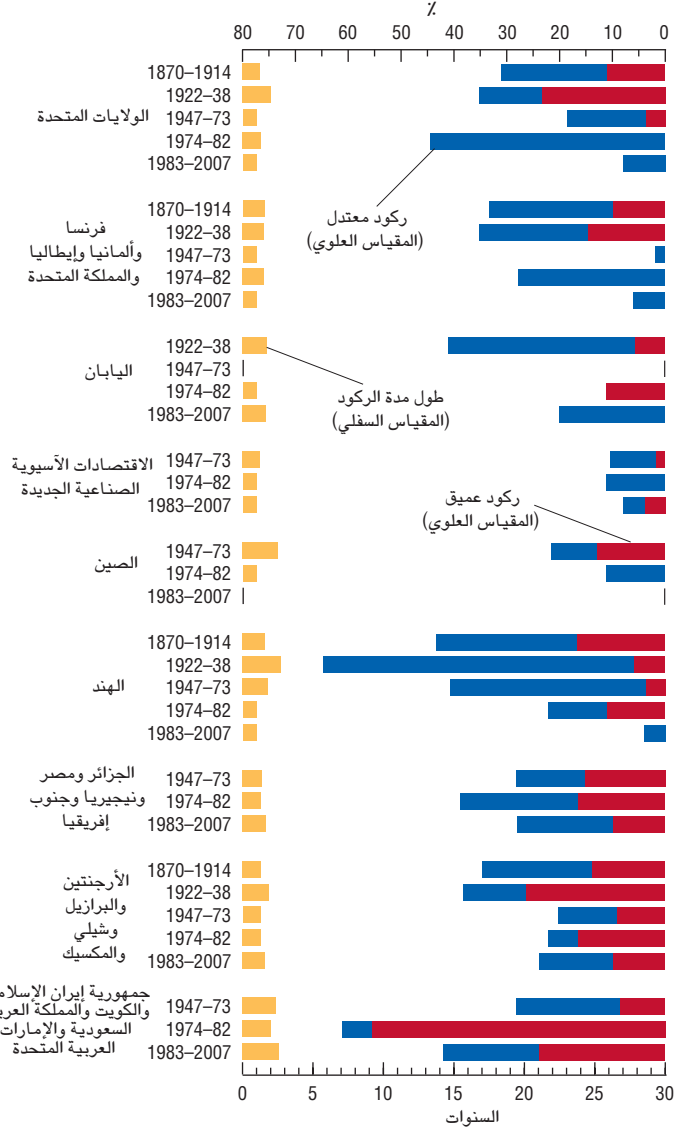
<sup>٤</sup> للاطلاع على مناقشة حول السياسة النقدية للولايات المتحدة خلال السبعينات راجع دراستي (DeLong و Romer and Romer (2002) و (Romer (1997). وبوجه عام، كانت السياسة النقدية تيسيرية إلى حد بعيد خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانخفاض غير الواقعي في تقديرات المعدل الطبيعي للبطالة. وأسفر تشديد السياسة النقدية في نهاية المطاف، كرد فعل إزاء وصول معدل التضخم إلى رقمين، عن حدوث ركود في أوائل الثمانينات. وتشير دراسة (Orphanides (2003b) إلى أن عدم اكتمال المعلومات الفورية عن الاقتصاد ربما أدى إلى زيادة احتمالات وقوع أخطاء على صعيد السياسات في السبعينات، لاسيما خلال فترة تباطؤ الإنتاجية التي يصعب مشاهدتها.



### الشكل البياني ٣-٥: الركود من المنظور التاريخي

يكاد لا يكون هناك وجود لفترات الركود العميق في الاقتصادات المتقدمة في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، برغم مرور الاقتصادات المتقدمة بمرحلة ركود طويلة خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٢ بسبب صدمات العرض، وتباطؤ الإنتاجية، وتذبذب السياسات. وكان تواتر الركود أعلى كثيرا في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تنمو باعتماد، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة برغم حدوث بعض التحسينات على مدار العقود الماضية.

متوسط طول الفترة والنسبة الزمنية للمرور بحالات الركود



وفي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، لا يزال الاتجاه طويل الأجل نحو تحسن ديناميكيات الدورة الاقتصادية أكثر اختلافا. ففي آسيا، توجد أوجه تشابه لافتة للانتباه بين التوسعات الطويلة حاليا في الصين والهند، والتوسعات المستمرة بعد الحرب في أوروبا الغربية واليابان والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة. وعلى النقيض من ذلك، لم تزد قدرة التوسعات على الاستمرار في أكبر أربع اقتصادات في أمريكا اللاتينية منذ السبعينات، ويعزى السبب في ذلك إلى تكرار وقوع الأزمات المالية وأزمات العملة. وبالمثل، لم تنخفض النسبة الزمنية التي مرت فيها هذه الاقتصادات بحالات ركود (الشكل البياني ٣-٥). وظل متوسط التحسينات بين أكبر أربع اقتصادات في إفريقيا والشرق الأوسط متواضعا نسبيا حتى الآونة الأخيرة. وعلى جانب التطورات الإيجابية، فإن التوسعات الحالية في المناطق النامية هي أطول التوسعات على مدار ثلاثة عقود.

وعلى المستوى القطري، ترجع نهاية التوسعات الماضية إلى أسباب مختلفة، بما في ذلك عدم القدرة على الاستمرار في تحمل اختلالات حساب المالية العامة والحساب الخارجي، وتشديد السياسة النقدية لمواجهة ارتفاع التضخم، وانتقال آثار التداعيات بين البلدان، وتذبذب أسعار السلع والأصول، والضائقة المالية التي صاحبته<sup>٥</sup>. وكان العديد من هذه العوامل يميل كذلك إلى التسبب في تباطؤ النمو العالمي، لاسيما حينما أدى إلى الركود في الولايات المتحدة أو خفض معدلات النمو في مجموعة كبيرة من البلدان. ومن الضروري إدراك أن بعض العوامل المسببة للركود كانت تعتبر أحيانا عوامل «جديدة». فعلى سبيل المثال، كانت هناك روابط بين أزمات العملة في بعض الاقتصادات الآسيوية (مثل إندونيسيا وكوريا عام ١٩٩٧) ومواطن الضعف المالي والمخاطر الخارجية التي لم تكن محددة جيدا بصورة مسبقة ولم يكن هناك فهم واضح لأهميتها<sup>٦</sup>. ومن الواضح أن مهمة الحفاظ على التوسعات تتطلب التكيف من جانب صانعي السياسات لأن عملية العولمة التجارية والمالية

<sup>٥</sup> راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٠٢ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»؛ ودراستي Dell'Ariccia, Detragiache, and Rajan (2005) و Fuhrer and Schuh (1998).  
<sup>٦</sup> جاء رد فعل صانعي السياسات فيما بعد إزاء تلك الأزمات من خلال التحسينات الكبيرة التي أدخلوها على الرقابة على القطاع المالي، وذلك بأساليب عديدة منها برامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. للاطلاع على مناقشة حول أزمة العملة الآسيوية، راجع دراسة Ito (2007).

المصادر: دراسة (Heston, Summers, and Aten (2006). ودراسة Maddison (2007). وقاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية»، الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧): وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. يُعرّف الركود بأنه فترات النمو السالب في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سنويا. للاطلاع على التفاصيل راجع الملحق ١-٥. ويُعرّف الركود العميق بأنه فترات الركود التي تشهد خسائر تراكمية في الناتج أعلى من ٣٪. وتشير بيانات مجموعات البلدان إلى القيم الوسيطة للمجموعات.

## هل أصبح الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا

البلدان تميل إلى موازنة بعضها بعضا إلى حد كبير خلال الستينات.<sup>٤</sup>

ويمكن تقسيم تطورات تقلب الناتج بمرور الوقت إلى عدة مراحل. ويعزى ارتفاع التقلب في الاقتصادات المتقدمة خلال الخمسينات جزئيا إلى دورة الانتعاش والكساد التي صاحبت الحرب الكورية ومرحلة إعادة الإعمار في أوروبا واليابان بعد الحرب، التي كانت سريعة لكنها متقلبة (راجع الشكل البياني ٥-٤)؛ وترصد بيانات الستينات تقلب الناتج خلال عقد الخمسينات). وتراجعت درجة التقلب خلال الستينات، لكنها عاودت الارتفاع في السبعينات بسبب الاضطرابات في الإمدادات النفطية والتردد الذي اتسمت به سياسات الاقتصاد الكلي. وبدأ التقلب يتراجع على نحو مستمر في الاقتصادات المتقدمة بعد مكافحة التضخم في بداية الثمانينات، وأصبح لا يمثل في الوقت الحاضر سوى حوالي نصف درجة التقلب المشاهد في الستينات.

وتراجعت درجة التقلب تدريجيا في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، برغم تأخر حدوث هذا الانخفاض كثيرا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وبالنظر إلى أداء المناطق النامية حسب العقود، اختلفت درجة تقلب الناتج كثيرا خلال الستينات،<sup>٥</sup> فشهدت بعض البلدان فترة استقرار نسبي، مثل البلدان في أمريكا اللاتينية، بينما ارتفعت درجة التقلب في بلدان أخرى، لاسيما الصين.<sup>٦</sup> وأسفرت صدمات النفط، والزيادات في أسعار السلع الأخرى، وانتقال التداعيات من الاقتصادات المتقدمة عن زيادة تقلب الناتج في معظم اقتصادات البلدان الصاعدة والبلدان النامية خلال السبعينات. ومع ذلك، فبخلاف الوضع في الاقتصادات المتقدمة، ظل التقلب عاليا أو ازدادت حدته خلال الثمانينات وفي معظم

ربما أوجدت مخاطر ومكان من ضعف جديدة — على سبيل المثال، فإن الخسائر التي اقترنت بزيادة الرفع المالي للاستثمارات في سوق القروض العقارية لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة أدت إلى عسر القطاع المصرفي في العديد من الاقتصادات المتقدمة، مما أثار المخاوف من احتمال حدوث ضائقة ائتمانية (راجع الفصل الأول). وبالنظر إلى ما بعد التطورات الأخيرة في السوق، ركز الجدل بشأن السياسات أيضا على المخاطر المحتملة التي ربما تنشأ من الاختلالات العالمية أو الروابط بين السياسات النقدية والتحوطية والارتفاع المستمر في أسعار الأصول. وعلى سبيل المثال، تشير دراسة White (2006) إلى أن نجاح استهداف التضخم ربما أدى إلى زيادة تعرض الاقتصادات لمخاطر الارتفاع المفرط في أسعار الأصول.

## هل أصبح الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا؟

من أهم خصائص الدورات الاقتصادية تقلب الناتج. ويحدد التقلب، إلى جانب معدل النمو الاتجاهي، مقدار الوقت الذي تمر فيه الاقتصادات بالتوسع أو الركود. وقد تراجع تقلب النمو العالمي تدريجيا منذ بلوغه أعلى مستوياته في السبعينات، مقيسا بالانحراف المعياري لنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (المرجح بتعديل القوى الشرائية) ضمن إطار زمني متحرك يغطي ١٠ سنوات.<sup>٧</sup> وبلغ الانحراف المعياري لنمو الناتج العالمي على مدى العشر سنوات الماضية ٠,٩٪، أي بانخفاض طفيف عن مستوى الستينات — التي تمثل فترة أخرى للنمو القوي والمستمر. ومع ذلك، فعلى المستوى الإجمالي تخفي هذه النتيجة وراءها انخفاضا أكبر بمقدار الثلث في التقلب على المستوى القطري بين فترة الستينات والوقت الحاضر — فانخفض الانحراف المعياري لمعدل النمو في بلد متوسط من ٣,٨٪ إلى ٢,٧٪ (راجع الشكل البياني ٥-١). ويرجع الاختلاف في درجات اعتدال التقلب على المستويين العالمي والقطري إلى انخفاض درجة ارتباط نتائج النمو بين البلدان في الستينات نتيجة لزيادة محدودية الروابط التجارية والمالية. ومن ثم كانت تقلبات الناتج في فرادى

<sup>٤</sup> راجع الإطار ٤-٣ في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

<sup>٥</sup> يحول قصور البيانات دون إجراء تحليل شامل للتقلب في البلدان النامية خلال الخمسينات. وبصفة خاصة، ليست هناك إمكانية لحساب تقلب النمو على نحو موثوق للعديد من البلدان في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، لأن بيانات إجمالي الناتج المحلي المتوافرة تكون غالبا استكمالا لتقديرات معيارية غير متواترة، وبالتالي فإن معدلات النمو السنوي تكون في الغالب مبهمة. وكانت درجة التقلب أعلى في أمريكا اللاتينية (التي تتوافر بيانات أدق بشأنها) مقارنة بالاقتصادات المتقدمة خلال هذا العقد (راجع الشكل البياني ٥-٤).

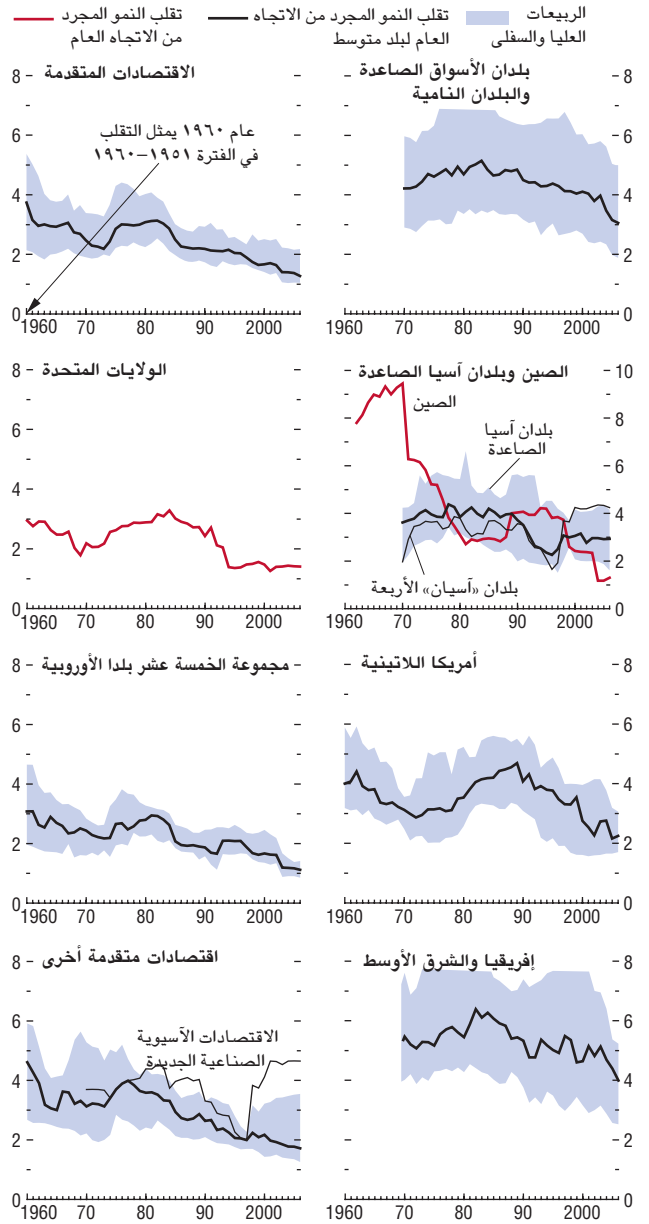
<sup>٦</sup> يرجع الارتفاع الشديد في تقلب الاقتصاد الصيني بقدر كبير إلى الخطة الاقتصادية «القفزة الكبرى إلى الأمام» (Great Leap Forward) وإلى الثورة الثقافية (اللتان بدأتا في عامي ١٩٥٨ و١٩٦٦ على التوالي).

<sup>٧</sup> تم اختيار النطاق الزمني لعشر سنوات نتيجة لزيادة طول الدورة النمطية في الاقتصادات الصاعدة إلى نحو ١٠ سنوات خلال الثمانينات والتسعينات.

### الشكل البياني ٥-٤: تقلب النمو في المناطق الرئيسية في العالم<sup>١</sup>

(انحراف معياري للنمو المجرى من الاتجاه العام ضمن إطار زمني متحرك يغطي ١٠ سنوات - يمثل عام ١٩٦٠ التقلب في الفترة ١٩٥١-١٩٦٠)

سرعان ما حققت الاقتصادات المتقدمة استقرارا بعد صدمات النفط في السبعينات. ويبلغ مستوى تقلب هذه البلدان في الوقت الحاضر حوالي نصف المستويات التي كانت سائدة في الستينات. وتحقق استقرار الناتج على نحو أكثر تدريجا وتواضعا في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، حيث مرت العديد من الاقتصادات بأزمات دين وعملة وأزمات مصرفية.



المصادر: دراسة Heston, Summers, and Aten (2006). ودراسة Maddison (2007). وقاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية» الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧): وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> بحسب التقلب في عام ١٩٦٠ بأنه الانحراف المعياري للنمو المجرى من الاتجاه العام على مدار الفترة ١٩٥١-١٩٦٠، وما إلى ذلك. ولا تظهر مقاييس التقلب التي تغطي فترة الخمسينات في بعض المناطق بسبب نقص البيانات الدقيقة عن النمو السنوي. للاطلاع على معلومات عن تكوين مجموعات البلدان راجع الملحق ١-٥.

فترة التسعينات، عندما كانت البلدان محاصرة بأزمات الدين (لاسيما في أمريكا اللاتينية وإفريقيا) وبالأزمات المصرفية وأزمات العملة (في آسيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينية). وشهدت بعض البلدان كذلك تقلبا كبيرا خلال مراحل تحولها من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى اقتصادات السوق.<sup>١١</sup> وبرغم الانخفاض الكبير الذي شهدته السنوات الأخيرة، لا يزال تقلب الناتج في الاقتصادات النامية أعلى كثيرا من مستويات التقلب في الاقتصادات المتقدمة، ويعزى السبب في ذلك جزئيا إلى الفروق الهيكلية، مثل ارتفاع الوزن الترجيحي لمساهمة القطاع الزراعي أو القطاعات ذات الصلة بالسلع. ويبلغ الانحراف المعياري الوسيط للنمو السنوي حاليا ٣٪ في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية مقابل ١,٢٥٪ في الاقتصادات المتقدمة.

وتشير عمليات تفكيك التقلب إلى إمكانية عزو معظم التغيرات الماضية في تقلب النمو العالمي إلى الاقتصادات المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة (الشكل البياني ٥-٥) ومع ذلك، أسهم تراجع درجة تقلب الناتج الذي شهدته الصين بشكل ملحوظ في انخفاض تقلب النمو العالمي في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ مقارنة بالفترة ١٩٨٣-١٩٩٥.

<sup>١١</sup> أسفرت فترات الركود العميق في أوروبا الوسطى والشرقية، التي اقترنت بالتحول من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى اقتصادات السوق، عن حدوث تقلب كبير جدا في الناتج خلال التسعينات. ولا يتضمن التحليل بلدان الاتحاد السوفييتي السابق نظرا لعدم سهولة توافر العديد من متغيرات هذه البلدان عن فترة ما قبل التسعينات. للاطلاع على مناقشة تفصيلية لتقلب الناتج في البلدان النامية، راجع الفصل الثاني في عدد إبريل من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

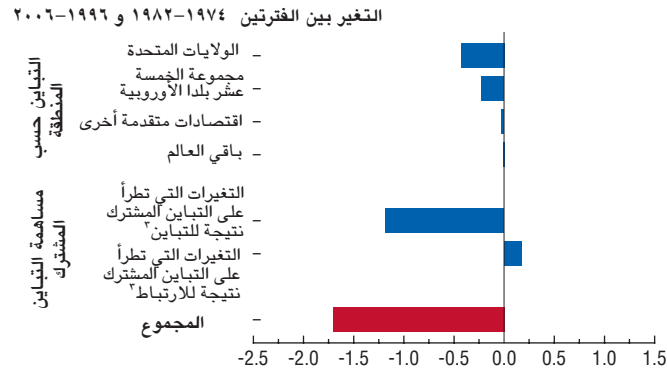
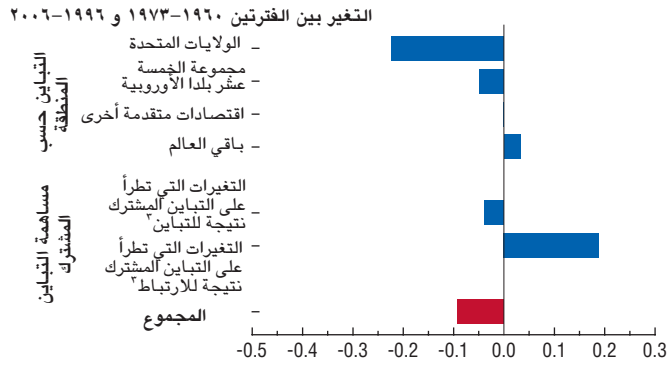
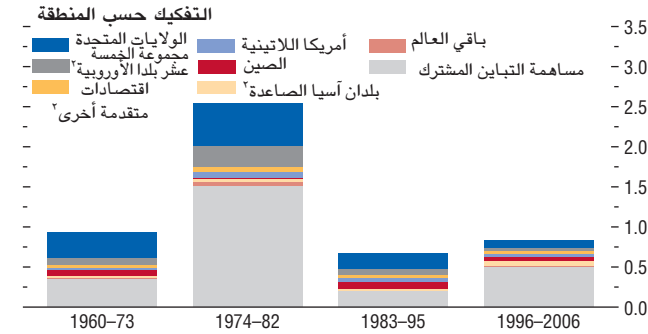
<sup>١٢</sup> تجرى عمليات تفكيك التقلب في هذا القسم باستخدام التقلب في النمو العالمي المجمل، نظرا للمصاعب الحاسوبية في تفكيك تغيرات قيم الوسيط. ونتيجة لذلك، لا يمكن أن يعكس التفكيك تراجع التقلب القطري بالكامل خلال الفترة الممتدة من الستينات إلى الوقت الحاضر. وبحسب التقلب على مدى أربع فترات زمنية (١٩٦٠-١٩٧٣، ١٩٧٤-١٩٨٣، ١٩٨٣-١٩٩٥، و١٩٩٦-٢٠٠٦)، وبوجه عام تمثل السنتان ١٩٧٣ و١٩٨٣ فترتي الانقطاع الرئيسيتين في تقلب النمو العالمي منذ الستينات. ونتيجة لقصور البيانات، لا يحسب التقلب العالمي لعقد الخمسينات. ويبدو أن إسهام الولايات المتحدة في حدوث التغيرات في تقلب النمو العالمي أكبر من إسهام مجموعة الخمسة عشر بلدا الأوروبية، وذلك لأن مجمل مجموعة الخمسة عشر بلدا الأوروبية يلغي أثر بعض التقلبات القطرية. وكان تقلب الناتج الأمريكي فيما مضى مشابه لوسيط مجموعة الخمسة عشر بلدا الأوروبية (راجع الشكل البياني ٥-٤). ولأغراض تبسيط عملية التحليل، تحسب عمليات تفكيك التقلب باستخدام النمو الكلي بدلا من استخدام حصة الفرد من النمو. ومع ذلك، غالبا ما تكون هناك أوجه تشابه بين تقلب النمو الكلي وتقلب حصة الفرد من النمو في معظم البلدان.

## هل أصبح الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا

### الشكل البياني ٥-٥: تفكيك التغيرات في تقلب الناتج العالمي حسب المنطقة<sup>١</sup>

(التباين في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

ازداد تقلب النمو العالمي بصفة خاصة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٧٤ التي اتسمت باضطرابات إمدادات النفط وتذبذب السياسات. وعلى المستوى المجمل، كان اعتدال التقلب العالمي صغيرا نسبيا مقارنة بالفترة ١٩٦٠-١٩٧٣، ورغم تراجع التقلب كثيرا في العديد من البلدان منذ تلك الفترة (راجع الشكل البياني ٥-٤). وأدى ارتفاع حجم التبادل التجاري والتكامل المالي إلى زيادة ارتباط النمو عبر البلدان، ووازن ذلك كثيرا انخفاض التقلب على المستوى القطري. ويمكن عزو معظم التغيرات السابقة في تقلب الناتج العالمي إلى الاقتصادات المتقدمة، لاسيما الولايات المتحدة.



المصادر: دراسة (Maddison (2007) ودراسة Heston, Summers, and Aten (2006) وقاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية» الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> يقاس التقلب باعتباره التباين في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المرجح بتعديل القوى الشرائية على مدار الفترة. ولا توجد إمكانية لحساب تقلب الناتج العالمي في الخمسينات حسابا موثوقا به نظرا لقصور البيانات.

<sup>٢</sup> للاطلاع على تفاصيل مجموعات البلدان، راجع الملحق ١-٥.

<sup>٣</sup> تم تفكيك مساهمات التباين المشترك في تغيرات تقلب الناتج إلى مساهمات ناتجة عن تغيرات التباين في المناطق وعن تغيرات الارتباط بينها. للاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ١-٥.

وبرغم ميل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى التقلب أكثر من الاقتصادات المتقدمة، فلم يؤد تنامي أوزانها الترجيحية حتى الآن إلى دفع تقلب الناتج العالمي إلى مستويات أعلى، وغالبا ما يعزى السبب في ذلك إلى تراجع درجة تقلب الناتج في الصين حاليا إلى نفس مستوى الاقتصادات المتقدمة.<sup>١٣</sup>

ويشير الشكل البياني (٥-٥) كذلك إلى أن تساقق حركة النمو (التباين المشترك) على مستوى البلدان هو أحد العوامل المهمة التي تؤثر على تقلب الناتج العالمي. ويتضح من تزامن حالات تباطؤ النمو إثر صدمات أسعار النفط في السبعينات كيف يمكن أي يؤدي ارتفاع درجة التباين المشترك في بعض الأحيان إلى تعظيم أثر التقلب القطري على تقلب النمو العالمي. كذلك كان لتنامي التبادل التجاري والتكامل المالي بين الاقتصادات المختلفة، لاسيما على المستويات الإقليمية، دور في تعزيز انتقال تداعيات الناتج بين البلدان (الإطار ٥-١). وبصفة خاصة، يعزى جزء كبير من انخفاض التقلب العالمي بين الفترتين ١٩٦٠-١٩٧٣ و ١٩٩٦-٢٠٠٦ إلى انخفاض تقلب الناتج في الولايات المتحدة. ولكن تزايد الارتباط بين معدلات النمو القطرية كان يوازن درجة الاستقرار الأعلى في الولايات المتحدة وفي معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى إلى حد بعيد. ويمكن كذلك عزو تزايد الارتباط إلى الطبيعة الإقليمية لأزمات العملة في بلدان الأسواق الصاعدة في أواخر التسعينات وإلى التباطؤ العالمي الذي تلا انفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٠.

ويتضح من خلال إجراء مزيد من عمليات التفكيك لتقلب الناتج العالمي، حسب مكونات الإنفاق، حدوث انتقال كبير في تقلب الاستهلاك وتقلب الاستثمار مع مرور الوقت (الشكل البياني ٥-٦). ويعزى ارتفاع التقلب ككل خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٢ بدرجة كبيرة إلى ارتفاع تقلب الاستثمار. وهذه النتيجة مواتية بصورة بديهية نتيجة لاتسام تلك الفترة بتكرار اضطراب الإمدادات،

<sup>١٣</sup> إذا أعيد حساب التقلب العالمي الحالي باستخدام الأوزان الترجيحية للبلدان في الستينات، فسيتم الخروج بنتيجة مشابهة تقريبا لما ينتج عن حساب التقلب العالمي باستخدام الأوزان الترجيحية الحالية. وبرغم ذلك، في حالة الربط بين التقلب القطري منذ الستينات والأوزان الترجيحية الحالية للبلدان، فإن الانحراف المعياري للنمو العالمي سيرتفع من ٠.٩٪ (وهي النتيجة الفعلية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦) إلى ١.٥٪. ويرجع الجزء الأعظم من هذه النتيجة إلى الانخفاض الكبير للتقلب في الصين، وفي اقتصادات نامية أخرى منذ الستينات، في حدود أضيق.

<sup>١٤</sup> راجع كذلك الفصل الرابع في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

وانتقال الاتجاهات العامة للإنتاجية، وتذبذب السياسات، وقد أدى ذلك كله إلى دفع تقلب الربحية المتوقعة لخطط الاستثمار. وبرغم ذلك، يمكن عزو انخفاض تقلب الناتج العالمي منذ الستينات وحتى الوقت الحاضر في معظمه إلى الانخفاض في مستوى تقلب الاستهلاك وليس إلى انخفاض تقلب الاستثمار. ومن المؤكد أن هذه النتيجة الأخيرة ترجع بعض الشيء إلى طبيعة الأحداث التي ظهرت طوال العقد الماضي، بما في ذلك الانخفاض الكبير الذي شهده الاستثمار في الاقتصادات التي تمر بمراحل لاحقة للأزمات ولانفجار الفقاعات. وبالفعل كانت درجة تقلب الاستثمار أقل إلى حد ما خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٥ مقارنة بالعقد السابق. ومع ذلك، تشير هذه النتيجة إلى أن أي تفسير لاستقرار الناتج في الوقت الحاضر يتعين أن يتضمن العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك، مثل زيادة توافر التمويل لتمهيد الاستثمار بمرور الوقت.<sup>١٥</sup>

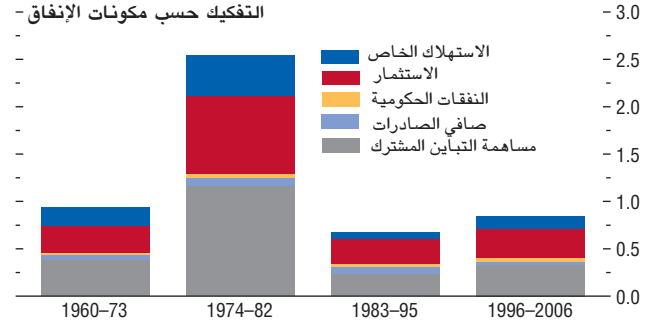
وبالنظر إلى مزيد من التفاصيل بشأن الولايات المتحدة، (الشكل البياني ٥-٧)، يرجع انخفاض تقلب الناتج منذ الستينات فعلياً إلى سلوك المستهلك إلى حد بعيد (من خلال قنوات مختلفة تشمل انخفاض التقلب في إنفاق المستهلك، والاستثمار في المنشآت السكنية، وانخفاض مستوى الارتباط بين الاستهلاك والاستثمار) كما يرجع أيضاً إلى الحكومة.<sup>١٦</sup> والأمر المثير للاستغراب هو محدودية دور استثمارات المخزون في تفسير انخفاض تقلب الناتج الأمريكي في الفترة بين ١٩٦٠-١٩٧٣ و١٩٩٦-٢٠٠٦، برغم أن انخفاض تقلب المخزون

<sup>١٥</sup> تشير دراسة (2006) Dynan, Elmendorf, and Sichel نقطة مماثلة حول تقلب الاستهلاك في سياق البيانات المتوافرة عن الولايات المتحدة. وبينما البيانات العالمية المجمل لا تحدد أن المصدر الرئيسي لتقلب الناتج هو النفقات الحكومية، كانت سياسة المالية العامة التي جاءت في شكل إنفاق مساهمات للتأمينات الاجتماعية أو تراكم مفرط في الديون على سبيل المثال، هي أحد الدوافع الرئيسية وراء تقلب الناتج في العديد من البلدان (راجع القسم التالي). غير أن هذه الآثار القطرية تختفي في البيانات العالمية المجمل.

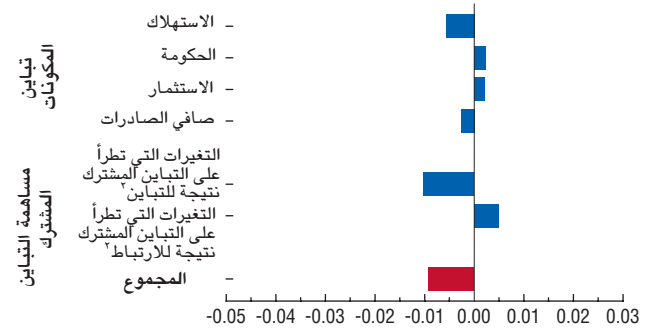
<sup>١٦</sup> أدت النفقات الحكومية خلال الستينات إلى زيادة تقلب الناتج الأمريكي من خلال تقلب نفقات الدفاع التي صاحبت حرب فيتنام. <sup>١٧</sup> سلط العديد من الدراسات الضوء على إسهام الأساليب المحسنة لإدارة المخزون وانخفاض تقلب استثمارات المخزون في الحد من تقلب الناتج ربع السنوي في الولايات المتحدة منذ الثمانينات (دراسة McConnell and Perez-Quiros, 2000; و Kahn, McConnell, and Perez-Quiros, 2002). وبرغم ذلك فقد تقلص دور المخزون كثيراً في البيانات السنوية، لا سيما عند النظر إلى التغيرات التي طرأت على التقلب بين عقد الستينات والوقت الحاضر. ومن منظور السياسات، فإن التغيرات التي طرأت على التقلبات ربع السنوية في استثمارات المخزون قد لا تؤدي إلى حدوث انعكاسات كبيرة على الرخاء الاقتصادي ما لم يكن لهذه التغيرات تأثير كبير أطول أجلاً على نمو الاستهلاك مثلاً — وهو ما يبدو غير مرجح.

## الشكل البياني ٥-٦: تفكيك التغيرات في تقلب الناتج العالمي حسب مكونات الإنفاق<sup>١</sup> (التباين في نماذج الناتج المحلي الحقيقي)

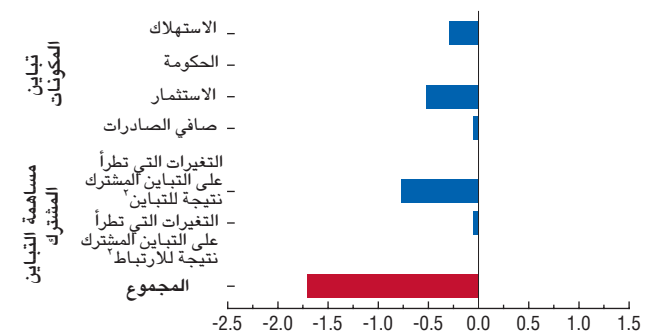
شهد تقلب الاستهلاك والاستثمار نقلة كبيرة بمرور الوقت. ويعزى ارتفاع التقلب الكلي خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢ إلى ارتفاع تقلب الاستثمار، حيث أدى الاضطراب في الإمدادات، وانتقال الاتجاهات العامة للإنتاجية، وتذبذب السياسات إلى حفز تقلب خطط الاستثمار. ويعزى حدوث التراجع الطفيف في تقلب الناتج العالمي من الستينات وحتى الوقت الحاضر في معظمه إلى انخفاض تقلب الاستهلاك.



التغير بين الفترتين ١٩٦٠-١٩٧٣ و ١٩٩٦-٢٠٠٦



التغير بين الفترتين ١٩٨٢-١٩٩٤ و ١٩٩٦-٢٠٠٦



المصادر: دراسة (2006) Heston, Summers, and Aten: وقاعدة بيانات تقرير "مؤشرات التنمية العالمية"، الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. <sup>١</sup> يقاس التقلب باعتباره التباين في نماذج الناتج المحلي الحقيقي المرجح بتعديل القوى الفرائضية على مدار الفترة. ولا توجد إمكانية لحساب تقلب الناتج العالمي في الخمسينات حساباً موثقاً به نظراً لقصور البيانات. <sup>٢</sup> تم تفكيك مساهمات التباين المشترك في تغيرات تقلب الناتج إلى مساهمات ناتجة عن تغيرات التباين في مكونات الإنفاق وتغيرات الارتباط بينها. للاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ١-٥.

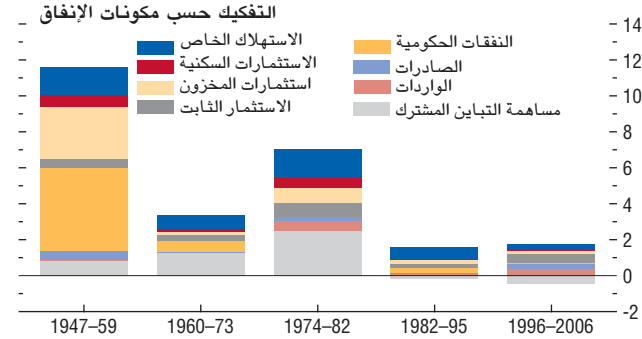


## هل أصبح الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً

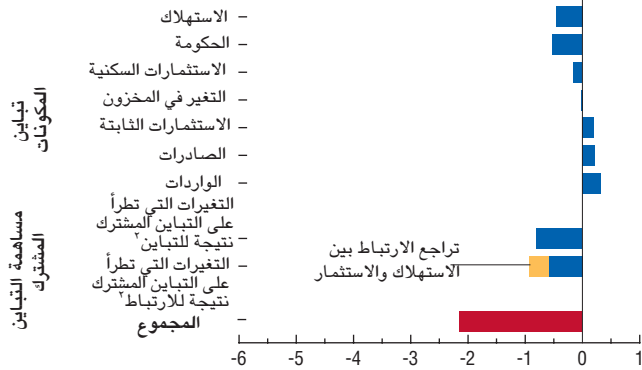
### الشكل البياني ٥-٧: تفكيك التغيرات في تقلب الناتج الأمريكي

(التباين في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

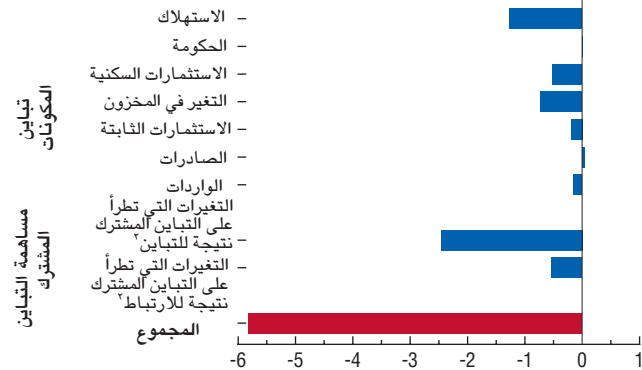
يُعزى تراجع درجة تقلب الناتج الأمريكي منذ الستينيات بدرجة كبيرة إلى سلوك المستهلك، وذلك من خلال عدة عوامل منها انخفاض درجة التقلب في إنفاق المستهلك، والاستثمارات السكنية، وتراجع الارتباط بين الاستهلاك والاستثمار. كذلك يرجع اعتدال التقلب بين الفترتين ١٩٦٠-١٩٧٣ و ١٩٩٦-٢٠٠٦ جزئياً إلى انخفاض تقلب الإنفاق الحكومي.



التغير بين الفترتين ١٩٧٣-١٩٦٠ و ١٩٩٦-٢٠٠٦



التغير بين الفترتين ١٩٧٤-١٩٨٢ و ١٩٩٦-٢٠٠٦



المصادر: «مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي» (U.S. Bureau of Economic Analysis).

وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> يُقاس التقلب باعتباره التباين في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على مدار الفترة.

<sup>٢</sup> تم تفكيك مساهمات التباين المشترك في حدوث تغيرات تقلب الناتج إلى مساهمات ناتجة عن التغيرات في تباين مكونات الإنفاق وتغيرات في الارتباط بينها. للاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٥-١.

واستثمار الأعمال الثابت قد أسهم في اعتدال تقلب الناتج الأمريكي مقارنة بفترة السبعينات — ولنفس الأسباب التي أدت إلى ذلك على مستوى العالم.

وبالنظر للمستقبل، سوف يكتسب أداء بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أهمية متزايدة في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي. وفي عام ٢٠٠٦ أسهمت هذه الاقتصادات بأكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وبثلثي نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (باستخدام الأوزان الترجيحية لتعادل القوى الشرائية)، وبحوالي ثلث المبادلات التجارية في العالم (بأسعار صرف السوق). وارتفعت مساهمة الصين والهند وحدهما في إجمالي الناتج المحلي العالمي المعدل حسب تعادل القوى الشرائية إلى الخمس في الوقت الحاضر، مقابل ١٠٪ في عام ١٩٩٠. واتبعت مسارات الناتج في الصين والهند إلى حد بعيد مسارات الناتج في الاقتصادات الأخرى التي شهدت توسعات سريعة في مراحل مبكرة، برغم أن الصين تمكنت من الحفاظ على معدل نمو شديد الارتفاع لفترة زمنية أطول مما فعلت اليابان والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة (بما في ذلك كوريا)، وهي صاحبة أفضل أداء اقتصادي في الفترات السابقة خلال موجات الانطلاق نحو النمو (الشكل البياني ٥-٨). والأمر المثير للاهتمام هو أن مسارات التقلب في الاقتصادات سريعة النمو كانت أيضاً متشابهة. وفي البداية كانت تلك الاقتصادات تميل إلى التقلب بدرجة أعلى كثيراً من النمو العالمي. ومع تنويع الاقتصادات لأنشطتها بعيداً عن القطاعات المتقلبة كالقطاع الزراعي، إلى جانب تحسن أطر السياسات، بدأ تقلب الناتج فيها يقترب من المتوسط العالمي. لكن هذه المقارنات التاريخية تمثل أيضاً قصصاً تحذيرية. فلم تتمكن البرازيل والمكسيك من الحفاظ على معدل نمو مرتفع، حيث أصبحت جوانب الجمود الهيكلية تمثل قيوداً عليها، وأدت الأزمات المالية وأزمات العملة إلى زيادة تقلب هذه الاقتصادات لفترة ممتدة. وبرغم تمكن الاقتصادات الصناعية الجديدة من الحفاظ على معدلات نمو سريعة، فلم تثبت التوسعات في هذه الاقتصادات قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمة الآسيوية وازدادت

ومن الجوانب الأخرى التي تؤثر على تفسير أي دراسات تُعنى بالتقلب على أساس بيانات ربع سنوية، هي أن مكونات الحسابات القومية ربع السنوية تعاني من أخطاء القياس بقدر أكبر من البيانات السنوية؛ وعلى سبيل المثال تسجل دراسة Somer (2007) أن أخطاء القياس تكون كسراً لا يُستهان به في نمو الاستهلاك ربع السنوي.



حدة تقلبها. وتشير جميع هذه التجارب إلى أنه ليس في وسع صانعي السياسات اعتبار الأوقات المواتية أمراً مسلماً به، ويتعين عليهم تحديد مكانم الخطر ومعالجتها على نحو مستمر.

### ما الدافع وراء اعتدال الدورة الاقتصادية العالمية؟

ما هي العوامل الأساسية وراء وجود الفروق في تقلب الناتج وفي الفترة الزمنية للتوسعات بين البلدان وبمرور الوقت؟ وهل من المرجح استمرارها؟ أُجري تحليل كبير لانخفاض تقلب الناتج في الولايات المتحدة منذ السبعينات (الجدول حول «الاعتدال العظيم»)<sup>١٨</sup>، ولكن لا تزال الأعمال التي تناولت الاقتصادات المتقدمة الأخرى، واقتصادات البلدان الصاعدة والبلدان النامية محدودة.<sup>١٩</sup> ونظراً للأهمية المتزايدة التي تكتسبها البلدان النامية على الصعيد الاقتصادي العالمي، ينظر هذا القسم إلى الصورة الأوسع.

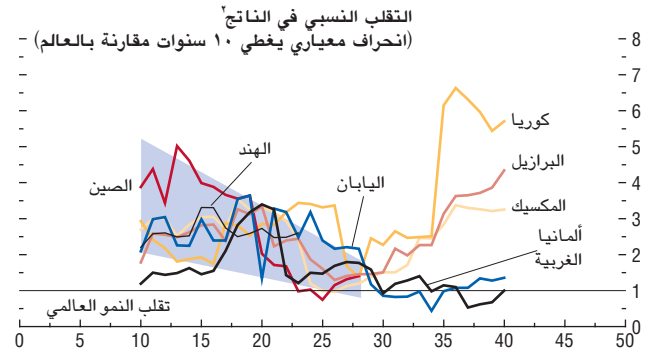
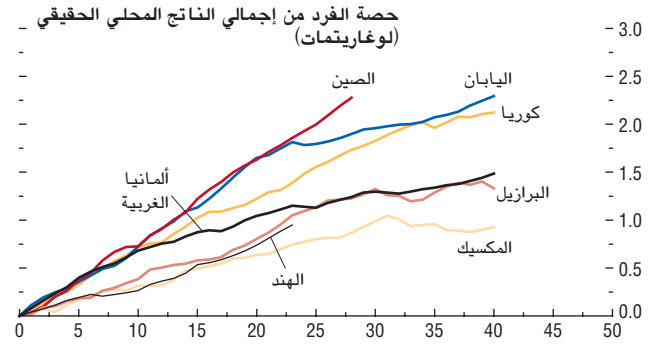
ويتناول التحليل على وجه التحديد عينة تتألف من نحو ٨٠ بلداً تشمل اقتصادات متقدمة ونامية على امتداد الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥، ويستخدم مجموعة متنوعة من أساليب الاقتصاد القياسي. ويفحص التحليل محددات تقلب الناتج المجرد من الاتجاه العام وكذلك أربع خصائص أخرى وثيقة الصلة في الدورة الاقتصادية وهي: حصة الناتج الضائعة في فترات الركود والتباطؤ، ومتوسط طول فترات التوسع، والنسبة الزمنية للمرور بحالات الركود، واحتمال مرور بلد معين بفترة توسع اقتصادي خلال أي سنة محددة.<sup>٢٠</sup>

وتمشياً مع الدراسات الموجودة، يضم التحليل صنوفاً واسعة من المتغيرات يمكنها تفسير التغيرات التي تطرأ على

### الشكل البياني ٥-٨: أنماط التقلب في الاقتصادات سريعة النمو

(بدء انطلاق النمو في الوقت  $t$  = صفر على المحور السيني)

اتبعت مسارات النمو في الصين والهند إلى حد كبير أنماط التوسعات السريعة السابقة برغم أن الصين كانت قادرة على الحفاظ على قوة نموها لفترات زمنية أطول. ويميل تقلب الاقتصادات سريعة النمو إلى التقارب تدريجياً من المتوسط العالمي. غير أن عدم معالجة مكانم الخطر يمكن أن يؤدي إلى الركود أو إلى حدوث أزمات مباشرة يصاحبها ارتفاع كبير في التقلب، مثلما حدث في البرازيل والمكسيك وكوريا.



المصادر: دراسة (2006) Heston, Summers, and Aten، ودراسة (2007) Maddison، وقاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية»، الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> ترجع تواريخ بدء انطلاق النمو كما يلي: البرازيل ١٩٥٠، والصين ١٩٧٩، والهند ١٩٨٤، واليابان ١٩٥٠، وكوريا ١٩٦٣، والمكسيك ١٩٥٠، وألمانيا الغربية ١٩٥٠. للاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٥-١.

<sup>٢</sup> يُعرّف التقلب النسبي في الناتج بأنه نسبة الانحراف المعياري المتحرك الذي يغطي ١٠ سنوات للنمو القطري المجرد من الاتجاه العام، مقسومة على الانحراف المعياري الذي يغطي ١٠ سنوات للنمو العالمي المجرد من الاتجاه العام على مدار نفس الفترة.

<sup>١٨</sup> راجع، على سبيل المثال، دراسات Kim and Nelson (1999) و Arias, Hansen, and Oha- و Blanchard and Simon (2001) و nian. وتعرض دراسة Bernanke (2004) فكرة عامة عن الموضوع.

<sup>١٩</sup> راجع دراسات Artis، و Dijk، Osborn، and Sensier (2002) و Cecchetti، Flores-Lagunes، and Krolzig، and Toro (2004) و Krause (2006a). وتعرض دراسة Summers (2005) فكرة عامة عن الموضوع.

<sup>٢٠</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الملحق ٥-١. وحيث إن دراسة Berg، Ostry، and Zettelmeyer (2006) تركز على النمو الاتجاهي بدلاً من التقلبات الدورية، فإنها تستخدم نموذج احتمال في تحليل المحددات لمفهوم مختلف لكنه مكمل: وهو طول مدة «طفرة النمو» (أي فترات الارتفاع الشديد في النمو مقارنة بالمشاهد في مرحلة سابقة).

## الإطار ٥-١: الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي

### تساوق حركة الناتج مع الاقتصادات الرئيسية، حسب المنطقة<sup>١</sup>

الولايات المتحدة					اليابان			الهند		الصين	
جميع البلدان	١٩٧٣-١٩٦٠	٠,٠٠	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٧	
١٩٧٣-١٩٩٦	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	
البلدان الصناعية	١٩٧٣-١٩٦٠	٠,٠٧	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	
١٩٧٣-١٩٩٦	٠,٥٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	
أمريكا اللاتينية	١٩٦٠-٧٣	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	
١٩٩٦-٢٠٠٦	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	
بلدان آسيا الصاعدة	١٩٧٣-١٩٦٠	-٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	
١٩٧٣-١٩٩٦	٠,١٧	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	
إفريقيا	١٩٧٣-١٩٦٠	-٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	
١٩٩٦-٢٠٠٦	٠,١١	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	

المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. يبين الجدول المتوسطات الإقليمية لمعاملات الارتباط الفئائي مع الاقتصادات الرئيسية المذكورة. وتستند الارتباطات إلى معدلات النمو السنوي. ويسير التصنيف الإقليمي للبلدان على نسق التصنيف المستخدم في الفصل الثاني.

خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا مع القطبيين الجديدين.

• ازداد تساوق الحركة في البلدان الصناعية مع الولايات المتحدة وألمانيا بصورة حادة بين الفترتين ١٩٦٠-١٩٧٣ و ١٩٩٦-٢٠٠٦، بينما انخفض تساوق حركة هذه البلدان مع اليابان.

• ازداد تساوق الحركة في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى، لاسيما في أمريكا اللاتينية، مع الولايات المتحدة واليابان.

وباستخدام الارتباطات كتقديرات تقريبية للآثار التي تترتب على انتقال تداعيات الاضطرابات عبر الحدود، تشير النتائج إلى أن اضطراب النمو في الصين يمكن أن تترتب عليه الآن آثار كبيرة نتيجة لانتقال التداعيات إلى بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، برغم أن الآثار التي تترتب على البلدان الصناعية تكون أقل كثيرا.

وبوجه عام، تبرز صورة زيادة تساوق الحركة في الدورة الاقتصادية بين البلدان الصناعية أولا، وبين الصين واقتصادات الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية وبلدان آسيا الصاعدة ثانيا. وعلى النقيض من ذلك، ازداد تساوق حركة الدورة الاقتصادية بين البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى بنسبة أقل.

شهد الاقتصاد العالمي على مدار الخمس سنوات الماضية أعلى معدلات النمو منذ أوائل السبعينات برغم تباطؤ الاقتصاد الأمريكي كثيرا منذ عام ٢٠٠٦، وتباطؤ الانتعاش في منطقة اليورو واليابان قبل ذلك. وذهب بعض المراقبين إلى القول بأن الانخفاض الواضح في انتقال التداعيات قد يعني أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر ثباتا أمام الاضطرابات التي تحدث في الاقتصادات الرئيسية، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن ظهور قطبين جديدين كالصين والهند أدى إلى وجود مصادر نمو أخرى تحقق انتعاشا تعويضيا.

وبرغم هذا، ففي الوقت ذاته، أدت سرعة تزايد حجم التبادل التجاري والروابط المالية عبر الحدود إلى اتساع نطاق انتقال تداعيات الاضطرابات التي تتعرض لها الاقتصادات الرئيسية بين البلدان، فسمح ذلك بموازنة انخفاض حصة هذه الاقتصادات في نمو التجارة العالمية، جزئيا على أقل تقدير. وإزاء هذه الخلفية، يعقد هذا الإطار مقارنة بين الأنماط التي ظهرت مؤخرا لتساوق حركة الدورة الاقتصادية في الصين والهند والأنماط السائدة في الاقتصادات الصناعية الرئيسية، ويحلل تأثير الاضطرابات التي تتعرض لها الاقتصادات الرئيسية على النمو العالمي ضمن إطار عام.<sup>١</sup>

وإن يتناول الإطار أولا تجربة تساوق الحركة في الدورة الاقتصادية الدولية، يبين الجدول الأول مدى ارتباط الناتج بين الاقتصادات الرئيسية ومناطق مختلفة للفترتين ١٩٦٠-١٩٧٣ (شهدت هذه الفترة محدودية الروابط عبر الحدود، وانعدام حدوث اضطرابات عالمية كبيرة على عكس ما شهدته فترة السبعينات وأوائل الثمانينات) و ١٩٩٦-٢٠٠٦، وهي فترة سرعة تزايد الروابط عبر الحدود.<sup>٢</sup> وتبرز في هذا الصدد ثلاثة نتائج.

• ازداد تساوق حركة الدورة الاقتصادية فعليا مع ظهور القطبين الجديدين في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى. ويتضح هذا الارتفاع في حالة الصين على وجه الخصوص. ويلاحظ زيادة تساوق الحركة بصفة

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو توماس هيلبلينغ.  
<sup>١</sup> يستند هذا الإطار إلى الفصل الرابع في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».  
<sup>٢</sup> راجع الإطار ٤-٣ في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» حول قياس التزامن في الدورات الاقتصادية العالمية. وتستند المقارنة بين فترة الستينات والفترات الأقرب من ذلك إلى دراسة Kose, Otrok, and Whiteman (2005).

الإطار ٥-١ (تتمة)

الصادرات إلى الاقتصادات الرئيسية، حسب المنطقة  
(% من مجموع الصادرات: المتوسطات حسب المنطقة)

الصادرات إلى					
الولايات المتحدة ألمانيا اليابان الهند الصين					
الصادرات من جميع البلدان <sup>١</sup>	١٧.٥	٧.٤	٦.١	٠.٨	١٩٧٣
	١٦.٠	٥.٣	٣.٨	٠.٥	٢٠٠٦
البلدان الصناعية	١٢.٥	١١.٦	٤.٣	٠.٣	١٩٧٣
	١١.٩	١٢.٦	٢.٩	٠.٨	٢٠٠٦
أمريكا اللاتينية	٣٧.٨	٧.٤	٤.٠	٠.٣	١٩٧٣
	٢٧.٦	١.٧	١.٦	٠.٤	٢٠٠٦
بلدان آسيا الصاعدة	١٥.١	٣.٥	١٥.٠	٠.٧	١٩٧٣
	١١.٩	٤.١	٦.٩	٠.٩	٢٠٠٦
إفريقيا	١١.١	٧.١	٣.٥	٠.٦	١٩٧٣
	١٠.٣	٣.٤	٢.٧	٠.٧	٢٠٠٦

المصدر: تقرير «إحصاءات وجهة التجارة»، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
١٩٠١ بلدا.

ازدياد تساقق الحركة الدورية كما ورد في الجدول الأول<sup>٦</sup>. ومع تزايد الروابط التجارية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى مع القطبين الجديدين، انخفض حجم مبادلاتها التجارية نسبيا مع البلدان الصناعية الرئيسية، مما يشير إلى أن بلدان الأسواق الصاعدة أصبحت أقل اعتمادا نسبيا على الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، ارتفع مجموع المبادلات التجارية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية مع البلدان الصناعية الرئيسية، كحصة من إجمالي الناتج المحلي، مما أسهم جزئيا في زيادة ارتباطات الناتج بين هاتين المجموعتين.

ولا يزال عمق الروابط المالية فيما بين بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبين هذه الاقتصادات والبلدان الصناعية، أدنى كثيرا من مستويات الروابط بين البلدان الصناعية. ويساعد ذلك في تفسير السبب في أن تساقق حركة الدورة الاقتصادية بين الاقتصادات المتقدمة، في المتوسط، لا يزال يتجاوز الارتباطات بين المجموعات الثنائية الأخرى (راجع الجدول الأول). وقد واجهت بلدان الأسواق الصاعدة تقلبات مشتركة في الأوضاع العامة للتمويل الخارجي على الرغم من محدودية الروابط المالية

<sup>٦</sup> راجع دراسة (Moneta and Rüffer (2006).

ما هي العوامل الرئيسية التي تحدد أثر الاضطرابات التي يتعرض لها أحد الاقتصادات الرئيسية على الدورة الاقتصادية الدولية وعلى النمو العالمي في نهاية المطاف؟ ويبدو أن هناك ثلاثة عوامل تكتسب أهمية خاصة<sup>٣</sup>. أولا، يكتسب حجم إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني أهمية في هذا الصدد، وذلك بصورة مباشرة من خلال تأثيره على النمو العالمي، وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على البلدان الأخرى. وبالنظر إلى حصص معينة في التبادل التجاري، يكون للمستورد الأكبر حجما تأثير أكبر على الطلب الخارجي للبلدان الأخرى كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (أو بعبارة أخرى، الانكشاف الاقتصادي). وفي هذا الصدد، تخطت الصين الآن معظم الاقتصادات الصناعية الرئيسية فيما يتعلق بمساهمتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي والواردات العالمية، بينما لا يزال الحجم الاقتصادي للهند صغير نسبيا. وبصورة أعم، لم يتعرض مجموع حصة أكبر ١٠ اقتصادات لأي تغيير يذكر منذ أوائل السبعينات فيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي العالمي والواردات العالمية<sup>٤</sup>. ومن هذا المنظور، لم يحدث تغيير يذكر في النطاق المتاح أمام الاقتصادات الرئيسية لتحقيق انتعاش تعويضي لاقتصادات أخرى.

ويتمثل العامل الثاني في مدى الروابط التجارية والمالية للبلد المعني عبر الحدود. وتوصل العديد من الدراسات التجريبية إلى أن تساقق حركة الدورة الاقتصادية يميل إلى الارتفاع بالتزامن مع الروابط التجارية والمالية<sup>٥</sup>. وعلى سبيل المثال، هناك ارتباط جزئي بين ازدياد تساقق الحركة بين الاقتصادات الصناعية عامة وزيادة كثافة الارتباطات بينها، إلى جانب الدور الذي تقوم به المتغيرات الأخرى كتشابه مراحل التنمية أو حصة الفرد من الدخل. وفيما يتعلق بالقطبين الجديدين، شهدت الروابط التجارية للصين مع بلدان الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية الأخرى زيادة سريعة، لاسيما في آسيا (الجدول الثاني)، ولكنها ازدادت مع بلدان أخرى كذلك، ويفسر ذلك جزئيا

<sup>٣</sup> راجع دراستي (Canova and Dellas (1993) و Baxter and King (1999).

<sup>٤</sup> برغم أن تكوين هذه المجموعة ظل دون أي تغيير، فقد تغيرت الأحجام النسبية كثيرا داخل المجموعة، مع ازدياد حجم الصين والهند وانخفاض أحجام البلدان الصناعية الرئيسية.

<sup>٥</sup> راجع من بين آخرين، دراسة (Frankel and Rose (1998) ودراسة (Imbs (2004, 2006) ودراسة (Baxter and Kouparitsas (2005).

وإزاء هذه الخلفية، فإن انفصال اليابان بشكل كبير عن البلدان الصناعية الأخرى في أواخر التسعينات أمر غير مستغرب، لأن تطورات الاقتصاد الياباني في ذلك الوقت كانت ذات طبيعة قُطرية فلم يظهر منها سوى تأثير طفيف على الأسواق المالية العالمية<sup>١٠</sup> — ويعني ذلك التصحيح طويل الأمد بعد المرور بدورة كبيرة لتعاقب الانتعاش والكساد في أسعار الأصول. وبالمثل، حيث إن التباطؤ الحالي في الولايات المتحدة يرجع إلى حدوث تطورات خاصة بقطاعات معينة — وهي الإسكان في المقام الأول ولكن أيضا في الصناعات التحويلية — فقد كان تأثيره محدودا حتى فترة قريبة على أسواق الأصول الأوسع نطاقا، ومن ثم لا تزال آثار انتقال التداعيات على النمو في البلدان الأخرى خارج المنطقة صغيرة بوجه عام حتى الآن. وخلاصة القول، ترجع محدودية تأثير الاضطرابات التي تتعرض لها الاقتصادات الرئيسية على النمو العالمي في الموجة الراهنة حتى الآن إلى عدد من العوامل، ومنها طبيعة التباطؤ في الولايات المتحدة. ومن المرجح أن يكون للقطبين الجديدين دور في ذلك أيضا، أولا من خلال التأثير المباشر لمعدلات نموها المرتفعة على النمو العالمي وكذلك تأثيرهما على أسعار السلع (وحقق ذلك منافع للعديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية)، لكنه جاء أيضا من خلال تأثيرهما على النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية. ويرغم ذلك، فلا يمكن استبعاد اتساع نطاق التباطؤ في النمو مع تأثر الأسواق المالية في أنحاء العالم بتداعيات المصاعب التي يواجهها حاليا سوق القروض العقارية لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة.

<sup>١٠</sup> راجع على سبيل المثال دراستي Helbling and Bayoumi (2003). و Stock and Watson (2005).

بينها. وبالفعل ربما كان أثر العدوى المالية وما صاحبها من أزمات مالية في أواخر التسعينات هو أحد العوامل وراء زيادة تساقق حركة الدورة الاقتصادية بين بلدان الأسواق الصاعدة.<sup>٧</sup>

وثالثا، فإن لطبيعة الاضطرابات دور مهم. فإذا كانت الاضطرابات التي يتعرض لها أحد الاقتصادات الرئيسية ذات طبيعة قُطرية أو كانت تنتقل في الأساس عبر قنوات التبادل التجاري، يؤدي ذلك إلى محدودية آثار انتقال تداعياتها عبر الحدود.

• وفيما يتعلق بامتداد الاضطرابات، فإن الموجات الماضية التي شهدت انخفاضا كبيرا في النمو على مستوى البلدان في الوقت ذاته، اتسمت بحدوث اضطرابات مشتركة كانت ذات طبيعة عالمية حقيقية (مثل التغيرات المفاجئة في أسعار النفط) أو اتسمت بالارتباط عبر البلدان (مثل السياسات الانكماشية في أوائل الثمانينات).<sup>٨</sup>

• ويرجع السبب الرئيسي وراء محدودية آثار الاضطرابات التي تنتقل من خلال قنوات التبادل التجاري، إلى أن الآثار التي تترتب على الطلب الخارجي تكون عادة صغيرة فيما يخص الطلب الكلي، باستثناء البلدان الواقعة في نفس المنطقة. وعلى العكس من ذلك، غالبا ما تكون التداعيات أكبر إذا تضمن الأمر أسعار الأصول و/أو قنوات الثقة. وفي هذا الصدد، ومع استمرار دور الولايات المتحدة المسيطر على الأسواق المالية العالمية، فلا يزال انتقال تداعيات الصدمات المالية في الولايات المتحدة عبر الحدود أمر مثير للقلق.<sup>٩</sup>

<sup>٧</sup> راجع أيضا دراسة Kose, Otrok, and Prasad (2007) (قيد الإصدار).

<sup>٨</sup> راجع عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

<sup>٩</sup> راجع، ضمن دراسات أخرى، دراستي Bayoumi and Swiston (2007). و Ehrmann, Fratzscher, and Rigobon (2005).

الاقتصادية الكبرى، وأن يؤدي في الحالات المتطرفة إلى تشجيع حدوث الانقلابات والثورات.<sup>٢١</sup>

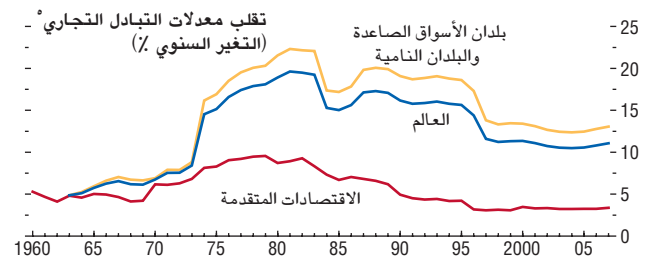
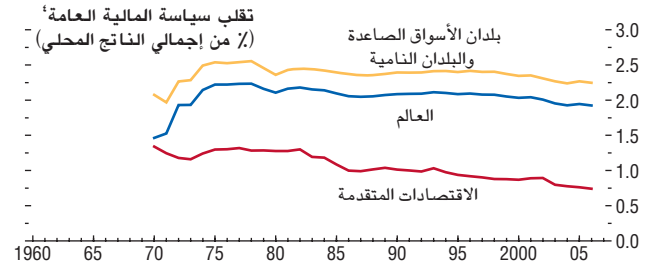
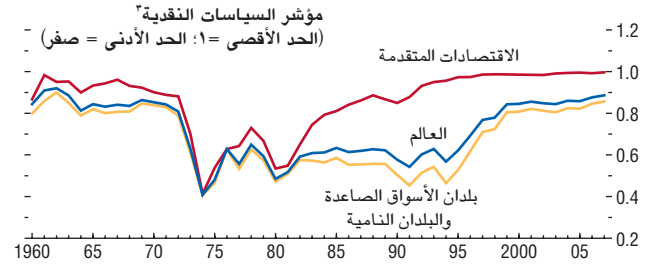
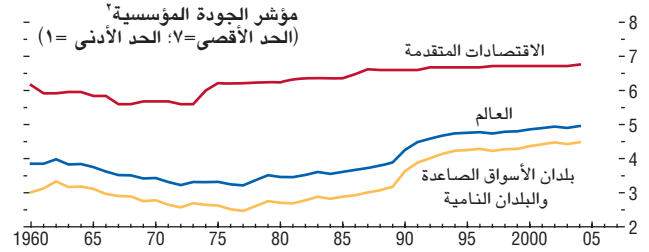
<sup>٢١</sup> يرصد الجودة المؤسسية في هذا الموضع مقياس للقيود المفروضة على الجهاز التنفيذي السياسي. وهناك مزايا عديدة تترتب على ذلك منها توافر هذا المتغير لعينة تضم مجموعة كبيرة من البلدان ولفترات ممتدة: ويبدو كذلك أنه أقل تعرضا للمشكلات داخلية المنشأ مقارنة بالمؤثرات الأخرى، مثل مقياس المخاطر (المرشد الدولي إلى المخاطر القطرية (ICRG)). راجع دراستي Satyanath and others (2003). و Acemoglu and Subramanian (2004) and Subramanian (2004) للاطلاع على مناقشة أكمل حول هذا المتغير وكيفية يمكن للمؤسسات بوجه عام التأثير على التقلب.

خصائص الدورة الاقتصادية (للاطلاع على التفاصيل راجع الملحق ٥-١). وتشمل هذه المتغيرات ما يلي:

• الجودة المؤسسية: ويمكن أن تؤدي فهمها بعمق إلى زيادة قدرة البلد المعني على تسوية الاختلافات السياسية الداخلية. وربما يؤدي زيادة الاستقرار السياسي ومواصلة صنع السياسات بدورها إلى تعزيز استقرار الاقتصاد وقدرته على الاستمرار. وبصورة أكثر تحديدا، ربما يؤدي ضعف المؤسسات إلى زيادة المصاعب أمام التصحيح لمواجهة الصدمات

### الشكل البياني ٥-٩: بعض مُحَدَّدَاتِ الفروق في خصائص الدورة الاقتصادية<sup>١</sup> (متوسطات غير مرَّجحة)

تحسنت السياسة النقدية كثيرا في الاقتصادات المتقدمة بعد السبعينات، وحققت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تحسينات كبيرة كذلك في فترة أقرب. ومنذ الثمانينات، انخفض تقلب سياسة المالية العامة في معظم الاقتصادات المتقدمة، وارتفعت الجودة المؤسسية في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وحدث انخفاض حاد في تقلب معدلات التبادل التجاري في الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية. وفي جميع هذه المتغيرات تحقق الاقتصادات المتقدمة أداء أفضل من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.



المصادر: دراسة (Marshall, Jagers, Heston, Summers, and Aten (2006), ودراسة (Marshall, Jagers, and Gurr (2004), وقاعدة بيانات تقرير "مؤشرات التنمية العالمية" الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> للاطلاع على معلومات عن تكوين مجموعات البلدان، راجع الملحق ٥-١.  
<sup>٢</sup> مقيسا باستخدام متغير "القيود على السلطة التنفيذية" في مجموعة بيانات مؤشر النظام السياسي الرابع (Polity IV) كما ورد في دراسة (Marshall, Jagers, and Gurr's (2004).  
<sup>٣</sup> يُعرَّف بأنه الإنفاق [٠.٠٠٥ × (التضخم - ٢)].  
<sup>٤</sup> يُعرَّف بأنه الانحراف المعياري المتحرك الذي يغطي ١٠ سنوات للتغير السنوي % في معدلات التبادل التجاري.

• جودة سياسات الاقتصاد الكلي: ويُقيم هذا العامل جزئياً من خلال مؤشر يقيس نجاح الإطار النقدي في الإبقاء على التضخم عند مستويات دنيا (راجع الإطار ٥-٢ للاطلاع على تقييم إلى أي مدى أسهم تحسن السياسات النقدية وزيادة مرونة الأسواق في الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة).<sup>٢٢</sup> وفضلا على ذلك، يمكن أن تساعد سياسة المالية العامة الأكثر استقرارا في تخفيف تقلبات الناتج، أو في عدم تضخيمها على أقل تقدير؛ ويركز التحليل في هذا السياق على تقلب النفقات الحكومية المعدلة لمراعاة تقلب الدورة الاقتصادية.<sup>٢٣</sup> وكما ورد آنفا، أدت المخاطر الخارجية كذلك في الماضي إلى التعجيل بانتهاء التوسعات الاقتصادية. ومن ثم، يجري أيضا تحليل أثر العجوزات الكبيرة في الحساب الجاري (تُعرَّف هنا بأنها العجز الذي يتجاوز ٥% من إجمالي الناتج المحلي).

• السمات الهيكلية: على سبيل المثال، يمكن للبنية التحتية المالية الأكثر تطورا (مقيسة باستخدام نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي) أن تمكن من التمهيد على نحو أفضل لخطط الاستهلاك والاستثمار.<sup>٢٤</sup> وربما أدت العوامل الهيكلية الأخرى، كالتغيرات في التكوين القطاعي للناتج، وتحسن أساليب إدارة المخزون إثر ثورة تكنولوجيا المعلومات، وازدياد المرونة في أسواق العمل والمنتجات، والانفتاح أمام التجارة الدولية بوجه عام، إلى التمهيد لحدوث التقلبات والحد من الاختناقات التضخمية.<sup>٢٥</sup> ومن الواضح أن دور العديد من العوامل المذكورة أعلاه لا يقتصر على تخفيف الحساسية تجاه صدمات العرض

<sup>٢٢</sup> تؤكد دراستا (Cecchetti, Clarida, Galí, and Gertler (2000) و (Flores-Lagunes, and Krause (2006b) على أهمية دور السياسة النقدية. والأهم من ذلك أنه ربما أدت العولمة إلى زيادة تحفيز صانعي السياسات للإبقاء على التضخم عند مستويات دنيا، لا سيما في الاقتصادات النامية — راجع الإطار ٣-١ في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

<sup>٢٣</sup> راجع دراسة (Fatás and Mihov (2003). والفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٠٥ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

<sup>٢٤</sup> راجع دراسات (Easterly, Islam, and Stiglitz (2000) و (Kose, Prasad, and Terrones (2003) و (Barrel and Gottschalk (2004). و (Dyan, Elmendorf, and Sichel (2006).

<sup>٢٥</sup> للاطلاع على أثر التغيرات القطاعية، راجع دراسة (Dalsgaard, Elmeskov, and Park (2002)؛ وعلى أثر إدارة المخزون، راجع الحاشية ١٧؛ وللوائح التنظيمية لأسواق السلع، راجع (Kent, Smith, and Holloway (2005). وأثر العولمة، راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». ولا يرصد هذا التحليل أساليب إدارة المخزون أو المرونة في أسواق العمل والمنتجات بسبب قصور البيانات.



## ما الدافع وراء اعتدال الدورة الاقتصادية العالمية؟

الجدول ٥-٢: الانحدارات الطولية وانحدارات وحدة الاحتمال

احتمال المرور بفترات توسع	تقلب الناتج	
٠,٠٠-	٠,٠٧-	المؤسسات واسعة الاختصاص
٠,١١-	٠,٢٢	التطور المالي <sup>١</sup>
***٠,٢٢	***٢,٣٩	جودة السياسة النقدية
**٠,٠٤-	*٠,٦١	تقلب سياسة المالية العامة
٠,٠١	٠,١٧-	عجز الحساب الجاري
***٠,١١	٠,٦١-	الانفتاح التجاري
٠,٠٠-	٠,٠٥	تقلب معدلات التبادل التجاري
٠,٠٨	٠,٢٧	R <sup>2</sup> معامل التحديد
٧٨	٧٨	عدد البلدان
١,٨٢٤	٢٩٩	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: تستند نتائج "تقلب الناتج" إلى انحدار طولي للتأثيرات الثابتة، مقدر باستخدام قيم متوسطات العقود للفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٥. وتستند نتائج "احتمال المرور بفترات توسع" إلى انحدار وحدة الاحتمال، مقدر باستخدام البيانات السنوية للفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٥. وتظهر المعاملات ذات الدلالة الإحصائية بأحرف داكنة: وتشير الرموز \* و\*\* و\*\*\* إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠٪ و٥٪ و١٪، على التوالي. وتشمل الضوابط الأخرى مرونة أسعار الصرف، وإسهام قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي.  
١ تستخدم الانحدارات مستوى ومرجع التطور المالي للسماح بوجود علاقات غير خطية: ويمثل المعامل المشترك المبين القيمة الحدية، مقومة عند مستوى وسيط العينة.

بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في كل هذه المتغيرات.

- وبشكل أكثر تحديدا، يشير التحليل العرضي (الجدول ٥-١) والانحدارات الطولية وانحدارات وحدة الاحتمال (الجدول ٥-٢) إلى النتائج العامة التالية.<sup>٢٧</sup>
- يرتبط ارتفاع الجودة المؤسسية بتراجع التقلب وانخفاض الفترة الزمنية لحالات الركود. ولهذا الأثر دلالة إحصائية في التحليل العرضي.
- يؤدي التعميق المالي إلى إضعاف جميع جوانب تقلب الدورة الاقتصادية بقدر كبير في التحليل المقطعي. وبرغم هذا توجد أدلة قوية على اختفاء هذا الأثر عند بلوغ البلد المعني مستوى معين من التطور المالي. وتزداد صعوبة الكشف عن تأثير هذا المتغير في الانحدارات الطولية، مثلما هو الحال بالنسبة للجودة المؤسسية، إذ يميل التطور المالي إلى أن يصبح متغير بطئ الحركة نسبيا.

<sup>٢٧</sup> في ظل غياب نموذج اقتصاد قياسي هيكلية للدورة الاقتصادية، ينبغي توخي العناية في تفسير هذه الارتباطات كلما أشارت إلى السببية، حتى إذا كانت الأدوات مستخدمة للجودة المؤسسية وتقلب سياسة المالية العامة معا.

الجدول ٥-١: الانحدارات القطاعية المستعرضة

تقلب الناتج	خسائر الناتج	طول فترات التوسع	فترات الركود
*٠,١٨-	٠,٠٢-	٠,١٩	*١,٠٨-
*١,٩٩-	*٠,١٨-	**٠,٣٩	**٣,٣٠-
٠,٠٧	٠,٧٠-	*٣,٣٣	**١٨,٢٧-
*٠,٥٨	**٠,٣٠	٠,٧٢-	٠,٥٨
٠,٣٩	٠,٠٣-	***١,٤٩-	***١٢,٢٤
٠,٤٩	٠,٥٠	٠,٤٩	٠,٦٥

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: عدد البلدان = ٧٨. وتغطي العينة الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٥. وتظهر المعاملات ذات الدلالة الإحصائية بأحرف داكنة؛ وتشير الرموز \* و\*\* و\*\*\* إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠٪ و٥٪ و١٪، على التوالي. وتشمل الضوابط الأخرى الانفتاح التجاري، وتقلب معدلات التبادل التجاري، ومرونة أسعار الصرف، وإسهام قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي.  
١ تستخدم الانحدارات مستوى ومرجع التطور المالي للسماح بوجود علاقات غير خطية: ويمثل المعامل المشترك المبين القيمة الحدية، مقومة عند مستوى وسيط العينة.

والطلب، لكنها تسهم كذلك في رفع معدلات النمو الاتجاهي للإنتاجية، التي تضع حدا لمخاطر تراجع الناتج.

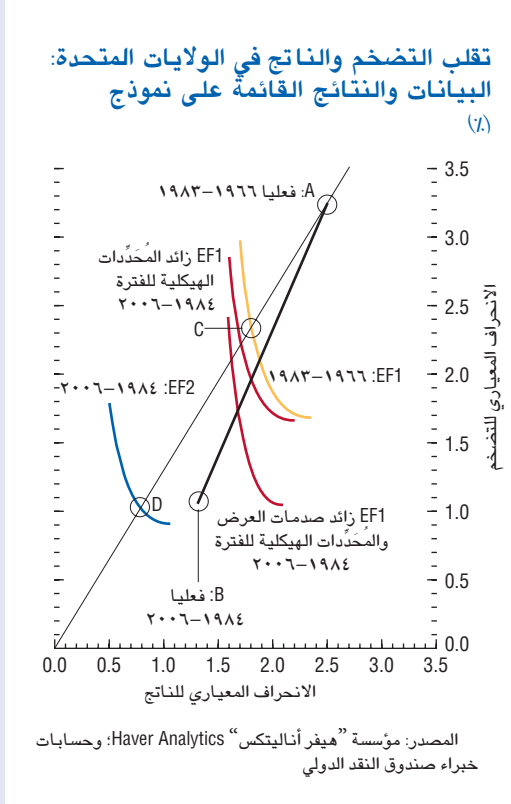
- صدمات العرض، وتشمل على وجه الخصوص الاضطرابات في إمدادات النفط. ومن المعروف على نطاق واسع أن هذه الصدمات قامت بدور مهم في دفع الدورات الاقتصادية السابقة.<sup>٢٦</sup> ويمثلها هنا تقلب معدلات التبادل التجاري الخارجي.

وكما يصور الشكل البياني ٥-٩، أسهم اقتران البيئة الأكثر تحديا بأوجه عدم كفاية أطر السياسات النقدية في ضعف الأداء التضخمي في السبعينات (راجع الإطار ٥-٢). وبرغم ذلك، تحسنت السياسات النقدية كثيرا في الاقتصادات المتقدمة بدءا من الثمانينات. وحققت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تحسنا كبيرا أيضا في وقت أقرب. وكذلك تراجع تقلب سياسات المالية العامة في معظم الاقتصادات المتقدمة منذ الثمانينات، وارتفعت الجودة المؤسسية عامة في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وشهد تقلب معدلات التبادل التجاري انخفاضا حادا في الاقتصادات المتقدمة والنامية. وتحقق الاقتصادات المتقدمة أداء أفضل من

<sup>٢٦</sup> على سبيل المثال، خلصت دراسة (Stock and Watson (2005) التي تستخدم منهجية الانحدار الذاتي الاتجاهي الهيكلية، إلى أن "انخفاض التقلب على نطاق واسع [منذ السبعينات] يرتبط إلى حد كبير بانخفاض حجم الصدمات الدولية المشتركة". وبالمثل، تؤكد دراسة Ahmed, Levin, and Wilson (2004) على دور "نوبة الحظ" في دفع استقرار الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة خلال الفترة الأخيرة. راجع أيضا دراسة (Stock and Watson (2003).



## الإطار ٥-٢: تحسن أداء الاقتصاد الكلي — هل هو حسن حظ أم حسن سياسات؟



التحديد، يمثل حد الكفاءة الأول أفضل وضع ممكن لاقتزان التضخم وتقلب الناتج الذي كان في استطاعة الاحتياطي الفيدرالي التوصل إليه خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٦٦، إذا اتبع قاعدة للسياسة النقدية تعدل أسعار الفائدة على نحو كاف لتحقيق استقرار النتائج ذات الصلة بالتضخم والناجح. ويُلاحظ ميل هذا الحد الذي يقوم على نموذج نحو الانخفاض — أي أن صانعي السياسات يواجهون مفاضلة بين تقلب التضخم وتقلب الناتج. وتنشأ هذه المفاضلة لأنه حينما يتعرض الاقتصاد لصدمة أسعار النفط مثلا، يجب أن يقرر

عن المعاملات التقديرية لدالة رد فعل أسعار الفائدة في النموذج بمعاملات مثلى تضع حدا لمجموع الوزن الترجيحي للانحرافات المعيارية للتضخم والناجح؛ والشكل الوظيفي لقاعدة السياسة النقدية المذكورة مأخوذ من دراسة Orphanides (2003a). ويُعاد هذا الإجراء لمجموعة مختلفة من الأوزان الترجيحية النسبية للتضخم والناجح، وتسجل الانحرافات المعيارية المتحققة في كل حالة كنقطة واحدة في حد الكفاءة.

وفقا لما وردت مناقشته في متن النص، انخفض تقلب الناتج كثيرا في السنوات الأخيرة على مستوى الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. ويناقش هذا الإطار مقدار ما يمكن عزوه من انخفاض التقلب في الولايات المتحدة إلى تحسن السياسات النقدية، والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وصغر حجم الصدمات، على التوالي (وما يحتمل إرجاعه إلى «نوبة حظ»). وتحقيقا لهذه الغاية، يستخدم الإطار نموذجا هيكليا لاقتصاد الولايات المتحدة يمكنه تحديد صدمات الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية إحصائيا، ويمكنه أيضا محاكاة السياسات النقدية المعاكسة للحقيقة التي كان من شأنها أن تحقق استقرار الاقتصاد بفعالية أكبر مما تحقق السياسات الفعلية. ويقدم هذا التحليل بعضا من منظور التساؤل المهم بشأن السياسات حول ما إذا كان من المرجح أن يظل تقلب الناتج منخفضا في المستقبل. وتفيد النتيجة الرئيسية بأن تحسينات السياسة النقدية القابلة للاستمرار تسهم بنحو ثلث حجم الانخفاض في تقلب الناتج والتضخم في الولايات المتحدة في الفترة الممتدة قبل عام ١٩٨٤ والفترة اللاحقة على عام ١٩٨٤. وهناك مفارقة حادة بين هذه النتيجة ودراسة Stock and Watson (2003) اللذان توصلا إلى أن السياسة النقدية لم تقم بدور كبير في خفض تقلب الناتج.

### تحسن كبير في أداء السياسة النقدية

يصور الشكل البياني التقلب الفعلي في التضخم والناجح المجرى من الاتجاه العام في الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٦٦-١٩٨٣ (النقطة A) ومن ١٩٨٤-٢٠٠٦ (النقطة B).<sup>١</sup> ويمكن مقارنة هذه التجربة مع ما تشير إليه التقديرات القائمة على نموذج كان من الممكن أن يتحقق باتباع قاعدة مثلى للسياسة النقدية، ممثلة في حد الكفاءة الأول (EF1) وحد الكفاءة الثاني (EF2).<sup>٢</sup> وعلى وجه

ملحوظة: أُلّف هذا الإطار مايكل كومهوف، ودوغلاس لاكستون، بمساعدة من سوزانا مورسولا.

<sup>١</sup> يعرف تقلب فجوة الناتج وتقلب التضخم في هذا الإطار بأنهما الانحراف المعياري لفجوة الناتج والتغير كنسبة مئوية في مؤشر أسعار المستهلك عن نفس الفترة في العام السابق، على التوالي. وتستند جميع التقديرات إلى بيانات ربع سنوية.

<sup>٢</sup> يتم تركيب حدي الكفاءة باتباع خطوتين. أولا، استخدام نموذج نقدي هيكلي للاقتصاد الأمريكي لتقدير توزيع مجموعة من ثماني صدمات اقتصادية كلية على مدار الفترة ١٩٦٦-١٩٨٣ (حد الكفاءة الأول) أو ١٩٨٤-٢٠٠٦ (حد الكفاءة الثاني)؛ وذلك في النموذج الوارد في دراسة (Juillard and others (2006). وثانيا، تتم الاستعاضة

### دور التغيرات الهيكلية والصدمات

يعكس انتقال حد الكفاءة إلى الداخل منذ عام ١٩٨٤ مزيج الخصائص الهيكلية المتغيرة في الاقتصاد والصدمات الأصغر حجما. ولتوضيح ذلك، يصور الشكل البياني حدين بديلين للفترة ١٩٦٦-١٩٨٣ أنتجتهما النموذج بموجب مجموعتين مختلفتين من الافتراضات. أولا، تتم الاستعاضة عن تقديرات المحددات الهيكلية للاقتصاد عن الفترة السابقة على عام ١٩٨٤ بتقديرات الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٤. ومن الواضح أن تغيرات الخصائص الهيكلية للاقتصاد يمكن أن تسهم بجزء صغير فقط من الانتقال المقدر لحد الكفاءة إلى الداخل. وثانيا، يجري تعديل نموذج الفترة السابقة على عام ١٩٨٤ باستخدام قيم الفترة اللاحقة على عام ١٩٨٤ للمحددات الهيكلية وتوزيع صدمات العرض (مثل صدمات الإنتاجية والارتفاع الحاد في أسعار النفط). وينتقل حد الكفاءة الأول نحو الهبوط بشكل رئيسي، وهو أمر غير مستغرب، لأن تأثير صدمات العرض يكون أقوى على التضخم من تأثيرها على الناتج، في الأجل القصير. ويمثل الفرق بين هذا الحد وحد الكفاءة الثاني للفترة اللاحقة على عام ١٩٨٤ مساهمة صدمات الطلب (مثل حدوث صدمات أصغر في الاستهلاك الخاص والطلب على الاستثمار، و/أو استقرار أكبر في إدارة سياسة المالية العامة). وتقوم عوامل الطلب بدور أكبر كثيرا من صدمات العرض في تفسير انخفاض تقلب الناتج منذ عام ١٩٨٤. وتتسق هذه النتيجة مع التفسير التقليدي للدورات الاقتصادية بأنها غالبا ما تعتمد على الطلب.<sup>٤</sup>

### الاستنتاجات

قامت السياسة النقدية بدور واضح في تحسين أداء الاقتصاد بإبقائه في مستوى أقرب إلى حد الكفاءة، وليس من المرجح لهذا المكسب أن يتلاشى. والأمر الأكثر غموضا هو ما إذا كان الحد ذاته سيظل في موضعه، أي ما إذا كانت صدمات العرض والطلب ستظل صغيرة. وكما نوقش في الفصل الأول، هناك عدد من المخاطر الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن تزيد من التقلب في المرحلة المقبلة.

الاحتياطي الفيدرالي إما تشديد السياسة النقدية للإبقاء على التضخم ضمن نطاق ضيق بينما يتحمل حدوث انخفاض مؤقت في الناتج، أو قبول ارتفاع التضخم من أجل تحقيق استقرار أكبر في الناتج. وبالمثل، يمثل حد الكفاءة الثاني أفضل وضع ممكن لاقتزان تقلب التضخم بتقلب الناتج كان في استطاعة الاحتياطي الفيدرالي التوصل إليه خلال الفترة من ١٩٨٤-٢٠٠٦. وانتقل هذا الحد كثيرا إلى الداخل مقارنة بحد الكفاءة الأول (ويعكس معظمه صدمات صغيرة، كما ترد مناقشته فيما بعد).

ويشير النموذج بصورة بالغة الأهمية إلى وجود اختلاف كبير بين الأداء الفعلي عند النقطة A وما كان يمكن تحقيقه خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٨٣، مثلما تبينه مجموعة النقاط على امتداد حد الكفاءة الأول. ويشير ذلك إلى الدور الرئيسي الذي قامت به السياسة النقدية دون المستوى الأمثل خلال تلك الفترة في زيادة تقلب التضخم والناتج. وعلى العكس من ذلك، اكتسبت السياسة النقدية الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٦ قدرا أكبر كثيرا من المصادقية، فعدلت سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية بقوة أكبر كرد فعل إزاء الضغوط التضخمية الأساسية.<sup>٢</sup> وتوصل ذلك إلى نتائج أقرب إلى حد الكفاءة.

ويفحص الشكل البياني دور السياسة النقدية والعوامل الأخرى في خفض تقلب الناتج والتضخم. ويحسب إسهام السياسة النقدية في تحسين أداء الاقتصاد الأمريكي كما يلي:  $AB / (AB+CD)$  حيث  $AB$  تمثل مجموع انخفاض التقلب بين الفترتين ١٩٦٦-١٩٨٣ و ١٩٨٤-٢٠٠٦ و  $CD$  تعكس الجزء الذي لا يرتبط بالسياسة النقدية من هذا التغير. ويشير هذا الحساب إلى أن حوالي ثلث انخفاض تقلب الناتج كان راجعا إلى تحسين السياسات النقدية.

<sup>٢</sup> فيما يخص الأدلة التجريبية على مصادقية دور السياسة النقدية في تغيير استمرار عملية التضخم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، راجع دراسة (Laxton and N'Diaye (2002).

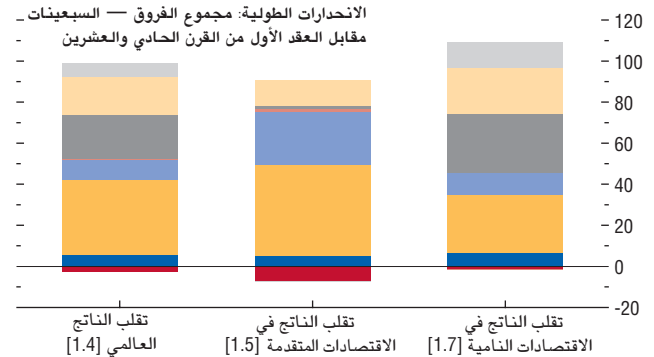
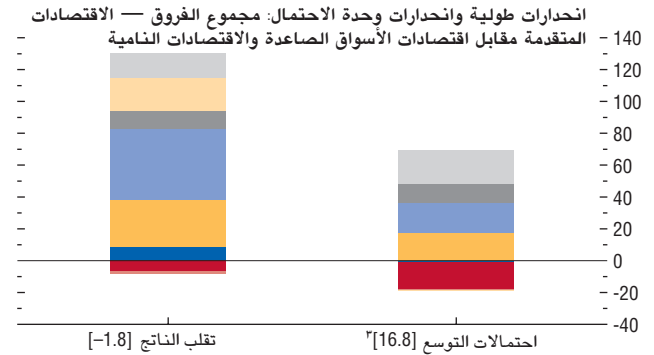
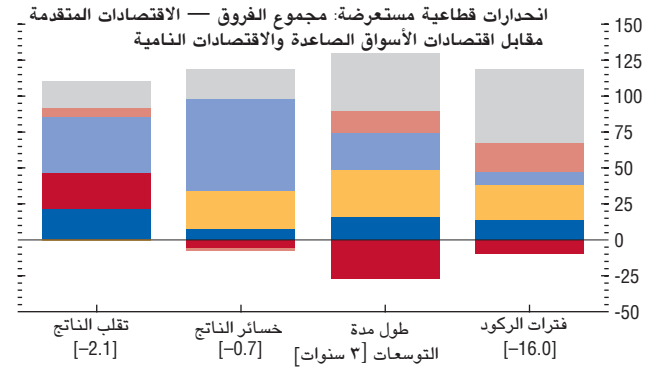
<sup>٤</sup> راجع دراسة (Juillard and others (2006) والمراجع المشار إليها في الدراسة.

### الشكل البياني ٥-١٠: المساهمة في فروق النتائج

(المتغير التابع ومجموع الفروق كمنحنيات على المحور السيني، و٪ من مجموع الفروق على المحور الصادي مالم يذكر خلاف ذلك)

زيادة استقرار السياسات النقدية وسياسات المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة مقارنة ببلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تقوم بدور كبير في تفسير انخفاض التقلب وطول مدة التوسعات فيها. ويعزى جزء كبير من الفرق المتبقي إلى تحسن الجودة المؤسسية في الاقتصادات المتقدمة. ويسهم تحسن السياسة النقدية وانخفاض تقلب معدلات التبادل التجاري بجزء كبير من انخفاض تقلب الناتج تدريجياً.

التطور المالي  
عجز الحساب الجاري  
متغيرات أخرى<sup>٢</sup>  
جودة المؤسسات<sup>١</sup>  
سياسة المالية العامة  
تقلب معدلات التبادل التجاري  
مساهمات العوامل التالية:  
السياسة النقدية  
الانفتاح التجاري



المصادر: دراسات Heston, Summers, and Aten و Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine (2007) و (2006) و (2007) و Maddison و (2004) و Marshall, Jaggers, and Gurr و Reinhart and Rogoff و (2004) و Wacziarg and Welch (2003)، وقاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية»، الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي (للاطلاع على التفاصيل راجع الملحق ١-٥).  
١ القيم الأولية للانحدرات القطاعية المستعرضة والانحدرات الطولية.  
٢ راجع الجدولين ١-٥ و ٢-٥ للاطلاع على قائمة «متغيرات أخرى».  
٣ يشير المحور الصادي إلى احتمال التوسع بالنقاط المئوية.

• من الصعب في بعض الأحيان فك التشابك بين أثر جودة السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. ومع ذلك، يرتبط تحسن السياسة النقدية في التحليل العرضي بامتداد التوسعات لفترات أطول، بينما يرتبط تقلب سياسة المالية العامة بتقلب الناتج. ويرتبط تحسن السياسة النقدية وسياسة المالية العامة بانخفاض تقلبات الناتج في الانحدار الطولي. وفضلاً على ذلك، يرتبط تحسن هذه السياسات أيضاً بزيادة احتمال المرور بفترة توسع.

• وتشير بعض الأدلة إلى أن العجوزات الخارجية كبيرة الحجم يمكن أن تعجل بانتهاء التوسعات (في التحليل العرضي)، وإلى أن فترات التراجع في تقلب معدلات التبادل التجاري تميل إلى خفض تقلب الناتج (في الانحدار الطولي).

وتشير هذه النتائج إلى أن زيادة استقرار السياسات النقدية وسياسات المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة له دور كبير في تفسير انخفاض التقلب وامتداد التوسع لفترات أطول فيها، بالمقارنة مع بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (الشكل البياني ٥-١٠). ويشير جزء من الفرق المتبقي إلى تحسن الجودة المؤسسية في الاقتصادات المتقدمة. ويعزى جزء آخر كذلك إلى انخفاض تقلب معدلات التبادل التجاري بها. ومن منطلق مماثل، يساعد تحسن السياسة النقدية، وزيادة استقرار سياسة المالية العامة، واتساع نطاق الانفتاح التجاري في الاقتصادات المتقدمة، على زيادة احتمال مرورها بفترة توسع واستمرارها فيها، مقارنة ببلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (راجع الشكل البياني ٥-١٠).

ويمكن تطبيق هذه النتائج أيضاً في تفسير الانخفاض الكبير في متوسط التقلب خلال الفترة الممتدة من السبعينات إلى العقد الحالي، وذلك فيما يخص العالم ككل، وفيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة والنامية على نحو منفصل. وتسهم تحسينات السياسة النقدية بقدر كبير في تراجع التقلب بمرور الوقت (راجع الشكل البياني ٥-١٠). ويرجع جزء كبير من المتبقي إلى تحسن سياسة المالية العامة (في الاقتصادات المتقدمة)، وإلى تحرير التجارة والتحسينات المؤسسية (في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية). ويقوم انخفاض تقلب معدلات التبادل التجاري إلى مستوى أقل من المشاهد في السبعينات بدور

ومع ذلك، ينبغي عدم المغالاة في النظر إلى الاستقرار مستقبلا. ولا تزال عملية العولمة تفرض تحديات جديدة أمام صانعي السياسات، ويتضح ذلك من مصاعب إدارة تدفقات رأس المال المتقلبة، ومن زيادة تعرض المستثمرين للتطورات في أسواق المال الخارجية، وأوجه عدم التيقن المرتبطة بالاختلالات الكبيرة في الحساب الجاري العالمي. كذلك ربما تتعرض قوة مرحلة التوسع الراهنة للاختبار نتيجة لعودة أسعار الفائدة مؤخرا إلى مستويات أكثر حيادية في معظم الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، وتصحيح أسعار الأصول في بعض البلدان، والارتفاع الحالي في علاوات المخاطر، وتشديد أوضاع سوق الائتمان. ومن المؤكد أن الثقة المفرطة في قدرة إطار السياسات الحالية على تحقيق الاستقرار لمدة غير محددة أمر غير مضمون. وبرغم تغير الدورة الاقتصادية إلى الأفضل، فيجب أن يتذكر صانعو السياسات أنها لا تزال موجودة.

### الملحق ٥-١: البيانات والطرائق المستخدمة

المؤلفان الرئيسيان لهذا الملحق هما مارتن سومر، ونيكولا سباتافور، بمساعدة من أنخيلاسبيريتو، وألن ستاك. وقد قدم ماسيميليانو مارتشيلينو الدعم الاستشاري.

تُعرّف التوسعات بأنها فترات النمو غير السالب لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وبالمثل، يُعرف الركود بأنه فترات النمو السالب. ومن ثم يعتمد معظم التحليل في هذا الفصل مفهوم الدورات الاقتصادية «الكلاسيكية» مثلما ناقشتها، على سبيل المثال، دراستا Artis, Marcellino, and Proietti (2004) و Harding and Pagan (2001).<sup>٢٩</sup> وتُحدد التوسعات باستخدام البيانات السنوية وحسب حصة الفرد للسماح بعقد مقارنات واسعة النطاق بين البلدان وبمرور

<sup>٢٩</sup> تستعرض دراسة (Harding and Pagan (2001) بدائل مختلفة لتعريف الدورة الاقتصادية. وعادة ما تستخدم بحوث الدورة الاقتصادية المعنية بالاقتصادات المتقدمة السلاسل الكلية لإجمالي الناتج المحلي في تحديد توقيت فترات التوسع والركود. ومع ذلك، يحلل هذا الفصل أيضا العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة. ومن أجل تيسير المقارنات بين البلدان، يعرف هذا الفصل الدورات الاقتصادية باستخدام حصة الفرد من نمو الناتج.

مهم ولكن من المؤكد أنه ليس دورا مسيطرا. ويتسق ذلك مع النتيجة، المعبر عنها في الإطار ٥-٢، بأن أخطاء السياسات كان لها دور مهم أسهم في حدوث التقلب المشاهد في السبعينات.<sup>٢٨</sup>

### الاستنتاجات

من المؤكد بروز التوسع العالمي في الوقت الحاضر عند مقارنته مع تجربة الثلاثة عقود الماضية، ولكنه توسع ليس غير مسبوق. وخلال السنوات الأخيرة، تسارع نمو الناتج كثيرا وتجاوز كل معدلاته المشاهدة في أي فترة سابقة منذ حدوث صدمات النفط خلال السبعينات. غير أنه لا يبدو أن مرحلة التوسع الحالية متفردة من حيث قوتها أو طول مدتها بالمقارنة مع الستينات. ومع ذلك، يتميز هذا النمو السريع بدرجة غير مسبوق من الشمول لجميع بلدان العالم، وانخفاض تقلب الناتج في معظم البلدان والمناطق كثيرا مقارنة بمستوياته في الستينات.

وقد تحسن أداء الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة منذ السبعينات، التي كانت تشهد عادة فترات توسع طويلة. وتحقق استقرار الناتج في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية علي نحو أكثر تدرجا وتواضعا، فمرت مناطق معينة بأزمات عميقة ومتكررة أحيانا. وأدت زيادة التكامل التجاري والمالي بمرور الوقت إلى زيادة التباين المشترك في النمو بين البلدان، ومن ثم فإن تقلب الناتج على مستوى العالم لا يقل إلا بقدر طفيف عن مستواه في الستينات.

ويخلص هذا الفصل إلى أن زيادة استقرار الاقتصاد وما يصاحب ذلك من زيادة فترة استمرار التوسعات ترجع بقدر كبير إلى المصادر التي من المرجح أن تكون مستمرة. وبصفة خاصة، فإن التحسينات في إدارة السياسات النقدية والمالية وارتفاع الجودة المؤسسية ترتبط على نحو ثابت بالتقلبات الأصغر حجما في الناتج، بمرور الوقت وبين البلدان. وتقوم الانخفاضات في تقلب معدلات التبادل التجاري بدور مهم، ولكنه ليس دورا مسيطرا.

<sup>٢٨</sup> يتعين توخي الحذر عند تفسير هذه النتائج كمؤشرات على الدور الصغير الذي قامت به «نوبة الحظ» في السنوات الأخيرة. وتتضمن الانحدارات الطولية حدود خطأ كبيرة نسبيا، ربما ترجع جزئيا إلى حدوث صدمات مؤقتة. ومع ذلك، نجحت المعادلات المقدرة في تحقيق التوافق بين خصائص الدورة الاقتصادية المتوسطة لمجموعات قطرية واسعة النطاق.

كنقطة انقطاع إضافية بغرض تسهيل عملية تحليل التقلب على مدى العقد الأخير (ازداد طول فترة الدورة المعتادة في الاقتصادات المتقدمة إلى حوالي ١٠ سنوات خلال الثمانينات والتسعينات). ويجري تفكيك التغير في تقلب الناتج من الفترة B إلى الفترة A كما يلي:

$$\begin{aligned} var^A y_t - var^B y_t = & \sum_{i=1}^n \{var^A(Cont_{t,i}) - var^B(Cont_{t,i})\} \\ & + \sum_{\substack{i=1, j=1 \\ \text{and } t \neq j}}^n \{std^A(Cont_{t,i}) std^A(Cont_{t,j}) \\ & - std^B(Cont_{t,i}) std^B(Cont_{t,j})\} corr^B(Cont_{t,i}, Cont_{t,j}) \\ & + \sum_{\substack{i=1, j=1 \\ \text{and } t \neq j}}^n \{std^A(Cont_{t,i}) std^A(Cont_{t,j})\} corr^A(Cont_{t,i}, Cont_{t,j}) \\ & - corr^B(Cont_{t,i}, Cont_{t,j}), \end{aligned}$$

حيث  $std$  و  $corr$  هما أداتا الانحراف المعياري والارتباط. والحد الأول في المعادلة الواردة أعلاه هو التغير الذي يطرأ على التقلب حسب المناطق أو حسب مكونات الإنفاق، وينظر «تباين المناطق» و «تباين المكونات» في اللوحات المتوسطة والسفلية في الأشكال البيانية ٥-٥، ٥-٦، و ٥-٧. ويستند الحدان الثاني والثالث في المعادلة إلى «مساهمة التباين المشترك» في الأشكال البيانية. والحد الثاني على وجه التحديد هو مساهمة التباين المشترك في انخفاض تقلب الناتج نتيجة لتراجع الانحرافات المعيارية لمساهمات النمو (تجدر الإشارة إلى أن هذه الانحرافات المعيارية تدخل على نحو ثنائي ومن ثم فلا يمكن نسبتها إلى فرادى المناطق أو مكونات الإنفاق). والحد الثالث هو مساهمة التباين المشترك في التغير الذي يطرأ على تقلب الناتج بسبب التغير في ارتباط مساهمات النمو بين المناطق أو بين مكونات الإنفاق. وتنقسم مساهمة التباين المشترك بين هذين الحدين، حيث إن إشارة التغيرات في تقلب المكونات ليست مماثلة بالضرورة لإشارة التغيرات في الارتباط بين المكونات — راجع، على سبيل المثال، اللوحتين المتوسطة والسفلية من الشكل البياني ٥-٥ — وتترتب على ذلك انعكاسات اقتصادية مثيرة للاهتمام، وفقا لما وردت مناقشته في متن النص.

ويصور الشكل البياني ٥-٨، «أنماط التقلب في الاقتصادات سريعة النمو»، بداية فترة النمو السريع كما يلي: في البداية، تتحدد السنة الأولى المتوافرة حيث يكون

الوقت. ويرجح أن تكون فترة التوسعات أقصر عند الاستناد إلى بيانات ربع سنوية للعديد من البلدان. وتتوافق فترات الركود المحددة في الولايات المتحدة بوجه عام مع الفترات التي أوردها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (National Bureau of Economic Research)، باستثناء فترة الركود في الستينات حيث لا توجد إمكانية لتحديدتها بالرجوع إلى البيانات السنوية.

### تفكيك التقلب

لأغراض تفكيك التقلب، يُعبَّرُ أولاً عن نمو إجمالي الناتج المحلي في الوقت  $t$ ،  $y_t$  بأنه مجموع المساهمات في النمو حسب المناطق أو حسب مكونات الإنفاق، Cont:

$$y_t = (GDP_t / GDP_{t-1} - 1) * 100 = \sum_{i=1}^n Cont_{t,i},$$

حيث  $n = ٤$  في حالة تفكيك التقلب العالمي حسب مكونات الإنفاق و  $n = ٧$  في حالتنا تفكيك النمو العالمي حسب المناطق وتفكيك تقلب الناتج الأمريكي حسب مكونات الإنفاق. وتُحسب المساهمات في النمو العالمي استناداً إلى مصادر البيانات الوارد وصفها أدناه. وفيما يخص الولايات المتحدة، يقوم المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بالإبلاغ مباشرة عن المساهمات في النمو. ولأغراض تبسيط التحليل، لا يُحسب تفكيك التقلب على أساس حصة الفرد — ومع ذلك، تميل تقلبات النمو الكلي وحصة الفرد من النمو إلى التشابه بين معظم البلدان.

يُحسب تفكيك التقلب في اللوحات العليا من الأشكال البيانية ٥-٥ و ٥-٦ باستخدام الصيغة المتعارف عليها التالية:

$$var y_t = \sum_{i=1}^n var(Cont_{t,i}) + \sum_{\substack{i=1, j=1 \\ \text{and } t \neq j}}^n cov(Cont_{t,i}, Cont_{t,j}),$$

حيث تشير  $var$  و  $cov$  إلى أدوات التباين والتباين المشترك. ويحتسب تفكيك التقلب على مدار أربع فترات زمنية (١٩٦٠-١٩٧٣، ١٩٧٤-١٩٨٢، ١٩٨٣-١٩٩٥، و ١٩٩٦-٢٠٠٦)، وتمثل السنتان ١٩٧٣ و ١٩٨٣ بوجه عام فترتي الانقطاع الرئيسيتين في تقلب النمو العالمي منذ الستينات. ولا يُحسب التقلب العالمي في عقد الخمسينات نظراً لقصور البيانات. وتم اختيار عام ١٩٩٦



- التطور المالي: ويُقاس باستخدام نسبة ائتمان القطاع الخاص حسب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي. وتؤخذ البيانات من قاعدة بيانات Levine's Financial و Beck, Demirgüç-Kunt, Development and Structure (2007).<sup>٣١</sup> ومن أجل إفساح المجال أمام وجود العلاقات اللاخطية، تستخدم الانحدارات مستوى ومربع هذا المتغير؛ ويمثل المعامل المشترك المقدم القيمة الحدية، مقومة عند مستوى متوسط العينة.
- جودة السياسة النقدية: ويعرف هذا المؤشر بأنه الإنفاق  $[-0.005 * (\text{التضخم} - 2\%)^2]$ . ويتراجع هذا المقياس لاستقرار الأسعار بسرعة إثر ارتفاع التضخم إلى أعلى من ١٠٪. على سبيل المثال، يساوي هذا المؤشر «١» حينما يساوي التضخم ٢٪، وحوالي ٠.٧٥ حينما يساوي التضخم ١٠٪، و٠.٢ حينما يساوي التضخم ٢٠٪. ولا يتحرك المؤشر إلا بقدر طفيف كرد فعل إزاء التقلبات قصيرة الأجل في التضخم، كتلك التي تنشأ من التغيرات في أسعار النفط، طالما أن التضخم المبدئي يظل عند مستوى منخفض. وبرغم وضوح تأثير هذا المتغير بعوامل أخرى بخلاف جودة السياسة النقدية، إلا أنه يرتبط بمتغيرات بديلة أخرى لجودة البناء المؤسسي الذي يدعم السياسة النقدية، وذلك على امتداد العينة الأكثر محدودية التي تتوفر فيها متغيرات بديلة.<sup>٣٢</sup>
- تقلب السياسة النقدية: ويُقاس باعتباره الانحراف المعياري في إطار زمني متحرك يغطي ١٠ سنوات لنسبة النفقات الحكومية المعدلة لمراعاة تقلبات الدورة الاقتصادية إلى إجمالي الناتج المحلي، وذلك باتباع إجراء تقدير المتغيرات المساعدة القطرية الوارد في دراسة Fatás and Mihov (2003).<sup>٣٣</sup> وتؤخذ بيانات الإنفاق الحكومي من قاعدة بيانات تقرير

<sup>٣١</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول قاعدة بيانات Financial Development and Structure، راجع [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

<sup>٣٢</sup> على سبيل المثال، ينتج عن الانحدار القطاعي لمؤشر السياسة النقدية على مقياس لمعدل تبدل محافظي البنوك المركزية إحصائية  $t$ -بواقع ٥.٥ و  $R^2$  بواقع ٠.٢٤. وينتج الانحدار الطولي للأثار الثابتة المشابهة إحصائية  $t$ -بمقدار ٠.٤ و  $R^2$  بمقدار ٠.١٠.

<sup>٣٣</sup> يؤدي استخدام النفقات الحكومية، بدلا من الرصيد الحكومي، إلى الحد من مخاوف المنشأ الداخلي التي تنتج عن المصاعب في التعديل لاستبعاد الآثار الدورية. وكما وردت مناقشته في دراسة Fatás and Mihov (2003). «هناك اعتبارات نظرية وتقديرية تجريبية تساند فكرة أن الإنفاق (ماعدات التحويلات) لا يستجيب على نحو متزامن مع الدورة. ومن ناحية أخرى، هناك أدلة وفيرة على أن عجز الميزانية يتأثر تلقائيا بتغير ظروف الاقتصاد الكلي ومن ثم فإنه يتعرض بدرجة أكبر للمشكلات داخلية المنشأ (صفحة ١١)».

المتوسط المتحرك الذي يغطي ٥ سنوات لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كما يلي: (١) يتجاوز نسبة ٥٪، (٢) يظل أعلى من ٥٪ لمدة عامين على الأقل. ثم تُحدد بداية الانطلاقة ضمن النطاق الزمني للخمس سنوات السابقة على هذه السنة.

### تحليل الاقتصاد القياسي

- يتناول تحليل الاقتصاد القياسي (الجدولان ٥-١ و ٥-٢) المتغيرات التابعة كما يلي:
- تقلب الناتج: ويعرف بأنه الانحراف المعياري لحصة الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي المجرد من الاتجاه العام. ويتم التجريد من الاتجاه العام باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.
- حصة الناتج الضائعة في فترات الركود والتباطؤ: وتُعرف بأنها المجموع المتراكم للنواتج الأقل من مستوى الاتجاه العام مقسوما على المجموع المتراكم للنواتج كلها. ويتم التجريد من الاتجاه العام مرة أخرى باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.
- متوسط طول فترات التوسع؛ والنسبة الزمنية للمرور بحالات الركود؛ وما إذا كان البلد المعني يمر بمرحلة توسع في سنة معينة: تُعرف فترات التوسع والركود وفقا للوصف الوارد في بداية هذا الملحق.
- وتشمل المتغيرات التفسيرية المستخدمة في التحليل ما يلي:

- المؤسسات واسعة الاختصاص: وتُقاس باستخدام متغير «القيود على السلطة التنفيذية» المأخوذ من مجموعة بيانات دراسة Marshall, Jaggers, and Gurr's Polity IV (2004) عن مؤشر النظام السياسي الرابع.<sup>٣٠</sup> ويستعان بهذا المتغير باستخدام القيم المبدئية القطرية والقيم المبدئية لفترات معينة. ويتبع المتغير مقياسا يتألف من سبع فئات، حيث تشير أعلى القيم إلى وجود نظام أفضل للضوابط والتوازنات لدى السلطة التنفيذية للحكومة. وتشير الدرجة التي تبلغ «١» إلى امتلاك السلطة التنفيذية صلاحية غير محدودة في اتخاذ القرار؛ وتمثل الدرجة ٧ أعلى درجات المساءلة الممكنة أمام مجموعة أخرى ذات صلاحية مساوية على أقل تقدير، كالسلطة التشريعية.

<sup>٣٠</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن قاعدة بيانات مؤشر النظام السياسي (Polity IV) راجع الموقع الإلكتروني التالي: [www.cidcm.umd.edu/polity](http://www.cidcm.umd.edu/polity).



الثابتة. وتقدر انحدارات وحدة الاحتمال باستخدام البيانات السنوية بدءاً من عام ١٩٦٠.

وتم تركيب الشكل البياني ٥-١٠ كما يلي: أولاً، يقدر كل انحدار باستخدام العينة ككل. ثم تقسم العينة إلى بلدان متقدمة مقابل بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية، وتحسب قيم الوسيط للمتغيرات التابعة والتفسيرية في كل عينة فرعية. ولكل متغير تفسيري، يضرب الفرق في قيمة الوسيط الخاص به على مستوى العينات الفرعية في المعامل ذي الصلة (مقدر باستخدام العينة ككل). وينتج عن ذلك مساهمة المتغير التفسيري ذي الصلة في الفرق (الوسيط) في المتغير التابع بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الأخرى. وأخيراً، يعاد الإجراء السابق، على نحو مشابه، لكن مع تقسيم العينة حسب العقود (بدلاً من تقسيمها إلى الاقتصادات المتقدمة مقابل اقتصادات أخرى). وينتج عن ذلك مساهمة كل متغير تفسيري في الفرق (وسيط) في المتغير التابع بين العقود المختلفة.

#### المصادر الأخرى للبيانات

• إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته: وتؤخذ البيانات على أساس إجمالي وعلى أساس حصة الفرد من المصادر التالية: (١) النسخة ٦-٢ من جداول بن العالمية (٢٠٠٦) التي وضعها Heston, Summers, and Aten<sup>٣٨</sup>: قاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية» الصادرة عن البنك الدولي (٢٠٠٧): (٣) قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ (٤) دراسة (2007) Maddison<sup>٣٩</sup>. وتم وصل البيانات من هذه المصادر على نحو متعدد حسب نظام ترقيمها لإنتاج أطول سلاسل زمنية ممكنة. ومع ذلك، فمعظم البيانات مأخوذة من جداول بن العالمية، وتستند بيانات عام ٢٠٠٧ إلى التوقعات المأخوذة من قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتقتصر البيانات المتوافرة من دراسة Maddison على مجموع إجمالي الناتج المحلي وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي<sup>٤٠</sup>. وبالنظر إلى النقاش الجاري حول دقة البيانات عن الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية (راجع الإطار ٥-٣)،

«مؤشرات التنمية العالمية» الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧)<sup>٣٤</sup> في حالة توافرها، وتؤخذ بخلاف ذلك من قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي.

• العجز الكبير في الحساب الجاري: ويساوي هذا المؤشر (١) «حينما يتجاوز عجز الحساب الجاري ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ ويساوي صفراً بخلاف ذلك. وتؤخذ البيانات من قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادرة عن صندوق النقد الدولي في حالة توافرها، وتؤخذ بخلاف ذلك من قاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية» الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧).

• الانفتاح التجاري: يستند مؤشر Wacziarg and Welch (2003) إلى متوسط التعريفات الجمركية، ومتوسط العوائق غير الجمركية، ومتوسط علاوة السوق الموازية للنقد الأجنبي؛ وإلى وجود مجالس معنية بتسويق الصادرات، ووجود نظام اقتصادي اشتراكي. ويساوي هذا المتغير صفراً قبل تحرير التجارة ويساوي «١» من بداية عملية التحرير التجاري<sup>٣٥</sup>.

• مرونة سعر الصرف: وتقاس استناداً إلى مؤشر الفئات الكبيرة Reinhart-Rogoff لمرونة سعر الصرف بحكم الواقع، الذي انقسم إلى مؤشر ثلاثي القيم (حيث تشير «١» إلى نظام سعر الصرف الثابت أو المربوط، وتشير «٢» إلى نظام متوسط، وتشير «٣» إلى التعويم الحر). ويأخذ تصنيف Reinhart-Rogoff وجود نظام سعر الصرف المزدوج أو الأسواق الموازية في بعض البلدان بعين الاعتبار، ويستخدم قلب أسعار الصرف التي تحددها قوى السوق في التصنيف الإحصائي لنظام سعر الصرف المعني<sup>٣٦</sup>.

• إسهام قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي: البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية» الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٧).

وتقدر جميع الانحدارات القطاعية باستخدام القيم المتوسطة على مدار الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٣<sup>٣٧</sup>. وتقدر الانحدارات الطولية باستخدام جميع المشاهدات المتوافرة لمتوسط العقود بدءاً من عام ١٩٦٠، واستخدام الآثار

<sup>٣٤</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن بيانات «مؤشرات التنمية العالمية»، راجع [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

<sup>٣٥</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن متغير الانفتاح، راجع [www.papers.nber.org/papers/w10152.pdf](http://www.papers.nber.org/papers/w10152.pdf).

<sup>٣٦</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مؤشر Reinhart-Rogoff، راجع [www.wam.umd.edu/~creinhar/Links.html](http://www.wam.umd.edu/~creinhar/Links.html).

<sup>٣٧</sup> تمت أيضاً مراجعة ثبات هذه الاستنتاجات من خلال تقدير الانحدارات بصورة منفصلة على الفترتين الفرعيتين ١٩٧٠-١٩٨٣ و ١٩٨٤-٢٠٠٣.

<sup>٣٨</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول النسخة ٦-٢ من جداول بن العالمية، راجع [www.pwt.econ.upenn.edu](http://www.pwt.econ.upenn.edu).

<sup>٣٩</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع [www.ggd.cnet/Maddison](http://www.ggd.cnet/Maddison).

<sup>٤٠</sup> راجع دراسة (2007) Johnson and others للاطلاع على مناقشة حول كيفية اختلاف بيانات إجمالي الناتج المحلي بين مجموعات البيانات، بما في ذلك اختلافها بين النسخ المختلفة من جداول بن العالمية.

### الإطار ٥-٣: مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية: إعادة بناء البيانات التاريخية

الديناميكية يمكن أيضا أن تكون ملائمة لأغراض «التنبؤ الارتجاعي» (backcasting)، لا سيما في إعادة بناء بيانات المؤشرات المجملة للنشاط الاقتصادي. ومن أهم الشروط في هذا الصدد هو توافر مجموعة كبيرة من المتغيرات غير المتجانسة بقدر كاف، وتتضمن سلاسل فردية ذات علاقة وثيقة بالسلوك الدوري ككل. وتشمل العوامل الطبيعية المرشحة الاستثمار، والإيرادات والمصروفات الحكومية، والنتائج القطاعي، وكذلك التجارة الخارجية وعددا من المتغيرات المالية التي تمتد بياناتها إلى فترات ماضية بعيدة. ومن المزايا الرئيسية لهذه المنهجية ثباتها النسبي أمام الأخطاء في قياس المتغيرات المنفردة — وتعد هذه المشكلة حادة بصفة خاصة في إحصاءات البلدان النامية. وإذا كانت أخطاء القياس متفردة بشكل كبير، فإن التقديرات الناتجة تكون أقل حساسية كثيرا تجاه الآثار المترتبة على تلك الأخطاء، مقارنة بالإجراء المتبع عادة بإضافة مؤشرات الناتج القطاعي لتقدير إجمالي الناتج المحلي الكلي، وهو الإجراء الذي ينطوي فيه كل مؤشر منفرد منها على خطأ متفرد كبير.

وتتألف منهجية ACT للتنبؤ الارتجاعي من ثلاث خطوات. أولا، جعل كل السلاسل المنفردة ساكنة بتجريدها من الاتجاه العام — وهو إجراء متعارف عليه في تقدير نموذج العوامل. وثانيا استخراجه العوامل المشتركة من القطاع المستعرض للسلاسل الساكنة. وتتألف الخطوة الثالثة من إسقاط العوامل المستخرجة على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بإجراء انحدار عادي للمربعات الصغرى محدد بالمدة التي تعتبر بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوافرة عنها على قدر كاف من الموثوقية (ويكون ذلك عادة بعد الحرب العالمية الثانية بفترة). وبرغم أن المؤشرات الناتجة تتبع إجمالي الناتج المحلي الفعلي عن كثب على مدى هذه الفترة الأخيرة «داخل العينة» (مما ينتج عنه ارتفاع كبير في نسب  $R^2$  و  $t$ )، فمن المحتمل إثارة الانتقاد بسبب اعتماد المنهجية على استقرار المعامل على مدى فترة تمتد لعدة عقود. غير أن دراسة Stock and Watson (2002) تبين أن تقديرات العوامل المشتركة تتسق حتى في ظل حدوث حالات مؤقتة من عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية المنفردة، بشرط وصول حالة عدم الاستقرار إلى المستوى المتوسط في تركيب العوامل. فضلا على ذلك تفترض دراسة ACT إجراء مجموعة مختلفة من اختبارات الاستقرار الهيكلي وتوصلت

يمكن اكتساب رؤى متعمقة مفيدة عن جذور تقلب الدورة الاقتصادية من البيانات طويلة الأجل التي تغطي مجموعة مختلفة من أنظمة السياسات والأوضاع المؤسسية. ومع ذلك، هناك نقص لافت للانتباه في العمل المنتظم على هذا النحو في غالبية البلدان خارج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.

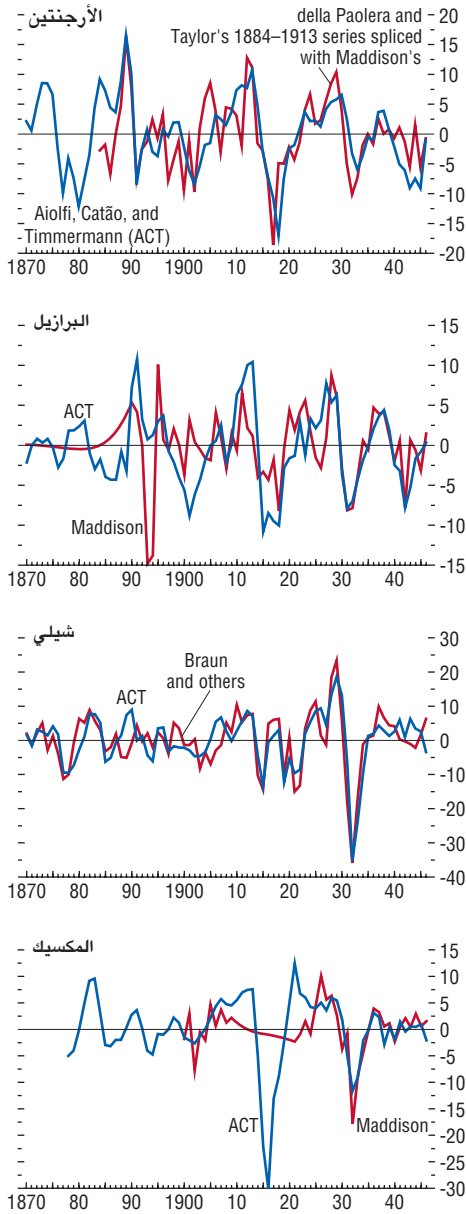
ولا يزال قصور البيانات التاريخية عن إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية أو افتقارها الواضح إلى الموثوقية من أبرز العقبات التي تواجه هذا النوع من البحث. وبرغم فائدة دراسات Maddison (1995, 2003) التي سهلت كثيرا حصول خبراء الاقتصاد الكلي على البيانات طويلة الأجل، فلا تزال هناك جوانب قصور كبيرة في بيانات الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية التي أوردها Maddison. واقتصر توافر بيانات معظم البلدان النامية على سنوات متفرقة استخدمت كأساس معياري، أو تم إعدادها مباشرة من مصادر ثانوية اعتمادا على مجموعة محدودة جدا من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتم ذلك في الغالب باستخدام منهجيات متباينة لوضع تقديرات إجمالي الناتج المحلي. وكما وردت مناقشته فيما بعد، يمكن أن يكون هذا الإجراء مضللا.

ويلخص هذا الإطار منهجية جديدة لإعادة بناء بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، كما صممت في دراسة (2006) Aiolfi, Catão, and Timmerman (يُشار إليها فيما بعد بدراسة ACT) ويقارن التقديرات المتوافرة عن أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك) بتلك التي وردت في دراسة Maddison (2007). وتستند هذه المنهجية الجديدة على فكرة اشتراك قطاع مستعرض من المتغيرات الاقتصادية في هيكل مماثل. ويعني ذلك أن التقلبات في أي من المتغيرات الاقتصادية المنفردة (كالإنتاج الصناعي، والاستثمار، وما إلى ذلك) تنشأ عن الجمع بين عامل مشترك يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية المنفردة في الاقتصاد المعني (وبعبارة أخرى «حركة مد تفيد الجميع») ومكون متفرد (أي أنه خاص بقطاع أو بمتغير معين). وتسمح تقنيات السلاسل الزمنية التي ظهرت مؤخرا بتقنين أسلم لمنهج العوامل الكلاسيكي، وقد استخدمته الدراسات الأخيرة لأغراض التنبؤ. وتذهب دراسة ACT للقول بأن نماذج العوامل

ملاحظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو لويس كاتياو.

الإطار ٣-٥ (تتمة)

تقديرات فجوات الناتج التاريخية: الفروق بين التقديرات السابقة والجديدة (%)



المصادر: دراسات Aioffi, Catão, and Timmerman (2006) و della Paolera and Taylor (2003) و Braun and others (2000) و Maddison (١٩٩٥، ٢٠٠٣).

إلى ثبات تقديرات التنبؤ الارتجاعي بصورة ملحوظة أمام هذه الاختبارات. ومن أجل التأكد من هذا الثبات، تطبق دراسة ACT طريقة التنبؤ الارتجاعي أيضا على بيانات الولايات المتحدة، وتعد مقارنة بين التقديرات الناتجة والتقديرات التي توصلت إليها دراستا Romer (1989) و Balke and Gordon (1989) التي يُنظر إليها كأدوات قياس معقولة وموثوقة لإجمالي الناتج المحلي الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية. وتوصلت دراسة ACT إلى نجاح طريقة التنبؤ الارتجاعي المقترحة في قياس توقيت وحجم الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى، لا سيما عند مقارنتها بسلاسل Balke and Gordon.

ما هي أوجه الاختلاف بين هذه التقديرات وتلك التي وردت من قبل في الدراسات ذات الصلة، بما في ذلك ما ورد في دراسة Maddison (1995, 2003)؛ ورغم إمكانية المقارنة بين متوسط التقلب في فجوات الإنتاج على مدار الفترات الزمنية المستخدمة في متن النص على مستوى مجموعات البيانات، يمكن أن تكون الفروق كبيرة جدا في أوقات أخرى. وبالفعل، توضح دراسة ACT أن بعض الفروق في تفسير الموجات التاريخية هي فروق لافتة للانتباه. وعلى سبيل المثال، يبين المؤشر الذي أعده Maddison عن البرازيل حدوث هبوط أعمق كثيرا في أعقاب أزمة بيرينغز (Barings) عام ١٨٩١ (راجع الشكل البياني)، ولكن من المرجح أن يكون ذلك الأمر مضلل بسبب اعتماد المؤشر حصريا في معظمه على معلومات التجارة الخارجية وإغفاله لمؤشرات أخرى لها ارتباط أوثق بالإنتاج المحلي. وعلى العكس من ذلك، تصور الأشكال البيانية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمكسيك في دراسة Maddison's (2003) حدوث استقرار ملحوظ في الناتج خلال سنوات الثورة من ١٩١١-١٩٢٠، حيث من المعروف من خلال مجموعة متنوعة من المتغيرات ومن الروايات التاريخية حدوث هبوط كبير في الناتج على الأقل خلال وصول الاضطرابات الثورية إلى ذروتها في الفترة من ١٩١٤-١٩١٧.

وبوجه عام، تشير هذه النتائج إلى أن توسيع نطاق منهجية إعادة البناء لتشمل بلدان نامية أخرى ينبغي أن يثبت جدواه. وينبغي أن يمكننا ذلك من الخروج بإجابات أفضل على أهم الأسئلة حول التطور التاريخي للدورات الاقتصادية العالمية ودور المؤسسات أنظمة السياسات فيها.

- وناميبيا والنيجر ونيجيروا ورواندا وسان تومي وبرنسيبي والسنغال وسيشيل وسيراليون وجنوب إفريقيا والسودان وسوازيلند وتنزانيا وتوغو وتونس وأوغندا وزامبيا وزمبابوي.
- أوروبا الوسطى والشرقية (٨): ألبانيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا (لا يشمل التحليل بلدان الاتحاد السوفييتي السابق نظرا لعدم سهولة توافر العديد من متغيرات هذه البلدان عن الفترة السابقة على التسعينات).
- آسيا النامية (١٣): بنغلاديش وكمبوديا وإندونيسيا وكيريباس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا ونيبال وباكستان والفلبين وسري لانكا وتايلند وتونغا وفيت نام.
- أمريكا اللاتينية (٢١): الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهايتي وهندوراس وجامايكا والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وترينيداد وتوباغو وأوروغواي وفنزويلا؛
- الشرق الأوسط (١٢): البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن.

## المراجع

- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, James Robinson, and Yunyong Thaicharoen, 2003, "Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms: Volatility, Crises and Growth," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 50, No. 1, pp. 49–123.
- Ahmed, Shaghil, Andrew Levin, and Beth Anne Wilson, 2004, "Recent U.S. Macroeconomic Stability: Good Policies, Good Practices, or Good Luck?" *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 86, No. 3, pp. 824–32.
- Aiolfi, Marco, Luis Catão, and Allan Timmermann, 2006, "Common Factors in Latin America's Business Cycles," IMF Working Paper 06/49 (Washington: International Monetary Fund).
- Arias, Andres, Gary D. Hansen, and Lee E. Ohanian, 2006, "Why Have Business Cycle Fluctuations Become Less Volatile?" NBER Working Paper No. 12079 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

يقتصر تحليل بيانات فترة ما قبل الحرب على متوسط طول فترات التوسع والركود في مجموعة مختارة من البلدان (الشكلان البيانيان ٢-٥ و ٣-٥).

- السكان في سن العمل: وتؤخذ البيانات المستوفاة عن السكان في سن العمل التي تغطي مدة ٥ سنوات من التوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة: قاعدة البيانات السكانية تنقيح عام ٢٠٠٤ (United Nations' Population Prospects: The 2004 Revision Population database).<sup>٤١</sup> ويعرف سن العمل بأنه السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٦٤ سنة.

## البلدان المغطاة

- يغطي هذا الفصل اقتصادات متقدمة وبلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية يبلغ عددها ١٣٣. وتعرض البلدان في الفصل كجزء من المجموعات الاقتصادية والإقليمية التالية (عدد البلدان وارد بين قوسين):
- الاقتصادات المتقدمة (٢٨): وهي اليابان والولايات المتحدة بالإضافة إلى البلدان التالية:
    - مجموعة الخمسة عشر بلداً الأوروبية: النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة؛
    - الاقتصادات الآسيوية الحديثة التصنيع (٤): منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية؛
    - اقتصادات متقدمة أخرى (٧): أستراليا وكندا وأيسلندا وإسرائيل ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا.
    - بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (١٠٥):
      - الصين والهند بالإضافة إلى البلدان التالي: إفريقيا (٤٩): الجزائر وأنغولا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وجيبوتي ومصر وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وغابون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس والمغرب وموزامبيق

<sup>٤١</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع [www.esa.un.org/unpp](http://www.esa.un.org/unpp).

- Artis, Michael, Hans-Martin Krolzig, and Juan Toro, 2004, "The European Business Cycle," *Oxford Economic Papers*, Vol. 56 (January), pp. 1–44.
- Artis, Michael, Massimiliano Marcellino, and Tommaso Proietti, 2004, "Dating Business Cycles: A Methodological Contribution with an Application to the Euro Area," *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol. 66, No. 4, pp. 537–65.
- Balke, Nathan S., and Robert J. Gordon, 1989, "The Estimation of Prewar Gross National Product: Methodology and New Evidence," *Journal of Political Economy*, Vol. 97, No. 1, pp. 38–92.
- Barrell, Ray, and Sylvia Gottschalk, 2004, "The Volatility of the Output Gap in the G7," *National Institute Economic Review*, Vol. 188 (April), pp. 100–107.
- Baxter, Marianne, and Robert G. King, 1999, "Measuring Business Cycles: Approximate Band-Pass Filters for Economic Time Series," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 81 (November), pp. 575–93.
- Baxter, Marianne, and Michael A. Kouparitsas, 2005, "Determinants of Business Cycle Comovement: A Robust Analysis," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 52 (January), pp. 113–57.
- Bayoumi, Tamim, and Andrew Swiston, 2007, "The Ties That Bind: Measuring International Bond Spillovers Using the Inflation-Indexed Bond Yields," IMF Working Paper 07/128 (Washington: International Monetary Fund).
- Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, 2000 (revised: March 21, 2007), "A New Database on Financial Development and Structure," *World Bank Economic Review*, Vol. 14 (September), pp. 597–605. Available via the Internet: [www.econ.worldbank.org/staff/tbeck](http://www.econ.worldbank.org/staff/tbeck).
- Berg, Andy, Jonathan D. Ostry, and Jeromin Zettelmeyer, 2006, "What Makes Growth Sustained?" (unpublished; Washington: International Monetary Fund).
- Bernanke, Ben S., 2004, "The Great Moderation," remarks at the meetings of the Eastern Economic Association, Washington, February 20.
- Blanchard, Olivier, and John Simon, 2001, "The Long and Large Decline in U.S. Output Volatility," *Brookings Papers on Economic Activity: 1*, pp. 135–64.
- Braun, Juan, Matías Braun, Ignacio Briones, José Díaz, Rolf Lüders, and Gert Wagner, 2000, "Economía Chilena 1810–1995: Estadísticas Históricas," Working Paper No. 187 (Santiago: Catholic University of Chile, Instituto de Economía).
- Canova, Fabio, and Harris Dellas, 1993, "Trade Interdependence and the International Business Cycle," *Journal of International Economics*, Vol. 34 (February), pp. 23–47.
- Cecchetti, Stephen G., Alfonso Flores-Lagunes, and Stefan Krause, 2006a, "Assessing the Sources of Changes in the Volatility of Real Growth," NBER Working Paper No. 11946 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- , 2006b, "Has Monetary Policy Become More Efficient? A Cross-Country Analysis," *The Economic Journal*, Vol. 116 (April), pp. 408–33.
- Clarida, Richard, Jordi Galí, and Mark Gertler, 2000, "Monetary Policy Rules and Macroeconomic Stability: Evidence and Some Theory," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 115, No. 1, pp. 147–80.
- Dalsgaard, Thomas, Jørgen Elmeskov, and Cyn-Young Park, 2002, "Ongoing Changes in the Business Cycle—Evidence and Causes," SUERF Studies No. 20 (Vienna: Société Universitaire Européenne de Recherches Financières).
- Dell’Ariccia, Giovanni, Enrica Detragiache, and Raghuram Rajan, 2005, "The Real Effect of Banking Crises," IMF Working Paper 05/63 (Washington: International Monetary Fund).
- della Paolera, Gerardo, and Alan Taylor, 2003, *A New Economic History of Argentina* (New York: Cambridge University Press).
- DeLong, J. Bradford, 1997, "America’s Peacetime Inflation: The 1970s," in *Reducing Inflation: Motivation and Strategy*, ed. by Christina D. Romer and David H. Romer (Chicago: University of Chicago Press), pp. 247–76.
- Diebold, Francis X., and Glenn D. Rudebusch, 1992, "Have Postwar Economic Fluctuations Been Stabilized?" *The American Economic Review*, Vol. 82, No. 4, pp. 993–1005.
- Dijk, Dick van, Denise R. Osborn, and Marianne Sensier, 2002, "Changes in Variability of the Business Cycle in the G7 Countries," Econometric Institute Report EI 282 (Rotterdam: Erasmus University, Econometric Institute).
- Dynan, Karen E., Douglas W. Elmendorf, and Daniel E. Sichel, 2006, "Can Financial Innovation Help to Explain the Reduced Volatility of Economic Activity?" *Journal of Monetary Economics*, Vol. 53 (January), pp. 123–50.
- Easterly, William, Roumeen Islam, and Joseph Stiglitz, 2000, "Shaken and Stirred: Explaining Growth Volatility," in *Annual Bank Conference on Development Economics* (Washington: World Bank).
- Ehrmann, Michael, Marcel Fratzscher, and Roberto Rigobon, 2005, "Stocks, Bonds, Money Markets, and



- Exchange Rates: Measuring International Financial Transmission," NBER Working Paper No. 11166 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Fatás, Antonio, and Ilian Mihov, 2003, "The Case for Restricting Fiscal Policy Discretion," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 118, No. 4, pp. 1419–47.
- Frankel, Jeffrey A., and Andrew K. Rose, 1998, "The Endogeneity of the Optimum Currency Area Criteria," *Economic Journal*, Vol. 108 (July), pp. 1009–25.
- Fuhrer, Jeffrey, and Scott Schuh, 1998, "Beyond Shocks: What Causes Business Cycles? An Overview," *New England Economic Review* (November/December), pp. 3–24.
- Harding, Don, and Adrian Pagan, 2001, "Extracting, Analysing and Using Cyclical Information," MPRA Paper No. 15 (Munich: University Library of Munich).
- Helbling, Thomas, and Tamim Bayoumi, 2003, "Are They All in the Same Boat? The 2000–2001 Growth Slowdown and the G-7 Business Cycle Linkages," IMF Working Paper 03/46 (Washington: International Monetary Fund).
- Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten, 2006, Penn World Table Version 6.2, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania (September).
- Imbs, Jean, 2004, "Trade, Finance, Specialization, and Synchronization," *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 86 (August), pp. 723–34.
- , 2006, "The Real Effects of Financial Integration," *Journal of International Economics*, Vol. 68 (March), pp. 296–324.
- Ito, Takatoshi, 2007, "Asian Currency Crisis and the International Monetary Fund, 10 Years Later: Overview," *Asian Economic Policy Review*, Vol. 2, pp. 16–49.
- Johnson, Simon, Will Larson, Chris Papageorgiou, and Arvind Subramanian, 2007, "When the Facts Change: Shifting GDP Data and Their Implications" (unpublished; Washington: International Monetary Fund).
- Juillard, Michel, Philippe Karam, Douglas Laxton, and Paolo Pesenti, 2006, "Welfare-Based Monetary Policy Rules in an Estimated DSGE Model of the US Economy," ECB Working Paper No. 613 (Frankfurt: European Central Bank).
- Kahn, James A., Margaret M. McConnell, and Gabriel Perez-Quiros, 2002, "On the Causes of the Increased Stability of the U.S. Economy," *Economic Policy Review*, Vol. 8, No. 1, pp. 183–202.
- Kent, Christopher, Kylie Smith, and James Holloway, 2005, "Declining Output Volatility: What Role for Structural Change?" Research Discussion Paper No. 2005-08 (Sydney: Reserve Bank of Australia, Economic Group).
- Kim, Chang-Jin, and Charles R. Nelson, 1999, "Has the U.S. Economy Become More Stable? A Bayesian Approach Based on a Markov-Switching Model of the Business Cycle," *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 81 (November), pp. 608–16.
- Kose, M. Ayhan, Christopher Otrok, and Eswar Prasad, forthcoming, "Twin Peaks in Global Business Cycle Convergence," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Kose, M. Ayhan, Christopher Otrok, and Charles Whiteman, 2005, "Understanding the Evolution of World Business Cycles," IMF Working Paper 05/211 (Washington: International Monetary Fund).
- Kose, M. Ayhan, Eswar Prasad, and Marco Terrones, 2003, "Financial Integration and Macroeconomic Volatility," IMF Working Paper 03/50 (Washington: International Monetary Fund).
- Laxton, Douglas, and Papa N'Diaye, 2002, "Monetary Policy Credibility and the Unemployment-Inflation Trade-Off: Some Evidence from 17 Industrial Countries," IMF Working Paper 02/220 (Washington: International Monetary Fund).
- Maddison, Angus, 1995, *Monitoring the World Economy* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- , 2003, *The World Economy: Historical Statistics* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- , 2007, World Population, GDP and Per Capita GDP, 1–2003 AD data set. Available via the Internet: [www.ggdc.net/Maddison](http://www.ggdc.net/Maddison).
- Marshall, Monty, Keith Jagers, and Ted Robert Gurr, 2004, Polity IV data set. Available via the Internet: [www.cidcm.umd.edu/polity](http://www.cidcm.umd.edu/polity).
- McConnell, Margaret M., and Gabriel Perez-Quiros, 2000, "Output Fluctuations in the United States: What Has Changed Since the Early 1980s?" *American Economic Review*, Vol. 90, No. 5, pp. 1464–76.
- Moneta, Fabio, and Rasmus Ruffer, 2006, "Business Cycle Synchronisation in East Asia," ECB Working Paper No. 671 (Frankfurt: European Central Bank).
- Orphanides, Athanasios, 2003a, "Historical Monetary Policy Analysis and the Taylor Rule," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 50 (July), pp. 983–1022.



- , 2003b, "Monetary Policy Evaluation with Noisy Information," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 50 (April), pp. 605–31.
- Reinhart, Carmen, and Kenneth Rogoff, 2004, "The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 119 (February), pp. 1–48.
- Romer, Christina D., 1989, "The Prewar Business Cycle Reconsidered: New Estimates of Gross National Product, 1869–1908," *Journal of Political Economy*, Vol. 97 (February), pp. 1–37.
- , 1999, "Changes in Business Cycles: Evidence and Explanations," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 13, No. 2, pp. 23–44.
- , and David H. Romer, 2002, "The Evolution of Economic Understanding and Postwar Stabilization Policy," in *Rethinking Stabilization Policy* (Federal Reserve Bank of Kansas City), pp. 11–78.
- Satyanath, Shanker, and Arvind Subramanian, 2004, "What Determines Long-Run Macroeconomic Stability? Democratic Institutions," IMF Working Paper 04/215 (Washington: International Monetary Fund).
- Sommer, Martin, 2007, "Habit Formation and Aggregate Consumption Dynamics," *The B.E. Journal of Macroeconomics—Advances*, Vol. 7, No. 1, Article 21. Available via the Internet: [www.bepress.com/bejm/vol7/iss1/art21](http://www.bepress.com/bejm/vol7/iss1/art21).
- Stock, James H., and Mark W. Watson, 2002, "Macroeconomic Forecasting Using Diffusion Indexes," *Journal of Business and Economic Statistics*, Vol. 20, pp. 147–62.
- , 2003, "Has the Business Cycle Changed and Why?" in *NBER Macroeconomics Annual 2002* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press), pp. 159–218.
- , 2005, "Understanding Changes in International Business Cycle Dynamics," *Journal of the European Economic Association*, Vol. 3 (September), pp. 968–1006.
- Summers, Peter M., 2005, "What Caused the Great Moderation? Some Cross-Country Evidence," *Economic Review* (Third Quarter) (Federal Reserve Bank of Kansas City), pp. 5–32.
- Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch, 2003, "Trade Liberalization and Growth: New Evidence," NBER Working Paper No. 10152 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- White, William R., 2006, "Procyclicality in the Financial System: Do We Need a New Macrofinancial Stabilisation Framework?" BIS Working Paper No. 193 (Basel: Bank for International Settlements).
- World Bank, 2007, *World Development Indicators* (Washington: World Bank).

# مناقشات المجلس التنفيذي حول آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر ٢٠٠٧

أدى الرئيس بالنيابة بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس التنفيذي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧.

## الآفاق العالمية وقضايا السياسات

رحب المديرين التنفيذيون باستمرار النمو القوي للاقتصاد العالمي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، مؤكدين تزايد مخاطر التطورات المعاكسة التي تحيط بآفاق الاقتصاد العالمي على المدى القصير في مواجهة الاضطرابات الجارية في الأسواق المالية. وتوقع المديرين أن يسير النمو العالمي في الفترة المقبلة بوتيرة أبطأ مما أشارت إليه التنبؤات السابقة في تقرير المستجندات الصادر في يوليو، وذلك رغم صعوبة توقع حدة التباطؤ نظرا لأوجه عدم اليقين الذي يحيط بحجم الإجهاد المالي ومدة استمراره. وأعرب المديرين بوجه عام عن اعتقادهم بأن الأساسيات القوية للاقتصاد العالمي واستمرار ثبات النمو في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى ستوفر الوقاية اللازمة من تأثير الاضطرابات. وفي ضوء ذلك، اتفق العديد من المديرين على أنه بينما لا يزال هذا الوضع قائما، فإن درجة التباطؤ في هذه الآونة تبدو على الأرجح متواضعة نسبيا، كما أنهم أيدوا تنبؤات السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق. ومع هذا، نبه عدد من المديرين إلى أن تباطؤ النمو يمكن أن يشهد حدة.

وأقر المديرين بأن الآفاق العالمية في المنعطف الحالي لا تزال غير مؤكدة على نحو استثنائي. وأشار عدد من المديرين إلى تزايد المخاطر من طول فترة عدم الاستقرار في الأسواق المالية وتشديد سياسة الائتمان على نطاق واسع، مع إمكانية انتقال مزيد من العدوى المالية وتراجع الثقة مما قد يضعف بيئة النمو العالمي. وبصفة خاصة، فإن تزايد الضغوط باتجاه تخفيض أسعار المساكن في الولايات المتحدة ربما يتسبب في حدوث انخفاضات أشد حدة في الاستثمار في المنشآت السكنية ونمو الاستهلاك، وأن يؤدي من ثم إلى انتقال تداعيات أشد إلى بقية العالم. وفضلا على ذلك، قد تزداد المخاطر التي تواجه بعض البلدان صعوبة بسبب سرعة ارتفاع أسعار صرف عملاتها. وقد تواجه بعض بلدان الأسواق الصاعدة التي

تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري مخاطر بصفة خاصة نتيجة لمحدودية التمويل الخارجي المتاح لها. وأكد بعض المديرين كذلك أن إمكانية زوال الاختلالات العالمية على نحو غير منظم لا يزال شاغلا مهما. واعتبر مديرين آخرون أن الزوال غير المنظم سيسفر عن مخاطر محدودة.

وإزاء هذه الخلفية، شدد المديرين على أهمية اتباع سياسات سليمة وإلى توخي اليقظة المستمرة. وأشاروا إلى أن مهمة استعادة انتظام الأوضاع في الأسواق المالية هي من الأولويات الآنية على صعيد السياسات، وأيدوا بوجه عام الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية لمعالجة العجز المستمر في السيولة. وأكد المديرين في الوقت ذاته على ضرورة اجتناب أي تصورات بأن البنوك المركزية ستتحرك تلقائيا لمواجهة العسر المالي باتخاذ إجراءات لتقليل الخسائر، فإن ذلك من شأنه أن يزيد من الخطر المعنوي وأن يسفر عن تراجع الانضباط الائتماني. ورأى عدد من المديرين إعادة تقييم المخاطر وتشديد معايير الائتمان كخطوة نحو استعادة درجة أكبر من الانضباط عن طريق آليات السوق بعد مرور قطاعات سوقية معينة بفترة مطولة من التحمل المفرط للمخاطر. وأعرب المديرين عن اعتقادهم بأن الدرس المهم الذي يمكن استخلاصه من اضطراب الأسواق المالية هو ضرورة ضمان فعالية الأنظمة المالية، مما يدعو إلى مزيد من الشفافية ورفع الوعي بالمخاطر المالية.

وقال المديرين إن تباطؤ وتيرة النمو ستؤدي على الأرجح إلى تخفيف الضغوط على القدرات والموارد، مما سيساعد في خفض الضغوط التضخمية. وفي الوقت ذاته، ستظل محدودية أسواق السلع الأساسية وارتفاع أسعار المواد الغذائية مصدرا كبيرا للضغوط السعرية، لاسيما في حالة استمرار النمو القوي في الأسواق الصاعدة. واتفق المديرين على أنه ينبغي للبنوك المركزية عند

من مخاطر النتائج المعاكسة التي تحيط بالآفاق نظرا لتراجع الضغوط التضخمية وثبات التوقعات التضخمية. وأعرب المديرون عن ارتياحهم إزاء تجاوز أداء المالية العامة للمستوى المتوقع مؤخرا، بينما أكدوا الحاجة إلى وجود برنامج متوسط الأجل أكثر طموحا لضبط أوضاع المالية العامة بغية ضمان استمرار أوضاع المالية العامة في الأجل البعيد.

ورحب المديرون بقوة الأداء نسبيا في اقتصاد منطقة اليورو، ولكنهم نبهوا إلى تحول ميزان المخاطر المحيطة بالنمو في الأجل القصير نحو الهبوط نتيجة لتباطؤ النمو في الولايات المتحدة واضطراب الأسواق المالية. وقالوا إن البنك المركزي الأوروبي يواصل رصد التطورات عن كثب لضمان تحقيق أهداف التضخم. ورحب المديرون بالتقدم المحرز في ضبط أوضاع المالية العامة، ولكنهم أعربوا عن رأيهم بضرورة القيام بجهود أكثر طموحا نظرا لقوة صعود الدورة الاقتصادية وللضغوط الوشكة بسبب شيخوخة السكان. كذلك قال المديرون إن الآفاق طويلة الأجل لمنطقة اليورو تعتمد على نجاحها في التعجيل بنمو الإنتاجية وزيادة فرص العمل، وفي تحسين مرونة الهيكلية. ويساعد زيادة انفتاح أسواق الخدمات أمام المنافسة في إعطاء دفعة للإنتاجية في هذه القطاعات، بينما تمثل خطوات تعزيز الحوافز للعمل وتحسين مرونة الأجور أهم العناصر في إصلاحات أسواق العمل وأسواق المنتجات.

وأشار المديرون إلى انكماش الاقتصاد الياباني في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ نتيجة لتراجع الاستثمارات وضعف نمو الاستهلاك، بعد أن شهد نموا في غاية القوية على مدى ربعي عام. ولا تزال الآفاق مختلطة، حيث يمكن أن يؤدي اضطراب السوق المالية وارتفاع سعر صرف الين مؤخرا إلى إضعاف النمو. وأيد المديرون الموقف النقدي المسابر للتطورات الذي يتخذه بنك اليابان، وأشاروا إلى أن تشديد الأوضاع النقدية ينبغي أن يكون رهنا بظهور إشارات واضحة على حدوث ارتفاع شديد في التضخم وتراجع المخاطر الناشئة من تقلب الأسواق المالية مؤخرا. وأعرب المديرون عن ارتياحهم للتقدم الكبير المحرز في خفض العجز في المالية العامة خلال السنوات الأخيرة، ولكنهم حثوا على وضع جدول أعمال أكثر طموحا للمالية العامة بغية خفض نسبة الدين العام ومواجهة التحديات الناشئة عن شيخوخة السكان.

تحديد موقف السياسة النقدية التركيز على تحقيق استقرار الأسعار في الأجل المتوسط، ومواصلة تقييم آفاق التضخم بحرص في ضوء مخاطر التطورات المعاكسة المتوخاة التي تحيط بالنمو.

وبالنظر إلى الأجل المتوسط، أكد المديرون على أهمية اتخاذ إجراءات لتعزيز أسس استمرار معدلات النمو المرتفعة. وسيتعين على العديد من البلدان اتباع خطط طموحة متوسطة الأجل في ضبط أوضاع المالية العامة لمعالجة الضغوط المتزايدة على نفقات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. وسيتعين عليها كذلك إجراء أهم الإصلاحات من أجل الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها العولمة والإنجازات التكنولوجية — وتشمل هذه الإصلاحات زيادة تحرير القطاعات المالية وقطاعات الخدمات في البلدان المتقدمة وتحسين البنية التحتية وبيئة الأعمال في البلدان الصاعدة والبلدان النامية.

ورحب المديرون بتحليل دور تحسين السياسات النقدية والسياسات المالية، وزيادة قوة المؤسسات، والتطور المالي، على مدى العقدين الماضيين في خفض تقلب النمو الاقتصادي. وقال بعض المديرين إن انحسار الصدمات خارجية المنشأ وارتفاع مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة ربما أسهم في الحد من التقلب. غير أن المديرون أكدوا على أن انخفاض تقلب النمو لا يعني النظر إلى الاستقرار مستقبلا على أنه أمر مسلم به. ويتعين على صانعي السياسات الاستعداد للتكيف مع الظروف المتغيرة، لا سيما في ضوء تزايد مخاطر انتقال الآثار الانتشارية المصاحبة للدورات الاقتصادية الأكثر تزامنا عبر البلدان.

## الاقتصادات المتقدمة

اتفق معظم المديرين على أن المخاطر التي تحيط بالآفاق قصيرة الأجل في الولايات المتحدة تسير في اتجاه هبوطي ثابت، نظرا لاضطراب الأسواق المالية، وضعف سوق المساكن، وتراجع سوق العمل، وانخفاض نمو الإنتاجية. وأكدوا أن الاضطراب الحالي في الأسواق المالية يمكن أن يزداد، وأن استمرار الهبوط في سوق المساكن لمدة أطول يمكن أن يضع ضغوطا على تمويل قطاع الأسر وعلى الاستهلاك. وبناء على ذلك، فقد اعتبروا أن التعديل بتخفيض تنبؤات النمو لعام ٢٠٠٨ هو أمر معقول. ورأى المديرون مجالا لكي تساعد السياسة النقدية في الوقاية

## الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى

أعرب المديرون عن اعتقادهم في إمكانية استمرار دور تدفقات النقد الأجنبي الكبيرة الداخلة إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى في تعقيد إدارة الاقتصاد الكلي خلال الأعوام المقبلة. وأكدوا أن طبيعة التدفقات الداخلة — بما في ذلك تكوينها ومدتها — والظروف التي تمر بها البلدان هي التي تحدد الاستجابة الملائمة على صعيد السياسات إزاء التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة في حالات فردية. واتفق العديد من المديرين على أن تقييد الإنفاق من المالية العامة وزيادة مرونة أسعار الصرف، وما يكملهما من تحرير الحساب الرأسمالي، يمكن أن يساعد في تقليص آثار هذه التدفقات الداخلة. ومع هذا، أشار عدد من المديرين إلى أن تعديل أوضاع المالية العامة قد لا يكون دائما ممكنا أو فعالا، وأن استمرار الارتفاع في أسعار الصرف يمكن أن يفضي إلى مواجهة مصاعب. وأشار هؤلاء المديرون إلى أن وضع ضوابط مؤقتة على رأس المال، برغم أنه ليس أفضل التدابير، ربما يكون أسلوبا عمليا للتعامل مع التدفقات الرأسمالية في حالات معينة، باعتباره وسيلة تكميلية مفيدة لسياسات الاقتصاد الكلي. وأعرب عدد من المديرين عن رأيهم بضرورة التمييز بين التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والتدفقات الرأسمالية طويلة الأجل، نظرا لاختلاف الانعكاسات على السياسات في الحالتين. واتفق المديرون على أنه من الضروري كذلك تعزيز التطور المالي وتقوية التنظيم والرقابة المالية في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة.

وتوقع المديرون استمرار قوة النمو في بلدان الأسواق الصاعدة في آسيا، وفي طبيعتها الصين والهند. وأعرب معظم المديرين عن رأيهم بأن ميزان المخاطر يميل نحو الهبوط ولاسيما نتيجة للتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة. وبرغم هذا، أعرب بعض المديرين عن اعتقادهم بأن المخاطر التي تحيط بالنمو والتضخم في الصين تتجه نحو الصعود في ظل عدم القيام بمزيد من التشدد النقدي وزيادة المرونة في إدارة سعر الصرف. وإزاء خلفية استمرار الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري للعديد من بلدان المنطقة، أكد عدة مديرين أن زيادة مرونة أسعار الصرف والتدابير الرامية إلى إعطاء دفعة للطلب المحلي من شأنها أن تساعد في تقليل الاعتماد على النمو الذي تقوده الصادرات.

ورحب المديرون بالأداء الاقتصادي المواتي وبانخفاض المخاطر الخارجية التي تواجه أمريكا اللاتينية، مما يرجع إلى وجود أطر أقوى للسياسات، وتحسن إدارة الديون، وتطور أسواق رأس المال المحلية. ولاحظوا في الوقت ذاته أن النمو لا يزال عرضة للمخاطر التي تنشأ من الروابط التجارية والمالية الوثيقة مع الولايات المتحدة ومن الاعتماد على الصادرات السلعية. وأكد المديرون أهمية دور الإصلاحات في تعزيز نمو الاستثمار ورفع الإنتاجية. وذكر المديرون بأن بلدان أمريكا اللاتينية شهدت في السنوات الأخيرة تدفقات كبيرة من النقد الأجنبي. ورحبوا بزيادة مرونة أسعار الصرف في العديد من البلدان مما ساعد على احتواء التضخم في مواجهة هذه التدفقات الداخلة.

ورحب المديرون باستمرار سرعة التقارب الاقتصادي في أوروبا الصاعدة، يدعمها في ذلك ثبات نمو الإنتاجية، ولكنهم أعربوا عن قلقهم من حدوث فورة في النشاط الاقتصادي في بعض البلدان. ولاحظوا أن اضطراب الأسواق المالية مؤخرا أدى إلى زيادة الشواغل بشأن تعرض بعض بلدان المنطقة لمخاطر تحول اتجاه التدفقات الرأسمالية، لا سيما بالنظر إلى الاعتماد الكبير على الاقتراض بعملات أجنبية واحتمال انتقال الآثار الانتشارية. وشدد المديرون في هذا السياق على أهمية اتباع سياسات اقتصادية كلية حريصة، وإجراء إصلاحات هيكلية بغية زيادة المرونة الاقتصادية، وكذلك توخي اليقظة في إجراء الرقابة المصرفية.

ولاحظ المديرون أن النشاط الاقتصادي في بلدان الكومنولث المستقلة أخذ في الاتساع بسرعة، يدعمه في ذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة. وتبدو آفاق النمو إيجابية بوجه عام، برغم تأثير مسألة تشديد أوضاع الائتمان العالمية على الآفاق في بعض البلدان. وأعرب المديرون عن ارتياحهم لقدرة المنطقة على جذب تدفقات داخلة كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، ولكنهم شددوا على أن محدودية مرونة أسعار الصرف في العديد من البلدان قد أفضى إلى تصاعد الضغوط السعيرية. ورأى المديرون أن هناك حاجة إلى زيادة المرونة في أسعار الصرف، وإلى مواصلة الجهود لتقوية المؤسسات، ودعم مناخ الاستثمار، وتعزيز التنظيم والرقابة المصرفيين.

وأعرب المديرون عن ارتياحهم لاستمرار التوسع في إفريقيا جنوب الصحراء، يقوده ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتحسن تنفيذ السياسات، والإصلاحات الرامية

مع الاقتصاد العالمي الصاعد «القائم على المعرفة». ويتعين إجراء إصلاحات في سوق العمل لضمان المرونة في توفير فرص العمل في معظم القطاعات الديناميكية. كذلك ينبغي تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي لتوفير حماية أكبر لأولئك الذين ربما واجهوا آثارا عكسية نتيجة للعولمة، ويتعين وضع سياسات لإتاحة مزيد من التمويل للفقراء.

وأكد المديرون أن الإجراءات متعددة الأطراف الذي يرمي إلى ضمان التمهيد لزوال الاختلالات العالمية لا يزال يمثل مهمة حاسمة. وقد أشار المشاركون، خلال المشاورات متعددة الأطراف التي أجراها الصندوق، إلى خطط السياسات التي وضعوها اتساقا مع الاستراتيجية المعتمدة من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية للحد من الاختلالات العالمية. ويشمل ذلك الخطوات نحو إعطاء دفعة للإدخار القومي في الولايات المتحدة، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة؛ وإحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات الداعمة للنمو في أوروبا؛ وإجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية في اليابان، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة؛ وإجراء إصلاحات لتقوية الطلب المحلي في آسيا الصاعدة، مع زيادة مرونة سعر الصرف في عدد من البلدان ذات الفوائض؛ وزيادة الإنفاق بما يتسق مع الطاقة الاستيعابية والاستقرار الاقتصادي الكلي في البلدان المنتجة للنفط. ويتعين تمام تنفيذ خطط السياسات من أجل الحد من الاختلالات مع الحفاظ على النمو. وبينما أقر المديرون بإحراز بعض التقدم نحو إعادة التوازن بين العملات الرئيسية في العالم، فقد أشاروا إلى تحليل خبراء الصندوق بأن القيمة المُعطاة للدولار الأمريكي لا تزال أعلى من قيمته الحقيقية، بينما القيمة المُعطاة للين، واليوان، ولعملات البلدان المصدرة للنفط لا تزال أقل من قيمتها الحقيقية مقارنة بأساسياتها الاقتصادية متوسطة الأجل.

وأعرب المديرون عن قلقهم إزاء استمرار عدم التقدم في جولة مفاوضات الدوحة متعددة الأطراف، ومن مخاطرة أن يمثل ذلك حافزا للتدابير الحمائية. وأعربوا عن أملهم في أن تجد البلدان وسيلة لإعادة تفعيل عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف. كذلك اتفق المديرون على ضرورة اتباع منهج متعدد الأطراف لمواجهة القضايا العالمية كتغيير المناخ وتأمين مصادر الطاقة.

إلى تعزيز بيئة الأعمال، وخفض الديون. ومن المتوقع أن يتحقق النمو بوتيرة سريعة في عدد من البلدان في عام ٢٠٠٨ مع بدء تشغيل مشروعات نفطية جديدة. ومن أجل استمرار أداء النمو والتشجيع على تنويع الصادرات، يتعين استمرار الاستقرار الاقتصادي الكلي ووجود قطاع خاص فعال، يدعم ذلك زيادة تحرير التجارة، وتحسين قدرة الصادرات الإقليمية على النفاذ إلى الأسواق، ووفاء الاقتصادات المتقدمة بالتزامات المعونة التي تعهدت بها.

وأدى ارتفاع أسعار النفط في الشرق الأوسط إلى دعم النمو القوي، وإلى تعزيز قوة الموازين الخارجية والمالية في البلدان المصدرة للنفط، ومن المتوقع استمرار ذلك في الأجل القصير. وفي الوقت ذاته، أشار المديرون إلى تزايد استخدام الموارد وارتفاع أسعار الواردات، مما أسفر عن ظهور ضغوط تضخمية في العديد من البلدان المصدرة للنفط وكذلك البلدان المستوردة للنفط. ويكمن التحدي الذي يواجهه السياسة المالية للبلدان المصدرة للنفط في تحقيق التوازن السليم بين استخدام الإيرادات النفطية في تحقيق الأهداف طويلة الأجل للتنمية وفرض قيود في الأجل القصير لموازنة قوة نمو الطلب الخاص. وبينما رحب المديرون بالعمليات الجارية إقامة الاستثمارات في قطاع البترول لعدد من البلدان المصدرة للنفط، فقد شددوا على أهمية مواصلة تقوية الاستثمار الخاص في القطاعات النفطية وغير النفطية لهذه الاقتصادات.

## القضايا متعددة الأطراف وقضايا أخرى

رحب المديرون بتحليل العلاقة بين العولمة وعدم المساواة، بينما أشاروا إلى أهمية تفسير النتائج في سياق ظروف كل بلد على حدة. واتفق معظم المديرين مع النتيجتين الرئيسيتين للدراسة: أولا، أن دور التغيير التكنولوجي أكبر من دور العولمة في تفسير زيادة عدم المساواة في العديد من البلدان؛ وثانيا، فعلى عكس الاعتقاد الشائع، يبدو أن تحرير التجارة يؤدي إلى الحد من عدم المساواة، بينما يبدو أن للعولمة المالية علاقة بزيادته. ونبه المديرون إلى أن إيجاد الحل لمسألة زيادة عدم المساواة لن يتأتى بفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما يكمن الحل في النهوض بالتعليم لضمان توافر المهارات اللازمة لدى العمالة بما يتناسب

# الملحق الإحصائي

السياسات الأكثر تحديدا التي تستند إليها التوقعات الخاصة ببعض الاقتصادات المتقدمة المختارة. وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الإقراض السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٧، و٤,٤٪ في عام ٢٠٠٨، ومتوسط أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو ٤,٠٪ في عام ٢٠٠٧، و٤,١٪ في عام ٢٠٠٨، ومتوسط أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٧، و١,١٪ في عام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو و عملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه على النحو التالي اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩:

١ يورو = ١٣,٧٦٠٣ شلن نمساوي
= ٤٠,٣٣٩٩ فرنك بلجيكي
= ١,٩٥٥٨٣ مارك ألماني
= ٥,٩٤٥٧٣ مارك فنلندية
= ٦,٥٥٩٥٧ فرنك فرنسي
= ٣٤٠,٧٥٠ دراخمة يونانية <sup>١</sup>
= ٠,٧٨٧٥٦٤ جنيه أيرلندي
= ١,٩٣٦,٢٧ ليرة إيطالية
= ٤٠,٣٣٩٩ فرنك لكسمبرغ
= ٢,٢٠٣٧١ غيلدر هولندي
= ٢٠٠,٤٨٢ إسكودو برتغالي
= ٢٣٩,٦٤٠ دولار سلوفيني <sup>٢</sup>
= ١٦٦,٣٨٦ بيزيتا إسبانية

راجع الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على وصف مفصل لكيفية تحديد أسعار التحويل.

<sup>١</sup> تم تحديد سعر التحويل بالنسبة لليونان قبل انضمامها إلى منطقة اليورو في أول يناير ٢٠٠١.  
<sup>٢</sup> تم تحديد سعر التحويل بالنسبة لسلوفينيا قبل انضمامها إلى منطقة اليورو في أول يناير ٢٠٠٧.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية، ويتألف من خمسة أقسام هي الافتراضات، وما هو الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وتصنيف البلدان، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصا للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ويحتوي القسم الثاني على وصف موجز للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب الأرقام المجمع لمجموعات البلدان المختلفة. ويلخص القسم الرابع تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وتأتي الجداول الإحصائية في القسم الرئيسي والأخير من الملحق، حيث أعدت البيانات على أساس المعلومات المتاحة حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٧. وعلى سبيل التيسير فقط، تظهر الأرقام الخاصة بعام ٢٠٠٧ وما بعده بنفس درجة التحديد المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولما كانت هذه الأرقام مجرد توقعات، فيجب ألا تعتبر مساوية للبيانات التاريخية في درجة الدقة.

## الافتراضات

يُفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٢ أغسطس إلى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧. وتعني هذه الافتراضات بالنسبة لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أن متوسط سعر الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة يبلغ ١,٥٢٠ و١,٥٣٨، ومتوسط سعر الدولار الأمريكي مقابل اليورو يبلغ ١,٣٥ و١,٣٧، ومتوسط سعر الين مقابل الدولار الأمريكي يبلغ ١١٨,٤ و١١٥,٠ على التوالي.

أما متوسط سعر النفط، فيفترض أن يبلغ ٦٨,٥٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٧ و٧٥,٠٠ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٨.

كذلك يفترض أن تستمر السلطات الوطنية في تطبيق نفس السياسات الحالية. ويصف الإطار أ-١ افتراضات



## الإطار أ-١: افتراضات السياسة الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات الخاصة باقتصادات متقدمة مختارة

اليابان: تفترض التوقعات متوسطة الأجل للمالية العامة، أن نفقات وإيرادات الحكومة العامة (باستثناء الضمان الاجتماعي) قد عدلت حسب هدف الحكومة الحالية المتمثل في تحقيق ميزان أولي للمالية العامة بحلول السنة المالية ٢٠١١ (ما عدا الضمان الاجتماعي).

ألمانيا: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة المعلنة في سياق اتفاق الائتلاف الحكومي في ٢٠٠٥، ومعاهدة الاستقرار والنمو لعام ٢٠٠٧، وميزانية عام ٢٠٠٨، والخطة المالية للحكومة المركزية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وتتضمن التوقعات على وجه التحديد زيادة الضرائب غير المباشرة نتيجة لارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة في ٢٠٠٧ وكذلك خسارة في الإيرادات الضريبية المباشرة بسبب تنفيذ إصلاح ضرائب دخل الشركات في ٢٠٠٨.

فرنسا: تستند توقعات المالية العامة لسنة ٢٠٠٧ إلى قانون الميزانية المبدئية وتتضمن أثر مجموعة القوانين الضريبية في يوليو ٢٠٠٧. وتستند التوقعات متوسطة الأجل إلى أحدث التقديرات الرسمية للسلطات بشأن الإيرادات الضريبية، بما في ذلك أثر التدابير الضريبية الأخيرة، ولكنها تفترض اختلافا في الإنفاق وفي الإيرادات غير الضريبية بصورة تتسق مع عدم تغير افتراض السياسات. وتعدل كل توقعات المالية العامة حسب افتراضات خبراء الصندوق الخاصة بالاقتصاد الكلي.

إيطاليا: تستند توقعات العجز لعام ٢٠٠٧ إلى تقدير خبراء الصندوق لميزانية هذا العام، المعدلة حسب التطورات الأخيرة، بما في ذلك برنامج النفقات الإضافية الذي اعتمد في صيف عام ٢٠٠٧. فضلا على ذلك، يفترض ألا يتم إنفاق الزيادة المتحققة في الإيرادات نتيجة تجاوز الإيرادات للمستوى المتوقع قياسا إلى التوقعات الرسمية الواردة في الخطة المعنية بالجوانب الاقتصادية والميزانية في الأجل المتوسط المعلنة في يونيو (وتعرف كذلك باسم DPEF). ويضع الخبراء التنبؤات بشأن سيناريو «السياسات الجارية» الخاص به، ويعرف بأنه ثبات الرصيد الأولي الهيكلية مستبعدا منه التدابير التي لا تتكرر.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المقدمة في تقرير الميزانية لعام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن التوقعات آخر بيانات إحصائية أصدرها مكتب الإحصاءات الوطنية (Office for National Statistics)، بما في ذلك النتائج الأولية للميزانية حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٧.

كندا: تلجأ التوقعات إلى استخدام تنبؤات السيناريو الأساسي في ميزانية عام ٢٠٠٧ للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وتستند إلى تقرير «مستجدات الاقتصاد والمالية العامة» لعام ٢٠٠٦ عن

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الميزانيات المعلنة رسميا، معدلة لاحتساب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي والنتائج المتوقعة للمالية العامة. وتتضمن توقعات المالية العامة للمدى المتوسط التدابير التي رجح الخبراء تنفيذها على صعيد السياسات، وفي الحالات التي لا تتوافر فيها لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الميزانية والتوقعات الخاصة بتنفيذ السياسات، يفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلية ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضا لافتراضات محددة يتم استخدامها في بعض الاقتصادات المتقدمة (راجع أيضا الجداول ب-٥ و ب-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات الخاصة بموازن المالية العامة والموازن الهيكلية).<sup>١١</sup>

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٨ الذي وضعته الإدارة الأمريكية، وإلى مراجعة منتصف الدورة (فبراير ويوليو ٢٠٠٧). وأجريت التعديلات لمراعاة الفروق بين التوقعات الاقتصادية الكلية وافتراضات خبراء الصندوق بشأن (١) زيادة النفقات في مجال الدفاع استنادا إلى تحليل مكتب الميزانية بالكونغرس؛ (٢) تخفيض أبطأ في معدل نمو الإنفاق الاستنسابي؛ (٣) مواصلة تخفيف عبء الضريبة الدنيا البديلة فيما بعد السنة المالية ٢٠٠٨. وتفترض التوقعات أيضا عدم تحقق سوى جزء من المدخرات المقترحة لنظام لبرنامج التأمين الصحي الفيدرالي (Medicare) وعدم إنشاء حسابات تقاعد شخصية (personal retirement accounts).

<sup>١</sup> فجوة الناتج هي الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلية للميزانية هو مركز الميزانية الذي سيحقق إذا ما توافقت مستوى الناتج الفعلي مع الناتج الممكن. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلية للميزانية تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في رصيد الميزانية. وتستند حسابات الرصيد الهيكلية للميزانية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيرادات والنفقات (راجع عِد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الملحق الأول). ويعرف صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقصا الأصول المالية للحكومة العامة التي تشمل أصول نظام تأمين الضمان الاجتماعي. وتخضع تقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلية للميزانية لهوامش عدم يقين كبيرة.

الدخل القومي يمكن أن تؤدي إلى حدوث زيادة دائمة في مساهمة اليونان في ميزانية الاتحاد الأوروبي بأقل من ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك سداد المتأخرات في هذه المساهمة لمرة واحدة بنحو ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي ويمكن إرجاع ذلك إلى رصيد عام ٢٠٠٧. ولا تستند هذه المساهمات الممكنة إلى توقعات خبراء الصندوق.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية: تتسق توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ مع استراتيجية السلطات متوسطة الأجل الموضحة في ميزانية عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كما تستند توقعات ٢٠١١-٢٠١٢ إلى الافتراضات التي يقوم عليها سيناريو الاقتصاد الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق في الأجل المتوسط.

الهند: تستند توقعات عام ٢٠٠٧ إلى الميزانية التي وضعتها السلطات، مع إجراء بعض التعديلات حسب افتراضات خبراء الصندوق. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ.

كوريا: تستند توقعات عام ٢٠٠٧ إلى الميزانية التي وضعتها السلطات، مع إجراء بعض التعديلات حسب افتراضات خبراء الصندوق. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، تتفق التوقعات مع خطط السلطات الخاصة بالميزانية.

المكسيك: تستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٠٧ إلى الميزانية التي وضعتها السلطات. وتستند توقعات عام ٢٠٠٨ وما بعده إلى حسابات خبراء صندوق النقد الدولي تمثيا مع قانون مسؤولية المالية العامة الصادر عن الحكومة الفيدرالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة إلى ميزانيتها عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ والتحديث الأخير لبرنامج الاستقرار، والتوقعات الأخرى التي قدمتها السلطات.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ميزانية السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الصادرة في مايو ٢٠٠٧. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ. وتحول حساب المالية العامة في نيوزيلندا نحو تطبيق المعايير الجديدة للقواعد المحاسبية المتعارف عليها اعتبارا من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مع عدم وجود بيانات تاريخية قابلة للمقارنة.

البرتغال: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية عام ٢٠١٠ إلى تقدير خبراء صندوق النقد الدولي لميزانية عام ٢٠٠٧ والتوقعات المنقحة للسلطات المقدمة في إبريل ٢٠٠٧ والتي حدثت برنامج الاستقرار الحالي. وفي السنوات اللاحقة تفترض توقعات المالية العامة الحفاظ على الرصيد الأولي ما عدا النفقات ذات الصلة بالشيخوخة.

السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٠١٠/٢٠١١ وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق آخر بيانات إحصائية أصدرتها مؤسسة الإحصاء الكندية (Statistics Canada)، بما في ذلك نتائج ميزانيات المقاطعات والأقاليم حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٧.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى الميزانية المنشورة في مايو ٢٠٠٧. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ.

النمسا: تستند أرقام المالية العامة لعام ٢٠٠٦ إلى تقديرات السلطات للنتائج. وتعد التوقعات لعام ٢٠٠٧ والأعوام التالية هي توقعات خبراء الصندوق التي تستند إلى السياسات المستخدمة حاليا.

البرازيل: تستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٠٧ إلى المعلومات المقدمة في موازنة ٢٠٠٧ ومراسيم تنفيذ الموازنة التي صدرت مؤخرا مع إجراء خبراء صندوق النقد الدولي لبعض التعديلات. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ، باستثناء زيادة الاستثمارات العامة تمثيا مع ما تعتمز السلطات القيام به.

بلجيكا: تستند التوقعات لعام ٢٠٠٧ إلى المعلومات المقدمة في تقرير الميزانية لعام ٢٠٠٧. وبالنسبة لعام ٢٠٠٧، فإن توقعات خبراء الصندوق تستبعد التدابير التي لا تتكرر والتي لم توضح بصورة صريحة في الميزانية (تمثل ٠.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي). ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ.

الصين: تستند التوقعات لعام ٢٠٠٧ إلى ميزانية السلطات الصادرة في مارس، مع إجراء بعض التعديلات في تعريف خبراء صندوق النقد الدولي للتوازن الكلي في الميزانية. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨ تفترض توقعات خبراء الصندوق أن يظل العجز شبه ثابت عند مستوياته المتوقعة لعام ٢٠٠٨ (أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي)، مما يتماشى بشكل كبير مع خطط السلطات بشأن الميزانية.

الدانمرك: تتسق التوقعات لعام ٢٠٠٧ مع أحدث التوقعات الرسمية والميزانية. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، تتضمن التوقعات اتفاقية الرعاية الاجتماعية المتوقعة في يونيو من عام ٢٠٠٦ بالإضافة إلى أهم سمات خطة المالية العامة متوسطة الأجل السابقة.

اليونان: تستند التوقعات إلى ميزانية عام ٢٠٠٧، وإلى التحديث الأخير لبرنامج الاستقرار، والتنبؤات الأخرى المقدمة من السلطات. وتشير التقديرات الأولية التي وضعتها المفوضية الأوروبية إلى أن مراجعة إجمالي

## الإطار أ-١: (تتمة)

توازن الحسابات الفيدرالية وتعزيز الموارد المالية للضمان الاجتماعي. وتستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. ويعني هذا في معظم الحالات اتخاذ موقف غير مسابير للاتجاه العام على مدى الدورة الاقتصادية: وطبقاً لهذا الموقف، سوف ترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما تفيد المؤشرات الاقتصادية بأن التضخم سوف يتجاوز معدله أو نطاقه المقبول، وسوف تنخفض عندما تفيد المؤشرات بأن التضخم المتوقع لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج المتوقع أقل من المعدل الممكن وأن هامش الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في الاقتصاد كبير. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٧ و٤,٤٪ في عام ٢٠٠٨ في المتوسط (راجع الجدول ١-١). ويعبر المسار المتوقع عن الافتراض الضمني السائد في الأسواق المالية بأن الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨. ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر ٤,٠٪ في عام ٢٠٠٧ و٤,١٪ في عام ٢٠٠٨ في المتوسط. أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر فمن المتوقع أن يبلغ ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٧ و١,١٪ في عام ٢٠٠٨ في المتوسط.

سنخافورة: تستند التوقعات الخاصة بالنفقات للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى أرقام الميزانية بينما تستند توقعات الإيرادات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتأثير التدابير الجديدة على صعيد السياسات، بما في ذلك زيادة الضرائب على السلع والخدمات. وتفترض توقعات الإيرادات في الأجل المتوسط إدراج المكاسب الرأسمالية على احتياطات المالية العامة ضمن دخل الاستثمار. إسبانيا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ميزانية عام ٢٠٠٧، ومسودة سياسات الميزانية الميمنة في التحديث الأخير لبرنامج الاستقرار الذي أعدته السلطات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، وإلى المعلومات المستقاة من آخر بيانات إحصائية، والإعلانات الرسمية. وتفترض توقعات المالية العامة عدم تغير السياسات في السنوات اللاحقة. السويد: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات التي تضمنتها الميزانية المعلنة في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن التوقعات أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن المكتب الإحصائي الوطني في السويد (Statistics Sweden)، بما في ذلك النتائج الأولية للميزانية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦. سويسرا: تستند توقعات الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ إلى حسابات خبراء الصندوق التي تتضمن تدابير لاستعادة

ويحتوي الجزء (ب) من الملحق الإحصائي على بقية الجداول. ويمكن الاطلاع على الملحق الإحصائي الكامل الذي يتضمن جداول الجزأين (أ) و(ب) فقط من خلال شبكة الإنترنت على العنوان التالي: [www.imf.org/exter-nal/pubs/ft/weo/2007/02/index.htm](http://www.imf.org/exter-nal/pubs/ft/weo/2007/02/index.htm)

## البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات فيما يخص ١٨٢ بلدا القاعدة الإحصائية لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي). وتشترك إدارة البحوث والإدارات المختصة بشؤون المناطق الجغرافية لدى صندوق النقد الدولي في حفظ هذه البيانات، حيث تقوم الإدارات المختصة بشؤون المناطق الجغرافية بتحديث التوقعات الخاصة بالبلدان الأعضاء بصفة منتظمة على أساس افتراضات عالمية متسقة.

## ما هو الجديد

أدخلت التغييرات الواردة أدناه من أجل تنظيم الملحق الإحصائي في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». وبدءاً من هذا العدد، ستحتوي النسخة المطبوعة من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» على الجزء (أ) فقط من الجداول قسم الملحق الإحصائي. ويشتمل الجزء (أ) على الجداول ١ و٢ و٣ و٦ و٧ و٨ و١١ و٢٠ و٢٥ و٢٦ و٣١ و٣٥ و٤٣ و٤٤ من الأعداد السابقة من «تقرير آفاق الاقتصاد العالمي»، وعلى الجدولين ٢-١ و٣-١ اللذين كان من المعتاد إيرادهما في متن النص من التقرير، وعلى جدول جديد عن تدفقات رأس المال الخاص. وتقدم الجداول الواردة في الجزء (أ) بيانات موجزة عن الاقتصادات المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ضمن فئات الناتج والتضخم والسياسات المالية والتجارة الخارجية ومعاملات الحساب الجاري وميزان المدفوعات والتمويل الخارجي، وتدفق الأموال، والسيناريو الأساسي في المدى المتوسط.

## الملحق الإحصائي

ولتغيرات الكبيرة التي حدثت مؤخرا في هياكل هذه الاقتصادات، اضطرت البلدان المعنية إلى مراجعة الطريقة المتبعة لديها في قياس مستويات إجمالي الناتج المحلي ومعدل نموه. ونتيجة للانتقال إلى أسلوب الترجيح بنظام السلسلة في حساب النمو الكلي باستخدام المعلومات عن الأسعار الجارية، تستطيع البلدان أن تقيس نمو إجمالي الناتج المحلي بطريقة أدق وذلك بالتغلب على مسألة تحيز البيانات الجديدة نحو الارتفاع.<sup>٤</sup> وتتبع في الوقت الحالي منهجية الترجيح بنظام السلسلة في إعداد بيانات الاقتصاد الكلي الحقيقية لكل من ألبانيا وأستراليا والنمسا وأذربيجان وبلجيكا وكندا والجمهورية التشيكية وقبرص والدانمرك ومنطقة اليورو وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا واليونان وآيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكازاخستان ولاتفيا ولوكسمبرغ ومالطة وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وروسيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولكن تستند البيانات المتوافرة قبل الأعوام ١٩٩٦ (ألبانيا) و١٩٩٥ (بلجيكا) و١٩٩٥ (قبرص) و١٩٩٥ (الجمهورية التشيكية) و١٩٩٥ (منطقة اليورو) و١٩٩١ (ألمانيا) و٢٠٠٠ (اليونان) و١٩٩٤ (كازاخستان) و١٩٩٠ (آيسلندا) و١٩٩٥ (أيرلندا) و١٩٩٤ (اليابان) و١٩٩٥ (لوكسمبرغ) و٢٠٠٠ (مالطة) و١٩٩٥ (بولندا) و١٩٩٥ (روسيا) و١٩٩٥ (سلوفينيا) و١٩٩٥ (إسبانيا)، إلى حسابات قومية غير منقحة وتظل خاضعة للمراجعة في المستقبل.

وقد اعتمد أعضاء الاتحاد الأوروبي نظاما منسقا لإعداد الحسابات القومية يشار إليه باسم النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٩٥ (ESA 1995). فأصبحت جميع بيانات الحسابات القومية تقدم على أساس هذا النظام الجديد اعتبارا من عام ١٩٩٥. وقد تحقق تقدم في المراجعة التي تجربها السلطات الوطنية لبيانات ما قبل ١٩٩٥ حتى تتوافق مع النظام الجديد ولكنها لم تكتمل بعد في بعض الحالات. وفي هذه الحالات، تم تعديل البيانات التاريخية لتقرير أفاق الاقتصاد العالمي بعناية لتجنب حدوث انقطاعات في سلاسل البيانات، غير أنه ينبغي لمستخدمي بيانات الحسابات القومية للاتحاد

وبرغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية لتحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات الوطنية، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتستند قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي إلى المعلومات الواردة من الهيئات الوطنية والمنظمات الدولية.

وقد تحقق تحسن كبير في معايير الإحصاءات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي نتيجة لإجراء المراجعة الشاملة فيما يخص نظام الحسابات القومية (SNA) لعام ١٩٩٣ الموحد، وكل من دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة (BPM5)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية (MFSM)، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001) التي أعدها صندوق النقد الدولي.<sup>٣</sup> وكانت مشاركة الصندوق فعالة في جميع هذه المشروعات، لاسيما دليل ميزان المدفوعات، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل إحصاءات مالية الحكومة، مما يعكس ما يوليه الصندوق من اهتمام خاص بالمراكز الخارجية للبلدان واستقرار القطاع المالي والأوضاع المالية للقطاع العام. وعند إصدار الأدلة، بدأت عملية تعديل البيانات القطرية بجدية وفقا للتعاريف الجديدة. وعلى الرغم من هذا، فإن تحقيق التوافق التام مع الأدلة يتوقف في نهاية المطاف على تقديم معدي الإحصاءات الوطنية بيانات قطرية منقحة. ومن ثم، فإن التقديرات الواردة في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي لا تزال متوائمة جزئيا فقط مع هذه الأدلة.

وتمشيا مع التحسينات التي تحققت مؤخرا في معايير إبلاغ بيانات الإحصاءات الاقتصادية، ألغت عدة بلدان بشكل تدريجي الطريقة التقليدية القائمة على سنة الأساس الثابتة في حساب مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي الحقيقية، ومعدل نموها وتحولت إلى حساب النمو الإجمالي بطريقة الترجيح بنظام السلسلة. ونتيجة

<sup>٣</sup> نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٣، (بروكسل/ لوكسمبرغ ونيويورك وباريس وواشنطن، ١٩٩٣) إعداد مفوضية الجماعة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي؛ ودليل ميزان المدفوعات - الطبعة الخامسة، (واشنطن، ١٩٩٣) إعداد صندوق النقد الدولي؛ ودليل الإحصاءات النقدية والمالية، (واشنطن، ٢٠٠٠) إعداد صندوق النقد الدولي؛ ودليل إحصاءات مالية الحكومة، (واشنطن، ٢٠٠١) إعداد صندوق النقد الدولي.

<sup>٤</sup> راجع Charles Steindel, 1995, "Chain-Weighting: The New Approach to Measuring GDP," Current Issues in Economics and Finance (Federal Reserve Bank of New York), Vol. 1 (December).

• الأرقام المجمع الخاصة بالاقتصاد الخارجي هي مجاميع كلية لبيانات فرادى البلدان بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسطات أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي. أما الأرقام المجمع للتغيرات في أحجام وأسعار التجارة الخارجية فهي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب مئوية في فرادى البلدان مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من إجمالي الصادرات أو الواردات العالمية أو من صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

وبالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإن المعاملات الخارجية المحررة بعملات غير قابلة للتحويل (حتى ١٩٩٠) تحول إلى الدولار الأمريكي بالأسعار الضمنية للدولار الأمريكي/الروبل المحسوبة على أساس سعر صرف العملة الوطنية لكل بلد من هذه البلدان مقابل الدولار والروبل.

وتشير جميع البيانات إلى السنوات الميلادية، باستثناء البلدان التالية حيث تستخدم السنوات المالية: أستراليا (يوليو/يونيو)؛ وبنغلاديش (يوليو/يونيو)؛ ومصر (يوليو/يونيو)؛ وإثيوبيا (يوليو/يونيو)؛ وجمهورية إيران الإسلامية (مارس/فبراير)؛ وموريشوس (يوليو/يونيو)؛ وميانمار (إبريل/مارس)؛ ونيبال (يوليو/يونيو)؛ ونيوزيلندا (يوليو/يونيو)؛ وباكستان (يوليو/يونيو)؛ وساموا (يوليو/يونيو)؛ وتونغا (يوليو/يونيو).

## تصنيف البلدان

### موجز تصنيف البلدان

تُصنف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: الاقتصادات المتقدمة واقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.<sup>٧</sup> وبدلاً من الاعتماد على معايير جامدة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، تم تطوير هذا التصنيف بمرور الوقت لتيسير عملية التحليل

<sup>٧</sup> لا يشير مصطلح «بلد» المستخدم في هذا التقرير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة وفقاً للقانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضاً بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يتم الاحتفاظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

الأوروبي قبل عام ١٩٩٥ توخي الحذر إلى أن تنتهي الهيئات الإحصائية الوطنية تماماً من مراجعة البيانات التاريخية. راجع الإطار ١-٢ بعنوان «التعديلات في الأساليب المنهجية للحسابات القومية» في عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وتشمل البيانات المجمع لمجموعات البلدان الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة للبيانات الخاصة بكل بلد على حدة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة<sup>٥</sup> ما لم يذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع البيانات ما عدا التضخم ونمو النقود في مجموعة اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

- الأرقام المجمع لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجلات النقدية في مجموعات البلدان المختلفة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاث السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.
- الأرقام المجمع للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات نمو أو نسب، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي أو إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.<sup>٦</sup>
- الأرقام المجمع للبيانات المتعلقة بالاقتصاد المحلي لمنطقة اليورو (١٣ بلداً عضواً طوال الفترة كلها، ما لم يذكر خلاف ذلك) هي مجملات البيانات الواردة من مصادر وطنية باستخدام أوزان ترجيحية تستند إلى أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥.
- الأرقام المجمع لمعدلات البطالة ونمو العمالة مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من إجمالي حجم القوى العاملة للمجموعة.

<sup>٥</sup> تُحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته، والتوظيف، وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، وإنتاجية عوامل الإنتاج، والتبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية بناءً على معدلات تغير سنوية مركبة ما عدا معدل البطالة فيتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

<sup>٦</sup> راجع الإطار ٢-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على موجز للأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضاً دراسة Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, «Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook», in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (International Monetary Fund, December 1993), pp. 106-23.

الملحق الإحصائي

الجدول (أ) - تصنيف البلدان حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في المجموع الكلي لإجمالي الناتج المحلي، والصادرات من السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٠٦ (% من إجمالي المجموعة أو العالم)

عدد البلدان	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		عدد السكان	
	المتقدمة	العالم	المتقدمة	العالم	المتقدمة	العالم
الاقتصادات المتقدمة	٣٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الولايات المتحدة	١٣	٣٧,٨	٤٢,٨	٤٢,٨	٣٢,٢	٣٠,٧
منطقة اليورو		٢٨,٢	٤٢,٨	٤٢,٨	٣٢,٢	٣٢,٢
ألمانيا		٧,٤	١٣,٣	١٣,٣	٨,٩	٨,٤
فرنسا		٥,٦	٦,١	٦,١	٤,١	٦,٣
إيطاليا		٥,٢	٥,٢	٥,٢	٣,٥	٦,٠
إسبانيا		٣,٥	٣,٣	٣,٣	٢,٢	٤,٥
اليابان		١٢,١	٧,٤	٧,٤	٥,٠	١٣,١
المملكة المتحدة		٦,٢	٦,٩	٦,٩	٤,٦	٦,٢
كندا		٣,٤	٤,٧	٤,٧	٣,١	٣,٣
اقتصادات أخرى متقدمة	١٣	١٢,٤	٢٣,٦	٢٣,٦	١٥,٨	١٤,٥
للتكررة						
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٧	٧٧,٦	٥٨,٢	٥٨,٢	٣٩,١	٧٣,٩
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٤	٦,٥	١٣,٨	١٣,٨	٩,٣	٨,٤
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٢,٩	١٠٠,٠
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	١٤٣	٤٨,٠	٤٨,٠	٤٨,٠	٣٢,٩	٣٢,٩
إفريقيا	٤٨	٧,٠	٧,٧	٧,٧	٢,٥	١٥,٣
جنوب الصحراء	٤٥	٥,٤	٥,٨	٥,٨	١,٩	١٣,٩
ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا	٤٣	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٠,٩	١٠,٣
أوروبا الوسطى والشرقية	١٤	٧,١	١٣,١	١٣,١	٤,٣	٣,٤
كومنولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>	١٣	٨,٠	١٠,١	١٠,١	٣,٣	٥,٢
روسيا		٥,٤	٦,٩	٦,٩	٢,٣	٢,٦
آسيا النامية	٢٣	٥٦,٣	٣٨,٧	٣٨,٧	١٢,٧	٦١,٩
الصين		٣١,٤	٢٢,٠	٢٢,٠	٧,٢	٢٤,٢
الهند		١٣,١	٤,١	٤,١	١,٣	٢٠,٥
ما عدا الصين والهند	٢١	١١,٧	١٢,٦	١٢,٦	٤,١	١٧,٤
الشرق الأوسط	١٣	٥,٩	١٤,٥	١٤,٥	٤,٨	١٧,١
نصف الكرة الغربي	٣٢	١٥,٧	١٥,٩	١٥,٩	٥,٢	١٧,٤
البرازيل		٥,٤	٣,٣	٣,٣	١,١	٤,٣
المكسيك		٣,٧	٥,٥	٥,٥	١,٨	١٠,٠
المجموعات التحليلية						
حسب مصدر إيرادات التصدير						
الوقود	٢٣	١٣,٣	٢٦,٥	٢٦,٥	٨,٧	١٠,٩
غير الوقود	١٢٠	٨٦,٧	٧٣,٥	٧٣,٥	٢٤,١	٨٩,١
منها: منتجات أولية	٢١	١,٧	٢,٢	٢,٢	٠,٧	٤,١
حسب مصدر التمويل الخارجي						
بلدان المركز المدين الصافي	١٢١	٥٤,١	٤٨,٤	٤٨,٤	١٥,٩	٦٤,٨
منه: تمويل رسمي	٣٤	٦,١	٣,٨	٣,٨	١,٢	١٤,٠
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين						
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥	٥١	١٠,٢	٧,٦	٧,٦	٢,٥	١٩,٠
بلدان المركز المدين الصافي الأخرى	٧٠	٤٣,٩	٤٠,٨	٤٠,٨	١٣,٤	٤٥,٨
مجموعات أخرى	٣٠	٢,٠	١,٢	١,٢	٠,٤	٨,٣
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	١٩	٧,٨	١٦,٦	١٦,٦	٥,٥	٦,٤

<sup>١</sup> تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقدير إجمالي الناتج المحلي للبلدان المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويُعبّر عدد البلدان الذي يمثل كل مجموعة عن البلدان التي تم تضمين بياناتها في إجمالي المجموعة. <sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلداً عضواً في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.



الجدول (ب) - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مجموعات فرعية أخرى				مناطق العملات الرئيسية	
اقتصادات أخرى متقدمة	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	منطقة اليورو	النمسا	الولايات المتحدة
كوريا	أستراليا	كندا	أيرلندا	بلجيكا	منطقة اليورو
نيوزيلندا	قبرص	فرنسا	إيطاليا	فنلندا	اليابان
النرويج	الدانمرك	ألمانيا	لكسمبرغ	فرنسا	
سنغافورة	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة <sup>١</sup>	إيطاليا	هولندا	ألمانيا	
السويد	الإدارة الخاصة <sup>١</sup>	اليابان	البرتغال	اليونان	
سويسرا	آيسلندا	المملكة المتحدة	سلوفينيا		
مقاطعة تايوان الصينية	إسرائيل	الولايات المتحدة	إسبانيا		

<sup>١</sup> أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في أول يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا، المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تصنف بلدان منطقة اليورو (١٣ بلدا) والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة الأربعة كمجموعتين فرعيتين. وتغطي البيانات المجمعة في الجداول عن منطقة اليورو البلدان الأعضاء الحاليين في كل السنوات رغم توسع العضوية بمرور الوقت.

وتشير البيانات الخاصة بألمانيا في ١٩٩١ والسنوات اللاحقة إلى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية (أي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة)، ولا توجد بيانات اقتصادية موحدة أو متناسقة لما قبل عام ١٩٩١. ومن ثم، فإن الجداول التي تقدم بيانات معبر عنها كنسبة مئوية للتغير السنوي تنطبق على ألمانيا الغربية حتى نهاية ١٩٩١، وعلى ألمانيا الموحدة اعتبارا من سنة ١٩٩٢ وما بعدها. وبصفة عامة، تغطي بيانات الحسابات القومية والنشاط الاقتصادي والمالي المحلي حتى نهاية عام ١٩٩٠ ألمانيا الغربية فقط، في حين تشير البيانات المتعلقة بالحكومة المركزية وميزان المدفوعات إلى ألمانيا الغربية حتى نهاية يونيو ١٩٩٠ ثم إلى ألمانيا الموحدة بعد ذلك.

الاقتصادي من خلال تنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويشمل الجدول (أ) استعراضا عاما لهاتين المجموعتين المعياريتين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كما يتضمن عدد بلدان كل مجموعة ومتوسط حصص المجموعتين في إجمالي الناتج المحلي الكلي المقوم بتعادل القوى الشرائية وإجمالي الصادرات من السلع والخدمات وعدد السكان.

وهناك بضعة بلدان غير مدرجة حاليا في هاتين المجموعتين، إما لأنها غير أعضاء في الصندوق، ولذلك لا يقوم الصندوق بمتابعة اقتصاداتها، أو لعدم استكمال قواعد بياناتها بعد. ونظرا لقصور البيانات لم تدرج البلدان التالية في الأرقام المجمعّة: جمهورية أفغانستان الإسلامية، والبوسنة والهرسك، وبروني دار السلام، وإريتريا، والعراق، وليبيريا، وصربيا، والصومال، وتيمور-ليشتي. وتعتبر كل من كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مثلا للبلدان غير الأعضاء في الصندوق، بينما تعد سان مارينو، وهي من الاقتصادات المتقدمة، وأوروبا وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو وجمهورية الجبل الأسود، وهي من البلدان النامية، أمثلة لاقتصادات لم تستكمل قواعد بياناتها بعد.

الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها  
وفقا للتصنيف المتبع في تقرير آفاق  
الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

الجدول (ج) - الاتحاد الأوروبي			
النمسا	فلندا	لاتفيا	رومانيا
بلجيكا	فرنسا	ليتوانيا	الجمهورية السلوفاكية
بلغاريا	ألمانيا	لكسمبرغ	سلوفينيا
قبرص	اليونان	مالطة	إسبانيا
الجمهورية التشيكية	هنغاريا	هولندا	السويد
الدانمرك	أيرلندا	بولندا	المملكة المتحدة
إستونيا	إيطاليا	البرتغال	

يورد الجدول (ب) أسماء الاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٠ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي، وهي الولايات

الجدول (هـ) - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

غير الوقود، منها منتجات أولية	الوقود	
بوتسوانا بوركينافاسو بوروندي تشاد جمهورية الكونغو. الديمقراطية غينيا غينيا-بيساو ملاوي موريتانيا ناميبيا النيجر سيراليون زامبيا زمبابوي	الجزائر أنغولا جمهورية الكونغو غينيا الاستوائية غابون نيجيريا السودان	إفريقيا
منغوليا طاجيكستان أوزبكستان	أذربيجان روسيا تركمانستان	كومنولث الدول المستقلة
بابوا غينيا الجديدة جزر سليمان		آسيا النامية
	البحرين جمهورية إيران الإسلامية الكويت ليبيا عمان قطر المملكة العربية السعودية الجمهورية العربية السورية الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية	الشرق الأوسط
شيلي سورينام	إكوادور ترينيداد وتوباغو فنزويلا	نصف الكرة الغربي

ملحوظة: تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

ويميز المعيار التحليلي القائم على مصدر إيرادات التصدير بين فئات الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (3 SITC) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية غير الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية - صفروا ٢ و٤ و٦٨).

وتركز المعايير المالية على بلدان المركز الدائن الصافي، وبلدان المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة

الجدول (د) - بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية
البحرين	الكويت	عمان	تونس
جيبوتي	لبنان	قطر	الإمارات العربية المتحدة
مصر	ليبيا	المملكة العربية	جمهورية اليمن
جمهورية	موريتانيا	السعودية	
إيران		السودان	
الإسلامية			

ويورد الجدول (ج) أسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كإقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

### اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

تضم مجموعة اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (١٤٣ بلدا) جميع البلدان غير المصنفة كإقتصادات متقدمة.

وتتفق إلى حد كبير التقسيمات الإقليمية لمجموعة اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - إفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وكومنولث الدول المستقلة، وآسيا النامية، والشرق الأوسط، ونصف الكرة الغربي - مع التقسيمات الإقليمية المستخدمة في تقرير الإحصاءات المالية الدولية (IFS) الصادر عن الصندوق. وفي كلا التصنيفين، تندرج مصر والجمهورية العربية الليبية ضمن منطقة الشرق الأوسط وليس ضمن إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في بعض الأحيان إلى المجموعة الإقليمية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وهي ممتدة عبر مناطق في إفريقيا والشرق الأوسط، وتعرف بمجموعة البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية (راجع الجدول د).

وتصنف اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أيضا حسب معايير تحليلية. وتعكس المعايير التحليلية تكوين إيرادات التصدير لدى تلك البلدان وأي دخل آخر من الخارج، وترتيبات أسعار الصرف، والتمييز بين بلدان المركز الدائن الصافي وبلدان المركز المدين الصافي، كما توجد معايير مالية تستند إلى مصادر التمويل الخارجي وتجربة خدمة الدين في حالة بلدان المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان (هـ) و(و) بالتفصيل تكوين اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

الجدول (و) - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية حسب المنطقة، والمركز الخارجي الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

البلدان الفقيرة	المركز الخارجي الصافي		البلدان الفقيرة	المركز الخارجي الصافي	
	بلدان المركز المثقلة بالديون	بلدان المركز الدائن الصافي		بلدان المركز المثقلة بالديون	بلدان المركز الدائن الصافي
					<b>إفريقيا</b>
					<b>المغرب العربي</b>
	*			*	الجزائر
	*			*	المغرب
	*			*	تونس
					<b>جنوب الصحراء</b>
	*			*	جنوب إفريقيا
					<b>القرن الإفريقي</b>
	*			*	جيبوتي
	*			●	إثيوبيا
	*			*	السودان
					<b>البحيرات الكبرى</b>
	*			●	بوروندي
	*			*	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	*			*	كينيا
				●	رواندا
	*			●	تنزانيا
	*			*	أوغندا
					<b>الجنوب الإفريقي</b>
	*			*	أنغولا
				*	بوتسوانا
	*			●	جزر القمر
	*			*	ليسوتو
	*			●	مدغشقر
	●			●	ملاوي
				*	موريشيوس
	*			*	جمهورية موزامبيق
	●			*	ناميبيا
	*			*	سيشيل
	*			*	سوازيلند
	*			*	زامبيا
				*	زيمبابوي
	●			*	<b>غرب ووسط إفريقيا</b>
	●			*	الرأس الأخضر
	*			*	غامبيا
	*			●	غانا
	*			*	غينيا
	*			*	موريتانيا
	*			*	نيجيريا
	*			*	سان تومي وبرينسيبي
	*			●	سيراليون
					<b>منطقة فرنك الاتحاد</b>
					<b>المالي الإفريقية</b>
	*			*	بنن
	*			●	بوركينافاسو
	*			*	الكاميرون
	●			●	جمهورية إفريقيا الوسطى
	*			*	تشاد
	*			●	جمهورية الكونغو
	●			*	كوت ديفوار
	●			*	غينيا الاستوائية
	*			●	غابون
	*			*	غينيا-بيساو
	*			*	مالي
	●			●	النيجر
	●			*	السنغال
	●			●	توغو
					<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>
	*				ألبانيا
	*				بلغاريا
	*				كرواتيا
	*				الجمهورية التشيكية
	*				إستونيا
	*				هنغاريا
	*				لاتفيا
	*				ليتوانيا
	*			●	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	*			*	مالطة
	*				بولندا
	*			●	رومانيا
	*			*	الجمهورية السلوفاكية
	*			*	تركيا
					<b>كومونولث الدول المستقلة<sup>1</sup></b>
	*			●	أرمينيا
	*			●	أذربيجان
	*			*	بيلاروس
	*			●	جورجيا
	*			*	كازاخستان
	*			*	جمهورية قيرغيزستان
	*			●	مولدوفا
	●			●	منغوليا
	*			*	روسيا
	●			*	طاجيكستان
	*			*	تركمانستان
	*			*	أوكرانيا
	*			*	أوزبكستان
					<b>آسيا النامية</b>
	●			*	بوتان
	●			*	كمبوديا
	*			*	الصين
	*			*	فيجي
	*			●	إندونيسيا
	*			*	كيريباتي
	*			*	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	*			*	ماليزيا
	*			*	ميانمار
	*			*	بابوا غينيا الجديدة
	*			*	الفلبين
	*			*	ساموا
	●			*	جزر سليمان
	*			*	تاييلند
	●			*	تونغا
	*			*	فانواتو
	●			*	فييت نام
	●			*	<b>جنوب آسيا</b>
	*			●	بنغلاديش
	*			*	الهند
	*			*	ملديف
	●			*	نيبال
	●			*	باكستان
	●			●	سري لانكا

البلدان الفقيرة	المركز الخارجي الصافي		البلدان الفقيرة	المركز الخارجي الصافي	
	بلدان المركز المدين الصافي <sup>١</sup>	بلدان المركز الدائن الصافي		بلدان المركز المدين الصافي <sup>١</sup>	بلدان المركز الدائن الصافي
	•				الشرق الأوسط
	•			*	البحرين
		*		*	جمهورية إيران الإسلامية
				*	الكويت
	*			*	ليبيا
	•			*	عمان
	*			*	قطر
	*			*	المملكة العربية السعودية
*	*			*	الإمارات العربية المتحدة
*	*			*	جمهورية اليمن
					المشرق العربي
	*			*	مصر
	*			*	الأردن
	*			*	لبنان
	*			*	الجمهورية العربية السورية
					نصف الكرة الغربي
	•			*	المكسيك
	•				أمريكا الجنوبية
*	*			*	الأرجنتين
*	*			*	البرازيل
	*		*	•	بوليفيا
	*		*	*	شيلي
	•		*	*	كولومبيا
*	*		*	*	إكوادور
	*		•	•	باراغواي
					بيرو
					أوروغواي
					فنزويلا
					أمريكا الوسطى
	*				كوستاريكا
	•				السلفادور
	*				غواتيمالا
	*				هندوراس
*	*				نيكاراغوا
*	*				بنما
					الكاريبي
	*				أنتيغوا وبربودا
	*				جزر البهاما
	*				بربادوس
	*				بليز
	*				دومينيكا
	•				الجمهورية الدومينيكية
	•				غرينادا
*	*				غيانا
*	*				هايتي
	*				جامايكا
	*		*		سانت كيتس ونيفس
	*		*		سانت لوسيا
			*		سانت فنسنت
	•		*		وجزر غرينادين
*	*		*		سورينام
	*		*		ترينيداد وتوباغو

<sup>١</sup> وجود النقطة بدلا من علامة النجمة، يشير إلى أن مصدر التمويل الخارجي الرئيسي لبلد المركز المدين الصافي هو تمويل رسمي.  
<sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

مبادرتهما المتعلقة بالديون والمعروفة باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») وذلك بهدف تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة لتصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة معقولة.<sup>٩</sup>

المثقلة بالديون (بلدان «هيبيك»). وتميز بلدان المركز المدين الصافي على أساس معيارين ماليين إضافيين هما: المصدر الرسمي للتمويل الخارجي وتجربة خدمة الدين.<sup>٨</sup> وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بلدان «هيبيك») من البلدان التي يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها مؤهلة للاستفادة من

<sup>٩</sup> راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, *Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative*, IMF Pamphlet Series, No. 51 (Washington: International Monetary Fund, November 1999).

<sup>٨</sup> أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، تعرض ٥١ بلدا لتراكم المتأخرات الخارجية أو قام بإبرام اتفاقات لإعادة جدولة الديون الرسمية أو ديون البنوك التجارية. ويشار إلى مجموعة البلدان هذه باسم بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥.

## الجداول

### الناتج

٢١٥	الجدول أ١ - موجز الناتج العالمي
٢١٦	الجدول أ٢ - الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الطلب المحلي
٢١٧	الجدول أ٣ - الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢١٩	الجدول أ٤ - اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - حسب البلد: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

### التضخم

٢٢٣	الجدول أ٥ - موجز بيانات التضخم
٢٢٤	الجدول أ٦ - الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
٢٢٥	الجدول أ٧ - اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - حسب البلد: أسعار المستهلكين

### السياسات المالية

٢٢٩	الجدول أ٨ - الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: موازين المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة
-----	---

### التجارة الخارجية

٢٣٠	الجدول أ٩ - موجز لأحجام وأسعار التجارة العالمية
-----	---

### معاملات الحساب الجاري

٢٣٢	الجدول أ١٠ - موجز موازين المدفوعات في الحساب الجاري
٢٣٣	الجدول أ١١ - الاقتصادات المتقدمة: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري
٢٣٤	الجدول أ١٢ - اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - حسب البلد: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري

### ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

٢٣٨	الجدول أ١٣ - بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: صافي التدفقات الرأسمالية
٢٣٩	الجدول أ١٤ - بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: التدفقات الرأسمالية الخاصة
٢٤٠	الجدول أ١٥ - اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: الاحتياطيات

### تدفق الأموال

٢٤٢	الجدول أ١٦ - موجز مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها
-----	--

### السيناريو الأساسي متوسط الأجل

٢٤٦	الجدول أ١٧ - موجز السيناريو الأساسي متوسط الأجل للعالم
-----	--

الجدول أ ١ - موجز الناتج العالمي<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
٤,٨	٥,٢	٥,٤	٤,٨	٥,٣	٤,٠	٣,١	٢,٥	٤,٨	٣,٨	٤,٤	٣,٢	العالم
٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٣,٢	١,٩	١,٦	١,٢	٤,٠	٣,٥	٢,٦	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
١,٩	١,٩	٢,٩	٣,١	٣,٦	٢,٥	١,٦	٠,٨	٣,٧	٤,٤	٢,٦	٣,٠	الولايات المتحدة
٢,١	٢,٥	٢,٨	١,٥	٢,٠	٠,٨	٠,٩	١,٩	٣,٨	٣,٠	٢,١	...	منطقة اليورو
١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,٧	١,٤	٠,٣	٠,٢	٢,٩	٠,١-	١,٥	٢,٠	اليابان
٣,١	٣,٧	٣,٧	٣,٢	٤,١	٢,٥	٣,٢	١,٧	٥,٣	٤,٧	٣,٥	٣,٢	اقتصادات أخرى متقدمة <sup>٢</sup>
٧,٤	٨,١	٨,١	٧,٥	٧,٧	٦,٧	٥,١	٤,٣	٦,٠	٤,١	٦,٥	٣,٨	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٦,٥	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٤,٧	٣,٦	٤,٣	٣,٢	٢,٨	٤,٨	٢,٢	المجموعات الإقليمية
٥,٢	٥,٨	٦,٣	٥,٦	٦,٧	٤,٨	٤,٥	٠,٢	٤,٩	٠,٥	٤,٤	١,١	إفريقيا
٧,٠	٧,٨	٧,٧	٦,٦	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٣	٩,٠	٥,٢	٧,١	...	أوروبا الوسطى والشرقية
٨,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٠	٦,٠	٧,٠	٦,٥	٨,١	٧,٣	كومنولث الدول المستقلة <sup>٣</sup>
٥,٩	٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,٦	٦,٦	٤,٠	٣,٠	٥,٤	١,٩	٤,٩	٤,٥	آسيا النامية
٤,٣	٥,٠	٥,٥	٤,٦	٦,٠	٢,٤	٠,٣	٠,٥	٣,٩	٠,٣	٣,٣	٣,١	الشرق الأوسط
٢,٥	٣,٠	٣,٢	٢,٠	٢,٧	١,٥	١,٤	٢,١	٣,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٠	نصف الكرة الغربي
٢,٥	٣,٠	٣,٢	٢,٠	٢,٧	١,٥	١,٤	٢,١	٣,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٠	للتذكرة
٦,٩	٧,٠	٦,٧	٦,٧	٧,٣	٦,٩	٤,٠	٤,٣	٧,١	٣,٠	٦,٠	٠,٣-	الاتحاد الأوروبي
٧,٥	٨,٣	٨,٤	٧,٦	٧,٨	٦,٦	٥,٢	٤,٢	٥,٩	٤,٣	٦,٦	٤,٦	المجموعات التحليلية
٥,٣	٥,٢	٤,٢	٥,١	٦,١	٣,٦	٢,٨	٢,٩	١,٦	٠,٦	٣,٧	٢,٥	حسب مصدر إيرادات التصدير
٦,١	٦,٥	٦,٩	٦,٢	٦,٥	٤,٨	٣,٤	٢,٤	٤,٧	٢,٨	٥,٠	٣,٤	الوقود
٦,٥	٦,٧	٧,١	٧,١	٦,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٥	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٤,١	غير الوقود
٦,٤	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٩	٥,٢	١,٦	٢,٥	٣,٢	١,١	٤,٧	٣,٤	منها: منتجات أولية
٦,٥	٦,٧	٧,١	٧,١	٦,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٥	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٤,١	حسب مصدر التمويل الخارجي
٦,٤	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٩	٥,٢	١,٦	٢,٥	٣,٢	١,١	٤,٧	٣,٤	بلدان المركز المدين الصافي
٦,٤	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٩	٥,٢	١,٦	٢,٥	٣,٢	١,١	٤,٧	٣,٤	بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
٦,٤	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٩	٥,٢	١,٦	٢,٥	٣,٢	١,١	٤,٧	٣,٤	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٠٠٢-٥٠٠٢
٦,٤	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٩	٥,٢	١,٦	٢,٥	٣,٢	١,١	٤,٧	٣,٤	للتذكرة
٢,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٣,٧	١,٩	١,٧	١,٩	٤,٠	٤,١	٢,٩	٣,٠	معدل النمو الوسيط
٥,٤	٥,٦	٥,٨	٥,٤	٥,٤	٤,٧	٣,٥	٣,٦	٤,٢	٣,٤	٤,٧	٣,٣	الاقتصادات المتقدمة
١,٧	٢,٠	٢,٤	٢,٠	٢,٦	١,٣	١,٠	٠,٦	٣,٤	٢,٩	٢,٠	٢,٠	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٦,٢	٦,٨	٦,٩	٦,٢	٦,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٩	٤,٦	٢,٧	٥,٢	٢,٢	حصة الفرد من الناتج
٣,٣	٣,٥	٣,٨	٣,٣	٣,٩	٢,٦	١,٩	١,٥	٤,١	٣,١	٣,١	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
٣,٣	٣,٥	٣,٨	٣,٣	٣,٩	٢,٦	١,٩	١,٥	٤,١	٣,١	٣,١	٢,٥	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٣,٣	٣,٥	٣,٨	٣,٣	٣,٩	٢,٦	١,٩	١,٥	٤,١	٣,١	٣,١	٢,٥	النمو العالمي استنادا إلى أسعار صرف السوق
٥٧,٣٢٣	٥٣,٣٥٢	٤٨,٢٤٥	٤٤,٧٤٥	٤١,٤٥٢	٣٦,٨٨٢	٣٢,٨٣٤	٣١,٥٥٩	٣١,٧٧٥	٣٠,٩٢٥	٤٠,٩٠٩	٢٦,٢٤٦	قيمة الناتج العالمي بمليارات الدولارات الأمريكية
٧٥,٦٣٢	٧٠,٨٠٧	٦٦,٢٢٩	٦١,٢٥٩	٥٦,٧٨٢	٥٢,٥١٠	٤٩,٤٧٤	٤٧,٢٢٧	٤٥,٠١٠	٤٢,٠٣٩	٥٦,٦٩٧	٣٢,٢٣٢	بأسعار صرف السوق
٧٥,٦٣٢	٧٠,٨٠٧	٦٦,٢٢٩	٦١,٢٥٩	٥٦,٧٨٢	٥٢,٥١٠	٤٩,٤٧٤	٤٧,٢٢٧	٤٥,٠١٠	٤٢,٠٣٩	٥٦,٦٩٧	٣٢,٢٣٢	بتعديل القوى الشرائية

<sup>١</sup> إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

<sup>٢</sup> في هذا الجدول، «اقتصادات أخرى متقدمة» تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

<sup>٣</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.



الجدول أ ٢- الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الطلب المحلي (التغير السنوي %)

الربع الأخير <sup>١</sup>					متوسطات عشر سنوات										
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
<b>إجمالي الناتج المحلي الحقيقي</b>															
٢,٣	٢,٣	٣,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٣,٢	١,٩	١,٦	١,٢	٤,٠	٣,٥	٢,٦	٢,٧	
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>															
٢,٠	٢,٠	٢,٦	١,٩	١,٩	٢,٩	٣,١	٣,٦	٢,٥	١,٦	٠,٨	٣,٧	٤,٤	٢,٦	٣,٠	
<b>الولايات المتحدة</b>															
٢,٢	٢,٠	٣,٣	٢,١	٢,٥	٢,٨	١,٥	٢,٠	٠,٨	٠,٩	١,٩	٣,٨	٣,٠	٢,١	...	
<b>منطقة اليورو</b>															
١,٧	١,٧	٣,٩	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٠,٨	١,١	٠,٣-	—	١,٢	٣,١	١,٩	١,٥	٢,٥	
<b>ألمانيا</b>															
١,٨	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩	٢,٠	١,٧	٢,٥	١,١	١,٠	١,٩	٣,٩	٣,٣	٢,١	١,٩	
<b>فرنسا</b>															
١,٤	٠,٩	٢,٨	١,٣	١,٧	١,٩	٠,١	١,٢	—	٠,٣	١,٨	٣,٦	١,٩	١,٤	١,٦	
<b>إيطاليا</b>															
٢,٩	٣,٠	٤,٠	٢,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,١	٢,٧	٣,٦	٥,٠	٤,٧	٣,٦	٢,٨	
<b>إسبانيا</b>															
٢,٥	٢,٦	٢,٩	٢,٥	٢,٦	٣,٠	١,٥	٢,٢	٠,٣	٠,١	١,٩	٣,٩	٤,٧	٢,٣	٣,١	
<b>هولندا</b>															
٢,٠	٢,٣	٣,٠	١,٩	٢,٦	٣,٠	١,٤	٢,٨	١,٠	١,٤	٠,٧	٣,٩	٣,٣	٢,٢	٢,٣	
<b>بلجيكا</b>															
٢,٠	٢,٣	٣,٣	٢,٥	٣,٣	٣,٣	٢,٠	٢,٣	١,٢	٠,٩	٠,٨	٣,٤	٣,٣	٢,٣	٢,٧	
<b>النمسا</b>															
٥,٨	١,٩	٦,٦	٣,٠	٤,٣	٥,٠	٢,٩	٣,٧	١,٨	١,٦	٢,٦	٥,٠	٣,٩	٣,٤	١,٦	
<b>فنلندا</b>															
٤,١	٣,٥	٤,٤	٣,٦	٣,٩	٤,٣	٣,٧	٤,٧	٤,٩	٣,٩	٤,٥	٤,٥	٣,٤	٤,١	١,٩	
<b>اليونان</b>															
١,٩	١,٩	١,٦	١,٨	١,٨	١,٣	٠,٥	١,٥	٠,٧-	٠,٨	٢,٠	٣,٩	٣,٩	١,٧	٣,٦	
<b>البرتغال</b>															
٨,٨	٢,١	٤,٨	٣,٠	٤,٦	٥,٧	٥,٩	٤,٣	٤,٣	٦,٤	٥,٩	٩,١	١٠,٧	٦,٠	٦,٤	
<b>آيرلندا</b>															
٣,٨	٤,٤	٥,٩	٤,٢	٥,٤	٦,٢	٤,٠	٣,٦	١,٣	٣,٨	٢,٥	٨,٤	٨,٤	٤,٨	٤,٩	
<b>لكسمبرغ</b>															
٥,٠	٦,٧	٦,٠	٣,٨	٥,٤	٥,٧	٤,١	٤,٤	٢,٨	٣,٧	٣,١	٤,١	٥,٤	٤,٣	...	
<b>سلوفينيا</b>															
١,٩	١,٣	٢,٥	١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,٧	١,٤	٠,٣	٠,٢	٢,٩	٠,١-	١,٥	٢,٠	
<b>اليابان</b>															
٢,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٣	٣,١	٢,٨	١,٨	٣,٣	٢,٨	٢,١	٢,٤	٣,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٠	
<b>المملكة المتحدة</b>															
٢,٥	٢,٨	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٣,١	٣,١	١,٩	٢,٩	١,٨	٥,٢	٥,٥	٣,١	٢,١	
<b>كندا</b>															
٤,٣	٥,٢	٤,٠	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٤,٢	٤,٧	٣,١	٧,٠	٣,٨	٨,٥	٩,٥	٥,٥	٥,٩	
<b>كوريا</b>															
٣,٥	٤,٦	٣,٠	٣,٨	٤,٤	٢,٧	٢,٨	٣,٧	٣,١	٤,١	٢,١	٣,٤	٤,٤	٣,٤	٣,٣	
<b>أستراليا</b>															
٤,٣	٣,٥	٤,٠	٣,٨	٤,١	٤,٧	٤,١	٦,٢	٣,٥	٤,٦	٢,٢-	٥,٨	٥,٧	٤,٠	٦,٨	
<b>مقاطعة تايوان الصينية</b>															
٢,٣	٤,٥	٣,٨	٢,٨	٣,٦	٤,٢	٢,٩	٤,١	١,٧	٢,٠	١,١	٤,٣	٤,٥	٣,١	١,٤	
<b>السويد</b>															
١,٨	١,٩	٢,٩	١,٦	٢,٤	٣,٢	٢,٤	٢,٥	٠,٢-	٠,٤	١,٢	٣,٦	١,٣	١,٨	١,٤	
<b>سويسرا</b>															
٦,٤	٤,٧	٧,٢	٤,٧	٥,٧	٦,٩	٧,٥	٨,٦	٣,٢	١,٨	٠,٦	١٠,٠	٤,٠	٥,٣	٣,٨	
<b>منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة</b>															
١,٥	١,٧	٣,٧	١,٥	١,٩	٣,٥	٣,١	٢,١	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٣,٥	٢,٦	٢,٠	٢,٢	
<b>الدانمرك</b>															
٣,٤	٣,٩	٢,٩	٣,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٧	٣,٩	١,٠	١,٥	٢,٠	٣,٣	٢,٠	٢,٦	٣,٥	
<b>النرويج</b>															
٣,٦	٦,٨	٣,٨	٣,٨	٥,١	٥,٢	٥,٣	٥,٢	٢,٣	٠,٦-	٠,٤-	٨,٩	٢,٩	٣,٧	٥,١	
<b>إسرائيل</b>															
٦,٢	٧,١	٦,٦	٥,٨	٧,٥	٧,٩	٦,٦	٨,٨	٣,١	٤,٢	٢,٤-	١٠,١	٧,٢	٥,٨	٧,٨	
<b>سنغافورة</b>															
٢,٩	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٨	١,٦	٢,٧	٤,٤	٣,٥	٥,٢	٢,٧	٣,٩	٤,٣	٣,٣	٢,١	
<b>نيوزيلندا</b>															
٤,١	٣,٧	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٢	١,٨	٢,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٨	٣,٧	٤,٧	
<b>قبرص</b>															
٠,١-	٥,٣	٢,٥	٠,١-	٢,١	٢,٦	٧,٢	٧,٦	٢,٧	٠,١-	٣,٩	٤,٣	٤,١	٣,٤	١,٩	
<b>آيسلندا</b>															
<b>للتذكرة</b>															
١,٩	١,٩	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٦	٢,٣	٢,٩	١,٨	١,٢	١,٠	٣,٦	٣,١	٢,٢	٢,٥	
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>															
٤,٧	٤,٨	٤,٥	٤,٤	٤,٩	٥,٣	٤,٧	٥,٩	٣,٢	٥,٥	١,٢	٧,٩	٧,٥	٥,٠	٦,١	
<b>الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة</b>															
<b>إجمالي الطلب المحلي الحقيقي</b>															
...	...	...	٢,١	٢,٢	٢,٧	٢,٥	٣,٣	٢,١	١,٧	١,١	٤,٠	٤,١	٢,٦	٢,٧	
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>															
١,٨	١,٦	٢,١	١,٦	١,٤	٢,٨	٣,١	٤,١	٢,٨	٢,٢	٠,٩	٤,٤	٥,٣	٢,٩	٣,١	
<b>الولايات المتحدة</b>															
٢,٣	٢,٠	٢,٥	٢,٤	٢,١	٢,٦	١,٧	١,٩	١,٥	٠,٤	١,٢	٣,٣	٣,٦	٢,١	...	
<b>منطقة اليورو</b>															
١,٨	٢,٦	٠,٧	٢,٤	١,٢	١,٩	٠,٣	٠,٢-	٠,٦	٢,٠-	٠,٥-	٢,٢	٢,٧	٠,٨	٢,٣	
<b>ألمانيا</b>															
٢,٢	٣,١	١,٩	٢,٧	١,٥	٢,٤	٢,٣	٣,٢	١,٧	١,١	١,٨	٤,٣	٣,٨	٢,٥	١,٦	
<b>فرنسا</b>															
١,٠	١,٨	٢,٩	١,٤	١,٩	١,٦	٠,٣	١,١	٠,٩	١,٣	١,٦	٢,٨	٣,٢	١,٦	١,٤	
<b>إيطاليا</b>															
٣,٠	٣,٨	٥,١	٢,٨	٤,٣	٤,٩	٥,١	٤,٨	٣,٨	٣,٢	٤,٢	٥,٨	٦,٩	٤,٦	٢,٦	
<b>إسبانيا</b>															
٢,٠	٠,٧	١,٩	١,٦	١,٢	١,٤	١,٧	١,٩	٠,٨	٠,٤-	١,٠	٢,٤	—	١,٢	٢,٠	
<b>اليابان</b>															
٢,١	٣,١	٣,٦	٢,٣	٣,٤	٣,٠	١,٦	٣,٨	٢,٨	٣,١	٢,٩	٣,٩	٤,٢	٣,١	٢,٠	
<b>المملكة المتحدة</b>															
٢,٨	٤,٠	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٤,٤	٥,١	٤,٣	٤,٦	٣,٢	١,٢	٤,٨	٤,٢	٣,٨	١,٨	
<b>كندا</b>															
...	...	...	٣,٥	٤,٤	٣,٥	٣,٣	٤,٥	١,٥	٣,٨	٠,٤	٥,٤	٥,٥	٣,٦	٤,٢	
<b>اقتصادات أخرى متقدمة</b>															
<b>للتذكرة</b>															
١,٩	١,٩	٢,١	١,٩	١,٦	٢,٥	٢,٣	٣,١	٢,١	١,٣	١,١	٣,٧	٣,٨	٢,٣	٢,٥	
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>															
٢,٨	٤,٩	٤,٠	٤,٠	٤,٦	٣,٥	٢,٦	٤,٦	٠,٣	٤,٥	—	٧,٦	٨,٠	٣,٩	٦,٢	
<b>الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة</b>															

<sup>١</sup> من الربع الأخير للسنه السابقة.

الناتج: الاقتصادات المتقدمة

الجدول ٣- الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
<b>الإنفاق الاستهلاكي الخاص</b>												
٢,٣	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٨	١,٩	٢,٢	٢,٣	٣,٩	٤,١	٢,٧	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
٢,٢	٢,٩	٢,١	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٤,٧	٥,١	٣,٢	٣,٠	الولايات المتحدة
٢,١	١,٦	١,٨	١,٥	١,٦	١,٢	٠,٨	٢,٠	٣,١	٣,٤	١,٩	...	منطقة اليورو
١,٩	٠,١-	١,٠	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,٨-	١,٩	٢,٤	٣,٠	٠,٩	٢,٥	ألمانيا
٢,٧	٢,١	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٠	٢,٤	٢,٦	٣,٦	٣,٥	٢,٦	١,٦	فرنسا
١,٤	١,٨	١,٥	٠,٦	٠,٧	١,٠	٠,٢	٠,٧	٢,٤	٢,٥	١,٣	١,٨	إيطاليا
٢,٢	٣,٣	٣,٨	٤,٢	٤,٢	٢,٩	٢,٨	٣,٧	٥,٦	٥,٠	٣,٨	٢,٤	إسبانيا
١,٨	١,٧	٠,٩	١,٦	١,٦	٠,٤	١,١	١,٦	٠,٧	١,٠	١,٢	٢,٣	اليابان
٢,٤	٣,٠	٢,١	١,٥	٣,٤	٢,٩	٣,٥	٣,٠	٤,٦	٤,٥	٣,١	٢,٢	المملكة المتحدة
٣,١	٤,١	٤,٢	٣,٨	٣,٤	٣,٠	٣,٦	٢,٣	٤,٠	٣,٨	٣,٥	٢,١	كندا
٣,٢	٣,٧	٣,٢	٣,٢	٣,٤	١,١	٣,٨	٢,٦	٥,٦	٥,٩	٣,٦	٤,٢	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكرة												
٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٣,٥	٣,٨	٢,٥	٢,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٦	٣,٨	٣,٤	٣,٣	٢,٤	٠,٢-	٥,١	٣,٢	٧,٣	٨,٢	٤,٠	٦,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
<b>الاستهلاك العام</b>												
١,٧	١,٩	١,٨	١,٥	١,٧	٢,٣	٣,٣	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٢,٢	١,٨	الاقتصادات المتقدمة
١,٤	١,٦	١,٤	٠,٨	١,٥	٢,٥	٤,٣	٣,١	١,٧	٣,١	٢,١	١,٠	الولايات المتحدة
١,٨	٢,٠	١,٩	١,٣	١,٣	١,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٣	١,٩	١,٩	...	منطقة اليورو
١,٢	١,٨	٠,٩	٠,٥	١,٥-	٠,٤	١,٥	٠,٥	١,٤	١,٢	٠,٨	١,٨	ألمانيا
٢,٠	٢,٠	١,٤	٠,٩	٢,٣	٢,٠	١,٩	١,٢	١,٩	١,٤	١,٧	١,٧	فرنسا
٠,٨	٠,٣	٠,٣-	١,٥	١,٦	٢,٠	٢,١	٣,٦	٢,٣	١,٣	١,٥	—	إيطاليا
٤,٤	٥,١	٤,٨	٥,٥	٦,٣	٤,٨	٤,٥	٣,٩	٥,٣	٤,٠	٤,٩	٣,٧	إسبانيا
١,٠	٠,٨	٠,٤	١,٧	١,٩	٢,٣	٢,٤	٣,٠	٤,٣	٤,٢	٢,٢	٢,٨	اليابان
٢,٥	١,٩	٢,١	٢,٧	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٢,٤	٣,١	٣,٧	٢,٨	١,٠	المملكة المتحدة
٢,٥	٢,٥	٣,٣	٢,٢	٢,٥	٣,١	٢,٥	٣,٩	٣,١	٢,١	٢,٨	٠,٩	كندا
٢,٥	٣,٣	٣,١	٢,٦	١,٨	٢,٢	٣,٦	٣,١	٢,١	١,٩	٢,٦	٣,٩	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكرة												
١,٥	١,٥	١,٢	١,٢	١,٥	٢,٣	٣,٢	٢,٧	٢,٣	٢,٨	٢,٠	١,٤	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٨	٤,٧	٣,٧	٢,٩	١,٨	٢,٥	٤,٤	٣,٥	٢,٤	٠,٨	٢,٩	٥,٩	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
<b>إجمالي تكوين رأس المال الثابت</b>												
١,٤	١,٨	٤,٢	٤,١	٤,٦	٢,١	١,٥-	٠,٨-	٥,٠	٥,٦	٢,٦	٣,٤	الاقتصادات المتقدمة
١,٣-	٢,٤-	٢,٦	٥,٨	٦,١	٣,٢	٣,٥-	١,٧-	٦,١	٨,٢	٢,٢	٤,٦	الولايات المتحدة
٣,٣	٤,٨	٥,٠	٢,٦	٢,٣	١,٢	١,٥-	٠,٥	٥,٠	٦,٣	٢,٩	...	منطقة اليورو
٣,٨	٦,٠	٦,١	١,٠	٠,٢-	٠,٣-	٦,١-	٣,٦-	٣,٠	٤,٧	١,٤	٢,٩	ألمانيا
٣,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٠	٣,٦	٢,٢	١,٧-	٢,٤	٧,٢	٨,٣	٣,٧	١,٣	فرنسا
٢,٠	٢,٣	٢,٣	٠,٥-	١,٦	١,٧-	٤,٠	٢,٥	٦,٤	٣,٦	٢,٢	١,١	إيطاليا
٣,٠	٥,٨	٦,٨	٦,٩	٥,١	٥,٩	٣,٤	٤,٨	٦,٦	١٠,٤	٥,٩	٣,٤	إسبانيا
١,٩	٠,٧	٣,٤	٢,٤	١,٤	٠,٥-	٤,٩-	٠,٩-	١,٢	٠,٨-	٠,٤	٠,٩	اليابان
٢,١	٥,٦	٨,٢	١,٥	٥,٩	١,١	٣,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٠	٣,٦	٢,٦	المملكة المتحدة
٤,٠	٣,٤	٧,٢	٨,٥	٧,٧	٦,٢	١,٦	٤,٠	٤,٧	٧,٣	٥,٤	١,٧	كندا
٤,٠	٦,٨	٥,٢	٤,٣	٧,٤	٢,٨	٣,٨	٤,٦-	٧,١	٢,٩	٣,٩	٥,٦	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكرة												
٠,٧	٠,٥	٣,٨	٤,١	٤,٣	١,٨	٢,٥-	٠,٦-	٤,٨	٥,٦	٢,٢	٣,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٤,٨	٦,٢	٣,٦	١,٨	٨,١	٢,٥	٢,٦	٦,٢-	١٠,٩	٢,٩	٣,٦	٨,٢	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

الجدول ٣ أ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات											
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩		
													الطلب المحلي النهائي
١,٩	٢,١	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٢,١	١,٤	١,٨	٣,٧	٤,١	٢,٥	٢,٥		الاقتصادات المتقدمة
١,٤	١,٧	٢,٧	٣,٣	٣,٨	٢,٨	١,٨	١,٨	٤,٥	٥,٤	٢,٩	٣,٠		الولايات المتحدة
٢,١	٢,٢	٢,٦	١,٦	١,٦	١,٣	٠,٦	١,٧	٣,٣	٣,٧	٢,١	...		منطقة اليورو
٢,٢	١,٥	٢,٠	٠,٣	٠,٢-	٠,١	١,٥-	٠,٤	٢,٢	٣,٠	١,٠	٢,٤		ألمانيا
٢,٧	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٧	٢,١	١,٤	٢,٢	٣,٩	٣,٩	٢,٥	١,٦		فرنسا
١,٤	١,٦	١,٣	٠,٥	١,١	٠,٦	١,٢	١,٦	٣,١	٢,٥	١,٥	١,٣		إيطاليا
٣,١	٤,٣	٤,٩	٤,٦	٤,٧	٣,٨	٢,٩	٤,١	٦,٦	٦,٦	٤,٥	٣,٢		إسبانيا
١,٧	١,٣	١,٤	١,٨	١,٦	٠,٥	٠,٢-	١,٢	١,٤	١,١	١,٢	٢,٠		اليابان
٢,٤	٣,٢	٣,١	١,٨	٣,٧	٢,٧	٣,٥	٢,٨	٤,٠	٤,١	٣,١	٢,٠		المملكة المتحدة
٢,٢	٣,٦	٤,٧	٤,٥	٤,١	٣,٧	٣,٠	٢,٩	٤,٠	٤,٢	٣,٨	١,٨		كندا
٣,٣	٤,٤	٣,٦	٣,٣	٣,٩	١,٧	٣,٧	٠,٩	٥,٤	٤,٣	٣,٤	٤,٤		اقتصادات أخرى متقدمة
													للتذكيرة
١,٨	١,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٢,٠	١,٣	١,٧	٣,٦	٤,٠	٢,٤	٢,٤		الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٨	٤,٦	٣,٥	٢,٩	٣,٦	٠,٩	٤,٣	٠,٧	٧,٦	٥,٥	٣,٧	٦,٦		الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
													بناء المخزون <sup>١</sup>
٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١-	٠,٢	٠,١	—	٠,٦-	٠,١	٠,٢-	—	—		الاقتصادات المتقدمة
٠,١	٠,٣-	٠,١	٠,٢-	٠,٤	—	٠,٤	٠,٩-	٠,١-	—	—	٠,١		الولايات المتحدة
٠,٢	٠,١-	—	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣-	٠,٤-	—	٠,١-	—	...		منطقة اليورو
٠,٢	٠,٤-	٠,١-	٠,١	—	٠,٥	٠,٦-	٠,٩-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	—		ألمانيا
٠,١-	٠,٦-	٠,٢	—	٠,٦	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٥	٠,١-	٠,١-	—		فرنسا
—	٠,٢	١,٢	٠,٢-	٠,١-	٠,١	—	٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١	—		إيطاليا
—	—	٠,١	٠,١-	—	٠,١-	—	٠,١-	٠,١-	٠,٢	—	٠,١-		إسبانيا
—	٠,١-	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,٢	٠,٣-	٠,٢-	١,٠	١,٠-	—	—		اليابان
٠,١-	٠,٢	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,١-	٠,٢	—	—		المملكة المتحدة
٠,١	٠,٤-	٠,٢-	٠,٣	٠,١	٠,٨	٠,٢	١,٧-	٠,٨	٠,١	—	—		كندا
٠,٢	—	٠,١-	—	٠,٥	٠,١-	٠,١	٠,٥-	—	٠,٩	٠,١	٠,١-		اقتصادات أخرى متقدمة
													للتذكيرة
٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٦-	٠,١	٠,٢-	—	—		الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٠,١	٠,١-	—	٠,٢-	٠,٩	٠,٥-	٠,٢	٠,٧-	٠,١-	٢,١	٠,٢	٠,٣-		الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
													الميزان الخارجي <sup>١</sup>
٠,١	٠,٣	—	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	—	٠,١-	٠,٦-	٠,١-	—		الاقتصادات المتقدمة
٠,٣	٠,٤	٠,١-	٠,٢-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٩-	١,٠-	٠,٤-	٠,١-		الولايات المتحدة
٠,١-	٠,٣	٠,٢	٠,٢-	٠,٢	٠,٦-	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٥-	٠,١	...		منطقة اليورو
٠,٣-	١,٣	١,١	٠,٥	١,٣	٠,٨-	٢,٠	١,٧	١,٠	٠,٨-	٠,٧	٠,٢		ألمانيا
٠,٢-	٠,٤	٠,٥-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٧-	٠,١-	٠,١	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣		فرنسا
٠,١-	٠,١-	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,٨-	١,٠-	٠,٢	٠,٨	١,٢-	٠,٢-	٠,٢		إيطاليا
٠,٣-	٠,٩-	١,٢-	١,٦-	١,٧-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٤-	١,٧-	٠,٩-	٠,٢-		إسبانيا
—	٠,٨	٠,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٥	٠,١-	٠,٤	٠,١		اليابان
—	٠,٤-	٠,٢-	—	٠,٦-	٠,١-	١,١-	٠,٥-	٠,١-	١,٠-	٠,٤-	٠,١		المملكة المتحدة
٠,٨-	٠,٦-	١,٤-	١,٧-	١,٠-	٢,٥-	٠,١-	٠,٧	٠,٦	١,٤	٠,٦-	٠,٣		كندا
٠,٦	٠,٢	١,٢	٠,٩	٠,٧	١,٢	٠,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٤	٠,٧	—		اقتصادات أخرى متقدمة
													للتذكيرة
٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٢-	—	٠,٢-	٠,٧-	٠,١-	—		الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,٠	٠,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٩	١,٠	١,١	٠,٥	٠,٣	١,٤	٠,٢-		الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

<sup>١</sup> التغيرات معبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة..

النتائج: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول أ٤ - اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب البلد: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسط									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٦,٥	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٤,٧	٣,٦	٤,٣	٣,٢	٢,٨	٢,٢	إفريقيا
٥,٢	٤,٨	٣,٦	٥,١	٥,٢	٦,٩	٤,٧	٢,٦	٢,٢	٣,٢	١,٧	الجزائر
٢٧,٢	٢٣,١	١٨,٦	٢٠,٦	١١,٢	٣,٣	١٤,٥	٣,١	٣,٠	٣,٢	٠,٣	أنغولا
٥,٣	٤,٠	٣,٨	٢,٩	٣,١	٣,٩	٤,٥	٦,٢	٤,٩	٥,٣	٤,١	بنين
٥,٢	٥,٠	٢,٦	٣,٨	٦,٣	٦,٢	٥,٧	٤,٩	٨,٣	٧,٢	٦,٥	بوتسوانا
٦,١	٦,٠	٥,٩	٧,١	٤,٦	٨,٠	٤,٧	٦,٦	١,٨	٧,٤	٤,٥	بوركينافاسو
٥,٨	٣,٥	٥,١	٠,٩	٤,٨	١,٢-	٤,٤	٢,١	٠,٩-	١,٠-	١,٠-	بوروندي
٥,٣	٣,٨	٣,٨	٢,٠	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٢	٤,٤	٠,٣-	الكاميرون <sup>٢</sup>
٧,٥	٦,٩	٦,٥	٥,٨	٤,٤	٤,٧	٥,٣	٦,١	٧,٣	١١,٩	٥,٥	الرأس الأخضر
٤,٣	٤,٠	٣,٨	٢,٢	١,٣	٧,٦-	٠,٦-	٠,٣	١,٨	٣,٦	٠,٢	جمهورية إفريقيا الوسطى
٤,١	١,٥	٠,٥	٧,٩	٣٣,٦	١٤,٧	٨,٥	١١,٧	٠,٩-	٠,٧-	٣,٥	تشاد
٣,٠	١,٠	١,٢	٤,٢	٠,٢-	٢,٥	٤,١	٣,٣	١,٤	١,٩	٠,٩	جزر القمر
٨,٤	٦,٥	٥,١	٦,٥	٦,٦	٥,٨	٣,٥	٢,١-	٦,٩-	٤,٣-	٥,٣-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٧,٣	٣,٧	٦,١	٧,٨	٣,٥	٠,٨	٤,٦	٣,٨	٧,٦	٢,٦-	٣,٠	جمهورية الكونغو
٣,٨	١,٧	٠,٩	١,٨	١,٦	١,٧-	١,٦-	—	٤,٦-	١,٨	٣,٨	كوت ديفوار
٥,٧	٤,٨	٤,٨	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٠	٠,٥	٣,٠	١,٧-	جيبوتي
٨,١	١٠,١	٥,٢-	٦,٧	٣١,٧	١١,٦	١٨,٨	٦١,٩	١٣,٥	٢٤,١	٢٦,٩	غينيا الاستوائية
١,٣	١,٣	٢,٠	٤,٨	٢,٠	٣,٩	٠,٦	٩,٢	١٣,١-	—	...	إريتريا
٩,٦	١٠,٥	٩,٠	١٠,٢	١٣,١	٣,٥-	١,٢	٧,٧	٥,٩	٦,٠	١,٩	إثيوبيا
٤,٢	٤,٨	١,٢	٣,٠	١,١	٢,٤	٠,٣-	٢,١	١,٩-	٨,٩-	٤,٨	غابون
٦,٠	٧,٠	٦,٥	٥,١	٧,٠	٦,٩	٣,٢-	٥,٨	٥,٥	٦,٤	٤,٠	غامبيا
٦,٩	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٦	٥,٢	٤,٥	٤,٢	٣,٧	٤,٤	٤,٣	غانا
٥,١	١,٥	٢,٢	٣,٣	٢,٧	١,٢	٤,٢	٣,٨	٢,٩	٤,٥	٤,٢	غينيا
٢,١	٢,٥	٢,٧	٣,٢	٢,٢	٠,٦-	٧,١-	٠,٢	٧,٥	٧,٦	٠,٢	غينيا-بيساو
٦,٥	٦,٤	٦,١	٥,٨	٤,٦	٢,٨	٠,٣	٤,٧	٠,٦	٢,٤	٢,٣	كينيا
٥,٢	٤,٩	٧,٢	٢,٩	٤,٢	٢,٧	٢,٨	١,٨	٢,٠	٠,٣-	٤,٩	ليسوتو
١٠,٤	٩,٤	٧,٨	٥,٣	٢,٦	٣١,٣-	٣,٧	٢,٩	٢٩,٣	...	...	ليبيريا
٧,٣	٦,٥	٤,٩	٤,٦	٥,٣	٩,٨	١٢,٧-	٦,٠	٤,٧	٤,٧	١,٥	مدغشقر
٥,٢	٥,٥	٧,٩	٢,٣	٥,٠	٤,٢	١,٩	٤,١-	٠,٨	٣,٧	٣,٧	ملاوي
٤,٨	٥,٢	٥,٣	٦,١	٢,٤	٧,٢	٤,٣	١٢,١	٣,٢-	٣,٠	٥,٩	مالي
٤,٤	٠,٩	١١,٤	٥,٤	٥,٢	٥,٦	١,١	٢,٩	١,٩	٦,٧	٢,٢	موريتانيا
٤,٧	٤,٧	٣,٥	٣,١	٤,٧	٣,٨	١,٥	٤,٢	٧,٢	٤,٦	٥,٩	موريشيوس
٥,٩	٢,٥	٨,٠	٢,٤	٥,٢	٦,١	٣,٣	٧,٦	١,٨	٠,٥	٢,٨	المغرب
٧,٠	٧,٠	٨,٥	٦,٢	٧,٥	٧,٩	٨,٢	١٣,١	١,٩	٧,٥	٥,٠	جمهورية موزامبيق
٤,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٢	٦,٦	٣,٥	٦,٧	٢,٤	٣,٥	٣,٤	٣,٧	ناميبيا
٥,٤	٥,٦	٥,٢	٧,٤	٠,٨-	٤,٥	٣,٠	٧,١	١,٤-	٠,٦-	١,٩	النيجر
٨,٠	٤,٣	٥,٦	٧,٢	٦,٠	١٠,٧	١,٥	٣,١	٥,٤	١,٥	٣,٤	نيجيريا
٤,٦	٤,٥	٥,٣	٦,٠	٤,٠	٠,٩	٩,٤	٦,٧	٦,٠	٧,٦	١,٨-	رواندا
٦,٠	٦,٠	٧,٠	٥,٤	٤,٨	٦,٨	١١,٦	٣,١	٠,٤	٢,٥	١,٣	سان تومي وبرينسيبي
٥,٧	٥,١	٢,١	٥,٣	٥,٨	٦,٧	٠,٧	٤,٦	٣,٢	٦,٣	٢,٥	السنغال
٥,٩	٦,١	٥,٣	١,٢	٢,٩-	٥,٩-	١,٢	٢,٣-	٤,٣	١,٩	٥,٧	سيشيل
٧,٠	٧,٤	٧,٤	٧,٣	٧,٤	٩,٥	٢٧,٤	١٨,٢	٣,٨	٨,١-	٦,٦-	سيراليون
٤,٢	٤,٧	٥,٠	٥,١	٤,٨	٣,١	٣,٧	٢,٧	٤,٢	٢,٤	١,٤	جنوب إفريقيا
١٠,٧	١١,٢	١١,٨	٨,٦	٥,١	٧,١	٥,٤	٦,٢	٨,٤	٣,١	٢,٦	السودان
١,٠	١,٠	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٩	٢,٩	١,٦	٢,٦	٣,٥	٤,٢	سوازيلند
٧,٥	٧,١	٦,٢	٦,٧	٦,١	٥,٧	٧,٢	٦,٢	٥,١	٣,٥	٣,١	تنزانيا
٣,٥	٢,٩	٢,٠	١,٢	٢,٣	٥,٢	٠,٢-	٢,٣-	١,٠-	٢,٦	١,٧	توغو
٦,٢	٦,٠	٥,٤	٤,٠	٦,٠	٥,٦	١,٧	٥,٠	٤,٧	٦,١	٤,٦	تونس
٦,٥	٦,٢	٥,٤	٦,٧	٥,٧	٤,٤	٦,٩	٤,٨	٥,٣	٨,٣	٦,١	أوغندا
٦,٢	٦,٠	٥,٩	٥,٢	٥,٤	٥,١	٣,٣	٤,٩	٣,٦	٢,٢	١,٢-	زامبيا
٤,٥-	٦,٢-	٤,٨-	٥,٣-	٣,٨-	١٠,٤-	٤,٤-	٢,٧-	٧,٣-	٣,٦-	٢,٩	زيمبابوي

الجدول أ٤ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسط									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٥,٢	٥,٨	٦,٣	٥,٦	٦,٧	٤,٨	٤,٥	٠,٢	٤,٩	٠,٥	١,١	أوروبا الوسطى والشرقية <sup>٣</sup>
٦,٠	٦,٠	٥,٠	٥,٥	٥,٩	٥,٧	٢,٩	٧,٠	٧,٣	١٠,١	٠,٥-	ألبانيا
٦,٥	٥,٨	٦,٠	٥,٠	٦,١	٣,٥	٥,٠	٣,٦	٥,٢	٩,٥	...	البوسنة والهرسك
٥,٩	٦,٠	٦,١	٦,٢	٦,٦	٥,٠	٤,٥	٤,١	٥,٤	٢,٣	٥,٦-	بلغاريا
٤,٧	٥,٦	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٥,٣	٥,٦	٤,٤	٢,٩	٠,٩-	...	كرواتيا
٤,٦	٥,٦	٦,٤	٦,٥	٤,٦	٣,٦	١,٩	٢,٥	٣,٦	١,٣	—	الجمهورية التشيكية
٦,٠	٨,٠	١١,٢	١٠,٢	٨,٣	٧,٢	٨,٠	٧,٧	١٠,٨	٠,٣	...	إستونيا
٢,٧	٢,١	٣,٩	٤,٢	٤,٨	٤,٢	٤,٤	٤,١	٥,٢	٤,٢	٠,٢-	هنغاريا
٦,٢	١٠,٥	١١,٩	١٠,٦	٨,٧	٧,٢	٦,٥	٨,٠	٦,٩	٤,٧	...	لاتفيا
٦,٥	٨,٠	٧,٥	٧,٦	٧,٣	١٠,٣	٦,٩	٦,٦	٤,١	١,٥-	...	ليتوانيا
٥,٠	٥,٠	٣,٠	٤,١	٤,١	٢,٨	٠,٩	٤,٥-	٤,٥	٤,٣	...	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٢,٦	٣,٢	٣,٣	٣,٣	٠,١	٠,٣-	٢,٦	١,٦-	١,٠-	...	...	مالطة
٥,٠	٦,٠	٥,٧	٦,٢	٨,٤	٢,٥	٤,٢	٤,٨	٤,٥	١٨,٠-	...	صربيا
٥,٣	٦,٦	٦,١	٣,٦	٥,٣	٣,٩	١,٤	١,٢	٤,٣	٤,٥	٢,٥	بولندا
٦,٠	٦,٣	٧,٧	٤,١	٨,٥	٥,٢	٥,١	٥,٧	٢,١	١,٢-	٢,٩-	رومانيا
٧,٣	٨,٨	٨,٣	٦,٠	٥,٤	٤,٢	٤,١	٣,٢	٠,٧	٠,٣	...	الجمهورية السلوفاكية
٥,٣	٥,٠	٦,١	٧,٤	٨,٩	٥,٨	٧,٩	٧,٥-	٧,٤	٤,٧-	٤,٣	تركيا
٧,٠	٧,٨	٧,٧	٦,٦	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٣	٩,٠	٥,٢	...	كومنولث الدول المستقلة <sup>٤</sup>
٦,٥	٧,٠	٦,٧	٦,٤	٧,٢	٧,٣	٤,٧	٥,١	١٠,٠	٦,٤	...	روسيا
٨,١	٩,٤	٩,٨	٦,٩	١١,٠	٩,٣	٦,٦	٩,١	٦,٧	٢,٤	...	ما عدا روسيا
١٠,٠	١١,١	١٣,٢	١٤,٠	١٠,٥	١٤,٠	١٣,٢	٩,٦	٦,٠	٣,٣	...	أرمينيا
٢٣,٢	٢٩,٣	٣١,٠	٢٤,٣	١٠,٤	١٠,٥	٨,١	٦,٥	٦,٢	١١,٤	...	أذربيجان
٦,٤	٧,٨	٩,٩	٩,٣	١١,٤	٧,٠	٥,٠	٤,٧	٥,٨	٣,٤	...	بيلاروس
٩,٠	١١,٠	٩,٤	٩,٦	٥,٩	١١,١	٥,٥	٤,٧	١,٩	٣,٠	...	جورجيا
٧,٨	٨,٧	١٠,٧	٩,٧	٩,٦	٩,٣	٩,٨	١٣,٥	٩,٨	٢,٧	...	كازاخستان
٧,٠	٧,٥	٢,٧	٠,٢-	٧,٠	٧,٠	٠,٠-	٥,٣	٥,٤	٣,٧	...	جمهورية قيرغيزستان
٥,٠	٥,٠	٤,٠	٧,٥	٧,٤	٦,٦	٧,٨	٦,١	٢,١	٣,٤-	...	مولدوفا
٧,٥	٨,٥	٨,٦	٧,٦	١٣,٣	٥,٤	١,٨	١,٩	٣,٩	٣,٢	٠,٣-	منغوليا
٨,٠	٧,٥	٧,٠	٦,٧	١٠,٦	١٠,٢	٩,١	١٠,٢	٨,٣	٣,٧	...	طاجيكستان
١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	١٤,٧	١٧,١	١٥,٨	٢٠,٤	١٨,٦	١٦,٥	...	تركمناستان
٥,٤	٦,٧	٧,١	٢,٧	١٢,١	٩,٦	٥,٢	٩,٢	٥,٩	٠,٢-	...	أوكرانيا
٧,٥	٨,٨	٧,٣	٧,٠	٧,٧	٤,٢	٤,٠	٤,٢	٣,٨	٤,٣	...	أوزبكستان

النتائج: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول أء (تابع)

		متوسط									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٨,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٠	٦,٠	٧,٠	٦,٥	٧,٣	آسيا النامية
٨,٤	١٣,٠	٧,٥	١٤,٠	٨,٠	١٥,٧	٢٨,٦	...	...	...	...	جمهورية أفغانستان الإسلامية
٦,٠	٥,٨	٦,٤	٦,٣	٦,١	٥,٨	٤,٨	٤,٨	٥,٦	٥,٤	٤,٧	بنغلاديش
٧,٨	٢٢,٤	١١,٠	٦,٩	٦,٨	٧,٦	١٠,٠	٧,٢	٧,٦	٧,٩	٤,٧	بوتان
٢,٣	١,٩	٥,١	٠,٤	٠,٥	٢,٩	٣,٩	٢,٧	٢,٩	٣,١	...	بروني دار السلام
٧,٧	٩,٥	١٠,٨	١٣,٣	١٠,٣	٨,٥	٦,٦	٨,١	٨,٨	١٢,١	...	كمبوديا
١٠,٠	١١,٥	١١,١	١٠,٤	١٠,١	١٠,٠	٩,١	٨,٣	٨,٤	٧,٦	٩,٦	الصين
١,٩	٣,١-	٣,٦	٠,٧	٥,٤	١,١	٣,٢	٢,٠	١,٤-	٨,٩	٣,٨	فيجي
٨,٤	٨,٩	٩,٧	٩,٠	٧,٩	٦,٩	٤,٥	٣,٩	٥,٤	٦,٩	٥,٧	الهند
٦,١	٦,٢	٥,٥	٥,٧	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٥,٤	٠,٨	٤,٨	إندونيسيا
١,٦	٢,٥	٥,٨	٠,٢-	٢,٩-	١,٤	٥,٨	١,٧	٣,٩	٧,٣	٢,٧	كيريواتي
٧,٦	٧,١	٧,٦	٧,١	٦,٤	٦,١	٥,٩	٥,٧	٥,٨	٧,٣	٦,٦	جمهورية لاو الديمقراطية
٥,٦	٥,٨	٥,٩	٥,٢	٧,٢	٥,٥	٤,٤	٠,٣	٨,٩	٦,١	٧,٤	ماليزيا
٤,٥	٥,٥	١٩,١	٤,٥-	٩,٥	٨,٥	٦,٥	٣,٥	٤,٨	٧,٢	٦,٧	ملايف
٤,٠	٥,٥	١٢,٧	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٨	١٢,٠	١١,٣	١٣,٧	١٠,٩	٥,٣	ميانمار
٤,٠	٢,٥	٢,٨	٣,١	٤,٧	٣,٩	٠,١	٥,٦	٦,١	٤,٥	٤,٨	نيبال
٦,٥	٦,٤	٦,٩	٧,٧	٧,٤	٤,٨	٣,٢	٢,٠	٤,٣	٣,٧	٤,١	باكستان
٤,٠	٥,٢	٢,٦	٣,٤	٢,٧	٢,٢	٠,٢-	٠,١-	٢,٥-	١,٩	٤,٢	بابوا غينيا الجديدة
٥,٨	٦,٣	٥,٤	٤,٩	٦,٤	٤,٩	٤,٤	١,٨	٦,٠	٣,٤	٣,٠	الفلبين
٣,٥	٣,٠	٢,٣	٥,٤	٣,٣	١,٦	٤,٤	٧,١	٣,٧	٢,١	٢,٤	ساموا
٤,٢	٥,٤	٦,١	٥,٠	٨,٠	٦,٤	١,٦-	٩,٠-	١٤,٣-	٠,٥-	٤,٨	جزر سليمان
٦,٥	٦,٥	٧,٤	٦,٠	٥,٤	٦,٠	٤,٠	١,٥-	٦,٠	٤,٣	٥,٠	سري لانكا
٤,٥	٤,٠	٥,٠	٤,٥	٦,٣	٧,١	٥,٣	٢,٢	٤,٨	٤,٤	٥,٨	تاييلند
٣,٨	٢٧,٤	٢,٩-	٢,٣	٠,٣	٦,٢-	٦,٧-	١٦,٥	١٥,٥	...	...	جمهورية تيمور-ليشتي
٠,٨	٣,٥-	١,٣	٢,٣	١,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٦	٥,٤	٢,٣	١,٤	تونغا
٤,٠	٥,٠	٥,٥	٦,٨	٥,٥	٣,٢	٧,٤-	٢,٦-	٢,٧	٣,٢-	٤,٤	فانواتو
٨,٢	٨,٣	٨,٢	٨,٤	٧,٨	٧,٣	٧,١	٦,٩	٦,٨	٤,٨	٧,٧	فييت نام
٥,٩	٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,٦	٦,٦	٤,٠	٣,٠	٥,٤	١,٩	٤,٥	الشرق الأوسط
٦,٥	٦,٨	٧,٦	٧,٨	٥,٦	٧,٢	٥,٢	٤,٦	٥,٢	٤,٣	٤,٨	البحرين
٧,٣	٧,١	٦,٨	٤,٥	٤,١	٣,٢	٣,٢	٣,٥	٥,٤	٦,١	٣,٧	مصر
٦,٠	٦,٠	٤,٩	٤,٤	٥,١	٧,٢	٧,٥	٣,٧	٥,١	١,٩	٥,٥	جمهورية إيران الإسلامية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	العراق
٦,٠	٦,٠	٦,٣	٧,١	٨,٦	٤,٢	٥,٨	٥,٣	٤,٣	٣,٤	٢,٧	الأردن
٤,٨	٣,٥	٥,٠	١٠,٠	١٠,٥	١٦,٥	٣,٠	٠,٢	٤,٧	١,٨-	٢,٧	الكويت
٣,٥	٢,٠	—	١,٠	٧,٤	٤,١	٣,٣	٤,٥	١,٧	٠,٨-	٠,١-	لبنان
٦,٩	٩,٢	٥,٦	٦,٣	٥,٠	٥,٩	١,٤	٥,٩	٣,٤	١,١	١,١-	ليبيا
٦,٣	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٥,٤	٢,٠	٢,٦	٧,٥	٥,٥	٠,٣-	٥,٢	عمان
١٤,١	١٤,٢	١٠,٣	٩,٢	١٧,٧	٦,٣	٣,٢	٦,٣	١٠,٩	٥,٥	٤,١	قطر
٤,٣	٤,١	٤,٣	٦,١	٥,٣	٧,٧	٠,١	٠,٥	٤,٩	٠,٧-	٣,١	المملكة العربية السعودية
٣,٧	٣,٩	٤,٤	٣,٣	٢,٨	١,١	٥,٩	٣,٧	٢,٣	٣,١-	٥,٣	الجمهورية العربية السورية
٦,٦	٧,٧	٩,٤	٨,٢	٩,٧	١١,٩	٢,٦	١,٧	١٢,٤	٣,١	٦,٦	الإمارات العربية المتحدة
٤,٣	٣,٦	٤,٠	٤,٦	٤,٠	٣,٧	٣,٩	٣,٨	٦,٢	٣,٨	...	الجمهورية اليمنية



## الجدول أ٤ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسط									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٤,٣	٥,٠	٥,٥	٤,٦	٦,٠	٢,٤	٠,٣	٠,٥	٣,٩	٠,٣	٣,١	نصف الكرة الغربي
١,٨	٣,٨	١٢,٢	٥,٥	٥,٢	٤,٣	٢,٠	١,٥	٣,٣	٤,٩	٣,٥	أنتيغوا وبربودا
٥,٥	٧,٥	٨,٥	٩,٢	٩,٠	٨,٨	١٠,٩-	٤,٤-	٠,٨-	٣,٤-	٣,٨	الأرجنتين
٤,٠	٣,١	٣,٤	٢,٥	١,٨	١,٤	٢,٣	٠,٨	١,٩	٤,٠	١,٦	جزر البهاما
٢,٧	٤,٢	٣,٩	٤,١	٤,٨	٢,٠	٠,٦	٢,٦-	٢,٣	٠,٤	٠,٧	بربادوس
٣,٠	٤,١	٥,٨	٣,٥	٤,٦	٩,٣	٥,١	٥,٠	١٣,٠	٨,٧	٦,٥	بليز
٥,٤	٤,٠	٤,٦	٤,٠	٤,٢	٢,٧	٢,٥	١,٧	٢,٥	٠,٤	٤,٣	بوليفيا
٤,٠	٤,٤	٣,٧	٢,٩	٥,٧	١,١	٢,٧	١,٣	٤,٣	٠,٣	٢,٠	البرازيل
٥,٠	٥,٩	٤,٠	٥,٧	٦,٠	٤,٠	٢,٢	٣,٥	٤,٥	٠,٤-	٧,٥	شيلي
٤,٨	٦,٦	٦,٨	٤,٧	٤,٩	٣,٩	١,٩	١,٥	٢,٩	٤,٢-	٣,٦	كولومبيا
٥,٠	٦,٠	٨,٢	٥,٩	٤,٣	٦,٤	٢,٩	١,١	١,٨	٨,٢	٥,١	كوستاريكا
٢,٨	٣,٢	٤,٠	٣,٣	٣,٠	٠,١	٥,١-	٤,٢-	١,٣	١,٦	٢,٣	دومينيكا
٤,٥	٨,٠	١٠,٧	٩,٣	٢,٠	١,٩-	٤,٤	٣,٦	٨,١	٨,١	٤,٢	الجمهورية الدومينيكية
٣,٤	٢,٧	٣,٩	٦,٠	٨,٠	٣,٦	٤,٢	٥,٣	٢,٨	٦,٣-	٢,٩	إكوادور
٣,٨	٤,٢	٤,٢	٣,١	١,٩	٢,٣	٢,٣	١,٧	٢,٢	٣,٤	٤,٦	السلفادور
٤,٠	٣,٠	٠,٧	١٢,٨	٦,٥-	٦,٤	١,٢	٤,٢-	٧,٠	٧,٣	٣,٦	غرينادا
٤,٣	٤,٨	٤,٩	٣,٥	٣,٢	٢,٥	٣,٩	٢,٤	٢,٥	٣,٧	٣,٨	غواتيمالا
٤,٦	٥,٦	٥,١	١,٩-	١,٦	٠,٧-	١,١	٢,٣	١,٣-	٣,٠	٣,٩	غيانا
٤,٣	٣,٢	٢,٢	٠,٤	٢,٦-	٠,٢	٠,٥-	٠,٦-	١,٣	٣,٦	٠,٦-	هايتي
٣,٤	٥,٤	٦,٠	٤,١	٥,٠	٣,٥	٢,٧	٢,٦	٥,٧	١,٩-	٣,٤	هندوراس
٢,٠	١,٤	٢,٥	١,٤	١,٠	٢,٣	١,١	١,٥	٠,٧	١,٠	١,٢	جامايكا
٣,٠	٢,٩	٤,٨	٢,٨	٤,٢	١,٤	٠,٨	—	٦,٦	٣,٨	٣,٤	المكسيك
٤,٧	٤,٢	٣,٧	٤,٤	٥,٣	٢,٥	٠,٨	٣,٠	٤,١	٧,٠	٢,٣	نيكاراغوا
٨,٨	٨,٥	٨,١	٦,٩	٥,٢	٤,٢	٢,٢	٠,٦	٢,٧	٣,٩	٥,٨	بنما
٤,٠	٥,٠	٤,٣	٢,٩	٤,١	٣,٨	—	٢,١	٣,٣-	١,٥-	٣,٢	باراغواي
٦,٠	٧,٠	٧,٦	٦,٧	٥,١	٤,٠	٥,٠	٠,٢	٣,٠	٠,٩	١,٦	بيرو
٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٤	٧,٣	١,٢-	٠,٣-	١,٧	٦,٥	٣,٩	٤,٣	سانت كيتس ونيفس
٤,٣	٣,٥	٥,٠	٣,٨	٤,٥	٣,١	٠,٨	٣,٧-	٠,١	٣,٩	٣,٥	سانت لوسيا
٦,٢	٤,٤	٦,٩	٢,٢	٦,٨	٢,٨	٣,٢	٠,١-	٢,٠	٣,٦	٣,٤	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٤,٠	٥,٣	٥,٨	٥,٥	٨,١	٦,٠	٢,٦	٦,٨	٠,١-	٠,٩-	٠,٨	سورينام
٥,٨	٦,٠	١٢,٠	٨,٠	٨,٨	١٤,٤	٧,٩	٤,٢	٦,٩	٨,٠	٣,٠	ترينيداد وتوباغو
٣,٨	٥,٢	٧,٠	٦,٦	١١,٨	٢,٢	١١,٠-	٣,٤-	١,٤-	٢,٨-	٣,٦	أوروغواي
٦,٠	٨,٠	١٠,٣	١٠,٣	١٨,٣	٧,٨-	٨,٩-	٣,٤	٣,٧	٦,٠-	٢,١	فنزويلا

<sup>١</sup> بالنسبة للعديد من البلدان، تمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق. وتستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية.

<sup>٢</sup> النسبة المئوية للتغيرات في عام ٢٠٠٢ محسوبة على امتداد فترة ١٨ شهرا، وترجع إلى حدوث تغير في دورة السنة المالية (من يوليو-يونيو إلى يناير-ديسمبر).

<sup>٣</sup> تشير بيانات بعض البلدان إلى الناتج المادي الصافي الحقيقي (NMP) أو هي تقديرات تستند إليه. وتمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق بالنسبة لعدد كبير من البلدان. وينبغي تفسير البيانات باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية نظرا لعدم توافر بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بصورة عامة. والأرقام الأخيرة على وجه الخصوص، لا تعطي صورة كاملة عن نمو ناتج المؤسسات الخاصة الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.

<sup>٤</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات											
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩		
													مخفضات إجمالي الناتج المحلي
١,٦	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٦	١,٩	١,٥	٠,٩	١,٧	٣,٢	٣,٢	الاقتصادات المتقدمة
١,٧	٢,٦	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٢,١	١,٧	٢,٤	٢,٢	١,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٥	الولايات المتحدة
١,٩	٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٦	٢,٤	١,٥	١,٠	١,٩	...	...	منطقة اليورو
٠,١	٠,٦-	٠,٩-	١,٣-	١,١-	١,٦-	١,٥-	١,٢-	١,٧-	١,٣-	١,١-	٠,٩	٠,٩	اليابان
٢,٠	١,٩	١,٩	١,٩	٢,١	٢,١	١,٨	٢,٠	٢,٠	١,١	١,٩	٤,٠	٤,٠	اقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>
													أسعار المستهلكين
٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٤	٢,٠	٣,٥	٣,٥	الاقتصادات المتقدمة
٢,٣	٢,٧	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٢,٣	١,٦	٢,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٧	٣,٣	٣,٣	الولايات المتحدة
٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,١	١,١	٢,١	...	...	منطقة اليورو <sup>٢</sup>
٠,٥	—	٠,٣	٠,٣-	—	٠,٣-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢-	١,٥	١,٥	اليابان
٢,٢	٢,١	٢,١	٢,١	١,٧	١,٨	١,٧	٢,١	١,٨	١,١	١,٩	٤,٠	٤,٠	اقتصادات أخرى متقدمة
													اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٥,٣	٥,٩	٥,١	٥,٢	٥,٤	٥,٧	٥,٧	٦,٥	٧,٠	١٠,٢	٦,٢	٥٠,٣	٥٠,٣	المجموعات الإقليمية
٦,٠	٦,٦	٦,٣	٦,٦	٥,٥	٧,٨	٨,٠	١١,٤	١٢,٦	١٠,٨	٨,١	٢٨,٤	٢٨,٤	إفريقيا <sup>٣</sup>
٤,١	٥,١	٥,٠	٤,٩	٦,١	٩,٢	١٤,٩	١٩,٧	٢٣,١	٢٣,٧	١١,٣	٦٣,٤	٦٣,٤	أوروبا الوسطى والشرقية
٨,٣	٨,٩	٩,٤	١٢,١	١٠,٣	١١,٩	١٣,٤	١٩,٩	٢٤,١	٦٩,١	١٧,٧	...	...	كومنولث الدول المستقلة <sup>٤</sup>
٤,٤	٥,٣	٤,٠	٣,٦	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٨	٢,٥	٣,٣	٩,٧	٩,٧	آسيا النامية
٩,٢	١٠,٨	٧,٥	٦,٩	٧,٢	٦,٢	٥,٣	٣,٨	٤,٠	٦,٦	٦,٧	١١,٤	١١,٤	الشرق الأوسط
٥,٨	٥,٣	٥,٤	٦,٣	٦,٥	١٠,٦	٨,٩	٦,١	٧,٦	٨,٣	٧,١	١٣٤,٢	١٣٤,٢	نصف الكرة الغربي
													للتذكرة
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٣,١	٢,٢	٢,٤	١١,٥	١١,٥	الاتحاد الأوروبي
													المجموعات التحليلية
													حسب مصدر إيرادات التصدير
٨,٦	٩,٢	٨,٧	٩,٩	٩,٦	١١,٣	١١,٧	١٣,٥	١٣,٩	٣٦,٢	١٣,٠	٧٤,١	٧٤,١	الوقود
٤,٨	٥,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٨	٤,٩	٤,٨	٥,٥	٦,٠	٦,٦	٥,٢	٤٦,٥	٤٦,٥	غير الوقود <sup>٣</sup>
٦,١	٧,٥	٧,٨	٨,٤	٤,٠	٦,٩	٩,٠	٢٥,٢	٣٠,٩	٢٥,٥	١٢,٨	٨٠,٧	٨٠,٧	منها: منتجات أولية
													حسب مصدر التمويل الخارجي
٥,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٠	٥,٣	٧,٠	٧,٩	٨,٠	٨,٧	١٠,٣	٧,١	٥٥,٨	٥٥,٨	بلدان المركز المدين الصافي <sup>٣</sup>
٦,٨	٧,٥	٧,٠	٧,٣	٧,٤	٥,٩	٣,٧	٤,١	٣,٩	٥,٥	٥,٩	٢٧,٧	٢٧,٧	منه: تمويل رسمي
													بلدان المركز المدين الصافي حسب
													تجربة خدمة الدين <sup>٣</sup>
٨,٣	٨,٧	١٠,٨	٩,٥	٦,٨	٩,٦	١٣,٠	١٠,٦	٩,٧	١٣,٤	١٠,٠	٤٥,١	٤٥,١	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٠٠٢-٥٠٠٢
													للتذكرة
													معدل التضخم الوسيط
٢,١	٢,٠	٢,٢	٢,٢	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٦	٢,٧	١,٤	٢,١	٣,١	٣,١	الاقتصادات المتقدمة
٥,٠	٦,١	٥,٦	٥,٥	٤,٥	٤,١	٣,٣	٤,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٧	١٠,٣	١٠,٣	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية <sup>٣</sup>

<sup>١</sup> في هذا الجدول، «اقتصادات أخرى متقدمة» تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

<sup>٢</sup> تستند إلى المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

<sup>٣</sup> ما عدا زيمبابوي.

<sup>٤</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٦١- الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة					متوسطات عشر سنوات										أسعار المستهلكين
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
١,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٤	٢,٠	٣,٥	الاقتصادات المتقدمة
٢,٢	٣,٣	٢,٥	٢,٣	٢,٧	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٢,٣	١,٦	٢,٨	٣,٤	٢,٢	٢,٧	٣,٣	الولايات المتحدة
٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,١	١,١	٢,١	...	منطقة اليورو <sup>١</sup>
١,٧	١,٩	١,٤	١,٨	٢,١	١,٨	١,٩	١,٨	١,٠	١,٤	١,٩	١,٤	٠,٦	١,٦	٢,٦	ألمانيا
١,٨	٢,١	١,٧	١,٨	١,٦	١,٩	١,٩	٢,٣	٢,٢	١,٩	١,٨	١,٨	٠,٦	١,٨	٢,٢	فرنسا
١,٩	١,٩	٢,١	١,٩	١,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢,٦	١,٧	٢,٢	٤,٥	إيطاليا
٢,٥	٢,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٥	٣,٦	٣,٤	٣,١	٣,١	٣,٦	٢,٨	٣,٥	٢,٢	٣,١	٤,٨	إسبانيا
٢,٢	٢,٠	١,٧	٢,٢	٢,٠	١,٧	١,٥	١,٤	٢,٢	٣,٨	٥,١	٢,٣	٢,٠	٢,٤	٢,٢	هولندا
١,٨	١,٨	٢,١	١,٨	١,٨	٢,٣	٢,٥	١,٩	١,٥	١,٦	٢,٤	٢,٧	١,١	٢,٠	٢,٢	بلجيكا
١,٩	٢,٢	١,٥	١,٩	١,٩	١,٧	٢,١	٢,٠	١,٣	١,٧	٢,٣	٢,٠	٠,٥	١,٧	٢,٣	النمسا
١,٨	١,٥	١,٢	١,٨	١,٥	١,٣	٠,٨	٠,١	١,٣	٢,٠	٢,٧	٢,٩	١,٣	١,٦	٢,٦	فنلندا
٣,٠	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٠	٣,٣	٣,٥	٣,٠	٣,٤	٣,٩	٣,٧	٢,٩	٢,١	٣,٢	١٢,٠	اليونان
٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٣,٠	٢,١	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٤	٢,٨	٢,٢	٢,٩	٦,٧	البرتغال
٢,٠	٢,٥	٣,٠	٢,١	٢,٥	٢,٧	٢,٢	٢,٣	٤,٠	٤,٧	٤,٠	٥,٢	٢,٥	٣,٢	٤,٥	أيرلندا
٢,٠	٢,٦	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٧	٣,٢	١,٠	٢,٣	٢,٥	لكسمبرغ
٢,٤	٣,٨	٢,٨	٣,١	٣,٢	٢,٥	٢,٥	٣,٦	٥,٦	٧,٥	٨,٤	٨,٨	٦,٢	٥,١	...	سلوفينيا
٠,٥	—	٠,٣	٠,٥	—	٠,٣	٠,٣-	—	٠,٣-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢-	١,٥	اليابان
٢,٠	٢,١	٢,٨	٢,٠	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٣	١,٤	١,٣	١,٢	١,٣	٠,٩	١,٣	٣,٧	المملكة المتحدة <sup>١</sup>
٢,١	٢,٦	١,٣	١,٩	٢,٢	٢,٠	٢,٢	١,٨	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٢,٧	١,٧	٢,٢	٢,٥	كندا
٢,٧	٣,٠	٢,١	٢,٧	٢,٦	٢,٢	٢,٨	٣,٦	٣,٥	٢,٨	٤,١	٢,٣	٠,٨	٢,٧	٦,٢	كوريا
٢,٤	٢,٩	٣,٣	٢,٨	٢,٣	٣,٥	٢,٧	٢,٣	٢,٨	٣,٠	٤,٤	٤,٥	١,٥	٣,٠	٣,١	أستراليا
١,٥	١,٧	٠,٧	١,٥	١,٢	٠,٦	٢,٣	١,٦	٠,٣-	٠,٢-	—	١,٣	٠,٢	٠,٨	٣,٣	مقاطعة تايوان الصينية
٢,٠	٢,٠	١,٤	٢,٠	١,٩	١,٥	٠,٨	١,٠	٢,٣	١,٩	٢,٧	١,٣	٠,٥	١,٦	٤,١	السويد
٠,٨	١,٥	٠,٦	١,٠	١,٠	١,٠	١,٢	٠,٨	٠,٦	٠,٦	١,٠	١,٦	٠,٨	١,٠	٢,٦	سويسرا
١,٥	٣,٧	٢,٣	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٠,٤-	٢,٦-	٣,٠-	١,٦-	٣,٧-	٣,٩-	٠,٧-	٨,٣	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٢,٠	١,٩	١,٨	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٨	١,٢	٢,١	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٢,٥	٢,١	٢,٣	الدانمرك
٢,٦	١,٢	٢,٢	٢,٥	٠,٨	٢,٣	١,٦	٠,٤	٢,٥	١,٣	٣,٠	٣,١	٢,٣	٢,٠	٢,٧	النرويج
٢,٠	٢,٨	٠,١-	٢,٥	٠,٥	٢,١	١,٣	٠,٤-	٠,٧	٥,٧	١,١	١,١	٥,٢	٢,٠	١٢,٧	إسرائيل
١,٢	٢,٦	٠,٨	١,٧	١,٧	١,٠	٠,٥	١,٧	٠,٥	٠,٤-	١,٠	١,٣	—	٠,٩	٢,٢	سنغافورة
٢,٥	٣,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٣	١,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٠,١-	٢,٣	٢,٧	نيوزيلندا
٢,٤	٢,٠	١,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٣	٤,١	٢,٨	٢,٠	٤,١	١,٦	٢,٦	٤,١	قبرص
٣,٠	٣,٨	٧,٠	٣,٣	٤,٨	٦,٨	٤,٠	٣,٢	٢,١	٤,٨	٦,٦	٥,١	٣,٤	٤,٤	٥,٨	آيسلندا
١,٨	٢,٣	١,٩	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٩	٢,١	١,٤	١,٩	٢,٩	للتذكرة
٢,١	٢,٧	١,٦	٢,٣	٢,٠	١,٦	٢,٣	٢,٤	١,٥	١,٠	١,٩	١,٢	—	١,٦	٥,٣	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
															الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

<sup>١</sup> تستند إلى المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

التضخم: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

جدول ٧ - اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - حسب البلد: أسعار المستهلكين<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة					متوسط									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
٥,٦	٦,٥	٧,٢	٦,٠	٦,٦	٦,٣	٦,٦	٥,٥	٧,٨	٨,٠	١١,٤	١٢,٦	١٠,٨	٢٨,٤	إفريقيا
٤,٢	٤,٤	٤,٤	٤,٣	٤,٥	٢,٥	١,٦	٣,٦	٢,٦	١,٤	٤,٢	٠,٣	٢,٦	١٨,٠	الجزائر
٨,٠	١٠,٠	١٢,٢	٨,٩	١١,٩	١٣,٣	٢٣,٠	٤٣,٦	٩٨,٣	١٠٨,٩	١٥٢,٦	٣٢٥,٠	٢٤٨,٢	٣٩٧,٨	أنغولا
٢,٩	٢,٩	٥,٣	٢,٨	٣,٠	٣,٨	٥,٤	٠,٩	١,٥	٢,٤	٤,٠	٤,٢	٠,٣	٧,٢	بنين
٦,٥	٧,٤	٨,٥	٧,٠	٧,٠	١١,٦	٨,٦	٧,٠	٩,٢	٨,٠	٦,٦	٨,٥	٧,٨	١١,٣	بوتسوانا
٢,٠	٠,٥	١,٥	٢,٠	٠,٥	٢,٤	٦,٤	٠,٤-	٢,٠	٢,٣	٤,٧	٠,٣-	١,١-	٤,٤	بوركينافاسو
٤,٠	٥,٤	٩,١	٥,٧	٥,٣	٢,٧	١٣,٦	٨,٠	١٠,٧	١,٣-	٩,٣	٢٤,٣	٣,٤	١٤,٤	بوروندي
٠,٩	٤,٣	٢,٤	٢,٧	٢,٠	٥,١	٢,٠	٠,٣	٠,٦	٦,٣	٢,٨	٠,٨	٢,٩	٤,٨	الكامرون <sup>٢</sup>
٣,٠	٠,٢	٦,٢	٢,٣	٢,٥	٥,٤	٠,٤	١,٩-	١,٢	١,٩	٣,٧	٢,٤-	٤,٣	٧,٣	الرأس الأخضر
١,٧	٣,١	٧,٢	٢,٣	٣,١	٦,٧	٢,٩	٢,٢-	٤,٤	٢,٣	٣,٨	٣,٢	١,٤-	٣,٧	جمهورية إفريقيا الوسطى
٠,٨	٢١,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٧,٩	٧,٩	٥,٤-	١,٨-	٥,٢	١٢,٤	٣,٨	٨,٤-	٤,٥	تشاد
٣,٠	٣,٠	١,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٤,٥	٣,٧	٣,٦	٥,٦	٥,٩	١,١	٢,٩	جزر القمر
٨,٠	١٢,٠	١٨,٢	٨,٨	١٧,٥	١٣,٢	٢١,٤	٤,٠	١٢,٨	٢٥,٣	٣٥٧,٣	٥٥٠,٠	٢٨٤,٩	٧٩٠,١	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٠	٥,٠	٨,٢	٥,٠	٧,٠	٤,٨	٢,٥	٣,٦	١,٥	٣,١	٠,٨	٠,٤	٣,١	٥,٩	جمهورية الكونغو
٣,٠	٣,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٩	١,٥	٣,٣	٣,١	٤,٤	٢,٥	٠,٧	٥,٧	كوت ديفوار
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,١	٣,١	٢,٠	٠,٦	١,٨	١,٦	٠,٢	٤,٥	جيبوتي
٥,٥	٦,١	٣,٨	٥,٧	٦,١	٤,٥	٥,٧	٤,٢	٧,٣	٧,٦	٨,٨	٤,٨	٠,٤	٦,٧	غينيا الاستوائية
٢٥,٥	٢٥,٦	١٧,٧	٢٥,٢	٢٢,٧	١٧,٣	١٢,٥	٢٥,١	٢٢,٧	١٦,٩	١٤,٦	١٩,٩	٨,٤	...	إريتريا
١٥,١	١٧,٧	١١,٦	١٥,٩	١٧,٨	١٢,٣	٦,٨	٨,٦	١٥,١	٧,٢-	٥,٢-	٦,٢	٤,٨	٧,٦	إثيوبيا
٢,٧	٤,٥	٦,٤	٣,٠	٥,٥	٤,٠	—	٠,٤	٢,١	٠,٢	٢,١	٠,٥	٠,٧-	٥,٧	غابون
٤,٠	٥,٠	١,٤	٤,٥	٥,٠	١,٤	٣,٢	١٤,٢	١٧,٠	٨,٦	٤,٥	٠,٩	٣,٨	٥,٨	غامبيا
٨,٣	٩,٠	١٠,٥	٨,٨	٩,٤	١٠,٩	١٥,١	١٢,٦	٢٦,٧	١٤,٨	٣٢,٩	٢٥,٢	١٢,٤	٢٨,١	غانا
١٠,٠	١٥,٠	٣٩,١	١٣,٨	٢٣,٤	٣٤,٧	٣١,٤	١٧,٥	١٢,٩	٣,٠	٥,٤	٦,٨	٤,٦	٣,٢	غينيا
٢,٥	٢,٨	٣,٢	٢,٦	٣,٠	٢,٠	٣,٤	٠,٨	٣,٥-	٣,٣	٣,٣	٨,٦	٢,١-	٤٤,١	غينيا-بيساو
٧,٢	٥,٣	١٥,٦	٧,٢	٦,٩	١٤,٥	١٠,٣	١١,٦	٩,٨	٢,٠	٥,٨	١٠,٠	٥,٨	١٦,٢	كينيا
٦,١	٦,٩	٦,٤	٦,٤	٦,٦	٦,١	٣,٤	٥,٠	٧,٣	١٢,٥	٦,٩	٦,١	٨,٦	١١,٧	ليستوتو
٨,٥	٩,٥	٨,٩	٩,٠	١١,٢	٧,٢	٦,٩	٣,٦	١٠,٣	١٤,٢	١٢,١	٥,٣	...	...	ليبيريا
٦,٠	٧,٧	١٠,٩	٦,٩	١٠,١	١٠,٨	١٨,٤	١٤,٠	١,١-	١٦,٢	٦,٩	١٠,٧	٨,١	١٦,٥	مدغشقر
٧,٥	٨,٢	١٠,١	٦,٠	٧,٠	٩,٠	١٢,٣	١١,٦	٩,٦	١٤,٩	٢٧,٢	٢٩,٦	٤٤,٨	٢٥,٨	ملاوي
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٩	٦,٤	٣,١-	١,٣-	٥,٠	٥,٢	٠,٧-	١,٢-	٣,٩	مالي
٦,٠	٧,٩	٨,٩	٧,٣	٧,٦	٦,٢	١٢,١	١٠,٤	٥,٣	٥,٤	٧,٧	٦,٨	٣,٦	٥,٥	موريتانيا
٧,٠	١٠,٠	٧,٦	٧,٥	١٠,٧	٥,٥	٤,٩	٤,٧	٣,٩	٦,٥	٥,٣	٤,٢	٦,٩	٨,٨	موريشيوس
٢,٠	٢,٥	٣,٣	٢,٠	٢,٥	٣,٣	١,٠	١,٥	١,٢	٢,٨	٠,٦	١,٩	٠,٧	٤,٧	المغرب
٥,٣	٥,٥	٩,٤	٥,٧	٦,٤	١٣,٢	٦,٤	١٢,٦	١٣,٥	١٦,٨	٩,١	١٢,٧	٢,٩	٣٦,٢	جمهورية موزامبيق
٥,٥	٦,٦	٦,٠	٥,٩	٦,٣	٥,١	٢,٣	٤,١	٧,٢	١١,٣	٩,٣	٩,٣	٨,٦	١٠,٩	ناميبيا
٢,٠	٠,٩	٠,٤	٢,٠	—	٠,١	٧,٨	٠,٤	١,٨-	٢,٧	٤,٠	٢,٩	٢,٣-	٤,٦	النيجر
٨,٠	٦,٠	٨,٥	٧,٤	٥,٣	٨,٣	١٧,٨	١٥,٠	١٤,٠	١٣,٧	١٨,٠	٦,٩	٦,٦	٣٣,٠	نيجيريا
٥,٠	٥,٠	١١,٩	٥,٠	٨,٢	٨,٨	٩,٢	١٢,٠	٧,٤	٢,٠	٣,٤	٣,٩	٢,٤-	١٦,٧	رواندا
٩,٥	١٣,٥	٢٣,٣	١١,٤	١٦,٦	٢٣,٦	١٧,٢	١٣,٨	٩,٩	١٠,١	١٠,٠	١١,٠	١١,٠	٤٢,٨	سان تومي وبرينسيبي
٢,٥	٤,١	٣,٩	٢,٩	٥,٤	٢,١	١,٧	٠,٥	—	٢,٣	٣,٠	٠,٧	٠,٨	٤,٠	السنغال
١٤,٣	٩,٨	٠,٨	١٢,٩	٤,٤	٠,٤-	٠,٩	٣,٩	٣,٣	٠,٢	٦,٠	٦,٣	٦,٣	١,٦	سيشيل
٩,٤	١١,٠	٨,٣	١٠,٢	١٠,٨	٩,٥	١٢,١	١٤,٢	٧,٥	٣,٧-	٢,٦	٠,٩-	٣٤,١	٤٥,٢	سيراليون
٥,٦	٦,٩	٥,٨	٦,٢	٦,٦	٤,٧	٣,٤	١,٤	٥,٨	٩,٢	٥,٧	٥,٤	٥,٢	١٠,٨	جنوب إفريقيا
٦,٠	٧,٠	١٥,٧	٦,٥	٨,٠	٧,٢	٨,٥	٨,٤	٧,٧	٨,٣	٤,٩	٨,٠	١٦,٠	٨١,٥	السودان
٥,٦	٦,٦	٥,٥	٦,٣	٦,٨	٥,٣	٤,٨	٣,٤	٧,٤	١١,٧	٧,٥	٧,٢	٥,٩	٩,٧	سوازيلند
٥,٠	٥,٠	٦,٧	٥,٠	٥,٦	٧,٣	٤,٤	٤,١	٤,٤	٤,٦	٥,١	٦,٢	٩,٠	٢٢,٥	تنزانيا
٣,٠	٣,٣	١,٦	٣,٠	٣,٢	٢,٢	٦,٨	٠,٤	٠,٩-	٣,١	٣,٩	١,٩	٠,١-	٥,٩	توغو
٣,٠	٣,٠	٣,٣	٣,٠	٣,٠	٤,٥	٢,٠	٣,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٠	٢,٣	٢,٧	٥,٣	تونس
٤,٩	٦,٦	٧,٢	٥,١	٧,٥	٦,٦	٨,٠	٥,٠	٥,٧	٣,٠-	٤,٥	٥,٨	٠,٢	٢٦,٤	أوغندا
٥,٠	٩,٠	٨,٢	٥,٧	١١,٣	٩,١	١٨,٣	١٨,٠	٢١,٤	٢٢,٢	٢١,٧	٢٦,١	٢٦,٨	٧٨,٥	زامبيا
...	١٣٧,٨٧٣,١	١,٢٨١,١	...	١٦,١٧٠,٢	١,٠١٦,٧	٢٣٧,٨	٣٥٠,٠	٣٦٥,٠	١٣٣,٢	٧٣,٤	٥٥,٦	٥٨,٠	٢٣,٨	زيمبابوي <sup>٢</sup>

الجدول ٧ (تابع)

نهاية الفترة					متوسط										
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩		
٣,٨	٤,٧	٥,١	٤,١	٥,١	٥,٠	٤,٩	٦,١	٩,٢	١٤,٩	١٩,٧	٢٣,١	٢٣,٧	٦٣,٤	أوروبا الوسطى والشرقية <sup>٤</sup>	
٣,٠	٣,١	٢,٥	٣,٣	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٢,٣	٥,٢	٣,١	—	٠,٤	٣٤,٦	ألبانيا	
...	...	...	١,٩	٢,٥	٧,٥	٣,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٣,٢	٥,٠	٢,٩	...	البوسنة والهرسك	
٣,٨	١١,٩	٦,٥	٧,٩	٨,٢	٧,٣	٥,٠	٦,١	٢,٣	٥,٨	٧,٥	٨,٢	٢,٦	١١١,١	بلغاريا	
٢,٨	٢,٧	٢,٠	٢,٨	٢,٣	٣,٢	٣,٣	٢,٠	١,٨	١,٧	٣,٨	٤,٦	٤,٠	...	كرواتيا	
٤,٥	٤,٠	١,٨	٤,٤	٢,٩	٢,٥	١,٨	٢,٨	٠,١	١,٨	٤,٧	٣,٨	٢,٣	١٣,٩	الجمهورية التشيكية	
٥,٧	٧,٢	٥,١	٧,٠	٦,٠	٤,٤	٤,١	٣,٠	١,٣	٣,٦	٥,٨	٤,٠	٣,٣	...	إستونيا	
٣,٧	٥,٩	٦,٥	٤,٥	٧,٦	٣,٩	٣,٦	٦,٨	٤,٦	٥,٣	٩,٢	٩,٨	١٠,٠	٢٢,٧	هنغاريا	
٨,٣	٩,٧	٦,٨	٨,٩	٩,٠	٦,٥	٦,٧	٦,٢	٢,٩	١,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٤	...	لاتفيا	
٤,٢	٥,٠	٤,٥	٤,٦	٥,٢	٣,٨	٢,٧	١,٢	١,١	٠,٣	١,٦	١,١	١,٥	...	ليتوانيا	
٢,٥	٣,٥	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٣,٢	٠,٥	٠,٤	١,٢	٢,٢	٥,٥	٦,٤	٠,٣	...	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	
١,٩	١,٣	٠,٨	٢,٠	٠,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٧	١,٩	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٢,٣	٣,٠	مالطة	
٣,١	٢,٧	١,٤	٢,٧	٢,٢	١,٠	٢,١	٣,٥	٠,٨	١,٩	٥,٥	١٠,١	٧,٣	٧٠,٤	بولندا	
٤,٨	٤,٥	٤,٩	٤,٨	٤,٣	٦,٦	٩,٠	١١,٩	١٥,٣	٢٢,٥	٣٤,٥	٤٥,٧	٤٥,٨	١٠٢,٧	رومانيا	
٧,٥	٩,٠	٦,٦	٨,٨	٦,٤	١٢,٧	١٧,٣	١٠,١	١١,٧	١٩,٥	٩١,٨	٧٠,٠	٤١,١	...	صربيا	
٢,٠	٢,٠	٤,٢	٢,٠	٢,٤	٤,٤	٢,٨	٧,٥	٨,٥	٣,٣	٧,١	١٢,٠	١٠,٦	...	الجمهورية السلوفاكية	
٤,٠	٦,٠	٩,٧	٤,٦	٨,٢	٩,٦	٨,٢	٨,٦	٢٥,٣	٤٥,١	٥٤,٢	٥٥,٠	٦٤,٩	٧٥,٦	تركيا	
٨,٠	٨,٨	٩,٣	٨,٣	٨,٩	٩,٤	١٢,١	١٠,٣	١١,٩	١٣,٤	١٩,٩	٢٤,١	٦٩,١	...	كومنولث الدول المستقلة <sup>٥</sup>	
٧,٠	٨,٠	٩,٠	٧,٥	٨,١	٩,٧	١٢,٧	١٠,٩	١٣,٧	١٥,٨	٢١,٥	٢٠,٨	٨٥,٧	...	روسيا	
١٠,٠	١٠,٦	٩,٩	١٠,٣	١٠,٤	٨,٩	١٠,٩	٩,٠	٨,١	٨,٢	١٦,٣	٣٢,٥	٣٥,٨	...	ما عدا روسيا	
٤,٥	٤,٠	٥,٢	٤,٩	٣,٧	٢,٩	٠,٦	٧,٠	٤,٧	١,١	٣,١	٠,٨	٠,٦	...	أرمينيا	
١٥,٠	٢٠,٠	١١,٤	١٧,٠	١٦,٦	٨,٤	٩,٧	٦,٧	٢,٢	٢,٨	١,٥	١,٨	٨,٥	...	أذربيجان	
١٠,٢	٩,٧	٦,٦	١٠,٠	٨,١	٧,٠	١٠,٣	١٨,١	٢٨,٤	٤٢,٦	٦١,١	١٦٨,٦	٢٩٣,٧	...	بيلاروس	
٧,٠	٩,٣	٨,٨	٨,١	٨,٥	٩,٢	٨,٣	٥,٧	٤,٨	٥,٦	٤,٧	٤,٠	١٩,١	...	جورجيا	
٧,٢	٨,٨	٨,٤	٧,٨	٨,٦	٨,٦	٧,٦	٦,٩	٦,٤	٥,٩	٨,٤	١٣,٣	٨,٤	...	كازاخستان	
٧,٠	٨,٥	٥,١	٧,٠	٧,٠	٥,٦	٤,٣	٤,١	٣,١	٢,١	٦,٩	١٨,٧	٣٥,٩	...	جمهورية قيرغيزستان	
٨,٠	١٠,٠	١٤,١	٨,٩	١١,٢	١٢,٧	١١,٩	١٢,٥	١١,٧	٥,٣	٩,٨	٣١,٣	٣٩,٣	...	مولدوفا	
٧,٠	٧,٥	٦,٠	٧,٢	٦,٧	٥,١	١٢,٧	٨,٣	٥,١	٠,٩	٥,٦	١١,٦	١١,٦	...	منغوليا	
٨,٠	٩,٠	١٢,٥	١٢,٦	٩,٩	١٠,٠	٧,٣	٧,٢	١٦,٤	١٢,٢	٣٨,٦	٣٢,٩	٢٧,٥	...	طاجيكستان	
١٢,٥	٦,٠	٧,٢	٩,٠	٦,٥	٨,٢	١٠,٧	٥,٩	٥,٦	٨,٨	١١,٦	٨,٠	٢٣,٥	...	تركمانيستان	
١٠,٦	١١,٠	١١,٦	١٠,٨	١١,٥	٩,٠	١٣,٥	٩,٠	٥,٢	٠,٨	١٢,٠	٢٨,٢	٢٢,٧	...	أوكرانيا	
١٠,٠	١١,٠	١١,٤	٩,٨	١٢,٢	١٤,٢	١٠,٠	٦,٦	١١,٦	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٥,٠	٢٩,١	...	أوزبكستان	

التضخم: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ٧ (تابع)

نهاية الفترة					متوسط									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٣,٩	٥,٧	٤,١	٤,٤	٥,٣	٤,٠	٣,٦	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٨	٢,٥	٩,٧	آسيا النامية
٧,٠	٨,٥	٤,٨	٧,٦	٨,٣	٥,١	١٢,٣	١٣,٢	٢٤,١	٥,١	...	...	...	...	جمهورية أفغانستان الإسلامية
٥,٩	٦,٨	٧,٥	٦,٣	٧,٢	٦,٥	٧,٠	٦,١	٥,٤	٣,٧	١,٩	٢,٥	٦,٢	٦,٦	بنغلاديش
٤,٥	٤,٨	٥,٣	٤,٧	٤,٩	٥,٠	٥,٣	٤,٦	٢,١	٢,٥	٣,٤	٤,٠	٦,٨	١٠,٠	بوتان
...	...	...	١,٢	١,٢	٠,٢	١,١	٠,٩	٠,٣	٢,٣	٠,٦	١,٢	—	...	بروني دار السلام
٥,٥	٦,٥	٢,٨	٥,٥	٦,٥	٤,٧	٥,٩	٣,٨	١,٢	٣,٣	٠,٢	٠,٨-	٤,٠	...	كمبوديا
٣,٥	٥,٧	٢,٠	٣,٩	٤,٥	١,٥	١,٨	٣,٩	١,٢	٠,٨-	٠,٧	٠,٤	١,٤-	٩,٤	الصين
٢,٥	٧,٠	٣,١	٤,٥	٥,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٨	٤,٢	٠,٨	٤,٣	١,١	٢,٠	٤,٦	فيجي
٤,٠	٤,٩	٦,٧	٤,٤	٦,٢	٦,١	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٤,٧	٩,٧	الهند
٥,٧	٦,٥	٦,٦	٦,٢	٦,٣	١٣,١	١٠,٥	٦,١	٦,٨	١١,٨	١١,٥	٣,٨	٢٠,٧	١٢,٢	إندونيسيا
١,٠	٠,٢	٠,٢-	١,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٥-	١,٩-	٢,٥	٣,٢	٦,٠	٠,٤	١,٨	٣,٨	كيريباتي
٤,٤	٤,١	٤,٧	٤,٥	٤,٠	٦,٨	٧,٢	١٠,٥	١٥,٥	١٠,٦	٩,٣	٢٣,٢	١٢٨,٤	١٨,٣	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,٤	٢,٢	٣,١	٢,٤	٢,١	٣,٦	٣,٠	١,٤	١,١	١,٨	١,٤	١,٦	٢,٧	٣,٧	ماليزيا
٦,٠	٧,٠	٥,٠	٧,٠	٧,٠	٣,٧	٣,٣	٦,٣	٢,٨-	٠,٩	٠,٧	١,٢-	٣,٠	٨,٨	ملديف
٢٠,٠	٣٥,٠	٣٨,٧	٢٧,٥	٣٦,٩	٢٥,٧	١٠,٧	٣,٨	٢٤,٩	٥٨,١	٣٤,٥	١,٧-	١٠,٩	٢٨,٣	ميانمار
٥,٣	٥,٦	٨,٣	٥,٣	٦,٥	٨,٠	٤,٥	٤,٠	٤,٨	٢,٩	٢,٤	٣,٤	١١,٤	٩,٥	نيبال
٦,٥	٧,٠	٧,٦	٧,٠	٧,٨	٧,٩	٩,٣	٤,٦	٣,١	٢,٥	٤,٤	٣,٦	٥,٧	٩,٩	باكستان
٤,٨	٦,٣	١,٠-	٤,٨	٣,٠	٢,٣	١,٧	٢,١	١٤,٧	١١,٨	٩,٣	١٥,٦	١٤,٩	٧,٦	بابوا غينيا الجديدة
٣,٢	٤,١	٤,٣	٤,٠	٣,٠	٦,٢	٧,٦	٦,٠	٣,٥	٢,٩	٦,٨	٤,٠	٦,٤	١٠,١	الفلبين
٢,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٠	٢,٦	٣,٢	٧,٨	٧,٩	٤,٣	٧,٤	١,٩	٠,٢-	٠,٨	٥,٥	ساموا
٦,٧	٧,٠	٧,٥	٧,٣	٦,٣	٨,١	٧,٣	٦,٩	١٠,٠	٩,٣	٧,٦	٦,٩	٨,٠	١١,٣	جزر سليمان
١١,٠	١٣,٠	١٧,٩	١١,٥	١٧,٠	٩,٥	١٠,٦	٧,٩	٢,٦	١٠,٢	١٢,١	١,٥	٤,٠	١١,٩	سري لانكا
١,٢	٢,٣	٣,٥	٢,٠	٢,٠	٤,٦	٤,٥	٢,٨	١,٨	٠,٦	١,٧	١,٦	٠,٣	٥,٥	تايلند
٣,٩	٥,٤	٦,٧	٣,٩	٥,٤	٤,١	١,٨	٣,٢	٧,٠	٤,٨	٣,٦	٦٣,٦	...	...	جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية
٥,٤	٥,٦	٦,٤	٥,٣	٥,٩	٧,٠	٩,٧	١١,٧	١١,١	١٠,٤	٦,٩	٥,٣	٣,٩	٤,٤	تونغا
٣,٥	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٢,٥	١,٦	١,٢	١,٤	٣,٠	٢,٠	٣,٧	٢,٥	٢,٢	٣,٨	فانواتو
٧,٣	٨,٠	٦,٦	٧,٦	٧,٣	٧,٥	٨,٣	٧,٧	٣,٢	٤,٠	٠,٤-	١,٦-	٤,١	٢٦,٩	فييت نام
٩,٣	٩,٩	٩,٤	٩,٢	١٠,٨	٧,٥	٦,٩	٧,٢	٦,٢	٥,٣	٣,٨	٤,٠	٦,٦	١١,٤	الشرق الأوسط
٢,٧	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٦	٢,٣	١,٧	٠,٥-	١,٢-	٠,٧-	١,٣-	١,١	البحرين
٧,٩	٨,٥	٧,٢	٧,٨	١٠,٩	٤,٢	٨,٨	٨,١	٣,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٣,٧	١٢,٣	مصر
١٧,٧	١٩,٠	١٦,٦	١٧,٧	١٩,٠	١٣,٦	١٢,١	١٥,٢	١٥,٦	١٥,٨	١١,٤	١٢,٦	٢٠,١	٢٣,٣	جمهورية إيران الإسلامية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	العراق
٣,٣	٤,٣	٧,٥	٤,٥	٥,٠	٦,٣	٣,٥	٣,٤	١,٦	١,٨	١,٨	٠,٧	٠,٦	٧,٤	الأردن
٢,٦	٢,٦	٣,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٨	٤,١	١,٣	١,٠	٠,٨	١,٤	١,٦	٣,١	٣,٦	الكويت
٣,٠	٢,٠	٧,٢	٢,٥	٣,٥	٥,٦	٠,٧-	١,٧	١,٣	١,٨	٠,٤-	٠,٤-	٠,٢	٣١,٩	لبنان
٦,٩	١٦,٢	٧,٢	٦,٩	١٦,٢	٣,٤	٢,٠	٢,٢-	٢,١-	٩,٩-	٨,٨-	٢,٩-	٢,٦	٦,٤	ليبيا
٣,٢	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٣,٢	١,٩	٠,٧	٠,٢	٠,٣-	٠,٨-	١,٢-	٠,٥	١,٧	عمان
...	...	...	١٠,٠	١٢,٠	١١,٨	٨,٨	٦,٨	٢,٣	٠,٢	١,٤	١,٧	٢,٢	٣,٠	قطر
٣,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٣,٠	٢,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٦	٠,٢	١,١-	١,١-	١,٣-	١,٤	المملكة العربية السعودية
٥,٠	٣,٢-	١١,٩	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	٧,٢	٤,٤	٥,٨	٠,٥-	٣,٤	٣,٩-	٣,٧-	٩,١	الجمهورية العربية السورية
...	...	...	٦,٤	٨,٠	٩,٣	٦,٢	٥,٠	٣,٢	٢,٩	٢,٧	١,٤	٢,١	٣,٦	الإمارات العربية المتحدة
١١,٠	١٣,٢	١٦,٥	١٢,١	١٢,٥	١٨,٢	١١,٧	١٢,٥	١٠,٨	١٢,٢	١١,٩	١٠,٩	٨,٠	٣٧,٧	الجمهورية اليمنية



الجدول ٧١ (تتمة)

نهاية الفترة					متوسط											
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩			
٥,٧	٥,٤	٥,٠	٥,٨	٥,٣	٥,٤	٦,٣	٦,٥	١٠,٦	٨,٩	٦,١	٧,٦	٨,٣	١٣٤,٢	نصف الكرة الغربي		
٢,٠	٣,٢	٠,٠	٢,٠	٣,٢	١,٨	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٠,٤-	٠,٦-	٠,٦	٣,٨	أنتيغوا وبربودا		
١٣,٠	١٠,٠	٩,٨	١٢,٦	٩,٥	١٠,٩	٩,٦	٤,٤	١٣,٤	٢٥,٩	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١٢٥,٤	الأرجنتين		
٢,٤	٢,٦	٢,٣	٢,٤	٢,٤	١,٨	٢,٢	٠,٩	٣,٠	٢,٢	٢,٠	١,٦	١,٣	٣,٢	جزر البهاما		
٢,٣	٥,٧	٥,٦	٣,٦	٥,٥	٧,٣	٦,٠	١,٤	١,٦	١,٢-	٢,٦	٢,٤	١,٥	٣,٤	بربادوس		
٣,٠	٣,٥	٣,٠	٣,٣	٣,٣	٤,٣	٣,٧	٣,١	٢,٦	٢,٢	١,٢	٠,٧	١,٣-	٢,١	بليز		
١٦,٠	١٠,٤	٥,٠	١٣,٣	٨,٥	٤,٣	٥,٤	٤,٤	٣,٣	٠,٩	١,٦	٤,٦	٢,٢	١١,٧	بوليفيا		
٤,٠	٤,٠	٣,١	٣,٩	٣,٦	٤,٢	٦,٩	٦,٦	١٤,٨	٨,٤	٦,٨	٧,١	٤,٩	٤٥٦,٢	البرازيل		
٣,٠	٥,٥	٢,٦	٤,١	٣,٩	٣,٤	٣,١	١,١	٢,٨	٢,٥	٣,٦	٣,٨	٣,٣	١٢,٩	شيلي		
٤,٣	٥,٠	٤,٥	٤,٦	٥,٥	٤,٣	٥,٠	٥,٩	٧,١	٦,٣	٨,٠	٩,٢	١٠,٩	٢٣,٦	كولومبيا		
٦,٠	٩,٠	٩,٤	٦,٩	٩,١	١١,٥	١٣,٨	١٢,٣	٩,٤	٩,٢	١١,٣	١١,٠	١٠,٠	١٧,٤	كوستاريكا		
١,٥	١,٥	١,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٦	١,٦	٢,٤	١,٦	٠,١	١,٦	٠,٩	١,٢	٢,٩	دومينيكا		
٤,٠	٦,٠	٥,٠	٤,٢	٥,٨	٧,٦	٤,٢	٥١,٥	٣٧,٤	٥,٢	٨,٩	٧,٧	٦,٥	١٧,٤	الجمهورية الدومينيكية		
٢,٣	٢,٣	٢,٩	٢,٣	٢,١	٣,٣	٢,١	٢,٧	٧,٩	١٢,٦	٣٧,٧	٩٦,١	٥٢,٢	٤٠,٦	إكوادور		
٣,٥	٤,٠	٤,٩	٣,٧	٤,٤	٤,٦	٣,٧	٤,٥	٢,١	١,٩	٣,٧	٢,٢	٠,٥	١٢,٢	السلفادور		
٢,٠	٢,٠	١,٧	٢,٠	٢,٤	٣,٨	٣,٥	٢,٣	٢,٢	١,١	١,٧	٢,١	٠,٦	٢,٨	غرينادا		
٦,٠	٦,٠	٥,٨	٦,١	٦,٢	٦,٦	٩,١	٧,٦	٥,٦	٨,١	٧,٣	٦,٠	٥,٢	١٥,٣	غواتيمالا		
٥,٠	٨,٠	٤,٢	٣,٣	٩,٦	٦,٧	٦,٩	٤,٧	٦,٠	٥,٣	٢,٧	٦,١	٧,٥	٢٨,٩	غيانا		
٧,٥	٨,٠	١٢,٤	٧,٨	٩,٠	١٤,٢	١٥,٨	٢١,٢	٣٩,٣	٩,٩	١٤,٢	١٣,٧	٨,٧	٢٠,٨	هايتي		
٩,٠	٨,٠	٥,٣	٩,٠	٦,٩	٥,٦	٨,٨	٨,١	٧,٧	٧,٧	٩,٧	١١,٠	١١,٦	١٩,٣	هندوراس		
٨,٩	٨,٩	٥,٨	١٠,١	٦,٦	٨,٦	١٥,٣	١٣,٥	١٠,٥	٧,١	٧,٠	٨,١	٦,٠	٢٣,٨	جامايكا		
٣,٦	٣,٦	٤,١	٤,٢	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٦,٤	٩,٥	١٦,٦	٢٠,٤	المكسيك		
٧,٠	٧,٣	٩,٥	٧,٣	٨,٢	٩,١	٩,٦	٨,٥	٦,٥	٤,٠	٤,٧	٩,٩	٧,٢	١٥٤,٧	نيكاراغوا		
٣,٦	٤,٤	٢,٢	٣,٦	٣,٨	٢,٥	٢,٩	٠,٥	٠,٦	١,٠	٠,٣	١,٤	١,٣	١,٠	بنما		
٣,٠	٥,٠	١٢,٥	٣,٩	٧,٦	٩,٦	٦,٨	٤,٣	١٤,٢	١٠,٥	٧,٣	٩,٠	٦,٨	١٨,١	باراغواي		
٢,٠	٢,٧	١,١	٢,٣	١,٥	٢,٠	١,٦	٣,٧	٢,٣	٠,٢	٢,٠	٣,٨	٣,٥	٢٠١,٦	بيرو		
٢,٥	٤,٠	٨,٤	٣,٢	٥,٢	٨,٥	٣,٤	٢,٢	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,١	٣,٤	٣,٧	سانت كيتس ونيفيس		
٢,٩	٢,٥	٠,٦-	٢,٩	٢,٥	٢,٤	٣,٩	١,٥	١,٠	٠,٣-	٥,٤	٣,٧	٣,٥	٣,٣	سانت لوسيا		
٣,٢	٥,٨	٤,٨	٤,١	٦,١	٣,٠	٣,٧	٣,٠	٠,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٢	١,٠	٣,٣	سانت فنسنت وجزر غرينادين		
٤,٠	٤,٥	٤,٧	٤,٣	٤,٦	١١,٣	٩,٩	٩,١	٢٣,٠	١٥,٥	٣٩,٨	٥٨,٦	٩٨,٧	٥٩,٧	سورينام		
٧,٠	٨,٠	٩,١	٧,٥	٨,٥	٨,٣	٦,٩	٣,٧	٣,٨	٤,٢	٥,٥	٣,٦	٣,٤	٦,٧	ترينيداد وتوباغو		
٦,٠	٨,٣	٦,٤	٦,٨	٨,٠	٦,٤	٤,٧	٩,٢	١٩,٤	١٤,٠	٤,٤	٤,٨	٥,٧	٥٣,١	أوروغواي		
٢١,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٩,٠	١٨,٠	١٣,٧	١٦,٠	٢١,٧	٣١,١	٢٢,٤	١٢,٥	١٦,٢	٢٣,٦	٥٢,١	فنزويلا		

١ حسب المعتاد في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية، وليس كتغيرات تحدث خلال السنة من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان. وتمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق بالنسبة للعديد من البلدان، وتستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. إفريقيا ما عدا زيمبابوي.

٢ النسبة المئوية للتغيرات في عام ٢٠٠٢ محسوبة على امتداد فترة ١٨ شهرا، ويرجع ذلك إلى حدوث تغير في دورة السنة المالية (من يوليو-يونيو إلى يناير-ديسمبر).

٣ نظرا للاتجاهات الأخيرة، ليست هناك إمكانية لوضع تنبؤات التضخم بدقة ومن ثم لا يبين الجدول توقعات عام ٢٠٠٨.

٤ بالنسبة للعديد من البلدان، يقاس التضخم في السنوات السابقة استنادا إلى مؤشر أسعار التجزئة. وتستخدم عادة للسنوات الأحدث مؤشرات لأسعار المستهلكين تغطي نطاقا أوسع وبيانات أحدث.

٥ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

جدول أ8- الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: موازين المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة<sup>١</sup>  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

			متوسط						
٢٠١٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠-١٩٩١
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>									
٢,١-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٨-	٤,٠-	١,٧-	٣,٠-
—	٠,٨-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	٠,٥	—
٢,١-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٣-	٤,٠-	٤,٣-	٣,٨-	١,٩-	٢,٨-
<b>الولايات المتحدة</b>									
٢,٦-	٢,٩-	٢,٦-	٢,٦-	٣,٦-	٤,٤-	٤,٨-	٣,٨-	٠,٤-	٢,٢-
—	١,٢-	٠,٥-	٠,٣	٠,٢	—	٠,٦-	٠,٤-	٠,٧	—
٢,٦-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٦-	٣,٧-	٠,٧-	٢,٢-
٥١,٠	٤٦,٧	٤٥,٠	٤٤,١	٤٤,٢	٤٣,٢	٤١,٤	٣٨,٤	٣٥,٦	٤٩,٤
٦٥,٨	٦٢,٢	٦٠,٨	٦٠,٢	٦٠,٩	٦٠,٤	٥٩,٤	٥٦,١	٥٣,٧	٦٥,٤
<b>منطقة اليورو</b>									
٠,٨-	١,١-	٠,٩-	١,٦-	٢,٦-	٢,٩-	٣,١-	٢,٦-	١,٩-	٢,٨-
—	٠,٢-	٠,٣-	٠,٦-	١,٤-	١,٠-	١,٠-	٠,١	١,٣	٠,١-
٠,٧-	٠,٩-	٠,٨-	١,٢-	١,٩-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٢-	٣,٣-
٥١,٦	٥٥,٩	٥٧,٠	٥٨,٩	٦٠,٩	٦٠,٣	٥٩,٨	٥٨,٥	٥٨,٥	٥٦,٩
٦٠,٥	٦٥,٤	٦٦,٦	٦٨,٦	٧٠,٤	٦٩,٧	٦٩,٣	٦٨,٢	٦٨,٣	٦٩,٢
<b>ألمانيا<sup>٣</sup></b>									
٠,٥-	٠,٥-	٠,٢-	١,٦-	٣,٤-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٧-	٢,٨-	٢,٢-
—	٠,٢	٠,١-	١,٠-	٢,٤-	٢,٠-	١,٧-	٠,٢-	١,٣	٠,٢
٠,٥-	٠,٧-	٠,٤-	١,٢-	٢,٥-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٦-	٢,٠-
٥٤,٦	٥٦,٩	٥٨,١	٦٠,٢	٦١,٧	٦٠,٠	٥٧,٧	٥٤,٣	٥٢,١	٤٣,٦
٥٩,٤	٦٢,٣	٦٣,٧	٦٦,٠	٦٦,٣	٦٤,٧	٦٢,٨	٥٩,٦	٥٧,٩	٥٢,٤
<b>فرنسا</b>									
١,٣-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٦-	٤,١-	٣,١-	١,٥-	٣,٨-
—	١,٣-	١,٢-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٩-	—	١,٠	١,٤-
١,٣-	٢,٠-	١,٧-	١,٩-	٢,٧-	٣,١-	٣,٤-	٣,١-	٢,١-	٢,٩-
٥٠,٨	٥٣,٧	٥٣,٦	٥٤,٤	٥٧,٠	٥٥,٣	٥٣,٢	٤٩,١	٤٨,٢	٤٢,٨
٦٠,٥	٦٣,٤	٦٣,٣	٦٤,١	٦٦,٧	٦٥,٠	٦٢,٩	٥٨,٨	٥٦,٩	٥٢,٠
<b>إيطاليا</b>									
٢,٥-	٢,٣-	٢,١-	٤,٤-	٤,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٩-	٣,١-	٦,٣-
—	٠,٧-	٠,٨-	١,٣-	١,٩-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٥	١,٤	٠,٧-
٢,٥-	٢,٠-	١,٨-	٣,٩-	٣,٥-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٨-	٦,٠-
٩٨,٤	١٠١,١	١٠١,٧	١٠٣,١	١٠٣,١	١٠٠,٩	١٠١,٥	١٠٢,١	١٠٥,٢	١٠٨,٢
١٠٢,٠	١٠٤,٧	١٠٥,٣	١٠٦,٨	١٠٦,٢	١٠٣,٨	١٠٤,٣	١٠٥,٦	١٠٨,٧	١١٣,٨
<b>اليابان</b>									
٢,٩-	٣,٨-	٣,٩-	٤,١-	٤,٨-	٦,٢-	٨,٠-	٨,٠-	٦,٣-	٣,٨-
٣,٨-	٣,٩-	٣,٨-	٤,١-	٥,١-	٦,٦-	٨,١-	٩,٩-	٦,٥-	٥,٦-
—	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥-	١,٠-	١,٢-	٢,٣-	٢,٣-	١,٤-	٠,١-
٢,٩-	٣,٨-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٥-	٥,٧-	٧,٠-	٧,٠-	٥,٧-	٣,٨-
٣,٨-	٣,٨-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٩-	٦,٣-	٧,٦-	٧,٣-	٦,٢-	٥,٦-
٩٥,٠	٩٢,١	٨٩,٨	٨٧,١	٨٤,٠	٨٣,٧	٧٦,٥	٧٢,٦	٦٦,٣	٦١,٧
١٨٩,٦	١٩٤,٩	١٩٤,٤	١٩٣,١	١٩١,٤	١٧٨,١	١٦٧,٢	١٦٠,٩	١٥١,٧	١٠٠,٢
<b>المملكة المتحدة</b>									
١,٤-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٥-	١,٨-	٠,٩	٣,٤-
—	٠,١-	٠,٢	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥	٠,١-	٠,١-	٠,٦	٠,٦-
١,٣-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٠-	١,٩-	٠,١-	٢,٣-
٣٧,٨	٣٨,٥	٣٨,٤	٣٨,٥	٣٧,٨	٣٥,٩	٣٤,٢	٣٢,٥	٣٢,٥	٣٤,٠
٤٢,٥	٤٣,١	٤٣,٠	٤٣,١	٤٢,٤	٤٠,٥	٣٩,٠	٣٧,٧	٣٨,١	٣٩,٦
<b>كندا</b>									
٠,٦	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٦	٠,٨	٠,١-	٠,١-	٠,٧	٣,٦-
—	٠,٢-	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣-	٠,٧-	٠,٢	٠,٣	٤,١
٠,٥	١,٠	٠,٩	٠,٩	١,٥	٠,٩	٠,٢	٠,٢-	٠,٤	٣,٤-
١٦,٧	٢٣,٢	٢٥,١	٢٧,٦	٣٠,١	٣٤,٤	٣٨,٦	٤٢,٦	٤٣,٧	٦١,٠
٥١,٣	٦٤,٧	٦٨,٤	٧٣,٥	٧٨,٤	٨٠,٢	٨٥,٢	٨٩,٤	٩١,٥	١٠٥,٢

ملحوظة: يتضمن الإطار أ١ بالملحق الإحصائي مناقشة للمنهجية والاقتراضات الخاصة بكل بلد.

<sup>١</sup> بيانات الدين تشير إلى نهاية السنة. ولا تكون بيانات الدين قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال.

<sup>٢</sup> ٪ من إجمالي الناتج المحلي المحتمل.

<sup>٣</sup> اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥ ألت إلى الحكومة العامة مسؤولية التزامات ديون وخدمة ديون مؤسسة ترويهاندانشتالت (Treuhandanstalt) (بالإضافة إلى عدة مؤسسات أخرى). وتعادل هذه الديون ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تعادل مدفوعات خدمتها ما يتراوح بين ٠,٥٪ و١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٤</sup> لا يشمل الإيرادات المحققة لمرة واحدة من بيع تراخيص التلفزيونات المحمولة (بما يعادل ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في حالة ألمانيا، و٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ في حالة فرنسا، و١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في حالة إيطاليا). ولا يشمل أيضاً الإيرادات المحققة لمرة واحدة من المعاملات الكبيرة في الأصول، ولا سيما نسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٥ في حالة فرنسا.

الملحق الإحصائي

الجدول ٩١- موجز لأحجام وأسعار التجارة العالمية  
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
<b>تجارة السلع والخدمات</b>											
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>											
٦,٧	٦,٦	٩,٢	٧,٥	١٠,٨	٥,٥	٣,٥	٠,٢	١٢,٢	٥,٨	٦,٧	٦,٧
الحجم											
٢,٤	٧,٠	٤,٨	٥,٧	٩,٥	١٠,٤	١,٢	٣,٥-	٠,٤-	١,٦-	٣,٤	٠,٢
مخفض السعر											
١,٢	٣,٦	٥,٢	٥,٩	٣,٦	٢,١	٠,٦-	—	٣,٢	٢,٤-	٢,٢	٠,١
بالدولار الأمريكي											
بوحدات حقوق السحب الخاصة											
<b>حجم التجارة</b>											
الصادرات											
٥,٣	٥,٤	٨,٢	٥,٨	٩,٠	٣,٣	٢,٣	٠,٦-	١١,٧	٥,٦	٥,٦	٦,٧
الاقتصادات المتقدمة											
٩,٠	٩,٢	١١,٠	١١,١	١٤,٦	١١,١	٧,٠	٢,٧	١٣,٨	٣,٧	٩,٣	٧,٦
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة											
والبلدان النامية											
٥,٠	٤,٣	٧,٤	٦,١	٩,٣	٤,١	٢,٧	٠,٦-	١١,٧	٨,٠	٥,٧	٦,٤
الاقتصادات المتقدمة											
١١,٣	١٢,٥	١٤,٩	١٢,١	١٦,٧	١٠,٥	٦,٣	٣,٣	١٣,٧	٠,٦	١٠,١	٧,٠
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة											
والبلدان النامية											
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٢-	٠,٢	٠,٩-	١,٦-	٠,١-	١,٠	٠,٨	٠,٣	٢,٦-	٠,٣-	٠,٣-	—
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة											
١,٠	٠,٢	٤,٧	٥,٧	٣,٠	٠,٩	٠,٦	٢,٤-	٦,٠	٤,٢	٢,٤	٠,٩-
والبلدان النامية											
<b>تجارة السلع</b>											
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>											
٦,٩	٦,٣	٩,٣	٧,٤	١٠,٩	٦,٤	٣,٧	٠,٥-	١٢,٨	٥,٦	٦,٨	٦,٨
الحجم											
٢,٤	٧,٤	٥,٤	٦,٤	١٠,٠	٩,٩	٠,٦	٣,٧-	٠,٤	١,٢-	٣,٧	٠,١
مخفض السعر											
١,٢	٣,٩	٥,٩	٦,٦	٤,٠	١,٧	١,١-	٠,٣-	٤,٠	١,٩-	٢,٤	—
بالدولار الأمريكي											
بوحدات حقوق السحب الخاصة											
<b>أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي<sup>٢</sup></b>											
٢,٨	٧,٩	٣,٨	٣,٧	٩,٥	١٤,٣	٢,١	٣,٤-	٥,٣-	٢,٧-	٣,١	٠,٥
مصنوعات											
٩,٥	٦,٦	٢٠,٥	٤١,٣	٣٠,٧	١٥,٨	٢,٥	١٣,٨-	٥٧,٠	٣٧,٥	١٩,١	١,٢-
نقط											
٦,٧-	١٢,٢	٢٨,٤	١٠,٣	١٨,٥	٦,٩	١,٧	٤,٩-	٤,٨	٧,٢-	٥,٨	٢,٢-
سلع أولية غير الوقود											
٠,٥-	٨,٧	٩,٩	٠,٣-	١٤,٣	٥,٢	٣,٤	٠,٢	٢,٥	١٢,٦-	٢,٨	١,٥-
مواد غذائية											
٣,٤-	٢,٩	٦,٣	٢١,٠	٣,٠	٤,٩	١٦,٥	١٦,١-	١٥,١-	٢١,٣-	١,٠-	٠,٣
مشروبات											
١,٨-	٣,٥	١٠,١	١,٦	٥,٥	٣,٧	١,٨	٤,٩-	٤,٤	١,٢	٢,٤	٠,٣-
مواد خام زراعية											
١٢,٠-	١٧,٩	٥٦,٥	٢٦,٤	٣٦,١	١٢,٢	٢,٧-	٩,٨-	١٢,٢	١,١-	١١,٨	٤,٥-
معادن											
<b>أسعار التجارة العالمية بوحدات حقوق السحب الخاصة<sup>٢</sup></b>											
١,٦	٤,٤	٤,٢	٣,٩	٣,٦	٥,٧	٠,٤	٠,١	١,٨-	٣,٤-	١,٨	٠,٤
مصنوعات											
٨,٢	٣,٢	٢١,٠	٤١,٦	٢٣,٦	٧,١	٠,٨	١٠,٧-	٦٢,٨	٣٦,٤	١٧,٦	١,٣-
نقط											
٧,٨-	٨,٦	٢٩,٠	١٠,٥	١٢,١	١,٢-	—	١,٥-	٨,٦	٧,٩-	٤,٥	٢,٣-
سلع أولية غير الوقود											
١,٦-	٥,٢	١٠,٤	٠,١-	٨,١	٢,٨-	١,٦	٣,٨	٦,٢	١٣,٣-	١,٥	١,٦-
مواد غذائية											
٤,٥-	٠,٤-	٦,٧	٢١,٣	٢,٥-	٣,٠-	١٤,٦	١٣,١-	١٢,٠-	٢١,٩-	٢,٢-	٠,٢
مشروبات											
٢,٩-	٠,١	١٠,٦	١,٨	٠,٢-	٤,١-	—	١,٥-	٨,٣	٠,٤	١,٢	٠,٤-
مواد خام زراعية											
١٣,٠-	١٤,١	٥٧,٢	٢٦,٧	٢٨,٨	٣,٧	٤,٤-	٦,٦-	١٦,٣	١,٩-	١٠,٤	٤,٦-
معادن											
<b>أسعار التجارة العالمية باليورو<sup>٢</sup></b>											
١,٠	٠,٣	٢,٩	٣,٥	٠,٤-	٤,٥-	٣,١-	٠,٣-	٩,٣	٢,٢	١,٠	١,١
مصنوعات											
٧,٦	٠,٨-	١٩,٥	٤١,٠	١٨,٩	٣,٣-	٢,٨-	١١,١-	٨١,٣	٤٤,٤	١٦,٧	٠,٧-
نقط											
٨,٣-	٤,٤	٢٧,٤	١٠,٠	٧,٨	١٠,٨-	٣,٥-	١,٩-	٢٠,٩	٢,٦-	٣,٧	١,٦-
سلع أولية غير الوقود											
٢,٢-	١,١	٩,٠	٠,٥-	٣,٩	١٢,٢-	١,٩-	٣,٣	١٨,٣	٨,٢-	٠,٧	١,٠-
مواد غذائية											
٥,١-	٤,٣-	٥,٤	٢٠,٨	٦,٣-	١٢,٤-	١٠,٥	١٣,٥-	٢,٠-	١٧,٣-	٣,٠-	٠,٩
مشروبات											
٣,٥-	٣,٨-	٩,٢	١,٤	٤,١-	١٣,٤-	٣,٥-	١,٩-	٢٠,٦	٦,٣	٠,٤	٠,٣
مواد خام زراعية											
١٣,٥-	٩,٧	٥٥,٣	٢٦,٢	٢٣,٨	٦,٣-	٧,٨-	٦,٩-	٢٩,٦	٣,٨	٩,٥	٤,٠-
معادن											

التجارة الخارجية: موجز

الجدول ٩ (تتمة)

		متوسطات عشر سنوات									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩
<b>تجارة السلع</b>											
<b>حجم التجارة</b>											
<b>الصادرات</b>											
٥,٤	٤,٧	٨,٧	٥,٥	٨,٧	٣,٩	٢,٣	١,٥-	١٢,٥	٥,١	٥,٥	٦,٦
٨,٨	٩,٠	١١,٠	١٠,٩	١٤,٣	١٢,٠	٧,٣	٢,٢	١٣,٩	٣,٤	٩,٢	٧,٤
٥,٨	٣,٣	٣,٩	٥,٨	٨,٦	١١,٧	٢,٥	٠,٦	٧,١	٠,٣-	٤,٨	٣,٩
١٠,١	١١,٥	١٣,٩	١٢,٧	١٦,٢	١٢,١	٨,٩	٢,٨	١٦,٠	٤,٤	١٠,٨	٨,٨
<b>الواردات</b>											
٥,١	٣,٩	٧,٨	٦,١	٩,٦	٥,٠	٣,٠	١,٥-	١٢,٣	٨,٣	٥,٩	٦,٦
١١,٧	١٢,٤	١٢,٥	١٢,٢	١٧,٢	١٢,١	٦,٦	٣,١	١٤,١	٠,٢-	١٠,٠	٧,١
١٤,٨	١٧,٤	١٤,٠	١٨,٠	١٦,٥	٩,٨	٧,٧	١٦,٠	١٠,٨	١٠,٤-	١١,١	١,٤
١١,١	١١,٤	١٢,١	١١,١	١٧,٣	١٢,٦	٦,٤	٠,٩	١٤,٧	١,٩	٩,٨	٨,٩
<b>مخفضات السعر بوحدة حقوق السحب الخاصة</b>											
<b>الصادرات</b>											
١,١	٤,٣	٣,٩	٣,٨	٣,٢	٢,٦	٠,٩-	٠,١-	٠,٥	٣,١-	١,٥	٠,٢-
٢,٠	٣,٦	١٠,٦	١٤,٢	٧,٦	١,٥	—	١,٠-	١٤,٩	٤,٢	٠,٨	٠,٨
٥,٠	٢,٩	١٧,٥	٣٣,٠	١٧,١	٤,٤	١,٠	٧,٣-	٤٣,٨	٢٠,٦	—	١٢,٩
٠,٦	٣,٩	٧,٧	٧,٦	٤,٤	٠,٥	٠,٤-	١,٤	٦,٠	٠,١-	٣,١	١,٠
<b>الواردات</b>											
١,٢	٣,٨	٥,٢	٥,٩	٣,٤	١,٣	١,٩-	٠,٦-	٣,٧	٢,٩-	١,٩	٠,٥-
<b>الصادرات</b>											
٠,٧	٣,٨	٦,٧	٧,٤	٤,٤	٠,٢	٠,٧-	١,٤	٦,٨	٠,٧-	٢,٩	١,٧
٠,١-	٣,٠	٧,٢	٧,١	٤,٢	٠,٦	١,٢	٠,٣	١,٩	٣,٣-	٢,٢	١,٩
٠,٨	٣,٩	٦,٧	٧,٥	٤,٤	٠,١	١,١-	١,٦	٧,٧	٠,٢-	٣,١	١,٦
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
<b>الصادرات</b>											
٠,٢-	٠,٤	١,٢-	٢,٠-	٠,٢-	١,٢	١,٠	٠,٥	٣,١-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٣
١,٣	٠,٢-	٣,٦	٦,٤	٣,١	١,٣	٠,٧	٢,٣-	٧,٥	٤,٩	٢,٦	٠,٩-
<b>الواردات</b>											
٣,٦	٠,١-	٩,٥	١٤,٣	٤,٤	٢,٧	٠,٣	٣,٥-	١٣,١	٨,٠	٥,١	١,٤-
٠,٣	٠,٩	١,٧-	٠,٦-	١,٢	٠,٤-	١,٠	٣,٦	٢,٣-	١,٨-	—	٠,٤-
١,٠	٠,١-	٩,٢	١٤,٧	١٢,٤	١٠,٤	٢,٣-	٢,٥-	٢٣,٧	٧,٠	٧,١	٢,٣-
٠,٣	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	٢,١-	—	٠,٧	—	٤,٣-	١,٢-	٠,٩-	٠,١-
٥,٢	٠,٣-	٥,٨	٢٤,٧	١٠,٨	٠,٢-	٢,٠	٨,٢-	٣٩,٨	٣٢,٤	١٠,٢	٢,١-
٠,٤-	٠,٧	٨,٨	٥,٦	٥,٥	٣,٣	١,٢	٤,٤-	٧,٨	٢,٧	٣,٠	٠,٥-
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
<b>إفريقيا</b>											
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>											
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٢</sup></b>											
<b>آسيا النامية</b>											
<b>الشرق الأوسط</b>											
<b>نصف الكرة الغربي</b>											
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
٥,٠	٠,١-	٩,٥	٢٤,٢	١٢,٣	٣,٨	٠,٢-	٧,٥-	٤١,٢	٢٤,٧	١٠,٥	١,٩-
٠,٢-	—	١,٠	٠,١	—	٠,٤	٠,٧	٠,١-	١,٦-	—	—	٠,٦-
<b>المنتجات</b>											
<b>الصادرات العالمية بملليارات الدولارات الأمريكية</b>											
١٨,٣٣٤	١٦,٧٨٦	١٤,٦٩٧	١٢,٨٢٢	١١,٢٨٢	٩,٣١٠	٧,٩٩٥	٧,٦١٧	٧,٨٨٩	٧,٠٩٢	١١,٣٨٢	٥,٤٢٣
١٤,٨٥٤	١٣,٥٨١	١١,٨٩٣	١٠,٢٩٦	٩,٠٢٣	٧,٤٢٥	٦,٣٥١	٦,٠٧٤	٦,٣٤٨	٥,٦٢٩	٩,١٤٨	٤,٣٣٥
٩,٥	٦,٦	٢٠,٥	٤١,٣	٣٠,٧	١٥,٨	٢,٥	١٣,٨-	٥٧,٠	٣٧,٥	١٩,١	١,٢-
٧٥,٠	٦٨,٥	٦٤,٣	٥٣,٤	٣٧,٨	٢٨,٩	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٨,٢	١٨,٠	٤٢,٣٣	١٨,٢٠
٢,٨	٧,٩	٣,٨	٣,٧	٩,٥	١٤,٣	٢,١	٣,٤-	٥,٣-	٢,٧-	٣,١	٠,٥

<sup>١</sup> متوسط التغيير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.

<sup>٢</sup> كما هي ممثلة، على التوالي، بمؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة؛ ومتوسط أسعار النفط الفورية لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بخصصها من صادرات السلع العالمية في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧.

<sup>٣</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلداً عضواً في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٤</sup> متوسط أسعار النفط الفورية لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي وخام غرب تكساس الوسيط.

<sup>٥</sup> للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الملحق الإحصائي

الجدول ١٠-١ موجز موازين المدفوعات في الحساب الجاري  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٥٥٠,٢-	٤٩٩,٨-	٥٠٨,٨-	٤٣١,٦-	٢٢٠,٦-	٢٠٨,٩-	٢١١,١-	٢٠٤,٥-	٢٦٥,٧-	١٠٧,٩-	الاقتصادات المتقدمة
٧٨٨,٣-	٧٨٤,٣-	٨١١,٥-	٧٥٤,٩-	٦٤٠,٢-	٥٢٢,١-	٤٥٩,٦-	٣٨٤,٧-	٤١٧,٤-	٢٩٩,٨-	الولايات المتحدة
٤٨,٨-	٢١,٢-	٠,٩	٢٧,٩	١٠٩,٣	٤٢,٩	٤٧,٣	٨,٠	٣٧,٠-	٢٨,٦	منطقة اليورو <sup>١</sup>
١٩٥,١	١٩٥,٩	١٧٠,٤	١٦٥,٧	١٧٢,١	١٣٦,٢	١١٢,٦	٨٧,٨	١١٩,٦	١١٤,٥	اليابان
٩١,٨	١٠٩,٩	١٣١,٣	١٢٩,٧	١٣٨,٣	١٣٤,١	٨٨,٦	٨٤,٤	٦٩,١	٤٨,٨	اقتصادات أخرى متقدمة <sup>٢</sup>
										للتذكيرة
٨٧,٠	٩٠,٩	٨٧,٦	٧٩,٨	٨٣,٩	٨٠,٠	٥٥,٥	٤٨,١	٣٨,٩	٥٧,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٦٢٣,٦	٥٩٣,٣	٥٩٦,٠	٤٣٨,٢	٢١١,٥	١٤٦,٣	٧٨,٤	٤٠,٨	٨٦,٤	١٩,٣-	
										المجموعات الإقليمية
٧,٨	٠,٥-	٢٨,٩	١٦,٤	١,٠	١,٨-	٦,٨-	٠,٩	٨,١	١٤,٢-	إفريقيا
١٣٤,٣-	١١٩,٢-	٨٨,١-	٦١,٩-	٥٩,٧-	٣٧,٤-	٢٣,٩-	١٦,٠-	٣١,٨-	٢٥,٨-	أوروبا الوسطى والشرقية
٥٧,٧	٧٧,٢	٩٨,٤	٨٨,٣	٦٣,٥	٣٥,٩	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	٢٣,٨	كومنولث الدول المستقلة <sup>٣</sup>
٤٤٥,٧	٣٨٩,٢	٢٧٨,١	١٦٣,٨	٨٩,٢	٨٢,٩	٦٤,٦	٣٦,٥	٣٨,١	٣٨,٣	آسيا النامية
٢٤٧,١	٢٢٧,٠	٢٣٣,٨	١٩٦,٧	٩٦,٧	٥٩,٠	٣٠,٣	٤٠,٠	٧١,٧	١٥,١	الشرق الأوسط
٠,٤-	١٩,٥	٤٤,٩	٣٤,٩	٢٠,٩	٧,٧	١٥,٩-	٥٣,٨-	٤٨,٠-	٥٦,٤-	نصف الكرة الغربي
										للتذكيرة
٢١٧,٧-	١٦٧,٣-	٩٥,٣-	٣٠,٠-	٦٢,٩	٢٠,٩	١٩,١	٢٧,٣-	٨٤,٢-	١٥,٨-	الاتحاد الأوروبي
										المجموعات التحليلية
										حسب مصدر إيرادات التصدير
٣٨٠,٦	٣٦٧,٠	٤٢٣,١	٣٤٨,٤	١٨٤,٣	١٠٩,٢	٦٥,٠	٨٤,٩	١٥١,٣	٤٠,٠	الوقود
٢٤٢,٩	٢٢٦,٣	١٧٢,٩	٨٩,٨	٢٧,٢	٣٧,٠	١٣,٥	٤٤,١-	٦٤,٩-	٥٩,٣-	غير الوقود
٥,٨	١٠,٥	٩,١	٠,٣	٠,٦	٢,٦-	٤,١-	٣,١-	١,٥-	٠,٩-	منها: منتجات أولية
										حسب مصدر التمويل الخارجي
٢٠٧,٠-	١٦٩,٣-	٩٦,٤-	٩٤,٠-	٧٠,١-	٣١,٢-	٣٥,٢-	٧٣,٨-	٩٤,١-	٩٢,٣-	بلدان المركز المدين الصافي
١٨,٧-	١٥,٦-	٧,٦-	٤,٦-	١,٧-	٠,١	٢,٣-	٤,٦-	٦,٦-	٨,٧-	منه: تمويل رسمي
										بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
١٥,١-	١٣,٦-	٥,٨	٧,٧-	٢,٦-	١١,٢	٧,٧	١٠,٢-	٨,٤-	١٩,٠-	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٠٠٢-٥٠٠٢
٧٣,٣	٩٣,٥	٨٧,٢	٦,٦	٩,١-	٦٢,٦-	١٣٢,٧-	١٦٣,٧-	١٧٩,٣-	١٢٧,٢-	العالم <sup>١</sup>
										للتذكيرة
٠,٢	٠,٣	٠,٣	—	—	٠,٣-	٠,٨-	١,١-	١,١-	٠,٩-	كنسبة مئوية من مجموع الحساب الجاري العالمي
٠,١	٠,٢	٠,٢	—	—	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٤-	معاملات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي

<sup>١</sup> تشمل السهو والخطأ وعدم التماثل في إحصاءات ميزان المدفوعات في الحساب الجاري، وكذلك البيانات المستبعدة المتعلقة بالمنظمات الدولية وعدد محدود من البلدان. محسوبة على أساس مجموع كلي لموازن كل بلد من بلدان منطقة اليورو. راجع «تصنيف البلدان» في مقدمة هذا الملحق الإحصائي.

<sup>٢</sup> في هذا الجدول، «اقتصادات أخرى متقدمة» تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

<sup>٣</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الحساب الجاري: الاقتصادات المتقدمة

الجدول ١١١- الاقتصادات المتقدمة: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
١,٤-	١,٣-	١,٤-	١,٣-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٨-	١,٠-	٠,٤-	الاقتصادات المتقدمة
٥,٥-	٥,٧-	٦,٢-	٦,١-	٥,٥-	٤,٨-	٤,٤-	٣,٨-	٤,٣-	٣,٢-	الولايات المتحدة
٠,٤-	٠,٢-	—	٠,٣	١,١	٠,٥	٠,٧	٠,١	٠,٦-	٠,٤	منطقة اليورو <sup>١</sup>
٥,١	٥,٤	٥,٠	٤,٦	٤,٣	١,٩	٢,٠	—	١,٧-	١,٣-	ألمانيا
١,٨-	١,٦-	١,٢-	١,١-	٠,١	٠,٨	١,٤	١,٩	١,٦	٣,١	فرنسا
٢,٢-	٢,٣-	٢,٤-	١,٥-	٠,٩-	١,٣-	٠,٨-	٠,١-	٠,٥-	٠,٧	إيطاليا
١٠,٢-	٩,٨-	٨,٦-	٧,٤-	٥,٣-	٣,٥-	٣,٣-	٣,٩-	٤,٠-	٢,٩-	إسبانيا
٦,٧	٧,٤	٨,٦	٧,٧	٨,٥	٥,٥	٢,٥	٢,٤	١,٩	٣,٨	هولندا
٢,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٦	٣,٥	٤,١	٤,٦	٣,٤	٤,٠	٧,٩	بلجيكا
٣,٧	٣,٧	٣,٢	٢,١	١,٧	٠,٢-	٠,٣	١,٩-	٢,٥-	٣,٢-	النمسا
٥,٠	٥,٠	٥,٢	٤,٩	٧,٧	٦,٤	١٠,١	٩,٦	٨,٧	٥,٩	فنلندا
٩,٦-	٩,٧-	٩,٦-	٦,٤-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٦-	٦,٣-	٦,٨-	٥,٤-	اليونان
٩,٢-	٩,٢-	٩,٤-	٩,٧-	٧,٧-	٦,١-	٨,١-	٩,٩-	١٠,٢-	٨,٥-	البرتغال
٣,٣-	٤,٤-	٤,٢-	٣,٥-	٠,٦-	—	١,٠-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٢	آيرلندا
١٠,٢	١٠,٥	١٠,٦	١١,١	١١,٨	٨,٠	١١,٦	٨,٨	١٣,٢	١٠,٧	لكسمبرغ
٣,١-	٣,٤-	٢,٥-	١,٩-	٢,٧-	٠,٨-	١,٠	٠,٢	٢,٧-	٣,٣-	اليابان
٤,٢	٤,٥	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٢,١	٢,٦	٢,٦	سولوفينيا
٣,٦-	٣,٥-	٣,٢-	٢,٥-	١,٦-	١,٣-	١,٦-	٢,٢-	٢,٦-	٢,٤-	المملكة المتحدة
١,٢	١,٨	١,٦	٢,٠	٢,٣	١,٢	١,٧	٢,٣	٢,٧	٠,٣	كندا
٠,٤-	٠,١	٠,٧	١,٩	٤,١	٢,٠	١,٠	١,٧	٢,٤	٥,٥	كوريا
٥,٦-	٥,٧-	٥,٥-	٥,٨-	٦,٠-	٥,٤-	٣,٨-	٢,٠-	٣,٨-	٥,٣-	أستراليا
٧,١	٦,٨	٦,٨	٤,٥	٥,٦	٩,٦	٨,٦	٦,٣	٢,٨	٢,٧	مقاطعة تايوان الصينية
٥,٧	٦,٠	٧,٢	٧,٠	٦,٩	٧,٣	٥,١	٤,٤	٤,١	٤,٢	السويد
١٥,٠	١٥,٨	١٥,١	١٣,٥	١٢,٩	١٢,٩	٨,٣	٧,٨	١٢,٣	١١,٠	سويسرا
٩,٥	١١,٢	١٠,٨	١١,٤	٩,٥	١٠,٤	٧,٦	٥,٩	٤,١	٦,٣	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١,٣	١,٣	٢,٤	٣,٨	٣,١	٣,٤	٢,٥	٣,١	١,٤	١,٩	الدانمرك
١٥,١	١٤,٦	١٦,٤	١٥,٥	١٢,٧	١٢,٣	١٢,٦	١٦,١	١٥,٠	٥,٦	النرويج
٣,٢	٣,٧	٥,٦	٣,٣	٢,٤	١,٢	٠,٩-	١,١-	٠,٨-	١,٤-	إسرائيل
٢٥,٤	٢٧,٠	٢٧,٥	٢٤,٥	٢٠,١	٢٤,٢	١٣,٧	١٤,٠	١١,٦	١٧,٤	سنغافورة
٨,٦-	٨,٥-	٨,٧-	٨,٦-	٦,٤-	٤,٣-	٣,٩-	٢,٨-	٥,١-	٦,٢-	نيوزيلندا
٥,٦-	٥,٥-	٥,٩-	٥,٦-	٥,٠-	٢,٢-	٣,٧-	٣,٣-	٥,٣-	١,٧-	قبرص
٦,٠-	١١,٦-	٢٧,٣-	١٦,١-	٩,٨-	٤,٨-	١,٥	٤,٣-	١٠,٢-	٦,٨-	آيسلندا
										للتذكير
١,٩-	١,٩-	٢,٢-	٢,٠-	١,٤-	١,٥-	١,٤-	١,٤-	١,٦-	٠,٩-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٠,٣-	٠,١-	٠,٢-	—	٠,٨	٠,٤	٠,٨	٠,٣-	١,٥-	٠,٥-	منطقة اليورو <sup>٢</sup>
٤,٩	٥,٤	٥,٦	٥,٥	٦,٥	٦,٩	٥,١	٤,٧	٣,٥	٥,٨	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

<sup>١</sup> محسوبا على أساس مجموع كلي لموازنين كل بلد من بلدان منطقة اليورو.  
<sup>٢</sup> مصححا لتسجيل الفروق في المعاملات داخل كل منطقة.



الملحق الإحصائي

الجدول ١٢- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية— حسب البلد: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري (٧ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٠,٦	—	٣,١	٢,٠	٠,١	٠,٣-	١,٤-	٠,٢	١,٨	٣,٢-	إفريقيا
١٨,٤	١٩,٤	٢٥,٦	٢٠,٧	١٣,١	١٣,٠	٧,٦	١٢,٨	١٦,٧	—	الجزائر
١٠,٧	٧,٦	٢٣,٣	١٦,٨	٣,٥	٥,٢-	١,٣-	١٦,٠-	٨,٧	٢٧,٥-	أنغولا
٦,١-	٦,٣-	٦,٤-	٦,٢-	٧,٢-	٨,٣-	٨,٤-	٦,٤-	٧,٧-	٧,٣-	بنن
١٠,٠	٢٠,٦	١٩,٣	١٤,٤	٢,٩	٥,٦	٣,٣	٩,٩	٨,٨	١١,٠	بوتسوانا
١٠,٩-	١١,٤-	١٠,٣-	١١,٤-	١٠,٤-	٨,٩-	٩,٩-	١١,٢-	١٢,٣-	١٠,٥-	بوركينافاسو
١١,٤-	١٤,٢-	١٢,٠-	٩,٦-	٨,١-	٤,٦-	٣,٥-	٤,٦-	٨,٦-	٥,٠-	بوروندي
٣,١-	١,٥-	٠,٧-	٣,٣-	٣,٨-	١,٨-	٥,١-	٣,٦-	١,٤-	٣,٥-	الكاميرون
١٦,٧-	١٢,٦-	٦,٥-	٣,٤-	١٤,٣-	١١,١-	١١,١-	١٠,٦-	١٠,٩-	١٣,٧-	الرأس الأخضر
٤,٣-	٣,٤-	٣,٨-	٦,٥-	١,٨-	٢,١-	١,٦-	١,٧-	١,٣-	١,٦-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,١-	١٠,٠-	٦,٣-	٥,٥-	١٢,٠-	٤٧,٢-	٩٥,٢-	٣٥,٤-	٢٠,٥-	١٣,٥-	تشاد
٤,٨-	٣,٧-	٥,٦-	٣,٤-	٢,٩-	٣,١-	١,٤-	٣,٠	١,٧	٦,٨-	جزر القمر
١٠,٩-	٨,١-	٧,٥-	١٠,٦-	٢,٤-	١,٠	١,٦-	٤,٠-	٤,٠-	٢,٦-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٦,٨	٤,٩	١٢,٨	١١,٢	٢,٠	١,٥	٠,٦	٥,٦-	٧,٩	١٧,٢-	جمهورية الكونغو
١,٣	٢,٦	٣,٠	٠,٢	١,٦	٢,١	٦,٧	٠,٦-	٢,٨	١,٤-	كوت ديفوار
١٨,٨-	١٤,٥-	٨,٩-	١,٢	١,٣-	٣,٤	١,٦-	٣,٤-	٩,٦-	٤,٣-	جيبوتي
٦,٣	٣,٤	٤,٤	٥,٥-	٢١,٩-	٣٣,٣-	٠,١	٤٠,٨-	١٥,٧-	٢٩,٥-	غينيا الاستوائية
١,٩-	٣,٧-	٢,١-	٠,٤	٥,٦	٧,٦	٧,٤	٤,٢	٠,٥	١٧,٩-	إريتريا
٣,٠-	٥,٩-	١٠,٤-	٦,٨-	٤,٢-	١,٤-	٤,٧-	٣,٠-	٤,٢-	٦,٧-	إثيوبيا
١٦,٧	١٥,٢	١٩,٧	٢٠,٢	١١,٢	٩,٥	٦,٨	١١,٠	١٩,٧	٨,٤	غابون
١٨,٦-	٢١,٨-	١٩,٨-	٢٥,٥-	١١,٠-	٧,١-	٣,٦-	٣,٣-	٤,١-	٢,٨-	غامبيا
٧,٧-	٩,٧-	٩,٧-	٧,٠-	٢,٧-	١,٧	٠,٥	٥,٣-	٨,٤-	١١,٦-	غانا
١٢,٠-	٨,٧-	٥,٩-	٤,٥-	٥,٨-	٣,٤-	٢,٥-	٢,٧-	٦,٤-	٦,٩-	غينيا
٥,٠-	١٢,٧-	١٢,٢-	٧,٣-	٣,١	٢,٨	١٠,٧-	٢٢,١-	٥,٦-	١٣,٣-	غينيا-بيساو
٥,١-	٣,٧-	٢,٤-	٠,٨-	٠,١	٠,٢-	٢,٢	٣,١-	٢,٣-	١,٨-	كينيا
٠,٧	١,٦	٤,٤	٧,٠-	٥,٥-	١٢,٣-	١٩,٤-	١٢,٤-	١٨,٠-	٢٣,٦-	ليسوتو
٤٣,٤-	٢٤,٣-	٢٨,٣-	٩,٤-	٥,٦-	١٤,١-	١,٠	١٧,١-	٢٠,٢-	...	ليبيريا
٢٣,٥-	١٩,٧-	٨,٦-	١٠,٩-	٩,١-	٤,٩-	٦,٠-	١,٣-	٥,٦-	٥,٦-	مدغشقر
٢,٩-	٣,٠-	٦,٢-	١١,٦-	٧,٣-	٧,٢-	١٢,٩-	٦,٨-	٥,٣-	٨,٣-	ملاوي
٤,٧-	٤,٥-	٤,٩-	٨,٣-	٨,٤-	٦,٢-	٣,١-	١٠,٤-	١٠,٠-	٨,٥-	مالي
٧,٠-	٦,٨-	١,٣-	٤٧,٢-	٣٤,٦-	١٣,٦-	٣,٠	١١,٧-	٩,٠-	٢,٥-	موريتانيا
٧,٦-	٨,٨-	٥,٣-	٣,٥-	٠,٨	٢,٤	٥,٧	٣,٤	١,٥-	١,٦-	موريشيوس
٠,٢	٠,٧	٣,٤	٢,٤	١,٧	٣,٢	٣,٦	٤,٣	١,٣-	٠,٤-	المغرب
٨,٨-	٩,١-	٧,٨-	١٠,٧-	٨,٦-	١٥,١-	١٩,٣-	١٩,٤-	١٨,٢-	٢٢,٠-	جمهورية موزامبيق
١٢,٨	١٨,٥	١٥,٠	٧,٢	٩,٥	٥,١	٤,٤	١,٥	١٠,٥	٦,٩	ناميبيا
١٠,٨-	١١,٠-	٨,٦-	٩,٤-	٧,٨-	٨,٣-	٦,٣-	٤,٨-	٦,٢-	٦,٥-	النيجر
٦,٠	١,٨	١٢,٢	٩,٢	٥,٣	٢,٧-	١١,٧-	٤,٥	١١,٧	٨,٤-	نيجيريا
٦,٥-	٧,٣-	٧,٥-	٣,٢-	٣,٠-	٧,٨-	٦,٧-	٥,٩-	٥,٠-	٧,٧-	رواندا
٤٢,٠-	٤١,٢-	٤٥,٩-	١٩,٤-	١٣,٨-	١١,٤-	١٣,٩-	١٦,٤-	١٧,٥-	١٥,٧-	سان تومي وبرينسيبي
٩,٨-	٩,٦-	١٠,١-	٧,٨-	٦,١-	٦,١-	٥,٧-	٤,٤-	٦,٦-	٤,٨-	السنغال
٣٢,٤-	٣٠,٤-	٢٣,٢-	٢٧,٦-	٠,٣-	٦,٤	١٦,٣-	٢٣,٤-	٧,٣-	١٩,٨-	سيشيل
١٠,٠-	٦,٧-	٥,٧-	٧,١-	٥,٨-	٤,٨-	٢,٠-	٦,٣-	٨,٨-	٧,٩-	سيراليون
٦,٤-	٦,٧-	٦,٥-	٤,٠-	٣,٢-	١,١-	٠,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٥-	جنوب إفريقيا
٨,٥-	١٠,٧-	١٤,٧-	١٠,٧-	٦,٥-	٧,٨-	١٠,٣-	١٢,٥-	٨,٢-	٨,٨-	السودان
١,١-	٠,٢	١,٦	١,٦	٣,١	٦,٥	٤,٨	٤,٥-	٥,٤-	٢,٦-	سوازيلند
١٠,٨-	١٠,٦-	٨,٦-	٤,٥-	٣,٩-	٤,٧-	٦,٨-	٥,٠-	٥,٣-	٩,٩-	تنزانيا
٦,٣-	٦,٤-	٦,٠-	٥,٣-	٣,٠-	٤,٢-	٥,٤-	٩,٣-	٩,٠-	٣,٤-	توغو
٢,٧-	٢,٦-	٢,٣-	١,١-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٥-	٥,١-	٤,٢-	٢,٢-	تونس
٦,٣-	٢,٤-	٤,١-	٢,١-	١,٢-	٥,٨-	٤,٩-	٣,٨-	٧,١-	٩,٤-	أوغندا
٣,٠-	٠,٥-	٠,٥	١٠,٠-	١١,٨-	١٤,٨-	١٥,٣-	١٩,٩-	١٨,٢-	١٣,٧-	زامبيا
...	٠,٩-	٤,٠-	١١,٢-	٨,٣-	٢,٩-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٤	٢,٨	زيمبابوي <sup>١</sup>

الحساب الجاري: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ١٢أ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٧,٥-	٧,٣-	٦,٦-	٥,٢-	٥,٩-	٤,٥-	٣,٥-	٢,٧-	٥,٣-	٤,٤-	أوروبا الوسطى والشرقية
٦,٥-	٧,٤-	٥,٩-	٦,٥-	٣,٩-	٥,٣-	٧,١-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٢	ألبانيا
١٥,٠-	١٥,٣-	١١,٥-	٢١,٧-	١٩,٧-	٢٠,٩-	١٩,١-	١٣,٣-	٧,٥-	٨,٣-	البوسنة والهرسك
١٩,٠-	٢٠,٣-	١٥,٨-	١٢,٠-	٦,٦-	٥,٥-	٢,٤-	٥,٦-	٥,٦-	٥,٠-	بلغاريا
٨,٨-	٨,٤-	٧,٨-	٦,٤-	٥,١-	٦,١-	٨,٣-	٣,٦-	٢,٥-	٧,١-	كرواتيا
٣,٥-	٣,٤-	٣,١-	١,٦-	٥,٢-	٦,٣-	٥,٧-	٥,٣-	٤,٧-	٢,٤-	الجمهورية التشيكية
١٥,٩-	١٦,٩-	١٥,٥-	١٠,٠-	١٢,٣-	١١,٣-	١٠,٦-	٥,٢-	٥,٤-	٤,٤-	إستونيا
٥,١-	٥,٦-	٦,٥-	٦,٨-	٨,٤-	٧,٩-	٧,٠-	٦,٠-	٨,٤-	٧,٨-	هنغاريا
٢٧,٣-	٢٥,٣-	٢١,١-	١٢,٦-	١٢,٩-	٨,٢-	٦,٦-	٧,٦-	٤,٨-	٨,٩-	لاتفيا
١٢,٦-	١٤,٠-	١٠,٩-	٧,١-	٧,٧-	٦,٩-	٥,٢-	٤,٧-	٥,٩-	١١,٠-	ليتوانيا
٥,٩-	٢,٨-	٠,٤-	١,٣-	٧,٧-	٣,٣-	٩,٤-	٧,٢-	١,٩-	٢,٧-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٨,٢-	٩,٤-	٦,١-	٨,٠-	٦,٣-	٢,٨-	٢,٧	٣,٨-	١٢,٥-	٣,٧-	مالطة
٥,١-	٣,٧-	٢,٣-	١,٧-	٤,٢-	٢,١-	٢,٥-	٢,٨-	٥,٨-	٧,٤-	بولندا
١٣,٢-	١٣,٨-	١٠,٣-	٨,٧-	٨,٤-	٥,٨-	٣,٣-	٥,٥-	٣,٧-	٤,١-	رومانيا
١٥,٠-	١٤,٧-	١١,٥-	٨,٥-	١١,٧-	٧,٠-	٧,٩-	٢,٤-	١,٧-	٤,١-	صربيا
٤,٥-	٥,٣-	٨,٣-	٨,٦-	٧,٨-	٦,٠-	٨,٠-	٨,٣-	٣,٣-	٤,٨-	الجمهورية السلوفاكية
٧,٠-	٧,٥-	٧,٩-	٦,٢-	٥,٢-	٣,٣-	٠,٨-	٢,٤	٥,٠-	٠,٧-	تركيا
٣,٠	٤,٨	٧,٦	٨,٨	٨,٢	٦,٣	٦,٥	٨,٠	١٣,٦	٨,٢	كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>
٣,٣	٥,٩	٩,٧	١١,١	١٠,١	٨,٢	٨,٤	١١,١	١٨,٠	١٢,٦	روسيا
١,٩	١,٢	١,٠	١,٦	٢,٢	٠,٤	٠,٩	٠,٨-	١,٥	٠,٩-	ما عدا روسيا
٤,٢-	٤,٠-	١,٤-	٣,٩-	٤,٥-	٦,٨-	٦,٢-	٩,٥-	١٤,٦-	١٦,٦-	أرمينيا
٣٩,٩	٣١,٤	١٥,٧	١,٣	٢٩,٨-	٢٧,٨-	١٢,٣-	٠,٩-	٣,٥-	١٣,١-	أذربيجان
٨,١-	٧,٩-	٤,١-	١,٦	٥,٢-	٢,٤-	٢,١-	٣,٢-	٢,٧-	١,٦-	بيلاروس
١٥,٢-	١٥,٧-	١٣,٨-	٩,٨-	١٢,٢-	٩,٣-	٨,٤-	٦,٤-	٧,٩-	١٠,٠-	جورجيا
١,١-	٢,٢-	٢,٢-	١,٨-	٠,٨	٠,٩-	٤,٢-	٥,٤-	٣,٠	٠,٢-	كازاخستان
١٥,١-	١٧,٩-	٦,٦-	٣,٢	٤,٩	٢,٢-	٤,٠-	١,٥-	٤,٣-	١٤,٥-	جمهورية قيرغيزستان
٧,٣-	٨,٠-	١٢,٠-	١٠,٣-	٢,٣-	٦,٦-	٤,٠-	١,٧-	٧,٦-	٥,٨-	مولدوفا
١٨,٠-	٢,١	٧,٠	١,٣	١,٥	٦,٨-	٨,٥-	٦,٦-	٥,٠-	٥,٨-	منغوليا
١٢,٦-	١١,٦-	٢,٩-	٢,٥-	٣,٩-	١,٣-	٣,٥-	٤,٩-	١,٦-	٠,٩-	طاجيكستان
١٢,٥	١٣,٠	١٥,٢	٥,١	٠,٦	٢,٧	٦,٧	١,٧	٨,٢	١٤,٨-	تركمانستان
٦,٢-	٣,٥-	١,٥-	٢,٩	١٠,٦	٥,٨	٧,٥	٣,٧	٤,٧	٥,٣	أوكرانيا
٢١,٠	٢١,١	١٨,٨	١٣,٦	١٠,١	٨,٧	١,٢	١,٠-	١,٨	١,٠-	أوزبكستان

الملحق الإحصائي

الجدول ١٢أ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٧,٠	٦,٩	٥,٩	٤,١	٢,٦	٢,٨	٢,٤	١,٥	١,٧	١,٨	آسيا النامية
٢,٤-	١,٤-	١,٤-	٠,٥	٣,٧	٣,٠	٣,٧-	...	...	...	جمهورية أفغانستان الإسلامية
٠,٨	١,٣	١,٢	—	٠,٣-	٠,٣	٠,٣	٠,٩-	١,٤-	٠,٩-	بنغلاديش
٦,٦	١٠,٣	٤,٤	١٤,٩-	٢٠,١-	١٢,٥-	١٣,٦-	١١,٢-	٩,٧-	٤,٢-	بوتان
٥٥,٩	٥٥,٢	٥٥,٢	٥٦,٠	٤٧,٩	٤٩,٦	٤٢,٥	٥١,٥	٤٨,٦	٣٣,٧	بروني دار السلام
٤,٤-	٢,٨-	٢,٠-	٤,٢-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٤-	١,٢-	٢,٨-	٥,٠-	كمبوديا
١٢,٢	١١,٧	٩,٤	٧,٢	٣,٦	٢,٨	٢,٤	١,٣	١,٧	١,٤	الصين
٢١,٣-	٢٢,٨-	٢٠,٠-	١٠,٨-	١١,٠-	٣,٦-	١,٦-	٣,٣-	٥,٧-	٣,٨-	فيجي
٢,٦-	٢,١-	١,١-	١,٠-	٠,١	١,٥	١,٤	٠,٣	١,٠-	٠,٧-	الهند
١,٢	١,٦	٢,٧	٠,١	٠,٦	٣,٥	٤,٠	٤,٣	٤,٨	٣,٧	إندونيسيا
٥١,٧-	٥٠,٧-	٣٧,٩-	٣٩,٩-	٣,٠-	١٢,٥	١٠,٧	٢٢,٠	١,٢-	١٦,٥	كيريباتي
٢١,١-	٢٢,٩-	١٣,٣-	٢٠,٢-	١٤,٣-	٨,١-	٧,٢-	٨,٢-	١٠,٦-	٤,٠-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٣,٣	١٤,٤	١٧,٢	١٥,٣	١٢,٦	١٢,٧	٨,٤	٨,٣	٩,٤	١٥,٩	ماليزيا
٣٦,٦-	٤٠,٥-	٤٠,٧-	٣٥,٨-	١٦,٥-	٤,٦-	٥,٦-	٩,٤-	٨,٢-	١٣,٤-	ملاياف
٤,٨	٦,٩	٧,٢	٣,٧	٢,٤	١,٠-	٠,٢	٢,٤-	٠,٨-	٥,٩-	ميانمار
٢,٤	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٧	٢,٤	٤,٢	٤,٥	٣,٢	٤,٣	نيبال
٤,٩-	٤,٩-	٣,٩-	١,٤-	١,٨	٤,٩	٣,٩	٠,٤	٠,٣-	٢,٦-	باكستان
٤,٠	٧,٨	٥,٣	٣,٩	٢,٢	٤,٥	١,٠-	٦,٥	٨,٥	٢,٨	بابوا غينيا الجديدة
٢,٦	٣,٨	٤,٣	٢,٠	١,٩	٠,٤	٠,٥-	٢,٥-	٢,٩-	٣,٨-	الفلين
١,٠-	٦,٢-	٦,٢-	٢,٤	٠,٥	١,٠-	١,١-	٠,١	١,٠	٢,٠	ساموا
٢٧,٥-	٤٠,٠-	٢٦,٥-	٢٤,٢-	٣,١	٢,٥-	١٠,٢-	١٠,٩-	١٠,٦-	٤,٣	جزر سليمان
٤,٨-	٥,١-	٥,٠-	٢,٨-	٣,٢-	٠,٤-	١,٤-	١,١-	٦,٥-	٣,٦-	سري لانكا
٢,٢	٣,٧	١,٦	٤,٥-	١,٧	٣,٤	٣,٧	٤,٤	٧,٦	١٠,٢	تايلند
١٧٢,٢	١٤٩,٧	١١٨,٢	٨٣,٦	٣٠,٤	٢٥,٤-	٣٧,٢-	٥٢,٨-	٦٠,٢-	٢,١	جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية
١٩,٠-	١٠,٥-	٨,٢-	٢,٦-	٤,٢	٣,١-	٥,١	٩,٥-	٦,٢-	٠,٦-	تونغا
١٣,٧-	١٣,٢-	٨,٠-	١٠,٠-	٧,٣-	١٠,٧-	٩,٧-	٢,٠	٢,٠	٤,٩-	فانواتو
٣,٢-	٣,٢-	٠,٣-	٠,٩-	٣,٤-	٤,٩-	١,٩-	١,٦	٢,٣	٤,٥	فييت نام
١٦,٠	١٦,٧	١٩,٧	١٩,٤	١١,٧	٨,٣	٤,٨	٦,٣	١١,٤	٢,٧	الشرق الأوسط
١٥,٢	١٧,٢	١٢,٨	١١,٩	٤,٠	٢,٣	٠,٤-	٣,٠	١٠,٦	٠,٣-	البحرين
٠,٨	١,٤	٠,٨	٣,٢	٤,٣	٢,٤	٠,٧	—	١,٢-	١,٩-	مصر
٦,٦	٧,٦	٨,٧	٨,٨	٠,٩	٠,٦	٣,١	٥,٢	١٣,٠	٦,٣	جمهورية إيران الإسلامية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	العراق
١١,٩-	١٢,٦-	١٤,٠-	١٧,٩-	—	١١,٦	٥,٦	٠,١-	٠,٧	٥,٠	الأردن
٣٥,٣	٣٧,٨	٤٣,٠	٤٠,٥	٣٠,٦	١٩,٧	١١,٢	٢٣,٩	٣٨,٩	١٦,٨	الكويت
٩,٤-	١٠,٦-	٦,٢-	١٣,٦-	١٥,٥-	١٣,٢-	١٤,٢-	١٩,٣-	١٧,٢-	١٩,٠-	لبنان
٣٠,٧	٢٩,٩	٤٨,١	٤١,٦	٢٤,٣	٢١,٥	٣,٣	١٣,٣	٣٢,٢	١٤,٠	ليبيا
٧,١	٤,١	٨,٤	٨,٧	١,٢	٣,٩	٦,٩	٩,٨	١٥,٥	٢,٩-	عمان
٣٥,٧	٣٣,٨	٣١,٠	٣٣,٤	٢٢,٤	٢٥,٣	٢١,٩	٢٧,٣	٢٣,٢	١٢,٥	قطر
٢٠,١	٢٢,٢	٢٧,٤	٢٨,٥	٢٠,٧	١٣,١	٦,٣	٥,١	٧,٦	٠,٣	المملكة العربية السعودية
٦,٦-	٥,٦-	٦,١-	٤,١-	٣,٢-	٠,٨	٧,٢	٥,٧	٥,٢	١,٦	الجمهورية العربية السورية
٢٣,٠	٢٢,٦	٢٢,٠	١٨,٣	١٠,٠	٨,٦	٥,٠	٩,٥	١٧,٣	١,٦	الإمارات العربية المتحدة
٠,٦-	٢,٩-	٣,٢	٣,٨	١,٦	١,٥	٤,١	٦,٨	١٣,٨	٧,٢	اليمن

الحساب الجاري: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ١٢ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
—	٠,٦	١,٥	١,٤	١,٠	٠,٤	٠,٩-	٢,٨-	٢,٤-	٣,١-	نصف الكرة الغربي
١٠,٧-	١٤,٢-	١٦,٥-	١١,٩-	٨,٣-	١٢,٩-	١١,٥-	٨,٠-	٣,٢-	٣,١-	أنتيغوا وبربودا
٠,٤	٠,٩	٢,٥	١,٩	٢,١	٦,٣	٨,٩	١,٤-	٣,٢-	٤,٢-	الأرجنتين
١٦,٥-	٢١,١-	٢٥,٤-	١٤,٣-	٥,٤-	٨,٦-	٧,٨-	١١,٦-	١٠,٤-	٥,١-	جزر اليفهاما
٨,٥-	٨,٦-	٨,٤-	١٢,٥-	١٢,٤-	٦,٣-	٦,٨-	٤,٤-	٥,٧-	٥,٩-	بربادوس
٣,١-	٣,٠-	٢,٠-	١٤,٤-	١٤,٨-	١٨,٢-	١٧,٧-	٢١,٩-	٢٠,٣-	١٠,١-	بليز
٩,٩	١٥,١	١١,٧	٦,٥	٣,٨	١,٠	٤,١-	٣,٤-	٥,٣-	٥,٩-	بوليفيا
٠,٣	٠,٨	١,٢	١,٦	١,٨	٠,٨	١,٥-	٤,٢-	٣,٨-	٤,٣-	البرازيل
٢,٣	٣,٧	٣,٦	١,١	٢,٢	١,١-	٠,٩-	١,٦-	١,٢-	٠,١	شيلي
٣,٥-	٣,٩-	٢,١-	١,٥-	٠,٩-	١,٢-	١,٧-	١,٣-	٠,٩	٠,٨	كولومبيا
٥,٠-	٤,٨-	٤,٩-	٤,٨-	٤,٣-	٥,٠-	٥,١-	٣,٧-	٤,٣-	٣,٨-	كوستاريكا
٢٢,٦-	٢٠,٠-	٢٢,٨-	٣٤,٧-	٢٠,٣-	١٥,٣-	١٦,١-	٢٢,٠-	٢٣,٢-	٢٠,٣-	دومينيكا
٢,٣-	٣,٤-	٣,٢-	١,٤-	٦,١	٦,٠	٣,٧-	٣,٤-	٥,١-	٥,١-	الجمهورية الدومينيكية
٢,٥	٢,٤	٣,٦	٠,٨	١,٧-	١,٥-	٤,٨-	٣,٢-	٥,٣	٤,٦	إكوادور
٥,٠-	٤,٩-	٤,٧-	٤,٦-	٤,٠-	٤,٧-	٢,٨-	١,١-	٣,٣-	١,٩-	السلفادور
٢٥,١-	٢٨,٥-	٢٣,٩-	٢٤,٧-	١٢,٤-	٣٢,٣-	٣٢,٠-	٢٦,٦-	٢١,٥-	١٤,١-	غرينادا
٤,٧-	٥,١-	٥,٢-	٥,١-	٥,١-	٤,٧-	٥,٩-	٦,٧-	٦,١-	٦,٢-	غواتيمالا
١٧,٠-	١٩,٧-	١٧,٥-	١٥,٥-	٦,٢-	٨,٨-	١٣,٤-	١٥,٧-	١٤,١-	٨,١-	غيانا
١,٥	٢,١	٠,٦	١,٨	١,٥-	١,٦-	١,٣-	١,٩-	١,٢-	٠,٧-	هايتي
٥,٠-	٥,٥-	١,٦-	٠,٩-	٦,٠-	٤,٠-	٣,١-	٤,١-	٣,٩-	٤,٤-	هندوراس
١٠,٨-	١٠,٩-	١١,١-	١١,٢-	٥,٨-	٩,٤-	١٠,٣-	١٠,٧-	٤,٩-	٣,٩-	جامايكا
١,١-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٦-	١,٠-	١,٤-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٩-	المكسيك
١٦,٣-	١٥,٨-	١٥,٨-	١٤,٩-	١٢,٦-	١٥,٧-	١٧,٧-	١٩,٤-	٢٠,١-	٢٤,٩-	نيكاراغوا
٦,٦-	٥,٤-	٣,٨-	٥,٠-	٧,٥-	٤,٥-	٠,٨-	١,٥-	٥,٩-	١٠,١-	بنما
٠,٣-	٠,٢-	٢,٠-	٠,١	٢,٠	٢,٣	١,٨	٤,١-	٢,٣-	٢,٣-	باراغواي
١,١	١,٣	٢,٨	١,٤	—	١,٥-	١,٩-	٢,١-	٢,٨-	٣,٤-	بيرو
٢٩,٧-	٣٠,٧-	٢٨,٨-	٢٢,٦-	٢٠,٢-	٣٤,٩-	٣٩,١-	٣٢,٠-	٢١,٠-	٢٢,٤-	سانت كيتس ونيفس
١٨,٢-	٢٠,١-	٢٢,٢-	١٧,١-	١٠,٩-	١٩,٧-	١٥,١-	١٥,٧-	١٣,٤-	١٦,٦-	سانت لوسيا
٢٩,٩-	٢٦,٧-	٢٦,٤-	٢٤,٠-	٢٥,١-	٢٠,٨-	١١,٥-	١٠,٤-	٧,١-	٢٠,٦-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,٧-	٢,٤	٥,٠	١٠,٨-	٤,١-	١٠,٨-	٥,٦-	١٥,٢-	٣,٨-	١٩,٠-	سورينام
١٧,٢	١٩,٧	٢٥,٦	٢٣,٨	١٣,٠	٨,٨	١,٦	٥,٩	٦,٦	٠,٥	ترينيداد وتوباغو
٢,٨-	٢,٨-	٢,٤-	—	٠,٣	٠,٥-	٣,٢	٢,٩-	٢,٨-	٢,٤-	أوروغواي
٤,١	٧,٨	١٥,٠	١٧,٨	١٣,٨	١٤,١	٨,٢	١,٦	١٠,١	٢,٢	فنزويلا

<sup>١</sup> نظرا للاتجاهات الأخيرة، ليست هناك إمكانية للتنبؤ بإجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة، ومن ثم لا يبين الجدول توقعات عام ٢٠٠٨.

<sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ١٣- بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: صافي التدفقات الرأسمالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	متوسط ١٩٩٨-١٩٩٦	
<b>بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>											
٢٩١,٣	٤٩٥,٤	٢٢٠,٩	٢٧١,١	٢٣٩,٤	١٦٨,٣	٩٠,١	٨٠,٦	٧٢,١	٧٤,٤	١٦٧,٠	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>١</sup>
٢٩٣,٩	٣٠٢,٢	٢٥٨,٣	٢٦٢,٧	١٩١,٥	١٦٤,٤	١٥٤,٧	١٨٥,٩	١٧٠,٠	١٧٧,٥	١٤٢,٢	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٩٣,١-	٢٠,٦	١١١,٩-	٢٣,٣	٢١,١	١١,٧-	٩١,٣-	٧٩,٨-	١٢,٥	٦٤,٠	٦١,٧	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٨٨,٨	١٧١,٠	٧٣,٦	١٧,٠-	٢٥,١	١٤,٥	٢٦,٠	٢٥,٨-	١١٠,٦-	١٦٦,٨-	٣٦,٧-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
١٤١,٢-	١٣٢,١-	١٦٥,٨-	١٤٦,٤-	٦٧,٢-	٤٨,٧-	٢,٧-	٠,١	٣٢,٣-	١٨,٢	١٠,٨	التدفقات الرسمية، صافية <sup>٢</sup>
٨٨٧,١-	١٠٨٥,٣-	٧٥٤,٢-	٥٩٥,٣-	٥٠٩,٢-	٣٥٩,٧-	١٩٥,٤-	١٢٢,٦-	١٣٧,٦-	٩٨,١-	٦٧,٨-	التغير في الاحتياطيات <sup>٣</sup>
للمتكررة											
٧١٥,٨	٦٨٩,٩	٦٩١,٧	٥٢٢,٤	٢٩٨,٣	٢٢٧,٧	١٣٣,٠	٨٧,٥	١٢٤,٢	٣٦,٤	٧٠,٩-	الحساب الجاري <sup>٤</sup>
<b>إفريقيا</b>											
٤٥,٩	٤٢,١	١٧,٣	٢٦,٥	١٧,٢	٧,٠	٥,٤	٧,١	١,٦	٨,٩	٦,٥	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>٢</sup>
٢٧,٧	٢٧,١	٢٠,٤	٢٤,٢	١٦,٨	١٧,٢	١٣,٥	٢٣,٢	٧,٨	٨,٦	٥,٨	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٤,٩	١١,٧	١٧,٩	٣,٧	٥,٣	٠,٥-	١,٦-	٧,٩-	١,٨-	٩,١	٥,٠	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٣,٣	٣,٣	٢٠,٩-	١,٤-	٤,٩-	٩,٧-	٦,٦-	٨,١-	٤,٤-	٨,٨-	٤,٣-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٥,٥	٥,٥	١١,٧-	٦,٤-	٠,١-	٣,٥	٣,٧	١,٤	١,٢	٤,٠	٤,٩	التدفقات الرسمية، صافية <sup>٢</sup>
٦٣,٠-	٥٢,١-	٥٤,٧-	٤٣,٤-	٣١,٩-	١١,٦-	٥,٨-	١٠,٣-	١٣,٦-	٠,٦-	٥,٠-	التغير في الاحتياطيات <sup>٣</sup>
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>											
١٤٥,٥	١٤٠,٥	١٢٢,٤	١١٦,١	٧٥,٣	٥٣,٧	٥٣,٨	١٠,٩	٣٨,٥	٣٥,٧	٢٧,١	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>٢</sup>
٦٨,٤	٦٨,٦	٦٧,٢	٥١,٧	٣٦,٢	١٧,٥	٢٤,١	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٢,٥	١٤,٨	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٧,٠	٥,٨	٧,٧	١٨,٩	٢٦,٣	٦,٤	١,٧	٠,٤	٣,٠	٥,٣	١,٧	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٥٨,٣	٦٤,٦	٤٦,٦	٤٣,٤	١١,١	٢٨,٧	٢٧,٢	١٣,٨-	١١,٣	٨,٢	١٠,٧	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٣,١-	٣,٠-	٤,٩-	٨,٣-	٦,٦-	٥,١-	٧,٥-	٦,٠	١,٦	٢,٤-	٠,٥-	التدفقات الرسمية، صافية <sup>٢</sup>
٢٣,٢-	٢٧,١-	٢٢,٧-	٤٧,٠-	١٤,٥-	١٢,٩-	١٨,٤-	٣,٠-	٦,٠-	١٢,١-	٨,٩-	التغير في الاحتياطيات <sup>٣</sup>
<b>كومنولث الدول المستقلة</b>											
٤٢,٨	٨٢,٤	٥٨,٨	٣٤,٤	٧,٦	١٨,٣	١٥,٨	٧,١	٢٧,٤-	١٣,٣-	٥,٧-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>٢</sup>
٢٤,٥	١٣,٨	٢٢,٧	١١,٤	١٣,٠	٥,٤	٥,٢	٤,٩	٢,٣	٤,٧	٥,٥	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٦,١	١٣,٨	١٢,٧	٣,١-	٨,١	٠,٥-	٠,٤	١,٢-	١٠,٠-	٠,٩-	٣,٢	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
١٢,٣	٥٥,٨	٢٣,٤	٢٦,٢	١٣,٦-	١٣,٤	١٠,٣	٣,٣	١٩,٧-	١٧,١-	١٣,٣-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٥,٥-	٥,٣-	٢٩,٦-	٢٢,٢-	٧,٣-	٨,٩-	١٠,٤-	٤,٩-	٥,٨-	١,٨-	١,٠-	التدفقات الرسمية، صافية <sup>٢</sup>
٩٤,٠-	١٥٣,٣-	١٢٩,١-	٧٧,٢-	٥٤,٨-	٣٢,٧-	١٥,١-	١٤,٤-	٢٠,٤-	٦,٥-	٥,٤	التغير في الاحتياطيات <sup>٣</sup>
<b>آسيا الصاعدة<sup>١</sup></b>											
٥,١	١٥٧,٢	٤٠,٥	٨٣,٣	١٤٦,٨	٦٥,٣	٢٤,٤	٢٣,٣	٥,٩	٢,٩-	٤١,٠	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>٢</sup>
٩٤,١	٩٧,٧	١٠٣,٠	١٠٧,٠	٦٦,٩	٧٠,٢	٥٣,٤	٥٣,١	٦٠,٨	٧١,٤	٥٦,٠	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٤٦,١-	٢٦,٧-	١٢٠,٨-	١٣,٥-	١١,٨	٧,٩	٦٠,٠-	٥٠,١-	١٩,٧	٥٤,١	١٦,٠	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٥٥,١	٨٦,٢	٥٩,٣	١٠,٢-	٦٨,١	١٢,٩-	٣١,١	٢٠,٣	٧٤,٦-	١٢٨,٣-	٣١,٠-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
١٧,٦-	١٧,٠-	٢٢,٥-	٢١,٠-	١٣,٢-	١٧,٨-	٣,٠	١٣,٠-	١,٧-	٦,٥	٤,٢	التدفقات الرسمية، صافية <sup>٢</sup>
٥١٩,٧-	٦٢٤,٠-	٣٧٣,٩-	٢٨٨,٩-	٣٤٠,١-	٢٣٦,٠-	١٥٤,٧-	٨٥,٨-	٥٩,٤-	٨٤,٨-	٤٥,٣-	التغير في الاحتياطيات <sup>٣</sup>
<b>الشرق الأوسط<sup>١</sup></b>											
٤,٥	١٠,٦-	٢٨,١-	٢٤,٥-	٢٢,١-	١,٧	٢٠,٧-	٦,٩-	٨,٩-	٤,٧-	١٣,٢	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>٢</sup>
٢٣,٤	٢٤,١	١٧,٩	١٨,١	١٠,١	١٧,٧	٩,٦	١٢,٣	٤,٩	٤,٢	٦,٩	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٠,٥	٣,٦-	١٥,٧-	١٠,٧-	١٤,٧-	١٤,٩-	١٦,٨-	١٣,٣-	٠,١	٨,٥-	٢,٠	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٢٩,٤-	٣١,١-	٣٠,٣-	٣١,٩-	١٧,٥-	١,١-	١٣,٤-	٥,٩-	١٣,٩-	٠,٥-	٤,٤	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
١٢١,٠-	١١١,٩-	٧٨,٧-	٥٨,١-	٣١,٣-	٢٣,٧-	٩,٥-	١٤,٣-	٢٠,٩-	٧,٥	٠,٢-	التدفقات الرسمية، صافية <sup>٢</sup>
١٣٦,١-	١١٥,٩-	١٢٥,٣-	١٠٦,٥-	٤٥,٧-	٣٣,٤-	٣,١-	١١,٠-	٣١,٢-	٠,٨-	٨,٢-	التغير في الاحتياطيات <sup>٣</sup>
<b>نصف الكرة الغربي</b>											
٤٧,٥	٨٣,٧	٩,٩	٣٥,٣	١٤,٥	٢٢,٢	١١,٥	٣٩,١	٦٢,٤	٥٠,٧	٨٤,٧	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>٢</sup>
٥٥,٨	٧١,٩	٢٨,٠	٥٠,٤	٤٨,٦	٣٦,٣	٤٩,٠	٦٨,٤	٧٠,٢	٦٦,١	٥٣,١	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٤,٥	١٩,٤	١٣,٧-	٢٨,١	١٥,٨-	١٠,٢-	١٤,٩-	٧,٦-	١,٥	٤,٩	٣٤,٩	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
١٢,٧-	٧,٦-	٤,٤-	٤٣,١-	١٨,٢-	٣,٩-	٢٢,٦-	٢١,٦-	٩,٣-	٢٠,٢-	٣,٣-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٠,٦	٠,٤-	١٨,٤-	٣٠,٥-	٨,٦-	٤,٤	١٨,١	٢٤,٩	٦,٧-	٤,٤	٣,٤	التدفقات الرسمية، صافية <sup>٢</sup>
٥١,١-	١١٣,٠-	٤٨,٦-	٣٢,٤-	٢٢,٣-	٣٣,٠-	١,٦	١,٩	٧,٠-	٦,٦	٥,٨-	التغير في الاحتياطيات <sup>٣</sup>
للمتكررة											
<b>البلدان المصدرة للوقود</b>											
١٥,٤	٣٤,٦	١٨,٠-	١٤,٠-	٢٤,٨-	٥,٧	١٥,٢-	٩,١-	٤٧,٣-	٢٥,٦-	٤,١-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>٢</sup>
<b>بلدان أخرى</b>											
٢٧٥,٩	٤٦٠,٧	٢٣٨,٩	٢٨٥,١	٢٦٤,١	١٦٢,٥	١٠٥,٣	٨٩,٦	١١٩,٤	١٠٠,٠	١٧١,١	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية <sup>٢</sup>

<sup>١</sup> يتألف صافي التدفقات الرأسمالية من صافي الاستثمار المباشر، وصافي استثمار الحافظة، وصافي تدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل بما في ذلك الاقتراض الرسمي والخاص. ويشمل هذا الجدول منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وإسرائيل، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية.

<sup>٢</sup> نظراً لمحدودية البيانات، قد يشتمل بند «تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية» على بعض التدفقات الرسمية.

<sup>٣</sup> لا يشمل المنح ويشتمل على الاستثمارات الخارجية لهيئات الاستثمار الرسمية.

<sup>٤</sup> تشير علامة «ناقص» إلى زيادة.

<sup>٥</sup> مجموع رصيد الحساب الجاري، وصافي التدفقات الرأسمالية الخاصة، وصافي التدفقات الرسمية، والتغير في الاحتياطيات يساوي، بالإشارة العكسية، مجموع الحساب الرأسمالي وينود السهو والخطأ. وللإطلاع على موازين الحساب الجاري للمناطق، راجع الجدول ١٠ من الملحق الإحصائي.

<sup>٦</sup> تتألف من بلدان آسيا النامية والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة.

<sup>٧</sup> تشمل إسرائيل.

التمويل الخارجي: حسب المجموعات الإقليمية

الجدول ١٤أ - بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: التدفقات الرأسمالية الخاصة  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	متوسط ٩٨-١٩٩٦	
											<b>بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>
٢٩١,٣	٤٩٥,٤	٢٢٠,٩	٢٧١,١	٢٣٩,٤	١٦٨,٣	٩٠,١	٨٠,٦	٧٢,١	٧٤,٤	١٦٧,٠	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١,٢٥٩,١	١,٣٣٦,٨	١,١١١,٢	٨٠٩,٣	٦٣٢,٠	٤١٨,٤	١٧٤,١	١٦٣,٨	٣١٥,٧	٢٠٢,٩	٣٢٤,٠	التدفقات الداخلة
٩٦٧,٨-	٨٤١,٥-	٨٩٠,١-	٥٣٨,٦-	٣٩٤,٤-	٢٥٤,١-	٨٣,٦-	٨٩,٤-	٢٤٣,٣-	١٣٧,٨-	١٤٨,٣-	التدفقات الخارجة
											<b>إفريقيا</b>
٤٥,٩	٤٢,١	١٧,٣	٢٦,٥	١٧,٢	٧,٠	٥,٤	٧,١	١,٦	٨,٩	٦,٥	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
٧٥,١	٦٥,٨	٥٦,٠	٤٠,٨	٢٩,٧	٢١,٤	١٦,٣	١٩,٤	١٠,٣	٢١,٨	١٦,٢	التدفقات الداخلة
٢٩,٢-	٢٣,٧-	٣٨,٦-	١٤,٣-	١٢,٥-	١٤,٤-	١١,٠-	١٢,٣-	٨,٧-	١٢,٩-	٥,٩-	التدفقات الخارجة
											<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>
١٤٥,٥	١٤٠,٥	١٢٢,٤	١١٦,١	٧٥,٣	٥٣,٧	٥٣,٨	١٠,٩	٣٨,٥	٣٥,٧	٢٧,١	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١٦٦,١	١٧١,٣	١٦٩,٦	١٣٦,٢	١٠٤,٦	٦٤,٢	٥٥,٠	١٩,٩	٤٨,٥	٤٤,١	٢٩,٣	التدفقات الداخلة
٢٠,٤-	٣٠,٥-	٤٦,٧-	١٩,٦-	٢٩,٣-	١٠,٢-	١,٠-	٨,٩-	٩,٨-	٨,٠-	١,٢-	التدفقات الخارجة
											<b>دول الكومنولث المستقلة<sup>١</sup></b>
٤٢,٨	٨٢,٤	٥٨,٨	٣٤,٤	٧,٦	١٨,٣	١٥,٨	٧,١	٢٧,٤-	١٣,٣-	٥,٧-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١٥٢,٨	١٨٠,٢	١٦٣,٣	١١٤,٥	٦٧,١	٤٦,١	٢٢,٥	١٠,٩	٢,٧-	٢,٨	١٦,٧	التدفقات الداخلة
١١٠,٠-	٩٧,٨-	١٠٤,٤-	٨٠,٠-	٥٩,٥-	٢٧,٨-	٦,٧-	٣,٨-	٢٤,٧-	١٦,١-	١,١-	التدفقات الخارجة
											<b>آسيا الصاعدة<sup>٢</sup></b>
٥,١	١٥٧,٢	٤٠,٥	٨٣,٣	١٤٦,٨	٦٥,٣	٢٤,٤	٢٣,٣	٥,٩	٢,٩-	٤١,٠	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
٦٤١,٥	٦٤١,٠	٥٠٨,٠	٣٦٦,٦	٣٠٩,١	٢٠٩,٩	٦٦,١	٤٧,٥	١٣٦,٢	٥١,٠	١٢٤,٣	التدفقات الداخلة
٦٣٦,٩-	٤٨٤,٣-	٤٦٨,٠-	٢٨٥,٥-	١٦٤,١-	١٤٩,١-	٤١,٧-	٢٩,٨-	١٣٠,٣-	٦٣,٢-	٧٤,٨-	التدفقات الخارجة
											<b>الشرق الأوسط<sup>٣</sup></b>
٤,٥	١٠,٦-	٢٨,١-	٢٤,٥-	٢٢,١-	١,٧	٢٠,٧-	٦,٩-	٨,٩-	٤,٧-	١٣,٣	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١١٥,٣	١٠٥,٥	١١١,٤	٦٤,٣	٥٧,٣	٣١,١	١٠,٦-	٣,٥-	٣٨,٢	٥,٨-	٢٣,٩	التدفقات الداخلة
١١٠,٨-	١١٦,١-	١٣٩,٥-	٨٨,٨-	٧٩,٣-	٢٩,٣-	١٠,١-	٣,٥-	٤٧,١-	١,١	١٠,٦-	التدفقات الخارجة
											<b>نصف الكرة الغربي</b>
٤٧,٥	٨٣,٧	٩,٩	٣٥,٣	١٤,٥	٢٢,٢	١١,٥	٣٩,١	٦٢,٤	٥٠,٧	٨٤,٧	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١٠٨,٣	١٧٣,٠	١٠٣,٠	٨٦,٩	٦٤,٣	٤٥,٦	٢٤,٧	٦٩,٦	٨٥,٢	٨٩,٠	١١٣,٥	التدفقات الداخلة
٦٠,٨-	٨٩,٢-	٩٣,١-	٥١,٦-	٤٩,٧-	٢٣,٤-	١٣,٣-	٣٠,٥-	٢٢,٨-	٣٨,٣-	١٠,٤-	التدفقات الخارجة

<sup>١</sup> تتألف التدفقات الرأسمالية الخاصة من الاستثمار المباشر، واستثمار الحافطة، وتدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ويشمل هذا الجدول منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وإسرائيل، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية.

<sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٣</sup> تتألف من بلدان آسيا النامية والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة.

<sup>٤</sup> تشمل إسرائيل.



الجدول ١٥١- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: الاحتياطيات<sup>١</sup>

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
بمليارات الدولارات الأمريكية										
٤,٩٤٢,٥	٤,٠٩٤,٦	٣,٠٤٤,٠	٢,٣٤١,٤	١,٨٥٠,٩	١,٣٩٨,٢	١,٠٧٥,٠	٨٩٧,٥	٨٠٢,٥	٧١٣,٣	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٣٣٠,١	٢٦٧,٢	٢١٥,٠	١٦٠,٣	١٢٦,٣	٩٠,٣	٧٢,٠	٦٤,٤	٥٤,٢	٤٢,١	إفريقيا
١٧٣,٢	١٣٨,٥	١١٤,٧	٨٣,١	٦٢,٤	٤٠,٠	٣٦,١	٣٥,٦	٣٥,٢	٢٩,٢	جنوب الصحراء
٧٣,٨	٥٩,٣	٤٩,٣	٣٦,١	٣٢,١	٢٦,١	٢٢,٥	١٨,٨	١٩,٠	١٧,٣	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٢٧٧,٧	٢٥٤,٥	٢٢٧,٤	٢٠٤,٧	١٧٤,٧	١٥١,٨	١٢٣,٩	٩٣,٠	٩٢,٧	٩٠,٦	أوروبا الوسطى والشرقية
٥٩٠,٨	٤٩٦,٨	٣٤٣,٥	٢١٤,٥	١٤٨,٥	٩٢,٤	٥٨,١	٤٣,٩	٣٣,٢	١٦,٥	كومنولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>
٥٠٠,٨	٤١٩,٥	٢٨٤,٠	١٧٦,٥	١٢١,٥	٧٣,٨	٤٤,٦	٣٣,١	٢٤,٨	٩,١	روسيا
٩٠,٠	٧٧,٣	٥٩,٦	٣٨,٠	٢٧,٠	١٨,٦	١٣,٥	١٠,٨	٨,٤	٧,٤	ما عدا روسيا
٢,٥٤٨,٨	٢,٠٦٨,٠	١,٤٧٨,٠	١,١٥٥,٣	٩٣٢,٩	٦٦٩,٧	٤٩٦,٢	٣٧٩,٥	٣٢٠,٧	٣٠٧,٧	آسيا النامية
١,٩٦٩,٥	١,٥٥٩,٥	١,٠٦٩,٥	٨٢٢,٥	٦١٥,٥	٤٠٩,٢	٢٩٢,٠	٢١٦,٣	١٦٨,٩	١٥٨,٣	الصين
٢٣١,٤	٢٠١,٧	١٦٣,٧	١٣٢,٥	١٢٧,٢	٩٩,٥	٦٨,٢	٤٦,٤	٣٨,٤	٣٣,٢	الهند
٣٤٧,٩	٣٠٦,٨	٢٤٤,٨	٢٠٠,٣	١٩١,٢	١٦١,١	١٣٦,٠	١١٦,٩	١١٣,٤	١١٦,٢	ما عدا الصين والهند
٧٢٦,٩	٥٩١,١	٤٧٦,٠	٣٥١,١	٢٤٦,٧	١٩٨,٣	١٦٣,٩	١٥٧,٩	١٤٦,١	١١٣,٥	الشرق الأوسط
٤٦٨,٢	٤١٧,١	٣٠٤,١	٢٥٥,٥	٢٢٠,٨	١٩٥,٦	١٦٠,٧	١٥٨,٨	١٥٥,٧	١٤٣,٠	نصف الكرة الغربي
٢٠٦,٩	١٧٥,١	٨٥,٦	٥٣,٦	٥٢,٨	٤٩,١	٣٧,٧	٣٥,٨	٣١,٥	٢٣,٩	البرازيل
٨٦,٢	٨٠,٣	٧٣,١	٧٤,١	٦٤,١	٥٩,٠	٥٠,٦	٤٤,٨	٣٥,٥	٣١,٨	المكسيك
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١,٤٥٠,٨	١,١٧٨,١	٨٩٤,٨	٦١٩,٤	٤٢٨,١	٣٠٥,٨	٢٣٠,٢	٢١٤,٥	١٩٠,٣	١٢٥,٧	الوقود
٣,٤٩١,٧	٢,٩١٦,٦	٢,١٤٩,٢	١,٧٢٢,٠	١,٤٢٢,٨	١,٠٩٢,٤	٨٤٤,٨	٦٨٣,١	٦١٢,٢	٥٨٧,٦	غير الوقود
٤٧,٥	٤٣,٠	٣٨,٧	٣١,٠	٢٨,٣	٢٦,٨	٢٥,٧	٢٤,٣	٢٥,٥	٢٤,٧	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
١,٤٠٨,٦	١,٢٥٧,١	١,٠٠٢,٦	٨٣٢,٦	٧٥٠,٥	٦٤٨,٥	٥٢٩,٩	٤٤٦,٣	٤٢٣,١	٤٠٤,٦	بلدان المركز المدين الصافي
١٠٣,٢	٩٢,١	٧٤,١	٦٠,٤	٥٤,١	٤٧,٩	٣٦,٩	٣٢,٢	٢٨,٤	٢٨,٨	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
٢١٦,٢	١٨٦,٧	١٤٣,٩	١١٥,٧	١٠١,٨	٨٩,٩	٧٥,٧	٦٨,٠	٧٦,٠	٧٢,٨	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٥٠٠٢
مجموعات أخرى										
٣٤,٨	٣٠,٤	٢٦,٠	٢٠,٣	١٩,٢	١٦,٠	١٣,٣	١٠,٩	١٠,٢	٩,٦	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٨٨٦,٤	٧٢١,٨	٥٧٨,٣	٤٣٠,٧	٣١٢,٥	٢٤٩,٧	٢٠٠,٦	١٨٧,١	١٦٥,٥	١٢٦,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التمويل الخارجي: الاحتياطيات

الجدول ١٥١ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
نسبة الاحتياطيات إلى واردات السلع والخدمات <sup>٢</sup>									
٨٦,٧	٨١,٥	٧٢,٥	٦٦,٤	٦٢,٨	٦٠,٥	٥٥,٣	٤٩,٥	٤٤,٧	٤٦,٣
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
٧٥,٦	٦٨,٢	٦٦,٥	٥٧,٢	٥٣,٦	٤٨,٤	٤٧,٠	٤٥,٥	٣٩,٢	٣١,٢
إفريقيا									
٥١,٦	٤٥,٧	٤٤,٩	٣٨,١	٣٤,٧	٢٨,١	٣١,٣	٣٣,٣	٣٣,٦	٢٨,٧
جنوب الصحراء									
٤٢,١	٣٨,٦	٣٧,٨	٣١,٢	٣٤,٠	٣٤,٦	٣٥,٤	٣١,١	٣٣,٢	٣٠,٢
ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا									
٢٧,٨	٢٩,١	٣٢,٣	٣٥,٢	٣٤,٨	٣٩,٤	٤١,٢	٣٤,٩	٣٤,٦	٣٨,٨
أوروبا الوسطى والشرقية									
١١١,٩	١١٠,٧	٩٧,٧	٧٦,٩	٦٥,٢	٥٢,٦	٤٠,٩	٣٤,٣	٣٠,٥	١٧,٦
كومنولث الدول المستقلة <sup>٣</sup>									
١٤٩,٥	١٥٠,٦	١٣٥,٦	١٠٧,٤	٩٣,٠	٧١,٥	٥٢,٩	٤٤,٦	٤٠,٦	١٧,٢
روسيا									
٤٦,٦	٤٥,٤	٤١,٩	٣٣,٢	٢٧,٨	٢٥,٦	٢٣,٤	٢٠,٠	١٧,٥	١٨,١
ما عدا روسيا									
١١٤,٨	١٠٥,٨	٨٩,٠	٨١,٨	٧٩,٥	٧٤,٥	٦٨,١	٥٨,٣	٤٩,١	٥٨,٦
آسيا النامية									
١٧٠,١	١٥٣,٥	١٢٥,٤	١١٥,٥	١٠١,٥	٩١,١	٨٩,٠	٧٩,٧	٦٧,٤	٨٣,٣
الصين									
٦٧,٥	٦٩,٦	٧١,٥	٧٢,٥	٩٧,٠	١٠٧,١	٩٠,٠	٦٥,٠	٥٢,٦	٥٢,٩
الهند									
٤٨,٤	٤٧,٣	٤٣,٣	٣٨,٧	٤٣,٨	٤٥,١	٤١,٨	٣٧,٩	٣٤,٥	٤٢,٦
ما عدا الصين والهند									
١١٧,١	١٠٨,٢	١٠١,٤	٩٠,٧	٧٧,٧	٧٨,٠	٧٤,٢	٧٨,٧	٧٥,٦	٦٤,١
الشرق الأوسط									
٥٢,١	٥١,٥	٤٤,٢	٤٣,٨	٤٤,٨	٤٧,٦	٤٠,٥	٣٧,٣	٣٥,٩	٣٨,٠
نصف الكرة الغربي									
١٢١,٥	١١٧,١	٧١,١	٥٤,٨	٦٥,٩	٧٧,٢	٦١,١	٤٩,٢	٤٣,٥	٣٧,٦
البرازيل									
٢٤,٨	٢٥,٤	٢٦,٣	٣٠,٥	٢٩,٨	٣١,٤	٢٧,٣	٢٤,٢	١٨,٦	٢٠,٤
المكسيك									
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر إيرادات التصدير									
١٢٨,٧	١٢١,٢	١١٣,٩	٩٦,٤	٨٢,٥	٧٤,٤	٦٥,٧	٦٧,٩	٦٦,١	٤٨,٢
الوقود									
٧٦,٣	٧١,٩	٦٣,٠	٥٩,٨	٥٨,٥	٥٧,٥	٥٣,١	٤٥,٦	٤٠,٦	٤٥,٩
غير الوقود									
٤٥,٤	٤٥,٢	٤٦,٣	٤١,٣	٤٥,٧	٥٤,٩	٥٩,٢	٥٧,٧	٦٠,١	٦٢,٢
منها: منتجات أولية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٤٣,٣	٤٣,٥	٤١,٤	٤٠,٧	٤٣,٩	٤٧,٧	٤٥,٠	٣٩,١	٣٦,٤	٣٩,٩
بلدان المركز المدين الصافي									
٣٧,٧	٣٧,٨	٣٤,٩	٣٤,٣	٣٧,٢	٣٩,٨	٣٤,٧	٣١,١	٢٧,١	٣٠,٤
منه: تمويل رسمي									
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
٤٥,٩	٤٤,٣	٣٩,٨	٣٦,٥	٤٠,٥	٤٥,٠	٤٣,٠	٣٧,١	٤٠,٥	٤٣,٠
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٠٠٢-٥٠٠٢									
مجموعات أخرى									
٣٦,٠	٣٤,٩	٣٣,٦	٣٠,٣	٣٤,٣	٣٥,٣	٣٢,٨	٢٩,١	٢٨,٥	٢٧,١
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون									
١٢٠,٣	١١١,٣	١٠٥,٤	٩٣,٨	٨٢,٤	٨٢,٥	٧٦,٤	٧٨,٤	٧٢,٠	٥٩,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									

<sup>١</sup> تم تقييم الحيازات الرسمية من الذهب في هذا الجدول بسعر ٣٥ وحدة حقوق سحب خاصة للأوقية. ويؤدي هذا العرف المتبع إلى تقدير منقوص بصورة واضحة لحجم احتياطيات البلدان التي تمتلك حيازات كبيرة من الذهب.

<sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٣</sup> الاحتياطيات في نهاية السنة كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات في السنة المذكورة.

الملحق الإحصائي

الجدول ١٦٦ - موجز مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها  
(٧ من إجمالي الناتج المحلي)

متوسط	متوسطات											
	٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٥	
												<b>العالم<sup>١</sup></b>
٢٤,٣	٢٣,٨	٢٣,٦	٢٣,٣	٢٢,٥	٢١,٩	٢٠,٩	٢٠,٥	٢١,٣	٢٢,٢	٢٢,٨	٢٢,٨	الادخار
٢٤,٥	٢٣,٦	٢٣,٣	٢٣,٠	٢٢,٤	٢٢,٠	٢١,١	٢٠,٩	٢١,٥	٢٢,٥	٢٢,٥	٢٢,٥	الاستثمار
١٩,٨	١٩,٧	١٩,٩	٢٠,٠	١٩,٧	١٩,٨	١٩,١	١٩,٢	٢٠,٤	٢١,٧	٢٢,٣	٢٢,٣	الاقتصادات المتقدمة
٢١,٤	٢١,١	٢١,١	٢١,٤	٢٠,٩	٢٠,٥	١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٨	٢١,٩	٢٢,٨	٢٢,٨	الادخار
١,٦-	١,٤-	١,٢-	١,٣-	١,٢-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-	الاستثمار
٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	صافي الإقراض
—	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٧	—	٠,٢-	٠,٢-	تحويلات جارية
١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٤	—	—	دخل عوامل الإنتاج
												رصيد الموارد
												<b>الولايات المتحدة</b>
١٣,٠	١٢,٨	١٣,٣	١٤,١	١٤,٠	١٣,٨	١٣,٣	١٤,٢	١٦,٤	١٦,٨	١٦,٧	١٦,٧	الادخار
١٨,٦	١٨,٣	١٨,٨	٢٠,٠	١٩,٩	١٩,٤	١٨,٤	١٨,٤	١٩,١	١٩,٤	١٩,٤	١٩,٣	الاستثمار
٥,٦-	٥,٥-	٥,٥-	٥,٩-	٦,٠-	٥,٥-	٥,١-	٤,٢-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٦-	صافي الإقراض
٠,٥-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٤-	تحويلات جارية
٠,٥-	—	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٥	١,٣	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	دخل عوامل الإنتاج
٤,٦-	٥,٠-	٥,٢-	٥,٧-	٥,٧-	٥,٢-	٤,٥-	٤,٠-	٣,٦-	١,٩-	٢,٠-	٢,٠-	رصيد الموارد
												<b>منطقة اليورو</b>
٢٢,١	٢١,٩	٢١,٩	٢١,٦	٢١,١	٢١,٦	٢٠,٨	٢٠,٨	٢١,٣	٢١,٤	...	...	الادخار
٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,٠	٢١,٦	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٠,١	٢٠,٠	٢١,٠	٢١,١	...	...	الاستثمار
٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١	٠,٤	١,٢	٠,٧	٠,٨	٠,٤	٠,٤	...	...	صافي الإقراض
١,٠-	١,٠-	١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٥-	تحويلات جارية
٠,٧-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	دخل عوامل الإنتاج <sup>٢</sup>
١,٠	١,٢	١,٣	١,٢	١,٥	٢,١	٢,١	٢,٣	١,٥	١,٦	١,٠	١,٠	رصيد الموارد
												<b>ألمانيا</b>
٢٣,١	٢٣,٧	٢٣,٧	٢٢,٨	٢١,٧	٢١,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٥	٢٠,٧	٢٤,٠	٢٤,٠	الادخار
١٨,٩	١٨,٦	١٨,٣	١٧,٨	١٧,١	١٧,١	١٧,٤	١٧,٣	١٩,٥	٢١,٧	٢١,٥	٢١,٥	الاستثمار
٤,٢	٥,١	٥,٤	٥,٠	٤,٦	٤,٣	١,٩	٢,٠	—	١,٠-	٢,٥	٢,٥	صافي الإقراض
١,٣-	١,٣-	١,٤-	١,٢-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٥-	١,٦-	١,٦-	تحويلات جارية
١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٦	٠,٧-	٠,٨-	٠,٥-	٠,١-	٠,٩	٠,٩	دخل عوامل الإنتاج
٤,٥	٥,٤	٥,٩	٥,٢	٤,٩	٥,٠	٣,٩	٤,١	١,٨	٠,٥	٣,٢	٣,٢	رصيد الموارد
												<b>فرنسا</b>
١٩,٧	١٩,١	١٩,٦	١٩,٨	١٩,١	١٩,٧	١٩,٧	٢٠,٣	٢٢,٠	٢٠,١	٢٠,٧	٢٠,٧	الادخار
٢١,٢	٢٠,٩	٢١,١	٢١,٠	٢٠,٢	١٩,٥	١٨,٩	١٩,٠	٢٠,٠	١٨,٥	٢١,٠	٢١,٠	الاستثمار
١,٥-	١,٨-	١,٦-	١,٢-	١,١-	٠,١	٠,٨	١,٤	١,٩	١,٦	٠,٣-	٠,٣-	صافي الإقراض
١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٢-	١,٣-	١,١-	١,١-	١,٠-	١,١-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	تحويلات جارية
٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,١	١,٢	١,١	٠,٨	٠,٦	١,٥	٠,٣	٠,٣-	٠,٣-	دخل عوامل الإنتاج
١,١-	١,٥-	١,٢-	١,١-	١,٠-	٠,١	١,١	١,٧	١,٦	٢,١	٠,٦	٠,٦	رصيد الموارد
												<b>إيطاليا</b>
٢٠,٤	١٩,٧	١٩,٦	١٨,٨	١٩,١	١٩,٩	١٩,٤	٢٠,٤	٢٠,٥	٢١,١	٢٠,٣	٢٠,٣	الادخار
٢٢,٥	٢٢,٠	٢١,٦	٢١,٢	٢٠,٦	٢٠,٨	٢٠,٧	٢١,١	٢٠,٦	١٩,٥	٢٢,٢	٢٢,٢	الاستثمار
٢,١-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٤-	١,٥-	٠,٩-	١,٣-	٠,٨-	٠,١-	١,٥	١,٩-	١,٩-	صافي الإقراض
٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٣-	تحويلات جارية
٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,٠-	١,١-	١,٣-	١,٢-	٠,٩-	١,٢-	١,٧-	١,٧-	دخل عوامل الإنتاج
٠,٦-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	—	٠,٧	٠,٦	٠,٨	١,٤	٣,٢	٠,١	٠,١	رصيد الموارد
												<b>اليابان</b>
٢٨,٠	٢٨,٤	٢٨,٦	٢٨,٠	٢٧,٠	٢٦,٨	٢٦,١	٢٥,٩	٢٦,٩	٢٠,٠	٢٣,٦	٢٣,٦	الادخار
٢٤,٢	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٣,٤	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٣,١	٢٤,٨	٢٧,٥	٢٠,٨	٢٠,٨	الاستثمار
٣,٨	٤,٣	٤,٦	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٢,١	٢,٥	٢,٨	٢,٨	صافي الإقراض
٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	تحويلات جارية
٣,٢	٣,٩	٣,١	٢,٧	٢,٣	١,٩	١,٧	١,٧	١,٧	١,١	٠,٧	٠,٧	دخل عوامل الإنتاج
٠,٨	١,٦	١,٧	١,٤	١,٥	٢,٠	١,٧	١,٣	٠,٦	١,٥	٢,٣	٢,٣	رصيد الموارد
												<b>المملكة المتحدة</b>
١٥,٢	١٥,٠	١٥,٠	١٤,٨	١٥,٠	١٥,٩	١٥,٧	١٥,٨	١٥,٦	١٦,٢	١٦,٩	١٦,٩	الادخار
١٩,٠	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٠	١٧,٥	١٧,٥	١٧,١	١٧,٤	١٧,٧	١٧,٥	١٩,٤	١٩,٤	الاستثمار
٣,٨-	٣,٦-	٣,٥-	٣,٢-	٢,٥-	١,٦-	١,٣-	١,٦-	٢,٢-	١,٣-	٢,٥-	٢,٥-	صافي الإقراض
١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٧-	تحويلات جارية
٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٤	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٢	١,٢	٠,٤	٠,١-	٠,١-	دخل عوامل الإنتاج
٣,٤-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٧-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٧-	٠,٨-	١,٧-	١,٧-	رصيد الموارد
												<b>كندا</b>
٢٤,٧	٢٤,١	٢٤,٢	٢٤,٢	٢٣,٨	٢٢,٩	٢١,٢	٢١,٠	٢٢,٢	١٨,٧	١٨,٠	١٨,٠	الادخار
٢٣,٧	٢٣,٠	٢٢,٤	٢٢,٥	٢١,٧	٢٠,٧	٢٠,٠	١٩,٣	١٩,٢	١٩,٤	٢١,٠	٢١,٠	الاستثمار
١,٠	١,٢	١,٨	١,٦	٢,٠	٢,٣	١,٢	١,٧	٣,٠	٠,٧-	٣,٠-	٣,٠-	صافي الإقراض
—	—	—	—	٠,١-	—	—	—	٠,١	—	٠,٢-	٠,٢-	تحويلات جارية
٠,٧-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٨-	١,٦-	١,٩-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٣-	دخل عوامل الإنتاج
١,٦	١,٩	٢,٨	٢,٥	٣,٧	٤,٢	٣,٧	٤,٣	٥,٧	٢,٧	٠,٥	٠,٥	رصيد الموارد

تدفق الأموال: موجز

الجدول ١٦١ (تابع)

متوسط	متوسطات											
	٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠-١٩٩٣	٩٢-١٩٨٥	
												<b>الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة</b>
٣٠,٧	٣١,١	٣١,٥	٣١,٦	٣١,٦	٣٢,٩	٣١,٦	٢٩,٨	٣٠,٠	٣٣,٥	٣٥,٤	٣٥,٤	الادخار
٢٦,٨	٢٦,٢	٢٦,١	٢٥,٩	٢٥,٨	٢٦,٤	٢٤,٧	٢٤,٧	٢٥,٣	٣٠,٧	٢٩,١	٢٩,١	الاستثمار
٣,٩	٤,٩	٥,٤	٥,٧	٥,٨	٦,٥	٦,٩	٥,١	٤,٦	٢,٩	٦,٣	٦,٣	صافي الإقراض
٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٣-	٠,١	٠,١	تحويلات جارية
٠,٦	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٧	١,٠	٠,٦	٠,٨	٠,٦	١,٢	١,٢	دخل عوامل الإنتاج
٤,١	٥,١	٥,٤	٥,٩	٦,٠	٦,٦	٦,٧	٥,١	٤,٥	٢,٥	٥,٠	٥,٠	رصيد الموارد
												<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>
٣٤,٣	٣٣,٨	٣٣,٢	٣٢,٦	٣١,٤	٢٩,٧	٢٧,٩	٢٦,٠	٢٤,٧	٢٤,١	٢٤,٥	٢٤,٥	الادخار
٣١,٢	٣٠,٠	٢٩,١	٢٧,٨	٢٧,٢	٢٧,٣	٢٥,٩	٢٤,٨	٢٤,١	٢٥,٢	٢٥,٠	٢٥,٠	الاستثمار
٣,٠	٣,٨	٤,١	٤,٨	٤,٢	٢,٤	٢,٠	١,٢	٠,٦	١,٢-	٢,٥-	٢,٥-	صافي الإقراض
١,٢	١,٣	١,٤	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٤	١,٢	٠,٩	٠,٤	٠,٤	تحويلات جارية
٠,٧-	١,٢-	١,٥-	١,٩-	١,٩-	٢,١-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	١,٥-	٢,٠-	٢,٠-	دخل عوامل الإنتاج
٢,٥	٣,٧	٤,٢	٥,١	٤,٥	٢,٩	٢,٤	١,٨	١,٤	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	رصيد الموارد
												<b>للمذكرة</b>
٨,٠	٩,٨	١١,٤	١٠,٣	٩,١	٧,١	٥,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٦	٠,٨	٠,٨	اقتناء الأصول الأجنبية
٤,٦	٥,١	٧,٢	٥,٧	٥,١	٤,٨	٣,٨	٢,٣	١,٥	١,٠	٠,٢	٠,٢	التغير في الاحتياطيات
												<b>المجموعات الإقليمية</b>
												<b>إفريقيا<sup>١</sup></b>
٢٤,٣	٢٥,٣	٢٤,٥	٢٦,٠	٢٤,٢	٢٢,٧	٢١,٧	٢٠,٢	٢١,٢	١٨,٠	١٨,٤	١٨,٤	الادخار
٢٥,٢	٢٤,٦	٢٤,٥	٢٢,٨	٢٢,٢	٢٢,٦	٢١,٦	٢١,٥	٢٠,٨	٢٠,٠	٢٠,٤	٢٠,٤	الاستثمار
٠,٩-	٠,٧	—	٣,١	٢,٠	٠,١	—	١,٢-	٠,٤	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	صافي الإقراض
٢,٦	٢,٨	٣,٠	٢,٩	٣,١	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,٠	٢,٥	٢,٣	٢,٣	تحويلات جارية
٤,٠-	٥,٤-	٥,٤-	٥,٣-	٥,٧-	٥,١-	٤,٦-	٤,٨-	٤,٤-	٣,٩-	٤,٣-	٤,٣-	دخل عوامل الإنتاج
٠,٤	٣,٤	٢,٥	٥,٥	٤,٧	٢,٠	١,٥	٠,٤	١,٨	٠,٦-	٠,١	٠,١	رصيد الموارد
												<b>للمذكرة</b>
٥,٦	٧,٠	٦,٥	٧,٨	٥,٨	٤,٥	٣,٨	٢,٩	٦,١	١,٩	٠,٢	٠,٢	اقتناء الأصول الأجنبية
٣,٩	٥,٤	٥,١	٦,٠	٥,٣	٤,٦	٢,٠	١,٣	٢,٤	١,٠	٠,٣	٠,٣	التغير في الاحتياطيات
												<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>
٢١,٢	١٩,٥	١٨,٧	١٨,٢	١٨,٧	١٨,٧	١٨,٤	١٩,٠	١٩,٢	٢٠,٨	٢٧,٠	٢٧,٠	الادخار
٢٧,١	٢٦,٣	٢٥,٥	٢٤,٦	٢٣,٩	٢٤,٥	٢٢,٩	٢٢,٥	٢٢,٠	٢٣,٩	٢٧,٦	٢٧,٦	الاستثمار
٥,٩-	٦,٨-	٦,٨-	٦,٤-	٥,١-	٥,٨-	٤,٥-	٣,٥-	٢,٧-	٣,٠-	٠,٦-	٠,٦-	صافي الإقراض
١,٦	١,٥	١,٥	١,٧	١,٧	١,٦	١,٧	١,٨	١,٩	١,٩	١,٥	١,٥	تحويلات جارية
٢,٣-	٢,١-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٠-	١,٦-	١,٣-	١,٠-	١,٥-	١,٥-	دخل عوامل الإنتاج
٥,٣-	٦,٣-	٥,٩-	٥,٣-	٤,٢-	٤,٥-	٤,١-	٣,٨-	٣,٣-	٣,٩-	٠,٦-	٠,٦-	رصيد الموارد
												<b>للمذكرة</b>
٢,٢	٢,٢	٣,١	٥,٣	٥,١	٣,٥	٢,٣	٣,٤	١,٧	٢,٤	١,٠	١,٠	اقتناء الأصول الأجنبية
١,٣	١,٣	١,٧	١,٧	٤,٠	١,٤	١,٦	٢,٧	٠,٥	٢,١	٠,٦-	٠,٦-	التغير في الاحتياطيات
												<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٢</sup></b>
٢٢,٥	٢٥,٥	٢٧,٠	٢٨,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٧,٥	٢٦,٦	٢٩,٨	٢٤,١	...	...	الادخار
٢٣,٥	٢٢,٦	٢٢,٢	٢١,٢	٢١,٠	٢١,٤	٢١,٢	٢٠,٢	٢١,٩	٢١,٦	...	...	الاستثمار
١,٠-	٣,٠	٤,٨	٧,٤	٨,٦	٨,٣	٦,٣	٦,٤	٧,٩	٢,٥	...	...	صافي الإقراض
٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	...	...	تحويلات جارية
١,٧-	٢,١-	٢,٦-	٣,٦-	٢,٩-	٢,١-	٢,٨-	٢,٠-	١,٧-	٢,١-	...	...	دخل عوامل الإنتاج
٠,٣	٤,٦	٦,٨	١٠,٥	١١,٠	٩,٩	٨,٤	٧,٩	٩,١	٤,٠	...	...	رصيد الموارد
												<b>للمذكرة</b>
٥,٩	٩,٦	١٤,٥	١٦,٥	١٥,٤	١٤,٤	١١,٦	٥,٥	٦,٩	٤,١	...	...	اقتناء الأصول الأجنبية
٢,٦	٤,٩	٩,٦	١٠,٠	٧,٧	٧,١	٥,٧	٣,٣	٣,٥	٠,٨	...	...	التغير في الاحتياطيات

الملحق الإحصائي

الجدول ١٦أ (تابع)

متوسط			متوسطات							
٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٥
<b>آسيا النامية</b>										
٤٨,٥	٤٦,٧	٤٥,٣	٤٣,٥	٤١,١	٣٨,٤	٣٦,٥	٣٣,٦	٣١,٦	٣٣,١	٢٧,٨
٤١,٢	٣٩,٨	٣٨,٤	٣٧,٦	٣٦,٩	٣٥,٨	٣٣,٨	٣١,٢	٣٠,١	٣٣,٢	٣٠,٧
٧,٣	٧,٠	٦,٩	٥,٩	٤,١	٢,٦	٢,٨	٢,٤	١,٥	٠,١-	٢,٩-
١,٤	١,٧	١,٩	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٧	١,٢	٠,٨
٠,٢	٠,٢-	٠,٣-	٠,٦-	٠,٧-	١,٠-	١,١-	١,٦-	١,٨-	١,٣-	٢,٠-
٥,٧	٥,٥	٥,٤	٤,٤	٢,٧	١,٦	١,٨	٢,١	١,٦	٠,١-	١,٧-
<b>للتذكرة</b>										
١٢,٣	١٤,٢	١٥,٢	١١,٧	٩,٨	٧,٣	٦,٢	٥,٢	٣,٢	٦,٢	١,٥
٧,٧	٧,٥	١٠,٥	٦,٩	٥,٩	٧,٥	٥,٥	٤,٢	٢,٤	١,٦	٠,٦
<b>الشرق الأوسط</b>										
٤٠,٤	٤٣,٥	٤٣,٠	٤٢,١	٤١,٥	٣٤,٨	٣١,٣	٢٧,٦	٢٧,٦	٢٤,٢	١٦,٨
٢٩,٠	٢٧,٦	٢٦,٤	٢٢,٤	٢٢,٢	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢١,٤	٢٢,٦	٢٣,٢
١١,٤	١٥,٩	١٦,٦	١٩,٦	١٩,٣	١١,٧	٨,٣	٤,٦	٦,٢	١,٦	٦,٤-
١,٥-	١,٦-	١,٨-	١,٨-	١,٧-	١,٩-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٣-
٣,٧	٢,٥	٢,١	١,٩	١,٠	٠,٣	٠,١	٠,٤	١,٤	٢,٩	٢,٠
٩,٢	١٥,٠	١٦,٣	١٩,٥	٢٠,٠	١٣,٤	١٠,٤	٦,٨	٧,٤	١,٧	٥,١-
<b>للتذكرة</b>										
١٥,٤	٢٠,٥	٢١,١	٢٤,١	٢٢,٧	١٦,٩	١٢,٨	٢,٧	٥,٢	٣,٤	—
٦,٥	٨,٨	٨,٥	١٠,٥	١٠,٣	٥,٥	٤,٦	٠,٦	١,٨	٠,٨	٠,٤-
<b>نصف الكرة الغربي</b>										
٢٠,٦	٢١,٤	٢١,٥	٢١,٧	٢١,٠	٢٠,٨	١٨,٧	١٧,٨	١٦,٥	١٧,١	١٩,٠
٢١,٥	٢١,٥	٢٠,٩	٢٠,٢	١٩,٦	١٩,٨	١٨,٢	١٨,٧	١٩,٥	٢٠,٠	١٩,١
٠,٩-	—	٠,٦	١,٦	١,٤	١,٠	٠,٥	٠,٩-	٣,٠-	٣,٠-	٠,١-
١,٨	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٧	١,٤	٠,٩	٠,٨
٢,٠-	٢,٣-	٢,٦	٣,١-	٣,١-	٣,٣-	٣,٣-	٣,١-	٣,٢-	٢,٥-	٢,٥-
٠,٧-	٠,٥	١,٣	٢,٦	٢,٥	٢,٢	١,٧	٠,٥	١,٢-	١,٣-	١,٧
<b>للتذكرة</b>										
١,٤	٢,٣	٥,٣	٣,١	٢,٩	٢,٨	٢,٩	١,٢	١,٩	١,٨	٠,٥
٠,٨	١,٤	٣,٣	١,٧	١,٣	١,١	١,٨	٠,١-	٠,١-	٠,٤	٠,٤
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
٣١,٣	٣٥,١	٣٦,٠	٣٧,٨	٣٧,٩	٣٣,٦	٣٠,٦	٢٨,٤	٣٠,٣	٢٤,٩	٢٧,٤
٢٦,١	٢٥,٠	٢٤,٥	٢٢,٠	٢١,٩	٢٢,٨	٢٢,٥	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٦	٢٩,١
٥,٢	١٠,١	١١,٥	١٥,٨	١٦,٠	١٠,٨	٨,١	٥,٦	٧,٥	٢,٣	١,٧-
٠,٨-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,١-	١,٤-	١,٨-	١,٩-	٢,٠-	١,٤-
٠,٢-	١,٢-	١,٥-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٠-	١,١-	٠,٧-	—
٦,٢	١٢,١	١٣,٩	١٨,٧	١٩,١	١٤,٣	١٢,٠	٩,٤	١٠,٥	٥,٠	٠,٢-
<b>للتذكرة</b>										
٩,٩	١٤,٢	١٦,٨	١٨,٨	١٨,٦	١٤,٤	١١,٨	٣,٣	٦,٦	٣,٧	٠,٦
٤,٨	٧,٣	٩,٠	١٠,٤	٩,٦	٦,٩	٥,٠	١,١	٢,٧	٠,٤	٠,٢-
<b>غير الوقود</b>										
٣٥,٢	٣٣,٤	٣٢,٤	٣١,٢	٢٩,٧	٢٨,٧	٢٧,٣	٢٥,٥	٢٣,٥	٢٣,٩	٢٣,٢
٣٢,٨	٣١,٤	٣٠,٣	٢٩,٤	٢٨,٦	٢٨,٣	٢٦,٧	٢٥,٢	٢٤,٤	٢٥,٧	٢٤,٤
٢,٤	٢,٠	٢,١	١,٨	١,١	٠,٤	٠,٧	٠,٣	٠,٩-	١,٩-	١,٧-
١,٨	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,١	١,٩	١,٤	١,١
٠,٩-	١,٢-	١,٥-	١,٨-	١,٨-	٢,٠-	١,٩-	٢,٠-	٢,٢-	١,٧-	١,٩-
١,٥	١,٣	١,٥	١,٤	٠,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٥-	١,٦-	٠,٧-
<b>للتذكرة</b>										
٧,٥	٨,٥	١٠,٠	٨,٠	٦,٦	٥,٤	٤,٦	٣,٧	٢,٦	٣,٦	٠,٨
٤,٦	٤,٥	٦,٧	٤,٤	٤,٠	٤,٣	٣,٦	٢,٦	١,٢	١,٢	٠,٣

تدفق الأموال: موجز

الجدول ١٦ أ (تتمة)

متوسط	متوسطات										
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠١٢	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	١٩٩٣-٢٠٠٠	١٩٨٥-٩٢
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>											
<b>بلدان المركز المدين الصافي<sup>١</sup></b>											
	٢٢,٧	٢٣,٢	٢٣,٨	٢٢,٣	٢١,٦	٢١,٥	٢٠,٧	١٩,٧	١٨,٤	١٩,٦	٢١,٠
الادخار	٢٤,٦	٢٥,٤	٢٦,٢	٢٣,٦	٢٣,١	٢٢,٨	٢١,٤	٢٠,٥	٢٠,٤	٢٢,٤	٢٣,١
الاستثمار	١,٩-	٢,٢-	٢,٤-	١,٣-	١,٥-	١,٣-	٠,٦-	٠,٩-	٢,٠-	٢,٧-	٢,١-
صافي الإقراض	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٤	١,٨	١,٤
تحويلات جارية	٢,٦-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٧-
دخل عوامل الإنتاج	١,٩-	٢,٢-	٢,٧-	١,٢-	١,٤-	١,٢-	٠,٩-	١,٠-	١,٨-	٢,٦-	٠,٩-
رصيد الموارد											
<b>للتذكرة</b>											
اقتناء الأصول الأجنبية	٤,٥	٢,٨	٢,١	٤,٤	٣,٢	٣,٠	٣,١	٢,٤	١,٩	١,٧	٠,٦
التغير في الاحتياطيات	٣,١	١,٧	١,٢	٢,٤	١,٩	١,٦	٢,١	١,٦	٠,٤	٠,٩	٠,٣
<b>التمويل الرسمي</b>											
	٢١,٣	٢١,٨	٢٢,٠	٢١,٧	٢١,٥	٢١,٠	٢١,٢	١٩,٨	١٨,٩	١٦,٨	١٥,٠
الادخار	٢٣,٨	٢٤,٥	٢٤,٧	٢٢,٧	٢١,٩	٢١,٢	٢١,٢	٢٠,٥	٢٠,٠	٢٠,٤	١٨,٢
الاستثمار	٢,٥-	٢,٧-	٢,٧-	١,٠-	٠,٤-	٠,٢-	—	٠,٧-	١,١-	٣,٦-	٣,٢-
صافي الإقراض	٧,٥	٧,٣	٧,١	٧,٥	٧,٣	٦,٨	٦,٨	٦,٣	٥,٧	٤,٥	٣,١
تحويلات جارية	٣,٥-	٢,٩-	٢,٤-	٣,٣-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٨-	٢,٦-	٢,٢-	٢,١-	٠,٣-
دخل عوامل الإنتاج	٦,٥-	٧,١-	٧,٤-	٥,٢-	٤,٧-	٣,٩-	٣,٩-	٤,٥-	٤,٧-	٦,٠-	٦,٠-
رصيد الموارد											
<b>للتذكرة</b>											
اقتناء الأصول الأجنبية	٤,٩	٣,٢	٢,٧	٣,١	٣,٢	٣,٢	٥,٠	١,٨	١,٩	٠,٩	٠,٥-
التغير في الاحتياطيات	٢,٨	١,٦	١,٢	٢,٤	١,٤	١,٧	٢,٩	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢
<b>بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>											
<b>بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٠٠٢-٥٠٠٢<sup>١</sup></b>											
	٢٢,٠	٢٢,٤	٢٢,٠	٢٣,١	٢٠,٩	٢٠,٥	٢٢,١	٢٠,٠	١٦,٦	١٩,٤	١٦,٢
الادخار	٢٢,٧	٢٣,٣	٢٤,١	٢٢,٢	٢١,٣	٢٠,٥	٢٠,٢	١٨,٤	١٨,٥	٢٢,٩	٢٢,٦
الاستثمار	٠,٨-	٠,٩-	٢,١-	٠,٩	٠,٤-	—	١,٩	١,٧	١,٩-	٣,٥-	٦,٤-
صافي الإقراض	٤,٠	٣,٨	٣,٥	٤,١	٤,٤	٣,٨	٤,٠	٣,٩	٢,٩	١,٩	١,٤
تحويلات جارية	٤,٣-	٤,٥-	٣,٨-	٣,٩-	٤,٣-	٤,٥-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٤-	٣,٠-	٦,١-
دخل عوامل الإنتاج	٠,٥-	٠,٢-	١,٨-	٠,٧	٠,٤-	٠,٦	١,٦	٢,٠	٠,٤-	٢,٤-	١,٧-
رصيد الموارد											
<b>للتذكرة</b>											
اقتناء الأصول الأجنبية	٣,٦	٢,٤	١,٤	٣,٣	٢,١	٢,٣	٣,٨	٣,٣	٠,١-	٢,٠	٠,٤
التغير في الاحتياطيات	٣,٢	٢,٠	١,٢	٢,٤	١,٧	١,٦	٢,٢	٠,٧	١,٦-	٠,٦	٠,٢

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات لفرادى البلدان. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان المختلفة على اعتبار أنها القيم الكلية للدول الأمريكي في فرادى البلدان ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرّجة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصّة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وقد وضعت تقديرات الادخار القومي في بلدان عديدة، استناداً إلى بيانات إجمالي الاستثمار المحلي في الحسابات القومية وبيانات صافي الاستثمار الأجنبي المستمدة من ميزان المدفوعات. ويتألف صافي الاستثمار الأجنبي الذي يعادل ميزان الحساب الجاري من ثلاثة مكونات هي: التحويلات الجارية، وصافي دخل عوامل الإنتاج، ورصيد الموارد. ويشير التنوع في مصادر البيانات، الذي يفرضه مدى توافرها، إلى وجود تباين إحصائي في التقديرات المشتقة للمدفوعات القومية. كذلك فإن السهولة والخطأ وعدم التماثل في إحصاءات ميزان المدفوعات، تؤثر جميعها على تقديرات صافي الإقراض. وعلى المستوى العالمي نجد أن صافي الإقراض، الذي يعتبر صفراً من الناحية النظرية، يساوي التباين في الحساب الجاري العالمي. ورغم هذا القصور الإحصائي، فإن تقديرات تدفق الأموال، كذلك الواردة في هذا الجدول، تعتبر إطاراً مفيداً لتحليل تطورات الادخار والاستثمار عبر الفترات الزمنية وفي مختلف المناطق والبلدان.

<sup>١</sup> ما عدا زيمبابوي  
<sup>٢</sup> محسوبا من بيانات فرادى بلدان منطقة اليورو.

<sup>٣</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلداً عضواً في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.



الجدول ١٧- موجز السيناريو الأساسي متوسط الأجل للعالم

متوسط أربع سنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسط أربع سنوات					متوسطات ثماني سنوات		
			٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٥-٠٨	٢٠٠٤-١٩٩٧	١٩٩٦-١٩٨٩			
التغير السنوي. % ما لم يذكر خلاف ذلك										
٥,١	٤,٨	٥,٢	٥,٤	٤,٨	٥,١	٣,٨	٣,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي		
٢,٦	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة		
٧,٣	٧,٤	٨,١	٨,١	٧,٥	٧,٨	٥,٣	٣,٧	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		
للتذكير										
الناتج الممكن										
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
٧,٢	٦,٧	٦,٦	٩,٢	٧,٥	٧,٥	٦,٥	٦,٦	حجم التجارة العالمية <sup>١</sup>		
الواردات										
٥,٦	٥,٠	٤,٣	٧,٤	٦,١	٥,٧	٦,٢	٦,١	الاقتصادات المتقدمة		
١١,٠	١١,٣	١٢,٥	١٤,٩	١٢,١	١٢,٧	٧,٦	٧,٤	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		
الصادرات										
٥,٥	٥,٣	٥,٤	٨,٢	٥,٨	٦,٢	٥,٧	٦,٦	الاقتصادات المتقدمة		
٩,٨	٩,٠	٩,٢	١١,٠	١١,١	١٠,١	٨,٦	٧,٤	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		
معدلات التبادل التجاري										
٠,٠	٠,٢-	٠,٢	٠,٩-	١,٦-	٠,٦-	٠,٠-	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة		
٠,٤-	١,٠	٠,٢	٤,٧	٥,٧	٢,٩	٠,٦	٠,٢-	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي										
مصنوعات										
١,٧	٢,٨	٧,٩	٣,٨	٣,٧	٤,٥	٠,٠	٢,٢			
٢,٢-	٩,٥	٦,٦	٢٠,٥	٤١,٣	١٨,٧	٨,٠	٤,١	نفط		
٦,٨-	٦,٧-	١٢,٢	٢٨,٤	١٠,٣	١٠,٣	٠,١-	٠,٤-	سلع أولية غير الوقود		
أسعار الملمح هل ين										
الاقتصادات المتقدمة										
٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٢	١,٨	٤,٠			
٤,٤	٥,٣	٥,٩	٥,١	٥,٢	٥,٤	٧,٩	٦٢,١	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		
أسعار الفائدة (%)										
٣,٢	٢,٧	٢,٦	٢,١	٠,٥	٢,٠	٢,١	٣,٢	سعر ليبور الحقيقي لستة أشهر <sup>٢</sup>		
٢,٨	٢,٧	٢,٤	١,٧	١,٣	٢,٠	٢,٧	٤,١	سعر الفائدة طويل الأجل الحقيقي في العالم <sup>٣</sup>		
% من إجمالي الناتج المحلي										
موازن المدفوعات في الحساب الجاري										
١,٦-	١,٤-	١,٣-	١,٤-	١,٣-	١,٣-	٠,٥-	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة		
١,٦	٣,٧	٤,٠	٤,٨	٤,١	٤,٢	٠,٥	١,٦-	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		
إجمالي الدين الخارجي										
١٢,٦	٢٤,٧	٢٥,٧	٢٧,٠	٢٨,٥	٢٦,٥	٣٧,٣	٣٣,٦	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		
خدمة الدين										
٢,١	٤,٠	٤,٤	٥,٧	٥,٧	٤,٩	٦,٣	٤,٦	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		

<sup>١</sup> تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

<sup>٢</sup> ما عدا زيمبابوي.

<sup>٣</sup> سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقصا التغير كنسبة مئوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

<sup>٤</sup> متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحا بإجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا.

# آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة، ٢٠٠٠—٢٠٠٧

## أولاً: منهجية التجميع والنماذج والتنبؤ

- فن التنبؤ الصعب  
تباين الحساب الجاري العالمي  
افتراضات بدائل سعر الصرف في اليابان  
الأوزان المنقحة المستندة إلى تعادل القوة الشرائية في تقرير  
آفاق الاقتصاد العالمي  
فروق في الحساب الجاري العالمي
- ما مدى ثقة دقة التنبؤ بنقاط الانقلاب؟  
ثورة تكنولوجيا المعلومات: مسائل القياس  
قياس تحرير الحساب الرأسمالي  
في دقة التنبؤات بالانتعاش  
مشكلة التفاوت الإحصائي العالمي في الحساب الجاري  
ومشكلات إحصائية أخرى  
نموذج الاقتصاد العالمي  
كيف ينبغي قياس النمو الاقتصادي العالمي؟  
قياس الاحتياطات الأجنبية  
آثار التخفيضات الضريبية في نموذج مالي عالمي  
ما هو مدى دقة التنبؤات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي  
الخط الفاصل بين المدخرات الشخصية ومدخرات الشركات  
قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس  
مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية: إعادة  
بناء البيانات التاريخية
- أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الأول  
أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثالث  
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثاني
- مايو ٢٠٠٠، الإطار أ-١  
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الأول،  
الملحق الثاني
- مايو ٢٠٠١، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-١
- سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٤
- سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-١  
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-٢
- إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٤
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-٥

## ثانياً: استقصاءات تاريخية

- ارتفاع وانخفاض التضخم — الدروس المستفادة من تجربة ما بعد الحرب  
الاقتصاد العالمي في القرن العشرين  
النظام النقدي والنمو أثناء الثورة التجارية  
الكساد الكبير  
الأدلة التاريخية على الأزمات المالية  
منظور تاريخي لدورات التوسع والانكماش والركود الاقتصادي  
التنمية المؤسسة: تأثير التاريخ والجغرافيا  
أسعار الفائدة طويلة الأجل من منظور تاريخي  
إعادة تدوير البترودولار في السبعينات
- أكتوبر ١٩٩٦، الفصل السادس  
مايو ٢٠٠٠، الفصل الخامس
- مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٥  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٣  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢

## ثالثا: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

- الادخار في اقتصاد عالمي متنام  
إمكانات النمو الطويل الأجل في بلدان التحول الاقتصادي  
العولمة والفرص المتاحة أمام البلدان النامية  
قياس مكاسب الإنتاجية في اقتصادات شرق آسيا  
الدورة الاقتصادية والروابط الدولية وأسعار الصرف  
الأزمة الآسيوية وأداء النمو في المنطقة على المدى الطويل  
الأثار الاقتصادية الكلية المحتملة لأعطال الحاسب الآلي  
المتوقعة في عم ٢٠٠٢
- تباعد أداء النمو بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان:  
اتجاهات طويلة الأجل أم فروق دورية؟  
كيف يمكن للبلدان الأشد فقرا اللحاق بالركب؟  
اتجاهات عامة في مؤشر التنمية البشرية  
نمو الإنتاجية، وتكنولوجيا المعلومات في الاقتصادات المتقدمة  
التحول الاقتصادي: التجربة وقضايا السياسة  
روابط الدورة الاقتصادية فيما بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية  
كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟  
محاكاة أوضاع الثقة فيما بين الأسواق  
قنوات انتقال الأوضاع الدورية إلى البلدان النامية  
ثورة تكنولوجيا المعلومات  
هل حدث ثورة تكنولوجيا المعلومات من قلب الناتج؟  
تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على الأداء الاقتصادي  
هل يتزايد دور الثروة في توجيه الاستهلاك؟  
دورات الركود والانتعاش  
هل كان ركودا عالميا؟  
ما مدى أثر الثروة على الاستهلاك؟  
أثر الثروة من منظور قطاع الأسر  
قياس الدورات الاقتصادية  
التقلبات الاقتصادية في البلدان النامية  
كيف تؤثر انخفاضات أسعار أسواق الأسهم الأخيرة في النشاط الاقتصادي  
تبدل الطالع: نمو الإنتاجية في أوروبا والولايات المتحدة  
النمو والمؤسسات  
هل مات الاقتصاد الجديد؟  
هل عجلت الركائز الخارجية الإصلاح المؤسسي من الناحية العملية؟  
التنمية المؤسسية: دور صندوق النقد الدولي  
ما هو أثر الحرب في العراق على الاقتصاد العالمي؟  
كيف يمكن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط  
وشمال إفريقيا  
التغيرات الأخيرة في الأوضاع النقدية والمالية في مناطق العملات الرئيسية  
حساب النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
إدارة تدفقات المعونة المتزايدة إلى البلدان النامية  
كيف يؤثر التغير الديمغرافي على الاقتصاد العالمي؟  
نقص المناعة البشرية/الإيدز: الأثار الديمغرافية والاقتصادية والمالية العامة  
أثار التغير الديمغرافي على الاقتصاد العالمي؟  
تحولات العاملين والتنمية الاقتصادية
- مايو ١٩٩٥، الفصل الخامس  
أكتوبر ١٩٩٦، الفصل الخامس  
مايو ١٩٩٧، الفصل الرابع  
مايو ١٩٩٧، الإطار التاسع  
مايو ١٩٩٨، الفصل الثالث  
أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الثالث  
مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٢  
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الثالث  
مايو ٢٠٠٠، الفصل الرابع  
مايو ٢٠٠٠، الإطار ١-٥  
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني  
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثالث  
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني  
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثالث  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٤  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٢  
إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثالث  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٤  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-١  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠٠٣، الفصل الثالث  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٤-٣  
إبريل ٢٠٠٣، الملحق ١-٢  
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني  
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-١  
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٢  
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-١  
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثالث  
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٣  
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٤-٣  
إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثاني

إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثاني	تقلب الناتج في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٥	كيف يمكن لعدم استقرار الاقتصاد الكلي أن يعيق النمو في إفريقيا جنوب الصحراء؟
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٦	كيف ينبغي لبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط أن تستخدم إيراداتها النفطية؟
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٣	ما هي أضرار التقلب؟
سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الثالث	بناء المؤسسات
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٢	عائد الاستثمار في البلدان الصناعية والبلدان النامية
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٣	استخدام أدوات معينة للحد من الفساد
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٣-٣	اختبار أثر التحويلات بلا مقابل على المؤسسات
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-١	أثر التصحيحات الأخيرة في أسواق الإسكان في البلدان الصناعية
إبريل ٢٠٠٦، الفصل الرابع	في خضم من السيولة النقدية: ما سبب وفرة المدخرات في قطاع الشركات
إبريل ٢٠٠٦، الملحق ١-٢	التداعيات العالمية لوباء أنفلونزا الطيور
سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الثالث	أنماط التنمية والنمو الاقتصادي
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٣	النمو الممكن للناتج والإنتاجية في اليابان
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٣	تطور جودة حوكمة الشركات وأثره في آسيا
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الرابع	فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٤	التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢	ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟
أكتوبر ٢٠٠٧، الملحق ١-٢	تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٧	النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٨	الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman)
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٩	تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الخامس	الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيتها المتغيرة
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥	الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٥	تحسن أداء الاقتصاد الكلي — هل هو حسن حظ أم حسن سياسات

## رابعاً: التضخم والانكماش — أسواق السلع

أكتوبر ١٩٩٦، الفصل السادس	ارتفاع وانخفاض التضخم — الدروس المستفادة من تجربة ما بعد الحرب
أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثاني	سوق البترول العالمية: التوقعات والتطورات الأخيرة
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الثامن	معدلات التضخم المستهدفة
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار التاسع	السدنات المؤشرة والتضخم المتوقع
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار العاشر	آثار ارتفاع التضخم على توزيع الدخل
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الحادي عشر	استقلال البنوك المركزية والتضخم
مايو ١٩٩٨، الملحق الثاني	التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأولية
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-٤	فخ السيولة في اليابان
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الرابع	حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل معدل تضخم منخفض
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٤-٤	السيولة العالمية
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٢	دورات السلع من غير الوقود
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-٢	مراحل الازدهار في سوق النفط العالمية
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني	أسعار السلع والبلدان المصدرة للسلع
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٢-٢	تطورات سوق النفط
مايو ٢٠٠١، الفصل الرابع	هبوط معدل التضخم في الأسواق الناشئة: هل يمكن الحفاظ عليه؟
مايو ٢٠٠١، الفصل الأول، الملحق الأول	التباطؤ العالمي وأسعار السلع

- لماذا ينبغي للأسواق الصاعدة أن تسعى للحفاظ على انخفاض معدل التضخم؟  
هل توجد علاقة بين عجز المالية العامة والتضخم؟  
تحديد أهداف التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة: التنفيذ والتحديات  
إلى أي حد يعتبر ارتفاع التضخم الكلي مصدرا للقلق؟  
أسواق السلع الأولية وأشباه الموصلات
- هل يمكن أن يكون التضخم أقل مما ينبغي؟  
هل يمكن أن يصبح الانكماش مشكلة عالمية؟  
أسواق المساكن في البلدان الصناعية  
هل تعود أزمة التضخم العالمي للظهور؟  
ما السبب في طفرة أسعار المساكن مؤخرا؟  
هل تظل السوق النفطية ضيقة؟  
هل ينبغي للبلدان أن تشعر بالقلق إزاء تقلبات أسعار النفط؟  
جودة البيانات في السوق النفطية  
التوقعات التضخمية طويلة الأجل والموثوقية  
ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود — هل يمكن أن يدوم؟  
صدمات أسعار السلع الأساسية، والنمو، والتمويل في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء  
شركات النفط الدولية والوطنية في ظل بيئة متغيرة لقطاع نفطي  
هل أسهمت المضاربة في ارتفاع أسعار السلع؟  
تحرير التجارة الزراعية وأسعار السلع الأساسية  
من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟  
اختناقات مرحلة التكرير  
تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي
- مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-١  
مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٢  
مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٣  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الأول، الملحق الأول  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٢  
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-١  
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٤-٢  
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٤-٢  
سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الخامس  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٥-١  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٥-٢  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٦

### خامسا: سياسة المالية العامة

- الأرصدة الهيكلية للميزانيات في البلدان الصناعية الصغيرة  
هل يمكن أن يكون لتقليص نفقات الميزانية أثر توسعي على المدى القصير؟  
إصلاح أنظمة التقاعد في البلدان النامية  
آثار ارتفاع الدين الحكومي — حسابات توضيحية  
الإعانات المالية والمدفوعات الضريبية المتأخرة  
تركيز خاص على السياسة المالية  
انتشار الآثار الجانبية للدين الحكومي  
استخدام حسابات الأجيال وجوانب قصورها  
معاهدة الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي  
التقدم في إصلاح المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي  
إصلاح نظم معاشات التقاعد في بلدان التحول الاقتصادي  
الشفافية في العمليات الحكومية  
الأزمة الآسيوية: التكاليف الاجتماعية وسياسات تخفيف آثارها  
أرصدة المالية العامة في بلدان الأزمة الآسيوية: التأثيرات الناجمة عن  
تغيرات البيئة الاقتصادية مقابل تدابير السياسات الاقتصادية  
ارتفاع نسبة السكان المسنين في اقتصادات شرق آسيا: آثاره على  
الميزانيات الحكومية ومعدلات الادخار
- مايو ١٩٩٥، المرفق الثالث  
مايو ١٩٩٥، الإطار الثاني  
مايو ١٩٩٥، الإطار الحادي عشر  
مايو ١٩٩٥، الإطار الثالث عشر  
أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الثامن  
مايو ١٩٩٦  
مايو ١٩٩٦، المرفق الأول  
مايو ١٩٩٦، الإطار الخامس  
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثالث  
مايو ١٩٩٨، الفصل الخامس  
مايو ١٩٩٨، الإطار العاشر  
مايو ١٩٩٨، الملحق الأول  
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-٤  
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٢  
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-١

أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٢	توجيه سياسة المالية العامة على المدى المتوسط في ضوء معاهدة الاستقرار والنمو احتياجات المالية العامة على المدى الأطول
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-٣	مقارنة بين الأوضاع المالية العامة لمجموعة السبعة: من الذي يعاني من مشكلة الدين؟
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٤-٣	الإنفاق الاجتماعي، والحد من الفقر، وتخفيف الدين في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
مايو ٢٠٠١، الفصل الثالث	تحسن أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة: إلى متى سيستمر؟
مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على أداء الاقتصاد الكلي
مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٣	أطر المالية العامة في اقتصادات الأسواق المتقدمة
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-١	بيانات الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-٢	مخاطر المالية العامة: الالتزامات الاحتمالية والخصائص السكانية
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-٣	تقدير إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة في ظل مناخ من عدم اليقين
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-٤	حالة السندات المرتبطة بمؤشر النمو
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثالث	هل الدين العام في الأسواق الصاعدة شديد الارتفاع؟
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثاني	هل تغير سلوك المالية العامة في ظل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؟
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٥	إلحاق أصحاب المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الرسمي
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٣	نقص المناعة البشرية/الإيدز: الآثار الديمغرافية والاقتصادية والمالية العامة
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٤	آثار التغير الديمغرافي على نظم الرعاية الصحية
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٥	أثر زيادة أعداد المسنين على الخطط العامة لمعاشات التقاعد
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٦	كيف ينبغي لبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط أن تستخدم إيراداتها النفطية؟
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-٣	العولمة المالية وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-١	هل لا يزال الدين العام شديد الارتفاع في الأسواق الصاعدة
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-١	تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟

## سادسا: السياسة النقدية، والأسواق المالية، وتدفق التمويلات

مايو ١٩٩٥، الفصل الخامس	الادخار في اقتصاد عالمي متنام
مايو ١٩٩٥، الإطار العاشر	الادخار وأسعار الفائدة الحقيقية في البلدان النامية
أكتوبر ١٩٩٥، الفصل الثالث	اضطراب الأسواق المالية والسياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية
أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الرابع	التحرير المالي في إفريقيا وآسيا
أكتوبر ١٩٩٦، الفصل الثالث	تحديات السياسات التي تواجهها البلدان الصناعية في نهاية التسعينات
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الثاني	استخدام منحدر منحني العائد لتقدير فترات التأخر في آلية الانتقال النقدي
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الخامس	الكبح المالي
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار السابع	استراتيجيات إعادة هيكلة البنوك في بلدان البلطيق وروسيا والبلدان الأخرى في الاتحاد السوفيتي السابق: القضايا والتحديات الرئيسية
أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الخامس	سياسات القطاع النقدي والمالي في بلدان التحول الاقتصادي
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار السادس	الدخول في نظام «الدولرة»
مايو ١٩٩٨، الفصل الرابع	الأزمات المالية: خصائصها والمؤشرات الدالة على خطر التعرض لها
مايو ١٩٩٨، الإطار الأول	دور صناديق الاستثمار المغطاة في الأسواق المالية
مايو ١٩٩٨، الإطار الثالث	النظام النقدي الدولي: التدابير الرامية إلى الحد من خطر وقوع الأزمات
مايو ١٩٩٨، الإطار السادس	حل مشكلات القطاع المصرفي
مايو ١٩٩٨، الإطار السابع	المتطلبات والنظم المصرفية التحوطية الفعالة



- دعم بنيان النظام النقدي الدولي من خلال المعايير والمبادئ الدولية للممارسات السليمة
- أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-١
- أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-٢
- أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-٢
- أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٤-١
- أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-١
- مايو ١٩٩٩، الفصل الثالث
- أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الثاني
- أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الرابع
- أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٤-٢
- مايو ٢٠٠٠، الفصل الثالث
- مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-٢
- أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
- أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
- أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٢-١
- مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني
- إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني
- إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٣
- سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-٣
- إبريل ٢٠٠٣، الفصل الثاني
- إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-٣
- إبريل ٢٠٠٣، الملحق ٢-١
- سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني
- سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-٣
- إبريل ٢٠٠٤، الفصل الرابع
- إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-١
- إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٤-١
- سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-٢
- إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٢
- إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٢
- إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-٣
- إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-٤
- سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الرابع
- سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٤-١
- إبريل ٢٠٠٦، الفصل الثالث
- إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-٣
- إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-١
- إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-٢
- إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-٣
- دور السياسة النقدية في الاستجابة إزاء أزمات العملة  
عرض موجز للإصلاحات الهيكلية في بلدان الأزمة  
فخ السيولة في اليابان  
ما مدى فائدة قواعد تيلور كدليل للسياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي  
العدوى المالية الدولية  
التعافي من الأزمة في اقتصادات الأسواق الناشئة  
حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل معدل تضخم مرتفع  
أثار الحد الصفري لأسعار الفائدة الاسمية على الناتج الحقيقي:  
نتائج محاكاة مختارة  
أسعار الأصول والدورة الاقتصادية  
السيولة العالمية وأسعار الأصول  
تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الأسواق الناشئة  
تطورات البورصة العالمية  
السياسة النقدية في الولايات المتحدة وفروق الفائدة على الدين  
السيادي في الأسواق الناشئة  
تأثير التصحيح العالمي في أسعار أسهم التكنولوجيا الحديثة على  
الاقتصاد الحقيقي  
السياسة النقدية في عصر التضخم المنخفض  
استحداث أوراق نقد اليورو وعملة المعدنية  
محددات هيكل رأس المال عبر البلدان  
عندما تنفجر فقاعات الأصول  
كيف تؤثر مواطن ضعف الميزانيات على الاستثمار؟  
تعيين دورات التوسع والانكماش في أسعار الأصول  
هل احتياطات النقد الأجنبي في آسيا مفرطة الارتفاع؟  
الاحتياطات والدين قصير الأجل  
هل يعتبر الرواج الائتماني في الأسواق الصاعدة مصدر قلق؟  
كيف تؤثر أسعار الفائدة والصراف الأمريكية على الميزانيات العمومية في  
الأسواق الصاعدة؟  
هل يساعد تطوير القطاع المالي النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية؟  
التمويل العقاري بالفائدة المتغيرة أم الثابتة: ما الذي يؤثر في اختيارات البلدان؟  
ما هي المخاطر الناجمة عن انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية طويلة الأجل؟  
تنظيم التحويلات  
العولمة المالية وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية  
السياسات النقدية في عالم تسوده العولمة  
هل تنجح سياسة تحديد أهداف التضخم في الأسواق الصاعدة؟  
نظرة متعمقة على بدائل تحديد أهداف التضخم: أهداف النقود وسعر الصرف  
كيف أثرت العولمة على التضخم؟  
تأثير البترو دولار على عائدات السندات في الولايات المتحدة والأسواق الصاعدة  
العولمة والتضخم في الأسواق الصاعدة  
العولمة والتضخم المنخفض من منظور تاريخي  
سريان أثر تغيرات سعر الصرف على أسعار الواردات

- إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٤-٢  
سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الرابع  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-١
- إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٤
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢
- اتجاهات الأرباح والمدخرات في القطاع المالي  
كيف تؤثر النظم المالية على الدورات الاقتصادية  
التمويل بالديون وانكماش الديون  
الروابط المالية والتداعيات  
أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية  
إلى الاقتصادات الصاعدة  
ما هي السيولة العالمية؟  
الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير:  
أنماط مستمدة من الحالات السابقة

## سابعا: قضايا سوق العمل

- مايو ١٩٩٥، الإطار الرابع  
أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الثاني  
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٣  
مايو ١٩٩٩، الفصل الرابع  
مايو ١٩٩٩، الإطار ٤-١  
مايو ١٩٩٩، الإطار ٤-٢  
مايو ١٩٩٩، الإطار ٤-٣  
مايو ١٩٩٩، الإطار ٤-٤
- أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠٠٣، الفصل الرابع  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٤-٢  
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الخامس  
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٥-١  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الرابع
- التكوين الرأسمالي والتوظيف  
الآثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي  
جوانب الجمود الهيكلي في منطقة اليورو  
البطالة المزمنة في منطقة اليورو: الداء والدواء  
تباطؤ نشاط سوق العمل: المفاهيم والقياس  
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وأسواق العمل الأوروبية  
أسواق العمل — إطار تحليلي  
دراسة الوظائف الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية  
تأثير جمود الأجور الاسمية باتجاه الانخفاض على البطالة والعمالة:  
نتائج محاكاة مختارة  
البطالة ومؤسسات سوق العمل: المنافع المتحققة من الإصلاحات  
الفروق الإقليمية في معدلات البطالة  
إصلاحات سوق العمل في الاتحاد الأوروبي  
عولمة العمالة  
الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟  
إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة  
العولمة وعدم المساواة

## ثامنا: قضايا أسعار الصرف

- أكتوبر ١٩٩٥، المرفق  
أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الرابع  
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الرابع  
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الخامس  
مايو ١٩٩٨، الفصل الثالث  
مايو ١٩٩٨، الإطار الخامس  
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٤  
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٥  
مايو ١٩٩٩، الفصل الثالث  
مايو ١٩٩٩، الإطار ٢-١  
مايو ١٩٩٩، الإطار ٣-١
- ضبط أوضاع الميزانية وأثره على أسعار الصرف  
ترتيبات أسعار الصرف والأداء الاقتصادي في البلدان النامية  
الصدمات المتباينة: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة  
مجالس العملة  
الدورة الاقتصادية، والروابط الدولية، وأسعار الصرف  
تقييم أسعار الصرف  
تحديد أسعار تحويل اليورو داخليا وخارجيا  
منطقة اليورو وأسعار الصرف الفعلية  
العدوى المالية الدولية  
انهيار أسعار الصرف والتضخم: دروس مستفادة للبرازيل  
التجارب الأخيرة الرامية إلى تحقيق الاستقرار باستخدام سعر الصرف

مايو ٢٠٠٠، الإطار ١-٤	مزايا «الدولرة» وعيوبها
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-١	ما السبب وراء الانخفاض الحاد في سعر اليورو؟
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٤	التقارب وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في البلدان المرشحة
مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني	لعضوية الاتحاد الأوروبي
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٢	ما الذي يدفع ضعف اليورو وقوة الدولار؟
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٢	ضعف العملات الأسترالية والنيوزيلندية
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني	توقعات السوق لحركات أسعار الصرف
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-٣	هل احتياطات النقد الأجنبي في آسيا مفرطة الارتفاع؟
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-١	إلى أي مدى ينبغي أن تشعر البلدان النامية بالقلق إزاء تقلب
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثاني	أسعار الصرف في مجموعة الثلاثة؟
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-٣	الاحتياطات والدين قصير الأجل
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثاني	آثار هبوط قيمة الدولار
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-٣	تعلم التعويم: تجربة بلدان الأسواق الصاعدة منذ أوائل التسعينات
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-٤	كيف تعلمت شيلي والهند والبرازيل التعويم؟
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٣	تطوير أسواق النقد الأجنبي والتدخل فيها
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الثالث	كيف سيتسنى تصحيح الاختلالات العالمية؟
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣	أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية
	انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي

## تاسعا: المدفوعات الخارجية، والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

أكتوبر ١٩٩٥، الإطار السابع	التبادل التجاري بين البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادي
أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثالث	تباين الحساب الجاري العالمي
أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الرابع	التدفقات النقدية للبلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي — تحديد
مايو ١٩٩٧	الأسباب وصياغة الاستجابات السياسية للملائمة
مايو ١٩٩٨، الإطار الثاني	العولمة والفرص والتحديات
مايو ١٩٩٨، الإطار الثامن	الخطر المعنوي وعمليات الإقراض التي يقوم بها صندوق النقد الدولي
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-١	الحساب الجاري وقابلية الوضع الخارجي للاستمرار
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-٢	استعراض الجهود الرامية إلى تخفيض ديون البلدان المنخفضة الدخل
مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٣	وأوضاع المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقفة بالديون
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الخامس	تصحيح التجارة في بلدان أزمة شرق آسيا
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٢	هل تلوح مخاطر الإفراط في الحماية؟
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الأول، الملحق الثاني	قضايا واتجاهات في نظام التجارة العالمي
مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني	التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات الأسواق الناشئة: تكوينها ودرجة تقلبها
مايو ٢٠٠٢، الإطار ١-٢	فروق في الحساب الجاري العالمي
مايو ٢٠٠١، الفصل الأولي، الملحق الثاني	التكامل التجاري في إفريقيا جنوب الصحراء
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني	مدى إمكانية استمرار أوضاع الحساب الجاري في الولايات المتحدة
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الرابع	الحد من الاختلالات الخارجية
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٣	نظام التبادل التجاري العالمي: من سياتل إلى الدوحة
	التكامل المالي الدولي والبلدان النامية
	التحسن المعيشي الذي يمكن تحقيقه من عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة

- الانتقادات الموجهة لعقد جولة مفاوضات تجارية جديدة  
الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان الأفقر  
تجارب البلدان في تحديد تتابع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي  
أزمات الحساب الرأسمالي في بلدان الأسواق الصاعدة  
كيف تحقق التصحيح في العجوزات الخارجية في الماضي  
استخدام الأسعار لقياس تكامل أسواق السلع  
تكاليف النقل  
نموذج الجاذبية الخاص بالتجارة الدولية  
التخصص الرأسي في الاقتصاد العالمي  
التجارة والنمو  
إلى أي حد تعد الاختلالات الخارجية مدعاة للقلق  
كيف تؤثر السياسات الزراعية للبلدان الصناعية على البلدان النامية  
التكامل التجاري والمالي  
المخاطر التي تهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف  
هل عادت جولة الدوحة إلى المسار الصحيح؟  
الاتفاقيات التجارية والتكامل التجاري على المستوى الإقليمي:  
التجربة مع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)  
العولمة والاختلالات الخارجية  
إلغاء نظام الحصص في تجارة المنسوجات العالمية  
ما مدى التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الرامية إلى تقليص الاختلالات العالمية  
قياس صافي المركز الخارجي للبلدان  
الاختلالات العالمية: منظور للادخار والاستثمار  
أثر التغيرات الديمغرافية على الادخار والاستثمار وأرصدة الحساب الجاري  
الملحق ٢-١: كيف تصحح الاختلالات العالمية في المستقبل؟  
أسعار النفط والاختلالات العالمية  
ما هو مقدار التقدم المحرز في معالجة الاختلالات العالمية؟  
جولة الدوحة بعد اجتماعات هونغ كونغ  
التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الصاعدة: نظرة طويلة الأجل  
تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟  
إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي  
الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري  
المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية  
إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة  
إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة  
هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟
- أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٤  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٣  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٤  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٥  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-٢  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-١  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-٢  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-٣  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-٤  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-٥  
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثاني  
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثاني  
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثالث  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-١  
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-١  
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثالث  
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٣  
سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الثاني  
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٣  
سبتمبر ٢٠٠٥، الملحق ١-٢  
إبريل ٢٠٠٦، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٥  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-١  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الثالث  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-١

## عاشرا: قضايا إقليمية

- عملية التصحيح في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء  
التصحيح الهيكلي والاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الاقتصادات النامية في  
شرق آسيا بعد تحولها من نظام التخطيط المركزي  
الاتحاد النقدي الأوروبي والاقتصاد العالمي
- مايو ١٩٩٥، المرفق الثاني  
مايو ١٩٩٦، المرفق الثاني  
مايو ١٩٩٧، الإطار العاشر  
أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الثالث

- أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الثاني  
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثالث  
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الرابع  
أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الثالث
- أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الخامس  
أكتوبر ١٩٩٨، ملحق الفصل الخامس  
مايو ١٩٩٩، الفصل الرابع  
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل السادس  
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-٥  
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٦  
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٦-١
- أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الرابع  
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٢  
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٤
- مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٥  
مايو ٢٠٠١، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٥  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٧  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣
- أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٥  
إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٦  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٣
- سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني  
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٥  
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٥  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-٤  
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٢  
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٦  
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-١  
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٣
- الأثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي  
معاهدة الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي  
الصددمات المتباينة: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة  
الأزمة الآسيوية وأداء النمو في المنطقة على المدى الطويل  
تحديات السياسة الاقتصادية التي تواجه منطقة اليورو والانعكاسات  
الخارجية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي  
صنع السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي والرقابة من قبل مؤسساته
- البطالة المزمنة في منطقة اليورو: الداء والدواء  
النمو في إفريقيا جنوب الصحراء: الأداء ومتطلبات السياسة  
التأثير الاقتصادي لأزمة كوسوفو على الصعيد الإقليمي  
حساب تكاليف الأزمات الأخيرة  
إفريقيا والاتجاهات العالمية في مجال الإنفاق العسكري  
الأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة  
المكتسب في إفريقيا
- انضمام اقتصادات التحول إلى الاتحاد الأوروبي: التوقعات والضغوط  
صندوق النقد الدولي وبلدان التحول الاقتصادي  
حالات التوسع القابلة في عضوية الاتحاد الأوروبي  
مبادرة «هيبيك» المعززة في إفريقيا  
حالات العجز الشديد في الحسابات الجارية لبلدان التحول الاقتصادي  
الساعية إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي  
تجارة إفريقيا ونموذج الجاذبية  
تباطؤ النشاط الياباني وشرق آسيا  
أداء النمو النسبي في منطقة اليورو: لماذا تأخرت ألمانيا وإيطاليا عن الركب؟  
النمو الاقتصادي والصراع المدني وتخفيض حدة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء  
تكنولوجيا المعلومات والنمو في آسيا الصاعدة  
الركود في قطاع تكنولوجيا المعلومات وعلاقته باحتمالات النمو قصيرة  
الأجل في شرق آسيا
- أزمات الدين: لماذا تختلف في أمريكا اللاتينية؟  
الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا  
المؤسسات والنمو: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا  
كيف يمكن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة  
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟  
مجلس التعاون الخليجي: تحديات على طريق الاتحاد النقدي  
حساب النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
هل أصبحت بلدان آسيا الصاعدة محرك النمو العالمي؟  
مقومات النجاح الاقتصادي في إفريقيا  
التكامل الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية: التجربة الأوروبية  
ما هي مخاطر تباطؤ النمو في الصين؟  
تحديات الحكم الرشيد والتقدم المحرز تجاهه في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء  
تسونامي المحيط الهندي: أثره على اقتصادات جنوب آسيا  
تحويلات العاملين والهجرة في منطقة الكاريبي  
بماذا يفسر التفاوت في أداء القطاعات الخارجية في منطقة اليورو؟

سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٥  
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٤  
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٣-١  
 إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-١

تساعد الضغوط على منتجي القطن في إفريقيا  
 هل الاستثمار في بلدان آسيا الصاعدة منخفض للغاية؟  
 تطوير المؤسسات انعكاس للأوضاع المحلية: مثال تحويل الملكية في  
 الصين مقارنة بأوروبا الوسطى والشرقية  
 ما مدى سرعة إنفاق الإيرادات الإضافية في البلدان المصدرة للنفط

## حادي عشر: التحليلات الخاصة ببلدان معينة

مايو ١٩٩٥، المرفق الأول  
 مايو ١٩٩٥، الإطار الثالث  
 مايو ١٩٩٥، الإطار الخامس  
 مايو ١٩٩٥، الإطار الثامن  
 مايو ١٩٩٥، الإطار التاسع  
 أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الأول  
 أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الثالث  
 أكتوبر ١٩٩٥، الإطار السادس  
 مايو ١٩٩٦، الإطار الثالث  
 مايو ١٩٩٦، الإطار الرابع  
 مايو ١٩٩٧، الإطار السابع  
 مايو ١٩٩٧، الإطار الثامن  
 مايو ١٩٩٧، الإطار الثاني عشر  
 أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الأول  
 أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثاني  
 أكتوبر ١٩٩٧، الإطار التاسع  
 مايو ١٩٩٨، الإطار التاسع  
 أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الرابع  
 مايو ١٩٩٩، الإطار ٢-٢  
 أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-١  
 أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-١  
 أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٣  
 أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٤  
 أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٥  
 مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-١  
 مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٢  
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-٣  
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-٥  
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٣  
 مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٣  
 مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-١

العوامل الكامنة وراء أزمة المكسيك المالية  
 الإصلاحات الهيكلية وإحياء النشاط الاقتصادي في نيوزيلندا  
 البرازيل وكوريا  
 انهيار الإنتاج في روسيا  
 الاستثمار الأجنبي المباشر في إستونيا  
 تدابير التنشيط الاقتصادي في اليابان في سبتمبر ١٩٩٥  
 أوغندا: تصحيح ناجح في ظل ظروف صعبة  
 التغييرات في هيكل الأجور في الجمهورية التشيكية  
 حل مشكلات النظام المالي في اليابان  
 قانون المسؤولية المالية في نيوزيلندا  
 تناقص عمالة التصنيع وسوق العمل في السويد  
 أيرلندا تلحق بالركب  
 استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في هنغاريا (المجر) وكازاخستان  
 النمو والإصلاح الاقتصادي في الصين  
 افتراضات بدائل سعر الصرف في اليابان  
 هونغ كونغ التابعة للصين: الروابط الاقتصادية والترتيبات المؤسسية  
 تحديات المالية العامة في روسيا  
 الأزمة الاقتصادية في اليابان واختيارات السياسة الاقتصادية  
 قياس مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة  
 أستراليا ونيوزيلندا: الاختلافات ومواطن الضعف الكامنة  
 جنوب إفريقيا وأزمات الأسواق الناشئة  
 الإصلاحات الهيكلية في أمريكا اللاتينية: حالة الأرجنتين  
 رد فعل ماليزيا تجاه الأزمة المالية: ما مدى ابتعاده عن الاتجاه التقليدي؟  
 إعادة هيكلة القطاع المالية في إندونيسيا وكوريا وماليزيا وتايلند  
 برنامج مكافحة التضخم في تركيا الذي تدعمه موارد الصندوق  
 الإنتاجية وأسعار الأسهم في الولايات المتحدة  
 الهند: إعادة تنشيط عملية الإصلاح  
 أوضاع محفوفة بالمخاطر: تقلب الناتج وأخطار التنبؤ في اليابان  
 انضمام الصين المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية  
 معالجة مشكلة تجارة المقايضة والمتأخرات في روسيا  
 لا مركزية المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي: الصين وروسيا  
 انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي  
 مبادرات اليابان الأخيرة في مجال السياسة النقدية والهيكلية  
 اليابان: هل تمثل ماليتها العامة حالة شاذة؟



- الآثار المالية لانكماش المعروض من الأوراق المالية التي تصدرها  
الخزانة الأمريكية  
ارتباط النمو بالفقر في الهند  
هل ازدادت سرعة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الولايات  
المتحدة خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات؟  
تحديات المالية العامة أمام الصين في الأجل المتوسط  
إعادة بناء أفغانستان  
انتعاش روسيا  
البرازيل: في سبيل استعادة الثقة في السوق  
أين تقف الهند الآن من تحرير التجارة؟  
ما مدى أهمية ضعف النظام المصرفي في تفسير الركود الاقتصادي
- أوضاع المالية للشركات: وحدة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة  
إعادة بناء العراق في مرحلة ما بعد الصراع  
كيف يؤثر عجز الميزانية الأمريكية على بقية العالم؟  
بزوغ الصين وأثرها على الاقتصاد العالمي  
هل تستطيع الصين مواصلة نمو الناتج السريع؟  
معايرة الأثر الدولي لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية  
الإصلاحات الهيكلية والنمو الاقتصادي: تجربة نيوزيلندا  
الإصلاحات الهيكلية في المملكة المتحدة خلال الثمانينات  
هولندا: كيف أدى التفاعل بين إصلاحات سوق العمل والتخفيضات  
الضريبية إلى نمو قوي للعمالة  
لماذا يواصل حساب الدخل الدولي في الولايات المتحدة تحقيق فائض،  
وهل سيستمر على هذا المنوال؟  
هل تصبح الهند محركا للنمو العالمي؟  
الادخار والاستثمار في الصين  
تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي في الصين: ماذا يعني ذلك  
بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي؟  
ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة  
على عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند
- مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-٢  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٦  
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٢  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٥  
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٦  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٤  
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٥  
في ألمانيا؟ إبريل ٢٠٠٣،  
الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-٢  
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٤، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠٠٤، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-٣  
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢  
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٤  
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٦  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢

ISBN 978-1-58906-691-5



9 781589 066915

World Economic Outlook, October 2007  
(Arabic)

النتائج الاقتصادية المتقدمة

الجدول ب ١- الاقتصادات المتقدمة: البطالة والعمالة وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (٧)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات <sup>١</sup>											
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩		
													معدل البطالة
٥,٥	٥,٣	٥,٦	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٣	٥,٨	٥,٧	٦,٣	٥,٩	٦,٧	٦,٧	الاقتصادات المتقدمة
٥,٧	٤,٧	٤,٦	٥,١	٥,٥	٦,٠	٥,٨	٤,٧	٤,٠	٤,٢	٥,٠	٥,٩	٥,٩	الولايات المتحدة <sup>٢</sup>
٦,٨	٦,٩	٧,٨	٨,٦	٨,٨	٨,٧	٨,٢	٧,٨	٨,١	٩,٠	٨,١	...	...	منطقة اليورو
٦,٣	٦,٥	٨,١	٩,١	٩,٢	٨,٨	٧,٧	٦,٩	٦,٩	٧,٥	٧,٧	٧,٠	٧,٠	ألمانيا
٨,٠	٨,٦	٩,٥	٩,٧	٩,٦	٩,٥	٨,٧	٨,٤	٩,١	١٠,٥	٩,١	١٠,٦	١٠,٦	فرنسا
٦,٥	٦,٥	٦,٨	٧,٧	٨,٠	٨,٤	٨,٦	٩,١	١٠,١	١٠,٩	٨,٣	١٠,١	١٠,١	إيطاليا
٨,٢	٨,١	٨,٥	٩,٢	١١,٠	١١,٥	١١,٥	١٠,٦	١٣,٩	١٥,٦	١٠,٨	١٩,٩	١٩,٩	إسبانيا
٣,١	٣,٢	٣,٩	٤,٧	٤,٦	٣,٧	٢,٨	٢,٢	٢,٩	٣,٢	٣,٤	٥,٧	٥,٧	هولندا
٧,٦	٧,٦	٨,٢	٨,٤	٨,٤	٨,٢	٧,٥	٦,٦	٦,٩	٨,٥	٧,٨	٨,٤	٨,٤	بلجيكا
٤,٢	٤,٣	٤,٨	٥,٢	٤,٨	٤,٣	٤,٢	٣,٦	٣,٦	٣,٩	٤,٣	٣,٦	٣,٦	النمسا
٦,٥	٦,٧	٧,٧	٨,٤	٨,٨	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,٨	١٠,٢	٨,٥	١١,٢	١١,٢	فنلندا
٨,٥	٨,٥	٨,٩	٩,٩	١٠,٥	٩,٧	١٠,٣	١٠,٨	١١,٣	١٢,١	١٠,١	٩,٠	٩,٠	اليونان
٧,١	٧,٤	٧,٧	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٥,٤	٥,٤	البرتغال
٥,٥	٤,٧	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٤,٤	٣,٩	٤,٣	٥,٦	٤,٦	١٣,٠	١٣,٠	آيرلندا
٤,٦	٤,٤	٤,٤	٤,٢	٣,٩	٣,٥	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٢,٩	٣,٥	٢,٣	٢,٣	لكسمبرغ
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٥	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٢	٧,٠	٧,٦	٦,٥	...	...	سلوفينيا
٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٤	٤,٧	٥,٣	٥,٤	٥,٠	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٢,٨	٢,٨	اليابان
٥,٤	٥,٤	٥,٤	٤,٨	٤,٨	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٥	٦,٠	٥,٣	٨,٣	٨,٣	المملكة المتحدة
٦,٢	٦,١	٦,٣	٦,٨	٧,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٢	٦,٨	٧,٦	٦,٩	٩,٦	٩,٦	كندا
٣,١	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٣	٤,٠	٤,٤	٦,٦	٣,٩	٢,٩	٢,٩	كوريا
٤,٣	٤,٤	٤,٨	٥,١	٥,٤	٥,٩	٦,٤	٦,٨	٦,٣	٦,٩	٥,٦	٨,٥	٨,٥	أستراليا
٤,٠	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٤	٥,٠	٥,٢	٤,٦	٣,٠	٢,٩	٤,١	١,٩	١,٩	مقاطعة تايوان الصينية
٥,٠	٥,٥	٤,٨	٥,٨	٥,٥	٤,٩	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٥,٦	٥,٠	٥,٨	٥,٨	السويد
٢,٧	٢,٤	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٤	٢,٣	١,٦	١,٧	٢,٤	٢,٧	٢,٨	٢,٨	سويسرا
٤,٠	٤,٢	٤,٨	٥,٧	٦,٩	٧,٩	٧,٢	٤,٩	٥,١	٦,٣	٥,٧	٢,٣	٢,٣	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٣,٩	٣,٦	٤,٥	٥,٧	٦,٤	٦,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٤	٥,٧	٥,٢	١٠,٠	١٠,٠	الدانمرك
٢,٩	٢,٨	٣,٤	٤,٦	٤,٥	٤,٥	٣,٩	٣,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٧	٥,١	٥,١	النرويج
٧,٢	٧,٥	٨,٤	٩,٠	١٠,٣	١٠,٨	١٠,٣	٩,٤	٨,٨	٨,٨	٩,٠	٨,٨	٨,٨	إسرائيل
٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,١	٣,٤	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٣,٠	١,٨	١,٨	سنغافورة
٤,٣	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٤,٦	٥,٢	٥,٣	٦,٠	٦,٨	٤,٧	٨,٠	٨,٠	نيوزيلندا
٤,٠	٤,٠	٤,٥	٥,٣	٤,٧	٤,١	٣,٣	٣,٠	٣,٤	٣,٦	٤,٠	٢,٧	٢,٧	قبرص
٣,٢	٢,٠	١,٣	٢,١	٣,١	٣,٤	٢,٥	١,٤	١,٣	١,٩	٢,٢	٣,٣	٣,٣	آيسلندا
													للتذكرة
٥,٧	٥,٣	٥,٦	٦,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٨	٥,٥	٥,٩	٥,٩	٦,٤	٦,٤	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٤	٣,٥	٣,٧	٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٠	٥,٤	٤,١	٢,٥	٢,٥	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
													نمو العمالة
٠,٦	١,٣	١,٤	١,٢	١,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٧	٢,٠	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	الاقتصادات المتقدمة
-٠,٣	١,٣	١,٩	١,٨	١,١	٠,٩	-٠,٣	—	٢,٥	١,٥	١,١	١,٤	١,٤	الولايات المتحدة
-٠,٨	١,٦	١,٤	-٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٩	١,٤	٢,٣	٢,٠	١,٢	...	...	منطقة اليورو
-٠,٦	١,٧	-٠,٧	-٠,٢	-٠,٤	-٠,٩	-٠,٦	-٠,٤	١,٨	١,٣	-٠,٥	-٠,٤	-٠,٤	ألمانيا
-٠,٦	١,١	-٠,٧	-٠,٤	-٠,١	-٠,١	-٠,٦	١,٨	٢,٧	٢,٠	١,٠	-٠,٤	-٠,٤	فرنسا
-٠,٧	١,١	١,٨	-٠,٨	١,٣	-٠,٩	١,٤	٢,٦	١,٩	٧,٠	-٠,٥	-٠,١	-٠,١	إيطاليا
٢,٠	٢,٧	٣,٢	٣,٢	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٣,٢	٥,٠	٤,٦	٣,١	١,٩	١,٩	إسبانيا
-٠,٢	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٢	-٠,٢	-١,٣	-٠,٥	-٠,٢	-٠,٨	-٠,٢	-٠,٨	-٠,٨	اليابان
-٠,٦	-٠,٥	-٠,٨	-٠,٩	١,٠	١,٠	٠,٨	٠,٨	١,٢	١,٤	-٠,٩	-٠,٣	-٠,٣	المملكة المتحدة
١,٠	٢,١	٢,٠	١,٤	١,٨	٢,٤	٢,٤	١,٢	٢,٥	٢,٦	١,٩	١,٠	١,٠	كندا
١,٢	١,٥	١,٧	١,٧	١,٦	٠,٦	١,٦	١,١	٢,٩	١,٥	١,٥	١,٣	١,٣	اقتصادات أخرى متقدمة
													للتذكرة
-٠,٤	١,١	١,٣	١,٠	-٠,٨	-٠,٥	-٠,١	-٠,٤	١,٨	-٠,٥	-٠,٨	-٠,٩	-٠,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,١	١,٢	١,٤	١,٤	١,٩	-٠,٣	٢,٠	٠,٨	٣,٦	١,٥	١,٥	١,٧	١,٧	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

الملحق الإحصائي

الجدول ب ١ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات <sup>١</sup>											
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩		
													نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٧	٢,٠	٢,٤	٢,٠	٢,٦	١,٣	١,٠	٠,٦	٣,٤	٢,٩	٢,٠	٢,٠		الاقتصادات المتقدمة
-٠,٩	١,٠	١,٩	٢,١	٢,٧	١,٥	-٠,٦	-٠,٣	٢,٥	٣,٣	١,٦	١,٨		الولايات المتحدة
١,٧	٢,٠	٢,٣	١,٠	١,٣	-٠,٢	-٠,٤	١,٥	٣,٥	٢,٨	١,٨	...		منطقة اليورو
٢,١	٢,٦	٣,١	-٠,٨	١,١	-٠,٣	-٠,١	١,٠	٣,٠	١,٨	١,٥	١,٨		ألمانيا
١,٥	١,٣	١,٤	١,١	١,٨	٠,٤	-٠,٣	١,٢	٣,٢	٢,٨	١,٥	١,٥		فرنسا
١,١	١,٥	١,٥	١,٠	١,١	—	-٠,١	١,٥	٣,٣	١,٨	١,١	١,٥		إيطاليا
١,١	١,٨	٢,١	١,٩	١,٦	١,٣	١,٤	٣,١	٤,٣	٣,٨	٢,٢	٢,٥		إسبانيا
١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,٧	١,٢	-٠,١	-٠,١	٢,٧	-٠,٣	١,٤	١,٧		اليابان
٢,٠	٢,٥	٢,٣	١,٢	٢,٨	٢,٤	١,٧	٢,٠	٣,٤	٢,٧	٢,٣	١,٨		المملكة المتحدة
١,١	١,٥	١,٧	٢,١	٢,١	-٠,٩	١,٨	-٠,٧	٤,٣	٤,٧	٢,١	-٠,٩		كندا
٣,٢	٣,٧	٣,٧	٣,٣	٤,١	١,٨	٣,١	-٠,٥	٥,٢	٤,٥	٣,٣	٣,٢		اقتصادات أخرى متقدمة
													للتذكير
١,٤	١,٦	٢,١	١,٧	٢,٤	١,٢	-٠,٦	-٠,٥	٣,٠	٢,٥	١,٧	١,٨		الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٤,٠	٤,٤	٤,٨	٤,٢	٥,٣	٢,٧	٤,٩	-٠,٥	٧,٠	٦,٦	٤,٤	٤,٩		الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

<sup>١</sup> معدل سنوي مركب للتغير في العمالة وفي حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ ومتوسط حسابي لمعدل البطالة.  
<sup>٢</sup> عدلت التوقعات الخاصة بالبطالة انعكاساً لأساليب المسح التي اعتمدها مكتب إحصاءات العمالة الأمريكي في يناير ١٩٩٤.

الناتج: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب٢- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات <sup>١</sup>										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
٧,٤	٨,١	٨,١	٧,٥	٧,٧	٦,٧	٥,١	٤,٣	٦,٠	٤,١	٦,٥	٣,٨	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
												المجموعات الإقليمية
٦,٥	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٤,٧	٣,٦	٤,٣	٣,٢	٢,٨	٤,٨	٢,٢	إفريقيا
٦,٨	٦,١	٥,٧	٦,٠	٥,٩	٤,٢	٣,٦	٤,٢	٣,٤	٢,٧	٤,٨	٢,١	جنوب الصحراء
٨,٢	٧,٤	٦,١	٦,٣	٦,٧	٣,٧	٣,٩	٥,٣	٢,٥	٣,٢	٥,٣	٢,٣	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٥,٢	٥,٨	٦,٣	٥,٦	٦,٧	٤,٨	٤,٥	٠,٢	٤,٩	٠,٥	٤,٤	١,١	أوروبا الوسطى والشرقية
٧,٠	٧,٨	٧,٧	٦,٦	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٣	٩,٠	٥,٢	٧,١	...	كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>
٦,٥	٧,٠	٦,٧	٦,٤	٧,٢	٧,٣	٤,٧	٥,١	١٠,٠	٦,٤	٦,٧	...	روسيا
٨,١	٩,٤	٩,٨	٦,٩	١١,٠	٩,٣	٦,٦	٩,١	٦,٧	٢,٤	٧,٩	...	ما عدا روسيا
٨,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٠	٦,٠	٧,٠	٦,٥	٨,١	٧,٣	آسيا النامية
١٠,٠	١١,٥	١١,١	١٠,٤	١٠,١	١٠,٠	٩,١	٨,٣	٨,٤	٧,٦	٩,٦	٩,٦	الصين
٨,٤	٨,٩	٩,٧	٩,٠	٧,٩	٦,٩	٤,٥	٣,٩	٥,٤	٦,٩	٧,١	٥,٧	الهند
٥,٩	٦,٠	٦,٢	٦,١	٦,٥	٥,٨	٤,٨	٣,١	٥,٨	٣,٧	٥,٤	٥,١	ما عدا الصين والهند
٥,٩	٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,٦	٦,٦	٤,٠	٣,٠	٥,٤	١,٩	٤,٩	٤,٥	الشرق الأوسط
٤,٣	٥,٠	٥,٥	٤,٦	٦,٠	٢,٤	٠,٣	٠,٥	٣,٩	٠,٣	٣,٣	٣,١	نصف الكرة الغربي
٤,٠	٤,٤	٣,٧	٢,٩	٥,٧	١,١	٢,٧	١,٣	٤,٣	٠,٣	٣,٠	٢,٠	البرازيل
٣,٠	٢,٩	٤,٨	٢,٨	٤,٢	١,٤	٠,٨	—	٦,٦	٣,٨	٣,٠	٣,٤	المكسيك
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
٦,٩	٧,٠	٦,٧	٦,٧	٧,٣	٦,٩	٤,٠	٤,٣	٧,١	٣,٠	٦,٠	٠,٣-	الوقود
٧,٥	٨,٣	٨,٤	٧,٦	٧,٨	٦,٦	٥,٢	٤,٢	٥,٩	٤,٣	٦,٦	٤,٦	غير الوقود
٥,٣	٥,٢	٤,٢	٥,١	٦,١	٣,٦	٢,٨	٢,٩	١,٦	٠,٦	٣,٧	٢,٥	منها: منتجات أولية
												حسب مصدر التمويل الخارجي
٦,١	٦,٥	٦,٩	٦,٢	٦,٥	٤,٨	٣,٤	٢,٤	٤,٧	٢,٨	٥,٠	٣,٤	بلدان المركز المدين الصافي
٦,٥	٦,٧	٧,١	٧,١	٦,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٥	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٤,١	منه: تمويل رسمي
												بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
٦,٤	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٩	٥,٢	١,٦	٢,٥	٣,٢	١,١	٤,٧	٣,٤	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
												مجموعات أخرى
٦,٥	٥,٩	٥,٦	٥,٨	٦,٥	٤,٠	٣,٥	٤,٨	٢,٨	٣,٦	٤,٩	١,٨	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٦,١	٥,٨	٥,٨	٥,٢	٥,٥	٦,٥	٤,٠	٣,٥	٤,٩	٢,١	٤,٩	٤,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
												للتذكير
												حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٦,٢	٦,٨	٦,٩	٦,٢	٦,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٩	٤,٦	٢,٧	٥,٢	٢,٢	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٤,٤	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٢,٥	١,٤	٢,٠	٠,٩	٠,٤	٢,٥	٠,٥-	إفريقيا
٤,٨	٥,٣	٥,٩	٥,٢	٦,٢	٤,٤	٤,١	٠,٢-	٤,٥	—	٤,٠	٠,٦	أوروبا الوسطى والشرقية
٧,٢	٨,٠	٧,٩	٦,٨	٨,٧	٨,٢	٥,٥	٦,٦	٩,٣	٥,٤	٧,٣	...	كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>
٧,٧	٨,٦	٨,٦	٨,٠	٧,٦	٧,١	٥,٨	٤,٧	٥,٧	٥,١	٦,٩	٥,٧	آسيا النامية
٤,٠	٤,٠	٣,٧	٣,٤	٣,٦	٤,٦	٢,٠	١,٠	٣,٤	٠,٢-	٢,٩	٢,١	الشرق الأوسط
٢,٩	٣,٦	٤,١	٣,٢	٤,٦	٠,٩	١,٢-	١,٠-	٢,٤	١,٣-	١,٨	١,٣	نصف الكرة الغربي

<sup>١</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ب٣- الاقتصادات المتقدمة: الكسب في الساعة والإنتاجية وتكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية (التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
<b>الكسب في الساعة</b>												
٣,٣	٤,١	٢,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٥	٤,٥	٢,٨	٥,٤	٣,١	٣,٤	٤,٣	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٥,٩	٢,٥	٤,٢	٢,٠	٧,٠	٧,٣	٢,٤	٩,٠	٣,٩	٤,٨	٣,٥	الولايات المتحدة
٢,٩	٢,٧	٣,٤	٢,٨	٢,٩	٢,٦	٣,٣	٤,٤	٥,٢	٥,٢	٣,٥	...	منطقة اليورو
٢,٢	١,٥	٢,٨	٢,١	٠,٧	٢,٥	٢,٤	٣,٥	٣,٦	٢,٥	٢,٤	٥,١	ألمانيا
٣,٠	٣,٢	٣,٥	١,٨	٤,٢	٢,٥	٤,٠	١,١	٣,٣	١,٠	٢,٧	٤,٩	فرنسا
٣,٠	٣,١	٣,٨	١,٥	٤,٠	٢,٨	٣,٢	٢,٥	١,٧	٠,٩	٢,٦	٤,٧	إيطاليا
٢,٩	٣,٣	٤,٢	٣,٥	٤,٠	٤,٩	٥,٠	٤,١	٢,٩	٢,٧	٣,٧	٦,١	إسبانيا
١,١	١,٣	٠,٤	١,٢	٠,٤	١,٠	١,٣	٠,٩	٠,١	٠,٧	٠,٤	٣,٦	اليابان
٤,٠	٤,١	٥,١	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٤,٣	٤,٧	٤,٠	٤,١	٦,٠	المملكة المتحدة
٣,٠	٤,١	٢,٦	٣,٨	١,٢	٣,١	٣,٦	٣,١	٣,٢	٢,٢	٣,٠	٣,٤	كندا
٤,٦	٤,٧	٤,٩	٤,٩	٥,١	٤,٥	٥,٣	٤,٧	٧,١	٦,٦	٥,٢	٧,٦	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكرة												
٣,٢	٤,٢	٢,٦	٣,١	٢,٠	٤,٦	٤,٤	٢,٤	٥,٥	٢,٥	٣,٤	٤,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٥,٧	٥,٩	٥,٧	٦,٨	٦,٨	٦,٥	٧,٨	٦,٦	٨,٨	٩,٨	٧,٠	١١,٦	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
<b>الإنتاجية<sup>١</sup></b>												
٢,٦	٢,٧	٣,٨	٣,٤	٣,٤	٤,٥	٤,٣	٠,٨	٥,٠	٤,١	٣,٢	٢,٩	الاقتصادات المتقدمة
٢,٩	٢,٧	٤,٠	٤,٨	٢,١	٦,٢	٦,٩	١,٧	٣,٩	٤,٤	٤,٠	٣,٥	الولايات المتحدة
٢,٣	٢,٥	٣,٦	٢,٨	٣,٤	٢,٥	١,٤	٢,٨	٦,٦	٥,٦	٣,٤	...	منطقة اليورو
٢,٧	٣,٠	٥,٧	٤,٧	٣,٩	٣,٩	٠,٩	٣,٠	٥,٣	٢,٦	٣,٦	٣,٢	ألمانيا
٣,٥	٣,٧	٤,٤	٤,٤	٣,٥	٤,٣	٢,٨	٠,٨	٦,٣	٢,٩	٣,٧	٤,٣	فرنسا
٠,٦	٠,٥	١,١	٢,٨	١,٤	١,٠	١,٠	١,٢	١,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٩	إيطاليا
٢,٢	٣,١	٣,٢	١,٦	٤,٢	٤,٠	٣,٣	٢,٥	١,٩	٤,٤	٣,٠	٣,٤	إسبانيا
١,٠	١,٦	٣,٢	١,٦	٥,٣	٥,٣	٣,٧	٣,٠	٦,٨	٣,٣	٢,٨	١,٧	اليابان
٣,٥	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٦,٨	٥,٨	٢,٠	٣,٢	٦,٠	٤,٣	٤,٣	٢,٤	المملكة المتحدة
٣,١	١,٢	—	٣,٦	٠,١	٠,٦	٢,٠	٢,٢	٥,٨	٤,٣	١,٦	٢,٣	كندا
٣,٦	٣,٨	٥,٢	٣,٤	٥,١	٣,٦	٥,٣	٠,٨	٧,٩	٧,٩	٤,٥	٣,٤	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكرة												
٢,٥	٢,٥	٣,٧	٣,٦	٣,١	٤,٨	٤,٣	٠,٨	٤,٨	٣,٥	٣,٤	٢,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٥,٦	٦,٠	٨,٨	٥,٣	٧,٤	٥,٠	٨,٤	٢,٠	١٣,٠	١٣,٣	٧,٠	٥,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
<b>تكلفة وحدة العمل</b>												
٠,٧	١,٤	٠,٨	٠,١	٠,٩	٠,١	٠,٣	٢,١	٠,٤	١,٠	٠,٢	١,٤	الاقتصادات المتقدمة
١,٠	٣,١	١,٥	٠,٥	٠,١	٠,٨	٠,٤	٠,٧	٤,٩	٠,٥	٠,٨	—	الولايات المتحدة
٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠,١	١,٩	١,٥	١,٣	٠,٤	٠,٢	...	منطقة اليورو
٠,٥	١,٥	٢,٨	٢,٥	٣,١	١,٣	١,٥	٠,٥	١,٧	٠,٢	١,١	١,٨	ألمانيا
٠,٥	٠,٥	٠,٩	٢,٥	٠,٧	١,٨	١,١	٠,٣	٢,٨	١,٨	٠,٩	٠,٥	فرنسا
٢,٤	٢,٦	٢,٦	٤,٤	٢,٥	٣,٨	٤,٣	٣,٧	٠,٥	١,٧	٢,٨	٣,٨	إيطاليا
٠,٧	٠,٢	١,٠	١,٩	٠,٢	٠,٩	١,٧	١,٦	١,٠	١,٦	٠,٧	٣,٦	إسبانيا
٠,١	٠,٣	٢,٧	٠,٤	٤,٧	٤,١	٤,٨	٤,٠	٦,٥	٣,٨	٢,٤	٢,٠	اليابان
٠,٥	٠,٣	١,١	٠,١	٢,٩	٢,١	١,٥	١,٠	١,٣	٠,٢	٠,٢	٣,٥	المملكة المتحدة <sup>٢</sup>
٠,٩	٢,٨	٢,٥	٠,٢	١,١	٣,٧	١,٥	٥,٣	٢,٤	٢,٠	١,٣	١,٠	كندا
٠,٩	٠,٧	٠,٤	١,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٢	٥,٤	٠,٩	١,١	٠,٦	٤,٣	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكرة												
٠,٧	١,٦	١,١	٠,٤	١,٠	٠,٣	٠,١	١,٦	٠,٧	١,٠	٠,١	١,٢	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
—	٠,٤	٢,٨	٠,٨	١,٣	٠,٦	٠,٨	٨,٠	٣,٩	٢,٨	٠,٣	٦,٢	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

<sup>١</sup> تشير إلى إنتاجية العمل، مقيسة كنسبة التعويض في الساعة إلى تكلفة وحدة العمل.  
<sup>٢</sup> تشير البيانات إلى تكلفة وحدة الأجور.



النتائج: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب٤- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: أسعار المستهلكين  
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
٥,٣	٥,٩	٥,١	٥,٢	٥,٤	٥,٧	٥,٧	٦,٥	٧,٠	١٠,٢	٦,٢	٥٠,٣	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
												المجموعات الإقليمية
٦,٠	٦,٦	٦,٣	٦,٦	٥,٥	٧,٨	٨,٠	١١,٤	١٢,٦	١٠,٨	٨,١	٢٨,٤	إفريقيا <sup>١</sup>
٦,٧	٧,٦	٧,٣	٨,٢	٦,٢	٩,٥	٩,٨	١٤,١	١٦,٣	١٣,٦	٩,٩	٣٣,٩	جنوب الصحراء <sup>١</sup>
٦,٩	٨,٦	٨,٩	٩,٦	٨,٠	١١,٣	٩,٥	١٩,٨	٢٧,٣	٢١,٦	١٣,٠	٥٥,٣	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا <sup>١</sup>
٤,١	٥,١	٥,٠	٤,٩	٦,١	٩,٢	١٤,٩	١٩,٧	٢٣,١	٢٣,٧	١١,٣	٦٣,٤	أوروبا الوسطى والشرقية
٨,٣	٨,٩	٩,٤	١٢,١	١٠,٣	١١,٩	١٣,٤	١٩,٩	٢٤,١	٦٩,١	١٧,٧	...	كومنولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>
٧,٥	٨,١	٩,٧	١٢,٧	١٠,٩	١٣,٧	١٥,٨	٢١,٥	٢٠,٨	٨٥,٧	١٩,٠	...	روسيا
١٠,٣	١٠,٤	٨,٩	١٠,٩	٩,٠	٨,١	٨,٢	١٦,٣	٣٢,٥	٣٥,٨	١٤,٦	...	ما عدا روسيا
٤,٤	٥,٣	٤,٠	٣,٦	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٨	٢,٥	٣,٣	٩,٧	آسيا النامية
٣,٩	٤,٥	١,٥	١,٨	٣,٩	١,٢	٠,٨-	٠,٧	٠,٤	١,٤-	١,٦	٩,٤	الصين
٤,٤	٦,٢	٦,١	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٩,٧	الهند
٥,٩	٦,٣	٨,٥	٧,٧	٥,٠	٤,٦	٦,٣	٦,١	٢,٦	٨,٨	٦,٢	١٠,٤	ما عدا الصين والهند
٩,٢	١٠,٨	٧,٥	٦,٩	٧,٢	٦,٢	٥,٣	٣,٨	٤,٠	٦,٦	٦,٧	١١,٤	الشرق الأوسط
٥,٨	٥,٣	٥,٤	٦,٣	٦,٥	١٠,٦	٨,٩	٦,١	٧,٦	٨,٣	٧,١	١٣,٤,٢	نصف الكرة الغربي
٣,٩	٣,٦	٤,٢	٦,٩	٦,٦	١٤,٨	٨,٤	٦,٨	٧,١	٤,٩	٦,٧	٤٥٦,٢	البرازيل
٤,٢	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٦,٤	٩,٥	١٦,٦	٦,٢	٢٠,٤	المكسيك
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
٨,٦	٩,٢	٨,٧	٩,٩	٩,٦	١١,٣	١١,٧	١٣,٥	١٣,٩	٣٦,٢	١٣,٠	٧٤,١	الوقود
٤,٨	٥,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٨	٤,٩	٤,٨	٥,٥	٦,٠	٦,٦	٥,٢	٤٦,٥	غير الوقود <sup>١</sup>
٦,١	٧,٥	٧,٨	٨,٤	٤,٠	٦,٩	٩,٠	٢٥,٢	٣٠,٩	٢٥,٥	١٢,٨	٨٠,٧	منها: منتجات أولية <sup>١</sup>
												حسب مصدر التمويل الخارجي
٥,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٠	٥,٣	٧,٠	٧,٩	٨,٠	٨,٧	١٠,٣	٧,١	٥٥,٨	بلدان المركز والمدین الصافي
٦,٨	٧,٥	٧,٠	٧,٣	٧,٤	٥,٩	٣,٧	٤,١	٣,٩	٥,٥	٥,٩	٢٧,٧	منه: تمويل رسمي <sup>١</sup>
												بلدان المركز المدین الصافي حسب تجربة
												خدمة الدين
٨,٣	٨,٧	١٠,٨	٩,٥	٦,٨	٩,٦	١٣,٠	١٠,٦	٩,٧	١٣,٤	١٠,٠	٤٥,١	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥ <sup>١</sup>
												مجموعات أخرى
٧,٦	٩,٢	٩,١	١٠,٠	٧,٠	٩,٤	٥,٩	١٩,٥	٢٥,٥	١٨,٥	١٢,٠	٥٦,٠	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٧,٩	٩,٢	٦,٦	٥,٩	٦,٤	٥,٤	٤,٨	٣,٦	٣,٦	٥,٩	٥,٩	١٣,٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
												للتنكزة
												الوسيط
												اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية <sup>١</sup>
٥,٠	٦,١	٥,٦	٥,٥	٤,٥	٤,١	٣,٣	٤,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٧	١٠,٣	إفريقيا <sup>١</sup>
٥,٧	٦,١	٥,٤	٦,٤	٤,١	٥,٣	٣,٦	٥,٢	٥,٨	٣,٦	٥,١	١٠,١	أوروبا الوسطى والشرقية
٤,٥	٣,٦	٣,٨	٣,٠	٣,٣	٢,١	٣,٠	٥,٥	٥,٥	٢,٩	٣,٧	٤٥,٠	كومنولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>
٨,٩	٨,٥	٨,٦	١٠,٠	٧,٠	٥,٦	٥,٦	٩,٨	١٨,٧	٢٣,٥	١٠,٦	...	آسيا النامية
٤,٨	٥,٩	٦,١	٥,٩	٤,٦	٣,٥	٣,٣	٣,٨	٢,٥	٤,١	٤,٤	٨,٥	الشرق الأوسط
٦,٤	٧,٠	٥,٦	٤,١	٣,٤	١,٧	٠,٨	١,٤	٠,٧	٢,١	٣,٣	٥,٥	نصف الكرة الغربي
٤,١	٥,٥	٥,١	٤,٩	٤,٤	٥,١	٤,٦	٤,٥	٤,٧	٤,٢	٤,٧	١٢,٩	

<sup>١</sup> ما عدا زمبابوي.

<sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول ب-٥- المؤشرات المالية الوجيزة  
(٧)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>									
<b>ميزان المالية العامة للحكومة المركزية<sup>١</sup></b>									
١,٧-	١,٦-	١,٨-	٢,٤-	٢,٧-	٣,١-	٢,٤-	٠,٩-	٠,١	١,٠-
الاقتصادات المتقدمة									
٢,١-	١,٦-	٢,٠-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٨-	٢,٦-	٠,٤	١,٩	١,١
الولايات المتحدة									
١,١-	١,١-	١,٦-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٤-	٢,١-	١,٧-	٠,٤-	١,٧-
منطقة اليورو									
٥,٩-	٥,٨-	٥,٩-	٥,٨-	٥,٦-	٦,٧-	٦,٦-	٦,١-	٦,٦-	٨,٢-
اليابان									
٠,٦	٠,٣	٠,٦	٠,٣	٠,١-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٩	١,٥	٠,٦
اقتصادات أخرى متقدمة <sup>٢</sup>									
<b>ميزان المالية العامة للحكومة العامة<sup>١</sup></b>									
١,٧-	١,٦-	١,٨-	٢,٥-	٣,٢-	٣,٨-	٣,٢-	١,٤-	—	١,٠-
الاقتصادات المتقدمة									
٢,٩-	٢,٦-	٢,٦-	٣,٦-	٤,٤-	٤,٨-	٣,٨-	٠,٤-	١,٦	٠,٩
الولايات المتحدة									
١,١-	٠,٩-	١,٦-	٢,٦-	٢,٩-	٣,١-	٢,٦-	١,٩-	١,٠-	١,٤-
منطقة اليورو									
٣,٨-	٣,٩-	٤,١-	٤,٨-	٦,٢-	٨,٠-	٨,٠-	٦,٣-	٧,٦-	٧,٤-
اليابان									
٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٢-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٣	١,٦	—
اقتصادات أخرى متقدمة <sup>٢</sup>									
<b>الميزان الهيكلي للحكومة العامة<sup>٣</sup></b>									
١,٨-	١,٨-	٢,١-	٢,٧-	٣,٤-	٣,٧-	٣,٣-	١,٧-	٠,٦-	١,١-
الاقتصادات المتقدمة									
<b>سعر الفائدة طويل الأجل<sup>٤</sup></b>									
٤,٦	٤,٥	٤,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٦	٤,٢	٤,٤	٥,١	٤,٧
الاقتصادات المتقدمة									
٤,٦	٤,٦	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٤,٠	٤,٦	٥,٠	٦,٠	٥,٦
الولايات المتحدة									
٤,٩	٤,٩	٣,٩	٣,٣	٣,٨	٣,٩	٤,٩	٥,٠	٥,٥	٤,٦
منطقة اليورو									
٣,٤	٢,٤	١,٧	١,٤	١,٥	١,٠	١,٣	١,٣	١,٧	١,٧
اليابان									
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>									
<b>ميزان المالية العامة للحكومة المركزية<sup>١</sup></b>									
٠,٧-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٩-	١,٦-	٢,٧-	٣,٤-	٣,١-	٢,٩-	٣,٧-
المتوسط المرجح									
١,٨-	١,٩-	١,٣-	١,٨-	٢,٥-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٢-
الوسيط									
<b>ميزان المالية العامة للحكومة العامة<sup>١</sup></b>									
٠,٩-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٩-	١,٩-	٣,٣-	٤,٣-	٣,٨-	٣,٤-	٤,٧-
المتوسط المرجح									
٢,٠-	١,٨-	١,١-	١,٧-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٤-
الوسيط									
<b>نمو النقود بمعناها الواسع</b>									
١٤,٨	١٨,٢	٢١,٠	١٧,٠	١٦,٩	١٥,٩	١٦,٥	١٥,٩	١٥,٠	١٧,٦
المتوسط المرجح									
١١,٦	١٣,٧	١٧,٣	١٤,٣	١٤,٠	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٧	١٤,٠	١٣,٢
الوسيط									

<sup>١</sup> كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٢</sup> في هذا الجدول، «اقتصادات أخرى متقدمة» تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

<sup>٣</sup> كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

<sup>٤</sup> البيانات السنوية هي متوسطات الفترة. وسعر الفائدة طويل الأجل هو العائد على سندات الخزنة ذات آجال الاستحقاق الخابطة البالغة عشر سنوات في حالة الولايات المتحدة، وهو العائد على السندات الحكومية لعشر سنوات في اليابان، والمتوسط المرجح لعائد السندات الحكومية الوطني لمدة عشر سنوات حتى نهاية عام ١٩٩٨، ثم العائد على سندات اليورو لعشر سنوات بعد ذلك بالنسبة لمنطقة اليورو.

السياسات المالية: الاقتصادات المتقدمة

الجدول ب٦- الاقتصادات المتقدمة: موازين المالية العامة للحكومة العامة والحكومة المركزية والموازن ما عدا معاملات الضمان الاجتماعي<sup>١</sup>  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										ميزان المالية العامة للحكومة العامة
١,٧-	١,٦-	١,٨-	٢,٥-	٣,٢-	٣,٨-	٣,٢-	١,٤-	—	١,٠-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٩-	٢,٦-	٢,٦-	٣,٦-	٤,٤-	٤,٨-	٣,٨-	٠,٤-	١,٦	٠,٩	الولايات المتحدة
١,١-	٠,٩-	١,٦-	٢,٦-	٢,٩-	٣,١-	٢,٦-	١,٩-	١,٠-	١,٤-	منطقة اليورو
٠,٥-	٠,٢-	١,٦-	٣,٤-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٧-	٢,٨-	١,٢	١,٥-	ألمانيا
٢,٧-	٢,٥-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٦-	٤,١-	٣,١-	١,٥-	١,٥-	١,٨-	فرنسا <sup>٢</sup>
٢,٣-	٢,١-	٤,٤-	٤,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٩-	٣,١-	٠,٨-	١,٧-	إيطاليا
٠,٨	١,٤	١,٨	١,١	٠,٢-	—	٠,٣-	٠,٥-	٠,٩-	١,١-	إسبانيا
٠,٥	٠,٦-	٠,٧	٠,٣-	١,٨-	٣,١-	٢,٠-	٠,٢-	٢,١	٠,٦	هولندا
٠,٢-	٠,٢-	٠,١	٢,٤-	٠,١-	—	—	٠,٥	٠,١	٠,٥-	بلجيكا
٠,٦-	٠,٨-	١,٢-	١,٧-	١,٣-	١,٨-	٠,٧-	٠,١-	١,٦-	٢,٣-	النمسا <sup>٣</sup>
٣,٨	٤,٣	٣,٧	٢,٥	٢,١	٢,٤	٤,١	٥,٠	٦,٩	١,٦	فنلندا
١,٩-	٢,١-	٢,١-	٤,٤-	٦,٣-	٤,٩-	٤,١-	٣,٩-	٣,٢-	٢,٧-	اليونان
٢,٤-	٣,٣-	٣,٩-	٦,١-	٣,٣-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٣-	٢,٩-	٢,٧-	البرتغال
٠,٢	٠,٨	٢,٩	١,٠	١,٤	٠,٢	٠,٣-	٠,٨	٤,٤	٢,٤	آيرلندا <sup>٤</sup>
٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٣-	١,٣-	٠,٤	٣,٣	٧,٤	٧,١	٤,٤	لكسمبرغ
١,١-	٠,٩-	٠,٨-	١,١-	١,٣-	١,٣-	١,٥-	١,٣-	١,٣-	٠,٦-	سلوفينيا
٣,٨-	٣,٩-	٤,١-	٤,٨-	٦,٢-	٨,٠-	٨,٠-	٦,٣-	٧,٦-	٧,٤-	اليابان
٢,٣-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٥-	١,٨-	٠,٩	١,٥	١,٠	المملكة المتحدة
٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٦	٠,٨	٠,١-	٠,١-	٠,٧	٢,٩	١,٦	كندا
٢,٨	٢,٣	١,٨	١,٩	٢,٢	٢,٧	٢,٣	٠,٦	١,١	٢,٥-	كوريا <sup>٥</sup>
١,٠	٠,٨	١,٦	٢,٤	٢,٠	١,٦	١,٠	٠,٨	١,٧	١,٣	أستراليا <sup>٦</sup>
١,٠-	٢,٠-	١,١-	٠,٦-	٢,٨-	٢,٧-	٤,٢-	٦,٤-	٤,٥-	٥,٧-	مقاطعة تايوان الصينية
٢,٢	٢,٣	٢,١	١,٩	٠,٦	١,١-	١,٥-	١,٧	٣,٨	١,٢	السويد
٠,٣-	٠,٦	٠,٨	٠,١-	١,٠-	١,٤-	١,٢-	—	٢,٢	٠,٦-	سويسرا
٣,٠	١,٧	٤,٠	١,٠	١,٧	٣,٣-	٤,٨-	٤,٩-	٠,٦-	٠,٨	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٣,٨	٣,٩	٤,٧	٤,٦	١,٩	٠,١-	٠,٢	١,٢	٢,٣	١,٤	الدانمرك
١٥,٩	١٥,٢	١٨,٠	١٥,٢	١١,١	٧,٢	٩,٢	١٣,٣	١٥,٤	٦,٠	النرويج
٢,٨-	٣,٤-	١,٨-	٣,١-	٤,٩-	٦,٩-	٤,٥-	٤,٢-	٢,١-	٤,٤-	إسرائيل
٥,٤	٥,٥	٦,٤	٧,٨	٦,١	٥,٨	٤,١	٤,٨	٧,٩	٤,٦	سنغافورة
٢,٦	٢,٩	٥,٠	٥,٧	٤,٦	٣,٤	١,٧	١,٦	١,٢	١,٥	نيوزيلندا <sup>٧</sup>
٠,٦-	١,٠-	١,٤-	٢,٤-	٤,٠-	٦,٢-	٤,٤-	٢,٢-	٢,٣-	٤,٣-	قبرص
١,٣-	٣,٢	٥,٣	٥,٢	٠,٢	٢,٨-	٢,٦-	٠,٧-	١,٧	١,١	آيسلندا
										للمتذكرة
٢,٦-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٨-	٤,٠-	١,٧-	٠,٢-	١,١-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,٩	١,١	١,٥	١,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٤-	٢,٠-	٠,٥-	٢,٧-	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										ميزان المالية العامة ما عدا معاملات الضمان الاجتماعي
٣,٠-	٢,٦-	٢,٨-	٤,١-	٤,٩-	٥,٢-	٤,٣-	١,٣-	٠,٥	٠,٢-	الولايات المتحدة
٣,٩-	٣,٨-	٤,١-	٥,١-	٦,٦-	٨,١-	٧,٩-	٦,٥-	٨,٢-	٨,٥-	اليابان
٠,٣-	٠,١-	١,٥-	٣,١-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٣-	٢,٦-	١,٢	١,٧-	ألمانيا
٢,٣-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٨-	٢,٧-	٣,٥-	٢,٩-	١,٩-	١,٩-	٢,٠-	فرنسا
١,٦	١,٧	٠,٣-	—	٠,٨	٠,٧	١,٢	٠,٨	٣,١	٢,٦	إيطاليا
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٢,٢	١,٤	١,٤	٢,٤	٤,٨	٣,٩	كندا

الملحق الإحصائي

الجدول ب٦ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
ميزان المالية العامة للحكومة المركزية									
الاقتصادات المتقدمة									
١,٧-	١,٦-	١,٨-	٢,٤-	٢,٧-	٣,١-	٢,٤-	٠,٩-	٠,١	١,٠-
٢,١-	١,٦-	٢,٠-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٨-	٢,٦-	٠,٤	١,٩	١,١
١,١-	١,١-	١,٦-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٤-	٢,١-	١,٧-	٠,٤-	١,٧-
١,٠-	٠,٨-	١,٣-	٢,٦-	٢,٣-	١,٨-	١,٧-	١,٣-	١,٤	١,٥-
٢,٤-	٢,٤-	٢,٦-	٣,١-	٣,٢-	٣,٩-	٣,٦-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٦-
١,٧-	١,٦-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٣,٠-	٣,١-	١,١-	١,٥-
٠,٤	٠,٥	٠,٨	٠,٤	١,٢-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	١,٠-	١,٠-
٥,٩-	٥,٨-	٥,٩-	٥,٨-	٥,٦-	٦,٧-	٦,٦-	٦,١-	٦,٦-	٨,٢-
٢,٣-	٢,٦-	٢,٧-	٢,٩-	٣,١-	٣,٤-	١,٧-	١,١	١,٩	١,٣
٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,٨	٠,٣	٠,٨	١,١	١,٩	٠,٩
٢,٠	١,٧	٢,٣	١,٩	١,١	٠,٤	٠,٣	٠,٨	١,٣	٠,٢
الاقتصادات الأسيوية الصناعية الجديدة									
٢,٥-	٢,٢-	٢,٧-	٣,٣-	٣,٥-	٣,٨-	٣,٠-	١,٢-	٠,١-	١,١-
١,٩	١,١	١,٨	١,٤	١,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٦-	٠,٢	٠,٨-

- <sup>١</sup> تستند البيانات إلى حسابات الدخل القومي ما لم يذكر خلاف ذلك في الحواشي. راجع الإطار أ١ للاطلاع على موجز لافتراضات السياسات التي تستند إليها التوقعات.
- <sup>٢</sup> معدلاً حسب تغيرات التقييم الخاصة بصندوق تثبيت أسعار الصرف الأجنبي.
- <sup>٣</sup> تستند البيانات إلى المنهجية المتبعة في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٩٥، والتي تستبعد دخل المبادلات.
- <sup>٤</sup> تشمل البيانات تأثير سداد التزامات معاشات التقاعد المستقبلية لشركة الاتصالات التي كانت مملوكة للدولة بتكلفة تبلغ ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٩.
- <sup>٥</sup> تغطي البيانات الحسابات الموحدة للحكومة المركزية بما فيها صناديق الضمان الاجتماعي، لكنها تستبعد متحصلات الخصخصة.
- <sup>٦</sup> تستند البيانات إلى أساس نقدي.
- <sup>٧</sup> يتألف الرصيد الحكومي من الإيرادات مخصصاً منها النفقات زائد رصيد المؤسسات المملوكة للدولة مع استبعاد متحصلات الخصخصة.
- <sup>٨</sup> البيانات على أساس الميزانية.
- <sup>٩</sup> البيانات على أساس إداري مستبعداً منها معاملات الضمان الاجتماعي.
- <sup>١٠</sup> البيانات على أساس الدخل القومي مستبعداً منها معاملات الضمان الاجتماعي.

السياسات المالية: الاقتصادات المتقدمة

الجدول ب٧- الاقتصادات المتقدمة: الموازين الهيكلية للحكومة العامة<sup>١</sup>  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										الميزان الهيكلي
١,٨-	١,٨-	٢,١-	٢,٧-	٣,٤-	٣,٧-	٣,٣-	١,٧-	٠,٦-	١,١-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٥-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٦-	٣,٧-	٠,٧-	٠,٦-	—	الولايات المتحدة
٠,٩-	٠,٨-	١,٢-	١,٩-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٢-	١,٥-	١,١-	منطقة اليورو <sup>٢</sup>
٠,٧-	٠,٤-	١,٢-	٢,٥-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٦-	١,٢-	١,٠-	ألمانيا <sup>٣</sup>
٢,٠-	١,٧-	١,٩-	٢,٧-	٣,١-	٣,٤-	٣,١-	٢,١-	٢,١-	١,٤-	فرنسا <sup>٤</sup>
٢,٠-	١,٨-	٢,٩-	٣,٥-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٨-	٢,٦-	١,٤-	إيطاليا <sup>٥</sup>
٠,٩	١,٣	١,٧	١,١	٠,٧	٠,١	٠,٣-	٠,٩-	١,٣-	١,٢-	إسبانيا <sup>٦</sup>
٠,٣	٠,٧-	١,١	٠,٣	١,٤-	٢,٦-	٢,٢-	١,١-	٠,٢	—	هولندا <sup>٧</sup>
٠,١-	٠,٦-	٠,٦-	٠,١	٠,٩-	٠,٩-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٨-	١,٠-	بلجيكا <sup>٨</sup>
٠,٦-	١,١-	١,٣-	١,٣-	١,٠-	١,٠-	٠,٦-	١,١-	٣,٦-	٢,٨-	النمسا <sup>٩</sup>
٣,٢	٣,٧	٣,٦	٣,٣	٢,٦	٣,١	٤,٥	٤,٩	٦,٨	٢,٠	فنلندا
٢,٧-	٣,٠-	٣,١-	٥,٣-	٧,٣-	٥,٥-	٤,٣-	٤,١-	٢,٩-	٢,١-	اليونان
١,٩-	٢,٦-	٣,٢-	٥,٥-	٥,٣-	٥,٢-	٥,١-	٥,٦-	٤,٨-	٣,٦-	البرتغال <sup>١٠</sup>
٠,٥	٠,٧	٢,٧	١,٠	١,٥	٠,٢	٠,٦-	٠,٧	٣,٩	٢,١	آيرلندا <sup>١١</sup>
١,٠-	١,١-	٠,٦-	١,٠-	١,٢-	٠,٩-	٢,٩-	١,٣-	١,٧-	٠,٩-	سلوفينيا
٣,٨-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٥-	٥,٧-	٧,٠-	٧,٠-	٥,٧-	٧,٤-	٦,٥-	اليابان
٢,٢-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٠-	١,٩-	٠,١-	٧,٣	١,٢	المملكة المتحدة
١,٠	٠,٩	٠,٩	١,٥	٠,٩	٠,٢	٠,٢-	٠,٤	٢,٠	١,٣	كندا
٠,٥	٠,٧	١,٣	١,٤	٠,٧	٠,٢	—	٠,٦	٠,٩	—	اقتصادات أخرى متقدمة
٠,٥	٠,٦	١,٥	٢,٤	١,٩	١,٥	١,١	١,٠	١,٦	٠,٩	أستراليا <sup>١٢</sup>
١,٢	١,٤	١,٦	٢,٠	٠,٦	٠,٣-	١,٤-	١,٠	١,٦	٠,٢-	السويد
٣,٠	٢,٩	٣,٠	١,٣	١,٠	٠,٧	٠,٤	١,١	٠,٨	٠,١	الدانمرك
٤,٢-	٣,٥-	٣,١-	٣,٠-	٢,٩-	٥,٣-	٣,٤-	١,١-	٢,٤-	٣,٦-	النرويج <sup>١٣</sup>
٢,٩	٤,٠	٥,٠	٥,٥	٤,٩	٤,٣	٣,٣	٢,٢	١,٣	٠,٩	نيوزيلندا <sup>١٤</sup>
										للتذكرة
٢,٣-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٣-	٤,٠-	٤,٣-	٣,٨-	١,٩-	٠,٧-	١,٢-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

<sup>١</sup> على أساس حسابات الدخل القومي. يعرف مركز الميزانية الهيكلية بأنه عجز (أو فائض) الميزانية الفعلية ناقص آثار الانحرافات الدورية للناتج الفعلي عن الناتج الممكن. ونظرا لوجود قدر من عدم اليقين بشأن تقديرات الفجوات الدورية ومرونة الضرائب والإنفاق بالنسبة للدخل القومي، ينبغي تفسير مؤشرات مراكز الميزانية الهيكلية باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية عامة. فضلا على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التغييرات في أصدمة الميزانية الهيكلية لا تعزى بالضرورة لتغييرات السياسات، وإنما قد ترجع إلى قوة الدفع الذاتية في برامج الإنفاق القائمة. ويفترض أن يظل العجز الهيكلي دون تغيير فيما بعد فترة تطبيق برامج معينة لضبط أوضاع المالية العامة.

<sup>٢</sup> لا يشمل الإيرادات المحققة لمرة واحدة من بيع تراخيص التليفونات المحمولة التي تعادل ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في ألمانيا، و٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في فرنسا، و١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في إيطاليا، و٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في إسبانيا، و٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في هولندا، و٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ في بلجيكا، و٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في النمسا، و٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في البرتغال، و٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٢ في آيرلندا، ولا يشمل أيضا الإيرادات المحققة لمرة واحدة من المعاملات الكبيرة في الأصول، وبصفة خاصة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا عام ٢٠٠٥.

<sup>٣</sup> ما عدا لكسمبرغ.

<sup>٤</sup> ما عدا متحصلات حكومة الكومنولث من الخصخصة.

<sup>٥</sup> ما عدا النفط.

<sup>٦</sup> يتألف الرصيد الحكومي من الإيرادات مخصصا منها النفقات زائد رصيد المؤسسات المملوكة للدولة مع استبعاد متحصلات الخصخصة.

الملحق الإحصائي

الجدول ب٨- الاقتصادات المتقدمة: أسعار الصرف

افتراضات سعر الصرف ٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
دولار أمريكي لكل وحدة عملة وطنية									
١,٣٥٠	١,٢٥٦	١,٢٤٦	١,٢٤٣	١,١٣١	٠,٩٤٤	٠,٨٩٦	٠,٩٢٤	١,٠٦٧	أسعار الصرف الاسمية للدولار الأمريكي
١,٩٩٣	١,٨٤٣	١,٨٢٠	١,٨٣٢	١,٦٣٤	١,٥٠١	١,٤٤٠	١,٥١٦	١,٦١٨	يورو جنيه استرليني
وحدة عملة وطنية لكل دولار أمريكي									
١١٨,٤	١١٦,٣	١١٠,٠	١٠٨,١	١١٥,٨	١٣٥,٢	١٢١,٥	١٠٧,٧	١١٣,٥	ين ياباني
١,٠٩٠	١,١٣٤	١,٢١١	١,٢٩٩	١,٣٩٧	١,٥٦٩	١,٥٤٨	١,٤٨٥	١,٤٨٦	دولار كندي
٦,٨٦٣	٧,٣٦٧	٧,٤٥٠	٧,٣٣٨	٨,٠٦٨	٩,٧٠٧	١٠,٣١٤	٩,١٣٢	٨,٢٥٧	كرونا سويدية
٥,٥١٩	٥,٩٤١	٥,٩٨٧	٥,٩٨٥	٦,٥٧٧	٧,٨٧٠	٨,٣١٧	٨,٠٦٠	٦,٩٦٧	كرون دانمركي
١,٢١٥	١,٢٥٣	١,٢٤٣	١,٢٤٢	١,٣٤٦	١,٥٥٤	١,٦٨٦	١,٦٨٧	١,٥٠٠	فرنك سويسري
٥,٩٥٠	٦,٤٠٧	٦,٤٣٩	٦,٧٣٠	٧,٠٧٤	٧,٩٣٢	٨,٩٨٩	٨,٧٨٢	٧,٧٩٧	كرون نرويجي
٤,٣٥٣	٤,٤٥٠	٤,٤٨٥	٤,٤٨١	٤,٥٤٨	٤,٧٣٥	٤,٢٠٥	٤,٠٧٧	٤,١٣٨	شقلل إسرائيلي جديد
٦٥,٠٠٤	٧٠,٠٠٢	٦٢,٩٤٤	٧٠,٠٠٧	٧٦,٦٤٤	٩١,١٩٩	٩٦,٨٤٤	٧٨,٢٨٨	٧٢,٣٠٠	كرونا أيسلندية
٠,٤٣٢	٠,٤٥٩	٠,٤٦٤	٠,٤٦٨	٠,٥١٧	٠,٦٠٩	٠,٦٤٣	٠,٦٢١	٠,٥٤٢	جنيه قبرصي
٩٣٠,٠	٩٥٤,٥	١,٠٢٣,٩	١,١٤٤,١	١,١٩١,٢	١,٢٤٩,٠	١,٢٩٠,٨	١,١٣٠,٣	١,١٨٨,٤	ون كوري
١,٢١٧	١,٣٢٧	١,٣٠٩	١,٣٥٨	١,٥٣٤	١,٨٣٩	١,٩٣٢	١,٧١٧	١,٥٥٠	دولار أسترالي
٣٢,٩٧٨	٣٢,٥٢٩	٣٢,١٥٦	٣٣,٤١٨	٣٤,٤٤١	٣٤,٥٧١	٣٣,٧٨٧	٣١,٢١٦	٣٢,٢٣٣	دولار تايواني جديد
٧,٨٠٧	٧,٧٦٨	٧,٧٧٧	٧,٧٨٨	٧,٧٨٧	٧,٧٩٩	٧,٧٩٩	٧,٧٩١	٧,٧٥٧	دولار هونغ كونغ
١,٥٢٠	١,٥٨٩	١,٦٦٤	١,٦٩٠	١,٧٤٢	١,٧٩١	١,٧٩٢	١,٧٢٤	١,٦٩٥	دولار سنغافورة
المؤشر: ١٠٠=٢٠٠٠									
التغير عن الافتراض السابق %									
٠,٧-	٨٢,٦	٨٤,٦	٨٦,٧	٩٢,٧	١٠٢,٤	١٠٣,٢	١٠٠,٠	٨٩,٥	أسعار الصرف الفعلية الحقيقية <sup>١</sup>
٠,٢	١٢٩,٤	١٢٨,٦	١٢٩,٤	١٢٢,١	١٠٦,٤	١٠٠,٦	١٠٠,٠	١١٣,٧	الولايات المتحدة
٠,١	٩٧,٤	١٠٠,١	١٠٥,٤	١٠٦,٠	١٠١,٦	٩٩,٣	١٠٠,٠	١٠٧,٥	منطقة اليورو <sup>٢</sup>
٠,١	١٠٥,١	١٠٣,٨	١٠٥,١	١٠٤,١	١٠٠,٦	٩٨,٩	١٠٠,٠	١٠٦,١	ألمانيا
٠,١	١٣٥,٦	١٣٢,١	١٣٧,٣	١١٩,٦	١٠٧,٨	١٠٢,٨	١٠٠,٠	١٠٤,٨	فرنسا
٠,١	١١٩,٥	١١٧,٧	١١٤,٧	١١٠,٤	١٠٣,٣	١٠١,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٥	إيطاليا
٠,١	١١٤,٥	١١٤,٣	١١٥,٣	١١٣,٦	١٠٦,٢	١٠٢,٣	١٠٠,٠	١٠٦,٧	إسبانيا
٠,١	١١١,١	١١٢,٤	١١٠,٩	١٠٧,٨	١٠٢,٢	١٠٠,٦	١٠٠,٠	١٠٦,٠	هولندا
٠,١	١٠٦,١	١٠٨,٤	١٠٦,٠	١٠٢,٨	٩٨,١	٩٨,٤	١٠٠,٠	١٠٧,٣	بلجيكا
٠,١	٩٦,٣	٩٩,٧	١٠٠,٣	١٠٠,١	٩٨,٣	٩٨,١	١٠٠,٠	١١١,٢	النمسا
٠,١	١٢٦,٥	١٢٢,١	١٢٣,٨	١٠٦,٤	١٠٠,١	٩٥,٦	١٠٠,٠	١٠٧,٤	فنلندا
٠,١	١٠٤,٥	١٠٤,٢	١٠٢,٩	١٠٤,١	١٠٢,٣	١٠٠,١	١٠٠,٠	١٠٢,٨	اليونان
٠,٢	١٠٦,٥	١٠٣,٨	١٠١,٨	٩٨,٤	٩٠,٣	٩٧,٨	١٠٠,٠	١٠٥,٨	البرتغال
٠,١	١٠٨,٥	١٠٩,٦	١٠٧,٩	١٠٥,٤	١٠١,٤	١٠٠,٥	١٠٠,٠	١٠٤,٣	أيرلندا
٢,٣	٦٦,٦	٧٢,٣	٧٧,٠	٧٨,٩	٨٦,٠	٩٢,٢	١٠٠,٠	٩٨,٢	لكسمبرغ
٠,٧-	١٠٨,٢	١٠٣,٦	٩٩,٤	٩٤,٧	٩٨,٩	٩٧,٤	١٠٠,٠	٩٧,٨	اليابان
٠,٨	١٤٦,٢	١٣١,٦	١٢١,٦	١١٤,٣	١٠٠,٨	١٠١,٨	١٠٠,٠	١٠٥,٥	المملكة المتحدة
١,٦-	١١١,١	١٠٦,٤	٩٥,٥	٩٤,٦	٩٦,٣	٩٣,٠	١٠٠,٠	٩٣,٩	كندا
٢,٢-	١٣٨,٦	١٣٤,٤	١٢٥,٦	١١٢,٨	٩٩,٢	٩٤,٥	١٠٠,٠	١٠٣,٨	كوريا
١,٠-	٨٢,٠	٨٤,١	٨١,٤	٨٦,١	٩٢,٥	١٠٦,٣	١٠٠,٠	٩٦,٣	أستراليا
٠,٧-	٨٢,٤	٨٤,٩	٩٠,٤	٩٥,٤	٩٢,٦	٩٥,٦	١٠٠,٠	١٠١,١	مقاطعة تايوان الصينية
٠,١	١٠٩,٤	١٠٩,٩	١١١,٦	١١٣,٤	١١٢,٣	١٠٦,٣	١٠٠,٠	١٠١,١	السويد
٠,١	٧١,١	٧٢,٩	٧٦,٧	٨٧,٠	٩٨,٨	١٠٣,٧	١٠٠,٠	١٠٣,١	سويسرا
٠,١	١١٤,٨	١١٢,٠	١١٢,٦	١١٣,١	١٠٦,٦	١٠٢,٥	١٠٠,٠	١٠٥,٣	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١,٣	١٠٧,٦	١٠٦,٦	١٠٢,٥	١٠٨,٥	١١٣,٩	١٠٣,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الدانمرك
٣,٢	٧٩,٤	٧٧,٢	٧٦,٦	٨٢,١	٩٠,٢	١٠٣,٥	١٠٠,٠	٩٣,٦	النرويج
٠,٥-	١٠٨,٧	١٠٠,٨	٩٩,٠	٩٨,٢	١٠١,٠	١٠٥,٣	١٠٠,٠	٩٧,٤	إسرائيل
٥,٨-	١٣٤,٧	١٤١,٦	١٣٢,٥	١٢٠,٧	١٠٧,١	٩٩,٠	١٠٠,٠	١١٢,٨	سنغافورة
									نيوزيلندا

<sup>١</sup> تُعرف بأنها نسبة تكلفة وحدة العمل في قطاع الصناعة التحويلية إلى المتوسط المرجح لهذه التكلفة لدى الشركاء التجاريين من البلدان الصناعية محررة بعملة مشتركة باستخدام أوزان التجارة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١.

<sup>٢</sup> بالقيم الفعلية الاسمية. متوسط الفترة ٢٤ يوليو- ٢١ أغسطس ٢٠٠٧ مقارنا بأسعار الفترة ٢٢ أغسطس - ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧.

<sup>٣</sup> يستخدم اليورو الافتراضي (synthetic euro) في حساب أسعار صرف اليورو الحقيقية للفترة السابقة على أول يناير ١٩٩٩. راجع الإطار ٥-٥ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.



السياسات المالية: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب ٩- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: موازين المالية العامة للحكومة المركزية  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٠,٧-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٩-	١,٦-	٢,٧-	٣,٤-	٣,١-	٢,٩-	٣,٧-	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
										المجموعات الإقليمية
١,٥	٠,٧	٣,٨	١,٧	٠,٥-	١,٩-	١,٦-	٢,٠-	١,٢-	٣,٤-	إفريقيا
٠,٥	٠,٤-	٣,١	٠,٤	٠,٨-	٢,٣-	١,٩-	٢,٥-	٢,٤-	٣,٨-	جنوب الصحراء
٠,٦-	١,٧-	٣,٨	٠,٧-	١,٨-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٨-	٤,٣-	٤,٨-	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٢,٥-	٣,٤-	٢,٩-	٣,٠-	٥,١-	٦,٣-	٨,٢-	٧,٩-	٤,٥-	٥,٢-	أوروبا الوسطى والشرقية
٣,٩	٤,٦	٥,٧	٥,٤	٢,٦	١,٢	١,٠	١,٨	٠,٣	٣,٩-	كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>
٤,١	٦,٢	٧,٤	٧,٥	٤,٣	١,٧	١,٣	٢,٧	٠,٩	٤,١-	روسيا
٣,٢	٠,٦	١,١	٠,١	١,٧-	٠,٢-	٠,٢	٠,٩-	١,٤-	٣,٣-	ما عدا روسيا
١,٧-	١,٧-	١,٦-	٢,١-	٢,٣-	٣,١-	٣,٧-	٣,٩-	٤,٤-	٤,٢-	آسيا النامية
٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	١,٣-	١,٥-	٢,٤-	٣,٠-	٢,٧-	٣,٣-	٣,٧-	الصين
٣,٣-	٣,٥-	٣,٧-	٤,٢-	٤,٤-	٥,٣-	٦,١-	٦,٦-	٧,٢-	٦,٥-	الهند
٢,٣-	٢,٤-	١,٨-	١,٨-	١,٩-	٢,٤-	٣,١-	٣,٧-	٣,٨-	٢,٨-	ما عدا الصين والهند
٤,٧	٤,٥	٥,٥	٤,٨	٢,٣	٠,٣-	٢,٣-	٠,٦-	٣,٥	١,٨-	الشرق الأوسط
١,٦-	١,٥-	١,٨-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٢-	٣,٤-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٧-	نصف الكرة الغربي
١,٧-	٢,٢-	٣,٢-	٣,٤-	١,٤-	٣,٧-	٠,٧-	١,٩-	٢,١-	٢,٥-	البرازيل
١,٦-	١,٦-	٢,٠-	١,٢-	١,٣-	١,٥-	٢,٢-	١,٠-	١,٥-	١,٧-	المكسيك
										المجموعات التحليلية
										حسب مصدر إيرادات التصدير
٦,٢	٦,٢	٨,٠	٨,٠	٤,٤	١,٥	٠,٦	١,٣	٣,٤	٢,٩-	الوقود
١,٧-	١,٨-	١,٦-	٢,٢-	٢,٥-	٣,٤-	٤,٠-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٩-	غير الوقود
١,٩	١,٩	٦,٤	١,٠	١,٢-	٢,٢-	٢,٧-	٢,٦-	٣,٨-	٣,٦-	منها: منتجات أولية
										حسب مصدر التمويل الخارجي
٢,١-	٢,٤-	٢,١-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٩-	٤,٥-	٤,٣-	٤,١-	٤,٠-	بلدان المركز المدين الصافي
٢,٦-	٣,٠-	١,٤-	٢,٤-	٢,١-	٢,٦-	٣,٣-	٤,٠-	٤,١-	٣,٨-	منه: تمويل رسمي
										بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
١,٨-	٢,٠-	٠,٥-	١,٤-	٢,١-	٢,٨-	٤,٦-	٣,٣-	٣,٦-	٣,١-	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
										مجموعات أخرى
٢,٠-	٢,٢-	٤,٢	٢,٢-	٣,١-	٤,٠-	٤,٣-	٤,٠-	٤,٨-	٤,٣-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٤,٤	٤,١	٥,٤	٤,٨	١,٨	٠,٤-	١,٨-	٠,٦-	٣,٢	١,٨-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
										للمتذكرة
										الوسيط
١,٨-	١,٩-	١,٣-	١,٨-	٢,٥-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٢-	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٢,٥-	٢,٠-	١,٢-	١,٨-	٢,٩-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٣-	إفريقيا
١,٨-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٦-	٣,٧-	٤,١-	٥,٣-	٤,٢-	٢,٦-	٣,١-	أوروبا الوسطى والشرقية
٠,٧-	٠,٦-	٠,٦	١,٢-	٠,٧-	١,٠-	٠,٤-	٢,٣-	١,٢-	٤,٦-	كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>
١,٩-	١,٨-	٢,٢-	٢,٢-	٢,٠-	٣,٠-	٣,٩-	٣,٩-	٣,٥-	٣,٣-	آسيا النامية
٠,٦	٠,٦	٠,٨	١,١	١,٧	١,٢	٠,١-	١,٥	٦,١	١,٥-	الشرق الأوسط
١,٦-	١,٧-	١,٥-	٢,٣-	٢,٨-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٣-	٢,٦-	٣,٠-	نصف الكرة الغربي

<sup>١</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول ب ١٠- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: مجملات النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
١٤,٨	١٨,٢	٢١,٠	١٧,٠	١٦,٩	١٥,٩	١٦,٥	١٥,٩	١٥,٠	١٧,٦	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
										المجموعات الإقليمية
٢٢,١	٢٣,٤	٢٧,٥	٢٢,٧	١٨,٦	٢٢,١	٢٠,٨	٢١,١	١٩,٨	١٩,٣	إفريقيا
٢٤,٨	٢٥,٥	٣٠,٥	٢٦,٣	٢١,٥	٢٥,٦	٢٣,٩	٢٢,٣	٢٢,٥	٢١,٤	جنوب الصحراء
١٢,٢	١٤,٦	١٨,٢	١٧,٧	١٤,٨	١٠,٥	١٠,٧	٣٨,٠	٢٤,٦	٣٧,٧	أوروبا الوسطى والشرقية
٢٢,٨	٣٧,٦	٤٢,١	٣٦,٧	٣٥,٥	٣٩,٠	٣٤,٠	٣٧,٩	٥٧,٨	٥٣,٠	كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>
٢٥,٣	٣٨,٠	٤٠,٥	٣٦,٣	٣٣,٧	٣٩,٤	٣٣,٩	٣٥,٧	٥٧,٢	٤٨,١	روسيا
١٤,٥	٣٦,٠	٤٧,١	٣٧,٨	٤٠,٩	٣٧,٩	٣٤,٢	٤٣,٢	٥٩,٢	٦٩,٣	ما عدا روسيا
١٤,٣	١٦,٦	١٧,٢	١١,٢	١٣,٥	١٦,٣	١٤,٠	١٤,٦	١٢,٤	١٣,٧	آسيا النامية
١٤,٠	١٦,٥	١٧,٠	٧,٦	١٤,٤	١٩,٦	١٦,٩	١٧,٦	١٢,٣	١٤,٧	الصين
١٨,٤	١٩,٦	٢٠,٩	١٩,٢	١٣,٣	١٦,٣	١٤,٦	١٤,٦	١٦,١	١٥,٩	الهند
١١,٧	١٤,٥	١٥,٣	١٣,٢	١١,٩	٩,٩	٨,٢	٩,٢	١٠,١	١١,٠	ما عدا الصين والهند
١٦,٦	٢٣,١	٢٣,٢	٢٠,٩	١٨,٧	١٢,٧	١٦,٢	١٤,٠	١٢,٠	١٠,٦	الشرق الأوسط
١٠,١	١١,٦	١٨,٤	١٧,٥	١٧,٣	١٢,٣	١٧,٥	٧,٣	٧,٢	١٠,٥	نصف الكرة الغربي
٨,٤	١٠,٣	١٣,٨	١٨,٦	١٩,٢	٤,٢	٢٣,٧	١٢,٢	٣,٨	٨,٤	البرازيل
١٠,٥	١١,٢	١٢,٨	١٥,٠	١٢,٦	١٣,٥	١٠,٨	١٦,٠	١٢,٩	١٩,٧	المكسيك
										المجموعات التحليلية
										حسب مصدر إيرادات التصدير
٢٠,٠	٢٧,٦	٣٦,٢	٢٨,٢	٢٥,٧	٢٣,٧	٢١,٧	٢١,٢	٢٩,٦	٢٤,٧	الوقود
١٣,٣	١٥,٨	١٧,٦	١٤,٧	١٥,٢	١٤,٤	١٥,٥	١٥,٠	١٢,٤	١٦,٢	غير الوقود
٣٥,١	٣٨,١	٣٧,٣	٣٨,٣	٣٥,٥	٣١,٨	٢٠,٣	٢٢,٢	٢٤,٦	٢٢,١	منها: منتجات أولية
										حسب مصدر التمويل الخارجي
١٣,٢	١٥,٧	١٨,١	١٧,٣	١٥,٥	١٢,٤	١٥,٣	١٤,٥	١٢,٦	١٦,٤	بلدان المركز المدين الصافي
١٣,٤	١٦,٨	١٧,٩	١٥,٨	١٥,١	١٤,٣	١٤,٠	١٢,٩	١٥,٦	١٥,١	منه: تمويل رسمي
										بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
										بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٥-٢٠٠١
٢٠,٣	٢٢,٤	٢٢,١	٢١,٥	١٩,٦	١٩,٨	٢٢,٣	٢,٢	١١,٩	١٠,٧	
										مجموعات أخرى
١٣,٤	١٧,٣	٢١,٧	١٥,١	١٤,١	١٨,٦	١٧,٩	٢٠,١	٣٠,٢	٢٣,٦	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٦,٣	٢٢,١	٢٢,٦	١٩,٩	١٧,٥	١٢,٩	١٥,٧	١٤,٧	١٣,١	١١,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
										للتذكير
										الوسيط
										اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
١١,٦	١٣,٧	١٧,٣	١٤,٣	١٤,٠	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٧	١٤,٠	١٣,٢	إفريقيا
١٢,٩	١٥,٢	١٧,٥	١٤,٣	١٣,٧	١٦,٦	١٨,٦	١٦,٣	١٣,٢	١٢,٦	أوروبا الوسطى والشرقية
١٣,٧	١٥,٧	١٩,٧	١٤,٧	١٤,٦	١١,٥	٩,٩	٢١,١	١٩,٩	١٣,٧	كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>
٢٢,٧	٣٥,٩	٣٩,٢	٢٧,٩	٣٣,٧	٣٠,٧	٣٤,١	٣٥,٧	٤٣,٣	٣١,٧	آسيا النامية
١٠,٠	١١,٥	١٦,٨	١٢,١	١٤,٨	١٣,١	١٣,٣	٩,٨	١٢,٣	١٤,٧	الشرق الأوسط
١٢,٤	١٨,٣	١٩,٢	١٧,٠	١٢,٣	٨,١	١٠,٩	١١,٦	١٠,٢	١٠,٦	نصف الكرة الغربي
٧,٧	١٠,٣	١٢,٤	١١,٨	١٢,٥	٨,١	٨,٤	٩,٤	٩,٢	١١,٠	

<sup>١</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

التجارة الخارجية: الاقتصادات المتقدمة

الجدول ب ١١- الاقتصادات المتقدمة: أحجام الصادرات والواردات ومعدلات التبادل التجاري للسلع والخدمات (التغير السنوي %)

		متوسطات عشر سنوات									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩
<b>حجم الصادرات</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٥,٣	٥,٤	٨,٢	٥,٨	٩,٠	٣,٣	٢,٣	٠,٦-	١١,٧	٥,٦	٥,٦	٦,٧
٦,١	٦,٨	٨,٤	٦,٩	٩,٧	١,٣	٢,٣-	٥,٤-	٨,٧	٤,٣	٤,٣	٧,٨
٥,٥	٦,٠	٧,٨	٤,٥	٦,٨	١,٤	١,٦	٣,٦	١٢,٠	٥,٣	٥,٤	٦,٦
٦,٢	٧,٧	١٢,٥	٧,١	١٠,٠	٢,٥	٤,٣	٦,٤	١٣,٥	٥,٩	٧,٦	٦,٣
٦,١	٣,٧	٥,٥	٢,٨	٤,٠	١,٢-	١,٥	٢,٥	١٢,٤	٤,٦	٤,١	٦,٧
٣,٠	٣,٠	٥,٣	٠,٥-	٣,٣	٢,٤-	٤,٠-	٠,٥	٩,٠	١,٧-	١,٥	٥,٥
٤,٠	٤,١	٥,١	٢,٦	٤,٢	٣,٧	٢,٠	٤,٢	١٠,٢	٧,٥	٤,٧	٨,٩
٣,٤	٦,٧	٩,٦	٦,٩	١٤,٠	٩,٢	٧,٤	٦,٨-	١٢,٨	١,٨	٦,٣	٤,٥
٢,٤	٥,٥-	١٠,٣	٨,٢	٤,٩	١,٧	١,٠	٢,٩	٩,١	٣,٨	٣,٨	٥,٧
١,١	١,٣	٠,٧	٢,٢	٤,٨	٢,٣-	١,٢	٣,٠-	٨,٩	١٠,٧	٢,٥	٦,٩
٦,٨	٧,٠	٩,٢	٧,٥	١٣,٠	٨,٣	٦,٤	١,٩-	١٤,٨	٨,٥	٧,٩	٧,٦
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
٤,٧	٤,٤	٨,٤	٥,٦	٨,١	١,٧	١,١	١,١-	١٠,٧	٤,٢	٤,٧	٦,٤
٨,٣	٨,٣	١١,٠	٩,٥	١٧,٥	١٣,٤	١٠,١	٣,٨-	١٧,٢	٩,٣	٩,٩	٩,٤
<b>الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة</b>											
<b>حجم الواردات</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٥,٠	٤,٣	٧,٤	٦,١	٩,٣	٤,١	٢,٧	٠,٦-	١١,٧	٨,٠	٥,٧	٦,٤
٢,٦	٣,١	٥,٩	٥,٩	١١,٣	٤,١	٣,٤	٢,٧-	١٣,١	١١,٥	٥,٦	٧,٦
٦,١	٥,٦	٧,٨	٥,١	٦,٧	٢,٨	٠,٣	١,٨	١١,١	٧,٥	٥,٤	٦,٠
٧,٩	٥,٧	١١,٢	٦,٧	٧,٢	٥,٤	١,٤-	١,٢	١٠,٢	٨,٦	٦,٢	٥,٩
٦,٨	٤,٤	٦,٨	٥,٠	٧,١	١,١	١,٧	٢,٢	١٤,٩	٦,٧	٥,٦	٥,١
٣,٢	٣,٤	٤,٣	٠,٥	٣,٧	٠,٨	٠,٥-	٠,٢-	٥,٨	٣,١	٢,٣	٤,٧
٤,٠	٦,٢	٨,٣	٧,٧	٩,٦	٦,٢	٣,٧	٤,٥	١٠,٨	١٣,٧	٧,٤	٩,٣
٤,٣	٣,١	٤,٦	٥,٨	٨,١	٣,٩	٠,٩	٠,٧	٩,٢	٣,٥	٤,٣	٤,٧
٢,١	٣,٨-	٩,٨	٧,١	٦,٦	٢,٠	٤,٨	٤,٨	٩,٠	٧,٩	٥,٠	٥,٣
٣,٨	٣,١	٥,٠	٧,٥	٨,٣	٤,١	١,٧	٥,١-	٨,١	٧,٨	٤,٤	٦,٠
٧,١	٨,١	٨,٨	٧,٨	١٣,٩	٧,٥	٦,٥	٣,٩-	١٤,٢	٧,٠	٧,٦	٧,٣
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
٤,٢	٢,٤	٧,٠	٥,٨	٨,٤	٣,٥	١,٩	٠,٤-	١٠,٩	٨,٢	٥,١	٦,٠
٨,٥	٨,٨	٩,٥	٧,٧	١٦,٨	١٠,١	٩,١	٥,٧-	١٧,٧	٨,٤	٨,٩	٩,٥
<b>الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة</b>											
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,٢-	٠,٢	٠,٩-	١,٦-	٠,١-	١,٠	٠,٨	٠,٣	٢,٦-	٠,٣-	٠,٣-	—
٠,٩-	٠,٣	٠,٢-	٢,٧-	١,٣-	٠,٩-	٠,٥	٢,٢	٢,٣-	١,٢-	٠,٦-	٠,٥
—	٠,٢-	١,٠-	١,٤-	٠,٤-	٠,٩	١,٣	٠,٧	٣,٩-	٠,٢	٠,٤-	٠,٣-
٠,١	٠,٩-	١,٧-	١,٤-	٠,٣-	١,٩	١,٤	٠,٢	٤,٦-	٠,٣	٠,٥-	١,٧-
٠,١-	٠,٧	١,٠	٢,٣-	٠,٨-	٠,١	٠,٨	١,١	٣,٣-	٠,٤	٠,٢-	٠,٥-
٠,٧	٠,٢	٣,٣-	١,٩-	٠,١-	٢,٢	١,٧	١,٠	٧,٨-	٠,١-	٠,٨-	٠,٦
٠,٣-	٠,٣	٠,٧	٠,٥	٠,٨-	١,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٧-	٠,١-	٠,٤	١,٠
٠,٢	٣,٢-	٦,٤-	٦,٠-	٤,٠-	٢,٠-	٠,٤-	٠,١-	٥,٢-	٠,٦-	٢,٨-	٠,٣-
—	١,٦	٠,١-	٢,٥-	٠,٤	١,٠	٢,٥	٠,٦-	٠,٨-	٠,٧	٠,٢	٠,٨
٠,١	٢,٧	٠,٩	٤,٠	٤,٧	٥,٧	٢,٤-	١,٦-	٤,٠	١,٤	١,٩	٠,٦-
٠,٢-	٠,٦-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠,٦-	٠,٨-	١,٠-	٠,٢-	٠,١
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
٠,١-	٠,٤	١,٤-	٢,٤-	٠,١-	١,٥	٠,٩	٠,٥	٣,٣-	٠,٢-	٠,٤-	٠,١-
٠,٣-	٠,٧-	١,٨-	٢,٣-	١,٧-	١,٤-	٠,٢	٠,٦-	٣,١-	٢,٤-	١,٤-	—
<b>الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة</b>											
<b>التجارة السلع</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٥,٤	٤,٧	٨,٧	٥,٥	٨,٧	٣,٩	٢,٣	١,٥-	١٢,٥	٥,١	٥,٥	٦,٦
٥,١	٣,٩	٧,٨	٦,١	٩,٦	٥,٠	٣,٠	١,٥-	١٢,٣	٨,٣	٥,٩	٦,٦
٠,٢-	٠,٤	١,٢-	٢,٠-	٠,٢-	١,٢	١,٠	٠,٥	٣,١-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٢
<b>حجم الصادرات</b>											
<b>حجم الواردات</b>											
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											

الملحق الإحصائي

الجدول ب١٢- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - حسب المنطقة: إجمالي تجارة السلع (التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>											
<b>القيمة بالدولار الأمريكي</b>											
١٢,٠	١٦,٨	٢١,٦	٢٥,٤	٢٩,٠	٢٢,٠	٨,٦	٢,٥-	٢٥,٣	٨,٠	١٦,٢	٧,٨
١٣,٧	٢٠,٤	١٩,٢	١٩,٩	٢٨,٧	٢٠,٦	٧,٣	٠,٥	١٧,٦	٠,٥-	١٤,٤	٨,٣
<b>الحجم</b>											
٨,٨	٩,٠	١١,٠	١٠,٩	١٤,٣	١٢,٠	٧,٣	٢,٢	١٣,٩	٣,٤	٩,٢	٧,٤
١١,٧	١٢,٤	١٢,٥	١٢,٢	١٧,٢	١٢,١	٦,٦	٣,١	١٤,١	٠,٢-	١٠,٠	٧,١
<b>قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي</b>											
٣,١	٧,٠	١٠,١	١٤,٠	١٣,٧	٩,٨	١,٧	٤,٤-	١٠,٨	٥,٠	٦,٩	٠,٩
١,٨	٧,٢	٦,٣	٧,٢	١٠,٤	٨,٤	١,٠	٢,٢-	٣,٠	٠,١	٤,٢	١,٨
١,٣	٠,٢-	٣,٦	٦,٤	٣,١	١,٣	٠,٧	٢,٣-	٧,٥	٤,٩	٢,٦	٠,٩-
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
<b>للتنكزة</b>											
٣,٦	٣,٩	٤,٤	٣,٨	٤,٧	٢,٩	٢,٤	١,٧	٥,٠	٣,٥	٣,٦	٣,١
<b>نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدى الشركاء التجاريين للبلدان النامية</b>											
٧,٨-	١٢,٥	٣٦,٣	١٣,٥	٢٢,٢	٨,٧	١,٩	٧,١-	٥,٢	٦,٨-	٧,١	٢,٥-
<b>أسعار السوق لصادرات اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من السلع غير الوقود</b>											
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
<b>إفريقيا</b>											
<b>القيمة بالدولار الأمريكي</b>											
١٤,٨	١١,٥	١٧,٨	٢٩,٤	٢٩,١	٢٥,٤	٣,٢	٦,٦-	٢٧,٩	٧,٧	١٥,٤	٣,٢
١١,٥	٢٣,١	١٦,٣	١٩,٢	٢٦,٧	٢٢,٢	٩,٤	١,٦	٣,٤	٠,٦	١٣,٠	٤,٢
<b>الحجم</b>											
٩,٨	٦,١	١,٩	٥,٥	٧,٨	٦,٦	١,٦	١,٨	٩,٦	١,٦	٥,٢	٤,٣
٩,٧	١٧,٣	١٠,٤	١١,٣	١٠,٥	٦,٨	٨,٢	٦,٨	٠,٧	٢,٣	٨,٣	٤,١
<b>قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي</b>											
٥,٦	٥,٥	١٥,٨	٢٢,٨	٢٠,١	١٧,٨	١,٧	٨,٢-	١٦,٦	٦,٦	١٠,٠	٠,٨-
١,٩	٥,٥	٥,٧	٧,٤	١٥,١	١٤,٧	١,٤	٤,٩-	٣,٠	١,٣-	٤,٧	٠,٥
٣,٦	٠,١-	٩,٥	١٤,٣	٤,٤	٢,٧	٠,٣	٣,٥-	١٣,١	٨,٠	٥,١	١,٤-
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
<b>جنوب الصحراء</b>											
<b>القيمة بالدولار الأمريكي</b>											
١٥,٨	١١,٧	١٨,٤	٢٨,٨	٣٠,٣	٢٦,١	٣,٧	٦,٨-	٢٥,٤	٦,٥	١٥,٤	٢,٨
١١,١	٢٠,٤	١٨,٤	٢٢,١	٢٦,٨	٢٤,٩	٨,٩	١,٢	٣,١	٠,٤-	١٣,٢	٣,٩
<b>الحجم</b>											
١٢,١	٧,٤	٢,٦	٦,١	٨,٠	٧,٤	٠,٦	١,٧	١٠,٧	٠,٥-	٥,٥	٤,٤
٩,١	١٥,٣	١٤,٠	١٣,٧	١٠,٩	٨,٠	٨,٣	٥,٨	٠,٥-	١,٨	٨,٥	٣,٧
<b>قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي</b>											
٤,٤	٤,٦	١٥,٥	٢١,٦	٢٠,٩	١٧,٧	٣,٣	٨,٤-	١٣,١	٧,٧	٩,٧	١,٥-
٢,٠	٤,٨	٤,٢	٧,٨	١٤,٨	١٦,٠	٠,٩	٤,٤-	٣,٩	١,٩-	٤,٦	٠,٥
٢,٣	٠,٢-	١٠,٩	١٢,٧	٥,٣	١,٥	٢,٤	٤,٢-	٨,٨	٩,٧	٤,٨	٢,٠-
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											

التجارة الخارجية: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب ١٢ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١٣,٩	٢٤,٢	٢١,٣	١٦,١	٣٢,٠	٢٨,٨	١٤,١	١١,١	١٣,٩	٢,٣-	١٦,٩	٦,٨	الصادرات
١٤,٥	٢٥,٠	٢٢,٢	١٦,١	٣١,٧	٢٩,٤	١٤,٠	٠,٤-	١٦,٩	٤,٥-	١٥,٩	١٠,٠	الواردات
١٠,٧	١٢,٨	١٥,٢	١٠,٠	١٦,٨	١٢,٢	٧,٥	٩,٥	١٦,٤	١,٧	١١,٢	٦,١	الحجم
١١,٥	١٤,٨	١٤,٢	٩,٢	١٧,٧	١٢,٢	٨,٧	١,٣	١٦,٨	٢,٥-	١٠,٢	١٠,٥	الصادرات
الواردات												
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٢,٩	١٠,٢	٥,٤	٥,٨	١٣,٥	١٥,٠	٦,٢	٢,٠	٢,٢-	٣,٨-	٥,٣	١,٥	الصادرات
٢,٧	٩,٢	٧,٢	٦,٤	١٢,٢	١٥,٥	٥,٢	١,٥-	٠,١	٢,٠-	٥,٣	١,٩	الواردات
٠,٣	٠,٩	١,٧-	٠,٦-	١,٢	٠,٤-	١,٠	٣,٦	٢,٣-	١,٨-	—	٠,٤-	معدلات التبادل التجاري
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>١</sup></b>												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١٠,٢	١٤,٢	٢٥,٣	٢٨,٩	٣٦,٦	٢٦,٨	٦,٣	٠,٩-	٣٦,٩	٠,١	١٧,٧	...	الصادرات
١٩,٢	٣٠,٢	٢٩,٠	٢٣,٨	٢٩,٤	٢٦,٥	٩,٧	١٥,٠	١٤,٦	٢٥,٨-	١٥,٩	...	الواردات
الحجم												
٦,٨	٦,٦	٦,٨	٣,٤	١٢,٧	١٢,٦	٧,١	٤,٠	٩,٥	١,٣-	٦,٧	...	الصادرات
١٦,٨	٢١,٣	٢١,٠	١٤,٤	١٩,٨	٢٣,٨	٨,٦	١٧,٧	١٤,٠	٢١,٥-	١٢,٨	...	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٣,١	٧,٠	١٦,٩	٢٤,٦	٢١,٦	١٢,٨	٠,٨-	٤,٨-	٢٤,٤	١,١	١٠,١	...	الصادرات
٢,٠	٧,١	٧,١	٨,٧	٨,٢	٢,٢	١,٥	٢,٣-	٠,٦	٥,٥-	٢,٩	...	الواردات
١,٠	٠,١-	٩,٢	١٤,٧	١٢,٤	١٠,٤	٢,٣-	٢,٥-	٢٣,٧	٧,٠	٧,١	...	معدلات التبادل التجاري
<b>آسيا النامية</b>												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١٣,٤	٢١,١	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٧,٨	٢٣,٤	١٣,٨	١,٦-	٢٢,٢	٨,٣	١٧,٢	١٣,٥	الصادرات
١٣,٧	١٧,٩	١٧,٤	٢٠,٩	٣١,٢	٢٥,٧	١٢,٥	١,٢-	٢٥,٩	١١,٨	١٧,٢	١٠,٥	الواردات
الحجم												
١١,٦	١٣,١	١٧,٧	١٧,٣	١٩,٢	١٦,٣	١٣,٢	٠,٥	٢٠,٣	٥,١	١٣,٣	١٢,٦	الصادرات
١٢,٣	٩,٨	١١,٥	١٢,٩	١٩,٥	١٨,٣	١٢,٦	١,٠	١٨,٨	٨,٣	١٢,٤	٩,٧	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
١,٥	٧,٠	٤,٨	٥,٧	٧,٦	٦,٢	٠,٦	٢,١-	١,٨	٤,٩	٣,٨	١,٠	الصادرات
١,٢	٧,٤	٥,٥	٧,١	٩,٩	٦,٣	٠,١-	٢,١-	٦,٤	٦,٢	٤,٧	١,١	الواردات
٠,٣	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	٢,١-	—	٠,٧	—	٤,٣-	١,٢-	٠,٩-	٠,١-	معدلات التبادل التجاري
<b>ما عدا الصين والهند</b>												
القيمة بالدولار الأمريكي												
٨,٩	١١,١	١٧,٠	١٥,٠	١٧,٩	١١,٩	٥,٧	٩,٠-	١٨,٦	١٠,٠	١٠,٤	١٢,٥	الصادرات
١١,٥	١٢,٩	١٢,٢	٢٠,٠	٢٢,٨	١٠,٩	٥,٦	٧,٧-	٢١,٠	١١,٤	١١,٧	١٠,٥	الواردات
الحجم												
٨,٠	٦,٣	٨,٦	٧,٢	٨,٠	٤,٧	٥,٤	٦,٧-	١٦,٠	٣,١	٥,٩	١١,٢	الصادرات
١٠,١	٨,٠	٥,٥	١٠,٥	١٣,٥	٦,٤	٦,٥	٧,٢-	١٦,٩	٤,٧	٧,٣	٩,٢	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٠,٨	٤,٦	٧,٨	٧,٣	٩,٥	٧,١	٠,٤	٢,٥-	٢,٥	١٠,١	٤,٧	١,٣	الصادرات
١,٢	٤,٥	٦,٦	٨,٦	٨,٣	٤,٣	٠,٨-	٠,٥-	٣,٨	١٢,١	٤,٨	١,٦	الواردات
٠,٤-	—	١,١	١,٢-	١,١	٢,٧	١,٢	٢,٠-	١,٢-	١,٧-	٠,١-	٠,٣-	معدلات التبادل التجاري

الملحق الإحصائي

الجدول ب١٢ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات											
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩		
													الشرق الأوسط
													القيمة بالدولار الأمريكي
١١,٣	٩,٣	٢٠,١	٤٠,٢	٣٢,٠	٢٥,٨	٦,٧	١٠,٣-	٤٥,٠	٣٠,٣	١٩,٩	٥,٣	١٣,٠	الصادرات
١٣,٣	١٦,٤	١٦,٨	٢٣,٤	٢٨,١	١٧,٥	٩,١	٧,٢	٦,٧	٥,١-	١٣,٠	٥,٦	١٣,٠	الواردات
٤,٣	٣,٠	٤,٦	٥,٨	٧,٩	١٣,٣	٢,٧	١,٠	٥,٦	١,٢	٤,٩	٧,٤	١٣,٠	الحجم
١١,٦	٨,٨	٧,٤	١٥,٧	١٥,٧	٥,٣	٦,٤	١٠,٧	٨,٠	٢,١-	٨,٦	٥,٠	١٣,٠	الواردات
													قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي
٦,٦	٦,١	١٥,١	٣٣,٠	٢٢,٩	١١,٤	٤,٥	١٠,٩-	٣٨,٣	٢٨,٥	١٤,٧	١,٣-	١٣,٠	الصادرات
١,٤	٦,٥	٨,٩	٦,٧	١٠,٩	١١,٦	٢,٥	٣,٠-	١,٠-	٣,٠-	٤,٠	٠,٩	١٣,٠	الواردات
٥,٢	٠,٣-	٥,٨	٢٤,٧	١٠,٨	٠,٢-	٢,٠	٨,٢-	٣٩,٨	٣٢,٤	١٠,٢	٢,١-	١٣,٠	معدلات التبادل التجاري
													نصف الكرة الغربي
													القيمة بالدولار الأمريكي
٧,٤	١١,٩	١٩,٣	٢٠,٧	٢٣,٢	٩,٥	٠,٩	٤,٣-	٢٠,١	٦,٢	١١,١	٩,٦	١٣,٥	الصادرات
١١,٤	١٨,٣	١٩,٠	١٨,٢	٢١,٤	٣,٥	٦,٦-	٢,٣-	١٦,٠	٣,٥-	٩,٠	١٣,٥	١٣,٥	الواردات
٥,٠	٤,٨	٤,٣	٧,٢	٩,٥	٣,١	٠,٨	١,٦	٨,٩	٥,٣	٥,٠	٨,٣	١٣,٥	الحجم
٨,٥	١٢,٨	١٣,٤	١٠,٩	١٣,٧	٠,١-	٧,١-	٠,٦-	١٢,٤	٣,١-	٥,٨	١١,٧	١٣,٥	الواردات
													قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي
٢,٣	٦,٤	١٥,٠	١٣,٧	١٣,٩	٧,٧	٠,٢	٥,٨-	١٠,١	٠,٥-	٦,١	٢,٠	١٣,٥	الصادرات
٢,٧	٥,٧	٥,٦	٧,٧	٧,٩	٤,٣	١,٠-	١,٥-	٢,١	٣,١-	٣,٠	٢,٥	١٣,٥	الواردات
٠,٤-	٠,٧	٨,٨	٥,٦	٥,٥	٣,٣	١,٢	٤,٤-	٧,٨	٢,٧	٣,٠	٠,٥-	١٣,٥	معدلات التبادل التجاري

<sup>١</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.



التجارة الخارجية: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب١٣- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب مصدر إيرادات التصدير: إجمالي تجارة السلع (التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	متوسطات عشر سنوات		
										٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
<b>الوقود</b>												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١٢,٠	٩,٧	٢١,٥	٤٠,٠	٣٤,٠	٢٥,٨	٥,٠	١٠,١-	٤٨,٢	٢١,٤	١٩,٦	٣,٣	الصادرات
١٦,٤	٢٥,٤	٢١,٢	٢٥,٧	٢٨,١	١٩,١	١٠,٦	١٢,٣	٨,٨	١٢,٤-	١٤,٩	٢,٨	الواردات
الحجم												
٥,٨	٣,٣	٣,٩	٥,٨	٨,٦	١١,٧	٢,٥	٠,٦	٧,١	٠,٣-	٤,٨	٣,٩	الصادرات
١٤,٨	١٧,٤	١٤,٠	١٨,٠	١٦,٥	٩,٨	٧,٧	١٦,٠	١٠,٨	١٠,٤-	١١,١	١,٤	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٦,٢	٦,٣	١٧,٠	٣٢,٧	٢٣,٨	١٢,٩	٢,٨	١٠,٥-	٣٨,٨	٢١,٥	١٤,٣	٠,١	الصادرات
١,١	٦,٤	٦,٨	٦,٩	١٠,٢	٨,٨	٢,٩	٣,٢-	١,٧-	٢,٦-	٣,٥	٢,٠	الواردات
٥,٠	٠,١-	٩,٥	٢٤,٢	١٢,٣	٣,٨	٠,٢-	٧,٥-	٤١,٢	٢٤,٧	١٠,٥	١,٩-	معدلات التبادل التجاري
<b>غير الوقود</b>												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١٢,٠	١٩,٦	٢١,٦	٢٠,٤	٢٧,٤	٢٠,٨	٩,٨	٠,٣	١٨,٦	٤,٦	١٥,٢	٩,٤	الصادرات
١٣,٢	١٩,٤	١٨,٨	١٨,٩	٢٨,٩	٢٠,٨	٦,٧	١,٣-	١٩,١	١,٩	١٤,٣	٩,٩	الواردات
الحجم												
١٠,١	١١,٥	١٣,٩	١٢,٧	١٦,٢	١٢,١	٨,٩	٢,٨	١٦,٠	٤,٤	١٠,٨	٨,٨	الصادرات
١١,١	١١,٤	١٢,١	١١,١	١٧,٣	١٢,٦	٦,٤	٠,٩	١٤,٧	١,٩	٩,٨	٨,٩	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
١,٨	٧,٤	٧,٣	٧,٤	١٠,٤	٨,٧	١,٣	٢,١-	٢,٣	٠,٧	٤,٤	١,١	الصادرات
٢,٠	٧,٤	٦,٢	٧,٢	١٠,٤	٨,٣	٠,٦	٢,٠-	٣,٩	٠,٦	٤,٤	١,٧	الواردات
٠,٢-	—	١,٠	٠,١	—	٠,٤	٠,٧	٠,١-	١,٦-	—	—	٠,٦-	معدلات التبادل التجاري
<b>منتجات أولية</b>												
القيمة بالدولار الأمريكي												
٠,٧	١١,٤	٣٣,٥	٢١,١	٤٣,١	٢٠,٤	١,٥-	٥,٨-	٨,٣	٢,٦	١٢,٤	٢,٢	الصادرات
١٠,٦	١٣,٨	١٢,٩	٢٣,٧	٢٧,٠	١٢,٠	١,٨	١,١-	٩,٢	١٤,٤-	٨,٩	٣,٣	الواردات
الحجم												
٥,٢	٧,٩	٠,٩-	٤,٤	١٥,٦	٦,٤	٠,٤	٦,١	١,٦	٤,٤	٥,٠	٦,٠	الصادرات
٨,٣	١٠,٣	٨,٠	١٤,٣	١٨,٣	٤,٦	٥,٨	٤,١	٧,١	١١,٥-	٦,٦	٣,٢	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٣,٩-	٣,٢	٣٤,٤	١٦,٢	٢٤,٤	١٣,١	١,٣-	١٠,٧-	٦,٩	١,٧-	٧,٣	١,٧-	الصادرات
٢,٣	٣,٤	٥,١	٨,٧	٨,٦	٧,٩	٣,٣-	٥,٢-	٢,٠	٣,٣-	٢,٥	٠,٥	الواردات
٦,٠-	٠,١-	٢٧,٩	٦,٨	١٤,٥	٤,٨	٢,٠	٥,٨-	٤,٨	١,٦	٤,٦	٢,٢-	معدلات التبادل التجاري

الملحق الإحصائي

الجدول ب ١٤- الاقتصادات المتقدمة: معاملات الحساب الجاري  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٩,٣٥٠,٠	٨,٦٦٧,٣	٧,٦٨٤,٦	٦,٨٣٤,٤	٦,٢٦٢,٢	٥,٢٨٤,٧	٤,٥٩٧,٤	٤,٤٥٩,٣	٤,٦٩٢,٢	٤,٣٠٧,٥	الصادرات
١٠,٠١٢,٣	٩,٢٩٢,١	٨,٣٣٢,٤	٧,٣٨٠,٢	٦,٥٨٧,٧	٥,٥٠٤,٦	٤,٧٨٩,٠	٤,٦٥٨,٥	٤,٩٣٠,٠	٤,٣٩٠,٢	الواردات
٦٦٢,٣-	٦٢٤,٨-	٦٤٧,٧-	٥٤٥,٨-	٣٢٥,٥-	٢١٩,٩-	١٩١,٦-	١٩٩,٢-	٢٣٧,٨-	٨٢,٧-	الميزان التجاري
٢,٦٦٦,٤	٢,٤٨٣,٥	٢,١٨٤,٥	١,٩٩٢,٤	١,٨١٣,٢	١,٥٣٢,٨	١,٣٣٤,٧	١,٢٥٤,٨	١,٢٥٧,٥	١,٢٠٥,٤	الخدمات، دائن
٢,٣٦٠,٥	٢,١٩٩,٣	١,٩٥٠,٧	١,٧٩٨,٦	١,٦٥٦,٤	١,٤٢٦,٧	١,٢٤٩,٤	١,١٨٨,٥	١,١٨٠,٢	١,١٢٢,٩	الخدمات، مدين
٣٠٥,٩	٢٨٤,٢	٢٣٣,٨	١٩٣,٨	١٥٦,٨	١٠٦,٠	٨٥,٣	٦٦,٢	٧٧,٣	٨٢,٥	ميزان الخدمات
٣٥٦,٤-	٣٤٠,٦-	٤١٤,٠-	٣٥٢,٠-	١٦٨,٧-	١١٣,٩-	١٠٦,٣-	١٣٢,٩-	١٦٠,٥-	٠,٢-	ميزان السلع والخدمات
٧٢,١	١١٩,٤	١٥٣,٩	١٥٨,٢	١٥٩,٣	٨٤,٨	٤١,٠	٥٦,٧	٣٤,٢	٢٥,٥	الدخل، صاف
٢٦٥,٩-	٢٧٨,٦-	٢٤٨,٧-	٢٣٧,٨-	٢١١,٢-	١٧٩,٨-	١٤٥,٨-	١٢٨,٣-	١٣٩,٤-	١٣٣,٢-	التحويلات الجارية، صافية
٥٥٠,٢-	٤٩٩,٨-	٥٠٨,٨-	٤٣١,٦-	٢٢٠,٦-	٢٠٨,٩-	٢١١,١-	٢٠٤,٥-	٢٦٥,٧-	١٠٧,٩-	ميزان الحساب الجاري
										ميزان السلع والخدمات
٣٥٦,٤-	٣٤٠,٦-	٤١٤,٠-	٣٥٢,٠-	١٦٨,٧-	١١٣,٩-	١٠٦,٣-	١٣٢,٩-	١٦٠,٥-	٠,٢-	الاقتصادات المتقدمة
٧١٥,١-	٧٢٠,٨-	٧٥٨,٥-	٧١٤,٤-	٦١٢,١-	٤٩٦,٩-	٤٢٣,٧-	٣٦٥,١-	٣٧٩,٨-	٢٦٣,٣-	الولايات المتحدة
١٤٨,٢	١٦٠,٦	١٢٦,٥	١٤٦,٤	٢٠٣,٢	١٧٨,٠	١٥٨,٦	٩١,٩	٣٥,٥	٩٩,٩	منطقة اليورو <sup>١</sup>
١٨٥,٧	١٩٠,٩	١٥١,٩	١٣٨,٠	١٣٦,٤	٩٥,٣	٨٣,٦	٣٤,٢	١,٠	١١,٨	ألمانيا
٣٩,٣-	٣٠,٣-	٢٥,٦-	٢٢,٢-	٢,٤	١٩,١	٢٤,٧	٢١,٤	١٦,٥	٣٦,٣	فرنسا
١٥,٢-	١٦,٧-	١٣,١-	٠,٣-	١٢,٥	٨,٦	١٠,٤	١٥,٦	١٠,٦	٢٤,٧	إيطاليا
١٠٠,٧-	٩١,٧-	٧٢,٨-	٥٧,٨-	٣٩,٧-	١٨,٧-	١٣,١-	١٤,٠-	١٧,٧-	١١,٥-	إسبانيا
٧١,١	٧٤,٤	٦٢,٩	٦٩,٨	٩٤,٢	٧٢,٥	٥١,٧	٢٦,٥	٦٩,٠	٦٩,٢	اليابان
٩٦,٩-	٩٤,٥-	٨٩,١-	٨٠,٤-	٦٤,١-	٤٨,١-	٤٦,٤-	٣٨,٦-	٣٩,٤-	٢٥,٠-	المملكة المتحدة
٢٨,٤	٣٨,٨	٣١,٩	٤٢,٤	٤١,٤	٣٢,١	٣١,٩	٤٠,٦	٤١,٣	٢٣,٨	كندا
٢٠٧,٩	٢٠١,٠	٢١٢,٤	١٨٤,٣	١٦٨,٧	١٤٨,٥	١٢١,٦	١١١,٨	١٠٢,٩	٩٥,٢	اقتصادات أخرى متقدمة
										للتذكيرة
٥٨١,٣-	٥٥٨,٣-	٦٣٩,٧-	٥٦٧,٢-	٣٨٩,٣-	٣١٧,٤-	٢٦٧,٨-	٢٦٥,٤-	٢٧٠,٧-	١٢٢,٦-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٩١,٢	٩١,٢	٩٣,٥	٨٦,٨	٨٤,٧	٧٧,٥	٥٦,٤	٤٦,٠	٤١,٣	٥٧,٥	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										الدخل، صاف
٧٢,١	١١٩,٤	١٥٣,٩	١٥٨,٢	١٥٩,٣	٨٤,٨	٤١,٠	٥٦,٧	٣٤,٢	٢٥,٥	الاقتصادات المتقدمة
١,٩	٣١,٤	٣٦,٦	٤٨,١	٥٦,٤	٤٥,٤	٢٧,٧	٣١,٧	٢١,١	١٣,٩	الولايات المتحدة
٧٥,٤-	٦٥,٧-	٢٦,٢-	٢٧,٢-	١٦,٨-	٦٦,٥-	٦٢,٢-	٣٤,٩-	٢٥,٦-	٢١,٣-	منطقة اليورو <sup>١</sup>
٣٢,٨	٣١,٤	٢٨,٨	٢٥,٩	١٦,٣	١٧,٠-	١٧,٠-	٩,٨-	٧,٧-	١٢,٢-	ألمانيا
١٧,٠	١٦,١	٢٥,١	٢٥,٩	٢٢,٣	١٤,٨	٩,٣	١٩,٥	١٩,٥	٢٢,٨	فرنسا
٢٠,٣-	١٩,٣-	١٧,٣-	١٦,٩-	١٨,٤-	٢٠,١-	١٤,٥-	١٠,٤-	١٢,١-	١١,١-	إيطاليا
٣٨,٤-	٣٥,٠-	٢٦,٣-	٢١,٣-	١٥,١-	١١,٨-	١١,٦-	١١,٣-	٦,٩-	٩,٦-	إسبانيا
١٣٣,٠	١٣٢,٦	١١٨,٢	١٠٣,٥	٨٥,٧	٧١,٢	٦٥,٨	٦٩,٢	٦٠,٤	٥٧,٤	اليابان
١٩,٥	٢٣,٣	٣٣,٩	٤٦,٨	٤٨,٧	٤٠,٣	٣٥,٢	١٦,٨	٦,٩	٢,١	المملكة المتحدة
١١,١-	١٣,٣-	١٠,٤-	١٨,٦-	١٨,٧-	٢١,٥-	١٩,٣-	٢٥,٤-	٢٢,٣-	٢٢,٦-	كندا
٤,٢	١١,٢	١,٨	٥,٦	٤,٠	١٥,٩	٦,١-	٠,٨-	٦,٣-	٣,٩-	اقتصادات أخرى متقدمة
										للتذكيرة
١٧٢,٩	٢٠٢,٢	٢١٤,٩	٢١٤,٦	١٩٢,٢	١١٣,٠	٨٧,١	٩١,٧	٦٥,٧	٥٠,٣	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٩,٥	١٢,٥	٥,٥	٣,١	٨,٦	١١,١	٦,٣	٨,٢	٢,٤	٢,٦	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

<sup>١</sup> محسوبة على أساس مجموع كلي لموازين كل بلد من بلدان منطقة اليورو.

معاملات الحساب الجاري: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب١٥- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: موازين المدفوعات في الحساب الجاري

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
بمليارات الدولارات الأمريكية									
٦٢٣,٦	٥٩٣,٣	٥٩٦,٠	٤٣٨,٢	٢١١,٥	١٤٦,٣	٧٨,٤	٤٠,٨	٨٦,٤	١٩,٣-
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
٧,٨	٠,٥-	٢٨,٩	١٦,٤	١,٠	١,٨-	٦,٨-	٠,٩	٨,١	١٤,٢-
١٧,٠-	٢٤,٦-	١,٨-	٥,٩-	١٠,٦-	١١,٤-	١١,٩-	٦,٧-	٠,٢	١٣,٦-
٦,٨-	٨,٤-	٠,٥	٥,٢-	٧,٥-	٨,١-	٧,٤-	٩,٢-	٤,٩-	٩,٨-
١٣٤,٣-	١١٩,٢-	٨٨,١-	٦١,٩-	٥٩,٧-	٣٧,٤-	٢٣,٩-	١٦,٠-	٣١,٨-	٢٥,٨-
٥٧,٧	٧٧,٢	٩٨,٤	٨٨,٣	٦٣,٥	٣٥,٩	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	٢٣,٨
٤٩,٢	٧٢,٥	٩٥,٣	٨٤,٤	٥٩,٥	٣٥,٤	٢٩,١	٣٣,٩	٤٦,٨	٢٤,٦
٨,٥	٤,٦	٣,١	٣,٩	٤,٠	٠,٥	١,١	٠,٨-	١,٤	٠,٨-
٤٤٥,٧	٣٨٩,٢	٢٧٨,١	١٦٣,٨	٨٩,٢	٨٢,٩	٦٤,٦	٣٦,٥	٣٨,١	٣٨,٣
٤٥٣,١	٣٧٩,٢	٢٤٩,٩	١٦٠,٨	٦٨,٧	٤٥,٩	٣٥,٤	١٧,٤	٢٠,٥	١٥,٧
٣٢,٣-	٢٣,١-	٩,٥-	٧,٨-	٠,٨	٨,٨	٧,١	١,٤	٤,٦-	٣,٢-
٢٤,٨	٣٣,٢	٣٧,٨	١٠,٨	١٩,٧	٢٨,٢	٢٢,١	١٧,٧	٢٢,٢	٢٥,٨
٢٤٧,١	٢٢٧,٠	٢٢٣,٨	١٩٦,٧	٩٦,٧	٥٩,٠	٣٠,٣	٤٠,٠	٧١,٧	١٥,١
٠,٤-	١٩,٥	٤٤,٩	٣٤,٩	٢٠,٩	٧,٧	١٥,٩-	٥٣,٨-	٤٨,٠-	٥٦,٤-
٤,٣	١٠,٣	١٣,٣	١٤,٢	١١,٧	٤,٢	٧,٦-	٢٣,٢-	٢٤,٢-	٢٥,٣-
١٠,٦-	٦,٤-	٢,٤-	٤,٩-	٦,٧-	٨,٨-	١٤,١-	١٧,٧-	١٨,٧-	١٣,٩-
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر إيرادات التصدير									
٣٨٠,٦	٣٦٧,٠	٤٢٣,١	٣٤٨,٤	١٨٤,٣	١٠٩,٣	٦٥,٠	٨٤,٩	١٥١,٣	٤٠,٠
٢٤٢,٩	٢٢٦,٣	١٧٢,٩	٨٩,٨	٢٧,٢	٣٧,٠	١٣,٥	٤٤,١-	٦٤,٩-	٥٩,٣-
٥,٨	١٠,٥	٩,١	٠,٣	٠,٦	٢,٦-	٤,١-	٣,١-	١,٥-	٠,٩-
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٢٠٧,٠-	١٦٩,٣-	٩٦,٤-	٩٤,٠-	٧٠,١-	٣١,٢-	٣٥,٢-	٧٣,٨-	٩٤,١-	٩٢,٣-
١٨,٧-	١٥,٦-	٧,٦-	٤,٦-	١,٧-	٠,١	٢,٣-	٤,٦-	٦,٦-	٨,٧-
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
١٥,١-	١٣,٦-	٥,٨	٧,٧-	٢,٦-	١١,٢	٧,٧	١٠,٢-	٨,٤-	١٩,٠-
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥									
١٣,٨-	١١,١-	٨,٦-	٩,٥-	٧,٨-	٧,١-	٨,٥-	٧,٢-	٦,٩-	٩,٠-
٢٦٦,٨	٢٤٥,٩	٢٥٨,٩	٢١٥,٢	١٠٦,٣	٦٧,١	٣٣,٩	٤٥,٨	٧٨,٤	١٣,٥
مجموعات أخرى									
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون									
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									

الجدول ب ١٥ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩	
% من صادرات السلع والخدمات												
٩,٩	١٠,٥	١٢,٣	١١,٠	٦,٦	٥,٩	٣,٨	٢,١	٤,٥	١,٢-	٦,٥	٧,٥-	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية												
١,٦	٠,١-	٧,٧	٥,٢	٠,٤	٠,٩-	٤,٤-	٠,٦	٥,١	١١,١-	٠,٤	٨,٥-	إفريقيا
٤,٨-	٧,٩-	٠,٦-	٢,٥-	٥,٧-	٨,٠-	١٠,٥-	٦,١-	٠,٢	١٤,٢-	٦,٠-	١٠,٠-	جنوب الصحراء
٣,٧-	٥,٤-	٠,٤	٤,٦-	٨,٤-	١١,٨-	١٢,٧-	١٧,٤-	٩,١-	٢٠,٣-	٩,٣-	٢٠,٨-	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
١٥,٢-	١٥,٣-	١٣,٩-	١١,٧-	١٣,١-	١٠,٦-	٨,٧-	٦,٥-	١٣,٧-	١٢,٧-	١٢,١-	٤,٢-	أوروبا الوسطى والشرقية
٩,٤	١٣,٨	٢٠,٢	٢٢,٧	٢٠,٩	١٦,٠	١٦,٩	٢٠,٠	٢٩,٣	١٩,٣	١٨,٨	...	كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>
١٢,٠	١٩,٢	٢٨,٥	٣١,٤	٢٩,٢	٢٣,٣	٢٤,١	٢٩,٩	٤٠,٩	٢٩,١	٢٦,٨	...	روسيا
٤,١	٣,٦	٢,١	٣,٢	٣,٩	٠,٧	١,٨	١,٦-	٢,٨	٢,١-	١,٨	...	ما عدا روسيا
١٧,٣	١٧,٢	١٤,٩	١٠,٨	٧,٢	٨,٧	٨,٢	٥,٣	٥,٥	٦,٦	١٠,٢	٥,١-	آسيا النامية
٢٩,٣	٢٨,٣	٢٣,٥	١٩,٢	١٠,٥	٩,٥	٩,٧	٥,٨	٧,٣	٧,١	١٥,٠	٧,١	الصين
١١,٢-	٩,٥-	٤,٨-	٥,٠-	٠,٧	١٠,٣	١٠,٠	٢,٣	٧,٧-	٦,٣-	٢,١-	١٦,٨-	الهند
٣,٤	٤,٩	٦,٢	٢,١	٤,٣	٧,٤	٦,٣	٥,٤	٦,٢	٨,٥	٥,٥	٩,٦-	ما عدا الصين والهند
٢٩,٠	٢٩,٩	٣٣,٤	٣٣,٣	٢٢,٦	١٨,٠	١١,٥	١٦,٢	٢٦,٦	١٧,٧	٢٢,٨	٨,١-	الشرق الأوسط
—	٢,٣	٥,٩	٥,٤	٣,٩	١,٧	٣,٩-	١٣,٣-	١١,٤-	١٦,٠-	٢,٦-	١٥,٣-	نصف الكرة الغربي
٢,٢	٥,٧	٨,٥	١٠,٦	١٠,٧	٥,٠	١٠,٩-	٣٤,٤-	٣٧,٥-	٤٥,٩-	٨,٦-	١٨,٩-	البرازيل
٣,٢-	٢,١-	٠,٩-	٢,١-	٣,٣-	٥,٠-	٨,١-	١٠,٣-	١٠,٤-	٩,٤-	٥,٥-	٢٠,٤-	المكسيك
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٢٤,١	٢٦,٠	٣٣,١	٣٣,٠	٢٤,٢	١٩,١	١٤,٢	١٩,٦	٣٢,٠	١٢,٢	٢٣,٧	٣,٤-	الوقود
٥,١	٥,٤	٤,٩	٣,١	١,١	١,٩	٠,٨	٣,٠-	٤,٤-	٤,٧-	١,٠	٩,١-	غير الوقود
٤,٨	٨,٩	٨,٦	٠,٤	٠,٨	٥,٤-	٩,٩-	٧,٥-	٣,٦-	٢,٣-	٠,٥-	٩,٩-	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي												
٦,٨-	٦,٢-	٤,١-	٤,٨-	٤,٣-	٢,٤-	٣,١-	٦,٩-	٨,٧-	٩,٩-	٥,٧-	١٢,٦-	بلدان المركز المدين الصافي
٨,٤-	٧,٧-	٤,٢-	٣,٠-	١,٣-	٠,١	٢,٥-	٥,٢-	٧,٥-	١١,٢-	٥,١-	١٩,٨-	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٥-٢٠٠١												
٣,٢-	٣,٣-	١,٦	٢,٤-	١,٠-	٥,٣	٤,١	٥,٧-	٤,٤-	١١,٨-	٢,١-	١٧,٥-	
مجموعات أخرى												
١٩,٨-	١٧,٣-	١٤,٢-	١٩,٥-	١٨,٨-	٢٢,٠-	٣٠,٩-	٢٦,٩-	٢٦,٥-	٣٧,٧-	٢٣,٣-	٢٩,٢-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٢٧,١	٢٧,٨	٣٢,٢	٣١,٧	٢١,٤	١٧,٥	١١,٠	١٥,٨	٢٥,٠	٥,٩	٢١,٦	٨,٢-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
للتذكيرة												
الوسيط												
١٣,٤-	١٣,٧-	٩,٧-	١٠,٠-	٧,٩-	٧,٨-	٨,٩-	١٠,١-	٩,٦-	١٠,٧-	١٠,٢-	١٣,٤-	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

<sup>١</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

معاملات الحساب الجاري: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب١٦- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب المنطقة: معاملات الحساب الجاري  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>										
٥,٥٠٣,٩	٤,٩١٤,٢	٤,٢٠٨,٥	٣,٤٦٢,١	٢,٧٦١,٢	٢,١٤٠,٤	١,٧٥٣,٩	١,٦١٤,٧	١,٦٥٥,٨	١,٣٢١,٧	الصادرات
٤,٧٦٢,٥	٤,١٨٧,٥	٣,٤٧٦,٨	٢,٩١٦,٨	٢,٤٣٢,٤	١,٨٨٩,٥	١,٥٦٧,٠	١,٤٥٩,٩	١,٤٥٢,٢	١,٢٣٤,٩	الواردات
٧٤١,٥	٧٢٦,٧	٧٣١,٧	٥٤٥,٢	٣٢٨,٨	٣٥٠,٩	١٨٦,٩	١٥٤,٧	٢٠٣,٦	٨٦,٧	الميزان التجاري
١٢٦,٠-	١١٧,٩-	١٠١,١-	٧٣,٧-	٧١,٢-	٧٠,٦-	٦٦,٦-	٦٥,٨-	٦٠,٠-	٤٨,٣-	الخدمات، صافية
٦١٥,٤	٦٠٨,٨	٦٣٠,٦	٤٧١,٥	٢٥٧,٦	١٨٠,٣	١٢٠,٣	٨٩,٠	١٤٣,٧	٣٨,٤	ميزان السلع والخدمات
٢١٢,٧-	٢٢٤,٧-	٢٢٨,٧-	٢٠٣,٤-	١٨٥,٢-	١٥٣,٨-	١٣٤,٨-	١٢٦,٢-	١٢٦,٢-	١١٩,٩-	الدخل، صاف
٢٢٠,٨	٢٠٩,٢	١٩٤,١	١٧٠,١	١٣٩,١	١١٩,٨	٩٢,٩	٧٨,٠	٦٨,٩	٦٢,٢	التحويلات الجارية، صافية
٦٢٣,٦	٥٩٣,٣	٥٩٦,٠	٤٣٨,٢	٢١١,٥	١٤٦,٣	٧٨,٤	٤٠,٨	٨٦,٤	١٩,٣-	ميزان الحساب الجاري
<b>للتذكرة</b>										
٦,٣١٧,٤	٥,٦٣٥,٢	٤,٨٢٨,٠	٣,٩٩٥,٤	٣,٢٠٦,٩	٢,٤٩٢,٣	٢,٠٦٣,٠	١,٩٠٢,٧	١,٩٣٩,٠	١,٥٧٩,٤	صادرات السلع والخدمات
٢٥٣,٨	٢٢٣,٥	٢١٠,٤	١٧٢,٢	١٥٢,٣	١٢٨,١	١٢٥,٤	١٢١,٦	١٣٨,٣	١٢٨,٤	مدفوعات الفائدة
٧٤٥,٩	٦٥٥,٠	٦١٨,٨	٥٢٧,٦	٣٤٩,٨	٢٦٥,٢	٢٠٧,٧	١٩٥,٣	٢٤١,٥	١٥٠,٠	ميزان تجارة النفط
<b>المجموعات الإقليمية</b>										
<b>إفريقيا</b>										
٤١٢,٤	٣٥٩,١	٣٢٢,١	٢٧٣,٣	٢١١,١	١٦٣,٥	١٣٠,٤	١٢٦,٤	١٣٥,٣	١٠٥,٧	الصادرات
٣٤٣,٧	٣٠٨,١	٢٥٠,٤	٢١٥,٤	١٨٠,٧	١٤٢,٦	١١٦,٧	١٠٦,٧	١٠٥,٠	١٠١,٥	الواردات
٦٨,٧	٥١,٠	٧١,٧	٥٧,٩	٣٠,٤	٢٠,٩	١٣,٧	١٩,٧	٣٠,٣	٤,٢	الميزان التجاري
٢٩,٦-	٢٥,٧-	٢١,٢-	٢٠,٦-	١٦,٨-	١٢,٦-	١١,٩-	١١,٦-	١١,٢-	١١,٠-	الخدمات، صافية
٣٩,١	٢٥,٣	٥٠,٥	٣٧,٣	١٣,٦	٨,٣	١,٨	٨,٢	١٩,١	٦,٨-	ميزان السلع والخدمات
٦٣,٦-	٥٦,٣-	٤٨,٥-	٤٦,٣-	٣٥,١-	٢٨,١-	٢٢,٦-	٢٠,٣-	٢٢,٥-	١٧,٤-	الدخل، صاف
٣٢,٣	٣٠,٥	٢٦,٩	٢٥,٤	٢٢,٥	١٨,٠	١٤,٠	١٣,١	١١,٥	١٠,١	التحويلات الجارية، صافية
٧,٨	٠,٥-	٢٨,٩	١٦,٤	١,٠	١,٨-	٦,٨-	٠,٩	٨,١	١٤,٢-	ميزان الحساب الجاري
<b>للتذكرة</b>										
٤٧٥,٩	٤١٧,٣	٣٧٣,٨	٣١٧,٧	٢٤٩,١	١٩٤,٨	١٥٥,١	١٤٩,٨	١٥٧,٥	١٢٨,١	صادرات السلع والخدمات
١٣,٢	١٢,٣	١١,٦	١٢,٩	١٢,٠	١١,١	١٠,٧	١١,٥	١٢,٧	١٣,٥	مدفوعات الفائدة
١٧٣,٩	١٤١,٥	١٣٣,١	١١٢,٩	٧٤,٣	٥٤,١	٣٨,٤	٣٨,٦	٤٥,٨	٢٥,٧	ميزان تجارة النفط
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>										
٧٢٧,٤	٦٣٨,٨	٥١٤,٥	٤٢٤,٣	٣٦٥,٦	٢٧٦,٩	٢١٤,٩	١٨٨,٤	١٦٩,٦	١٤٨,٩	الصادرات
٨٧٢,٥	٧٦٢,٢	٦٠٩,٨	٤٩٨,٨	٤٢٩,٦	٣٢٦,٢	٢٥٢,١	٢٢١,٢	٢٢٢,١	١٩٠,٠	الواردات
١٤٥,١-	١٢٣,٤-	٩٥,٣-	٧٤,٥-	٦٤,٠-	٤٩,٤-	٣٧,٢-	٣٢,٨-	٥٢,٥-	٤١,٠-	الميزان التجاري
٣٣,٠	٢٦,٨	٢٤,١	٢٤,٦	١٨,٧	١٤,٩	١١,٨	١٣,٥	١٦,١	١٠,٨	الخدمات، صافية
١١٢,٠-	٩٦,٦-	٧١,٢-	٤٩,٩-	٤٥,٤-	٣٤,٤-	٢٥,٤-	١٩,٢-	٣٦,٤-	٣٠,٣-	ميزان السلع والخدمات
٤٩,٨-	٤٧,٢-	٣٩,٠-	٣٢,٢-	٣١,٠-	١٦,٧-	١٠,٧-	٧,٨-	٧,٢-	٦,٧-	الدخل، صاف
٢٧,٦	٢٤,٥	٢٢,١	٢٠,١	١٦,٦	١٣,٨	١٢,٢	١١,١	١١,٨	١١,٢	التحويلات الجارية، صافية
١٣٤,٣-	١١٩,٢-	٨٨,١-	٦١,٩-	٥٩,٧-	٣٧,٤-	٢٣,٩-	١٦,٠-	٣١,٨-	٢٥,٨-	ميزان الحساب الجاري
<b>للتذكرة</b>										
٨٨٥,٦	٧٧٩,٣	٦٣٢,٥	٥٣١,٠	٤٥٦,٠	٣٥١,٢	٢٧٥,٤	٢٤٧,٦	٢٣١,٨	٢٠٣,١	صادرات السلع والخدمات
٤٤,٠	٣٩,٩	٣٣,٦	٢٧,٨	٢٥,٦	١٦,٤	١٣,٦	١٣,٦	١٢,٥	١١,٥	مدفوعات الفائدة
٨٢,٩-	٧٣,٤-	٦٦,١-	٥٠,٠-	٣٤,٢-	٢٧,٢-	٢٢,٠-	٢١,٦-	٢٣,١-	١٤,٣-	ميزان تجارة النفط

الجدول ب١٦ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>١</sup></b>										
٥٤٦,٣	٤٩٥,٧	٤٣٣,٩	٣٤٦,٤	٢٦٨,٦	١٩٦,٧	١٥٥,١	١٤٥,٩	١٤٧,٣	١٠٧,٥	الصادرات
٤٣٣,١	٣٦٣,٥	٢٧٩,١	٢١٦,٤	١٧٤,٨	١٣٥,١	١٠٦,٧	٩٧,٣	٨٤,٦	٧٣,٨	الواردات
١١٣,٢	١٣٢,٢	١٥٤,٨	١٣٠,٠	٩٣,٨	٦١,٦	٤٨,٤	٤٨,٦	٦٢,٧	٣٣,٧	الميزان التجاري
٢٤,١-	٢٣,٤-	١٩,٦-	١٩,٤-	١٧,٣-	١٣,٣-	١١,٩-	١٠,٨-	٧,٠-	٣,٩-	الخدمات، صافية
٨٩,٠	١٠٨,٨	١٣٥,٣	١١٠,٥	٧٦,٦	٤٨,٢	٣٦,٥	٣٧,٨	٥٥,٦	٢٩,٩	ميزان السلع والخدمات
٣٩,٣-	٤٠,٨-	٤٤,٢-	٢٧,٨-	١٧,١-	١٦,٠-	٩,٠-	٦,٩-	٩,٨-	٨,٤-	الدخل، صاف
٨,٠	٩,٢	٧,٤	٥,٦	٤,٠	٣,٧	٢,٧	٢,١	٢,٤	٢,٤	التحويلات الجارية، صافية
٥٧,٧	٧٧,٢	٩٨,٤	٨٨,٣	٦٣,٥	٣٥,٩	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	٢٣,٨	ميزان الحساب الجاري
<b>للتذكيرة</b>										
٦١٧,١	٥٥٧,٦	٤٨٦,٧	٣٨٩,٤	٣٠٤,٢	٢٢٤,١	١٧٨,٦	١٦٥,٩	١٦٤,٧	١٢٣,٦	صادرات السلع والخدمات
٦٤,٨	٦١,٠	٥٧,٠	٣٦,٧	٢٥,٢	٢٥,٠	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٣	١٣,١	مدفوعات الفائدة
٢٢٨,٧	١٩٥,٢	١٧١,٦	١٣٢,٢	٨٤,٦	٥٧,١	٤٣,١	٣٦,٥	٣٨,٢	١٩,٥	ميزان تجارة النفط
<b>آسيا النامية</b>										
٢.٢٢٧,٢	١.٩٦٤,٨	١.٦٢١,٨	١.٣١٨,٣	١.٠٦٥,٨	٨٣٣,٦	٦٧٥,٧	٥٩٣,٦	٦٠٣,٢	٤٩٣,٦	الصادرات
١.٩٠٦,٣	١.٦٧٦,٩	١.٤٢٢,٢	١.٢١١,٨	١.٠٠٢,٠	٧٦٣,٧	٦٠٧,٨	٥٤٠,٣	٥٤٧,٠	٤٣٤,٥	الواردات
٣٣٠,٩	٢٨٧,٩	١٩٩,٦	١٠٦,٥	٦٣,٨	٦٩,٩	٦٧,٩	٥٣,٣	٥٦,٢	٥٩,١	الميزان التجاري
٢٨,٤	١٥,٤	٧,٨	٠,١	٧,٠-	١٦,٢-	١٢,١-	١٤,٥-	١٣,٤-	٧,٢-	الخدمات، صافية
٣٤٩,٣	٣٠٣,٣	٢٠٧,٤	١٠٦,٧	٥٦,٧	٥٣,٧	٥٥,٨	٣٨,٨	٤٢,٨	٥١,٨	ميزان السلع والخدمات
١٣,٦-	٢٠,٠-	٢٧,٧-	٢٨,٠-	٣٥,٩-	٣٤,٦-	٤١,٠-	٤٣,٤-	٤٠,٦-	٤٤,٧-	الدخل، صاف
١١٠,٠	١٠٥,٩	٩٨,٤	٨٥,٢	٦٨,٣	٦٣,٨	٤٩,٨	٤١,١	٣٦,٠	٣١,١	التحويلات الجارية، صافية
٤٤٥,٧	٣٨٩,٢	٢٧٨,١	١٦٣,٨	٨٩,٢	٨٢,٩	٦٤,٦	٣٦,٥	٣٨,١	٣٨,٣	ميزان الحساب الجاري
<b>للتذكيرة</b>										
٢.٥٦٩,١	٢.٢٥٧,٦	١.٨٦٨,٦	١.٥١٩,٧	١.٢٣١,٠	٩٥٢,٤	٧٨٤,٩	٦٨٩,٥	٦٩٥,٤	٥٧٧,٣	صادرات السلع والخدمات
٥٠,٩	٤٥,٦	٣٩,٤	٣٣,٢	٢٨,٤	٢٧,٤	٢٨,٠	٢٨,٥	٣٢,٢	٣٣,٢	مدفوعات الفائدة
١٩٩,٣-	١٧٤,٢-	١٥٤,١-	١١٤,٠-	٨٠,٥-	٥٠,٢-	٣٨,٦-	٣٤,٦-	٣٧,١-	١٩,١-	ميزان تجارة النفط
<b>الشرق الأوسط</b>										
٧٧٥,٠	٦٩٦,٣	٦٣٧,٣	٥٣٠,٥	٣٧٨,٤	٢٨٦,٧	٢٢٨,٠	٢١٣,٧	٢٣٨,٣	١٦٤,٣	الصادرات
٤٣٤,٤	٣٨٣,٤	٣٢٩,٣	٢٨٢,١	٢٢٨,٦	١٧٨,٥	١٥١,٩	١٣٩,٢	١٢٩,٨	١٢١,٧	الواردات
٣٤٠,٦	٣١٢,٩	٣٠٨,٠	٢٤٨,٤	١٤٩,٨	١٠٨,٢	٧٦,١	٧٤,٥	١٠٨,٤	٤٢,٦	الميزان التجاري
١٠٨,٦-	٩٠,٦-	٧٧,١-	٤٥,٤-	٣٩,٦-	٣٤,٥-	٣٣,٠-	٢٧,٩-	٣٢,١-	٢٥,٣-	الخدمات، صافية
٢٣٢,٠	٢٢٢,٣	٢٣٠,٨	٢٠٣,٠	١١٠,٢	٧٣,٧	٤٣,١	٤٦,٦	٧٦,٣	١٧,٤	ميزان السلع والخدمات
٣٩,٧	٢٩,٣	٢٣,٨	١١,٤	٢,٥	١,٢	٣,٢	٩,٣	١٠,١	١٠,٧	الدخل، صاف
٢٤,٦-	٢٤,٦-	٢٠,٨-	١٧,٧-	١٦,٠-	١٥,٩-	١٥,٩-	١٦,٠-	١٤,٨-	١٣,٠-	التحويلات الجارية، صافية
٢٤٧,١	٢٢٧,٠	٢٣٣,٨	١٩٦,٧	٩٦,٧	٥٩,٠	٣٠,٣	٤٠,٠	٧١,٧	١٥,١	ميزان الحساب الجاري
<b>للتذكيرة</b>										
٨٥٣,٠	٧٦٨,٦	٧٠٠,١	٥٩٠,٠	٤٢٧,٧	٣٢٨,٠	٢٦٣,٩	٢٤٧,١	٢٦٩,٦	١٩٤,٤	صادرات السلع والخدمات
٢٣,٨	١٩,٨	١٤,٩	١٠,٣	١١,٤	٨,٢	٩,٣	٩,٤	٩,٣	١١,٤	مدفوعات الفائدة
٥٦١,٠	٥٠٤,٣	٤٦٤,٤	٣٨٨,١	٢٦٤,٤	٢٠١,٠	١٥٨,٨	١٥١,٨	١٨٣,٧	١١٧,٠	ميزان تجارة النفط



معاملات الحساب الجاري: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب١٦ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										نصف الكرة الغربي
٨١٥,٦	٧٥٩,٥	٦٧٩,٠	٥٦٩,٤	٤٧١,٧	٣٨٣,٠	٣٤٩,٨	٣٤٦,٦	٣٦٢,٢	٣٠١,٥	الصادرات
٧٧٢,٤	٦٩٣,٤	٥٨٦,١	٤٩٢,٥	٤١٦,٧	٣٤٣,٣	٣٣١,٨	٣٥٥,٣	٣٦٣,٧	٣١٣,٤	الواردات
٤٣,٢	٦٦,١	٩٢,٩	٧٦,٩	٥٥,٠	٣٩,٦	١٨,٠	٨,٦-	١,٥-	١١,٩-	الميزان التجاري
٢٥,١-	٢٠,٤-	١٥,٢-	١٣,٠-	٩,١-	٨,٩-	٩,٤-	١٤,٦-	١٢,٣-	١١,٧-	الخدمات، صافية
١٨,١	٤٥,٧	٧٧,٨	٦٣,٩	٤٥,٩	٣٠,٨	٨,٧	٢٣,٢-	١٣,٧-	٢٣,٥-	ميزان السلع والخدمات
٨٦,١-	٨٩,٨-	٩٣,٠-	٨٠,٦-	٦٨,٦-	٥٩,٥-	٥٤,٦-	٥٧,١-	٥٦,٣-	٥٣,٤-	الدخل، صاف
٦٧,٥	٦٣,٧	٦٠,٢	٥١,٦	٤٣,٧	٣٦,٤	٣٠,٠	٢٦,٦	٢٢,٠	٢٠,٥	التحويلات الجارية، صافية
٠,٤-	١٩,٥	٤٤,٩	٣٤,٩	٢٠,٩	٧,٧	١٥,٩-	٥٣,٨-	٤٨,٠-	٥٦,٤-	ميزان الحساب الجاري
										للتذكيرة
٩١٦,٨	٨٥٤,٨	٧٦٦,٣	٦٤٧,٦	٥٣٨,٩	٤٤١,٩	٤٠٥,٢	٤٠٢,٨	٤٢٠,٠	٣٥٣,٠	صادرات السلع والخدمات
٥٧,١	٥٤,٨	٥٣,٨	٥١,٤	٤٩,٧	٥٠,١	٥٠,٤	٥٦,٣	٥٨,٣	٥٥,٨	مدفوعات الفائدة
٦٤,٦	٦١,٦	٧٠,٠	٥٨,٤	٤١,٢	٣٠,٥	٢٨,١	٢٤,٤	٣٣,٩	٢١,٣	ميزان تجارة النفط

<sup>١</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ب١٧- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية— حسب المعايير التحليلية: معاملات الحساب الجاري (بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
١.٤٧٥,٨	١.٣١٧,٤	١.٢٠٠,٨	٩٨٨,٣	٧٠٥,٩	٥٢٧,٠	٤١٨,٨	٣٩٨,٩	٤٤٣,٦	٢٩٩,٣	الصادرات
٨٤٢,٩	٧٢٣,٨	٥٧٧,٠	٤٧٦,٣	٣٧٨,٩	٢٩٥,٨	٢٤٨,٣	٢٢٤,٤	١٩٩,٩	١٨٣,٧	الواردات
٦٣٣,٠	٥٩٣,٦	٦٢٣,٨	٥١٢,٠	٣٢٧,٠	٢٣١,١	١٧٠,٤	١٧٤,٥	٢٤٣,٧	١١٥,٦	الميزان التجاري
١٨١,٣-	١٥٤,٦-	١٢٩,٥-	٩٧,٨-	٨٤,٧-	٦٩,٦-	٦٣,٠-	٥٧,٦-	٥٨,٢-	٤٨,٦-	الخدمات، صافية
٤٥١,٧	٤٣٩,٠	٤٩٤,٢	٤١٤,٢	٢٤٢,٣	١٦١,٥	١٠٧,٥	١١٦,٩	١٨٥,٥	٦٧,٠	ميزان السلع والخدمات
٣٩,٠-	٤٣,٩-	٤٨,٦-	٤٦,٩-	٣٩,٥-	٣٣,١-	٢١,٨-	١١,٠-	١٥,١-	١٠,٢-	الدخل، صاف
٣٢,٠-	٢٨,٠-	٢٢,٥-	١٨,٨-	١٨,٥-	١٩,١-	٢٠,٧-	٢١,٠-	١٩,٠-	١٦,٨-	التحويلات الجارية، صافية
٣٨٠,٦	٣٦٧,٠	٤٢٣,١	٣٤٨,٤	١٨٤,٣	١٠٩,٣	٦٥,٠	٨٤,٩	١٥١,٣	٤٠,٠	<b>ميزان الحساب الجاري</b>
<b>للتذكيرة</b>										
١.٥٧٨,٦	١.٤١٠,٦	١.٢٨٠,٢	١.٠٥٦,٩	٧٦١,٢	٥٧٢,٧	٤٥٧,٧	٤٣٢,٨	٤٧٣,٦	٣٢٧,٧	صادرات السلع والخدمات
٩٠,٠	٨٢,٥	٧٤,٠	٥٢,٣	٤٢,٣	٣٨,٣	٢٧,٦	٢٧,٤	٢٩,٠	٣٠,٩	مدفوعات الفائدة
١.٠٥٥,٥	٩٢٥,٤	٨٥٢,٩	٧٠٣,٨	٤٧٥,٧	٣٤٩,٧	٢٧٥,٧	٢٦٣,٥	٣١٠,٦	١٨٩,٣	ميزان تجارة النفط
<b>صادرات غير الوقود</b>										
٤.٠٢٨,١	٣.٥٩٦,٨	٣.٠٠٧,٨	٢.٤٧٣,٨	٢.٠٥٥,٢	١.٦١٣,٤	١.٣٣٥,٢	١.٢١٥,٨	١.٢١٢,٣	١.٠٢٢,٤	الصادرات
٣.٩١٩,٦	٣.٤٦٣,٧	٢.٨٩٩,٨	٢.٤٤٠,٦	٢.٠٥٣,٤	١.٥٩٣,٦	١.٣١٨,٧	١.٢٣٥,٥	١.٢٥٢,٣	١.٠٥١,٢	الواردات
١٠٨,٥	١٣٣,١	١٠٧,٩	٣٣,٢	١,٨	١٩,٧	١٦,٥	١٩,٧-	٤٠,٠-	٢٨,٩-	الميزان التجاري
٥٥,٣	٣٦,٧	٢٨,٤	٢٤,١	١٣,٥	١,٠-	٣,٦-	٨,٢-	١,٨-	٠,٣	الخدمات، صافية
١٦٣,٨	١٦٩,٨	١٣٦,٤	٥٧,٣	١٥,٣	١٨,٨	١٢,٩	٢٧,٩-	٤١,٨-	٢٨,٦-	ميزان السلع والخدمات
١٧٣,٧-	١٨٠,٨-	١٨٠,١-	١٥٦,٥-	١٤٥,٧-	١٢٠,٦-	١١٢,٩-	١١٥,٢-	١١١,١-	١٠٩,٧-	الدخل، صاف
٢٥٢,٨	٢٣٧,٣	٢١٦,٧	١٨٨,٩	١٥٧,٦	١٣٨,٩	١١٣,٥	٩٩,٠	٨٨,٠	٧٩,٠	التحويلات الجارية، صافية
٢٤٢,٩	٢٢٦,٣	١٧٢,٩	٨٩,٨	٢٧,٢	٣٧,٠	١٣,٥	٤٤,١-	٦٤,٩-	٥٩,٣-	<b>ميزان الحساب الجاري</b>
<b>للتذكيرة</b>										
٤.٧٣٨,٨	٤.٢٢٤,٦	٣.٥٤٧,٩	٢.٩٣٨,٥	٢.٤٤٥,٨	١.٩١٩,٦	١.٦٠٥,٣	١.٤٦٩,٩	١.٤٦٥,٤	١.٢٥١,٨	صادرات السلع والخدمات
١٦٣,٨	١٥١,٠	١٣٦,٥	١١٩,٩	١٠٩,٩	٩٩,٩	٩٧,٨	١٠٤,٢	١٠٩,٣	١٠٧,٥	مدفوعات الفائدة
٣٠٩,٦-	٢٧٠,٤-	٢٣٤,٠-	١٧٦,٢-	١٢٥,٩-	٨٤,٥-	٦٨,١-	٦٨,٢-	٦٩,١-	٣٩,٣-	ميزان تجارة النفط
<b>منتجات أولية غير الوقود</b>										
١٠٥,٦	١٠٤,٩	٩٤,١	٧٠,٥	٥٨,٢	٤٠,٧	٣٣,٨	٣٤,٣	٣٦,٤	٣٣,٦	الصادرات
٨٢,١	٧٤,٢	٦٥,٢	٥٧,٧	٤٦,٧	٣٦,٨	٣٢,٨	٣٢,٣	٣٢,٦	٢٩,٩	الواردات
٢٣,٥	٣٠,٦	٢٨,٩	١٢,٨	١١,٥	٣,٩	١,٠	٢,٠	٣,٨	٣,٨	الميزان التجاري
٧,٨-	٧,٢-	٦,٠-	٥,٥-	٥,٣-	٣,٨-	٣,٦-	٣,٣-	٣,٢-	٣,٣-	الخدمات، صافية
١٥,٧	٢٣,٥	٢٢,٩	٧,٣	٦,٣	٠,٢	٢,٧-	١,٢-	٠,٥	٠,٥	ميزان السلع والخدمات
٢٢,٤-	٢٤,٦-	٢٤,٣-	١٤,٦-	١١,٠-	٧,٠-	٤,٨-	٤,٥-	٤,٧-	٤,٠-	الدخل، صاف
١٢,٥	١١,٦	١٠,٥	٧,٦	٥,٣	٤,٢	٣,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٦	التحويلات الجارية، صافية
٥,٨	١٠,٥	٩,١	٠,٣	٠,٦	٢,٦-	٤,١-	٣,١-	١,٥-	٠,٩-	<b>ميزان الحساب الجاري</b>
<b>للتذكيرة</b>										
١٢٠,٣	١١٨,٧	١٠٦,٦	٨٢,٢	٦٨,١	٤٨,٩	٤٠,٨	٤١,٠	٤٢,٩	٤٠,٢	صادرات السلع والخدمات
٢,١	٢,٤	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٣,١	٣,٣	٣,٠	مدفوعات الفائدة
٦,٦-	٥,٢-	٣,٨-	٣,٤-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٧-	٢,٧-	٢,٤-	١,٧-	ميزان تجارة النفط

معاملات الحساب الجاري: اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب١٧ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>بلدان المركز المدين الصافي</b>										
٢,٥٠٠,٠	٢,٢٤٢,٠	١,٩١٨,٦	١,٥٩٧,٠	١,٣٤٠,٤	١,٠٧٦,٣	٩٢١,٧	٨٦٥,٠	٨٧٠,٣	٧٤٤,٥	الصادرات
٢,٧٤١,٤	٢,٤٢٥,٠	٢,٠٢٢,٤	١,٧٠٢,٤	١,٤١٤,٨	١,١١٧,٥	٩٥٩,٨	٩٢٩,٧	٩٥٤,٨	٨٢٦,٧	الواردات
٢٤١,٤-	١٨٢,٩-	١٠٣,٨-	١٠٥,٤-	٧٤,٣-	٤١,٢-	٣٨,١-	٦٤,٧-	٨٤,٥-	٨٢,٢-	الميزان التجاري
٤٠,٣	٢٧,٤	٢٠,٢	١٩,٦	١٢,٩	١,١	٣,٠-	٦,٧-	١,٢	٢,٥	الخدمات، صافية
٢٠١,٠-	١٥٥,٦-	٨٣,٦-	٨٥,٨-	٦١,٤-	٤٠,١-	٤١,١-	٧١,٣-	٨٣,٤-	٧٩,٧-	ميزان السلع والخدمات
٢٣٢,٤-	٢٢٥,٤-	٢٠٥,٥-	١٧٦,٧-	١٤٦,٩-	١١٤,٦-	٩٧,٨-	٩٥,٨-	٩٥,١-	٨٩,٤-	الدخل، صاف
٢٢٦,٤	٢١١,٧	١٩٢,٨	١٦٨,٥	١٣٨,٢	١٢٣,٥	١٠٣,٦	٩٣,٣	٨٤,٤	٧٦,٨	التحويلات الجارية، صافية
٢٠٧,٠-	١٦٩,٣-	٩٦,٤-	٩٤,٠-	٧٠,١-	٣١,٢-	٣٥,٢-	٧٣,٨-	٩٤,١-	٩٢,٣-	<b>ميزان الحساب الجاري</b>
<b>للتذكرة</b>										
٣,٠٥٢,٥	٢,٧٣١,٧	٢,٣٣٩,٢	١,٩٦١,٩	١,٦٤٧,١	١,٣١٩,٨	١,١٣٥,٣	١,٠٦٩,٩	١,٠٧٧,٨	٩٣٤,٣	صادرات السلع والخدمات
١٤٠,٨	١٣١,٧	١١٩,٦	١٠٦,٣	٩٧,٩	٨٩,١	٨٧,٣	٩٤,٩	١٠٢,١	٩٩,٨	مدفوعات الفائدة
٩٢,٥-	٩٧,٢-	٨٦,٢-	٦٩,٢-	٥٠,٦-	٣٧,٠-	٣١,٤-	٣٥,٩-	٣٣,٧-	٢١,٦-	ميزان تجارة النفط
<b>التمويل الرسمي</b>										
١٨٦,٢	١٦٧,٤	١٥١,١	١٢٤,٤	١٠٤,٣	٨٤,٤	٧٢,٢	٦٩,٧	٧١,٠	٦١,٢	الصادرات
٢٢٧,٦	٢٠٢,١	١٧٤,٨	١٤٣,٤	١١٨,١	٩٧,٥	٨٥,٦	٨٣,٤	٨٤,٨	٧٥,٦	الواردات
٤١,٣-	٣٤,٧-	٢٣,٧-	١٩,٠-	١٣,٩-	١٣,١-	١٣,٤-	١٣,٧-	١٣,٧-	١٤,٤-	الميزان التجاري
٨,٩-	٧,٠-	٦,٢-	٤,٨-	٣,٤-	٢,١-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٧-	الخدمات، صافية
٥٠,٢-	٤١,٦-	٢٩,٩-	٢٣,٨-	١٧,٢-	١٥,٢-	١٥,٩-	١٦,٣-	١٦,٣-	١٧,١-	ميزان السلع والخدمات
٢٠,٤-	٢١,٧-	٢٠,٤-	١٧,٣-	١٤,١-	١١,٠-	٩,٠-	٨,٣-	٨,٥-	٧,٥-	الدخل، صاف
٥٢,٠	٤٧,٨	٤٢,٧	٣٦,٥	٢٩,٦	٢٦,٣	٢٢,٥	٢٠,١	١٨,٢	١٥,٩	التحويلات الجارية، صافية
١٨,٧-	١٥,٦-	٧,٦-	٤,٦-	١,٧-	٠,١	٢,٣-	٤,٦-	٦,٦-	٨,٧-	<b>ميزان الحساب الجاري</b>
<b>للتذكرة</b>										
٢٢٣,٢	٢٠١,٩	١٨٢,٦	١٥٢,١	١٢٨,٣	١٠٥,٣	٩٠,٤	٨٧,٤	٨٨,٥	٧٧,٨	صادرات السلع والخدمات
١٠,٢	٩,٤	٩,١	٨,٦	٧,٩	٧,٢	٦,٧	٧,٢	٧,٧	٦,٦	مدفوعات الفائدة
١٥,١-	١٤,٦-	١٠,٨-	٧,٢-	٥,٢-	٤,٩-	٣,٩-	٤,٩-	٣,٧-	١,٩-	ميزان تجارة النفط
<b>بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>										
<b>بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥</b>										
٤٠٤,٣	٣٥٦,٩	٣١٤,٢	٢٦٣,٠	٢١٢,٤	١٧٨,٩	١٥٧,٣	١٥١,٤	١٦٠,٦	١٣٣,٧	الصادرات
٣٦٥,٢	٣٢٦,٦	٢٧٥,٢	٢٣٩,١	١٨٥,٦	١٤٦,٤	١٢٧,٣	١٣٣,٤	١٣٩,٨	١٢٧,٩	الواردات
٣٩,١	٣٠,٣	٣٨,٩	٢٣,٩	٢٦,٨	٣٢,٥	٣٠,٠	١٨,٠	٢٠,٨	٥,٨	الميزان التجاري
٤٢,٢-	٣٦,٤-	٣١,٤-	٢٨,٥-	٢٢,٢-	٢١,١-	١٧,٨-	٢٠,٦-	١٨,٧-	١٣,٨-	الخدمات، صافية
٣,٠-	٦,١-	٤,٧-	٤,٧-	٤,٦	١١,٤	١٢,٢	٢,٦-	٢,١	٨,٠-	ميزان السلع والخدمات
٦٨,٨-	٦٠,٤-	٤٩,٨-	٤٥,٥-	٣٩,٤-	٢٩,٢-	٢٨,٧-	٢٨,٨-	٣٠,٠-	٢٦,٩-	الدخل، صاف
٥٦,٦	٥٢,٩	٤٨,١	٤٢,٥	٣٢,٢	٢٩,٠	٢٤,٢	٢١,٢	١٩,٥	١٥,٩	التحويلات الجارية، صافية
١٥,١-	١٣,٦-	٥,٨	٧,٧-	٢,٦-	١١,٢	٧,٧	١٠,٢-	٨,٤-	١٩,٠-	<b>ميزان الحساب الجاري</b>
<b>للتذكرة</b>										
٤٦٨,٣	٤١٥,٨	٣٦٨,٧	٣١٢,٦	٢٥٦,٠	٢١٠,٩	١٨٨,١	١٨٠,٨	١٩٠,٠	١٦١,١	صادرات السلع والخدمات
٢٣,١	٢٣,٤	٢١,٨	٢٢,٥	٢٢,٠	٢١,٣	٢٢,٥	٢٤,٥	٣٠,٠	٢٩,٥	مدفوعات الفائدة
٦٥,٥	٤٥,٧	٣٩,٩	٢٩,٥	١٩,٥	١٣,٩	١٠,٩	٩,٤	١٣,٢	٨,٠	ميزان تجارة النفط

الجدول ب١٧ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>مجموعات أخرى</b>										
<b>البلدان الفقيرة المثقلة بالديون</b>										
										الصادرات
٥٣,٩	٤٩,٧	٤٧,١	٣٧,٤	٣١,٧	٢٤,٤	٢٠,٥	٢٠,١	١٩,٧	١٧,٧	
٧٣,٤	٦٥,٩	٥٧,٧	٤٩,٦	٤١,٢	٣٣,١	٢٩,٨	٢٧,٢	٢٦,١	٢٦,٠	الواردات
١٩,٦-	١٦,٢-	١٠,٦-	١٢,٢-	٩,٦-	٨,٨-	٩,٤-	٧,١-	٦,٤-	٨,٣-	الميزان التجاري
٧,٤-	٦,٨-	٦,٦-	٥,٩-	٥,٢-	٤,١-	٣,٦-	٣,٤-	٣,٠-	٣,٢-	الخدمات، صافية
٢٦,٩-	٢٣,٠-	١٧,١-	١٨,١-	١٤,٧-	١٢,٩-	١٣,٠-	١٠,٥-	٩,٥-	١١,٥-	ميزان السلع والخدمات
٧,١-	٦,٩-	٧,٩-	٦,٤-	٥,٠-	٤,٢-	٣,٧-	٤,٤-	٤,٢-	٣,٣-	الدخل، صاف
٢٠,٢	١٨,٨	١٦,٥	١٥,٠	١٢,٠	١٠,٠	٨,١	٧,٨	٦,٧	٥,٨	التحويلات الجارية، صافية
١٣,٨-	١١,١-	٨,٦-	٩,٥-	٧,٨-	٧,١-	٨,٥-	٧,٢-	٦,٩-	٩,٠-	ميزان الحساب الجاري
<b>للتذكيرة</b>										
٦٩,٦	٦٤,١	٦٠,٢	٤٩,٠	٤١,٤	٣٢,٥	٢٧,٦	٢٦,٧	٢٦,٢	٢٤,٠	صادرات السلع والخدمات
٢,٣	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٢,٧	٢,٩	٣,٠	٣,١	مدفوعات الفائدة
١,٩-	١,٨-	١,١	٠,٢	—	١,١-	١,٩-	١,١-	٠,١-	٠,٥-	ميزان تجارة النفط
<b>الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>										
										الصادرات
٨٨٤,٢	٧٩٢,٩	٧٢٣,٥	٦٠٤,١	٤٣٤,٤	٣٣٠,٩	٢٦٣,٧	٢٤٨,٦	٢٧٥,٤	١٩١,٢	
٥٢٩,٤	٤٦٧,٠	٣٩٤,٢	٣٤١,٢	٢٧٩,٨	٢١٨,٥	١٨٦,٥	١٧٠,٧	١٦٠,٢	١٥٠,٧	الواردات
٣٥٤,٨	٣٢٥,٩	٣٢٩,٣	٢٦٢,٩	١٥٤,٦	١١٢,٣	٧٧,٢	٧٧,٩	١١٥,٢	٤٠,٥	الميزان التجاري
١٠٨,٥-	٩٠,٢-	٧٤,٩-	٤٣,٣-	٣٧,٧-	٣٢,٧-	٣١,٧-	٢٦,٦-	٣١,٣-	٢٤,٥-	الخدمات، صافية
٢٤٦,٣	٢٣٥,٧	٢٥٤,٤	٢١٩,٦	١١٦,٩	٧٩,٦	٤٥,٥	٥١,٣	٨٣,٩	١٦,٠	ميزان السلع والخدمات
٣١,٧	٢٢,٤	١٤,١	٢,٢	٤,٩-	٤,٨-	٢,١-	٤,٧	٤,٦	٦,٠	الدخل، صاف
١١,٢-	١٢,٢-	٩,٦-	٦,٦-	٥,٧-	٧,٧-	٩,٥-	١٠,١-	١٠,١-	٨,٥-	التحويلات الجارية، صافية
٢٦٦,٨	٢٤٥,٩	٢٥٨,٩	٢١٥,٢	١٠٦,٣	٦٧,١	٣٣,٩	٤٥,٨	٧٨,٤	١٣,٥	ميزان الحساب الجاري
<b>للتذكيرة</b>										
٩٨٣,٣	٨٨٤,٣	٨٠٣,٣	٦٧٨,٥	٤٩٦,١	٣٨٢,٣	٣٠٨,٢	٢٩٠,١	٣١٣,٧	٢٢٨,٢	صادرات السلع والخدمات
٢٦,٥-	٢٢,٥-	١٧,٦-	١٣,٥-	١٤,٦-	١١,٣-	١٢,٤-	١٢,٨-	١٣,٠-	١٥,١-	مدفوعات الفائدة
٦٢٨,٤	٥٦٣,٣	٥١٧,٧	٤٣٢,٧	٢٩٥,٦	٢٢٤,٤	١٧٦,٤	١٦٩,٦	٢٠٤,٠	١٢٧,٧	ميزان تجارة النفط

ميزان المدفوعات، وتدفقات رأس المال، والتمويل الخارجي: موجز

الجدول ب١٨- موجز ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال والتمويل الخارجي  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>									
<b>ميزان المدفوعات<sup>١</sup></b>									
٦٢٣,٦	٥٩٣,٣	٥٩٦,٠	٤٣٨,٢	٢١١,٥	١٤٦,٣	٧٨,٤	٤٠,٨	٨٦,٤	١٩,٣-
٦١٥,٤	٦٠٨,٨	٦٢٠,٦	٤٧١,٥	٢٥٧,٦	١٨٠,٣	١٢٠,٣	٨٩,٠	١٤٣,٧	٣٨,٤
٢١٢,٧-	٢٢٤,٧-	٢٢٨,٧-	٢٠٣,٤-	١٨٥,٢-	١٥٣,٨-	١٣٤,٨-	١٢٦,٢-	١٢٦,٢-	١١٩,٩-
٢٢٠,٨	٢٠٩,٢	١٩٤,١	١٧٠,١	١٣٩,١	١١٩,٨	٩٢,٩	٧٨,٠	٦٨,٩	٦٢,٢
٦١٩,٨-	٦٠٠,٩-	٥٧٤,٤-	٣٧٥,٦-	٢٣٣,٧-	١٤٢,٢-	٥٢,٣-	٧,٥	٤٩,١-	٥٥,٢
٢٩,٣	٣٦,٤	٥١,٣	٦,٩	١٠,٣	١١,٧	١,٣	٢٠,٨	٩,٢	٩,٢
٦٤٩,١-	٦٣٧,٣-	٦٢٥,٧-	٣٨٢,٤-	٢٤٤,٠-	١٥٣,٨-	٥٠,٩-	٦,٢	٦٩,٩-	٤٦,٠
٢٨٨,٩	٢٩٥,٥	٢٤٦,٨	٢٤٦,٨	١٩٤,٦	١٥٠,٦	١٦٠,٦	١٧٥,٢	١٥٢,٦	١٥٧,٨
١٦٤,٩-	٩,٤-	١١٩,٩-	٠,١-	١٢,٩	٢٢,٩-	٤٥,٧-	٥٤,٣-	٣٦,٤-	٥,٩
٧٤,٨	١٢٧,٢	٥٠,٠-	٨٩,٣-	٢٣,٣-	٦,٤	١٤,٠-	٢٠,٨-	٩٢,٥-	٧٦,٤-
٨٤٧,٩-	١٠٥٠,٦-	٧٠٢,٦-	٥٣٩,٩-	٤٢٨,٣-	٢٨٧,٩-	١٥١,٨-	٩٤,٠-	٩٣,٥-	٤١,٢-
٣,٨-	٧,٦	٢١,٧-	٦٢,٦-	٢٢,٢	٤,١-	٢٦,٢-	٤٨,٣-	٣٧,٣-	٣٥,٩-
<b>تدفقات رؤوس الأموال</b>									
١٩٨,٨	٤١٣,٣	٧٦,٩	١٥٧,٥	١٨٤,٢	١٣٤,١	١٠٠,٩	١٠٠,١	٢٣,٦	٨٧,٢
١٢٠,٢-	١١٤,٣-	١٤٩,٢-	١٣٣,٩-	٥٣,١-	٣٤,١-	١,٤	١١,٨	٢٤,٣-	٣٦,٢
٣٢٠,٥	٥٣٦,٦	٢٥٠,١	٢٩٥,٤	٢٣٩,٥	١٧٠,٣	١٠٢,٥	٩٠,١	٥٨,٧	٥١,٦
٢٨٨,٩	٢٩٥,٥	٢٤٦,٨	٢٤٦,٨	١٩٤,٦	١٥٠,٦	١٦٠,٦	١٧٥,٢	١٥٢,٦	١٥٧,٨
٣٧,٦-	١١١,٠	٣٢,٢-	٦٢,٦	٥٠,٤	٨,٦	٣٩,٤-	٤٦,١-	١٧,١-	٢,٨
٦٧,٥	١٢٨,٦	٣٤,٤	١٦,٠-	٧,١-	٩,٩	١٩,٤-	٣٩,٣-	٧٦,٨-	١٠٨,٦-
<b>التمويل الخارجي<sup>٥</sup></b>									
١١٥٢,٨	١٢٢١,٥	٨٤٠,٧	٦١١,٦	٤٧٧,٩	٣١٥,٥	١٨٠,٠	١٨٤,٣	٢٤٢,٠	٢٢٠,٢
٧٤٠,٨	٧٥٧,٠	٥٢٣,٤	٤٠١,٦	٢٨٩,٨	١٩٠,١	١٦٦,٧	١٧٣,١	٢٠٢,٣	١٨٣,١
٢٩,٣	٣٦,٤	٥١,٣	٦,٩	١٠,٣	١١,٧	١,٣-	١,٣	٢٠,٨	٩,٢
٧١١,٨	٧٢١,٠	٤٧٢,٣	٣٩٤,٩	٢٧٩,٦	١٧٨,٥	١٦٨,٠	١٧١,٧	١٨١,٥	١٧٤,٠
٤١٢,٠	٤٦٤,٥	٣١٧,٣	٢١٠,٠	١٨٨,١	١٢٥,٤	١٣,٣	١١,٢	٣٩,٧	٣٧,٠
٥,٣	٣,١-	٨٥,٩-	٧٥,٨-	١٧,٨-	٤,٩-	٤,٤	١٨,٢	١٦,١-	٣٢,٠
...	...	٣٠,١-	٣٩,٩-	١٤,٩-	١,٧	١٣,٤	١٩,٠	١٠,٩-	٢,٤-
١٣٤,٣	٨٠,٠	٥٧,٩	٣٤,٤	٢٥,٠	٢٤,٧	١٩,١-	٩,٩-	٧,٥-	١٦,٧-
٢٧٢,٤	٣٨٧,٦	٣٤٥,٣	٢٥١,٤	١٨٠,٩	١٠٥,٥	٢٨,١	٢,٩	٦٣,٣	٢١,٧
<b>المال<sup>٨</sup></b>									
٧١١,٨	٧٢١,٠	٤٧٢,٣	٣٩٤,٩	٢٧٩,٦	١٧٨,٥	١٦٨,٠	١٧١,٧	١٨١,٥	١٧٤,٠
٤١٢,٠	٤٦٤,٥	٣١٧,٣	٢١٠,٠	١٨٨,١	١٢٥,٤	١٣,٣	١١,٢	٣٩,٧	٣٧,٠
٥,٣	٣,١-	٨٥,٩-	٧٥,٨-	١٧,٨-	٤,٩-	٤,٤	١٨,٢	١٦,١-	٣٢,٠
...	...	٣٠,١-	٣٩,٩-	١٤,٩-	١,٧	١٣,٤	١٩,٠	١٠,٩-	٢,٤-
١٣٤,٣	٨٠,٠	٥٧,٩	٣٤,٤	٢٥,٠	٢٤,٧	١٩,١-	٩,٩-	٧,٥-	١٦,٧-
٢٧٢,٤	٣٨٧,٦	٣٤٥,٣	٢٥١,٤	١٨٠,٩	١٠٥,٥	٢٨,١	٢,٩	٦٣,٣	٢١,٧
<b>للتذكيرة</b>									
٣,٧	٤,٢	٥,١	٤,٥	٢,٩	٢,٤	١,٨	١,٤	٢,٣	٠,٧
٤٣٤,١	٤١٩,٩	٥٢٢,٣	٤٢٣,٨	٣٦٦,٦	٣٥٧,٢	٣١٩,٤	٣٠٢,٥	٣٢٣,٤	٢٨٢,٨
١٥٨٦,٨	١٦٤١,٥	١٣٦٣,٠	١٠٣٥,٣	٨٤٤,٥	٦٧٣,٧	٤٩٩,٤	٤٨٦,٨	٥٦٥,٤	٥٠٣,٠
٨٤٦,١	٨٨٤,٤	٨٢٩,٦	٦٣٣,٨	٥٥٤,٧	٤٨٢,٦	٣٢٢,٧	٣١٣,٧	٣٦٣,٢	٣١٩,٩
٣,٩	١٢,٧	٢٥,٧	٣٥,٩-	١٧,١	٣٣,٧	٤٨,٠	٢٨,٨	١٩,٢	٣٠,٢
...	...	٥,٩	٢٠,٠-	٩,٠	١٨,٢	٧,٠	٠,٤	٣١,٢-	٨,٠
...	...	٢١,٦	٤,٠	١,٧	٢,٢	٣,١	٢,١	١١,٦	١,٦
...	...	٢,٥	٥,٣	٩,٤	٦,٨	١٠,٧	٧,٥	١٢,٢	١٣,٦

<sup>١</sup> عرض معياري وفقاً للتعريف الوارد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، الصادر عن صندوق النقد الدولي (١٩٩٣).

<sup>٢</sup> يشمل التحويلات الرأسمالية، بما فيها الإعفاء من الدين، واقتناء/التصرف في الأصول غير المالية غير المنتجة.

<sup>٣</sup> يشمل صافي الاستثمار المباشر، وصافي استثمار الحافظة، وصافي تدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل بما فيها الاقتراض الرسمي والخاص. وفي العرض المعياري لميزان المدفوعات الوارد أعلاه، إجمالي صافي تدفقات رؤوس الأموال مساو لميزان الحساب المالي ناقص التغيير في الأصول الاحتياطية.

<sup>٤</sup> نظراً لقصور تغطية بيانات صافي التدفقات الرسمية، قد تدرج بعض التدفقات الرسمية ضمن بيانات صافي التدفقات الخاصة المشتقة كمتبقي.

<sup>٥</sup> حسب التعريف المستخدم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (راجع الحاشية رقم ٦). وينبغي الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف معياري مقبول بوجه عام للتمويل الخارجي.

<sup>٦</sup> مرفعاً بأنه المجموع الكلي — بإشارة عكسية — لميزان السلع والخدمات، وصافي الدخل، والتحويلات الجارية، والاستثمار المباشر في الخارج، والتغير في الأصول الاحتياطية، وصافي اقتناء الأصول الأخرى (مثل أصول الحافظة الخاصة المسجلة وائتمان التصدير والضمان الإضافي لعمليات تخفيض الدين)، وصافي السهو والخطأ. ولذلك فإن صافي التمويل الخارجي، وفقاً للتعريف المعتمد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يقيس المبلغ الإجمالي المطلوب لتمويل الحساب الجاري، وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجة، وصافي معاملات الاحتياطيات (غالباً حسب استصواب السلطات النقدية)، وصافي اقتناء الأصول الخارجية غير المرتبطة بالاحتياطيات، وصافي المعاملات المرتبطة بالخطأ والسهو (وهي ترجع إلى هروب رؤوس الأموال في عدد لا يستهان به من الحالات).

<sup>٧</sup> تشمل معاملات أخرى في الحساب الرأسمالي.

<sup>٨</sup> لا تدخل فيها خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر المنشئة للدين.

<sup>٩</sup> صافي المدفوعات المقدمة من الدائنين الرسميين والقطاع الخاص على سبيل الائتمان طويل الأجل وقصير الأجل، بما في ذلك التمويل الاستثنائي.

<sup>١٠</sup> التغييرات في الخصوم.

<sup>١١</sup> يشمل استخدام موارد صندوق النقد الدولي بموجب حساب الموارد العامة، والصندوق الاستثنائي، وتسهيل النمو والحد من الفقر.

<sup>١٢</sup> يشار إليه غالباً باسم «رصيد الموارد»، كما يشار إليه، مقترناً بإشارة عكسية، باسم «صافي تحويلات الموارد».

<sup>١٣</sup> صافي التمويل الخارجي زائداً استهلاك الدين المستحق عن الدين الخارجي.

<sup>١٤</sup> صافي الاقتراض الخارجي زائداً استهلاك الدين المستحق عن الدين الخارجي.

الملحق الإحصائي

الجدول ب١٩- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية— حسب المنطقة: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي<sup>١</sup>  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>إفريقيا</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
٧,٨	٠,٥-	٢٨,٩	١٦,٤	١,٠	١,٨-	٦,٨-	٠,٩	٨,١	١٤,٢-	ميزان الحساب الجاري
٥,٥	١٢,٨	٣٢,٨	٥,٦	٥,٥	٣,٧	٤,٨	٤,٢	٣,٤	٤,٦	ميزان الحساب الرأسمالي
١٣,٠-	١٣,١-	٧١,٢-	٢٦,٧-	١٥,٩-	٤,١-	٠,٦	٤,٢-	١٢,٠-	١٠,٤	ميزان الحساب المالي
٦٣,٠-	٥٢,١-	٥٤,٧-	٤٣,٤-	٣١,٩-	١١,٦-	٥,٨-	١٠,٣-	١٣,٦-	٠,٦-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٥,٥	٥,٥	١١,٧-	٦,٤-	٠,١-	٢,٥	٣,٧	١,٤	١,٢	٤,٠	تدفقات رسمية، صافية
٤٥,٩	٤٢,١	١٧,٣	٢٦,٥	١٧,٢	٧,٠	٥,٤	٧,١	١,٦	٨,٩	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
٨٤,٨	٧٤,٩	٥٤,١	٣٥,٩	٣٣,٨	٢٥,٦	٢٢,٢	٢٢,٦	١٣,٨	٢٨,٤	صافي التمويل الخارجي
٥٨,٥	٦٠,٨	٧٩,٩	٤٢,٦	٣٣,١	٢٣,٦	٢٠,٧	٢٣,٣	١٥,٩	٢٣,١	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٦,٣	١٤,١	٢٥,٨-	٦,٧-	٠,٧	٢,٠	١,٦	٠,٧-	٢,١-	٥,٣	صافي الاقتراض الخارجي
٤,١	٣,٧-	٣٤,٦-	١٠,٥-	١,٤-	٠,٥	١,١	٠,٩-	—	٢,٠	من دائنين رسميين
...	...	١,٣-	١,٠-	٠,٧-	٠,٨-	٠,١-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
١,٢	١,٢	١,١-	٠,٧-	٢,٥	٠,٨	٠,٧	٠,٣-	٠,٦-	٠,٢	من بنوك
٢١,٠	١٦,٦	٩,٩	٣,٢	٠,٤-	٠,٧	٠,٢-	٠,٦	١,٥-	٣,١	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
٠,٩-	٦,٤	٢٥,٤	٢,٣	٧,١	٧,٤	٢٠,١	٥,٧	٥,٧	٨,٧	التمويل الاستثنائي
<b>جنوب الصحراء</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
١٧,٠-	٢٤,٦-	١,٨-	٥,٩-	١٠,٦-	١١,٤-	١١,٩-	٦,٧-	٠,٢	١٣,٦-	ميزان الحساب الجاري
٥,٥	١٢,٧	٣٢,٧	٥,٥	٥,٤	٣,٦	٤,٦	٤,٠	٣,٤	٤,٣	ميزان الحساب الرأسمالي
١١,٦	١٠,٩	٤٠,٩-	٥,١-	٣,٨-	٥,٦	٦,٣	٤,٢	٤,٢-	٩,٧	ميزان الحساب المالي
٣٤,٨-	٢٣,٧-	٣١,٦-	٢٤,٣-	٢٠,١-	٢,٣-	١,٤-	٠,٢	٦,٩-	٠,٩-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٥,٦	٥,٧	٠,١-	٢,٦-	٣,٦	٥,٥	٦,٥	٤,٦	٤,١	٦,٥	تدفقات رسمية، صافية
٤٢,٢	٣٧,٤	١٣,٠	٢٥,٢	١٣,٩	٤,٥	٣,٨	٢,١	٠,١-	٦,١	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
٧٥,٠	٦٤,٨	٥٥,٨	٣٤,٢	٢٩,٩	٢١,٨	١٨,٣	١٦,١	١٢,٧	٢٦,٦	صافي التمويل الخارجي
٥٢,٤	٥٥,٢	٧٢,٤	٣٩,٠	٣٠,٣	٢٠,١	١٨,٣	١٨,٧	١٤,٣	٢١,١	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٢,٦	٩,٧	١٦,٦-	٤,٨-	٠,٥-	١,٧	—	٢,٦-	١,٦-	٥,٥	صافي الاقتراض الخارجي
٤,٣	٣,٥-	٢٣,٠-	٦,٨-	٢,٣	٣,٤	٤,٠	٢,٣	٢,٩	٤,٥	من دائنين رسميين
...	...	١,٢-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢	٠,٢-	—	٠,١-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
١,١	١,٣	٠,٧-	١,١	١,٧	٠,٢-	٠,١-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٩-	من بنوك
١٧,٢	١١,٩	٧,١	٠,٨	٤,٥-	١,٥-	٣,٨-	٤,٤-	٣,٨-	١,٨	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
٠,٩-	٦,٤	٢٥,٤	٢,٣	٧,١	٧,٤	٢٠,٠	٥,٦	٥,٦	٨,٠	التمويل الاستثنائي
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
١٣٤,٣-	١١٩,٢-	٨٨,١-	٦١,٩-	٥٩,٧-	٣٧,٤-	٢٣,٩-	١٦,٠-	٣١,٨-	٢٥,٨-	ميزان الحساب الجاري
١٧,١	١٠,٦	٤,٥	٤,٠	٢,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٤	ميزان الحساب الرأسمالي
١١٩,٤	١١٠,٧	٩٥,٣	٦١,٣	٥٤,١	٣٥,٩	٢٧,٩	١٤,٠	٣٤,٤	٢١,٦	ميزان الحساب المالي
٢٣,٢-	٢٧,١-	٢٢,٧-	٤٧,٠-	١٤,٥-	١٢,٩-	١٨,٤-	٣,٠-	٦,٠-	١٢,١-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٣,١-	٣,٠-	٤,٩-	٨,٣-	٦,٦-	٥,١-	٧,٥-	٦,٠	١,٦	٢,٤-	تدفقات رسمية، صافية
١٤٥,٥	١٤٠,٥	١٢٢,٤	١١٦,١	٧٥,٣	٥٣,٧	٥٣,٨	١٠,٩	٣٨,٥	٣٥,٧	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
١٧٩,٩	١٧٨,٧	١٧٠,٠	١٣١,٥	١٠٠,٥	٥٩,٦	٤٨,٢	٢٧,١	٥٠,٧	٤٢,٠	صافي التمويل الخارجي
٨٩,٦	٨١,١	٧٢,٠	٦٧,٠	٤٣,٩	١٩,٦	٢٤,٥	٢٣,٣	٢٤,٠	٢٠,٦	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٩٠,٣	٩٧,٥	٩٨,٠	٦٤,٦	٥٦,٦	٤٠,٠	٢٣,٦	٣,٨	٢٦,٧	٢١,٤	صافي الاقتراض الخارجي
٣,١-	٣,٠-	٤,٢-	٨,٤-	٦,٥-	٥,٢-	٧,٦-	٦,٢	١,٧	٢,٤-	من دائنين رسميين
...	...	٥,٣-	٥,٩-	٣,٨-	—	٦,١	٩,٩	٣,٣	٠,٥	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
١٨,٠	١٦,٩	٢١,٥	١٦,٨	١٤,٩	١٢,٤	٣,٢	٧,٥-	٣,٩	١,٨	من بنوك
٧٥,٣	٨٣,٧	٨٠,٧	٥٦,٢	٤٨,٢	٣٢,٧	٢٨,٠	٥,٢	٢١,١	٢٢,٠	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
٠,٢	٠,٤-	٣,٤-	٤,٩-	٣,٦-	٠,٣-	٧,٠	١١,٠	٤,٨	١,١	التمويل الاستثنائي



ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي، حسب المنطقة

الجدول ب ١٩ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>١</sup></b>									
<b>ميزان المدفوعات</b>									
٥٧,٧	٧٧,٢	٩٨,٤	٨٨,٣	٦٣,٥	٣٥,٩	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	٢٣,٨
٢,٤-	٢,١-	١,١-	١٣,٩-	٢,٣-	١,٤-	١٢,٥-	٩,٣-	١٠,٥	٠,٢-
٥٦,٧-	٧٦,٢-	١٠٠,٠-	٦٥,٠-	٥٤,٦-	٣٣,٤-	٩,٨-	١٢,٣-	٥٣,٦-	٢١,٨-
٩٤,٠-	١٥٣,٣-	١٢٩,١-	٧٧,٢-	٥٤,٨-	٣٢,٧-	١٥,١-	١٤,٤-	٢٠,٤-	٦,٥-
٥,٥-	٥,٣-	٢٩,٦-	٢٢,٢-	٧,٣-	٨,٩-	١٠,٤-	٤,٩-	٥,٨-	١,٨-
٤٢,٨	٨٢,٤	٥٨,٨	٣٤,٤	٧,٦	١٨,٣	١٥,٨	٧,١	٢٧,٤-	١٣,٣-
<b>التمويل الخارجي</b>									
١٥٠,٤	١٧٧,٩	١٣٨,١	٨١,٣	٦٢,٠	٤١,٣	٠,٥-	٢,٢-	٢,٠	٠,٧
٤٥,٠	٣٢,٣	٤٠,١	٧,٨	٢٠,٣	٩,٢	٧,٣-	٥,٣-	١٤,٠	٤,٤
١٠٥,٤	١٤٥,٦	٩٨,٠	٧٣,٥	٤١,٧	٣٢,١	٦,٨	٣,٢	١١,٩-	٣,٧-
—	٠,٢-	٢٤,١-	١٩,٣-	٢,٨-	٣,٤-	١٠,٥-	٣,٨-	٥,٨-	٢,٠-
...	...	١,١-	٣,٨-	٢,١-	٢,٣-	١,٨-	٤,٠-	٤,١-	٣,٦-
٠,٣-	٠,٧-	٩,٠-	٨,٨	١,٩	٢,٥	١,٣-	٤,١	١,٦	٣,٥
١٠٥,٨	١٤٦,٥	١٣١,١	٨٣,٩	٤٢,٧	٣٣,٠	١٨,٦	٢,٨	٧,٨-	٥,٢-
<b>للمذكورة</b>									
—	—	١,٠-	٠,٨	٠,٤	٠,٨	٠,٣-	٠,١-	٢,٣	٧,٤
<b>آسيا النامية</b>									
<b>ميزان المدفوعات</b>									
٤٤٥,٧	٣٨٩,٢	٢٧٨,١	١٦٣,٨	٨٩,٢	٨٢,٩	٦٤,٦	٣٦,٥	٣٨,١	٣٨,٣
٨,٥	١٣,٣	١١,٤	٩,٤	٣,٤	٦,٤	٢,٠	٠,٧	٠,٥	٠,٩
٤٤٨,٩-	٣٩٦,٦-	٢٦٧,٢-	١٤٣,٠-	١١٥,٦-	١٠٢,٦-	٦٩,٢-	٢٦,٣-	٢٥,٢-	٢٥,٣-
٤٨٠,٨-	٥٩٠,٠-	٣٢٢,٧-	٢٣٥,٤-	٢٥٩,٤-	١٦٥,٣-	١١٠,٣-	٥٧,٠-	١٦,٢-	٢٨,٨-
٤,٧	٤,٥	٤,٠-	٦,٦-	٢,٣	١,٢-	٧,٤	٢,٣-	٦,٢	٢٤,٥
٢٧,٢	١٨٨,٩	٥٩,٥	٩٩,٠	١٤١,٥	٦٤,٠	٣٣,٧	٣٣,٠	٥,٥-	٢٠,٩-
<b>التمويل الخارجي</b>									
٥١٧,٥	٥١٥,٩	٣٠٢,٨	٢٤٩,٨	١٧٦,٠	١٠٩,٢	٨٠,٦	٥١,٤	٦٧,٢	٦٢,٠
٣٩٧,٢	٤٢٦,٤	٢٠٥,٨	١٧٠,٥	١١٤,٤	٨٩,٠	٧٠,٥	٥٥,٢	٧١,٢	٦٤,٨
١٢٠,٣	٨٩,٤	٩٧,١	٧٩,٤	٦١,٧	٢٠,٢	١٠,١	٣,٨-	٤١,٠-	٢,٨-
٤,٧	٤,٥	٤,٠-	٦,٦-	٢,٣	١,٢-	٧,٤	٢,٢-	٣,٥-	٢٤,٥
...	...	٨,٧-	١,٦-	١,٩-	٠,٦-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩	١,٧
٩٧,٢	٥٥,٢	٢٤,٣	٤,٣	١٠,١	١٢,٠	٢,٩-	٢,٧-	٩,٠-	١٤,٣-
١٨,٤	٢٩,٧	٧٦,٧	٨١,٦	٤٩,٣	٩,٤	٥,٦	١,١	٨,٥	١٣,٠-
<b>للمذكورة</b>									
٠,٢-	٠,١	٠,٢-	٢,٦	٠,٢	٣,٤	٣,٦	٣,٥	١٦,٩	٧,٥
<b>ما عدا الصين والهند</b>									
<b>ميزان المدفوعات</b>									
٢٤,٨	٣٣,٢	٣٧,٨	١٠,٨	١٩,٧	٢٨,٢	٢٢,١	١٧,٧	٢٢,٢	٢٥,٨
٨,٥	١٣,٣	٧,٤	٥,٣	٣,٥	٦,٥	٢,٠	٠,٧	٠,٥	٠,٩
٢٨,١-	٤٠,٣-	٣١,٤-	٢,٠-	١٨,٦-	٢٩,١-	١٩,١-	١٣,١-	٢٠,٩-	٢٨,١-
٤١,٠-	٦٢,٠-	٤٤,٥-	١٣,٩-	٢٩,٤-	٢٢,٧-	١٥,٩-	١,٠-	٠,٣	١٤,٣-
١,٨	١,٦	٦,٢-	٥,٦-	٢,٨-	٣,٤	٦,١	٣,٢-	٦,٧	١٧,٤
١١,١	٢٠,٢	١٩,٣	١٧,٥	١٣,٦	٩,٩-	٩,٣-	٨,٩-	١٨,٢-	٣١,٢-
<b>التمويل الخارجي</b>									
٨٨,٢	١٠٠,٥	٨٦,٥	٧٦,٣	٤٧,٦	٢٣,٤	١٧,٠	٠,٥	١,٦-	٧,٩
٨٠,٩	٨٥,١	٦٣,٠	٥٦,١	٤١,٨	٢٧,٧	١٧,٩	٥,٨	١٥,٤	٢٣,٩
٧,٣	١٥,٥	٢٣,٥	٢٠,٣	٥,٩	٤,٣-	٠,٩-	٥,٤-	١٧,٠-	١٦,٠-
١,٨	١,٦	٦,٢-	٥,٦-	٢,٨-	٣,٤	٦,١	٣,٢-	٣,٠-	١٧,٤
...	...	٨,٧-	١,٦-	١,٩-	٠,٦-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩	٢,١
٢,١-	٣,٨-	٢,٥	٤,٦-	٠,٥	٥,١-	٥,٠-	٦,٠-	٦,٤-	٩,٨-
٧,٥	١٧,٧	٢٧,٢	٣٠,٤	٨,٢	٢,٦-	٢,١-	٣,٨	٧,٥-	٢٣,٧-
<b>للمذكورة</b>									
٠,٢-	٠,١	٠,٢-	٢,٦	٠,٢	٣,٤	٣,٦	٣,٥	١٦,٩	٧,٥

الجدول ب١٩ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>الشرق الأوسط</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
٢٤٧,١	٢٢٧,٠	٢٣٣,٨	١٩٦,٧	٩٦,٧	٥٩,٠	٣٠,٣	٤٠,٠	٧١,٧	١٥,١	ميزان الحساب الجاري
٠,٤-	—	١,٠	٠,٣	٠,١	١,٣	١,٥	٢,٦	٢,٨	٠,٢	ميزان الحساب الرأسمالي
٢٤٦,٦-	٢٢١,٩-	٢٣٢,٥-	١٨٠,٥-	٩٤,٨-	٥٣,٢-	٣١,٣-	٣١,١-	٦٢,٤-	١,٠-	ميزان الحساب المالي
١٣٥,٨-	١١٥,٢-	١٢٤,٩-	١٠٤,٥-	٤٥,٤-	٣٢,٤-	٣,٨-	١١,١-	٣٠,٣-	٠,٢	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١٢٢,٤-	١١٥,٧-	٨٠,٦-	٥٩,٩-	٣٢,٨-	٢٥,٧-	٩,٨-	١٣,٣-	٢٠,٨-	٧,٦	دفقات رسمية، صافية
١١,٦	١,١-	١٧,٩-	١٥,٩-	١٦,٦-	٥,٠	١٧,٦-	٧,١-	١٠,٩-	٩,٥-	دفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
١١١,٢	١٠٠,٣	٨٧,٨	٥٤,٥	٥٠,٢	٢٨,٦	١٢,٤-	٩,٤-	٢٧,٦	١١,٤-	صافي التمويل الخارجي
٦٨,٩	٦٥,١	٥٦,٠	٤٠,٤	١٩,٩	١٢,٢	٩,٣	٨,٩	٦,٥	٥,٢	الدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٤٢,٣	٣٥,١	٣١,٨	١٤,١	٣٠,٣	١٦,٤	٢١,٧-	١٨,٣-	٢١,١	١٦,٦-	صافي الاقتراض الخارجي
٠,٢-	٠,١-	١,١-	١,١-	٠,٦	٠,١-	١,٠-	٣,٨-	١,١-	٣,٧	من دائنين رسميين
...	...	١,٠-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	—	٠,١	٠,١-	٠,١	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٥,٠	٢,١	٣,٨	٩,٢	٢,٣	٢,٥	٥,٤-	٢,٤-	٠,٥	١,٢	من بنوك
٣٧,٤	٣٣,٠	٢٩,١	٦,٠	٢٧,٤	١٤,٠	١٥,٣-	١٢,١-	٢١,٦	٢١,٥-	من جهات خاصة أخرى
<b>للمتذكرة</b>										
٠,٥	١,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٢,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٤	١,٥	التمويل الاستثنائي
<b>نصف الكرة الغربي</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
٠,٤-	١٩,٥	٤٤,٩	٣٤,٩	٢٠,٩	٧,٧	١٥,٩-	٥٣,٨-	٤٨,٠-	٥٦,٤-	ميزان الحساب الجاري
٠,٩	١,٧	٢,٧	١,٥	١,١	١,١	٢,٢	٢,٤	٢,٩	٣,٣	ميزان الحساب الرأسمالي
٣,٣-	٣٠,٢-	٥٩,١-	٢٨,٦-	١٧,٢-	٦,٦-	٣٠,٩	٦٦,٠	٤٩,٠	٦٢,٢	ميزان الحساب المالي
٥١,١-	١١٣,٠-	٤٨,٦-	٣٢,٤-	٢٢,٣-	٣٣,٠-	١,٦	١,٩	٧,٠-	٦,٦	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٠,٦	٠,٤-	١٨,٤-	٣٠,٥-	٨,٦-	٤,٤	١٨,١	٢٤,٩	٦,٧-	٤,٤	دفقات رسمية، صافية
٤٧,٥	٨٣,٧	٩,٩	٣٥,٣	١٤,٥	٢٢,٢	١١,٥	٣٩,١	٦٢,٤	٥٠,٧	دفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
١٠٩,١	١٧٤,٠	٨٧,٨	٥٨,٥	٥٥,٣	٥١,٣	٤١,٩	٩٤,٨	٨٠,٧	٩٨,٥	صافي التمويل الخارجي
٨١,٦	٩١,٢	٦٩,٦	٧٣,٣	٥٨,٢	٣٦,٥	٤٩,٠	٦٧,٧	٧٠,٧	٦٥,١	الدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٧,٥	٨٢,٧	١٨,٢	١٤,٨-	٢,٩-	١٤,٨	٧,١-	٢٧,٠	١٠,٠	٣٣,٤	صافي الاقتراض الخارجي
٠,١-	٠,٧-	١٧,٨-	٢٩,٩-	١٠,١-	٤,٦	١٥,٠	٢٢,٧	٧,٣-	٦,٢	من دائنين رسميين
...	...	١٢,٨-	٢٧,٦-	٦,٣-	٥,٦	١١,٩	١٥,٦	١٠,٧-	٠,٩-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
١٣,٢	٥,٣	١٨,٣	٥,٤-	٦,٦-	٥,٤-	١٣,٤-	١,٠-	٤,٠-	٩,١-	من بنوك
١٤,٤	٧٨,١	١٧,٨	٢٠,٦	١٣,٧	١٥,٦	٨,٧-	٥,٣	٢١,٤	٣٦,٣	من جهات خاصة أخرى
<b>للمتذكرة</b>										
٤,٣	٤,٧	٤,٦	٣٧,١-	١٢,٥	١٩,٩	١٦,٩	٧,٧	١٠,٩-	٣,٩	التمويل الاستثنائي

<sup>١</sup> للاطلاع على التعاريف، راجع حواشي الجدول ب١٨.  
<sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجية: حسب المعايير التحليلية

الجدول ب ٢٠ - اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - حسب المعايير التحليلية: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
٣٨٠.٦	٣٦٧.٠	٤٢٣.١	٣٤٨.٤	١٨٤.٣	١٠٩.٣	٦٥.٠	٨٤.٩	١٥١.٣	٤٠.٠	ميزان الحساب الجاري
٠.٨-	٠.٧-	٠.٧-	١٣.٢-	١.٣-	-	١٠.٦-	٦.٥-	١٤.٠	٠.٤	ميزان الحساب الرأسمالي
٣٧٩.٥-	٣٦٦.٤-	٤٠٩.٩-	٣٠٨.١-	١٧٩.٤-	٩١.٣-	٤٦.٣-	٥٣.٥-	١٤٤.٩-	٢٣.٦-	ميزان الحساب المالي
٢٧٢.٨-	٢٨٣.٢-	٢٧٥.٤-	٢٠٧.١-	١١٧.١-	٦٧.٤-	١٢.١-	٣٠.٢-	٧٢.٣-	٠.٤-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١٢١.٨-	١١٨.٠-	١١٦.٥-	٨٦.٢-	٣٧.٠-	٢٩.٥-	١٨.٨-	١٤.٨-	٢٥.٣-	١.١	تدفقات رسمية، صافية
١٥.٤	٣٤.٦	١٨.٠-	١٤.٠-	٢٤.٨-	٥.٧	١٥.٢-	٩.١-	٤٧.٣-	٢٥.٦-	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
٢٢٧.٧	٢٣٥.٧	١٤٢.٩	٩٨.٠	٨٩.١	٥٩.٣	١٦.٨-	٩.٢-	٢٦.٩	٦.٩-	صافي التمويل الخارجي
١٠٦.٢	٩٢.٤	٩٣.٦	٥٣.٣	٥١.١	٣١.٧	١٢.٩	١١.٣	٢٧.٥	١٢.٥	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١٢١.٥	١٤٣.٣	٤٩.٢	٤٤.٧	٣٨.٠	٢٧.٦	٢٩.٧-	٢٠.٥-	٠.٦-	١٩.٤-	صافي الاقتراض الخارجي
٠.٢	٢.١-	٣٦.٨-	٢٨.١-	٤.٢-	٤.٠-	١٠.٢-	٥.١-	٥.١-	٢.٢-	من دائنين رسميين
...	...	١.٢-	٤.٣-	٢.٢-	٢.٤-	١.٨-	٤.١-	٣.٥-	٤.١-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٥.٧	٢.٥	١٠.٠-	١٩.١	٣.٢	٤.٤	٨.٠-	١.٠	١.٢	٣.٣	من بنوك
١١٥.٦	١٤٢.٩	٩٦.٠	٥٣.٨	٣٨.٩	٢٧.٢	١١.٥-	١٦.٥-	٣.٣	٢٠.٥-	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
٠.٨	٠.٨-	٢.٧	٣.١-	٣.٠	٣.١	٢.٧	٢.٩	٣.٩	١٤.٠	التمويل الاستثنائي
<b>غير الوقود</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
٢٤٢.٩	٢٢٦.٣	١٧٢.٩	٨٩.٨	٢٧.٢	٣٧.٠	١٣.٥	٤٤.١-	٦٤.٩-	٥٩.٣-	ميزان الحساب الجاري
٣٠.١	٣٧.٠	٥٢.٠	٢٠.٠	١١.٦	١١.٦	٩.٣	٧.٩	٦.٧	٨.٨	ميزان الحساب الرأسمالي
٢٦٩.٦-	٢٧٠.٩-	٢١٥.٨-	٧٤.٣-	٦٤.٦-	٦٢.٥-	٤.٦-	٥٩.٧	٧٥.٠	٦٩.٦	ميزان الحساب المالي
٥٧٥.١-	٧٦٧.٤-	٤٢٧.٢-	٣٣٢.٨-	٣١١.٢-	٢٢٠.٥-	١٢٩.٨-	٦٣.٨-	٢١.٢-	٤٠.٨-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١.٥	٣.٧	٣٢.٧-	٤٧.٦-	١٦.١-	٤.٦-	٢٠.٢	٢٦.٦	١.١	٣٥.١	تدفقات رسمية، صافية
٣٠٥.١	٥٠٢.٠	٢٦٨.١	٣٠٩.٤	٢٦٤.٣	١٦٤.٥	١١٧.٧	٩٩.٢	١٠٦.٠	٧٧.٢	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
٩٢٥.٠	٩٨٥.٨	٦٩٧.٨	٥١٣.٦	٣٨٨.٨	٢٥٦.٢	١٩٦.٧	١٩٣.٥	٢١٥.٠	٢٢٧.١	صافي التمويل الخارجي
٦٣٤.٥	٦٦٤.٦	٤٢٩.٨	٣٤٨.٣	٢٣٨.٧	١٥٨.٤	١٥٣.٨	١٦١.٨	١٧٤.٧	١٧٠.٦	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٩٠.٥	٣٢١.٢	٢٦٨.٠	١٦٥.٣	١٥٠.١	٩٧.٨	٤٣.٠	٣١.٧	٤٠.٣	٥٦.٤	صافي الاقتراض الخارجي
٥.١	١.٠-	٤٩.٠-	٤٧.٧-	١٣.٧-	٠.٩-	١٤.٦	٢٣.٢	١١.٠-	٣٤.٢	من دائنين رسميين
...	...	٢٨.٩-	٣٥.٦-	١٢.٧-	٤.١	١٥.٢	٢٣.١	٧.٤-	١.٧	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
١٢٨.٦	٧٧.٥	٦٧.٨	١٥.٣	٢١.٨	٢٠.٤	١١.٢-	١٠.٩-	٨.٧-	٢٠.١-	من بنوك
١٥٦.٨	٢٤٤.٧	٢٤٩.٣	١٩٧.٧	١٤٢.٠	٧٨.٤	٣٩.٦	١٩.٤	٦٠.٠	٤٢.٣	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
٣.١	١٣.٥	٢٢.٩	٣٢.٩-	١٤.١	٣٠.٥	٤٥.٣	٢٥.٩	١٥.٣	١٦.١	التمويل الاستثنائي
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>بلدان المركز والمدین الصافي</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
٢٠٧.٠-	١٦٩.٣-	٩٦.٤-	٩٤.٠-	٧٠.١-	٣١.٢-	٣٥.٢-	٧٣.٨-	٩٤.١-	٩٢.٣-	ميزان الحساب الجاري
٣٢.٣	٣٩.٠	٤٨.٧	١٦.٤	١٢.٦	١١.٨	٩.٧	٧.٩	٧.٢	٩.١	ميزان الحساب الرأسمالي
١٧٧.٣	١٢١.٧	٣٨.٣	٨٨.٨	٥٨.٨	٢٣.٣	٤٩.٨	٨١.٤	٨٨.٠	٨٦.٩	ميزان الحساب المالي
١٥١.٥-	٢٥٤.٤-	١٧٠.٠-	١١٥.٣-	٨٣.٦-	٩٢.١-	٦١.٦-	١٥.٣-	١٣.٥-	٢٧.٥-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١.٩	٣.٠	٣٣.٥-	٤١.٥-	١٧.٢-	١.١	١٨.١	٢٦.٧	٤.٩	٢٩.٦	تدفقات رسمية، صافية
٣٢٨.٢	٣٨٢.١	٢٦٥.٧	٢٤٩.٦	١٦١.٨	١١٦.٢	٩٦.٣	٧٢.٢	١٠٧.٠	٨٦.١	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
٥١٩.٧	٥٨٦.٥	٤٧٩.١	٣٢٨.٦	٢٥٥.٥	١٨١.٣	١٤١.٧	١٥٢.٥	١٤٦.٨	١٨٥.٠	صافي التمويل الخارجي
٣٣٣.٨	٣٣٠.٤	٢٨٦.٦	٢٢٧.٥	١٦٣.٧	١٠٧.٣	١٠٧.٤	١٢٢.٩	١١٥.٧	١٣٠.٢	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١٨٦.٠	٢٥٦.١	١٩٢.٥	١٠١.٢	٩١.٨	٧٤.٠	٣٤.٣	٢٩.٧	٣١.١	٥٤.٨	صافي الاقتراض الخارجي
٥.٣	١.٥-	٤٩.٨-	٤٢.٢-	١٨.٣-	٠.٧	١٢.٢	٢٣.٤	٦.٧-	٢٩.٣	من دائنين رسميين
...	...	٢٨.٧-	٣٥.٥-	١٢.٥-	٤.٣	١٥.٤	٢٣.٢	٦.٧-	١.٦	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٤٣.٣	٣٢.٧	٥٥.٩	١٣.٢	٢٠.٤	١٠.٣	٩.٦-	١٢.٢-	٢.٤-	١٨.٩-	من بنوك
١٢٧.٤	٢٢٤.٩	١٨٦.٣	١٣٠.٢	٨٩.٧	٦٣.٠	٣١.٧	١٨.٥	٤٠.١	٤٤.٤	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
٣.٨	١٢.٦	٢٢.٤	٣١.٣-	١٥.٤	٣١.٩	٤٧.٠	٢٧.٢	١٥.٠	١٨.٩	التمويل الاستثنائي

الملحق الإحصائي

الجدول ب ٢٠٠ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>التمويل الرسمي</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
١٨,٧-	١٥,٦-	٧,٦-	٤,٦-	١,٧-	٠,١	٢,٣-	٤,٦-	٦,٦-	٨,٧-	ميزان الحساب الجاري
١٠,٣	٢٠,١	٢٢,٧	٦,١	٧,٠	٧,٧	٤,٧	٤,٩	٣,٦	٤,٠	ميزان الحساب الرأسمالي
١٦,٠	٣,٢	١٢,٢-	٤,٣	٢,٢-	٥,٩-	٢,٣	٣,٤	٥,٩	٦,٧	ميزان الحساب المالي
١١,١-	١٨,٠-	١٣,٧-	٧,٠-	٧,٣-	١١,٠-	١,٥-	١,٤-	٣,٣	٢,٤	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٨,٤	٢,٥	٤,٩	٢,٧	٧,٦	٨,١	٧,٩	١٦,٢	٧,٨	٧,٨	تدفقات رسمية، صافية
١٩,٩	١٩,٠	٩,٠	٧,١	٣,٠	١,٨-	٣,٨-	١,٨-	٣,٨-	٣,٠-	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
٤١,٨	٤٦,٤	٢٥,٨	٢١,١	١٥,٨	١٩,٤	٨,٧	١١,٦	٥,٩	٨,٥	صافي التمويل الخارجي
٢٧,٠	٣٧,١	٣٤,٥	١٤,١	١٣,٥	١٢,٤	١٠,٤	٩,٤	٨,٧	٨,٤	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١٤,٨	٩,٣	٨,٧-	٧,٠	٢,٣	٧,٠	١,٧-	٢,٢	٢,٨-	٠,١	صافي الاقتراض الخارجي
٧,٣	٢,٣	٧,٥-	٤,٣	٢,١	٧,٠	٧,٦	٦,٦	٦,٣	٧,٣	من دائنين رسميين
...	...	٣,٧-	—	٠,١-	٠,٤	١,٥	٠,٣	٠,٤-	—	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٢	٠,٨	١,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٧	من بنوك
٦,٧	٦,٣	١,٨-	٢,٣	٠,١-	٠,٧-	١١,٠-	٥,٠-	٩,٧-	٨,٠-	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
١,١	٥,٩	٦,٠	١,٠	١,٤	١,٦	١,٦	١,٥	١٤,٩	٦,٣	التمويل الاستثنائي
<b>بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>										
<b>بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٥-٢٠٠١</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
١٥,١-	١٣,٦-	٥,٨	٧,٧-	٢,٦-	١١,٢	٧,٧	١٠,٢-	٨,٤-	١٩,٠-	ميزان الحساب الجاري
٤,٧	١١,٧	٢٠,١	٦,٠	٤,٧	٤,٢	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٦,٨	ميزان الحساب الرأسمالي
٩,٢	١,٠-	٢٥,١-	٠,٨	٠,٨-	١٠,٩-	٧,١-	٨,٢	٢,٧-	١٣,٩	ميزان الحساب المالي
٢٩,٥-	٤٢,٨-	٢٨,٢-	١٦,٢-	١٣,٧-	١٥,٧-	٤,٦-	١٢,٠	٣,٨-	٢,٣-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٣,٣	٤,٨	١٨,٠-	٧,٣-	٢,٠-	١٠,٨	٩,٧	١٢,٩	—	٢٠,٧	تدفقات رسمية، صافية
٣٦,٩	٤٥,٢	٣٤,٩	٢٨,٠	١٦,٣	٤,٣-	٩,٢-	١٤,٦-	٢,٠	٢,٨-	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
٦٤,٦	٧٣,٢	٤١,١	٣٦,٩	٢٨,٢	١٨,٣	١٤,٩	٩,٠	١٥,٨	٣٨,٤	صافي التمويل الخارجي
٤٨,٣	٥٢,٨	٥٥,٢	٣٥,٦	٢٧,٥	٢٠,٣	١٩,٩	١٤,٢	١٢,٩	١٦,٨	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١٦,٣	٢٠,٤	١٤,١-	١,٣	٠,٧	٢,٠-	٥,٠-	٥,٢-	٢,٩	٢١,٦	صافي الاقتراض الخارجي
١,٩	٤,٢-	٣٢,٥-	١١,٨-	٣,٥-	٩,٠	٦,٨	١٠,٨	٠,٨-	١٩,٠	من دائنين رسميين
...	...	١٩,٦-	٥,٤-	٣,٧-	٠,٢-	١,٥-	٨,٠	٢,٠	١,١	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٦,٨	٨,٠	٢,٢	٢,٧-	٠,٢	٢,٥-	٤,٥-	٢,٩-	٠,٧	٠,٦-	من بنوك
٧,٦	١٦,٥	١٦,٣	١٥,٨	٤,٠	٨,٥-	٧,٢-	١٣,١-	٣,٠	٣,١	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
٣,٢	١٠,٦	١٨,٩	٣,٩-	٢٢,٥	٢٥,٢	٢٨,٠	٨,٦	١٠,٢	١٣,٦	التمويل الاستثنائي
<b>مجموعات أخرى</b>										
<b>البلدان الفقيرة المثقلة بالديون</b>										
<b>ميزان المدفوعات</b>										
١٣,٨-	١١,١-	٨,٦-	٩,٥-	٧,٨-	٧,١-	٨,٥-	٧,٢-	٦,٩-	٩,٠-	ميزان الحساب الجاري
٥,٥	١٣,٦	٣٤,٨	٦,٣	٥,١	٣,٥	٣,٣	٤,٠	٣,٦	٥,٢	ميزان الحساب الرأسمالي
٨,٩	٢,٨-	٣٠,٤-	٣,٧	٣,١	٣,٣	٦,٤	٤,٣	٢,٥	٢,٧	ميزان الحساب المالي
٤,٤-	٤,٤-	٥,٦-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٦-	١,٦-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٣-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٤,٣	٥,٧	١,٣	٢,٥	٣,٢	٤,٩	٣,٨	٣,٦	٢,٧	٤,٠	تدفقات رسمية، صافية
١٠,٣	٤,٩	٢,٠-	٧,٤	٣,٩	٢,٥	٥,٦	٣,٣	١,٣	١,١	تدفقات خاصة، صافية
<b>التمويل الخارجي</b>										
١٧,٤	١٣,٩	١١,٠	٩,٦	١٠,٩	١٠,٣	١٠,٠	٨,٢	٦,٤	٨,٤	صافي التمويل الخارجي
١٣,٣	١٩,٥	٣٩,٥	١٠,٠	٩,٢	٧,٤	٧,٦	٧,٠	٦,٧	٨,٦	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٤,٢	٥,٦-	٢٨,٤-	٠,٤-	١,٧	٢,٨	٢,٤	١,١	٠,٣-	٠,٢-	صافي الاقتراض الخارجي
٣,١	٤,١-	٢٣,٥-	١,٨-	١,٩	٣,٤	٢,٥	١,٥	١,٦	١,٩	من دائنين رسميين
...	...	١,٤-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	—	٠,٢	٠,٣	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
—	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٩	٠,٣	١,٠	٠,٢	٠,١	٠,٥-	من بنوك
١,١	٢,٢-	٥,٦-	٠,٩	١,١-	٠,٨-	١,٠-	٠,٥-	٢,٠-	١,٧-	من جهات خاصة أخرى
<b>للتذكيرة</b>										
١,٨	٧,٠	٢٠,٧	٦,٩	٥,٢	٤,٢	١٥,١	٣,٣	٢,٧	٢,٩	التمويل الاستثنائي

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي: حسب المعايير التحليلية

الجدول ب ٢٠ (تقمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
										ميزان المدفوعات
٢٦٦,٨	٢٤٥,٩	٢٥٨,٩	٢١٥,٢	١٠٦,٣	٦٧,١	٣٣,٩	٤٥,٨	٧٨,٤	١٣,٥	ميزان الحساب الجاري
٠,٣-	٠,٢	٢,٣	٠,٤	٠,٢	١,٤	١,٧	٢,٨	٢,٩	٠,٥	ميزان الحساب الرأسمالي
٢٦٦,١-	٢٥٠,٤-	٢٤٩,٤-	١٩٨,٥-	١٠٥,٥-	٦١,٢-	٣٥,٩-	٣٨,١-	٦٩,٩-	١,٠	ميزان الحساب المالي
١٦٤,٦-	١٤٣,٥-	١٤٧,٦-	١٢٤,٤-	٥٨,١-	٤١,٩-	٨,٥-	٢١,٢-	٣٧,٠-	٠,٥	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١٢١,٨-	١١٥,١-	٩١,٥-	٦٢,٩-	٣٦,١-	٢٨,٢-	١٢,١-	١٦,٠-	٢٣,٤-	٦,١	تدفقات رسمية، صافية
٢٠,٣	٨,٢	٩,٣-	١١,٠-	١١,٣-	٩,٠	١٥,٣-	١,٤-	٨,٩-	٦,٣-	تدفقات خاصة، صافية
										التمويل الخارجي
١٢٥,٨	١١٤,٩	٩٠,٧	٦٠,١	٥٦,٥	٣٤,١	٧,٣-	١,٦-	٢٩,٠	٨,٣-	صافي التمويل الخارجي
٧٩,١	٧٤,٧	٦٨,٤	٤٧,٢	٢٤,٧	١٦,٩	١٢,٤	١٤,٢	٨,٣	٧,٤	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٤٦,٨	٤٠,٢	٢٢,٢	١٢,٩	٣١,٨	١٧,١	١٩,٦-	١٥,٨-	٢٠,٧	١٥,٧-	صافي الاقتراض الخارجي
٠,٤	٠,٥	١٣,٠-	٤,٢-	٢,٧-	٢,٦-	٣,٣-	٦,٤-	٣,٨-	٢,٣	من دائنين رسميين
...	...	١,١-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	—	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٥,٢	٢,٠	٣,٤	٨,٩	٣,٠	٣,٥	٤,٦-	٢,٢-	٠,٥	٢,٢	من بنوك
٤١,١	٣٧,٧	٣١,٨	٨,٢	٣١,٥	١٦,٢	١١,٧-	٧,٢-	٢٣,٩	٢٠,٣-	من جهات خاصة أخرى
										للتذكيرة
١,٣	٢,٧	١,٢	١,٣	١,١	٣,٢	١,٦	٢,٠	١,١	٣,٦	التمويل الاستثنائي

<sup>١</sup> للاطلاع على التعاريف، راجع حواشي الجدول ب ١٨.

الجدول ب ٢١ - موجز الدين الخارجي وخدمة الدين

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
بمليارات الدولارات الأمريكية									
<b>الدين الخارجي</b>									
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>									
٤.١١٨,٠	٣.٧٦٢,٧	٣.٣٤٢,٤	٣.٠١٣,٣	٢.٩٣١,٥	٢.٦٨٧,٨	٢.٤٦٠,٩	٢.٣٨٨,٦	٢.٣٧٢,٦	٢.٤٥٤,٤
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
إفريقيا									
٢٥٥,٦	٢٤٣,٥	٢٤٥,٦	٢٩٥,٤	٣٢٨,٣	٣١٢,٥	٢٨٨,٧	٢٧٥,٠	٢٨٣,٢	٢٩١,٤
أوروبا الوسطى والشرقية									
٩٢٩,٩	٨٤٣,٦	٧٤٥,٦	٥٨٨,٥	٥٣٩,٨	٤٤١,٧	٣٥٣,٥	٣٠٥,١	٢٩٩,٥	٢٧٧,٠
كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>									
٦١٠,٥	٥٣٤,٠	٤٢٠,٢	٣٣٥,١	٢٨٠,٩	٢٣٩,٤	١٩٩,٥	١٨٩,٤	٢٠٠,٦	٢١٨,٨
آسيا النامية									
١.٠٧٠,٩	٩٥٢,٨	٨٨٢,٣	٨٠٥,٣	٧٦٧,٩	٧١١,٥	٦٧٨,٣	٦٧٤,٧	٦٥٢,٨	٦٩٢,٠
الشرق الأوسط									
٣٨٧,٦	٣٥٤,٠	٢٩٩,٨	٢٣٧,٧	٢١٧,٠	١٩٢,١	١٧٨,٠	١٧٣,٢	١٧٧,٠	١٨٢,٥
نصف الكرة الغربي									
٨٦٣,٤	٨٣٤,٨	٧٤٨,٨	٧٥١,٣	٧٩٧,٦	٧٩٠,٦	٧٦٢,٨	٧٧١,٣	٧٥٩,٥	٧٩٢,٧
<b>المجموعات التحليلية</b>									
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>									
بلدان المركز المدين الصافي									
٢.٧٢٣,٧	٢.٥٧٢,١	٢.٣٦٤,٤	٢.١٥٨,٦	٢.١٧٢,١	٢.٠٢٠,١	١.٨٦٣,٣	١.٨٠١,٢	١.٨٠٥,٣	١.٨٥٣,٩
منه: تمويل رسمي									
٢١٥,٤	٢٠٥,٤	٢٠٥,٦	٢١٧,٥	٢٢٣,١	٢١٤,٧	٢٠٠,٣	١٨٦,٠	١٨١,٨	١٨٣,٣
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥									
٥٢١,٤	٥٠٤,٢	٥٠٦,٧	٥٢٨,٠	٥٦٩,٥	٥٥٢,٠	٥٢٥,٨	٥٣٣,٤	٥٢٧,٠	٥٤٧,١
مدفوعات خدمة الدين <sup>٢</sup>									
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>									
٦٧٢,٤	٦٤٤,٠	٧٠٠,٥	٥٩٧,٤	٤٧٨,٩	٤٦٦,٢	٤١٦,٩	٤٢٤,٤	٤٤٦,٩	٣٩٧,٩
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
إفريقيا									
٢٨,٧	٣٦,٦	٥٤,١	٣٦,٢	٣٠,٣	٢٧,٣	٢٢,٥	٢٦,٨	٢٧,٦	٢٦,٦
أوروبا الوسطى والشرقية									
١٦٦,٨	١٥٢,٩	١٣٢,٨	١٠٩,٩	٩٨,٥	٨٥,٣	٦٧,٨	٦٦,٠	٥٧,٦	٥٣,٣
كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>									
١٣١,٠	١١٧,٠	١٤٤,٨	١٠٧,٤	٧٤,٤	٦٣,٠	٤٦,٩	٣٩,٨	٦١,٥	٢٧,٠
آسيا النامية									
١٣٩,٤	١٢٨,٦	١٢٢,٣	١١٢,٨	٩٩,٣	١٠٩,٢	١٠٩,٦	١٠٠,٠	٩٣,٨	٩٢,٦
الشرق الأوسط									
٣٤,٦	٣٤,٦	٣٦,٩	٢٩,٠	٢٢,٢	١٩,٦	١٥,٤	٢٢,٤	١٩,٤	١٩,١
نصف الكرة الغربي									
١٧١,٩	١٧٤,٢	٢٠٩,٧	٢٠٢,٢	١٥٤,٣	١٦١,٨	١٥٤,٧	١٦٩,٤	١٨٧,٠	١٧٩,١
<b>المجموعات التحليلية</b>									
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>									
بلدان المركز المدين الصافي									
٤٥٦,٦	٤٤٥,٢	٤٦٢,٤	٤١٢,٥	٣٤٤,١	٣٤٥,٤	٣٢٠,٠	٣٢٨,٨	٣٣٣,٩	٣١٧,٨
منه: تمويل رسمي									
٢١,٥	٢٣,٨	٢٣,٦	٢٠,٥	١٩,٣	١٨,٢	١٧,١	١٦,٧	١٦,٨	١٥,٦
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥									
٦١,٨	٦٧,٠	٨٣,٥	٨٤,٧	٦١,٧	٦٧,٩	٦٨,٩	٨٢,٨	٧٨,٢	٧٠,٠



الدين الخارجي: موجز

الجدول ب ٢١ (تقمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
٪ من صادرات السلع والخدمات									
<b>الدين الخارجي<sup>٣</sup></b>									
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>									
٦٥,٢	٦٦,٨	٦٩,٢	٧٥,٤	٩١,٤	١٠٧,٨	١١٩,٣	١٢٥,٥	١٢٢,٤	١٥٥,٤
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
<b>إفريقيا</b>									
٥٣,٧	٥٨,٤	٦٥,٧	٩٣,٠	١٣١,٨	١٦٠,٥	١٨٦,٢	١٨٣,٦	١٧٩,٩	٢٢٧,٥
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>									
١٠٥,٠	١٠٨,٢	١١٧,٩	١١٠,٨	١١٨,٤	١٢٥,٨	١٢٨,٤	١٢٣,٢	١٢٩,٢	١٣٦,٤
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>١</sup></b>									
٩٨,٩	٩٥,٨	٨٦,٣	٨٦,١	٩٤,٣	١٠٦,٩	١١١,٧	١١٤,٢	١٢١,٨	١٧٧,٠
<b>آسيا النامية</b>									
٤١,٧	٤٢,٢	٤٧,٢	٥٣,٠	٦٢,٤	٧٤,٧	٨٦,٤	٩٧,٨	٩٣,٩	١١٩,٩
<b>الشرق الأوسط</b>									
٤٥,٤	٤٦,١	٤٢,٨	٤٠,٣	٥٠,٧	٥٨,٦	٦٧,٥	٧٠,١	٦٥,٧	٩٣,٩
<b>نصف الكرة الغربي</b>									
٩٤,٢	٩٧,٧	٩٧,٧	١١٦,٠	١٤٨,٠	١٧٨,٩	١٨٨,٣	١٩١,٥	١٨٠,٨	٢٢٤,٦
<b>المجموعات التحليلية</b>									
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>									
<b>بلدان المركز المدين الصافي</b>									
٨٩,٦	٩٤,٢	١٠١,١	١١٠,٠	١٣١,٩	١٥٣,١	١٦٤,١	١٦٨,٤	١٦٧,٥	١٩٨,٤
<b>منه: تمويل رسمي</b>									
٩٦,٥	١٠١,٧	١١٢,٦	١٤٣,٠	١٧٣,٩	٢٠٣,٩	٢٢١,٦	٢١٢,٧	٢٠٥,٤	٢٣٥,٦
<b>بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>									
<b>بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥</b>									
١١١,٣	١٢١,٣	١٣٧,٤	١٦٨,٩	٢٢٢,٥	٢٦١,٧	٢٧٩,٥	٢٩٥,٠	٢٧٧,٣	٣٣٩,٧
<b>مدفوعات خدمة الدين</b>									
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>									
١٠,٦	١١,٤	١٤,٥	١٥,٠	١٤,٩	١٨,٧	٢٠,٢	٢٢,٣	٢٣,٠	٢٥,٢
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
<b>إفريقيا</b>									
٦,٠	٨,٨	١٤,٥	١١,٤	١٢,٢	١٤,٠	١٤,٥	١٧,٩	١٧,٥	٢٠,٨
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>									
١٨,٨	١٩,٦	٢١,٠	٢٠,٧	٢١,٦	٢٤,٣	٢٤,٦	٢٦,٧	٢٤,٨	٢٦,٣
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>١</sup></b>									
٢١,٢	٢١,٠	٢٩,٧	٢٧,٦	٢٤,٤	٢٨,١	٢٦,٣	٢٤,٠	٢٧,٣	٢١,٩
<b>آسيا النامية</b>									
٥,٤	٥,٧	٦,٥	٧,٤	٨,١	١١,٥	١٤,٠	١٤,٥	١٣,٥	١٦,٠
<b>الشرق الأوسط</b>									
٤,١	٤,٥	٥,٣	٤,٩	٥,٢	٦,٠	٥,٨	٩,١	٧,٢	٩,٨
<b>نصف الكرة الغربي</b>									
١٨,٧	٢٠,٤	٢٧,٤	٣١,٢	٢٨,٦	٣٦,٦	٣٨,٢	٤٢,١	٤٤,٥	٥٠,٧
<b>المجموعات التحليلية</b>									
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>									
<b>بلدان المركز المدين الصافي</b>									
١٥,٠	١٦,٣	١٩,٨	٢١,٠	٢٠,٩	٢٦,٢	٢٨,٢	٣٠,٧	٣١,٠	٣٤,٠
<b>منه: تمويل رسمي</b>									
٩,٧	١١,٨	١٢,٩	١٣,٥	١٥,١	١٧,٣	١٨,٩	١٩,٠	١٩,٠	٢٠,٠
<b>بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>									
<b>بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥</b>									
١٣,٢	١٦,١	٢٢,٦	٢٧,١	٢٤,١	٣٢,٢	٣٦,٦	٤٥,٨	٤١,٢	٤٣,٥

<sup>١</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٢</sup> تشير مدفوعات خدمة الدين إلى مدفوعات الفائدة الفعلية على إجمالي الدين زائد مدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل الفعلية. وتشمل التوقعات تأثير بنود التمويل الاستثنائي.

<sup>٣</sup> إجمالي الدين في نهاية السنة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في السنة المذكورة.

الجدول ب٢٢- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية— حسب المنطقة: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن (بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية										
٤,١١٨,٠	٣,٧٦٢,٧	٣,٣٤٢,٤	٣,٠١٣,٣	٢,٩٣١,٥	٢,٦٨٧,٨	٢,٤٦٠,٩	٢,٣٨٨,٦	٢,٣٧٢,٦	٢,٤٥٤,٤	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٩٧٧,٠	٨٥٦,٩	٧٣٤,٧	٥٩٨,٦	٥٠٠,٧	٤١٢,٦	٣٤٠,٣	٣٤٤,٧	٣٠٠,٩	٣٢٢,١	قصير الأجل
٣,١٤١,٠	٢,٩٠٥,٩	٢,٦٠٧,٧	٢,٤١٤,٧	٢,٤٣٠,٨	٢,٢٧٥,٢	٢,١٢٠,٦	٢,٠٤٣,٩	٢,٠٧١,٨	٢,١٣٢,٣	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
٧٢٨,٥	٧٢٤,٥	٧٢٩,٦	٨٢٨,٩	٩٥٢,٠	٩٥٣,٢	٩١٦,٢	٨٧٩,٩	٨٨٥,٦	٩٢٧,٣	جهات رسمية
١,٢٤٦,٣	١,٠٢٢,٨	٨٩٣,٣	٧٥٣,٥	٧٤٧,٤	٦٧٨,٤	٦٢٨,٨	٦٢٦,٩	٦٥١,٢	٧٠٦,٢	بنوك
٢,١٤٣,٢	٢,٠١٥,٥	١,٧١٩,٥	١,٤٣٠,٩	١,٢٣٢,١	١,٠٥٦,٢	٩١٥,٨	٨٨١,٨	٨٣٥,٨	٨٢٠,٩	جهات خاصة أخرى
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
٢٥٥,٦	٢٤٣,٥	٢٤٥,٦	٢٩٥,٤	٣٢٨,٣	٣١٢,٥	٢٨٨,٧	٢٧٥,٠	٢٨٣,٢	٢٩١,٤	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٢٢,٥	٢١,٧	٢١,٤	١٦,٦	١٩,٠	١٧,٢	١٦,٢	١٢,٧	١٣,٦	٣٤,٢	قصير الأجل
٢٣٣,١	٢٢١,٨	٢٢٤,٣	٢٧٨,٨	٣٠٩,٣	٢٩٥,٣	٢٧٢,٥	٢٦٢,٢	٢٦٩,٦	٢٥٧,١	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
١٤٣,٠	١٣٩,٠	١٤٦,٨	٢٠٧,١	٢٤٢,٤	٢٣٤,٨	٢١٩,٠	٢٠٤,٦	٢٠٤,٩	٢٠٥,٥	جهات رسمية
٦٦,٣	٦٠,١	٥٧,١	٥٤,٢	٥٤,٢	٤٩,٨	٤٥,٢	٤٥,٥	٤٨,٤	٥٤,٢	بنوك
٤٦,٣	٤٤,٤	٤١,٧	٣٤,٢	٣١,٧	٢٧,٩	٢٤,٥	٢٤,٨	٣٠,٠	٣١,٧	جهات خاصة أخرى
جنوب الصحراء										
٢١٢,٩	٢٠١,٦	٢٠٥,٦	٢٤٥,٨	٢٧٠,٤	٢٥٤,٦	٢٣٥,٢	٢٢٣,٣	٢٢٨,٦	٢٣١,٥	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
١٦,٨	١٦,٤	١٧,٠	١١,٦	١٤,٩	١٣,٦	١٢,٧	٩,٨	١١,٩	٣٢,٥	قصير الأجل
١٩٦,١	١٨٥,٢	١٨٨,٦	٢٣٤,٢	٢٥٥,٤	٢٤١,٠	٢٢٢,٦	٢١٣,٥	٢١٦,٧	١٩٩,٠	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
١١٥,٨	١١٢,٢	١٢٠,٥	١٧٠,٨	١٩٩,٦	١٩١,٦	١٧٩,٣	١٦٧,٣	١٦٥,١	١٦٢,٦	جهات رسمية
٥٥,٨	٤٩,٨	٤٧,٠	٤٣,٩	٤٢,٣	٣٨,٣	٣٥,٢	٣٥,٦	٣٧,٨	٤٢,٦	بنوك
٤١,٣	٣٩,٦	٣٨,١	٣١,٠	٢٨,٤	٢٤,٦	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٥,٧	٢٦,٣	جهات خاصة أخرى
أوروبا الوسطى والشرقية										
٩٢٩,٩	٨٤٣,٦	٧٤٥,٦	٥٨٨,٥	٥٣٩,٨	٤٤١,٧	٣٥٣,٥	٣٠٥,١	٢٩٩,٥	٢٧٧,٠	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٢١٥,٦	١٩٥,٣	١٧١,٥	١٣٧,٩	١١٥,٣	٨٩,٣	٦٠,٤	٥٣,٩	٦٢,٠	٥٦,٢	قصير الأجل
٧١٤,٤	٦٤٨,٣	٥٧٤,١	٤٥٠,٦	٤٢٤,٤	٣٥٢,٤	٢٩٣,١	٢٥١,٢	٢٣٧,٥	٢٢٠,٨	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
٥٨,٤	٥٩,٦	٦١,١	٦١,٩	٦٩,٧	٧٤,٢	٧٦,٣	٨٣,١	٧٧,٤	٧٥,٧	جهات رسمية
٣٥٨,٦	٣١٧,٥	٢٩٢,٨	٢٢٩,٠	٢١٤,٦	١٧٧,٢	١٣٩,٣	١٠٩,٤	١٢٣,٣	١١٠,٣	بنوك
٥١٢,٩	٤٦٦,٥	٣٩١,٧	٢٩٧,٥	٢٥٥,٥	١٩٠,٤	١٣٧,٩	١١٢,٦	٩٨,٨	٩١,٠	جهات خاصة أخرى
كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>										
٦١٠,٥	٥٣٤,٠	٤٢٠,٢	٣٣٥,١	٢٨٠,٩	٢٣٩,٤	١٩٩,٥	١٨٩,٤	٢٠٠,٦	٢١٨,٨	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٧٢,٦	٦٦,١	٧٠,٣	٤٩,٥	٣٦,٩	٣٠,٧	١٨,٧	١٦,٠	١٣,٥	١٤,٢	قصير الأجل
٥٣٧,٩	٤٦٧,٩	٣٤٩,٩	٢٨٥,٦	٢٤٤,٠	٢٠٨,٧	١٨٠,٨	١٧٣,٤	١٨٧,١	٢٠٤,٦	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
٣٥,٤	٣٥,٣	٣٤,٨	٥٧,١	٨٥,٢	٨٦,٥	٨٥,١	٩١,٠	١٠٣,٠	١١٣,٦	جهات رسمية
١٥٤,٤	٩٨,٨	٦١,١	٤٦,٨	٢٧,٩	٢١,١	١٨,٧	١٩,٦	١٥,٥	٤٧,١	بنوك
٤٢٠,٦	٣٩٩,٨	٣٢٤,٤	٢٣١,٢	١٦٧,٨	١٣١,٩	٩٥,٧	٧٨,٩	٨٢,١	٥٨,١	جهات خاصة أخرى

الدين الخارجي: حسب المنطقة

الجدول ب٢٢ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										آسيا النامية
١.٠٧٠,٩	٩٥٢,٨	٨٨٢,٣	٨٠٥,٣	٧٦٧,٩	٧١١,٥	٦٧٨,٣	٦٧٤,٧	٦٥٢,٨	٦٩٢,٠	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
٣٦٨,٩	٢٩٧,٢	٢٦٣,٢	٢٢٠,٧	١٦٧,١	١٢٨,٧	١٠٦,٦	١٠٥,٣	٥٣,٣	٦٥,١	قصير الأجل
٧٠٢,٠	٦٥٥,٦	٦١٩,١	٥٨٤,٦	٦٠٠,٨	٥٨٢,٧	٥٧١,٧	٥٦٩,٣	٥٩٩,٥	٦٢٦,٩	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٢٨٢,٤	٢٧٦,٩	٢٧٢,٠	٢٧٧,٤	٢٨٧,٢	٢٨٢,٥	٢٧٧,٣	٢٧٠,٤	٢٧٩,٦	٢٩٦,٤	جهات رسمية
٣٦٥,٩	٢٦٧,٨	٢١٨,٨	١٩٣,٣	١٨٨,٩	١٧٨,٩	١٧٠,٥	١٧٦,٨	١٧٩,٦	١٩٧,٩	بنوك
٤٢٢,٦	٤٠٨,٢	٣٩١,٥	٣٣٤,٦	٢٩١,٨	٢٥٠,١	٢٣٠,٥	٢٢٧,٥	١٩٣,٦	١٩٧,٧	جهات خاصة أخرى
										الشرق الأوسط
٣٨٧,٦	٣٥٤,٠	٢٩٩,٨	٢٣٧,٧	٢١٧,٠	١٩٢,١	١٧٨,٠	١٧٣,٢	١٧٧,٠	١٨٢,٥	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
١٥٦,١	١٤٠,٠	١٢١,٣	٩٣,٦	٨٢,٥	٦٨,٨	٥٦,٩	٥٦,٩	٥٣,١	٥٥,٥	قصير الأجل
٢٣١,٥	٢١٤,٠	١٧٨,٥	١٤٤,١	١٣٤,٦	١٢٣,٣	١٢١,١	١١٦,٣	١٢٣,٩	١٢٧,٠	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٦٧,٩	٧٠,٣	٧١,٧	٦٤,٦	٦٤,٨	٦٢,٦	٥٧,٨	٥٣,٣	٥٥,٨	٥٧,٨	جهات رسمية
١١٧,٥	١٠٤,٤	٩١,٣	٦٦,٤	٦٧,٠	٥٧,٦	٥٣,٩	٥٩,١	٦٣,٠	٦٥,٨	بنوك
٢٠٢,٢	١٧٩,٤	١٣٦,٨	١٠٦,٧	٨٥,٣	٧١,٩	٦٦,٣	٦٠,٨	٥٨,٣	٥٨,٨	جهات خاصة أخرى
										نصف الكرة الغربي
٨٦٣,٤	٨٣٤,٨	٧٤٨,٨	٧٥١,٣	٧٩٧,٦	٧٩٠,٦	٧٦٢,٨	٧٧١,٣	٧٥٩,٥	٧٩٢,٧	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
١٤١,٣	١٣٦,٥	٨٧,٠	٨٠,٤	٧٩,٩	٧٧,٩	٨١,٥	٩٩,٩	١٠٥,٣	٩٦,٩	قصير الأجل
٧٢٢,١	٦٩٨,٣	٦٦١,٨	٦٧١,٠	٧١٧,٦	٧١٢,٨	٦٨١,٣	٦٧١,٤	٦٥٤,١	٦٩٥,٩	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
١٤١,٤	١٤٣,٥	١٤٣,١	١٦٠,٨	٢٠٢,٩	٢١٢,٦	٢٠٠,٦	١٧٧,٥	١٦٤,٩	١٧٨,٣	جهات رسمية
١٨٣,٥	١٧٤,١	١٧٢,٢	١٦٣,٨	١٩٤,٧	١٩٣,٩	٢٠١,٣	٢١٦,٥	٢٢١,٤	٢٣٠,٨	بنوك
٥٣٨,٥	٥١٧,٢	٤٣٣,٥	٤٢٦,٧	٤٠٠,٠	٣٨٤,١	٣٦٠,٩	٣٧٧,٣	٣٧٣,١	٣٨٣,٦	جهات خاصة أخرى

<sup>١</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ب٢٣- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب المعايير التحليلية: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن (بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
٩٢٤,٣	٨١٦,٩	٦٥٠,٠	٥٧٤,١	٥٢٥,٢	٤٧٣,٠	٤٢٢,٨	٤١١,١	٤٣٠,٩	٤٦٣,٦	إجمالي الدين
١٨٠,١	١٦٨,٣	١٥٠,٥	١٠٧,٧	٩١,٣	٧٦,٧	٥٩,٤	٥٧,٠	٥٢,٥	٧٤,٦	حسب أجل الاستحقاق
٧٤٤,٢	٦٤٨,٥	٤٩٩,٥	٤٦٦,٤	٤٣٤,٠	٣٩٦,٣	٣٦٣,٤	٣٥٤,١	٣٧٨,٥	٣٨٨,٩	قصير الأجل
										طويل الأجل
٩٦,٣	٩٦,٦	١٠٠,٠	١٤٣,٨	١٩٤,٢	١٩٢,٢	١٨٢,٨	١٨٠,٠	١٩٤,٢	٢٠٥,٥	حسب نوع الدائن
٢٧٤,٥	٢٠٤,٣	١٥٢,٠	١١٨,٧	٩٨,٢	٨٣,٠	٧٦,٨	٨٥,٤	٨٥,٧	١١٩,٦	جهات رسمية
٥٥٣,٤	٥١٥,٩	٣٩٨,١	٣١١,٦	٢٣٢,٩	١٩٧,٧	١٦٣,٣	١٤٥,٧	١٥١,٠	١٣٨,٥	بنوك
										جهات خاصة أخرى
<b>غير الوقود</b>										
٣.١٩٣,٧	٢.٩٤٥,٩	٢.٦٩٢,٤	٢.٤٣٩,٢	٢.٤٠٦,٣	٢.٢١٤,٨	٢.٠٣٨,٠	١.٩٧٧,٦	١.٩٤١,٧	١.٩٩٠,٨	إجمالي الدين
٧٩٦,٩	٦٨٨,٥	٥٨٤,٢	٤٩٠,٩	٤٠٩,٥	٣٣٦,٠	٢٨٠,٩	٢٨٧,٧	٢٤٨,٤	٢٤٧,٥	حسب أجل الاستحقاق
٢.٣٩٦,٨	٢.٢٥٧,٣	٢.١٠٨,٢	١.٩٤٨,٢	١.٩٩٦,٨	١.٨٧٨,٩	١.٧٥٧,٢	١.٦٨٩,٩	١.٦٩٣,٣	١.٧٤٣,٤	قصير الأجل
										طويل الأجل
٦٣٢,١	٦٢٧,٩	٦٢٩,٦	٦٨٥,١	٧٥٧,٨	٧٦٠,٩	٧٣٣,٤	٦٩٩,٩	٦٩١,٤	٧٢١,٩	حسب نوع الدائن
٩٧١,٨	٨١٨,٥	٧٤١,٣	٦٣٤,٨	٦٤٩,٢	٥٩٥,٤	٥٥٢,١	٥٤١,٥	٥٦٥,٥	٥٨٦,٥	جهات رسمية
١.٥٨٩,٧	١.٤٩٩,٥	١.٣٣١,٤	١.١١٩,٢	٩٩٩,٢	٨٥٨,٥	٧٥٢,٦	٧٣٦,١	٦٨٤,٨	٦٨٢,٤	بنوك
										جهات خاصة أخرى
<b>منتجات أولية غير الوقود</b>										
٩٣,٠	٨٨,٣	٨٤,٤	١٠١,٥	١٠٣,٧	١٠١,٢	٩٧,٠	٨٩,٦	٨٧,٣	٨٤,٠	إجمالي الدين
١٤,٧	١٤,٢	١٢,٧	١٠,١	١٠,٤	٩,٥	٧,٥	٦,٦	٧,٧	٥,٨	حسب أجل الاستحقاق
٧٨,٣	٧٤,١	٧١,٦	٩١,٤	٩٣,٣	٩١,٧	٨٩,٥	٨٣,٠	٧٩,٦	٧٨,٢	قصير الأجل
										طويل الأجل
٣٤,٧	٣٣,٢	٣١,٦	٥٠,٣	٥٧,١	٥٧,٤	٥٥,٦	٤٨,٣	٤٧,٤	٤٧,١	حسب نوع الدائن
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	١٨,٧	١٩,٨	١٨,٢	١٧,٥	١٧,٧	١٧,٠	جهات رسمية
٥٨,١	٥٥,٠	٥٢,٦	٥١,٠	٢٧,٩	٢٤,٠	٢٣,٢	٢٣,٨	٢٢,١	١٩,٩	بنوك
										جهات خاصة أخرى
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>بلدان المركز والمدن الصافي</b>										
٢.٧٣٣,٧	٢.٥٧٢,١	٢.٣٦٤,٤	٢.١٥٨,٦	٢.١٧٢,١	٢.٠٢٠,١	١.٨٦٣,٣	١.٨٠١,٢	١.٨٠٥,٣	١.٨٥٣,٩	إجمالي الدين
٤٨٠,٨	٤٤٣,٠	٣٦٩,٧	٣١٣,٨	٢٧٥,٥	٢٣٥,٥	٢٠٣,١	٢١٦,٩	٢٣١,٥	٢٢٥,٣	حسب أجل الاستحقاق
٢.٢٥٢,٩	٢.١٢٩,١	١.٩٩٤,٧	١.٨٤٤,٨	١.٨٩٦,٦	١.٧٨٤,٦	١.٦٦٠,٢	١.٥٨٤,٣	١.٥٧٣,٩	١.٦٢٨,٧	قصير الأجل
										طويل الأجل
٦١٠,٣	٦٠٤,٢	٦٠٦,٢	٦٦٢,٠	٧٣٣,٥	٧٤٠,٩	٧٠٩,٥	٦٧٥,٧	٦٦٨,٢	٦٩٧,٧	حسب نوع الدائن
٧٧٧,٩	٧٠٩,٨	٦٧٧,٨	٥٨٣,٢	٦١٠,٩	٥٥٧,٢	٥٢٢,٧	٥١٠,٧	٥٣٥,٤	٥٤٨,٢	جهات رسمية
١.٣٤٥,٤	١.٢٥٨,١	١.٠٨٠,٤	٩١٣,٤	٨٢٧,٧	٧٢٢,٠	٦٣١,٢	٦١٤,٩	٦٠١,٧	٦٠٨,٠	بنوك
										جهات خاصة أخرى
<b>التمويل الرسمي</b>										
٢١٥,٤	٢٠٥,٤	٢٠٥,٦	٢١٧,٥	٢٢٣,١	٢١٤,٧	٢٠٠,٣	١٨٦,٠	١٨١,٨	١٨٣,٣	إجمالي الدين
١١,٠	١٠,٨	١١,٥	١١,٢	١٠,١	١٠,٣	١٠,٨	١٧,٣	١٦,٢	١٥,٤	حسب أجل الاستحقاق
٢٠٤,٤	١٩٤,٦	١٩٤,١	٢٠٦,٣	٢١٣,٠	٢٠٤,٣	١٨٩,٥	١٦٨,٧	١٦٥,٦	١٦٧,٩	قصير الأجل
										طويل الأجل
١٣١,٥	١٢٤,٢	١٢٧,٤	١٤٢,٠	١٤٩,٧	١٤٥,٥	١٣٧,٠	١٢٠,١	١١٦,٤	١٢٠,٤	حسب نوع الدائن
٢٩,١	٢٨,٤	٢٨,١	٢٧,٥	٢٦,٠	٢٤,٨	٢٢,٦	٢٢,١	٢٠,٤	١٩,٠	جهات رسمية
٥٤,٨	٥٢,٨	٥٠,٠	٤٨,١	٤٧,٤	٤٤,٤	٤٠,٧	٤٣,٩	٤٥,٠	٤٣,٩	بنوك
										جهات خاصة أخرى

الدين الخارجي: حسب المعايير التحليلية

الجدول ب٢٣ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
										بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
٥٢١,٤	٥٠٤,٢	٥٠٦,٧	٥٢٨,٠	٥٦٩,٥	٥٥٢,٠	٥٢٥,٨	٥٣٣,٤	٥٢٧,٠	٥٤٧,١	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
٣٣,٢	٣٢,٤	٣١,٩	٢٩,٧	٢٦,٣	٢٣,٣	٢١,٦	٢٠,٣	٣٥,٦	٣٥,١	قصير الأجل
٤٨٨,٣	٤٧١,٨	٤٧٤,٨	٤٩٨,٢	٥٤٣,٢	٥٢٨,٧	٥٠٤,٢	٥٠٣,١	٤٩١,٤	٥١٢,٠	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٢٤٨,٧	٢٤٨,٦	٢٥٨,٥	٢٩٥,٠	٣١٩,٠	٣١٨,٢	٢٩٩,٦	٢٩١,٩	٢٨٩,٨	٢٩٦,٢	جهات رسمية
٨٩,٥	٧٩,٨	٨١,١	٨٠,٢	٨٤,٨	٨١,٣	٨١,٩	٨٧,٥	٨٦,٣	٩٦,٥	بنوك
١٨٣,٣	١٧٥,٧	١٦٧,١	١٥٢,٨	١٦٥,٨	١٥٢,٥	١٤٤,٣	١٥٤,٠	١٥٠,٩	١٥٤,٤	جهات خاصة أخرى
										مجموعات أخرى
										البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٧٨,٣	٧٣,٥	٨٠,٨	١١٥,٧	١٣٢,٣	١٢٨,٠	١١٩,٧	١١٢,٦	١١٠,٤	١٠٨,٩	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
٠,٦	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	١,٠	٠,٩	قصير الأجل
٧٧,٧	٧٢,٩	٨٠,١	١١٥,٠	١٣١,٧	١٢٧,٥	١١٩,٠	١١١,٩	١٠٩,٤	١٠٧,٩	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٦٦,١	٦١,٢	٦٨,٩	١٠٥,١	١١٩,٥	١١٧,٠	١١٠,٥	١٠٣,٤	١٠٣,٧	١٠٢,٥	جهات رسمية
٧,٧	٧,٨	٧,٤	٦,١	٨,٤	٧,٥	٧,٠	٦,٥	٢,٩	٤,٢	بنوك
٤,٥	٤,٤	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٣,٦	٢,٢	٢,٦	٣,٨	٢,١	جهات خاصة أخرى
										الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٤٦٥,٩	٤٢٨,٩	٣٧١,١	٣١٧,٩	٣٠٤,٦	٢٧٩,٠	٢٥٨,٢	٢٤٨,٨	٢٥٤,٦	٢٦٨,٠	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
١٦٢,٠	١٤٥,٥	١٢٥,٨	٩٨,٨	٨٦,٦	٧٢,٥	٦٠,٥	٥٩,٩	٥٤,٩	٥٧,٣	قصير الأجل
٣٠٣,٩	٢٨٣,٤	٢٤٥,٢	٢١٩,١	٢١٨,٠	٢٠٦,٥	١٩٧,٧	١٨٨,٩	١٩٩,٧	٢١٠,٧	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
١٢٥,٢	١٢٥,٠	١٢٤,٦	١٢٦,٩	١٣٢,٧	١٣٠,٦	١٢٠,٤	١١١,٠	١١٥,١	١٢١,٠	جهات رسمية
١٣٢,١	١١٨,٦	١٠٥,٠	٨٠,٤	٨٢,٥	٧٢,٦	٦٦,٩	٧١,٨	٧٦,٢	٨١,٥	بنوك
٢٠٨,٥	١٨٥,٣	١٤١,٥	١١٠,٧	٨٩,٤	٧٥,٩	٧٠,٩	٦٦,٠	٦٣,٣	٦٥,٥	جهات خاصة أخرى

الجدول ب٢٤- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي<sup>١</sup>

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
٢٤,٧	٢٥,٧	٢٧,٠	٢٨,٥	٣٣,١	٣٥,٩	٣٧,٢	٣٧,٠	٣٧,٣	٤٢,٠
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
١٩,٦	٢٣,٤	٢٦,٧	٣٦,١	٤٦,٩	٥٤,٠	٦٠,٦	٦١,٣	٦٢,٩	٦٦,٣
إفريقيا									
٢٠,٣	٢٤,٩	٢٨,٩	٣٩,٢	٥١,٠	٥٨,٤	٦٥,٨	٦٦,٦	٦٧,٤	٧٠,٢
جنوب الصحراء									
٥٢,١	٥١,٨	٥٥,٧	٤٩,٤	٥٣,٣	٥٣,٢	٥٢,٣	٥٢,٥	٥٠,٠	٤٧,٧
أوروبا الوسطى والشرقية									
٣١,٨	٣٣,٤	٣٢,٥	٣٣,٤	٣٦,٢	٤١,٨	٤٣,١	٤٥,٨	٥٦,٤	٧٥,١
كومنولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>									
١٦,٨	١٦,٩	١٨,٩	٢٠,١	٢٢,١	٢٣,٧	٢٥,٧	٢٧,٨	٢٨,٣	٣٢,٢
آسيا النامية									
٢٥,١	٢٦,٠	٢٥,٣	٢٣,٤	٢٦,٣	٢٧,٠	٢٨,٠	٢٧,٤	٢٨,٢	٣٢,٦
الشرق الأوسط									
٢٣,٢	٢٤,٧	٢٥,٥	٢٩,٧	٣٨,٣	٤٣,٩	٤٤,١	٣٩,٥	٣٧,٨	٤٣,٤
نصف الكرة الغربي									
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر إيرادات التصدير									
٢٤,٨	٢٥,٩	٢٤,٦	٢٦,٥	٣٠,٩	٣٥,٢	٣٦,٩	٣٦,٨	٤١,٢	٥٢,٦
الوقود									
٢٤,٧	٢٥,٦	٢٧,٧	٢٩,٠	٣٣,٦	٣٦,٠	٣٧,٢	٣٧,٠	٣٦,٦	٤٠,١
غير الوقود									
٢١,٨	٣١,٢	٣٤,٢	٤٩,٤	٦٠,٣	٧٠,١	٦٥,٠	٦٨,٢	٦٥,٠	٦٢,٧
منها: منتجات أولية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٢٩,٩	٣١,٥	٣٣,٩	٣٥,٦	٤٢,٢	٤٥,٥	٤٧,١	٤٥,٧	٤٤,٧	٤٨,٧
بلدان المركز المدين الصافي									
٣٠,٤	٣٢,٢	٣٦,٠	٤٣,٣	٥١,٠	٥٥,٧	٥٦,٣	٥٣,٠	٥٢,٠	٥٣,٩
منه: تمويل رسمي									
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
٣١,٩	٣٧,٥	٤٣,٥	٥٤,٣	٦٨,٢	٧٥,١	٨١,٤	٧١,٤	٦٩,٩	٧٤,٩
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥									
مجموعات أخرى									
٣٣,٤	٣٤,٦	٤٢,٧	٦٩,٦	٩٠,٧	١٠٠,٢	١٠٥,٧	١٠٥,٤	١٠٦,١	١٠١,٠
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون									
٢٥,٠	٢٦,١	٢٥,٨	٢٥,٧	٢٩,٩	٣٢,٠	٣٣,٥	٣٢,٧	٣٣,٨	٣٩,٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									

<sup>١</sup> الدين في نهاية السنة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في السنة المذكورة.

<sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.



الدين الخارجي: خدمة الدين

الجدول ب٢٥- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: نسب خدمة الدين<sup>١</sup>  
(% من صادرات السلع والخدمات)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
<b>مدفوعات الفائدة<sup>٢</sup></b>									
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>									
٤,١	٤,٢	٤,٥	٤,٤	٤,٦	٥,٧	٦,١	٧,٣	٧,٤	٨,٧
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
<b>إفريقيا</b>									
٢,٣	٢,٥	٣,٠	٣,٣	٣,٧	٤,٨	٥,٥	٧,٦	٧,٦	١٠,١
<b>جنوب الصحراء</b>									
٢,٢	٢,٣	٢,٨	٣,٢	٣,٢	٤,٢	٤,٤	٦,٦	٦,٣	٧,٩
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>									
٦,٨	٧,١	٧,٢	٧,٠	٧,٣	٨,٧	٩,١	١٠,١	١٠,٠	١٠,٥
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٣</sup></b>									
١٠,٤	١٠,٩	١١,٦	٩,٤	٨,٣	١٠,٩	٧,٥	٧,٤	٨,٠	١٠,٣
<b>آسيا النامية</b>									
٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٩	٣,٥	٤,٢	٤,٧	٥,٥
<b>الشرق الأوسط</b>									
١,٩	٢,٠	١,٨	١,٧	١,٨	٢,٤	١,٦	٢,٠	٢,١	٢,٦
<b>نصف الكرة الغربي</b>									
٥,٨	٦,٠	٦,٦	٧,٤	٨,٠	٩,٧	١١,٩	١٣,٩	١٣,٦	١٥,٤
<b>المجموعات التحليلية</b>									
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>									
<b>الوقود</b>									
٥,١	٥,٥	٥,٧	٤,٨	٤,٩	٦,٤	٤,٧	٥,٦	٥,٤	٧,٦
<b>غير الوقود</b>									
٣,٧	٣,٨	٤,١	٤,٢	٤,٥	٥,٥	٦,٦	٧,٨	٨,١	٩,٠
<b>منها: منتجات أولية</b>									
١,٥	١,٨	٢,١	٢,٥	٢,٩	٣,٩	٥,٢	٧,٠	٧,٤	٦,٠
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>									
<b>بلدان المركز المدين الصافي</b>									
٤,٩	٥,١	٥,٣	٥,٥	٥,٨	٧,١	٨,٣	٩,٧	١٠,٢	١١,١
<b>منه: تمويل رسمي</b>									
٣,٧	٣,٩	٤,١	٤,٤	٤,٦	٥,٧	٦,٥	٧,٥	٧,٦	٨,٠
<b>بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>									
<b>بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١</b>									
٣,٩	٤,٣	٤,٥	٥,١	٥,٣	٦,٦	٩,٩	١٢,٩	١٤,٧	١٥,٨
<b>مجموعات أخرى</b>									
<b>البلدان الفقيرة المثقلة بالديون</b>									
٢,٠	٢,١	٢,٤	٣,٧	٣,٨	٤,٥	٤,٣	٦,٩	٦,٧	٦,٦
<b>الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>									
١,٩	٢,١	٢,٠	١,٩	٢,٢	٢,٩	٢,٦	٣,١	٣,٣	٤,٦
<b>استهلاك الدين<sup>٢</sup></b>									
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>									
٦,٦	٧,٢	١٠,٠	١٠,٦	١٠,٣	١٣,٠	١٤,١	١٥,١	١٥,٦	١٦,٥
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
<b>إفريقيا</b>									
٣,٧	٦,٣	١١,٥	٨,١	٨,٥	٩,٣	٩,٠	١٠,٣	٩,٩	١٠,٧
<b>جنوب الصحراء</b>									
٣,٨	٧,١	٩,٨	٧,٦	٧,٢	٨,١	٧,٥	٩,٩	٩,٠	٩,٦
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>									
١٢,٠	١٢,٥	١٣,٨	١٣,٧	١٤,٣	١٥,٦	١٥,٥	١٦,٥	١٤,٩	١٥,٧
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٣</sup></b>									
١٠,٨	١٠,١	١٨,١	١٨,٢	١٦,١	١٧,٢	١٨,٨	١٦,٦	٢٩,٣	١١,٦
<b>آسيا النامية</b>									
٣,٤	٣,٧	٤,٤	٥,٣	٥,٧	٨,٦	١٠,٥	١٠,٣	٨,٨	١٠,٦
<b>الشرق الأوسط</b>									
٢,٢	٢,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٤	٣,٦	٤,٢	٧,١	٥,١	٧,٣
<b>نصف الكرة الغربي</b>									
١٢,٩	١٤,٤	٢٠,٨	٢٣,٨	٢٠,٧	٢٦,٩	٢٦,٣	٢٨,٢	٣٠,٩	٣٥,٤
<b>المجموعات التحليلية</b>									
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>									
<b>الوقود</b>									
٥,١	٥,٢	٩,٦	٨,٩	٨,٥	٩,٦	١٠,٣	١١,٠	١٣,٨	٩,٦
<b>غير الوقود</b>									
٧,١	٧,٩	١٠,٢	١١,٢	١٠,٩	١٤,٠	١٥,١	١٦,٢	١٦,٢	١٨,٢
<b>منها: منتجات أولية</b>									
٦,٤	٥,٩	١٥,٠	١٠,٣	١٥,٦	١٦,٦	١٩,٤	١٦,٨	١٥,٧	١٣,٦
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>									
<b>بلدان المركز المدين الصافي</b>									
١٠,٠	١١,٢	١٤,٤	١٥,٥	١٥,١	١٩,١	١٩,٩	٢١,٠	٢٠,٨	٢٢,٩
<b>منه: تمويل رسمي</b>									
٥,٩	٧,٩	٨,٨	٩,١	١٠,٤	١١,٦	١٢,٤	١١,٥	١١,٤	١٢,٠
<b>بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>									
<b>بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١</b>									
٩,٣	١١,٨	١٨,١	٢٢,٠	١٨,٨	٢٥,٦	٢٦,٧	٣٢,٩	٢٦,٤	٢٧,٧
<b>مجموعات أخرى</b>									
<b>البلدان الفقيرة المثقلة بالديون</b>									
٥,٤	١٦,١	٣٠,١	٦,٠	١٠,٠	٧,٦	٨,٦	١٣,٢	١٢,٩	١١,٦
<b>الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>									
٢,٤	٢,٧	٥,١	٤,٠	٤,٥	٤,٨	٥,٤	٧,٧	٦,١	٨,٢

<sup>١</sup> ما عدا مدفوعات خدمة الدين المؤداة إلى صندوق النقد الدولي.

<sup>٢</sup> مدفوعات الفائدة على إجمالي الدين ومدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل. وتعكس التقديرات للفترة حتى نهاية ٢٠٠٦ مدفوعات خدمة الدين المؤداة فعلا. وتأخذ تقديرات عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في الاعتبار بنود التمويل الاستثنائي المتوقعة، بما في ذلك تراكم المتأخرات واتفاقات إعادة الجدولة. وتشتمل الأرقام في بعض الحالات على مدفوعات استهلاك الدين المرتبطة بعمليات تخفيض الدين. تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول ب٢٦- اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية—السيناريو الأساسي متوسط الأجل: مؤشرات اقتصادية مختارة

متوسط أربع سنوات	متوسط أربع سنوات		متوسط أربع سنوات		متوسطات ثماني سنوات		
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨-٢٠٠٥	٢٠٠٤-١٩٩٧	٩٦-١٩٨٩
التغير السنوي %							
<b>اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية</b>							
٧,٣	٧,٤	٨,١	٨,١	٧,٥	٧,٨	٥,٣	٣,٧
٩,٨	٩,٠	٩,٢	١١,٠	١١,١	١٠,١	٨,٦	٧,٤
٠,٤-	١,٠	٠,٢	٤,٧	٥,٧	٢,٩	٠,٦	٠,٢-
١١,٠	١١,٣	١٢,٥	١٤,٩	١٢,١	١٢,٧	٧,٦	٧,٤
<b>المجموعات الإقليمية</b>							
<b>إفريقيا</b>							
٥,٧	٦,٥	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٣,٨	٢,٠
٤,٨	٩,٠	٦,٤	٢,٩	٦,٤	٦,١	٥,٣	٥,٣
١,٤-	٣,٨	٠,٢	٨,٧	١٣,١	٦,٣	١,٥	١,٠-
٦,٤	١٠,٠	١٦,٢	٩,٧	١١,٩	١١,٩	٦,٢	٣,٦
<b>أوروبا الوسطى والشرقية</b>							
٤,٨	٥,٢	٥,٨	٦,٣	٥,٦	٥,٧	٣,٦	٠,٥
٩,٢	١٠,٤	١١,٨	١٣,٣	٩,٧	١١,٣	٩,٦	٦,٠
٠,٦	٠,٢-	٠,٣	١,٩-	٠,١-	٠,٥-	٠,٣	٠,١-
٨,٨	١٠,٤	١٣,٤	١٢,٩	٩,٠	١١,٤	٩,٦	٨,٦
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٢</sup></b>							
٥,٩	٧,٠	٧,٨	٧,٧	٦,٦	٧,٣	٤,٩	...
٦,٧	٧,٧	٨,١	٨,٠	٤,٧	٧,١	٥,٧	...
٢,٨-	٠,٦	٠,٤-	٧,٧	١٤,٧	٥,٥	٣,٧	...
٨,٨	١٥,٢	٢٠,١	١٨,٢	١٥,٣	١٧,٢	٦,٧	...
<b>آسيا النامية</b>							
٨,٩	٨,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٢	٩,٤	٦,٨	٧,٨
١٣,٤	١٢,١	١٢,٩	١٧,٦	١٧,٨	١٥,٠	١٢,٢	١٣,١
٠,٨	٠,١	٠,٦	٣,٣	١,٧-	٠,٦	١,٣-	٠,٢
١٤,٥	١٢,١	١٠,٨	١٧,٥	١٢,٦	١٣,٢	٩,١	١٢,٩
<b>الشرق الأوسط</b>							
٦,١	٥,٩	٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,٧	٤,٣	٤,٦
٧,١	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,٧	٤,١	٥,١	٨,٧
١,٧-	٤,٧	٠,٢-	٦,٦	٢٤,٣	٨,٥	٤,٣	٠,٥
٩,٦	١١,٧	٩,٤	١٢,٩	١٤,٩	١٢,٢	٦,٦	٤,٨
<b>نصف الكرة الغربي</b>							
٣,٨	٤,٣	٥,٠	٥,٥	٤,٦	٤,٨	٢,٦	٢,٩
٥,٩	٤,٩	٥,٠	٤,٨	٧,٦	٥,٦	٥,٩	٧,٥
١,٦-	٠,٥-	٠,٩	٧,٦	٤,٥	٣,١	٠,٨	٠,٢
٦,٢	٨,١	١٢,٥	١٢,٥	١٠,٩	١١,٠	٤,٧	١٠,٧
<b>المجموعات التحليلية</b>							
<b>بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>							
<b>بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥</b>							
٥,٦	٦,٤	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٨	٣,٠	٣,٩
٥,٩	١٠,٦	٧,٩	٥,١	١٠,٣	٨,٥	٥,٤	٧,٩
٠,٣-	١,٥	٠,٣-	٨,٧	٠,٨	٢,٦	١,٥-	٠,١-
٨,٠	١٠,٧	١١,٥	١٠,٢	١٥,٠	١١,٩	٢,١	٧,٣

## السيناريو الأساسي متوسط الأجل: البلدان النامية

### الجدول ب٢٦ (تتمة)

٢٠١٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٠	١٩٩٦
% من صادرات السلع والخدمات							
٧,٢	٩,٩	١٠,٥	١٢,٣	١١,٠	٦,٦	٤,٥	٥,٤-
٦٠,٦	٦٥,٢	٦٦,٨	٦٩,٢	٧٥,٤	٩١,٤	١٢٢,٤	١٤٢,٩
١٠,١	١٠,٦	١١,٤	١٤,٥	١٥,٠	١٤,٩	٢٣,٠	١٩,٧
٤,٠	٤,١	٤,٢	٤,٥	٤,٤	٤,٦	٧,٤	٨,٧
٦,١	٦,٦	٧,٢	١٠,٠	١٠,٦	١٠,٣	١٥,٦	١١,١
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية							
إفريقيا							
٤,٣-	١,٦	٠,١-	٧,٧	٥,٢	٠,٤	٥,١	٣,٥-
٥٦,٣	٥٣,٧	٥٨,٤	٦٥,٧	٩٣,٠	١٣١,٨	١٧٩,٩	٢٢٨,٦
٥,٨	٦,٠	٨,٨	١٤,٥	١١,٤	١٢,٢	١٧,٥	٢٣,١
٢,٤	٢,٣	٢,٥	٣,٠	٣,٣	٣,٧	٧,٦	١٣,٤
٣,٤	٣,٧	٦,٣	١١,٥	٨,١	٨,٥	٩,٩	٩,٧
أوروبا الوسطى والشرقية							
١٠,٦-	١٥,٢-	١٥,٣-	١٢,٩-	١١,٧-	١٢,١-	١٣,٧-	١٠,٠-
٩٣,٩	١٠٥,٠	١٠٨,٢	١١٧,٩	١١٠,٨	١١٨,٤	١٢٩,٢	١١٥,٧
١٧,٨	١٨,٨	١٩,٦	٢١,٠	٢٠,٧	٢١,٦	٢٤,٨	١٩,٩
٦,٤	٦,٨	٧,١	٧,٢	٧,٠	٧,٣	١٠,٠	٩,٢
١١,٤	١٢,٠	١٢,٥	١٣,٨	١٣,٧	١٤,٣	١٤,٩	١٠,٧
كومنولث الدول المستقلة <sup>١</sup>							
٨,٩-	٩,٤	١٣,٨	٢٠,٢	٢٢,٧	٢٠,٩	٢٩,٣	٣,٥
١٤٦,٥	٩٨,٩	٩٥,٨	٨٦,٣	٨٦,١	٩٢,٣	١٢١,٨	١١٦,٥
٢٧,٢	٢١,٢	٢١,٠	٢٩,٧	٢٧,٦	٢٤,٤	٣٧,٣	١٠,٧
١٤,١	١٠,٤	١٠,٩	١١,٦	٩,٤	٨,٣	٨,٠	٦,٨
١٣,١	١٠,٨	١٠,١	١٨,١	١٨,٢	١٦,١	٢٩,٣	٣,٨
آسيا النامية							
١٧,٣	١٧,٣	١٧,٢	١٤,٩	١٠,٨	٧,٢	٥,٥	٧,٥-
٣١,٠	٤١,٧	٤٢,٢	٤٧,٢	٥٣,٠	٦٢,٤	٩٢,٩	١٢٠,٥
٤,٥	٥,٤	٥,٧	٦,٥	٧,٤	٨,١	١٣,٥	١٣,٢
١,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٤,٧	٥,٩
٢,٩	٣,٤	٣,٧	٤,٤	٥,٣	٥,٧	٨,٨	٧,٣
الشرق الأوسط							
١٩,٧	٢٩,٠	٢٩,٥	٣٣,٤	٣٣,٣	٢٢,٦	٢٦,٦	٧,٥
٤٩,٥	٤٥,٤	٤٦,١	٤٢,٨	٤٠,٣	٥٠,٧	٦٥,٧	٧٨,٤
٤,٢	٤,١	٤,٥	٥,٣	٤,٩	٥,٢	٧,٢	١٢,٤
٢,٢	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٧	١,٨	٢,١	٤,٠
٢,٠	٢,٢	٢,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٤	٥,١	٨,٤
نصف الكرة الغربي							
٤,٧-	—	٢,٣	٥,٩	٥,٤	٣,٩	١١,٤-	١٢,٩-
٨٩,٣	٩٤,٢	٩٧,٧	٩٧,٧	١١٦,٠	١٤٨,٠	١٨٠,٨	٢١٤,٥
١٨,٥	١٨,٧	٢٠,٤	٢٧,٤	٣١,٢	٢٨,٦	٤٤,٥	٣٨,٣
٥,٧	٥,٨	٦,٠	٦,٦	٧,٤	٨,٠	١٣,٦	١٤,٧
١٢,٧	١٢,٩	١٤,٤	٢٠,٨	٢٣,٨	٢٠,٧	٣٠,٩	٢٣,٦
المجموعات التحليلية							
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين							
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥							
١٠,٠-	٣,٢-	٣,٣-	١,٦	٢,٤-	١,٠-	٤,٤-	١٦,٨-
١٠١,٩	١١١,٣	١٢١,٣	١٣٧,٤	١٦٨,٩	٢٢٢,٥	٢٧٧,٣	٢٩١,٤
١٢,٧	١٣,٢	١٦,١	٢٢,٦	٢٧,١	٢٤,١	٤١,٢	٣١,٠
٣,٥	٣,٩	٤,٣	٤,٥	٥,١	٥,٣	١٤,٧	١٣,٣
٩,٣	٩,٣	١١,٨	١٨,١	٢٢,٠	١٨,٨	٢٦,٤	١٧,٧

<sup>١</sup> تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

<sup>٢</sup> تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٣</sup> مدفوعات الفائدة على إجمالي الدين زائد مدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل فقط. وتشمل التوقعات تأثير بنود التمويل الاستثنائي، وتستبعد منها مدفوعات خدمة الدين لصندوق النقد الدولي.